

مَحْاورُ الشَّرْعِ
وَأَمْرٌ بِقَابِلِ الْعِبَادِ

مَكَّن
مَحْمَدُ الْحَنَاجِ بِشَرْحِ الْمُهَاجِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

الجزء الثاني

دار صادر
بيروت



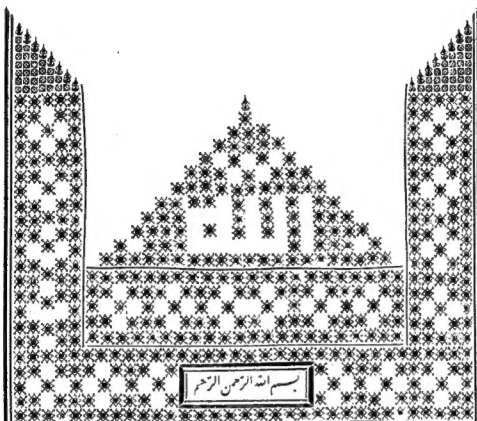
الجزء الثاني

من حواشي العلامة الفهامين والامامين
 القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة
 للكرامة والامام الحق والعلامة المدقق الشيخ آجدين
 قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
 الامام العالم العلامة الاوحد القهامة خاتمة
 المحققين شهاب الدين آجدين بحر
 الهيئتي الشافعي تزيل مكة
 المشرفة تعمد الله الجميع
 وجهه واسكنهم
 فسيح جناته
 آمين

وهمامسة تحفة المحتاج بشرح المنهاج

تنبيه

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل
 صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صحيفة
 مفصولاً بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني



(بابصفة الصلاة)

(قوله أى كفيته) تفسير الصفة بالكيفية تفسير مراد كلاً أشار إليه الاثنوي ع ش (قوله المشبهة بالحج) في التعبير عن الشرط الخارج بالاشتغال تسهيم وكأنه أراد به مطلق المتعلق وذلك يستوي فيه الركن والشرط ع ش وقد يقال خروج الشرط بالنسبة إلى نفس الصلاة والاشتغال عليه بالنسبة إلى كيفية الصلاة باعتبار فيها فلا تسهيم (قوله وخارج الحج) الأولى أو (قوله وهو ما قارن الحج) عبارة المغني والركن كالشرط في أنه لا بد منه وبقارقه بأن الشرط هو الذي يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها كالطهر والستر وخروج يتعريف الشرط التروك كترك الكلام الكثير فليست بشرط كاصو به في المجموع بل بمطلقة للصلاة كقطع النية اه وكذا في النهاية الاقوله الذي إلى يستمر وقوله بل بمطلقة أى نفسى موانع (قوله ما قارن الحج) فان قلت هذا لا يصدق على الولا إلا كفى الكلام على الترتيب انه شرط وأن المراد به عدم تطويل الركن القصير وعدم

(بابصفة الصلاة)

(قوله بصفة الصلاة) قال السبوطي في فتاوى به ليست هذه الاضافة بيانية لان الاضافة البيانية هي اضافة الشيء الى مرادفه كسعيد كروز وبابه ولا تكون على تقدير حرف ولا هي من قسم المحضة عند الاكثرين بل هي اما غير محضة على رأى القارى وغيره أو واسطة بين المحضة وغيرها على رأى ابن مالك وصفة الشيء ليست من اضافة الشيء الى مرادفه لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف وهي على تقدير واللام وهي محضة متعينة مغايرة للبيانية من هذه الوجوه الثلاثة اه وقوله لان الاضافة البيانية هي تختلف ما مرس به غير واحد كالعصم من ضبط البيانية بان يكون بين المتضامين ع ومن وجه وقوله كسعيد كروز وبابه بخلاف ما مرس حوا به ان الاضافة في ذلك من اضافة السمي الى الاسم (قوله وهو ما قارن الحج) فان قلت هذا لا يصدق على الولا إلا كفى في الكلام على الترتيب انه شرط وان المراد به عدم تطويل الركن القصير وعدم طول الفصل اذا سلم في غير محله ناسياً وعدم طول أو عدم مضي ركن اذا شك في النية قلت العدم المذكور مقارن لسائر أجزاء الصلاة فتأمل

(بابصفة الصلاة)

أى كفيته المشبهة على فرض داخل في ماهيتها ويسمى ركناً وخارج عنها ويسمى شرطاً وهو ما قارن كلى معترس سواء ومقارنة الطهر للستر مثلاً وسجدة حالة الصلاة

فلان خلاف لما في زعمه وباقية تعريفاً حركته باعتبار وجه الطهر وهذا باعتبار خاصته المقصود منه وهي مقارنته لسانه مع اعتبارها
فكانه المقوم لها ومضى في الاستقبال أنه في نحو القيام بالمصدر ونحو السجود بمفهوم البدن (٣) وعلى سنة وهي المتعبر بها بالسجود

طول الفصل إذا سلم في غير محله ناسباً أو عدم طول أو عدم مضمين ركناً إذا شئت في النية قلت العدم المذكور
مقارن لساناً أو أجزاء الصلاة فتأمله بطرف سم (قوله فلا ترد) أي الطهارة على جمع تعريفاً للشرط (قوله
وباقية الخ) أي في الباب الآخر (قوله باعتبار وجه الطهر) أي في جمع أفراد الشرط (قوله وهذا باعتبار
خاصته الخ) أي الخصة بالنسبة لبعض الأفراد كالولاية فلا كان الرسم الآخر في الطهر من هذا الوجه وبه يندفع
ما في سم (قوله ومضى في الاستقبال) - راجعاً بما يقال أن تعريفاً للشرط بما ذكر لا يشمل الاستقبال لأنه إنما
يعتبر في القيام والقعود دون غيرهما (قوله وفي أما) للاحاجة إليه (قوله الأول) أي الزك (قوله وقد ثبت
الخ) هذه محكمة لتقسيم ما تستعمل عليه الصلاة في الأقسام الأربعة المذكورة - عش (قوله بناء) إلى قوله كذا
أطبق في المضي وإلى قوله فإن قامت فلا جماع في النهاية (قوله في حاله الأربعة) وهي الركوع والاعتدال
والسجود والجلوس بين السجدتين (قوله لم يتركه) الشئ من هذه المزاملة العلمية ينتفع كونه مضافة
تابعة لمركب شرط في الاعتدال به فالشك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به غار أن يؤثر بل هذا
هو الواقع بكلامهم سم وباقية عن النهاية يتوضعا ما وقع الفرق بينه وبين الشك في بعض حروف
الفاصلة بغیر ما في الشارح (قوله فان قلت الخ) عبارة النهائية تورد بتأثير شك فها إن جعلناه تابعة
فلا بد من ثبات ركها على كل حال ويرقى بينها وبين الشك في بعض حروف الفاصلة بعد فراغها منها بان سم
انقضى وأذلك فيه أكثر من وجه وأقلية الشك فيها راد شخفاً فالحق أن الخلاف لفظي لا يحاط عليه
كلام الرسل وأين جزاه (قوله هو الثاني) أي من العود سم (قوله فالتعريف الخ) البطالان
ممنوع عنه بل لا للحكم بمطابقاً فيسده بقوله في نحو الخ وهو لا يشمل مسألة الشك في نفي وجوه معقضية
الاستقلال بل معقود ذهاباً بتقدير عدم وقوع ذلك التعريف في كلام القائل ما ذكر بل هو زائد من
الشارح فيمكن جعل كلامه عليه فإن البطالان فتأمل سم وقد يقال لو أبقى الكلام على إطلاقه لاطالان
أضالان في مسألة الشك أعطى غير المستعمل حكماً حكماً المستحق حكماً بمعنى اقتضاه بصرى وقول سم عن
معقضية الاستقلال لعل صوابه عن معقضية عدم الاستقلال (قوله فيقول قول من قال الخ) أعني البطالان
صريحاً بغير تبع الثاني على الاستقلال فقط سم (قوله في مسئلة الشك) أي مسئلة الشك (قوله بان قاعدة
بناء على اليقين الخ) أي مطرح الشك ولو فيه (قوله بخلاف التقدم والتأخر الخ) يعني واغتراباً

لطفنا (قوله باعتبار وجهه) يتامل دعوى الرسمية ومقابله الخاصة ولو سمع أن التعريف بالخاصة من قبل
الرسم (قوله لم يتركه) الشئ من هذه المزاملة العلمية ينتفع كونه مضافة تابعة للركن شرط في الاعتدال به
فالشك فيها شك في الاتيان بالركن على الوجه المعتد به غار أن يؤثر بل هذا هو الواقع بكلامهم وأما استدلاله
بالمقاس على الشك في بعض حروف الفاصلة فبرده عليه أن جعل الجامع التبعية كإصريحه بصحة معجب
جعلها على القول بالتبعية ملحقه ببعض حروف الفاصلة وعلى القول بالاستقلال ملحقه بأصل الفاصلة ولا نسلم
أن بعض حروف الفاصلة تابع والفرد فاتها مضاف للركن والصفة تابعة للموصوف وبعض الحروف ليس صفة
للفاصلة ولاباقتها بل جزء منها لا جزء ليس بأعلاكل لأن التبعية توجب تقديم المتوعد على الباقي والفاصلة
غير متقدمة ولا بالترتيب على بعض حروفها وعلى أنه يجوز أن يكون اغتراب الشك في بعض حروف الفاصلة بعد
الفراغ مختصاً بالفاصلة وفي معناه لا مستكثرة وعروض الشك في ذلك فلا يلزم أن يلحقها بغيرها بل ليس
في معناها فلتأمل مع ذلك الوضع في هذه الملاممة كإقتضاء عبارة وعلى هذا أمكن صحة قولهم أن الخلف
لفظي فليتأمل (قوله هو الثاني) يعني أن يكون الراد الثاني من العود يحتمل أن الراد به إنما إذا قلنا أنها
مقصودة تزم العود لكن في هذا النظر لأن الظاهر أنه لم يقع في كلامهم على هذا الوجه ولا يجوز أن الراد به مجرد
أنها مقصودة ألا يترب على ذلك قوله فيسطل الخ (قوله قلت فيسطل الخ) قلت البطالان ممنوع عنه لأنه لم يقبل

بان قاعدة البناء على يقين في الصلاة توجب التسوية بين التابع والمقصود بخلاف التقدم والتأخر فإنهما منوطان بالأمور الحسبية التي
تظهر بها غش المخالفة والعلمانية ليست كذلك فتأمل

ويفرق بينهما بين بعض
حروف الفاتحة بأنه ثم تبين
أصل القراءة والأصل
مضربا على الصفة وهنا
شك في أصل الطمانينة
فلا أصل يستند الموقف
الصارف شرط للاعتداد
بالركن والولاء باقيه
والخلاف فيه في الثالث
عشر فسل وبقيت بعد
الفاعل ركنا في نحو الصوم
والبيع تكون الجملة
أربعة أو ثمانية عشر اه
وقد يجب أن جعل الفاعل
وكافي النسخ خلاف التحقيق
فلننظر والله هنا فان
قلت قياسه شرط لم
عده شرط هنا ولم يشو له
قلت الشرط ثم غيره هنا كما
هو واضح وأما جعله ركنا
في الصوم فهو لان ما يشه
لا وجود لها في الخارج
وأنما يتعلق بشغل الفاعل
لجعل ركنا لتكون تابعة
تختلف نحو الصلاة توجد
خارجا لم يتحقق للفقهاء
أعدها (النية) لما مر في
الوضوء وقيل أنها شرط
لأنها ضد الفعل وهو خارج
عنه ويجب بأنه بتمام
التكبير يبين دخولها فيها
من أنه في رواية الخلاف
أنه لو انتقصها مع مقابلة
مقد كعبت فزال قبيل
تمامها لم تصح على الركبة
تختلف الشريطة في نظر
لأنه أن لا بد بانتهاجها
يسبق تكبيرة الاجرام فهو
غير ركن ولا شرط أو ما
يقولها صريحها

فيما ترك العمل هو جيب تلك القاعدة لأنهما الخ (قوله ويفرق بينهما الخ) تقدم عن النهاية في آخر
(قوله فلا أصل الخ) قدية لم يحل تأمل لأنه حيث فرض تبعيتها للاعتدال فهو أصل لها وقد تبين
الائتلاف بالأصل مضطرب على الصفة أي بأن يؤتى به مع جميع متعلقاته فتأمل وقد يفرض بأن حروف الفاتحة
بعض حقيق للقرع المتينة والطمانينة متغايرة للاعتدال وان كانت تابعة لأهوال العود إلى القيام بعد
الركوع وهي استقرار الأعضاء فلا يؤمن استتباع ذلك لتابعها استتباع هذه فتأمل بصري يوفى سم نظير
استسكاله بالاجواب (قوله وقد صار في الخ) جواب عبارة على حصر الأركان في الثلاثة عشر (قوله
شرط الخ) أي لا ركن (قوله والخلاف فيه) أي في أنه هل هو ركن أو شرط كردي (قوله قيل) إلى المتن في
النهاية لا قوله فان قلت إلى وأما جعله (قوله أو يعتشر) أي بناء على أن الطمانينة في محلها إلا بعصبة
تابعه (قوله أو ثمانية عشر) أي بناء على أن الأركان مستقلة (قوله الشرط ثم غيره هنا) هذا بقدر تسليمه
لان عدم السؤال سم (قوله وأما جعله الخ) قد يقال ان كان باعتباره لتكون تابعة إلى وجود الخارج
فلا وجود لها فيه استقلالاً ولا تبعاً وفي الوجود الحقيقي فتعلقه لا لا توقف على تعلقه بصري ولكن منع قوله ولا
تبعاً بان المراد من الوجود التسبع وجود بعض الأجزاء في الخارج أي الفاعل (قوله لا وجود لها في الخارج)
رد الشهاب سم بأن ما هي الصوم الأساليب المخصوص بمعنى كلف النفس على الوجه المخصوص وهو فعل
موجود كما صرحوا به في الأصول انتهى وأقول الظاهر أن المراد هنا أن صورة الصلاة تشاهد بخلاف صورة
الصوم شديدي (قوله توجد خارجا) أي عن القوى المدركة من ثم كانت القراءة فيها مسموعة والافعال
مشاهدة ع (قوله لما مر) إلى المتن في النهاية (قوله لما مر) أي من قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال
باليات ولا لها واجب في بعض الصلاة وهو أولها في جميعها فكانت وكما كتبت ركن والركوع وأجمع
الاعتدال اعتبار النية في الصلاة بدأ به لان الصلاة لا تعتد إلا به مغني ونهاية (قوله وهو خارج عنه) أي
وقصد الفعل خارج عن ذلك الفعل (قوله ويجاب بأنه الخ) قد يقال غايته ما يستلزم هذا أن تكون مقارنة
لأول الصلاة في الوجود وهو لا ينافي خروجها عن حقيقة الصلاة لأنها قصد فعل الصلاة وقصد فعل الشيء
خارج عن حقيقة ذلك الشيء بعبارة بصري عبارة سم فيه انظر ظاهر لان تبين دخوله فيها من أنه لا ينافي
خروج القصد كيف خرج القصد عن القصد وهو ركن فتأمل ثم عكس هذا القيل بالناس لان
القصد خارج عن ما هو المقصود لكن مسمى الصلاة شرعا مجموع القصد والمقصود فيكون دخلا في ماهية
الصلاة مع كونه خارجا عن المقصود فلتأمل اه (قوله وفائدة الخلاف الخ) قاله ان يشبهه وخبره في الغنى
ونقله خشنا في النهاية ثم قال والوجه عدم محبتها مطلقا انتهى اه بصري أي سواء قبل هل شرط أو ركن
ع (قوله لو افتتحها) أي النية (قوله فزال) أي القصد (قوله صريحها) أي على قول في الشرط والركن
لا الحكم مطلقا بل قد يفرضه في نحو الخ وهو لا يشمل مسألة الشك والخبر وجب مقتضى الاستقلال يعني مقفود
فيها ويقدر وعنده وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زاد من الشارح فيمكن حل كلامه عليه
فان البطلان فتأمل (قوله فيبطل) الخا فيبطل أن صرحوا بغيره على الثاني في الاستقلال فقط (قوله وانما شك
في أصل الطمانينة) ودخل هذا الفرق أنه جعل الطمانينة فيما سبق نظير بعض حروف الفاتحة فيكون مجموعها
مع الركن نظير مجموع الفاتحة وعلى هذا يقال أيضا أنه تبين أصل الركن والأصل مضطرب على الصفة انظر لها
وجدنا في معتمدين في المشكوك فيمن الفاتحة فتأمل (قوله غيره هنا) هذا بقدر ولا يدفع السؤال فتأمل (قوله
لا وجود لها في الخارج) هذا غير صحيح أذ يجب أن يظهر لان ماهية الصوم الأساليب المخصوص بمعنى كلف
النفس على الوجه المخصوص والكلف المذكور فعل كما صرحوا به في الأصول موجود في الخارج كما صرحوا به
أضافه حيث قالوا أن الفعل المكلف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهنا المسماة بالصلاة بالأساليب
عن المطران لا يعني ابتداء ذلك لأنه أمر اعتباري لا وجود له في الخارج ومن صرح بذلك الكمال في شأنيته على
جميع الجوامع وشرحه في الكلام على تعريف الحكم (قوله ويجاب بأنه الخ) فم ينظر ظاهر لان تبين دخوله فيها

(قوله لمقارنته) أي المقصد (قوله بعض التكبير) أي وهو ركن بالاتفاق فيشترط فيه توفر الشروط وانتفاء الموانع ويشدق قول المتن (فرضا) أي ولو نذر أو قضاه أو كفايتها بقومعني (قوله من حيث) أي إلى قوله بل في المفتي الأقوله فلا يلا وهي وإلى قوله وتظهر في النهاية المأذرك (قوله من حيث كونه صلاة) أي لأن حيث كونه فسر ضابطا بسل ما يأتي سم أي من قول المصنف والاصح وجوب الخ (قوله لا يفتي) الأولى التثنية يحكي النهاية والمفتي وغيرهما عبارة شذوا وانما اشترط قصد فعله التكبير عن سائر الأفعال اه (قوله عن بقية الأفعال) أي التي لا تحتاج إلى نية أو لتغير الصلاة قلبه (قوله فلا يكفي احضارها الخ) أي الصلاة ولا يفتي أن مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لانه الموجد المكلف به كإبني في شر وجب جمع الجوامع وبحواشها في الكلام على تعريفها حكمه فقول مع العقلة عن خصوص الفعل يتعين أن راد الفعل هذا المعنى المصدر فيشكل قوله لانه أي الفعل المطلوب لانه يلزم أن يكون المطلوب غير المكاتبه أو يضاف ليس المحذور مجرد العقلة عن خصوص الفعل اذ مجرد احضارها في الذهن لا يكفي إذا حضرها في الذهن تصور وهو غير كاف فكان ينبغي أن يقول فلا يكفي احضارها في الذهن بل لا بد من قصد ايجادها سم (قوله وهي) أي الصلاة (هنا) أي في النية لا في نحو قولك الصلاة تواجبه أو الصلاة أو قال أو فعال فالمراد بها ما شمل التستغنى (قوله) والازم التسلسل عبارة المعنى لانه لا يتنوي لزوم التسلسل في ذلك اه عبارة النهاية لا يلا لا يتنوي ولا لتعلق بنفسها وانفردت إلى نية أخرى اه (قوله ورد أصل السؤال) أي على كونه ركنًا بل هو كانت داخلته في الصلاة لانفردت إلى نية أخرى في تسلسل (قوله يجوز تعلقها بنفسها الخ) أي فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل سم (قوله لا يحتاج لنية بخصوص الخ) ولما قيل أن يقول هذا لا نغمر وقد أصل السؤال لان حاصله أن الواجب تعلق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الاجال لاعلى وجه الخصوص تكون النية متو يعلل الاجال فتوجب أنه يحتاج لنية فيها أفعال الاجال فتسلسل وأما قوله لا يقتضي تعلقها بكل فرد الخ فيمتنع على الخصوص لا مطلقا والازم أن بعض أركان الصلاة تضر بمقتضى الاجال ولا تفصيل وهو باطل مستلزم للتكسر سم (قوله وتعلقها بالمجموع الخ) لا يقتضي أن تعلق الشيء بالمجموع من حيث هو مجموع لا يستلزم التعلق بكل فرد غير أن هذا لا يجدي فيما نحن فيه لكان المجموع عبارة عن الأجزاء المتألف منها مع الهيئة الاجتماعية متغايرة لكانت كل جزء حصن الأجزاء المتألف منها عن الهيئة لذلك كونه ثبتا لدى وهو كونه النية شرطان كانت داخلته لا يلزم اعتبارهما مرتين وهو ظاهر الفساد ولو سلم صحته فليس منافيا للمعنى المشار إليه اذ الكلام في الأولى وهذا التقدير فيه تسليم لشرطتها فالحق ما قلناه هذا الاسلام أنها

لمقارنته لبعض التكبيره
(فان صلي فرضا) أي أراد
صلاته (ووجب قصد
فعله) من حيث كونه صلاة
ليتبر عن بقية الأفعال فلا
يكفي احضارها في الذهن
مع العقلة عن خصوص
الفعل لانه المطلوب وهي
هنا ما عدا النية والازم
التسلسل بل ومعها يجوز
تعلقها بنفسها أيضا كالعالم
يتعلق بغيره مع نفسه وتظهره
الشاق من أربعين فانها
تركب نفسها وغيرها على
أن لك أن تغمر وقد أصل
السؤال بان كل ركن غيرها
لا يحتاج لنية له بخصوصه
فهو كذلك وتعلقها
بالمجموع من حيث هو مجموع
لا يقتضي تعلقها

من أوله لا ينافي خروج القصد كيف وخروج المقصد ضروري وقته اه وكذا نوه ان المراد بكونه خارج الماهية عند هذا المقاتل أنه يوجد قبل وجودها فبين أنه لا تمام بتبين المتن لولم الأول فلا يكون القصد قبلها وليس كذلك وانما المراد به أنه ليس تمامها ولا جزأها ضروريه أن قصد الشيء لا يكون ذلك الشيء ولا جزأه فتدبر فانه ظاهره يمكن دفع هذا القبل باننا نسأل ان القصد يلزم عن ماهية المقصد ولكن مسمى الصلاة شرعا مجموع القصد المقصود فيكون داخلها في ماهية الصلاة مع كونه خارجا عن المقصود فلتأمل (قوله من حيث كونه صلاة) أي لأن من حيث كونهه فرضا بل ما يأتي (قوله فلا يكفي احضارها) أي الصلاة في الذهن ولا يفتي أن مسمى الصلاة هو الحاصل بالمصدر لانه الموجد المكلف به كإبني في شر وجب جمع الجوامع وبحواشها في الكلام على تعريفها حكمه فقول مع العقلة عن خصوص الفعل يتعين أن راد الفعل هذا المعنى المصدر فيشكل قوله لانه أي الفعل المطلوب لانه يلزم أن يكون المطلوب غير المكاتبه أو يضاف ليس المحذور مجرد العقلة عن خصوص الفعل اذ مجرد احضارها في الذهن لا يكفي إذا حضرها في الذهن تصور وهو غير كاف فكان ينبغي أن يقول فلا يكفي احضارها في الذهن بل لا بد من قصد ايجادها فلتأمل (قوله بل ومعها الخ) هذا مختصر من شرح البهجة ولنا فيه معصت ظاهر بها من شذوا عنه (قوله يجوز تعلقها بنفسها أيضا) أي فلا يحتاج لنية أخرى ليلزم التسلسل (قوله لا يحتاج لنية بخصوصه) فهي كذلك حاصل هذا كما ترى أن الواجب تعلق النية بالأجزاء حتى النية على وجه الاجال لاعلى وجه

بالشرط أشبه وكان وجهه قوله أشبه بعدم بشر طهته اختالفه البقية الشرط في كون مقدار نيتها الجسع
الأفعال حكمية لاحتمال كاهو واضح فلتأمل وتحرر بصري **(قوله)** بكل فرد فرد من أجزائه أي
بخصوصه سم **(قوله)** من طهر إلى قوله انتهت في المعنى الأقوله قبل **(قوله)** من طهر أو غيره الخ ونظير كما
تعبه بعضهم أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة وصلاة العصر لصدهما علم ما وفي أجزائه صلاة ثوب في أذائها
أو بقيت فيها أبدأ عن نية الصبح تردد الواجبه الأجزاء ونظير أن نية صلاة بسن الإبرادها عند فرد شر وطه
مغتنق نية الطهر ولم أرفق شيئاً اه نهية وتو قولا وفي أجزائه الخ نقل المعنى التردد المذكو عن العباب
ثم قال وينبغي الاكتفاء اه وتو قولا ونظير الخ مقصده ثم تقدم بقوله عند الخ تحمل تأمل لأنه ما أن يكون المراد
به ملاحظته عند النية ولا معنى له لأن السن مغن عنه إذا لم يكن الاعتدال فوهرامع عدم توقف غير ما عن غيرها
على ذكره وإما أن يكون المراد به تقدير الحكم أي إنما يكفي في هذه النية عند توفر الشرط ولا وجه له أيضاً
الغرض التميز وهو حاصل بما ذكره مطلقاً فلتأمل بصري أو قل لعل عس كلام النهاية على الأول ثم ذكر عنه
مدر في هاتين قول مدر عن نية الطهر مائة أنه وإن كان في قطر لاسن الإبراديه اه **(قوله)** ليسم أي
ما قصد فعله (عن غيره) أي عن سائر الصلوات **(قوله)** فلا يكفي في نفوذ الوقت ولو رأى الإمام يصلي العصر
فقطه يصلي الطهر فنوى طهر الوقت لم يصح لأن الوقت ليس وقت الطهر أو طهر اليوم صر لانه طهر يومه
شرح بافضل **(قوله)** في الخ واقفه المعنى عبارته ولو عبر بقوله قصد فعله وتو قولا في المكان أولى واستغنى عما
قدوره تبعاً للشرح فالمراد قصد فعل الغرض من حيث كونه صلاة لا من حيث كونه في ضا ولا التضمن قصد
الغرضية فان من قصد فعل الغرض فقد قصد الغرضية بلا شك فلا يحسن بعد ذلك قوله والأصح إلانه بمعنى
الأول اه **(قوله)** فعله الخ أي بأعادة الغنيم للصلاة **(قوله)** من طهر أعاده الصبح الخ أي الذي في المتن **(قوله)**
بمعناه أي بمعنى قوله وجب قصد فعله **(قوله)** وليس بسد الخ لا يخفى أن حاصل هذا الرد تصحيح العبارة
ودفع التكرار وتأويلها ببيان قرينته وهذا التحديد في الاعتراض لو أدى المعترض فساد العبارة فواليس
كذلك بل التحديد أولى بتقريبها ولا يناقضه قوله لأنه يلزم الخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا
يخفى أن ما يستغنى عن التأويل والقرينة أولى بما يحتاجهما سم **(قوله)** أذ صبر نية نية من رجوع للقول
لا يصح الرجوع له البصر بمن التأويل أذا تعين في متعلق الفعل مع ما فيه من الاشتت فالأولى رجاءه
الغرض فتأمل بصري أي من حيث ذاته لا من حيثته **(قوله)** كقرونه أي في محل المتن **(قوله)** على أنه لو رجع
الخ يدعيه أن عبارة المعترض التي حكاه ليس فيها استقلال باستلزام قصد المضاف للغرض قصد الغرض
بخصوصه حتى رد عليه منع الاستلزام بل حاصل كلامنا ظاهر العبارة بقصد قصد الغرضية لأن الأخبار
لوجوب التقيد بشئ لا يفهم منه الأوجه مع قيد على أنه لو لم يستدل به بذلك لم رد عليه المنع إذ لم يدع
استلزاماً فاعلم بل طلباً بحسب ظاهر العبارة ولا شك فيه ولم رد أيضاً على التسليم أنه يلزم الاكتفاء بالوإزام
وإنما ردوا ر بدأ الاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الغرض في ضمنه غير مقصده بالفعل
بخصوصه وليس كذلك بل المراد إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الغرض بخصوصه استلزاماً لا في ضمنه ولا

بكل فرد فرد من أجزائه
(و) وجب (يعني) من
طهر أو غيره لتمييز عن
غيره فلا يكفي نية فرض
الوقت بل الأصوب فعلها
وتو قولا لأنه يسلم من
إعادة الضمير على فرضا
الغاء قوله والأصح وجوب
نية الغرضية لأنه معناه اه
وليس بسد بادئ برتبته
رجوع الفعل كاهو واضح
وضمير فعله رجوعه من
حيث كونه صلاة كقرونه
وقر ينه قوله والأصح الخ
فلم يلزم ما ذكره أصلاً على
أنه لو جمع ضمير فعله

شبه في أجزاء ذلك وأنه فهم أن المراد الأول فتدبر سم **(قوله الفرض)** أي مع قطع النظر عن الحقيقة السابقة وغيرها كحقيقة الفرضين حتى يصح قوله لم يلزم الخ بصرى **(قوله فالتية لا يكتفى الخ)** بما يقتضى منه ما يجب أن لا يقتضى فيه ليس من محققة النسبة بل ذكر مستقلة بالنسبة في شئ ما منه يكون اللزوم الاتزامية لا يكتفى بها فيما نحن فيه غير ما يقع من أجل التسليم المذكور يمكن الاعتراض عن المستفهمه الله تعالى بأن في ذكره ما لا يصح باعتبار العمل التزاما وهو مستحسن مع ما قدمنا من نكتته في التذوي الإشارة إلى الخلاف المذكور فتأمل حتى تأمله بصرى **(قوله فيمكنونه)** أي قوله لتعاكر في النهاية والمغنى إلى قوله كاصلى المذكور وما أتبعه عليه **(قوله وبذر)** وتكتفى بنية التذوي للمنزوع نية الفرضية بقوله في المتناثر **(قوله فائدة)** العبادات المشروط فيها بالنية وجوب الفرضية تنجس أقسام الأول بشرط بلا خلاف كالأداء هكذا في الله بمرى وليس كذلك لأن نية الفرضية في المال ليست بشرط لأن الزكاة لا تقع إلا فرضا الثاني عكسه الخ والعمره الثالث بشرط على الأصح كالأداء الرابع عكسه كصوم رمضان على ما في المجموع من عدم الأشراف الخماس عبادة لا يكتفى فيها ذلك بل بضر وهي التيمم فإنه إذا فرغ من فعله لم يكتفى معنى ونحو ما يفعله حر لم يكتفى أي لم يفعله للصلاة عرض ومثل الكردي الأول نقلا عن السبوي بالكنوات **(قوله كاصلى فرض الظهر)** والاقرب أنه يكتفى أصل الظهر الواجب أو المتعين لمراد الفرض والواجب لأن معنى التعيين أنه مخاطبه بخصوصه بحيث لا يسقط بفعله غيره وهذا عين الفرض عرض **(قوله لتبين)** أي الصلاة المفروضة **(قوله عن النفل)** أي اشتباهه بالنفل مع اعتبار التعيين سم عبارة البصرى قد يقال أن كان المراد به ماعد المعادة فقد حصل التمييز بالتعيين أو هي فلا يحصل بالفرضية التمييز بناء على اشتراطها فيها اه وفي البصرى عن الحلبي وعش ما صاله أن المراد بالنفل هنا المعادة وصلا الصلي إذا كان التأويل بالغايه معذور الفرض من نية الفرضية لحد أمر من أمال التمييز كإمام وأما بيان الحقيقة في الأصل يكتفى بالمعادة وصلا الصلي فنوى كل منهما بالفرض بيان الحقيقة الأصلية أو يطلق فأولاً أنه فرض عليه بطلت وما اندفع الاعتراض بأنه كلف به على اشتراط تعرض الفرضية بالتمييز عن النفل مع أنه حاصل بالتعيين اه أي بالفرض المعترض في غير المعادة وصلا الصلي غيرا لاعتبارهما فحصل بذلك التمييز ويؤيد ذلك قول النهاية والمغنى وإنما وجبت نية الفرضية مع ما ذكرنا من قصد الفعل والتعيين الصادق بالصلاة

تصحح العبارة ودفع التكرار بشأوا لها وبأن قرينة التأويل وهذا إنما يدفع الاعتراض لو ادعى المعترض فساد العبارة وليس كذلك بل إنما ادعى أولويه تغييرها ولا ينافيه قوله لأنه يلزم الخ لأن معناه أن ذلك يلزم بحسب ظاهر العبارة ولا يقتضى أن ما يستغنى عن التأويل والنفل نية أولى مما يحتج بها وقوله على أنه لو وجع الخ زعمه أن عبارة المعترض التي حكها ليس فيها استدلال باستلزام قصد المضاف للفرض لقصد الفرض بخصوصه حتى ورد عليه منع الاستلزام وإنه على التسليم يلزم الاكتفاء في النية بالالزام بل حاصل كلامه أن ظاهر عبارة المصنف قصد قصد الفرضية لأنه أخص وجوب قصد الفعل المتقيد بإضافته للفرض والأخبار بوجوب المتقيد بشئ لا يفهم منه إلا وجوبه مع قهده لا يقال نعم إن حاصل كلامه ذلك لأنه ظاهر عبارته ولو سلم فيمكن في رد الاعتراض دعوى أن مراده ذلك ويحرم ذلك تشقي الصارفة لا تقتضى على أنه لو سلم استدلاله بالاستلزام المذكور لم ورد عليه منع الاستلزام إذ لم يدع استلزاما قطعيا بل لثنا بحسب ظاهر العبارة ولا شك أنه ولم يرد أيضا على التسليم أنه يلزم الاكتفاء بالالزام وإنما وردوا رد الاستلزام أنه إذا تحقق قصد الفعل تحقق قصد الفرض في ضمنه من غير قصد الفعل بخصوصه وليس كذلك بل المراد أنه إذا تحقق قصد الفعل يحقق قصد الفرض بخصوصه استغناء لا لا في ضمنه ولا شبهة في أجزاء ذلك وأنه فهم أن المراد الأول فتدبر **(قوله)** قصد الفرض بخصوصه **(قوله)** صريح بأن الذي ادعى لزومه قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة في أجزاء ذلك وإن جعل لأمرنا كيف يصح قوله وبشأن الخ **(قوله لا يكتفى فيها بالالزام)** ورد عليه أنه جعل هذا الالزام قصد الفرض بخصوصه ولا شبهة لعاقلي في أجزاء ذلك **(قوله لتبين)** أي اشتباهه بالفرض بالنفل مع اعتبار التعيين

الفرض لم يلزم ذلك أيضا
إذا يلزم من قصد المضاف
الفرض الذي هو الفعل
قصد الفرض بخصوصه
ويشبهه فالنية لا يكتفى
فيها بالالزام **(قوله تبيينه)**
لأننا اعتبار التعيين هنا
ما أتى أنه قد ينوي القصص
ويتم واجبة وصلى الظهر
لأن ما هنا باعتبار الذات
وصلته غير ما فهمناه باعتبار
عارض اقتضاه **(والأصح)**
وجوب نية الفرضية في
مكتوبه ونفل وصلا تجزأ
كأصل فرض الظهر مثلا أو
الظهر فرضا والأولى أولى
لخلاف في أجزاء الثانية
نظرا إلى أن الظاهر اسم
الزمان وذلك لتمييز عن
النفل

ومعادة على ما يأتي فيها
 لصاحبه الأصلية ومنه يؤخذ
 اعتماد ما في الوضوء أصلها
 من وجوبية الفرضية
 على الصبي لصاحبه الفرض
 أصالة وتوحيده وجوب
 القيام عليه ولو نظر والكونها
 تفلا في حقهم لو جوه
 فصوصب الانسوى وغيره
 فصوصب المجموع وغيره
 عدم وجوبها عليه لثبات
 مرد بما ذكرته فان قلت
 استحسانا لم يحسن في وجوب
 نية الفرضية في الماده توصلة
 الصبي ولم يختلفوا في وجوب
 القيام بهما فلتلان القصد
 هما كانهما في القيام حسي
 ظاهر وبالنسبة قاي خفي
 والمحاكاة لا تظهر بالاول
 فوسجدون الثاني فلم يجب
 على قول (دون الاضافة
 الى الله تعالى) فلا تعجب أي
 استحضارها في النية لانها
 لا تكون أي باعتبار الواضع
 الا انه قد يعارض في تصور
 هذا الاشكال لان فصل
 الفرضية لا يكون الا الله فلا
 ينكأ قصد الفرضية عن
 نية الاضافة الى الله تعالى له
 فدعوى عدم انفكاك
 المسد كذا ليست في محلها
 لكنها تسن خروجه من
 خلاف من أوجبها ليقبح
 معنى الانعزال ويسن
 أضافته الاستقبال وعدد
 الزكعات

المعادة لتبين نية الفرض للصلاة الأصلية اهـ (قوله ومعادة) عطف على مكتوبة (قوله على ما يأتي) أي
 في صلاة الجماعة (قوله ومنه يؤخذ الخ) أي من قوله لصاحبه الأصلية (قوله اعتمد ما في الوضوء الخ) اعتمد
 الشارع في غير هذا الكتاب أيضا وشيخ الاسلام ذكر ما يشاهد في الروي كروي (قوله لصاحبه) أي
 صلاة الصبي (قوله لم يوجد) قد غلب هذا المأزوم بان هذا النقل ليس بكتبة النوازل لانه في ذاته فرض
 وضع على الفرضية ولما شرع الصبي ليعتبر وبأنه ما بلغ ناسب وجوب القيام ليعتبر علمو بألفه ونية
 الفرضية بتفصيل الواقع سم (قوله فتصوب الاستسوى الخ) اعتمد النهاية والغنى والزيادة
 وغيرهم من المتأخرين عبارة شيخنا والعبري ولا تعجب نية الفرضية في صلاة الصبي على المعتمد لان صلاته
 تقع بغير تكليف بنوي الفرضية وفارقته المعادة بان صلاته تقع نقلا اتفاقا بخلاف المعادة فقها بخلاف
 اذ قيل ان فرضه الثانية وقيل بحسب الله ما يشاء منها وان كان الاصح ان فرضه الاول اهـ (قوله
 تصوب بالمجموع الخ) فهم بعضهم ان قياس تصوب بالمجموع عدم وجوب نية الفرضية في الجمعة على من
 لا يجب عليه كالعبد والمأزوم هذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلا معنى لوجوب الفرضية
 في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة فمضى فرض الوقت
 بدلا أو أحدي خصليته سم على ج هـ ع (قوله لثبات) أي كونها غفلا في حق (قوله رد الخ) خبر
 فصوصب الانسوى الخ (قوله المرحون) أي المجتهدون في الفتوى (قوله دون الثاني) أي النية (قوله
 لانها) أي عبادات المسلمين فيومغنى (قوله أي باعتبار الواقع الخ) أي لكنه قد يغفل عن اضافته اليه فيحسن
 ملاحظتها ليقبح اضافتها له من النوازل ع (قوله فاندفع الخ) تقر بعلى قوله أي باعتبار الواقع
 مع قوله السابق أي استحضارها في النية (قوله ما قبل الخ) نقله الغنى عن الصبي وأقر (قوله في تصور
 هذا) أي عدم الاضافة الى الله تعالى مغنى (قوله الفرضية) الأولى الفرض كافي المعنى (قوله فدعوى عدم
 الانفكاك الخ) أي بان الفرضية عبارة عن كون الشيء مطلوباً بالله تعالى طلبا جازما وعدم انفكاك الاضافة
 عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور ويجب ان هذا التماسه لا يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار
 الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى لا ينفك عن قصد الفرضية وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى
 بل في الاضافة بمعنى كون المعبود بتلك العبادة والتخديم به هو الله تعالى والاضافة بهذا المعنى ينفك في القصد
 والتعقل عن قصد الفرضية على انما غلب عدم انفكاك الاضافة بالمعنى الاول أيضا لانه يكفي في قصد الفرضية
 قصد كون الشيء مطلوباً بامنه طلبا جازما مع الغفلة عن خصوص الطالب فلتأمل سم (قوله لكنها) الى قوله
 وان كان في النية غفلا المعنى (قوله وعدد الزكعات) وان عين الظاهر مثلا لاننا انضمام عدمه لم تعد لتلاصحه
 أو خطا فكذلك على الراجح اذ من قلده أن ما وجب التعرض له جله أو نقصه لا يضر الخطأ في الظاهر مثلا
 يجب التعرض لعدد جله فضر الخطأ نفسه اذ قوله الظاهر يقتضي أن يكون أو يعا ولا يشترط أن يتعرض
 للوقت فلو عين اليوم وأنطأ مع في الادامه كذلك في القضاء أيضا كما يقتضيه كلامهما في التيم وهو المعتمد في
 (قوله لم يوجد) قد غلب هذا المأزوم بان هذا النقل ليس بكتبة النوازل لانه في ذاته فرض وضع على الفرضية
 ولما شرع الصبي ليعتبر وبأنه ما بلغ ناسب وجوب القيام ليعتبر علمو بألفه ونية الفرضية بتفصيل الواقع سم
 الواقع (قوله تصوب بالمجموع) فهم بعضهم ان قياس تصوب بالمجموع عدم وجوب نية الفرضية في
 الجمعة على من لا يجب عليه كالعبد والمأزوم هذا قياس فاسد لان الصبي لم يخاطب بفرض الوقت فلا معنى
 لوجوب الفرضية في حقه بخلاف المذكورين بالنسبة للجمعة فانهم خوطبوا بفرض الوقت الصادق بالجمعة
 فمضى فرض الوقت بدلا أو أحدي خصليته (قوله فدعوى عدم انفكاك الخ) كون الفرضية عبارة عن كون
 الشيء مطلوباً بامنه طلبا جازما وعدم انفكاك الاضافة عن قصد الفرضية بهذا المعنى في غاية الظهور
 ويجب ان هذا التماسه لا يستلزم عدم انفكاك الاضافة باعتبار الطلب بمعنى أن كون الطالب هو الله تعالى
 لا ينفك عن قصد الفرضية بهذا المعنى وليس الكلام في الاضافة بهذا المعنى بل في الاضافة بمعنى كون المعبود

زاد المعنى ومن عليه قوائم لا مشروط أن ينوي ظهر يوم كذا بل يكفيه نية الظاهر أو العهر اه وزاد شيخنا
ولا ينبغي ذكر اليوم أو الشهر أو السنة على المعتد في نية عليه الحشى أى العهر أى المعتد في نية عليه الحشى اه
ذلك ضعف كافي للبديسى اه (قوله لذل) أى القصر ومن الخلاف (قوله للمؤداة أو الغضبية) تشتعل
تقريب القف ولكن الأولى بسقاط قوله أو الغضبية (قوله بل ينصرف) أى المطلق (قوله بل ينصرف للمؤداة
الخ) بقى ما أعاد المكتوب بقى وقتها جماعة أو منه دلحيت بطلبها عانها كذلك وطبقا فانتوى ما يصلح
للاداء والقضاء ولم يعرض لواحد منهما فهل يقع فيه إعادة أو الغائبة باقية بحالها أو يقع عن الغائبة نفسه
نظر وقد رجع الأول أن الوقت لإعادة وقد رجع الثانى وجوب الغائبة دون الإعادة سم أقول وقد تولى
الثانى مسئلة البارزى الا^٣ تبوات الله أعلم (قوله بأنه لا يميرثم) أن أرى به عدم المير عن غير المائل فممنوع
أوعنه قسم وقوله الا^٣ وهما الخ ممنوع فليتأمل يصري (قوله بذكر فرض الظاهر الخ) قد قبل هذا
موجود فى الاداء والقضاء فكيف يحصل به تغيير الأول ولا يكون الخ قد قبله لولم يجرى السابق ليرى
نحو سنة الظاهر بالاولى ليعمل وقت السابقة دون المتأخر وهذا دخل وقت الغضبية فإذا مبر السبق مع
دخول وقت الجمع فمع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل سم (قوله وبما وضع ذلك الخ) لا يفتى ما فيه
من الخفاء فليتأمل يصري (قوله أن الأول) أى نحو هذا الظاهر و (قوله والثانى) أى مثل فرض الظاهر
(قوله من وضع العلم) أن أراد أنه من وضع العلم بالنسبة للاداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للعلم به سم
(قوله أن عذر) أى قوله ولا يعارضه المعنى والى قوله ولا فى النهاية لا ما أتبعه عليه (قوله أن عذر) وهو
غيره أى كان ظن بقضاء الوقت دونها أو فتنه خو وجبه أو ظن خو وجبه فلوها قضاء فتنين بمقتضى نهاية
ومضى قال عرش ولوى للاداء أو القضاء مع الشك بان خلافه فلا تقرب العصة لتعليمه البطان مع
العلم بالتلاصق وهو منتف بالشك يستعمل فى الشك العصة نية الاداء وعدمها مع نية القضاء نظر الى أن
الاصل قضاء الوقت وعدمه خو وجبه اه (قوله إذ كل يطلق الخ) تقول قضيت الدين وأدينه معنى قال تعالى
فأذا قضيت مناسككم أى دينها نية ومضى (قوله والاول الخ) أى بان قصد المعنى الشرى أو الملقى وبذلك
صرح شيخنا زى يادى عرش أى لم يعذر بنحو غير (قوله وأخذ البارزى الخ) وبما أخذناه أفتى شيخنا
الشهاب الزملى وأفتى أيضا فبين عليه قضاء ظهر الاربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غلطا بأنه لا يضر ويقع
عن قضاء الاربعاء لأن التعيين غير واجب فلا يضر الخطأ فيه كالتعيين الامام والجنزة سم ونهاية (قوله
من هذا) أى من قولهم يصح القضاء بنية الاداء أو من قولهم لا تجب نية الاداء ولا القضاء كما يشعر به كلامه
بعد (قوله لم يلزمه القضاء واحد) وهى الأخيرة سم (قوله لأن صلاة كل يوم تقام الخ) ظاهره وان كان
عين كونها من اليوم الذى ظن دخول وقتها واقعة ما صرح به الشارح من أن لا يضر الخطأ فى اليوم
وأنه لو كان عليه ظهر الاربعاء فقط فنوى قضاء ظهر الخميس غلطا يقع عا عليه لكن فى سم على المنهج

بذلك العبادة والخمود بها هو الله تعالى والاضافة بهذا المعنى تنفك فى القصد والتعلق عن قصد الغرضية على
الانتماع عدم انشكال الاضافة بالمعنى الاول اضافته ليقضى فى قصد الغرضية قصد كون الشيء مطبوعا بمنه طلبا
بما ماع الغلبة عن خصوص الطاب فليتأمل (قوله بل تنصرف للمؤداة الخ) بقى ما أعاد المكتوب بقى
وقتها جماعة أو منه دلحيت بطلبها عانها كذلك ولم ينو اداء ولا قضاء وعساه فانتوى ما يصلح للاداء
والقضاء ولم يعرض لواحد منهما فهل يقع فيه إعادة أو الغائبة باقية بحالها أو يقع عن الغائبة نفسه نظر وقد
رجع الأول أن الوقت لإعادة وقد رجع الثانى وجوب الغائبة دون الإعادة (قوله فرض الظاهر) قد قبل
هذا موجود فى الاداء والقضاء فكيف يحصل به تغيير الأول وقوله و يكون الخ قد قبله لولم يجرى السابق ليرى
نحو سنة الظاهر بالاولى ليعمل وقت السابقة دون المتأخر وهذا دخل وقت الغضبية فإذا مبر السبق مع
دخول وقت الجمع فمع دخول وقت السابق فقط أولى تأمل (قوله والثانى من وضع العلم) أن أراد أنه من
العلم بالنسبة للاداء فقط فهو ممنوع أو بالنسبة للعلم به سم (قوله وأخذ البارزى الخ) وبما أخذناه

لذلك (و) الاصح (انه)

لا يجب نية الاداء ولا

القضاء بل تسن وان كان

عليه فائنة بما لا للمؤداة

أو الغضبية خلافا لما اعتد

الاذى بل تنصرف للمؤداة

والسابقة من الغضبية

و يفرق بين هذا وما يفتى

نحو سنة الظاهر والعبادة

لا يبرئ الاضافة للعبادة

من حيث كونها قبله أو

بعده أو الوقت كعبادة الخ

وهذا البرز حاصل بذكر

فرض الظاهر مثلا يكون

الوقوع السابق فسلم يخ

ذكر آدام ولا قضاء وما

وضع ذلك ان الاول من

وضع المشتك والثانى من

وضع العلم وشأن ما بينهما

فأمله والله (يصح الاداء

بنية القضاء وعكسه) ان

عذر بنحو غير أو قضاء المعنى

الغوى إذ كل يطلق على

الاخر لغة والام يصح

للاعبه وأخذ البارزى

من هذا ان من مكتمل

عشرين سنة يصلى الصبح

لقنه دخول وقتهم بان

خطوهم لم يلزمه القضاء

واحدة لان صلاة كل يوم

تقع عاقبة فلا تشرط نية

القضاء ولا يعارضه النص

صلى ان من صلى الظاهر

بالإيجاز قبله قبل وقت

والوجه ان يقال ان قصد الصلاة فرض ذلك الوقت الذي لمن دخوله مخصوصه فالوجه عدم وقوعها لان
القصد المذكور صارف عن الفائتة وان لم يلاحظ كونها فرض ذلك الوقت فالوجه الوقوع عن الفائتة
طبعاً لم يتم رأيت مختلفاً في نقل عن ابن المقرئ خلاف مسألة البارزى ثم للمعاملي الحائين الذين ذكرناهما
وذكر مر في مسألة البارزى نحو ذلك انتهى أى حل مسألة البارزى على ما لو لم يلاحظ فرض الوقت
الذي لمن دخوله ولكن ما نقله سم عن مر لاوافق ظاهر ما في الشارح مر كاتقدم ومعلوم أن
المعول عليه ما في الشارح مر عرش ولكن الظاهر هو التفصيل الذي جرى عليه الشارح و سم بل هو
مصرح قولهم بالبطلان فيما لو قضى بنية الاداء الشرعى (قوله لم تقع عن فائتة عليه الخ) عبارة النهاية
انعتقدت نظراً لان ذلك محله فحين لم يكن عليه مقضية تظهر ما هوامخلاف مسئلتنا اه (قوله من اشتراط) الى
المتن في انهاء ما في الاقوله وأيضاً الى ثم وقوله بالنسبة الى كعبة مسجد (قوله والوتر الخ) عبارة المغنى
والوتر صلاة مستقلة فلا يضاف الى العشاء فان أوتر واحدة أو بأكثر وصل نوى الوتر وان فصل نوى
بالواحدة أوتر ويقتصر في غير هاتين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنة وهى أولى أو ركعتين من الوتر على
الاصح قال الاستوى ويحل ذلك اذا نوى عددان لم ينو ليل يغتفر لهما أو يصح ويحل على ركعة لانه
المتن أو ثلاث لانها أفضل لكون الصلاة قائم بتعقد ركعتين مع صحة الركعة أو إحدى عشرة لان
الوتر غاية فعملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه فطر اه والظاهر كقول شيخنا انه يصح ويحل على
ما يريد من ركعة الى إحدى عشرة وتر اه وكذا في انهاء الاقوله أو ركعتين من الوتر على الاصح
والاقوله والظاهر الخ فقال بده واستظهر الشيخ انه يصح ويحل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس
أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ورجع الوالد رحمه الله تعالى الخ على ثلاث وجه به أقل ما طلبه الشارع
فيسفار بمثابة قوله اذالركعة بكونه الاقتصار عليها في تكبيرها بطلانها وعقبه سم عايشه
وردد على ما رجحه مر ان من لازم الحمل على الثلاث الاتيان بها موصولة وقد ورد النهى عن ذلك لان
يجب على النهى على ما اذا قصد الثلاث بخلاف ما اذا حل الاطلاق عليها فليتم اه وقال عرش
أقضى شيخنا الشهاب الرملى وقوله واحدة أى وهى الاخيرة (قوله لان يحمل هذا الخ) أى أو فحين لم يكن عليه فائتة
تظهر ما نوى شرح مر * (فرع) * أقضى شيخنا الشهاب الرملى فحين عايشه قضاء ظهر الاربعاء فنوى قضاء
ظهر الخميس غاطلاً لم يضر ووقع عن قضاء الاربعاء ان تعين غير واجب فلا يضر الخطأ في تعيين الامام
والجنازة * (فرع آخر) * فى الروض وغيره انه لوطن دخول الوقت فاحرم بالفرض فبان خطاها فتاب نقلاً
اه وظهر انه لا فرق في انقلابه نقلاً وصحة تبين أن تبين خلافه قبل فرائقه أو بعده وهو متجه لكن في شرح
مر الجزم فيقال بان خلافه قبل الفراغ انه تبين بطلانه كالموصل بالاجتهاد في القبلة فتبين له الخطأ في
الصلاة اه وقد يفرق بان تبين الخطأ في القبلة يمنع صحة النقل وان كان بعد الفراغ (قوله والوتر) قال في
الروض وينوي بجمعه الوتر ويقتصر فيما سوى الاخيرة بين صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنة اه ويحل
اذا نوى عددان لم ينو فله بلغوا لهما أو يصح ويحل على ركعة لانها المتن أو ثلاث لانها أفضل أو
إحدى عشر ولان الوتر غاية هى أفضل فعملنا الاطلاق عليها فطر كذا نقل ذلك في شرح الروض عن
المهمات ثم قال والظاهر انه يصح ويحل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى
عشرة اه ورجحنا الشهاب الرملى انه يصح ويحل على ثلاث اه وجهه بان الثلاث أقل ما مطلوب
للشارع بخلاف الواحدة لكرهه لا ينل بها أى الاقتصار عليها ورد على ما رجحه ان لازم الحمل على
الثلاث الاتيان بها موصولة وقد ورد النهى عن ذلك قال في العبا فان وصل الثلاث كره اه وبعبارة
الروض وشرحه الموصول أى الثلاث يشهد أفضل منه يشهد من فرأينهم من المغرب ورد لا وتر واشتد
ولا تشهروا الوتر بالمغرب واه الدارقطنى وقال رواه ثقات اه وتضمنت النهى على ما يشهد من وقضية
العباب حله على الأعم لان يجب على النهى على ما اذا قصد الثلاث بخلاف ما اذا حل الاطلاق عليها

لم تقع عن فائتة عليه لان
محله هذا فحين أدى بقصد
أهنا التي دخل وقتها الاول
فحين أدى بقصد الثانية
من غير أن يقصد التي دخل
وقتها (والنفل ذو الوقت)
كلها واثب (أو السبب)
كالسكوف (كالغرض)
فيما سبق) من اشتراط قصد
قبل الصلاة فبينها ما عا
اشهر به كالترابيع والضحى
والترسوا الواحدة والرائد
عليها أو بالاضافة كعبس
القطر ونسوف القمر
وسنة الظهر القبلة

قوله مر ووجهه الخ وقاس ذلك انه لو فرض سنة الظهر القبلة مثلا فركعتان أو الفصحى كذلك اه
مؤلف ومثله في ساحة شخصه الخ باذى ثم رأيت في سم على جوف صلاة النفل بقلع من مائه فرع يجوز
أن يطأ في نية سنة الظهر المتقدمة مثلا بغير ركعتين أو أربع اه مر اه وبقي ما ذكره في الأثر والحق
فهل يعمل على ثلاث قياسا على ذلك أو على ركعة واحدة عشر أو ثمانون نية منظر والاقرب الأول
اه أي قياسا على ما جرى عليه النهاية تيمنا بالعموم على ما مر من شيخ الإسلام والمفتي وعن سم عن مر
فالأقرب التغيير كما هو ظاهر (قوله وان قدمها) أي خلافا لبعض المتأخرين نهاية أي حيث قال ان لم يكن
صلى الفرض لا يحتاج لنية القبلة لان البعدية لم يدخل وقتها فلا يشبه ما هو عليه (قوله لا يخصص
النيات) قدروا منها خصصت نية الجماعة بأربعة بالامام وباردة بالأموم سم (قوله ثم ما يندرج الخ) والحقيق
في هذا المقام عدم الاستئذان عن هذا المفعول ليس عين ذلك المقيّد وما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك
المقيد نهاية (قوله كتحية مسجد الخ) أي وصلاة الجمعة مثلا والبرص مثلا والنفقة بين المغرب والمساء
والصلاة في بيتها إذا أراد ان يخرج للسفر والمسافر إذا أراد ان يخرج من منزله أو اذ غاب عن منزله قال ع
قوله مر
وصلاة الحاجة فلهما ركعتان وقوله مر وسنة الزوال الاقرب بصلهم فواتها بطول الزمان لانها طلبة بعد
الزوال فان والسبب لطلب فعلها وهو بان وان طال الزمان فليس اجتمع وهذا حيث دخل الوقت ولم يصل
ما تحصل فان كان صلى سنة الظهر أو تحية المسجد مثلا بعد الزوال ثم أراد ان يصلها الاقرب بعدم الاعتقاد
لانها غير مطلوبة بتحشيد والاصل ان العادة اذا لم تطلب لم تتغير وقاس عدم حصول تحية المسجد اذا انفأها
انتفاء سنة الزوال اذا فعل سنة الظهر مثلا ونفي سنة الزوال عنها وقوله والصلوة في بيتها الخ والمسافر الخ اقل كل
منهما ركعتان وينبغي أن يطبق بذلك صلاة التوبة وركعتا القتل وعند الزاوية وهو ذلك من كل ما صدبه
يجوز الشغل بالصلاة وقوله لان هذا المفعول الخ بقا على تحية المسجد مثلا وانما يقال صلى صلاة تحصل
بها المقصود من تحية المسجد وعلى هذا الوجه لا يصح نية الفروض مثلا لا تحية بمصاحبه ما يحصل بمقصود
ما حاصل على عدم فعله وكذا لا يحصل فواتها بحسب تواتر وان سقط الطلب كما مر به بغير جهالة تعلق فإى أراد
أن بعد التحية مثلا هل يصح أم لا لا يخولها في ضمن ما فعله فيه نظر والاقرب الثاني لحصولها بما فعله أولا
عش (قوله قبل) الخ قوله ونقل الغفرى المفتى الا قوله لاهو او قوله وان شدائي التنبؤ الى قوله وان كان
الافضل الخ في النهاية لا ما ذكر (قوله لا لزومه) أي لا تنقل نهاية بمعنى قال سم أي من غير التزام بالنذر
سم (قوله هنا) أي في النفل المقيد وقتا أو سبب (قوله لاهو) خلافا لما يتوالم في كماله بعبارة سم
قوله لاهو وفي الحاد لم يكن المنقول البطلان لانه نقص أو زاد ذلك منافع موضع الشرع اه ولا يخفى ان
البطلان هو الجارى على القواعد لان ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلا بغير الخطأ فهو العدة كذلك لانه
بصحة التعرض له اجبال في ضمن التعرض لكونه ظهر الوضوء مثلا اه (قوله لكن قضية كلام الشفيع
الخ) وهو ما تقدمنا من تعميدها سم فاعتدله لايضرا خطأ في اليوم لا في الاداء ولا في القضاء لا يستل
فلنأمل (قوله لا يخصص النيات) قدروا منها خصصت نية الجماعة بأربعة بالامام وباردة بالأموم (قوله لان النية
لازمة) هل يشكل على الزم تعميدها بالنذر ويحجب بعد التسليم بان للرازمين غير التزام اه (قوله عدا
لاسهو) في انعدامه وقضية أي انه لا يشترط التعرض لعدد الركعات ان لو فرض الظهر ثلاث ركعات أو خمس
سأباه انه يتعد لانه اذا لم يشترط تعميدها بغير اذن أو خطأ فيه لا يبطل لكن المنقول البطلان لانه نقص من
الفرضية أو زاد فمما دلل على منافع موضع الشرع اه وقوله لكن المنقول هكذا في نسخة وفي أخرى لكن
المشهور ولا يخفى ان البطلان هو الجارى على القواعد لان ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلا بغير الخطأ فيه
والعدد كذلك لانه يجب التعرض له اجبال في ضمن التعرض لكونه صحيحا أو ظهر املا (قوله لكن قضية
كلام الشفيع) هو ما تقدمنا من تعميدها لايضري اليوم لا في الاداء ولا في القضاء ولا يشكل بأنه بضري فلفظه
من الصوم لما ينادى باب الصوم ومنه قوله بان تعلق الصوم بالزمان اذ نحن نعلق الصلاة فيه فراجع (قوله

وان تسدعها أو البعدية
وكذا كماله واثبة قبلة
وبعد ينظر انظر الى أن
البعدية لم يدخل وقتها
كالانظر لذلك في العبد
اذا اضحى أو الفطر المحمّر
صلى لم يدخل وقتها أيضا
فالقارئ الحالبة لا يخصص
النيات كما مر في الوضوء ثم
ما تدرج في غير ما يجب
تعديها بالنسبة لسقوط
الصلوات بل بحجزة أو غيرها
كقضية مسجد وسنة ايام
واستغفار وقضوه وطواف
(وفي) اشراط نية النافلة
وبهان قيل يجب كالفرض
وقيل لا (قلت الصحيح لا
تستمر نية النافلة لانه
أعلم لان النافلة لازمة
بغلاف الفرضية للظن
مثلا اذ قد تكون عبادة
وبين هنا أيضا ان الاداء
والقضاء والاضافة الى الله
تعالى والاستقبال وعدد
الركعات وبطلان الخطأ
فيه ما لاسهو وكذا الخطأ
في اليوم في القضاء على ما قاله
البقوي والمتولى لكن قضية
كلام الشفيع في التيمم
خلافه دون الاداء لان
معرفة بالوقت المتعين
للفعل تعلق خطا فيه (ويكفي
في النفل المطلق) وهو الملا
يتقد وقت ولا يجب نية
فعل الصلاة لانه أدنى
درجاتها فاذا قصد فعلها

بانه يضرب تغيره من الصوم الغرض بان يتعلق الصوم بالزمان أي من تعلق الصلوات به **اه** **(قوله وجب)** أي
 ثبت عرش **(قوله حوله)** أي الفعل **(قوله وفي سائر ما تشرع الخ)** وفي ذلك هنا على جميع الأبواب فانه
 لم يذكر الاهداف في **(قوله اذا سأل الخ)** أي كان نوى الظهور وسبق لسانه الى العصر منها وتضمن ذلك ولو
 تعمد ثم أضر عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة الاحرام عرش **(قوله ليساعد السان الخ)** ولانه بعد من
 الوسواس منها وتضمن **(قوله على ما يلقى الخ)** عبارة هناك مع المتن نرى بقلب وجوب بان يلزمها
 الاعمال بالنسبة وليس له نداء الاتباع **اه** **(قوله من أو جبه)** أي التلطف بالنسبة في كل عبارة مقننة وعرض
(قوله تنبيه الخ) ولو عقب النية بلفظ ان شاء الله أو نواه أو قصد بذلك التبرك أو أن الفعل واقع بالمشيئة لم يضر
 أو التعلق أو أطلق لم يصح للمنافاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها صلاة أخرى عالما عايدا بطلت صلاته أو
 أتى بما نفي الغرض دون الفعل كان أحرم القادر الغرض فأعدا أو أحرم به الشخص قبل الوقت عامدا
 عالما بذلك لم تعتد صلاته لتلاجه فان كان معذورا كن طعن دخول الوقت فأحرم بالقرض أو قبله فلا مطلقا
 ليدرك جاعا متشرعه وقتا مفترقا فبطل من ركعتين ليدركهما أو ركع المسبوق قبل تمام التكبير طاهرا
 انقلب فلا العذر إذا لم يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم وخرج بذلك لو قلها فلا معنا كركعتين
 الضمي فلا تصح لا تغتفره الى التبعين وما إذا لم تشرع الجماعة فكل ركعة من الظاهر فوجد من يصلي العصر
 فلا يجوز القطع كالي مجموع وما وصل انه أحرم قبل الوقت في أثناء صلاته فانه لا يمتثلين بطلانها وما
 وثقت نافلة لقيل العذر كن صلى بالاجتهاد لغیر القبلة ثم تبين له الحال فان كان ذلك بعد الفراغ منها
 وقعت نافلة وان كان في أثناءها بطلت كسرها ولا يجوز له أن يستمر معنى وأنها لا يوطئ ان في صلاة أخرى
 فرض أو نقل فاته مع صلاته ولا تبطل بثلثه مالم يسأل للتشهد الأول في طوره فقام لثالثته ثم ذكره أي
 الظاهر ولا القنوت في سنة الصبح فظن انها الصبح وان طلائع الزمان وأتى بركن فبطلت فظهر **اه** ثم أتيت في
 المتن ما وافق هذه الآية في ردة الشك في الطهارة فقال فيها ما نصه ولو شك في الطهارة وهو مالم يسأل
 للتشهد الأول فقام في الثالثة ثم ذكر الطهارة بطلت صلاته كالمشكوك في النية ثم ذكر بعد احداث فعل بخلاف
 ما لو قام أو روى أنه ذكر فانه لا يبطل بل يعود ويبنى ويسجد للسهو **اه** قال عرش قوله هو فبطل من
 ركعتين فظهر انه لو قلبه الى أقل من ركعتين أو أكثر قبل تأسيته بالائتمار بصلح وهو كذلك وقوله هو فرض
 أو نقل الخ يدخل فيه ما كان في سنة الصبح فظن انها الصبح مثلا وبكسر فيصعب في كل منهما ما يقع عما نواه باختيار
 نفس الامر ثم ان ذكره فذلك وان لم يذكره أعاد السنة بدأ بالصبح وجوب بالان اتمل بقائه كمنها
 وخرج ما قلنا مالم يشك في ان ما نواه لم يظهر وأصغر مثلا فخرج طلال التردد أو مضى بركن معناه لم يسم على
 حج فرع وفي روى وغيره انه لو طعن في دخول الوقت فأحرم بالقرض فبان خلافه انقلب نقلا له وظاهره
 ان الفرق في انقلابه نقلا وصحته بان تبين خلافه قبل فراغه أو بعده وهو متجه لكن في شرح هو الجزم
 بخلافه في الأول فيساعد على تبين الخطأ في القبلة وقد يعرف بان تبين الخطأ في القبلة بمنحصة الفعل وان
 كان بعد الفراغ **اه** عرش **(قوله أو قصد الخ)** طاهره العطف على قصد وفيه ما لا يخفى عبارة النية
 ولا تبطل بنية الصلاة ودفع الغريم وأصول دينار فبما إذا قبل له صل ذلك دينار بخلاف نية فرض ونقل
 لا يندرج فيه للتشريك بين مبادئين مقصودتين بخلاف نية الطواف ودفع الغريم أي فلا يتعدله من
 جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة **اه** **(قوله مع)** أي ما صلاه بذلك قصد **(قوله ونقل الغرض الرازي)**
 الخ عبارة المتن خلافا للغرض الرازي **(قوله وطلب التواب)** الواو بمعنى أو كما صرح بها النباهة **(قوله يجوز)**
 الخ خبر ونقل الخ **(قوله على من محض الخ)** لعل الوجه ان يقال ان أو يدان لمحض المذكورة انه لم

وجب صوره **(والنسبة بالقلب)** اجماعا هنا وفي سائر ما تشرع فبطلانها القصد وهو لا يكون الا به فلا يكفي مع غفلة نطق ولا يضر اذا خالف ما في القلب **(و بتدني النطق)** بالنوى **(قبيل التكبير)** ليساعد اللسان القلب ونحو ما من خلاف في أو جبه وان شذ وقاسا على ما يلقى الخ المستدفع به التشبيح بانه لم ينقل **(تنبيه)** قبله صل والدينار فعلى بقصد أو قصد دفع غيرهم ولا ديناره ونقل الغرض الرازي اجماع التكلمين مع أن أكثرهم من أمتنا على أن من عبدا وصل لاجل خوف العقاب أو طلب التواب لم تقع عبادته بحول على من يحض عبادته بالتأويل وحده

على من محض الخ لعل الوجه أن يقال ان أو يدان لمحض المذكورة انه لم يفعل الا لاجل ذلك بحيث انه لو لاه ما فعل من اعتقاده احتقاقا لثبته فان وجهه محض عبادته كما قد يصرح بذلك نصوص الترغيب والترهيب لأغنية الامر انه تعمد الانحلال بحق الخدم متعمدا اعتقاده ثبوته ويجوز ذلك لا ينافي الصواب ولا ينافي

لكن النظر خبيث في بقائه اسلامه ومما يدل على أن هذا امر اذ لك تكلمين أنه محط نظرهم (١٣) لما فاته لاستحقاقه تعالى العباد من

الخلق فإنه آمن لم يحضه بان عمل تعالى مع الطمع في ذلك وطلبه فصنع عبادة خيرا وان كان الأفضل شريد العبادة عن ذلك وهذا محمل قوة تعالى يعوتون بهم خوف طعنا بناء على تفسير يعوتون يعيدون والتم ردا شرطا فيقول السعاه أن يكون كذلك (الثاني تنكير الاحرام العديد الصبح تحريمها التنكير وتحويلها التسليم مع قوة للمسيء صلاته في الخبر التفت عليه اذا فت الى الصلاة فكبر سبب ذلك لغرم عما كان حلالا قبلها وجعلت طاعة الصلاة لستفرض الصلي معناها الخاضع لعظمته ثم لم يمتنع في الهمزة الخشوع ومن عزيت تكرر وبالهدوم استعجاب ذنبك في جسد صلاته اذا لاروح لا كمالا بدونها والواجب فيها كسل قول اسماع نفسه ان مع جمعه ولا لفظ أو نحوه (ويعين على القادر) عليها لفظ (الله اكبر) للتباعد مع خبر البخاري سلبا كما رأيتون أملى أي علمتوني الاذوالا لاروي فذكرني الله كبير والارجن اكبر ويسن جزم الراء واعباه غلط وسد به التنكير جزم لأمر له بغرض جهة الرابطة عدمه كماله عليه الخير الصبح السلام جزم على أن الجزم المقابل لرفع اصطلاح حدث الشرع لعدم تكرر روا

بفعل الاجل ذلك بحيث انه لو لم يفعله الا لاجل ذلك مع اعتقاد استحقاق الله تعالى ذلك فإنه فلو جزمه عبادة كانت صرح بذلك خصوص الزعم بوجوب التهرب أو كماله بحيث اعتقد الانحلال بحق الخدم منهم اعتقاد شذوثة ومجرد ذلك لا ينافي الصلوة ولا الإيمان وأن أو بدانه لم يفعل الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاد الاستحقاق للمذكور فلو جزمه عدم ايمانه وعدم مصعبه فتمثل سم على ج اه عش (قوله لكن النظر جشدا الخ) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلو جزمه الاسلام لان غاية الامر أو تكلم بالحق فهو مع اعتقاد حق الاولية لا يتقدم في الاسلام فتمثل سم على ج اه عش (قوله ان هذا) أي الحمد شدي عبادة عرش أي من محض عبادة لذلك الخ اه زاد الكردى وشيخه ومنافاته برجعنا الى اه والظاهر ان ضربه همارا جع التحريض المذكور أو رأى المنع منه (قوله لما فاته الخ) الظاهر انه علة للاستدلال فكان الاولى بتقديم قوله ومما يدل على الاحتراز (قوله فصنع عبادة الخ) اذ طبع في ذلك وطلبه اياه لا ينافي مع نهايتها (قوله وهذا) أي من لم يحضه بان عمل الخ (قوله ولا) أي بان يعمل يعوتون على ظاهره من الدعاء (قوله براد الخ) توجبا لراد أن الله تعالى مدح المتعبدين خوف طمعنا قلم الضريد أفضل (قوله كذلك) أي خوف طمعنا قول المتن (تنكير الاحرام) أي في القيام بعبادة نهاية ومعنى (قوله العديد) الى المتن في النهاية والمعنى الاقوله ومن ثم الى الواجب (قوله مع قوة الخ) لعل الاولى الصلوة كإلى المعنى ليقيد استقلال كل من الحديث في الاستدلال (قوله للمسيء فصلاته الخ) اسمه بخلا من رافع الزرق عميرة اه عش (قوله سبب ذلك) أي صفت هذه التنكير تنكير الاحرام معنى (قوله لغرم عما الخ) أي لانه يحرم بها على المصلي ما كان حلالا قبله من مفسدات الصلاة كالأكل والشرب والكلام وغير ذلك معني ونهاية (قوله وجعلت) أي التنكير (قوله في تكرر روا) أي تكرر والتنكير في الانتقالات (قوله اسماع نفسه) ظاهره لو لم يمتنع على خلافه العادة (قوله عليها) أي على النطق بها نهاية (قوله لا تداع) أي قوله وتغير ذلك في المعنى الاقوله كماله الى وعدم تكرر روا قوله وانما مع الى وكذا قوله وصحت الخ ويسن وكذا في النهاية الاقوله ولا يضر الى ويسن (قوله لا تداع) أي لانه المأثور ومن فعله صلى الله عليه وسلم بها يمتنع (قوله اذا قال لا لاروي) أي فهذا قرينة لاداء العلم سم (قوله فلا يكتفي الله كبير) أي لغرض المعنى فعل وهو التفضل (قوله ولا الزجن) أي والرحم (أكبر) أي ولا الله أعظم وأجل لانه لا يسمي تنكير نهايتها (قوله ويسن جزم الرما الخ) ولا يضر منها كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لما اعتقد جميع متأخرونها نهاية قال عرش وبقي ما وقع الهله أو كسر هلمن الله والو فخر الراء أو كسر هلمن اكبر هل يضر أو لا يضر وتطر الاقرب بعدم الضرر وما يأتي من أن العن في القرأة اذا لم يغير المعنى لا يضر وتقل بالوس من فتاوى والبالناشر جدا وافق ما قلناه في المسئلة الثانية اه عبارة المعنى ولو يجرم الراء من اكبر لم يضر خلافا لما انتفاء كلام ابن تونس في شرح التنبيه اه (قوله لا أصل له الخ) أي وانما هو قول الحق بسبب على ذلك الخالف ابن جبري يقرر مع أساد سبب الرافعي وعلى تقدير وجوده فمناه عدم التردد في نهايتها ومعنى (قوله عدم مبدء) أي التنكير (قوله وعليه الخ) أي عدم المد (قوله على ان الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحي لا ينصرونها سم (قوله لا لفظ الخ) أي السابقة عليه (قوله وعدم تكرر روا) عطف على قوله جزم الرما صلبا المعنى ونقل عن فتاوى ابن رز من ان لو شذوا لاء بطلت مسألته واعترض عليه بان الوجب خلافه اه واد النهاية اذ الرما صوف تكرر برز يادته لا تغير اني اه (قوله وان أو بدانه لم يفعله الا لاجل ذلك مع عدم اعتقاد الاستحقاق المذكور) فلو جزمه عدم ايمانه وعدم مصعبه فتمثل (قوله لكن النظر جشدا في الاسلام) فذيقا بحيث اعتقد استحقاقه تعالى للعبادة فلا وجب الا اسلامه لان غاية الامر أو تكلم بالحق فهو مع اعتقاد حق الاولية لا يتقدم في الاسلام فتمثل سم (قوله اذا القول لا لاروي) أي فهذا قرينة لاداء العلم (قوله على ان الجزم الخ) بل الجزم الاصطلاحي لا ينصرونها

وبضر الخ) ظاهره ولو جاهد لبدأ كره عش (قوله زادة أو الخ) أي ومذهبه التي نهايتهم نفس أي
لأنه يتقلب من لفظ الخبر لا تشافي إلى الاستغناء عنهم صفنا (قوله والسلام عليكم) أي في القليل (قوله لنقدم
نماكن العطف الخ) قد روي على هذا الفرقان الواو يكون الاستغناء فهلا صحت الواو قبلهم ما جاهد عليه
سم وقد جاهد بان الأصل في الواو العطف قبل أن تكرر بعض النعته بحيثها الاستغناء (قوله كتشديد الباء)
ووجهه أنه لا يمكن تشديدها إلا بفتح الهمزة لأن الباء المدغمسة كسنة والكاف ساكنة ولا يمكن
النطق بهما وإذا حركت تغير المعنى لأنه يصير أكبر معني (قوله كتشديد الباء الخ) ظاهره ولو جاهد لا عش
(قوله وزادة الف الخ) أي وأبدال همزة أكبر وأامن العالم دون الجاهل وأبدال الكاف همزة ولو زاد
في المدعى إلا الف التي بين اللام والهاء إلى حد لاواه أحد من القراء وهو عالم بالحال فيما يظهر ضرورة قال
عش قوله مر دون الجاهل ظاهر تقديم ما ذكره بالعالم إن تغير غير العالم بضر مطاوع في غير هذه الصور ولو
قبل بعدم الضر وفي بقية الصور ومع الجهل لم يعد لأنه مما يخفى الآن يقاله أنغير به المعنى يخرج الكلمة عن
كونها تكبيراً أو بصيرة أجنبية والصلاة وإن لم تبطل بالكلمة الأجنبية لكن تبطل بنقصان وكذا مطلقاً
كأنه جهل وجوب الفاتحة عليه صلى بدونه أو قوله مر لا رواه أحد من القراء أي في قرأه تشهيراً متواتراً
أخبر جده عن كونه لغوياً بمقدار ما نقل عنهم على ما نقله ابن جرير سبع الفات وتقدر كل ألف بغير كين
وهو على التقرير يعتبر بذلك بضر يك الأصابع متوالية متعاقبة بالنطق بالمد اه وجرى صفناً على
الاطلاق الضر وفي جميع ما تقدم في الشرع والحاشية إلى إبدال الهمزة أو إبقائه بالعالم وفي مد الف التي
بين اللام والهاء مفرقة بالكيفية ولم يذكره (قوله كثر) أي لأنه يصير جمع كبير وهو العليل الذي وجهه
واحد نهايت (قوله ولا بضر وقفة يسير الخ) خلافاً لظاهر قول شصنا وأضر الوقت الطويلة ينهما وكذا
اليسير على المجد اه (قوله ويحذف الأخرى الخ) اعتماداً على ما ينقل الجبري عن العجائب أو إقتضائه
قوله وعدم وقفة طويلة أي بان زادت على سكتة التنفس والتي كثر العجائب اه (قوله ويسن أن لا يصل الخ)
فالواصل خلاف الأولى نهايتهم نفس (قوله بضم مأموما) أي مما قبل لفظة الجلالة كقتد أو أمانا (قوله
ولو كبر مران الخ) ولو شئت أنه أحرم أو لا حرم قبل أن ينوي الخروج من الصلاة لم يتعدل أن يشك في
هذه النية أنها شفع أو وتر فلا تنقد الصلاة مع الشك وهذا من الفرع والنفيسة ولو اقتضى بإمام فكبر
ثم كبر قبل سجود له الاقتداء به جلاهي أنه قطع النية ونوى الخروج من الأولى أو عتبه لأن الأصل عدم قطعه
للسنة الأولى بحتمه أن يكون على الخلاف في أن تنقض في أثناء صلته فإنه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة
في الأصح ومقتضاه التقاضي مستلثنا وهو الأوجه ولو أحرم ركعتين وكبر للأحرام ثم كبره بنية أو يسر ركعت
فهذا يحتمل الإبطال لأنه لم يرض السنة الأولى بل زاد عليها فبطل ولا تنقد الثانية وهو الأوجه نهايتهم نفس
سم ما وافقه قال عش قوله مر فاحرم قبل أن ينوي أو قبل طول الفصل فإن طال بطلت صلته وتنقد
بالثانية اه وقال السيد عر البصري قوله ومقتضاه البقاء أي إن كان اقتداء المأموم به بين التكبيرتين

(قوله كحذفه قبلهما) قال النشري وإذا قال والله أكبر زادة الواو يجوز ذلك ذكر ذلك في الجملة عن
فتاوى القائل آقمر وقال ابن المنبر لما سئل إن الصلاة لم تصل إلى الهمزة تبدل الواو كما تبدل الواو أو همزة اه
كلام النشري وفيه تناف لا يخفى لأن قوله زادة الواو يقتضي أنه جمع بين الواو وهمزة الجلالة وهذا هو
الذي عنده الشارع بقوله كحذفه قبلهما كلهما ظاهر وماتصله عن ابن المنبر يقتضي أنه أتى بالواو بدل
همزة الجلالة وهذا لم يذكرها الشارع هنا وقد كره في شرح الأرشاد بالنسبة للهمزة أكبر حيث قال وأبدال
أي بضر أبدال الهمزة أكبر وأامن العالم دون الجاهل فيما يظهر وإن كان ظاهر كلام جمع الصنف مطاوعاً
لأنه اه وأعلم ما ذكر عن ابن المنبر أنما نقله الشارع عنه في همزة أكبر (قوله لنقدم ما يمكن الخ)
قد روي على هذا الفرقان الواو تكون الاستغناء فهلا صحت الواو قبلهم ما جاهد عليه (قوله ولو كبر مران ناويا
الافتتاح بكل الخ) في شرح العجائب قال القاضي ولو شئت أنما وصله له كبر لا افتتاح فكبر كما لا يلزم

وبضر زادة أو ساكنة
لأنه يصير جمع أو مفرقة
بين الكلمتين كحذفه
قبلهما وإنما صح السلام
عليكم على ما في فتاوى
القائل لنقدم ما يمكن
العطف عليه ثم لحننا وكذا
كل ما غير المعنى كتشديد
الباء وزادة ألف بعدها
بل إن صل معناه كثر ولا بضر
وقفة يسيرة بين كلمتي
سكتة التنفس ويحذف
الأخرى أنه لا بضر ما زاد
عليها نحو ويسن أن لا
يصل همزة الجلالة نحو
مأموما ولو كبر مران ناويا
الافتتاح بكل

دخل فيها بالو خروج

بالشفع لانه لما دخل
بالاول خرج بالثاني
نسبة الافتتاح بهامضته
لقطع الاول وهكذا فان لم
ين ذلك لانتقال مبطل
كعادة لفظ النسبة فابعد
الاول ذكر لا يوتر ونظير
ذلك ان حلف بطلاق فان
طالق فاذا كرره طلق
بالثانية وانحلت بها العين
الاولى وبالرابعة انحلت
بها الثانية وبالسادسة
انحلت بها الخامسة
وهكذا ولا تضر زيادة
لاتنوع الاسم أي اسم
التكبير بان كانت بعده
مطلقا أو بين جزأه وقلت
وهي من أوصاف تعالى
تختلف هو وبار حسن
(كله) أكبر من كل شيء
وكله (الأكبر) لأنها مضافة
لجاءة في التعظيم فأقدمها
حصر التكبير والعظمة
يسائر أنواعهما فانه تعالى
ومع ذلك هي خلاف الأولى
للتخلاف في إبطالها وقد
يشكل هذا بالسلطان في
الله أو كبر مع أن هو كمال
في الوشع وأداة الحصر الا
أن يعرف بان هو كلفسته
غير تابعة لتخلاف ال (وكذا
الله الجليل) أو عز وجل
(أكبر في الوجود) لأنها
زائدة بسيرة تخلاف الطول
كله لاله الأهو أكبر كافي
التعظيم ويندفع التمثيل
لغير الضار بهذا مع زيادة
الذي وللشار بهامز زائدة
المثل القدوس

فصيح لصلاته انعقدت بجهة وشك في طر ومبطل للأمام والاصل عدمه وتكون المسئلة حينئذ نظير مسئلة
التنصع وان كان اقتداؤه بعد التكبير ينقباط لانه اقتدى بمن يشك في صحة صلاته فلا يكون جزا ما بالنية
هذا لما طوى اه أقول قضية كلامه عدم صحة الاقتداء في مسئلة التنصع بعده فارجع (قوله) دخل فيها
بالو الخ) هذا ان لم ينو بينهما ورجا أو اقتبلا والا فخرج بالنيو يدخل بالتكبير نهاية ومعنى واسى
وشرح بافضل وأدفعنا والوسوسة عند تكبيرة الاحرام من تلاعب الشيطان وهي تدل على نجس في العقل
أو نقص في الدين اه (قوله) فان لم ينو ذلك) أي ان لم ينو بغير الأولى شيئا نهاية ومعنى (قوله) كعادة
لفظ النية) أي وتردد في التنصع طول عش (قوله) لا يوتر الخ) ولا يوتر أيضا كغيره لما هو لوني ذلك
وتخلل نحو إعادة النية اذا بالتلفظ بالمبطل يبطل الاول فلم تكن نية لا افتتاح مع التكبير الثاني مثلا متضمنة
لقطع الاول ثم رأيت في النهاية شايو بذلك بصري (قوله) ونظير ذلك) أي قوله ولو كبر مرات الخ (قوله)
فاذا كرر) أي قوله ان تحلف بطلاق الخ (قوله) وهكذا) انظر ما تقدمه وقد تم الطلاق الثلاث بالسادسة
الآن يقال انه على فرض الزيادة على الثلاث (قوله) أي اسم التكبير) التي قوله وقد يشكل في المعنى وكذا
في النهاية الاولى بعد مطلقا وقوله هو (قوله) مطلقا) أي دلالة أو طولية (قوله) وهي من أوصاف تعالى)
يخرج لام التعريف بصري وقد غنينا بما قدمه من الحصر لا شيء من أوصاف تعالى (قوله) يختلف هو) أي
انه هو الأكبر معني (قوله) وبار حسن) عبارة النهاية ولو تداخل غير التعريف كله ما كبر مطلقا كقوله ابن
الرفعة وغيره والله ما رجن أكبر ونحوه فيها يظهر لجهامه الاعراض عن التكبير الى الدعاء اه (قوله)
وكله الأكبر) مقتضى صنعه هذا مما لا يادة المتوسطة من أوصاف تعالى فليأمل ما فيه بصري قد مر
انه في قوة الوصفه تعالى كما يفيد التعليل لا شيء (قوله) لأنها مضافة الخ) عبارة النهاية لأنها لا تغير المعنى
بل تقويه بأداة الحصر اه (قوله) أي أنه الأكبر (قوله) للخلاف) أي المذكور في غير هذا الكتاب
عبارة الروضة ولو قال انه الأكبر جزءا على المشهور روي (قوله) هذا) أي عدم السلطان زيادة ال
(قوله) مع أن هو كمال في الوضع الخ) يحتمل أن المراد به كون كل منهما موقفا من جزأين بصري والظاهر بل
المتعين أن المراد في المعنى الوضعي وأن قول الشارح وأداة الحصر من عطف التفسير (قوله) وأداة الحصر
فيه نظر ظاهر بالنسبة لهما فان شرط ضمير الفصل المفيد الحصر ان يكون الخبر مفعولا خبره هنا تنكرة (قوله)
تختلف ال) مقتضى كلام النحاة انها مستقلة ولا ينافيها الاتصال بالخطي بصري يوفيه أن المقرر في النحوات فيه
اتصال معنوا ولو لفظيا أيضا كونه حرفا غير مستقل بالمفهومية كجبهه على النهاية (قوله) أو عز وجل) الى
قوله لكن في النهاية (قوله) يختلف الطولية) أي بان كانت ثلاث كلان فأكثر شذوذا بصري (قوله)
وه) أي يشك في التحقيق عباد كعبارة النهاية بتخلافها اذا طال كله لاله الأهو أكبر والنسب لم يماز كونه
هو في التحقيق فتقول المأورد في أنه ليس بضعف وأول منه أي بالضعف بادة الشيخ الذي وما الجلالة
اه (قوله) بهذا) أي لاله الأهو أكبر (قوله) مع زيادة الذي) أي لفظ الذي بعد الجلالة قول المتن
انعقدت صلاته لان الأصل عدم الافتتاح لكن الاحتياط ان سلم ثم تكبر اه وما ذكره ولا يتخلف ما ياتي
عن ابن القاص والرافعي وما ذكره آخره فظهر فانه ان لم يوتر شكهم عليه لمخرج من الغرض والاحرام
عليه التسليم لانه تابعي بعبادة فاسد في السلاسل من الغرض حرام على كل تقدر فكيف يكون احتياطهم
رأيت الزكشي صرح بنحو ذلك ثم قال في شرح العباب قال بان القاص والرافعي ولو شك في الافتقاد فكبر
ثانية قبل ينشأ خروجه لم يتعقد لا يحصل بها الحل فلا يحصل بها العقد للشك في هذه التكبيره هل هي شفع
أو زولا انعقاد مع الشك ونظر في ما يشك في الاحرام بصريه ليس في صلاة فلا يحتاج لنية لخروج اه
وأقول قياس ما مره ان حيث أثار الشك بان طالع منه أو مضى ما مر انعقدت بالثانية لانه عند التمسك باليس
في صلاة لا يخرج بهما واحتياج لثالث لان انعقاد اه كلام شرح العباب لكن قد يشكل على ما نقله عن الرافعي
ما ذكره قبيل عبادة التلاوة واللفظ للرض وان دخل في الصلاة ونظن انه لم يكبر للاحرام فاستأنف الصلاة

(لا كبرائه) هل ولو أتى بكبرنا كما قال كبرائه كبريه نظر ولا قرب أن يقال ان قصد أي بالله البناء
 ضر والابان قصد الاستئناف أو أطلق فلا عش (قوله) لعلكم السلام الخ أي في التحليل نهاية ومعنى
 قول المتن (ومن عرج الخ) وانفرد أو حصة فهو الزا الترجمة للقاء ومعنى قال عش وفي طبقات الناج السبك
 في ترجمة الغزالي فقال بعنى أبا حنيفة ما قصود من كمال التكبير الشائع على الله بالكبر باده لا فرق بينه وبين
 ترجمته بكل لسان وبين قول الله أعظم فقال الشافعي وم حلت أنه لا فرق في صفاته الله تعالى بين العظمة
 والكبر بامع أنه تعالى يقول العظمة أزاوى والكبر باده دافى والرداء أشرف من الأزار الخ اه (قوله) بابه لغة
 شاه أي من فارس توسر بانه عبرا نيقوغيرها في أي عدلول التكبير بتلك اللفظة لا بما عاوزه بخلاف العاطفة
 نها تعبارة المعنى وقيل ان عرفه السر بانية والعبرانية تعبت لسرفهما باثر البعض كتب الله تعالى بهما
 وبعدمهما الفارسية أو من التركية الهندية * (قائمة) * ترجمة التكبير بالفارسية تحداى بز وكر فلا
 يكتفى خدای بز وكر التفضيل كلمة كبير اه قال الكردى في الاعباب أخذ من الخلاف المذكور
 الأولى تقديم السر بانية والعبرانية ثم الفارسية والاولى فيهما يظهر لسرفهما باثر التوراة والانجيل بهما
 بخلاف الثانية فانه قيل انه أثر لهما كتابا لكن نظر في الاز وكفى اه وقد عكس عليه في جميع النسخ
 عن أي هر رة كان أهل الكتاب يقرؤن التوراة بالعبرانية ويقرؤن التوراة باللاتين فكانت ترجمته التوراة
 بغير اللسان الذي أثر له اه (قوله) ولا بعدل الخ (قوله) فليجوز عن الترجمة هل ينتقل إلى ذكر آخر أو يسقط
 التكبير بالكلية فيه نظر والا قرب بالثاني لكن كلامه مر الا في شرح قلت لاصح المنصوص جواز
 الترجمة فالخ يقتضى خلافه عش قول المتن (وجب التعلم الخ) ويحجب على السيد تعام غلامه العربى لاجل
 التكبير ونحوه وأختله لكن سبأ حرمه فأن لم يعلمه واستكسبه عصى بذلك نها بومعنى قال عش قوله
 مر لاجل التكبير ونحوه يؤخذ منه انه يخص من الاثم بتعلمه من العربى بما يمكن به من ذلك قوله مر
 فأن لم يعلمه أي غلبت بسكسبه فلا حصان لا مكان أن يتعلم ولو باختيار نفسه ولا يقال العبد لا يؤخر نفسه
 لا يقول التشرع جعل له الولاية فيما يضطر اليهود اذ من لان التشرع أجاز ذلك اه وقال الرشدي قوله
 مر واستكسبه الظاهر أنه ليس يقصد في العصبان بل العصبان بابت اذ لم يعلمه ويحمله كسب آخر العلم
 كان حبه كمال بما علمه قبل هذا اه (قوله) ان قدر علم الخ وفي الاعباب يؤخر الصلاة أي وجوبه باعن
 أول الوقت للتعلم أي ان أمكنه فيه فان ضاق عنه أي التعلم ترجم عنه أي عن التكبير بابه ان شاع ثم ان قصر
 في التعلم أعاد الا فلا اه بزيادة من شرحه اه سم وفي الأشارح والنهاية المعنى ما يقيد (قوله) ولو بسفر

(لا كبرائه) فانه لا يكتفى
 (على الصحيح) لانه لا يسمى
 تكبيرا به فارق اجزاء عليكم
 السلام الا (قوله) ومن عجز
 بفتح الجيم أفصح من كسر ها
 عن النطق بالتكبير
 بالعربية ولم يكنه التعليل
 الوقت (ترجم) عن وجوبه
 رأى لفظة ولا بعدل ذكر
 آخر (ووجب) التعلم ان
 قدر (عليه) ولو بسفر لكن
 ان وجد المؤمن المتعبد في
 الحج

فان علم بعد فراغ الثانية أي انه كان كبرمتها الأولى أو قبله بني على الأولى وسعد للسهر في الحالين اه
 الآن بطريقين الظن والتردد باستواء فاستأصل ثم أورد ذلك على مر الخاول الغرض يعلم يظهر (قوله)
 دخل الوتر وخرج بالشفع قال في الروض وشرحه هذا كلامه العدد كما قاله ابن الرفعة مامع السهو فلا سلطان
 فخرج بالثبوت ويدخل بالتكبير ثم قال في شرحه هذا كلامه العدد كما قاله ابن الرفعة مامع السهو فلا سلطان
 اه وظاهر وجوب قوله امام السهو الخ قوله ان لم ينو بينهما الخ أيضا فيلزم فيه (فرع) * كبر انسان
 مرتين فهل ينتج على غيره الاقتداء به لانه خرج بالثانية أو يصح الاقتداء به جلا على العتق لانه الظاهر من
 حال المصلي مع احتمال أنه فوى الخروج بينهما فقد صلته بالثانية وأنه فوى بالاولى الاقتراح ولم ينو
 بالثانية شيئا فهي ذكر لا يؤتى استرار العتقاد صلته بالاولى فيمظفر والوجه الثاني ويؤيد ما لا تخفى
 امامه فانه لا يزعم مقارقتا احتمال تعدد وسيله ولو كبرناو باركتين ثم كبرناو بأثر بعاف الوجه بسلطان
 الاولى وعدم انعقاد الثانية ثم ان قصد الخروج بعد الاولى انعقدت الثانية كما هو ظاهر (فرع) * فوى مع
 الله أكبر من قوله الله أكبر كبر الخ فهل تنعقد صلته ولا يضار موصله بالتكبير من قوله كبر الخ الوجه
 نعم مر (قوله) وجب التعلم ان قدر (قوله) فالق العباب ويؤخر الصلاة أي وجوبه باعن أول الوقت للتعلم فان
 ضاق عنه أي عن التعلم ترجم عنه أي التكبير بابه ان شاع ثم ان قصر في التعلم أعاد الا فلا اه وقوله عن أول

فما ينظر وان أمكن الفرق بان هذا قوي لانه لا ضابط يظهر هنا اما قوله ثم نعم لو قيل (١٧) هنا يجب المتي على من قدر عليه وان

أى الى بلد آخر من غير عبارة النهاية واء في ذلك التذكير والفتح والتشديد وما بعده ولو بسفر أطاقه وان
طال كما يقتضيه كلامهم اه (قوله فيما يظهر) اعتمد عش (قوله ثم نعم لو قيل هنا الخ) اعتمد عش
(قوله وذلك) الى قوله أمان لا يحسن في النهاية ما وافقه الا في قوله على الوجوه (قوله وذلك) يرجع الى ماني
المن (قوله لو قدر) الى قوله أمان لا يحسن في المغنى والاوله ووقته الى مجرى (قوله ويجب الخ) عبارة
النهاية من يجب عليه لتيسر الصلاة لاجل التعلم الآن يضيق وقتها فلا يجوز الصلاة للقاء على ما دام الوقت
متساقفا فان الوقت على حرمته وما عاد ككل صلاة ترك التعلم لها مع امكانه اه (قوله وفي غير من التمييز
الخ) قاله الاستوى وغيره والواجب خلافه من مؤاخذه بما مضى في زمن صباه نهاية أى فيكون من
البلوغ عش عبادة سم قوله من التمييز على الوجوه الاوجه أنه من البلوغ اه وعبارة المصري وقد
يقال ان كان مراد القائل وجوب التعلم من التمييز الوجوب على الولي فظاهر أو على الصبي فالظاهر خلافه
اه (قوله ويجرى ذلك) أى قوله ولو بسفر الى هنا (قوله وعلى أخوس الخ) قال بعضهم ان كل مراد انشائي
والاصحاب بذلك من طرأ حرمه وأوجب لسانه بعد معرفته القوم وغيرهم ان الذكر الواجب فهو واضع لانه
حسب نفسه يحرك لسانه وشفتيه ولهم انه بالرفع على الخرج وفوقه ون كاطق انقطع صوته فيسكن
بالقوله لا يسمع صوته وان أرادوا أنهم من ذلك أى بان أرادوا ما يشمل الخرس الطلوي والاصلى فهو بعد
والظاهر ان مرادهم الاول أى من طرأ حرمه والا لا وجوب انحر كى على الناطق الذى لا يحسن شيئا ألا
يقاعد على ان الخرس خلقه نهاية وفي سم بعد ذكر ما وافقه من الاعيان ما صوفى يقال قياس قوله أو
عقل الاشارة الى الحركة الخ الخ الناطق الذى لا يحفظ شيئا إذا عقل الاشارة الى الخ كترمه أى الخرس لم يتم
عش سمع مر ذال الفرق بين الخرس والناطق المذكور والى تخصيص الوجوب على الخرس بين طرأ
خرسه اه (قوله انظر ما ماني في غير الخ) قضيت ان هذا العاقل لا يلزم من ذلك لسانه وشفتيه وله الله
الآن يرجع هذا ما قبل فان أيضا اه سم (قوله لانه عبث) فيشبه أن يكون مبطلا على ج وقد
يتوقف فهو يقال لعدم العاقل كالوجه أصابعه يحرك وغيره لان هذه حركات خفية وهي لا تبطل وان
كثرت عش (قوله فارق الاول) أى فارق من لا يحسن ذلك من يحسنه (قوله ما تقر) أى من يحب
تحررك الشفتين والاهات (قوله لا لادام) الى قول المنزوي يجب في النهاية والمغنى الاوله لكن في غير المغنى وقوله
بل الى المنز (قوله لا لادام الجهر الخ) أى لسمع المأموم من فعله واصلا به بخلاف غير من مأموم ومنه وقد افسد
في حقه الاسرار مغنى وشرح المنه سم قال الجبري قضيت أنهم لو علموا بان قتاله من غير جهر لا يفتيه فيكون
مباحا ويحتمل انكرهات عبارة الاخفش في تفسيره للمبلغ بالاحتياج بقضى أن الامام يطلب منه الجهر طافا
وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضى أنه مقد بالاحتياج فهما وهو قوله فيعلم اصلانه أى بالرفع فلو علمه
بغير الرفع اتقى الاحتياج فيكون الرفع مكرها وحسب عش وفيه وقفة فليراجع (قوله تنكسر تحرمه

الوقت للتعلم قال في شرحه ان أمكنه فيه انتهى (قوله من التمييز على الوجوه) الاوجه انه من البلوغ
(قوله وعلى أخوس الخ) قال في شرح العبا قال الاخرى وتبعه الزركشي وهو ظاهر فمن طرأ خرسه أو
عقل الاشارة الى الخ كترمه حسبت يحسن الخرس لم يتم على الخرج وفوقه كاطق انقطع صوته فيسكن
بالقوله لا يسمع صوته ما غير ظاهر لانه لا يلزم من ذلك لسانه وشفتيه وله الله الا يقاعد
عن الخرس خلقه ثم قال ولا أحسب أمدا أوجب على أخوس لا يعقل الخ كترمه يحرك لسانه بل تحر كى محسب
نوع من اللعب يشبهه ان يكون مبطلا اه ماني شرح العبا وقد يقال قياس قوله أو عقل الاشارة الى
الحركة أن الناطق الذى لا يحفظ شيئا إذا عقل الاشارة الى الخ كترمه ثم حسبت سم مر ذال الفرق بين
الخرس والناطق المذكور والى تخصيص الوجوب على الخرس بين طرأ خرسه اه (قوله انظر ما ماني في غير
عجز) قضيت ان هذا العاقل لا يلزم من ذلك لسانه وشفتيه وله الله الآن يرجع هذا ما قبل فان أيضا

(٣ - (شرواني وابن قاسم) - ثاني) منهما ينافى ما تقر قلت يعرف بان المدار هنا على أن المسور لا يقطع ما يحسور
كما تقر ويحتمل ان القراء في جميع كل من الناطق والخرس بحسبه (ويسن) لا لادام الجهر تنكسر تحرمه وما تقتضيه

(الخ) ويسن العمل أن لا يقصر بحديث لا يفهم وأن لا يخلطه بان بالغ في مدله بل يأتي به ميئاد الأسراع به أولى
 للترسل والنية بخلاف تكبير الانتقال للابتغال بأقربها عن الذكر معنى (قوله) والنية الأولى بخلاف (الخ)
 (قوله) وكذا مبلغ (الخ) أي واحد أو أكثر بحسب الحاجة إليها بمعنى (قوله) احتجج إليه) أي بان ما يبلغ
 صوت الامام جميع المؤمنين معنى (قوله) لكن (الخ) متعدد عش وشيئا (قوله) ان (أو) أي الامام والمبلغ
 وكذا غيره مما لا أولو جهر على خلاف السنة (قوله) والاطلاق (قوله) يدل فيه الاطلاق والكلام مغر وض في
 الجهر بالتكبير وقضته انه مع عدم الجهر لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حديثا الاعلام فقط ان تصور رغبتي
 أن يضرب سم قال الجعري وشيئا والاطلاق بقصد الاعلام فقط أو الاطلاق في حق العالم أو الماعى ولو
 مخالفا للعلماء فلا يضرب قصده الاعلام فقط ولا الاطلاق اهـ (قوله) وغير (الخ) أي والامام (قوله) يكمله
 ذلك (الخ) يؤخذ من التعديل أن محلها حيث كان ثم ينأذى به والافه وخلاف الأولى فيما يظهر نعم ينبغي في
 الأولى حيث علم أو غيب على نفسه حصول نأذى من ذكر سبها ان كان اذاه لا يحتمل عادة أن يحرم أخذ من
 مسائل ذكر وهما في كتاب الحج فليراجع صرى (قوله) مطلقا) أي اماما أو غير موقى النهاية ولو امرأه
 ومضطجها اهـ قول المتن (رفع يديه الخ) وحكمته كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنها عظيم اجل الله تعالى
 ووجه توافيه والانتباه ينبغي على الله عليه السلام ووجه الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على
 كبرائه تعالى وعظمته والرفع باللسان واظهار ما يمكن اظهاره من الراكن نهاية قال عش وهذه
 الحكمة مظهر في جميع المواضع التي يطلب فيها الرفع اهـ (قوله) أي كفيه أي مستقبلا بهما القبلة بميل
 أطراف أصابعهما نحوها كما ذكره المحلى نهاية بمعنى خلافا لشرح بافضل في الثانية قول المتن (حدو
 منكبيه) ولو تعرضا لم الرفع الا في الشرع أو بقصره في أي بما يمكنه فان أمكنه أي بان ياد على
 الشروع فان تعذر أو تقصر رفع أحده يديه رفع الآخر أو رفعه الا قطع إلى حد ولو كان سلم أو صل كفه
 وأصابعه اليمين فاشروعة ولو ترك الرفع ولو جحد حتى شرع في تكبير أو رفع أو لا بعد له والى سببه نهاية
 ومعنى (قوله) وراحته) أي ظهرهما جعري (قوله) ويسن (الخ) قال المتن (أو) وهو ينبغي أن ينظر قبل الرفع
 والتكبير إلى موضع سجود ويطرق رأسه فلا ينبغي توقف في شرح بافضل لا احتمال ان يكون فيه نجاسة
 أو نجوسها ثمعة السجود عش (قوله) وتفرقها وسطا) وعلم مما تقر بأن كل من الرفع وتفرق في أصابعه
 وكونه وسطا إلى القبلة مستقلة وإذا فعل شأنها أن يثيب لم يوفاته الشكل نهاية (قوله) بدلتها شيئا
 (الخ) أي انتهاه الرفع مع انتهائه التكبير نهاية (قوله) واعنده السنوي (الخ) وكذا اعنده النهاية والمغنى وشيخ
 الاسلام وشرح بافضل (قوله) ويسن ارسالهما (الخ) أي لا يتابع فهو أولى من ارسالهما بالكلية ومن
 ارسالهما ثم ردهما إلى ماتحت الصدر شرح بافضل ومعنى (قوله) إلى ماتحت صدره) أي ووقوف سرته شرح
 بافضل قول المتن (وبجب الخ) أي لانه أول أفعال الصلاة وجب بقاؤها كذلك كالخ وغيره الا الصوم لما
 نهاية قول المتن (قرن النية بالتكبير) أي قرنا حقيقيا بعد الاحتضار الحقيقي بان يستحضر الصلاة تفصيلا مع
 تعديها في غير النفل المطلق ونية الغرضية في الغرض وقصد الفعل في كل صلاة يقرن ذلك المستحضر بكل
 التكبير من أولها إلى آخرها هذا ما قاله المتقدمون وهو أصل مذهب الشافعي واختار المتأخرون الاكتفاء
 بالمقارنة العرفية بعد الاحتضار العرفي بان يستحضر الصلاة قاجا لا يحث بدائه مستحضر الصلاة مع
 أوصافها السابقة يقرن ذلك المستحضر بأي جزء من التكبير ولو الحرف الأخير وبكى تفرقة الاوصاف
 على الأجزاء وهذا أسهل من الأول لان الأول فيسرح وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج فأعبر
 إلى الثاني قال بعضهم ولو كان الشافعي حيا لاقى به وقال ابن الرفعة انه الحق وصوب به السبكي قال الخطيب في
 نهج أسوة والحاصل ان لهم استحضارا حقيقيا واستحضارا عرفيا فورا حقيقيا وقرنا عرفيا والواجب انما هو

(قوله) والاطلاق) يدخل فيه الاطلاق والكلام مغر وض في الجهر بالتكبير وقضته انه مع عدم الجهر
 لا ضرر مطلقا لكن ان قصد حديثا الاعلام فقط ان تصور رغبتي ان يضرب

وكذا مبلغ احتجج اليه
 لكن ان فور بالذكر
 أو والاسماع والا بطلت
 وغير المبلغ كمره ذلك
 لا يذاته غير وللخصلى
 مطلة (ز) ع يه) أي
 كفسر تكبيره) الذي
 للقرن اجابا غايل قال ان
 بنجدة وغيره ووجوب ذلك
 (حدو) بالجهم المال
 (منكبه) بحيث تضادى
 أطراف أصابعه أعلى
 أدنى وما جباهه مضمقى
 أدنى وراحته منكبه
 للاتباع الواردة من طرق
 صحيحة متعددة لكنها
 مختلفة الظواهر فجمع
 الشافعي بينهما إذ كثر
 ويسن كشفههما وشعر
 أصابعه وتفرقها وسطا
 (والاسم) أن الأفضل في
 وقت الرفع أن يكون (رفعه
 مع ابتدائه) أي التكبير
 للاتباع كافي المصحين ولا
 تدب في الانتهاء كفي الروضة
 لصحته ورجح في تحقيقه
 وتقصره ونحوه سبب
 انها تمامها أي يشا واعتمد
 السنوي وغيره ويسن
 ارسالهما إلى ماتحت صدره
 (وبجب قرن النية بالتكبير)
 كما لا ريب على الاجرائها على
 آخراته

بل لابد أن يستغفر كل

معصية فيها مما هو غيره
كالقصر للقاصر وكسوة
اعلم أو أومأ في الجمعة
والقدوة للمؤمنين وغيرها
أراد الأفضل مع ابتدائهم
بستمر مستحباً لذلك
كأنه الرأ وقيل يجب
تقديم ذلك على أوله يستمر
(وقيل) وصحة (إني في
الطلائع) تكفي قربها
(بأوله) من استحبابها
دواماً لا يجب تكرار ورده
بان الاتفاق على طاعته وفي
الموعود والتمتع المختاراً
اختار الأمام والفرأ أنه
يكفي فيها المقارنة العرفية
عند الأصول بحيث يصعد
مستغفراً للصلاة قال
الامام وغيره والأول بعد
التصور وأوسطه له انتهى
لأنه لا يستغفر لأجل يمكن
في أدنى لحظة كما صرح به
الامام نفسه لا لتأخر ذلك
من حيث الأجل وإنما من
فيه من حيث التفضل
ولذلك صوب السبكي وغيره
هذا الاختصار وقال ابن
الرفعة الحق وغيره أنه
قول الجمهور وإن ركنه أنه
حسن الخلق لا بغيره
والأخرى أنه صحيح والسبكي
من يقل به وتعمق الواسع
المعروف في نحو الجليل من
أنه الجليل أكثر تحب
مقارنة النسبة أيضاً كما
يصرح به قولهم ثم يستمر
إلى آخره وهو مخفون
فوز في بيان الاستغفار
لا يتوقف عليه ورأيه إذا
زاد من جهة ما يتوقف

العرفان لا الحشاشين وحنوا بجبري (قوله بل لابد أن يستغفر الخ) اقتصر عليه النهاية وسكت عن
الاختصار إلا في فضل بان يستغفر في هذه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاته ثم يقصد فعل ذلك
المأمور ويجعل قصده هذا مقارن الأول التكبير ولا يغفل عن ذكر معنى يتم تكبيره ولا يجوز أن يوزع عليه
فلو لم يتقبل علمه تصح صلاته لأن النية بمنزلة الاعتقاد ولا يحصل الإتيان بالتكبير اه قال ع
قوله حر ويجعل قصده هذا من الخ أي فيكون كالتوقف به مرة في شيء من الأعمال والشرع في التكبير
وأدام نظره إلى ما علمه اه قال رشيد بن توله حر ويجب التعرض له أي من قصد الفعل والتعين والغرض
رأه إذا ذات الصلاة للأفعال والأول المخصوص اه (قوله مبر) أي من قصد الفعل والتعين والغرض
في الغرض من الأولين في الثاني بالاعتقاد والأول فقط في الأول المطلق (قوله) أراد الأفضل الخ) يقيد بنية
الاعتقاد بعد الابتداع وظاهره ولو في بقية التكبير سم (قوله مع ابتدائه) متعلق بقوله أن يستغفر الخ
والضمير للتكبير (قوله ثم يستمر الخ) هذا أحد وجهين في الاستحضور ورد السبكي بان استغفار النية ليس
بنية واجبها ليس بزيادة دليل عليها الثاني أنه لو أمثالهم ورد وحدها قصد المعنى جردهم وهكذا من غير
تخلل زمن وقيل السبكي وهذا الوجه مخرج وشبهه تلا تخلف له كل أحد ولا يغفل انتهى اه ع
وقيل الخ) ذهب الأئمة الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبل التكبير مرة اه ع قول المتن (وقيل
يكفي بأوله) أي بان يستغفر ما يوجب به قوله لا يجب استحبابه إلى آخره معنى (قوله) داماً أي إلى آخر
الصلاة (قوله وفي الصوم) أي قوله وفي نحو الجليل في الباقي الأول قال الأمام إلى صواب الخ (قوله المقارنة
العرفية الخ) ينبغي أن تقرر المقارنة العرفية فإن القائلين بها ما إن بشرط طومار في الأول فقط ويرجع إلى
القول السابق أو مقارنته أي من التكبير فيقتضي جواز دخوله بعض الصلوات عن التوجه بها بعد أيضاً
أو فوز بها فيرجع إلى التوزيع فليصر ذلك ولا يرجع فاني حصلت عنها كثيراً في زمن أبداً أجلها
بالفصل بل وافي فبما روى القليل ثم أيسر شرح العباب المشرح بعد أن تروا المختار المذكور وأنه
عليه فهل يجزئ في قوله على استحضار تمام النية أو لا بد من استحضارها كلها مع النطق بأوله وإن لم يستمر
فقط بتأخر المقارنة العرفية الأولى ثم أيسر الجواب هو ما يرد وهو أن العرفية جواز على المختار وهو ما
عنه بأنه غير بينه فإن النسبة الهمة وسقطها على جميع التكبير قال وكلام الغزالي وهم أنه يتغير بين
التقديم على التكبير وكفاية السعوط تفرقة اه صريحه على الإجزاء (قوله والأول) أي خاف المتن من المقارنة
والاستحضار الحقيقيين (قوله وكذلك) أي لكون الكلام في التفصيل ويجوز كون المثار به قوله والأول
بعيد التصور (قوله بحيث بعد الخ) ظاهره أنه تصوّر والمقارنة العرفية وليس كذلك بل هو تصوّر ولا استحضار
العرفي في الكلام حذف تقدمه كما يفي فيه الاستحضار العرفي بحيث الخ والاصل أن الشارح ذكر المقارنة
العرفية بل يصورها وهو الاستحضار العرفي ولم يذكره شفيان بجبري (قوله صوب السبكي الخ) وقال ابن
الرفعة أن قولهم ما هو السوت معنى (قوله وفي نحو الجليل الخ) كان المناسب أن يقدم على قول المصنف وقيل الخ
(قوله) بمسابقة النية له أيضاً الخ) أي إلى الأول نهاية ومعنى (قوله وهو مقصود الخ) المعنى كما أفق به الشهاب
الزمي خلافة وإن كلامهم مخرج مخرج الغالب من عدمه يادته في التكبير فلا دلالة له على
استمرار المقارنة فيما بعد الفعلي التكبير نظراً لما في نهاية ومعنى (قوله) وإن فوز فيه الخ
اعتمد النزاع النهاية والمعنى كما مرغاً (قوله والأول الخ) الأول جوهه إلى قوله بمسابقة النية الخ (قوله
وهو بعيد) رده النهاية بما قصدها كان الزمن يسيراً لم يقدح عز وجل بينهما السبكي بكتة النفس
(قوله أراد الأفضل) يقيد بنية الاعتقاد بعد الابتداع وظاهره ولو في بقية التكبير (قوله) كما يصرح به
قولهم الخ) أي وكما قل في شيخ الإسلام صالح الباقي في فتاوى شفيان الشهاب إلى رده الله تعالى ظاهر
كلامهم وجوب الاقتران عندى لا يجب وكلامهم على الغالب اه حر

عليه والأول إجماعاً النية بعد فعلها وهو بعيد

والحي اه وفيه ما لا يخفى قول المتن (الثالث القيام الخ) أي يولي بعين باحوقة فاضلة عن مؤنته ومؤنة مؤنته يومئذ لم يتغير وبأن في الشارح وعن النهاية بقوله (قوله يولي فرض) أي قوله ولاه الخ في الغنى الآتية وخلافه في وكسل وقوله وكان وجهه إلى آخره والى المتن في النهاية الآتية وقوله ونسلا في وكسل (قوله يولي فرض ص) أي يفرض عارو (قوله ومعادة) أي يفرق بين متخذ وتوابعهم أو جوارحه كقوله في قيام الصلاة وجلس التشهد ولم يوجوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والمعادة فاحتج إلى ذكر كلاهما للعبادة والركوع والسجود يقعان لمصلحة الله تعالى إذ هما يقعان للعبادة فلم يجز ذكرهما نهاية (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولأنه أجمع الأمة على ذلك وهو معلوم من الذين بالضرر ومعنى (قوله لعمران بن الحصين الخ) وكانت الملائكة تصاحبه فشكلتني صلى الله عليه وسلم من مرض الباس وقد عاله النبي صلى الله عليه وسلم فبقي منه فبقعت عنه الملائكة فشكلت ذلك صلى الله عليه وسلم فقتاله النبي صلى الله عليه وسلم أما ما فرضني بعد الباس ومصلحتي الملائكة بآبى وعش اه يعبري (قوله يولي فرض) جمع يولي وقوله في ركوع المتعدي كركي (قوله كركي كركي) فانه يصلي من قعود ولا إعادة معني زائد النهاية كأي المجموع زاد في الكفاية بان أمكنه الصلاة على الأرض ومنزلة عا لا يركع والركعة فيه أي في عدم إعادة متوعد قول الماوردي تصح إعادة يحمل على ما إذا كان العجز الزام أي في السفينة لندره اه قال عرش قوله مروان أمكنه الصلاة أي يولي بلا مشقة فلا يركع الخروج من السفينة للصلاة لوجهها على ما هو ظاهر عبارة الشارح م كركي قال سم على جرحه لم يحله إذا شق الخروج إلى الأرض وأوقات مصلحة السفر انتهى اه (قوله خالف الخ) هل يصح لجميع النعم أو بعضها لا يحتمل عادة يحصل تأمل ولعل الثاني أقرب لانه خفف فيه بالنسبة لتغيره ثم هل يقال إذا علم أو غاب عن طه ذلك يجب عليه القعود لما في قيه من الضعف لا نظروا في تأنيده في الآية تعوي أولى بالوجوب بصري وقوله ولعل الثاني الخ سائيا في شرح لوجوه من القيام الجزم به وقوله يولي نظره الخ أقول ظاهره منسج إليها بما في الوجوب في مسائلي الرقيب والكمين ومرح الأول ولا يعاب بالوجوب في مسئلة السلس (قوله تعودو وان الخ) أي كالفرق نهاية (قوله والتعليل بان الخ) جرى على هذا التعليل النهاية والتمني (قوله فيه نظر) خبر والتعليل (قوله من معناه) أي الإعادة (قوله وكسل الخ) فانه يصلي قاعدا وجوباً في الأوزار ولا إعادة عليه نهاية وباعب وفي المتن ما وافقه قال سم وظاهره انه على الوجوب لوصلي قائم مع زول البول لم تصح صلاته اه وأثره عرش (قوله واريض الخ) ولولا قاله طيب ثقتان صليته مستأنفاً أمكن مداواته ويعينه مرض أي كلفه ترك القيام ولو كان الفهره عدلر وإية فيها نظره لو كان عارفاً بها يتوكد في الغنى الآتية ولو كان الخال عرش قوله مرقه ترك القيام أي ولا إعادة عليه اه (قوله وكان وجهه) أي وجهه الجواز (قوله بتحصيل الفضائل) أي بسبب تحصيل الفضائل أي لاجلها قوله في القعود في بعض الصلاة لتحصل فضيلة الجماعة عرش (قوله الامع الجلوس في بعضها) صادق بما إذا قام في ركعة وتعد في أخرى وبما إذا جزم من القيام والقعود كركعة وحيد فتدل بتغير بين تقديم أهما ماشاء أو بتعين تقديم القيام في الصورة الثانية ثم تعدد الركوع هل يركع من قعود أو يرتفع إلى الحد الأعلى ثم يعتدل ثم يجري للسجود أو ينصب قائماً ثم يجري الركوع وبأن نظره هذا التردد في مسئلة الصورة الثانية والآخر إلى كلاً منهم عدم ذلك بل يركع من قعود بصري وبأن عن خلاصه (قوله ومن ثم) أي لاجل إلى جملته كور

(قوله خاف تعودو وان) أي في صلي قاعدا وان أمكنه الصلاة قائماً على الأرض كأي الكفاية ولو لعل محله إذا شق الخروج إلى الأرض أو فرقت مصلحة السفر (قوله لا يستسكن عنه إلا القعود) أي ويقعد قال في شرح العباب أي وجوباً كإقامة كلهم وجري على في الأوزار وهو أو جزم قول ابن الرمة عند بيان نقله عن الرضا توجه الزركشي نسبتها إلى ذلك ونقل عن الكافي مساعده وحري عليه بعض المتكلمين على المنهاج ولا إعادة عليه انتهى وظاهره انه على الوجوب لوصلي قائم مع زول البول لم تصح صلاته (قوله

في فرض القادر) عليه ولوفي فرض صبي ومعادة لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران ابن الحصين وكانت به يولي صلي قائماً فان لم تستطع فتقعدا فان لم تستطع فعلى جنب واه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقياً لا يكف الله نفساً الاوسعها وأخرج بالفرض النفل وسائياً وبالقدر وغيره كركاب سبعة خاف تعودو وان رأساً قام وكركب غداة أو كركب خاف أن قام روية الدعو فساد التدبير لكن يجب إعادة هنا لندره ومن ثم لو كان خوفهم من قصد العدو لهم لم يجب رفاقاً للتحقق وخلافه المجموع لانه ليس بنادر كما هو واضح والتعليل بان العذر هو أن أعظم فيه نظراً إذا عظمت لادخل لها في الإعادة وتعددها كإعلم من معنها وكسل لا يستسكن حدثه الا بالقعود واريض أمكنه بلا مشقة تمام لو افرد لان صلي في جماعة الأمع الجلوس في بعضها الصلاة معهم مع الجلوس في بعضها وان كان الأفضل انفراداً لباقيها كإعلم من قيام وكان وجهه ان عذره اقتضى مساحته بقصص الفضائل فاندفع قول جمع لا يجوز ذلك لان القيام أكدم من الجماعة ومن ثم لو كان إذا فرقت الجماعة فقط لم يقعد أو والسو وقد عدها

جلوه فرائض مع القعود وان كان الافضل تركها واخروا القيام عن سابقه مع تقدمه عليها (٢١) لانهم كان حتى في النفل ولا نه قبلها

شرط وركبته انما هي معمول بعد هياوسن ان يفرق بين قدميه بشنبر خلا قالوا انوارا باربع اصابع فقد صرحوا بالشرع في نقر بهما في السجود (وشرطه) الاعتماد على قدميه أو أحدهما كما يعلم مما يأتي (نصب قناره) وهو مقاس الظفر لان اسم القيام لا يوجد الامعولا وضرا من انه مالو زال السقط اذا كان بحيث يمكن رفع رجله لانه لا تغير قائم بل معلق نفسه من ثمل أو اسفل واحد من كسبه أو يتعلق بحبل في الهواء بحيث يصير له اعتماد على شئ من قدميه لم تضع صلاته وان مستأ الأرض ولا يضرب قدمه على ظهر قدميه من غير خبر على خلافا بعضهم لانه لا ينافي اسم القيام وانما يحضر نظيره في السجود لانه ينافي وضع القدمين المأمور به ثم (فان وقض مضيا) لا مله أو خافه بان يصير الى أقل الركوع أقرب تحقفا في الاولى وتقدر في الثانية فلا يصح فذكره ههنا كون الاعلان فيها العلم الاستقبال أيضا لانه لا يخرج جندم بدنه عن القبلة وذلك لانه يجوز اجتماع عبي ابطال على شئ واحد على انه لا ينحصر ابطال في ركوعه القيام بان يكون في الكعبة

(قوله) جازا الخ أي تحصيل فضيلة السورة عش (قوله) فرائض مع القعود في محبتهم بقل جازاه الصلاة مع القعود تصريح بانها انما يقع عند السجود لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز عن السجود فقام الى تمام الفاتحة ثم قعد السورة ثم قام للركوع وهكذا سم على ج اه عش وقوله تصريح الخ بابل المنع (قوله) وان كان الافضل الخ ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في ثنائها بقعد ليكاملها ولا يكيف قطعها الركوع وان كان ترك القراءة أحب نهاية وقوله هر قعد ليكاملها أي في ثنائها بقعد للركوع كما يعلم من كلام سم المار عش (قوله) واخروا القيام أي في الذكر عش (قوله) ولانه قبلهما شرط الخ بقعه الاستغناء بمقارنته لهما فقط وان لم يتقدم عليهما الا ان يكون ماقاله منقول فلا بد من قبوله مع اشكاله أو يكون شرطه قبلهما لنقص مقارنته لهما عادة على ذلك فان أمكنت بدونه لم يشترط سم على ج اه عش (قوله) ويسن أن يفرق الخ ويكره الصافي وجليه بتقديم احدهما على الاخرى نهاية (قوله) بشر) أي بالنسبة للوسط المعتدل بالنسبة لنفسه (قوله) فقد صرحوا بالشرع أي وقاس عليه ما هنا عش (قوله) على قدميه أو أحدهما) يعني والابعض من ذلك سم (قوله) أو أحدهما) الاولى التائيت (قوله) مما يأتي) لعله أراد به قوله بحيث لم يصير له اعتماد الخ قول المتن (نصب قناره) أي لا يقبته لانه يستحب صراطا في الرأس معنى وشرع بأفضل (قوله) وهو الخ عبارة المغنى وهو بغض الغاء عظام من الظهر وأعضائه اه (قوله) الامعة أي النصب (قوله) ولا يصح استناده الخ) لكن يكره الاستناد نهاية ومعنى وشرع بأفضل أي بلا عنر (قوله) الخ أي من جدار ونحوه (قوله) ومن ثم أي لانه الا ان غير قائم الخ (قوله) لانه ينافي الخ يتأمل سم وقد يقال المتبادر من وضع القدمين وضع أسفلهما (قوله) بان يصير الخ عبارة المغنى والنهاية والاختفاء السالب للاسم أن يصير الى الركوع أقرب بكفى المجموع وقضاه انه لو كان أقرب الى القيام أو اسوى الامران سم وهو كذلك وان نقل فيه الاخرى اه (قوله) الى أقل الركوع الخ) خرج ماله بان يكون بعين القيام على السواء فلا يصح وساق في شرحه ولو أمكنه القيام الخ (قوله) وان كان أقرب الخ) فيفرق في ذلك بين القادر وغيره سم (قوله) تحققة في الاولى الخ) فلو شئ في كون قدمه أقرب الى أقل الركوع فالتى نظير أن يقال ان كان بعد الاتصاف بمصر أو بعد النهوض ضرر فلا بالاستصحاب في المسئلتين فليتأمل وأبراجع بصري (قوله) في ذكر هذه) أي مسئلة الوقوف مخفيا (هنا) أي في محبت القيام (قوله) أيضا) أي كعدم القيام (قوله) الا ان) أي في الاختفاء (قوله) وذلك) أي عدم المضرة (قوله) سبي ابطال على شئ واحد) الاختصر سبعين على شئ الخ (قوله) الا ابطال) أي سبي (قوله) ليمته) الى قوله وقولنا ان الرفعة انها بما لا مائه بعدل في المغنى الا قوله ويقاس الى ولو عجز عن المتن (بحسب لا يسمى الخ) قد يقال لم يعسر كونه أقرب الى أقل الركوع تقديرا كما عسر في المغنى الى الخاف وقد يفرق على بعد ان ذلك لما كان أقرب اليه منها ممكن تقديره فيجعل قدمهما قريبين الى النظر لكونه لا يسي فاختارنا لمه بصري (قوله) ويقاس بذلك الخ) عبارة انها يوهل بطل صلاته من بصل فاعدا لا يفتن في غير موضع الركوع الى صدر كوعه أم لا قال أبو شكيل لا تبطل ان كان جاهلا ولا بطلت اه قال عش صورته ان يحرم فاعدا ويرأ الفاتحة ثم يخفى بعد القراءة

جاز له فرائض مع القعود في محبتهم بقل جازاه الصلاة مع القعود تصريح بانها انما يقع عند السجود لا مطلقا فاذا كان يقدر على القيام الى قدر الفاتحة ثم يعجز عن السجود فقام الى تمام الفاتحة ثم قعد السورة ثم قام للركوع وهكذا (قوله) ولانه قبلهما شرط) بقعه الاستغناء بمقارنته لهما فقط وان لم يتقدم عليهما الا ان يكون ماقاله منقول فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطه قبلهما لتوقف مقارنته لهما عادة على ذلك فان أمكنت بدونه لم يشترط (قوله) على قدميه أو أحدهما) يعني والابعض من ذلك (قوله) لانه ينافي الخ يتأمل (قوله) الى أقل الركوع أقرب) خرج ماله بان يكون بين القيام على

وهي مسقوفة فادفع بالاسنوسية ههنا (أو امثال) ليمته أو يساوه (بحسب لا يسمى فاشما) عرفا (لصم) لتركه الواجب بالاعتدو ويقاس بذلك مالو زال اسم القعود الواجب بان يصير

أقرب فيما يظهر ولو عزم عن
النهوض إلا بجنب زمني ولو
بان وضوء مثل طلبا فاضلة
يعتبر في النظر فيما يظهر
وقول بان الزفة لو قدر أن
يقوم بركعة أو اعتكاف على
شيء لم يلزم منه فكما أشار
إليه المأذون أو يجوز على
مأقاة العزى - إلى ملازمة
ذلك ليستمره القيام فلا
ينافي الأولى لأن محلها إنما
إذا عزم عن النهوض إلا
بالمعين لكنه إذا قام استقل
أه والواجب أنه لا فرق
في حيث أطاف أو لم يطاف
أو دوامه بالمعين لزمه (فان
لم يبق) انتصابا (ومار
كراكم) لكم أو غيره
(فالعصره) بفتح ذلك
وجو بالقرينه من الانتصاب
(وزيد) وجوبا (اختصه
لركوعه) قدر على
الزيادة تميزا بين الواجبين
وقول لا دام والغزالي يلزمه
القبول لأنه لا يسي قاعا
ورده تصحيحه ماله لو عزم
عن القيام على قدمه وأمكنه
النهوض على ركبتيه لزمه
سبح أنه لا يسي قاعا لو أن
أمكن الله رف بان ذلك
انتقل الى الركوع المنافي
للقيام بكل وجه بخلاف هذا
فان لم يقدر لزمه كل وجه يظهر
إذا فرغ من قدر القيام ان
يصرف فيما بعده للركوع
بطعما ينته ثم للاعتدال
بطعما ينته ويخص قولهم
لا يجب ضد الركن بخصوصه

الى حذر كوعه لانه في الركوع بل تنعيقا له أم أم أو أحرم مغنبا أو ألتحقى عقب احرامه وترأفان كان عمدا
عالم باطل صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا فان تذكر أو أعاد ما فعله من الجلوس استبرأ العفو واعتدب بفعله
وان سلم بان ياتى لمافعله وجبت الاعادة لانه ترك ما هو بدل القيام مع القدر وقوله والابطال أى بان
كان عالما أو وقع في ذلك لا لعذر أو لو كان لعذر كان جالس مقترضا فتجب جلا فإذا أراد التورك لم يجل
اختصاصه بسبب الاتيان بالتورك فلا يضره أقول وظاهره انه لا تنعقد صلاته فيه إذا أحرم مغنبا خلافا لما
هو عليه صبيح من التعديل فيه (قوله الى قبل ركوع القاع) هذا في المقتضى لانداء ما خلف كاهه وظاهره أما
المائل فقياسا لمرفيه أن يصير بحيث لا يسي قاعا وهذا يظهر ما في صنيع الشارح فتدبر بصرى
(قوله ضعيف) وقا قاله الثانية والمغنى (قوله لان محلها) اعتمد مرسم عبادة عرش قوله هو ولو لم يكن
من القيام الامتناع الخ ظاهره ولو لم يرد دوام قيامه وفي رسم على المنهج نقلا عن الشارح مر أن محل ذلك في
النهوض فإذا قام أمكنه القيام بعد النهوض بدونها وانهم ما يحتاج اليه في النهوض وفي القيام بعده أيضا
يجب امتنعه القيام بعد النهوض بدونها ويجب في الحال الأولى دون الثانية مر أقول وكذا يقال في العين اه
وعبارة رسم على البهجة قوله لا يجب وجب بخلافه ما احتج به في جميع صلاته مر اه ثم قال أى عرس
بعد كركلام عن الروض وشرحه في النهاية والمغنى مثله ما هو مقتضى من ذلك أن من قدر بعد النهوض
أى يجنب أو نحو عاصلى القيام معتددا على نحو جدار أو عاصله أو يجنبه لم يلزمه اه (قوله انتهى) أى
مأقاة العزى (قوله والاوجه الخ) خلافا لما مر من رسم عرس عبادة العصى بعد كركلام وعبارة رسم
حاصل مسئلة العين والكافة أنه ان كان يحتاج الى ذلك في النهوض فقط أى في كل ركعة ولا يحتاج الى ذلك في
دوام قيامه لزمه والابان احتياج الى ذلك في النهوض ودوام القيام فلا يلزمه وهو عاجل لأن أى يوصل من
فعود اه وفرق عرس بين العين والكافة بان الأولى لا يجب الا في السجدة والثاني يجب في الابتداء والدوام
للمسحوق الأولى دون الثانية واعتدبه ضعفا للمغنى اه وكذلك اعتمده في شأنه في طاهر النهاية والمغنى
والروض وشرحه كاسر (قوله بالمعين) شامل للادى ونحو العصا (قوله اكبر) الى قوله وان أمكن الخ في
النهاية والمغنى (قوله تصحيحهما) أى الشئ (قوله بان ذلك) أى من صار كركام وقوله بخلاف هذا أى من
أمكنه النهوض على ركبتيه (قوله فان لم يقدر) الى المتن آخره عرس (قوله أن يصرف ما بعده الخ) يؤخذ من
اقتصاره على الركوع والاعتدال انه لا يعتبر لحظة للانتقال من القيام الى الركوع أو أخرى للانتقال من
الركوع الى الاعتدال وقد بوجه بان الانتقال مقصود لغيره فلم يتمحصل ذلك الغير فلا وجه لاعتداله بصرى
(قوله ثم لا اعتدال الخ) هل محل هذا اذا عزم أيضا عن الاعمال الى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنته والا فدمه على
هذا لانه أعلى منه أم لا منه نظر ولعل المختص الأول رسم وختم باقيا ماله القلوب في طاهر كركلامه شامل للركوع
أضافه الى المتن (ولو أمكنه القيام الخ) قال في العباب وشرحه وقد روى القيام والاضطعا على أى دون
الجلوس قلم وجوب بان القيام فعود ز ياد كفى الروضه عن البغوى وأما قاعا بالركوع والسجود

السواء فلا يضر وسأفنى شرح ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود الخ قوله وان كان أقرب
الخ فيفرق قد ثالث بين القادر وغيره (قوله لان محلها الخ) اعتمد مر (قوله اذا فرغ من قدر القيام
الخ) فبقيل هذا ايضا لقول الروض وشرحه بحث الاعتدال بتعالى وضوء أصلها مامه ولو عزم
الراكع عن الاعتدال بعد من ركوعه وسقط الاعتدال لتعذره اه فانه يدل على خلاف ما سطره
المهم الا ان يرسقوط الاعتدال الاصل ولكن لا بد من سكوت بعد الركوع بقصد الاعتدال أو يجعل على
ما لو طرأ الخ بعد الركوع ويغفر بين العز الطارى والسائق ثم ان سقوط الاعتدال يتعاقبا فقر ومن
وجوب الاعمال بالركن بنحو الرأس عند البحر عنها الا ان يكون محل قول الروض بالسقوط اذا عزم
الاعمال ايضا وفيه ما فيه (قوله ثم لا اعتدال بطعما ينته) هل محل هذا اذا عزم أيضا عن الاعمال الى الاعتدال

قدوته أي يصلبه ثم رآه ثم طرقتوه وشهدوا قائلين سمعنا في المني والنهاية ما وافق ذلك (قوله)
 (لعل) إلى قول المتن ونفعنا حساني النهاية وإلى قول الشرح ونخرج في المني الأول وان كان أني المتن (قوله ولو
 بعين) أي في النهوض دون ما بعد فعل ماسعش وشهدى أي من الخلاف المتقدم نفا (قوله ثم رآه
 الخ) عبارة العباد شرحه أو ما هم أراهم من قيام ولا يلزمه القعود إلا بما جاء بالسجود كما يأتي من طرقتوه فامكانه
 اه ولكن ينبغي القعود للشهادة سم أي والسلام (قوله فقط) أي دون السجود مفتي (قوله فان قدر الخ)
 قضيت أنه لا يلزمه جعل أنه الركوع أو أنه السجود سم (قوله ونخرج بقوله من الخ) أول خروج ما ذكر
 بقوله منه ممنوع بل ذكر من سدس الخ إذا لمكان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع
 إمكانهما من غير القيام وهو القعود وإنما يخرج ما ذكره لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله من - ممنوع
 غيره فتأمل سم أي أو أطلقه بحذفة كل في النهاية والمفتي فان الإطلاق ظاهر في العموم (قوله من) بقدر علمها
 الخ) يفهم منه تصور المسئلة بما إذا كان لو قام بغير عن الركوع والسجود مطلقا لو تعدد قدر علم ما من من
 قعود أم لا كان إذا قام بغير عنهما لكنه يقدر بعد القيام على القعود والاتبان بهما من من قعود فانظر
 أنه يلزمه القيام للقراءة ثم يقدر لا يتيان بهما من قعود فلتأمل فان ذلك قد يناسب قوله وعلة الخ لكن
 لا يتبعه إلا ما ذكرناه سم على ج ه بصرى (قوله وروى الخ) الأول يصف الواو (قوله على ما يخرجه
 الخ) راجع إلى قوله فيسبى فاعدا الخ (قوله فيقعد الخ) أي حال الجزاء مطلقا فيقوم فليس وقراءة
 الفاتحة ثم يقعد للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كل نحو ظاهر سم وهذا مخصوص بالسورة الأولى
 وتقدم عن قريب عن السيد البصري بيان مخالفا للقعود في الثانية (قوله تحصيل الفضل السورة الخ)
 أي وان كان الفضل تركهما كل (قوله والجماعة) الواو بمعنى أو (قوله ولا يروى بذلك لاجل ذلك) أي
 لا يصلى فاتحوا في الركوع والسجود بل يقوم بعد السورة فبات الركوع عن القيام بالسجود لا عنه
 الشارع وأما جمعا (قوله كسر) أي قبل قول المتن وشرطه وكان ينبغي تقديره على ولا يروى في قول المتن
 (ولو بغير عن القيام الخ) وأذا وقع المطر وهو في بيت لا سم فامتنع عن ذلك مكن غيره فقول يكون ذلك عذرا
 في أن يصلى فليس يمكنه بحسب الأمكان ولو قعد أم لا إذا ضاقت الوقت كما فهم من الرضا ثم يلزمه أن
 يخرج من موضعي فاتحوا في موضع نصيبه المطر فان قبل بالترخص فهل يلزمه إعادة أم لا قال أو شك في أن
 كانت المشقة التي تحصل عليه في المطر دون المشقة التي تحصل على الرضا لو صلى فاتحوا بجزءه أن يصلى فاعدا
 أي ونحوه وان كان مثلهما يلزمه ذلك والاصح أن التقدم يستدعي أول الوقت أفضل ولا يادة لأن المطر من

يقع رؤاه ثم جفنه أو أقدمه على هذا لأنه أعلى منه أم لا فنه نظر ولعل النسخة الأولى (قوله ثم رآه) عبارة
 العباد شرحه ثم إن يخرج عن الاختفاء أصلا أو ما هم أراهم من قيام ولا يلزمه القعود إلا بما جاء بالسجود كما يأتي
 ثم طرقتوه فامكانه لا يلبس باليسور لا يسقط باليسور اه ولكن ينبغي القعود للشهادة قال في العباد شرحه
 أو قدر على القيام أو الاضطرار فقط أي دون الجلوس فامتنع بالان القيام قعود زادة كافي إلى روضة عن
 البغوي أو ما فاتحوا في الركوع والسجود قد رآه أي يصلبه ثم رآه ثم طرقتوه وشهدوا قائلين سم (قوله
 ينطرح لما مر من القيام قعود زادة اه (قوله فان قدر الخ) قضيت أنه لا يلزمه جعل أنه الركوع
 وأكمله السجود (قوله ونخرج بقوله من من) بقدر علمها الخ) أول خروج ما ذكره بقوله منه ممنوع بل
 ذكر من سدس الخ إذا لمكان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع إمكانهما من غير القيام وهو
 القعود وإنما يخرج ما ذكره لو غير بدل قوله منه بقوله مطلقا أو بقوله ممنوع بغيره فتأمل وقوله من
 يقدر علمها لو قعد الخ يفهم منه تصور المسئلة بما إذا كان لو قام بغير عن الركوع والسجود مطلقا لآخر عرض
 عند القيام عنهم مطلقا لو تعدد قدر علم ما من من قعود أم لا كان إذا قام بغير عنهما من قيام لكنه
 يقدر بعد القيام على القعود والاتبان بهما من من قعود فانظر أنه يلزمه القيام للقراءة ثم يقدر لا يتيان
 بهما من قعود فلتأمل فان ذلك قد يناسب قوله وعلة الخ لكن لا يتبعه إلا ما ذكرناه (قوله فيقعد) أي حال

بهما من قعود فلتأمل فان ذلك قد يناسب قوله وعلة الخ لكن لا يتبعه إلا ما ذكرناه (قوله فيقعد) أي حال

كما صرحوا به كالاكتفاء بحجرا اذا هاب (٢٤) الخشوع (قوله اجاعا) (كيف شاه) كاقضاء الحلاق الجبر السابق ولا ينقص نوابه لعذر

ولونه من متخشا المشقة
تجمله القراء في شموله
دون القيام الصاربه وقول
الفتي ومن تبعه تجزئ لانه
أعلى من القعود الذي هو
فرضه ورواها فيكون
فرضه ادم في (واقترانه)
ولو امرأة في محل قيامه في
فرضه (أو نفل) (أفضل) من
قوله وكذا من (تربعة في
الاطهر) لانه اليهودي
غير محل القيام ماعدا التمشيد
الاخير لانه الذي يقبضه
الحركة وتربعة صلى الله
عليه وسلم ليان الجواز
فاضل يعني أفضل وينبغي
أنه لو تعارض السرب
وانتورك قدم التربع
لبريان الخلاف القوي
أفضليته على الافتراض ولم
يجرد ذلك التزلزل (ويكره)
الجداس مالا رجسه
(والاقهاع) في حرف من أجزاء
الصلاة للنهي الصريح عنه
وقسمه الجهور بان يجلس
على وركه وهما أصل
لغذبه وهو الابان كذا قاله
شعبان يلزم اتحاد الورك
والايسة وليس كذلك في
القاله وس الغندماين
الساق والورك وهو مانوق
الغند وقوله اعتمد على
وركه وقوله فلان الصبي
جعل على وركه معتمدا
عليها وقوله في الصلاة
وضع الورك على الرجل
اليسني وهذا معنى

الجزء لاطلاقه في قول المتن قوله الفاتحة ثم يقعد للركوع وهكذا كما هو ظاهر (قوله تجز
له الافتراض في موضع) بخلاف ما لو عجز عن القيام فهو العجز ولو طرأ على العجز عذر فان
كان في أثناء الفاتحة فعل مقدور به اذ ما عجز انتهى فهو به لا علم بخلاف الشيعين أي فعلى كلام الشيعين لو
ترك القرائن في الهوى ان قد قدأها نهل تحسب هذه الركعة ألا وبطل صلاته ان تعمد لعدة تقويت
القرائن في محلها وتقويت الركعة ان لم يتعمد في مقارن ولا يتبع خبره (قوله كذا قاله شعبان)

أو وضع اللين أو احداهما على الأرض والالة الحجرة: أو ما ركب الحجز من شعم ولحم والحجرة: الحجز وهو مؤخر الشئ
هذا لما صلب في محله وهو صريح في تعارض الورك والاليت في الغند

لكنه لم يبين الحد الفاصل للورق عن الاسخريخ وبينهما ما ذكره في الجراح أن الورق هو المنصل بعمل التعود من الالة وهو موجوده
انفصالها في طرف الاعظم بخلاف التعود يصدق على ذلك الحرف ان أعلاه موضع عليه الصي وأعلى موضع على الأرض فذكر القاموس لهذين
شبرين إذ كرهه فتأمله وما ذكر من كراهته موضع على النبي واضح (ناصبار كتيبه) زاد أو عبيد مع وضع يديه بالأرض ولعل هذا شرط لتسميته
أفعاله لاعتدائه وحوكمه كراهته ما فيمن التشبه بالكلاب والقردة كما ذكره وأية وقيل أن وضع يديه بالأرض وبقعه على أطراف أصابعه
وقيل أن يفرش وجهه أو أصابعه ما يان ياصق بطنها بالأرض ويضع اليدين على عقبه قال (٢٥) في الروضه غلط خبره مسلم الاتقاء

سنة نينا على اتعليقه وسلم
وفسر العلماء بهذا وقد
نص في البري على والامامه
على يديه في الجلوس بين
الصحتين أي وأن كان
الافتراض أفضل منوافق
الجلوس بينهما كل جلوس
فغير كاسية الاستراحة
(ثم يخفى) وجوبه على
فرضنا قلنا (لركوعه) ان
قدر بحيث تحاذي جهته
ما تقدم ركبتيه من معلاه
هذا أقل ذكره والاكمل
ان تحاذي جهته (موضع
سهره) وركوع القاعد
في النفل كذلك وذلك
فما على أقل ركوع القائم
وأما كسالة اذا لول تحاذي
فهو أمام قدميه والثاني
يحاذي يديه قريب يحصل
سهره فن قال انهما على
وزن ركوع القائم أراد
بالنسبة لهذا الامر التقرب
لا التبعدي فان مجزعين
القعود بالمعنى السابق
صلى لجنته للغير السابق
مستقبل القبلة لوجهه
ومقدم يديه وجوبا كما
قوله وجوبه واستقبالها

وقد عني الصراحة في معارة الورق للالة (قوله لكنه) أي القاموس (قوله عن الاسخريخ) أي الالة
والنقد (قوله من الالة) بيان محل القعود (قوله هو) أي الورق وكذا خبره (قوله لهذين) أي الوضعين
(قوله كرهه) أي من معارة الورق للالة (قوله من كراهته) أي الورق (قوله واضح) أي فان
التورك المسنون أن يجعل الورق على الرجل اليسرى قول المتن (ناصبار كتيبه) أي بان يلقى السهم موضع
صلاته وينصب نغديه وواقه كهيئة السور فزنها بقومعني (قوله زاد) الى قوله في الجلوس في الغنى الاقوله
ولعل الى وحكمه (قوله وحكمه) الى المتن في النهاية الاقوله وقيل الى قوله (قوله ويقعه على أطراف أصابعه)
ظاهره أن ينصب قدميه ويضع اليدين على الأرض فلا يجسم (قوله أي أصابعها الخ) ظاهره ان ينصب قدميه
معني وهذا أي تفسير الاتقاء المذكور به بان يفرش وجهه الخ (قوله في الجلوس بين الصحتين) ظاهره ان يندب
وضع البدن بالأرض حيث ندم وفيه وقعة (قوله أفضل منه) أي من الاتقاء المسنون (قوله كسالة الاستراحة)
وفي الخبر عن القنولي وحلته الشهاد الاول اه فلا يجسم (قوله وجوبه) الى قوله وذلك في الغنى والى
قول المتن فان مجزعين القعود في النهاية (قوله وذلك) أي ما ذكر من أقل وأكثر ركوع القاعد (قوله إذ
الاول) أي الاقل (يحاذي) أي القائم (فيه) أي الاول (قوله انهما) أي أقل وأكثر ركوع القاعد (قوله
بالمعنى السابق) أي بان يلقى السهم موضع فتحت تحتل عادة وان لم يجز التيم عبادا والغنى والنهاية بان ناله من
القعود تلك الشقة الحاصلة من القيام اه قول المتن (صلى لجنته الخ) * (فرع) * صلى مضطجعا وتقرأ
الفاضة ثم قدر على الجلوس فجلس من له قراءتها ثم قدر على القيام فقام من له قراءتها أيضا ولا يكون ذلك من
التكرار انتهى عنه اه سم ويأتى عن النهاية والغنى ما يفهم (قوله ومقدم يديه) أي يصدر (قوله كذا
قالوم) ومن قاله شيخ الاسلام والمفتي وشرح بافضل (قوله هنا) أي في المضطجع (قوله وقياسا) أي
القيام والقعود (قوله عدم وجوبه) بخلاف الشيخ الاسلام والمفتي وشرح بافضل (قوله بينهما) أي بين
المضطجع وبين القيام والقعود (قوله وتسميته) أي المصلى (مع ذلك) أي مع الاستقبال بالقدم دون الوجه
(قوله في السك) الاول تأخير عنه قوله بتقديم يديه (قوله وهذا) أي بما ذكر من الامكان والتسمية (قوله
بينه) أي المضطجع (قوله لانه ثم) أي المصلى في الاستلقاء (قوله يجب بغيره) أي الوجه والاحصم الاوضح
وجوبه (قوله لكنه في شرح من معناه الخ) واقعه الخطيب وشيخنا (قوله هنا) أي كالمضطجع (قوله حيث
أي حين امكان استقبال المستقيم بتقديم يديه ووجهه (قوله ويسن) الى قوله وان كان في النهاية الاقوله
أو بعلها ما يصح استقباله وكذا في الغنى الاقوله ولجزم في نفسه قوله ولو عدلر واية ثانيا يظهر (قوله له)

قد يكون ساقاه الشيخ بالمالا مرادها (قوله في الجلوس بين الصحتين) ظاهره ان يندب وضع الدين على
الأرض حيثن (قوله صلى لجنته الايمن) * فرع * صلى مضطجعا وقراء الفاتحة ثم قدر على الجلوس فجلس من
له قراءتها ثم قدر على القيام فقام من له قراءتها أيضا ولا يكون ذلك من التكرار انتهى عنه (قوله أمكن
(٤ - (شروا وابن فارس) - (ثاني) بالوجهين دون القيام والقعود نظر وقاسمه عدم وجوبه اذا افترق بينهما مكان الاستقبال
بالقدم دونه وتسميته مع ذلك مستقبلا في السك بتقديم يديه وهذا يفرق بينه وبين ما يأتي في رفع المستقر رأسه لاستقبال وجهه بناء على
ما فهمه متصل شخشا في شرح الروض تبع الفير عليه لانه ثم لم يكن بتقديم يديه لم يجب بغيره ولكنه في شرح من سمعها عنهما بالوجه ومقدم البدن
أيضا والظاهر انه لا يخالف العمل الاول على ما ذكره في الاستقبال وجهه فقط والثاني على ما ذكره في الاستقبال وجهه فقط
فحينئذ سقط الاستقبال بالوجه لانه واما المحمدين وس كونه على جنبه (الايمن) كالبيت في المحل ذكره كونه على اليسر ان أمكنه
على الايمن (فان عجز) عن الجانب بالمعنى السابق ولو لم يجز نفسه أو وثق لطيف ثقة ولو عدلر واية ثانيا يظهر له ان صليت مستقبلا أمكن

(فستلقا) يصل على ظهره
واخصه إلى القبلة لمجر
النساق السابق ويجب
أن يضع تحت وأسه نحو
مخدة ليستقبل بوجه القبلة
لأن السجدة أن يكون داخل
الكنعوني مستوفى أو
بأسرها بما يصح استقباله
وفي دخلها أنه يصل
منها على وجهه ولعم
قدرته على الاستقاء فيها
ظاهر لاستواء الكفين
في حجب حدثان كان
الاستقاء أولى فظهر أن
قولهم وأخصه أو جلاه
للقبلة كافٍ لنسب لبين
لأن فضل فلا يضر أن يجعلا
عن الاله لا يمنع اسم الاستقاء
والاستقبال حاصل بالوجه
كما لم يجب به غيره مما لم
يعهد الاستقبال به نعمان
فرض تعذره بالوجه لم
يعد بجباية بالرجل حيث
تخصيلا ببعض البدن
ما أمكنه أن أطاف الركوع
والسجدة أن يجعلا أو ما
بهما رأسه ويتر بجهته
من الأرض ما أمكنه يجعل
السجدة أخفض وظاهر
أنه يكفي أدنى زيادة على
الاعمال بالركوع وإن قدر
على أكثر من ذلك خلافا
لما توهمه بعض العبارات
فإن عجز أو ما بأجفانه ولا
يجب هنا على الأوجعاء
أخفض للسجدة بخلافه فيما
مرنا ظهور التبيين بينهما في
الاعاء بالأسودن الطرف
فإن عجز كان أكره على ترك
كل ما ذكر في الوقت أجرى الفعل على قلبه كالقول إذا اعتقل لسانه وجوباً بالواجب ونحوه في المندوبة

متعلق بالقول (قوله وما أتعصلا) ولا قضاء لا يشكل بأن هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير
نادر من أمه سم وعش (قوله وأخصه الخ) يضع الميم أشهر من عهله وكسر هاء وتثنية الهزة أيضاً
كأنى الاعاب وهما الخفض من قدمه بحرى (قوله فلا يضر الخ) عزم الاستاذ أو الحسن البكري بأشراط
الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى إطلاقهم شوري وعبارة السرمادى قوله وأخصه الخ أي يذب أن كان
متوجهاً وجهه ومقدم يده وأوجوهها انتهى اه بحيرى (قوله بغيره) أي غير الوجه (قوله نعمان فرض
الخ) في هذا الاستدراك نظر لأن الاستقبال عضو مخصوص فالتعصلا أنه إذا تعذر سقما كفى فافترموه
يغتمها أنه أن لو وجب بالوجه والرجلين يقال ليس ولا يسقط بالمعسور شوري اه بحيرى وكردى
(قوله ثم إن أطاف) إلى قوله أما إذا الخ في النهاية لا قوله ويقرب إلى ويجعل وقوله وظاهره أن إن عجز أو ما
وقوله كان أكره إلى أجرى وكذا في المنفى الأقوله ولا يجب إلا أن عجز وقوله كالقول إلى ولا إعادة (قوله ثم
إن أطاف الخ) أي إلى على قاعدة أو مضطجعا ومستلقا بحيرى على الاقتناع وقال في حاشية المنهج أي السلق
لانه المحدث سنة وباقه فله صلى مضطجعا وعجز عن الجلوس لسجده عهش اه والأولى أميد (قوله
والأول) أميداً على الخ عبارة النهاية والمنفى ولو قدر الأصلي على الركوع فقط كرهه للسجود ومن قدر على
زيادة على الكمال الركوع عشت تلك الزيادة للسجود لأن الفرق واجب بينهما على المتمكن ولو عجز عن
السجود دلالة أن سجده مقدم رأسه أو صدغه وكان بذلك أقرب إلى الأرض وجب أن عجز أو ما رأسه والسجود
أخفض فإن عجز الخ قال عهش قوله مر أقرب إلى الأرض صوره أن يصل مستلقا ولا يمكنه الجلوس
لسجده متمكن قد رعى جعل مقدم رأسه على الأرض أو صدغه دون وجهه متوجهاً إلى يافى سجود رسميت
كانت سجدته أقرب إلى الأرض في تلك الحالة مما كانت عليه قبل السجود اه وقوله مستلقاً أي أو مضطجعا
(قوله ما أمكنه) ظاهراً على الركوع والسجود ثم قد يتناقض مع قوله وظاهر الخ يتأمل سم وقد تدفع
الناقضة بحمله وإن كان بعد داعي النصر والمنازع عهش أنفاً (قوله أو ما بأجفانه) كذا عبر بالجمع
شرح النجاشي وعبر النهاية بالمنفى وبأفضل بالأفراد وقال عهش قال رعى على البهجة ولو فعل بخص واحد
فالظاهر اكتفاء اه (قوله على الأوجه الخ) اعتمده مر اه سم وكذا اعتمد شخفاً وفي التكرار
بعد نقل اعتماده عن شرح الأرشاد والاعاب والنهاية ما تم ونظيره سم واعتمد وتبعه القليوبي وغيره
وجوبه اه لكن لم يتعرض سم هابل أقر كلام الرملى بكسر وكذا لم يتعرض البصري عنه لأنه غير مل
ذكر كلام النهاية وأقره فليراجع (قوله أجرى الأفعال الخ) بأن يثقل نفسه قائماً أو قارئاً أو نازلاً على المكان
ولا يلزم نحو القاعد والمواجى أجراء نحو القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الإمام نهاية قال عهش قوله
ورأى كما أي معتدلاً على ما مر من سج و لكن قال إن القرى يسقط الاعتدال فلا تتوقف الصلة تشبه
معتدلاً ولا على معنى زمن يسع الاعتدال وقوله لانه الممكن ولا يشترط فيما يقدر به تلك الأفعال أن تسهلوا
كان قادراً وأفعاله بل حيث حصل التمييز بين الأفعال في نفسه كان مثلاً فسمراً كعاد معنى زمن بقدر الطعام ثمة
فيمكنه في وقال الرشدي قوله مر ولا يلزم نحو القاعد لعل المعنى أنه لا يلزم القاعد إجراء القيام المحو
عن الموى أجراء نحو الركوع والسجود المحو وعملت قديمه أتانه بالأعاء والأفهم من أفراد ما قبله اه
(قوله إذا اعتقل لسانه) قضيتان هذا المعتقل لسانه لا يلزم نحو كشت موكسها ولها نه ثم أيت في شرح
العبارتين الخادم خلافاً ليراجع سم وقد منعنا من النهاية ما وافقها يفدها أيضاً قول عهش هنأما نه
وهل يجب عليه مرعاة صفة الأقرع من الأذغام وغيره لانه لو كان قادراً على النطق وجب عليه ذلك وأولاه نظر
والأقرب إلى الثاني لأن الصفات إنما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض الحروف عن بعض خصوصاً المتشابهة
مسألة عينك) ولا قضاء لا يشكل بأن هذا العارض نادر لانه مرض وجنس المرض غير نادر
(قوله ما أمكنه) ظاهراً في الركوع والسجود ثم قد يتناقض مع قوله وظاهر الخ فإن قدر على أكثر من
ذلك يتأمل (قوله على الأوجه) اعتمده مر (قوله إذا اعتقل لسانه) قضيتان هذا المعتقل لسانه لا يلزم

والمناظرة وعند المجزئتها انما يأتي بها على وجه الاشارة اليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التميز
 اه **قوله** ولا إعادة به لا روح حيث في الاكرام لندرية الآن وجع هذا القول كالاتي لا الخ فقط وقد يدل على
 ذلك قوله الاتي بوزنه لإعادة الاصل بلفظه اما اذا اكره الخ لانه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الاعادة بل
 المناسب فيه ان يعبر بالقضاء فليشأ لم وفيه نظر بل المتبادر وجوع ذلك لقوله اما اذا اكره الخ سم عبادة
 عش وتوقف سم في عدم الاعادة وتوقف عن فتاوى الشارح حر وجوب الاعادة وهو الاقرب لان
 الاكرام في ما ذكرنا اذا وقع لا يديم ولا إعادة في مثله واجبة اه أي ولان المسئلة الالسية انما هو جود
 فيها ما هو نازي باده. يلزم من لزوم الاعادة فيها لا وما هذا بالاولي **قوله** ولا تسقط عنه الخ) وبذلك نعلم تكفر من
 ادعى ان له حاله يتنعم بين الله تعالى وسقطت عنه التكليف كما يفعله الاباحون شخصوا زبادي **قوله** اما دام
 الاكرام هل يشك بان الحبوب على من نجاسة تصل سم **قوله** ويحصل هنا) أي الاكرام في ترك الصلاة
قوله فيحصل الخ) * (فر وع) لو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو مجرد عنه أي بالقعود له وبني
 على قراءته ويستحب اعادةها في الاولين لتعجز حال الكمال وان قدر على القيام والقعود قبل القراءة أو قانما
 أو قاعد ولا يصح تركه في نفسه ولا قدره عليها فيهما هو كل منه فلو قرأ فيه شيئا عاد ويستحب القراءة في هوى
 العجز لانه كل مما يبعد ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طمأنينة غير كره عنه لقدرته عليه وانما
 لم تجب الطمأنينة لانه غير مقصود لتسوءان قد وعيه في الركوع قبل الطمأنينة أو وقع له في حدثا الركوع
 عن قيام فان انتصب مخرج بطلت صلاته لانه مخرج من الركوع أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه
 الانتقال الى الحد الذي كان فيه ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة فلم واطمن وكذا بعد هاتين أراد تنوفاً في صلاته
 والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال الركوع قصير فلا يطول وقضية العلي أي قوله فلا يلزمه القيام جزاء القيام
 وقضية التعليق أي قوله لان الاعتدال الخ منزه وهو كمال شجاعتنا أو حفاتنا فت قاعد بطلت صلاته معنى
 ونها يصارح بفضله وبقدره على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الاتيان به انما لا يحزني
 القراءة في النهوض وتجزئ في الهوى اه وتروى النهاية في اذ قال في أثناء الغائصة غسل شوم مكرام
 ساكتا وقال عس العبد الثاني ثم قال قوله حر وتجب القراءة في هوى العجز الخ أي فلو تركها عمدا
 على ما بطلت صلاته لانه فوت القراءة الواجبة تنقض ما حصلها اه وفي سم مثله قول المتن **قوله** (وقادر) أي
 على القيام (التنقل) سواء الراتب وغيرهما من تسبب في الجساع وما لا تسبب فيه شخصنا ونها بمعنى **قوله** ولو
 تنوعت الى قوله وفي غير بيان في المغني والى قوله والذي يعنى النهاية **قوله** ولو تنوعت الى كالكسوفين
 والاستسقاء هنا يتوهم معنى قول المتن **قوله** (وكذا مضطجعا) أي سم القدرة على القيام هنا يتوهم معنى **قوله** حديث
 البخاري الخ) وهو وارد في معنى النقل كذلك نهاية أي غير قائم مع القدرة على القيام **قوله** ويحله الخ) أي
 محل نقصان آخر القاعدوا المضطجع عند القدرة والا فلا ينقص من أحدهما معنى وشجاعتنا **قوله** ان طوعه
 الخ) أي سم قدرته نهاية **قوله** لانه ما من الخ) محل نامل **قوله** يلزم الخ) الى قوله وان تم في المغني **قوله** القعود
 للركوع عا السجود) أي لافيهما ما من عس عبارة الجبري على المنهج انظر حكم الجلوس بين السجدين
 هل يقبله أو يتكبه لا اضطرار به نامل ثم يأتي في الاعراب يتكبه الاضطجاع بين السجدين تنوفاً في الاعتدال
 شوي اه **قوله** فلا يصح الخ) بخلاف الاختصاص فانه لا يمنع فيما يظهر خلافاً لاسنوي لانه اكل من
 القعود ثم اذ قرأه أي الاحتياط وأراد أن يجعله للركوع عا شرط كغيره من جزمته بعد القراءة وهو
 معلوم ليكون عن الركوع انما قارنها لا يمكن حسابه عنه نهاية **قوله** وان تم ركوعه الخ) عبارة غيره أنهم من
 يخرج يكشفه ويساؤه ولها به ثم يأتي في شرح العباب عن الحاد من خلافة فليراجع **قوله** ولا إعادة) هلا
 وجبت في الاكرام لندرية الآن وجع هذا القول كالاتي لا الخ فقط وقد يدل على ذلك قوله الاتي بوزنه
 الاعادة اذا لم يصح لقوله اما اذا اكره الخ لانه لم يفعل شيئا حتى يقال يلزمه الاعادة بل المناسب فيه ان يعبر
 بالقضاء فليشأ لم وفيه نظر بل المتبادر وجوع ذلك لقوله اما اذا اكره الخ **قوله** اما دام الاكرام هل يشك

ولا إعادة ولا تسقط عنه الصلاة
 ما دام عبثه ثابتاً اما اذا اكره
 على التلبس بفعل مناف
 الصلاة فلا يلزمه شيء ما دام
 الاكرام وانما التلبس بالمصوب
 الاعادة لانه لم يمنع من الصلاة
 وهذا منع منها مع زيادة
 التلبس بفعل المناف وتلزمه
 الاعادة لندرية قد يحصل
 هنا بما في في الطلاق كذا
 المطلب بعضهم وقياس
 ما من سقط نحو القيام
 بالشقة السابقة أثناءها
 أو سم فيحصل بأدونها
 هنا وللقادر التنقل ولو
 نحو عود (قاعدة) اجاعا
 ولكثرة النوافل (وكذا
 مضطجعا) والافضل كونه
 على البين (في الاصح)
 حديث البخاري صلاة
 القاعد على النصف من صلاة
 القائم وصلاة القائم أي
 المضطجع على النصف من
 صلاة القاعد ويحله في القاعد
 وفي غير بيان على الله عليه
 وسلم اذن من خصائصه ان
 طوعه غير قائم كموافقا
 لانه ما من الكسول ويلزم
 المضطجع القعود للركوع
 والسجود اما مستلقا فلا
 يصح مع امكان الاضطجاع
 وان تم ركوعه وسجوده لعلم
 ورويه

أو إن شاء الله تعالى فلهذا لا يفتي في تركه من غير واحد في عشر من ركعتين فعددها تساو عشر من قيام والتي بعد أن العشر من أفضل من حيث كثرة القرائن والتسابع وحملها والعشر أفضل من حيث زيادة القيام لأنه أفضل أركان الصلاة للعبادة الأصغر أفضل الصلاة طول القنوت ولأن ذكره وهو لقراءة (٢٨) أفضل من ذكر غيره وكون الحلي أقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجداً أمثلها بالنسبة

الأنعام (قوله أي والنام الخ) جواب سؤال المنشئ قوله لعدم الخ (قوله والذي يصالح) والمعتمد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى فيفضل العشر من قيام لأنها أشق نهاية وسم وباقى آخر كلام الشارح ما وافقه (قوله طول القنوت) أي القيام نهاية (قوله والحاصل الخ) لو أراد أصل الذي يجعل الخ كجواهر الظاهر فهو مع عدم انتظامه كأنه مضمّن بأن عجز عن قوله قلت هذا الخ ولو أراد أصل الخبر الأصح فلا يناسب إدراج قوله وأن الكلام الخ في الحاصل (قوله هذا الخبر) أي أفضل الصلاة طول القنوت (قوله أقوى من المفهوم الخ) في كون ذلك من المفهوم الاصطلاحي نظر سم (قوله مرجع الأولى) تقدم عن النهاية ما وافقه قال عرس والكلام في النقل المطلق أمّا غيره كالرواتب والنوافل فما حفظ على العدد المطلوب فيه أفضل ففعل الواحدى عشرة في الزمن القصير أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام به يدعى زمن ذلك العدد لكون العدد فيه ذكر بخصوصه مطلوباً بالشارع اهـ (قوله ولا متغلغل) إلى قوله ومن ثم في النهاية كما مر (قوله لزمن) أي حد الكوع (قوله كما مر) أي في الترتيب (قوله نعم ينبغي الخ) الظاهر أن هذا الكلام محمول على ما إذا أراد الركوع من قيام أما إذا أراد أن يستريح أو إلى الجلوس ثم يركع من جلوس فلا مانع من ذلك وإن قرأ الفاتحة في جميعه هو به ولم يكملها إلا بعد جلوسه سم (قوله ويحتمل الخ) اعتمدنا النهاية كما مر (قوله بحث الأولى) أي قوله ولا متغلغل إلى ومن ثم (قوله لا للفتل الخ) عبارة النهاية بتوسل الوالده رحمه الله تعالى عن بطل النقل قائلاً على نحو أنه لا يكبر للأحرام حال قيامه قبل اعتداله وتنعقبه صلاته ولا فاجب ما به يجوز في تكبيره المذكور وتنعقبه ما صلاته لا يجوز له أن يأتي بها في حال أدنى من حاله ولو في حال اضطراره ثم صلى قائماً ولا ينافي بهذا ما أفتى به سابقاً من إجماعه أنه في هوى به للجلوس دون عكس صلاته هناك يدخل في الصلاة إذا لم يتم دخوله فيها بالانقياس تكبيره بخلاف مسألة القراءة في سجودهم تسامح به ثم اهـ قال سم وفي افتتاحه بامتناع القراءة في النقل في نهوضه إلى القيام نظر لعدم اشتراط القيام في النقل وكذا في الفرق لأنه بتمام الأحكام يتبين البطلان من أوله ولأنه يعتبره ما يعتبر الصلاة كما يستجاب التسديد على أنه قد انعكس الفرق لأنه يحتمل للانقياد بالاحتياط لغیره الأخرى أنه لو شرب في تكبيره الأحكام مع غيره بان فصدع الأحكام مع غيره ضرر بخلاف ما لو صدرك الركوع كالقراءة الركوع وغيره فإنه لا ضرر اهـ وفي عرس والشديد ما وافقه في النظر الأول حيث قالوا واللفظ الأول وفيه نظر لأنه وإن كان سائر المناسخ أو كل فليس واجب لموازفة النقل حاله القياس جواز قرائته في النهوض كما يجوز في الهوى إلى القعود اهـ (قوله تنبيهه) أي هذا البحث بما ذكر بعني به قوله نعم ينبغي أنه لا يحسب ركوعه إلا بتمامه فإنه بعد قرائته (قوله وبعضهم الخ) عطف على قوله بعضهم بحث الركود (قوله الخ) أي عن القعود الخ) له في ما إذا عجز عن القعود والافتناء في سرح بحيث لا يسمى قائماً بل يصح ويحتمل أنه على خلافه وأنما المقصود حكمه كما أنه آخر وهو قوله من بدأ اعتناؤه كان إطلافاً أوله غير مسمى له (قوله فيما قبله به) وهو قوله نعم ينبغي الخ (قوله واعتراضه) أي الاعتناء المذكور وألّا تنقيده المذكور (قوله بان المحروس على تحاسة نصلي) (قوله والعشر أفضل الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بان العشر أفضل (قوله أقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبل المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله نعم ينبغي أن لا يحسب ركوعه الخ) الظاهر أن هذا الكلام محمول على ما إذا أراد الركوع من قيام أمّا إذا أراد أن يستريح أو إلى الجلوس ثم يركع من جلوس فلا مانع من ذلك وإن قرأ الفاتحة في جميعه هو به ولم يكملها إلا بعد جلوسه (قوله لا للفتل الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي يجوز الأحكام بالنقل في نهوضه إلى القيام وامتناع القراءة في نهوضه إلى القيام واستشكل أحدهما بالآخر وقرئ بأنه في الأول ما يدخل في الصلاة بعد قعوده في سجوده في الثاني

لاستحياء بالعبادة فلا ينافي أفضل الصلاة والحاصل أن طولها أفضل من تكرير غيره كالسجود وأن الكلام فيها إذا استوى في الزمان فالزمن المصر وفيلسوف القليم أفضل من الزمن المصر وفيلسوف السجود فان قلت ما لا يفضل من تينان الزبادي في قله هذا الجبر يقتضى بقاء القيام وخبره من صلى قاعداً لله نصف أجر القائم بهنهم استواءهما كون المنطق أقوى من المفهوم مرجع الأولى لا سيما الخبر الثاني ملحق في سنده وأدى نسخة وفي المجموع عا طالة القيام أفضل من تكبيره في ركعاته وللمتغلغل أنما تحققت هوى به وإن وصل لحسد إلا كع في ما يظهر أن هذا أقرب للقيام من الجلوس ومن ثم لزوم العابر كما مر ينبغي أنه لا يحسب ركوعه إلا بتمامه فإنه بعد قرائته (قوله الخ) أي عن القعود الخ) له في ما إذا عجز عن القعود والافتناء في سرح بحيث لا يسمى قائماً بل يصح ويحتمل أنه على خلافه وأنما المقصود حكمه كما أنه آخر وهو قوله من بدأ اعتناؤه كان إطلافاً أوله غير مسمى له (قوله فيما قبله به) وهو قوله نعم ينبغي الخ (قوله واعتراضه) أي الاعتناء المذكور وألّا تنقيده المذكور (قوله بان المحروس على تحاسة نصلي) (قوله والعشر أفضل الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بان العشر أفضل (قوله أقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبل المفهوم الاصطلاحي نظر (قوله نعم ينبغي أن لا يحسب ركوعه الخ) الظاهر أن هذا الكلام محمول على ما إذا أراد الركوع من قيام أمّا إذا أراد أن يستريح أو إلى الجلوس ثم يركع من جلوس فلا مانع من ذلك وإن قرأ الفاتحة في جميعه هو به ولم يكملها إلا بعد جلوسه (قوله لا للفتل الخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي يجوز الأحكام بالنقل في نهوضه إلى القيام وامتناع القراءة في نهوضه إلى القيام واستشكل أحدهما بالآخر وقرئ بأنه في الأول ما يدخل في الصلاة بعد قعوده في سجوده في الثاني

و يتبعه أن يذكرهما وكون ما هنا سنو وكلاهما هناك كطليسه كبير تأمير في الفرق ثم رأيت بعضهم بحث الأول وأخذ من قولهم أن الاتيان بقوله ثم بالترتيب في حال الركوع أي صورته مناف للفرق لا لاقتفال فإذا جاز تحريمه في الركوع فترامه كذلك لكن ينبغي تنقيده بما ذكره وبعضهم أفتى في قاعداً يخفى عن القعود بحيث لا يسمى قاعداً أنه يصح ومن بدأ اعتناؤه ركوعه بحيث لا يبلغ مسجده وهو صريح في ما قبله به ما مر واعتراضه

بقوله ان المضطجع الخ أي قياسه في مسئلتان ينتصب ثم ركع **(قوله هنالك)** أي في الاستطجاع **(قوله)**
 قراءة الفاتحة هو به **(صورته)** أن يترك في هو به لسبب ذلك الفاتحة أو شئ فيها أغير أهلي
 الهوى كرى **(قوله لما يأتي)** أي لآلة تأتي في شرح وتعين الفاتحة قول المتن **(بعد الحزم)** قال في شرح
 العباب هو أحسن من تعديره بعقبه إذا الظاهر أنه لو سكث بعد الحزم طويلاً يفت عليه دعاء الافتتاح
 انتهى بقى ما لو أتى بذكر غير مشر وع قبل دعاء الافتتاح فهل يفت حينئذ في العباب ولو أدركه أي
 المأموم الإمام في أثناء الفاتحة فاتحها الإمام قبل افتتاحه أم لا لقراءة أمه ثم افتتح قال في شرحه ان التأمين
 يسر ولا يفت به سنة الافتتاح بخلاف التأمين لقراءة غير أمه قاسا على ما يأتي في قطع من الآلة الفاتحة انتهى
 وقوله قياسا لا يدل على ترجيح الفوات بالذكر الغير المشروع فليتأمل وأما السارح في باب صلاة العبدانه
 لا يفت دعاء الافتتاح على المأموم مشر وع أمه في الفاتحة **(فرع)** الوجه أنه يجري في ترتيب دعاء
 الافتتاح وهو الألة ما يأتي في التشهد وأنه يحصل أصل السنة ببعضه سم وقوله وفي العباب الخ أي وبفضل
 والنهاية وقوله يدل على ترجيح الخ أي عن ع شره وترجع عدم الفوات وعن السيد البصري ما وافقه
 أي ع **(قوله)** بفرض **(فرض)** إلى قوله وكفى في النهاية الألة ما به عليه وكذا في المغنى الأقوله ولو على غائب إلى
 المتن قول المتن **(دعاء الافتتاح)** أي دعاء يفت به الصلاة في سبعة دعاء يجوز ان الدعاء مطلوب وهذا المطلب
 فيه وأما هو الخيل فسمي دعاء باعتبار أنه يجزى عليه كالجزي على الدعاء يقال له الإجمعي أو باعتبار أن
 آتو دعاءه وان لم يكن مذكور وأما هو اللهم بأعديني وبين خطايي كما باصت بين المشرق والمغربان
 هذا منه شيخنا الحنفى اه يجري وقوله وأما هو اختياره في نظر ويأتي عن السيد البصري خلافه وقوله
 فان هذا منه فيه أن ذلك دعاء مستقل من أدعية الافتتاح كما يأتي عن النهاية **(قوله الآن الخ)** عبارة النهاية
 لشعره دراماد وأما هو يمكن منه بان أدرك الإمام في القيام دون الاعتدال أي ما بعد موأمن فوات الصلاة أو
 الأداء وقد شرع فيها وفي وقت ما يسع وجهها وغالب على ظننا أنه مع اشتباهه به يدرك الفاتحة قبل ركوع أمه
 اه قال الرشيد في قوله **مر** وأمن فوات الصلاة أي بان لا تقع الموت بان لم يحضر فمات حتى من المأمن
 عاجلا وقوله **مر** وقد شرع الخ هذا أقدم راسع وهو المراد بقوله غير موأمن فوات وقت الصلاة والحاصل أنه
 لا بد من أمنه فوات الصلاة أصلها كما شرعته وفوات الأدلة كان لم يبق من الوقت إلا ما يسع الصلاة لكن رد
 عليه ان هذا يغني عما قبله وفي حاشية الشيخ الجواب عن هذا بما لا يشفي اه وقوله الإمام يسع الصلاة يأتي عن
 المغنى والاسنى ما يخالفه **(قوله الآن الخ)** أدرك الإمام في غير القيام الخ وعليه فلو تعوذ ثم هوى ثم الإمام قبل
 أن يجلس فعاد فهل يأتي به لان التعوذ لما ذكره غير مشر وعه أو لا لو جود صورة التعوذ جعل تأمل لعل

القيام

وفي الافتتاح الثاني نظر لعدم اشتراط القيام في النقل وكذا في الفرق لانه يتمم الاحرام بتبين الفحل من أوله
 ولانه يعتبر له ما يعتبر للصلاة كاحتساب الغسدا على أنه قد ينكسر الفرق لانه يحتاج إلى اعتقاد لا يحتاج إلى غيره
 الاترى أنه لو شرب في تكبيرة الاحرام معه غيره بان قصد احرام غيره من غير اختلاف ما قصد بالركن
 كالقراءة أو الركوع وغيره فانه لا ضرر **(قوله بعد الحزم)** قال في شرح العباب هو أحسن من تعديره بعقب
 إذا الظاهر أنه لو سكث بعد الحزم طويلاً يفت عليه دعاء الافتتاح اه بقى ما لو أتى بذكر غير مشر وع قبل
 دعاء الافتتاح فهل يفت حينئذ في نظر ويحتمل ان لا يفت اذ لم يقدم عليه شأ مطلقا بالي الصلاة ويحتمل
 الفوات كما تقدم بذلك من الآلة الفاتحة وفي العباب ولو أدركه أي الإمام المأموم في أثناء الفاتحة فاتحها الإمام
 وقبل افتتاحه أم لا لقراءة أمه ثم افتتح قال في شرحه لان التأمين يسر فلا تفت به سنة الافتتاح بخلاف
 التأمين لقراءة غير أمه قاسا على ما يأتي في قطع من الآلة الفاتحة اه وقوله قياسا لا يدل على ترجيح
 الاحتمال الثاني فليتأمل وأما السارح في باب صلاة العبدانه لا يفت دعاء الافتتاح على المأموم مشر وع
 أمه في الفاتحة **(فرع)** الوجه أنه يجري في ترتيب دعاء الافتتاح وهو الألة ما يأتي في التشهد وأنه
 يحصل أصل السنة ببعضه **(قوله الآن الخ)** أي فلا يسحب وهذا لا يأتي الجواز الآن الخ **(قوله)**

بقوله ان المضطجع يرتفع
 الركوع كقاعه برده
 لا يمكن هذا الركوع عما هو
 فيه فطره الارتفاع إلى المرتبة
 التي قبله ثم الركوع فيها
 بخلافه في مسئلتنا وبعضهم
 جؤلر يدسجد التلاوة في
 النفس قراءة الفاتحة في
 هو به إلى وصوله للعبادة
 (الاربع) من الأركان
 (القراءة) للفاتحة في القيام
 أو به لما يأتي (وبين)
 وقبل يجب (بعد الحزم)
 فرض أو نقل ما صد صلاة
 الجنازة ولو على غائب أو تبر
 على الوجه (دعاء الافتتاح)
 الآن أدرك الإمام في غير

الاول ثم يصري **(قوله)** ما لم يسلم الخ أي أي يخرج من الصلاة يتحدث أو غيره قبل أن يوافقه يعني **(قوله)** قبل أن يجلس ظاهره ولو بعده هو به الجالس فلجرحه يصري **(قوله)** ولا اعتدال قد شمله غير القيام **(قوله)** إلا أن أي ما موم سم **(قوله)** ولا أن ضاق الخ هذا يوافق ما تقدم في بحث المدعى أن الزوال لو بقي من الوقت ما يسع الركوع فقط استحب الاتيان بالسنة وان لم يخرج الوقت قبل الفراغ لم يبعد أن يحل استحباب الاتيان بالسنة حينئذ أن أدرك ركعة في الوقت مره سم وفي عرش هناما ووافقه وبغيره أيضا قول المغني والأسني ولا يسر لن خاف فوت الركعة فخطف الامام أو فوت وقت الصلاة أو وقت الاداء بان لم يبق من وقتها الا ما يسع ركعة اه وياي عن عرش عند قول المن ويصر صما قوجه ك: م الشارح **(قوله)** في هذه الثلاثة أي الم غشاة قد فهم أنه اذا أدرك الامام في غير القيام بشرطه بترك التعوذ مطلقا وليس بحر ادوله قال في النهاية ثم يسر التعوذ بالشروط المتقدمة ما عدا الجلوس معه لانه معقود ثم لغوات الافتتاح به لانه لانه لقرعتم شرع فيها اه وقال عرش أي اما اذا أدرك فيه فانه يجلس معه ثم اذا قام تعوذ بخلاف صما في الافتتاح فانه حيث أدركه في غير القيام لا يأتي بالافتتاح ومثل الجلوس ولو أدركه في غيره محال لا يقرأ بغيره عقاب احواله كالاعتدال وبما عهده اه **(قوله)** ولا أن شرع في التعوذ الخ ظاهره وان اشتغل بأكل غير مشرع وقت نظيره سم على حج أقول والذي ينبغي أنشد من هذه العبارة فهو ها عدم لغوات عرش وتقدم عن السيد البصري ما وافقه **(قوله)** ولو سهوا خلافا لما إذا زاده فسبق لسانه الى التعوذ قبل ان يظهر سم **(قوله)** ادعية كثيرا الخ منها الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه ومنها التسمية اكبر كبيرا وسبحان الله بكرة وأصولا ومنها اللهم باعدي بيني وبين خطاياي الى آخره وبأنها المتخاض حصل أصل التسلكن الاول أي وجهت وجهي الخ أقضها قاله في المجموع وظاهر استحباب الجمع بين جميع ذلك لفرد وامام من ذكر أي جمع محصور بن الخ وهو ظاهر بخلاف الاذرع نهاية قال عرش قوله الى آخره أي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تغني من خطاياي كينق الوص بالابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والتيمم والبرد واه الشيخان انتهى شرح الرص والمراد التفسير لا الغسل الصحيح بها اه **(قوله)** وصلى أي تجوز **(قوله)** ينبغي محاولة الصدق الخ كان المراد الصدق في الطلب وعندهم والا فحقة الصدق والكذب المعروفين لاتفاقه اذ هو رد هما الخير واليقين فيمن عجز الانشاء والدعاء يصري وقوله والدعاء قد مر ما فيه ثم الظاهر انه لانشاء الانحلال كانه عليه بعضهم وقد تقرر في محله ان كل انشاء متضمن لخبر **(قوله)** وتاتي الى قوله وبؤ به في النهاية الاما أنه عليه عاوى قوله ورد في الغني الا قوله فيسئل **(قوله)** على ارادة الشخص الخ نحو المسكين غني عن التاويل بارادة الشخص بناء على التغليب المشهور في نحو ذلك يصري عبارة النهاية ومعلوم أن المرأه تأتي بمجموع ذلك بالفاطمة المذكورة للتغليب الشائع لغتوا استعمالا و ارادة الشخص في نحو سيفا مختلف على لفظ الوارد اه قال عرش قوله مر و ارادة الشخص لعل المراد انها تقوله ويحصل ذلك من اعادة الشخص لان مشروعيته في حقها متوقف

والاين أي ما موم خاف الخ **(قوله)** ولا أن ضاق الوقت الخ هذا يخالف ما تقدم في بحث المدعى أن الزوال لو بقي من الوقت ما يسع الركوع فقط فقد استحب الاتيان بالسنة وان لم يخرج الوقت قبل الفراغ لم يبعد أن يحل استحباب الاتيان بالسنة حينئذ أن أدرك ركعة في الوقت مره **(قوله)** بحيث يخرج بعض الصلاة عنه يغيبه لو بقي من الوقت ما يسع الركوع الصلاة فقط لم يستبعد دعا الافتتاح وان جازا لاد حينئذ فالظهور مع ما تقدم عن الزوال المدأه لو بقي من الوقت ما يسع الركوع فقط استحب ان يأتي بالسنة ثم رأيت الشارح في شرح العباد بعد ذلك ان الاذرع والركن ورد في وجوب الترك قال وقد يؤخذ مما قرره في كلام الغوي السابق أول التيمم وكب الصلاة انه ان شرع في الصلاة وقد بقي من وقتها ما يسعها لم يجب الترك لان الاشتغال به حينئذ كغيره من السنة مدله هو ما ترقى هذا الحالة اه وما أوردها غير ذلك لان كلام الزوال أو فادان الاتيان بالسنة مستهوه غير المدان المداير وليس بسنة فتأمل **(قوله)** ولو سهوا

ما لم يسلم قبل أن يجلس أو في الاعتدال والاين خاف فوت بعض الفاتحوا فانه حيث والآن ضاق الوقت بحيث يخرج بعض الصلاة عنه فانه والتعوذ مثله في هذه الثلاثة والآن شرع في التعوذ أو القرع ولو سهوا وورد فيه ادعية كثيرة مشهورة وأفضلها وجهت وجهي أي ذاتي وكنت عنها بالوجه اشاروا الى ان المصلي ينبغي أن يكون كل وجهه مقبلا بكنيته على الله تعالى لا يلتفت لغيره بقلبه في لحظة منها أو ينبغي محاولة الصدق عند التلطف بذلك حذرا من الكذب في مثل هذا المقام الذي فطر السموات والأرض أي أي ادعها على غير مثال سبق خففنا أي ما لا عين كل الاديان والطرقات الى دن الخ وطريقه تاتي به وبما بعده المراد أيضا على ارادة الشخص

ويزيده امره صلى الله عليه وسلم لقاطمة بان صلاته الخ
عند شهود أو فحشوا به يرد
قول الاسنوي القياس
للمشركين المسلمين وأقول
غيره القياس حقيقته مسلمة
وهو حاله وجهي قبل
لأنه غير وجهي لئلا يلزم
تأنيبه وروايته اذا فرض
ان المراد الشخص لم يلزم
ذلك مسلما وما تأمس
المشركين تأكيد لا يلقى
بالتمام ان صلاتي خست
لأنها أفضل أعمال البدن
ولان الكلام فيها ونسكى
أى عبادتي وبحسبي يومئذ
لشرب العائلين لاشربك
وبذلك أمرت وأما من
المسلمين وكان صلى الله عليه
وسلم نازلا يقول هذا وتارة
يقول ما لي أيتلاني أول
المسلمين مطلقا لا يجوز لغيره
ذكره الا ان قصد لفظ
الآية ولا يزيد الامام على
هذا الا ان أم في مسجد غير
مطهر وقد يحصر من وضوا
بالتطويل ولم يطروا غيرهم
وان قل محصور ولا تعاق
بغيرهم حتى يكلموا ورأه
ومستزجات (ثم) بعده
ان آية من (التوبة) فتم
لندب قربه اذا أذاهما
لانني سنة التوبة وذلول أراد
الاقتصار عليه وذلك لآية
الحمل فيها عند أكثر
العلماء الامر على الندب
وقرأت

على الإرادة اه (قوله ويزيده الخ) عبارة ما غنى ويدل له ما رواه الحاكم في مستدركه انه عليه الصلاة والسلام
قال لغاطمة رضيت الله تعالى عنها قولي فاشهدى أضيقك وقولي ان صلاتي ونسكى الى الله الخ من المسلمين وقال
تعالى وكان من القاتنين أى من القوم المطيعين اه (قوله وبه) أى بالتأويل المذكور أو الامر المذكور
(قوله يرد قول الاسنوي القياس المشرك الخ) ومع ذلك لو أتت به حصلت السنة عش وقال السيد البصري
ما نصفي رد هذا القول بما أقاده نامل اه (قوله الخ) وانفصا المغنى كما مر (قوله لئلا يلزم) أى فى الانثى
سم (قوله تاكيد الخ) قد يقال بل هو تخصيص بعد التعميم لا يقال فيه تاكيد الخاص لا ناقل في التخصيص
ويادعى على الاجمال بصرى (قوله أى عبادتي) أى فهو من عطف العالم سم (قوله وبحسبي) بفتح الياء
(ومعنى) باسكان الياء على ما علمه أكثر فيهما ويجوز فيها الاسكان والقسم معنى (قوله وبذلك) هل
المشار اليه الدعاء أو الصلاة والنسك أو أحدهما سم وقال البصري الاشارة الى الاختصاص في العمل وعدم
الرياء اه وهو الاقرب لما وافق لما في بعض التفاسير (قوله وأما من المسلمين) فيه تاكيد سم (قوله)
لانه أول المسلمين مطلقا عبارة ما غنى والاشى أى والنهاية لانه أول مسلمي هذه الأمة اه وباقاده يظهر
الغنى أنسب وان كان ما أقاده الشارح أعزب والى التحقيق أقرب بصرى عبارة عش قوله مر لانه أول
مسلمي هذه الأمة أى فى الوجود الخارجى فلا يقال لانه أول المسلمين مطلقا كما يلقى مع تقدم خلق ذاته أى
روحه واخراج النبوة عليه قبل خلق جميع الموجودات اه (قوله ولا يجوز لغيره ذكره الخ) ناهى الحرمه
عند الاطلاق وقد تقتضى الحرمه لا تطلق لانه عند حديث كلام أحسنى مخالف للوارد فى حق هذا القائل وقد
يتوقف كل من الحرمه والطلاق لانه لفظ قرآن ولا صاف الأمان بدى ان قرينة الافتتاح صار فتوقفه
ما دفعه يلقى ما لا يلقى معنى من المسلمين كقوله وأما من المسلمين أى أنا فى المسلمين فى حق الصديق سم على
أقول والظاهر الاكتفاء لانه مساق ليعنى لقوله وأما من المسلمين عش (قوله ولا يزيد الامام على هذا)
وبين للامام الاسراع به اذا كان يسع قراءته ما لم ينهية وبغنى قال عش هذا صريح فى انه يقر ويؤمن
سبع قراءته ما لم اه (قوله الا ان أم في مسجد الخ) فيرد بذكره لغير اللههم أنشأ لك لاله الا أن سمعان
و بمحمد أنشأ بى وأما عبدك ظلمت نفسي واعتزفت من ذنوبي بغير الله لا بغير الذنوب الا أن
واهدنى لاحسن الاخلاق انه لا يجدى لاحسنها الا أنت واصر فغنى سبيلها لا بصر فغنى سبيلها الا أن تليلك
و بعدك وان خير كفى بدينك والشر ليس الا فى لا تقرب به اليك أنا لك والمك تباركت وتعالى أسعفتك
وأقرب السك معنى وأسنى ونهاية (قوله وضوا بالتطويل الخ) قد يقال شرط الرضا بغيره عن شرط الحصر
وترجع الشرط الى أربعة بصرى (قوله هذه) الى قوله ونفسه كلامه فى النهاية لا قوله المحمول الى أى
أرادتها قول الماتى (التوبة) تنقل عن خصائص الشاى والخصائص الصغرى السوطى ان من خصائصه عليه
الصلافة والسلام وجوب التعوذ اذ ارادته عليه الصلافة والسلام اه وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الصلاة
وخرجه عش (قوله المحمول الخ) قد ينالها مراماً فغلغنى عش عن الخصائص (قوله أى اذا أردتها) أى
أرادتها من بقرانه سم عبارة الجبرى قال الشيخ بهاء الدين فى عروس الافراح ورد عليه مسؤولوه وان
الارادة ان أخذت مطلقا لم اسبغها الاستعانة بمجر داراة القراءة حتى لو أرادته من أن لا يقرأ تسبجه
الاستعانة وليس كذلك وان أخذت الارادة بشرط اقتضاها بالقراءة استعمال التعوذ قبل القراءة قال العلامة
وبق قسم آخر باختصاره وزول الاشكال وذلك اننا نأخذ بمقيدة بان لا يرضه صار فغنى عن القراءة اعني انى

بغلاف ما اذا أرادته فسبق لسأله الى التعوذ بما يظهر (قوله لئلا يلزم) أى فى الانثى (قوله أى
عبادتي) أى فهو من عطف العالم (قوله وبذلك) هل المشار اليه الدعاء أو الصلاة والنسك أو أحدهما
(قوله وأما من المسلمين) فيه تاكيد (قوله مطلقا) عبارة شرح الرضا لانه أول مسلمي هذه الأمة (قوله)
ولا يجوز لغيره ذكره الا ان قصد لفظ الآية ناهى الحرمه عند الاطلاق وقد تقتضى الحرمه لا تطلق لانه
حيث ذكر كلام أحسنى مخالف للوارد فى حق هذا القائل وقد يتوقف فى كل من الحرمه والطلاق لانه لفظ

(قوله ومن ثم) يعني لاجل ورود هذا التفسير وكان ينبغي التنبع عليه أو لاحتى فظهر هذا التفسير عبارة
 سم وهو أفضل من نحو أنا نأثم بالله من الشيطان الرجيم لانه الوارد ولو أنى بمعنى هذه الصيغة كالتحصن بالله
 أو ألتجى الي من الشيطان الرجيم فينبى حصول المقصود في الجملة وان فانه العمل بطلب خصوص تلك
 الصيغة اه عبارة التهايت والمغنى ويحصل بكل ما شئت على التعوذ من الشيطان الرجيم وأفضله أعوذ بالله من
 الشيطان الرجيم اه إذا الثاني وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم اه (قوله كان هذا هو
 أفضل صيغة) أى بالنسبة للقراءة أو مطلقا أو فلا يخاف أن التعوذ الوارد في دخول المسجد أو الخروج منه أو
 لدخول الخلاء أفضل المحافظة فيه على لفظ الوارد سوى وقوله أو مطلقا لعل صوابه لا مطلقا (قوله بحث
 عدم ندبه الخ) اعتمد المغنى عبارته (تنبيه) كلام المصنف يقتضى استحباب التعوذ أن أى بالذكر للرجيم كانه
 باقى بدعاء الافتتاح وقال في المهمات ان التحصن له لا يستحب وهو ظاهر لان التعوذ لقراءة القرآن ولم يوجد
 بخلاف دعاء الافتتاح اه (قوله لان للنائب حكم المنيب عنه) قضية ذلك من السبيل لمن أحسنها أيضا وقد
 يقال إذا أحسن السبيل وجبت لانها آتية من الفاتحة ومن قدر على آتية منها زمته (فرع) تعارض التعوذ
 ودعاء الافتتاح بحيث يمكن الآخذ همدان الجمع بينهما فهل رأى الافتتاح لسبقه أو التعوذ لانه القراءة
 الأفضل والموجبته نظر سم على ج أقول الاقرب الثاني لان المقصود منه التحفظ من الشيطان وأيضا

فهو مطلوب بكل قراءة (قوله ويؤتى) أى التعوذ وقوله ولو سوا خرج به ما يوسق أسنانه فلا ينفوت
 وكذا يطالب إذا تعوذ فاصدا القراءة ثم أعرض عنها سماع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعه
 لقراءة امامه بخلاف ما لو قصر الفصل فلا ياتيه عرش قول المتن (ويسرها) أى بحيث يسرع نفسه
 لو كان سعيها ولو أمكنه بعض الافتتاح أو التعوذ أن يه يحافظ على المأمور به ما أمكن وعلم عدم دهمهما
 لغزير الممكن بان اختل فيشرط محمدا كراهيل قد يجزى ان أو أحد همدان خوفا في وقت نهاية قال
 عرش قوله هر أى بحيث يسمع الخ أى فلا يزد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمورين للتعوذ والافتتاح
 لا يمكن ذلك ما قبل الصلاة أو ما بعدها وقوله ولو أمكنه بعض الافتتاح الخ أى بان خاف من الاتيان ههما
 وكس الامام وهو أن أثناء الفاتحة وقوله أو التعوذ الخ وهو أى بعض التعوذ صادق باقى بالشيطان أو
 الرجيم فقط ولعله غير مراد ان المراد الاتيان بأعوذ بالله وقوله هر أو أحد همدان خوفا في وقت أى
 بان أحرمهم ما لو قد يفي من الوقت ما لا يسعها والافتقاد مرانه باقى بالسنة اذا أحرم في وقت يسعها وان لم
 صبر ورتبها فضاء لكن بشكل علميا يقتضيه كلام الروض من أنه اذا شرع في الصلاة في وقت يسعها كلمة
 بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصريحه على سم ومن قال سم في شرح الغاية
 يستثنى من السنة دعاء الافتتاح فلا ياتيه الاحتمال فيخفى خروج شئ من الصلاة عن وقتها اه وعلمه فيمكن
 الفرق بينه وبين بقية السنة بأنه عهد طلب ترك دعاء الافتتاح في الجنازة وفيما أدرك الامام في ركوع أو
 اعتدال فالتحفظ بتمتة عن بقية السنة أو بان السنة شرعت مستقلة وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء

تران ولا صارف الان يدعى ان قرينة الافتتاح صارف وفيه ما دفعه بقى ما لو أنى معنى من المسلمين كقوله وأنا
 مسل أو أنا نأثم بالله من الشيطان الرجيم لانه الوارد ولو أنى بمعنى هذه الصيغة كالتحصن بالله أو
 ألتجى الي من الشيطان الرجيم فينبى حصول المقصود في الجملة وان فانه العمل بطلب خصوص تلك الصيغة
 (قوله لان للنائب حكم المنيب عنه) قضية ذلك من السبيل لمن أحسنها أيضا وقد يقال إذا أحسن السبيل
 وجبت لانها آتية من الفاتحة ومن قدر على آتية منها زمته (فرع) تعارض التعوذ ودعاء الافتتاح بحيث
 لم يمكن الآخذ همدان الجمع بينهما فهل رأى الافتتاح لسبقه أو التعوذ لانه القراءة الأفضل والموجبته
 نظر (قوله ويؤتى) أى بحيث يسمع الخ أى فلا يزد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمورين للتعوذ والافتتاح

ولوسهوا (ويسرهها) ندبا

حتى في جهسه به كسائر
الأدكار وقصته كلامهم
ألا خارجها بجهه به الفاتحة
وعبرها وعليه أمة القراء
وحمله كالمحت أن كان ثم
من يسهل نصبت لللا
يقونه من المقر وعش قبل
وهذا يعرف ينسويين
داخلها وردها لا دام في
الجهر بقائه يسره مع أن
المأمومين مأسرون
بالاصالة فالأولى لتعليق
بالتابع والأوجه أنه خارجها
ستعين ويقرب ينسويين
التسمية للأن كان بين القصد
ثم خففه الملعوم من
الشيطان وهو حاصل
بالتمية الواحدة وهنا
حقا القارئ فطلبت من
كل خصوصه وبه يظهر أن
التسمية في الوضع مستعين
(ويعتقد كل ركعة على
الذهب) لأن في قراءة
جديدة وهو لا لا افتتاحها
ومن ثم في قراءة القيام
الثاني من كل من ركعتي
صلاة الكسوف وانما
بعد ولو بعد تلاوة القرب
الفصل وأخذ منه أنه

الافتتاح عش (قوله ندبا) إلى قوله وقصة الخ في المغني (قوله حتى في جهه) يقال في الرض في باب الأحداث ونوب
كلام المصنف أنه يجهر بالتعوذ وأن أسر بالقراءة وليس كذلك بل هو على سبيل الجهر الجهر وان سراسر
الافى الصلاة فيسره مطلقا ويسن رفع الصوت بالقراءة ويحمل أفضله إذا لم يخفوا بعلوم يتأذبه أحد أو لا
فلا سراً أفضل انتهى اسم (قوله وحمله كالمحت) تقدم خلافاً فهووافق ما تقدم قول عش
وهما أي التعوذ والتسمية باعتبار القراءة أن سراسر وان جهه الجهر لكن استثنى ابن الجوزي في النشر
من الجهر بالتعوذ في الأولى في قراءة الأدوار المعرف ولا تبالداسة فقال يستحب عنه الأسرار لأن المقصود
جعل القراءة تين في حكم القراءة الواحدة اهـ وينبغي جريان مثله في التسمية لله المذكرة فليراجع اهـ وقد
يقال مقتضى العلة المذكورة عدم استحباب التعوذ والتسمية بالكلمة لأن سبب الأسرار (قوله لنصبت الخ)
المتبادر وجوعه لقوله وحمله الخ (قوله وهذا) أي التعليل (قوله التعليل) أي لنسب الجهر في الخارج
الصلاة (قوله والأوجه انه) أي التعوذ وقوله تلويحها ليس احترازاً عن داخلها كالجهر ظاهر وقوله ستعين
أي فيطلب من كل من المجتمعين للقراءة سم عبارة السيد البصري قوله ستعين ينبغي أن يكون محل هذا
حيث اجتمع جماعة على القراءة فانه الذي يتوهمه ما لاكتفاء بتعوذ واحد والآخر زامرتين فكل قراءة
مستقلة تأتي يتوهمه الاكتفاء بتعوذ غيره السابق لقراءة نفسه اهـ (قوله ويرف ينفها) أي الاستعاذة (قوله
وبه) أي بذلك العرف قول المتن (ويعتقد كل ركعة الخ) أي لحصول الفصل بين القراءة بالركوع وغيره
مغني ونهاية (قوله في كل) أي من الركعات (قوله وهو لا لا فتحتها الخ) أي والتعوذ للقراءة لا لا افتتاح
الصلاة به يعلم ما في الاخبار الاختصاص من الإجماع بصري (قوله ومن ثم) أي قوله وأخفف النهاية في المغني
ما واقعته (قوله أقرب الفصل) فضته أنه لو أطاع أعاد التعوذ وهو الأرجح في شرح العباب وقاسه إعادة
البسملة سم على ج اهـ عش (قوله وأخذ منه) أي من التعليل (قوله من أن شاء السور والخ) قوة هذا
الكلام تقتضي أنه لا فرق في من التسمية استبدان من أن شاء سورتين الصلاة وضار جهالكن خصه من
بخارجها فبصر سم على ج أقول ولو وجه ما يأتي به بعد الفاتحة من القراءة في صلته بعدم الفاتحة
كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية في أن شاء ثم لم يعرض للمصلي ما منع من
القراءة بعد الفاتحة ثم الزاد القراءة بعد سله الاتيان بالبسملة لأن ما فعله إلا أن ابتدأ قراءة عش
وقوله ثم لم يعرض الخ فضته أنه ليس للأمام الاتيان بالبسملة في ما سكوت بعد الفاتحة السكون المسنون ثم
استدأ من أن شاء السورة وقوله بالبسملة أي بالتعوذ (قوله كقائه الخ) أي استثناءه قراءة (قوله لا فرق) اعني
مرأه اسم عبارة الكردى قال القليوبي تكرر في أولها أي مرأة وتندب في أن شاء عند شغل الرئي وقال ابن
ج والخطيب وابن عبدالحق يحرم في أولها وتكره في أن شاء ثم تندب في أن شاء غيرهما اتفاقاً اهـ (قوله أن
يسهل) خبر كانت (قوله كل ما يتعلق بالقراءة) أي كتسبيح من يلهي في صلته عش (قوله بخلاف
ما ذا سكت الخ) إطلاقه مصادق بالقليل وبعبارة الأسنى ويكفي التعوذ الواحداً لم يقطع قراءته بكلام أو سكوت
طويل ذكر ذلك في المجموع اهـ وقد يجمع بينهما ما بان ذلك في سكوت لا يكون بقصد الاعراض بصري

في التعوذ (قوله ولوسهوا) انظر سبق اللسان (قوله حتى في جهه) يقال في الرض في باب الأحداث ونوب
تعوذ لها أي القراءة معهما قال في شرحه وقصة كلام المصنف انه يجهر بالتعوذ وأن أسر بالقراءة وليس
كذلك بل هو على سبيل الجهر الجهر وان سراسر الأولى الصلاة فيسره مطلقا على الأصح اهـ ثم ذكر
أنه يسن رفع الصوت بالقراءة ثم قال ويحمل أفضله إذا لم يخفوا بعلوم يتأذبه أحد أو لا فلا سراً
أفضل اهـ (قوله والأوجه انه) أي التعوذ وقوله تلويحها ليس احترازاً عن داخلها كالجهر ظاهر
وقوله ستعين أي فيطلب من كل من المجتمعين للقراءة (قوله أقرب الفصل) فضته أنه لو أطاع أعاد
التعوذ وهو الأرجح في شرح العباب وقاسه إعادة البسملة (قوله أن شاء السورة) لا فرق
بين الصلاة وضار جهالكن خصه من بخارجها فبصر (قوله لا فرق) أي يسهل اعني مر (قوله

باجني

(قوله وان قل) راجع للسكوت أيضا (قوله والحق الخ) قال في شرح العباب ويسن الاستسكان أيضا كقوله
 جسم متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر سوا في الأول استسكان للقراءة أم لا طال الفصل أم قرب على الأوجه
 وأما استسكان القراءة بعد السجود فينبغي بناؤه على الاستعانة فان سنتسن والأوه الأصح فلا يقرأ بت
 بعضهم قال ولو قطع القراءة وعاد عن قرب يقتضي ندبا إعادة التعمد وإعادة السؤال أيضا وهو ظاهر فيها
 ذكرته اه أي من بناء السؤال على الاستعانة سم (قوله بذلك) أي إعادة التعمد قول المتن (وتتبع
 الفاتحة) أي قرأها حفظاً ونظراً في مصحف أو تلقيناً أو نحو ذلك وقوله كل ركعة أي في قلمها أو بدله
 للمنفرد وغيره مرة كانت الصلاة أجمع به فرضاً أم بفرضاً من زادها به وقد يصيب تكرار الفاتحة في
 الركعة الواحدة أربع مرات أكثر كان نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس فعطس في صلاته فان كان في غير
 القيام وجب عليه أن يقرأ إذا فرغ من الصلاة وان كان في القيام وجب عليه أن يقرأ حال الان تكبر بالفاتحة
 لا يصح تكراره القاضي حسين في فتاويه اه قال عس قوله من أن يقرأ إذا فرغ الخ ينفى أن المأخوذ انه
 يعذر في التأخير إلى فراغ الصلاة فلا ينفى في الكوع أو غيره عند بقرائه وقوله من وجب عليه الخ
 ينفى أن عمل ذلك في الماء ومالم يعارضه ركوع الامام فان عارضه فنبغي أن يتابعوه يتدارك بعد وقوله من
 حال الظاهر ان عطس بعد فراغ القراءة الواجبة والافينبي أن يكمل الفاتحة من القراءة الواجبة ثم يقرأ بها
 عن النذر أن من ركوع الامام كالتقدم والأتوها إلى تمام الصلاة وبقي ما لو عرض له ذلك وهو جنب هل
 يقرأ وهو جنب أو يؤخر القراءة إلى أن يتغسل ويكون ذلك عند ان التأخير فيه نظر والاقرب الثاني حتى
 لو نذر أن يقرأ أثبت العطاس كان محملاً على عدم الممانع وبقي أيضاً ما لو عطس قبل الشروع في القراءة فهل
 يشترط لوقوع القراءة عن الواجب القصد لأن طلبها للعطاس صارف عن وقوعه عن الواجب أم لا فإذا
 قرأها مرتين وقعت احداهما عن الركن والاخرى عن النذر وان لم يعبئ بالكل والاقرب بالاول لانه حيث
 لم يقصد وقعت القراءة لغو أو ما لو اقتصر على مرة واحدة من غير قصد أو كانه تبطل صلاته عس (قوله
 كل قيام) أي قوله فلا اعتراض في النهاية والمعنى الاقوله وفي الاجزاء إلى انه صلى الله عليه وسلم (قوله والتعجب
 المتعجب على الخ) وأما تعجب من صلى خلفه امام فقرأه الامام له قراءة فضعف عندنا خلفا كما بينه القاطن
 وغيره منه (قوله على الخلاف الشهير الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه في الاجزاء كتنفي القبول أي في انه
 يفيد الفساد أو لا يصح قولان بناء للاول على ان الاجزاء الكفاية بقى سقوط الطلب وهو الزاج والشأن في انه
 اسقاط القضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانياً قد يعض كسلا فاقدا للطورين انتهى اه سم

وان قل والحق بذلك إعادة
 السؤال (والاولى أكد)
 ما يصحدها لا يتناقض على
 نديه فيها (وتتبع بالفاتحة
 كل) قيام من قيامات
 المكسوف الا ببعض قول
 (ركعة) كجمله عن نيف
 وعشرين مصابيا والغدير
 المتفق عليه الصلاة لم
 يقرأ بفاتحة الكتاب لظاهر
 في نفي الحقيقة لا كمالها
 والغدير الصحيح كقوله أئمة
 حفاظ لا تعجز صلاة
 لا يقصر الرجل فيها بأمر
 القرآن وفي الاجزاء وان
 لم يقد الفساد على الخلاف
 الشهير في الاصول

والحق بذلك إعادة السؤال في شرح العباب في باب الوضوء في الكلام على الاستسكان على الصلاة هل يأتى
 به في اثنتاهما القطع ويسن أيضا كقوله جمع متأخرون لكل سجدة تلاوة أو شكر وسكت عنها لان الصلاة
 قد تشتملها سوا في الاول استسكان للقراءة أم لا طال الفصل أم قرب على الأوجه وأما استسكان القراءة بعد
 السجود فينبغي بناؤه على الاستعانة فان سنتسن لان هذه تلاوة سجدة بالأوه الأصح فلا يقرأ بت بعضهم
 قال ولو قطع القراءة وعاد عن قرب يقتضي ندبا إعادة التعمد وإعادة السؤال أيضا وهو ظاهر فيها ذكرته اه
 باختصار وقوله فبما ذكرته أي من بناء السؤال على الاستعانة (قوله كل ركعة) * (فرع) * بنذر قراءة
 الفاتحة كلما عطس فعطس في الصلاة في محل القراءة بعد قرأها مرة أيضا (قوله على الخلاف
 الشهير في الاصول) قال في جمع الجوامع قبل العام وقيل ان في عنه القبول أي في عن الشيء بقصد الصلة
 وقيل بل النفي دليل الفساد وفي الاجزاء كتنفي القبول وقيل أولى الفساد اه وقوله كتنفي القبول قال في
 شرحه في انه لا يفيد الفساد أو لا يصح قولان بناء للاول على ان الاجزاء الكفاية في سقوط الطلب وهو الزاج
 والثاني على انه اسقاط القضاء فان ما لا يسقطه بان يحتاج إلى الفعل ثانياً قد يعض كسلا فاقدا للطورين انتهى
 قال في الثاني أي على الفساد في الثاني حديث الباقى وقضى وغيره لا تعجز صلاة لا يقرأ الرجل فيها بأمر

لكن جعله في أيام تنفيذه العبادة لنفي بعضها وفرض عدم هذا فالليل على استعماله في الواجب (٣٥) الخبر الصحيح أيضا أنه صلى الله عليه وسلم

قال للمسيء صلاته اذا
(قوله تكن محله) أي على عدم الافادة أو حمل الخلاف (قوله لم تنفي فيه العبادة) كأن المراد جزاؤها
(قوله لنفي بعضها) قد يقال بهذا يتوقف على كون الفاتحة بعضا من الصلاة وهو أول المسألة لأن يقال
كونها بعضا في الجملة محل اتفاق إلا أن لا خلاف في أنها تكون من الصلاة بان قرئت فيها لا في ثبوت قراءته عليه
الصلاة والسلام إياها في الصلاة وأما الخلاف في أن بعضها تعل وجه توقف الحقيقة عليها أولا فليتأمل سم
(قوله) يفرض عدم هذا أي قوله محله (قوله على استعماله) أي نفي الإجزاء (قوله وضعه على الخ) وأما
قوله تعالى فاقرا وما ينميس منه فادري في قيام الليل أو يحمل كغيره أم لا ينميس معلى من القرآن على الفاتحة
أو على العاجز عنها عاين الأدلة معنى زاد أنها ترفع من غير مسلم وإذا قرأ أو قص أو تجمل على السورة لحديث عبادة
وبه روى أنه صلى الله عليه وسلم نسي المؤتمن أن يقول على أن يحلها القيام فلا تجزئ في الركوع ما صرح من
قوله صلى الله عليه وسلم أن قرأ القرآن كما أوحى الله إليه (قوله كتابي) أي في صلاة الجماعة
معنى (قوله قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب الخ) هذا دليل دخول المؤمن في يوم الاحاديث المتضمنة نهاية
(قوله لم نعلمه الخ) عبارة الغنى وظاهر كلامه عدم لزوم المسبوق للفاتحة وهو وجوه الاصح أنها وجبت
عليه وتحملها عنه الامام وتظهر قاعدة خلافه فيقال بان امامه جاز أن يفتي بحسنه لأن ركعة لا تحبس لان
الامام ليس أهلا لتحمل فعل المراد أن تعينها لاستقراره لتحمل الامام لها عنه اه (قوله وذاك) أي علم
ورود الاعتراض (قوله لتحمل الغير) صلة وله (قوله قوله لذلك) قد يقال بخصوص هذا القول لا يفهم
من عدم التعيين فضلا عن تبادل منه الفهم مجرد جزاء الترتل سم (قوله وقد يتصور) إلى قوله لا يشرأزل
في المعنى الا قوله وفيه أصح إلى ولا يكفر وقوله ولا يبقضي إلى الاصح وكذا في النهاية الا قوله وانما لا يوافقه
(قوله وقد يتصور ذلك الخ) أي سقوط الفاتحة في الركعات الأربع شرعيا بفضل (قوله يخبرنا) أي
بان أدرك الامام في ركوع الاولى فسقطت عنه الفاتحة كسقوط مسبقا ثم حصل له ركعتان السجود فيها
فيمكن من قبل أن ترك الامام في الثانية فاقى به ثم قام من السجود ووجدوا كفايا للناس وهكذا تأمل
يرادى اه عن (قوله أونسان) أي الصلاة أو قراءة الفاتحة أو الشك فيها (قوله أو يعلم حركة) أي أو
قراءة (قوله لم يصبدها) أي بعد الركعة الاولى (قوله الخ) أي أو هو والركوع ولو نوى مفارقة الإمام بعد
الركعة الاولى ثم اقتدى بإمام ركع وقصد بذلك إسقاط الفاتحة عنه فصحت في وجه احتسابه أن كما في قوله
والوجه الله تعالى واستقر رأي علماء نحو أنها تقوم مشهولة فلو فعل ذلك في بقية الركعات عرش قولنا إن
(والبسمة الخ) ويجوز بها حيث يجزى بالفاتحة لا يتأخر واه أحد عشر وجهها باطل نامة كقوله ابن
عبد البر نهاية (قوله كالملة) رد على من قال أنها بعض آية كقوله الشج عليه شيخنا أقول قد نافع قول المغنى
وهي آية كالملة من أول الفاتحة قطعوا كذا فيما عداها وعن باقي السور على الاصح وفي قولنا أنها بعض آية
اه الآن يكون الاول أي الخلاف من غير أصحابنا والثاني أي الاتفاق من أصحابنا (قوله في المصنف) أي في
أوائل السور ونهاية ومعنى (قوله غطه) أي المصنف في الكيفية والون لا يمتنع عنه بل إن أكتفى عرش
(قوله مع تخريجهم الخ) فلو لم يكن قرأ تالما لأن واذك لأنه يعمل على اعتقاد ليس يقرأ قرأ تالو كانت
لفصل كاقبل لا يثبت في أول واه لم يثبت في أول الفاتحة معنى ونهاية (قوله وأثبت نحو أسماء السور الخ)
أي أو ما نسب أسماءها كالملة فوقع عرش وبجري (قوله والأعشار) أي الأجزاء والاصناف (قوله من
بدع الخ) ومع كون ذلك بدعة قلبي محرم ولا مكر وهاهنا خلاف نفا المصنف وشكنا فيه بدعة أيضا لكنه
سنجيري (قوله ولقوله هذا) أي الظن (قوله يؤيده) أي قول البعض (قوله فواترها الخ) قال الزركشي

انه جعلها بغير فعله ولقوله هذا قال بعض الاثبات أنها بقيت يؤيده فواترها عند جماعت من قراء السبع

في البحر قال سالم الرازي في التفسير لا يشترط في وقوع العلم اثنان من المحدثين بل يقع ذلك باخبار
 المسلمين والكفار والعدول والنفاق والاحوال والعبد والكافر والصغار اذا اجبت الشرط اه وعبارة
 سم في شرح الوقات الصغير وهو اى التواتر ان يروى به جماعة من يدون على الاربعة كما عتده في جمع
 الجوامع ولونسافو كقاروا واخروا ما انا اه وشملت العبدان القصبين المميزين ع (قوله ومعهم طرق
 الخ) فان قيل بشكل وجوبها في الصلاة بقوله انس كان النبي صلى الله عليه وسلم واؤي بكر وعمر رضي الله تعالى
 عنهما يقتضون الصلاة الجلوس في الصلاة على كل واحد من الرجلين والرجل كبر واه مسلم احسب بان معنى الاول
 وان يكرر وعمر وعثمان فلم اجمع احدا منهم يقول بسم الله الرحمن الرحيم كبر واه مسلم احسب بان معنى الاول
 كانوا يقتضون بسورة الفاتحة بينهما مع انس كما قال المارقي انه كان يجهل بالسجدة وقال لا آلو ان
 اقتدى بصلاتي صلى الله عليه وسلم واما الثاني فقال اقتداء به رواية لفظ الاول بالمعنى الذي عبر عنه الرازي
 بما ذكر بحسب فهمه ولو بلغ الخبر بلفظه كفى بالخيار لصاب اذا لفظ الاول هو الذي اتفق عليه الحفاظ
 معنى ونهاية (قوله ولا يبقى لم يصح فواتر الخ) فضيلة انه لا فرق بين العلم به وبغيره ع (قوله من اول كل
 سورة الخ) قال النووي في التبيان ما حاصله وعلى هذا واسقط القارئ السجدة في قراءة الاسباع والاحزاب
 لا يستحق شيئا من المعالم الذي شرطه الواقف ووجه بان الواقي انما شرط بان يقرأ سورة يس ثلاثين مرة
 بالسجدة فيصدق علمه انه لم يقرأ السورة وطعن قد يفرق بينه وبين مستأجره لم اتي بعضهم يستحق
 التسبيح من المسمى بان المذاهب انما يشرطه الواقف هو لم يوجد فلا يستحق شيئا اه ع وآقره المدافعي
 والاجوري (قوله بالفرق) اى بين انا اعطيتك وغيره من السور (قوله ما عدا رواية) استثنى من كل
 سورة (قوله من ثم حوت الخ) طلب منع ظاهري في الجعري ما يدل على خلافه فراجعه سم عبارة ع
 قوله هو سورة قراءة اى فسوا في بها في اولها كل مكر وهان خلافا لج حيث جلت بالحكمة اه عبارة شفيئا
 فتكره السجدة في اولها وتسبى في اثنتا عشرة اية الاولى وقيل تحرم في اولها وتسبى في اثنتا عشرة اية الاولى
 كابر عبد الحق والشعخ الخطيب اه قول المتن (وتشديداها) اى لانها بها تلحظ فيها الشدة وجوبها
 شامل لهما اثنا عشر على التسديد يكون من الفاتحة فيمتدحز ولفظا ع في الحرر بقوله وجبر عانة
 تشديداها فلو جبرها السكت اولى معنى (قوله منها) الى المتن في النهاية والمعنى الا قوله كان قرأ الى يعطل (قوله
 وهي اربع عشرة) منها ثلاث في السجدة نهاية ومعنى (قوله تخفف في مشدد الخ) اى حيث كان قادرا انها به
 (قوله كان قرأ الرحمن الخ) آقره ع (قوله لان ظهورها نحن) قد يقال الحسن الذي لا يغير المعنى لا يعطل
 سم وقد يقال المراد الحسن ههنا لان الابدال في العبري ما تصدوا عنه من تسبى ابدال المعنى ضر وان لم يغير
 المعنى وانما في تغيير المعنى انما هو متصرف في الحسن اى في الاعراب ونحوه (قوله يعطل قراءة الخ) عبارة
 النهاية والمعنى لم تصح قراءة تلك الكلمة لتفسير منظمها اه اى فيعيد على الصواب ولا تبطل صلته وان
 كان عمدا عالما حسبت لم يغير المعنى ع (قوله لا عكس) عبارة انها يتوالمعنى والاسنى وشرح بافضل ولو
 شد تخففا ساهوا ع آقره اه اى اى بسبب ع قال السيد البصري انظر له المراد مجرد التشديد وادوم
 و يادعوى عمل تأمل اه اقول يظهر ان مرادهم هو الاول واما اذا شد التخفيف مع زيادة خوف آخر فظن
 ان فيه تخصيصا لزيادة الا في التسمية (قوله كثر) يبنى ان اعتقد المعنى حيث يتبدل خلاف من اعتد بخلافه
 وقصد الكذب فراجع سم عبارة الكندي عن الابعان هذا اى الكفران قصده بخلاف ما اذا قصد
 القراءة الشاذة وانما انما تخفف لكراهة نقل تشديدها بعد كسرة فانه يحرم من تحكى عدم بطلان صلته
 هذا القول لا يفهم من عدم التعبد بصلته انما يتبادر منه وانهم مجرد جواز القول (قوله حوت اولها)
 طلبه منع ظاهري في الجعري ما يدل على خلافه فراجع سم (قوله لان ظهورها نحن) قد يقال الحسن
 الذي لا يغير لا يعطل (قوله كثر) يبنى ان اعتقد المعنى حيث يتبدل خلاف من اعتد بخلافه وقصد الكذب
 فراجع (قوله والاجم بالسهو) يستعمل انه في مجموع علم وتعدر فيصدق بثلاث صور (قوله

وصح من طرق انه صلى الله
 عليه وسلم عنها آتيناها
 وانه قال فاذا قرأتم الحمد فافروا
 بسم الله الرحمن الرحيم
 انما هم القرآن واما السجدة
 والسبع المثاني وبسم الله
 الرحمن الرحيم احدى آياتها
 وفيه اصرح ود على من
 كره تسبىها ام القرآن ولا
 يكره نافي بالسجدة اجماعا
 كتبها خلافا لمن وهم فيها
 لما تقر وان اصح ان تبورها
 فلي لا يقبض ولا تكفير
 بطلن ثبوتها ولا تضيق ولا
 يقبض لم يصح فواتر الخ
 اجمع عليه كالمسكون ان ثبت
 الابن السدس مع بنت
 الصلب والاصح انها آت
 كلها من اول كل سورة كما
 صرح به خبره مسلم في انا
 اعطيتك ولا قائل بالفرق
 ما عدا رواية لانها تزلت
 بالسبب باعتدرا اكثر
 مقاصدها ومن ثم حوت
 اولها كما هو ظاهر
 (وتشديداها) منها وهى
 اربع عشرة تخفف في مشدد
 كان قرأ الرحمن بقول الادغام
 ولا نظر لكون البداهة
 خافت الشدة فلم تخفف
 شيئا لان ظهورها نحن فلم
 يكن في تسبىها يعطل
 قراءته لا عكس وان اولها
 ساكن لا عكس ولو علم معنى
 اياك التخفيف وتعدد كثر

لأن المعنى لم يتغير عند سر إعادة ذلك القصد ويحتمل البطان لأن نقص الحرف في الشاذ تبطل وإن لم يتغير
 الجاني وتول الشدة كتمزك الحرف والوجه الأول لما يأتي من ردعها الثاني اه (قوله لانه) أي بالانهاية
 ومعنى أي بالصرع عش (قوله نهضوه الشمس) أي فكأنه قال نهضوه الشمس معنى ونهاية (قوله والاه)
 أي بان كل ناسياً أو جاهلاً نهايتها بمعنى عبارة سم يحتمل أنه في مجموع علم وتعهد فيصديق ثلاث صور اه
 (قوله سيد السهو) أي في تخفيفه بآك وشله كما لا يبطل عمده ومنه كسر كاف بآك تعبد لانه بالان
 الكسر يتغير المعنى ومعنى بطل المعنى أو استحالة المعنى أو كونه مبطل لم يستعمل هذا الصعود للعلل
 الحاصل بما قصده وليس ارادته له سبحانه من غير أن أعاده على الصواب في سم على المنهج فرع حيث
 بطلت القراءة دون الصلاة فتكرر كعمدا قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كغير ظاهر فليتأمل
 ع ش (قوله) وأطلق نقاف العرب بال (خ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمعنى وغيرهم من المتأخرين كثيراً
 فاعتقدوا أن المعجم الكراهة قال الكردوي وكلام سم في شرح أبي شجاع يميل إلى ما تناهوا عنه والشرح من
 البطان اه (قوله بالنسبة) بالخ (سبعة) حتى غير من هي له فكان الأولى الأبرار (قوله لا يجزى) أي قوله
 قبل في النهاية والمعنى الآخرة وإن لم يتغير الأول بديل (قوله لا يجزى ذلك) أي بطلان القراءة بالبدل (قوله)
 وإن لم يتغير المعنى الخ) وقالوا خلافاً للنهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله) تصح قراءته لتلك الكلمة أي
 وتصح إعادة تلاوها بعد هاتين الركوع فإن تركه قبل أعادتها بطلت صلاته إن كان تامداً عالمياً والآن تجيب
 ركعته شخصاً عبارة العبري أي ويوجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته إلا أن غير المعنى وكان تامداً
 عالمياً على قلوب بني والعبدان متى قعد الأول اضطر وإن لم يتغير المعنى لأن الكلمة جئت بغيره فاحتجبت
 سلطان عن مرقرة العزري اه وهو ظاهر النهاية والمعنى وشرح المنهج كما مر وياقن ع ش ما يصرح
 به قول المتن (في الأصح) ولو أريد الضا بغيره لكانت تصح قراءته قطعاً بما يؤمنه (قوله لا يتغيره) النظم الخ
 وفادى ما يلي آخره ونهاية ومعنى قال ع ش ومنها كقوله جريد السله الجدهه فتبطل به خلافاً للقاضي
 حسين في قوله لا تبطل به لانه من الحسن الذي لا يتغير المعنى اه (قوله في فادر) أي بالنطق على الصواب (قوله)
 وعاشراً أمكنه التعلم الخ) ينفي أن لا تنقد صلاته إذا ضاق الوقت ثم انقصر في التعلم أعادوا الأثر وحديث
 فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تنقصر مع قراءة هذه الكلمة كذلك
 كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يعتمد أن صلاته لا تنقصر ما لم يتدارك الصواب سم (قوله)
 بنه) أي من التعلم (قوله وفادى عليه) أي على النطق بالصواب سم (قوله إن علم) أي العزيم سم (قوله)
 هذا الذين) فرع في فتاوى السيوطي ما لم يستعمله إذا قال المصلي الصراط الذين زيادة الأهل تبطل

لأن المعنى لم يتغير عند سر إعادة ذلك القصد ويحتمل البطان لأن نقص الحرف في الشاذ تبطل وإن لم يتغير
 الجاني وتول الشدة كتمزك الحرف والوجه الأول لما يأتي من ردعها الثاني اه (قوله لانه) أي بالانهاية
 ومعنى أي بالصرع عش (قوله نهضوه الشمس) أي فكأنه قال نهضوه الشمس معنى ونهاية (قوله والاه)
 أي بان كل ناسياً أو جاهلاً نهايتها بمعنى عبارة سم يحتمل أنه في مجموع علم وتعهد فيصديق ثلاث صور اه
 (قوله سيد السهو) أي في تخفيفه بآك وشله كما لا يبطل عمده ومنه كسر كاف بآك تعبد لانه بالان
 الكسر يتغير المعنى ومعنى بطل المعنى أو استحالة المعنى أو كونه مبطل لم يستعمل هذا الصعود للعلل
 الحاصل بما قصده وليس ارادته له سبحانه من غير أن أعاده على الصواب في سم على المنهج فرع حيث
 بطلت القراءة دون الصلاة فتكرر كعمدا قبل إعادة القراءة على الصواب بطلت صلاته كغير ظاهر فليتأمل
 ع ش (قوله) وأطلق نقاف العرب بال (خ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمعنى وغيرهم من المتأخرين كثيراً
 فاعتقدوا أن المعجم الكراهة قال الكردوي وكلام سم في شرح أبي شجاع يميل إلى ما تناهوا عنه والشرح من
 البطان اه (قوله بالنسبة) بالخ (سبعة) حتى غير من هي له فكان الأولى الأبرار (قوله لا يجزى) أي قوله
 قبل في النهاية والمعنى الآخرة وإن لم يتغير الأول بديل (قوله لا يجزى ذلك) أي بطلان القراءة بالبدل (قوله)
 وإن لم يتغير المعنى الخ) وقالوا خلافاً للنهاية والمعنى وشرح المنهج (قوله) تصح قراءته لتلك الكلمة أي
 وتصح إعادة تلاوها بعد هاتين الركوع فإن تركه قبل أعادتها بطلت صلاته إن كان تامداً عالمياً والآن تجيب
 ركعته شخصاً عبارة العبري أي ويوجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته إلا أن غير المعنى وكان تامداً
 عالمياً على قلوب بني والعبدان متى قعد الأول اضطر وإن لم يتغير المعنى لأن الكلمة جئت بغيره فاحتجبت
 سلطان عن مرقرة العزري اه وهو ظاهر النهاية والمعنى وشرح المنهج كما مر وياقن ع ش ما يصرح
 به قول المتن (في الأصح) ولو أريد الضا بغيره لكانت تصح قراءته قطعاً بما يؤمنه (قوله لا يتغيره) النظم الخ
 وفادى ما يلي آخره ونهاية ومعنى قال ع ش ومنها كقوله جريد السله الجدهه فتبطل به خلافاً للقاضي
 حسين في قوله لا تبطل به لانه من الحسن الذي لا يتغير المعنى اه (قوله في فادر) أي بالنطق على الصواب (قوله)
 وعاشراً أمكنه التعلم الخ) ينفي أن لا تنقد صلاته إذا ضاق الوقت ثم انقصر في التعلم أعادوا الأثر وحديث
 فقوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تنقصر مع قراءة هذه الكلمة كذلك
 كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يعتمد أن صلاته لا تنقصر ما لم يتدارك الصواب سم (قوله)
 بنه) أي من التعلم (قوله وفادى عليه) أي على النطق بالصواب سم (قوله إن علم) أي العزيم سم (قوله)
 هذا الذين) فرع في فتاوى السيوطي ما لم يستعمله إذا قال المصلي الصراط الذين زيادة الأهل تبطل
 وعاشراً أمكنه التعلم قوله) ينفي أن لا يجزى فيماد منه في العاجزين تكبيره إلا حرام في العاجزين يؤخر
 وجوب الصلاة عن أول الوقت للتعذر ما ضاق منه أي من التعلم ترجمه عن أي من التكبير أي لغة شاه من أن
 قصر في التعلم أعادوا الأثر اه وحديثه قوله لم تصح قراءته لتلك الكلمة معناه بالنسبة لهذا أن صلاته لا تنقصر
 مع قراءته هذه الكلمة كذلك أن كان قصر في التعلم ومعناه بالنسبة للقادر الذي لم يعتمد أن صلاته لا تنقصر ما لم
 يتدارك الصواب (قوله وفادى عليه) يحتمل أن أرادوا قدر على التعلم كقادر في زمن ذكر هذا فقوله أنا
 عاجزة أي من التعلم كقادر وفادى عليه أنه قد سبق قوله متعمده ألا يظهر الوصف المتعمد للقادر
 بقدم نظيره في العاجزين تكبيره إلا حرام بالعزيم يؤخر ما بعد أن يتأخره فيصحب أن لا تعتقد يحتمل أن لا تعتقد
 تحتمل التعلم عند الموصلي إلى محل الخلل اعتقدوا فلا يثبت أن أرادوا قدر على النطق بالصواب فيكون
 المراد بالقادر هنا المراد به في قوله ألا بان الخلاف في قدر لم يعتمد على هذا فلا إشكال في ذاو بن ردي
 الاحتمال الأول (قوله ولو أتى بذال الذين الخ) فرع في فتاوى السيوطي ما لم يستعمله إذا قال

صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اهـ وكان وجهه أن زيادة الال تطبق باجني وهو
 يبطل مع العمد أي وعلى الحرص ولا يبطل مع غير ذلك سم (قوله ههنا) أي أو رأيا أو قال المستقيم بالهزم تبدل
 القاف شخذا (قوله مطلقا) أي قدر على النطق بالصواب أم لا تعتمد أم لا (قوله ضعف) إذا لم تكن الأدلة
 مع العمد والعلم يبطل ولو لم تغير المعنى كما (قوله لا جهل) مبالغ في التنافي (قوله في نظيره) أي تنقير ذلك
 البعض (قوله مع ضعف القادر) أي على النطق بالصواب ومثله القادر على التعلم ولم ينق الوقت كما علم عما
 مر (قوله كأنه انطمان) مثال الأدلة بالقراءة الشاذة (قوله في الفاتحة) تنازع ما لا فعل إلا بعد (قوله
 فان غير المعنى الخ) خرج به ما لو لم يكن لخالنا غير المعنى كفتح النون من مالك يوم الدين فان كان عامدا لم يحرم
 ولم تبطل به صلاته والا فلا حرم ولا بطلان ومثله فتح دال بعد ولا تضرز بأدعاء بعد كما قال لان كثيرا
 ما تنزل حروف الاشياء من الحركات ولا يتغير بها المعنى عش عبارة شيخنا وما للمعنى الذي لا يتغير المعنى كان
 قال تعبد بكسر الباء أو فقهه فلا يضر مطلقا لكن يصرح مع العمد والعلم اهـ وياتي عن سم ما وافقه (قوله
 لا ضما) أي فلا يضر مطلقا يجوز مع العمد والعلم بكسرا نفا (قوله وعلم) أي الحرص سم (قوله بطلت
 صلاته) هذا واضح في الفاتحة إذا لم بعده وفيها وفي غير هذا الصواب كلاما مجيبا أن ما لم يضر في التغيير من
 كونه ذكر أو دعو لم يقصده القراءة لأنه ان قصد هاتفة لا بغيره فبطلت فعل تأمل وامل الاقرب
 حيث تعدد البطلان بصرى وقوله اذ لم بعده ليس بقيد وقوله لم يقصده الخ يظهر أن الال بطلان هنا قصد
 القراءة فلا ان المقام صار في القراءة وتوالت أعلم (قوله والافتقار) الخ ان رجوع أيضا لقوله فان غير المعنى
 اقتضى بطلان القراءة بل ان لا يتغير المعنى وهو ممنوع وأيضا يدخل في ذلك ما بدل لا يتغير المعنى كالعاون بالواو
 فيبطله ان تبطل صلاته به مع القدرة والتعمد والعلم وقبه نظر وان كان نظيره ما أفاده كما مهم في الحسن الذي
 لا يتغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مطاقا وقد قال مر بالبطلان اهـ سم عبارة عش وفي ج أن بما
 لا يتغير المعنى قراءة العالمين بالواو أي بدل الباء اهـ أقول وينبغي بطلان صلاته به اذ كان عامدا عالما
 بأدله خاف غيره اهـ أقول قد يقال ان الأدلة المستترة منه بدل ليل قوله السابق أنعاون لا يتغير المعنى
 كالعاون الصريح في أن تغيير المعنى ليس بشرط في الأدلة بل قد يتبع الرجوع إلى تغيير المعنى قوله لا في
 فيها اذ تغير الخ لاز وم استدراكه لو رجع إلى ذلك أيضا (قوله فلا يني عليها) أي بعد ادعاء تبطل على الصواب
 (قوله وأجر وهذا التفصيل) أي بطلان الصلاة مع العمد والعلم وبطلان القراءة بدونها كردى (قوله في
 القراءة الشاذة الخ) قصه ذلك انه لو لم يتغير المعنى لم يبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح بذلك قول الرض
 المصلى الصراط الذين زيادة الال تبطل صلاته أم لا الجواب الظاهر التفرقة في ذلك بين العامد وغيره اهـ
 وكان وجهه ان زيادة الال تطبق باجني وهو يبطل مع العمد أي وعلى الحرص ولا يبطل مع غير ذلك وقد يقال
 قضية ما يأتي في الجملة من جهة صلاة القاع أو ما وقع زيادة حروف أو أكثر اذ قد يتكرر التكرار ومن
 جهة ما قلن شد تخففوا ان تعتمد مع انه زاد حروف البطلان هنا مطلقا لان تخص الصلة في نحو ألقاه
 بالمعدوعرلى ما يني لسانها ذلك وبغيره من التشديد وغيره بعدم غير ان زيادة في التشديد فليست تأمل وقد يفرق
 بان زيادة الال هنا يني في ظاهرها الاضافة لانها لا تتبدل معها (قوله والافتقار) ان رجوع أيضا لقوله فان
 غير المعنى اقتضى بطلان القراءة بل ان لا يتغير المعنى وهو ممنوع (قوله والافتقار) يدخل فيه ما بدل لا يتغير
 المعنى كالعاون بالواو فبطله ان تبطل صلاته به مع القدرة والتعمد والعلم وقبه نظر وان كان ناعيا ما أفاده
 كلامهم في الحسن الذي لا يتغير المعنى من عدم بطلان الصلاة مع العمد والعلم وبطلان القراءة بدونها كردى (قوله وأجر
 هذا التفصيل في القراءة الشاذة) قصه ذلك انه لو لم يتغير المعنى لم يبطل بها الصلاة ولا القراءة ويصرح
 بذلك قول الرض وغير القرائك السبع حكم الحسن اهـ ولا شك ان المعنى الغير المتغير للمعنى لا يبطل الصلاة
 ولا القراءة وكذا قول أصله وتصح القراءة الشاذة ان لم يكن فيها تسمية يعنى ولا زيادة حروف ولا نقصه اهـ
 ويؤخذ من ذلك ان ادعاءهم الرحيم في مع مال الذي هو قراءة شاذة لا يبطل الصلاة ولا القراءة لأنه لا يتغير

مهمله بطلت قبل على
 الخلاف وقيل قلعا فزعم
 عدم البطلان فهو مطلقا
 لأنه لا يتغير المعنى ضعف
 * (تنبيه) وقع في عباراتهم
 في فروع ههنا وهو
 التنافي والتحقيق أنه لا جهل
 وأهم انما أطلقوا في بعضها
 استحالة على ما فهم من كلامهم
 في نظيره وقد بينت ذلك
 في شرح العباب بما حمله
 أنه مع ضعف القادر مشددا
 ولحن أو أبدل حرفا آخر
 ولم يكن الأدلة في القراءة شاذة
 كما نأظنه لأنه أو ترك الترتيب
 في الفاتحة أو السورة فان
 تغير المعنى بان تبطل أصله أو
 استعمال المعنى آخر ومنه
 كسر كاف بالاضمة هو علم
 وتعمد بطلت صلاته والا
 فقراءة تلك الكلمة فلا
 يني عليها الا ان قصر الفصل
 ويسجد لله وهو قبل اذ تغير
 المعنى بحسب ما به مثلالا
 ما يبطل عمده يسجد لله
 وجره وهذا التفصيل في
 القراءة الشاذة اذا غيرت
 المعنى أو طلقوا البطلان
 بها اذا اشتبه على زيادة
 حروف ونقصه

ولغير القراءة السبع حكم المعنى اه ولاشك أن المعنى الغير المغير للمعنى لا يبطل الصلاة ولا القراءة وكذا قول أهلوه وتصح القراءة الشاذة أن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا تنصه انتهى اه سم **(قوله)** حله) أي أطلاقهم **(قوله)** من عطفوا (خاص) وهو ما اشتملت على زيادة حرف أو تنصه **(قوله)** على العام) وهو المغير للمعنى الصادق للغير بحواو يندرج ما هو **(قوله)** فخصص ذلك) أي ما اشتملت على زيادة حرف أو تنصه **(قوله)** بالزيادة الخ) أظهر في مقام الاستحار **(قوله)** أو النقص) الوجه أنه يضر النقص من الفاعلة وإن لم يغير المعنى سم أي كما يشهد إطلاقهم البطان بخصيصه **(قوله)** أو يزيده) أي الاختصاص **(قوله)** لهما) أي الاشتمال على زيادة حرف أو تنصه **(قوله)** لم يبطل مطلقا) أي بل إن كان معهما سم **(قوله)** وأضر بهم الخ) كقولهم واقتصروا الخ وأنه الخ عطف على قوله حذف المضاف **(قوله)** هذا التفصيل الخ ظاهره بطلان الصلاة مع التغيير والعمدو العلم وبطلان القراءة بدونها وفيه ما تقدم عن سم وأيضا كلامهم كما صرح في أن تخفيفه مشدد من الفاعلة يضر وإن لم يغير المعنى **(قوله)** هذا) أي تخفيفه المشدد **(قوله)** لأن زيادة الحرف) حق المقام نقص الحرف **(قوله)** اشتمل ذلك) أي تخفيف التشديد **(قوله)** مطلقا) أي غير المعنى **(قوله)** ولا **(قوله)** يحرم القراءة الشاذة) الظاهر أن محله إذا قصد أنه قرأ وأما لو قرأ أهلا على أنها قرأت فلا يحرم وينبغي أن يستثنى ما ذكر أهل العلم الغرض حتى تتميز عن غير هاتين المتواترتين ويعلم أنها قد قرئ بها أو أنها لم تقرأ وأحاديث سم **(قوله)** مطلقا) أي غير المعنى أولها **(قوله)** وهو ما وراء السبعة) اعتمد هذا غير واحد من الأصولي وغيره كروى **(قوله)** العشرة) قاله البغوي تبعه السبكي ورواه التاج واعتمدوا الطبراني وهو المعروف عند أئمة القراء كروى **(قوله)** وتوافق قراءة تين الخ) أي يحرم كل هو صريح السياق أي بشرط ارتباط المقر وتناوبهما بالمقره أولا وأخذا بما يأتي من المجموع وكذا أي الشارح أشار إلى ذلك بالمثل بعمله لا لا يصدق ويستشهدا مفهوم قول المجموع الآتي بشرط أن لا يكون الحزوة ولا استفزاه الخ لتعليل للأشراط المذكور والهام في الاستزاه مراجعة المعنى في قوله أن لا يكون الخ لا يعني وقوله ثم إن غير الخ تفصيل المعنى دون النفي لأنه مع

المعنى الآن يقال الحرفان المدحان أقل من الظاهر من ففي الإدغام نقص في الجملة فتبطل ثم رأيت كلام الشارح لا في شرح ولا يجوز نقص حرف البطل لا يقال القراءة الشاذة الإدغام مع قراءة مالك بالألف فلو ادغم مع قراءته مالك بالألف كل من قبل زيادة الحرف في الشاذة هو مبطل لأننا نقول أن زيادة الباطلة في الشاذة هي الزيادة على القراءة المتواترة فإن تضمنت زيادة ليست في المتواترة أو ألف مالك ليست كذلك لو جودها في المتواترة على أن الشارح بين أن الزيادة لا تضر إلا أن غيرت زيادة ألف مالك لا تغير فليست وفي التيسار للمصنف ما نصه فصل يجوز قراءة الفاعلة بالقراءة السبع المجمع عليها ولا يجوز بغير السبع والبال وبأن الشاذة المنقولة عن القراء السبعة موصوفة في البيان شاء الله تعالى بيان اتفاق الفقهاء على استنباطه قرأ بالشاذة أو قرأ بما قال أصحابنا وغيرهم لو قرأ بالشاذة الصلاة فبطلت صلواته أن كل عالما وإن كان جاهلا لم يبطل ولم تحسبه تلك القراءة وقد نقل الإمام أبو عمرو وابن عبد البر الحافظ إجماع المسلمين على أنه لا يجوز القراءة بالشاذة وإن لاصى خطب من يقرأها اه وقوله بطلت صلواته أن كان عالما يمكن حله على ما يغير المعنى فلا يخالف ما تقدم عن روض وأمله **(قوله)** أو النقص) الوجه أنه يضر النقص من الفاعلة وإن لم يغير المعنى **(قوله)** لم يبطل مطلقا) أي بل إن كان معهما سم **(قوله)** يحرم القراءة الشاذة) الظاهر أن محله إذا قصد أنه قرأ وأما لو قرأ أهلا على أنها قرأت فلا يحرم وينبغي أن يستثنى ما ذكر أهل العلم الغرض حتى تتميز عن غير هاتين المتواترتين ويعلم أنها قد قرئ بها أو أنها لم تقرأ وأحاديث سم **(قوله)** وتوافق قراءة تين الخ) أي يحرم كل هو صريح السياق أي بشرط ارتباط المقر وتناوبهما بالمقره أولا وأخذا بما يأتي من المجموع وكذا أي الشارح أشار إلى ذلك بالمثل بعمله لا لا يصدق ويستشهدا مفهوم قول المجموع الآتي بشرط أن لا يكون الخ لا يعني والاستزاه الخ لتعليل للأشراط المذكور والهام في الاستزاه مراجعة المعنى في قوله أن لا يكون الخ لا يعني وقوله ثم إن غير الخ تفصيل المعنى دون النفي لأنه مع

ويتعين حمله كما أشار إليه بعضهم على أن من عطف الخاص على العلم فخص ذلك بما إذا تغير المعنى بالزيادة والنقص ويؤيده حذف المصنف لهما في قنانه وتبيناه واقتصره على تغيير المعنى وأنه لو لم يعلق بعرف أجنبي لم تبطل مطلقا وأضر بهم ذلك التفصيل في تخفيفه المشدد مع أن فيه نقص حرف ولا يقال ليس في النقص هيئة لأن زيادة الحرف في الشاذة تشتمل ذلك فلا يدفع الاختلاف بظاهر كلامهم من البطان إلى زيادة النقص مطلقا وتحرم القراءة الشاذة مطلقا قبل إجماعوا عترض وهو ما رواه السبعة وقيل العشرة وانصره كثيرون وتفق قراءتين كتص آدم وكلتا أوزفهما وفي المجموع يسمن قرأ بقرآن السبع أن يتبعها والأحزاب بشرط أن لا يكون ماقراء بالثانية من تبطل

بالأولى

عدم الارتباط لا يتغير المعنى فمنه لازم تغير المعنى تحقق الارتباط سم **(قوله أي لا استلزامه الخ)** قد يقال
هذا الاستلزام هو جوهر الارتباط وعدمه وتفسير المعنى وعدمه هو اقتضى المنع اقتضاها مطلقا لم يلبس
بذلك سم وذلك سم وجوب ذلك الاستلزام مع عدم الارتباط **(قوله بأن أي)** إلى قوله ولو ترك في النهاية
والغنى الأقوله ومن ثم إلى فلو وقوله خلافاً إلى أو طول وقوله بأن تعميدها استلزامه وقوله وبه إلى يقر وقوله
وبحرم على تحاط **(قوله مناط الاعجاز)** أي مرجعه عش **(قوله لم يعمده)** أي بالنصف الثاني (مطلقاً)
أي سواء كان البدن ذلك سهواً أو عداً **(قوله ثم إن سهواً بتأخير الأول)** أي بأن كانت بدايته بالنصف الثاني ثم
الأول على وجه السهو سم **(قوله ولم يعل فصل)** أي بين النصف الأول والمؤخر وإرادة التكميل سم
(قوله لم يعل عليه) أي على النصف الأول **(قوله وإن تعمد تأخير)** ليس بقيد فإن الاستئناف لا بد منه بكل حال
حين تعمد التكميل ويشدي وعش **(قوله وتصديه التكميل)** أي ولم يغير المعنى والباطل صلاته نهاية
ومعنى **(قوله كذلك)** أي بحسب استثنائه **(قوله أي بين فراغه)** أي النصف الأول **(قوله وإرادة تكميله)**
الأولى والبناء أو وتكميله لأنه لا يلزم من إرادة التكميل التكميل فوراً مع النصف الثاني **(قوله لم يعل)**
(بأن أي) أن تغافل بالوالة وهو تعليل التقيد بالتعدي **(قوله الخ)** أي السكون بين السمان **(قوله إلا أن)**
يفرق كياناً أي في قوله وفارقاً من معنى الترتيب الخ في هذا الفرق لا في شيء لأن طول الفصل به بعد فراغ
النصف الأول المؤخر بما يغيبه من الموالاة الترتيب سم وفي الرشد يخوه **(قوله استأنف)** أي الأول
وجواباً وهو جواب وإن تعمد الخ **(قوله به الخ)** أي بالتعليل **(قوله مطلقاً)** أي قصد التكميل أولاً **(قوله)**
وظاهر في نحو الموضوع الخ ومن الخوارج الجارح عش **(قوله والطواف)** لم يظهر ضرورة الترتيب الحقيقي
فغير رشدي **(قوله مطلقاً)** أي تصديه التكميل أولاً عش **(قوله بأن هذا)** أي ترتيباً فاقترعه **(قوله)**
وبحرم الخ أي ترك الترتيب هو عطف على مناط الاعجاز ولو لا ذلك لوجب الاستغنى عن نقد والتزلال
سم كلامه نصريح بحسبة الاندواء بالنصف الثاني مع الاتيان بالأول بعده بقصد التكميل بل بنبي حومة
الابتداء بالنصف الثاني مطلقاً حيث قصد القراءة أو السجدة بخلاف ما إذا اختار أن يأتي به وحدهم لقراءة
الواجبة يأتي بها معهما اه **(قوله استأنف قراءة تلك الكلمة)** أي مطلقاً وينبغي حيث لم يعل الفصل
الاكتفاء بالاتيان به إذا كان آخر أو وما بعده ما لم يكن سم **(قوله والأفلاصلاة)** أي أن علم الضرر
(قوله حتى يأتي به الخ) كالصريح في أنه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل تقيد الفصل بالعدم
أنه إذا لم يأت بالان الطول لا قطع الموالاة إذا كان عدواً يحتمل الاطلاع ويرفق بين الموالاة والحروف وموالة
الكلمات إذا اختلار فصل الحروف أشد وأقرب إلى الاختلال المعنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك
الكلمة يحتمل تقيد بها إذا طال الفصل عدداً أو مطلقاً صلي ما تقرروا لاكتي الاتيان بالحرف المتروك
وباعده سم ولعل الآخر بما لا احتمال الثاني فهما لفظان والفرق المذكور **(قوله بمجرى)** أي في التسمي
(قوله وتجب) إلى قوله وقال في المعنى الأقوله واستمر على الأول جواباً إلى المتن في النهاية **(قوله وتجب مع الانتهاء)**

أي لا استلزامه هتة لم يقرأ
بها أحد ثم إن غير المعنى
أبطل والأفلا (ويجب
تربيتها) بأن يأتي به أصلي
أفعله المعسر وفلا لا يتابع
ولا نهضة لا يعجزون ثم
وجب ولو خارج الصلاة
فلو بد أنصحه الثاني مثلاً
بمعديه مطلقاً ثم إن سهواً
بتأخير الأول ولم يعل فصل
يف عليه وإن تعمد تأخير
وقصد به التكميل خلافاً
لما أوجبه كلام الزكشي
أنه إذا لم يقصد شيئاً كذلك
أوطأ فصل أي بين فراغه
وإرادة تكمله بأن تعمد
السكون لبيان أنه سهو
لا يضر ولو مع طوله إلا أن
يفرق كياناً استأنف ملان
قصد التكميل به صاف
وبه يندفع ما أطال به
الأسوي وغيره في حسابه
مطلقاً ويفرق بين هذا
وظاهر في نحو الوضوء
والاذان والطواف والسعي
فإنه بعد ما يأتي به ثانياً
محله مطلقاً بأن هذا التكونه
مناط الاعجاز وبحرم الخروج
الصلاة أيضاً يحتاج إليه أكثر
ولو ترك حوافها لم تعمد
استأنف قراءة تلك الكلمة إن
لم يغير المعنى والأفلا صلاة أو
غيره تعمد لم يعمده بما بعده
حتى يأتي به قبل طول الفصل
ككسب مجرى (د) تجب
(موالاة)

(قوله أي لا استلزامه الخ) قد يقال هذا الاستلزام موجود مع الارتباط وعدمه وتغير المعنى وعدمه فلو اقتضى
المنع اقتضاها مطلقاً مع أنه ليس كذلك **(قوله ثم إن سهواً)** أي بأن كانت بدايته بالنصف الثاني ثم الأول على
وجه السهو **(قوله ولم يعل فصل)** أي بين النصف الأول والمؤخر وإرادة التكميل **(قوله إلا أن يفرق كما)**
(بأن أي) في قوله وفارقاً من معنى الترتيب الخ في هذا الفرق لا في شيء لأن طول الفصل به بعد فراغ النصف
الأول المؤخر بما يغيبه من الموالاة الترتيب فليتل **(قوله بأن هذا التكونه الخ)** أي بالنصف الثاني مع الاتيان بالأول بعده بقصد التكميل بل بنبي حومة
الابتداء بالنصف الثاني مطلقاً حيث قصد القراءة أو السجدة بخلاف ما إذا اختار أن يأتي به وحدهم لقراءة
الواجبة يأتي بها معهما اه **(قوله استأنف قراءة تلك الكلمة)** أي مطلقاً وينبغي حيث لم يعل الفصل
الاكتفاء بالاتيان به إذا كان آخر أو وما بعده ما لم يكن سم **(قوله والأفلاصلاة)** أي أن علم الضرر
(قوله حتى يأتي به الخ) كالصريح في أنه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يحتمل تقيد الفصل بالعدم
أنه إذا لم يأت بالان الطول لا قطع الموالاة إذا كان عدواً يحتمل الاطلاع ويرفق بين الموالاة والحروف وموالة
الكلمات إذا اختلار فصل الحروف أشد وأقرب إلى الاختلال المعنى وكذا قوله السابق استأنف قراءة تلك
الكلمة يحتمل تقيد بها إذا طال الفصل عدداً أو مطلقاً صلي ما تقرروا لاكتي الاتيان بالحرف المتروك
وباعده سم ولعل الآخر بما لا احتمال الثاني فهما لفظان والفرق المذكور **(قوله بمجرى)** أي في التسمي
(قوله وتجب) إلى قوله وقال في المعنى الأقوله واستمر على الأول جواباً إلى المتن في النهاية **(قوله وتجب مع الانتهاء)**

بأن يغسل يده شيئاً منها وما بعده بأكثر من سكتة التنفس **أوالى** اللاتماعع خبر ملوا كما (٤١) رأ بشموني أصلى (فان) فصل بأكثر من

ذلك فهو أولئك كرادية
وان طال كما يأتي لم يضر كالي
كر رآة منها في لم يهلولى
لغيره ذكر كاله مع مقدمون
خلافه لاسنوى ومن تبعه
وعادى ماقر أه قبل واستمر
على الاوجه قال البغوى ولو
شك أنبأها في السجدة
فألتها مع الشك ثم ذكر
أنه فيها لزمه عاده ماقرأه
على الشك لاسنأها فلانه
لم يخل فيها غير هاو قال
ابن سريج يجب اسنأها
وهو الاوجه لتقصير عما
قرأه مع الشك فصار كاله
اجنبى وان (تخل ذكر)
اجنبى لا يتعلق بالصلاة
كالحل للعاس والقمع على
غير الامام بالقصد والقصد
الاثنين والتسبيح لغو
داخل (قطع الموالاة) وان
قل لاشعاره بلا عرض
ومن ثم لو كان سهوا أو
جهلا لم يقطعها وان طال
كبحرته في شرح العباب
وقال جمع يقطعها كما
ينقطع القريب فيعلم
ورده فرهم بن سبيله
وسبيل الموالاة بانها أسهل
منه لانه مناط الانحياز
تختلفا (فان) تعلق بالصلاة
كأنه لغيره عاده ماقرأه
عليه اذا سكنت فمسد
القرعة ولوعم الفتح والا
طلت مسلاته على المتمد
وكعبه معد تسلاوة
وكسؤال رجة أو استعادة
من عذاب عندقر عاده ماقرأه
(فلا) يقطعها (في) الاصم

وهل يجزى ذلك في البدل قال شعبة البدل يعلى حكم المبدل منه أحجورى اه عيجرى (قوله) بان لا يفصل
الح) وط بالفتح الترتيل فجعل الكلمة كتيبن فاصدا اظهار الحرف وكلا فتحة الطيفتين السنين والتامع
نفسه لم يجز اذا الواجب ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل الى ما بعده متصله بلا وقفه ويعلم ان يجب
على كل قارئ ان يراعى في تلاوته ما أجمع القراء على وجوبه شرح بافضل (قوله) سهوا (الح) أى أوغلبة
سعال أو عطاس أو تشاوب عش وبأى معنى سم ماخالفه (قوله) وان طال أى الفصل سهوا أو لئذ ذكر
(قوله) كما يأتي أى آنفاي شرح قطع الموالاة (قوله) واستمر أى بخلافه المالم يستمر سم (قوله) على
الوجه) وقا لاسنوى والنهاية بخلافه المغنى عبارة ولو كر رآة من الانحة الاولى أو الاخيرة أو شك في
غيره ما فكر ولم يضر وكذا ان لم يشك على المذهب كما قاله الامام واعتمد في التحقيق وقال المتولى ان كر
الاية على هو فيها لم يضر وان أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بان وصل الى نعمت عليهم ثم قرأ مالك يوم
الدين فان استمر على القراءة فحرأته وان أقصر عمدا على مالك يوم الدين ثم عاد فقر أعيد الغضب عليهم ولا
التأني لزمه استئناف القراءة لان هذا ليس بمعهود في التلاوة اه واعتمد ما قاله المتولى في الأوزار والاول
أوجه اه أى عاقله الامام من الاجزاء وان لم يستمر (قوله) قال البغوى (الح) اعتمد المغنى وقا للشهاب الرلى
(قوله) ولو شكنا لئناهما أى الفاتحة بالسجدة أى هل أتى بها (قوله) ثم ذكر أى بعد فراغ الفاتحة
(قوله) على الشك أى بعد الشك (قوله) وهو الوجه) وقا قاله لئنا يتوخلا للمغنى كما قول المتن (ذكر)
الذكر بالسكنا متدا الاصاب ذاله مكسورة وبالفتح ضد السكنا ذاله مضمومة قاله الكسافى وقال غيره
هما لفتان بمعنى معنى ذنبيه (قوله) اجنبى الى قول المتن و يقطع في النهاية للمغنى الا قوله بالقصد والقصد
الاثنين وقوله وان طال الى المتن (قوله) كالحل للعاس أى وكما يمتد في ثناياها ومعنى (قوله) بالقصد والقصد
الح) الاخصر الا وض بالعينين الا تبين (قوله) والقصد أى ان أراد به قوله الا تبين اذا كنت فاشارة الى القطع اذا
لم يسكت بالاولى اذا لم يفتح حيث طلب انما اطاب بعد السكوت سم (قوله) والتسبيح هلا تده أيضا سم
(قوله) لاشعاره أى الاشتغال بذلك (قوله) ومن ثم أى لاجل عليه الاشعار المذكور (قوله) لو كان أى
الغفال (قوله) وان طال كلام شرح المنهج يصرح بذلك سم (قوله) يقطعها أى قطع الغفال المذكور
ولو سهوا أو جهلا قول المتن كذا مبني لقوله امامه أى وان لم يؤمن امامه لم يفعل بخلاف غير امامه فاذا أمن
لقراءته قطعها شخنا قول المتن (فقد عليه) أى في الفاتحة وغيره عش وشخنا والغفغ تلقيا لا يعتمد
التوقف فيها بما يتوهمنى (قوله) اذا سكنت عبارة المغنى والنهاية بوجهه كفى التمس اذا سكنت فلا يفتح عليه
مادام برد التلاوة اه أى لاسنوى فان فتح حيثما انقطعتم الموالاة عش (قوله) والاه أى بان قصد الغفغ
فقط أو اطلق شخنا (قوله) وكعبه ودمع (الح) أى مع عبود امامه لها ولا بطلت علامته كرددى (قوله)
وكسول (الح) أى وصلته على النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمع من امامه يتبعها به عش وشخنا زاد
القابري بن يوقيد شخنا الرلى بالضمير بقا الظاهر كالحكم صل على محمد تطل الصلاة تشبه بالركن اه وفي
اطلاعه نظر (قوله) أو استعادة أى وقوفه على عند سماعه اليك الله بالحكم الح كمن وسبحان بنى العظيم عند
فسبح باسم ربك العظيم ويحوز ذلك شرح بافضل (قوله) عندقر عاده ماقرأه (الح) الاولى اسقاط المله كما في النهاية
والغنى عبارة شرح بافضل عندقر عاده أى تسبحة منه أو من امامه اه قول المتن (فلا) في الاصم قال لاسنوى
تقدد الفصل بالعهد أخذنا بما كان ان الطول انما يقام الموالاة اذا كان عدوا وحتمل الاطلاق ويفرق بين
موالاة اخرى وفرد الموالاة كالكلمات اذا اختلخل بفصل آخر وفعا شدوا قرب الى اختلال المعنى وكذا قوله
السابق استأنف عاده تلك الكلمة بحتمل كسبده عا اذا طال الفصل عبدا أو مطلقا على ما تقرر والا كفى
الآتيان بالحرف المتروك وما بعده (قوله) واستمر أى بخلافه المالم يستمر (قوله) قال البغوى (الح) الوجه
في صورة البغوى انه يعيدها كلها مر (قوله) واقتيد ان أراد به قوله الا تبين اذا كنت فاشارة الى القطع اذالم
يسكت بالاولى اذا انقطع حيث طلب انما يطلب بعد السكوت (قوله) والتسبيح هلا تده أيضا (قوله) وان طال

لنحب ذلك لكن يسره
الاستئناف خروجاً من
الخلاف بخلاف فضه عليه
قبيل سكونه لعدم ندبه
حتن (ويقطع) الموالاة
(السكون) العذر (الطول)
ضرافه وما شرعته بقطع
القراءة بخلافه لعذر كسهر
أو جهل أو إغصاف وفاق
ما مر في الترتيب بأنه لا يكونه
مناط الإعجاز الاعتناء به
أكثر (وكذا سهر) وضبطه
المتولى يجوز سكتة نفس
واستراحة (قصد به قطع
القراءة في الإصم) لتأثير
الفعل مع النية كتفيل الوديع
الوديعة بنية خفية فإنه
مضمون وإن لم يعين بأحدهما
وحده وإنما طالت الصلاة
بنية قطعها فقط لا لها ركن
تجبها دامتها حكموا القراءة
لا تتغير لنية خاصة فلم تؤثر
نية قطعها قال الأسنوي
وقضيته أنه نية القطع لا تؤثر
في الركوع وغيره من الأركان
«(فرع)» شك قبيل
ركوعه في أصل قراءته الفاتحة
لزمه قراءتها في بعضها فلا
ويجابه أنه لو شك في جلوس
التشهد مثلاً في السجدة
الثانية فإن كان في أصل
الالتباس بها أو بطلانها
على ما مر منه فيها أو في
بعض أجزائها كوضع اليد
فلا لكن ظاهر إطلاقه في
الشك

مقتضى كلام الشيخين عدم القطع ولو طال وفيه نظر اه عمدة ومقتضى الظاهر والمعمد ع ش أقول قضية
التعليل بندي ذلك عدم الفرق يؤيد أي عدم الفرق قوله السابق أنفاً وطال الخ فليسمع (قوله)
لنحب ذلك قد يشكل ندبه مع طلب الاستئناف اذهبوا ندباً من قاطع للقراءة وجب عليه فاقطع والواجب
الاستئناف فليستأمل سم (قوله) خروجاً من الخلاف) ويحل الخلاف في العمد فإن كان ساهلهم بقطع
ما ذكره الأشكال أقوى من ما معني (قوله) خلاف فمصلحة قبل سكونه (الخ) أي فمصلحة الموالاة سم (قوله)
العذر) أي قوله وقاسمه في النهاية والمغني ما وافقه الأقوال قبل ركوعه قول المتن (ويقطع السكون الخ) أي
مختاراً كان أو لعرض معنى عبارة سم قال الأسنوي وما ذكره المصنف أنه إذا كان عامداً قال الراعي سواء
كان مختاراً أم لعرض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضر والأصابع كالنسيان
قوله في الكفاية اه كلام الأسنوي فعلم أن السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف قل خلافه
وأقر في شرح الروض عن القاضي وغيره اه واعتمده النهاية بالمغني أيضاً بحجها وسنخى من كل من
الضابطين أي السكوت الطويل بالوقفي أي تفسكت طويلاً لذكركها فإنه لا يؤثر كقوله القاضي وغيره اه
(قوله) الطويل عرفاً «(فرع)» وسكت في أثناء الفاتحة بعد أن يطول السكوت هل يتقطع بمجرد دشره
في السكوت كقولهم أن يأتي بسلاط خطوا فتستوي اليان بمجرد دشره وعدي في الخطوط الأولى أو لا تنقطع إلا أن
حصل الطول بالفعل حتى لو عرض عارض لم يطول تنقطع ويعرف بين ما ذكره نظروا بقوله لا ينقطع إلا أن
الثاني فحصر سم على المنهج وقد يقال بطلان ذلك لأن السكوت بقصد الطول المستلزم بقصد القطع فاشبه
ما لو سكت سراً بقصد رفع القراءة ع ش (قوله) وهو ما شرع الخ عبارة النهاية بأن زاد على سكتة الاستراحة
والأصابع لا يحلوه بالأعراض وإن لم ينقطعها اه (قوله) وفارق الخ) تقدم ما فمعن سم والرشد ي
(قوله) وإنما بطلت الخ) عبارة المغني فإن لم يقصد القطع ولم يطول السكوت لم يضر كقول الوديعة بنية تعدد ركن
أن لو قطع القراءة لم يسكت فإن لم يطول الصلاة بنية قطعها فقط أوجب بأن نية الصلاة ركن الخ (قوله)
لأنهم) أي نية الصلاة سم ونهاية (قوله) تعبد أدامتها حكموا) ولا يمكن ذلك مع نية القطع نهاية (قوله) قال
الأسنوي الخ) وهو ظاهرها يتوهم معني (قوله) قبل ركوعه) ليس بقوله له انما ذكره لظهور قوله لزمه قراءتها
(قوله) في السجدة الثانية) أي هل أتت بها (قوله) على ما مر) أي من أن الطمانينة ركن مستقل لاهية
تامة لركن (قوله) قياسه الخ) سياتيه اعتماد من النهاية بخلافه (قوله) لكن ظاهر إطلاقهم) اعتمده
النهاية بالنسبة لغير الشهادة بخلافه ولو شك هل ترك حرقاً كتر من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر أن الظاهر
جستد مضياً تامة ولأن الشك في حرقها لا يكثر كتره وحرقها ففي عنه للمستعفا كفي فيها بغلبة الظن
بخلاف بقية الأركان أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا ستأنفان الأصل عدم قراءتها والأوجه
الحاق التشهد بها فيما ذكره كقوله الركني لاسائر الأركان فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر خلاف
بقية الأركان أي يضر الشك في سبقتها بعد قراءتها وبها التشهد فيضر الشك في بعضها بعد قراءتها معن على
ما اقتضاه كلامه هذا لكن سياقه مر أن الأوجه بخلافه قوله مر لاسائر الأركان أي فإنه إذا شك فيها أو
كلام شرح المنهج يصر بذلك (قوله) لنحب ذلك) قد يشكك ندبه مع طلب الاستئناف اذهبوا ندباً
ندباً أمر قاطع للقراءة وجب عليه فاقطع والواجب الاستئناف فليستأمل (قوله) بخلاف فمصلحة الخ) أي
فمصلحة الموالاة (قوله) ويقطع السكوت الطويل) قال الأسنوي وما ذكره المصنف أنه إذا كان عامداً قال
الراعي سواء كان مختاراً أم لعرض أي كالسعال والتوقف في القراءة ونحوهما فإن كان ناسياً لم يضر والأصابع
كالنسيان فإنه في الكفاية اه كلام الأسنوي فعلم أن السعال ليس من العذر لكن ما ذكره في التوقف نقل
خلافه وأقر في شرح الروض عن القاضي وغيره (قوله) وهو ما شرع الخ) عبارة الروض فإن سكت بسبب إصم
نية قطعها أو طولاً لا يذلي سكتة الاستراحة فاستأنف القراءة اه (قوله) لأن نية الصلاة
(قوله) لا تؤثر في الركوع) اعتمده مر

في سعتها وجبا عاداتها معلة قافرا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الأعضاء السبعة قتل وضعه أو لا يفيد السجود وان كان الشك بعد الفراغ منه هذا اذا كان ملما أو متفردا أو بعد سلام الامان كل من ماموما أي حيث استمع على الرجوع الى مكان تلبس مع الامام بما بعده اه (قوله في غير الفاتحة) ومنها التشديد في الشك في بعضه بعد فراغه منه على ظاهر اطلاقهم وساقفه زده (قوله ملما) أي سواء كان الشك في أصل الاتيان به أو في بعضه (قوله ووجه) أي ظاهر اطلاقهم (قوله ورد) أي التوجه المذكور (قوله بين الشك فيها) أي في الفاتحة (قوله وهذا) أي الفرق المذكور و (قوله يأتي في غيرها) أي في غير الشك فيه في أصل الاتيان دون البعض كما في الفاتحة (قوله كلها) أي من في النهاية والمغنى (قوله كلها) سذكر محتمل زه (قوله بان عجز الخ) عبارة الر وضو ويجب أي على العاجز من قراءة التوصل الى تعليل حتى يشرع بمصغف أو استعارته أو سراج في ظلمة مظان ترك اعادة كل صلاة صلاها بلا قراءة بعد القدرة انتهى وتوله بعد القدرة طرف لا عاد

في غير الفاتحة وم الاتيان به مطلقا ووجه بان حوفها كثيرة فسوح بالشك في بعضها بخلاف غيرها ورد فرقم بين الشك فيها وفي بعضها بان الاصل في الاول عدم الفعل والظاهر في الثاني منها ما هو هذا يأتي في غيرها فان جهل الفاتحة كلها بان عجز عنها في الوقت لم يفسد ولا بدلة أو عدم عمل أو مصغف ولو عارية أو باجرة مشي وحدها فافادة عما يستعرف القطرة (فسيح آيات) يأتي بها ان أحسنها

وعبارة العيب بان ترك الممكن أم أو عاد ما صلاها بلا فاتحة اذا قدر عليها انتهت وظاهر أن هذا يجري أيضا فبين ترك الممكن من غيرها ما يأتي ثم قال في العيب وان تعذر ذلك أي الفاتحة ثم سبع آيات ثم سبع أنواع من الذكر لزمه القيام بقدر الفاتحة لا إعادة عليه انتهى فعلم وجوب الاعداد حيث صلى بدون الفاتحة مع امكان التوصل الى قراءتها وعدم وجوبها اذا صلى بدونها لم يمكنه التوصل اليها سم (قوله أو عدم عمل أو مصغف الخ) ولو لم يكن بالبدلة المصغف واحد لم يكن التعلم الامن لم يلزم ما كما عارته وكذا لو لم يكن بالبدلة الامع واحد لم يلزمه التعلم بلا جرح على ظاهر المذهب كالأول احتاج الى السيرة أو الوضوء مع غيره فلو بان واما فينتقل الى البدل نهاية في سم بعدد كرمته عن شرح الر وضو وقوة السلام تقتضي انه لا يلزم مالك المصغف اجارته بخلاف العلم يلزمه التعليم بالاجرة أي الشارح سوى بينهما فانظر اه عبارة غش قال مر والصحيح انه يلزمه التعليم بالاجرة ولا يلزمه بدونها بخلاف مالك مصغف لا يلزمه عارته ولا اجرة والفرق أن البدل يحمل التكليف لم يعهد وجوبه بذل مال الانسان لغيره ولو بعوض الا في المضطر سم على التمسج ويصل عدم وجوب الاعداد والاجرة ما لم يتوقف صحة الصلاة على ذلك والواجب كان توقف صحة الصلاة على ذلك لكون من لم يعطها من الاربعين اه (قوله أو بلع مثل الخ) وبني أمكنة التعلم ولو بالسر فزمنه نهاية أي وان طال كما قد سمنه في تكبير الاحرام غش أي ولو عاين صحر في الجميع شيخنا (قوله ولو عارية) قال الشارح في باب العار يعطى على ما يجب عارته مانص مصغف أو بوقوف صحة الصلاة عليه أي حيث لا جرحه لقوله الزمن والالم يلزمه منه بلا جرح فيها يظهر ثم رأيت الاذري ذكره حيث قال الخ سم أي وهو يخالف ما تقدم عن مر وشرح الر وضو الآن يحمل ما تقدم على ما اذا طال

(قوله بان عجز الخ) عبارة الر وضو ويجب أي على العاجز من قراءة التوصل الى تعليل حتى يشرع بمصغف أو استعارته أو سراج في ظلمة مظان ترك اعادة كل صلاة صلاها بلا قراءة بعد القدرة اه وتوله بعد القدرة طرف لا عاد وعبارة العيب بان ترك الممكن أم أو عاد ما صلاها بلا فاتحة اذا قدر عليها اه وظاهر ان ذلك يجري أيضا فبين ترك الممكن من غيرها ما يأتي ثم قال في العيب وان تعذر ذلك أي الفاتحة ثم سبع آيات ثم سبع أنواع من الذكر لزمه القيام بقدر الفاتحة لا إعادة عليه انتهى فعلم وجوب الاعداد حيث صلى بدون الفاتحة مع امكان التوصل الى قراءتها وعدم وجوبها اذا صلى بدونها لم يمكنه التوصل اليها سم (قوله أو عدم عمل أو مصغف الخ) ولو لم يكن بالبدلة المصغف واحد لم يكن التعلم الامن لم يلزم ما كما عارته وكذا لو لم يكن بالبدلة الامع واحد لم يلزمه التعلم بلا جرح على ظاهر المذهب اه وقوة الكلام تقتضي انه لا يلزم مالك المصغف اجارته بخلاف العلم يلزمه التعليم بالاجرة والفرق أن البدل يحمل التكليف لم يعهد وجوبه بذل مال الانسان لغيره ولو بعوض الا في المضطر سم على التمسج ويصل عدم وجوب الاعداد والاجرة ما لم يتوقف صحة الصلاة على ذلك والواجب كان توقف صحة الصلاة على ذلك لكون من لم يعطها من الاربعين اه (قوله أو بلع مثل الخ) وبني أمكنة التعلم ولو بالسر فزمنه نهاية أي وان طال كما قد سمنه في تكبير الاحرام غش أي ولو عاين صحر في الجميع شيخنا (قوله ولو عارية) قال الشارح في باب العار يعطى على ما يجب عارته مانص مصغف أو بوقوف صحة الصلاة عليه أي حيث لا جرحه لقوله الزمن والالم يلزمه منه بلا جرح فيها يظهر ثم رأيت الاذري ذكره حيث قال الخ سم أي وهو يخالف ما تقدم عن مر وشرح الر وضو الآن يحمل ما تقدم على ما اذا طال

ومن الاعارء بحسبته **قوله** لان هذا العدد **الح** أى السبع الاول بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الجديدة
 رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة يوم الدين الخامسة ياك عبدواياك نستعين السادسة اهدنا
 الصراط المستقيم السابعة صراط الذين الى آتوا السور وقوفى للقرآن مراعاة ذلك لان النبي صلى الله عليه
 وسلم كان يفعل ذلك **قوله** عنها أو الفاتحة **قوله** لقوله تعالى **الح** ولان القرآن مجزى والرتبة تغفل
 بأجزاء صغيرة لا يبادر فلا يجوز والترجمة من القرآن مطلقا لان الاجزاء تخص بغيرها العربي دون معناه اه
 وعنده فلو ترجمه عادما لما عني بطلان صلاته لان ما عني به أحسن عش **قوله** والجمعي ليس كذلك عبارة
 النهاية والمعنى قد دل على ان الجمعي ليس بقرآن اه **قوله** كاسم أى فى شرح الخطبة **قوله** امتناع وقوع
 العرب أى من غير الالام كاسم فى شرح الخطبة **قوله** واللتبديا **الح** عطف على قوله لقوله تعالى **الح** **قوله**
 وبه أى بالتعليل الثاني **قوله** وغيرها كالمطوعة والتابان بالشهادتين ثم يتوهمنى **قوله** على ترتيب
 المصنف الى قوله فلا اعتراض فى النهاية والمعنى **قوله** بخلاف عكسه أى التعيير بالمرتبته فانه لا يقيد وجوب
 الموالاة لا يتحقق ما فى هذه العبارة من الاجزاء المطل بغيره بخلاف ما لو عير بالمرتبته لم يستفاد منها
 التوالى اه **قوله** فلا اعتراض راجع الاعتراض سم عبارة التى فان قيل كان الاولى للمصنف ان
 يعبر بالمرتبته لئلا يلازم كفى مقابلة التفرق والمرتبة كفى مقابلة القلب بالتقديم والتأخير فغير بقى
 القراءة يجعل هو الاثما ولا يخل بترتيبها وقد بانى بالقراءة متوالتكن لاعم ترتيبها أحجب بان المراتب التولية
 التوالى على ترتيب المصنف فيستفاد الترتيب مع التوالى جميعا بخلاف ما لو عير بالمرتبته فانه لا يستفاد منها
 التوالى اه **قوله** عنها أى عن التوالى منها بنوع كذا كذا كذا أى كجزء من الفاتحة السابق تصور
 ويجتمل ان ضمير عن راجع الى سبع آيات وقوله كذا كذا كذا بنوع متوالية **قوله** وان تعد الى قوله وان
 نازع فى النهاية **قوله** كتم نظر أى مع سبقه لا لتقدم معنى منظوما بحسبى **قوله** والحسر وفا المقطعة
 قد عني انما لا تقدم معنى منظوما غاية الامر جعلنا بين معناه سم **قوله** كذا كذا أى التعميم المذكور
قوله وان نازع فيغير واحد ومنهم الاذرى واقفة على ما عير به بعبارة وظاهر اطلاقهم انه لا فرق بين ان
 تفيد المتفرقة بمعنى منظوما لا كتم نظر قال فى المجموع وهو المختار كما اطلقا لجور واخرا الامام الاول
 أى اشترط ان تقدم المتفرقة بمعنى منظوما او قره فى الوضوء قال الاذرى المختار ما ذكره الامام واطلاقهم
 محمول على الغالب ثم اختاره الشيخ أى المصنف انما ينقدح اذ لم يحسن غير ذلك اما مع حفظه آيات متوالية
 أو متفرقة منظومة المعنى فلا وجه وان شمله اطلاقهم انتهى وهذا يشبه ان يكون جميعا بين الكلامين وهو
 جمع حسن اه وعقبه الجعيرى بما نصه والمعتمد الاول أى الاطلاق والحسن غير حسن اه وياتى عن
 شخصائهم **قوله** فى هذا أى فيما لا يقيد معنى منظوما **قوله** انه لا بد ان ينوب به القرآن **الح** أى فلو طلق
 بطلان صلاته لان ما عني به كلام أحسن **قائدة** هـ ولم يحفظ غير التعميد بكرر بمقدور الفاتحة قول يطلب
 منه الاتيان به أولا بقصد التعوذ المطلوب أم لا يسه نظر والاقرب بغيرها من عش قول ابن ابي عمير
 متوالية أى منظومة المعنى خلافا لى قال انما تختزى المتفرقة لئلا لا تقدم معنى منظوما اذ لم يحسن غير هاهنا
 اذا أحسن غيره فلا روجح لاجراهما وقد عانت ان المتبادر لاجراهما مطلقا شخائهم قوله خلافا لى قال انما يختزى
 الاذرى والخطيب وعبارة النهاية بعد ذكر كلام الاذرى والمتمم الاول مطلقا اه قال عش قوله الاول
 هو قوله سواء أفاقت المتفرقة معنى منظوما أم لا وقوله مطلقا أى حفظه غير هاهنا لا **قوله** ولو أحسن
 الى قوله ولا اعتراض فى النهاية والمعنى الاقوله آية أو أكثر وقوله من القرآن **قوله** ولو أحسن آية أو أكثر من
 الفاتحة **الح** عبارة انها متوالت بغير الخطيب وشيخ الاسلام والفقهاء الاول ولعرف بعض الفاتحة فقط وعرف لبعضها
 الاخرى بدلا من قبل البعض الاخر موضوع مع رعايتها لترتيب الخال عش قوله مر وعرف لبعضها

لان هذا العدد مرعى فيها
 ينص قوله تعالى ولقد
 آتيناك سبعين المائتين
 فراعته فى بدلها وان لم
 يشغل على شئنا وعاد وسن
 ثامنة نحصل السور ودلا
 يجوز له أن يترجم عنها
 لقوله تعالى انما أنزلناه قرآنا
 عربيا وللعجمي ليس كذلك
 ومن ثم كان التحقيق كاسم
 امتناع وقوع العرب فيه
 وما فيه مما هو ذلك الناس
 منه بل من فوائد اللغات
 فيه وللتبدي بلفظ القرآن
 وبه فارق وجوب الترجمة
 عن تكسيرة الاحكام وغيرها
 مما ليس بقرآن متوالية
 على ترتيب المصنف فالتعير
 به يقيد وجوب ترتيبها
 بخلاف عكسه فلا اعتراض
 عليه خلافا لى رجمه فان
 مجزى عنها كذلك فمتفرقة
 قلت الاصع المنصوص فى
 الام جواز المتفرقة
 وان لم تقدم معنى منظوما كتم
 نظر والحروف بالمقطعة أوائل
 السور كما يقتضيه اطلاقهم
 وان نازع فيه غير واحد
 لكن نجح فى هذا انه
 لا بد ان ينوب به القراءة لانه
 حثيث لا ينصرف للقرآن
 بمجرد الخطط به **مع** حفظه
 متوالية والله اعلم كفى
 قضاء رمضان وحصول
 المقصود ولو أحسن آية أو
 أكثر من الفاتحة أى بقى
 محمله وبسبب الباقي من
 القرآن فان كان الاول قد عني
 على البدل أو لا أو قد عني
 البدل عليه أو يبينهما قدم

الحج شامل القرآن والذكر عند الجزع من القرآن ويضرب به قوله في شرح السجدة الصغيرة فلو حفظنا أولها فقط
آخر الذكر عنه أو أو حوا فقط فقدم الذكر انتهى تنقيح الجليل بكونه من القرآن له مجرد تصور من ثم
قال بعد فان لم يحسن بدلا كرر ما يحفظه ولم يقل فان لم يحسن قرأنا اه **(قوله آية)** أي جاء أحسن من
الفاصلة آية أو أكثر **(قوله)** ويبدل الباقي من القرآن أي أن أحسنه من الذكر أن أحسنه لا يكفيه
التكرار في ذلك خلافا لظاهر كلامه فلو في أي ولا يكفيه تكرار بعض الفاصلة فغيرها إذا أحسن بدلا من
ذكر عن البعض الآخر بجري ويذبح بذلك وما مر عن عش أن نقول البصري ما منه قوله ويبدل
الباقي من القرآن يخرج للذكر أي فلا ينافيه بل يكرر هاتوا قوله الاتي فان لم يحسن بدلا شامل للذكر فلا
يكرر هاتوا الاعتدال جزع فليأمل ويكرر اه **(قوله)** فان لم يحسن بدلا الح ولو قدر على ثلثها الأول والأخير
وعز عن الوسط فهل يجوز تكرار أحدهما أو يتعين الأول بظاهر الأول شورى اه بجري **(قوله)** كرر
ما حفظه الح وأما قوله على بعض الذكر أو الدعاء فليل بكمال عليه الوقوف والمعتد أنه يكرر هاتوا
واضح شيئا من عن عش مثله **(قوله)** كرر ما حفظه من الح انظر لوعرف بدل بعض ما لا يحسنه
منها كان عرف منها آيتين وقدر على ثلاث من البذل أو عكسه فهل الذي يكرر وما يحسنه منها أو من البذل
فيه نظر والآخر بان الذي يكرر البذل أشد من تعليله من السابق بان الشيء لا يكون أسلا ولا بدلا
ضرور وهو لاخر ورده إلى تكرار الفاصلة التي هي أصل حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لأن البذل حينئذ
مغز لمعناه الأصل في وجوه بالاتيان بعينا عش أقول الآخر بأنه يكرر ما يحسنه من الفاصلة فالظاهر
أن تكرار الفاصلة كاللص التكرار غير هابل الصورة المذكرة داخلية في قوله لم فان لم يحسن بدلا الح
البعض الذي يكرر لاجله يصدق عليه أنه لا يحسن الأصلي بده **(قوله)** بقدرها الأولى هنا في نظيره الاتي
التذكير بأرجاء الضمير إلى ما لا يحسنه **(قوله)** أو من غيرها عطف على قوله من الفاصلة **(قوله)** من الذكر
أي أو الدعاء **(قوله)** ولا عبرة ببعض الآية خلافا للآية صارت له ولو يرفع بعض آية لم ينافيه في ثلثي الآية
فبما إذا كان المحفوظ من الفاصلة دون هذه أي فبما إذا كان المحفوظ من غيرها كما اقتضه كلام الرضة
وفا لسان الرضة فم يرفع بعد ذلك ومنه فيها ولكن قال الأذري والسمرى وفيما رفعه ابن الرضا فنظر لظاهر
ولظاهر الخطيب والروض حيث صبر في الموضع الأول بعض الفاصلة وعصا في الموضع الثاني الأول بعض
البذل والثاني ما يتعين غيرها وقال شارحون تنقيح كماله في هذه دون ما قبلها بالآية يقتضي أنه لو عرف
بعض آية من في تلك دون هذه والذي جزم به ابن الرضا عدم زوم الاتيان به فيها ولكن قال الأذري وفيما
زعم ابن الرضا فنظر لظاهر اقتضائه من من أحسن معقل آية الدين أو آية كان الناس أمستوا واحدة لا يلزمه
قراءته وهو بعيد بل هو أولى من كثير من الآيات القصار اه **(قوله)** لكن نوزع فيه * **(نزع)** *
لو قدر على قراءة الفاصلة في أثناء البذل أو قبله لم يجزه البذل وأتى بها أو بعد البذل ولو قبل الركوع أحزاه
البذل ووضعه من شرحه من الأدلة ومثل ذلك قدره على الذكر قبل أن تحصى وقفة بقدر الفاصلة لم يجزه الاتيان
به وهذا غير خاص بالفاصلة بل يطرد في التكبير والتشهد اه وقوله من قبل أن تحصى وقفة الح أي بخلاف
ما لو قدر عليه بعد وقفة تسهها فلا يلزمه لأن الوقوف بدل وقدمت عش وسم وشخص قول المتن (أن
يذكر) ومقتضى ما تقدم من القرآن وما سأل في الوقوف أنه يأتي بذكر أيضا بدل السور وقول أرم
ذكره فلا يرجع بصري **(قوله)** متنوع أي قوله ولو بالأدغام في المغنى الآتية أشار إلى ما يتعين وإلى
التنبيه في النهاية إذا ذكر **(قوله)** قال قل سبحان الله والحمد لله الح قد يشكل هذا على من يعتبر بعض
الآيتين الفاصلة أي كالتباني والخطيب وشيخ الإسلام كما مر فإن الحمد لله بعض آيتها والتقدم عليه
وهو سبحان الله أقل من البسمة فان قيل الشرط في البذل أن يكون سبع يات أو أفرع من الذكر كسبع
بجمع عرو فها قد سحروا الفاصلة وإن لم تكن حروف كل آية أو نحو من البذل قد سحروا كل
(قوله) ثم يبدل الباقي فضيمه وجوب تقديم التفریق **(قوله)** قال قل سبحان الله والحمد لله الح قد يشكل

من البذل بقدر ما لم يحسنه
قوله ثم يأتي بما يحسنه ثم
يبدل الباقي فان لم يحسن
بدلا كرر ما حفظه منها
بقدرها أو من غيرها أي
به ثم يبدل الباقي من الذكر
أن أحسنه أو لا كرر بقدرها
أي لا عبرة ببعض الآية
بإخلاف ذكره ابن الرضا
لكن نوزع فيه (فان يجز)
عن القرآن (أن يبدل)
متنوع أي سبعة أنواع يقوم
كل نوع مكان آية ولما في
صحح ابن حبان وإن ضعف
أن يجزأه إلى النبي صلى
الله عليه وسلم فقال يارسول
الله اني لا أستطيع أن أعلم
القرآن فلهي ما يجزئني من
القرآن وفي لفظ الفارسي
ما يجزئني في سلات قال قل
سبحان الله والحمد لله
والله أكبر وأعوذ

آية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحانه الله من حروف البسملة قلت لكن بحسب الترتيب بين ما يحسنه من الفاتحة بدل ما يحسنه فحب الترتيب بين بدل البسملة والحمد لله ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة قليلاً ثم سم وأجاب النهاية عن الاشكال المذكور بما يشي العليل **(قوله ولا تؤاخذوا بالله)** زاد شخنا ما شاء الله كان وما لم يشرأ لم يكن ثم كرر ذلك أوزن بعله حتى يبلغ قدر الفاتحة لا يعلم أن ذلك ينقص عنها اه عبارة عش قوله ولا تؤاخذوا بالله زاد الشيخ غيره لعل العليم ما شاء الله كان وما لم يشرأ لم يكن كذا ورد انتهى اه **(قوله وهو لا يتبعين الخ)** خلافاً لروى والنهاية وانطليط كاسر **(قوله ولا يتعين لفظ الخ)** وهو الاصح وقيل يتعين ويضف البسملة لكن أي نوعين آخرين من الله ذكر نعم ما شاء الله كان وما لم يشرأ لم يكن لتصور السبعة أنواع مقام سبع آيات وحوى على ذلك في التنبيه وقيل يكتفي بهذه الخمسة أنواع لذكرها في الحديث وسكوته عليها ورد بان سكوته لا يفي إلى زيادة عليها هـ **(قوله وان حفظ ذكر الخ)** لكن الأولى الذي يحبري **(قوله غيره)** لاجلها اليه **(قوله أجزأه)** ويبحث الشو برى ان محله حيث عجز عن الترجمة بالآخرى والاعتين كردي ويجري واعنده شخنا عبارة له والنعاه كذا ذكر لكن يجب تقديم ما يتعلق بالآخرى ولا يجوز في قوله العبر بغيره المأمور زفني وحق حسنة على ما يتعلق بالدنيا كالمهم ارفق دينار اه قول المتن **(قوله ولا يجوز نقص حروف البسملة الخ)** المراد ان المجموع لا ينقص عن المجموع لان كل آية أو نوع من الذكر أو الدعاء من البسملة قدراً يتعين الفاتحة منقوصاً ونهاية **(قوله من حروف الفاتحة)** وينبغي الاكتفاء بظن عدم النقص هنا كما ياتي في الوقوف اشقة صداما ياتي به من الحروف بل قد يتعد ذلك على كثير من الناس عش وحلي **(قوله بقراءة لك)** أي بألف **(قوله ولو بالادغام الخ)** راجع للمتن قال سم هذه الغاية بتقدير الاندغام ليس أنقص من نفسه اه **(قوله وهو حرفان الخ)** قاله في المجموع وتبعه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وهو ظاهر خلافاً لما في المطلب اه شرح الباب وعبارة مختصرة الكفاية لابن النقيب والحرف المشدود من الفاتحة يعرف ولا يرعى في الذكر التشديدات انتهى مظهر ذلك انه يغني عن المشدود من الفاتحة حرفان لا تشديد لكن في الناسرى ما نصه وذكر انصاف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار تشديدات الفاتحة ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وان لم يكن ذلك جعل عوض كل تشديد حرفاً وكذا في الذكر انتهى وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يغني معناه المشدود حرفان بل تشديد واحد وعلم ان مقتضى

هذا على من يعتبر بعض الاتيين الفاتحة فان الحمد لله بعض آية منها والمقدم عليه وهو سبحانه الله أقل من البسملة فان قيل الشرط في البسملة أن يكون سبع آيات أو أنواع من الذكر يبلغ مجموع حروفها قدر حروف الفاتحة وان لم يكن حروف كل آية أو نوع من البسملة قدر حروف كل آية من الفاتحة فلا يضر نقص سبحانه الله من حروف الفاتحة قلت لكن بحسب الترتيب بين ما يحسن من الفاتحة بدل ما يحسن من البسملة فلا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة قليلاً ثم سم **(قوله من حروف البسملة)** والحقه ولا يحصل الترتيب بينهما إلا أن تقدم عليها قدر حروف البسملة قليلاً ثم سم **(قوله من حروف الفاتحة)** هل يكتفي بظنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما كفي به في كون وقوفه بقدرها كما ياتي **(قوله ولو بالادغام)** هذا يشيد ان البسملة لا بد من عدم **(قوله من حروف الفاتحة)** في شرح الباب قال في جملة ما عرّب عنه ابن الرفعة في الكفاية وغيره وبحسب الحرف المشدود في الفاتحة والبسملة وهو ظاهر خلافاً لما في المطلب اه مافي شرح الباب وعبارة مختصرة الكفاية لابن النقيب والحرف المشدود من الفاتحة يعرف ولا يرعى في الذكر التشديدات انتهى مظهر ذلك انه يغني عن المشدود من الفاتحة حرفان لا تشديد لكن في الناسرى ما نصه وذكر انصاف اعتبار عدم نقص الحروف ولم يذكر اعتبار تشديدات الفاتحة ولا بد من اعتبار وجود تشديدات بعد تشديدات الفاتحة وان لم يكن ذلك جعل عوض كل تشديد حرفاً وكذا في الذكر اه وفيه تصريح بوجوب الاتيان بالتشديدات مع القدرة وانه لا يغني معناه المشدود حرفان بل تشديد واحد وعلم ان مقتضى ما تقدم من المجموع وغيره انه لو أتى في البسملة بحدود حروف في الفاتحة كفي وقد

ولا تؤاخذوا بالله أشد فيه إلى السبعة بد كرسمة منها ولعلهم بد كره الاخرين لان الظاهر حفظه البسملة وشئ من الدعاء وما كان الحمد لله بعض آية وهو لا يتعين قرأته على ما مر لم يجب تعقيب البسملة له أو قدوها ان لم يحفظها ولا يتعين لفظ الوارد ويجزئ الدعاء المتعلق بالآخره أي سبعة أنواع من حروف حفظ ذكرها صير فان لم يعزف غيرها يتعلق بالدينا أجزأه ولا يجوز نقص حروف البسملة من قرآن أو ذكر (عن حروف الفاتحة) وهي البسملة والتشديدات مائة وخمسة وخمسون حرفاً بقراءة لك ولو بالادغام خلافاً لبعضهم لان غايته أنه يجعل المدغم مشدداً وهو حرفان من الفاتحة والبدل

﴿تتبيه﴾ ما ذكر من أن حرفها دون تشديداتها وبقرعة مكال بالالف مائة وأحد وأربعون هو ما جرى عليه الاسنوي وغيره وهو مبنى على أن ما حذف في رسم الجعسر في العدو بانه أن الحرف الملقوط هو لو في سالة كلفان الوصل مائة وسبعون وأربعون وقد أنقأ الرسم على حذف ستة ألفان ألف اسم وألف بعد الألف مائة من مرتين وبعدهم الرحمن مرتين وبعدهم العالين فالباقي ما ذكره الاسنوي من ألفه سحنا في شرح الجمعية الصغير فقال بعد ذكر أنهم ما أتوا حدوا ونوع هذا ما ذكره الاسنوي وغيره وتبعهم في الأصل والحق أنهم ما أتوا غانية وثلاثون بالابتداء بالفتا الوصل اه وكله نظرا لأن ألف صراط في الموضوعين والالف (٤٧) بعد ضا الضالين بعد ضو وسما لكن هذا قول لبعضهم ولا يرجح

ما تقدم من المجموع وغيره انه لو أتى في البديل مشدع حروف في الفاتحة كفي وقد توفى فيه فليست أم فأن الوجه من انه لا يكتفي سم وما ذكره عن مختصر الكفاية ذكره المغني وأقره وقوله ان مقتضى ما تقدم من المجموع الخ أي الذي جرى عليه الشارح والنهاية وقوله فان الوجه الخ اعتمد عش وغيره عبارة الاول قوله مر والبديل أي حتم زوا التشديدات في البديل على تشديدات الفاتحة ولا حسب حرف واحد اه وعبارة سخنا والجلي والحرف المشد من البديل كالحرف المشد من الفاتحة حرفا منه كالحرف المشد منها لا عكسه اه (قوله ما ذكر) أي بطريق الزوم سم (قوله ما أتوا حدوا بعون) أي لان ذلك هو الباقي بعد قاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة والستين سم (قوله ويبيانه) أي ما جرى عليه الاسنوي (قوله وكله) أي شيخ الاسلام (قوله لكن هذا) أي الحذف في المواضع الثلاثة (قوله ثبوت الثلاثة) خبر والمشهور (قوله هذا) أي هذا (قوله فقرأه حرفا الخ) الاول الحروف (قوله وذلك) أي القراءة (قوله على انها) أي تلك الحكم (قوله ولذا) أي لعدم الاطراد (قوله الامام) صفة المصنف أي بصرف سببنا عن عثمان رضي الله عنه (قوله عليه) أي الحق المذكور (قوله لا دل أو ح) أي لانه الاحتياط الموافق لما جرى عليه الاسنوي وشيخ الاسلام وغيرهما به يتقدم قول سم قد يقال بل الثاني أوجه لعدم توقف الصيغة على تلك الالفات بدليل الجمعية اذا وصل الجمع اه وأما التوقف عليها عند الفصل الصحيح كاف في التجميع (قوله لان لام الرحمن الخ) قد يقال الحق الذي لا ينجس عنه بناء على ما قرره من اعتبار اللفظ دون الرسم لان لا بد لغيره لال الرحمن (قوله قلت للمتنع الخ) ما ضعه كلامه من حصر الاحتجاج بما ذكره ممنوع ومناف لتصر يحكم بان المشدع معدود بحرفين وما ذكره قوله وكما الخ ليس فيه ما يبدل ادعاء فليست أم لحق تأمل بصري (قوله لعرض الادغام) قد يقال عارض الادغام انما يقتضي عدم صفة الحرف لاعدمه أخرى فالوجه المشد لا يدا مرة واحدة لكن بحرفين وبعترصة متعدي ما تقدم من الناسري سم (قوله كلاً يجوز) أي قوله وبجواب المغني (قوله انما الخ) رد دلل لمقابل الاصح (قوله واستشكل الخ) عبارة المغني قال ابن الاستاذ قطعوا باعتبار سبع آيات واختاروا في عبد الحروف والحسرو في المقصود لان الثواب عليها اه (قوله لوجوب السبع) أي الآيات و (قوله دون عدد الحروف) أي فليقطعوا لوجوبه سم (قوله بان خصوص كونها الخ) أي الفاتحة (قوله كاسم) أي في شرح فسبع آيات (قوله بذلك) أي بالسبع (قوله بها) أي بالحروف (قوله يتوقف فيه فليست أم فان الوجه انه لا يكتفي سم (قوله ما أتوا حدوا بعون) أي لان ذلك هو الباقي بعد قاط التشديدات الاربعة عشر من المائة والخمسة والستين سم (قوله ما ذكره) أي ما ذكره (قوله الاول أوجه) قد يقال بل الثاني أوجه لعدم توقف الصيغة على تلك الالفات بدليل الجمعية اذا وصل الجمع (قوله لعارض الادغام) قد يقال عارض الادغام انما يقتضي عدم صفة الحرف لاعدمه أخرى فالوجه المشد لا يدا مرة واحدة لكن بحرفين وبعترصة متعدي ما تقدم من الناسري سم (قوله لوجوب السبع) أي الآيات وقوله

والاول أوجه فوجب ما توضع وتوار بعون حرفا غير الشدان الاربعة عشر فالحال ما أتوا حدوا بعون حرفا فان قلت بزم على فرض الشدان كذلك عدد الحرف الواحد من ثلث لاد لام الرحمن مثلا حسب واحد ما والاحسب وحدها من حيثها حسب واحد فان قلت بالمتنحسب من مرتين جهة واحد فهاهنا ليس كذلك لانها حسب استا ولا تظن الاصل الفلث وانا انظر لعارض الادغام وكما حسب آيات الوصل نظرا لبعض الحالات فكذا هذه فتأمل ذلك فانه مهم (في الاصح) كلاً يجوز ان تنص عن آياتها وانما آخر اقضاه يوم تصير من طول بل لغير رعا بالاعمال في الآلام واستشكل قطعهم لوجوب السبع في الدلالة دون عدد الحروف ومعهم انها المقصودة بالثاني وبجواب بان خصوص كونها ساعا وقعت المنية كاسم لعرفان خصوص عدد حروفها فكانت عندنا يتسم بذلك أقوى وأطال في التوايه انما تختص بالفاتحة تحف أمرها

وشرط) الى التي في النهاية الا انه ابدل الذكر بالبديل وعبارة المعنى وشرح المنهج ولا بشرط في الذكر والدعاء
 ان يقصد ما البديلية بل الشرط ان لا يقصد بها غيرها اهـ وهي كالصريح في موافقة ما في الشرح والنهاية بمن
 عدم جواز التمسك بقول الحلبي على المنهج وواقعة شخصاً ما صفة قوله غيرها أي فقطح في التعمد والافتتاح
 اذا كان كل بديل خلافاً لغيره ولذا عصبه البصري بما نصه قوله فقطحاً أي لا يقصد البديلية وغيرها بل بضر
 على كلامهما المعتمد به بضر حتى يتخذ خلافاً ما ساقى في قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن أصل والبديل فرع
 والاصل يغتفر فيه شيئاً وعبارة لا لا يطغى قوله بل الشرط ان لا يقصد بها غيرها أي البديلية ولو معها فلا فتح
 وتعمد يقصد السنية والبديل لم يكفه شرح م وانتهى وهو الذي اعتمدته اهـ كلام البصري (قوله ان لا يقصد
 بالذكر الخ) شامل لما اذا لم يقصد شيئاً ولو بالافتتاح والتعمد وهو صريح قول الروض ولا بشرط قصد البديلية
 بل بشرط ان لا يقصد غيرها فلا وافي بدعاء الاستفتاح ولم يقصد اعتدبه بدلا انتهى اهـ سم (قوله بالذكر)
 ومثله الدعاء كما صرح به في غيره هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القرآن فليراجع وعلى هذا افتتار القراء
 الذكر والدعاء بالاكتماء جامع قصد البديلية وغيرها فليحصر ولكن عبارة الروض المتقدمة وقد صرح في شرحه
 بقوله ولا بشرط في البديل الخ شاملة للبديل اذا كان قرأ نافقضية انه بضر فيه قصد البديلية وغيرها سم
 ويصريح بتلك القضية قول عمن مائه قوله مر فلا فتح وتعمد يقصد السنية والبديل لم يكف ينبغي ان مثل
 ذلك ما الورق آية تشتمل على دعاء قصد بها الدعاء لنفسه والقرآن فلا تكتفي في أداء الواجب ان كانت بدلا ولا
 في أداء السورة ان لم تكن لانه ما سوى ذلك القرآن والدعاء آخرهما بالقصد عن كونها قرأ ناكحاً فلا يعتد
 بها فيما وقص حصوله على القرآن اهـ لكن عصبه الرشدى بما نصه قوله مر بقصد السنية والبديل لم يكف
 بحث الشيخ عمن ان مثله ما اذا شريك في آية تضمن الدعاء بين القرآن بدلا والدعاء لنفسه وفيه موافقة للفرق
 الظاهر اذ هو ناشرك بين مقصودين لما هما للصلاة هما السنية والغرض فتاذا قصد أحدهما فأتى الآخر
 بخلافه في تاليع ان موضوع اللفظ فيها الدعاء اهـ وباقي عن السبب البصري ما وافق نفسه (قوله ولو معها)
 تراجع سم قد قبلنا ما من بل التوقف في قوله ايضا قول البصري ما نصه قوله ولو معها يؤخذ من قرينة
 التمثيل ان المراد من التمسك بالبين البديلية وسنة مقصودة فلا مرد عليه انه لا بضر في عدم الصراف يقصد
 التمسك بكسبة التزمع نية معتبرة في الوضوء وقصد الصلاة وفتح التزمع وما ياتى به في الاعتدال ان المضر
 وقع الرأى بقصد الفرع وحده وتعمد ذلك لان جميع ما ذكر ليس فيه تمسك بين مقصودين شرعا فبعض
 واحد حتى لو فرض في مسئلنا قصد نحو الدعاء مع البديلية لم يضر اهـ وقد مر عن الرشدى ما وافق آوله وأما
 قوله حتى لو فرض ان قد تقدم عن المعنى وشرح المنهج وبم ما خالفه الا ان يخص قوله المذكور وما اذا
 كان البديل قرأنا (قوله من قرآن) الى قوله أي بالنسبة الى المعنى وشرح المنهج وكذا في النهاية لا لا قوله
 وترجعا لذكر والدعاء (قوله ويجز عن التعلم) ينبغي كذا وقد ركنه يقضى ما صلا فيه انيق الوقت قاله سم
 وهو بهم المتقاصلة القادر على التعلم مع سعة الوقت وقد تقدم عن في الشرح خلافاً لا لى اسقاط هذه

دون عدد الحروف أي فلم يقطعوا بوجوبه (قوله ان لا يقصد بالذكر غير البديلية) شامل لما اذا لم يقصد
 شيئاً ولو بالافتتاح والتعمد وهو صريح قول الروض ولا بشرط قصد البديلية بل بشرط ان لا يقصد غيرها فلا
 اتى بدعاء الاستفتاح ولم يقصد اعتدبه بدلا وهو شامل للقرآن وغيره وقد عرفت في شرحه بقوله ولا بشرط
 في البديل الخ (قوله بالذكر) ومثله الدعاء كما صرح به في غيره هذا الكتاب كغيره وخرج بذلك القرآن
 فليراجع فان قضية قولهم انه لا بشرط قصد الركن لكن لا بمن عدم الصراف بان يقصد غيره فقط ان
 القراء كذلك وعلى هذا افتتار القراء الذكر والدعاء بالاكتماء جامع قصد البديلية وغيرها فليحصر
 لكن عبارة الروض وشرح شاملة للبديل اذا كان قرأ نافقضية انه بضر فيه قصد البديلية وغيرها فليحصر
 ما نقلناه عنه فيما قبل (قوله ولو معها) تراجع (قوله ويجز عن التعلم) ينبغي كذا وقد ركنه يقضى ما صلا

نظير ماس (وقف وجوب) (قدر الفاتحة) في طه أي بالنسبة لمن قرأها في العسدة من (19) غالب أمثلة نظير ماس في نفاق بلاصو مرفق أرحش فتؤذ لك لان

القرعة والوقوف بقدرها
كانا واجبا من فاذ تصد
أحد هاتين الأخرى ويزم
الوقوف بقدر التشهد الأخير
ويستلزم الوقوف بقدر
السور والوقوف والوقوف
بقدر التشهد الأول (وسن
نصّب، الفاتحة) لقارئها ولو
أخرج الصلاة لكنه فيها
أكد ومثلا بدلها ن
تضمن دعاء (آمين) مع
سكتة طرفة بينهما غير أنها
عن القرآن وحسن زيادة
رب العالمين وذلك لغير
المتفق عليه ما إذا قال الإمام غير
الغضوب عليهم ولا الضالين
فقلوا آمين فانه من وافق
قوله قول الملائكة أي
الزمن وقيل الاختصاص
والمراد الملائكة المؤمنون على
أصعدة الصلوات والحاضرون
أصلاهم فغيره ما تقدم من
ذنبه وفي حديث البيهقي
 وغيره ان المؤمن لم يحسدوا
على شيء ما حسدوا على
القبلة والجمعة وقولنا خلف
الإمام آمين (تنبيه) *
أفهم قوله عقب قول التأمين
بالنطق بغيره ولو سوا كما
في المجموع عن الاحتجاب
وان قيل نعم بنيت استثناء
نحو ما في غير التفسير
الحسن أنه صلى الله عليه
وسلم قال عقب الصلوات رب
اغفر لي آمين وأفهم أيضا
قوله بالسكوت أي بعد

التسليم (قوله نظير ماس) أي غير نظير ماس في شرح فان جهل الفاتحة قول التمن (وقف الخ) ولا يجب عليه
تحرر بل لسانه بخلاف الآخرين الذي طرأ آخره شيئا (قوله ذلك) أي وجوب الوقوف (قوله ويسن) أي
قوله والوقوف في النهاية المغني قول التمن (عقب الفاتحة) بعين مفتوحة وقول مكسورة بعدها با معوجة
ويجوز ضم العين واسكان القاف وأما عقب بياء قبل الباء فافهة قليلة كرى (قوله لقارئها) وكذا السامعها
كما نقله بعضهم عن الطوسي شيئا وبقي في الشرح ما يخالفه (قوله ولو خارج الصلاة) أي قوله وينبغي في
الغنى الا قوله نعم إلى وأفهم وكذا في النهاية الاما ذكر قوله وفي حديث أبي التتبي (قوله لكنه) أي التأمين
(قوله ومثلا) أي الفاتحة (قوله نعم تضمن دعاء) كذا في شرح حر وظاهره ولو في أوله وفيه وقف سم صبارة
عش ظاهره انه لا فرق بين تقدم الدعاء وتأخره لكن في سم على المنهج مناصه قال حر ولو أن يسئل الفاتحة
فان ختم بدعاء من عقبه اه وهو يقتضي انه لا يؤمن حيث قدم الدعاء وقديس بقوله الشارح حر محاكاة
المجيد اه وفي الجعري عن البرماوي وفي الكري عن القليوباني انه يؤمن ولو بدأ بالبذل عا بتضمن الدعاء
وختمه بما لا يتضمنه اه والاقرب بالأول أي ماس عن عش (قوله بتفسيرها) أي لفظة آمين (وحسن الخ)
عبارة الغني والنهاية يقال في الاول وقال آمين وب العالمين وغير ذلك من الذكر كان حسنا اه (قوله وذلك لغير
المتفق عليه الخ) هذا لا يفيد حكم الفرد والامام صريحا سم عبارة النهاية نظير ما صلى الله عليه وسلم كان اذا
فرغ من قراءة القرآن فصرعته فقال آمين بعد ما صوته اه زاد الغني الخبر الذي في الشرح وعبارة
شرحنا افضل والمنهج للاتباع في الصلاة وقيل بها نحوها اه (قوله والحاضر من الخ) عطف على المؤمنين
الخ والاو في قلب العطف (قوله غير ما تقدم الخ) والمراد الصغار فقط وان قال ابن السكيت في الاشياء
والنظائر انه يشمل الصغار والكثر نهاية (قوله عقب) أي إلى آخره (قوله ينبغي استثناء نحو وب الخ)
ويجوز انه لو زاد على ذلك ولو لم يجمع المسلمين بضر أيضا عش (قوله باغفر لي) ينبغي بذنه الحديث
الذكر وعله ينبغي أن يفصل بينهما بخلافه عند من التميز بصرى (قوله نظير ماس) تقدم
تقديم الطويل فيها بالبعد اه سم أي بخلافه عند كسوه وجهه وأصابعه لا يضر (قوله علم من قال
لا يوث الخ) اعتمد هذا الاستاذ في الكفر سم أقول وكذا الغني والنهاية فيجب قالوا لا يوث التأمين الا
بالشروع في صبره على الاصع على المجموع اه قال عش قوله حر وبالشرع الخ ظاهره انه لا يوث
بالسكوت وان طال ولا ينافيه تعبيرا بالعقب بل هو اوجه على أن الاول المبادر للسكوت لا يشرط لكن قال حج
لا يوث بالسكوت اذا طال الخ اه وقال الرشدي قوله حر وبالشرع الخ أي أو بعلم الفصل بحيث
تقطع نسبته من الفاتحة اه عبارة شيئا والتقديم بالعقبة يفيدانه يوث بالتلفظ بغيره وان قل ولو سواهم

لنبي الوقت (قوله وقف قدر الفاتحة) * (فرع) * قالوا وقد رعى الفاتحة في أثناء البذل وجب قراءتها
أو بقدرها أو بعد الركوع فلا يوجب مالم يحسن شأما طاعة وقد رعى ما بعد الوقوف بقدرها فلم تسقط
عنه كالأقوال بعد الفراغ من البذل بجماعه انه لو أتى بالزمن محبذ ولا لأنه لم يأت بسئل فان القيام ليس
بدل الفاتحة بل هو واجب آخر معناه نظر وقد يلزم الاول الا ان توجد نقل بخلافه (قوله ومثلا بدلها
ان تضمن دعاء) أو دفعه ان قاس ما ذكره في بحث التوحيث ان الاوجه منه لمن يأتى بذكر بدل الفاتحة
لان التائب حكم المنيب عنه أن يؤمن في البذل وان لم تضمن دعاء لانه قضيه بأعطاء النائب حكم المنيب اه
فليتأمل فان الفرق قريب بان معنى التوحيث المقصود به هو الاعتصام من الشيطان مناسب لكل مقروء
من ذكر أو دعاء أو قرآن بخلاف التأمين الذي هو طاعة الاحتجاب لا يناسبه الادعاء في بادئ الفصل للتأمين
على قوله لا اله الا الله وسبحان الله مثلا (قوله ان تضمن) كذا شرح حر وظاهره ولو في أوله وفيه وقف
(قوله وذلك للتبرع المتفق عليه) هذا لا يفيد حكم الفرد والامام صريحا (قوله نظير ماس) تقدم تقديم
الطويل بغيره بالبعد (قوله ما يقر به يعلم الرعي من قال لا يوث الخ) اعتمد هذا الاستاذ في الكفر

(٧ -) (شرواني وابن قاسم) ثاني (السكوت المسنون) ينبغي أن يحمله أن طالع نظير ماس في الأوالات بما قرره
بما للرعي من قال لا يوث بالبالشرع في السورة أو أركع نعم أمهم من فوته

نستثنى ربا يغفر في نحو هـ الخ ويقوت بالشر وعق الركوع ولو فو ربالا بالسكوت وان زاد على السكينة
 المطلوبة اهـ (قوله بالشر وعق الركوع الخ) كان وجهه انه لما كان تسمية لفاتحة لا يفعل الا في حالها ثم
 ظاهر كلامه انه يثبت بالشر وعق في الانحياز وان لم يخرج عن حد القام وهو يحل تأمل لان الاصل لو بقي منه
 شيء جاز له الاتيان به حيثما فاولى تابعه فاستأمل وقد بدل لا يحصل لشر وع في حقيقة فلا الوصول لا لافله
 بصري وينبغي جعل كلام الشارح على ظاهره اذ الظاهر ان وجه القوت بذلك الاشعار بالاعراض كافي
 التلطف بلطف قدس لم يطلب ذكر خصوص الشر وع في الركوع بل كلامهم كالصريح في القوت بمجرد
 التكبير للركوع (قوله والا فصح) الى قوله او مجرد الخ في النهاية والمغني الا قوله ويسكن الى المن وما انبه عليه
 قول المتن (ويجوز والقصر) أي فهو لغة وان اؤهم التعليل خلافاً لشردي (قوله الامالة) أي مع المدنية
 ومعنى عبارة شيخنا بعد الهمزة وتخفيف الميم مع الامالة وعدمها والقصر لكن المدافعة ويجوز تشديد الميم
 مع المد والقصر فمعنى اغات اهـ وقوله حسن لغات فضيلة من لغات ست الآن يراد بقوله مع المد
 بلا مالة (قوله ومعناها الخ) ظاهره انه في التشديد مع القصر باق على أصلها وهو ما صرح به شيخ الاسلام
 في الاسنى والغرر ومتضى كلام الشارح في فتح الجواد انهم ايضا يعنى قاصدين فيخير بصري اقول وكذا
 ظاهر المغني والنهاية راجع للتشديد مع القصر ايضا عارضا حتى التشديد مع القصر والمد الى قاصدين
 البك وانما كرم ان تعين قد دل وهو لن بل قبل ان شاذ منكر لا تبطل به الصلاة لقصد الدعاء كما
 في المجموع اهـ قال ع ش قوله مر وهو لحن الخ أي التشديد مع المد والقصر وبه صرح في شرح الروض
 وقوله لقصد الدعاء فضيلة انه لو لم يقصد به الدعاء بطلت به صرح اهـ وعبارة الشردي قوله مر أي
 قاصدين ظاهره انه تفسير للتشديد بتقسيمه القصر والمد مع صرح به في الامداد لكن في اللغة وشرح الروض
 وغيرها انه للممدود فقط اهـ وقوله في الامداد أي شرح بافضل عبارة فان شدد مع المد والقصر وقد دان
 يكون المعنى قاصدين البك الخ لا تبطل اهـ (قوله وكذا انهم رديسيا الخ) وفي الجبيري عن الشوبري وفي
 الكسري عن القليوبي وما اعتمدنا لا تبطل في صورة الاطلاق اهـ وعرض عليه شيخنا عبارة وجعل الرمي
 التشديدي بتقسيمه ما قال وقيل شاذ منكر لكن لا تبطل به الصلاة لان قصد به معناها الاصل وحده وهو
 قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولوم معناها الاصل أو أطلق فلا تبطل صلته على المعتمد حيث ان
 وظاهر صيغته ان الحصر المذكور بما قاله الرمي وعليه فعله في غير النهاية والافتكلام النهاية كحاشا كالمغني
 ظاهر في موافقة الحقيقة فراجع قول المتن (مع تأمين امامه) شمل ذلك ما لو وصل التأمين بالافتحة وهو كذلك
 نهاية وقال ع ش قول المصنف مع تأمين امامه فخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام أو
 مأموه أي وغيرهما فلا يسن له التأمين اهـ (قوله لا تلبه) الى قوله وقد شكك في المغني الا قوله ومن ثم ان
 واپس الى قوله وقضية الخ في النهاية الاما ذكر (قوله كذا الخ) على لقوله ابرواق الخ وهو على المعنى كرى
 (قوله اخبر السائق) وجه الامالة منه انه قوله فانه من وافق تأمين الخ يدل دلالة على ان على طلب
 موافقة الامام في التأمين هي موافقة تأمين الملائكة والا يكن ذلك فائدة فحصل منه ان تأمين الامام وافق
 تأمين الملائكة شردي (قوله وبه يعلم الخ) أي يسن المنة أو ذلك الخبر (قوله ان المراد بان الخ) ويحتمل
 خبر اصحبه ان قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين بها يؤكد في سم عن الكثرة (قوله
 اراد ان يؤمن) الانسب تاويله بشرع فتأمل ان كنت من أهل بصري (قوله ولان التأمين الخ) عطف على
 قوله لو وافق كرى ورشدي (قوله لا لتأمينه) فان لم يؤمن الامام أو سمعه أو لم يدركه أول أو آمن هو
 معنى وأسن (قوله الان سمع قراءة امامه) الظاهر انه لا يسمي سمع غير معه الخ وفلا يجر صوت ولو سمع
 بعضها فحصل يؤمن مطلقا ولا يؤمن مطلقا أو يقال ان سمع ما قبل اهدنا يؤمن أو هي وباعدها آمن محل

فقال فان ثقلت الالباء والشر وع في السورة أو الركوع اهـ (قوله في الركوع) ينسب إلى السورة
 (قوله ان المراد الخ) بوجهه ورواينا اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين كثر (قوله

و يؤيد ما يأتى من المأموم لا يؤمن للعامة قوت امامه الا ان معهم وليس لما ياتى فيه بحري (٥١) مقارنة الامام سوى هذا فان لم يتفق له

موافقة آمن عقبولوا آخوه
عن الزين المسنون آمن
قبيله لم ينتظره اعتبارا
بالشروع وقد شكك عليه
ما يأتى في جهر الامام أو
اسراره من ان العبرة فيما
يشبهه لا بالشروع الآن
يجب ان ياب السبب للتأمين
وهو انقضاء قسرة الامام
وجسد فم يتوقف على شئ
آخر والسبب في قسرة
المأموم ليس هو رمي توقف
على فعل الامام فاعتبر
وقضية كلامهم انه ليس
لغير المأموم وان سمع قبل
لكن في الضاري اذا آمن
الغاي فأمسوا وجموسه
يقتضى الذنب في مسئلتنا
وفي نظر اه (ويجهره)
نداء في الجهر به الامام
والمنفرد قطعا والمأموم (في
الاطهر) وان تركه امامه
لرواية البخاري عن عطاء
ان ابن الزبير رضى الله
عنه ما كان يؤمن وهم من
رواه السجدة الحرام حتى
ان للمعصود للفتوى
بالفتح فالتدبير لاختلاط
الاصوات وموضع عطاءه
أفرك ما تقي عبادي بالسجدة
الحرام اذا قال الامام
ولا الضالين وفعل اصواتهم
باسم اما السر بتفسيرون
فما جهم كلقراءة (وسين)
في سره وجهر بلامام
ومفسر كلهم لم يسمع
(سورة بعد الفاتحة)

تأمل بصري ونقل عن حاشية الشارح على فتح الجواد ما نصه والذي يجب ان العبرة بالآخولاه الذي يابسه
التأمين لكن لم يشترط كونه جله مفيد من الفاتحة أو من غيرهما الاقرب نعم فكيف سماح ولا الفاتحة لا
اه (قولوا يؤيد ما يأتى من المأموم لا يؤمن للعامة قوت امامه الا ان معهم وليس لما ياتى فيه بحري) يظهر ان أصل
نذب الحقاير يتحصل بمقتضى خبر عوا كما لم يقارنه الجميع بصري (قولوا ولو آخوه) أى الامام اقيم
انه لو لم يؤمن بان قصر الزين بعد من اغراقه القراءات يؤمن جسد فم عليه فلا سبب للتأمين قبل امامه فلا قرأه
يعتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في ادائها الى اعادته مع الامام عرض (قولوا آمن قبله الخ) قال
المجموع ولو قرأ معه وفرغ ما كفى تأمين واحد أو فرغ قبله قاله البغوي ينتظر والحق ان الاصول ان يؤمن
لنفسه ثم للمتابعة ثم ياتى بمعنى قال عرض قوله هر كفى تأمين واحد أو فرغ قبله قاله البغوي ينتظر والحق ان الاصول ان يؤمن
تأمين فرائه اه (قولوا وقد شكك عليه) أى على اعتبار الشروع وهذا قول فعل الامام (قولوا باعتبار) أى
فعله ظاهر هذا الفرق انه يستغنى بالتأمين لقراءة الامام اذا جهر فيها الامام فجهز به المأموم كما عهده الحال
الروى في شرح المجموع اقتضاه كلام الشارح في الحقة اه وسأما يتعلق بالمقام (قولوا لغير المأموم) أى ولو
كان خارج الصلاة عرض وأثر الجعري قول المتن (ويجهره الخ) وجهره الاثنى والخسب به كجهرهما
بالقراءة وسأما والا سكت الى جهر فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمين مع امامه في دعائه في قوت الصبح
وفي قوت النازلة في الصلوات الخمس واذا وقع عليه ما يؤمن به وبني أن تراعى ذلك نحو سؤال الرحمة عند
قراءة آياتها ونحو تكبير الالتهالات من مبلغ احتجاج البعوت به ما يعلق في الامام كالقيام ركعة أو اذاع
برد بالفتح ما يشبهه كردد (قولوا قطعاً) وقيل فمواجه شاذ معنى (قولوا نداء في الجهرية) أى جهرها
متوسطا وتكرارها بالتحفة عرض (قولوا والمأموم) أى لقراءة امامه وسره لقراءة نفسه عيب اه سم
قول المتن (في الاطهر) قال في المجموع وعمل الخلاف اذا آمن الامام ولا اصحب للمأموم الجهر قطعا لسمعهم
فأما معنى فقوله الشارح فان تركه امامه يوم جرب ان الخلاف فيه أيضاً رأيت من شبهة لا بعد ذكر
كلام المجموع وقضية كلامه لا وضو كالكفاية ان ذلك طر يقترحون المذهب احوال الخلاف وان لم
يجهر الامام انتهى فاعمل كلام الشارح معنى عليه بصري (قولوا لرواية البخاري) الى المتن في النهاية (قولوا
تفسيرون الخ) عبارة شرح المنهج في سم عين الكثر مشددة فلا جهر بالتأمين فبالاعية قبل يؤمن الامام
وغيره سرامطلقا اه قال الجعري قوله فلا جهر بالتأمين الخ ظاهره ولو سمع قراءة امامه وعبارة سم على
الغاية ولا يسكن في السر يتجهز بالتأمين ولا موافقة الامام فبسم بل يؤمن كل سر انهم ان جهر الامام بالقراءة
فما أى السر يقيم بعد من موافقة انتم ومقتضى كلام شرح الى وض ان المأموم لا يجهر بالتأمين في
السر بتوان جهر امامه عرض وقوله مطلقاً أى سم قسرة امامه أم لم يسمع عرض اه كلام الجعري
(قولوا في السرية) الى قوله وقاعدة الخ في النهاية الا قوله وان طال الى نعم وكذا في الغنى الا قوله في بعضها
الى والاقتضى قول المتن (وسين سورة الخ) لا يتابع بل قبل وجوب ذلك شرح بافضل ويكفر ترك قراءة
السورة كما قاله ابن تاسم شيخنا (قولوا في سرية الخ) ولو كرر سورة في الركعة حصل أصل السنة فبما
وسم وفتح الجواد (قولوا لم يسمع) ينبى سمعاً مفسراً سم (قولوا في غير صلاة الخ) أى لو كان الغير
منسذرة خلافاً لاسنوي نهاية (قولوا الخ) أعينوه (قولوا ذلك) لوجه الى المتن (قولوا الحديث
الصحيح الخ) في تقريره وقضية (قولوا لم القرآن عرض من غيرها) يتأمل معناه فانما يبحث وجبت كان

و يؤيد ما يأتى من المأموم لا يؤمن للعامة قوت امامه الا ان معهم وليس لما ياتى فيه بحري (٥١) مقارنة الامام سوى هذا فان لم يتفق له
موافقة آمن عقبولوا آخوه
عن الزين المسنون آمن
قبيله لم ينتظره اعتبارا
بالشروع وقد شكك عليه
ما يأتى في جهر الامام أو
اسراره من ان العبرة فيما
يشبهه لا بالشروع الآن
يجب ان ياب السبب للتأمين
وهو انقضاء قسرة الامام
وجسد فم يتوقف على شئ
آخر والسبب في قسرة
المأموم ليس هو رمي توقف
على فعل الامام فاعتبر
وقضية كلامهم انه ليس
لغير المأموم وان سمع قبل
لكن في الضاري اذا آمن
الغاي فأمسوا وجموسه
يقتضى الذنب في مسئلتنا
وفي نظر اه (ويجهره)
نداء في الجهر به الامام
والمنفرد قطعا والمأموم (في
الاطهر) وان تركه امامه
لرواية البخاري عن عطاء
ان ابن الزبير رضى الله
عنه ما كان يؤمن وهم من
رواه السجدة الحرام حتى
ان للمعصود للفتوى
بالفتح فالتدبير لاختلاط
الاصوات وموضع عطاءه
أفرك ما تقي عبادي بالسجدة
الحرام اذا قال الامام
ولا الضالين وفعل اصواتهم
باسم اما السر بتفسيرون
فما جهم كلقراءة (وسين)
في سره وجهر بلامام
ومفسر كلهم لم يسمع
(سورة بعد الفاتحة)

في سر صلاة فاذا اظهر من الجنب لم يتناه عليه وصلاة فالحق انهم اذها وذلك الاشبه الكثرة الصحيحة ذلك ان يجب الحديث الصحيح
أم القرآن عرض من غيرهما وليس غيرهما من شأنها يحصل أصل منها

(قوله) أي من صلاة نفسه عطف على قوله من صلاة امامه (قوله) لكنه لم يتمكن الخ كان تخصيص هذه الصورة بهذا التشديد ليحقق فيها السبوق معنى والا فهو معترف بقبيل الصو والمذكور أخذ بما يأتي أنه إذا تمكن من قراءة السورة قبل بفعل لا يتبادر فكما سم (قوله) لكن الخ أي فهذا معنى السبوق هما سم (قوله) في الحالة الأولى أو الثانية لعل مراد بالحالة الأولى جعل ضميرهما الثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للأولين فإنه لم يتقدم الأذان الخ لعل في جعل هذين سالتين تسع فانه مجرد اعتبار من حاصلهما شيء واحد وهو أنه لم يدرك الإمام في الأولى الإمام بل في الأخيرة الإمام وذلك لانه واحد ثم على هذا قد يشكل قوله في الحالة الثانية في قوله أو بالنسبة للإمام والأولى الخ إذ يمكن ذلك في الحالة الأولى أيضا فانه يعقل أن يقال ان سبق بالنسبة والرابعة من صلاة نفسه قرأها في ثالثة الإمام ورابعته الثنتين أذكر كهما معه أو في أوليتهما الثنتين أذكر كهما مع الإمام ولم يتمكن من قراءة السورة فيما قبلتأمل سم وقوله ولم يتمكن صوابه ان يتمكن (قوله) فهما خبر مبتدأ محذوف أي قوله وهو خالف الإمام الخ معترف بقوله أي في الثالثة والرابعة بالنسبة للإمام وقوله أو الأولى والثانية بالنسبة للإمام سم (قوله) انصوبه قرأه الإمام أي ككون الإمام قرأها فهما هما يتوهم في (قوله) لكونه مسبوقا الخ كان وجد الإمام أو كما قاله روى عنه في الصلاة معه فقد سقط عنه السورة في الركعة الأولى المفارقة وجد اماما آخر أو كما قاله داخل نفسه في الجماعة وركع معه فقد سقط عنه السورة في الركعتين كالخاتمة فلا يشترط في باقي صلاته شيئا عارضا للصبر في ركعة واحدة والسبوق السبوق بماذا اقتدى بالإمام في الثالثة لكونه مسبوقا أي لم يدرك في سابع قراءة الخاتمة للوسط المعتدل ثم روى عنه امامه ثم حصل له عذر كزجه ثلاثين تمكن من السجود فسيجد وقام من سجوده وجد الإمام أو كما نصب عليه ان روى عنه وسقطت عنه الخاتمة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة بعد أوليس المراتب الأيام يتقبل عند السجود روى عن الإمام لا يسبق له السورة في الأخيرتين فكيف يتحملان المأموم اه (قوله) ثلاث إلى التشديد في أنها بقوله الخ (قوله) لأن السنة الخ ولأن القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فكانت أسبق معنى (قوله) بين العبارتين فرق أي لأن الأولى بحتمه لكون الفعل مكررها وخلاف الأولى والثانية صادقة بكون الفعل مبسوطا ع (قوله) بان الضمير الأول أي ضميرهما (الثاني) أي ضميرهما (قوله) في ذلك أي في مرجع الضميرين (قوله) أكثرهم الخ منهم شيخ الاسلام في شرح منعه (قوله) روى عنهم الخ مبتدأ خبر قوله الآخر، قوله الآخر في رده الخ (قوله) أو الأول أي عود الضمير الأول (قوله) لأنه لا يعقل الخ قد يقال سبقهم ما من صلاة نفسه مع ادراك الأولين منها تعمله في غاية الوضوح فحين أذكره أخير في الإمام فإنه سبق بأخيره في نفسه وأدرك أوليهما فمعنى نفي تعقل ذلك سم وضوحه سم (قوله) لا بالنسبة الخ راجع لقوله سبقهم الخ (قوله) لصلاة نفسه أي لانه يأتي بعد ولا بدو (قوله) ولا بالنسبة

لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فهما كان تخصيص هذه الصورة بهذا التشديد ليحقق فيها السبوق معنى والا فهو معترف بقبيل الصو والمذكور أخذ بما يأتي أنه إذا تمكن من قراءة السورة قبل بفعل لا يتبادر فكما سم (قوله) لكنه الخ أي فهذا معنى السبوق هما سم (قوله) في الحالة الأولى أو الثانية لعل مراد بالحالة الأولى جعل ضميرهما الثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للأولين فإنه لم يتقدم الأذان الخ لعل في جعل هذين سالتين تسع فانه مجرد اعتبار من حاصلهما شيء واحد وهو أنه لم يدرك الإمام في الأولى الإمام بل في الأخيرة الإمام وذلك لانه واحد ثم على هذا قد يشكل قوله في الحالة الثانية في قوله أو بالنسبة للإمام والأولى الخ إذ يمكن ذلك في الحالة الأولى أيضا فانه يعقل أن يقال ان سبق بالنسبة والرابعة من صلاة نفسه قرأها في ثالثة الإمام ورابعته الثنتين أذكر كهما معه أو في أوليتهما الثنتين أذكر كهما مع الإمام ولم يتمكن من قراءة السورة فيما قبلتأمل سم وقوله ولم يتمكن صوابه ان يتمكن (قوله) فهما خبر مبتدأ محذوف أي قوله وهو خالف الإمام الخ معترف بقوله أي في الثالثة والرابعة بالنسبة للإمام وقوله أو الأولى والثانية بالنسبة للإمام سم (قوله) انصوبه قرأه الإمام أي ككون الإمام قرأها فهما هما يتوهم في (قوله) لكونه مسبوقا الخ كان وجد الإمام أو كما قاله روى عنه في الصلاة معه فقد سقط عنه السورة في الركعة الأولى المفارقة وجد اماما آخر أو كما قاله داخل نفسه في الجماعة وركع معه فقد سقط عنه السورة في الركعتين كالخاتمة فلا يشترط في باقي صلاته شيئا عارضا للصبر في ركعة واحدة والسبوق السبوق بماذا اقتدى بالإمام في الثالثة لكونه مسبوقا أي لم يدرك في سابع قراءة الخاتمة للوسط المعتدل ثم روى عنه امامه ثم حصل له عذر كزجه ثلاثين تمكن من السجود فسيجد وقام من سجوده وجد الإمام أو كما نصب عليه ان روى عنه وسقطت عنه الخاتمة في الركعتين فكذلك تسقط عنه السورة بعد أوليس المراتب الأيام يتقبل عند السجود روى عن الإمام لا يسبق له السورة في الأخيرتين فكيف يتحملان المأموم اه (قوله) ثلاث إلى التشديد في أنها بقوله الخ (قوله) لأن السنة الخ ولأن القراءة سنة مستقلة والجهر صفة للقراءة فكانت أسبق معنى (قوله) بين العبارتين فرق أي لأن الأولى بحتمه لكون الفعل مكررها وخلاف الأولى والثانية صادقة بكون الفعل مبسوطا ع (قوله) بان الضمير الأول أي ضميرهما (الثاني) أي ضميرهما (قوله) في ذلك أي في مرجع الضميرين (قوله) أكثرهم الخ منهم شيخ الاسلام في شرح منعه (قوله) روى عنهم الخ مبتدأ خبر قوله الآخر، قوله الآخر في رده الخ (قوله) أو الأول أي عود الضمير الأول (قوله) لأنه لا يعقل الخ قد يقال سبقهم ما من صلاة نفسه مع ادراك الأولين منها تعمله في غاية الوضوح فحين أذكره أخير في الإمام فإنه سبق بأخيره في نفسه وأدرك أوليهما فمعنى نفي تعقل ذلك سم وضوحه سم (قوله) لا بالنسبة الخ راجع لقوله سبقهم الخ (قوله) لصلاة نفسه أي لانه يأتي بعد ولا بدو (قوله) ولا بالنسبة

الصلاة الامام يرد ما قرئ من الاعتبار من المذكورين وفي المجموع عن النصرة متى أمكن المسبوق قراءة السور وفي أوليه نحو يله قراة الامام قراها الاموم معمولاً بعد هاتي آخريه أي وان لم يقرأها معمو بوجه بأنه لما تمكن فترك عدم قصر اقام شرحه على تداولك قال عنها ومضى لم يكن ذلك قراها في آخريه وعلى (٥٤) هذا الوردك ثابتاً براءة وأمكنه السور وفي أوليه تركها في الباقي أي لتقصير كمال مما

قدمته وان تعذر في ثابته دون ثابته قراها فيها ولا يقرأها في براءة أي خلافاً ما ذالم يمكنه في ثالثه فيقرأها في براءة كما أفهمه كلامها بل الأولى عودهما معاً للاختصاص بينهما في المأخوذ به الأقرب الذي يمنع تشتت الضمير ولا إشكال عليه لأنه إذا أدرك الثالثة الاموم وابعثه ولم يتمكن فيهما من السور قصر الذي أدرك مع الامام أرى نفسه والذي فاته معه ثالثه نفسه وابعثه وحسبنا يصدق على هذه الصورة أنه سبق بالثالثة والرابعه من صلاة نفسه وأنه يقرأ في الثالث والرابعه من تداركهما وظهور هذا سلكه الشارح الحق واعتراض بعض الشارحين عليه ولم يرد ما قرئ من ثابته وتخرج بهما صلاة المغرب فأن سبق بالاوليين بالاعتبار السابق وتضمن قراة سورتهما في الثالث قراها فيهما أخذاً من قولهم لا تخلو منهما صلته أو بالاولى قراها في الثانية والثالثة كما علم مما مر ويأتي في التمكن مع التوثيق هنا ما سر آ تفانم عدم التدارك ولا سورة قلها اموم) الذي يسمع

الامام في جهريه (بل يسمع) ليعتق فيه عن القراء خلفه ما عدا الفاضل من ثم كره له وقيل بحرم اختياراً أن ذي اختل غيره (فان بعد) بأن لم يسمها أو سمع صوت الآخرين أو فوات ربعه نحو صممه به أو كانت سريرة أو في الأصح) لقد استمع السماع الذي هو سبب النهي وقضاهما اعتباراً بالسرور فيقرأ في سرية يجهز الامام فيها لا عكسه ومحمضه الشرع الصغير لكن الذي في الروضة اقتضاه والمجموع قصر بمحاسبة فعل الامام (وبسن) للمصلي الحاضر ولو اماماً لكن بالسرور والسابقة

بإسالة الامام) أي لأنه ادر صكه ما عدا سم (قوله من الاعتبار من المذكورين) أي الحالتين المذكورتين كردى (قوله وفي المجموع) أي قوله كالدكر ع ش عن الزبدي مثله (قوله ووجه) قد يشكك على هذا التوجيه ما يأتي في الجمعة أنه لو ترك سورة الجمعة في الأولى أي ولو عدا ما قرأها مع المنافقين في الثانية إلا أن يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة أكد من مطلق السورة في غيرها فالتأمل سم (قوله عبدالح) جوابها (قوله فالتعليق) أي المجموع عن النصرة (قوله وعلى هذا) أي على قوله ويأتي لم يكن الخ (قوله وأمكنه الخ) أي ولم يقرأها فيهما (قوله انتهى) أي كلام المجموع (قوله بل الأولى الخ) كان المناسب تقديره على قوله وفي المجموع الخ كما هو ظاهر (قوله منع تشتت الضمير) أي لكن فيه تشتت المعنى فتأمل سم أي بالنسبة للضمير الأول وأما وجه بقوله السابق في التنبيه لأنه إذا أدرك ثالثة الامام الخ فظاهر التكميل (قوله من صلاة نفسه) أي مع الاموم (قوله حين تداركهما) أي ثالثاً وثلاثة رابعة نفسه سم (قوله سلكه الشارح الحق) أي والنهاية بتوالمعنى (قوله عليه) أي الشارح الحق (قوله بما قرئ من الخ) وهو قوله لأنه إذا أدرك الخ (قوله وخرج الخ) كان مراد ما خرو من العبادات بمعنى أنها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة للحكم لأن ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل (قوله فيهما الخ) قد يقال هو خارج مما قبل فهم ما سم (قوله بالاعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق أو من صلاة نفسه بأن أدركهما الخ لا قوله بل بالاوليين البال الخ إذا لظاهر عليه ما رتبته على ذلك (قوله أو بالاولى) أي بذلك الاعتبار سم (قوله الذي يسمع) أي قوله وفيها في النهاية بتوالمعنى الاقوله وقيل أي المتن وقوله وان نازع في المتن وقوله وفيها (قوله وقيل بحرم الخ) عبارة الغنى والاحتياط مع نصب وقيل واجب وخبره الفارق في فوات المذهب اه (قوله واختارنا في غيره) والقياس أنه ان غلب على نفسه الإبداء حرم والا كره بصري (قوله بأن لم يسمعها الخ) لا يخفى ما في هذا التصريح بمقابلة النهاية والمعنى فان لم يسمع قراة كان بعد من مالم الخ (قوله فيقرأ في سرية يجهز الامام فيها لا عكسه) الذي يظهر أنه اذا جهر في السرية فغير بان الخلاف وجهاً ما إذا أسرف في الجهر وتلا وجهاً فلو قدم القراءة الأعلى الضعيف المقابل للأصح في السرية القائل بأنه لا يقرأ فيها أخذاً بعموم النهي وقطعاً للظن عن المعنى الذي لاجله ورد النهي عن القراءه فالتأمل بصري (قوله اعتبار فعل الامام) اعتمد شيخ الاسلام والنهاية بتوالمعنى (قوله الحاضر) سيذكر بحثره (قوله لكن بالسرور) عبارة شرح بافضل وأشار بقوله للمعترض الخ الحان طوله وكذا آوساطه لآسن الالمعترض واما من محصورين بمسجد غير مطر فلو لم يقرأ عليهم غيرهم وان حل حضورهم ورضوا بالتطويل وكافوا أو أراهم لم يكن فيهم متر وجب ولا جبراً معين ولا اشترط اذن السيد والزوج والمستأجر وان

ووجه الخ) قد يشكك على هذا التوجيه ما يأتي في الجمعة أنه لو ترك سورة الجمعة في الأولى أي ولو عدا ما قرأها مع المنافقين في الثانية إلا أن يفرق بان خصوص الجمعة في الجمعة أكد من مطلق السورة في غيرها فالتأمل سم (قوله منع تشتت الضمير) أي لكن فيه تشتت المعنى فتأمل سم أي بالنسبة للضمير الأول وأما وجه بقوله السابق في التنبيه لأنه إذا أدرك ثالثة الامام الخ فظاهر التكميل (قوله من صلاة نفسه) أي مع الاموم (قوله حين تداركهما) أي ثالثاً وثلاثة رابعة نفسه سم (قوله سلكه الشارح الحق) أي والنهاية بتوالمعنى (قوله عليه) أي الشارح الحق (قوله بما قرئ من الخ) وهو قوله لأنه إذا أدرك الخ (قوله وخرج الخ) كان مراد ما خرو من العبادات بمعنى أنها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة للحكم لأن ما ذكره هنا موافق لما تقدم كما يعرف بالتأمل (قوله فيهما الخ) قد يقال هو خارج مما قبل فهم ما سم (قوله بالاعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق أو من صلاة نفسه بأن أدركهما الخ لا قوله بل بالاوليين البال الخ إذا لظاهر عليه ما رتبته على ذلك (قوله أو بالاولى) أي بذلك

احتل شرط من ذلك نيب الاقتصاري سائر الصلوات على قصر الفصل ويكره مخالفا لمالما ابتدعه جبهة
الاغني عن التطويل بل الزاد على ذلك وكذا يقال في سائر أذكار الصلاة فلا ينسب للامام تطويلها على أذى النكال
فيها بل هذه الشروط والا كراهه (قوله في دعاء الافتتاح الخ) أي في زيادة الامام في جعل ما مقتصد بيانه
سم قول المتن (طوال الفصل الخ) عبارة شرح الر وض ويحل استحباب الطول والواسط اذا انفرد المصلي أو
آثر المحصورون التطويل والاختصار سم وفي النهاية ما في موافقتها (قوله وحكمته الخ) اعلم ان
الحكمة المذكورة ما في الصبح وفي الثلاثة الأخيرة وما في المغرب فمبطل تأمل بل مقتضى ما ذكره فان
تسكون كالثلاثة لانها وجد فيها مقتضى التخصيف وهو ضيق الوقت ومقتضى التطويل وهو قصر الفعل
فاستحب التوسط كأن تلك وجدتها مقتضى التخصيف. نعم وهو طول الفعل ومقتضى التطويل وهو طول الوقت
بصري أقول ويغرق كالمظهر بان مقتضى التخصيف هنا أقوى منه في الثلاثة ومقتضى التطويل بعكس
ذلك ثم قوله الأخيرة محقة للتوسط (قوله وفعلها) اذ في حذقه فتأمل (قوله غيرت بالتخصيف) يتأمل معنى
كون التخصيف جبر القصر سم يعني قصر الفعل والافاق المناسبة بالنسبة لقصر الوقت ظاهرة (قوله وغير)
أي بقرب الطول (فيه) أي في الظهور (قوله وفارقهما) أي الظاهر والعصر والعشاء (قوله لثمة النشاط)
فيه الخ وطول فعله بالنسبة اليه بالمقتضى للتخصيف بصري (قوله فهي مرتبة الخ) وفي حكمها لظهورها
ولعلمها بالثبات كان الميل على الخلوة يطبق فيها السمر شرع الجهر فيه اظهار اللذة منبهة العبد له ونقص
بالاولين لنشاط المصلي فيها وانهار لما كان يعمل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الاسرار لعدم
صلاحته للتفرغ للمناجاة والحق الصبح بالصلاة ليلية لان وقتها ليس بمجال للشواغل عادة كيوهم الجمعة عرش
(قوله في العم الخ) خلافا لانهما يتدفعه عبارة الاول وطوله الخ كقالب بن الرقعة وغيره كقفا والرسائل
وأوساطه كالجمعة قصارة كالعصر وعبارة الثاني وطوله الخ كالجرا واتاقت بتساو الرجن وأوساطه كالشمس
وضعاها والليل اذ ينشئ وقصارة كالعصر والاختلاط وقيل طوله الخ من الجرات الى عم ومنه الى الضحى
أوساطه ومنه الى الاثني عشره اه سبعة وفي شرح بافضل مثل ما في النهاية عبارة قال ابن من وطوله
من الجرات الى عم الخ وفيه نظر والمنقول كقالبه ابن الرقعة وغيره أن طوله الخ كتشاف الخ (قوله على ما شئت)
هـ فانه قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم الى فاضل ومضول كآية الكرسي وثبت فالاول كلام الله
في الله وثاني كلام الله في غيره فلا ينبغي أن يدوم على قراءة الفاضل وترك المضول لان النبي صلى الله عليه
وسلم بفعله ولانه يؤدي الى هجران بعض القرآن ونسيانه معنى (قوله وبسن) أي المصلي الحاضر قول المتن
(الصبح الجمعة الخ) شمل ذلك ما اذا كان اماما غير محصور بنهايتها وهو صريح صانع شيخ الاسلام في المنهج
والاسنى والشراح في شرح بافضل بخلاف ظاهر منيع معنا قال الكردى وتبع الجلال الرولى على ذلك
القلوبى والشو برى والحلى وغيرهم اه (قوله اذا التمس) الى قوله وبه يتبع في المعنى والى قوله وحديث
الخ في النهاية (قوله لثبوتيه) أي كالمواكذ اصمير دوامه (قوله وبه الخ) أي بالتعطيل (قوله ما قبل الاولى الخ)

الاعتبار (قوله في دعاء الافتتاح) أي في زيادة الامام في جعل ما مقتصد بيانه (قوله طوال الفصل الخ) عبارة
شرح الر وض ويحل استحباب الطول والواسط اذا انفرد المصلي أو آثر المحصورون التطويل والاختصار
(قوله غيرت بالتخصيف) يتأمل معنى كون التخصيف جبر القصر (قوله لثبوتيه الخ) قال الشارح في شرح
الشكوة وتعليل المانكة لكرهه تفرقة السجدة في الصلاة باشتغالها في زيادة سجدة في القرض قال
القرطبي منهم فاسد شهادة هذا الحديث وصح انه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة فيها سجدة في صلاة الظهر
فصعد بهم فهاور زعم احتمال لانه قرأ في صبح الجمعة لم تنزل السجدة ولم يصعد باطل فقد صرح الطبراني
انه صلى الله عليه وسلم يصعد في صبح الجمعة في لم تنزل اه وقوله بشهادة هذا الحديث أي ما ذكره صاحب
الشكوة بقوله وعن أبي هريرة وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الغر يوم الجمعة لم تنزل في كل ركعة
الاولى وفي الركعة الثانية هل على أبي الانسان وذكر الشارح في شرح هذا الحديث قولنا نعمنا قوله على

مال إليه الغني **(قوله منظر في سنده)** وبغرض محتمه هو بيان الجواز **(قوله أي بمحامي الثانية)** كذا في
 المغني وترجم المنهج **(قوله وأمر أهل أي في الأولى الخ)** هلا يقال قرأهما أسنان الاتان بكل في محلهما طلب
 أيضا وفيما ذكره مدارك أصل الاتان بما وقد يقال بما ذكره بيان لأصل سنة الاتان بما وما أمال السكال
 فقبحه كذا لا يقال يلزم عليه تطويل الثانية لا يقول لا مانع من استدراك فضيلة آخرى أنه لو لم تكن السجدة
 في الأولى قرأها في الثانية فهو أو يلزم في التطويل وأنه لو تعارض التطويل والترتيب تقدم الترتيب كما سألني
 بصري **(قوله قطعها)** ينبغي أن لا يكون في أثناء كلام مرتبها فيما يظهر بصري **(قوله أما إذا ضاف الوقت الخ)**
 هذا الإطلاق قد يخالفه ما تقدم من الأقوال في بحث المدسم **(قوله على الأوجه)** خلافا للآسني والخطيب
 في شرح التنبيه والنهاية بحث قالوا واللفظ للأخير ولو ضاق الوقت عن قراءة جميعها قرأ ما أمكن منها ولو آية
 السجدة وكذا في الأخرى بقراءتها ما أمكن من هل أي فان قرأ غير ذلك كان باركا لسنه قاله الفارقي وغيره وهو
 المعتمد وان فزع فيه اه **(قوله من تفرده الخ)** عبارة المغني قال الفارقي ولو ضاق الوقت ضمها أي بالمكن
 ولو آية السجدة أو بعض هل أي على الإنسان قال الأذري ولم أره لغيره اه **(قوله وأما السافر)** أي قوله
 لحديث الخ في النهاية والمغني الأقوله في الجمع وغيرهما هو له وأما السافر أي وان قصر سفره أو كان نازلا شرح
 بأفضل **(قوله في الجمعة وغيرها)** أي الجمعة هو ظاهر النهاية أيضا ووجهه بأنه لا اشتغال به امر السفر طلب منه
 التخفيف ثم ما ذكر شامل السالمو كان سائرا أو نازلا ليس منتهيا في وقت الصلاة للسفر ولما توقعه ولو قيل
 إذا كان نازلا كذا كرر لا يطلب خصوص هاتين السورتين لأطمئنه لم يعد عرش **(قوله الكافر ون)**
 ثم الإخلاص الخ وتسنان أيضا في سنته الصبح والمغرب والطواف والأحرام والاستغارة شرح بأفضل
(قوله وإياها شره الخ) مقتضى كلام النهاية بالمغني أنه أي السافر بالنسبة لعداها أي صلاة الصبح
 كغيره ومقتضى قول الشارح وإياها شره مسافر بالتخفيف الخ خلافا لغيره بصري أقول يفهم عموم
 التخفيف في حق المسافر تقيد الشارح سن ما ذكر في الصبح وغيره يكون المسمى حاضرا أو يصرح بذلك
 قوله في الإنداد لا يضيح التخفيف في حق السافر بالصبح اه وأيضا فقتضة التخفيف في صلاة الصبح مع
 تاكدسورتها حتى طلبت من أمام غير محصور ون طلب التخفيف في غيرها الأولى وعبارة شغلنا وهذا في غير
 المسافر أما هو فقير أي صلاة الصبح وقيل في جميع صلاته بالكافر ون الإخلاص تخفيفا عليه اه **(قوله)**
 وسن الجهر الخ قوله وفتاوى المصنف في النهاية والمغني **(قوله في الصلوات الجهرية الخ)** عبارة النهاية والمغني
 في صبح وأولي مغرب وعشاء وما أمكن في جمعة لا تباع والإجماع في الإمام وقيس عليه المنفرد ويسر كل منهما
 فبما سوى ذلك ثم ما قرئ في المؤداة أما الغائبة فالعبرة فيها وقت القضاء فيجهر من غير وبالشمس إلى طلوعها
 ويسر فيما سوى ذلك نعم يستثنى صلاة العيد فيجهر في قضائها كالإداء هذا كله بالنسبة للذكر أما الأنثى والخنى
 فيجهران إن لم يسمعهما أجنبي ويكون جهرهما دون جهر الذكر فان كان ثم أجنبي يسمعهما كقول بسران
 فان جهر لم يتقبل صلاتهما وأما النوافل غير المطلقة فيجهر في صلاة العيدين وخسوف القمر والاستسقاء
 أن الطبراني أخرجه عن أبي سعيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يديم قراءة هاتين السورتين في صبح يوم
 الجمعة وتوصي به إماماته إرساله بتقدير تسليمه لا بنافي الاحتجاج به فان أرسل لم يعمل به في مثل ذلك إجماعا
 على أنه شاهد أخرجه الطبراني أيضا في الكبير عن ابن عباس بلغنا كل جمعة وحينئذ فلا يتجاع مع
 هذا إلى الاستدلال بكان السابقة نقلا أو اثباتا أو تضع ودخل ابن دقي العيد السابق أي أنه ليس في
 حديث أبي هريرة رما يقتضى الدوامه ثم قال بعضهم ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بغيرهما لكن نادرا
 وقال غيره من خبر أنه قرأها بسجدة غير لم تنزل في أسناده قطر وبغرض محتمه هو بيان الجواز اه **(قوله أما)**
 إذا ضاق الوقت ضمها هذا الإطلاق قد يخالفه ما تقدم من الأقوال في بحث المدسم **(قوله أو قول الفارقي)** لما
 قاله الفارقي وهو المتخذ قالان بيان بعضها هو الأفضل **(قوله وأما السافر)** ظاهره ولو سفر أقصير فأناب رجوع

منظر في سنده ويلزم من
 ذلك الحذر ترك أكثر السنن
 المشهورة وتولها قائل به فان
 تركها في الأولى أي بمحامي
 الثانية وأمر أهل أي في الأولى
 قرأ في الثانية ثلاثا تخلو
 صلاته عنهما وكذا في كل
 صلاة سن في أولها سورتان
 معنئان وظاهر أنه ليس
 لمن شرع في غير السورة العينة
 ولو سبها قطعها وقراءة
 العينة أما إذا ضاق الوقت
 ضم ما دافى بسورتين
 قصيرتين على الأوجه وقول
 الفارقي فمن تبعه بعضهما
 من تفرده كما أشار إليه
 الأذري وأما السافر فيسن
 له في صبحه في الجمعة
 الكافر ون ثم الإخلاص
 لحديث في دعوان كان ضعيفا
 ورد أيضا أنه صلى الله عليه
 وسلم صلى في صبح السفر
 بالمعوذتين وعليه فيصير
 المسافر مخيرا بين ما في
 الحديثين بل فضية كقول
 الحديث الثاني أقوى سندا
 وإياه شرح التخفيف للمسافر
 في سائر قرأته أن المعوذتين
 أولى ويسن الجهر بالقرأة
 لغير المأموم في الصلوات
 الجهرية نال معلوم أكثرها من
 كلامه كقضى الطواف ليلة
 ووقت صبح وكالعبد

ولو قضاها فوق لهم الغيرة في الجهر وضده في الخفية وقت القضاء محله في غير هالان الجهر لسان فيها في محل الاسرار واستحب من ان لا تجهر
 الا ان لم يسمعها اجنبي ومثلها الخشي ولكن جهر همدون جهر الرجل ولا يجهر مصل ولا غيره وان شئت على نحو انام اومصل فيكره في كل المجموع
 وتقاوى المصنف وبه رد على ان العمدا نقله عنهما الحزماني كان مستحب القراءة اكثرا من المصلين نظرا لزيادة المصليين نقله فيو بحث
 المنع من الجهر بحضرة المصلي مطلقا لان المسجد وقف على المصلين أي اصاله دين لو عاظ والقراءة (٥٧) ووافل الليل الماطقة يتوسطها بين

الجهر والاسرار ان يقرأ
 هكذا مرة وهكذا أخرى أو
 يدعي ان بينهما واسطة بان
 يرفع عن اسماع نفسه إلى
 حد لا يسمعه غيره * (فرع)
 تسن سكتة يسيرة وضعت
 بقدر سبحان الله بين التعميم
 ودعاء الافتتاح وبينه وبين
 التعميد وبينه وبين البسملة
 وبين آخر الفاتحة وبين
 وبين آمين والسرورة ان
 قرأها بين آخرها وتكبير
 الركوع فان لم يقرأ سورة
 فبين آمين والركوع يوسن
 للامان ان يسكت في الجهرية
 بقدر قراءة المأموم الفاتحة
 ان علم انه يقرأها في سكتته
 كلها طاهر وان يستغل
 في هذه السكتة بدعاء أو
 قراءة وهي أولى وحسنه
 فظهر انه راعى الترتيب
 والمواظبة بين ما يقرأه
 بعد هالان السنة القراءة
 على ترتيب المصحف ومواظبه
 وفازت حرمته تنكيس الاسي
 باهم كون ترتيبها كما هي
 عليه من قبل صلى الله عليه
 وسلم اتفاقا زيل بعض
 أنواع الاعجاز بخلافه في
 السور ونقل الباقاني
 الاجماع على حمة قراءة
 آية من كل سورة لكن

والتراويح والوقوف رمضان وكعتي الطواف وقت جهر اه **(قوله ولو قضاها)** أي كان قضاها بعد
 الزوال سم **(قوله ولا يجهر مصل الخ)** شامل للعرض وغيره **(قوله على نحو انام)** ظاهره ولو في المسجد وقت
 اقامة القصر وضيقه نظرا لانه مقصر بالزوم حسنه سم **(قوله وبه)** أي بقوله وتقاوى المصنف **(قوله ان كان)**
(الخ) المناسب لما قبله وما بعده ان لم يكن الخ **(قوله ثم نظرقه)** أي ابن العماد أي فيما نقله عن الفتاوى
(قوله ويبحث الخ) أي ان العماد حدث قال ويحرم على كل أحد الجهر في الصلاة ونحو جهات شوش على
 غيره من نحو مصل أو قارئ أو ناظم للعمود ورجع لقول المشوش ولو قضاها لا يعرف الامنه اه وما
 ذكره من الحرمة طاهر لكن يناقضه كلام الجمهور وغيره فانه كالمرجع في عدمه الا ان يجمع محله على
 ما اذا خفي التشوش اه شرح المصنف للشرح اه نصري ويا عن شخص جامع آخر **(قوله مطلقا)**
 أي وان كان المصلي أقل من مستمع القراءة **(قوله ووافل الليل)** الخ الفرع في النهاية والمغني **(قوله الماطقة)**
 خرج به القلة وقت اوسب فخصو العدين بندي فبالجهر كما روي عن الوالي واتب بندي فيه الاسرار شرح
 بافضل **(قوله يتوسط الخ)** ان لا يتغير ياء أو تشو يشاعلى مصل أو ناظم والاسن له الاسرار في كل المجموع
 ويقاس على ما ذكره من يجهر يذكر أو قرأه بمحضرة من يشتغل بماله أو نوبس أو تصفب كما في به
 الشهاب الرمي قال لا يختصه ان الحكم على كل من الجهر والاسرار بكونه ستمن حيث ذاته نهاية ومغني وقال
 عس قضية تخصيص ذلك التقييد بالنقل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالغشاء والتراويح لا يتركه فيسما
 ذكر وهو ظاهر لانه مطلق بذاته فلا يترك لهذا العارض اه وهذا بخلافه لاطلاق الشرح البار ولا
 يجهر مصل الخ الذي كالمرجع في العموم وقول السيد البصري المتقدم هناك ثم رأيت قال شيخنا في شرح
 والجهر في موضع وهو الصحيح وأولنا المغرب الخ ما تصوم يحرم الجهر عند من يتأذى به واعتد بعضهم ان يكره
 فقط واسمه مجمل في ما إذا لم يحقق التأذي ويندب التوسط في ووافل الليل المطلقة بين الجهر والاسرار ان لم
 يشوش على ناظم أو مصل أو نحوهما اه وهو مرجع في العموم **(قوله وأبدى ان بينهما واسطة الخ)** وهو
 الأول معنى ونهاية **(قوله يسن الخ)** قوله ان في النهاية والمغني الا قوله وضعت بقدر سبحان الله وقوله وبينه
 وبين التعميد وقوله وبين آمين والسورة **(قوله ان يسكت)** أي بعد ناسنه **(قوله وان يستغل الخ)** قوله
 وحسنه في النهاية **(قوله والمواظبة)** فالوتر كما كان قرأ في الأولى لهمز والاسنة لا يلف قرش كان خلاف
 الأولى ومنه يعلم ان ما يفعل الا في صلاة التراويح من قراءة الهاكم ثم الاخلاص الخ خلاف الأولى أيضا لترك
 المواظبة بذكر سورة الاخلاص عس ويستثنى من كراهة قول المو انما استثنى كالكافرون والاختلاص فيما
 مرجح يرى **(قوله وفارق)** أي تنكس السور حيث كان مكرها **(قوله بانه)** أي تنكس الاسي **(قوله لمع)**
 كون ترتيبها الخ معقبه وقيل اجتهدا عس **(قوله بخلافه)** أي التنكيس **(قوله من كل سورة)** لعله
 ليس بقدره تفريق آيات سورة واحدة كالشبه قول البهي الا في **(قوله ورده الخ)** خبره لكن ظاهر الخ
 والضمير المنصوب وراجع للباقي **(قوله بكرهته)** أي الخلط **(قوله وترية)** كذا في النسخة اقلها على
 أصل الشرح مراراً موضوعاً فوقه مصر في بعض النسخ وبجهرته **(قوله والاول اقرب)** في أصل الشارح
(قوله ولو قضاها) أي كان قضاها بعد الزوال **(قوله لان لم يسمعها اجنبي)** عبارة راجع عطفها على مسنونات
 وان تجهر الرأفوا الحسنين حيث لا يسمع اجنبي اه **(قوله على نحو انام)** ظاهره ولو في المسجد وقت اقامة

(٨ - شرواني وابن قاسم) ثاني (ظاهره قول الحليمي خطا سورة يسو وتختلف الادب واليه في الأولى الفتاوى
 أن يقرأ على التأليف المنقول برده من مصر كراهته أو يعبد ويحرم من بر من ولو تعاضد الترتيب وتقول الأولى كان قرأ الاخلاص
 فهل يقرأ الفلق نظر الترتيب أو الكون نظر التطويل الأولى كل محتمل والأولى أن يربو كذا سن للموم فرغ من الفاتحة في الثالثة والرابعة
 أو من التشهد الأولى قبل الامام

نخطه والا قرب بالاول وقال عبدالرؤف وظهر غير ذلك وهو أن يقرأ بعض الفائق ويسلم بذلك من الكراهة التي في تناول الـ الثاني على الاولى وعدم الترتيب اغاثة الاقتصار على بعض الفائق انه مغضول وهو أهون من الكراهة اه وبه صرح في النهاية بصري (قوله أن يشتغل بدعاء الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي فبنا إذا فرغ المؤمن من التشهد الاول قبل الامام ليس له الايتان بالصلاة على الاكثون وانها مدر اه سم واعنده شيخنا (قوله ولولم يصح) الى قوله ان نزل في النهاية الاقوله وكذا في اولي السرية (قوله ان نزل ادراكها) يؤخذ منه انه لا ينظر حيث نزلت السورة بصري (قوله قال في المجموع) الى قوله اه اعتمده المغني (قوله وان لا يقف) الى قوله اه اعتمده النهاية (قوله لم تسن له الاعادة الخ) كان وجهه ان يرمي من خلاف ابن سريج المار في الواو الا قد ذكر بصري وفيه أن خلاف ابن سريج المار انما هو في تمكمل الفاتحة مع الشك في آيات السجدة (قوله الاخذة) وقبل ان يخطو ع شخنا قول المتن (وأقوله الخ) ولو عجز عنه الامعين أو اعتمده على شيء أو اتخذه على شقة لزمه والعاجز ينفي قدر امكانه فان عجز عن الاتخذة أو ما راسه بطر فمؤلو شكله ان يخطي قدر اقبل به راحته وركبته لزمه إعادة الركوع علان الاصل بعدمه نهاية وشخنا وكذا في المغني الا قوله ولو شك الخ قال ع ش قوله ولو عجز عنه الامعين لزمه إعادة الركوع علان الاصل بعدمه نهاية وشخنا وكذا في المجموع اه قوله وأخذنا على شقنا الخ فهل شرط المسئل لشدة ان لا يخرجه عن الاستقبال الواجب سم هل المنهج أقول الظاهر نعم لان اعتناء الشارع به أقوى اه (قوله للقائم) أي أمار كركع القاعة قد تم معنى ونهاية قول المصنف (ان يخطي) ههنا توجد في خط المصنف انما هي لمحققة بعض تلازمته انه يصح اللفظ ع ش (قوله اخذنا) الخ قوله ومن في المغني والنهاية الاقوله والاطل وقوله وان نظره في الاسوي وقوله أو قتل نوحه (قوله لا مشو بالاختصاص) وهو ان يخطي عجزه وركوعه أو يخطي عجزه وان كان فعل ذلك عامدا على ما بطلت صلاته والالم يخطي ولو يجب عليه أن يعود للقيام وركوعه كوعا كافيا لا يكفيه هوى الاختصاص شخنا وقوله ثم ان كان فعل ذلك عامدا على ما بطلت صلاته أي أن ذلك زادة فعل غير ما يلزم فلهي تلاعب أو تشميه وياتي في الشرح ما وافقه وان صرفه ع ش عن ظاهره (قوله والاطل) عبارة النهاية وغيره فلا يحصل باختصاص ولا به مع اخذنا اه قال ع ش قوله ولا به مع اخذنا ظاهره مر كشيخ الاسلام انه اذا أعاده على الصواب بان استوى وركع محتضنا كالو اخل يعرف من الفاتحة ثم أعاده على الصواب وقضية كلامه بالاطل بمجرد ما ذكر لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارح مر كالشيخ وحمل كلامه على بعد فرضه في العلمد العالم على ما دلل به بعد على الصواب اه وقوله بعد فرضه في العلمد العالم تقدم عن شخنا خلاف هذا الفرض قول المتن (قد لا يوغر راحته الخ) هل يكفي بلوغ بعض الراحه لبعض الركبة ولا يخل باسمه ولعل الثاني أقرب بصري (قوله أي كفيه) أي بطنهما نهاية عبوة المغني وشرح المنهج وشرح باضطر والاحتان ما عدا الاصابع من الكفين اه قال ع ش وهي أولى لخراجها الاصابع صريحا اه (قوله لو أرادوا وضعهما الخ) أي لو أراد ذلك فوملنا جوابا لمجذوف واتي بذلك لان يتوهم انه لا بد من وضعهما بالفعل شخنا ولك ان تستغني عن الخلف بجعل لمصدر يدعى كل الاولى حذف أراد (قوله اضع اعتدل السلقته) وظاهره ان المراد به اعتدل اليدين الخلف بجعل لمصدر يدعى كل الاولى حذف أراد خلقت ان لا تطول يداه أو تقصر اليدين قبل ان تسبقا لخلقته بحسب الاعتدال ان يكون كل منهما مناسبا لاصل من قدسه كذلك وأما اعتدل أصل الخلقة بان لا يكون طويلا ولا قصيرا فليس له دخل فيما نحن فيه ولا يتعلق به حكم كاهو ظاهر ثم وانه كذلك في عبارة الشيخين ومن تبعهما كالشارح الحق يقنع بحمل خلف ما بعد من خلف التفسير بصري وقوله فتعين الخ قوله نظر فقد أشار النهاية والمغني الى محتر ترك منهما بقولهما لو طالت يداه أو قصرت أو قطع منهما شيء لم يعتبر ذلك اه وقال شخنان الاول محتر والاول والثاني محتر والثاني (قوله لا يسمى ركوعا) ان أراد اللفظ معناه فله لم يقدمه لا يفي في الاستدلال وان أراد شرعا فاقبه المفروض وفيه نظرا له مقصر بالنوم حيث (قوله ان يشتغل بدعاء الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي

وان نظره الاسوي ولا يعد بل هو راحتي القصر ويجب أن يكون متناسبا (بطما نذرة) الامر به الى الخبر المتفق عليه هو ما يطهره أن تسكن وتستقر أضواءه (بحسب تفصيل رفعه) منه (عن هو به) بغير أوله ويجوز رفعه الى ما يلي في عين ذلك (د) يلزمه أنه (لا يقصده) أو الهوى (غيره) أي الركوع لأنه يقصده نفسه لانه الصلاة منسجبة عليه (فلوهوى لتلاوة) (هـ) أو قتل نحو حجة (فعله) عند بلوغه

حذر الركوع (ركوعا لم يكف) بل يلزمه أن ينصب ركوعه لصفه هو به لغیر الواجب فلهما عنه وكذا سائر الأركان ومن ثم لم يصرح بمصلحة فرض في صلاة أخرى وهو أقرأ ثم ذكر لم يحسبه ما قرأه ان كانت تلك نافذة لم قرأ معتقدا النقلة كذا أطلقه غير واحد وليس ببعض لما يأتي قبل الثاني عشر وفي سجود السهو واختلاف التصو وهذان لم ينظر اليه لاتحاد المذكورين فمما يدل ذلك أولى كما هو ظاهر ولو شك وهو ما جعل ركوع زنه الاتصال هو ان ركوع ولا يجوز القيام كما وانما يجب به عن الركوع كمال الرضة والجسموع فمما لو شك في السجود أنه لم يركع ومنزلة الركوع كذا استوى فيه مردونه ولا من صرفه به المستحق للركوع الى اجنب عنه في الجدة لا يلزم من السجود من قيام وجود هو الركوع به بغيره بين هذا ولو شك فيما موم بعد ما ركع في الفاتحة فعاد القيام ثم ذكره أقرأ فيحسبه لاتصاله عن الاعتدال وما لو لم من

مصادرة (قوله وان نظره) أي في عدم كفايته كذا كرم الامرين (قوله راحتي القصر) أي قصر الدين وسكنا الذي أقطع منها شيء كسماز نقاش النهاية والمغني ويمكن إضاحه في كلام الشارع بان واد ما يشتمل لغیر الطارئ نحو القطع (قوله عن ذلك) أي العلم بأن معنى قول المتن (ولا يقصده غيره) ينبغي ان المراد غيره فقط فالوقود وغيره أجزا سم (قوله لانه الخ) الأولى حذف الهماء (قوله لانه يقصده نفسه) أي فقط نالوا أطلق أو قصد وغيره لم يصرح وحلي وكردى (قوله أو قتل نحو حجة) مرع فان الهوى يقتل حجة لا يضر وان وصل الحسد الركوع أو أكثر سم زاد ع وشي يقتله الاعمال الكثيرة ثم لانه نظر والاقرب بالاول خلافا لما قلنا عن فتاوى الشهاب الرسل لان هذا الفعل مطلوب منه فاشبهه بغير العدو والاعمال الكثيرة في دفعه لا يضر اه (قوله لم يكف) ولو قرأ آية سجدة وقصد أن لا يسجد ركوعا لم يكره لالهوى عنه لانه يسجد للتلاوة فان كان قد انتهى الى خد أو كعبه فليس له ذلك ولا يلزمه ان يسجد (قوله تان) أي الصلاة الاخرى المشروعة فجهسوا (قوله معتقدا النقلة) أي فقد صرف القراءتة لغير الواجب سم (قوله وليس يصح) أي بل يحسب سم ومرعن النهاية وانقضى ما وافقه (قوله بل ذلك) أي ما هنا أولى أي بالحسبان (قوله كما هو ظاهر) فيه تامل (قوله ولو شك) أي غير المعلوم (قوله كافي في الرضة) اعتداه مر اه سم (قوله فيه) أي في باقي الرضة والجموع (قوله لانه الخ) متعلق بقوله وانما يلزم يجب الخ (قوله اذا لم يلزم الخ) يتأمل جدا وكذا به بدأت السجود من قيام لم يوجد معه هو الركوع سم عبارة البصري لا يخفى ما في التطبيق ينمو بينه فلهما فلو جعله عليه مستقلة لاصل الطلب كان أنسب ثم هو يقتضي أنه لو تحقق وجود هو الركوع يختلف الحكم ومقتضى احكامه السابق خلافه فغير اه (قوله به الخ) أي بقوله لانه صرفه الخ (قوله فيحسبه لاتصاله الخ) قد يقال ان رفع من الركوع الى القيام جئت اجنبى بالنسبة لرفع عن الاعتدال اذا اعتبار الاول طارئ اذا تم وتابع لاصل بخلاف الهوى للسجود فمما في المسئلة السابقة فليتأمل بصري (قوله وما لو قاله من السجود الخ) أي فيحسبه ذلك الجالس عن الجالس بين السجودين أو الجالس للشهادتين (قوله في الأول) أي في الشك في الفاتحة (قوله وبه الخ) أي بالفرق المذكور (قوله بل الهوى الخ) وفي الباب وان شك في السجدة الثانية من ثالثة

فما اذا فرغ المأموم من التشهد الاول قبل الامام ان يسكنه الاتمان بالصلاة على الاكل وقا بها مر (قوله ولا يقصده غيره) ينبغي ان المراد غيره فقط فالوقود وغيره أجزا كما يؤخذ مما يأتي في السجود فمما لو قصد الاستقامة والسجود انه يجزى (قوله فلو هو ركوعا لم يكف) فلو اختار بعد اداء سجدة ركوعا والاعراض عن السجود للتلاوة أن يسجد للتلاوة مما انتهى الى الجازلان السجود لم يطلب ولم ينقطع عليه بمجرد قصد الاعراض عنه ولو هو الركوع فلو اوصلا السجود الى السجود للتلاوة فينبغي امتناعه ان يحل السجود للتلاوة قبل الركوع فالتسليم الركوع مغفولة لان في الاتيان به في قطع فرض الركوع على الذي تلبس به ثم لو أبطل الصلاة أو أتمها ولم يطل الغسل فيحذفها من السجود كذا وقع البحث في معمر مر واستقر على ذلك فلا يرجع (قوله أو قتل نحو حجة) مرع فان الهوى يقتل حجة لا يضر وان وصل الخد الركوع أو أكثر (قوله معتقدا النقلة) أي فقد صرف القراءتة لغير الواجب (قوله وليس يصح) أي بل يحسب (قوله كما في الرضة) اعتداه مر (قوله اذا لم يلزم الخ) يتأمل جدا وكذا به بدأت السجود من قيام لم يوجد معه هو الركوع (قوله بل الهوى الخ) في اجابتي في سجود السهو وان شك في السجدة الثانية من ثالثة باجة

السجود فدل أن جلوسه للاستراحة أو التشهد الاول فان أنه بين السجدة بين أول التشهد الاخير وذلك لانه في السكلم يصرف الركن لاجنب عنه فان القيام في الاول والجلوس في الاخير من واحد وانما طعن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر لثبته بخلافه في مسألة الركوع فانه يقصده الانتقال للسجود لم يقصده ذلك قصد الركوع عمدا اتقروا ان الانتقال الى السجود لا يستلزم به يعلم أنه لو شك فأتى في ركوعه فركع ثم ان آية هوى من اعتداه لم يلزمه العود للقيام بل له الهوى من ركوعه

لان هوى الركوع بعض هوى السجود فلم يقصد احديا كاتشر وتاملك ذلك كما قلناه مهمل به بتضع أن قول الزكشي لو هوى امامه فظنه بسجود التلاوة فتابعه فان انه ركع حسبه واعتبر ذلك للمتابعة الواجبة طبعاً بما في نزاع في مسئلة الزكاة ما قبل ما ذهبوا واضع انه لا يحسب لانه قصد احديا كاتشره (٦٠) وظن المتابعة الواجبة لا يفيد كظن وجوب السجود في مسئلة الزكاة فلا بد ان يقوم ثم ركع وكذا قول غيره لو هوى

معها فلان هوى السجود الركع فبان أن هوى الركوع أجزاء هوى الركوع على سجود المتابعة الواجبة في محلها بخلاف مسئلة الزكشي لتأني الاعلى مقابل ما في الرضة أيضاً كحسب ما تفرقه وأشارته لفرق بين صورته وصورته الزكشي مما يتجيب منه بل هماً على حد سواء (وأكملهم مع ما مر) تسوية ظهوره وعقده بان عدلها حتى يصير كالصفة الواحدة لا يتابع (ونصب سابقه) ونظيره إلى الحق ولا يشترى ركبته لغوات استواء الظاهر به (وأخذ ركبته بيديه) ويرق بينهما كما في السجود (وتفرق بق أصابعه) لا يتابع فيها تقر بقاوسطاً (للقلة) لأنها أشرف الجهات باب لا يعرف شيئاً من جهتها

هل ركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا يسجداه قال في شرحه وقامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يتبع احتسابه عن قيام الركعة لأن القيام الواجب يقوم مقام بعض الحان قال عنه ومن هنا يظهر الفرق ببيان بقصد المصلحة غير الركع من جنسه فحسب بان اختلاف النوع أو من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع أو عكسه فلا يحسب اه فأنظر قوله أو عكسه الخ مع قوله هنالك الهوى من ركوعه الخ (قوله لان هوى الركوع) يتأمل جدواؤه بعض هوى السجود فتدغم البعض لان هوى السجود انما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع (قوله حسبه) اعتمد مر (قوله كلن وجوب) الفرق واضع فان ظن وجوب السجود مطابق وظن المتابعة مطابق اذا لم ينهها بكل تقدس سواء كان هو الامام لسجود التلاوة أو للركوع سم قول المن (وأكملهم) ويكره تركه نص عليه في الامامية ومعنى (قوله كالصفة الخ) أي كالوجع الواحد من جنس لا واجع فيه شيئاً (قوله ويرق بينهما الخ) أي بين الركبتيين كشر كركي قول المن (وأخذ ركبته بيديه) أي بكفه ولو تعسر وضع يديه أو أحداهما فعل الممكن نهاية (قوله لا يتابع فيها الخ) أي في الانحدار والتفرقة (قوله تقر بقاوسطاً) آخره قوله لا يتابع لعدم دور ودفعه الفنى والنهاية تقرقة أصابعه تقر بقاوسطاً. يتابع في شبر ذكر الوسط اه (قوله بان لا يعرف الخ) فيه إشارة للعرضين قول المن التيسيل أنهم معناه نهاية ومعنى أي معنى قول المصنف تفرقة أصابعه للقبلة عش قول المن (ويكبر) أي بشرع في التكبير سم (قوله ونقله البخاري) أي في تصفيه في الرد على منكر الرفع مغنى وعش (قوله وغيره) أي ونقل الرفع غير البخاري عش (قوله منهم) أي من الصابة معنى (قوله أوجه) أي الرفع (قوله بان يبدأ الخ) أي قوله ماداني النهاية الآتية ودهاء إلى مع ابتداء الخ والى قوله حتى في حصة الخ في معنى الاما ذكر (قوله مع ابتداء التكبير) متعلق ببدا (قوله ماداني) الخ الماتن آخره عش (قوله لا يتابع الخ) لتعليل الاستدراك (قوله من ابتداء الخ) متعلق ببدا

هل ركع فقام له ثم بان ركوعه مضى على صلاته ولا يسجداه قال في شرحه وقامه بقصد تكميل الركعة الثالثة لا يتبع احتسابه عن قيام الركعة لأن القيام الواجب يقوم مقام بعض الحان قال عنه ومن هنا يظهر الفرق ببيان بقصد المصلحة غير الركع من جنسه فحسب بان اختلاف النوع أو من غير جنسه كقصد السجود عن الركوع أو عكسه فلا يحسب اه فأنظر قوله أو عكسه الخ مع قوله هنالك الهوى من ركوعه الخ (قوله لان هوى الركوع) يتأمل جدواؤه بعض هوى السجود فتدغم البعض لان هوى السجود انما هو عن الاعتدال المتأخر عن الركوع (قوله حسبه) اعتمد مر (قوله كلن وجوب) الفرق واضع فان ظن وجوب السجود مطابق وظن المتابعة مطابق اذا لم ينهها بكل تقدس سواء كان هو الامام لسجود التلاوة أو للركوع سم قول المن (وأكملهم) ويكره تركه نص عليه في الامامية ومعنى (قوله كالصفة الخ) أي كالوجع الواحد من جنس لا واجع فيه شيئاً (قوله ويرق بينهما الخ) أي بين الركبتيين كشر كركي قول المن (وأخذ ركبته بيديه) أي بكفه ولو تعسر وضع يديه أو أحداهما فعل الممكن نهاية (قوله لا يتابع فيها الخ) أي في الانحدار والتفرقة (قوله تقر بقاوسطاً) آخره قوله لا يتابع لعدم دور ودفعه الفنى والنهاية تقرقة أصابعه تقر بقاوسطاً. يتابع في شبر ذكر الوسط اه (قوله بان لا يعرف الخ) فيه إشارة للعرضين قول المن التيسيل أنهم معناه نهاية ومعنى أي معنى قول المصنف تفرقة أصابعه للقبلة عش قول المن (ويكبر) أي بشرع في التكبير سم (قوله ونقله البخاري) أي في تصفيه في الرد على منكر الرفع مغنى وعش (قوله وغيره) أي ونقل الرفع غير البخاري عش (قوله منهم) أي من الصابة معنى (قوله أوجه) أي الرفع (قوله بان يبدأ الخ) أي قوله ماداني النهاية الآتية ودهاء إلى مع ابتداء الخ والى قوله حتى في حصة الخ في معنى الاما ذكر (قوله مع ابتداء التكبير) متعلق ببدا (قوله ماداني) الخ الماتن آخره عش (قوله لا يتابع الخ) لتعليل الاستدراك (قوله من ابتداء الخ) متعلق ببدا

وكذا قول غيره لو هوى معه فلان هوى السجود الركع فبان أن هوى الركوع أجزاء هوى الركوع على سجود المتابعة الواجبة في محلها بخلاف مسئلة الزكشي لتأني الاعلى مقابل ما في الرضة أيضاً كحسب ما تفرقه وأشارته لفرق بين صورته وصورته الزكشي مما يتجيب منه بل هماً على حد سواء (وأكملهم مع ما مر) تسوية ظهوره وعقده بان عدلها حتى يصير كالصفة الواحدة لا يتابع (ونصب سابقه) ونظيره إلى الحق ولا يشترى ركبته لغوات استواء الظاهر به (وأخذ ركبته بيديه) ويرق بينهما كما في السجود (وتفرق بق أصابعه) لا يتابع فيها تقر بقاوسطاً (للقلة) لأنها أشرف الجهات باب لا يعرف شيئاً من جهتها

منه أو غيره (د) من جملة الأسفل أيضاً له (يكبر في ابتداء هوى) يعني قبله (ورق بيديه) كما صرحه صلى الله عليه وسلم من طرق كثيرة ونقله البخاري عن سبعة عشر رجلاً بغيره عن أضعاف ذلك بل يصح عن واحد منهم عدم الرفع

ومن ثم أو جبه بعض أصحابنا (ك) رفعهماني (أحرله) بان يبدأه وهو قائم ودهاء مكش وفتان وأصابهم منشورته تفرقة وقوله وطامعاً ابتداء التكبير فالأولى كلفه من كسبه الخ أي ما ذكره التكبير إلى استقر لوف الركوع للثلاثين أو من صلاته عن ذكر وكذا في سائر الآيات التي في حصة الاستراحة فله على الألف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفاً لا يتناهى بها هذا المن ابتداء

وغير اسمة الى تمام قيمه (و) من جلته ايضا انه (يقول) بغداد استقراره فسم (سبحان ربى العظيم) وبمحمد (نلانا) للاتباع وصم انه لما نزل
 فسم باسم ربك العظيم قال صلى الله عليه وسلم اجلسوا هاهنا ركوعكم فكلما نزلت سبع اسم (٦١) ربك الاعلى قال اجلسوا هاهنا سبع ركوعكم

وحكمته أنه ورد أفسر ب

ما يكون العبد منزه إذا

كان ساجداً انخفض بالاعلى

أى عن الجهات والمسافات

لثلاثتهم بالاق بذلك

وقبل ان الاعمال أفوا

نفضيا وهو: أ. الغم: العقل

وَالصَّابِرِينَ وَالْمُحْسِنِينَ
وَالْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ

والشجيرة ابلغ في التواضع
فمما لا اله الا الله

جعل الابلع للابلع واقفه

یہاں واحد و کثرت کا احادی

عشرة ودونه تسع فسيمع

تخمس فثلاث فہی اَدنی

کمالہ کفر وایہ (ولایزید)

الامام) عليها الا بالشر وط

المشاركة في الافتتاح (وزير)

المنفرد) نديا ومثله مأموم

قَوْلُ أَمَامِهِ (اللَّهُمَّ لِلشُّرَكَاتِ

وَبِكَ آمَنَتْ وَلَكَ أُسْلِمَتْ

خشم لك سمی و بصری

وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي وَهَدَىٰ لَهُمُ اللَّهُ مَقَالِيدَ. (١٠٠)

و شمعری و شیری (وما)

استقلته قدیمی / بالافراد

والإقبال قدماء العرب

العالمين لو رود ذلك كله

ولصديق حننك لئلا يكون

كاذبا الا ان يريد انه صورة

الخامس: وانما وجه القيام

والخلاصة، الأخير ذكره

[illegible]

العلماء يفتخرون بالعلم والكرامه

العادي يختلف النوع
والجود والذات

والسجود انصافاً له
بأنه تعالى

عادة بميران عنها وأحق
البلاد من بلاد

بہم الاعتدال والجلوس

بين السجدي لان

و(قوله رقم راسه) أين السجود (قوله ومحمد) إلى المنى في النهاية الاقوله قبل وكذا في المنى الاقوله له ورد إلى لان الاعلى (قوله ومحمد) منه أجمع لمده أو وجمده وسجله والتسبيح لغة التزييه والتعبد تقول سبحت في الأرض اذا أعبدت معنى قوله ازل وفي النهاية والتا معنى زلت بالانه (قوله فلنزلنا الخ) كان نكسة التعبير هنا بالغه الاشعار بأن نزولهم من تلك وهل التعظيم ادخل نظر ونكسة ثابت الفعل هنادون سابق النعت والاشعار بجواز الامرين بصري (قوله وحكمته) أي تخصيص الاعلى بالسجود معنى (قوله ذلك) أي قرب الجاهل والمسافة (قوله فجعل الانبج للانبج) أي واطلق مع المطلق معنى (قوله وأقله) أي التسبيح (فيهما) أي الركوع والسجود (قوله واحدة) أي مع الكراهة عش (قوله وأكله إحدى عشرة) كافي الحقيقة وغيره واختار السبكي انه لا يتعبد بعد بل يزيد ذلك ما شاع معنى (قوله عاها) إلى قوله ولصديق المنى والنهاية الاقوله ومثله إلى المنى (قوله عاها) أي على الثلاث أي بركه لها ثمانية ومعنى قول المنى (لنركعت الخ) انما قدم الظرف في الثلاثة الاول لان فهارد على المشركون حيث كانوا يعبدون معه تعالى غيره وأخوف قوله خضع إلينا لان الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها إلى غيره تعالى حتى ردعاهم فيها عش وإذا تعرض هذا الدعاء والتسبيح فدهما ويقدم التسبيح الثلاث من ههنا للدعاء على أكل التسبيح وهو إحدى عشرة تعبيرى (قوله خضع لنا الخ) يقول ذلك وان لم يكن متصفا بذلك لانه متعبد به فافا لرح عش (قوله سمى وبصرى) كانا الحكمة والله أعلم في الاقتصار على السبع والبصردون بقية الحواس الظاهرة وقوع العبث بها مما لا يوافق تعظيم الأعضاء الظاهرة وقوعه بجميعها عاود في الأعراض عن القوى الباطنة الكليكة كونهم في الأمور العرفية التي تصان أفعالهم العوام عنها بصري قول المنى (وما استقلت به قدى) أي حملته وهو جيع الجسد فيكون من ذكر العام بعد الخاص شرح بأفضل (قوله ولصديق الخ) قد يقال المخصوص منه الاشعار وهو لا يوصف بصديق ولا كاذب فلنستلزم بصري وقد يقال ان الصدق باعتبار ما تضمنه من الحزم والدعاء (قوله وانما) وجب إلى المنى في المنى الاقوله ولحق إلى وبسن (قوله عيران عنها) معنى حتى يحتمل إلى التمييز عنها (قوله سبحانه اللهم) أي ينبغي أن يكون ذلك قبل الدعاء لأنه أنسب التسبيح وأن قوله ثلاثا عش (قوله وكبره) إلى المنى في النهاية (قوله وكبره والفرع الخ) سمى على المنهج عن شرح الروض قال الزركشي وحل كراهتها اذا قدمت بها القرآن فان قصد بها الدعاء والتناهي فبني أن تكون كونها بياض القرآن اه أي فلا تكون تذكر وهو باني أن مثل قصد القرآن مألوف في ما يظهر انهما باني في القنوت عش (قوله في غير القيام) أي من الركوع وغيره من بقية الركعات التي ينبغي قول المنى (الاعتدال) أي لوقوف التناهي على التعمد كما صح في التحقيق أنها بمعنى قول عش وكلاشدا للجلوس بين السجدين في أنه ركن ولو في فعل وهذه الغاية التي دخل في فهمه بعضهم من كلام النووي وقد حرمه بان المقرين من عدم جوب الاعتدال بالجلوس بين السجدين في النقل وعلى ما هه قول خير ساجد من ذكره بعد الطمأنينة أو رفع رأسه قبل الام كفا الحال ولعل الأقرب الثاني اه (قوله أو أفاغدا) إلى قوله وفي رواية في النهاية والمنى الاقوله مثلا (قوله أو أفاغدا الخ) ولو رجع عن قدام فضعف عن ذكره عقبيل العلماء فتدعيه عاود جوابه باليه وأعلم أن الاعتدال أوسطا عنه بعدها من يعتدلا من سجدوا من حيث نكح له أم اعتدله اعتدل وجوابه من سجدته ونهاية قال الرشيدى وعش قوله مر اعتدل وجوب الخ أي اذا كان غير مأموم كافي حاشية

في التكبير (قوله وزيد المنفرد بالخ) عبارة العباية ان يسبح الله في ركوعه أو قدامه وأدنى كلمة سبحان رب العظيم وحمده ثلاثاً وأعلى المنفرد أو امام محصورين اثنين إلى إحدى عشرة بالآثار الم

العاذ على اثم جاسلنا لا مقصودان و بسن فيه كالسجود سبحانك اللهم و بناو بحمديك اللهم اغفر لي و نكره القراءه في غير القيام اللهم
صها السادس الاعتدال قائما أو قاعدة استلا

كما كان قبل ركوعه الحدث الصبح (٦٢) ثم ارفع حتى تستدل قائما ويجب أن يكون فيه (مطمئنا) الغبار المصغر ثم ارفع حتى تطمئن قائما

والزيادة اه (قوله كما كان الخ) ولو صلى النفل مضطجعا جلس للركوع ثم ركع فهل يشترط في اعتداله عوده لا مضطجعا لانه محل قرأه أو يكفي عوده للجلوس لانه أيضا كان قبيل ركوعه أو كل من اضطجعه والذي يظهر الثاني سم عبارة عرش فضته ثم انه اذا كان يصلي من اضطجاع لبعوده وهو واضع في الفرض لانه متى قدر على حاله لا يجزئ ما دونها حتى قد ود على القعود لا يجزئ ما دونه وأما في النفل فإما من عوده لا مضطجعا لجواز النفل مع عدم قدرته على القيام والقعود ثم المرام من عوده إلى القعود انه لا يكف ما قدره في النافلة ولا يمنع قيامه لانه أكمل من القعود اه (قوله فاقم صلبك الخ) في الاعتدال لهذا الحديث على الطمانينة نظر ظاهر فليستأمل وكذا الحديث الذي يله لا يجزئ الخ بصري أي فان كلامهما انما يقيد وجوب الاعتدال فقط (قوله ويجب) الى قوله أو ضعف في النهاية والمغني كاسر (قوله ذينك) أي الاعتدال والجلوس (قوله بذلك الخ) متعلق بالجزء وكذا قوله غفلة متعلق به (قوله غفلة الخ) الجزم بالغفلة ينبغي أن يكون غفلة فانه يجوز أن يكونوا اختاروا والاقتضاه على الصريح مع الاطلاع عليه لتعطلوه والاقتضاه عندهم وقد قدم الاقتضاه على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى سم على ج اه عرش وقد يجب بان هذا مسلم ولو ثبت اطلاعهم على الصريح ولو بالاشارة أو دليله وأما إذا استدبر الجهر بالاقتضاه واستدلوا به كالمصرح بالاشارة في قوله (قوله فاقم صلبك الخ) فليقل ان العدل يشعر بمشاهة وأما خصوصه فن أن يفهم وقد يجب بان الاشعار الاول كلف وأما بخصوصه فنط بالرجوع الى العلم أو بأمعان النظر مع مراجعة الاصول وهذا من مقاصد المصنفين في تحصيل الاذهان المحصلين بصري قول المتن (من شئ) أي كتمسك بنهاية قول المتن (لم يكف) في مالو رفع رأسه ثم شك هل كثر رفعه لا اعتدال أم لا فبهل يعتدبه أم لا فيه نظر الاقرب الثاني لان تودده في ذلك شك في الرفع والشك يؤثر في جميع الافعال عرش ونظر تخصيصه بما اذا كان هناك ما يبلغ للصرف كوجود حبة والا فالاقرب بالاول فليراجع (قوله كاسر) أي في الركوع (قوله نظير) الى قوله وسرح في النهاية والمغني (قوله فليعد اليه) أي الى الركوع أو لعله في حاله كون ركوعه السابق أكمل فبما يظهر بصري (قوله مضطجعا الخ) موافقة النهاية والمغني (قوله بل يتعين الفسخ الخ) قد يقال يصح كسرهماو يعتبر بقيد الحشيم الغض أو لئلا يستمعن التكليف فلا اقتصر عليه لانه متعين فليستأمل بصري عبارة عرش ويمكن الجواب عن ذلك الشارح بان تعليق الحكم بالمشق يؤذن بعلمه بامانة الاشتقاق فكسر الزايم بهذا المعنى مساو للفتح وكأنه قال فلورفع حال ركوعه فيزاعل اه (قوله لاجل الفزع وحده) يقتضي انه لو رفع له ولم يكن لا يضر وهو كذلك كما اذا دخل في الصلاة بقصد هال بقصد دفع الغريم بركا لوروى توتره ورفع الحدث والتبرك ونحوه بصري وقد تقدم سم وعش ما وافقه (قوله لاجله) أي فقط (قوله حذو منكبيه) الى قوله وما قبل في النهاية والمغني قول المتن (مع ابتداء رفع رأسه) أي مبتدئا رفعهما مع ابتداء رفعه ويستمر الى انتم اتمروا اه الشارح (قائل) في رفعه (سم الله قلن جده) كذا في النهاية والمغني وقد يؤخذ من هذا الصنيع انه يسكن كون ابتداءه الثلاث فرفع الدين والراس والتسليم معا وانهاؤها مع اتمروا من حرره فليستأمل بصري (قوله أي قبله منه) أي لطبقوا على تفسير سم الخ بماء كرم أن في مقامه على ظاهره واستشعار معناه بمجعل التكليم على من يد التوجه الى الانبساط بالجد الذي يعطيه بقوله ربنا الخ بصري (قوله ويكفي الخ) أي في حصول أصل السنة والاول أفضل معنى وثباته (قوله خبرنا الخ)

وقد روى بعضنا أيضا فاذا رفعت رأسك من الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العقل الى مقاسها وادى أخرى بصحة أيضا لا تجزئ صلاة الرجل حتى يتم ظهره من الركوع والصعود ويجب الاعتدال والجلوس بين المصنفين والطمانينة فهما ولو في النفل كما في التحقيق وغيره فاقضاه بعض كتبه صدم وجوب ذنبل فضلاء طمانينتها غير مراد أو وضعيف خلافا لجزء الاثوار ومن تبعه ذلك الاقتضاه غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما تقرر وتعبيره بطلما لأنه شتم وبطلما انها تفتن كقوله في المصنوع ويجب ان يطمئن وفي الجلوس بين أصحابنا من مطمانين لم يقل عريفه لا اعتدال بطلما من دون الاثوار من اشارة لخالفتها لهما في الخلاف المذكور لم بعد (ولا يقصد) بالقيام اليه (غيره فلورفعه) رأسه (فزعان ثم لم يكف) نظيره ماص في الركوع فاعاد به ثم يقوم وخرج بفرعا مالوشك راكعا في الغائصة فقام ليقسرها هذا كذا قرأها فانه يجزئ هذا القيام عن الاعتدال

كاسر (تبيين) مضطجعا شارح فسر ما يقع الزايم وكسرهما أي لاجل الفزع أو حالته وتظهر بل يتعين الفزع فان الفزع لاجل الفزع وحده لا لرفع المقارن للفزع من غير قصد الرفع لاجله فتأمل (ويسرع فيه) حذو منكبيه في الحرص لاحتياجه به (مع ابتداء رفع رأسه فإلا سمع الله لن جده) أي قبله منه ويكفي من جلاله جمعه

عبارة

ويسن للامام والمبلغ الجهر به لانه ذكر الانتقال واطباق أكثر علوم الشافعية على الاسرار به والجهر بنالك الجدول ونحو ذلك قال الامام
سمع الله ان جسد فقولا بنالك الحمد عند قولوا اذ لمع ما علمتموه من سمع الله ان جسد لانه (٦٣) صلى الله عليه وسلم كان يجهر بهذه

عبارة النهاية والمغنى ولا فرق في ذلك بين الامام والمأموم والمنفرد وخبر الخ (قوله الجهر به) أي بالتسليم ان
احتجج النهاية قال ع ش قوله مر ان احتجج بالراجع لكل من الامام والمبلغ فالجهر به جسد لم يخف
السب مكرهه واعتمده شخنا عبارة ويجهر بالتكبير ان كان اماما لسمعه المأمومون أي ما كان
احتجج به بان لم يبلغ صوت الامام جميع المأمومين كذا قال المغنى يعني العزاي ونظيره ان الامام يجهر
وان لم يخف السمع قد الشرا على كذا بالاحتجاج وهو الظاهر وبصدق ان الذكر وحده أو مع الاعلام
لا الاعلام وحده لانه يضرب وكذا الاطلاق في حق العالم بخلاف العاني ولا يمن قصدا لذكر عند كل
تكبير عند الرمي ويكفي قصده في التكبير الاولى عند الخطباء بالمنفرد والمأموم غير المبلغ فيمران
بالتكبيرات ويكره لهما الجهر بهما ولو لم يراة المرأة ولو أتمت المرأة تساجعت بالتكبيرات أقل من
جهر ال رجل بحيث لا يسمعهما أجنبي كما قاله في الجواهر اه أقول وميل القلب إلى ما قاله البرادري من
جهر الامام مطلقا لان الغالب الاحتياج إلى الجهر هو في تفسير المغنى بقوله ويسن الجهر به للامام
والمبلغ ان احتجج السب اه والرشدي قوله للامام والمبلغ المحتاج السب اه (قوله ويسن للامام والمبلغ
الخ) عبارة المغنى ويسن الجهر به للامام والمبلغ ان احتجج اليه لانه ذكر الانتقال ولا يجهر بقوله بنالك
الحمد لانه ذكر الرفع فلم يجهر به كالسج وغيره وقد عتد بالوي الجهر به وترك الجهر بالتسليم لان
أكثر الاثمة والمؤذين صار واجبه لتسديد المرسلين اه (قوله واطباق أكثر علوم الشافعية) أي
من الاثمة والمؤذين نهاية (قوله لانه الخ) تعطيل لكون المغنى ما ذكر (قوله يأتي الخ) أي في ش قوله
ورفع يديه سم (قوله وقال) أي كل من الامام والمنفرد والمأموم سراه في قول ابن المنذر ان الشافعي
خوف الاجماع في جميع المأمومين سمع الله ان جسد و بنالك الحمد مر دوا ذ قال بقوله عطاه و ابن سيرين
واسحق واو رقدوا وودعهم نهما نية (قوله أو اللهم) أي قوله فأنخر الخ في المغنى (قوله ووجه الخ) عبارة
المغنى أي لانه جميع معين الدعاء والاعتراق أي بناسخ بنوا لك الحمد على هذا بنينا انا اه وبه يندفع
قول سم ماضيه قوله بضمة جلتين انظر مع ان كل من الصبح السابقة على ما وجد الجدول بنجانا اه
عبارة ع ش بعده كونه الشارح اذ كونهها أي فان لك الحمد من بنالك الحمد جلة واحدة بخلاف
ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدور كالقنوط فر بنالك الحمد جلتان و بنوا لك الحمد ثلاث جلتين
عليه العاطف وجه الاحتجاج في تغاير سم فيه اه (قوله جدا) أي قوله فأنخر الخ في النهاية الا قوله وضع
الى المتن وقوله أي بأهل التي وقوله أو بالنسب (قوله كأي التحقيق) أي ياد جدا كثير الخ المغنى (قوله
ضع الخ) عبارة في المغنى بضعت ثلاث الخ وذلك لان عدد سو فيها كذلك اه وكذا في ع ش عن المشكاة
عن البخاري بضعة لثاته (قوله أول) قال الجلال السيوطي أول بالضم على البناء والنصب على الحال وقال
الكرماني أول سمي على الضم بان حذف منه المضافة اليه أي أولهم يعني كل واحد منهم يسرع لك هذه
الكلمات قبل الشروع يصعد بها إلى حضرة الله لعظم قدرها في بعضها أول بالغض انتهى اه ع ش (قوله
والنصب الخ) وهو المعروف في روايات الحديث كروي (قوله بتقدير تجسمه) واجمع الرفع أيضا (قوله
ويسن هذا) أي بنالك الجد الخ (قوله مطلقا) أي وان لم يحصر المأمومون أولم يرضوا قول المتن (و زيد
المنفرد أهل الشاه الخ) أي ويكره تركه بباب ومر اه ع ش (قوله وامام من مر) أي مأموم طول
امامه أخذنا من ع ش (قوله الكرم) عبارة النهاية والمغنى وقال الجوهري الكرم اه قال ع ش ويؤخذ
من ذلك انه يطلق على كل منهما اه (قوله مبتدأ) ويحتمل كما قاله ابن الصلاح كون آخر خبرا لما قبله
أنه يخبر عن الضم والمال رفع لتناول محتر من الهوى بتألف أو يضع ان لم يتناول مع انه لا يكتفي بهذا الرفع كما
هو ظاهر الآن يجعل في انهموم تفصيل (قوله يأتي قريبا) أي في شرح قوله ورفع يديه (قوله بضمة جلتين)
أي المدح (واجد) أي العظمة والكرم (أحق) مبتدأ ما قاله العبد وكانك عبد اعترض والجهر (لامع) اعطيت ولا تعطى لما نعت
ولا ينبغي هذا الجند

يفتح لهم أي صاحب الغنى أو المال (٦٤) أو ألقوا أو النسب (منك الجدة) أي عندك جدو وأما الذي ينفعهم عندك رسالاً ورجلاً لا غير

وهو بذلك الجد أي هذا الكلام أحق ثم يقول معنى (قوله بفتح الجيم) وروى بأكسر وهو الاجتماع نهاية ومعنى أي فيهما عرش (قوله فالحبر ما قال الخ) أو أحق خبر ما قال سم عبارة البصري قوله فالحبر ما قال الغيبة أي والتبند أي حق وسوغ التبند مذهب لوط فمعن التفتيح والتعظيم وعليه معن أن تكون ماموصو قتل موصو لثلاث لزم الأخبار عن المعرفة بالنكرة وهو لا يجوز وإن تخصصت ويحتمل أن يكون أحق خبراً مقدماً والتبند أي مال الخ وعليه يحتمل ما كلاً للمعنيين اهـ (قوله بعد ذكر) إلى قوله ولن قال في النهاية والمعنى ثم قالو يمكن حل الأول على المنفرد وامام المصنوعين والثاني على خلافه اهـ قال الرشدي ومختار الشارح مر هو الأول وهو طلب الراتب من كل أحد ككله ونص عبارة مر ولا يقدح في اختياره قوله مر عقبه يمكن الخ ككله ظاهر اهـ (قوله بعد ذكر الاعتدال) أي الراتب كذكره البغوي وقوله من النص وفي العدة نحو خلافاً لما في التقليد منها يقول معنى والاسنوي (قوله وهو إلى من شيء) بعد ذكر مثله في شرح الارشاد أيضاً قال بعد ذلك الراتب على الواجبه وهو إلى من شيء بعد اهـ وظاهر عبارة الشارح استحباب الاتيان بذكر الاعتدال إلى من شيء بعد لفرقه بين المنفرد والامام ولو أمام غير محصور بن أو غير راضين وصرح به منعه في شرح العباب أي وصنع الغنى سم واعتداله على تقديم من الرشدي أنه مختار النهاية (قوله ففسقنا عليه هنا) أي على قنوت النازلة قنوت الصغرى عبارة ثانية ولا يجوز في القنوت قبل الركوع وإن صح أنه صلى الله عليه وسلم قننته له أيضاً لأن رواة القنوت بعده أكثر وأحفظ فهو أولى وعليه درج الخلفاء الراشدين في أشهر الروايات عنهم وأكثرها هو صل كماله الاداء والقضاء اهـ (قوله لم يجزئ) أي فقلت بعدهم يسجد لسهوان في الأول القنوت وكذا الوقت في الأولى بنته أو ابتدأ فيها فقال اللهم اهدني ثم ذكر عيب اهـ سم على المنهج وسأيت ما يقيد عند قول المصنف بسجود السهو ولو نوى ركناً قولاً عرش عبارة شخنا ولو فعله في غير اعتدال الركعة الثانية بنسبه سجود السهو ومن ذلك ما لو فعله مع امامه المالك قبل الركوع اهـ (قوله يسجد السهو) يظهر أن هذا السهو دللسم الاتيان به في محله لا الاتيان به في غير محله حتى لو أعاده في محله فلا يسجد بصري وتقدم عن العباب خلافه (قوله يحتمل ما قبل على أصل السنة الخ) لا يتعين الحل المذكور بل يحتمل الجمع باختلاف الاحوال مع عدم التفرقة وتو به على أن كون ما أقاده كذا في حديث أنس محل تأمل لجواز روايته لكل واحد من الحالتين اللتين كانتا تقع منه على الله عليه وسلم اشعاراً بان كلامهما كاف في تحصيل سنة القنوت بصري يحذف (قوله فتساخطا) فيقال انما يتساخطان اذا لم يمكن الجمع بمأذ كرهوه يمكن ومعه لا يتأني القنوت في الأولى بغير الغضوب سنة سم (قوله وأمس تعرض الخ) كذا في أصله غطه فهو من عطف الجمل بصري (قوله أو التقدير واجبعني

انظره مع ان كلام الصبيح السابقة عليه بناء على الحدس بل بنا على ان (قوله فالحبر ما قال) أو حق خبر ما قال (قوله بعد ذكر الاعتدال وهو إلى من شيء بعد الخ) ذكر مثله في شرح الارشاد أيضاً قال بعد ذلك الراتب على الواجبه وهو إلى من شيء بعد اهـ وقال البصري ماموصو وقال في التقليد ذكر الواو في الاعتدال لا يقال مع القنوت ثم قال البصري والصواب الجمع بينهما نص عليه البغوي وقوله عن النص وفي العدة نحوه اهـ وعبارة الاستاذ البكري في كثرة ما يسجد بعد ذكر الاعتدال ولو أتى به بكلمة القنوت اهـ وظاهر عبارة الشارح ان استحباب الاتيان بذكر الاعتدال إلى من شيء بعد لفرقه بين المنفرد والامام ولو امام غير محصور بن أو غير راضين وصرح به منعه في شرح العباب فانه عطف قول العباب فرغ من سن القنوت بعد التصديق بنسبه بقوله ماموصو يحتمل أن يريد سم الاتيان جدو بنالك الجد لا غير وأن رضي محصور ومن وهو ما قاله جمع واعتداله ان الرقعة لا ذرى وغيرهما وسبقهم إلى ذلك الفزاري وزاد على الاحتخافه لجهلهم بشفقة الصلاة إلى أن قال وقال آخرون السنة أن يكون بعد ذلك كر الراتب وهو إلى من شيء يسجد وصوبه الاسنوي الخ اهـ (قوله فتساخطا) فيقال انما يتساخطان اذا لم يمكن الجمع بمأذ كرهوه يمكن ومعه

بلا مراض فاختاراه (وهو اللهم اه في حديثي إلى آخره) أي عافني في عافيت وتولني فيمن توليت أي معهم لا شرج الخ في سلمهم أو التقدير واجبعني مندوسا في حديث وكذا في الاتيين بعده

ليتم ما عطي وقضى شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك الله لا يذل من واليت تباركت و بنا وتعالى وادج هذا بسند صحيح في فنون الوتر كافي المجموع وقال البيهقي صرح أن تعام هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح ولقنوت الوتر وسأني في رواية زيادة فاعني أن الله واولاه و زاد العلم انه بعد الوتر ولا يعز من عا ديت زانكار مر دود بور دة في رواية البيهقي وشوه تعالى فان الله عذو للكافرين و بعد تعالت قال الله جل جلاله ما قضيت أستغفرك وأتوب اليك ولا بأس بهذه الزيادة بل قال جمع الله صفة ترونها في رواية البيهقي ورس المنفرد وأما من سرائن بضم اللام فهو من الألف في الوتر وتقديم هذا عليه لا الواو دنعني الله عليه وسلم ومن لم يوراد أحدهما فقط اقتصر على هذا ولا تعين كتابه فخصني عنها آية تضمنت دعاء وشبهه كآخ البر في خلاف نحو سورة تيت ولا يمن قد نهم الكرامة القرعني غير القليم فأنجج لقصدي حتى يخرج عبا (الإمام) بسن أن يفت (بلغلق الجمع) لصحة الخبر ذلك ولا ياتي المنفرد من جله على الإمام الهسي عن فضيحه نفسه بالاعوانه ان فعله فقلنا هم سنده

الح) لأعاجلة الى تقدروا بل تكفي ملاحظة تضمن معنى الاندراج بصري (قوله فهو أبلغ) أي فهذا الدعاء مع ذكر الجار والمجرور أبلغ من لو حذف عنه ذلك وقال الكردى أي تقدروا الاندراج في الكلام أبلغ من حذفه اه (قوله وقال البيهقي صرح الح) عبارة شرح المنهج والمفتي للاتباع واما الحكم الاربا في فنون الصبح وصحبه واد البيهقي فسه وفي فنون الوتر اه (قوله وسأني في فنون الوتر شرح بافضل وبلغ في الشرح ما يفيد (قوله في رواية زيادة فاعني أن الله) أي وفي أخرى حذفها فلا يصعد لتركها اشتغالها والظاهر وقال عرش في معناه و به حذف السهو اذا ترك فاعني أن الله واولاه لانه ثبت في بعض الروايات أن ياتر من التفتة مقبولة اه واما ما يعبري فقال ولا ينعين ذلك لقنوت بل كل ما تضمن ثناء دعاء حصله لقنوت كآخوسر واه البقرة فان قد صمد الكن ان شرع في فنون النبي الذي في الشرح أي المقررون والفاء والواو في فنون تعين لاداه السنة فلوتر كه كغيره أو ترك كذا أو بدل حرفا بغير حذف السهو كان يأتي بمعنى بدل في قوله اه دعاء مع من هددت أو ترك الفاع في فاعك والواو من وانه اه ويمكن الجمع يجعل هذا على ما إذا قصد رواية الثبوت والاول على علمه (قوله واد العلماء) القوله ويعني في النهاية والمفتي (قوله ولا يعز) بكسر العين مع فتح الهمزة وعرش (قوله مر دود) أي مثلاً ومعني (قوله فيجزي الح) عبارة في شرح بافضل ويحصل أصل السنة بما فيها دعاء ان قد صمد دعاء محض ولو غير ما تورات كان باخو وحده أو مع دينوي اه وفي سم بعد ذكر مثله عن اي باب الشارح مانه وقد وافق الاندري شغنا الشهاب المولى حيث أفتى بأنه لا بد في ذلك لقنوت أن يكون دعاء وثناء متضمنة لطلاته اعتبار ذلك أيضاً الآية اه ووافقه أيضاً في النهاية كتابي واعني العبري بحسره كذا اشتغالها به قوله آية تضمن دعاء أي وثناء الآية ليست قبل كل ما تضمن دعاء وثناء والهم اخبرني باخو ووصلي الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم يعني في فنون فلو قال الشارح أي الغزى فلو قننتها تضمن دعاء وثناء وقد صد لقنوت حصلت سنة لقنوت لكن أعم وأنسب اه (قوله وأشبهه) عبارة النهاية ونحوه اه قال الرشد في قوله أو نحو مثله في الرضة وغيره وانظر ما المراد بقوله الدعاء فان كان الثناء فكان المناسب العطف بالواو ودون أو كما سأني أنه لا يمن الجمع بين الدعاء والثناء على أنه قد يمنع كون الثناء نحو الدعاء فليراجع اه وقد يقال المراد بذلك نحو اللهم يا عبد مذنب وأتشر بضغور وما يستأزم النعاء وليس صريحاً (قوله فأنجج لقصدي) فان لم يقصد بذلك يجوز ثم غنى زاد النهاية في شرط في بطله أن يكون دعاء وثناء كقوله البرهان البصوري وأفتى به الواو رحمه الله تعالى اه قال الكردى بعد ذكره فهو مخالف في ذلك للشارح وجمارته في الإيعاب يعني الدعاء فقط لكن بما رواه الآخرة أو ما رواه النهاية انتهت اه (قوله الهسي الح) الاول ولورود الهسي بالعطف لظهور التعليل وزيادة المضاف لظهور عطف قوله الآ في وانه ان فعله الح (قوله وانه ان فعله الح) لا يظهر عطفه على ما قبله ولو قال فان فعله الح كالجواب

لا تأتي القنوت في الأولى بغیر المفضولة (قوله ولا يعز) سئل السوطي هل هو بكسر العين أو ففتحها أو ضمها فاجاب بقوله هو بكسر العين مع فتح الهمزة بلا خلاف بين العلماء من أهل الحديث والألف والنصر فقال وألفت في ذلك لم ألقها قال في آخره فظلم إلى أن قال

عز المضاف إلى في مضارع * تثليث عين بغير ميم مشهوراً
فما قبل وسد للجمع عظم * كذا كرمت علينا له مكسوراً
وما كرم علينا الخال إلى صحت * فافزع مضارعان كتبت فخر را
وهذه التيسر لا لفعال لازمة * وأصم مضارع فعل ليس مقصوداً
عز زت را بما عني فقلت كذا * أعنته فكلا إذا جاء مأثوراً
وقل اذا كتبت ذكر القنوت ولا * بعز را بيمين عا ديت مكسوراً

الح) اه (قوله ولا تعين كتابه) قال في الباب ويحصل سنة لقنوت بكل دعاء قال في شرحه ولو بغير ما تورات لكان أولى (قوله ولا ياتي الح)

محض نامل (قوله وقضيته) أى انتهى (قوله ويعين جملة الخ) خلافاً للنهاية والمغنى والشهاب
الوسلي وشجنا عبارة الأول ولم يذكر الجهر والتفرقة بين الامام وغيره الا فى القنوت فليكن الصحيح
اختصاص التفرقة به دون غيره من أدعية الصلاة اه قال ع ش قوله فليكن الصحيح الخ أى خلافاً
لان ج اه (قوله ومن جرى بعضهم الخ) وفقاً لما يغاير المغنى وعبارته وذكر ابن القيم ان أدعية النبي
سلى الله عليه وسلم كلها باقتضائى الأفراد ولم يذكر الجهر والتفرقة بين الامام وغيره الا فى القنوت وكان الفرق بين
تقنوت وغيره ان السكلام ورون الصلاة بخلاف القنوت فان الامام يؤمن فقط اه وهذا هو الظاهر كما
أفتى به شخبى اه (قوله والذى يجمعا الخ) خلافاً لما يغاير المغنى والمغنى والزمى وشجنا كما مر (قوله ليعتبه)
أى ذكر الصلوات آخر القنوت (قوله ليعتبه الخ) متعلق بصحة الخ كرى (قوله وقيس به) أى بقنوت الوتر
(قوله وخروج) أى قوله وينظر فى المغنى والى المتن فى النهاية الا قوله اقولهم الى لوقر اول قوله أو سمع (قوله
أله) أى ووسطه نهاية ومعنى (قوله أول الصلاة) أى ووسطه (قوله لان هذا) أى القنوت (قوله و بسن أيضا
السلام وذكر الال الخ) واستدل الاسنوى لسن السلام لا يواز كنى لسن الال بغير كيف نصلى
عليك معنى نهاية (قوله أى يقاس بهم) أى بالال (قوله بذلك) أى يقاس بالصعب على الال (قوله ينافيه)
أى ذكر الصلوات نهاية (قوله هم) أى فى صلاة التشهد (قوله لما علمت) بنى قوله لوقرهم يستفاد الخ (قوله
وكان الفرق) بين صلاة التشهد وصلات القنوت حيث اقتصر ولى الاول على الوارد دون الثاني (قوله ولوقر
المضى الخ) وفى العباب * (فرع) لوقر أى صلى آية فهما سم محمد صلى الله عليه وسلم ندبه الصلاة عليه فى
الاقرب بالضمير كصلى الله عليه وسلم لا المهم صل على محمد لا خلافاً فى بطلان الصلاة تركن قولى اه قال فى
شرحها و الظاهر انه لا فرق بين أن يقرأ أو يسمع وعلى هذا التفصيل يعمل افتاء النوى انه لا بسن له الصلاة
عليه وترجع الأنوار وتعبه الفزى قول العلى بسن الخ انتهى اه سم وعبرة النهاية والمغنى وما ذكره
العالى فى شرحه من استحباب الصلاة عليه من قرأها أى اقتضت ما سم محمد صلى الله عليه وسلم ألقى المصنف
مغلافه اه قال ع ش قوله مر ألقى المصنف اظهاره دائماً فبنى بوله لا فرق فى عدم الاستحباب
بين كون الصلاة على الاسم الظاهر أو بالضمير لكن حله ابن جنى فى شرح العباب على ما اذا كانت الصلاة
بالاسم الظاهر وبنى على ما كانت بالضمير وقوله مر بطلانه نقل سم على المنهج عن الشارح مر طلبة
اه ع ش (قوله ويسن) الى قوله ومنه يعلم فى المغنى (قوله فى جميع القنوت الخ) أى فى سائر الادعية

الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الله عليه وسلم (آخره) احبته
 في قسوت التي تزلزله عليه
 الذي صلى الله عليه وسلم
 الحسن بن علي رضي الله
 بهما مع زيادة قاف في المثل
 رواه ابو العباس وصلى الله
 على النبي وقسم به قسوت
 الصبح وشرب ما شربه واه
 فلا يس في فضل ما لم يجرعه
 ولا تظن كونها تسن اول
 الدين اعلم هذا مستحق رعاية
 السوراد فيسوي سن ايضا
 السلام وذكر الال في ظاهر
 ان يقاس بهم العصب
 لقوله يستفاد من الصلاة
 عليهم من سبها على الال
 لانها اذا سبنا معهم
 من السوراد فيسوي
 العصابة على غير ما شارحا
 صرح بذلك فان قلت
 بنافه اطابق - على عدم
 ذكره في صلاة التهنيد قلت
 يفرق بينهم ثم انقص راعلي
 الورد هاتم بقصر واعلى
 بل زاد واذكر الال هنا
 فستنسبهم الاحبابنا
 علمت وكان الفرق ان مقابله
 الال بالارهم في
 كقول وايتم تقضي
 عدم التعرض لغيرهم وهنا
 لا مقتضى لذلك فان قامت
 ليس ذلك الال في

التشهد الاول وما الفرق بينهما
المصلى أو سمع آية فيها اسم
(و) المصحح سن (رفع يديه)
ليديه وطيفة ثم لاهنا

ومنه يعلم رد ما قبل السنن في الاعتدال جعل فيه تحت صدره كالقيام ويحتمل أنه في حال رفعهما (٦٧) ينظر الهماء تعذرهما حيث لا موضع

الصور ودخله أن ألتصهما
لان فرقهما فان قلت
مالسنة من هذين قلت كل
سنة كإدله كالمهم في
الحج ويسن له ككل داع
رفع يمين يديه للسمان
ان دعاه رفعه (د) الصحيح أنه
لا يصح وجهه أي الأولى
تركه اذ لم يردوا لغيره وادع
على أنه غير مقيد بالقنوت
امان رجاءه ان غير مندوب على
ما في المجموع ومنسب
على ما جزمه في التحقيق
(د) الصحيح (ان الامام
يجهر به) لا لا اتباع المطل
لغايه على بقية الأصحة
الصلوات سواء الواحدة والمقتضية
اها من ردوا أم ومنسب له
فيصرانه (د) الصحيح
(أنه) افا جهر به الامام
(يؤتي المأموم) جهرا
(للدعاء) لا لا اتباع ومنسب
الصلوة على الصلي الله
عليه وسلم على المعتبر وقول
شارك وان كانت
دعاه لغير الصحيح رغم أنف
من ذكرت عند فليصل
على وزمان التأمين في معنى
الصلوة عليه مع أنه الاق
بالمأموم لأنه تابع للداي
فغايه التأمين على دعائه
قسامنا على بقية القنوت
ولا شاهد في الخبر لا في غيره
الصلي (ويقول الله) سرا
وهو الأولى وأوله انك تقضي
الحزب ويسكت مستأد امامه
أو يقول أشهد لا تعزو

نهاية في أي في خارج الصلاة كما هو ظاهر رشدي وعش (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم في أن لهما
وظيفة هنا سم (قوله قلت) أي قوله لا نحو صدقت في النهاية الا قوله مع أنه في المتن (قوله لك سنة)
والضم أولى اه كرده عن فتاوى الجلال المولى وعن عبد الرزاق في شرح مختصر الانبيا وظاهر
النهاية كالشرح الخبر بعبارة وتخصيص السنة برفعهما سواء كانتا متفرقتين أم متصفتين وسواء كانت
الاصابع والراحة مستويتين أم لا اصابع أعلى منها واستحب الخطي كشفهما في سائر الادعية ويكره
للمخطيب رفع يديه حال الخطبة قاله البيهقي حديث فيه في مسلم ويكره خارج الصلاة رفع اليد المتخسنة
يحائل فيها يظهر والاوجه ان غاية الرفع إلى المنكب لان اشتد الاصر ولا يرفع يصر إلى السماء قاله القرطبي
وقال غيره الأولى برفعها أي في غير الصلاة ورجح ابن العماد اه وقوله وقال غيره الأولى لا يصح اه
(قوله ويسن) إلى المتن في الغنى قال عش قوله مر إلى المنكب أي إلى محاذها مع بقائه الكفين على
بسطهما (قوله ان دعاه بتخصيص شيء) الدفع البلاغة فيما بين من عمر مشح بافضل وسيد يوسف البطاح وبأن
عن النهاية بخلافه (قوله وظاهرهما الخ) فليس بقلب كفيه عند قوله في القنوت وفي شرا فاقبضت ألا أقفي
شئني بأنه لا يسن أي لان الحركة في الصلاة ليست مطلوبة معنى وهو الاقرب وفي الكردى ماصه وفي حواشي
المنهج للشو يرى ماصه فقيده أن يجعل ظهرهما إلى السماء عند قوله وفي شرا فاقبضت قال شيخنا مر في
شرح ولا يضر بضرب فيه بحركة وهي غير مطلوبة في الصلاة إذ جعله في علم رد ولا يرد ذلك على اطلاق ما أقف به
والله تعالى اذ كانا منصوص بغير تلك الحالة التي تقلب اليدين انتهى ما نقله الشو يرى من الجلال المولى
وهو كذلك في ما نسبته لكنهم يصرح بأنه في خصوص قوله وفي شرا فاقبضت كما نقله الشو يرى في حواشي
المنهج للعلمي ان دعاه رفعه أي أو عدم حصوله كما أقف به والملاحظنا عليه في رفع ظهرهما عند قوله وفي شرا
ما قبضت اه ويؤيد ما في فتاوى الجلال المولى وهو هل يطلب قلب كفيه في الدعاء برفع يدا في الصلاة
أجاب بنعم اذ اطلاقه يشمل لهما وان كان مني الصلاة على الكفا تنهى اه كرده (قوله ان دعاه رفعه) أي
رفع يدا في رفعه بشرح بافضل وظاهره انه لا يقال بسواء في الدعاء برفع يدا في من ذكر كما كان ذلك البلاء
واذ اعلم لا كما أقف به في الدعاء برفع يدا في من ذكر كما كان ذلك البلاء
يسن مسجعة على أن نص جماعة على كراهته معنى وفي أي وفي خارج الصلاة خضعنا قال عش وأما
ما يقوله العامة من تقبيل اليدين بالدعاء فلا أصل له اه (قوله ومنسب) وهو المعتبر كسابق في حرمه في
فصل الذكرك في الصلاة اه كرده على شرح قول المتن (وأن الامام يجهر به) وليكن جهرا به دون
جهرا به بالقرعة نهاية في معنى وشرح بافضل قال عش أي وان أدى ذلك إلى عدم سماع بعض المأمومين
ليعلمهم أو اشتغالهم بالقنوت لا ينفسهم ورفع أصواتهم به اما لعدم علمهم باستقبال الأصوات أو لغيره اه وفي
البحر يرى عن الحنفية ماصه قوله دون جهرا الخ أي لم يرد المأمومون بعد القراءة قبل القنوت ولا جهر به
بقدر ما يسمعون وان كان مثل جهرا بالقرعة اه (قوله والمقتضية) عبارة بالنهاية استعجابا في السرعة يكن
قضى صحا أو ورا بعد طلوع الشمس والجهري يتأن أسر به حصلت سنة القنوت وفاقته مستحالة بخلاف
لما اقتضاه كلام الحارثي الصغير من قواهما اه (قوله والاصح) أي قوله لا نحو صدقت في الغنى (قوله على
المعتبر) لكن الأولى الجمع خضعنا عبارة البصري والأولى أن يؤمن على امامه بوقوله بعد كلفه الغنى عن بعض
مشايخه اه وبعبارة الكردى وفي شرح البهجة للجمال المولى ولجميع بينهما فهو أحب اه وهذا فيه
العمل بالآية في فعله أولى اه (قوله رغم الخ) بكسر الغين أي لصق أنفه بالزغام بالغض وهو التراب عش
(قوله لأنه في غير الأصل) محل نظر بصري (قوله وهو الأولى) أي قول الشارح (قوله أو يقول أشهد) هل
يكروهه الكل مضمون أولا يزال بكرة رها أو يأتي ماهرة بصري لرعل الاقرب بالاول (قوله لا نحو صدقت
وربرت الخ) وقاله المصنف وخلافه لانه (قوله خلافا للقرطبي) اعتمد شيخنا الشهاب المصلي ما نقله القرطبي
الافتتاح لافي التشهد (قوله ومنه يعلم) منشأ العلم في أن لهما وظيفة هنا (قوله خلافا للقرطبي) اعتمد شيخنا

صدقت وبرت بطلان الصلاة بخلافه للقرطبي وان جزم بما قاله جمع وزعم أن ندب المشاركة هنا تقتضي المباحثون هذا لبقا

باجابة المؤذن بذلك لكرهتها في الصلاة يصح الاصح في خبراته يقول هذا غث لم يصح ذلك بل مردا على الاصل في الخطاب هذا كما ان
 سبع (فان لم يصح) لاسرار الامام به او نحو بعد اوصم أو سمع صولا فيهم فنت سرا كقوله لا ذكر (و بشرع القنوت) أي بسن قال
 بعضهم وليس اراد به جئنا ما (٦٨) في الصحيح لانه لم يرد في النازلة وانما الوارد الدعاء فيها فهو ارادها قال لا يجمع بين الدعاء

برفعها كالطلول الاعتدال
 وهو مطلق اه وظاهر المتن
 وفيه يرد خلاف ذلك بل هو
 صريح اذا صرح فاذا اعتد
 بلقطها كانت عين الاولى
 غالباً وقوله وهو مطلق
 خلاف المنقول فقد قال
 القاهن لو طسول القنوت
 المشروع زائدا على العادة
 كره وفي البطلان احتمالا ان
 وقطع المتن وفيه بعده
 لان الجمل محل الذكر
 والدعاء وبه مسم ما يأتي
 القنوت لغير النازلة في فرض
 أو نسل يعلم أن تطويل
 اعتدال الى كعتلا لآخرية
 يذكر أو دعه غير مطلق
 مطلقا لانها عهد في هذا
 المسلول واد تطويل في
 الجمله امتنى من البطلان
 بتطويل القصير زائدا
 على قدر المشروع به بقدر
 الفائضة اذا تقرر هذا فالذي
 ينجه أنه يأتي بقنوت الصحيح
 ثم يحتم بسؤال وقع ثالث
 النازلة فان كانت جديدا
 دعاء صر ما ورد في أدعية
 الاستسقاء (في سائر) أي
 باقي من السور وهو البقية
 (المكتوبة بالنازلة) العامة
 أو الخاصة التي في معنى
 العامة لعود مذكرها على
 المسلمين على الوجه كراه
 وطاسون وقطع وجراد
 وكذا مظهر بعمران أو زرع فالحج وخلافان خصه بالثاني لانه لم يرد في الاول الادعاء وذلك لان رفعه وباه المدينة ويؤخذ
 لم يرد في الادعاء مع ذلك جملا من النازلة وخوف عدد وكسر عام أو خضاع للاحداث الصحبة أنه صلى الله عليه وسلم قنت شهر ايدعو على
 فاقلي آجابه القراءه مع تادفع غيرهم لتدارك المتوكلين لتعذر وقوس غير خوف العذر عليه

ووجهه بجارده الشارح بقوله وزعم الخ سم وكذا اعتدله النهاية (قوله باجابة المؤذن بذلك) أي بطلان
 الصلاة بابل المؤذن بخره وصفت حروب
 وزعم أن الخ (قوله) بطل على الاصل الخ وقال المغني وخلافاً للشواهد المروية والنهاية كما صرح (قوله هذا كما)
 أي ما ذكر في المأموم من الخلاف والتفصيل (قوله لاسرار الامام) أي قوله قال في النهاية ما يعني (قوله أي
 بسن) أي بعد الحمد مغني عبارة النهاية مع ما مر أيضاً اه قال عس أي من الذكر المطلوب في
 الاعتدال عن حديثه وهو سم الله ان حمده الخ كما صرح به المنهج اه (قوله فهو اراد الخ) أي الدعاء
 بالرفع (قوله قال) أي ذلك البعض (قوله وهو الخ) أي تطويل الاعتدال (قوله خلاف ذلك) أي قول
 البعض وليس المراد الخ (قوله بل هو) أي المتن (صرح) أي في خلاف ما قاله ذلك البعض (قوله غالباً) يعني
 عند عدم الصارف ولا صارف هنا وبه يحلج عن قول السيد البصري مائة تأمل الجمع بين قوله صرح وقوله
 كانت عين الاولى غالباً اه (قوله وقوله) الى قوله وقطع في النهاية ما يعني ما وافقه (قوله بعلمه) أي علم
 البطلان بتطويله وهو كذلك كما افاده الشيخ نهاية (قوله وبه) أي بما ذكر عن القاضي والمتولي وغيره من
 كراهة التناول وعدم البطلان به (قوله مع ما في الخ) وهو قوله والا كره وقول جمع الخ (قوله أن
 تطويل) الى قوله اذا تقرر في النهاية بقنوت الواقعة طاهر الا قوله مطلقاً (قوله غير مطلقاً) منعه مر اه
 سم أي يخصه وقت النازلة واعتمده عس يجري (قوله مطلقاً) أي في الغرض وغيره لئلا وفي غيرها
 (قوله في الجمله) أي في الصحيح مطلقاً وفي بقية المكتوبة بان وقت النازلة (قوله فالذي يقصا الخ) وهو حسن بخنا
 ويأتى عن النهاية ما وافقه (قوله انه يأتي بقنوت الصحيح الخ) وفي نسخة السباني على المحلى سكوناً ونظراً
 قنوت النازلة وهو مشعر بانه لفظ قنوت الصحيح وقال الحافظ ابن حجر في كتابه بدل المعاون الذي يظهر أنهم
 ذكروا الاسرى في ذلك الى الاصل في دعوى كل نازلة بما ينسبها اه وفي فتاوى ابن بادى يقتضى موافقة ما نقل
 عن الحافظ ابن حجر من الاتصاف على رفع النازلة بصري (قوله انه يأتي) الى قوله وقول جمع في النهاية ما يعني
 (قوله أي يأتي) هذا التفسير يقتضى انه لا شرع في الصحيح للنازلة وهو محل تأمل فالذي أن يفسر سائر
 بجميع وكرن القنوت مطاوعاً باقها بالامالة لا ينافي ما ذكرنا في بقصد الاسرى من معاو ز بدله الدعاء بما
 يخص تلك النازلة هذا ما ظهر في بادي الرأي ولم أرفه شيئاً فلتأمل واجرح ويؤيد بالتعميم قنت شورا
 متتابعاً في الخ بصري وبصرح بالتعميم قول شيخنا يستحب القنوت في كل صلاة في اعتدال
 الر كعتلا لآخرية قنوت النازلة لكن لا بسن السجود لانه لا يس من الابعاض اه ولعل تفسيرهم بالباقي
 انما هو لاجل قول المصنف الا في لا مطلقاً قول المتن (النازلة) أي رفعها ولو لغير من نزلت به فليس لاهل ناحية
 أن تزل بهم فعل ذلك ان نزلت به على ونهاية (قوله و باعوطان) على المعنى لان في مشر وصيته عند
 هجابه خلافاً لواجبه طلبه وان كان المونة شهادة قساعلى مالو زينا كراهة به شرع القنوت وان كان
 الموت قتالهم شهادة فقتلوا نهاية (قوله وكذا مطر الخ) في النهاية ما يعني ما يشهد (قوله بالثاني) أي الزرع
 و (قوله في الاول) أي العمران (قوله وذلك) أي ترجع العموم بالعمران (قوله وخوف عدد) أي ولو
 مسلمين نهايتوشح بافضل وهو معطوف على قوله وباهو (قوله وكسر عالم الخ) عطف على كوا به الخ وراثا
 النصارى من (قوله قنت شورا) متتابعاً في الخ في كعتلا لآخرية يعني الخ ويؤمن من خلطتها نازلة (قوله
 يدعوى قال الخ) قال في النهاية ويؤخذ منه استحباب التعرض للدعاء برفع تلك النازلة في هذا القنوت اه
 الشهاب الزملي ما قاله الغزالي ووجهه بجارده الشارح بقوله وزعم (قوله غير مطلقاً) منعه مر (قوله

ومحله اعتدال الاخير ويحجر به الامام في السرية أيضا (لا) القنوت فمن (مطلقا) أي لزمانه لا بغيره فلا يسن لغيره اياه بكونه (على الشهور) لعدم وروده غير النافلة وفارق الصبح غير ما بشرت بهما من اختصاصها بالاذن قبل الوقت (١٩) وبالنسبة بكونها أقصر من فترات

ويؤخذ منه ما افته الشارح فيها فأدبه قوله والذي ينبغي انه يأتي بقنوت الصبح الخ فتأمل به صرى (قوله) وجهه (أي قنوت النافلة) (وبجهر الخ) عبارة النهائية يتوجب مراجعة الامام الاعظم أو نائبه - بالنسبة للجموع فان أمره وجبوا بسن الجهر به مطابقا للامام والمنفرد بالسرية كما تقي في قوله الله تعالى اه قال ع ش قوله هر ويستحب مراجعة الامام الخ أي من أئمة الساجدة أو من الجماعة بعد صلاة الامام الراتب فلا يستحب مراجعته وقوله هر وسن الجهر الخ ولعله إما طلب الجهر من المنفرد هنا بخلاف قنوت الصبح لشدة الحاجة لرفع البلاء الحاصل بطلب الجهر اظهار التلك الشدة اه (قوله وفارق الصبح) إلى قوله أما في المكتوب بان التائب قد جعل في قوله المصنف ويشرع الخ كقوله النهائية (قوله مطابقا) أي سواء كان لزمانه أو لم يكن له أو لم يملكه ما استظهر في الاسنى وتبعه الغنى والنهية والافاق لتعلن نص الامام التفصيل نظير ما يأتي في كلامه في المنذور وقال النافذة التي يسن فيها الجماعة بصرى (قوله لاسن فيها) أي في المنذورة وقسمي النافذة (قوله وكذا قول بعضهم الخ) أي عصف (قوله لاطلاقه الخ) لتعلن لاجل هذا (قوله بذلك) أي بعدم الفرق (قوله سنة) أي كلام الام (قوله مرتين) إلى قوله ذكر ذلك في النهاية إلى المتن في الغنى الاقوله واجماع الامتدونه ذكر ذلك القفال (قوله ولانه) أي المصلى و (قوله فقام) بلسان الترقى و (قوله أذنته) جوابا (قوله استخلاصه) أي تأمله و (قوله اياه) أي السجود كدى وجاز ع ش (قوله على استخلاصه) أي أخرجه من الخدمه إلى طلبه منه بان أعانه على وفاءها والفرغ منها اه (قوله ولان الشارح) أي عين الشرع على الله عليه وسلم (قوله سجدتان) أي أمر بالسجود تانيا (قوله كاهو) أي الشكر على الاجابة (قوله ذكر ذلك) الظاهر ان الاشارة لتسليم من الحكم الثلاث (قوله وجعل المصنف الخ) عبارة النهائية في الغنى وانعاده ان كل واحد الكونهما تحدين كما بد بعضهم العلماء ينفق بحالها الاربعة ركعا واحد الثلث اه قال ع ش قوله هو لكونه ما تحدين الخ فان قلت يتألف هذا من دعاء في شروط القدوة وكثير في مسئلة الزحمتة لتقدم والتأخرات لا يخالفان المادى على ما يظهر به لحن المخالفة وهي تظهر بخلاف الجلس وسجد واحدة فعدوا كدين ثم المادى هنا على الاتحاد في الصور فعدوا كل واحد اثم ما ذكر فوجب الراجع والوافى المسئلة خلاف كما مر به حج اه (قوله انهم كلان) خبر قوله والوافق (قوله وهو ما يحكمه في السبعا) وقد يقال هذا أفعد على علمه الجلسة الفاصلة بينهم لو كانت مستقلة لا تايعن فواضع السجود بصرى قول المتن (مباشرة بعض الجبهة) و تصور السجود با بعض بان يكون السجود على عود لا أو يكون بعضها مستويا فبعد عليه مع المكشوف منها ع ش قول المتن (بعض جهت) واكتفى ببعضه وان كره اصدق اسم السجود بذلك بانها تومعنى في سم بعد ذلك عن الاسنى ما منوه سهل بكرة الانتصار على البعض في غير الجبهة كلى أصبح من البدو الرجل اه أقولو ويصرح بذلك قول النهاية في شرح قلت الاظهر وجوبه الخ واكتفى ببعض كل وان كره قياسا على ما مر اصرح الاكتفاء ببعض الجبهة لما سبق في الجبهة أي من قوله لصدق اسم السجود بذلك اه و ياذن من ع ش (قوله وهما المتحدان) ناهل من انفس من الدور الصبر بصرى وسم قول المتن (مصلحة) أي ماصلى عليه من أرض أو غيرهما بومعنى (قوله للحدث) إلى قوله وحكمت في الغنى وإلى المتن في النهاية الاقوله الواجب إلى فلا سجد وقوله ويفرق إلى كفى وقوله مبعج تيم (قوله اذا سجدت فكمن جهته الخ) هذا الدليل اخص من بعض جهته قال في شرح الر والوضوا كتنى بعض الجهتوان كل من كرهها كص على الام لصدق اسم السجود عليها بذلك انتهى وهل بكرة الانتصار على البعض في غير الجبهة كلى أصبح من البدو الرجل (قوله وهما المتحدان) قد يقال فيه دور قائل

بالزيادة المذكورة في ما عسر
السيكوبات فلجانة بكرة
فيها مطلقا لئنا على
التفصيل والمنذور والنافذة
التي تسن فيها الجماعة
وغيرها لا يسن فيها تان
قنت فيها النافلة لم بكرة والا
صكره وقول جمع يحرم
و يطل في النافلة ضعف
وكذا قول بعضهم يطلان
أطال الاطلاقهم كراهة
القنوت في الفرائض
وغيره غير النافلة المتعنى
أنه لا يفسد بين طوله
وتصيره وفي الام ما صرح
بذلك ومن ثم لسانه بعضهم
قال في برده على الرمي وغيره
في قوله ان أطال القنوت
في النافلة بطلت قطعاً
(السابع السجود) مرتين
في كل ركعة كتاب السنة
واجماع الامه وكر دون
غيره لانه الخ في التواضع
ولانه لما ترقى فقام ثم ركع ثم
سجد وأتى بهنية الخ لمة
أذنته في الجلوس فبعد
نايا شكره على استخلاصه
ياه ولان الشارح على امر
بالدعاء فسيو أعجب بانه
حقيق بالاجابة سجد تانيا
شكرا على اياته تعالى نا
طلبه كلهم المتأدق في سأل
ملكنا فأدبه ذكر ذلك
القفال وجعل المصنف
المجدين ركعا واحدا هو

ما يحكمه في البدن والوافق إلى ما يأتي في بحث التقديم والتأخر ثم كان وهو ما يحكمه في السبط (وأقوله مباشرة بعض جهته) وهي ما اكتفه
الجينان وهما المتحدان من جانبها (مصلحة) للحدث الصبح اذا سجدت فكمن جهته لمن الارض ولا تفرغ من احد يمتهم شكوا له
على الله عليه وسلم

حرالضاه في جباههم فلم يزل شكواهم (٧٠) فلا وجوب كشفه الامرهم بسرها وحكمته ان القدم من السجود مبائرة أشرف

المدي كالا يفتي فالتاسب ذكر بعد ذكر الطمأنينة لا تتقشردى (قوله حرالضاه) والرضاء الارض
 الشديدة الحرارة كرى عبارة عش الرض. فتعني شد وقوع الشمس على الرمل وغيره والارض رضاه
 وزن جرمه وقدر رض. فبما اشتد حره وباه طرب اه يختار اه (قوله وحكمته) أى وب الكشف (قوله
 قال) أى لكون المقصود من السجود فذا ذكر (الاح) أى السجود (قوله تالذلك) أى الخشوع (قوله
 فلو سجد) الى التفتي الى القوله وان طال الى كفى وقوله مبعج (قوله ادعلى شرح) وكذا لو سجد على
 ساعة نبتت سجدة لانها لم تكن من خلاف ما لو سجد على سجدة فله ضرر بضنا (قوله يصبته أو بعضها) خرج
 به الشعر النازل من الرأس فلا يكتفى بالسجود عليه ومثله شعر الخبيطة والبدن تحرك بحركته أم لا عش (قوله
 وان طال كما تشبهه) عبارة انها يشبه طلقا اه قال عش أى سواء أمكن السجود على الخالي منه أم لا سواء
 أعمال أو قصر اه (قوله لعله) أى المسح (قوله عليها) أى على الشعر ونبت (قوله مبعج تيم) خلافا للشرح
 انها يثبت قال وان لم تبع التيم اه ولفظها الغنى وشعر المنهج عبارة الكرى بدوى في شرح الارشاد على
 الاكتفاء بالشفة الثانية وان لم تبع التيم كفى الجز من القيام وكذلك الياغب وهو ظاهر الاسنى والخطيب
 وسيم وغيرهم اه قول التفتي (ان لم تحرك بحركته) هل يحصى هذا التفصيل في أجزائه كان طالت ساعته
 يده في فصل في السجود على بعضها يان أن تحرك بحركته فلا يصح وان لا يصح فيه نظر وظاهر اطلاقه
 عدم الأجزاء فقامت شعرا لم يتلو طال وسجد عليه ينبغي ان يجزئ لانه في فصل السجود سم أى كافر في
 النسخ (قوله ولذا فرغ هذا الخ) ووجه عش الترفع بحاشه ماله من التفتي فان سجدة الحركه سم يعلم
 منه تفيد الحلى بكونه غير متصل به أو لم يحرك بحركته قال سم ومثل هذا يقع للأمة كثيرا وهو أنهم
 يحذون القيد من الكلام ثم يرفعون عليه ما يصل منه فيسجد الاول اه (قوله لا بالقوة) وقال الغنى
 وخلافا لنهاية عبارة الاول ولوصلى من تعوذ فلم يحرك بحركته ولو صلى من قيام لم تحرك لانه لا يضرك العبرة بالحالة
 الرائحة هذا هو الظاهر اه وعبارة الثاني ولوصلى فاعاد السجود على متصل به لا يحرك بحركته كذا في الأصول
 فقامت سجدة السجود لانه كالجزء منه كذا في به والوجه الرجوع الى تعالى اه وماله سم واعتمدت
 ونقل الكرى عن اى رادى على المنهج اعتماده لكن قبل العبرى عن الرادى موافقة الشارح شيخ
 الاسلام ولعله في غير حاشية المنهج فليراجع (قوله أفتى به) أى باعتبار التحرك بالفعل في البطلان (قوله
 لانه حثيث) أى حين وجود التحرك (قوله كبد) أى وكل ما كان كذلك ضرر وينحل نفسه
 السلعة الثانية في البدن فلا يجزئ السجود عليها وقضيتها أنها لو نبتت في الجهة لا يعتد بالسجود عليها وقياس
 الاكتفاء بالسجود على الشعر النابت بالجهة وان طال الاكتفاء به هنا الأولى وينبغي ان يحمل الاكتفاء
 بالسجود علم علم تحاور زحاه فان لم يزلته كان وصلا في صدره مثلا فلا يجزئ السجود على ما هو منها
 الجهة عش (قوله وانما لم يفسد) أى الى التفتي في النهاية والتفتي (قوله كالفاء) فخصر الخ لا يفتى فانه من
 الخفاء بصري (قوله طالت حاله) لا يعتد بان يخص البطلان بما أذفره رأسه قبل إزالة ما يحرك بحركته
 من تحت حجبته حتى لو أزاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فقام سم على المنهج وينبغي
 أن يحمل ذلك ما لم يقصد اتدائه بسجده عليه ولا رفعه فان قصد ذلك طالت حاله بمجرد هو به السجود قياسا
 على ما لو عزم أن يأتى بثلاث خطوات أو ثلثات ثم شرع فبها فها تبطل بمجرد ذلك لانه شرع في المبط ونقل
 بالدر من الشيخ نجان ما يوافق ذلك فراجع عش (قوله ولا أعاده) ظاهره وان كان بعد العهد

الاعضاء هو الوجه أو طوى
 الاقدام ليم الخشوع
 والتواضع لا وجب الاقرية
 السابقة في خبر آخر بما
 يكون العبد من به اذا كان
 ساجدا ولما احتاج لقدمه
 تحصل لى ك ذلك وهى
 الز كوع فلو سجد على جبينه
 أو أخته أو بعض عظامه
 يكفى أو على شعر بجنبته أو
 ببعضها وان طال كما تشبهه
 اطلاقه و يفرق بينه وبين
 ما صرى المسح بانه تم جعل
 أصلا فاحتطأ بكونه
 منسوبا لوجه فاعادها وهو
 باق على تعينه لانه اذا
 السجود عليها فلم يشرط
 في ذلك كفى كصاعتهما
 لغو حرج يخفى من لوالها
 مبعج تيم ولا إعادة لان كان
 تحتها نفس لا يفتى عنه (فان
 سجد على) محموله متصل
 به عاين لم يحرك بحركته
 كطرف عمامته لانه في حكم
 المنفصل عنه فقد وصل له
 حديثه ولذا فرغ هذا على
 ما قبله بخلاف ما اذا تحرك
 بها بالفعل لا بالقوة جزؤه
 من صلاته فبما ظهر ثم
 رأيت شيئا أفتى به لانه
 حثيث كيدوا عا لم يفسدوا
 كذلك في صلاته ان يخص
 لمنا فاته لا لتعليم الذى وجب
 اجتناب الجنس لاجله وهذا
 العبرة بكون الشيء مستقرا
 كما فادس بر من جهنم
 ولا استقرار مع التحرك ثم
 ان علم امتناع السجود عليه

(قوله ان لم تحرك بحركته) هل يحصى هذا التفصيل في أجزائه كان طالت ساعته يده في فصل في السجود
 على بعضها يان أن تحرك بحركته فلا يصح وان لا يصح فيه نظر وتعلم عدم صحة السجود على ما يحرك
 بحركته بانه كالجزء منه لا يدل على حران هذا التفصيل في الجزءه فتمامه وظاهر اطلاقه عدم الاجزاء
 مطلقا تيم شعرا لم يتلو طال وسجد عليه ينبغي ان يجزئ لانه في فصل السجود (قوله لا بالقوة) أى بان
 صلى فاعاد لم يحرك ولو صلى فقام التحرك لكن أفتى شيئا الشهاب الرملى بعدم الصحة في التحرك بالقوة

بالا سلام
 وتعمد بطلت حاله ولا أعاده ثم يجزئ على نحو عود

وهذه الستة تم لأجبع موضع كاهابل (٧٢) يكنى خزمن كل من يعطى كفه أو أصابعهما ومن زكبيته ومن يعطى أصابع وجبه كالجهنودون
لأعدا ذلك كالخرف

من هذه وتقدمان هذه فلا يكنى وضعهما من جهة واحدة فإن أشبه الأصل بالزايد وجب وضع خزمن كل
منهما ولا يكنى بوضع خزمن وضعهما من جهة واحدة (قوله وهذه الستة) أى الدين والركبتين وأطراف
الطينين شيخ الإسلام ذهبنا بيقضى (قوله من يعطى كفه الخ) ولو خاف كفتهم ولو وجب وضع ظهر كفه لانه
في حقه بمنزلة البطن بخلاف ما لو عرض الانقلاب فلا قرب أنه أن أمكنه وضع البطن ولو عجز وجب والا فلا ولو
خلق بلا كفتين قياس النظائر أنه بقدره مقدارها ع ش وخياف (قوله من زكبيته) فلو عجز من السجود
عليهما ما تم كأن جهنم شابه تحت زكبيته فزعت من وصول الركبتين للسجود وصار لا اعتماد على أعلى الساق
لكن كف ع ش (قوله) ومن يعطى أصابع وجبه) شامل لغبير أطراف البطنين منهما كوسطهما بخلاف
قوله السابق أى أطراف بطون أصابعهما سم وتقدم أن سابق هو الموافق للعديت (قوله ودون أعدا ذلك)
(فرع) هو لو حصل أصل السجود ثم طوله لم يطل ولا كثير لمع وضع بعض أعضاء السجود كيد أو رجل أو ثقب
الشهاب الرمي باله أن طوله غامدا على ما ينصرف بطلت صلاته والأفلا بطل وفيه وقفة لا تقرب بعدم البطان
لان هذا استحباب لما طاب فعله ع ش (قوله وأطراف الأصابع الخ) أى الدين (قوله ويسن كشفها الخ)
قال في شرح العباب ويبنى كراهة السجود في الكفين لخلافه امتناعه ثم رأيت الشافعي رضي الله تعالى عنه
نص على ذلك فانه كرهه الصلاة وبها ما للجلد التي يجر بها نور العوس بل فسقه كراهة الصلاة ويدعيه عام أو
فجوه أو تنسى وقد يستثنى الخاتم نظر السنة ليسه وانظر السجود في القدمين سم (قوله فيكره) أى لانه يعنى إلى
كشف العور ومضى عبارة شيخنا ويسن كشف الدين والرجلين ويكره كشف الركبتين ما عدا ما يجب ستره
منهم لمع العورة اه (قوله ولا يجب التحمل عليها) خلافا للشيخ في شرح منعه من ثوبا يعنى (قوله) كما صرح
به) أى بالنسب (قوله ولا يجب موضع الانف الخ) وقال الشيخ الأساطير والنهاية يعنى (قوله) لا يصريح الحديث
به) أن رجوع العبر للوجو بمنع التصريح سم أى كالأولى تقدمه على ومن ثم الخ (قوله تنبيه) أى إلى أن
أثره ع ش (قوله وعليه) أى على ما يأتي (قوله فكاكتم) أى الفقهاء (قوله في ذلك) أى في تعدد الركبة
(قوله لقائه) أى الخالد الغوى أى ما صدقوه (قوله أرادوا) أى اللغويون (قوله ما قرأه) أى من أنهما
أول المخدوخ الخ (قوله وهما) أى في تفسير الركبة (قوله والسكلام في التشرع) أى الحث على حقيقة الركبة
علم التشرع ومن مسائله (قوله وهو) أى كلام الصحاح (قوله على ما ذكرناه) أى من أنهما أول المخدوخ
الخ (قوله عليه) أى على علم التشرع (قوله يقع) أى القاموس (قوله لا لزم) أى قوله قهرا في المغنى وكذا
في النهاية لا قوله ولظهر إلى الخبر (قوله أى محل سجود) ولو جعل على شئ خشن يؤذي جسمه فلا كان موضعها
من غير لزم بل يضر وإن دفعها ثم أعادها فإن لم يكن لها محل لم يضر ولا ضرر لزيادة سجود ولو دفع جهنم من غير
عذر وأعادها ضرر مطلقا فخشنا (قوله بان يتعامل عليها الخ) ولا يكنى باربعها أو مستحلا فلا لإمام قال الأثرى لو
كان لو أعين لا يمكنه وضع الجبهة على الأرض ويحتمل على ما سبق في أعانتى على القيام له أنه ذكره أو الظاهر

وأطراف الأصابع ولظهرها
ويسن كشفها إلا
الركبتين فيكره ولا يجب
التحمل عليهما بل يسن كما
قصر به بقوله الفقهاء
والجموع والارضة تختلف
الهيئة لأتباعها المقصود
الاختصاص كما يجب كشفها
والإحسان بها أو تزيينها من
الأرض عند تعذر وضعها
دون البقية ولا يجب موضع
الانف بل يسن لقوله خلاف
فيمنع ثم اختبر وجوبه
للتصريح الحديث به
(تنبيه) أى أن لا يحتمل
أن نعتجدا كذا كبره
في القاموس بأنها موصولة
ما بين أسافل أطراف العنق
وأعلى الساق اه وصرح
ما بين في الثامن وما بعده
أن من أول المخدوخ عن
آخر الغضائي أول أعلى
الساق وعليه فكأنهم
افهموا في ذلك العرف بعد
تقسيد الأحكام بحسبها
الغوى فلفتمجد الآن
يقال أرادوا بالوصل ما
قرونا وهو قريب ثم رأيت
الصحيح قال والركبتين مرفوعة
فبين أن المداير فيها على
العرف والسكلام في التشرع
وهو يدل على أن القاموس
أن لم يحتمل عبارة على
ما ذكرناه أعني في حديثها
بذلك عليه وكثيرا ما يقع
الخروج عن القلة التي غيرها

كأنه أول الغز (و يجب أن يطمئن) فيه لا من ذلك في خبر المسمى صلاته (و) أن (ينال مسجد) بفتح جيم وكسر ها بجيشه
أى محل سجود (نقل) فاعل (رأى) بان يتعامل عليه بحيث لو كان تحت

محيما انتهى اه نهاية قال ع ش قوله والظاهر يحتمل هذا هو الغرض فوجب عليه الاستعانة اه (قوله نحو
 ظن) أي كيشير وتبين (قوله لا تنكس) أي انكس وهذا ظاهر إذا كان تحته ظن أو نحوه قليل واللا كشي
 انكاس الطبقة العلوية فقط وهي التي في جهته بخلاف التي تلي الأرض فلا يشترط انكاسها بخلافه ع ش
 (قوله وظاهر آية) أي اثر الاتصال والرابر اثار النقل و (قوله على يده) على بمعنى اللام فاعني وظاهر النقل
 الذي هو اثر الاتصال لابد كان تحس يده بالنقل وتشعر به (قوله لو كانت تحت) أي تحت ذلك الظن مثلان
 كان قليلا والطبقة العلوية مكان كثير اشخنا وهذا مبني على ان قول الشارح وظاهر آية ما لم يعطوف
 على قوله لا تنكس و يمكن عمله على قوله لو كان تحت ما لم (قوله وتخصيص هذا) أي نيل النقل و (قوله تخشك
 غيرها) أي غير الجبهتين البدين والركبتين والقدمين قول المتن (لغيره) أي وحده سم (قوله فليامر امر الخ)
 عبارة النهاية بأن يوصى بقصد ولا يقصد شي اه قال ع ش أي أو يقصدهما ثم رأيت نسخة بعد قوله مر
 بقصد ولمع غيره اه (قوله لانه لا بد من الخ) يؤخذ منه ما نقله شيخنا الشهاب البرلسي عن شرح البدرين
 شبهة فظاهر فمن أنه لو قصد الهوى ثم عرض له السقوط قبل فعل الهوى على جهته فحسب تعصيل انتهى
 سم واعتاد الكردى ما قاله البدر بلعز وقال ع ش وظاهر كلام الشارح م ر يعني قوله ونخرج بسقوطه
 من الاعتدال الخ ووافق للنظر ثم وجهه بلوجه (قوله فاقترحه الخ) اقترحه ع ش (قوله لو وقع هو به) وغير
 الخ تقدم له في الركوع في شرح فاورق فزعا الخ ما رده هذا فراجعه بصري (قوله ونخرج) الخ إلى المتن في النهاية
 والمغنى الا قوله بان هوى السجود قوله أدنى نعم الخ بلالوس (قوله بان هوى السجود) قد وجه من المسئلة
 مصور ومما اذا قصد هو به السجود وكلام الروض وغيره مطبق فيصدق بصورة الاطلاق فاحجز بصري وقوله
 وغيره منه النهاية والمغنى كاسر (قوله فانه لا يشتر) بل يحسبه ذلك سجودا لها به وبغنى (قوله يقصد
 الاعتدال) أي فقط كما هو ظاهر نخرج ما لم يقصد شي أو يقصد هما والسجود فقط سم وبصري (قوله أو
 الجنبه) له مثل السقوط على الظهر والفتا كذلك فيجزي فيه التفصيل المذكور بغير علم الاستقبال
 للضرورة مع قصر الزمن كما هو مقتضى السقوط على الجنبه لاستزائه مع الاستقبال سم على ع ش
 (قوله ولم يقصد من السجود الخ) الظاهر انه قد بقي مسئلتى الجنبه والجنبه وان كان الوجه في كلام
 غيره تصور ربه في الثانية فقط اذا لا يراه في جنبه سم وبصري وقوله في كلام غيره منه المغنى والنهاية يقال ع ش قوله
 مر صرفه أي الانقلاب اه (قوله والاطا) أي أو ان يقصد من فعله السجود بصري (قوله فمما) أي
 صوري السقوط على الجنبه السقوط للجنب (قوله لكن بعد أدنى الخ) اعتبه ع ش والرشدى (قوله في
 الأولى) أي لوجود الهوى الجزئى فيها إلى وضع الجنبه لم يحتل الاجتزاء بوضعها بقصد الاعتدال فالتى دون

ان يرجع الضمير للجانب من التصريح (قوله وان لا هوى لغيره) أي وحده (قوله لانه لا بد من نية
 أو فعل الخ) يؤخذ منه ما نقله شيخنا الشهاب عن شرح البدرين شبهة ثم نظروا فمن أنه لو قصد الهوى ثم
 عرض له السقوط قبل فعل الهوى كان كالهوى ليسجود فقط من الهوى على جهته فحسب تعصيل اه
 (قوله بقصد الاعتدال) أي فقط كما هو ظاهر نخرج ما لم يقصد شي أو يقصد هما والسجود فقط (قوله
 أو الجنبه) له مثل السقوط على الظهر والفتا كذلك فيجزي فيه التفصيل المذكور وبغير علم
 الاستقبال قبل الاستقامة والضرر و رفع قصر الزمن كما هو مقتضى السقوط على الجنب لاستزائه مع
 الاستقبال (قوله والاطا) لا يقال قصده فهو قصد قطع وتقدم ان نية قطع الركن لا تضرب لافعل
 صورة ما هاتاه صرف الفعل من أنه بخلاف ما تقدم لم يصرف من أوله بل فصلال تا بسببه قطعه فتأمل
 فانه واضح (قوله للصارف) قد يقال هذا يقتضى أنه صرف من السجود وفي ظاهر هذه آية السابق ولم
 يقصد من فعله السجود والاطا لأن يجب بان في قصد من فعله السجود تلاعب بخلافه مجرد قصد
 الاستقامة مثلا لا تلاعب ومع ذلك هو احتجاجه اليه فلم يطل الصلوة لخاصة في الفرق بين حصول الصلوة
 بلا قصد وبين قصد الاستقامة (قوله في الأولى) أي لوجود الهوى الجزئى فيها إلى وضع الجنبه

الهوى اليه سم ويؤخذ منه ما قاله القليوبي انه لو نوى الاعتماد في الله الهوى يجب العود الى المحل الذي نوى
 الاعتماد فيه اه (قوله والجالس في الثانية) أي لانه لسقوطه على جنبه فان الهوى المعتدل لعدم الاستقامة فيه
 وبعبارة الرض بل يجلس ثم يسجد اه وانما وجب الجالس لاختلال الهوى قبل السجود سم (قوله
 فيجزئه) أي المصوم من غير جالس كالمصوم من صنع المغني وشرب بافضل خلافا لما نقله عن باقر بن
 نعم قوله فيجزئه أي بعد جلوسه بكسر الهمزة بل فضة ما مر اه ثلثه لو جلس عمدا لما بطلت صلاته قول المتن
 (وان ترتفع أسافله الخ) فالولي في سفينة لا يملك من ارتفاع ذلك لبلانها أي ملاصقه على حسب حاله
 وزنه الاعادة لان هذا عندنا راد مغني ونها بتوشحننا قال عرش قوله مر صلى على حسب حاله ينبغي تفسيده
 بما اذا اضاف الوقت أول بضيق ولكن لم يرد النكس من السجود على الوجه المجزئ قبل خروج الوقت كقول
 فقد الله والتراب اه (قوله أي غيرته وما حولها) كذا في النهاية والمغني وقال عرش قوله مر أي
 غيرته الخ نفسه تغليب في المختار العزيم من الجيم مؤخر الشيء يذكر ويؤتى فقال عز كسبر وكبير وهو
 الرجل والمرأة جميعا والنجية للمرأة خاصة اه ثم لا بد أن يكون الارتفاع المذكور برفقة نافلة ولو شك في
 ارتفاعه وعدمه سلم يكف حتى لو كان بعد الزرع من السجود وجبت اعادته (فرع) لو تعرض عليه
 التنكيس ووضع الأعضاء فالأقرب أنه راعى التنكيس لارتفاعه عليه عند الشجين بخلاف موضع الأعضاء
 فان فيمنع لافا اه قول المتن (على أعاليه) وهي رأسه ومنع كذا شجنا وفي سم بعد ذكره من على الشارح
 في شرح العبادي الارشاد ما نصه وقضيته اخراج الكفين وبظاهر أن اخراجهما غير مردود ان السكون عنهما
 للزوم الارتفاع عليهما بحسب العادة وان أمكن خلافا بان يضعهما على دكة ممر تقعه امامه ثم رأيت التنبية
 الا ترى اه (قوله والا فقهى) أي الاساقط (قوله ولا يرتفع) الظاهر التأييد اذا المسند اليه غير الاساقط
 لاموضع الجبهة (قوله لا يتابع) الى قوله ولا يتابع في النهاية والمغني (قوله نعم من به على الخ) هذا الاستدراك
 بقيد تنقيح المتن بالقادر عرش (قوله الا ان يمكنه الخ) قيد يقال العلة المانع من الارتفاع لا يزيل منعها منه
 بوضع الوسادة سم أي المناسب فان أمكنه الخ كما به غير عبارة المغني والنهاية والاساقط ان كان به على
 لا يمكنه معها السجود الا كذلك صح فان أمكنه أي العاخرين وضع جبهة السجود على وسادة تنكيس لزمه
 قطعاً حصول هيئة السجود بذلك أو بلا تنكيس لم يلزمه السجود على خلاف ما في الشرح الصغير لفرع ان
 هيئة السجود بل يكفيه الاتخاذ الممكن اه قال عرش قوله مر الا كذلك صح أي ولا اعادة عليه وان
 شفي بعد ذلك وينبغي أن مراده مر بقوله لا يمكنه الخ أن يكون فيه مشقة شديدة وان لم تبع التيمم أخذاً
 مما تقدم في العصابة اه (قوله وضع نحو وسادة) أي ليسجد عليها ويبقى ما لو كان بوضع الوسادة تحت
 أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع فهل يجب مر الوضع فيه فطر وبجمل أن هذا ظاهرهما
 ذكر سم أي فيجب (قوله نحو وسادة) الوسادة والوسادة بكسر الواو وفيهما المخذة والجمع وسائد وسد

والجالس في الثانية ولا يتم
 والابطلان علم وتعد أما
 اذا انقلب بنسبة السجود وألا
 بنسبة شيء أو بنسبة ونسبة
 الاستقامة فيجزئه (وأن
 ترتفع أسافله) أي يجزئه
 وما حولها (على أعاليه) ان
 أو تنفس موضع الجبهة أو لا
 فقهى مر تقعه كذا قيل
 وفيه نظر لانه قد يستوي
 ولا ترتفع لاختصاص أوضاعه
 (في الاصح) لا يتابع وسنده
 صحيح نعم من به على لا يمكنه
 معها ارتفاع أسافله يسجد
 امكانه الا أن يمكنه موضع نحو
 وسادة

ولم يحتل الاجمرد وضعها بقصد الاعتماد فالي دون الهوى اليه (قوله والجالس) أي لانه لسقوطه على
 جنبه فان الهوى المعتدل لم يستقامه فيه بعبارة الرض بل يجلس ثم يسجد اه وانما وجب الجالس
 لاختلال الهوى قبل السجود (قوله وان ترتفع أسافله الخ) فالولي في سفينة لا يملك من ارتفاع ذلك لبلانها أي ملاصقه على حسب حاله
 سفينة ولم يتمكن من ارتفاع ذلك للملاصق على حسب حاله وجبت عليه الاعادة لسقوطه مر (قوله على
 أعاليه) قال في شرح العبادي الارشاد وهي رأسه ومنع كذا اه وقضيته اخراج الكفين وبظاهر أن
 اخراجهما غير مردود ان السكون عنهما لزم الارتفاع عليهما بحسب العادة وان أمكن خلافا بان يضعهما على
 على أسافله أو يساويهما وضعهما على دكة ممر تقعه امامه ثم رأيت التنبية الا ترى (قوله لا يمكنه معها)
 قيد يقال العلة المانع من الارتفاع لا يزيل منعها منه بوضع الوسادة (قوله نحو وسادة) أي ليسجد عليها ويبقى ما
 وقع التصور بذلك في عبارة شمس قولنا كذا وض فلا يمكن العاخر السجود على وسادة بلا تنكيس لم يلزمه أو
 بتنكيس لزمه اه ويبقى ما لو كان بوضع الوسادة تحت أسافله ارتفعت على أعاليه ولو لم يضعها لم ترتفع

بنافي هذا قوله ولو عز لا
 أن يسجد بقدم رأسه أو
 صدغه ولكن به أقرب به
 للأرض وجب له ما يسوره
 له لانه هاتوا على بادة
 القرب يوم القدر وعليه
 وضع الوسادة لا القرب فلم
 يلزمه الأسع حصول
 التنكيس لو جود حقيقة
 السجود حيث أن قد
 يؤخذ من قولهم المذكور
 أنه لو لم يكن له زيادة
 الأوضاع الواسدة لم يسوعها
 وهو محتمل (تنبيه) *
 السبدان من الأعلى كلهم
 من جسد الأسافل وحشد
 فيسوعها على الدين أيضا
 (واكله) أنه يكبر بديا
 (لهو به) للاتباع (سلا)
 (رفع) ليدبر واه البخاري
 (وبضع وكبته) وقدمه
 (ثم يديه) كاحص عنه صلى
 الله عليه وسلم (ثم جبهته)
 وأنه (لا اتباع) أيضا وسن
 وضعهما معا وكشف الأنف
 (ويقول سبحان ربّي الأعلى)
 وبجده (ثلاثا) كما رجا
 فيه في الركوع (وزيد)
 عليه (النقرد) وإمام من
 (الهم لك) قدم للاختصاص
 (سجدت) وبك استنوك
 أسلف (صعودي) أي
 كل بدني وصبر عنه بالوجه
 لتغير ما قسمته في الافتتاح
 (لأذ خلقه) أي أوجده
 من العدم (وصوره) على
 هذه الصورة بالربعة الحجة
 (شوق) وهو يصبره أي

تختار اه عش (قوله) ويحصل التنكيس فيجب (أي والأس نهية) (قوله) ولا ينافي هذا) أي عدم
 الوجوب بان يحصل التنكيس (قوله) وكان به (أي: يقدم رأسه أو صدغه) (قوله) أنه لو لم يكن له زيادة لاختصه
 فيه ما مر من سم أنفا (قوله) وهو محتمل (أصله) بفتح التاء أي قريب (قوله) تنبيه اليدان (الح) لعل المراد
 بهما الكفتان سم (قوله) اليدان من الأعلى (وفي عش عن الزبدي مثله) (قوله) واه البخاري أي
 عدم رفعه صلى الله عليه وسلم قول المتن (يكبر لهو به) أي يتدنى التنكيس من ابتداء الهوى ويعدله أي اتهاه
 فلما أتوه عن الهوى أو كبره عدلا أو ترك التكبير كره نص عليه في الأمر وشرحه اه سم (قوله)
 وقدمه (أي) أطرافهما عش وكتب السبد البصري أيضا لما صعد قدامهم أن وضعهما مع وضع الركبتين
 ويظهر أنه مقدم اه أي على وضع الركبتين قول المتن (ثم جبهته الح) ويكر مخالفة الترتيب المذكور
 وعدم وضع الأنف بها يتوهم في وأسى قول المتن (وأنه) وانما لم يجب وضع الأنف مع أن خبر أميت أن أجد
 على سبعة أعظم ظاهر الوجوب بالاختيار الصحة المختصرة على الجهة قالوا وتعمل أخبار الأنف على التنب
 قال في المجموع رفعه وضعه لان رواب الأنف بادة تنقلا منافاة بينهما أسى ومعنى زاده أنها بتو يجب عنه
 جميع عدم المناقاة أدل وجب وضعه كانت الأعظم بمثابة قناني تفصل العدد مجله وهو قوله سبعة أعلم اه
 وقد غنم المناقاة بعد مجموع الجهة والآن لا الاتصال بينهما واحدا (قوله) لا اتباع (الح) إلى المتن في النهاية والغنى
 قول المتن (ويقول الح) أي بذلك الامام رفعه نهية ومعنى (قوله) بجافه (أي) من أنها أدنى السكاليو يزيد
 عليها الامام قول المتن (اللهم لك) حديث (الح) ولو قال (سجد لله في طاعة الله لم يطل صلاته نهية) قال عش
 ظاهره وان لم يقصد به الدعاء يعني أن يحمل ذلك إذا قصد به الدعاء فابر اجتمع ونقل عن شيخنا الزبدي
 بالدرس أن مثل ذلك (سجد الثاني) الباقي أقول وقد توقف فيه بان هذا اللفظ أخبار محض اه (قوله) وإمام
 من (مر) أي وإمام أو أطال امامه (سجود نهية) قال عش تقدم عن جفي إذ كل الركوع كونه وزيد
 كالسجود وسبحانك اللهم بناو بحمدك اللهم اغفر لي وينبغي أن يحل قبل اللهم لك (سجدت) اه (قوله)
 قدم للاختصاص وكذا يقال فيما بعده سم (قوله) أي كل بدني (الح) ولو قيل المراد بالوجهنا العضو
 الخاص ساكن وجهه يلزم منه (سجود) مع ما عده بالاولى فهو أشرف ثم رأيت في النهاية ما ينقطة ونص الوجه
 بالذكر لانه أكرم جوارح الانسان وفيه ما هو عظمته فإذا وضع وجهه لشيئ خضع لساو جوارحه
 بصري (قوله) نحوه (الح) عبارة الملقى والنهاية أدنى الرضعة قبل تبارك بحوله وقوته قال فيها ويستحب
 سبوح قدوس رب الأرض والروح ويسن للمنفرد ولا يمام محصور من راضين بالتطويل الدعاء في وعلى
 ذلك جل خبر مسلم أقرب بما يكون العبد من ربه وهو ساجدا أكثر واقفا الدعاء وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يقول فيه اللهم اغفر لي ذنبي كما قد سجده وأوله وأخوه وعلايته وسوره اللهم إني أعوذ منك من عظمك
 ويعقوبك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأجعي ثنائعك أنت كما أنت على نفسك وباني المأموم بما أمكنه
 من ذلك من غير تخلف اه قال عش قوله هر ويستحب في سبوح الح الح له باليه قبل الدعاء لانه أنيب
 فهل يجب الوضع فيه نظر ويحتمل أن هذا ظاهر مما ذكر (قوله) فيجب انظر صورة حصول التنكيس
 بوضع الوضوء أدنى أن يدا السجود عليها (قوله) تنبيه اليدان (الح) لعل المراد بهما الكفتان (قوله) أنه يكبر لهو به
 عبارة الرض وشرحه كما أي يتدنى التنكيس من ابتداء الهوى كما سبق في تكبير الركوع عن عبد الله
 انتهاء الهوى قالوا أتوه عن الهوى أو كبره عدلا أو ترك التكبير كره نص عليه في الألام اه فتدصر
 بان ابتداء التكبير من ابتداء الهوى وقدم في التكبير لركوع ما ذكره الشارح هناك فيه مما صاصله انه
 يندبه فاما فقد يستشكل الفرق بينهما وقد يفرق بانه تم سن رفع يديه مع ابتداء التكبير والرفع حال
 الاختصاص معتدرا ومتعسر فطلب كون الابتداء قائما بسهل الرفع وهناك بسن الرفع فلا حاجة لابتدائه فاما
 فلستأمل (قوله) (ثم جبهته) أي نفسه (قال في شرح الرض) فلو ضايف الترتيب أو اقتصر على الجهة كره كاحص
 على في الألام انتهى (قوله) قدم للاختصاص وكذا يقال فيما بعده

منفذهما بحوله وقوته (تبارك الله أحسن الخالقين) أي في الصورة وأما الخلق الحقيقي فليس إلا تعالى

بالتسبيح بل هو منه والمراد بالروح جبريل وقيل ملكه ألف رأس لكل رأس مائة ألف وجه وفي كل وجه مائة ألف مرق في كل خم مائة ألف لسان تسبح الله تعالى بلغات مختلفة وقيل خلق من الملائكة برزخ الملائكة ولا تراهم الملائكة تنضم للملائكة كاللائكة لبني آدم دميري وقوله **مر اللهم اغفر لي الخ** يقول به سدوقه أحسن الخلقين وقوله **أوله وأخوه** كالتأكيدي لآله والأفقر له كله شمل جميع الأجزاء وقوله **وأعوذ بك منك** معناه أعتين بالله في دفع غضبك وقوله **من غير تخلف** أي بقرور كن فيما تظن **أه** عرش قول المتن (وضع يديه حذو منكبيه) ويسن رفع ذراعيه عن الأرض معتدلا على راحتيه للأمر به في خبر مسلم وبكره بسطهما لأنهى عنه ثم لو طال سجوده وشق عليه الاعتدال على كفيه موضع ساعديه على ركبته أسنى ونهاية ومغنى (قوله وبعبارة النهاية) أي لإمام الحرمين قول المتن (ونشر الخ) قال في الروض فيه أي السجود في الجلوسات وبغير جهاف صد أي وسطافي باقي الصلاة وقال في شرحه كذا في الأصل والذي في المجموع لا يفر جهالة القيام والاعتدال لمن الركوع فيستثنى من ذلك انتهى **أه** سم قول المتن (مضمومة) أي وكشوفة نهاية ومغنى قال سم وتقدم في الركوع تقر بهما وسطا والفرق واضح **أه** قول المتن (وبقر) أي الذكر نهايتي مغنى (قوله قدر شر) راجع لقول المصنف كونه **أه** يضاف لقدمه عليه كالتأكيدي (قوله وجهها أصابعها الخ) عبارة الروض ونصهما وجهها أصابعها إلى القبلة **أه** (قوله ويرزعهما من ذنبه) أي وإن كان فيه ما خف كردى (قوله حبس لاخف) قال في شرح العباب فلا يسن زعمهما منه لاجل ذلك بخلاف العلل وظاهر أن الخلف الذي لا يجوز المسح عليه كالتأكيدي كالم الرافعي وغيره ما صرح بذلك انتهى **أه** كردى (قوله يفرق الخ) عبارة النهاية بما يجتمع وبعبارة المغني بالثلاث قول المتن (وتضم الخ) قال السبكي وكان الابق ذكر هذه الصفات قبل قوله ويقول سبحانه الخ مغنى قول المتن (المرأة) أي الأنثى ولو صغيرة نهاية (قوله بعضها إلى بعض الخ) هذا قيد يشمل أيضا ضم إحدى الركبتين إلى الأخرى وأحدى القدمين إلى الأخرى ويكاد أن يصرح بذلك تعبيرا في شرح الإرشاد سم **أه** أقول وكذا يصنع النهاية والمغني كالمخرج فيه **أه** كن صرح الشارح في شرحه بافضل بخلاف عبارته ويسن فيما مضى (بحفاة الرجل) أي الذكر ولو صياها بشرط أن يكون مستورا (مرقبيه عن جنبه ويطنه عن نفسه) وبجافي الركوع كذا في وتضم المرأة أي الأنثى ولو صغيرة فوشلها الخشبي (بعضها إلى بعض) في الركوع والسجود كغيرهما قال ويسن فيه أيضا الشكل مصل التفرقة بقدر شرب بين القدمين والركبتين والغضدين ووضع الكعبين حذو المنكبين **أه** وهو مقتضى صنيع شرح المنهج وظاهر ما بين المغني ولكن التفرقة بقدر الشربين الركبتين والغضدين فيها مرجح ومشقة (قوله وتصلق الخ) أي فيما يتألف فيه الاتصال كما هو ظاهر بصرى عبارة المغني (وتضم المرأة والمنسني) بعضهما إلى بعض في ركوعهما وسجودهما بان بلصقهما بفخذيهما لانه أسهل وأحوط وفي المجموع عن نص المأمور أن المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين على الجنبين لما تقدم والخشبي مثلها **أه** (قوله في جميع الصلاة) ولو في خلوها نهاية (قوله وكذا الذكر العاري الخ) وقفا لنهاية شرحه بافضل عبارتهما وظاهر أن الفضل للرجال الضم وعدم التفرق بين القدمين في الركوع والسجود وإن كانا لا يمتنع في كلامهم فيما تقدم في القيام وجوب الضم على سلس نحو البول إذا استسك حذو ما ضم وإن بحث الأذرى أنه أفضل من تركه **أه** وفي سم عن شرح الإرشاد للشارح مثلها

(ويضع يديه حذو أي مقابل (منكبيه) وبعبارة النهاية ويضع يديه على موضعهما في رفعهما انتهت وفي حديث التصريح بذلك (ونشر أصابعه مضمومة للقبلة ويقر في ركبته) وقدمه قدر شرب وجهها أصابعها للقبلة ويرزعهما من ذنبه مكشوفتين حيث لاخف (ورفع يطنه عن نفسه ومرقبيه عن جنبه) في متعلق بشرط وما بعده (ركوعه وسجوده) للإتباع المعلوم من أحاديث متعددة في ذلك لا تفرق بين الركبتين ورفع البطن عن الغضدين في الركوع فقاسا على السجود (وتضم المرأة) ندبا بعضو البعض وتصلق يطنه بنفسه في جميع الصلاة لانه أسهل وأحوط ولحديث فيه لكن يستقطع (و) منها في ذلك (الخشبي) احتياطا وكذا الذكر العاري ولو محتلا على ما يحسنه الأذرى (الثامن الجلوس بين سجديتين عظمتا)

(د) يجب (أن لا يطولوا) الاستعداد لانتماعهم على الفصل لأنهم كانوا قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه تندر الفاحش في الاعتدال وأقل التث - هـ في الجلس (قوله فان طول الخ) عبارة عن ما يتوالى وسأني كقولهم في سجود السهو اه وذكر ع ش قول الشارح فان طول الخ وأقره (قوله بلطلسه) تقدم استنباطه على الاعتدال الزكية الأخير من طاقول المتن (مفتراش) سبأني بيانه (قوله الاتباع) ولله جلوس بمقتضى كفتكان الافتراض فيه أولو روى عن الشافعي انه يحس على عتقويه يكون صدور وقدمه على الأرض وهذا نوع من الاعتناء وتقدم أنه مسعوب هنا الافتراض أكل منها يتبعني قول المتن (واضعابه على تخذه الخ) والحكمة في ذلك منع يديه من العتب وان هذه الهيئة أقرب الى التواضع شهابه (قوله فلا يضر الخ) عبارة عن الغنى والروض وتوطأ البدن حول المعلى الأرض كراسها على القلم وسأني حكمه ان شاء الله تعالى اه (قوله خلافاً وهم فيه) اه فيقال ان ادم تمس على الأرض تبطل ع ش (قوله ودوزع الخ) عبارة عن الخ - كا قاله الشفان وان أنكره ابن نوقس وبلى ينبغي تركه لانه يغل الخ (قوله و يجب منع الخ) لا ينبغي ما في هذا المنع اذ لم ير اداسه قبل الوروس الاصابع كهلوا طاهر وهو يفوت بما ذكره فالاول ان يجب ان يخله بسنة الاستقبال لا ينافي عدم إخلاؤه باصل ستونف من البدن على الركبتين اذ كل منهما مستقلة غير مرتبطة بالآخرى بصري وقد علم قوله اذ لم ار اداس قبل الخ وبيد ان المراد استقبال الاصابع بتمامها بار جاع صبر بتوجهها للاصابع لأروها قول المتن (و بشر الخ) وعلم من ذكره لاولاً ان كلا منهما مستقلة نهاية (قوله وادق الاحياء الخ) وقال المتولى بسبب المنع رد أي وامل من مرأت ز يدعى ذلك رهب على قلباً تقيا من الشرب لا كافر ولا شقاق في غير والجراني بقول ريب اشعر وروم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم منها قال ع ش قوله بقول ريب اشعر الخ أي يافعلى ما تقدم في كلام المصنف والفرق بين تقدمه على قوله ريب على الخ من حين تأخير عهده عن كل منهما وخرجه قوله واعفني اه قول المتن (من جلسة الخ) لم يبين الشارح حر ك ان جهاذا يقع فيه يد به طلة الاتان بها ينبغي ان يضعهما في ريمان ركبته ويشرع اصابعه مضومة للقبلة فليأبج ع ش (قوله ولو في نخل) الخ قول المتن الاتعاف في النهاية والمخفي الاقوله وكذا في الووردان وقوله خشفنا في قوم قول المتن (في ركعة) يخرج به سجدة التلاوة اذا قام عنها كإساق في باجمعي ومنها بغيرها خشفنا لا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة اه (قوله كا أفتبه البغوي) فقال اذ لم أر بصر كعنه تشهد فانه يجلس للاستراحة كل ركعة منها لانها اذا انفتحت الاوتار في محل التشهد أوفى حق (قوله واه البخاري) زاد النهاية قوله مدني عن أبي جبر الساعدي في إحدى الركبتين إلى الأخرى وإحدى القدمين إلى الأخرى وبكاد أن يصرح بذلك تعبيره في شرح الارشاد بقوله ومن الذكر ولو صياغو به بمجموعه في التفرج بان يفرد ركبتيه ويرفع طبعين تخذه وقدمه مع رقبته جنبه فيه أي في الركوع وفي السجود دامته الكرم ان التي والختي ولو يبين جنبه بعضاً على بعض في الركوع والسجود ولو في خلوة على الأرجح بحيث الأذرى ان الأفضل للعرض الضم وعدم تفرق القدمين في القيام والسجود ولو في الخلوة وكذا السلس اذا اتصلت حده بالضم وفي الأخير نظر وفيه كلام مهم في باو حوب الضم الذي يحصل به سبأني انتهى باعتصار الالة لكن عبارة روض قد تعهم عدم الضم في الركبتين ومنه ما تقدمت وقباس مذكر الأذرى في العراء أفضل لعدم تفرق في المرأه تقدمه في القيام أيضاً الا ان يفرقه (قوله ويجب ان لا يقصد رفعه فيه) أي فقط لوقصده وغيره فنبني الاجزاه أخذاً ما تقدمت في انقلاب رتبة السجود والاستقامة (قوله فلا يضر ادمه وموضعها) عبارة عن روض وترصه على الأرض حواله كراسها على القيام اه (قوله والمؤثر من جلسة مخففة) قال في شرح الروض فلو تركها أي جلسة الاستراحة

عشر من الصحابة اه (قوله) وتسمى جلسته الاستراحة ولو تركها الامام فاقى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول فمضى وأسن زادا لها به قبل اتبانه بها حيثئذ سجد كما اقتضاه كلامهم وصريح ابن النقيب وغيره اه وفي سم بعد ذكره واقراءه لكن لو تخلف تركين فعلمين عبد اظلمت صلاته من قال اه الاذرى والظاهر ان التخلف لها لا يستحبو ينبغي أن يكره ولا يجوز ويتعين الجزم بالمتن اذا كان يعلى النهضة والامام سريعهوسريع القراءة بحيث يغتبه بعض الفاتحتلو تأخرها انتهى قال في شرح العباب والنهاية وفيه نظر بل الواجب عدم المنع مطلقا وانه ياتي في التخلف لها ما ياتي في التخلف للإفتتاح اه فالتوقف قد

قديم الشارح انه لا ياتي بدعاء الافتتاح اذا خلف فوب بعض الفاتحة فينبغي أن يجري نظير ذلك هنا فلتأمل سم (قوله) لعدم ندها متعلق بقوله جفتيه (قوله) ولا من الثانية) ونظير فائدة الخلاف في التعاليق ع ش (قوله) انه لا يجوز الخ خلافا للنهاية والمتن حيث قالوا اللفظ الاول وكرهوا تعلو لها على الجلوس بين السجدتين كافي التهمة يؤخذ من عدم المنع مطلقا وهو المذهب كما لا يخفى به والشرحه والله تعالى اه وزاد الثاني وان قاله بعض بعض العصرين اه وأقر سم اقله الشهاب الرمي (قوله) لا يجوز تعلو لها الخ) والظاهر ان تعلو لها يحصل بقدر زمن يسع أقل التشهد فقط اذا ذكر هنا ويحتمل ان يخله الكلام على ظاهره لقولهم سن كونها بقدر الجلوس بين السجدتين وتكرهه لان ياد على ذلك الاحتياط ان يكون مرادهم بقدر الجلوس بين السجدتين على الوجه الأكمل وان لم يشرع الفكر فيما نحن فيه لعل الحكمة في عدم مشروعية ذلك كرهها كون القصد بها الاستراحة لفظ على المصلي بعدم امره بهر يكسب من الاعضاء أو يعال مشروعية هذا التكبير اسقط الفكر بصري أقول قول الشارح بضابطه السابق كالمصرح في الاحتياط الثاني ويصرح به أيضا أقول الكروى ما يصحاصل ما عتده الشارح أنها كالجلوس بين السجدتين فاذا طولها زاد على ذلك اكرها الطوبى في الجلوس بين السجدتين بقدر أقل التشهد بطلت صلته وأقر شيخ الاسلام المتولى على كراهه تعلو لها على الجلوس بين السجدتين في شري المسجدة والوضو فحق الشهاب الرمي بعدم الاطلاق بضابطه الخطيب في شري التنبيه والمناج والجلال الرمي في النهاية بغيرهم اه (قوله) بضابطه السابق وهو تعلو له فوق ذكره المشروعة بقدر أقل التشهد (قوله) سمى به الى قوله كما يستعمل في النهاية والمغني الا قوله وسأنت الى المتن وقوله اجاعا قوله ومنه يؤخذ الى المتن وقوله يعنى الى المتن وكذا في المغني الا قوله وشواى الى (قوله) اطلاق الجزء الخ (أى اسمه) (قوله) كما يأتى) أى دليل فرفض الصلاة بعد التشهد ويحتمل دليل التقييد بالبدنية (قوله) وقعودها) ولم يجعل المصنف الجلوس الصلاة حكما مستقلا فلهذا أدرجه في قعود التشهد لعدم تميزه عنه خارجا ولا صلته به ع ش قول المتن (عقهما) بابه قتل ع ش قول المتن (ركن) أى فهم اركان نهاية وفيه قال ع ش اشار به الى ان في كلام المصنف حذف الفاء من جواب الشرط الاسمي وهو قابل كافي الاشموى وقد يقال ان فيه تقديرا تأخير لوالاصل فالتشهد وقعوده كان ان عقهما اسلاما على هذا لا يجوز الفاعل في بعض النسخ من كان وهى ظاهرة اه عبارة الرشيدى لا يخفى أن تقدرفهما في كلام المصنف بعد أن كان خبير محذوف والجله جواب الشرط وهما محذوفان التشهد وقعوده وانما هو غير متعين بل المتبادر ان كان خبير بالتشهد وقعوده وجواب الشرط محذوف دل عليه خبر اه (قوله) بقوله الخ) نصو رلا مر (قوله) وبانه فرض

الامام فاقى بها المأموم لم يضر تخلفه لانه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الاول اه وقوله لم يضر بل سن كما قال ابن النقيب وغيره ع س مر (قوله) لا يجوز تعلو لها) اعتد شحنا الشهاب الرمي لا يضر تعلو لها اه ولو تركها الامام تخلف لها المأموم لكن لو تخلف تركين فعلمين عبد اظلمت صلته من قال اه الاذرى والظاهر ان التخلف لها لا يستحبو ينبغي أن يكره ولا يجوز ويتعين الجزم بالمتن اذا كان يعلى النهضة والامام سريعهوسريع القراءة بحيث يغتبه بعض الفاتحتلو تأخرها انتهى قال في شرح العباب وفيه نظر بل الواجب عدم المنع مطلقا وانه ياتي في التخلف لها ما ياتي في التخلف للإفتتاح اه فالتوقف قد قديم الشارح انه لا ياتي بدعاء الافتتاح اذا خلف فوب بعض الفاتحة فينبغي أن يجري نظير ذلك هنا فلتأمل (قوله)

لان تغريها بزل بعضها كالاجهام عن القبلة (و يقض من عنه) بعد وضعها على فخذة الايمن عند الركبة (الخضرة والبصر) بكسر اولهما وناثهما (وكذا الوسطى في الاطراف) للاتباع وامسك وقيل يحلق بين الوسطى والاجهام بالعقيق بين واسمها وقيل بوضع أغلة الوسطى بين عقدة الاجهام والخلاف في الفضل (٨٠) وقدم الاول لانه اصغر ورأته افقه (ورسل المسجدة في كل تشهد للاتباع وهي بكسر الباء التي

تلى الاجهام سبب ذلك لانها يشاورها للتوحيد وتسمى أيضا السبابة لانها يشار بها عند الخاضع مستورا السب (ورفعها) مع الماتل اقلها للتأخر عن سمت القبلة (عند هززه) قوله (الله) للاتباع ولا يضعها الى آخر التشهد فاصل بذلك الاشارة لكون العبود واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله ليس في توحيدية بين اعتقاده وقوله وقوله ونصبت بذلك لاضعافها بنشاط القلب فكأنها سبب حضور روبركها الاشارة بسبابة اليسار وان قطعت عنه لغوات سنة وضعها السابق ومنه يؤخذ أنه لا يسير برفع غير السبابة لو فقدت لغوات سنة قبضها السابق وتظهر فيما لو وضع اليمنى على غير الركبة ان يشير بسبابتها حيث لا مأوى واضع أن كلاما في الوضع على الفخذ والرم وغيرهما مما ذكر سنن في قوله (لا يحركها) عند رفعها للاتباع وضع تحريكها فيحصل لصعب بينهما على ان المراد به الرفع لا سيما في الصدر بل قول بانه حرام مطلق للصلاة في ثم قلنا بكراهته (والاظهر من الاجهام اليها) أي المسجدة

هذه الهيئة أقرب الى التواضع نهاية (قوله) لان تغريها بزل (الخ) هذا جرى على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضمن جميعها فوجه السكك القليلة لوفرها بما يتوفاه (قوله) بعد وضعها (الخ) أي مشدودة الاصابع ع (قوله) (الايمن) تعني قوله (لا يتوحد) لا يظهر من مجرد وجوب التناسب في أن زاد عليه اللازم اه التز به اذ المراد بالتوحيد الكامل التوحيد الذات والصفات والاعمال اه بصري عبارة سم قوله للتوحيد أي والتوحيد تسبيح لانه تزيه لله تعالى عن الشريك والتسبيح التز به اه وعبارة النهاية والمغنى الى التوحيد والتز به اه قال ع ش فضيته أنه يطلب لاشارة بها عند التسبيح وعند التوحيد الماتل به في غير التشهد فليراجع اه قول المتن (ورفعها) ولو كان له سبابتان أصليتان كفي رفع احدهما شخشا وقال ع ش سل الزلف مر عن له سبابتان اشبهت الزائفة منهما بالاصابع فاجاب القس الاشارة بهما كذا ما مش وهو قريب أقول ويأتي أن مثل ذلك مالم كانا أصليتين فيشتر بهما اه (قوله) مع الماتلها أي اشرافها اشراف الوجه الكعبة كرى وعش قول المتن (عند قوله الله) وتظهر كلامهم ان انتهاء الرفع لا يتقيد بحرف دون حرف نعم قد يؤخذ من عبارة المتن ان انتهاءه مع الهاء وفيه معنى دقيق يذوق من علم من وحي الخلق بصري (قوله) الى آخر التشهد) عبارة في شرح افضل الى السلام اه وعبارة شخشا النهاية الى القيام في التشهد الاول والى السلام في التشهد الثاني اه وقال ع ش هل المراد بالسلام تحمل التسليتين أو تمام التسليتين الاولى لانه يخرج من جهن الصلاة فيه نظرا لاقرب الاول لان التسليتين زواجر الصلاة لكن ظاهر عبارة بانه يضعها حيثما ترا تشهد قبل مرده في التسليم الاولى ويكن ردعها في الشارح مر الى ما قاله يجعل الغاية في كلام الشارح مر خارج عن الغاية كاهو الراجح اه (قوله) ليجمع (الخ) على لقره فاصل بذلك الخ (قوله) ونصبت بذلك أي المسجدة بالرفع (قوله) لا اتصال (الخ) فوز به بأن أصحاب التشرع لم يلم بركوه كرى (قوله) بنشاط القلب أي عرفه وفي المصاح والنشاط بالكسرة عرفته فحصل القلب انتهى ع (قوله) فكأنها أي يرفع المسجدة على حذف المضاف ويحتمل ان الضمير للاشارة بالمسجدة (قوله) على أن المراد به (الخ) على أنه يمكن أنه لبيان الجواز بها يتوشخشا (قوله) مطلق للصلاة أي ان حركتها ثلاثا متوالية وتظهر ان حمل الخلاف مالم يحرك الكف كذلك ولا يثبت الصلاة حراما بعبارة سم والكلام كاهو ظاهر مالم يحرك الكف ولا يثبت صلاته ثلاث حركات متوالية السعة عامدا وان قطعت اصابعه مع الكف بطلت بغير ذلك (قوله) عند مقتضى الحساب) وأكثرهم يسمون هذه الكفة تسعة وخمسين أو ثمان الفهاه الاول تبعها لفظا الخبر نهاية وشرح بافضل (قوله) بأن يصعد لراس الاجهام (الخ) عبارة شخشا والافضل قبض الاجهام بجنبها أي المسجدة بان يجعلها تحتها على طرف راحته اه (قوله) على طرف راحته) عبارة غير واضحة بالتذكر (قوله) وقيل (الخ) لا تضع الفرق بينهما بين الاولى لا سيما على ما مر عن شخشا (قوله) وان يجعلها أي الاجهام * (فائدة) * الاجهام من الاصابع مؤنث ولم يحك الجوهري غيره وحكى في شرح الجليل التذكير والتأنيث وجهها باهام على وزن كاهو وقال الجوهري باهمى بزيادة ياء وقيل كانت سبابة قدم النبي صلى الله عليه وسلم أطول من الوسطى والوسطى أطول من البصر والبصر أطول من الخضرة وعبارة البصري فهم ان للتوحيد) أي والتوحيد تسبيح لانه تزيه لله عن الشريك والتسبيح التز به (قوله) لغوات سنة وضعها السابق قد يؤخذ منه انه لو قطعت مسجدة لا يشير بغيرها من بقية اصابع اليمنى لغير سنة وضع البقرة المعروفة (قوله) ولا يحركها) والكلام كاهو ظاهر مالم يحرك الكف ولا يثبت صلاته ثلاث حركات

(كما قد تال في نحو حسن) عند مقتضى الحساب بان يجعل راس الاجهام عند أسفلها على طرف لحيته للاتباع وامسك وقيل ذلك بان يجعلها موقوفة تحت المسجدة وقيل رسل الاجهام اصابع طول المسجدة وقيل يضعها على اصبعه الوسطى كعقدة الثلاثة وعشرين والخلاف في الفضل ورجحنا الاول بانها مرام (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) مع قوله (اقرض في التشهد)

بعضه فلا يجزئ قوله خلافا لجمع (الخير) يعني الواجب آخر الصلاة وان بسعة تشهد آخر تشهد صحيح وجعله متصفاً بقرآن لا بالخبر
أصحها قاله على ذلك بل بعنه مصر به كباسته في عدة كتابا سيشرح العباد بالرد (٨١) المتوفى في الصلاة والسلام على صاحب

المقام المحمود مع الرد
الواضح على من زعم شذوذ
الشافعي بإيجاب (الخ) بل
سنة في الأول لا نهان كن
في الأخير فسنت كالتشهد
(ولأن) الصلاة (على
الأكف) التشهد الأول
على الصحيح) لينهاه على
التخفيف ولأنه يقتل
ركن قول على قول وهو
مبطل على قولوا اختبره
لعمدة حديثه فإنه
أول الكتاب وقيل كل مسلم
أي في مقام الدعاء ونحوه
واخبره في شرح مسلم
(فرع) «وقد هنا القاضي
ومن تبعه أنه لو شك أنه
الصلاة في مبطل لها رتبة
أو كالتف في النية لم يعد
أنه لا يؤثر كالتف في سجود
السجود (وتسن) الصلاة
على الأصل (في) التشهد
(الخير) وقيل يجب (لا امر
بها) أيضا بل قيل يجب على
أولهم لذلك أيضا (أو كل
التشهد مشهور) وفيه
أحاديث صحيحة بالفاظ
مختلفة اختار الشافعي منها
تشهد ابن عباس أنخو
وقوله أنه صلى الله عليه وسلم
كان يعلمهم إياه يعلمهم
السور من القرآن زيادة
البارك في فيه فهو أرفق
بقوله تعالى تحفتم عند الله
مباركة طبعوه والفتيات
أي كما يحبه من النلة

ذلك في يد معنى (قوله يعني) هذه بل بشرط الموالاة بينهما في نظر ولا يعد عدم الاشتراط إعلان الصلاة ركن
مستقل ولا تجب الموالاة لأن ركن حيث لا يحذور يلزم من تركه الموالاة كسطو يلزم قصر سم (قوله) كباسته
(الخ) وفي أنها بقوله الخ هنا عسب في ذلك أيضا (قوله) على من زعم شذوذ الشافعي (الخ) بل واقض على قوله
بذلك عدة من كبار الأصحاب في بعدهم كعمرو وابنه عبد الله بن مسعود وابن مسعود البصري وجامع بن عبد الله
من الأصحاب وكعبد بن كعب القرظي والشافعي ومقاتل من التابعين وهو قول أحد الأخير واجتاز قول
لمالك واعتاده ابن الموارث من أصحابه وبمحمد بن الحارث بن شمس وابن العزى في سراج المريدين فهو أنه
كلهم وجوبه في التشهد حتى قال بعض المحققين لو سلم بقرده بذلك لكان جذا التردد نية وقال الزايد
بل لم يحتجوا عن أحد من الأصحاب والتابعين غير الخفي تصريح بعدم وجوبها عس (قوله) بإيجاب أي يجب
الصلاة في التشهد (قوله) لا نهان كن أي قوله وأنه في الخفي قول المتن ولأن على الأصل (الخ) لو فرغ المأموم
من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام من له الاتيان بالصلاة على الأصل
وتابعها كما تقتضي بعضا الشهاب الرمي سم وتقدم في الشارح وقيل الخمس الركن عس خلافا لقول المتن
(على الصحيح) والخلاف في الركن والوضوء أصلا هي على وجوبها في الاختلاف من يجب فيه وهو الرابع كباسته لم
تسن في الأول خروا معني (قوله) أحاديث فيه) أي ولا تطول بل يزاد قوله أو لا لمجد وقيل الركن
موجود في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا (قوله) في النية أي نية الصلاة (قوله) ذلك أي لا امر
بها (قوله) وفيه أحاديث أي قوله وهو الغيب في الخفي (قوله) وفيه (الخ) أي في التشهد (قوله) اختار
الشافعي تشهد ابن عباس (الخ) أي على رواية ابن مسعود وهو الضيق والصلاة والطيبات السلام عليك
الخ ونحوه ولا يغير وهي الضيق أنه لا يكتفى بالصلاة قبل السلام عليك الخ إلا أنه لا أو شهد أن محمدا
عنده ورسوله قال المصنف وكلها غير ثبتة في أيها الكل وأصحها ابن مسعود ثم خبر ابن عباس
لكن الأفضل تشهد ابن عباس وعلى ما ذكر أي فالأشهر من حيث الأفضلية معنى وشرح فاضل
(قوله) لتأخو) أي عن تشهد ابن مسعود معني وأسنى أي لأن ابن مسعود من متقدمي العباد بن
عباس من متأخريهم والمتأخر يعرض على المتقدم عس (قوله) وهو) أي تشهد ابن عباس (قوله)
من النية) أي قوله وأفضل (قوله) إعلان كمال (الخ) كذا قاله غير واحد وقد يقال فيه إيهام
الخصيص في الاختصاص فلعن نكتة لجمع التخصيص على التعدد سيما وفهمه بطريق الزوم الشمول
المدلول لازم عمدا يخفى على إيهام العوام بصري (قوله) كانه تحميم مخصوصة فكانت تحميمك العرب
بأنهم صابوا وملك الأكاسرة بالسجود وتقبيل الأرض وملك الفرس بطرح الدعي الأرض فدل عليه ثم تقبيلها
وملك الحبشة بوضع الدين على الصدرة مكنته وملك الروم بكشف الرأس وتكسيه وملك النوبة بضعف
الدين على الوجه وملك الحبش الأديع بالقباع والصابغ وملك اليمام بوضع السبد على الكتفين والنزول فيها
وضعتهم إراشينا (قوله) فخل ذلك كمال (الخ) أي بما فيه تعظيم شرع الخرج من اعتداف أو فوطا بماء
في الشرع ككشف العود والطواف بالبيت ربنا عس (قوله) أن تستقي عن ذلك القيدان المراد
المقصود من ذلك وهو التعظيم (قوله) الله) قد فهمت بوجهنا أنضال من زعمه فله على المعنى لا لرواية
بصري أقول ويدفع الإيهام شهرة الأصل (قوله) بطريق الاستحقاق الثاني) كمن وجب لأشعار هذا العود

متوالدة عباد عالمنا وان قطعنا أصابعهم الكف بطلت بغير ذلك كذلك (قوله) يعني هذه) هل
بشرط الموالاة بينهما في نظر ولا يعد عدم الاشتراط لأن الصلاة ركن مستقل ولا تجب الموالاة لأن ركن حيث
لا يحذور يلزم من تركه الموالاة كسطو يلزم قصر قصر (قوله) ولأن تسن الصلاة على الأصل (في الأول) لو فرغ
المأموم من التشهد الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراغ الإمام من له الاتيان بالصلاة على

(١١) - (شروا) (وإن قاسم) - ثاني) والمدح بالملوك العظمى وجعل لأن كل ملوك الدنيا كان له تحميم مخصوصة
فعل ذلك كماله تعالى بطريق الاستحقاق الثاني دون غيره المباركت

عن التعبير عنه تعالى باسم الصفة الى التعبير عنه باسم الذات بصري **(قوله أي الناميات أي الاشياء التي تنمو وتزيد شيئاً (قوله أي الخس) هذا التفسير ظاهر على رواية ابن مسعود التي فيها العطف إما على زوايا من عباس فلا الآن يكون على حذف العاطف إذ لا يصح أن يكون وصفاً للخصاب لكونه أخص ولا بدل بعض لانه على نية طرح المبدل منه رشدي (قوله وقيل أعم) أي كل الصلوات كالحكاية بن شبهة أي والغنى وظاهر أنه أبلغ من لأول فلو جرحه فليتلأمل بصري (قوله أي الصالحات الخ) عبارة المغني الاعمال الصالحة وقيل الشئاع على الله تعالى وقيل ما طلب من الكلام اه (قوله الشئاع الخ) ما وجهه بعد تفسير الصلوات بما صبري ولعله مبني على أن الطيبات وصف للصلوات فان جعل كقبلة بعنا للخصاب كإياتي عن الرافي من حذف العاطف كإياتي عن شيخنا فلا إشكال (قوله وحكمه ترك العاطف الخ) ظاهره أن هذه الثلاثة تعنون للخصاب ككلها ظاهر ما يأتي عن الرافي وقال شيخنا إنما على حذف حرف العطف أي والبار كانت الصلوات والطيبات اه (قوله أول السكاك) أي في الخطبة (قوله السلام عليك أي النبي) انظر كل حال صلى الله عليه وسلم يقول في تشهد هكذا أو كان يقول السلام على فان كان الأول وهو الظاهر فحتمل أنه حرم من نفسه شخصاً أو طبعاً بذلك ويحتمل أنه على سبيل الحكاية عن الحق سبحانه وتعالى فيكون المولى عز وجل هو المخاطبة بذلك شيئاً (قوله خوطب) أي منا (قوله السلام علينا أي الحاضرين من من امام ومأموم وملائكة وغيرهم غنى ونهاية أي من انس وجن ويحتمل أن ضمير علينا لجميع الأمة شيئاً (قوله أي جمع صالح) نامل ما في هذا التفسير بصري أي وكان ينبغي إسقاط أي (قوله ومؤمن أي الانس الخ) قد يقال ما وجه التخصيص مع أن الذي له حق يكون الاختلال به مخالفاً بالانصاف بالصالح بل والحيوات كذلك فليتلأمل بصري وهذا مبني على أن قول الشارح من الملائكة الخ بيان لعباده وإذا جعل بياناً للقائم الخ ككلها الظاهر إشارة إلى أن المراد به القيام في الجلة كقبيل به فلا إشكال ثم رأيت عقبه بعض المتأخرين بما أنه أقول قوله من الملائكة الخ بيان للقائم لا يحق قول الخ فلا يراد ما ورد اه عبارة عرش قوله مر وحقوق عباد أي من ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجسيع عباد الله الصالحين يمنع ما وجب لهم من السلام عليهم وبعض الهوامش أن هذا معنى خاص له أي الصالح ومعناه العام للمسلم وهو المراد هنا اه وقد يقال بل الظاهر ما في الأصل لانه إذا راد دعوم المسلمين يقتضي طلب الدعاء للصلاة وهو غير لائق في مقام طلب الدعاء اه وقوله وهو غير لائق فيه نظر أذهب أحوج للدعاء عن غيرهم (قوله أشهد أن لا اله الا الله) أي أقول وأدعي بالله لا معبود بحق يمكن الا الله وبعين لفظ أشهد فلا يقوم غيره مقامه لان الشارح بعد نداءه شيئاً (قوله ولا نسن) أي قوله وسكتوا في المغني الا قوله واعترض وكذا في النهاية الا قوله والله (قوله والخبر فيه ضعيف) خبر لا يضعف لينا في الاحتجاب سم زاذل رشدي كاهو مقرف لعله شديد الضعف اه (قوله ولا يجب ترتيبه) أي لو يكن بسن كاهو ظاهر ولو عجز عن التشهد أي ببده كاهو ظاهر وينبغي اعتبار وجوب اشتمال بدله على الشئاع حيث أمكن وهل يعتبر اشتماله على التوحيد مع الامكان فيه نظر ولو حفظ أوله وآخره دون وسطه سم كاهو ظاهر الترتيب بأن يأتي بأوله ثم ببده وسطه ثم بآخره سم وقوله وهل يعتبر الخ الظاهر انه يعتبر بل هو أولى بالاعتبار من الاشتمال على الشئاع (قوله بشرط أن لا يتغير الخ) كان قال السلام عليك أي النبي ووجهه خلافه لا يفتعل تشهد عبارة بصري والا لا يعتد بما أتى به كذلك فيعيده أي ويسجد للسجود فيها يظهر أن تعمله بسجل اه**

الا ولزواياها كإتق به شيئاً الشهاب الزملي (قوله والخبر فيه ضعيف) مجرد الضعف لا ينافي الاحتجاب (قوله ولا يجب ترتيبه) أي لو يكن بسن كاهو ظاهر ولو عجز عنه أتى ببده كاهو ظاهر وينبغي اعتبار اشتمال بدله على الشئاع حيث أمكن وهل يعتبر اشتماله على التوحيد مع الامكان فيه نظر ولو حفظ أوله وآخره دون

أي الناميات الصلوات أي الخس وقيل أعم الطيبات أي الصالحات للشئاع على الله تعالى وحكمه ترك العاطف هنا مرناً أول السكاك بفتح السلام أي السلامة من الألفان عليك خوطب إشارة إلى أنه الواسطة العظمى الذي لا يمكن دخول حضرة القرب لا بدلتا به وحضرو رموا إلى أنه أكبر الخلقاء عن الله فكان مخاطبه كصفاهه أي النبي ووجه انه بركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أي جمع صالح وهو القائم بعقود الله وحقوق عباده من الملائكة ومؤمني الانس والجن أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ولا يسأل الله بسم الله والله قبيل والخبر فيه ضعيف واعترض ولا يجب ترتيبه بشرط أن لا يتغير معناه والابطل صلواته ان تعمله

ومصر في التهمة بوجوب

موالاة وسكونا على يوفيه
 مانسب (وأقوله الخصال لله
 سلام علينا أي بها التي ووجه
 الله وبركاته سلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين
 أي هذا أن الله والله والشهد
 أن محمد رسول الله) لورود
 اسقاط المباركت بل حتمه
 قال في المجموع ولورود
 اسقاط الصلوات أقل بغيره
 والطعن وردا بأنه لم يرد
 اسقاطهما كما صرح به
 الرافعي رحمه الله بأنها باعنان
 للخصان واستفيد من المتن
 أن الأفضل نعر بها السلام
 وأنه لا يجوز إبدال لفظ من
 هذا الأقل ولو جاز فإنه كان
 بالسؤال ويحكم محمد واحد
 أو غير ذلك في سلام الخصال
 ويقر بينهما بوجوب ما ياتي
 في محذوف الصلاة عليه بان
 ألقاها الوارد ذكره
 اختلاف الروايات في هذا
 على عدم التعبد بلفظ محمد
 فيها لقال في قياسه ان لفظ
 الصلاة عليه لا يتعين لانا
 نقول لاختصاصه بما فيهما من
 الخصوصية التي لا توجد في
 مراد فها من ثم انحصر بها
 الانبياء صلى الله عليهم وسلم
 وقضية كلام الانوار أنه يرى
 هنا التشديد على الاندال
 وغيرهما انظر ما عرفت
 الفاتحة نعم التي فيمقتان
 الهمز والتشديد فيعوز
 كل منهما لا تركهما معا
 لان في اسقاط حرفي خلاف
 حذف تنوين سلام

(قوله ومصر في التهمة بوجوب موالاة الخ) اعتمده الانوار كما يأتي وكذا اعتمده النباهي في قوله الخصال
 الرمي وأقره سم قول المتن (أي النباهي) ولا يضر زيادة قبله كما ذكره في فصل تبطل بالناقض ثم نقله عن
 افتاء شيخ الاسلام وأقره سم اهـ عس عبارة خصال ولا يضر زيادة ياء النداء قبل أيها النبي ولا النباهي في عدل
 اه قول المتن (وأشهد الخ) ولا يضر في جميع الروايات الثلاث وذكر أشهد معهما في الكل وقوله
 أن محمد الاو الذي ذكر الصلاة خصالنا (قوله بل حتمه) أي يثبت اسقاط في الصبيحين بها في يومين قال
 السيد البصري وجه الترقى أن الحسن كاف فيما نحن فيه اهـ (قوله وردا) أي قول الجميع وقول غيره كروى
 (قوله بأنه لم يردا ساططهما الخ) أي يجب كافي النباهي بقوله المتن بان المتيقن محذوف على الناقض وهو وجه انشأ
 المصنف أجل من أن سند الاسقاط لغير رواية به وصار شرح المنهج وأقله ما رواه الشافعي والترمذي
 وقال في محسن جميع الخصال لله الخ انتهت وهي مرفوعة ورواها اسقاط في رواية الشافعي والترمذي
 فليجوز رافعي وجعلت تيسير اليربع النبي في أحد فيه مع أنه ما تزم للترمذي وراجعت ترتيب الجامع الكبير
 للعاقل السويطي للشيخ المتيقن في أحد فيه أيضا بصري (قوله وعلة الخ) يتأمل تطبيقه (قوله بأنها باعنان
 الخ) لعله بالنسبة (قوله واستفيد) في المتن في النهاية الاقوله لان فيه الواو يندرج (قوله واستفيد من المتن
 الأفضل الخ) أي حيث جعل سلام من الأقل عس (قوله أن الأفضل نعر بها السلام) اعتمده المغني (قوله
 وأنه لا يجوز الخ) في استفادته من المتن تأمل (قوله ويفرق بينهما) أي بين التشهد وسلام الخصال عس
 (قوله فدل) أي اختلاف الروايات بكثرة (قوله على عدم التعبد بلفظ محمد) بل يجوز غيره بما ساق من
 رسوله أو الذي لا مطابقة لاختلافها قد ترجمه هذه العبارة عس (قوله قياسه) أي عدم تعين لفظ محمد (قوله
 وقضية كلام الانوار الخ) عبارته وشرط التشهد وعاء الكتمان والخروف والتشديد والاعراب الخ
 أي تركه والاول والا لفظا المحض وموافقا لاجماع النسخ كالفاخرة والقرءة فاعدا لو قرأ توجهه بلغتم لغلت
 العرب أو بالجمجمة قادر اعي التعلم بطلت صلاته كصلاة النبي صلى الله عليه وسلم انتهت وقوله والاعراب
 المحل ينبغي ان غير المتيقن ابطال الصلاة مع عدم التشهد والتعمد والاعراب بالسلام الخ لا يرد مع
 ارادة الوارد فليست أم قوله والاولا ينبغي ان يجري فيها ما تقدم في موالاة الفاتحة من انه ان قتل ذكر قطع
 الموالاة لان تعليق بالصلاة كقصه على الامام اذا توقف في التشهد بان يجهر به فيما يظهر وان سكوت طال
 محذوف وقصد القطع انقطع وبنسبة ان يغتفر بطل ما يتعلق بكلمات التشهد فتصو لفظ الكرم في قوله أيها
 النبي الكرم محذوف لا شرب بل في قوله أي شهد ان لا اله الا الله وحده لا شرب بل في قوله سم (قوله وغيرهما الخ)
 كعدم الصارف خصالنا (قوله لا تركهما معا) أي وصلا وقفا عس زاد خصالنا المعنى دخلا فالزاد
 المقاتل بجوازه وقفا اهـ (قوله اختلاف محذوف تنوين سلام الخ) يقتضي أنه ليس بمحذوف وحرف وليس
 كذلك اذا ما دعى اللفظ لا رسم كيقبح نعر وفي كلامه وجه الله تعالى والتنوين حرف ما اعتبره على كل
 محذوفه بأن من حذف حرف من التي لان ذلك لا يخل بالمعنى بخلاف هذا القيد والتنوين التي هو التثنية
 في هذا المحل فيكون محذوفه بصري وفي عس عن سم في شرح الفاتحة وعس الزاد في الجزم بالطلان
 في هذه الصورة وكذا يجوز بذلك أيضا القليوب وشيخنا ثم قال ولا يضر لجمع بين آل التنوين من كان كلنا

وسلمنا كما هو ظاهر الترتيب أي بان يأتي بأوله ثم يسد وسطه ثم يأتي آخره (قوله بوجوب موالاة) أي
 وأفتى بالوجوب خصالنا الشهاب الرمي (قوله أيها النبي) لومصر يحرف النداء فقال بأيها النبي في
 فتاوى الشارح تبطل الصلاة بتعمد للشعر وعلم عدم ورود لانه زاد حرفين اهـ قلت وفيه نظر ظاهر لانها
 زيادة لا تغير المعنى بل هي تصحيح للمعنى وقد تقدم في القراءات الشاذة ان محفل البطلان زيادة حرف فيها
 ان غير المعنى ولا فرق بين الحرف والحرفين ثم رأيت الشارح في فصل تبطل بالناقض نقل ما أتق به عن افتاء
 بعضهم ثم رد فراجع ما يأتي (قوله وقضية كلام الانوار الخ) عبارته وشرط التشهد وعاء الكتمان
 والخروف والتشديد والاعراب الخ أي تركه والاول والا لفظا المحض وموافقا لاجماع النسخ كالفاخرة

اه (قوله) انه لو اظهر النون المدغمة في اللام الخ) قياسي انه لو اظهر التنوين المدغم في الراء في وان مجدا رسول الله ابطال فان الادغام في كل منهما في كلتي هذاتين كل ذلك نظر لان الاظهار لا يزيد بدلي الحسن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد يجوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك سم على ج **اه** عش ورشيد ونقل الكردى عن فتاوى مر انه يضر الاظهار في كل من الموضوعين وجه وكذا اعتمد شيخنا عبارة و يضر اسقاط شدة لانه لا اله الا الله ذلك اسقاط شدة الراء من مجدا رسول الله صلى الله عليه وآله وقال شيخنا انه يفتقر في الثانية للعوام **اه** (قوله) لان محل ذلك الخ) فيه انه لم يترك هنا حرفا فان قلت فانت مسقة قلنا وانما تنفى المعنى الذي لا يغير مع ان هنا جوع الاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة قلنا أمل سم على ج **اه** عش (قوله) نعم لا يبعد الخ) معتمد عش وقلوبى (قوله) لابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة ثم فون بصري (قوله) ومن جاهل حرم) في التصر مع الجمل نظر سم عبارة البصري وقول ابن كبن ومن جاهل حرام يجب الا أن يرض في جاهل غير معذور لثا طه العلى ما اذ هذا من القروم والحققة ان لا يفتقر فيها العذر الا بها وقوله ان لم يمكنه التعلم يقتضى الحرمة على جاهل لم يمكنه التعلم وهو أعجب وعلى القول بما قبله يؤمر بالترك وبأن البسلا أو بالاتباع وبأن محل تأمل **اه** (قوله) لانه ليس فيه تغيير للمعنى) أى لا يجرى الاما يغيره وعمله فلو اثنى به في الهمس صل سبب الاشباع للعر كتم يجرى ولم يطل لعدم تغييره المعنى ويرى بينه وبين القراء تحريم فيه الحسن مطلقا بانا بعدنا بالاعطاء من الصلاة بخلاف هذا عش (قوله) فلا حرمه الخ) فيم نظر بل تعمله الحرمة عند القدرة في كل ما ورد عن الشارع وجوب المحافظة على صفة الواحدة عنه الا أن روى بالمعنى بشرطه سم (قوله) ولم يضر خبر الخ) اطلاق الخبر وتعليل عدم التقدير بالفساد يقتضى عدم البطلان مع التقدير ولو كان المقدور لفظ الرسول قلنا أمل والبحر وبصري وفيه وقفة ظاهرة (قوله) لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل أيضا فقله بطل ان أراد بطل التشهد بل تعمله التقيد بالعالم سم (قوله) لاعتناء السلام) عبارة النهاية والمعنى رحمة الله والقرآن فاعلموا وقرآن ترجمته بل تعمله لغات العرب أو بالجمعة فادرا على التعلم بطلت صلته كاصالة على النبي صلى الله عليه وسلم **اه** وقوله والاعراب الخ) ينبغي ان لا يغير المعنى ابطال الصلاة مع التعمد والتشهد مع عدم التعمد والعلم بأنه خلاف الواو دمن اعادة الواو قلنا أمل وقوله والواو لا ينبغي ان يجرى فيها ما تقدم في الواو لا فاتح من انه ان تحلل ذكر قطع الواو الا لان تعلق بالصلاة كتحققه على الامام اذا وقف في التشهد بان جهره فيها يظهر وان سكنت وأطال عمدا أو قصد القطع انقطع وينبغي أن يفتقر تحلل ما يتعلق بكلمات التشهد لفظ الكرم في قوله السلام عليك أيها النبي الكرم وحده لا شريك له في قوله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ولا يجب ترك التشهد لكن لو أنزل تركه بالمعنى بطلت الصلاة ان علم وتعتمد (قوله) فانه يجرى دخلن) لعل هذا في الوصل (قوله) انه لو اظهر النون المدغمة في اللام في ان لا اله الا بطل) قياسي انه لو اظهر التنوين المدغم في الراء في وان مجدا رسول الله ابطال فان الادغام في كل منهما في كلتي هذاتين وفي كل ذلك نظر لان الاظهار لا يزيد بدلي الحسن الذي لا يغير المعنى خصوصا وقد يجوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك قال ابن الجزري في باب أحكام النون الساكنة والتنوين من ما ضمه ونحوه خبر الزبي بن الادغام والاظهار فيهما في النون والتنوين من عندهما أي عند الادغام والافتاح والاهوا وبقوله لان محل ذلك الخ) فانه لم يترك هنا حرفا فان قلت فانت مسقة قلنا وانما تنفى المعنى الذي لا يغير مع ان هنا جوع الاصل وفيه استقلال الحرفين فهو مقابل فوات تلك الصفة قلنا أمل سم (قوله) حيث لم يكن فيه ترك حرف) لك ان تقول ليس في اظهار النون ترك حرف لانه عند التشهد وليس هناك الا لام مشددة وهي حرفين وعند ترك التشهد بدأ اظهار النون هناك حرفان النون واللام المنخفضة قلنا أمل (قوله) ومن جاهل حرم) في التصر مع الجمل نظر (قوله) فلا حرمه الخ) فيم نظر بل تعمله الحرمة عند القدرة في كل ما ورد عن الشارع وجوب المحافظة على صفة الواحدة عنه الا أن روى بالمعنى بشرطه سم (قوله) لفساد المعنى) قضية هذا عدم الاعتداد به من الجاهل

فانه يجرى دخلن غير مبطل للمعنى ويؤخذ عما تقر في التشديد انه لو اظهر النون المدغمة في اللام في ان لا اله الا بطل لترك شدة منه نظير ما مضى في الحسن باظهار ال فرضم عدم ابطاله لانه لا يغير المعنى ممنوع لان محل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف في الشدة بمنزلة الحرف كما صرحوا به ثم لا يبعد عذر الجاهل بذلك ان يخطأ في وقت لا ين كبن أن فظة لام رسول الله من عارف متعمد حرام مبطل ومن جاهل حرام غير مبطل ان لم يمكنه التعلم ولا ابطال **اه** وليس في صلته لانه ليس فيه تغيير للمعنى فلا حرمه ولو لم يعلم والتعمد فضلا عن البطلان نعم ان روى العالم الوضو يقول بغير خبرها ابطال لفساد المعنى حيث لا يغفل بحدوث تركه (وقيل يحذف الصالحين)

اه **(قوله)** لا غنى اضافة العباد (الخ) أى لاصرا اقول الصالحين كل في قوه تعالى عينا شرب سب عبد الله مفي قول المتن (و يقول الخ) أى: قلى يقول سم و نه يا يوغنى **(قوله)** انه لا يجوز (الخ) خلافا لهما يتوالى كما يأتي **(قوله)** ولا يسبب الى قوه وان لم ردق النها يتوالى **(قوله)** ذلك أى اسقاط أشهدنا يوغنى **(قوله)** فالمراد أى ما ثبت في صحيح مسلم سم **(قوله)** اهل أصل كل رضى قال شيخنا الشهاب الرلى مالى أصل الارض وهو المتمد سم وكذلك اعلمه النهاية والحق تبعا لاخرى فخلا اقلنا لا دلالة لاخرى انما دلالة على الصواب اه وان بخمدار سوله كونه في شهدنا يسعد بلفظ عدم عورس وفسكر اهل الاجماع على جواز الشهادة ويات كمالها على أحد اشترطوا فعد اه وهذا الحديث كقائه اول الدرجه انه تعالى لما ذكر اه قال ع ش قوه وهذا أى ما افاده الاخرى من ان الصواب اه وان بخمدار سوله ويستفاد من هذا ما تقدم ان الصبح المجزئ بدون أشهد: ان لا يستغادر اذ ارفع أشهد الطريق الاوى نصير الصور المجزئ مستوا جبره خيضا لا يادى والحاصل انه يكفي واشهد ان بخمدار سوله وشهد ان بخمدار سوله وشهد ان بخمدار سوله وان بخمدار سوله وان بخمدار سوله على ما فى أصل الرضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه اه وجزء خيضا بلازم واجزا السلة المذكورة من زوم الواو في جميعها **(قوله)** أيضا الاولى اسقاطه **(قوله)** يان هنا أى أن بخمدار سوله ان **(قوله)** ما قام الخ أى شىء قام وهو الاضافة للظاهر **(قوله)** ود الخ خبر وزعم الاخرى **(قوله)** يان هنا أى أن بخمدار سوله الله ما قام الخ وهو الاضافة للظاهر **(قوله)** وهو أى المحضوف (لفظ تبعا) الاولى عبده بالضمير و **(قوله)** كذلك في ذلك أى ليس في وان بخمدار سوله انما يتوهم مقام المحضوف **(قوله)** ولا ينافيه أى الدال المذكور وأقوله وبكى أيضا الخ اقول المصنف الاصح وان بخمدار الخ والمال الواحد **(قوله)** كاسر أى شرح أهل التشهد **(قوله)** يان هنا أى فى التشهد **(قوله)** لا يبره أى غير ما فى معناها **(قوله)** وهو أى التائب **(قوله)** وهو ود الخ خبر واذا لم يخاف العكافى في تفرع العز رتبه أى العز بزان التى صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهدنا: لا أصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه ان كان يقول واشهد ان بخمدار سوله الله ويسعد وسوله انتهى يعلم كلام من جده انه لا يحسم خلافا لعله فى الاذان بل انزال الى التوقف فيما نقله فى الاذان بقوله على ما يأتى ثم ع ش **(قوله)** اذن مراد الخ تقدم فى الاذان ما فيه **(قوله)** صبارته أى الرافعى **(قوله)** وقع للشارح الخ بوجه النها يتوالى وبذلك لا لى شدى جعل الشارح مر استدراك المصنف لاجمال فى أهل التشهد بغير الشارح لاجل خلاف الشهاب بن جمل فانه جعله راجعا الى القيل فله اه **(قوله)** خلاف فى الخ عبارة على ما نقله وفى قول الشارح لكن بلفظ وان بخمدار سوله وسوله وان بخمدار سوله لا ان اسقاطا شهد اشر به ودعا عرض الاى من ان التائب فى ذلك ثلاث كفتيات فليس ماله واحدا من الثلاثة لان الاسقاط انما ورد مع زيادة العبد اه **(قوله)** وهو أى تقر بى الشارح الخاف ليهذا التقر بى **(قوله)** وكان سبه أى تقر والشارح المذكور **(قوله)** عنده أى الشارح الحق **(قوله)** صبر ذلك أى وان بخمدار سوله **(قوله)** وهو أى عدم قوه بجزا ذلك **(قوله)** الواجبة الاولى اسقاطا لانه ان فى المتن بوجه صلاة التشهد الاولى ليس كذلك نصرى **(قوله)** الواجبة على قول الخ

ثم ان أراد ان يسهل التعلم بقوله (قوله) اي وقيل يقول (قوله)
 فان ارد (اي عما ينبغي من صحيح مسلم) (قوله) خلا فانما في اصل (روضة) قال شيخنا الشباب الرمي ما في اصل
 اثن من في سفر فقال ذلك (تمه) علم حاضر ربه ان الراعي في الحر ورأس ال ووضعه على ناقته وعبارته قائل يجوز ان يحداد رسول
 فلذا استدرك عليه ما اجتمع في اذهابهم وقم الشارح خلاف هذا التفر وهو صحيح في نفسه لكن يعم عليه ان قوله قلنا انما يادب
 وكان سببه ان ثبت عنده ان الراعي لا يقوم اذ كان هو للمتعرف عن الشرحين والحر (ر) اقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الواجب
 (ر) اقل الصلاة على (آله) الواجب على قولنا من توسل على الاجماع (الهم على كل جملة آله)

أثنى في التشهد الأخير (قوله لحصول اسمها) أي اسم الصلاة المأمور بها في قوله تعالى صلوا على رسولنا
تسليماً فإن قيل لم يأت على الأقلان فيها السلام ولم يأت به أحجب بانه حصل بقوله السلام عليها الخ
وأكمل من هذا أن يقول وعلى آل محمد غفر (قوله أن نويها الدعاء الخ) هلا ذكره أيضاً فيما يأتي سم
عبارة الصد البصري قوله وصلى الله في جملة مقتضى صنيعة أن صلى الله على محمد بكفي وإن لم يقصد به الدعاء
وتدبيره بشكل يساقه فإن كلامه من الغلة لفظ الأخير وسبب عمله في الأتية مجازاً وقد يجب أن الثانية
استعمله في لسان الشارح صلى الله عليه وسلم في ذلك كسر في القنوت من رداً بالحسن رضي الله تعالى
عنه فهي موضوعه عشره ذلك كما صرحوا به في جلة الحمد لله فليتأمل اه زاد عش وقياسه أجزاء الصلاة
على النبي أو على رسوله حيث قدمها الدعاء وظاهر كلام الشارح م أن الله لا يكفي أصلي على محمد ولو قيل
بالاكتفاء به لم يكن به دافعا راجع اه (قوله أنه لا يكفي الخ) لعل المراد بلا قصد الدعاء والافلا فيظهر
الفرق بينهما بين الصلاة على محمد (قوله أو رسوله) أي أو الرسول شيخنا وعش (قوله وصلى الله) أي قوله
ويفارق في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله ما يأتي في الخطبة) من أنه يجزئ فيها السجدة أو الحاشا أو العاقب
أو النشيرة أو الذرية (قوله ولا يجزئ عليه) أي كان يقول اللهم صل عليه سم ومعنى (قوله لا فعل
خطبه) أي القلبية والقالبية به يجب عن قول سم لم يقل وأقوالهم اه (قوله ما يقول الخ) هلا زاد
واعتقادهم قائم أكل الثلاث عبادا بصري (قوله ولولا العلم) أي لغير محصورين راضين بالتعويل
في نهاية ومعنى وبأن في الشرح مثله (قوله فيقول) أي قوله وفي رواية في الأئمة والغنى وفيهما أيضاً وعلى
اقتصار النهاية وشرح المتن مذكر باسقاط عبسك إلى وعلى آل محمد واسقاط وأز واجب وفرد يشهد في
الوضعتين (قوله على محمد) والأفضل الاتيان بلفظ السادة كقوله ابن ظهره ومصرح به جمع به أثنى
الشارح لأن فيه الاتيان بما أمر به وزيادة الأخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه أو ترد في
أفضل في الأسنوي وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة فيأصل لا أسئل كقوله بعض متناهي الحفظ وقول
الطوسي أن السجدة غلط شرح م اه سم عبارة شرح بافضل ولا بأس بزيادة ذلك ناقيل محمد اه وقال
الغنى ظاهر كلامهم اعتقاد عدم استعابها اه وتقدم عن شيخنا أن الغنم طلب زيادة السادة عبارة
الكردى واعتمد النهاية باعتبار ذلك وكذلك اعتمدنا في إيدى والحي وغيرهم في الإيداء الأولى سألوا
الادب أي يأتى بسد ناوه ومعه اه قال عش قوله م لأن فيه الاتيان الخ ونحن من هذا من الاتيان
بلفظ السادة في الأذان وهو ظاهر لأن المقصود تعظيم صلى الله عليه وسلم بوصف السادة حيث ذكر اه (قوله
وعلى آل محمد) وهم بنوه ثم بنوا لم يطلب شيخنا (قوله وعلى آل إبراهيم) وهم كما قال البخاري سم
واسحق وأولادهما وأما نص إبراهيم بالذكر لأن الصلاة من الله هي الرجوع ولم تجتمع في أي القرآن الرجوع
والبركة لني غيره قال تعالى رجعت الله وركانه عليكم أهل البيت فيه جيد فسال صلى الله عليه وسلم سبحانه
وتعالى أعطاه منتهى هذه الآية مما سبق أعطاه لإبراهيم فإن قيل ينبغي أن صلى الله عليه وسلم أفضل الأنبياء
كم نسال أن يصلي عليه كصلى على إبراهيم أحجب بيان الكلام مقدم عند قوله اللهم صل على محمد واستأنف
وعلى آل محمد مغنى زاد النهاية بتواضع عليه أن غير الأنبياء لا سواهم مما قالنا لا نقول مرادنا بالمساواة
على القول بمصونها لها بالنسبة لهذا الفرد بخصوصه إنما هو طريق التبعية صلى الله عليه وسلم ولما منع من ذلك
اه (قوله في العائين) متعلق بمحذوف تقديره وأتم ذلك في العائين (قوله أنك جسد محمد) تعليل لذلك
المحذوف أول قوله صلى الله عليه وسلم (قوله وفي رواية الخ) قال في الأذكار تبعاً للصيغة وزاد وأرحم محمد وأول
الروضة المجدد (قوله أن نويها الدعاء) هلا ذكره أيضاً فيما يأتي (قوله ولا يجزئ عليه) أي كان يقول
اللهم صل عليه (قوله لا فعل خطبه) لم لم يقل وأقوالهم (قوله على محمد) قال في شرح الروض قال في
المهمات وأشهر زيادة تسد ناقيل محمد في كونه أفضل نظراً في حقن إن الشيخ عز الدين بناعلى أن الأفضل
سأله الأدب أم مثال الأمر فعلى الأول يستحب دون الثاني اه مافى شرح الروض واعتمد الجلال الجلى أي

لحصول اسمها بذلك ويكفي
الصلاة على محمد نويها
الدعاء فيها يظهر وصلى الله
على محمد أو رسوله أو النبي
دون أحمد ونحو الحاشر
ويفارق ما يأتي في الخطبة
بان الصلاة تصطاد لها أكثر
فصحت عن أدنى أجزائها
ولا يجزئ عليه هلا لاثم
(وازيداً) على ذلك إلى
قوله (جسد) أي جسد
لا فعل خطبه ما يأتى به عليه أو
محمد بأقوالهم وأفعالهم
(جسد) أي جسد وهو
الكامل شفاؤكم كما (سنة)
في التشهد (الأخير) ولو
للإمام الأمر بها في الأحاديث
الاصححة فقولنا اللهم صل
على محمد صيدك ورسولك
النبي الأبي وعلى آل محمد
وأزواجهم وبناته كصلى
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
في العائين أنك جسد محمد
وبارك على محمد وعلى آل
محمد وأزواجهم وبناته كما
بارك على إبراهيم وعلى
آل إبراهيم في العائين أنك
جسد محمد وفي رواية
زيدات آخر يثبتها مع ما
يتعلق بهذه الألفاظ

ورأيه العافية في هذا التشبيه
 وأنه لا دلالة فيه بوجه على
 أفضلية إبراهيم على نبيينا
 صلى الله عليهما وسلم في الأمر
 السابق آنفاً ونأزع
 الأخير في نيب هذا الامام
 غير من مرابطه ثم بحث
 امتناعه لو خرج به وقت
 الجعة ونظر في غيرهما الواجبه
 كجمل مما قدمته في الماداه
 متى سعى فيها وقد بقي وقت
 بسعها من الاتان بذلك
 وان خرج الوقت والالم يميز
 (وكذا الدعاء بعده) أي
 بعد ما ذكره سنقول
 للامام لا زمه في الاحاديث
 العصبة بل يكره تركه
 الخلاف في وجوب بعضه
 الاتي وأما التشهد الاول
 فيكرهه لنا على التقنين
 لان فرغه قبل امامه فيدعو
 خشداً كسراً ويلحق به كل
 تشديد غير محسوب للمأموم
 بل هذا داخل في الاول لان
 المراد به غير الأخير فليقرأ
 مرة أخرى ثم يركع فالتن
 وغيره أنه لا فرق بين الدعاء
 جميعه الا في سنة والاتي
 مباح أو في غيرهما أو في
 أمثلهما كما انما لا خلاف
 متعها بالدعاء بمصرم فيقول
 له (وما تورد)

مجد كل من جئت على إبراهيم بدعة واعترض وروده بعض محقق أهل الحديث بان ما وقع الحكم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها ولو يده قول ابن زرع بعد ان ساق تلك الاحاديث وبن ضعفها لعل المنع أرجح لضعف الاحاديث في ذلك أي لشدة ضعفها نهاية وفي المغني ما وافقه **(قوله وما قاله العلاء في هذا التشبيه عبارة ضعفاً واجب عن ذلك أي استشكل التشبيه باجوبها)** يعني ان التشبيه من حيث الكلمة أي العدد دون الكيفية أي القدر ومنها أن التشبيه راجع للآل فقط ولا يشكّل بأن آل النبي ايسوا بأنياء فيصكف سبوا وبن بالآل ابراهيم وهم أنبياء لانه لا مانع من مساواة آل النبي وان كانوا غير أنبياء لآل ابراهيم وان كانوا أنبياء بطريق التبعيّة على الله عليه وسلم اهـ **(قوله ومنها أن التشبيه الخ)** تقدم هذا الجواب عن النهاية في المغني **(قوله)** وأنه لا دلالة الخ لعله معطوف على قوله هذا التشبيه **(قوله وما تورد الخ)** وأوجب هذا في النهاية الاول في الخلاف في أو ما وقوله ويطرق الى وجوبه **(قوله والا لا حجة الخ)** وقافاً للنهاية والمغني كسراً **(قوله ما زال الاتان الخ)** بل القياس من الاتان بذلك حيث كان مستحباً أخذاً مما تقدم في المدعى الا لأورس **(قوله الاتان بذلك الخ)** أي بالزائدة غير واجعة عـ **(قوله وان خرج الوقت)** أي في غيرها كجملها وظاهر **(قوله والالم يميز)** شامل لما إذا كان بذكر ركعة في الوقت وان لم يأت بذلك فإبراهيم سم **(قوله أي بعده لذكر)** أي قوله ويندب في المغني الاول لان فرغه الى وقته وقوله أي ولو لم يأت الدعاء **(قوله ولو لا الامام)** أي غير المحصورين **(قوله الا ان فرغه الخ)** عبارة للنهاية وبحمل ذلك في الامام والمنفرد أما المسبوق إذا أدرك ركعتين من الزاوية فإنه يشهد مع الامام تشهد الأخير وهو أول للمأموم فلا يكره الدعاء فيه بل يفسخه التشبيه في الموافق أنه لو كان الامام يطل تشهد الاول ما تعلق لسانه أو غيره وأتمه للمأموم سره أنه لا يكره له الدعاء بأضبال يستحب أن يقوم امامه اهـ قال عـ **(قوله فلا يكره الدعاء فيه الخ)** والمراد بالدعاء الصلاة على الآل بعد ما يصح به ما يأتي عن سم وقوله **(قوله لا يكره الدعاء فيه الخ)** ومنه الصلاة على الآل كما نقله سم على وجه افتاء الشهاب الرمي اهـ وقال السيد في قوله **(قوله لا يكره الدعاء فيه الخ)** مرجع هذا الضم من الموافق الذي أطال امامه تشهد الاول يأتي بقية تشهد الاول لكل بل يشتمل الدعاء والالم يحسن التفرق بينه وبين ما قبله في العبارة لكن في ساحة الشيخ عـ نقلان فتاوى والده الشارح **(قوله انه مثله فليأجمع ويحرم مذهبه الشارح)** مر اهـ **(قوله كسراً)** أي قبل الركن الخامس **(قوله فليأجمع)** ما مر في الآخر أي في سر فرض في التشهد الأخير **(قوله انه لا فرق الخ)** اعتمده النهاية **(قوله والدنيوي)** كالهم ابرز في جوار ينحسنا نهاية **(قوله وقال جميع الخ)** مال اليه المغني **(قوله يعمر)** ينبغي بخلاف المكره سم على يـ وليس من الدعاء بمصرم ما يقع من التعمق والقوت ونحو قولهم اهك اللهم من يفي علينا واعتدى ونحو ذلك أما في اولنا قدم تعيين المدعى عليه فاشبهه لعن الفاسق ونحو الطالين وقد صرحوا بجواز هذه الآية منه وأما ما لا خلاف ان الظالم المعتدي يجوز الدعاء عليه ولو يسوء الخاتمة في سم على أي شعاع وتوقف بعضهم في جواز الدعاء على الظالم بالفتنة في دنسوه الخاتمة ونص بعضهم على أن يحل المنع من ذلك في غير الظالم المنرد أمه وفجور واختلاف في جواز سؤال الله عز وجل في الدعاء عليه أو العطف من الشيطان أو التماس من أفعال السوء والردائل في جميع الأحوال امتنع لانه سؤال لعن النبوة أو العطف من الشيطان أو التماس من أفعال السوء فهذا لا بأس به وبقى الكلام في حال الاملاان والمتعصدي الجوارز بعدهم عنه للعدو واجتمه الله وجه الجائر انتهى اهـ عـ وقوله والوجه كمال بعضهم الخ فيسهل لانه يخفى عن كونه سؤال لعن النبوة في غير مرجه ان الاقل من زادها أو أطال في ذلك وقال ان حديث لا تسدوني في الصلاة ما مل مر **(قوله جاز الاتان)** بل القياس من الاتان بذلك حيث كان مستحباً أخذاً مما تقدم في المدعى الا لأورس **(قوله وان خرج الوقت)** أي في غيرها كجملها وظاهر **(قوله والالم يميز)** شامل لما إذا كان لا يندرك ركعة في الوقت وان لم يأت بذلك فإبراهيم سم **(قوله كسراً)** تقدم عن فتوى شيخنا الرمي ما يتعلق بذلك **(قوله يعمر)** ينبغي

وهو وأمر سرتوما أعلنت
وما أسرفت وماأت أعلمه
ممن أنت المقدم وأنت
المؤخر لاله الأتسروا مسلم
وروي أيضا ذاقه أحدكم
من التشهد الأخير فليستوه
من أربع من عذاب جهنم
ومن عذاب القبر ومن
فتنة الحيا والامات ومن فتنة
المسيح أي بالحاله لانه يصع
الارض كلها الامكة والمدينة
وبالحاله لانه يسوخ العين
ليسايل أي الكذاب وأوجب
هذاب بعض العلماء يندب
الاستغفر في الدعاء فليس
الاستغفر ما من دعاء
تسبى الله من قول العبد
اللهم اغفر لى محمد مغفرة
عامة وفي رواية تسبى الله
عليه وسلم سبع سجلا يقول
اللهم اغفر لى فقالوا يحسن
ووجعت لاستحباب كثرة
أشوى انه من تسبى تسبى
قال اغفر لى وأرجى ثم قال
عنه في دعائك فان بين
الدعاء الخاص والدعاء
بين السماء والارض وفي
القدر دعى من منع الدعاء
بالمغفرة العسلين إلا لا يزعم
نهائى عاقبة قد جدول
عصر النار استشهدا بان
هم أفراد المسلمين دونها
ليسلم فان ذوى بعومها
ليسا أيضا منع بل وما
لوكون كثر الخاضع لعل
لها ضرر وله لا يضمن

دخول جمع منهم النار (وإن أن لا يزيد) الإمام في الدعاء (على قدر) أقل (التشهد) أقل (الصلاة على النبي صلى الله عليه) ما

فان ساواهما كره أما المأموم فهو تابع لأمامه وأما المنفرد فمقتضية كلام الشنن أنه كالإمام لكن أقال المنحرفين في أن المذهب أنه يبطئ ماشاء ما لم يصف وقوعه فهو ومشيء له أمام من مر وظاهر أن محل الخلاف فيمن لم يسن له انتظار (٨٩) نحو داخل (من عجز عنهما) أي

التشهد والصلاة (ترجم)

وجوبه في الواجب ونداني

المنسوب لما عجز عن التحرم

(ويترجم للدعاء) المأثور

عنه صلى الله عليه وسلم في

محل من الصلاة (والذكر

الندوب) أي المأثور وكذلك

(العاجز) عن النطق بهما

بالربية كايترجم من

الوجب لحاجة الغفلة

ويرتد النظر عما هو قمر

بالتعلم هل يترجم عن

المنسوب للمأثور وظاهر

كلامهم هناك لا فرق فيه

ما فيه (لا العجز عن غير

المأثور ومنها لا يجوز

له أن يتفرد غيرهما

ويترجم عجزاً عن النطق

به صلاته (ولا القادر) على

مأثورهما لا يجوز له الترجمة

عنهما وتبطل حاصلاته

(في الأصح) لإصلاحها

حيث * (فرع) * ظن

مصلحة فرض أنه في غسل

تكميل عليه لم يؤثر على المعتمد

وفارقهما في وضوء الاحتياط

بان النية هنا ثبت ابتداء

على يقين بخلافها ثم وليس

قيام النقل مقام الفرض

متصفاً في التشهد الأول

وجلسه لا ستراداة ولا ينافي

ذلك قول النجاشي ضابط ما

يتبادر به الفرض بين النقل

أن تسبق نية تشهلهما ثم ينافي

بشيء من تلك العبادة ينوي

به النقل ويصادف مقامه

ما ينافي منه من أن أقوله أو أكملهما أو غير ذلك أخذ من التعديل بالتبعية سم ونهاية (قوله) فان ساواهما (الخ) فنية تصحيص النهاية وانغنى أن المكر وانما هو الزيادة وان المساء اختلاف السنة فقط (قوله) (كره) أي بالاولى اذا زاد كما هو ظاهر سم (قوله) انه يبطئ ماشاء (الخ) جزم به جمع ونص على طي الام وقال فان لم يزد على ذلك كره ممن جزم بذلك الصنف في جموعه مأتى ومعنى (قوله) امام من (س) أي المحصور من الراضين بالتلويل قول المتن (ومن عجز عنهما (الخ) * (فرع) * وعجز عن التشهد الا اذا كان قائماً كان كل من يمكنه بانحوا جداولاً قائماً برأه أم مكتمة فقرأه وأذا جلس لم يقرأه يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضع من غير تشهد أو يسجد للقيام وقراءته قائماً ثم يجلس للسلام فيسقط جلوس التشهد يحافظ على الاتيان بالتشهد لانه أكدم من الجلوس له كالنسخة في السابق أن من عجز في الفرض عن قراءة الفاعلة لا يجلس من جلوسه لكونه موقوفاً على إراءة الجالس اليه يجلس لقراءتها ويسقط القيام عنه فيه نظر ولا يبعد الاحتفال الثاني قياساً على ما ذكره في تأمل اه سم على المنهج وقوله ولا يبعد الاحتفال الثاني أي ينافي بالتشهد وما يتبعه من الاغاط المطلوبة بعدوه لا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على أن تشهد بالسلام يسجد على الأدعية المندوبة بالافتحاض فقام من غير أن يرفع يديه في السور من أن يجلس لقراءتها ثم يقوم للركوع أنه يقوم عنها به التشهد للأدعية المطلوبة ثم يجلس للسلام وفي ما عجز عن القعود وقدر على القيام والاضطباع فجلس يسجد الاول والثاني في غنظار والاقرب تقديم الشكر لان فيه قعوداً وزاد في قساسة على ما عجز عن الجلوس بين السجدة ثم يوقد على ما ذكره ع (قوله) أي التشهد إلى الفرع في النهاية وانغنى الاول وه ويرد إلى المتن (قوله) أي التشهد والصلاة) أي عن النطق بهما بالربية بنهاية (قوله) ترجمه جواباً (الخ) أي على لغته مشروطة على التعلل كما ركن اذا ضاق الوقت من تعلم التشهد أو أحسن ذكرنا آخر آية والأرجح ما لا قدر فنتج عليه التعلل كما ركن اذا ضاق الوقت من تعلم التشهد أو أحسن ضاق الوقت من تعلم التشهد (الخ) مر في آخر الترجمة عن الذكر الذي ياتي به بدلالة التشهد وظاهر انه ليس كذلك ولينظر ما وقع من هذا استدلالاً بعد المتن اه (قوله) (الخ) من انه لا حاجة فيها مناهية وهو في قول المتن (ويترجم للدعاء والذكر الندوب) أي بالقنوت وتكبيره وانتقاله وتوسيعه ركوعه وسجوده نهاية ومعنى (قوله) أي المأثور وكذلك) أي في محل من الصلاة وان لم يكن مندوباً لمخصوص هذا المصل كدعية الركوع والسجود لا مأمور غير المحصور من فاهلها مأمورة في الجملة وليست بمنسوبة عه وفيه نظر لانه اذا لم يكن مندوباً له فكيف يندب في سجته ترجمته الآن يقال فاندته انما هو بالنسب القول الشارح لا في الاعراض عن غير المأثور الخ أي فلا تبطل صلاته بترجمته نظر الكونه مأثوراً في الجملة (قوله) (له لا فرق) أي بين المقتصر وغيره (قوله) (فرع) إلى المتن اقراه عه (قوله) (لم يؤثر) أي في الاعتدال بما فعله عه (قوله) (على المعتمد) وقال للناهي وانغنى (قوله) (بغلافها) أي بخلاف السنة في وضوء الاحتياط (قوله) (ولا ينافي ذلك) أي عدم تأثير الظن المذكور (قوله) (تشهلهما) أي الفرض والنقل (قوله) (لا معنى ذلك) على عدم المناظرة (قوله) (لغير) إلى قوله له وبه فارق في النهاية لا قوله والمعنى إلى المتن قوله ولو لمع عدم التغافل إلى وجبه (قوله) (وتحملهما) أي تحلل ما حرم بهما ويباح في غيرهما عه (قوله) (ويجوز بقاها (الخ) حاصل ما في سائعه من تخلفا أن شروط السلام تسعة الاول التعريف باللائق في سلام أو سلامي أو سلام الله عليكم والثاني من غير ترك فلا يكفي نحو السلام عليك أو عليه بل تبطل الصلاة بجميع ما ذكر ان تعمد وعلم في غير القسبة والثالث وحصول

فان ساواهما كره) أي بالاولى اذا زاد كما هو ظاهر قال في الرض وكره أن يتراد في التشهد الاول على الصلاة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فان طوله لم تبطل ولم يسجد للسهو اه غم قال فان فرغ من التشهد الاول قام مكبراً ولا يرفع يديه ويحزم إلى روى استحبابه اه (قوله) (المخفف) تدوعه في سهو) قال في شرح الرض

(١٢) - (شرأواين قاسم) - (ثاني) - الفرض عليه لان معنى ذلك التحول أن يكون ذلك النقل داخلًا كالقصر في سمي معلق الصلاة بخلاف سجود التلاوة والسهو كإياها (الثاني عشر السلام) الخبر السابق وتحمله التسليم ويجب يقامه إلى ان تمامه عليهم عليكم حال القعود

أحدى كتبه بالآخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح نعم يصح السلام الحسن أو التام عليكم والراي مع الموالاة فلو
سكت بينهما سكتوا طويلاً أي عداً أو قصر أقصده انقطع ضرر كل في الفاتحة والخامس كونه مستقبلاً للقبلة
يصله قوله وتليه عنهما ضرر السادس أن لا يقصده انقطاع بل يقصده الخلل فقط ومع الخبر أو يطلق
فلو قصده الخلل فقط لم يصح والسابع أن يأتي به بنهما من جالوس فلا يصح الاتيان به من قيام مثلاً والثامن
أن يسمع به بنفسه حيث لا مانع من السمع قال لم يسمع به نفسه لم يأت في التاسع أن يكون بالبر بستان قدر عليها
والترجم عنها اه (قوله لو بدله) يشل الاستثناء وقوله ومصدره للقبلة لا يأتي فيه لأن استقباله انما هو وجهه
ورشدي و يأتي ما فيه (قوله ومصدره) الى قوله وتشرط في المعنى (قوله ومصدره للقبلة) فلا يتغير فيه عما عدا عالم
باعتصاصه أو أناساً أو أهلاً فلا وهل يعتد بسلامه حيث لا عذر أو لا يجب اعادته لا تبايه به بعد الانحراف
فيه نظراً والآخر بالاول وعليه لا يسجد للسهو لا انتهاء صلاته عرش اقول بل قياس نظائره الثاني فسجد للسهو
ثم بعد سلامه (قوله والمعنى فيه) أي في السلام ومشر وعنه قول المتن (السلام عليكم) أي ولو سكت الميم عرش
(قوله أو السلام) الاولى تركه أذكره قبل علياً أو علمهم (قوله أو سلامي) أي أو سلام الله بما يتوهمني
(قوله أو علمهم) أي وإن قال (السلام عليكم) أو علمهم أو علمهم أو علمهم فلا تبطل صلاته لكنه لا يجزى
معنى ونهاية (قوله فلا تاله) ينبغي أن يحمله ما لم يقصده الخلل رشدي (قوله لا تاله دعاء) أي والدعاء
حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم أن قصده الاخبار بقياس التعليل بأنه دعاءه ان يضر
سم (قوله وصر) أي في محبة تكبير التحريم (قوله أو سلام عليكم السلام) أي وإن لم ترداً لانه معنى الوارد
ولو جود صفة فيه أو ما في مقابلة قولنا كرهناه فيه ومعنى (قوله وتشرط أو الاتان) أي وإن لم
يسمع نفسهم أو في سجود السهو أو لو قام لخامسة بعد تشهد في الرابعة ثم ذكر عدا أو جزءاً تشهد فبأنى
بالسلام من غير اعادته أي التشهد خلافاً للقاضي حيث اشترط اعادته في نظره ذلك ليكون السلام عقب
للتشهد الذي هو ركن شرح هر وأطال الكلام في فالروضة في سجود السهو بما رداه قال القاضي
من اشترط أن يكون السلام عقب التشهد الذي هو ركن سم قال عرش قوله هر الموالاة ينبغي
اعتباره ما يسبق في الفاتحة وقوله هر وإن يسمع نفسه أي فلو سمع به بحيث لم يسمع به بعد فقب
اعادته وإن نوى انحر وجع من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لأنه نوى انحر وقيل السلام اه وينبغي
استثناء ما لو قصد انحر صوته بالسلام ومنعه طر ونحو سعال فلا تبطل حين ذلك ومنه عذر واوليها جمع
(قوله وإن لا يزيد الميم) فثبت انه لو جمع بين آل والتثنوي أو زاد الواو في أول السلام لم يضر لأن هذه الزيادة
لا تغير المعنى وهذا هو الظاهر وقام رسم على المنهج اه عرش (قوله ما يغيب المعنى) وراجع للزيادة
والنقص وشرح به ما ذالم بغير المعنى ومثاله في النقص السلم عليكم الا في رشدي وسم وكتب عليه
الصبري أيضاً ما يقتضي ان نقص ما لا يغيب المعنى لا يضر ويصير به كلامه الا في السلم وقد ينسبك

من المهمات حرم به خلافاً لا يحصون ونص عليه في القول والقام فان لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم كره ذلك وقد جزم بذلك النووي في مجموعاته ذكر النص وما يخالفه اه (قوله لا تاله دعاء)
أي والدعاء حيث لا خطاب فيه لا يضر وظاهره وإن لم يقصد الدعاء نعم أن قصد الاخبار بقياس التعليل بأنه
دعاءه ان يضر (قوله وتشرط الموالاة) قال في شرح العياشي قال القاضي وإن يصدر عقب التشهد الذي هو
ركن فلوصل الظهور أو بعائمه تشهد ثم شرع في السنة سهواً ثم ذكر بعد دفرا انها تشهد ثم سجد للسهو ثم سلم
وكذا لو شل في سجود الأخيرة فأتى بها ثم ذكر انه كان فعلهما فاستأنف التشهد وأنه لو قام لخامسة بعد
تشهده في الرابعة ثم ذكر عدا أو جزءاً تشهد اه من نسخة سقيمة فليحذر وأطال الكلام في الروضة في
سجود السهو بما رداه قال القاضي وفي شرح هر وتشرط أن يسمع نفسه أو في في سجود السهو وأنه
قام لخامسة بعد تشهد من الرابعة ثم ذكر عدا أو جزءاً تشهد فبأنى بالسلام من غير اعادته خلافاً للقاضي
حيث اشترط اعادته في نظره ذلك ليكون السلام عقب التشهد الذي هو ركن اه (قوله ما يغيب المعنى)

أو بدله ومصدره للقبلة والمعنى
فيه أنه كان مشغولاً عن
الناس ثم أقبل عليهم
كغائب حضر (وأقوله
السلام عليكم) لأنه الثالث
عنه صلى الله عليه وسلم
فإن قال العياشي أو السلام
عليكم أو سلامي عليكم متعمداً
عليها بطلت أو علمهم فلا
لأنه دعاء ورساؤه عليكم
السلام مع كراهته وتشرط
الموالاة بين السلام وغيره
وأن لا يزيد أو ينقص ما يغيب
المعنى نظير ما في تكبير
التحريم (والاصح جواز سلام
عليكم) كيجوز في التشهد

قصد التخل . متضمناً قصد الاقتصار وصحة صلاته والا فلا وجبت بغيره اندفاع ما دفع به الشارح بقوله الا
 بنية ما قبل فعله الخ قلنا الامام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لنيته ما هو واقع قبل فعله ولا
 يصير تقديم التشديد لان باده في النقل وان لم يقصد ابتدائه لا يؤثر فاندفع قوله وجبت بتطل الخ غاية الامر
 أن محل الاحتياج الى نية التخل اذا لم يسبقها نية النقص وكلام الامام لا ينافي ذلك لكنه مغرور في انزاله
 يسبق تلك النية السلام ثم للشارح أن ينازع الامام في كفاية نية التخل عن نية النقص وهذا أمر آخر
 فليتأمل انتهت عبارة سم **(قوله)** وفيه نظر وبما دفعه أي ما قاله الامام **(قوله)** للغير الصريح فيه أي في
 عدم اللزوم **(قوله)** لا نه الى قول المتن وينوي في اللفظ الاقوله الا في الخيانة الى المتن وكذا في النهاية الاقوله الا في
 الخيانة وقوله وشك في مدة سم وقوله وجوده اشارة الى قوله والاولى **(قوله)** الا في الخيانة كذا قيل
 ويؤخذ من قول المصنف في الجنازة كغيرها عدم زيادة وبركانه فيها أيضاً سم على ج اه عش عبارة
 البصري قوله دو وبركانه كذا في النهاية والمغني ولم يستأنصافاً الجنازة قبل صراحة بما بعد الاستثناء
 اه **(قوله)** بيان فيه أي في نقل وبركانه **(قوله)** أحاديث صحيحة ممن أختار كثير منها بما في معنى قول المتن
 (مرتين عن عائشة) قال في العبايو سن أن يجعل الأول عن مجتهد والثاني عن يساره وذكره عكسه انتهى
 كما في شرحه بخلاف ما لو سلم ما عن مجتهد أو عن يساره أو تلقاه وجهه فانه يكون نازكاً للسنة لا يكره اه
 بقي ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن حيث جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم سم على ج أقول
 والاولى وصلاته فيأتي بالنسبة عن يساره أيضاً لما فيها من الشرع وعطفها ففعلها عن مجتهد ليس السنة
 المطلوبة فيها كإحدى قطع سببها النبي لا يشير بغيرها فلذلك اه عش ووافقه جينا **(قوله)** وبن
 الفصل الخ أي سكنة شخناً قول المتن (ملقناً الخ) يستثنى منه المساق في تتبع عليه الالتفات لانه في
 التفخيم عن الاستقبال الشرط حيث لا يكون له ظهوره بغيره ففعلنا نصل حتى التفت السلام بطالت صلته
 رشدي وظاهر أنه لا ينافي على ما بحثنا الشارح في السابق من أنه اذا تو جسه صدره بان يرفع صدره بقوخذة
 لا بشرط توجهه بوجهه قول المتن (حتى يرى خده الاين الخ) أي أن يخلع **(قوله)** وتحرم الثانية) أي مع جملة

عن الامام قال وهذابة وهي أن من سلم في خلال صلته قصد افاق قصد التخل فقد قصد الاقتصار على بعض
 ما فوى وان سلم عدل أو بقصد التخل فقد جعله لا يعتد بكلامه عدم مطلق وانهم يقولون لا بد من قصد التخل في
 حق المتفعل الذي يريد الاقتصار اه ما في الخادم عن الامام لا يخفى أن قوله فقد قصد الاقتصار لا ينافي على
 أن قصد التخل مع التعمد متضمن لنية الاقتصار وان قوة الكلام دالة على أن صورته المسئلة أنه أراد السلام في
 خلال الصلاة أي بان نوى أو بعامل لا ثم تشبه من تركت ثم أراد السلام بدون تقديم نية الاقتصار فان قصد
 التخل كان قصد التخل متضمناً قصد الاقتصار وصحة صلته والا فلا وجبت بغيره اندفاع ما دفع به الشارح
 فتقوله الا بنية ما قبل فعله الخ قلنا الامام يقول السلام على الوجه المذكور متضمن لنيته ما هو واقع قبل فعله
 ولا يصير تقديم التشديد لان باده في النقل وان لم يقصد ابتدائه لا يؤثر فاندفع قوله وجبت بتطل الخ غاية الامر
 أن محل الاحتياج الى نية التخل اذا لم يسبقها نية النقص وكلام الامام لا ينافي ذلك لكنه مغرور في انزاله
 يسبق تلك النية السلام ثم للشارح أن ينازع الامام في كفاية نية التخل عن نية النقص وهذا أمر آخر
 فليتأمل لا يقال قول الامام الذي يريد الاقتصار يقتضي وجود نية الاقتصار فيشكل لانه لا حاجة معه لنية
 التخل لا بد من كلام الامام أنه لا بد من تحقق ارادة الاقتصار أي حيث لم ينو خصوصاً من فعله فذكره
 فانه دقيق او مراده الذي يريد الاقتصار الذي لا يكمل صلته **(قوله)** الا في الخيانة كذا قيل ويؤخذ من قول
 المصنف في الجنازة كغيرها عدم زيادة وبركانه فيها أيضاً **(قوله)** مرتين عن عائشة) قال في العبايو أن أي
 ويسن أن يفضل بينهما وان جعل الأول عن مجتهد والثاني عن يساره وذكره عكسه اه قال في شرحه بخلاف
 ما لو سلمهما عن مجتهد أو عن يساره أو تلقاه وجهه فانه يكون نازكاً للسنة لا يكره الا على ما مات عن الجمهور
 اه بقي ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن له حيث جعل الثاني عن اليمين ينبغي نعم **(قوله)** وتحرم الثانية

وفيه نظر وبما دفعه أنه
 لا يجوز له التفتش الا بنية
 ما قبل فعله وجبت بتطل
 عليه المذكورة لان نيته
 للنقص متضمنة لتسليمه
 الذي أراد فعله لم يتحقق لنية
 أخرى ولعل مقالة الامام
 هذه مبني على انه لا يجب
 نية النقص قبل فعله (واكتله
 السلام) ويسن أن لا يخلع
 لفظه للغير الصريح فيه (عليكم
 ورحمة الله) لانه المأثور
 دون وبركانه الا في الخيانة
 واعتراض بان فيه أحاديث
 صحيحة (مرتين جينا) مرة
 (وشمالاً) مرة ويسن
 الفصل بينهما (ملقناً في
 المار) الاولى حتى يرى خده
 الاين (لاخذاه) وفي المرة
 الثانية حتى يرى خده
 الايسر (لاخذاه) الحديث
 الصريح ذلك وتحرم الثانية
 ان وجد معها أو قبها

المصلاة كهلوظا هر جلى و (قوله مبطل) أى الصلاة عس (قوله كحدث) أى ويحول صدره بين التسليتين
 وفى سم على ج و حة الحرمه فى هذه المسائل أنه صار إلى حاله لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة لا تقبل أو انبها
 انتهى اه عس (قوله وشالخال) أى ويخرج خوف وانكشاف عورة وسقوط نجاسة غير معقوب عنها على سبيلها
 ومعنى قال عس أى انكشافا عاما للصلاة بان طال الزمن مثلا اه ويقال نظيره فى سقوط الخاصة (قوله)
 ونبة اقامة أى ونبة القاصر لا اقامة (قوله وجود عار للستره) أن أدبائه تحرم الثانية مع العرى فواضح أن
 مطالفا فيه نظر سم (قوله وخرج وقت جعة) أى وتبين خطئه فى الاجتهاد وعق أممكشو فتألى أس ويحو
 ذلك معنى (قوله مع تمام التفاته) فلو تم السلام قبله فله نية ملاته مستحقة والطاهر تم وفى عكسه يستمر
 حتى يتم السلام ولا ترد فى الالتفات فيما يظهر أيضا انتهى بصري قول المتن (أو بالسلام على من عن يمينه
 الخ) بحث الفاضل المحشى سم انه يشترط مع نية السلام أو الرد على من ذكر نية سلام الصلاة بضاحي لولوى
 بمر د السلام أو الرد ضر وإن كان مأموه لوجود الصارف حيث ذكر التسليم على نابه شئ والفتوى على الامم
 فلست أمل فان الفرق لا تخ من حيث اعتبار الامل المتفعله بالنية من ممان الزكن ومكملاته وهو لا يلزم كونه صارفا
 له فخر حاله عن الاعتداده بخلاف فصد الاعلام بالتلاوة والذكر فانه منافع لتمامه معان تمنع بعض القصد
 له ما فاضل تامل ثم ايتى فى شاش شرح المنهج نقل عن مرانه ذكر فى هذا البحث فقال لا علم الا بشرط قوله
 لانه مأموه به ثم تعقب بما يرد نحو التسليم الى خرما تقدم وقد علمت ووجه الفرق بصري وواقعة عس فقال بعد
 ما ذكر ما فى نسخة سم على المنهج ما صوفوه وهو الوجه أى الاشرط ذكر مثله فى شاشته على ج و حة قصر
 عايسه والاقرين بما لى به مر من عدم الاشرط ووجه جاقاله ان ج من انه لو علم من عن يمينه بسلامه عليه لم
 يجب عليه الرد لانه لكونه مشروعا للقليل لم يصلح للامان فكأنه لم يوجد سلامه على غيره ووجب كان كذلك
 لم يصلح صارفا و أقره الجبيري (قوله مؤتى انس وجن) الاحياء والاموات يجزى عن الخفى أى الى
 منقطع الدنيا شاشنا (قوله لا يغفل عن المتقدمين) قد يقال هو محل تأمل لان غير المتقدمين مظنة لغفله
 لا المتقدمين فالأولى توجيه ما أسأله الشارح المحقق من أن فى هذا وما بالنسبة قبله باعتبار شموله
 المتقدمين من خلفه بصري (قوله فنبويه) الخ قوله والحقتى انها بنوا لى فى الاما يتعلق بالمأمور (قوله)
 فنبويه) الغاء تفسيرية (قوله كل) أى من الادم والمأمور (قوله على من عن يميننا الخ) أى ولو غير
 متصل ومع ذلك لا يجب على غير المصلى الرد وان علم انه قصد السلام ثم أيت ج نبه عليه عس (قوله وعلى
 من خلفه) أى فى الامام والمأمور سم (قوله بالاولى الخ) هذا ليس على اطلاقه بالنسبة للمأمورين كإيهل محبابات
 عن سم فى الرد (قوله فى المأمور) وكذا فى الامام فى الكعبة اذا استقبله بعض المأمور وكذا فى الخوف سم
 عبارة البصري كان التقييد به أى بالمأمور والغالب والا فقد تصور فى الامام كل كائى الكعبة وأحوالها كما
 هو ظاهر اه (قوله بالاولى) هذا فى المأمور محله كهلوظا اه اذا أخر تسليته عن تسليتى السلم والاقامه
 بنوى بالاولى الابتداع الا خري عليه بالثانية ان تأخو عن أولاه سم ويجزى مثله فى قوله السابق بالثانية

أقول وجه الحرمه فى هذه المسائل أنه صار إلى حاله لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة لا تقبل أو انبها
 بشكل وجود السيرة (قوله ونبة اقامة) أى نية القاصر (قوله وجود عار للستره) أن أدبائه تحرم
 الثانية مع العرى فواضح أن مطالفا فيه نظر (قوله ناو بالسلام على من عن يميننا الخ) شامل لغير المأمور
 رأيت ما بأتى (تنبيه) هل يشترط مع نية السلام أو الرد فيما ذكر على من ذكر نية سلام الصلاة حتى
 لولوى بمر د السلام أو الرد ضر للصارف وقد علمت الا يشترط فيكون هذا مستثنى من
 اشرط قصد الصارف لور وده فيه نظر ولعل الوجه الاول لا يقال هذا مأموه به فلا يحتاج لفقد الصارف
 لان نحو التسليم على نابه شئ والفتوى على الامام مأموه به مع انه لو قصد فيه بمر د التعميم ضر وبطلت ملاته
 فلست أمل (قوله وعلى من خلفه) أى فيها (قوله فى المأمور) وكذا فى الامام فى الكعبة اذا استقبله بعض
 المأمورين وكذا فى الخوف (قوله بالاولى) هذا فى المأمور محله كهلوظا اه اذا أخر تسليته عن تسليتى السلم

ومن خلفه وامامه بأجمعاء
والاولى أفضل خبر يأتي دارد
وغيره بذلك واستشكل
ما ذكره من على يساره بان
الامام انما ينسب به عليه
بالثانية فكيف رد قبل
السلام عليه بان ذلك
مبنى على الاصح أن الاولى
للامام أن يؤخر تسليمه الى
فراغ تسليمي الامام واحتياج
السلام لنية بانه لامعني لها
فان الخطاب كاف في الصرف
اليهم فاي معنى لهوا الصريح
لا يحتاج لنية ومن ثم لم يفتح
لهما المسلم خارج الصلاة
أداء السنة ويجيب بان
المسلم خارجهما لم يوجد
السلام صارف عن موضعه
فلم يفتح لهوا ما ينافي كونه
واجبا في انخروج منها
صارف عن انصرافه للمقتدين
بالنسبة للسنة فاحتج بها
لهذا الصارف وان كان
هم يتأخرون عند الصارف
بشرطه القصد لا حلق
الثانية بالاولى في ذلك لان
تبعيتها له صارف عن ذلك
أضالوا كان عن غيره أو
يسار غير متصل بل يزعمه
لانصرافه لقتل دون التاميم
المقصود من السلام الواجب
رده ولان المصلى غير متأهل
الخطاب ومن ثم لو سلم عليه
يلزمه الرد بل بسن كافي
وقساسة نية هنا أيضا
(الثالث عشر) ريب الأول ان
اجاءا) لكن لا مطلقا بل
(كل ذكرنا في عهدها

فكان الانسب ذكره هنا (قوله وعلى من خلفه) أي خلف المسلم اماما كان أمه أو موما (قوله وامامه) أي
فيما إذا كان المسلم أموا منظر الغالب كما مر (قوله باجمعا) هذا بالي اذا توسقت تسليمتين تسليتي
المسلم وقد سلم عليه المسلم ثانيا متعلا سم على حج ذنوبي حسنا رد السلام عني وقوله رد السلام
صوابه العكس (قوله لخبرني داود الخ) لتعليل لقول المصنف ناو السلام الخ (قوله ما ذكره الخ) أي
كون الثاني عن يسار الامام بنوي لدخله بالاولى نهاية (قوله واحتياج السلام الخ) عطف على قوله ما ذكر
عبارة النهاية واستشكل أيضا قولهم بنوي السلام على المقتدين بانه الخ (قوله بانه لامعني لها) أي لنية
نهاية (قوله فان الخطاب الخ) الانصراف الواضف ان الخطاب صريح في الصرف اليهم والصريح لا يحتاج لنية
(قوله فاي معنى لها) يعني عنه قوله السابق لامعني لها (قوله وما فيها) أي وما السلام في الصلاة (قوله اذ
هو) أي الصريح (قوله في ذلك) أي في الاحتياج لنية بالنسبة للسنة (قوله لان تعنيها لها) أي تعين الثانية
للاصواتان لم تكن واجبة يندفع بذلك ما كتب بعضهم هناما نصه قوله لان تعنيها كذا في أصل الشارح
مكشوفه مطبوعة ثم ذلك الصطحة خطفه في سائر ما يادى وقصره من الاصول الصحيحة لان تبعيتها هي ظاهرة
أدست عينة انتهى فان مناه توهيم روجه عن غيرهما الاولى نعم كان الاولى العطف ليقيدانه على ملة ملة كالخاف
(قوله ولو كان عن غيره) أي المصلى مطلقا (قوله أو يساره) أي أو تعلقه أو يساره (قوله بل يزعم) أي الغير
(قوله الواجب رده) صفة السلام (قوله الخطاب) أي لان مخاطبته غيره بالرد كذا ظاهر سابقه ورد عليه أن
المصلى بسلامه لا يفسد الصلاة في غير من الصلاة وصار أهلا للخطاب ويحتمل ان المراد خطابه لغيره بالسلام و يؤيده
ما بعده فلا شك في حديث (قوله لو سلم) أي غير المصلى (قوله بل بسن) أي بغيره في الصلاة كافي عن (قوله
وقساسة نية به هنا الخ) أي قساسة أن يندب لغير المصلى أن رد السلام على المصلى وقد يفرق بان سلام غيره المصلى
على المصلى يتعين لسلام الامان المشرع فيه الرذخ ان المصلى لما لم يكن متاهلا للخطاب كانت مشروعية
الرد في حقه على وجه الذنب ولا كذلك السلام المصلى على غيره من ادانت القرن على أنه فضله أيضا ابتداء
السلام عليه لم يبعد فلي تأمل بصري عبارة عني قوله وقساسة نية الخ أي حيث غلب على ظنه ذلك كان عليه من
عادته بأخراجه سابقا ولا يتخص السلام بالآخرين بل يعر كل من في جهة عني متعلا وان بعدوا الى آخر الدنيا
وان اقتضى قول الجهة ونيتا لحضار بالتسليم تخصص بهم (خرج استطرادى) وقع السؤال عن تخصص
تلاقيهم شخص واحد وسلم أحدهما له قد دله ما ياله الرد على من سلم والابتداء على من لم يسلم فهل تكفي
هذه انه تخصصا أو لا لان فيها تشر بكاين فرض وهو الرد وسنوهو الابتداء فسه افتر أقول والا قرب
الاكتفاء بالاولى بغير التشر بل المذكور أخذ من قوله لهم في المأمومين اذا تأخر سلام بعضهم عن بعض
فكل بنوي بكل تسليم السلام على من لم يسلم عليه والرد على من سلم عليه اه (قوله أيضا) وقساسة أيضا ندب
رد بعض المأمومين بعد تسليمه على من سلم عليهم اذ لم يتأخر الرد بأحد اهما كالأقارب في تسليمته تسليتي
من على غيره وقد نوى من على عني السلام عليه بالثانية فان الثانية لا تسلم لرد سلامه على عني عليه بالثانية
لما رتته اياهما وقد خرج مما في حديثي رد بعد انخروج فلي تأمل سم قول المتن (الثالث عشر) بعض اخر آمن
لانه من كتب تركيا بعد دواو كذا الرابع عشر وتقهو شخناو سم (قوله كذا كرفا عدها) أي على
الوجه الذي ذكرناه في هذا لان شخناو (قوله في عدها) أي قوله ومن ثم في المعنى والى المتن في النهاية الاقوله

أوعده مضمون ركن (قوله المشتمل على قرن النسخ) أي فالتبعية عند من أطاعه مراد فبعد إعاد ذلك ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإنها بعد التثنية بمعنى ونهاية (قوله في القيام والقراءة) عبارة النهاية والمعنى وجعلهما من القراءة في القيام اهـ (قوله فبعد الخ) لا نظهر وجه التفرع والاعراض النهاية والمعنى فشرح المنهج بالواجب كان المناسب تأخيره عن الصلوة وردها لاثنين كافي النهاية (قوله فيه) تغليب أي لأن الترتيب ليس جزاً إذا لم يأمروا جودى والترتيب ليس كذلك بحيث فيه سم بمجاسة ثلوثي كلام الأئمة أن صورة المركب خمسة فإلما منع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة إلى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة مع اختلافه في اعتبار انتهى وقد اضمحلت البصرى ما لفظه ولا حاجة إلى اعتبار الحاصل بالمصدر لأن التيقن أن الركن مع انفراد جوده في الحس وانما هي على قاي اهـ وهذه الزيادة يتدفع جواب عرش عن بحث سم بمجاسة أقول لكن يجب كسيفه والمخفى اغناؤه وذلك على الظاهر من كونه أي الركن جزاً محسوساً في الظاهر فاحتاج الجواب بما ذكر اهـ (قوله بمعنى الفرض صحيح) أي على وجه الحقيقة غير احتياج إلى تغليب الأصل ما يتصل بتقدير كونه بمعنى الجزئية أيضاً عرش ورشيد (قوله ومن ثم) أي من أجل الاحتياج إلى التغليب الأول (قوله صحيح في التثنية عرشاً) والمشهور عندنا الترتيب كالتثنية (قوله والجلوس الخ) و (قوله واستحضار النية الخ) أي لا بد من تقديمهما على ما ذكر (قوله وهو) أي التقديم المذكور (قوله لا تغني الخ) خبره قوله ودعوى الخ (قوله لم يأم) أي في مباحث ما ذكر (قوله هل أن في بعض ما ذكره نظراً) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفي مقارنة لهما وكذا يقال في الجلوس والتشهد وفي استحضار النية والتكبير فليست له فاه سم وقوله بكون لفظاً بعض مستدر كالأظاهر ما قاله البصري بمجاسة كانه تقديم أعضاء التثنية على التكبير لما تقدم أن ذلك مقالة ضعيفة العهد أن التقديم المذكور مندوب لا غير اهـ (قوله ويعين الخ) أي في التثنية المعنى (قوله لحسان كثير الخ) لكن الحسان مختلفان فقديم التثنية هو في الافتتاح معتبر لا استحضارها حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ واعتدبه وفات لا تحتاج بخلاف بقية المسائل المذكور وقوله إذا قدم فيها المؤخر لم يعتدبه ولم يشهد بطلان بل يأتي بجاءه بعد أول الصلاة على التشهد الأول لم يعتد به ولم يشهد بطلان يأتي بالتشهد ثم يعتد به فالتثنية اهـ (قوله وهو المشهور) اذهبوا بالتركيب شبهة (قوله وهو عدم يأتي بالتشهد ثم يعتد به فالتثنية اهـ) ما عارض كل معتبر سواء كان هذا لعدم تحقيق من أول الصلاة الخ) ويصدق على هذا لعدم جواز الشرط بأنه ما عارض كل معتبر سواء كان هذا لعدم تحقيق من أول الصلاة الخ) فالتثنية باطل فبعد حقيقة سم (قوله وأبعد مره الخ) كان ينبغي التعبير بالواو في هذا أو بعده سم وبصري وقد يقال أن أو هنا اختلاف الأقوال كإسما النهاية والمعنى التصور بالواو في اللفظ تعبا للام واللام لا من الصلاح والثالث لبعضهم (قوله أوعده مضمون ركن) أي عوى ولا فاعلى معنى وكان الأول إبدال أو الواو (قوله أي الترتيب) أي قول المتن فلو تنب في المعنى الأقوال غير المأموم وقوله كجمله وقوله ولم يشترط الوفاء في تلك الأحوال وكذا في النهاية الأقوال أن كان أخوها في المتن (قوله مثلاً) أشار به إلى أن البناء الإعراب وأحال في بيانه (قوله فيه تغلب) أقول في كلام الأئمة أن صورة المركب خمسة فإلما منع أن يكون الترتيب بمعنى الحاصل بالمصدر إشارة إلى صورة الصلاة وانها جزء لها حقيقة فلا تغلب فالتثنية (قوله) لعل منه منع اشتراط تقديم القيام على النية والتكبير بل يكفي مقارنة لهما وكذا يقال في الجلوس والتشهد وفي استحضار النية والتكبير فليست له أمل (قوله لحسان كثير من السنن) لكن الحسان مختلفان فقديم التثنية هو في الافتتاح معتبر لا استحضارها حتى لو قدم المؤخر وهو التعوذ واعتدبه وفات لا تحتاج بخلاف بقية المسائل المذكور وقوله إذا قدم فيها المؤخر لم يعتد به ولم يشهد بطلان يأتي بالتشهد ثم يعتد به فالتثنية اهـ (قوله وهو عدم الخ) فان قلت هل يصدق على هذا لعدم جواز الشرط بأنه ما عارض كل معتبر سواء كان هذا لعدم تحقيق من أول الصلاة الخ) فالتثنية باطل فبعد حقيقة سم (قوله وأبعد مره الخ) كان ينبغي التعبير بالواو في

في كلام المصنف يعني الكاف ع ش قول المتر (بان سجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته وكثيرا يعبر
 المصنف بيان غير مردهم بالمصير بل يعني كان نهايتومعني (قوله كشهد الخ) ينبغي الآن بطول سم
 أي تشهد في الاعتدال أو الجلوس بن السجدتين (قوله لكن ع الخ) فعليه عادة في سجده نهايتومعني
 (قوله غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف في كتاب الجماعة قوله علم المأموم في ركوعه أنه ترك
 الفاتحة أولئك لم يعد لها الخ فقال لم يخص بها سم (قوله غير المأموم) قضيت أنه متى انتقل عنه إلى
 ركن آخر لم تنتع عليه العود لافيه من مخالفة الإمام وعليه فلو ذكر في السجدة الثانية أنه ترك العطايا ينتفي
 الجلوس بين السجدين لم يعد له بل رأتى ركعة بعد سلام مأمومة قضيت أيضا أنه لو انتقل معالي تشهد قبل
 العطايا ينتفي في السجدة الثانية لم يعد لها لكن سأل ما يقتضي أنه يسجد ويخطو أمامه أيضا قضيت قوله في صلاة
 الجماعة أن يحل امتناع العود إذا غشت المخالفة أنه يعود للجلوس بين السجدين إذا ذكر في السجدة الثانية
 ترك العطايا ينتفي ع ش (قوله والا) أي بان مكث فلا بد أن ترك نهايتومعني (قوله بطالت صلته) ظاهره
 مر وان قل التاخر وسأل في فصل المتابعين ما وافقه ع ش أول قول به هو مر يصح ما رآه نافع النابت والمغني
 (قوله ولا يكفه الخ) أي ما تقدم به أنه في شرح فلهي ترك ثلاثة لم يعد له ركوعا يكف سم (قوله في الثانية)
 أي قبل أولئك أسجد أهل ركع (قوله وكذا في التذكر الخ) عبارة النهاية والنسب وبسند من قوله فسله
 ما لو ذكر في سجوده أنه ترك الركوع فإنه يرجع إلى القيام بركوعه منه ولا يصح ما كان يقوم به أكلان
 الانقطاع أي الهوي غير معتد به في هذه الصورة إذ على الترتول اه قال ع ش قوله مر فانه يرجع
 إلى القيام إلى أي ومع ذلك لا يجب عليه الركوع فوراً وله ما لوقر الفاتحة شهوي ليسجد فذكر ترك
 الركوع فعاد إلى القيام فلا يجب الركوع فوراً لأنه ترك ركوعه عاديا كان فيه وهذا ظاهر وان أومهم قول
 المصنف فان ذكره قبل بلوغ الخ خلفه اه (قوله كما) أي في شرح فلهي ترك ثلاثة الخ سم (قوله
 سجده في غير هذا الخ) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من ج له الترتول في هذه الصورة الهوي الركوع لان
 الهوي السابق صرفه للسجود فلم يعتد به ومن لازم الاتيان بالهوي القيام بن فسم أي فلو فرض أنه لم يشك
 في الهوي لتذكره أنه قصد به هو الركوع وانما شك في الركوع للشك في نحو طماننته فلا بد على
 الاستثناء أيضا لافيه هذه يكفبه العود إلى الركوع فقط بصري (قوله حتى بلغ شمله) أي ولو لم يخص
 المتابعة كالأحرم مفردا وصلى ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجده صلياً في السجود أو الاعتدال
 فاعتدى به وسجد معه للمتابعة فيجزيه ذلك وتصكمل به ركعة مكتمل عن شيخنا الشمس الشوري
 ومنزاعة شيخنا الشيرازي في بان نية الصلاة تشمل مدفوعة بما نقله هو قبل هذا عن الشهاب بن حجر
 من قوله ومعنى الشمول أن يكون ذلك النفل أي ومنه الفرض بالاولى داخل خلا كالفرض في مسمى مناطق
 الصلاة خلا للسجود والتلاوة انتهى إذا خلا في شمول نية الصلاة كما ذكر هذا المعنى رشدي (قوله
 ان كان الخ) أي المثل (قوله كالقيام الخ) شرمشوش (قوله حسب الخ) قد يكون هذا معنى التمام فلا
 حاجة للتقيد سم (قوله هذا الخ) أي قول المصنف فتشبه ركعته ع ش (قوله كسجدة تلاوة) أي ولولقرأة
 آية بدلا من الفاتحة فبما يظهر خلافه لكش سم عن المنهج عن ج اه ع ش (قوله لم تجزئه) الأولى
 هذا وما بعده (قوله أما تقديم القول غير السلام الخ) هذا وقد رد على المصنف لان عبارته شاملة لذلك
 (قوله كشهد الخ) ينبغي الآن بطول (قوله غير المأموم) هذا القيد مستفاد من قول المصنف في كتاب
 الجماعة قوله علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة لم يعد لها الخ فقال لم يخص بها سم (قوله غير المأموم)
 الخ أي ما تقدم به أنه في شرح قول المصنف فلهي ترك ثلاثة لم يعد له ركوعا يكف (قوله كما) أي في
 شرح فلهي ترك ثلاثة الخ (قوله سجده) يمكن أن يستغنى عن ذلك لأن من جله ترك في هذه الصورة الهوي
 للركوع لان الهوي السابق صرفه للسجود فلم يعتد به تسديه ومن لازم الاتيان بالهوي القيام (قوله حسب)

مثلا (طلعت صلته) إجماعا
 لتلاجه أما تقديم القول
 نصير السلام على فعله
 كشهد على سجود أو قولي
 كصلاة على تشهد آخر فلا
 يبطل الصلاة لكنه منع
 نصبان ما قدمه (وان
 سه) بترك الترتيب (فا)
 أتبه (بعد الترتول لغو)
 لوقوعه في غير محل (فان
 تذكر) غير المأموم الترتول
 (قبل بلوغ) فعل (منه)
 من ركعة أخرى (فصله)
 بمجرد التذكر والإطال
 صلته واشك كالذكر
 فلو شك راسد ما حل ترك
 الفاتحة أو أسجد أهل ركع
 أو اعتدل قائم فورا وجوب
 ولا يكفه في الثانية ان
 يقوم راسدا وكذا في
 التذكرة كما رفا قضاءه
 كلامه من الاعتناء على فعل
 الترتول بحمله في غير هذه
 الصورة أو قائما هل قرأه
 تلاوته القراءة فوراً لم
 ينتقل عن محلها (والا)
 يتذكر حتى يبلغ مثله في ركعة
 أخرى (تعبه) أي بالمثل
 المفعول (ركعة) ان كان
 آخرها كسجدة الثانية
 فان كان وسطها أو أولها
 كالقيام أو القراءة أو الركوع
 حسب له عن المتر ولوقر
 بما بعده (وتدرك الباقي)
 من صلته لأنه لا يمتنع بها
 هذا ان كان المثل من الصلاة
 ولا كسجدة تلاوة تجزئه

وعرف عين المترول وجهه ولا أخذ باليقين وأقرب باليقين نعم من جواز ان المترول النسبة أو تكرير الاحوال بطلت صلاته ولم يشترط هنا طول ولا
مضى ركن لان هاتين تركا انضم لغير تركه وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك وفي تلك الاحوال كما هاجم ابا عبد الله المطالي بسجد السجود نعم
ان كان المترول السلام اقبله ولو بعد طول الغسل ولا يعود للسجود لو فاتت سجدة السلام المائية (فإن توفقت في آخر صلاته) أو بعد سلامه قبل
طول الفصل وتخصيه بغير معصيته وان مشى قليلا وتقول عن القبلة وكذا يقال في جيب ما يأتي (ترك سجدة من الركعة الأخيرة سجدة
وأعاد تشهد) المسمى (أومن غيرها) أي الأخيرة (أو ركعة) لكونها الناقصة بسجدة مما بعد ذلك فإنه يأتيها (وكذا ان شك فيها) أي في كونها
من الأخيرة أو غيرها فيحصل لمن غير هاتين نعم لانه الاسوأ فهو أحوط (وان علم في قيام (٩٧) ثانية ترك سجدة من الأولى مثلاً وشك

فيها نظر (فان كان جلس

بعد سجدة من التي فعلها من

الأولى (سجد) فورا من قيام

واكتفى بذلك الجلوس وان

لغنه الاستراحة (وقيل ان

جلس بنية الاستراحة لظنه

أنه أتى بالسجدة حين جعله

يكفه) السجود عن قيام بل

لا يمين جالس مطعنا ثم

يعوده لقصد النقل فلم

ينص الغرض كالا يقوم

سجدة الثلاثة عن سجدة

الغرض ورد بان تأمين

الصلاة لتعويل نيتها لها

بغير ريق الاصله لا التسع

فأحرأ عن الغرض كما

يجزئ التشهد الأخير وان

لغنه الاول وهذه ليست

مثالها فلم تشملها نيتها أي

بغير ريق الاصله المتعصية

للعباس عن بعض أركانها

فلا ينافي في قولها بطريق

تبعها لقراره المندوب فيها

حتى لا تتجمل لانه اكتفاه

بنية الصلاة بذلك فظهر

اتحاد قول البغوي لوسلم

الثانية عصى اعتقاد أنه سلم

الأولى ثم شك في الأولى أو بان

أثم لم يسلمها بحسب سلامه عن فرضه أنه على اعتقاد النقل فليجحد

للسوء ثم يسلم اه فوجه عدم حسان الثانية نية الصلاة لم تشملها بطريق الاصله لوقوعها بعد ان خرج منها ولا اعتداهم في أنها من

الصلاة أولا وفيه روعا بمقتضى كلامهما وجوب انها من بطريق التسع لا الاصله وحشد فهي كمسجدة الثلاثة ولو است بكلمة الاستراحة

وبذلك يجهل انما باعث أنه لو في صلاة مطلقا تشهد أنه أنه أن يقوم بعد الركعة أو أكثر ثم يله أن لا يقوم بجزء من ذلك التشهد لانه

لم يفعله في سجدة المتعصية بطريق الاصله (والا) يكن قد جلس (فليجلس مطعنا ثم يسجد) لان الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد

قطعا لان الغرض الفصل وقد حصل بالقيام وورد بان الغرض الفصل مبني على الجلوس كالا يقوم القيام مقام

التذكير (قوله وعرف) الخ عطف على قوله كان المثل الخ (قوله والاخذ باليقين الخ) أي كما يعلم من قول
المصنف ركز ان شك فيها وتوكله وان علم في آخره باعية الخ (قوله ولم يشترط هنا طول الخ) هذا يشهد بالطلان
وان تذكر في الحال ان المترول غيرهما فلتراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع على بشرط هنا الطول أو
مضى ركن أيضا وقد ذكرت ما قاله لم فأنكره سم على حج أقول وما قاله هو مقتضى اطلاعهم عن (قوله
في ذلك) أي في النية أو تسكير الغرض (قوله أقبه ولو بعد طول الفصل) أي حيث لم يأت بجائز يصل الصلاة
كفعل كثير عن (قوله أو بعد سلامه) قول المتن وقيل في النهاية والمعنى الاقوله وان مشى إلى المتن قول
المتن (فلتوفت) أي لما كان أو مأمورا أو منفردا عن (قوله قبل طول الفصل) أي فان طال الفصل وجب
الاستئناف عن (قوله وتقسيم الخ) وانظر هل كشف العورة كذلك يشدي والظاهر أنه كذلك ان تذكر
فورا (قوله وان مشى الخ) أي وتكلم قليلا كما هو ظاهر من قصة ذي الدين سم وعش (قوله وتحول عن
القبلة) أي وتذكر فورا عش (قوله المسمى) أي لو وعش تشهد قبل سجدة نية (قوله مبايدها) الأولى منها
(قوله مثلاً) ذكره النهاية والمعنى عقب نية ثم قال لا ولو كان يصلي جالساً لم يقصد القيام ثم ذكر
فالمقام أن هذا الجلوس يخرجه اه قال عش بل الاكتفاء به أو لم يكن الاكتفاء بجلوس الاستراحة لقصد
الفرض به اه و يعلم من هذا أن مثلاً واجمع للثانية فقط دون القيام (قوله أو شك فيها) الأولى التذكير
قول المتن (فان كان جلس) أي جالساً معتد به بان لمعان عش (قوله وردوا الخ) أي القياس المذكور
و (قوله بان تلك) أي جالساً الاستراحة و (قوله وهذه) أي سجدة الثلاثة (قوله أي بطريق الاصله الخ)
هذا كقول السابق بطريق الاصله زاد على عبارة الاصحاب سم (قوله حتى لا يجب لها استئصال الخ) اعتمد
شكها الشهاب الرمي وجوبا لنية لها على الاحتياج لتأويل بقوله أي بغير ريق الاصله سم (قوله وذلك)
أي بالرد المذكور (نظر انما قول البغوي الخ) اعتمدته النهاية والمعنى أيضا أنها أمة طاقه شك في الأولى
(قوله أولا) وهو المقتضى (قوله بذلك الخ) أي بالرد المذكور (قوله بجزء من ذلك التشهد) أي فلا بد من جهة
صلاته وتحملها من اعادة التشهد قول المتن (فليجلس مطعنا ثم يسجد) وشك ذلك في ريق في ركن سجدة
قد يكون هذا معنى التمام فلا حاجة للتبديد (قوله والاخذ باليقين وأقرب باليقين) أي كما يعلم من قول المصنف
وكذا ان شك فيها وتوكله وان علم في آخره باعية الخ (قوله ولم يشترط هنا طول الخ) هذا يشهد بالطلان وان
تذكر في الحال ان المترول غيرهما فلتراجع المسئلة فان الظاهر ان هذا ممنوع على بشرط هنا الطول أو
مضى ركن أيضا وقد ذكرت ما قاله لم فأنكره (قوله ولو بعد طول الفصل) قال في شرح الروض فيها
يظهر لان غايته ما سكوت طويل وعدم طول السكوت لا ينظر كما اه (قوله وتحول عن القبلة) أي
وتكلم قليلا كما هو ظاهر من قصة ذي الدين (قوله أي بطريق الاصله) هذا كقول السابق بطريق
الاصله زاد على عبارة الاصحاب (قوله حتى لا يجب لها نية) اعتمدتها الشهاب الرمي وجوبا لنية لها

(١٣ - (شرواني وابن قاسم - ثاني)

أثم لم يسلمها بحسب سلامه عن فرضه أنه على اعتقاد النقل فليجحد
للسوء ثم يسلم اه فوجه عدم حسان الثانية نية الصلاة لم تشملها بطريق الاصله لوقوعها بعد ان خرج منها ولا اعتداهم في أنها من
الصلاة أولا وفيه روعا بمقتضى كلامهما وجوب انها من بطريق التسع لا الاصله وحشد فهي كمسجدة الثلاثة ولو است بكلمة الاستراحة
وبذلك يجهل انما باعث أنه لو في صلاة مطلقا تشهد أنه أنه أن يقوم بعد الركعة أو أكثر ثم يله أن لا يقوم بجزء من ذلك التشهد لانه
لم يفعله في سجدة المتعصية بطريق الاصله (والا) يكن قد جلس (فليجلس مطعنا ثم يسجد) لان الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد
قطعا لان الغرض الفصل وقد حصل بالقيام وورد بان الغرض الفصل مبني على الجلوس كالا يقوم القيام مقام

جالوس التشهد (وان علم) أو شك (٩٨) (في آخر رواية ترك سجدة ثين) جهل موضعها وجوب كعتان لان الاسوأ تشد ترك سجدة من

الاولى وسجدة ثين الثالثة
فتخير الاولى والثانية والثالثة
بالرابعة ويلغو يا قهسما
(أو) ترك ثلاث جهل
موضعها وجوب كعتان
كجهل الاولى بمقابلته وصوب
الاسوى ومن تبعه في هذه
أن الاسوأ ومعهما سجدة
وأن الاول خيال بالطل
الاسوأ تقدم المرتكز اولى
الاولى وبنية الثانية وواحدة
من الرابعة فترك اولى الاول
يلغو الجالس لانه لم يسبقه
سجود فيسبى عليه منها الجالس
والسجدة الثانية وحيث
فيستعذر قيام اولى الثانية
مقام ناسية الاولى لما تقرر
أن الفرض له الجالس
قباله يشد به ثم يعدها
جالوس التشهد وهو يقوم
مقام الجالس بين السجدة ثين
فصله من الركعتين ركعة
الاسيرة فيكمل بواحدة
من الثالثة ويلغو يا قهسما
والرابعة ترك منها سجدة
فيسجدها لصبره الثانية
وباقى ركعتيه وما ذكره
هو الخيال الباطل كما بينه
الشافى وغيره كالسبكي
اذا ذكره في مختلف تصويرهم
لحصرهم المتركون حسا
وشرفا في ثلاث وجه ذاتيه
ترك اربع وهو الجالس
واتفاقهم على أن المتركون
من الثالثة واحدة يجعل
مقابلته فانه عليه بات منها
بشيء على أنهم لم يفعلوا

فاكتنذ كركم كنه أو مكانها فان سبق له جالس فمما فعله من الركعات تحت ركعتيه السابقة بالسجدة الاولى والا
فبالثانية منها تقول المثنى (في آخر رواية) قال الشيخ عميرة نسبة الخواص المعدول عن اربع سم على المشي
وقدم الباعية لنبأ في جسمه ما ذكر ما غير الباعية فلا يتأني جسم ذلك فيه وطريقه أن يفعل في كل متركون
تتحققه أو شك فيسبى له أو أعش (قوله جهل) الى قوله واتفقوا في النهاية والمخفى ما وافقه الامامية
عليه (قوله ويلغو يا قهسما) أى الثانية والرابعة عش قول المثنى (جهل موضعها) أى الخس في الموضوعين
كما قاله الشارح المحقق وصاحب النهاية والمخفى ويؤخذ من صنيع الشارح تسمية آخره وحذف الجله
التي هي صفة الاولى لئلا يما بعد ما علمنا بصري (قوله كجهل بالاولى الخ) أى بان يقدر مع ما ذكر في سجدة ثين
ترك سجدة ثين الثانية أو الرابعة (قوله وصوب الاسوى الخ) عبارة كالتعبية والمخفى في شرحه أو سبغ فسجدة ثين
ثلاث ثم ما ذكره المصنف تبعه الجمهور وقد اعترضه جمع من المشايخ كالأصفهاني والاسوى بأنه يلزم بترك
ثلاث سجدة وسجدة وركعتان لان اسوأ الاحوال بان يكون المتركون السجدة الاولى من الاولى والثانية من
الثانية فيصلى منهن ركعة الاسيرة فانه ترك ثنتين من الثالثة فلا يتم الركعة لا يسجد على الرابعة ويلغو
ماسواها ويلغو ترك الست ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الركعة الاولى الخ
ويلزم بترك اربع سجدة ثلاث ركعات لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية
وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة اه (قوله في هذه) أى ترك الثلاث سجدة (قوله وان الاول) أى
وجوب الركعتين فقط (قوله منها) أى الاولى و (قوله الجالس) أى بين السجدة ثين (قوله بعد ما جالس
التشهد) أى أو جالس الاستراحة ان كان ترك التشهد الاول وبنى جالس الاستراحة أو جالس الركعة الثانية
قبل سجدة الثانية كاهو قضية أن المتركون منها السجدة الثانية فقط سم (قوله واحد من الثالثة) أى
بالسجدة الاولى من الركعة الثانية نهاية (قوله ويلغو يا قهسما) أى الثالثة (قوله لصبره) أى الرابعة (قوله
وما ذكره هو الخيال الخ) عبارة النهاية والمخفى واجب بان ذلك خلاف فرض الاصحاب فانهم فرضوا ذلك
فما اذا أتى بالجلوس المحسوس بل قال الاسوى انما ذكر كرت هذا الاعتراض وان كان واضح البطلان لانه
قد عجز على صدمه لاحصائه والافن حق هذا السؤال الضعيف ان لا يدون في تصنيفه قال الرشيدى قوله
هر بل قال الاسوى الخ هذا صريح في أن الاسوى كره على اعتراضه بالابطال والواقع في كلامه وكلام النفاين
هناك الشافيين ج وغيره خلاصته انه قال هذا في جواب سؤال أو رده من جانب الاصحاب على اعتراضه ثم
سأله الرشيدى عبارة المهمة راجعه (قوله وهذا) أى ما ذكره الاسوى (قوله واتفقوا) مبتدأ خبره قوله
يجل الخ (قوله بات منها بشئ) ان أراد شرعا لالتفات بسبب عدم كمال ما قبلها بدونها فهو لا يرد عليه بدليل
أنه يرد عليهم نظيره لان الثانية باتفاقهم غير ترك منها بشئ أو المتركون منها واحدة مع أنهم لا يعلم عدم تمام
الاولى وان أراد لم يأت منها بشئ حسافه ممنوع فليستأمل سم (قوله وعلى مقابله) عطف على قوله على الاصح
والضهير واجمع اليه و (قوله فالاعتراض الخ) متفرع على قوله على أنهم لم يفعلوا الخ (قوله فالاعتراض

عالمه
مما ذكره من فرض ترك الجالس بل ذكر وعلى بعض النسل على طبق ما ذكره بنه على الاصح السابق أن القيام لا يقوم
مقام الجالس وعلى مقابله فالاعتراض

عليهم فقلنا عن كلامهم الذي استعملوه أن هنالك من المتعريف وفي قول السجدة فقط وما ذكره المفسرون من تعريف قولهم معالجوس
شرعوا أن يسموا (أو) ترك (أو) سجع جعل موضعها (سجدة ثم تركت) بلزوم الأتيان (٩٩) بهما لاحتمال تركه واحدة من الأولى

عليهم) إلى التي في النهاية (قوله) في قولهم معالجوس) ينبغي أن في الشك أنه ترك الوجود فقط أو مع المعالجوس
سم (قوله) لاحتمال الخ) عبارة عن النهاية والمغنى لاحتماله ترك سجدتين من ركعتين وتنتين من ركعتين غ. بر
متواليتين متصلتين أكثر من واحد من الأولى وتنتين من الثانية وواحدة من الرابعة فالخصل ركعتان الأولى
سجدة الأولى تحت الثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيها باني تركعتين بخلاف ما إذا اتصلتا بها كقولنا واحدة
من الأولى وتنتين من الثانية وواحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين اه (قوله) فإن فرض ترك الخ) هذا
يقضي تصويب الاسنوي ومن تبعه سم وفيه أن الشارح ومن وافقه كأنها بقول المغنى لم ينكر وأما قوله
الاسنوي من كل وجه بل قالوا كما تقدم إن كلام الاسنوي في حد ذاته صحيح لكن اعتراضه غير متوجه جعل
كلام الأصحاب لأن الموضع في كلامهم غير الموضع في كلامه (قوله) وأما الخ) صور بهذا الرض سم
عبارة البصري أو قول وتقدم والاسنوي فيجب عليه سجدتان ثلاث وكان فلا يجزئ لقوله السابق وجب
سجدتان ثم ركعتان اه وقوله فلا يجزئ لقوله الخ) في التفرع فلا يجزئ لقوله الخ) وتقدم عن النهاية والمغنى
على تصويب الاسنوي والاتصال عليه أي الاسنوي قول المتن (أو) الخ) على تصويب الاسنوي الذي اعتمد
في الرض بلزومه ثلاث سجدة قال في الرض لا تأتول أنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية
وتنتين من الثالثة وتنتين من الرابعة ينتهي اه سم وتقدم عن النهاية والمغنى مثل ما في الرض قول المتن
(أو) سجع الخ) لم يقيد السجع والتميز بجعل موضعها لأنه لا يحتاج السجل لا يتصور جعل الموضع لكن
الاستاذ الكبري قد جعل الموضع في كثره فليظن مقصوده سم أقول وكذلك قيد ذلك المغنى فيهما راء النهاية
وشرح المنهج في السبع فقط وقال ع ش لم يقل مر هنا أي في الثمان جعل موضعها كأنه لأن الثمان
من الرابعة جعلها معلوم أراد أن يقول لا يقلع كان اقتدى بسوق في الاعتدال فأتى مع الإمام بسجدتين
وسجدات مائة للسجدة سجدتين وقرا مائة سجدة في تأنيده سجدته في آخر صلاته لسجود امامه وقرأ في
ركعته التي بعدها أنه سجدة ثم سجد بعد علمه بأنه ترك ثمان سجدة لم يكن على عمامته في أنها هدأت
صلاته أو أنها سجدة للسجود والتلاوة والمائة أو أن بعض من أركان صلاته وبعض من غير هاتين المائة ركعة
على أنها سجدات صلاته وغيرها بقدر الأتيان به لا يقوم مقام سجود صلاته لعدم تحول النية اه عبارة
العبيرى ويمكن الجهل في الثمان أيضا كان اقتدى بالامام وهو في الاعتدال فإنه يسجد بمسجدتين ولا
يخسب أن فيمكن أن تنهم الثمان في عشرة سجدات كذلك يحصل الجهل إذا سجد للسجود اه قول المتن
(ف) سجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الخ) به علمه لكونه خفيًا وقال القليوبي دفع لما يترجم من أنه إذا لم يسجد
في النهاية والمغنى (قوله) وبقول الخ) به علمه لكونه خفيًا وقال القليوبي دفع لما يترجم من أنه إذا لم يسجد
لم يتصور الشك أو الجهل فقامل بحيرى (قوله) بترك طمأنينة) أي في السجدة (قوله) بعد التكبير) شامل
لتكبير انتقال يسجد معه الرفع (قوله) لغفوان) اسمه اه أي اسم الافتتاح بالتعوذ (قوله) به) أي التعوذ (قوله)
بقائه) أي تكبير العبد (قوله) إلى الأصل) أي قوله ولو مستور في المغنى الأقوله ولو أعني أي قوله أما
إذا خشي في النهاية بما وافقه في الأحكام قول المتن (ادامة نظره) أي بان يتبدى النظر إلى موضع سجود من
فقط أو مع الجالس (قوله) فإن فرض ترك الخ) هذا يقتضي تصويب الاسنوي ومن تبعه (قوله) وأما

منه تقدير الخ) هو ربه ذال الرض (قوله) أو) على تصويب الاسنوي الذي اعتمد في الرض بلزومه
ثلاث سجدة قال في الرض لا تأتول أنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وتنتين من
الثالثة وتنتين من الرابعة (قوله) أو) سجع الخ) لم يقيد السجع والتميز بجعل موضعها لأنه لا يحتاج إليه
بل لا يتصور جعل الموضع لأن الفرض أن الصلاة باعية كاصرح به ومن ترك الثمان من رابعة العبد
بان كل ركعة ترك منها سجدتان ومن لازم ترك السبع منها العبد بترك سجدتين من كل ركعة من ثلاث
السجدتين بعد التكبير والافتتاح بعد التعوذ لغفوان اسمه وفارق الأتيان بتكبير العبد بعده بقاءه أسه فبان تقديره عليه سنة لا ثم بلما
(قلت بسن ادا مة نظره)

أي المصلي ولو أعمى وإن

كان عند الكهنة ومنها (أ) موضع سجوده في جميع صلاته لأن ذلك أقرب إلى انشراح موضع سجوده أسرفاً وسهلاً لم السنة أن يصغر نظره على مسجته عند سجودها ولو ستره في السجود فلم يصح في قول الساردي والرواني بس نظر الكهنة وجهه ضعيف كما ذكره لاسباب البلقي فانه إن لم يترى يسجوده وجهه بعضهم أن المولى على الجائز أن ينظر إليها كانه أخذ من كلام الساردي هذا وقد علمت ضعفه فلنظر أهل سجوده (و) سجود (ق) أي قال العبد لله تعالى سبحنا كبعض التابعين (و) بكرة قميص عني) لأنه فعل اليسود دعا إلى عني لكن من طرق ضعيف (و) الاقنع (عندي) أنه (لا يكره أن يصف ضراً) يطلب بسببه أذله مع فيه شيء وفيه منع لتعريق الخن فيكون سباحة و القلب وجوده فانشراح الذي هو السلافة ورحما ومن ثم أتى ابن عبد السلام بأنه ألقى أذا من شرب علمه خشوعه وأحضر قلبه مع ربه أما إذا فكر في معضرة نفسه وأغترى ففكر بل يحرم أن يظن أن يتوصل من ربه إلى الله تعالى كما كان ظاهره وقوله لا الأذرى كما الاحسن أن تقول إن

ابتداء التقرم وبدءه الى آخوصه انه الاقباسيتني وبني ان يقدم النظر على ابتداء التقرم لبثائه لي تحقق النظر من ابتداء التقرم عـش **(قوله اى للمضى)** اشارة الى عود الضمير على مذكور بالقرعة بكري اه **عـش **(قوله ولو اعمى)**** اى اوفى ظلمة بان تكون حاله على الناظر على عـجوده نهايتوشرح افضل **(قوله وان كان عند الكعبة)** اى وان صلى خلف بني حنظلة قال بنظر الى ظهره نهاية بمعنى **(قوله او نها)** اى ولا ينظر جزاء تخون الكعبة ولا لا تفعل عـجوده ومن الكعبة **(قوله اى جسد صلاته)** وقيل بنظر في القيام الموضوع عـجوده في الركوع الى الموضوع فليس معنى العـجود الى التفت الى التفت الى عـجوده لان امتداد البصر ليس معنى فاذا قصر كان اوله من هذا من الغيرى والتولوى عنى وكذا ذكره بالشاى صاحب العاروف **(قوله لان ذلك)** اى جمع النظر في موضع معنى **(قوله اعمى السـتـاخ)** ويسن ان يفتل في صلاته الخوف والعدو امامه نظره الى جهة التلايه منهم شرح افضل زاد انه اية وان صلى على نحو بساط مسور ومع النص ويمكن عـجوده ان لا ينظر اليه اه **(قوله عند دفعها)** اى مادام مشر تفتقوا لادب بنظر على السجود نهايتوابعب وسـم قال عـش و يؤخذ من ذلك انه لو قطع مسابلا بنظر الى الموضوع ابل الى الموضوع عـجوده اذ عـش به الشارح مر اه **(قوله ويحب بعضهم الخ)** اعتمد الغنى **(قوله فلينظر على عـجوده الخ)** وفاقا لانه يتوخا فاما للمعنى كـمـر **(قوله اى قال)** اى قوله لا يحتمل عاده في الغنى **(قوله والا فـخـمـخ)** عـش في الرضة المختار معنى ونهاية قول المتن **(لا يصـكـر)** اى ولكنه خلاف الاولى عـش قول المتن **(ان لم يخف ضررا)** اى على نفسه او غير معنى **(قوله يلحق)** اى وغيره كما ياتي في الشارح وتقدم عن الغنى **(قوله وفيه منع الخ)** جـله حالية **(قوله ومن ثم)** اى من اجل ان فيه منع للمذكور **(قوله اذا شوش عدمه الخ)** اى كان صلى لحاظه شروق وغور مياشوش فـكـرـه ويسن فـخ عـش في السجود ليسجد البصر قاله صاحب العاروف واقره زاد وكفى وغيره نهاية عـش قوله ونحوه اى الى كالباط الذي فيه صور اه اى وهامس الحاشية عند طرف الاقضية وقيل الرشيدي معنى السجود البصر لا يخفى ان المراد هنا بالبصر عـش اى لا يكون يمينه بين السجود وحيا له بالحنى والالبصر معنى من اعان لا ينظر بالسجود فلا تفرق في ذلك بين الاعي والبصر بل الحاشية الاعي البصر هنا اولى من الحاشية في النظر الى الجـل السجود في القيام ونحوه فاق حاشية السـتـاخ عـش من في الحاشية وهنا والفرق يمينه من امر في غاية السجود اى لا يفرق بين عـش الخ و يبنى ان يجب التغميض فيما اذا لم يترك فصل يحرم كمنظر يحرم لا طريق الى الاحتراز عنه الا التغميض سم عبارة التهايق قد يجب اذا كان المراد صوفا اه **(قوله حصول ضرره)** اى اولى غيره فيما يظهر بالاى انه يظهر اى اى ان لا يسجد حيث شقوه لا يحتمل الخ احتياط للتغيب ما يمتنع بالنفس بصري اقولوا يستفاد ذكر اول من كلام الشارح باراعه من عـش الى التغميض وجعله متعلقا بالترتب كما هو ظاهر الساق **(قوله كما هو ظاهر)** اى التقيد لا يحتمل عاده **(قوله كان الحسن ان يقول)** اى جلد قول الحسن ان لم يخف ضررا **(قوله ممنوع)** كيف هو هذا الذي عزمه الحسن صادق بما اذا تواف ضررا وتدل العبارة حيث لا ينطوق على عدم الكراهة فتدخول الضرر وبالمفهوم على الكراهة عند المصلحة وكان الصواب ان يقول ان كان فيه مصلحة لمصلحة اه اذ ان يقول ذلك فسبق قائله ذكره فليتأمل

تَمَكَّنَ فِيهِ مَصْلُحَةٌ مُنَوَّعَةٌ * (تَنْبِيْهٌ) * قَدْ بَيَّنَّا

سلبه الكراهة فان قيل عن مجموع أنه يكره ترك سنن سن الصلاة الآن يجمع بأنه أطلاق (١٠١) الكراهة على خلاف الأولى وأمر ادة

سم أقول الظاهر بل التعيين من املته لا تفرع ارجاع ضمير في معنى كلامه الى الظاهر وعدم التعميم فينبذ عن حيثما الاشكال ويصدق كراهة التعميم ان ظن ترتب خوف من مصلحة عليه وان لم يخف ضرر بالخلاف كلام المصنف فظهر جسته ووجه دعوى الاحتمال (قوله سلبه الكراهة) أي بقوله وعندى لا يكره الخ (قوله أنه يكره ترك سنة الخ) أي وفي التعميم ترك سنة حتى ادامة نظر على موضع سجود وقد يقال المراد بالنظر الى موضع السجود كونه بحيث ينظر الى موضع السجود وهذا صدق مع التعميم سم (قوله الآن يجمع بأنه الخ) وجميعه أيضا بان يحمل كراهة ترك السنة ما اذا لم يكن بطريق يحصل للمقصود تلك السنة كأنها فان المقصود ادامة النظر لموضع السجود والخشوع والتعظيم يحصله سم (قوله بأنه أطلاق الكراهة الخ) أي على اصطلاح المتقدمين كردى (قوله لنحو جريان الخلاف الخ) متعلق بالمؤكد (قوله في كل صلته) الى قوله من تحصل سنة في النهاية بالقوله الآن يجعل الى وفي الا بقوله كذا في المعنى الاقوله وظاهر الى وفي الآية (قوله غير ما هو فيه) وهو الصلاة عرش فلو اشتغل بذكر الجنازة والنوا وغيرهما من الاحوال السنة تاتي لا تعاق لها بذلك المقام كل من حديث النفس نهاية (قوله وان تعلق بالآخر) قد يشكل استحباب كثرة الدعاء الى السجود وادار كوع والاستغفار وطلب الرحمة اذا مر بها يستغفر أو رجعة والاستغفار من العذاب اذا مر بها بعد ذلك مما يجعل على طلب الدعاء في صلته فان ذلك فرغ من التفكير في غير ما هو فيه وما لم يكن طلب أمر ينوبى الهم الآن يقال ان هذا شأنه المطلوب في صلته فليس أجدني اعما هو فيه عرش (قوله وظاهر أن هذا) أي خشوع الجوارح ريشدى (قوله الاول) أي خشوع القلب (قوله ذلك) أي فرغ القلب (سبيله) أي الاول (قوله وانما خصصه بحالة الخشوع) قد يؤخذ منه عدم اغناء ما يأتى عن تعمير ما هنا القلب وان لم يجعل ذلك سبيلنا الخشوع على القلب مطلوب في جميع الصلاة سم وحوى المعنى على أن كلامهم ما مر ادهن (قوله وفي الا بقا الخ) أي والخشوع على قوله تعالى قد أغلظ المؤمنون الذين هم في صلته ما خشعون (قوله وذلك لثنا لله تعالى الخ) عبارة للمعنى والأصل في ذلك أي من الخشوع قوة تعالى قد أغلظ المؤمنون الذين هم في صلته ما خشعون فسرهم رضى الله تعالى عنه بلبن القلب وكف الجوارح اه (قوله على فاعليه) أي الخشوع عرش (قوله ولا تتغافوا اب الصلاة بانتهائه) أي ان فقهه وجب عدم نواب ما قد فسد كل الصلاة أو بعضها من بانفضل (قوله لكن في البعض) أي بعض الصلاة فاشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وان اتقى في الباقي ريشدى (قوله والعبث) عطلف على الاسترسال (قوله كسوى رداءه الخ) فلو سقط نحو رداءه أو طرف عماسه كرهه تسو به الاضرورة كصافي الاحكام معنى وادانها به وقد اختلفوا هل الخشوع من أعمال الجوارح كالسكون أو من أعمال القساوب كالخوف وهو عبارة عن المجموع على أقوال اه قال عرش والثالث هو الرابع اه (قوله لغرض ضرورة) ومنها خوف الاستهزاء عرش (قوله أو دفع مضره) أي كسر ورد (قوله وما يحصل الى المتن في المعنى) (قوله وتبلى يحرم) ظاهره كل من الاسترسال والعبث (قوله أي تأمل الى المتن في النهاية والمعنى الاقوله أي اجا الى قال (قوله لانه) أي التأمل في النفس على (قوله ولا تبلى الخ) معطوف على المعنى على قوله قال تعالى الخ (قوله مقصود الخشوع الخ) الاضافة للبيان (قوله وتبلى الخ) عطلف في تدبر القراءات عمارة بها تبلى وتبلى هو التأتى بها فافراط الاسراع مكره وموقوف الترتيل

أن يقول ذلك فسبق قبله لما ذكره فليست (قوله أنه يكره ترك سنة الخ) أي وفي التعميم ترك سنة حتى ادامة النظر الى موضع سجود وقوله الآن يجمع أيضا بان يحمل كراهة ترك السنة ما اذا لم يكره الترتيل بطريق يحصل للمقصود تلك السنة كأنها فان المقصود ادامة النظر لموضع السجود والخشوع والتعظيم يحصله سم (قوله بأنه أطلاق الكراهة الخ) أي على اصطلاح المتقدمين كردى (قوله لنحو جريان الخلاف الخ) متعلق بالمؤكد (قوله في كل صلته) الى قوله من تحصل سنة في النهاية بالقوله الآن يجعل الى وفي الا بقوله كذا في المعنى الاقوله وظاهر الى وفي الآية (قوله غير ما هو فيه) وهو الصلاة عرش فلو اشتغل بذكر الجنازة والنوا وغيرهما من الاحوال السنة تاتي لا تعاق لها بذلك المقام كل من حديث النفس نهاية (قوله وان تعلق بالآخر) قد يشكل استحباب كثرة الدعاء الى السجود وادار كوع والاستغفار وطلب الرحمة اذا مر بها يستغفر أو رجعة والاستغفار من العذاب اذا مر بها بعد ذلك مما يجعل على طلب الدعاء في صلته فان ذلك فرغ من التفكير في غير ما هو فيه وما لم يكن طلب أمر ينوبى الهم الآن يقال ان هذا شأنه المطلوب في صلته فليس أجدني اعما هو فيه عرش (قوله وظاهر أن هذا) أي خشوع الجوارح ريشدى (قوله الاول) أي خشوع القلب (قوله ذلك) أي فرغ القلب (سبيله) أي الاول (قوله وانما خصصه بحالة الخشوع) قد يؤخذ منه عدم اغناء ما يأتى عن تعمير ما هنا القلب وان لم يجعل ذلك سبيلنا الخشوع على القلب مطلوب في جميع الصلاة سم وحوى المعنى على أن كلامهم ما مر ادهن (قوله وفي الا بقا الخ) أي والخشوع على قوله تعالى قد أغلظ المؤمنون الذين هم في صلته ما خشعون (قوله وذلك لثنا لله تعالى الخ) عبارة للمعنى والأصل في ذلك أي من الخشوع قوة تعالى قد أغلظ المؤمنون الذين هم في صلته ما خشعون فسرهم رضى الله تعالى عنه بلبن القلب وكف الجوارح اه (قوله على فاعليه) أي الخشوع عرش (قوله ولا تتغافوا اب الصلاة بانتهائه) أي ان فقهه وجب عدم نواب ما قد فسد كل الصلاة أو بعضها من بانفضل (قوله لكن في البعض) أي بعض الصلاة فاشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وان اتقى في الباقي ريشدى (قوله والعبث) عطلف على الاسترسال (قوله كسوى رداءه الخ) فلو سقط نحو رداءه أو طرف عماسه كرهه تسو به الاضرورة كصافي الاحكام معنى وادانها به وقد اختلفوا هل الخشوع من أعمال الجوارح كالسكون أو من أعمال القساوب كالخوف وهو عبارة عن المجموع على أقوال اه قال عرش والثالث هو الرابع اه (قوله لغرض ضرورة) ومنها خوف الاستهزاء عرش (قوله أو دفع مضره) أي كسر ورد (قوله وما يحصل الى المتن في المعنى) (قوله وتبلى يحرم) ظاهره كل من الاسترسال والعبث (قوله أي تأمل الى المتن في النهاية والمعنى الاقوله أي اجا الى قال (قوله لانه) أي التأمل في النفس على (قوله ولا تبلى الخ) معطوف على المعنى على قوله قال تعالى الخ (قوله مقصود الخشوع الخ) الاضافة للبيان (قوله وتبلى الخ) عطلف في تدبر القراءات عمارة بها تبلى وتبلى هو التأتى بها فافراط الاسراع مكره وموقوف الترتيل

وترتيلها هو الال أو ذكر ما يناسب المتقون رجعة أو به أو تنويه أو استغفار

أفضل من حرف غيره ويسن للقارئ مصليا أم غيره أن يسأل الله الرحمة أدامها بآية ترحمه يستعين العذاب
أدامها بآية عذاب فإن مر بآية تسبيح سم أو بآية تبتل تفكر وإذا قرأ آية ليس الله باحكم الحاكمين سم له أن
يقول بلى وأنا على ذلكم الشاهد وإذا قرأ آية فبدأ حديث بعده يؤمنون يقول آمنت بالله وإذا قرأ آية
بأن تكلموا معي يقول اللهم رب العالمين اه وكذا في الغني الأقره وحرف إلى ويسن قال عرش قوله مر
و يسن ترتيبها أي القراء فوصله حيث أحوم بها في وقت مصعبها كاملة والواجب الاسراع والاعتدال على
أنخف ما يمكن وقوله مر وحرف الترتيل أي الثاني في الخروج الحروف وقوله أفضل من حرف غيره أي
فخص السورة مثلام الترتيل أفضل من تمامها بدونه ولعل هذا في غير ما طلب بخصوصه كقراءة الكهف
يوم الجمعة فإن تمامها مع الاسراع لتخصيل سنة قرأ فيها أفضل من أكثرها مع الثاني وقوله مر أدام
بآية ترحمه قال ينبغي أن يحمل استعجاب الدعاء إذا لم يكن آية الرحمة أو العذاب فيها قرأه بدل الفاعص والافلا
ياق به لئلا يقطع المألولة وقوله مر سن له أن يقول بلى الخ أي يقوله الامام والمأمور س كما تسبيح وأدعية
الصلوة لا يتوخها بخلاف ما للممر بآية ترحمه أو عذاب قاله يجهز بالسؤال الوافقه المأموم كما تقدم في
شرح و يقول لئلا يمتلئ طاهره أن المأموم لا يؤمن فيما ذكر على كره على دعائه وأن آية به لفظ الجمع اه عرس
(قوله) قال القارئ الخ عبارة لفظة قياسا على القراء فوجد فيهم من هذا أن من قال سبحان الله مثلا فلا
مدلوه وهو الترتيب به يحصل له ثواب ما يقوله وهو كذلك وان قاله لا تسوي فيه نظر اه (قوله ولو وجه) ومن
الوجاهة كافي أن يتصور أن في التسبيح والتحميد ونحوهما تعظيم لله وتناعله عرس (قوله) لانه تعالى
الخ في وفي الخبر في النهاية قال الغني (قوله والكسل الفتور الخ) أي وضه النشاط معنى ونهاية (قوله) من
الشواغل قديمها النهاية يقول الغني بالثبوت بتوضيحه صانع الشارح كشرح المنهج في الخلاف واعتدله الحاي
وفي النهاية قبل هذا ما يشهد (قوله) به يتأيد أي بالحسب (قوله) يبطل الثواب لكن فضيلة الأما على أن
يطلان الثواب فيما وقع فيه الخل فيه فقط سم وتقدم عن شرح بافضل التصريح بذلك (قوله) وتقول
القاضي الخ) أقره الغني وحزمه النهاية وهو يعطف على قول من قال الخ (قوله) ولا يناسبه أي اطلان قوله
وفراغ قلبه عن الشواغل الشامل للآخر ويقو به حمل أن مرجع الضمير قول القاضي بكرة الخ (قوله) كان
يجهز الجيش) أي يدور أمر الجيش (قوله) لانه مذهب الخ) أو ما كان التحيز يشغله عما هو فيه كجهز اللاتق
بما هو قاصمه (قوله) على أن ابن الرقة اختار الخ) أي يفعل عرس رضى الله تعالى عنه من أمور الالهة واختار
ابن الرقة وافقه ويخالف ماسر أو لا فقله الآن و بدخل استثنائه من هذا كرهى (قوله) لا بأس به أي وأما
فيما يقرؤه فمستحب (فائدة) فيها يشير إلى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن عرسم فوعان
العبد إذا قام صلى أي تدبه فوضع على رأسه أو على عاتقه فكما ركع أو سجد تساقط عنه أي حتى
لا يبق منه شيء إن شاء الله تعالى اه معنى (قوله) ماسر أو لا أشاره إلى قوله وان تعاق بالآخرة كرهى ويظهر
أنه أشاره إلى ما ذكره عن القاضي من الكراهة ويحمل أنه أشاره إلى قوله وفراغ قلبه عن الشواغل الشامل
لامرور الآخرة قول المتن (وجعل يده الخ) أي في قيامه أو بدله نهاية ويومئى قول المتن (أخذ بينه يساره)
لا يبعد فيمن قطع كف عنهما ملاقع طرف الزد على يساره فحين قطع كفاه وضع طرف أحد الزد من عند
طرف الآخر تحت صدره سم (قوله) والسنة الخ) والاصح حمل إلى الوضوء يحيط يده بعد التكبير تحت
صدره وقيل يرسلهما ثم يستأنف نقلهما إلى تحت صدره قال الامام والقاصدين القبض المذكور تركين
اليدن فان أرسلهما ولم يعبهما فلا بأس بأن يصلي على الاممى ونهاية قال عرس قوله مر فادباس
أي اعتراض عليه أو قال سمنا تقدم اه (قوله) ان يقبض بكف بينه الخ) أي ويفرج أصابع يساره

كالقصر أو تفضيحه حصول
ثوابه وان جهل معناه ونظر
فيه الاستوى لا يأتي هذا في
القرآن العبد بالخطه فائيب
قارئة ولم يعصر فيه معناه
بخلاف الذكر لا بد أن يعرفه
ولو وجه (و) يسن (شغل)
الصلوة بنشاط لانه تعالى ختم
ثوابه بقوله عز قال وإذا
قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى
والكسل الفتور والترافى
(و) فرغ قلبه عن الشواغل
لانه أعز على المشغوع
وفي الخبر ليس للمؤمن من
صلاته إلا ما قبل به يتأيد
قول من قال إن حديث
النفس أي الاختيارى أو
الاسترسال المضطرب
منه يبطل الثواب وقول
القاضي يكره أن يتفكر
في أمر ديني أو مسئلة
فقهية ولا ينافه عن عرسى
أنه منه كان يجهز الجيش
في صلته لانه مذهبه أو
اضطره الأمر إلى ذلك على
أن ابن الرقة اختار أن
التفكير في أمور الآخرة
لا بأس به إلا أن يبدل رأس
عدم الحرمة فيوافق ماسر
أولا (و) جعل يده تحت
صدره وفوق سرته (أخذ)
بينه يساره) لا يتابع
الثابت من مجموع راحة
الشجن وغيرهما والسنه
في كيفية الاخذ لكل حاله
الخبر أن يقبض بكف بينه
كوع يساره وبعض رسغها
وساعداه

وقيل بتغيير بين بسط أصابع يمينه في عرض المفصل وبين شمرها صوب الساعد وقيل بقبض كوعه باجماعه وكروحه بخضمه ورسد الباقي صوب الساعد يظهر أن الخلاف في الأضفل وإن أصل السنه يحصل بكل والرسم المفصل بين الكف (١٠٣) والساعد والكوع أعظم الذي

فيه تطوع إلى الثانية بتبع كهل أنال في الجمعة أو العيدين بسن للإمام تطوع من الثانية في مسئلة الزام وصلاة ذان الوقاع الآتية (والذكر) والدعاء (بهدا) وثبت ففهما الحدب كثيرة بينهما فروع كثيرة تتعلق بهما

واغما الغائتسها كآله لاغير * (تنبيه) * كثر الاختلاف بين المتأخرين من فقه زاد على الواو كان سجع أو يعاون ثلاثين فقال القرافي بكره لانه سوء أدب وأيد بانه دوام وهو اذا زيد على قانونه يصير داء بانه مفتاح وهو اذا زيد على أسسه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص مع الزيادة من مقتضى كلام الزيد العرافي روي جعله بالاتباع بالاصل حصل له ثوابه فكيف يبطله زيادة من جنسه واعتمدنا من العدد بدل بالغ فقال لا يحل اعتماده عدم حصول الثواب لانه قول لا دليل بل الدليل روي وهو عوم من جهة بالحسنة فله عشر أمثاله ولم يعثر القرافي على سر هذا العدد المخصوص وهو تسعين ثلاث وثلاثين والجد كذلك والتكثير كذلك يادقوا حصة تكمله المائة وهو ان أسماه ثمانية تسعة وتسعون بوجهي اما ثمانية كملته أو جلالية كالكبير (١٠٦) أوجه لية كالحسن فعمل الاول السبع لانه تنزيه لذات والثاني التكبير ولثالث التخميد

لانه يستدعي التزويد بنفي
الثالثة التكبير أو لانه لا
الله وحده لا شريك له الخ
لانه قبل ان تمام المائتي
الاسماء لا اسم الاكظم وهو
ذاتنحل في أسماء الجلال
وقال بعضهم هذا الثاني
أو حقه فقلوا ونظر انم استشكل
بملاشكال فيه بل فيه
الدلالة للمدعى وهو انه ورد
في روايات النص عن ذلك
العدد والزيادة عليه
كعشر وعشرين وأحدى
عشرة وعشرون ثلاث ومئة
وسبعين ومائتي التسعين
وخمس وعشرين وأحدى
عشرة وعشرون ومائة في
التخميد وخمس وعشرين
وأحدى عشر وعشرون ومائة
في التكبير ومائة وخمس
وعشرين وعشرون في التهليل
وذلك يستلزم عدم التعبدية
الآن يقال التعبد به واقع
مع ذلك يأتي بانها إحدى
الروايات الواردة في الكلام
انما هو فيما إذا أتى بغير
الوارد نعم يؤخذ من كلام
شرح مسلم انه اذا عارضت

ولا بد من ذكر لكل من الصلاتين فيه نظر ولا يعدن الأولى افراد كل واحدة بالعدد المطلوب لها فاقصر على
احد الهدن كفي فاصل السنة اه (قوله واغما الغائتسها كآله الخ) يفيدان الافضل تقديم الذكر والدعاء
على الزاوية سم (قوله وايد) أي ما قاله القرافي (بأنه) أي الوارد (قوله مع الزاوية) أي على العدد الوارد
(قوله واعتمدنا من العدد) الوجه الذي اعتمد جمع من شيوخنا كشيوخنا الامام البرلسي وشيوخنا الامام
الطبرسي وحصول هذا الثواب اذا زاد على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فكيف يكون الشرط في حصوله
عدم النص عن ذلك خلافا لمن خالف سم على المنهج اه ع (قوله وهو) أي الدليل (قوله)
تكمله المائة) خبر مستند محذوف والجملة صفة لواحدة (قوله وهو ان الخ) قد يقال ان هذا السرايض
العرافي بل يؤيد كلامه (قوله ان اسماء تعالي) أي الحسنى (قوله والثاني التكبير) سكت عن وجهه فلهو
من قوله أو جلالية كالكبير (قوله أو لاله الا الله) أي الى قدر (قوله هذا الثاني) أي الذي قاله غيره القرافي
وهو حصول الثواب المخصوص مع الزيادة (قوله بل فيه الدلالة للمدعى) وهو حصول الثواب المخصوص مع
الزيادة على العدد المخصوص وقد يقال ان قول المستشكل الآن يقال الخ يؤيد نقض المدعى فتمثل (قوله)
وذلك) أي اختلاف الروايات بالنقص والزيادة (قوله عدم التعبدية) أي بالثلاث والثلاثين (قوله التخميد
به واقع) أي بالوارد (قوله الكلام) أي الخلاف (قوله بغير الوارد) أي لم يرد أصلا (قوله انم يؤخذ الخ)
عبارة الغني قال المصنف اولى الجمع بين الروايتين فيكبروا يعاون ثلاثين ويقول آله الا الله وحده لا شريك له
الله ولله الحمد وعلى كل شيء قدير اه (قوله ان يختمها) أي ان يجعل خاتمة المائتين آخرها (قوله ورده)
أي يندب الجمع بين كبير وكثير أو يحتل ان مرجع الضمير قول الشارح فندب ان يختمها بهما (قوله روي
بعضهم) صنف أضعاف قال القرافي وكذا قوله وأوجعنا الخ (قوله أو أعيد) أي على وجه أنه مطلوب منا
في هذا الوقت ع (ولعل الاول أي على انه هو الانسبها قول المتن (لشئ) أي أو الغرض من موضع فرضه
أي أو ثقله ولو قال وان يتقل لصلاة أو من محل آخر لكان أشمل وأخصر واستغنى عن التقدير المذكور مغنى
قول المتن (وان يتقل للشئ الخ) أي اما ما كان أو غيره ولو كان كذلك فاحرم بالثانية في محل الاول فهل يطلب
منه الانتقال بفعل غير مبطل في انهاء الثانية يتبعه ان يطلب سواء فعل أو عدا أو وسع أو أوجعلا سم على المنهج
اه ع (قوله وقضيت الخ) عبارة انهيته ومقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين النافلة المتقدمة والمنجزة
ليكن التخييف المهمان في النافلة المتقدمة ما شعر به كلامهم من عدم الانتقال لأن المصلحة مأمور بالجدارة في
الصرف الاول وفي الانتقال بعد الصلاة والصفوف مشفقن خصوصاً مع كثرة المصلين لجمعة انتهى فعملنا بحسب
استحباب الانتقال ما لم يعارضه شيء آخر اه (قوله وانه ينقل لكل صلاة الخ) فنية هذا الصنيع استحباب
(قوله واغما الغائتسها كآله الخ) يفيدان الافضل تقديم الذكر والدعاء على الزاوية (قوله وانه ينقل لكل صلاة) قضية
هذا الصنيع استحباب الانتقال أو الفصل بالكلام لكل ركعتين من النوافل يقتضيهما ولو كثر جدوا

الانتقال
روايات من له الجمع بينهما كحكم المائتين تكبيرة أو بالاله الا الله وحده الخ فندب ان يختمها بهما احتياطاً طوعاً
بالوراد ما أمكن ونظيره قوله في ظلمت نفسي ظلمنا كثيراً في دعاء التهجود بالواحدة والثلاثين والاولى الجمع بينهما الثالث ورد العز من جماعة
بمعدده عليه في حاشية الاضاح في بحث دعاء يوم عرفة وبعضهم أنه ان نوى عزاء انتهاء العدد بالوارد أمثالاً من ثم زاد أي بعبارة ما ولا
فلو أوجه منه تفصيل آخر وهو ان زاد لتعلق عزاء أو تعبد فلا لانه حينئذ لم يستدرك على السرايع وهو متعم (وأن ينقل للشئ الخ) الراتب
وغیره (من موضع فرضه) لشدة ما في موضع المعجود وقضيت ندب الانتقال للقرض من موضع نفسه الى المتقدم وانه ينقل بكل صلاة يختمها
من المضيان والنوافل وهو مخمض حيث يعارضه ففعله صاف أو لا أو مئة عرق عنه لا

فان من يشغل فصل نحو كلام الانسان انتهى في مسلم عن ومصل صلاة بصلالة الابدع كلام أو خروج (واقضه) أي الانتقال للشيء يعني الذي لا تسن فيه الجاهلون بل بالكعب والمسبح حولها (البيتة) للغير المتفق عليه صلواتهم الناس في يومك (١٠٧) فان أفضل صلاة ما عرف في بيتنا لا

المكتوب بولان فبسه البعد
عن الرابو ويذكر الصلاة
على البيت أو أهله كافي حديث
وصحله ان لم يكن معتكفا ولم
يخف من أخيره البيت فوف
وقت أو ثواني في غير الضحي
وركعتي الطواف والاحرام
بمقارنته مسجد وثافله
المبكر للجمعة (واذا صلي
وراهم أو ساعكوا) نداء
(حتى يصرفن) للاتباع
ولان الاختلاط من مظنة
الفساد وتصرف الخائف
فرادي بعدهن وقيل الرجال
(وان يصرف في جهة
حاجته) أي ان كان له
حاجة أي جهة كانت (والا)
يكن له جوف في جهة معينة
(فيلبصر في جهة) لنسب
التيامن قال الأسنوي
وينافسه انه ليس في كل
عبادة الذهاب في طريق
والرجوع في آخرها
ويجوز بجمعه صلى ما اذا
أمكنه مع التيامن أن
يرجع في طريق غير الأولى
والأراي مصلحة العود في
آخرى لان الفائدة فيه
بشهادة الطبري بقله أكثر
(وتعقبي القسود بسلام
الامام) التسليم الأولى
لحر وجسمه من يسكن
للمأموم أن يؤخر هالي
فراغ مله من تسليمه
بجمعا اذا انقضت بالأولى

الانتقال أو الفصل بالكلام لكل ركعة من النوافل يقتضيهما ولو كثرت جدا سم (قوله فان من يشغل فصل
بصحو كلام انسان) كذا في النهاية ما في شرح المفهـج لكن بدون لفظ بصحو ولعل الشارح ادخله ما في بصحو
صدور عن القبلة (قوله أو خروج) أي من محل صلاته الأولى عـش (قوله أي الانتقال) الى قوله ويسن له
هنا في النهاية الا ما عليه به وكذا في المغني الأول به يعني الذي لا يسن فيه الجاهل وقوله وظاهره الى وفيه (قوله)
ولون بالكعبة الخ) عبارة النهاية ولا فرق في ذلك بين المسجد الحرام ومسجد المدينة والأقصى والمجمر
وبغيرها ولا بين الليل والنهار ولا يزمن من كثرة الثواب التفضيل اه قول المتن (التي) أي ما لم يحصل له مثل
في القبلة فيمضيكون حيث شئ في المسجد افضل عـش (قوله ولان فيه العدا الخ) عبارة المغني والحكمة بتعديمن
الرباه اه (قوله وبجمعه) أي على كون النقل في البيت افضل (قوله ان لم يكن معتكفا) أي لو كان ما تبعده
الصلاة لتعلم أو تعلم ولو ذهب الى بيته لانه ذلك نهاية (قوله فوف وقت) عبارة المغني فوف الزاوية تضيق وقت
أو بعدمزله اه (قوله واذ في المبكر الخ) أي القبلة فوف ذلك الشيخ منصور العبد الذي فقال

وسنة الاحرام والطواف * وتقل جالس للاعتكاف

وناقث الغواف بالناحر * وقادم ومنشئ السبفر

والا سقارة وقلبيسة * اقرب ولا كذا العبدية

اه عـش وفي العمري عن القلوري أن مثل قبلها لجمعة كل رابعة متقدمة دخل وقتها وهو في المسجد اه وقد
مر عن النهاية ما يفيد قول المتن (مكتوا) أي مكث الامام بعد السلام من معمن الى حال يذكر من الله تعالى
نهاية ومعنى قول المتن (وأن يصرف الخ) هو ان يكث الاموم في مصلحته يقوم الامام من مصلاته ان اراده
عقب الذكر والدعاء وذكره للأموام لانصرف قبل ذلك حيث لا عذر له بافضل مع شرحه قال الكردعي عليه
وظاهر كلامه في الابعاد أن انصرف قبل الامام بخلاف الأولى لا الكراهة اه (قوله لا تكن له حاجة الخ)
عبارة النهاية والمغني أي وان لم تكن له حاجة أو كانت له في جهة معينة اه (قوله فليصرف في جهة) ولا يكره أن
يقال انصرف في الصلوة كما هو ظاهر كلامهم نهاية ما في المغني وان أسند الطبري عن ابن عباس اه يكره ذلك
لقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله فلو سم اه قال عـش وكذا لا يكره أن يقلل جوابا بان قال أصليت حيث
اه (قوله بجمعه) أي كلام المصنف (قوله مصلحة العود) لعل الانسحاب في المصلحة (قوله لمخروجهما)
فلاوسلم الاموم قبلها عامدا عالما من غير نيمة مقارعة بطلت صلاته ولو فاره فيعلم بضر كبقية الاذكار بخلاف
مقارنته في تكبيرة الاحرام كسأني لأنه لا يصير مصلحتي بهما فلا يبرع صلاته من ليس في صلاة نهاية
ومعنى قول المتن (فلا أموم) أي اوافق معنى ونهاية يقول المتن (ثم يسلم) وينبغي أن تسلمه عقبه وألى حيث
أق بالذكر المطلق ولا بان أسرع الامام من الاموم الاتيان به عـش (قوله والابتلا الخ) عبارة النهاية
فان مكث عامدا عالما بالخير قدر أو اذاعلى طمأنينة الصلاة بطلت صلاته أو ناسأ أو جاهلا فلا اه وكذا في
المغني الا قوله قدر الى بطلت قال عـش قوله مر أو ناسأ أو جاهلا فلا أي ولكن يسجد للسجود لانه فعل
ما يبطل عده اه (قوله ان يجمعه) أي البطلان (قوله ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتد ان طوله زيادة
على قدر طمأنينة الصلاة سم عبارة عـش قوله مر كجلسة الاستراحة في نسخة يعني لقهاية طمأنينة
الصلاة وهذه هي المعتد يمكن جعل النسخة لاخرى عليها بان واد بجلسة الاستراحة أقل ما يجزئ في الجلوس
بين السجدين (قوله أو فاما الخ) معطوف على في غير محل والنصير محل التشهد الا ازل للمسبوق (قوله ويسن
له) أي للمسبوق (هنا) أي فيما اذا كان جالسا سمع امامه في محل تشهد الاول (قوله منه) أي من تشهد

(قوله ان طوله كجلسة الاستراحة) والمعتد ان طوله زيادة على قدر طمأنينة الصلاة

صار الاموم كالنفر (فلا أموم) أن يشتغل بدعا أو نحوه ثم يسلم) ثم ان سبق وكان جالسا سمع امامه في غير محل تشهد الاول لما اقام عقب
تسليمه فورا والابتلا بطلت صلاته كما في ان علم وتعدو ظاهر أن محل ان طوله كجلسة الاستراحة أو فوف كمره التطويل ويسن له هنا القيام
مكبرا يعرف بده لانه مستغنى في القيام من التشهد الاول ثم لو اقام الامام منه من خطبة مسبق ليس في محل تشهد الاول فالوجه

الاول (انه رفع) أي المبوب (قوله بخلافه هنا) * كما تمسك الشئ من الدين هل يكره أن يسأل الله بعظيم من خلقه كائني والمالك والولي حاجب بالله يعني النبي صلى الله عليه وسلم انه علم بعض الناس اللهم اني اقسم عليك بنبيك محمد بن الرضا فان هم فنيقي أن يكون مقصورا عليه الصلاة والسلام لانه سيد ولد آدم ولا يقسم على الله بغيره من الانبياء والملائكة لانهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه اه واشهر انه لا يكره شي من ذلك معني وفي عس بعدد كركلام الشيخ عز الدين بانه مفان قلت هذا قد يعارض ما في البهيوت شرحها الشيخ الاسلام والافضل استسقاؤهم بالاتباع لان دعاهم أو جى للاجابة قلت لا تعارض لجواز أن لا تذكر العزم مروض فيه - فوسأل بذلك على صورته الا لازم كما يجوز تخفى قوله اللهم اني اقسم عليك الخ وما في البهيوت شرحه موقوف بما اذا ورد على صورة الاستسقاء والسؤال مثل أسألك بركة فلان أو بجرمته أو نحو ذلك اه

* (باب شروط الصلاة) *

(قوله تعالىق أمر مستقبل الخ) انظر التعليق بلوسم عبارة الجعيري وقضية هذا أي التقيد بمستقبل أن التعليق بلولامسي شرط طوافي العربي يختلف شوبى أي لا ينافي شرط في معنى اه (قوله بمثله) أي بامر مستقبل (قوله والزام الشئ الخ) عبارة شرح المنهج وبعده معنى التعليق بالزام الخ (قوله وبغضها العلامة) ظاهره أنه بالسكون ليس بمعنى العلامة وردته النهاية والمعنى فقال الشرط وجع شرط بسكون الزاء وهو لغة العلامة ومنه أشرط الساعة أي علامته هذا هو المشهور وان قال الشيخ الشرط بالسكون

الزام الشئ والزامه لا الصلاة وان عبر به بعضهم فانه معنى الشرط بالغض انتهى اه قال عس قوله مر وان قال الشيخ الخ أي غير شرح منعه تبعا للاسوي غير دون الغرض شرح الروض وشرح البهجة اه (قوله واصطلاحا) أي قوله فان قلت في النهاية المعنى الا قوله وبمعني ورد وقوله بانه أي بانه وقوله اشارة الى حسن (قوله ما يلزم الخ) فان قلت هذا التعر يف غير ما عني لانه يشمل الركن قلت يجوز أن يكون رسما المقصود به تميز الشرط عن بعض ما عداه كالسيد والمائع ومثل ذلك ما ذكر كاصرح به الأئمة كالسيد ويجوز أن يفهم ما يتخرج بقوله في شأنه ان الشرط خارج أي عن المايه فوقه يقال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يطل نيل تأمل سم اقول وينبغي الجواب لاخير كما أشار اليه بقيد أن الركن ليس لانه بل عند استيفاء الشرط وبقيت الاول وكان وانتفع المائع (قوله ولا عدم لانه) يخرج بالقيد الاول أي ما يلزم من عدمه الخ المائع فانه لا يلزم من عدمه شئ وبالنسبة أي ولا يلزم الخ السبب فانه لا يلزم من وجوده الوجود أي ومن عدمه العدم وبالتالي أي لانه اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذي هو الشرط وجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب الوجوب وبالمائع كغيره على القول بانه مائع لو وجبها أي المروج وان لم الوجود في الاول والعدم في الثاني لكن لو جود السبب والمائع لاندات الشرط نها يعوق عس (قوله تقديم هذا) أي باب شروط الصلاة (قوله ويرد بانه) أي المصنف (أشار) أي بتأخير هذا السبب عن باب صفة الصلاة (قوله ما يجب تقديمه الخ) وجوب تقديمه ممنوع بل الوجه انه يكفي مقارنته فلا استقبال مثلا

* (باب) *

(قوله أمر مستقبل) بالنظر للتعليق (قوله ما يلزم من عدمه العلم الخ) فان قلت هذا التعر يف غير مائع لانه يشمل الركن قلت يجوز أن يكون رسما المقصود به تميز الشرط عن بعض ما عداه كالسيد والمائع ومثل ذلك ما ذكر كاصرح به الأئمة كالسيد ويجوز أن يفهم ما يتخرج بقوله في شأنه ان الشرط خارج فلي تأمل وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود مالم يطل فلا تأمل (قوله ما يجب تقديمه على الصلاة) وجوب تقديمه ممنوع بل الوجه انه يكفي مقارنته فلا استقبال مثلا يكفي مقارنته لتكثيره الاحكام وما عداها وان لم يقدم عليها تقدم نحو الطهارة لانه لا تصور إعادة حصولها مقارنته لتكثيره ممنوع بتقديمه عليها فتاوى السيوطي في باب شروط الصلاة مسألة قال الاسوي في أول باب الصلاة الجامعة احذر والمصنف

انه يرفع تبعاله ويرفع بين ثلاثين وتعني التوراة بان حكمه الافتراض من سهولة القيام عنه موجودة فيه فقد متر عايتها على المتابعة بخلافه هنا (قوله اقتصر امامه على تساميه) من اثنين والله أعلم بقصلا لفضيلته حالما يقرر أنه صار منفردا

* (باب) *

بالتونين (شروط الصلاة) جمع شرط بسكون الزاء وهو لغة تعليق أمر مستقبل بمثله والزام الشئ والزامه وبغضها العلامة مواصلا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده لا عدم لانه قبل كذا الاولى تقديم هذا على ما بصفة الصلاة فاذا الشرط ما يجب اعتمده على الصلاة واستمراره فيها ويعبر عنه بانه ما قارن كل معتبر سواء بخلاف الركن له ويرد بانه اشارة الى أهمية المقصود بالثبات على المقصود بطريق الوسيلة

وبأنه للمحل البطلان

بكني لغات تملكت كبيرة الاحكام وما بعد هاون لم يتقدم نحو الطهارة لانه لا يتصور وعاد تصور لهما قارنا
للتكبير من غير تدمر علمهما (قوله لاحد - ل البطلان الخ) عبارة النهاية والمغنى لما اشتمل على موانها
وهي لا تكون الا بعد رده قادهما حسن تايخره اه (قوله وهو الوصف الخ) عبارة الاسنى والمغنى والمانع لغة
الحائل واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجوده ولا عدله لانه كالكلام فهاهنا اه
(قوله في انه الخ) متعلق بالاعتقاد (قوله من فقد هذا) أي المانع (ووجود ذلك) أي الشرط (قوله حقيقة
عند الرافعي) أي لانه لا يشترط كون الشرط وجودا بيجري (قوله ويجوز اعتناء المصنف) أي لان مفهوم
الشرط وجودي ومفهوم المانع عدي يادى بوقوله وفهم المانع أي انتفاء المانع لان الكلام في انتفائه
والا فالمانع وجودي وقول الشارح يجوز أن أي الاستعارة المصروفة بتشبيه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة
الصلاة على كل منهما واستعارة لفظ الشرط لانتفاء المانع اه بجري (قوله يؤيده) أي التفسير (قوله
ما يأتي) أي عن قريب في شرح وطهارة الحديث (قوله من جميع حشائشها) فيبحث لان من جهة حشائشها
فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرور وان فعلها واجب ينال عليه ويعاقب حتى تركه لا
أن يرد أن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حشائشها يحتاج على هذا الى بيان تردد
حشائش التعلل وبيانه أنه قد يكون عددا وهو اوجه هلا سم (قوله بخلاف الموانع الخ) قد يدفع هذا بان
للموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل لا في بيانه ككون الكلام عدم العلم
بالتحريم لأمطلقا فجعل انتفاءها شر وطحا حيث لا اشكال فيه اذ ليس لها حال يخرجها من خطاب الوضع
سم (قوله نحو الناسي) أي الحاصل (وشبهه) أي العمداء العالم (هنا لأم) أي في المانع دون الشرط (قوله
حسن الخ) جواب لما محل الخ (قوله من حقائقها) أي ماعد الستر والتأنيب باعتبار معنى ما والتدكير
قوله السابق على شريطة باعتبار انتفاءه (قوله انه) أي يقطع النظر عن الصلاة (قوله مع ذكر اربعة)
أي قواعد شرط الصلاة (قوله ولا والمانع) عبارة النهاية وانما لم يعد من شرطها أيضا لاسلام والتميز
والعلم بغيرها وكيفية تقيدها في نفسها من سننها لانها غير مخصصة بالصلاة فلو جعل كون أصل الصلاة أو
صلاته التي شرع فيها أو الوضوء أو الطهارة أو الصوم أو التيمم أو غيرها فضا ولا يعلم أن فيها فرض وسنن ولم يميز
بينهما بل يصح ما فعله تركه معرفة التميز لها طبيعة وأقبح جهة الاسلام الغزالي بان من لم يميز العامة ففرض
الصلاة من سننها صح صلته أي وسائر عباداته بشرط أن لا يقصد بغيره نفي كلام المصنف في جموعه
نشره برجائه والمراد بالعامة من لم يحصل من سننها ما يتقيد به الى الباقي ويستفاد من كلامه أي الجموع
أن المراد به الناس لم يميز فرض صلته من سننها وان العالم من غير ذلك لانه لا يفتقر في حقه ما يقتضي في حق
العامة اه وكذا في المغنى الآتية والمراد الخ (قوله نستلزمه) أي لتوقفها على نية الطهارة على الاسلام

بأنه للمحل البطلان
المشتمل عليها الفصل
الاختصاص في هذه الترجمة
اشارة الى اتحاد الشرط
والمانع هانوه الوصف
الوجودي الظاهر المضط
المعرف بقصر الحكمي
انه لا بد من فقد هذا وجود
ذلك لانه ثم جعل انتفاؤه
شرطا حقيقة عند الرافعي
وتجوز اعتناء المصنف ويؤيده
ما يأتي أن الشرط ومن
خطاب الوضع من جميع
حشائشها بخلاف الموانع
لا قرا في نحو الناسي وشبهه
هنا محسن تايخره فان
قلت لم قد ما يجب ما هذا
الستر ولم ينص على شرطه
الانه ما عدا الاستقبال
قلت نظير وفي البصير
حقاقتها الى كونها وسائل
مقدمة أمام المقصود وعن
شرطها الى كونها تابعة
للمقصود وبما ذهبهم أولا
على شرطها مع استقبال فوق
استقرار ادا وأما ما يشرع
البصير عن السرفاشار الى

بالرافعي عن التوافل فان الجامعة تسن في بعضها ثم قال وعن الصلاة التي تسحب عاداتها بسبب ما كان الشافعي
الطهارة فقوله كان الشافعي الطهارة بخلاف لما تقدم له من أن الشافعي الطهارة بعد الفرج مطلق كان الشافعي
في الثانية (الجواب) يجب عن ذلك وجهان أحدهما أن يكون ذلك على الوجه المقتضى لعدم الإجماع على أن الشافعي الطهارة
أن يجعل على اختلاف الصور وقلة اطلال فيها أو أشكل هل كان متطهرا أم لا ولا يجوز استبعاد إعادة فيها
إذا كان متطهرا وشدق نقص الطهارة وهي مسئلة فمن الطهارة والشك في الحديث اه وسياق في وجود
السهو غير والمغنى في الشك في الطهارة بعد الفرج ونحوه (قوله من جميع حشائشها) فيبحث
لان من جهة حشائشها فعلها وهي من جهة من قبيل خطاب التكليف ضرور وان فعلها واجب ينال عليه
ويعاقب حتى تركه لا أن يرد أن الشرط من جهة تركها من خطاب الوضع من جميع حشائشها يحتاج على
هذا الى بيانه تعدد حشائش التعلل وبيانه أنه قد يكون عددا وهو اوجه هلا (قوله بخلاف الموانع الخ) قد يدفع
الخ قد يدفع هذا بان الموانع المذكورة هنا ليست موانع على الإطلاق بل على التفصيل لا في بيانه ككون
الكلام عدم العلم بالتحريم لأمطلقا فجعل انتفاءها شر وطحا حيث لا اشكال فيه اذ ليس لها حال يخرجها

ما كان الشافعي
الطهارة فقوله كان الشافعي
في الثانية (الجواب) يجب عن ذلك
أن يجعل على اختلاف الصور
إذا كان متطهرا وشدق نقص
السهو غير والمغنى في الشك في
لان من جهة حشائشها فعلها
ويعاقب حتى تركه لا أن يرد
هذا الى بيانه تعدد حشائش
الخ قد يدفع هذا بان الموانع
الكلام عدم العلم بالتحريم

(قوله) نعم (قوله) ولا التمييز في النهاية والمعنى الا قوله أو العالم على الوجه بالنسبة لقوله أو البعض الخ (قوله) أو البعض والبعض الخ) صنع مع رجح أنه لا فرق في هذا بين العاين والعاين وليس كذلك بل هذا خاص بالعاين كما يعلم في المراجعة سم وكلام المعنى صريح في اختصاصه بالعاين وتقدم عن النهاية ما وافقه (قوله) تستلزمه قد يقع بأنه قد يعرض بعد معرفته دخول الوقت ما ينزل التمييز سم (قوله ولو قلنا) أي بالاجتهاد أوما في معناه كحاجز الثقة والاراد ما عرفته هناك طلاق الادوال بحجاز الاول لا حقيقة بل عرفه فلا تشد للظن لانها حكم الظن الحازم المطابق او يجب بكسر الجيم أي للبال قطعي عرش (قوله) مع دخوله ما لم يلعل المراد به أخذ ما عرفت في كل الصلاة ما يشهد عدم تبيين الحال (قوله) ولم تقع فيه أي تبيين أنها وقعت قبل الوقت (قوله) لم تقع في أي لا فرضا ولا نفلا عرش أي في الاول بخلاف ما لو صلى بالاجتهاد ثم تبين أن صلاته كانت قبل الوقت فإنه ان كان عليه فانتسب من جنسها وقعت عنها والوقت نفسا مطلقا شخشا وتقدم في الشارح ما وافقه وقد علم في الحاشية وقوله من الغائبة عما اذا لم يلاحظ في التخصيص الوقت (قوله) كسبر بيانه أي في كل الصلاة (قوله) لم يقع ما يستثنى منه أي من صلاته ما لم يقع في السفر وغيره ما هو قول المتن (وسر العورة) والعورة لغتها النقصان والنسب المستقيم وسعى المقدار لا في بيانه بذلك ليعتد بظهور ودوافع أضاف أي شرعا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وسياق في النكاح ان شاء الله تعالى نهاية ومعنى (قوله) عند القدرة) الى قوله ولكن الواجب في المعنى الا قوله بالظن الى صلى وقوله فان وجده الى ويلزمه والى المتن في النهاية لا ما ذكر وقوله والامتد وقوله تجعله (قوله) وان كان الباطني ظلمة) أي وبالاولي اذا كان خاليا فقط أوفى ظلمة فقط شخشا (قوله) عند القدرة) وظاهر كلام الرضا أنه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتبر كماله شخشا الرمي وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غراة وصور بحيث يمكن رؤيته لم تصح صلاته سم ويأتي عن النهاية والمعنى ما وافقه (قوله) لا تغيب البصر الخ) وقوله تعالى خذوا زينةكم عند كل مسجد قال ابن عباس المراد به الشاب في الصلاة نهاية ومعنى (قوله) أي بالغ الخ) عبارة قاله أي بالغها الحاضر من حيثها لا تصح صلاته بغيره ولا غير ومظهره ان يغيب البصر كالبالغة كالبالغة لكنه قد يذهب الى ما على الغالب اه أي من غلبته الصلاة من البالغات دون الصغيرات (قوله) ومن ثم) الإشارة الى قوله بالظن الخ (قوله) لا تغيبوا البصر الخ) أي من ظن من الرضا به شخشا (قوله) ولو قبل حبة ما بالغ الخ) فان لم يقبل لم تصح صلاته لقد رنه على السير ولا يلزم قبول حبة الثوب بالعبث على الاصح شخشا ونسباً ومعنى (قوله) وجوبا) راجع لكل من صلى وأتم (قوله) صلى عاريا) أي القرائض والسنة على ما مرله مر في التيمم من اعتماد ولا يحرم عليه رؤيته في هذه الحلة فلا يكف بفض البصر عرش (قوله) ولو في الحياض) وقائدة لستر في الحياض مع ان الله تعالى لا يحجب شيئا من السرور كما يرى المكشوف أنه يرى الاول متادبا والثاني تار لا لا بد منها ومعنى (قوله) يلزم انضاسها خارج الصلاة الخ) لاطلاق الامر بالسير ولان الله تعالى أحق أن يسحق منه معني ونسباً (قوله) والأمة) انصه أنها كالجرة مر اه سم عبارة النهاية والعورة التي يجب سترها في الخلوة السواء بان قطع من الرجل وما بين السرة والركبتين المرأة وظاهر أن الحنفي كالمرأة

وبالكيفية بان يعلم فرضيتها ومع غير زفر وضلعين منها لانه شرط لسائر العبادات نعم ان اعتقد العاين أو العالم على الوجه الشكل فرضا صريح مالم يقصد بفرض معين النقابة ولا التمييز لان معرفة دخول الوقت تستلزمه أحدها (معرفه) دخول الوقت ولو غلبه دخوله ما لم يلاحظ في سير ظن وان وقت فيه أو طنا ولم تقع فيه لم تقع (و) بأنها (الاستقبال) كسبر بيانه مع ما يستثنى منه (و) نالها (ستر العورة) عند القدرة وان كان خاليا في ظلمة الغيب البصر لا يقبل الله الصلاة حاضر أي بالغ الاختصار فان تجز بالظن السابق في التيمم ومن ثم زعمنا سؤال نحو العار يتقبل حبة نافهة كطين صلى عاريا وأمر كعبه وسجود وجوبه ولا اعاده عليه فان وجده في المستتر به فوروا بئ حيث لا تبطل كالاستدبار ويلزمه انضاسها خارج الصلاة ولو في الخلوة لكن الواجب فيها ستر سواها الرجل والامة وما بين سرة وركبة الحرة فقط

مخطاب الوضع (قوله) أو البعض والبعض الخ) صنع مع رجح أنه لا فرق في هذا بين العاين والعاين وليس كذلك بل هذا خاص بالعاين كما يعلم في المراجعة (قوله) تستلزمه قد يقع بأنه قد يعرض بعد معرفة دخول الوقت ما ينزل التمييز (فان قيل) اذا اذ التمييز بطلت الطهارة معتم ان شرط أيضا (قلت) فاستلزم هي لاهو على ان هذا قد عرفت فان غيب المعيز وضته وله لاطواف فقد وجبت الطهارة ولا تصح الصلاة لعدم التمييز فتأمل (قوله) وسر العورة) قال في الرضا ويصير يجب أي سترها مطلقا أي في الصلاة وغيرها ولو في الخلوة عن نفسه اه وظاهره انه لا يجب سترها عن نفسه في الصلاة لكن المعتبر كماله شخشا الرمي وجوب سترها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غراة وصور بحيث يمكن رؤيته لم تصح صلاته سم (قوله) والامة) المتجانبها كالجرة مر (فرع) * تعلققت جلدة من غير العورة بالها أو بالعكس مع التصاق أودنية

اه (قوله الا لا بدني) الى المتن في المتن الا قوله يجمله (قوله الا لا بدني غرض الخ) فيجوز ان يكشفه أي بلا كراهة وليس من الغرض حاجة الجميع لان السنة فيه أن يكون المستتر من عس وردة العبد في فصاله من الغرض كجمله ظاهر غرض الجماع ومن السرعة لا يقتضي حومة الكشف كما ينبغي خلافا لما في المسألة الشيخ والا لكان السرعة واجبا للمستوى اه عذف وقد يجب بان قول عس وليس الخ راجع لنفي الكراهة لا لجواز الكشف (قوله كتر يد) أي أو اغتسل نهاية ومعنى (قوله على ثوب يجمله) قضية قول النهاية والغنى وصيانته الوضوء من الإذناس والغبار عند كس اليد ونحو اه باطلان الثوب ان التجمل ليس بقيد فلا يرجع (قوله لو يكرهه انظر الخ) أي في خارج الصلاة وأما فيها فمستغنى فلور أي عورة نفسه في صلاته بطلت كما في فتاوى المصنف الغربية وأقرب به الواو لرحمة الله تعالى فيها به قال عس ظاهر ولو كان طوقه مباحا وهو ظاهر اه (قوله وصية غير يمين) يظهر فائدته في طوافه إذا حرم عنه ولبس منها به ومعنى (قوله نعم يجب الخ) استدراك على ما أفاده لفظه بين عبارة أنها به أمان نفس السر والركبة فلا تسلمها لكن يجب الخ ونحوه في الغنى وخرج بذلك السر والركبة فلا تسلم من العو وعلى الأصح وقبل الركبة منها بدون السر وقيل عكسه وقبل السوا بأن فقط وبه قال مالك وجماعة اه (قوله ولو لم يمسح) أي قوله وللحاج في النهاية والغنى (قوله ما ذكر) أي ما بين السر والركبة * (فرع) * تعلقت جلد من فوق العو وقوله بالأو بالعكس مع التصاق أودنه فحتمل أن يجري في وجوب سترها وعدمها كرو في وجوب الغسل وعدمه فبما لو تعلقت جلد من محل الغرض في البدن إلى غيره أو بالعكس * (فرع آخر) * لو طالع كره بحيث جاوز زواله الركبتين فالوجه وجوب ستره ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما قبل عنهما من السابقين وكذا يقال في ساعة أصاها في العو وقد نلت حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدل حتى جاوزت الركبتين * (فرع آخر) * فقد الحرم السرة الأعلى وجه وجوب القدي بقاء لم يجد إلا بضعه لا يتأتى إلا التزلف به فهل يلزمه الصلاة فيه ويغدي أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو بفصل فأنزاع القديته على أحرم مثل ثوب ستر آخر أو مثل ثوب يباع كالألزمة الاستحباب والشرع حيث لا يلزمه فيه نظر والثالث قريب سم على حج وفي ما شئت من العلامة الشوري على القير بعد قول سم في آخر الفرع الأول أو بالعكس ما نصه قلت ويجتمل وهو الوجه عدم وجوب السرة الأولى لأنها ليست من أجزاء العورة ووجوبه في الثانية اعتبارا بالأصل والفرق أن أجزاء العورة لها حكمها من حرمة نظره وان انفصل من البدن بالأكية ولأن ذلك المنفصل من محل الغرض انتهى اه عس (قوله والغنى الحرام الخ) فان انقصر على ستر ما بين سرته وركبته لم تصح صلاته على الأصح ومعنى التحقيق الصحة واعتدال المولى الأول أي في النهاية

فحتمل أن يجري في وجوب سترها وعدمها كرو في وجوب الغسل وعدمه فبما لو تعلقت جلد من محل الغرض في البدن إلى غيره أو بالعكس * (فرع) * آخر لو طالع كره بحيث جاوز زواله الركبتين فالوجه وجوب ستره ولا يجب ستر ما يحاذيه من الركبتين وما قبل عنهما من السابقين وكذا يقال في ساعة أصاها في العو وقد نلت حتى جاوزت الركبتين وكذا يقال في شعر العانة إذا طال وتدل حتى جاوزت الركبتين * (فرع) * آخر فقد الحرم السرة الأعلى وجه وجوب القدي بقاء لم يجد إلا بضعه لا يتأتى إلا التزلف به فهل يلزمه الصلاة فيه ويغدي أو لا يلزمه ذلك ولكن يجوز له أو بفصل فأنزاع القديته على أحرم مثل ثوب ستر آخر أو مثل ثوب يباع كالألزمة الاستحباب والشرع حيث لا يلزمه فيه نظر والثالث قريب (قوله والغنى الحرام الخ) فان انقصر على ستر ما بين سرته وركبته لم تصح صلاته على الأصح ومعنى التحقيق الصحة واعتدال المولى الأول أي في النهاية

الا لا بدني غرض كثر يد
وخشيته غبار على ثوب يجمله
ويكرهه نظار سوا نفسه
بالحاجة (وعو رة الرجل)
ولو قنوا صبا غير يمين (ما بين
سره وركبته) تخبر به
له شواهد منها الحديث
الحسن غط الخلق فان اتخذ
عورة لم يجب ستره
منها التحقيق به ستر العورة
(وكذا الامه) ولو لم يمسح
ومكاتبه وأم ولد عورها
ما ذكر (في الاصح)
كل رجل يجامع ان رأس
كأشبه عورة واجامعا
(و) عورة (الحرة) ولو غير
مميز والغنى الحرام

ودمج الخطيبين القولين فجعل الأول على ما إذا دخل في الصلاة مقتصر على ذلك فإنه لا يصح صلاته حديثاً
 للشيخ في الاعتقاد والأصل عدمه وجعل الثاني على ما إذا دخل مستوراً كالإمام ثم طرأ كسبه شيء لمساعد أمين
 السر وقول كسبه فإنه لا يضر بعزم الاعتقاد والصلوات ولا يصل عدمه واعتد هذا الجمع سم
 والزاد السيد البصري وشيخنا قول المثلث (في الأصح) والثاني - وروها كالرأس الأسفها أي عورتها
 ماضة الوجه والكفين والرأس والثالث عورتها لا يبدونها في حال خدتها بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة
 والساعد وطرف الساقين معني قول المثلث (ماسوي الوجه والكفين) أي حتى شعر رأسها وباطن قدمها وكفي
 سترها بالأرض في حال الوقوف فإن ظهر منه شيء عند سجودها وأظهر عتها عند ركوعها أو سجودها بطلت
 صلاتها بخلاف عبارة عرض ولو كان الثوب بساترا لجميع القدس وبس غير الساطن القدم كفي السترة
 لكونه بمنع ادراك باطن القدم فلا تكاف ليس نحو خف خلافا لما فيهم بعض ضعفة الطائفة لكن يجب
 تحريها في سجودها عن ارتفاع الثوب بعين باطن القدم فإنه مبطئ فتنهها اه (قوله أي الكوعين) إذا دخل
 الغاية فالأولى إلى الساقين بصرى (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال به يتوقف على أنه وارد في الصلاة سم
 (قوله أي الوجه والكفين) قاله ابن عباس وعائشة أنها يتومض في (قوله) وأما حرم نظرها الخ) أي الوجه
 والكفين من الحرة ولو بلا شهوة قال زاذي في شرح الحروري بعد كلامه وروى هذا التقريران لها ثلاث
 عورات عورة في الصلاة وهو ما تقدم وعورة بالنسبة لنظر الأجانب إليها جميع ذنبا حتى الوجه والكفين
 على المعذور وفي الخلو وعند الحارم كعورة الرجل اه وروى عنه عورة المسلمة بالنسبة لنظر الكافرة
 غير ذنبا وبجرمها وهي ما لا يصدق عندنا هل تنقض حرم أفعال المعتد على المرأة نظرياً من بدن الأجنبية ولو
 بغير شهوة ولم تخش فتنة كروى (قوله أي الخلو) كعورة كاهلها أو عند نحو حرم الخ) اختصر في الخلو وثلاثها عند
 نحو الحارم مأمراً وأدخل الخلو وثلاثها والمسحوح وهو كعورة عاتقها أو عند نحو حرم عورة الخلو وعند ثلاثها
 وهو كعورة العفيف إذا كانت عفيفة أثمان من الزنا وغيره وعند المسحوح للأيام يبق في شيء من الشهوة وعند
 مجارها لا تكون رايين السر والركبة فهو وإن ذكر النظر من الجانبين لمساعد أمين السر والركبة بشرط
 أمن الفتنة وعدم الشهوة اه (قوله والخشيت رقابهن كالانثى) عبارة فيض الإسلام والنهاية والغنى والخشيت
 كالانثى رقابهن اه (قوله عورة الذكر الخ) أي والخشيت الرقب (قوله على الفـهـه) فمأان عورة
 الانثى أوسع الخ تقدم من الغنى أنفاً يفضله (قوله الأحسن كونها مصدرة) أي لأن الشرط المنع لا المانع
 الذي هو الساتر وجعله شرطاً من حيث ما تعينه فيه استدلاله وتكرار سم وجهها لأنها يتوابع الغنى على الموصوفة
 فقال أي حرم قول المثلث (منع ادراك لون البشرة) أي المعتدل للبصر عادة كافي نظائره كذا نقل من فتاوى
 الشرح وهو في سم على المنهج أي في مجلس الخطاب كذا في ضبطه اه عجل ناشري أهو هو يقتضي أنما
 يمنع في مجلس الخطاب وكان يحدث لوناً مل الناطق فيه مع زيادة القرب للمصلي جد الادراك لون بشرته لا يضر
 وهو ظاهر وينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة فواسطه تنسب أو لا ترى عند عدمها
 اه عرض وأقره الجعري (قوله وإن منع جميعها) أي كسر أو يلحق لكونه مكروه ولما أقره وأقول ما
 فيها يظهر ويخالف الأولى للرجل أنها يتومض في (قوله) لأن مقصود السترة لا يحصل بذلك أقول ينبغي تعيين ذلك
 عند فقد ثوبه لا يستر بعض العورة سم على المنهج وهو ظاهر بالنسبة للثوب الرقيق السترة بعض أجزائها
 الزجاج أي أو الماء الصافي فإن حصل به ستر شيء منها فكذلك ولا فلا عبرته عرض (قوله ولا الظلمات الخ) يحترز
 قوله وستر ملها بالاض (قوله وهذا) أي التعليل (قوله إيراد أصباغ الخ) أي على تعبيرهم بما ستر اللون سم

(ماسوي الوجه والكفين)
 ظهرهما وبطنهما خالي
 الكوعين بقوله تعالى ولا
 يبدن زينتكم إلا ما ظهر منها
 أي إلا الوجه والكفين
 وللحاجة لكشفهما وأما
 حرم نظرها كالزائد على
 عورة الأمة لأن ذلك مظنة
 الغشبت عورته من أثار جها
 في الخلو كاهلها وعند نحو
 حرم ما بين السر والركبة
 وصورتها غـ بصرورة
 (تنبيه) عبرت بقوله
 والخشيت رقابهن كالانثى
 وقوله رقابهن يحتاج إليه
 لأن عورة الذكر والانثى
 الغشبت لا تختلف إلا على
 الضيفان عورة الانثى
 أوسع من عورة الذكر
 (شرط) أي الساتر (ما)
 الأحسن كونها مصدرة
 (منع ادراك لون البشرة)
 وإن لم يمنع جميعها وسترها
 أيضاً أن يستعمل على
 المستور لئلا يتجسس فلا
 يكفي زجاج وما مضاف فوثب
 وديق لأن مقصود السترة لا
 يحصل به ولا الظلمات الخ
 لا تسمى سترها عرقاً وهذا
 يندفع إيراد أصباغ

وقد يقتضي جعله كالانثى احتساباً للبطان أيضاً عند طر والانكشاف (قوله لقوله تعالى الخ) الاستدلال
 به يتوقف على أنه وارد في الصلاة (قوله الأحسن كونها مصدرة) أي لأن الشرط المنع لا المانع الذي
 هو الساتر وجعله شرطاً من حيث ما تعينه فيه استدلاله وتكرار (قوله إيراد أصباغ الخ) أي على تعبيرهم
 بما ستر اللون لكن الاندفاع إنما يظهر بالنسبة لمن حرم بان اللون يسمى ما عرقاً فادون من مكنت عنه

لا حرم لها فانها وان منعت
 الون لا تسمى سائر عسفا
 نظرا لاختلاف الناشئة عن عدم
 وجود حرم لها (ط) هو
 حرم والوجه أنه لا يلزمه
 قطع وإنما على العود أن
 نقص به المقطوع ولو يسيرا
 لأن الحرج يجوز لسه حاجة
 والنقص عاجبة أي حاجة
 ونقص تغذغسه كالعدم
 وفارق الحرج بان اجتناب
 التمس شرط صحة الصلاة
 ولا كذلك الحرج بر وأما
 فهو عند عدمه غير مبيح
 والنقص مباح ولو وجد
 فهو (ط) وجوب حجرة
 فيهما ضيق بحيث لا يمكن
 رؤية العورة بمختلف
 نحو شدة ضيق مثلها فيها
 يظهر قصير جعل جيبه
 بأعلى رأسه ورؤيته أنه
 حشنة لعلها في أنه لا يسمى
 سائر أو يحتمل الفرق بانها
 لا تعتمد شدة على المستور
 بخلافه ثم رأيت في كلام
 بعضهم ما يدل لهذا (وماه
 كندر) أو غلبت بضربة
 كان صلي فيه على حذاء أو
 بأعماه أو كلكم بطول
 الاتعاس فيس (والاصح
 وجوب التطين) ومن ذلك
 المله فيما ذكر وكذا لو
 أمكنه السجود على الشط
 مع بقائه مستقروا به ولا
 يلزمه أن يقوم فيه ثم يسجد
 على الشط

(قوله لا حرم لها) أي كالحرم والخناء معني قال عس ومنه النلة إذا ذان الجرم هو بقى مجرد الون أو قول المتن
 (ولو طين) قد وجه الرفع بعد لو كالموعدة كما صنف بان لو يعني أن وان يجوز ذنوها على الجلة الالاجية عند
 الكوفيين سم (قوله ولو هو حرم) إلى قوله وفارق في النهاية والغنى (قوله ولو هو حرم) قد عدا العباد على أدام
 يجد نحو الطين وبقية منه أنه لو وجد لم يصل في الحرج وروى بنى كما وافق عليهم جواز الصلاة في الحرج بر إذا
 أخل برؤيته وحشيتهم سم على المنهج أقول وبنى أن مثل نحو العين الحشيش والورد حدث أخل برؤيته
 فيجوز له حيث دل ليس الحرج بر أمالو لم يجد لستر به الالحو الطين وكان يحل برؤيته فهل يجب بذلك أولا
 فيه نظرا والظاهر الأول وأنه في هذه الحالة لا يتصل بالمرءة اه ع ش واعتمد شيخنا (قوله ولا الوجه) اعتمد
 مر و (قوله وان نقص به المقطوع) قد يقال وكذا ان لم ينقص مطلقا إذا أدخل الاختصار على سائر العورة
 برؤيته اه سم واعتمد شيخنا (قوله ان نقص به المقطوع الخ) مفهوما أنه لو لم ينقص بالقطع لزم معوه
 قضية قول الشارح مر ولسان قطع من اضاعة المال عس (قوله كالعدم) أي في عدمه على ما عس في الصلاة
 وبالعكس في غيرهما لما يحتاج إلى طهارته النوب شيئا أي لم يكن دلو بقى التمس ولا في البدن (قوله
 والنقص مبطل الخ) في مقابلة هذا الما قبله لما لا يخفى سم (قوله وطين الخ) ولوم وجود النوب عس (قوله
 وحسب) يضم الحاء وكسر هاء وسد الباء الجرة والاضمة منها قاسوس عبارة عس وفي الاصباح والحب بالقم
 الخا بة قاسي مرعيا انتهى وهو هنا الزر الكبير اه (قوله نحو شدة ضيقة) ينبغي تصور ذلك بما إذا وقف
 داخلها بحيث صار من محطته يناعه وجوانبه أما للوقوف رأسها وأخر رأسه منها وصارت بضربة ببقية بنه
 فهي أولى من الحب الجرة فتأمل سم (قوله ومنه لعلها فيها يظهر قصير الخ) نقله سم على المنهج عن الطبراني
 والشهاب الرمي وطلبه عس (قوله ويحتمل الفرق الخ) على هذا لا بد أن يكون بحيث لا يرى عورة نفسه
 على ما تقدم من اعتماد شيخنا (قوله أو غلبت) إلى المتن في النهاية وكذلك في المغنى الأقوال أو الما
 (قوله أو غلبت الخ) جبر إذا ألقى أو ألقاها في أو نحو ذلك كالمصافه تراكم بضمير متعذر الإدراك وصورة
 الصلاة في الماء أن يصل على عس حذاء الخ قول المتن (والاصح وجوب التطين الخ) ويكنى الستر بطواف الغضبه
 امرأ بان أو رجلان وان صلت بمساحة محجرة في الأوجه كالأركان بأزاره بقية موضع غيره به عليها فانه لا يضر
 كالمسح به القاهى والخوارجي واعتمده من الرفعيتها به قال عس قوله مر الخف به امرأ بان الخ أي وان
 صار على صورة التقصيص لهما وقوله أو رجلان أي أو رجل وامرأه بينهما محجرة اه (قوله ومنه) إلى قوله
 ومن في النهاية الأقوال وكذا إلى ولا يلزمه (قوله ومنه ذلك الما فيها ذكر) أي ومن الطين الما الكندر
 في وجوب الستر به (قوله هم شاة ستره به) تصور لا يتخلون أشكال بصرى (قوله ولا يلزمه أن يقوم
 فيه الخ) في نفي الزوم اشعار بجواز ذلك وهو ظاهر وأما ما يقتضي هذه المسألة أنه ان قدر على الصلاة في المجمع الركوع والسجود
 في المجمع الركوع والسجود فيه بلا مشقة مد يد وجب ذلك أو على القيام فيه ثم الركوع والسجود

(قوله ولو هو حرم) قد وجه الرفع بعد لو كالموعدة كما صنف بان لو يعني أن وان يجوز ذنوها على الجلة الالاجية عند
 الالاجية عند الكوفيين (قوله ولا الوجه) اعتمد مر وقوله ان نقص به المقطوع قد يقال وكذا ان لم
 ينقص مطلقا إذا أخل الاختصار على سائر العورة مر وأنه الآن يقال ما يفعل لاجل العباد لا يكون مغلا
 بالمرءة لكن قد ردها أنهم أم سقوا الجمعة على من لم يجد الالاسا لا يليق به (قوله والنقص مبطل الخ) في
 مقابلة هذا قبله لما لا يخفى (قوله نحو شدة ضيقة) ينبغي تصور ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صار من
 محطته يناعه وجوانبه أما للوقوف رأسها وأخر رأسه منها وصارت بضربة ببقية بنه فهي أولى من الحب
 والجرة فتأمل سم (قوله ويحتمل الفرق الخ) على هذا لا بد أن يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدم من
 اعتماد شيخنا الرمي (قوله ولا يلزمه أن يقوم فيه ثم يسجد على الشط الخ) في نفي الزوم اشعار بجواز ذلك
 وهو ظاهر وأما ما يقتضي هذه المسألة أنه ان قدر على الصلاة في المجمع الركوع والسجود فيه بلا مشقة
 شديد وجب ذلك أو على القيام فيه ثم الركوع والسجود في الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضا

أن شق ذلك عليه مشقة شديدة لا تعد مسووحاً وحسب فصل على الشق عار بأولاده مدهوا الذي يجه في ذلك وبه يجمع بين إطلاق الدار على عدم الزوم ويبحث بعضهم (١١٤) الزوم (على) مريضة وغيره فلا يمان وهم فيه (فاقد) سائر غيره من (النوب) وغيره

لقد رتبته على الستر من ثم كفي به مع التقدير على النوب (ويجب ستر أعلاه) أي السائر أو المصلي بدليل قوله صوره. الثاني (وجوابه) أي السائر للعودة على التقدير الأول فهو عليه مصدر متضاف فضاؤه وعلى الثاني للمعوله لكن الأول أحسن لأنه الانسب بسبب أن المستن والاحتياج الثاني إلى تقدير أعلى عورته أي سائرهما فيرجع الأول ولإمالة يتوزع الضمير على أعلاه وعورته لوضوح المراد (الأسفل) أعلاه ومنه يؤخذ أنه لو اتسع الحكم فأوله بحيث ترى من عورته لم يصح إذا عسر في الستر منه وأيضاً فهو مؤنث فيمن الجانب وهي اضطرراً (فلو) على على ألا يوجد مثلاً لم تضرب به عورته من ذيله أو صلى وقد (رؤيت) عورته أي كانت بحيث ترى عادة (من جيبه) أي طوقه فقصه ليعتبه في كوع أو غيره لم يكف هذا القبح للستر به فإيزه أو شد وسطه) يفتح السين على ما في في فصل لا يتقدم على امام حتى تكون عورته بحيث لا يرى من غير ستر لحسنه إن منع رد ونها

منه وذلك للصرايح التي في النوب الواحد قال ثم وازرو ولو بشركة فإن لم يفعل ذلك اعتقدت حلالته ثم وثله

تبادل عند احتجائه بحيث ترى عورته وفائدته: أنه قد اهدأوا همها إلى ستر موحية التقديره قبل إطلاقها * (تتبعه) * يجب في بزه ضم الرأع على الأصح لئلا يسبوا أو المتوالية لفظاً من اشتباع ضمة الهاء المقدرة بالحذف خلفها فكان الواو وليت الرأع

إلى الشط بلا مشقة كذلك وجب أيضاً وإن ناله بالخرج أهمافي الشط مشقة كذلك كان بالخيار بين أن يصل إلى الشط بلا عار بأولاده مدهوا الذي يجه في ذلك وبه يجمع بين إطلاق الدار على عدم الزوم ويبحث بعضهم (١١٤) الزوم (على) مريضة وغيره فلا يمان وهم فيه (فاقد) سائر غيره من (النوب) وغيره

وقيل لا يجب ان الواو تد

يكون قبلها مالا يناسبها ويجوز في ذال بسند الضم اتباعا للضم والغنى للغمغليل والكسر وقضية كلام الخبار برى كان الحاجب اسماء والاوان وقول شارح ان الفتح اقصر لعله لان نظره هم الى اثار الانخبة كثر من نظره هم الى اتباع لانها اناسب بالفضلة والتمك بالاربعة (وله) بل عليه اذا كان في سائر عورته خرف لم يجد ما يد فيه كطو ظاهر وفي هذهل يقبها في حالة السجود اذا لم يكن وضعها مع السجود لها ذره واضمحلت وقف حصة السجود عليها كل محتمل الا حصة سجود كلال من الكشف وعدم وضع بعض الاعضاء كالجمعة مع عدم الاعادة فيهم لم يوجد الذي يقتضيه اذ لا يخرج وليس هذا كالمقرين في قولنا فصل على الشط المعلوم منه انه اذا تعارض السجود والوقوف قدم السجود لان ذلك فيه تعارض اصيل السجود والستر واصل السجود كدلالة ان ركعتين السجود وانما تعارض في موضع محض مختلف في وجوبه وستر بعضه ومختلف في اجراء السجود تعين (ستر بعضا) أي العورة (يد) حيث لا تقص (في الاصح) الحصول المقصود سوى ان بعضه لا ستره ممنوع عتق ور

ومثله الاحمال لا ادغام هاء الضمير لم يوجب واحد نحو ردها بالفتح وردها بالضم على الاصح وروى رده بالكسر وهو ضعفا انتهى اه سم (قوله وقيل لا يجب) أي على الاصح وشدي (قوله اما لا يناسبها) أي كذا الفتح والكسر (قوله قد) والفتح (قوله) وفي العزى وشرحه لاسعد الجزم يجوز ان كانت الثلاث سم عبارة لغنى وبشده بفتح الدال في الاحسن ويجوز الفهم والكسر اه قول المتن (وله ستر بعضا) أي مع القدرة على الساتر سم (قوله بل عليه) قد يقال لوجوه هذا الوجه على العاوين الساتر مطلقا موضع يديه على بعض رته لان القدرة على بعض السترة كالقدرة على كل شيء الوجوب كطو ظاهر واطلاقتهم كالمصرح في خلافه فلتأمل ومن هنا يظهر ضعف التغيير الذي يحتمل ويظهر تعين مراعاة السجود لانه ركن فلا يجوز تقويمه مراعاة امر غير واجب سم واطال الكردى في تأييد كلام الشارح وتضعيفه وقول سم واطلاقتهم كالمصرح في خلافه لاسعد (قوله وفي هذه) أي صورة الوجوب (قوله عليها) أي على وضع اليد على حذفتها انضاف (قوله كل محتمل) قال القليوبى في الاو لا أي بتقديم السترة على الوضع قال البقري وتبعه الخطيب يوجب عليه شيئا الزاوى وقال شيخنا الزاوى بوجوب الوضع تبعه والى يوجب عليه سم اه كردى عبارة شيخنا عند السجود وهل يرى السجود أو الستر رجحان الرمي تبعه والى تقديم السجود لان الشارح اوجب عليه موضع الاعضاء السبعة فيمضاهما عن السجود رجحان البقري تقديم السترة لانه متفق عليه عند المشيخين ووضع اليد في السجود مختلفا فيفسد مراعاة المتفق عليه اولى من مراعاة المختلف فهو هناك قول بانه غير بينهما اه واستقر عرش مآله البقري من تقديم السترة على الوضع وفي الجعري عن البردوى قال العلامة من حج وخطب بقدر بينهما اه وهو يخالف ما مر عن الكردى عن الخطيب فليراجع (قوله وليس هذا) أي تعارض الوضع والستر هنا (قوله تعين التغيير) هو فرع وهو تعارض عليه القيام والستر هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر واطاها مراعاة الستر ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجع عرش (قوله أي العورة) الى قوله وابعافها في النهاية والغنى الا قوله وفارق الى ويكفي وقوله فعل الى انونه يلزم (قوله) حسنا لا ناقص) أي بان يكون ذلك البعض من غير السوء أو منها بلا من ناقص نها يتوه غنى (قوله لا ستره) أي لا بعد ستره لغنى (قوله لا حرامها) الاولى باعتبارها باليه (قوله وبكفي في ستره) وكذا لوجع اخرق من ستره وامسكه بيده نها يتوه غنى (قوله وان حرم) قضيت جعل هذه الواو المبالغة فانه قبلها وهو مروي

الاصح ابيد لا حرامها الاستسالك باصبعه لانه لا يسمى استبا كراهي كفي يديته قطاوان جرد

كذلك لان السترة لا يستلزم المس لمسكان وضع يده على حرف الثوب بحيث تستر ما يجازيها من البدن من غير
مس له ولا حرمه حيث كان هو معلوم سم (قوله) جالساً هاجراً (ر) أى مع القدرة على غيره سم أى بالافلا
حرمه بل يجب كما يأتي عن النبايتوا المفسى (قوله) بالزم المصلى الخ) ولو وجد المصلى ستره فبطلت بعداءه
بطهر هابه أو وجدته فمقدم بطهر هاه وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجدته مرض الأبالا حرمه بجدها
أو وجدته مرض الأبالا حرمه أو وجدته على نجاسة واحتاج إلى فرش السترة فلبطلت عا رباً أو تم
الركان كما سهر بها فزاد المغنى ولو أدى غسل السترة إلى خروج الوقت غسها لم يوصله خارجه ولا يصلى في الوقت
عارى كما يقتل القاضي الاتفاق عليه اه قال عرش قوله هـ بنفسه أى ولو سهر يقاؤه هـ وتم الركبان قال
الشيخ غير ذلك إلا عاده في أظهر القولين أى في الصور كما هاه عرش (قوله) عا جده) هل وإن لم يكن له وقع
كقدر العدم من نحو شمع أو طين يلصقه بيده سم (قوله) لا نرى القصد منه) أى من الماء (قوله) وفي تجز به
أى رفع الحدث (قوله) وهو يتجزى) أى بخلاف سم قول المتن (فان وجد الخ) فترجع على وجوب ستر
البعض ولو عبر بالركان أو بالركان الحكم المذكور لا يعلم بمقتضاه عرش (قوله) أى قبله ودوره المراد بهما كما
هو ظاهر ما يقتضيه مظهر كلامهم ان بقية العورة سواء كان متقرباً إليها أو لم يكن لكن تقدمه أولى نهاية
وفي الكردى عن الامام دامت له قول المتن (أو أحدهما) فيه اشعار بان فرض المسألة أنه يكفي جميع أحدهما
حتى لو فرض أنه يكفي جميع أحدهما بعض الآخر نعمين للمعصية بهى وبعبارة عرش عن سم على المنهج
قول المصنف قبله ظاهره وان كان لا يكفي هو يكفي الدين فلتأمل اه أقول ويؤيد ذلك ما فى الاسنى والمغنى من
أنه لو كفى الثوب الموصى به أو الموقوف لولى الناس به لم يخرجه كمال جرد دون المقدم كرامة أقدم الموقوف اه
ثم رأيت فى الكردى عن الشورى ما أصابناه رأى فى شرح الرضى فيما لا وصى بثوب لا لولى الناس به ما هو
صريح فى تقديم الدين أى حيث كفاء دون القبل اه (قوله) لانه بارز لبقية) أى أو بدلها مغنى وسم وخشنا
(قوله) انه يجب ذلك فى غير الصلاة) أهـ عرش ونقل العبرى عن الزبائى والشورى استناده (قوله) وعند
مثله (أى) أو الغير يقرن بها بقية (قوله) لتعاضد المعنيين) (فروغ) ليس للعارى غصبات وبن مسهقة
بغلاف الطعام فى الغصصة لانه يمكن ان يصلى عاى ولا يلزم الاعادة لان احتياج اليه لم يردع حراً
رد فانه يجوز له ذلك ويجب عليه قبول عاى منه وان لم يكن المعنى غيره وقوله هـ يتفق الطين لا قبل
هبة الثوب ولا اقتراضه لثقل المنية ويجب شرأه واستجاره بمن المثل وأجرة المثل ولو وصى بصرف
ثوب لادلى الناس به فى ذلك الموضع أو وقفه عليه أو وكل فى إعطائه وجب تقديم المرائم الخفى ثم الجلى
ولو صلت أمه مكشوفة الرأس فعتقت فى صلاتها أو وجلت ستره بعدة بحيث ان مضى لها احتاجت
الى أعمال كثيرة وان انتظرت من يلحقها الماضى سددت فى الكشف بطلت صلاتها فان لم تجد السترة
بنت على صلاتها وكذا ان وجدتها فترى ما فيها فانتوا انها لم تستد وقيل انها سترت بها أو سهافو وأولو وجد
عائزته فى صلاته حكمه كمها فمذاكر ولو قال شخص لامتنان صليت صلاة صحيحة فانت حوة قبلها
قلت هذا لانا فى عدم حرمه الموضع على الواضع وحصول السترة وان أم الموضع عليه بارزاً ذلك انه قد
لا يأم لظنه عاى ذلك لتوقر قربه بهد بالاسلام ونهـ مالوا لخلطت بحرمه باجتماع غرضه واثم قزوج
وأحدهما فمن فستر يدها بعض عاى رته فانه لا تنقض طهارته بذلك على الوجه لئلا لا يحرم موضع يدها لان
لهما حكم الزوج فى جواز الاستمتاع بها فلتأمل (قوله) هاجراً (ر) أى مع القدرة على غيره (قوله) عا جده
هل وان لم يكن له وقع كقدر العدم من نحو شمع أو طين يلصقه بيده سم (قوله) وهو يتجزى) أى بخلاف
(قوله) لانه بارز لبقية الخ) عبارة شرح الرضى لانه يتوجه القبل قبله ستره أهـ تعظمها لولا ان الدين
مستور غالباً بالادين بخلاف القبل اه وضحة التعليل الثانية انه لو صلى لغير القبلة فى نحو نقل السفر فانه
نستتر القبل أيضاً لانا فى التعليل الاول لان الأصل ان كلاهما مستقلاً فلتأمل (فروغ) (قوله) قبلان
أصله وراقد استقبل لهما بالآخر وجد ما ستر واحداهما من أحد القبليين والدين فمقتضى أن يظهر

كلوستر هاجراً برز يلزم
المصلى ستره بعض عورة بما
وجسده وتغصبه قطعاً
وانما اختلفوا فى تحصيل
واسد استعماله لا بكتفيه
لظاهره لان القصد من رفع
الستر وفى تجز به بخلافه
المقصود السترة وهو يتجزى
(فان وجد كفى سواً به)
أى قبله ودوره سبباً بذلك
لانه كفى لهما يسو صاحبهما
(نعم لهما) لتعظمهما
ولا تفرق على أنهما عورة
(أو) كفى (أحدهما قبله)
أى الشخص الذكر والأنثى
والخفى يتبين ستره لانه
بارز لبقية ولده مستور
بالادين غالباً فلهما يجب
ذلك فى غير الصلاة أيضاً
نظر البروز وانه يلزم الخفى
ستر قبله فان كفى أحدهما
فقط فالادلى ستره ذكر
بمحضه امرأة وبكسبه
وعند مسهله يتغير كلى كان
وصده (وقيل) دوره لانه
أغشى عند نحو السجود
(وقيل) بغير) لتعارض
المعنيين (أو) بغير طهارة
الحديث

فصلت بلا ستر زانها عاقر عن سترها عتقت وصحت صلاتها وأفاذته عاقره صحت صلاتها لم تعتق للدور
 اذ لو عتقت بطلت صلاتها واذ بطلت صلاتها لا تعتق فثبت العتق يؤدي إلى بطلانها وبطلان الصلاة
 فيطل وصحت وبتن الرجل أن يلبس للصلاة أحسن ثيابه ويقص ويغتسل ويرد ويوتر
 أو يترسل فإن اقتصر على ثوبين فقصص مع رداءه أو أوتر أو ستر أو يلبس من رداءه أو أوتر أو يلبس
 ومن أوتر أو ستر أو يلبس بالجله فاستحب أن يصلي في ثوبين فإن اقتصر على واحد فقصص فأوتر أو ستر أو يلبس
 ويختلف بالثوب الواحد أن تسمع ويخالف بين ما روي فأن ضاق الزر به وجعل شأمنه على عاتق موسى
 للمراء ومثلها الخنثى في الصلاة فوبسابع لم يسمع بدنه أو خمار وحلقة كتفتوا أنلاف الثوب ويضع في
 الوقت كالأول لا يباهل مسكن ولا خادم كافي الكفاؤ ويكره أن يصلي في ثوب فيصو وروان يصلي عليه
 والبعوان يصلي بالأضطباع وان يغطي فاهان تشاع غطاه بيده أي اليسرى تدان ويشغل اشتغال العماء
 بأن يجعل بدنه بالثوب ثم رفع طرفه على عاتقه الأسير وان يشغل اشتغال اليد باليد يجعل بدنه بالثوب
 بدون رفع طرفه وان يصلي الرجل مثله لو أراة متقبضته في عرش قوله أو يترسل في ثوبين
 الأصحاب عن مالك بن صفية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الأرض تشقق للمصلي بالسراويل اه
 دمرى وقوله ثم فقصص مع رداءه أو أوتر أو ستر أو يلبس لعل أولى هذه الثلاث القميص مع السراويل
 ثم القميص مع الزاير مع الزاير قوله ثم فقصص مع رداءه أو أوتر أو يلبس لعل أولى هذه الثلاث القميص مع السراويل
 يخالف طهره أو ملاقة للأرض بحيث لا يراها إذا صلى عليه وهو ظاهر تبعاً لإمامه الصورة التي هي عنها
 عرش (قوله بأقسامه) إلى قوله ولا يقاس في النهاية والمغنى الأقوله وأعمال المثل وقوله أما كره عليه
 وقوله وخبر إلى المتن (قوله لم يكن) الأولى التأنيت (قوله لم يمس) أي في باب التيمم (قوله الامن نحو جنب)
 يقدر أنه لا يثاب علم بل على قصد هاقفا ومقل عن شعبان الشهاب الرمي أن قراءة الحنب لا يقصد القرآن
 يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لأنه هام بصرفها عن القرآن تيسر نسائه الحنابلة ولم يوجد شرط
 قولهم من الطهارة وهناك أنصرف فنص القرآن أنه يعلم قصد هاقفا وتذكر كراهيتهم على الذكر وقد يقال
 نسائه الحنابلة لا يقضى قصد القرآن تيسر نسائه الحنابلة لا يقضى قصد القرآن تيسر نسائه الحنابلة لا يقضى قصد القرآن تيسر
 سبب الحنابلة بل ينبغي أن يثاب كذلك وان شهدوا الغاء لقصد هاقفا مناسبتهم سم على حج اه عرش عبارة
 البصري قوله الامن نحو جنب قصد بقول القراء من الجنه عبادة يحققون كانت محرمة كالصلاة
 المنصوب لانهم لم يجعلوا انتفاء الحنابلة شرطاً للصحة القراء من الجنه عبادة يحققون كانت محرمة كالصلاة
 وحديثه فينبغي ان يثاب علم لمن حيث ذكروا ان حوت خارج كالنظر به ويسترب به وصفها بالصحة
 اجزأوه من القراء المنذرة فليأتا مسلم وليراجع على ان كان أن تقول ان ثبات الثواب فيمتنع فيه بالأولى
 من مسئلة المنصوب لان القرض هناك ناس للحنابة ويثبت ذل انما بالكلمة اه (قوله وأعمال المثل)
 النسيان) أي وأعماله يقتصر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسبنا سم (قوله هام) أي طهارة الحدث
 (وقبلاً يأتي) أي طهارة النجس (قوله لمن باب خطيب الوضع) يرد عليه ان الوازع أبصان من باب خطيب

بأقسامه السابقة بحاله أو
 قريب وحده والام تكن
 شرطاً لما من صحت الصلاة
 فأخذ الطهور من فان نسيه
 وصلى أثيب على قصده
 لأجل فعله الأمانة بوقفه
 على طهر كذا ذكر وكذا
 القراء الامن نحو جنب
 على الاجماع وأعمال المثل
 النسيان هنا وقبلاً إلى أن
 الشرط من باب خطيب
 الوضع وهو لا يؤثر فيه

بين القبليين ويدل عليه مسئلة الخنثى المذكور ويصالح اجتماع مطلق أصلي وراعيه الأشبه (قوله لا
 من نحو جنب) يقدر أنه لا يثاب علم بل على قصد هاقفا ومقل عن شعبان الشهاب الرمي أن قراءة الحنب لا يقصد القرآن
 لا يقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافي ذلك لأنه هام بصرفها عن القرآن تيسر نسائه الحنابلة ولم يوجد شرط
 قولهم من الطهارة وهناك أنصرف فنص القرآن أنه يعلم قصد هاقفا وتذكر كراهيتهم على الذكر وقد يقال
 نسائه الحنابلة لا يقضى قصد القرآن تيسر نسائه الحنابلة لا يقضى قصد القرآن تيسر نسائه الحنابلة لا يقضى قصد القرآن تيسر
 سبب الحنابلة بل ينبغي أن يثاب كذلك وان شهدوا الغاء لقصد هاقفا مناسبتهم سم على حج اه عرش عبارة
 البصري قوله الامن نحو جنب قصد بقول القراء من الجنه عبادة يحققون كانت محرمة كالصلاة
 المنصوب لانهم لم جعلوا انتفاء الحنابلة شرطاً للصحة القراء من الجنه عبادة يحققون كانت محرمة كالصلاة
 وحديثه فينبغي ان يثاب علم لمن حيث ذكروا ان حوت خارج كالنظر به ويسترب به وصفها بالصحة
 اجزأوه من القراء المنذرة فليأتا مسلم وليراجع على ان كان أن تقول ان ثبات الثواب فيمتنع فيه بالأولى
 من مسئلة المنصوب لان القرض هناك ناس للحنابة ويثبت ذل انما بالكلمة اه (قوله وأعمال المثل)
 النسيان) أي وأعماله يقتصر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسبنا سم (قوله هام) أي طهارة الحدث
 (وقبلاً يأتي) أي طهارة النجس (قوله لمن باب خطيب الوضع) يرد عليه ان الوازع أبصان من باب خطيب

فالتظاهر اثم الاتصاف أو ينفعهما من غير أن يظهر منه خوفان وهي باسمة لم يضر انتهى وظاهر ما أخذ من كلام القاضي وما نقله عنه انه لا فرق في عدم البطلان بين قبض طرف ما وقعت عليه نحو بركة بلا وضوء وشكل الاول بمسئلة العود وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرمي في المألو وقف على نحو بركة بمسئلة الاسفل ورجله مسئلة ثم وقعت فان نفعها التوب بالاتصاف بها انه ان انفصل عن رجله فوراً ولو بغير تكبها بصحة مسئلته والابطال سم (قوله حالاً) عبارة الروض وشرحه بان نحى النجاسة ولو رطبة بان نحى محلها فوراً لم يضر انتهى اه سم (قوله أو يعود يديه) على أحد وجوه في الروض بلانر جمع وفي شرحه انه الأوجه سم قول المتن (بان فرغت الخ) أي كاهو ظاهر أو تعمد كشفه ورجله أو لباسه النجاسة سم قول المتن (بطلت) ولو اقتصد مثلاً فرج القدم ولم يلبس شرته أو لو تم بالقليل لم يطل صلاته لان المنفصل في الاول غير مضاف اليه في الثانية معفو ومن ان أحدث في صلاته أن يأخذ ياقته ثم ينصرف أو يهرع عن ستره على نفسه وينبغي أن يفعل كذلك اذا أحدث وهو منظر للصلاة خصوصاً اذا قرب اقامته أو أتمت معني زادها يتوهمونه يؤخذ انه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو الناس الى الوقعة فيه ان يستتر بذلك كما صرح به ابن العماد لحديث فيه اه قال عرش قوله مر أولوها قليلاً لانهم أنه انلوها كثيراً بطلت صلاته ولعل وجهه أن الكثير اذا كان بفعله لا يفي عنه واقتصد من فعله وقياسه انه ان فتح دمه فخرج من مدم ولو أنه كثير لا يفي في عنوه ينبغي أن يحمله اذا خرج القدم مثلاً انفتح فلو خرج بعده لم يجزئ لا ينسب خروجه للفعل بل يضر وقوله مر لكل من ارتكب الخ أي ومع ذلك عقوبته بما ذنب اقبية تحت المشيئة وقوله مر لذلك أي لا يتنجس الناس فيه اه عرش (قوله كدته مختاراً) عبارة الغني والنهاية لا تقصر محدث انقضاه في وقت لا يسعه الا انه حديث يحتاج الى تفصيل رجاء فلو غسلهما في الخف قبل فراغ المدم لم يؤثر لان مسح الخف وفرغ الحديث فلا تأني له اسل وكذا لو غسل يديه في الماضي مده وهو محدث حتى لم يوضو رجله في الماء قبل فراغ المدم واستمر الى انقضائها لم تنقض صلاته لانه لا يضمن حدث ثم يترجم أيضاً باليمن تجدباً

حالا) ينبغي أو غسلها لكان وقع عليه نقطة ولو شرب على الماء بحيث طهر الخف بغير دمه حالاً والنجاسة ان البدن كان وفي ذلك نجاسة اشتراط طهارة كل منهما فاذا وقع عليه نقطة ولو شرب لاصبغوا الماء عليها بحيث طهر الخف بغير دمه حالاً لم يطل صلاته كالماء على نجاسة خاف فاقطعه عنه حالاً نحو اماله فورا حتى سقط عنه النجاسة الا فرق في المعنى بين القاء النجس الخاف فورا وصب الماء على النجس الرطب فورا في كل منهما فليتامل ثم ايتى عن القتي فيما لو اصابه في الصلاة نجاسة حكيمة فغسلها فوراً ان اول كلام الروضة يفهم منه فصلاته واخر يفهم خلافه (تنبيه) هو لودار الامر بين القاء النجاسة حالاً ونقض صلاته لكن يلزم القاءها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القاءها صواباً بالمسجد عن النجس لكن يطل صلاته بالقاءه عندى مرعاة صحة الصلاة والقاء النجاسة على المسجد ثم لولا القاءه في الصلاة لان في ذلك الجبر بين صحة الصلاة وتطهير المسجد لكن يقتصر القاءها فيه وتأخير التطهير الى فراغ الصلاة للضرورة فليتامل وقولنا انما نجسه الخوافي عليه مر في الحاقه من معني الطهارة وهو متجهان اسم الوقت (قوله أو فوضها عنه) قال في شرح العباب أو بغير يداها على عينيها وقت أخذ من قول القاضي أو أخذ طرف من معبده الذي وقت عليه نجاسة وخرج حتى سقطت فالتظاهر اثم الاتصاف أو ينفعهما من غير أن يظهر منه خوفان وهي باسمة لم يضر اه وظاهر ما أخذ من كلام القاضي وبشكل الاول بمسئلة العود دون مسئلة القاضي فليتامل فانه لا يخفى ما وقع من التباين خلافه في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي في المألو وقف على نحو بركة بمسئلة الاسفل ورجله مسئلة ثم وقعت فان نفعها التوب بالاتصاف بها انه ان انفصل عن رجله فوراً ولو بغير تكبها بصحة مسئلته والابطال (قوله حالاً) عبارة الروض وشرحه بان نحى النجاسة ولو رطبة بان نحى محلها فوراً لم يضر اه (قوله أو يعود يديه) على أحد وجوه في الروض بلانر جمع وفي شرحه انه الأوجه (قوله بان فرغت الخ) أي كاهو

حالا (لم يطل) مسئلته
 وفيه نفي هذا العارض لقلته
 تختلف ما لو نجسها بوضو
 أو يعود يديه لانه حامل لها
 حديثاً ويقاس الخ لانه
 يحمل الى وقت السابق قبل
 فصل قضاء النجاسة لان
 الخ لفي كل محل لم يحول على
 ما يناسبه الخ لانه اضعف
 فأوفى بما يؤثر في الأثر
 أن محل النجاسة هنا يطل
 ويشلحهم وقدم مس ذلك
 في جعل العبود على ما
 يقرر كنهه (وان قصر
 بان فرغت من خفها)
 فاحتاج لفصل رجليه
 (بطلت) قطعاً كدته مختاراً

ومنه أنه يجوز أن تدعى على ظاهره بيقين كان يجنبنا غسل به أحدهما ويجب موسعة الوقت (١٢١) وفيه مناقضة نعم لم يصلي فيها طهنة

الظاهر منهما ثم حضروا وقت

صلاة أخرى لم يجب تجديده

كذا أطلقوه هناك

تصريحهم في الماء من أنه إذا

بقي من الأول بقية لم إعادة

الاجتهاد وانكسر لهم في

الفرق أن إعادة ثم فيها

احتياط فلم يتقدموا على

الأول بل سلموا عليه من

الفساد السابق ثم يخالف

ما هنا إلا احتياط في إعادة

فلم يجب للاقتداء بالآخرين

الاجتهاد الثاني الأول بخلاف

الاجتهاد وجب لعدم

بالثاني وأما قول شيخنا

الظاهر رجل ما هنا على

الغالبين أنه لا يجب

الثوبان مرة بعده كان

ظن طهارته بالاجتهاد

فقطع منه قطعة واستمر

بها وصلى ثم احتاج للستر

لثلب ما ستر به أو لآلئته

إعادة الاجتهاد فظهر ما

في الماء من غسله فلا فرق

بين الماء والثوب بينهما

كان من واحد والاحتياط للستر

كسبي للظاهر وسائر العورة

كما لا بد أن استعمله انتهى

فتبين نظر ظاهرنا على

اختلاف حفظ البائين على

أنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

من بعض العلم الذي ظهر

له من بعض العلم الذي ظهر

بأنه لا يلزم الشك أو الكل

بالكاف كافي إليها بالمعنى (قوله ومنه) أي ما مر (قوله ويجب موسعة الخ) كذا في أصله ولكن الانسب أن
يقدره بعدم القدرة على غيره ليسع خلافه وتحسن مقابلته بصرى (قوله ثم) أي قوله كذا أطلقوه في الثانية
والمعنى (قوله لم يجب تجديدها الخ) ولو غسل أحد أو لم يجتهد بغيره فلا يفسد صلاته فيها ولو لم يجتهد عليه ولو اشتبه
على ما نثبتنا تحسب بدن أحدهما أو إذا نثبت في أحدهما اجتهاد فيهما على ما ظهر له فإن صلى خلف
أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقتداء بالآخر من غير إعادة كالوحي للقبلة بالاجتهاد ثم بغيره بغيره
جهة أخرى فإن تحسب صلى منفردا بها بتغير ظنه وتغير موضع وقراءته سم قال عرش قوله مر بالاجتهاد خرج بهما ولجميع
وغسل أحدهما فليس له الجمع بينهما وقوله مر ثم تغير ظنه أي لو في الصلاة وقوله جاز له الاقتداء بالآخر
بأن يدخل نفسه في القعدة به في أثناء الصلاة مع بقائه على الصلاة بتغير ظنه صارا منفردا وقوله فإن تحسب
الخ أي سواء حصل التغيير ابتداء أو بعد حصول القعدة بأحدهما لا يفسد ثم يترك طهر أو لا التغيير بأن شئت في أمهول
يظهره شيء ويحتج بكامل صلاته منفردا عرش (قوله كذا أطلقوا الخ) عبارة الغنى وأنها يتولا بشكل
ذلك بما تقدم في المياه أنه يجب فيها لكل فرض لأن شاء الثوب والمكان كبقية الطهارة فلو اجتهد فغير
ظنه على بالاجتهاد الثاني في الأصح فيصلي في الآخر من غير إعادة كالأول إذا يلزم نفس الاجتهاد
بالاجتهاد بخلاف المياه أي لأن الثوب ينفصل عنه فيترفع الأول ويصلي بالثاني سم (قوله إن إعادة الخ) أي
بأن إعادة الاجتهاد الخ (قوله بجميع الثوب) أي الذي ظنه طاهرا بالاجتهاد (قوله نفسه نظرا) وفق عليه مر
أه سم أي والغنى كاسر (قوله من بعض العلماء) لأجله (قوله والاقتداء) أي أن صلاته تتأثر بجماعة
محققين يؤيدونه لو غسل بدنه قبله الثاني كان ذلك وهو واضح بصرى (قوله نظرا في المياه) أي
لكن تقدم في المياه من أنه يحتج بشيخهم بلا إعادة فإن لم يبق من الأول بقية ومع إعادة كان بقي منه بقية فهل يقال
هنا على نظيره أنه يصلي جازا بلا إعادة أن تلف أحدهما وينزل الوضوء يقال يصلي في الثوب الأول ويقرأ بعد
وجوب الاجتهاد هاتين أو لا إعادة عالمنا يقتضي عدم إعادة سواء تلف أحد الثوبين ولا سكن على
هو مؤثر بما إذا صلى بالثوبين أو لا إعادة ذلك فإن الوجه مر وجوب إعادة حيث صلى على رابع بقية الثوبين
لأنه صلى مع وجود ثوب طاهر بيقين ويؤيده قوله ولزم بغيره شيء لم يسم وقوله وتولا الشارح ولا إعادة عالمنا
يقتضي الخ لأنه مع ما بان المراد بالأطلاق ما لم يعمل بالثاني عند عدم المس المذكور ولم يعمل به عند وجوده
وصلى على يأي مع تلف أحد الثوبين أي أخذ من قوله نظير ما مر الخ وقوله فإن الوجه الخ قد يصح بذلك قول

بما إذا كان ذكر الدليل الأول ونظير ذلك أن يكون في مسألة المياه قد بقي مما طهر منه بقية أو يكون ذاكرا
للدليل الأول فانظر الفرق حيث ذكر (فرع) في شرح مر ولو غسل أحد أو لم يجتهد بغيره فلا يفسد صلاته فيها
ولو لم يجتهد عليه ما لو اقتضيه علمه نثبت تحسب بدن أحدهما ثم تغير ظنه إلى الآخر جاز له الاقتداء بالآخر من
غيره إعادة كالوحي للقبلة بالاجتهاد ثم بغيره بغيره جهة أخرى فإن تحسب صلى منفردا أه (قوله نفسه نظرا)

وافق عليه مر (قوله لا نعتمد ما فعله) ع نظرا (قوله وإذا اجتهد) أي وإن لم يلزم إعادة بالاجتهاد فاختار
(قوله وإذا اجتهد وتغير ظنه الخ) تقدم في الاجتهاد في المياه أنه إذا تغير ظنه وهو بطهارة الاجتهاد الأول صلى
بها وعن ابن العماد أنه لا يصلي بها لو قامه هنا أنه إذا تغير اجتهاده وهو لا يس الثوب الأول أنه لا يصلي فليس
ينزعه هذا على كلام ابن العماد وأما على كلام الشارح فالظاهر أنه يعرف بينهما لأن الثوب ينفصل عنه
فيترفع الأول ويصلي في الثاني (قوله والاقتداء) أي فلا يعمل بالثاني وهل له أن يعود إلى العمل بالأول

أولا فسه نظرا ويحتمل أن يكون حكمه كالوحي تفسير اجتهاده في المياه مع قضاء وشوئها بالاجتهاد الأول ولو قد قال
الشارح هناك وظاهر كلامهم الأعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه وجب شذوذ وتغير اجتهاده
ووضوءه الأول باق على به الخ والثوب الذي ظن طهارته بالاجتهاد الأول نظير الوضوء بالاجتهاد الأول
بدليل أنه لا يصلي فيما شاع من الغرض كالوضوءة قد تمدنا هناك بخلاف ما فعله ابن العماد
وقد يشاهد أنه إذا تغير اجتهاده هاتين أو لا إعادة كالوحي للقبلة بالاجتهاد ثم بغيره بغيره جهة أخرى فإن تحسب صلى منفردا أه (قوله نفسه نظرا)

التي يتوالمغنى ولو اجتهد في التوبين أو البيتين فلم يظهر له شيء على عار يورث أحد البيتين لحرمه الوقت وأعاد
لتقصيره بعدم ادراك العلامة ولان معناه باقي الاول وما كان في الثاني طاهرا يبقين اهـ **(قوله ولو لم يظهر له)**
راجع الى الثاني **(قوله ولو لم يظهر له شيء)** الخ أي من أحد الثوبين أو البيتين **(قوله صلى عاريا)** أي يوفي أحد
البيتين **(قوله وأعاد)** لعل يحمل الاعادة ان يتي التوبين جميعا سم وتقدم عن النهاية والمغنى ما يصح بذلك
(قوله وكسرها) اقتصر عليه في المختار ع ش قول المتن **(بعض ثوب الخ)** أي أو مكان ضيق نهاية بمعنى
وربما في النسخ منه **(قوله يعني أو)** أي التي تمنع الخلو **(قوله ذلك البعض)** الى قول المتن ولو غسل في النهاية
الاقوله وقدره الى ما اذا وقوله ويقبل الى ولو اشتبهوكذا في المغنى الاما أنه عليه قول المتن **(وجب غسل كله)**
ولو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لانه وما يكون الشق في حمل النجاسة فيكون وان نجس
نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض ما تصد أي فغسل عاريا بان عز عن غسله وهل تلزمه الاعادة
لا احتمال أن أحد النصفين طاهر لا نجاسة في الآخر ولا تلزمه فيه نظرا وقد يجزئ الثاني اذ ليس معه
طاهر يبقين اهـ **(قوله وانما لم نجس الخ)** قضية ذلك صحة الصلاة بعدمه بدون غسل ماسه سم **(قوله ماسه)**
الخ أي رطبانية باعتبار المغنى ولو أصاب شيء رطب بعض ماذكر يحكم بنجاسته لان لم يتبين نجاسة موضع
الاصابة يتفاوت في مالو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وان احتل أن الحمل الذي صلى عليه طاهر بان الشك في
النجاسة يبطل الصلاة دون الطهارة اهـ وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض ونفيه انه لو وقف عليه
في أثناء الصلاة أو مسه فيه بطلت أيضا وقد يوجب انه كما أعطى حكم المتنجس جميعه موجب اجتنابه في الصلاة وان
لم نجس ماسه الا أنه يشكل من جهة الصلاة بعدمه كقوله قضية قولهم انه لا ينعى ماسه موجب حذفة ينبغي
أن يفرق من بان الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أي أثناءها مع مفارقة مسه مافيه
وأما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظرا ونجته بمعنى انه حيث أحرم خارجه ثم مسه أو اكمل الصلاة
عليه بهما الشك في البطل بعد الاعتقاد اهـ واقره ع ش **(قوله يحمل الإصابة)** أي نجاسة تجعل الإصابة نهية

في الما عن أنه يجزئ بينهم بلا إعادة ان لم يبق من الاول بقية موع الاعادة ان في منه بقية فهل يقال هنا على
نظيره انه يمس عاريا بلا إعادة ان تلف أحد الثوبين والافهاه أو يقال يصلى في الثوب الاول ويترك بعدم
وجوب إعادة الاجتهاد هنا قول الشارح ولا إعادة مطلقا يقتضى عدم الاعادة سوله تلف أحد الثوبين
أولا لكن هل هو موصور بماذا صلى بالاول أو عاريا فليجز ذلك فان الوجب وجوب الاعادة حيث صلى عاريا
مع بقائه الثوبين لانه صلى مع وجود ثوب طاهر يبقين يؤيده قوله ولو لم يظهر له شيء الخ **(قوله ولو لم يظهر له)**
شيء أي من أحد الثوبين أو البيتين وقوله صلى عاريا أي يوفي أحد البيتين وقوله وأعاد لعل يحمل الاعادة ان
يقي الثوبان جميعا **(قوله يعني أو)** في الاحتياج الى كونها بمعنى أو في الحكم في نفسه نظرا فمثل **(قوله)**
وجب غسل كله قال في الروض ولو شق الثوب نصفين لم يجز التجزئ اهـ أي لانه وما يكون الشق في
حمل النجاسة فيكون نجس أي فغسل عاريا بان عز عن غسله وهل تلزمه الاعادة لا احتمال أن أحد النصفين
طاهر لا نجاسة في الآخر فهو يكفي قوله ولو لم يظهر له شيء الخ ألا يلزمه ويرف بعدم تحقق طاهر
منفصل عن غيره فينظر وقد يجزئ الثاني اذ ليس معه طاهر يبقين **(قوله وانما لم نجس ماسه)** قضية ذلك
صحة الصلاة بعدمه بدون غسل ماسه **(قوله لعدم يتبين حمل الإصابة)** قال في شرح الروض يتفاوت في مالو
صلى عليه حيث لا تصح صلاته وان احتل أن الحمل الذي صلى عليه طاهر بان الشك في النجاسة يبطل الصلاة
دون الطهارة اهـ وقضية قوله بان الشك في النجاسة يبطل الصلاة وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت
أيضا وقد يوجب انه لما أعطى حكم المتنجس جميعه موجب اجتنابه في الصلاة وان لم نجس ماسه ولا يلزم من
الاجتناب التجنب في النفس الخاف الا ان ذلك يشكل بجهة الصلاة بعدمه كقوله قضية قولهم انه لا ينعى
ماسه موجب حذفة ينبغي أن يفرق بان الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أي أثناءها مع
مفارقته وقسمه فاما الوقوف عليه في أثناءها مع الاستمرار فوضع نظرا ونجته بمعنى انه حيث أحرم خارجه

ولو لم يظهر له شيء على عاريا
وأعاد **(ولو نجس)** بشق
الجسم وكسرها **(بعض ثوب)**
وبن **(الواحد)** يعني أو
(وجه) ذلك البعض في
جميعه **(وجب غسل كله)**
لتصح الصلاة مع لان الأصل
بقائه النجاسة ما بقي جزء منه
بلا غسل وانما لم ينجس
ماسه لعدم يتبين حمل
الإصابة وقد سدر في مسألة
الهرة ما يعلم منه أن الشك
في النجاسة المعتد

باسم بقائها يقتضي بقائه على محاسن لا تحبس له ما سواه باصل بقائه طهراً ما اذا انحصر في بعضه (١٣٣) تقسمه فلا يلزم الاغسل المقدم

فقط (ذاونان) بالاجتهاد
أن (طرافاً) متميزاً منه هو
النفس كدوكو (لم يكف
غيبه على الصبي) لتعذر
الاجتهاد في العرن الواحدة
وان اشتملت على أجزاء
ومن ثم لو فصل الكعبه
سازله الاجتهاد فيما فاذا
نظر أن أحدهما هو النفس
غسله فقط وبقيل خبر عدل
الرواية بالتحبس ثوباً أو
بعضه ان يبينه أركان فقها
موافقاً لظاهر ما رواه
مكان من نحو بيت أو بساط
فلا اجتهاد بل انضاض عرفاً
وجب غسل كل ما لا يذهب
الاجتهاد له الصلاة بدون
لكن ان يتيقن قدر النفس
ولو تعذر غسل بعض ثوبه
النفس وامكنه لو قطع
النفس السر ببقائه ولو
لبعض الورة على ما يحسنه
الركشي زعمه فقلعه ان لم
ينقصه أكثر من أجزاء ثوب
مثله يعني فيه على المعتمد
ولو غسل نصف) هو مثال
(نفس) كتوب (ثوابه)
بصم الماء عليه لا ينجو
خفة ولا يظهر منه شيء
على العمل على طهراً لا تهر
نفس مما سواها قبل وارد
هو عليه كايته في شرح
الارشاد وغيره (فلا يحسنه)
ان غسل مع ياقته بماء وره
من النصف الغسول ولا
(طهره) ولا يغسل معه
بمجاورة ما ولا انفسل

ومعنى بصري (قوله باصل بقائه طهراً) أي المماس (قوله وما اذا انحصر الخ) يحتمل قوله في جميعه (قوله ومن
ثم لو فصل الكعب الخ) يتيقن أن محله ليس كالحصاة فاسم عن الروض من انه لو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز
الخرى الخ فالنصف نفس احد كذا القدم مثلاً واشكل سم أقول وهو صريح المغني وشرح المنهج (قوله
فاذا ظن الخ) أي بالاجتهاد معنى (قوله غسله فقط) أي فلو غسله جزءاً أو بضعاً فهو ولو جعلهما كالثوبين
معنى ونهاية (قوله اظهر ما مر) أي في فصل الاجتهاد كردى (قوله ولو اشتمل سكان الخ) أي بعض المتنجس
في جميعه ثمانية ومعنى (قوله والا) أي بان كان واسعاً عراً فانياً يتوغل (قوله نذب الاجتهاد) لك أن تقول هذا
بما بلغه به فيقال لنا الاجتهاد في محله بالثوبين (قوله ولو تعذر غسل الخ) أي كان لم يجد له يغسله
بما نهاية ومعنى (قوله على ما مضى من الركش) أعني (قوله ومن ثم لا يبرأ من ثوبه) المألو وأشرعاً مع احو
أكثراه هذا ما قاله التابع المتولي وقال الاسنوي يعتبر أكثر الامرين من ذلك ومن ثمن الماء وأشرعاً مع احو
غسله عندا الجدل ان كلامهم لا يشرع وجوب تحصيله انتهى وهذا هو الظاهر معنى (قوله على المعتمد) وقفا
لله نهاية وخلافه للمعنى كجاءه (قوله هو مثال) الخ قوله وقدما الخلاف في المغني الا قوله كايته في المثال وكذا
في النهاية لا قوله ارشاده بنحو يده (قوله يصب الماء الخ) أي أو باراده في ماء كثير بصري (قوله والا) أي بان
غسله في الماء كمنه وتوضوها بان وضع نصفه ثم صب عليه ماء يغمر معنى ونهاية (قوله لم يظهر منه شيء) محله
أخذ من التعليل المذكور واذا أصاب الطرف بالنفس مما سواه الماء أو كل ما صب على أصل الطرف المذلل
في الجفة ونزل الماء على ما في الجفة من مائة قدم واجتمع فيها ولم يصل الى أول المقبول طهره كالمسول في غير
الجفة فلتأصل سم وعش (قوله على المعتمد) أي خلافاً للشيخ الاسلام في شرح الروض والجمعة
عش (قوله لا طرفه الا الخ) عبارة النهاية والمغني في الاما في نسخة بالرقب الثوب بالنفس وهو
وارد على ما قبل فيجب واذا انحصر الماء لم يظهر الثوب اه (قوله والذي يظهر) وهو الطرفان معنى
(قوله بخلاف النصف) أي يتيقن المتنجس تحسب كانت النجاسة متحققة فيها بمعنى أي في محل
النصف ونحو به ما اذا جعلت فلا يكون النصف نفساً لكن يجب غسله وعبارة الروضة وان اقتصر على
النصفين فقط طهر الطرفان وبني المتنجس تحسب في صورة الرقبين وحبس في الصورة الاولى بعنى صورة
الاختلاف في حاشية الشيخ عش مما يخالف هذا في ليس في محله وشيدي عبارة أي الشيخ عش قوله
ثم سواه أو اكمل الصلاة عليه محتمل الشك في البطل بعد الاعتقاد (قوله ومن ثم لو فصل الكعبه) ما رواه الاجتهاد
فهيما) ساقه كالصريح في التصريح في جميع أجزاء الثوب وحبس تحتها الصبر عن الروض
من قوله ولو شق الثوب نصفين لم يجز الخرى لان التصريح يكون الشق نصفين مثالاً لا قد يكون ظاهر فالوجه
تقرر بمسألة الكعب في الروض حيث قال ولو تنص احد كذا القدمين واشكل فغسل أحدهما بالاجتهاد
لم ينجس صلاته الا ان فصله قبل الخرى اه (قوله ولو غسل نصف نفس ثم باقية الخ) هذا الحكم جاز فيما لو
أر بدخل ثوب تنص بعضه وجعل ولهذا عبر في الروض بقوله وان غسل نصفه أي ما جعل مكان النجاسة
منه أو نصف ثوب تنص ثم النصف الثاني بمجاورة طهره ولو تنص عليه أي الثاني دون المجاورة فالنصف
متنجس من النفس المكتسب من المتنجس اه وهذا الظاهر في الغسل بالصبغ في نحو جفنة وأما في
الغسل بالصبغ في نحو جفنة فاذا وضع نصف المتنجس فيها وصب عليه الماء فالوجه طهراً الماء المصبوب
المتنجس في الجفة لا لا انفس بالثوب لو غسل يظهر النصف الموضوع للصبيوب عليه لان الطرف المماس
للماء الذي في الجفة لم ينجس لم ينجس تحسب حتى يورثي الماء أو لا يظهر لانا لاصطناع حكمه بالنفس جميعه
وجوب غسل الجميع فليكن مثله في كل ما يعتبر تطهيره فلا يظهر في هذه الصورة لا لا تظهر بالثوب وقد
أعطى الجسر على المماس للماسح تحقيق النجاسة وان حكمنا بطهارة الماء لا لا بالنفس بالثوب فانه نظر
(قوله والا لم يظهر منه شيء) محله أخذ من التعليل المذكور واذا أصاب الطرف بالنفس مما سواه الماء ولا

(فغير المتنجس) يقع الماده الذي يظهر بخلاف المتنجس لانه لو لم يظهر في نفسه وحده لا تسمى نجاسة الا في الاصلين
زعمه والالتباس بين الجاهل كله بالغاوة البتة فهو خلاف النص

(ولا تصح صلاة ثلاث) أي حماس (١٢٤) (بعض) يذهب أو (لباسه) كعمامته (تجاسة) في شيء من صلاته (وان لم يجز له جركته) لئلا يسهل عليه

حيث كانت التجاسة الخ أفهم أنه لو قص بعض الثوب واختره ففعل نصفه ما فيه طهر كله وان لم يفعل
المتصف لعدم تحقق تجاسة بخار والغسل اه قولنا (ولا تصح صلاة ملائخ) وكذا لو فرس أو با
مهلا عليه وما من الفرج وبن ثم لو فرس على الحر راجعه بقائه التزم بها ما وقوله وكذا الخ الأولى ومنه
ما لو فرس الخ لان هذا من أفراد ما في المنزل (قوله نحووس على نجس) أي قوامه في نجس قال في المجموع ولو
جس: جعل نجس على وتجا عن النجس قدرا يمكنه ولا يجوز له وضع جهته بل يغني السجود في قدر لو زاد
عليه في النجس ثم يعطى ونهاية قال عش قوله مر صلى أي الفرض فقط وقوله مر لو زاد عليه
الخ يؤخذ منه أنه لا يضع ركبته ولا يديه بالارض ونقل عن فتاوى الشارح مر التصريح بذلك فلا يرجع
اه عش (قوله وأشاد الخ) عطف على قابض عبارة الخفى نحو قابض كشاد يديه (طرف شئ) كقبض
طرفه الخ تجسس أو موضوع (على نجس الخ) وهذا المزج أحسن (قوله فوله وكذا الخ) أي الفصل بكذا
(قوله ومر) أي في فصل الاستقبال (قوله وبها تجاسة) أي لو في غيرها (قوله ونجس) أي قوله في البر زاد
النهاية عقبه أم في البحر كما أفاده الشيخ خلافا للاسنوي اه (قوله ونجس على نجس الخ) عبارة الخفى
والأسنوي ولو كان طرف الجبل ملقى على ساجور نحو كاب وهو ما يجعل في سفينة أو مشدودا بآية أو بسفينة
صغيرة بحيث تجر الجبل أو قابضه يحملان نجسا أو متصلا به لم تصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة لا تجر
بحره فانه كالمار ولا فرق في السفينة بين أن تكون في البحر أو في البر خلافا لما قاله الأسنوي من أنه إذا
كانت في البر لم تبطل قطعا صغيرة كانت أو كبيرة اه انتهت وقوله أو متصلا به الخ قال الرشدي بعد ذكره
عن الأسنوي وقضيه أنه لو كان على السفينة أو القاية طرف جبل طاهر وطرفه الآخر موضوع على نجاسة
بالارض مثلا وقبض المصل حبالا آخر طار أمشدودا أي ضد النهاية والتحق به بل أو موضوعا على ما من
غيره على ما قدمنا من شرح الروض أنه تبطل صلاته نظير اجمع اه (قوله المشدود) قيد عند النهاية
أي ما عجمته عش والشو برى وشيخنا دون الأسنوي والخفى قال الكركري ومصل ما يقيد الثالث روح في
كتبه ووافق عليه الخطيب والجلال الزملي في النهاية والله في شرح نظام الزيد وغيرهم أنه ان وضع طرف
الجبل بغير نجس على جزء طاهر من شئ متجسس كسفينة أو على شئ طاهر متصل بنجس كساجور كجبل يضر
مطلقا أو وضعه على نفس النجس ولو بالنحو ضد مطلقا وان شمد على الطاهر متصل بالنجس نظرا أن النجس
بحره منى والا فلا اه وقوله ووافق الخطيب لعله في غير الخفى والافتتاح فلا يرجع والافواه فيهما ووافقنا
في الأسنوي كما مر وبأن (قوله في البر) ليس يقيد عند النهاية والخفى وغيرهما كسر (قوله بالفتوة) ينظر
ما المراد بالفتوة التي نفاها فانه ان أراد به أنه لم يجز بالفعل لكن يمكن أن يجزى بالفعل فهذا معنى ما قبله وان
أراد غير ذلك فليبين سم أقول ويمكن أن يقال أنه أراد بذلك أنه ضعيف لمر ونحو مرض ولو كان ههنا
معتدل الفتوة أمكنه به بالفعل والله أعلم (قوله وأنحوه) أي كالتحق (قوله فاشترط الخ) خلافا للأسنوي
والخفى عبارة «(تنبيه)» لا يشترط في اتصال بساجور والكلب ولا يجازر معه أي من القاية والسفينة
الصغيرة أن يكون مشدودا به بل الالتقاء عليه كاف كجس من في الساجور قال شيخنا في شرح الروض ولا
حاجة لقولنا انفسدودا لانه وهم خلاف المراد اه (قوله أي طرف) الخ قولنا (قوله لا يجر) في النهاية
والخفى (قوله أي طرفه ما ذكر) عبارة النهاية والخفى أي طرفه ما طرفه الآخر تجسس أو الكائن على نجس
اه (قوله تحرك) أي جركته (قوله لانه ليس حاملا) أي لا ولا بساكنها معنى (قوله أو بعضه الخ) عطف

النه وخرج لباسه وما عليه
نحووس على نجس قطع
صلاته عليه (ولا) صلاة
نحو (قابض طرف شئ)
كقبض أو شاد به نحو يده
(على نجس) وان لم يشده
(ان تحرك) هذا الشئ الذي
على النجس (بحركه) لجله
متصلا بنجس وفيه الخلاف
الآتي أيضا وان أوههم
خلافه وقوله (وكذا ان لم
يجز له) بها (في الأصح)
لئلا يسهل عليه كالعامة متفرق
المقابل بينهما ممنوع وان
وجعل الصغير واختاره
الأزهرى وما لو أسسك
لجام دابة بها نجاسة فضر
فليتنبه ونجس على نجس
الجبل المشدود بطاهر متصل
بغيره فلا يضر لان كان
ذلك الطاهر يجره وما
اتصل به من النجس جرحه
كسفينة صغيرة في البر
والتي يظهر اعتبار التحراز
بالفعل لو أراد بالفتوة
لانه لا يسمى حمل له الا
حينئذ يصير وفي النجس
بالم متصل وفي الطاهر بالمشدود
أي أنحوه لوضوح الفرق
بينهما مما يقتضيه وهو ان
يجزى حماس لنجس في الأول
فلم يشترط فيه نحو شده
بخلافه في الثاني فان كان
وبين التجاسة واسطة فاشترط
ارتباطا بين جرحه والنجس
ولا يحصل ذلك إلا بنحو
طرف الجبل بل ذلك الطاهر

للمتصل بالنجس (فلا جرحه) أي طرفه ما ذكر (تحت جرحه) روى (صحت) صلاته (مطلقا) تحرك أم لانه ليس حاملا فأنشبه على
صلاته على نحو سباط مغبر وش على نجس أو بعضه الذي لا حماس نجس

على مغروش قول المتن (ولا يضر الخ) أى فى محصلاته نهاية (قوله عمل صلانه) وهو محاسن بدنه ووجهه سم
 (قوله وان كان بحاذى صدره أو غير الخ) شمل ما ذكره الموصلى ما شابه بين خطوانه نجاسة مغشى ونهاية
 (قوله انهم تكره الخ) قال بعضهم وعموم كلامهم يتناول السفغ ولا يلائم به وردانه نازة يقر بمنه بحيث
 يعد محاذيا له عرفا والكره تحسنت ظاهره وتواز لا فلا كراهته نهاية بمعنى قول المتن (ولو وصل عظمه الخ)
 ظاهره ولو كان الوصل غير معصوم لكن قبله مع المعصوم وله عدم تقيد الشارح مر أو لا يخفى
 بالمعصوم جرى على ما قدمه فى التيمم من أن الزانى المحصن ونحوه معصوم على نفسه وتقيد مع جرى على
 ما قدمه ثم من أنه هدر عش (قوله لا اختلاف) أى بكسر ونحوه نهايته بمعنى (قوله وحش) بمعنى تيمم الخ
 يؤخذ منه أنه لو كان الخس صالحا والظاهر كذلك الآن الأول بعد العضو كان عليه من غير شئ فاحش
 والثانى مع الشئ الفاحش فى نقي تقديم الأول عش (قوله من العظم) الى قوله كما أطلقه فى الخفى الاقوله
 محترم وكذا فى النهاية الاقوله كان قاله الخ برأى أو مع وجوده (قوله من العظم الخ) ولو وجد عظم ميتة
 لا يؤكل لجه ولو عظم مغاوط وكل منهما صالح وجب تقديم الأول ولو وجد عظم ميتة ما وكل عظم ميتة لا
 يؤكل من غير مغاوط وكل منهما صالح تخير فى التقديم لأنه ماستون فى النجاسة فيما يظهر فيه ولو كذا يجب
 تقديم عظم الخنزير على الكلب لاختلاف عندنا فى الخنزير دون الكلب عش (قوله لو مثل ذلك بالأولى الخ) لعل
 وجهها أن العظم يردوم ومع ذلك عفى عنه والدهن ونحوه مما لا يردم فهو أولى بالعش عش (قول المتن لفقد
 الطاهر) أى يعمل يصل العبقل تافى العضو أو زيادة ضرره أخذ مما تقدم فحين عجز عن تكبيره للأحوال أو
 نحو حاجته لا يجب عليه السفر لطلب العلم أو طال وفرقوا بينهم بين ما يطلبه من الماء فى التيمم حقيقة تكرار
 الطلب للماء بخلافهنا وجبارة سم على عجزه بين ضابط التقدير لا يعد ضبطه بعدم القدر عليه بلا مشقة
 لا تحتل عاذو وينبى وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه انتهى أو لولا نظر
 لهذا التوقف عش وهو الظاهر وما نقله عن سم هو الموافق لما فى أيدينا من نسخته فى البصرى بعد نقله
 عبارة سم من نسخة سمية مائة وكان فى آخر عبارة سم سقطوا أصلها أن يوجد عمل يجب الطلب للماء منه
 كأنه يشير بذلك إلى مجرى التقدير المار فى التيمم وليس بعيد اه (قوله كان فى الخبرين فقال) وقد قاله فى
 وخلافا للنهاية عبارته ولو قال أهل الخبرين لم لا الذى لا يغير سريعا لا يعظم نحو كلب قال الأسنوى فى فيه
 أنه عذر وهو قياس ما ذكره فى التيمم فى بطله البراءة انتهى وما تفقهه من دوذو الغرق بينهما طاهر وعظم غيره
 من الأكمين فى تحريم الوصل به وجوب تيمم كالعظم الخس ولا فرق فى الأذى بين أن يكون بمنزلة أو لا
 كترشوحى بخلاف بعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل إلى ما انكسر من عظمه لا يعظم
 ما يؤكل لحد كذا يؤخذ منه أنه لا يجوز الخبز يعظم الأذى مطلقا ولو وجد نجسا يصل وعظم أذى
 كذلك وجب تقديم الأول اه وفى سم بعد ذكرها ووافقه عش والرشيدى ما مضى وقفت على
 قوله مر وجب تقديم الأول اه لم يعد نجسا يصل على عظم الأذى اه قال عش قوله مر خلافا
 لبعض المتأخرين هو السبكي تعالى الله عن غيرهم من جهة ونقله الخلى عن نفسه كلام المتن قوله وهو
 قياس ما ذكره الخ جرى عليه مع قوله وعظم غيره الخ أى الذى الوصل من الأكمين ومنه وهو أن يعظم
 نفسا لا يتنوع وصله ونقل عن جى شرح العباب جو أن ذلك يقلع عن البقي وغيره لكن عبارة ابن عسبد

(ولا يضر نجس) يحاور
 يحصل صلانه وان كان
 (بحاذى صدره) أو غيره (فى)
 الركوع والسجود) أو
 غيرهما (على الصحيح) لعدم
 ملاقاته له ثم تكرر صلانه
 بأزاه متعصب فى إحدى
 جهاته انفر بمنه بحيث
 ينسب اليه لا مطلقا كغيره
 ظاهر (ولو وصل) معصوم
 أو غيره لا ينافى فيه التقصير
 إلا فى على الأوجه لأنه لما
 أهمل به بالضرره فى جنب
 حتى الله تعالى وان خشى
 منه فوات نفسه (عظمه)
 لا اختلاف وخشيه مع تيمم
 ان لم يصله (نجس) من
 العظم ولو لم يلقا مثل ذلك
 بالأذى دهنه مطلقا أو ربطه
 به (لفقد الطاهر) الصالح
 للوصل كان قال خير نفة
 ان النجس أو المفلأ أسرع
 فى الجبر

محل صلانه) وهو محاسن بدنه ووجهه (قوله لفقد الطاهر) لم بين ضابط التقدير لا يعد ضبطه بعدم القدر عليه
 بلا مشقة لا تحتل عاذو وينبى وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه انتهى أو لولا نظر
 كان قاله خبر نفة الخ) فى شرح مر ولو قال أهل الخبرين لم لا الذى لا يغير سريعا لا يعظم نحو كلب قال
 الأسنوى فى فيه أنه عذر وهو قياس ما ذكره وفى التيمم فى بطله البراءة اه وما تفقهه من دوذو الغرق بينهما طاهر
 وعظم غيره من الأكمين فى تحريم الوصل به وجوب تيمم كالعظم الخس ولا فرق فى الأذى بين أن يكون بمنزلة أو لا
 كترشوحى بخلاف بعض المتأخرين فقد نص فى المختصر بقوله ولا يصل إلى ما انكسر من عظمه لا يعظم
 ما يؤكل لحد كذا يؤخذ منه أنه لا يجوز الخبز يعظم الأذى مطلقا ولو وجد نجسا يصل وعظم أذى

الحق وعظم الأذى ولومن نفسه في تحريم الوصل به وجوب تزعه كالتجسس اه صريح في الامتناع
 وينبغي أن يحل الامتناع بعظم نفسه اذا أراد نقله الى غير محله أما اذا وصل عظم به سيد مطلقا في المجلس الذي
 أنبأ منه فظاهر الجواز لانه اصلاح المنفصل منه من ظاهر إطلاق الوصل بعظم الأذى أي اذا قدغديره مطلقا
 أنه لا فرق بين كونه من ذكر أو أنثى فيجوز الزجر للوصل بعظم الأنثى وعكسه ثم ينبغي أنه لا يتنقض الموضوع
 ووضوؤه بجمعيه وان كان ظاهر أمكسوقا لم تخله الحياة لان العضو المبني لا ينتقض الموضوع بجمعيه الا اذا كان
 من الفرج وأطلق عليه هو قوله مر مطلقا أي حيث وجد ما يصلح للغير ولو نجس أو قذر مر فلو وجد
 نجسا أي ولو لمطلقا اه عش (قوله محترم) ليس بقيد النهاية والمغني كما مر (قوله تصح صلاته الخ)
 قال مر وحيث عذر ولم يجب التز عصار لذلك العظم النجس ولو قبل استنائه بالجمعيه حكم جزء الظاهر حتى
 لا يضر من غير ذلك مع الرطوبة وجهه به في الصلاة ولا نجس ما قليل لا فاه انتهى اه سم (قوله وان
 وجد الخ) ولم يخفف من تزعه ضرر اخلافا لبعض المتأخرين نهايتومغني (قوله وينبغي الخ) تقدم عن
 النهاية وتوابعه في آفاخلاقه (قوله وان لم تبع التيمم) فر بذلك من زوم اتحاد الشقين سم (قوله ومع وجود
 ظاهر الخ) أي أي لم يتحقق للوصل نهايتومغني (قوله محترم) ليس بقيد عند النهاية والمغني كما مر (قوله ومع
 وجود نجس الخ) يفهم أنه لو لم يجد الا عظم آدمي وصل به وهو ظاهر وينبغي بتقدم عظم الكافر على غيره
 وان العالم وغيره سواء وأن ذلك في غير النبي عش وفي سم والرشد يمداه الا قوله وينبغي الخ قول المتن
 (وجوب تزعه الخ) أي وان لم يكن الوصل مكافحا مختارا عند الشارح كما يأتي في الوضوء بشرط أن يكون مكافحا
 مختارا عند النهاية والمغني قول المتن (ان لم يخفف ضرر الخ) ينبغي أن يكون موضوعا اذا كان المتعلق عنه من
 يجب عليه الصلاة فان كان من لا يجب عليه الصلاة كالزوجة من فليحصر صلى قلعه اذا أضاف أو ضمت
 لم تحصر الا بعد الظهر و يشهد بذلك ما سألف في عدم التزع اذا مات لعدم تركه اه حاشية الشهاب الزملي
 على شرح الروض أي ومع ذلك ينبغي انه اذا لاقى ما عاها أرواه قلابا نجسه ولو قبل وجوب التزع على ولسه
 مراعاة لا يصلح في حقه لم يكن يعدا وقد يتوقف أيضا عدم وجوب التزع على الخاص لان العلة في
 وجوب التزع حله لخاصة تعديبه وان لم تضع منه الصلاة لما قام به عش (قوله وهو) أي قوله فان
 ضاف في المغني والى المتن في النهاية (قوله ولا تصح صلاته الخ) وينبغي على قياس ذلك نجاسة الماء القليل
 والمائع بملقاة عضو الموصول بالنجس قبل استنائه بالجلد وعدم تعفيل عضو المذكور من الطهارة
 لخاصة الماء المماس للنجس المتصل به بخلاف ما اذا لم يجب التزع فحينئذ مر عدم نجاسة الماء القليل
 بملاقاته وجهه تساهله في الطهارة للعفو عن النجس حيث تدون تز به منزلة جزء الطاهر سم (قوله تعديبه
 بحله الخ) أي في غير معدنه بخلافه شر بالتز فانه تصح صلاته وان لم يقاها ما شر به تعديبا لخصوله في
 بعظم ما يؤكل لجهده كذا يؤخذ منه انه لا يجوز الجبر بعظم الأذى مطلقا ولو وجد نجسا يصلح وعظم آدمي
 كذلك وجب تقديم الاول اه وقضيت أنه لو لم يجد نجسا يصلح جاز الوصل بعظم الأذى وقوله كالعظم
 النجس قضيت من الوصل به اذا قدغديره واستنائه اذا وجد غيره (قوله أومع وجوده وهو من آدمي) هذا
 انما يقيد امتناع الجبر بعظم الأذى مع وجود الصالح من غيره ولو نجس باقي ما لم يجد صالحا غيره فيفضل
 حتى تدور الجبر بعظم الأذى الميت كالجور للمضطر أو كل الأذى الميت اذا قدغديره وان لم يتجس الا
 سميع التيمم فقط كما يفهمه كلام الشارح الآتي في بحث الاضطراب ويحتمل أن يفرق ببقاء العظم هنا
 فالامتنان دائم بخلاف ذلك ولو بالاول قوله الا في قوله الخ (قوله فغذور) قال مر حيث عذر ولم
 يجب التز عصار لذلك العظم النجس ولو قبل استنائه بالجمعيه حكم جزء الظاهر حتى لا يضر من غيره مع
 الرطوبة وجهه به في الصلاة ولا نجس ما قليل لا فاه اه (قوله وان لم تبع التيمم) فر بذلك من زوم اتحاد
 الشقين (قوله ومع وجود ظاهر) قضيت عدم الوجوب مع تقدم ذكر (قوله ولا تصح صلاته) وينبغي على
 قياس ذلك نجاسة الماء القليل والمائع بملقاة عضو الموصول بالنجس قبل استنائه بالجلد الا فاه لخاصة غير

أومع وجوده وهو من آدمي
 محترم (فغذور) في ذلك
 قدصح صلاته للضرر وتولا
 يلزمه تزعمه وان وجد ما هرا
 صالحا كما أطلقوا وينبغي
 حله على ما إذا كان فيه
 مشقة لا تحتمل عادة وان لم
 تبع التيمم ولا يقاس بما يأتي
 لعذر هنالام (والا) بان
 وصله نجس مع وجود
 ظاهر صالح ومثله ما وصله
 بعظم آدمي محترم مع وجود
 نجس أو ظاهر صالح (وجب
 تزعمه ان لم يخفف ضررا
 ظاهر) وهو ما يبع التيمم
 وان لم واستتر بالجمعيه فان
 امتنع أجبره عليه الامام
 أو نائبه وجوب باكر
 المغصوب ولو لا تصح صلاته
 قبل تزع النجس لتعديبه
 بحله مع سهولة الزلته فان
 خاف ذلك

ولو توشين وبه يعلم يلزمه نزع لغيره بل يحرم كالأثر وتضع صلاته معه بلاعادة (قبل) (١٢٧) يلزمه نزع (وانضاف) سبع ثم

معدن النجاسة بمعنى دنياه (قوله ولو توشين) ظاهره ولو كان في عضو باطن ع (قوله قبله) نظرف
لمات والغدير لاتزع (قوله لان فيه) أي قوله وان فعل به صغيرا في الخسئ والنهاية الاقوله قال الرازي الى لكن
الذي وقوله أو شق إلى وفي الوشم (قوله على الأول) هو قوله لان فيما لم (قوله بدون الثاني) هو قوله أو سقوط
الخ (قوله عليه) أي الثاني (قوله واشهور) أي الذي هو مذهب أهل السنن وفيه (قوله لكن الذي
صرح به جع ونقل الخ) وهذا هو المذهب المعنى ونهاية وقضية صحة - له وان لم يستقر العلم النجس بالجمع
انه في حال الحيا لا يصح غسله في هذا الحالة وكأنهم اغتفر واذا كان لضرورة يغتسل حرمته سم على المنهج اه
عش (قوله الأول) أي في القبر (قوله ويجري ذلك) أي التفصيل المذكور في الوصل بعظم نجس
(فرع) لو غسل شار بالخر أو نجس آخر فوصل به صلاته هو وجب عليه أن يتقيا بأن قد قدر عليه بلا
ضرر يبعث التوبه وان شر به لغيره معنى (قوله فبين داوى جرح الخ) وأما حكم الحصة في محل السك العروفة
فغاصه أنه ان قام غير هاتهما في سداوا لجر لم يغفرهما ولا تصح الصلاة مع جملها وان لم يغفر هاتهما معا
صحت الصلاة معها ولا يضرا لتفتتها وعظمها في الحل ملائمتا لحالته فاقمته وان انتهت الحجة نجس نزعها فان
تركه من غير عذر ضر ولا تصح صلاته عش ورواوى (قوله أو جرح الخ) كان شق موضع من دهنه وجعل
فيه دما معنى (قوله أو طامبه) أي يخطب نجس معنى (قوله دم كثير) أي لانه بفعله لم يغفره عندم كثره سم
(قوله ثم بين عليه) أي على الدم الكثير (قوله كلو قطعت اذنه الخ) أي وانفصلت بالسكة بخلاف ماذا في
لها لتعلق بجملته لصقت بحمارة الدم فلا تزمنز التماطاة أو تصح صلاته وأما سم (قوله وفي الوشم) صطف
على قوله فبين داوى الخ (قوله وان فعل به صغيرا الخ) هذا ممنوع على لازم هذا ممنوع - لو أكره مطلقا مر اه
سم عبارة انما يتعطل من ذلك أي من الوشم كالجر في تفصيله المذكور أن من فعل الوشم وضاد في حال
تمسكه ولو تخفف من وزنه ضررا يبعث التوبه منع ارتفاع الحدث عن محله يتصلوا الا عذر في بقائه نوع عن
بالنسبة لغيره ويصح طهاره وأما متوجع لم يعذر فيه ولا يراه قسلا أو ما عذر وطبا نجسه كذا في به
والدرج الله تعالى اه وفي المعنى ما واقع مع عبارة عش قال في الشار في العظم قال بعض أصحابنا هذا
الكلام فيما ذكره بنفسه أو فعل به باختياره فان فعل به مكره هلم تلزمه ازالته قول واحد اختلفوا في معناه السبي
اذا شقته أمه بغير اختاره أو فلقه وأما الكفار اذا وشم نفسه أو وشم باختياره في الشرك ثم أسلم فالحجوجوب
الكسوة عليه بعد الاسلام لتعدي به ولا نه كل عاصيا بالفعل بخلاف المكروه والسبي سم على المنهج اه
(قوله فيما لم يتعدي) أي على معناه السابق في سم أي قوله وينبغي جله الخ الذي خلفه التماطاة في كس
(قوله أو فلا) منه انه لا نجس مالا فاه فهل نقول بذلك اذا سمعنا سم الرطوبه بلا حاجة فلا نجس أولا
فنتنحس فيه نظر سم على حج وقضية قول الشارح مر فيما مر في عنه بالنسبة لغيره وأن غير مثله
عش أي فلا نجس فيما ذكر (قوله في الحالة الأولى) أي فيما اذا أمكنه الأزالة بلا مشقة فيما لم يتعدي به
وتخوف سبع تيم الخ (قوله مالم يكس جلده الخ) محل تأمل لان هذه الجلدة يفرض تصورها مالا تكتونها
الارطوبه في الغذاية المتسحمت من البدن ولا يمر لها إلى سطح البدن الا محل الوشم فتتنحس بجلافة ان لم تلحواها

الإولى مالم يكس الجلد أو تقيت المعصية ثم من عاصية النجس

من شئ من آخراته وقد يجاب بأن الرطوبة امتن في الباطن لا يمكن عليها التحس بعمري (قوله وهو الدم الخ) غيرة النهاية والغنى وهو غيرة الجلبد لا يوصى بخرج الدم ثم يدركه نغمة ليرتد به أو يخسر اه
 (قوله أوله كثير أوله) أي وطرفها يزدهر سم على حج أقول وهذا التقديم أخذ من قوله فغابت
 عش (قوله لم تصع الصلاة) ينبغي أن يحصله إذا لم يحضر من روعها ببيع التيمم وإن لم يحمله أيضا فغرها
 لغرض إما إذا غرها عاقبت على لانه غيرة التضعيف بالحاجة بعد وهو بصر عش (قوله لا تصالحها بنحس)
 * (نوع) وهو يحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير ادنى ولم يأذن في موزج أو سدود ويجوز ربط
 الشعر بخير طاهر أو الملوّن نحو حوا مما لا يشبه الشعر ويحرم أيضا تعدد شعرها أو شراؤها أو تساقطها
 وترقيقها والخضاب بالسواد وتحميرها بالحناء ونحوه وتطريق الاصابع مع السواك أو التمسح وهو
 الاخذ من شعر الوجه أو الجلب المحسن فإن أذن لها زوجها أو سددها في ذلك ما لا يله غرض في تربها كإني
 الروضة وهو الواجب من حرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والشعر فالحقهما بالوشم في النسخ مطلقا
 ويكره أن يتف الشيبين المحل الذي لا يطلب منه إزالة شعره أو يسن خضبه بالحناء ونحوه أو يسن للمرأة
 المزج أو الملوّن كخضب كنهها وقدمها بذلك تعميلا لانه يستوي مع ملوّن متنها بالحليها أما النقش
 والظفر فلا يسن ونحوه بالزوجة والمالوك كغصا في كرهه وبالرأة الرجل والخشي في حرم الخضاب
 علمها بالاعذار نهاية ومعنى قال عش قوله هو ويحرم على المرأة تخرج بالمزج في حرمها من ذكر أو أنثى صغير
 فيجوز حيث كان من طاهر غير آدمي أما إذا كان من نجس أو آدمي فيحرم مطلقا وقوله هو بشعر طاهر الخ
 ظاهر ولو كان من شعر نفسه الذي انفصل منها أو لا يقل بن الشارح هو أنه يحرم ذلك ولو من نفسه لنفسه
 ولعل وجهه أنه صار محترما أو طلب رواه بانفصاله وعليه فلا يصح بيعه كبيعة شعور البدن وقوله هو ولم
 يأذن في موزج الخ أي ولم يقل ترين على الأذن وقوله مما يشبه الشعر مقهورا أنه إذا أنشبه الشعر لا يجوز إلا
 بالأذن وقوله السواد ظاهر أن التطريق بخير الحناء لا يتوقف على الأذن وقوله هو في ذلك أي أقدم من
 قوله ويحرم تعدد شعرها أو شراؤها وقوله ويسن للمرأة أن تزج الخ أي بغير الأذن وقوله فيكرهه أي خضب
 كنهها أو قدها بغير ما تقدم من الوصل والتضعيد وغيرهما بل يكره في غير الزوجة أو يحرم فيه نظرا وقضية قول
 الشارح هو فإن أذن له زوجها أو سددها في ذلك ما لا يله أو يؤيدها لتجبر به الرية على نفسه أو قوله هو
 وبالرأة الرجل الخ أي البالغ أما الصبي ولو مرأها فلا يحرم على وليه فعل ذلك ولا تخش منه كالصبي الحر
 نعم أن خذف من ذلك أو يفتق في حق الصبي فلا تبه بالحرم على الولي وقوله فيحرم الخضاب بملء ما بالحناء
 تعميلا وقوله هو لعذر أي وإن لم يضر التيمم اه عش قول المتن (ويعني من يحمل استحماره) أي عن أئمة
 نهاية ومعنى أي ولو كان الاستحمار في شاطئ البحر عش (قوله بالجر) أي قوله وأخذ في النهاية والغنى
 (قوله في حق نفسه) أي لعسر تخش منه بقضية التعديل أنه لو لم بعسر تخش كالسكر والذبل مثلا لا يعي عما
 لا قمن ذلك وهو كذلك كطاهر عش (قوله ما لم يجاوز الخ) فإن ساوزه وجب غسله قطعا ومعنى ونهاية
 (قوله ما لم يجاوز الصفحة الخ) بغيره استثناء المحلل المأذون بحمل الاستحمار من الثوب ليس الاحتراز عن
 ذلك سم ورشيد وتقدم عن عش ما يفيد (قوله وأخذ الخ) كقذفه هذا المأذون قول الروض أي
 والغنى لأن لا يلقى أو الاستحمار طبا آخر أي فلا يعي عنه سم (قوله ما لم) أي في فصل الاستحمار كروى

وهو الدم المختلط بشعر النهاية
 يولغز الزوجة مثلا يسدده أو
 لا تغزرت فغابت أو وصلت
 الدم قليل لم يضر أو لم كثير
 لا يوجب لم تصع الصلاة
 لا تصالحها بنحس (ويعني
 من يحمل استحماره) بالجر
 ونحوه المجز في الاستحمار
 في حق نفسه وإن أنشتر
 يعرق ما لم يجاوز الصفحة
 أو الخشفت أو أخذ من هذا
 أنه لو مس رأس الذكر
 موضعا مبتلا من بدنه لم
 ينحسه وفيه نظر أما من
 محل الترميق طرا عليه
 وطبا أو جاف وهو رطب
 فعين الماء (ولو حل) سنية
 لا دم لها سائل

فيحس فيه نظر وقد يؤيد الثاني أن من الظاهر أنه لو مس مع الرطوبة نجاسة معقوفة على غيره تحس وقد
 يفرق بأن الاحتياج إلى البقاء هنا أكثر من هنا قد تعذر إزالة النجاسة فلا يتأمل (قوله أوله كثير أوله) أو (لو جوف)
 أي وطرفها يزدهر (قوله ويعني من يحمل استحماره) أي في الروض فصل يعي عن الاستحمار ولو عرف
 لأن لا يرقطيا آخر اه قال في شرحه لنحو الحاجة إلى ملاقة ذلك اه وقد يخدمه استثناء ما يحاذي
 المحل من الثوب للعموم إلا تلاه بالملاقة بذلك لأن يقال للعموم الملاقة ذلك في الجلة لا مع الرطوبة (قوله ما لم
 يجاوز الخ) بغيره استثناء المأذون بحمل الاستحمار من الثوب ليس الاحتراز عن ذلك (قوله وأخذ من هذا الخ)

في بدنه أو ثوبه وإن لم يقصد
تكميل نفسه فتعلق جلده
ينظره أو ثوبه في أن طاق أنه
لا بأس بقوله في الصلاة بتعين
أن مراده بالماء يحمله جلده
وكذا ذاب ولو بمسكة
ومن الأبناء به عقب الموسم
كاشبه كالمهم ومصرح به
جمع متأخرون وإن أشار
بعضهم للعفو لما يختص
الاستلام به من قبل مع
امكان الاحتراز عنه ليس
في معنى ما سواه والعفو
عن نجاسة الطفأ أيام
الموسم من نجاسة مقصورة
على محل واحد فالاضطرار
إليه أكثر أو (مسحورا)
أوصاه أو بضاً مذابان
أس من يجيء فرغ منه
أو جبراً أو بمقتضى نجس
أو متا طاهر يخوفه نجس
أو قارورة فيها نجس ولو
مفقوده وإن ختمت عليه
بصور رصاص في جزء من
صلاته (بطلت في الأصح)
الذلا حاجة لذلك فيها ومنه
يؤخذ أن ما يقتل بفساطة
اللوب من نجس الصبيان
وهو بيض القمل يعني عنه
وإن فرغت حمامة فهو به
وهو ظاهر لعموم الإبتلاء به
ممن مشقة فتق أخفاطة
لأخراجه (ولبن الشارع)

(قوله في بدنه أو ثوبه الخ) والقياس بطلان أي أبيض يحمله ماء قليلاً أو ما عداه مستلزم لنجاسته أو ثوباً
لا نجس كالأصغر وإن لم يصحوا به نهاية (قوله بالماء يحمله جلده) أي أو تطل بماء سم (قوله وكذا ذاب
الخ) عطف على قوله كتمل الخ (قوله مع إمكان الاحتراز الخ) محل تأمل إذا الفرض عسر الاحتراز بمصرى
(قوله لأن نجاسة مقصورة الخ) محل تأمل بل يصح ما في السجود مع ذلك فكلهم مصرح في أنه لا يكاف
الخروج إليه والحاصل أن القول بالعفو أي عن الذباب المذكور بمصرى (قوله أو مسحوراً) أي أو من
عليه نجاسة مقصورة كثوبه دم أو نجس على تفصيل يأتي ويؤخذ مما مر في قبض طرفي من نجس فيها
أي الصلاة أنه لو أمسك الصلي بدن مسحوراً أو ثوبه أو أمسك المسحور المصلي ولم يسه له أن يضر وهو ظاهر
ولو سقط طائر على منغذته نجاسة في نجس ما لم نجسه لعمر صوته عنه بخلاف نجس المسحور فإنه نجس بحرم
عليه ذلك لتنجسه بالنجاسة يؤخذ منه نجاسة زوجه قبل استعماله بالماء وأنه لا يلزمها حينئذ نجس
كما أتى به الولد رحمه الله تعالى نيتاً يؤخذ في الأولى الخ في الخ قول الرشيدى قوله حر أنه لو أمسك
المصلي الخ وفي حاشية الشيخ عش أن مثله ما لو أمسك المستنحي بالماء مصلية مسحوراً بالاجترار قبل صلاة
المصلي المسحور بالاجترار أخذاً مسامراً من اتصال بظاهر متصل نجس غير معفو عنه تبطل به لأنه أي وقد
صدق على هذا المستنحي بالماء المسحور المصلي أنه طاهر متصل نجس غير معفو عنه وهو بدن أصلي
المذكور وإن العفو عما هو بالنسبة إلى مقتضى اتصال بالمصلي وهو في غاية السقوط كما لا يخفى إذ هو معلقة
الذلا نجاسة أن معنى كون الطاهر المتصل بالمصلي متصلاً بنجس غير معفو عنه أنه غير معفو عنه بالنسبة للمصلي
وهذا نجس معفو عنه بالنسبة إليه فلا نظر لكونه غير معفو عنه بالنسبة للممسك الذي هو منشأ النجس ولأن
إذا عتقوا عن محل الاستقمار بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين أن يتصل به بالواسطة أو بغير الواسطة وعدم
العفو عما هو بالنسبة لموضوع الغير بل هو بالواسطة أو في العفو منه بعد ما الذي هو محل وفاء كالأمر
ظاهر ويلزم ما قاله أن يتصل بصلاته بحمله لثبانه التي لا يحتاج إلى جعلها الصدق ما عداها ولا حسب
أحد أو افاق عليه اه وقال عش قوله أو أمسك المسحور الخ أي ولم نجسه بالذات طائر أي أو غيره
من الخبائث (قوله على منغذته أي أو منغذته أو روحه وقوله نجاسة أي بحقيقة قوله قبل استعماله أي أو
استعماله وقوله وأنه لا يلزمه الخ أي بل يحرم عليها ذلك وظاهر أن جعل هذا ما نجس الزنا لا يفيجركم
وطهراً الخ اه (قوله أو ماله) إلى المتن في أنها يغني (قوله أو ماله الخ) هل ينطق بذلك من وصل
ظلمه بنجس معذور فيه أم لا فيسقط نظر ولا فرق بعدم الضرر سم على ج عش (قوله بمنغذته الخ)
أي مثلاً عش (قوله أو ميتاً طاهر الخ) عذر المغني والنهاية أو حيواناً مذبولاً أو غسل الدم من مذبحه
أو آدمياً أو سمكاً أو جراداً امتا اه (قوله أو قارورة الخ) أي أو عنبا أو حقناً أو مغني ونهاية (قوله في جزء
من صلاته) ظرف ولو غسل الخ قول المتن (بطلت) أي ساقط في الصور المذكورة عش قول المتن (ولبن
الشارع الخ) خرج به عن النجاسة كاللبن الذي يشارع قبل اختلاطه بطينة فلا يفي عن شئ من صلاته
ما لو نزل كلب على نجس مثلاً أو نزل على معطر أو ما عداه السقاء انتفض وأصاب المار من من شئ فلا يفي عنه
ونقل من شيخنا الشيخ غلام الشيرازي العفو عما قطر من لبن الشوارع عن ظهر الكلب لثبته الاحتراز
عنه وهو موقوف مثله أيضاً لمعروف عادة الكلاب به من طلوعهم على الأساية أو قد وهم في محل الكبريت
وهناك رطب يمتن أحد الجانبين فلا يفي عنه أي لا يسهل لبن الشارع ما يقع من المطر أو الرشح في الشوارع
ومرغبه الكلاب وقدره نجس بتعين نجاسته بل وكذا بالنجس واختلاط لولها بطينة أو ما نجس بمسك
يقط النجاسة عن متعة فتعني منه ما عسر الاحتراز عنه فلا يكاف غسله بطينة من يني أن مثلاً ذلك
في العفو ما وقع السؤال العن من مشاة مسحور رشيد متصله بالبحر وطولها نجس ما تغزو أو قد تعلقها الكلاب

قد يخالف هذا المأخوذ قول الرضا لأن لا في أي أمر الاستحالة وطأ آخر أي فلا يفي عنه اه (قوله ما لم
يحمله جلده) أي أو تطل بماء سمته (قوله مسحوراً) قال في الرضا أو من عليه نجاسة مقصورة قال في

يعني محل الرز و لو غير شارع (١٣٠) كيهو ظاهر (المتيقن بحجاسته) ولو غفلت مالم تبق عينه مبنية وان عت الطريق على الوجه خلافه

وهي رطب مشقة الاحتراز عن ذلك ويحتمل عدم العفو فيما لم يمش على محل تيقن بحجاسته منها وهو الاقرب
و يفرق بينه وبين طين الشار بعنونه بل في طين الشارع دون هذا اذا تمكن الاحتراز عن المشي علمه امدون
الشارع عش وفي الكردى والجيري ومثل طينهاوه اه وفيما عمن عش ما يشيد (قوله يعني)
الى قوله وان عت في النهاية (قوله يعني محل المرو الخ) اى العلة ذلك كاهو طاهره شى بدى وصلة عش
اى المحلل الذى عت البلوى باختلاطه بالخماسة كدهلج الحامول ونحوه السابق مما لا يعتد بظهوره اذا
تجسس كايؤخذ من قول المصنف عما ينذر الاحتراز عنه غالباً بالما لم يمش بالعادة تحتفظه وتظهره اذا اصابته
بحجاسته فلا ينبغي أن يكون مراد من هذه العبارة بل حتى تيقن بحجاسته وجب الاحتراز عنه ولا يعني عن شى
منه ومنه بمشاة الفساق فيثبته ولا تغتر بما يخالفه اه وبذلك يندفع ما كتبه السيد البصرى هنامن
الاشتكال (قوله ولو غفلت) اى لو لم يمش وان لم يعرف عن المحل منه ومن ان عش (قوله وان عت الخ)
اى الخماسة المتضمنة العين بحيث يمشى المشى في غير محلها ومنه تراب القمار والنوشة عش (قوله خلافه)
الزركشى مال اليه النهاية بصلوته ثم ان عت اقل الزركشى استدل بالعفو وميل كلامه الى اعتماده كالمولم
المرد ارض الحرم اه قال عش قوله مر وميل كلامه اعتماده معتد بعبارة مر على العباد
أما لو عت جميع الطريق فالوجه العفو عنها وقت خالف فيه ج اه قال الكردى وكذا الشارع وانفقه
اى الزركشى في تناوبه فقال بالعفو اه اذا عت عن الخماسة جميع الطريق ولم ينسب صاحبه الى سقطه ولا
الى كسبه وقوله تحتفظ اه (قوله لنذر ذلك) اى عموم الطريق (قوله وفارق) الى المتن في النهاية (قوله وفارق)
اى الغلط المحاط بالعين حيث عت عنه و (قوله مامر) الخ (واما يائق) اى من أنه لا يعني عن عدم الغلط (قوله)
بل يستعمل الخ) لاسبابى موضع تكريره الكلاب معنى (قوله وكالتيقن الخ) انما احتج الى هذا بالنسبة
لفهمه قول المصنف يعني عت الخ لا لملطو قلناه اذا عت عن متيقن الخماسة من ذلك فظنوا أنها أولى رضى
(قوله اى في التوب الخ) ويصح الزركشى وغيره العفو عن قليل منه يتعلق بالحلف وان شئ فيه بل نفع شرح
مر اقول قد يقال قياس هذا البحث العفو عن قليل تلقى بالقدم اذا مشى فيه ما عفا سى وعش (قوله)
ظهير مامر) اى نقا (قوله دون المكان الخ) فان صلى في الشارع المذكور لم تعم صلاته حيث لا جائل
للاقائه النفس والامر ولة الصلاة فمضى بعذر عش (قوله ادلايم الخ) قد يتوقف فيه بالنسبة لمن اطردت
عادتهم بمحمل توب الصلاة عليه واستصحابه دائماً في الطرفات كالمتكبر بمصرى قول المتن (عما يعذر) اى
لا ينسب الخ) في النهاية والمغنى ما وافقه (قوله لسقطه) اى لو يسقط مركزه عش (قوله اراد
ما ذكرناه) اى لا يزيد على الحاجة (قوله ذلك) اى المعفو عنه نهاية ومعنى (قوله يعني) الى قوله سوا في
المغنى (قوله والرجل) اى وان مشى ما عفا كسرى سى وعش (قوله لا يجوز تلويت نحو المسجد الخ)
ظاهره وان كان من ضرورة الصلاة في المسجد سى (قوله وخرج) الى قوله ثم في المغنى والنهاية (قوله)

شرح كتب فيهم وان شئ معفو عنه وقد نرخصه ان جل من جرم طمعه بنحس حيث لم يجب تركه لم
يستمر لهم وخالط ظاهر كذلك لانه نحس معفو عنه كذلك الا ان يعرف بان هذا امر في حكم الجزاء فيضطر
الجل معفو عنه فيضطر طرفى متعسف ذهابه لو أسكت المسحور المصلى أو لم يسه له يضر وهو
ظاهر ولو سقط طائر على منغذة بحجاسته في نحو ما لم ينجسه اعسر صوته عنه عفا لا نحو المسحور فانه
يخصه بجرم عليه ذلك لتضعفه بالحجاسته وتؤخذه من جملة معفو عنه قبل استعماله بالما لم يمش الا يزهو
حينئذ تمسكه به ابقى شخشا الشهاب الريل (قوله اى في التوب والبدن) ويصح الزركشى وغيره العفو عن
قليل منه متعلق بالحلف وان شئ فيه بل نفع شرح مر اقول قد يقال قياس هذا البحث العفو عن قليل
تعلق بالرجل اذا مشى فيه ما عفا (قوله والرجل) هل وان مشى ما عفا (قوله تلويت نحو المسجد) ظاهره وان
كان من ضرورة الصلاة في المسجد

مضمون شئ من غير
وجع العفو عنه لا يجوز تلويت نحو المسجد بشئ من غير المتيقن بحجاسته

مضمونها

مفطوئها (الخ) * (فروع) هذه الميزاب الذي تقطن نجاسته ولم يتيقن طهارته في الخلاف في طين الشوارع واختار المصنف الجزم بظاهره وسئل ابن الصلاح عن الجوز الذي اشترى على السنة الناس أن فيه شحم الخنزير فقال لا يحكم بنجاسته إلا بتحقيق النجاسة وتستل عن الأوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة برمد نجس فقال لا يحكم بنجاستها أي عملاً بالأصل وبحمل العمل به إذا كانت مستندة النجاسة إلى غائباتها أو لا أي بان وجذب سبب حاله على الظن فلو بالحوادث فيه كبر وقبح وشك في سبب تغيره أهو البول أو نحو طول المكث حكم بنجاسته عملاً بالظاهر لا بتبديده إلى سبب معين مغنى وكذا في النجاسة بقالا مسئلة الجوز قال عش قوله في المعمولة الخ أي التي جرت العادة أن تعمل بالرماد اما ما شهد بناؤه بالرماد النجس فانه نجس ما أصابه إلا لأصل الظاهر لا يعتمد عليه حيث ذوقوه في أي عملاً بالأصل وعلمه فلا تجس الشباب الرطبة التي تنتشر على الحيطان المعمولة بالرماد عادة لهذه العلة وكذا البدل الرطبة اذا لمس بها الحيطان المذكورة عش وقال الرشدي قوله في لا يحكم بنجاستها أي الأوراق اذا لم تحقق نجاسة الرماد ولكن الغالب فيه النجاسة أخذنا من قوله أنه اذا تحقق فيه النجاسة فظاهره ليس بظاهر لكن يعني عن الأوراق الموضوعة قال ابن العماد في معقواته

والنسخ في ورق آس وعقوا به النجاسة عقو حال كتبه

ما تحسأ قلل منه ونامنوا * من كاتبه يغفلن خبراً قته

مفطوئها من نحو ثياب
خمار وصاب وكافر من دن
باستعمال النجاسة وسائر
ما تغلب النجاسة في نوعه
فكله طاهر للأصل ثم
يندب غسل مرقه باحتيال
نجاسته وقولهم من البقع
للمنومة فغسل الثوب
الجديد يحول في غير ذلك
(و) يعني في الثوب بعد البدن
والمكان (عن قليل دم
البراغيث) لاجلدها كاسر
وفي معناه على كل ما يأتي كل
مالاتفس له سائلة (و) وبهم
الذياب) أي ذرقه ومنه قوله

اه ويعلم بما ذكر أنه لا يحكم بنجاسة السكر الا فرجحي الذي اشتهر أن في دم الخنزير رملاً بشاهدناط الدم به بخصوصه ولا تجزى جبري عادة الكفار بعمل السكر فخلطه لكن الورع لا يخفى (قوله) منه الجاز والجوز رحال من مضونها والذئبة لطين الشوارع (وقوله) ومن نحو ثياب خمار (الخ) معطوف على قوله منه على طريق التسهيل للاختصار والافتقار لثبوت قوله أنه يقال ومنه لمفطوئها من نحو ثياب (الخ) (قوله) وقصاب (الخ) أي وأطفال مغنى (قوله) فكله طاهر (الخ) مثل شيطان يادي عما يتلذه الناس من نجسين اخبرني في الرماد النجس ثم أنهم يشترطونه في اللبن ونحوه فلابد به يعني عن سبب مع قدرته على تحضين في الطاهر ولو أصابه شيء من نحو ذلك اللبن لا يجب غسله كذا به لمش وهو جبهه من جيل يعني عن ذلك وتعلق به شيء من الرماد وصار مشاهد ما سواه طاهره ويطهرون النجس بعضه ويحصل فيه ذلك كدود الفاكهة والجن ومنه الفطير الذي يدفن في النار المأخوذ من النجس عش أقول وهذا صريح في ما مر عن الرشدي في مسئلة الأوراق المسبوغة على حيطان الرماد النجس خلافاً للشراملسي (قوله) يعني إلى قوله رطبه في النهاية الا قوله والمكان وقوله كاسر قول المتن (وعن قليل دم البراغيث) أي والقمل والبق وهو البعض قاله في الصحاح وافتحها كقوله الشيخ قوله للبق المعروف بسلاذ نامية زاد المغني والبراغيث جمع برغوث بالهمز والفتح قليل دم البراغيث وشحات نجهها من الامسان ثم تجهوا ليس لها دم في نفسها ذكر الامام وغيره اه (قوله) والمكان) قضية ذلك العفون الكثير فيه على تصحيح المصنف الا في وقد يحتاج للفرق بينه وبين الصلاة على ثوب البراغيث كما يأتي فليتامل ويحسب الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا يصرفه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر سم أي فيكون ثوب البراغيث مستثنى عن قوله والمكان (قوله) كاسر) أي في شرحه ووجه الخ (قوله) وفي معناه) إلى قوله رطبه في المغني (قوله) وفي معناه) أي البراغيث (فروع) * قرر هو انه لو غسل ثوبه في دم براغيث لاجل تطهيره من الاوساخ أي ولو غسله في دم بقا الدم في معنى عن اصنافه المأخوذة فليتامل سم على المنهج أي أما لو غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من إزالة أثر الدم في معنى عن النجس على ما مر عش (قوله)

(قوله) والمكان) قضية ذلك العفون الكثير فعلى تصحيح المصنف الا في وقد يحتاج للفرق فينبغي بين الصلاة على ثوب البراغيث كما يأتي فليتامل ويمكن الفرق بان الاحتراز عن الصلاة على ثوب البراغيث لا يصرفه بخلاف الاحتراز عن المكان قد يعسر

وبول الخفاش ومثله وثمر طهباو يساهي الثوب والبدن والمكان على الاوجن خلاصان نخص المكان بالجفاف وعم في الاولين ولو عكس
 لكان أولى لما مر أنخذ الطيور يعني (١٢٣) عنه فيه دونها بل بحث العفوع عن ذنوبه برأس كوز غير عليمه قليل فلا يتحس به وذلك

لان ذلك كله مما يه به البالي
 ويشق الاحترار عنه وهو
 مقسود وقيل جمع ذبابة
 بالباء لان النون لانه لم يسمع
 وجعه ذبابة كغيرها وان ذبابة
 كاسر به (والاصح) أنه
 لا يعنى عن كثرة لندوته
 (ولان قابل لتسرى يعرف)
 لمساوذه محله (وتعريف
 الكثرة) والقلة بالعادة
 الغالبة) فيجهد السلي أى
 وجوب بان ناهل والاربع
 الى عارف يستجده فيها يظهر
 نظير ما يمتصه في التربة
 نم لا يرج هنا بكثرة ذولا
 أعلى لأن الأصل القلة
 فلما أخذ به بل لوقيل يأنه
 ابتداء المكان له وجه معتبرا
 الزمان وان كان فدا أى انه
 مما يغلب التلويح به بعسر
 الاحترار عنه قليل والا
 فكثير ولو شك في شئ أو قليل
 أو كثير فله حكم القليل
 هنا وفيما ياتي ولو تشرق
 العنفس في محال ولو جمع
 لكثرة كان له حكم القليل
 عند الامام والكثير عند
 المؤتى والغزالي وغيرهما
 ووجه بعضهم قلت
 الاصح عند المحققين بل
 في المجموع أنه الاصح
 باتفاق الاصحاب (العفو
 مطلقا والله أعلم) وان كثرة
 منتشرا بعسر ذوان ساوز
 البدن الى الثوب كإقتضاه
 اطلاقهم ولا ينافي ما ياتي

(وطهباو) الى قوله وذلك أثره ع (قوله وطهباو) يابسها ظاهر صنعه انه بالرفع بدلا عن قوله لوله وما بعده
 ويختص به انه بالجمع لجميع ما تقدم من ذم البرائيت وما بعده بقدر الخبر أى سواه (قوله بول الخفاش
 ومثله وثمر) كالصريح في العفوع في البدن والثوب أيضا فخلاص عدم العفوع عن ذوق الطير في البدن
 والثوب من ان الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك مر بعد الخفاش عفو فيه يكون مستثنى من الطير
 لعسر الاحترار عنه سم (قوله ومثله وثمر) الاولى اسقاط مثله (قوله لاسر) أى في شرح وطهباو اذ العنفس في
 الثوب الخ (قوله فيه) أى المكان (قوله دونهما) أى الثوب والبدن (فرع) في شرح مر أى النهاية
 الاوجه ان ذم البرائيت الحاصل على حصص نحو المسجد من تمام عليها كذوق الطير خلاصا لان العماد انتهي
 اه سم أى يعنى عنه أيضا حيث لم يعتمد المشى عليه لم يكن غرطه ووعم الحمل كاقدم ع (قوله وذلك)
 الى قوله والكثير في المعنى الا قوله وقيل الى وجعه وقوله أى وجو بالي معتبرا (قوله ابتداء) أى بلاحتماد
 (قوله معتبرا الزن) الى قوله والكثير في النهاية (قوله معتبرا الزن) الخ ولا يعد حرا بان ضابط طين الشارح
 هنا نهاية (قوله حكم القليل عند الامام) أى وهو الرأى هنا به ومعنى وهذا لاننا في ما تقدم أول الكتاب فيها
 لتفرقت التماسه الى لا يدركها الطرف ولو جمعت أدركها لأنه لا يعنى عنها على ما تقدم لان العفو في الدم
 أكثر والعفوع عنه أوسع من العفوع عن غير النجاسة كما هو ظاهر وله ذائق مما يذكره الطرف هنالام
 سم وعش وفيه أن ما هنا ليس مختصا بالدم فانه شامل لوزم الثوب وما ذكره (قوله بل في المجموع) الى
 قوله كما تقتضيه المعنى (قوله وان كثرة) الى المتن في النهاية الا قوله والا ليرى وجوه وفيه نظر الى حيث
 كان (قوله وان كثرة منتشرة الخ) وسواء أقصره أم زاد على الاصابع خلافا لما سنوئها به ومعنى (قوله)
 وان ساوز البدن الخ) اوجع لما في المتن من دم البرائيت ونحوه وفيما في الشرع من بول الثوب بول الخفاش
 وروثه ع (قوله كما تقتضيه الخ) ولان الغالب في هذا الجنس عسر الاكثر فليحق فيه الغالبية من الغالب
 كالسافر يترخص وان تنزه مشقة لسيما والنيبين بالقليل والكثير مما وجب المشقة لكثرة البولي
 نهاية ومعنى (قوله ما ياتي في دم نحو القصد) أى من اشتراط عدم تجاوز الحمل (قوله وطبق الثوب) أى خلافا
 الاذرى ما نهاية أى حيث قد يدب لايح الثوب ع (قوله انهم محل العفو) الى المتن في المعنى الا قوله والا الى
 وخرج وقوله وتنتسب الى ولا ينافي وقوله بل الخاق الى حيث كان (قوله اجنبي) شامل للعماد كالتراب وفي
 شرح مر فان اختلط به أى بالاجنبي لم يعف عن شئ منه ويحقق بذلك ما لو خلق رأسه من حال حاقه وانه اط

(قوله وبول الخفاش ومثله وثمر) كالصريح في العفوع عنهما في البدن والثوب أيضا وعلى هذا خلاص
 عدم الفرق عن ذوق الطير في البدن والثوب مع ان الخفاش من جملة الطير واستحسن ذلك مر بعد
 البحث معه فيه فيكون مستثنى من الطير لعسر الاحترار عنه يكون العفوع عن روثه في المكان مع
 الرطوبة مستثنى من اشتراط الخفاف في العفوع عن روث الطير في المكان (قوله بالجفاف) هو قياس روث
 الطير كان الفرق ظاهر ومن ثم لم يعف عن الزرق في الثوب والبدن كما ذكره الشارح (قوله فيه) أى
 المكان وقوله دونهما أى الثوب والبدن (فرع) في شرح مر والاوجه ان ذم البراء من خلاص على
 حصص نحو المسجد مما ينام عليها كزوق الطير خلاصا لان العماد (قوله كان له حكم القليل عند الامام)
 أى وهو الرأى مر وهذا لاننا في ما تقدم أول الكتاب فيها لايذكرها الطرف ولو
 جمعت أدركها لأنه لا يعنى عنها على ما تقدم لان العفو في الدم أكثر والعفوع عنه أوسع من العفوع عن غير النجاسة
 النجاسة كما هو ظاهر وله ذائق مما يذكره الطرف هنالام (قوله اجنبي) شامل للعماد كالتراب وفي شرح
 مر فان اختلط به أى بالاجنبي لم يعف عن شئ منه ويحقق بذلك ما لو خلق رأسه من حال حاقه وانه اط
 بل الشعر أو حلق نحو دمل حتى آدماء ليستسك عليه البواء ثم ذكر عليه كاقتر به شيئا الشهاب الملى رجه

كذلك كره كثير من وجعله

في الكثير ولا تأثماني

المجموع عن الاحتجاب في

اختلاط دم الحوض بالرق

في حديث عائشة أنه مع ذلك

يعني فقلته كما يأتي وخرج

بالاجنبي وهو لم ينجس

لما سقى عموما طهر وشرب

وتشفت احتجابه وبصاق

في فوهه كذلك ما لم يزل

من غسل ثم دأ وتظف

ومس ألا تحو فاصدم

ويق أودهن وسأولما احتجب

البسه كما صرح به شيخنا في

التحريم وغيره في الباقي قال

أعني شيخنا اختلاف اختلاط

دم جرح الرأس عند حلقه

ببل شعره أو بدواء وضع

عليه فلهذا فلا مشقة في

الاحتراز عنه اه وفيه

نظير وما عليه ممنوع ولا

ينافي ما تقرر والمطلقات أبي

على تأثير طوبى البدن لانه

محمول على ترطبه بغير محتاج

إليه بل أطلق بعضهم

المستحقة في الاختلاط بالماء

واستدل به نقل الأصمعي

عن التسوي والتأخير

ما سؤله وحيث كان في

لبوس لم يمتدداصابتها

والا كان قتل فلا في يده أو

توبه فاصبه مدم أو جل

توبه فيه ما رغبتم مثلاً

صلى عليه لم يغفلوا عن

القبيل نعم بل البس زاندا

تجعل أو نحوه حكم شبهة

ملبوس على الأوجع مثلاً

لقضية كلام القاضي بالنسبة

لتعوي الصلاة لا لغو ما قيل

دمه ببل الشعر أو لم ينجس حتى أقدمه ليستحصل عليه الدماء ثم خذره تنبسه كما أفتى به الوالد رحمه تعالى انتهى اه سم وأما نقاع الشارع خلافاً للمستبين قال عرش قوله م ما لو حلق رأسه الخ فالأقرب العفو مطلقاً سواء كان الدم من الجرح الماحصل بالحق أو من البراءة ونحوها مشقة الاحتراز عن غسل العفو عن هذا أولى من العفو عن البصاق في كنهه البراءة وفيه م حرق آدم لاخر به م ما لو وضع عموماً لوصفاً من غير حلق فاختلط على الموصوف بغير حلق من الملل ونحوه وينبغي أنه لا يضر من اختلاط ضروري العلاج اه عرش (قوله كذا ذكره كثير من) عرش على ظاهره النهاية والغنى (قوله وشبهه في الكثير الخ) فيحصل من كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غير مختلط فعني عن قلبه وكثيره ومختلط باجنبي فعني عن قلبه فقط ومختلط بغير أجنبي فعني عن قلبه وكثيره سم (قوله نحو ما طهر الخ) وما ينساق من الماء على بشره أو من الطعام حالاً كنهه نهاية زاد الغنى أو جعل من جرحه دواء اه (قوله كذا) أي احتجبه (قوله من غسل الخ) أي أو حلقه نهاية وصورته أن يبل الرأس أو يزل على دم البراءة فلا ينافي علم العفو في اختلاط دم جرح الرأس ببل الملق عند الشارع م ر شدي أي خلافاً للفتنة (قوله وسأولما احتجب اليه) ومن سألوه مع وجهه ما ببل بطرفه وبه ولو كان مع غيره وهو لا يعرف بدينه فحصى بيده المبتلة اه وليس منه ما يظهر ماء الزهر فلا يغني عنه إذا رشح عليه قليلاً أو كثيراً لم يخرج اليد إذا وقع منه مثلاً اه عرش وضاعف الشدي في الأخير فقال رومنه كما هو ظاهر ماء الطبيب كنهه الورود لأن الماء ليس مقصود شرعاً خصوصاً في الأدق التي هو مطلوب فيها كالعدن والجمع هو أولى بالعفو من كثير مما ذكره واختلافنا في الحاشية اه وهو الظاهر (قوله أعني شيخنا الخ) ووقفه شيخنا الشهاب الرمي حيث أفتى به (تنبيه) قضية كلامهم أن من لم يورث في أحد هلم معفو عنه دون الآخر لا يجوز له لبس الأول والصلاة في الثاني لأن منعه من لبس الأول لما سبق سم (قوله ببل شعره) تقدم عن النهاية ما تقدم (قوله أو بدواء وضع عليه) تقدم عن الغنى وعرش ما تعلق (قوله ما تقرر) أي في قوله وخرج بالاجنبي عموماً طهر الخ (قوله تأثير طوبى البدن) أي فيما لو لبس أو باقيد م نحو براغيث وشبهه لم ينجس (قوله وحيث كان الخ) كقوله لا في بالنسبة الخ فطعن في قوله حيث لم يختلط الخ (قوله أو جل نو بالخ) أي بان كان جلله لغرض كالخوف عليه عرش (قوله لم يغفلوا عن قليل) ولو نام في توبه فكيف يعدم البراءة الحق بما يقتله منها بعد الخلفا لست من العرى عند النوم ذكر ما في العمادات اه وهو محمول على عدم احتجابه لنوم فيموال في عنه نهاية زاد المداوم من عليه في خذله أو احتجابه اليه كان لم يعتده عنه في وهو ظاهر على أن في أصل بحثه وقضية انتهى قال عرش ومن الحاجة أن يغتنى على نفسه لضرر إذا ما عر ماناً ولا يكافأ عددان في بل نام فيهما فمن الجرح اه وقال السيد المصري أقول بل لو قبل العفو أي عن ذلك التوب مطلقاً كان أوجه اه (قوله لم يجعل الخ) أي بخلاف زائد ليس كذلك فلا يغني عن الآخر القليل سم (قوله على الأوجه) وفي فتاوى الشارع م سئل عن رجل يقصع القمل على ظهره فهل يعنى عن دم مملو كثر خمسة على عشرين وإذا اختلط دم القمل الجالح حتى يسهل يعنى فغاباً بانه يعنى عن قليل دمه قال الحاله المذكورة لا كثيرة لكونه بفسه ولما سألوا الجلد لا توتروا وتنبى

الله تعالى (قوله ولم يجل في الكثير الخ) فيحصل من كلامه بالنظر لهذا أقسام ثلاثة غير مختلط فعني عن قلبه وكثيره ومختلط باجنبي فعني عن قلبه فقط ومختلط بغير أجنبي فعني عن قلبه فقط وكثيره عموماً طهر وشرب الخ) وما ينساق من الماء على بشره والطعام حالاً كنهه م (قوله أعني شيخنا الخ) أي واقفه شخصاً الشهاب الرمي حيث أفتى به (تنبيه) قضية كلامهم أن من لم يورث في أحد هلم معفو عنه دون الآخر لا يجوز له لبس الأول والصلاة في الثاني لأن منعه من لبس الأول مما يشق ولأنه لا يشترط في العفو أن يضطر إلى نحو اللبس والام تصح صلاته من جل توبه براغيثان قل دهما ولأن كلامهم صريح على أنه لا يجب عليه غسل الدم إذا قدر عليه وإذا احتجبت الصلاة في توبه البراءة مع إمكان غسلها فلنصح فيها مع القدرة على توبه لا لعدم فليتلأمل (قوله لم يجعل الخ) أي بخلاف زائد ليس

أى لم يمتحج لماسته فيخس به وان قل (١٣٤) (ودم البثران) يفتح المثلثة جمع بثره يسكونها وقد تنفع وهى خارج مصغير (كالبراغبت)

السكالم فبى اذا مررت القامة بن اصابه هل يعنى عنه اولاً والاقرب عدم العقول كثره متخالفة لدم الجاحد ع
 وفي الكردى عن الارشاد لا تبطل بدم تصوير عوت وبثره مالم يكن بقتل وعصر اه (قوله اى لم يمتحج لماسته
 له) آخر المحتاج لماسته فقد انه لو دخل بدماء فيه ماله قليل او ماتع أو طرب لا يخرج ما يحتاج لاخراجهم
 ينحس سر على حج ومن ذلك علمه الحريض واخرج الماعن من الماعن ملائمة به وفيه سم على المنه من دم
 أن من العفو أن تكون باصابعه أو كفه نحاسة معفوها فبى كل ذلك من انا فيه ماعن اه ع (قوله وهى
 خراج) الى قوله كدم بر وثى فى النهاية واى (قوله خراج) بالتخفيف ع (قوله مطلقاً) اى عن قوله
 وكثير منها يعنى قول المنز (والقروح) اى الجراحات شرح بافضل (قوله يعنى) الى قوله فلا يعنى فى المغنى
 والى قوله وقيل فى النهاية (قوله من المشبه) وهو مالا يدم منه غالباً (قوله والمشبه به) اى دم الاجنبى (قوله
 وهذا اولى الخ) وقال اللهايتو (قوله من جعله الاول الخ) هو ما جرى عليه الاذرى والمغنى ورجحه سم ثانياً
 (قوله اول الخ) هو ما جرى عليه الاسوى والشرح الحق ورجحه سم اولاً (قوله فيما سر) اى يعنى عن
 لئلا هو كثير همام يكن بفعله أو يحاو زحله وحاصل ماى العلماء اى يعنى عن قائلها ولون اجنبى غير مكاب
 وكثير همام نفسه مالم يكن بفعله أو يحاو زحله يعنى حيث تدعى قائلها فقط نهاية قال الرشيدى قوله مر غير
 نحو كلب اى مالم يتحما باجنى لم تمس الحاجة اليه على ما مر فى طبع الشارع اه زاد ع (قوله مر مالم
 يكن بفعله) ومنه ما يعنى من وضع لصون على الدم لا يفتقد ويخرج ما فيه يعنى عن قوله دون كثيره وأما ما يقع
 من أن الانسان قد يفتقر رأس المل بالقبول انتهاء المدة فيه مع صلاية الخ لم تنتهى مدته بعد فيخرج من
 الحمل المنفصل كدم كثير أو نحو قمع فهل يعنى عن ذلك ولا يكون بفعله لا يخرج وجهه وقت الفتح أو لان خروجه
 مترتب على الفتح السابق فيه نظر والاقرب الثانى ما ذكر اه ع (قوله وتناقض المصنف فى دم الفصد
 الخ) عبارة عنها بنو الغنى وما وقع فى التحقيق والجمع ع فى دم البثران وهو هامحول على ما حصل بفعله أو
 انتقل عن جعله اه (قوله ما يناسب له الخ) اى ما تغلب السائل له عادة وما زادها من الثوب فان ساروه عن
 عن الجاوزان قل شوى فان كثر الجاوز فقبس ما تقدم فى الاستحباب أنه ان اتصل الجاوز بغير الجاوز وجب
 غسل الجميع وان انفصل عنه وجب غسل الجاوز فقط شذذ العشاوى اه يعبرى عبارة الكردى عن
 المشابهة عيرة الظاهر أن المراد بالحل الموضع الذى اصابه فى وقت الخروج واستقر فيه كظفير من البول
 لذلك فلا يعنى الا عن القابل (قوله لم يمتحج لماسته) آخر المحتاج لماسته فذد انه لو أدخل بده انا فيه
 ما قليل أو ماتع أو طرب لا يخرج ما يحتاج لاخراجهم نفس * (فرع) * فى شرح مر ولوانم فى به فكثر
 فيه دم البراغبت الحق بما عتله منها عدا الحافض من العرى عند النوم ذكره ابن العماد بحثاً وهو محمول
 على عدم احتياجه للنوم فيه ولا يعنى عنه اه (قوله والافكدم الاجنبى فلا يعنى) اعلم انه وان كان المتبادر
 انه نائب فاعل يعنى ضمير المشبه لانه الموافق لكون المقصود بالمشبه بيان حكم المشبه لكونه مجهولاً وكون
 حكم المشبه معلوماً يستقر الا اذا كان فى عبادة المصنف مانع من ذلك وهو ان هذا الخلاف المذكور فى قوله
 فلا يعنى وقيل يعنى عن قوله انه ما فى كلام الاصحاب اى فى دم الاجنبى الذى هو المشبه به بصرح
 بذلك استندوا المصنف على ترجيح الحر له انه لا يعنى بقوله ولا الظاهر العفو عن قليل الاجنبى فان
 هذا ودعى قول الحر لا يعنى فهو مصرح بان الخلافاً ما هو فى دم الاجنبى فتبين ان الضمير فى يعنى
 للمشبه به وهو دم الاجنبى وامتنع كونه للمشبه وأوله ما (قلت) التشبيه لا يفتقر على بيان حكم المشبه
 قلت الفاء لجرد العطف لا للتفريق وكن باصنف قالوا والافكدم الاجنبى ودم الاجنبى لا يعنى عنوقيل
 يعنى عن قوله فبى ذلك فبى ما ذكر واذا عات ذلك علم ان الله والبروجو الضمير للمشبه به كقوله الحق
 الحلى فبىه درموان الشارح لم يصب فيما فصل ولا فى قوله وهذا اولى فان ذلك نشأ عن عدم تأمل كلام
 الشارح وساقه فبى (قوله وهذا اولى الخ) فيه بحث بل قد يقال لا اولى جعله لا الاول فقط لا اولى ق

فبى عن حديث لم يصح
 مطابقاً على الاصح لعلية
 الاتباع اى بالاضافه وان
 عصره فلا يعنى عنه مطلقاً
 لاستغائه عند ولا مع انه
 يعنى عن قلبه فقط كدم
 بر وثى قوله لان العفو قد
 يحتاج اليه قال بعضهم
 ويشترطه اى ان
 لا ينتقل عن محله والام
 يعنى الا عن قلبه انما
 كلام النوى وغيره وانما
 يفهم ذلك فى غير محاذى
 الجرح من الثوب بما صاغه
 فينبى أن يلحقه الضرورة
 الاتباع بكثرة انتقاله اليه
 (والدم ليس والقروح
 وموضع الفصد باخامة قليل
 كالبراث) يعنى عن دمها
 قلبه وكثير همام يكن بعصره
 فيبقى عن قلبه فقط
 (والاصح) انه (ان كان
 مثله) اى ما ذكر (يدوم
 غالباً لا الاستحبابه) فيجب
 الحشو والعصب كلر فيها
 ثم اخرج بعد عفى عنه
 (والا) بدمه غالباً فكدم
 (الاجنبى) صيه (فلا يعنى)
 عن شى من المشبه والمشبه
 به وهذا اولى من جعله الاول
 وحده اولى الثانى وحده كافال
 بكل شرح (وقيل يعنى عن
 قلبه) قات الاصح انها
 كالبراث) فيما لانه ما
 قادر وانما وجدت دامت
 وتعدو الاكثر من لطيفها
 فتناقض المصنف فى دم

الصد والجاحد والمعتد حل قوله بعدم العفو على ما ذابور زحله وهو ما ينسب له عادة الى الثوب او يميل آخر فلا يعنى والغايط
 الا عن قلبه لانه بفعله وانما ينظر لكونه بفعله عند عدم الجاوز لان الضرورة هنا اقوى منها فى قتل نحو البرغوث وعصر نحو البثرة

وقضية قول الرافعي ومنه يخرج من حرمه مهندق ولم يوجب بشره لم تطال صلاته أنه اذا لوث أبطل أي ان ذكر كالأهمه كلام الرافعي وما تقرره
من الغفوة عن كثرة المقتضى فيه بان الغفوة من الأولى به بخلاف مهندق الخرج أو اقتضاه (١٣٥) بمسدر بطله وقضيه أنه حل حرام بط

والخاطف في الاستسقاء وحديثه قال وقتا أخرجه من غير اتصال لم يضر اه (قوله وقضية قول الرافعي)
الى قوله وفارق في النهاية (قوله ان كراخ) أي واصل مجله اخذنا من هنا يتوحد باختلاف قول الشارع الاتي
وفارق الخ أي كثير المهندق (قوله وقضية) أي الفرق (قوله أن مثله) أي المندفق (قوله فرج الم
الخ) منسجم الشرح قد يدل على ان المراد انه خرج بعد الطهارة فلا ينافي ما قرره في الفرق بين الغفوة وغيره على
أنه لا حاجه لذلك في عدم المناقاة مع قوله أي وهي خارجة من مجله سم (قوله أي وهي خارجة الخ) أي أما
اد لم يخرج عنه فيبقى عن الكثير الملوث لها أنضاف لئلا يمل سم (قوله عن قليل دم الاجني) أي ولو لم ينسجم
بان عاد اليه بعد اتصاله عنه والقليل على الام ما تعافاه الناس أي عدوه صفوانها به ومنه وفي الكردى
عبارة الروض والقليل ما يعسر الاحتراز عنه ويختلف باختلاف الاوقات والبلاد انتهى وقال الشارع في دفع
الجوارح جمع في الغسل والكثرة العرف في الغسل عادة التطهير به ويعسر الاحتراز عنه قليل وما زاد على
كثيره ويختلف الوقت والحصل وذكره كراهه تفرق بين طين الشارع لا يعجز عنه في السك والملك في كثيره أنه
حكم القليل اه ونحوه في الامداد وغيره اه (قوله غير المخلط) الى قوله وانما لم يوافقوا في النهاية والمغني (قوله
غير المخلط) أي ادم المخلط من نحو كلب لا يعنى عن شيء منه لمخلطه وكذا في اخذها من اجنبها لمخلط به منه
أو ثوب به عشا فانه لا يعنى عن شيء منه لعدبه بذلك فان التضعف بالخاصة حرام نهاية ومعنى قال عرض قوله فلا
يعنى عن شيء من الخ أي ما لم يبناه في القارة الى حد لا يدرك البصر المعتدل بناء على ما اعتمدته الشارع مر فيها
ممن أنما لا يدركه الطرف لا يجس وان كان من معقاة اه (قوله كاسر) أي في باب الخامسة (قوله فيما)
أي في الاذن ويتوحد بخصوص المخل (قوله عن قليل ذلك) أي نحو البول (قوله وقينس مامر) أي قبل قول
الضيق ودم البثر ان كردى (قوله عن القليل) أي قليل الدم (قوله وقضيه بعضهم الخ) هذا التقيد اعتمد
خضنا الشهاب الرزلمي بل له مراد الشارح هذا البعض سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني كما رآنا (قوله
التلطيح به) أي في بدنه أو ثوبه لمرة التضعف في كل منهما أي عينا كما قد يدرك خضنا الشهاب الرزلمي سم
(قوله بالغفوة) أي عن نجس اسفل الخسوف (قوله غير ذلك) أي غير التلطيح عدا (قوله وقولهم سم
عطف على قولهم (قوله ما فيها الخ) أي ما قلنا أو ما تعافاه الخ (قوله مثله) أي وغيره ما لم يغسله مثله
(قوله أو من به نجس الخ) أي كالجسم بغير نهاية (قوله ولادليل له) أي ذلك البعض المستدل بما
ذكر (قوله كاتقرر) أي نفا (قوله به) أي يتميز الدم عن غيره بذلك قولنا لمتن (الذي له) (يع) هو صفة
الماء في قوله ماء القروح الخ سم (قوله أو تغبر لونه) بغير فعله يعرف تغبره الآن بية لبالغالب في

لكون المتصور بالنتيجة بان حكم المشبه لا يحكم المشبه به مستقر مع ما لم يبان حكمهما والتفرع
المذكور اذا لم يفهم من التشبيه حكمه ما حتى يفرع عليه بخلاف ما جعل الاول فقط لبناء ذلك على معاملة
حكم المشبه ولو اذاعه بالتفرع في غير غاية الظهور فليست امل (قوله فرج الم) منسجم الشرح قد يدل على ان
المراد انه خرج بعد الطهارة فلا ينافي ما قرره في الفرق بين الغفوة وغيره على انه لا حاجه لذلك في عدم المناقاة مع
قوله أي وهي خارجة من مجله (قوله أي وهي خارجة من مجله) أي أما ذلك كالمخرج عن غفوة في كثير
المالوث لها أنضاف لئلا يمل سم (قوله عن قليل دم الاجني) أي ولو لم ينسجم بان عاد اليه بعد اتصاله عنه والقليل على
الاذنى مر (قوله وقضيه بعضهم) اه هذا التقيد اعتمد خضنا الشهاب الرزلمي بل له مراد الشارح هذا
البعض (قوله والتلطيح به) أي في بدنه أو ثوبه لمرة التضعف في كل منهما أي عينا كما قد يدرك خضنا
الشهاب الرزلمي والا فمجرد تعدد التلطيح لا يتم الغفوة ولا يقتضى العصيان اذ قد يكون حاجة (قوله الذي له)
(يع) هو مفضل الى قوله وكذا ما في الخ وعبارة الروض وماه القروح طاهر ان لم يغتر كالتلطيح اه
(قوله أو تغبر لونه) بغير فعله يعرف تغبره الآن يقال بالغالب في

تقرر به فاقبل جل المستوفين به بحس معقوفة (والقبح والمديد) وهو ما عرفت في دفعه بخلاف عدم (كلامه) في جميع ما مر به من أنه ما هما
(وكذا ما في القروح والتلطيح الشيء له) (يع) أو تغبر لونه (وكذا بالروح) ولا تغبر لونه (في الاطهر)

كصدي لا ربح له (قلت المذهب طهارته والله أعلم) * فرع * يعني أضعاف دم المنافذ كإدخاله عليه كلام المجموع عرف لامام المسافر وفي أوائل الطحاوي من العنوع قليل دم الحظ وإن مصعته به يقاها أي أذهبته به لغير منظره وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومنه قوله فعل أن العنوع قليل دم جميع المنافذ من الموقل الذي عليه الأصحاب وبحل العنوع قليل دم الفرجين إذا لم يخرج من معدن النجاسة كانتا توحيح الفاعلا ولا تضر ملاقاته فمرها في نحر الدم الخارج من باطن الذكرا لا تضره ويرد بقوله في كلام المجموع إذا ذكر التصرح بأنه لا أثر (١٣٦) خلط الدم بالرق قصدا به يتأيد قول الترمذي لا يؤثر اختلاط الدم المعقونه بطريقه بدن وأقرب شيئا بأنه لا أثر للصالح

مثله سم قوله كصدي لا ربح له أي قياسا عليه قول المتن (طهارته) أي ما لا ربح له قياسا على العرق نهاية ومعنى (قوله) يعني أضعاف دم المنافذ خالفه النهاية والمعنى فقالوا للفظ الأولي لم يحل العنوع من سائر ما تقدم مما يعني عنهما لم يحتاط باحتياقي فإن اختلط به ولو دم نفسه كالحار ج من عيشه أو لبنه أو لبنه أو قبله أو دونه لم ينف عن شئ من أه (قوله من العنوع) بيان لكلام المجموع (قوله على ذلك) أي العنوع من دم المنافذ (قوله) ومنه: أي ما بسطته على ذلك في شرح العباب (قوله) أي قول شرح العباب (قوله) وكلام المجموع (قوله) أي قوله وإن مصعته به يقاها (قوله) أي بكلام المجموع (قوله) أو يتصرح به أنه الخ (قوله) وكلام الخ المتبادر من المنافذ فإن أدمن القمع والصد يدحتن في المنافذ وصددها (قوله) لم يقطعها لا ينبغي أن هذا معنى على ما قرر من العنوع من دم المنافذ سم (قوله) عنه أي المصل (قوله) أو قبله الخ (عطف على قوله في الصلاة قال سم قوله أو قبله الخ شامل لما إذا قل ما أصابه منه وما إذا كثر فليراجع فإن قياس العنوع من قليل دم المنافذ أن لا يجب الانتظار ولا التحفظ إذا قل اه وقد يقال إن دوام الرغاف يلزم منه كثرة الاصابة فتدخر كان الصلاة (قوله) وتدخرهما لم يظهر لوجبه التقيد بالقرع وهلا بلاه بقره فيها ويقوعه لصدف حدوثها في الاثناه (قوله) ونحوه الخ) ردليل القديم عبارة المعنى والقديم لا يجب القضاء لعذره ولحدوث شلغ العين في الصلاة فإلى صلى الله عليه وسلم أي بعد فرضه من أجل جبر بل ثاني فاعترف أن فيها ما قد أوجه الدلالة منه أنه لم يستأنف الصلاة واختار هذا في المجموع وأجاب الأول بأنه يحصل أن يكون دمها سائرا وإن يكون مستنفرا طاهر الخ (قوله) ليس صريح الخ) وقد يقال للظهور والتبادر كافي في الاستدلال (قوله) لشموله لطاهر الخ) أي وانما فعله صلى الله عليه وسلم تنزهها بما يتوهم (قوله) بعد موضع الخ) وهو يصلي بمكة نهاية وكان ما رآه في جهل كرمي (قوله) على الجزء والخ) وهو اسم لما في الكرش من الفلور لكن في الصالح السلي بالقرع مقصودا المجلدة الرفقة التي يكون فيها الولم من الوائشي ع (قوله) لم يجب أول الاسلام) أي ومن حدث أي الخلع وجب نها يتوهم (قوله) به قبل الشرع) أي قوله ما لم يكن في النهاية والمعنى قول المتن (وجب القضاء) وظاهر أن القضاء في الصورتين على التراخي سم على حج ويؤيده ما قلناه في الصوم من أن من نسي السنة لا يجب عليه القضاء فورا ع (قوله) قبل التذكر) أي أو بعده وقبل إمكان القضاء كاهو ظاهر سم والمراد بالتذكر ما يشمل العلم في الصورة الأولى عبارة النهاية قبل القضاء اه قال ع (قوله) قبل العلم به أو بعده قلنا بأن القضاء على التراخي كالمعنى سم اه وقوله نظر (قوله) متى احتل حدث النجس الخ) أي وانما يجب عليه إعادة كل صلاة تنق فعملها مع النجاسة معنى وإنما قال ع (قوله) فلو قش (قوله) لم يقطعها) لا ينبغي أن هذا معنى على ما قرر من العنوع من دم المنافذ (قوله) أو قبله الخ) شامل لما إذا قل ما أصابه من دم ما إذا كثر فليراجع فإن قياس العنوع من قليل دم المنافذ أن لا يجب الانتظار ولا التحفظ إذا قل (قوله) وجب القضاء) وظاهر أن القضاء في الصورتين على التراخي (قوله) قبل التذكر) أي أو بعده وقبل إمكان القضاء كاهو ظاهر

على الدم المعقونه عند المذام يتشرب به وكلامه فيما ذكر القمع والصد يد وعطف في الصلاة ولم يصعته إلا القليل لم يقطعها وإن كثر تركه على منفصل عنه فإن كثر ما أصابه لم يقطعها ولو جمعة تحسب فالمن وهم فم أو قياما أو فنام فإن انقطعاه والوقت منقطع انتظاره والا تنقطع كالسلس خلافان وهم انتظاره وإن خرج الوقت كأي خولفصل فوجه النجس وإن خرج وبشر بقدره هذا على إزالة النجس من أصله فلزم منه اختلاف في مسئلنا (ولو صلى نجس) لا يعنى منه بثوبه أو بدنه أو مكانه (لم يعلمه) عند تحرهما ثم بعد فرضه اعلم وجوده فيها (وجب عليه) (القضاء في الجديد) لما ر أن الخطأ بالشروط من يلبس الخطأ الوضع فلم يؤثر فيما جهل كطهارة الحدث وخلعه صلى الله عليه وسلم نعليه لا تجزأ جبر بل أن فيهما قدرا ولم يستأنف

ليس صريحاً في أن ذلك القدر نجس لا يعنى عنه لشبهه لطاهر والمعقونه واستمراره بعد موضع على الجز وروى ظهور جماعته حتى حانت فاطمة وروى الله عنها ويحكمه ليس فصعصع به الله على سري ضرور وهو قها وانما لم يستأنفهم علمه بذلك بعد احتمال أنها نافلة على أن جماعا أو بان اجتناب النجس لم يجب أول الاسلام (وان علم) به قبل الشرع وقه (أن نسي) فصل في عدم ذكر (وجب القضاء المراجعة) هنا في سائر ما مثل في الأعادة في الوقت (على المذهب) لتسببه بنسبته إلى نوع تقصير ولومات قبل التذكر فالمرحوم كرم الله تعالى كأي به البغوى وتبعوه أن لا يؤثر أخذ رقبته من هذه الأخطاء والنسيان ومن احتمل حدوث النجس بعد الصلاة لا قضاء علم لم يكن يمين وجوده قبله ولو شذ في ر والله تعالى على الأوجه كما يتبين الحداث وشذ في الطهر

ولوراي من يري نحو صلاة وشو به نفس غير معقونه عند لمه اعلامه لان الامر بالمعروف (١٣٧) والامر بالمعروف وان لم يكن معصيا كما

قاله العزيز عبد السلام

وكذا يلزمه تعلم من رآه دخل

واجب عبادة في رآه مقلده

كفان كان غير غيره يقوم

به ولا يمنع ان يفسر بل

ذلك باحوال يلزمه الاما

عسى العتد * (فرع) *

اخره وصلى واية نحو

نفس او كنفه ومبطل

لزمه قبوله او بنحو كلام

مبطل فلا يكاد له كلامهم

والفرق ان فعل نفسه

لا يرجع فيه لغره وينبغي

ان يحذف فيما يبطل سهوه

لاحتمال انما وقع منه

سهو ام هو كلفه او

الكلام الكثير فينبغي

قبوله في بطله حيث لا يحس

* (فصل) * في ذكر

مبطلات الصلاة وسنها

ومكرهاها (يتبطل)

الصلاة (بالنطق بغيره)

من كلام البشر ولومن

منسوخ لفظه او من حديث

قدي وان لم يقبله الكنا

قوالا فيما يظهر أخذها

بأن ذلك ليس مسلم ان هذه

الصلاة لا يعلم فيها شيء

من كلام الناس واقل ما ياتي

عليه الكلام لغة أي غالبا

حرفا لا هو يقع على الفهم

وشبهه وتخصه بالفهم

اصطلاحا حدث وأقصى

بعضه باطل زيادة ما قبل

أجم النبي في الشهاد أخذها

بظاهر كلامهم هناك

بعدلانه ليس اجنبيا عن

الذكر بل يعلمه ومن ثم

أقبح خطا بانه

عما منه فوجد قد افسر قل وجب عليه اعادة ما تبين اصابته فيها انتهى الى ادى اقول والاقر بما قل من
ابن العماد من العلوياء مخرجه من المعصية قليل النجاسة التي بشق الاحتراز عنه كسب دنان النجاسة
وبما السر حين وشي نحو الحمار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز عن
هذا أشق من الاحتراز عن دنان النجاسة يتوجه اه (قوله ولو رأى) الحقوله وكذا في المعنى والى الفصل
في النهاية (قوله ولو رأى) في مكلف عبادة الهيا وتلقى رأينا (قوله من يري نحو صلاة وشو به الخ) عبارة
شجنا كمررت ولو رأنا نجس في ثوبه ن يعل أو في يده أو مكانه لم يعلمه وجب علينا اعلامه ان علمنا ذلك
مبطل في مذهبا الخ (قوله والاعادة) خبر ان (قوله وكذا يلزمه) أي المكلف (قوله كان غير غيره) يقوم
أي ورأه ذلك الغير أيضا والا فلا تافد في وجوده بصري عبارة عش أي لم يعلم أي الراقب منه أي من الغير
انه لا يعلموا رشفه للصواب ولا انصرف في حقه عتلا ان وجوده من ذكر وعدمه سواء اه (قوله لزمه قبوله)
ولو تعارض عليه عند دل في أنه كشف عورته أو وقع عليه نجاسة فينبغي تقديم الغير لوضع النجاسة أو
انكشاف العور ولا نه مثبت وهو مقدم على النافي وان كثر عش (قوله اما هو) أي ما يبطل سهوه (قوله
ان يحذف) أي عمل ان فعل نفسه الخ (قوله فينبغي قبوله الخ) بشكل علمنا بتقديم أسباب الحديث أنه لو
أخبره عند بغير وجه شئ منه وهو موقوف لا ينقض طهره لأن البقية لا يرفع بالشئ عش
(فصل في مبطلات الصلاة) * (قوله وسنها) أي ما ينس فعله فيها أولها وليس منها عش (قوله
ومكرهاها) معطوف كالذي قبله على مبطلات الخ عش (قوله تبطل الصلاة) أي فرضا كانت أو لا
ومثلها صفة التلاوة والشكر وصلا والنجاسة شجنا قولنا (بالنطق) الخ أي من الجوارح المخصوصة دون
غيرها كما دل على جل مثالا فيما يظهر ونقل به عن أهل العصر البطلان ذلك فليراجع وكذا تفصل
عن مر انه اذا خلق الله تعالى في بعض اعضائه قوتا للنطق وصار يتمكن صاحبه من النطق فيم البطلان
مضى أراد ان ذلك كنعق السان فتبطل الصلاة بنطقه ذلك بغيره في انتهى وقياس ما ذكر ان يشترك
العفو جميع أحكام السان حتى لو قرأه الفاتحة في الصلاة كفي وكذا لو تعاطى به عضدا وصلّى مع عش
عبارة الجعري أي على الاتقان ولومن نحو يد أو رجل أو جلد ان كان نطق ذلك العضو اختياريا بالاول
بضر اه (قوله من كلام البشر) الحقوله وأقرب في النهاية لا قوله أي غالبا وكذا في المعنى الا قوله لكن الى
وذلك (قوله من كلام البشر) أي الذي من شأنه ان يشك به الاميون في بخاراتهم ولو خاطبه الجن
أو الملائكة أو غير الاعاقل وتخرج بذلك القرآن والذكر واللعاء شجنا عش (قوله ولومن منسوخ الخ) أي
أو من كتب الله المنزلة غير القرآن كما قاله في شرح العباب أي والكلام في ما ليس ذكر اولاده اسم عبادة
عش وتبطل أيضا بالتوراة والتنجيل وان علم عدم تبدلها كانت له قواهم بغيره من غير القرآن والذكر
والدعاء اه (قوله لفظه) أي وان بق حكمه كالشع والشجنا ذاتي الخ بخلاف منسوخ الحكم مع بقاء
التلاوة كما يتوالت من شئ منكم ويرون آذ واجاب الخ شجنا واية ومعنى (قوله وان لم يقبله) أي وان
كان لصحة الصلاة تقوله لا يامد ما ذاق لم كعترا اذ تلاقم أو أقاعد أو هذه مناسبتها ومعنى شجنا (قوله
أخذها بما ياتي) أي في الافعال الهيا في فلو قصد ان ياتي بحرفين بطلت صلاته بشر وعش ذلك وان لم يات
بحرف كامل اه يجبر على الحاي (قوله أي غالبا) احتراز عما وضع على حرف واحد كبعض الضمائر
سم ورشدني (قوله حرفان) أي على ما اشتر في اللغة والافق الرضى مانسه الكلام موضوع لحسن ما يتكلم
به سواء كان كلمة على حرف كرواوا العطف أو على حرفين أو أكثر أو كان أكثر من كلمة سواء كان مهيلا أم لا
قالنا واشتر الكلام لغتي المركب من حرفين فصاعدا انتهى اه عش (قوله اصطلاحا حدث) أي لفظا
نهية (قوله أفتي شجنا بانه الخ) و يؤيد ما قدمه الشارح في القراء من ان الزيادة التي لا تغير المعنى لا تفسر
(فصل في ذكر مبطلات الصلاة وسنها ومكرهاها) * (قوله ولومن منسوخ الخ) أي أو من كتب الله المنزلة

غير القرآن كما قاله في شرح العباب أي والكلام في ما ليس ذكر اولاده عام (قوله أي غالبا) احتراز عما وضع

لا بطلان به (تنبيه) كان الكلام جازي الصلاة ثم حرم قيل بركة وقيل بالدين يتوقف بينهما ذلك من الاضطراب مع الراجح منه في شرح المشكاة
وعن اعتمادنا بركة السبك فقال أجمع (١٣٨) أهل السير والغزالي أنه كان بركة حين قدم ابن مسعود ومن الحبشة كل ما يصح مسلم وأي غيره

له ولك أن تقول صم
ما يصح بكل منه في
الغزالي وغيره فيبين الجمع
والذي يقتضيه أنهم
مرتين في مكة حرم الخلابة
وفي المدينة حرم مطلقا وفي
بعض طرق البخاري ما يشير
إلى ذلك (أو حرمه معهم)
كف وفي وعول وولانه
كلام تام لغة وعرفا ون
أنطق بأحد هذه السكت
وخرج بالنطق بذلك الصوت
الغير المشتمل على ذلك من
أنف أو سم فلا بطلان به
وان اقترن به ههنا شغني
الاخر ولو لغير حاجات
فهم الفطن كلامه أو صد
حكاكة أصوات بعض
الحيوانات كما في به البقني
لكن خالفه بعضهم قال
لن لا جرم ورد به ان قصد
يشيئ من ذلك اللعب فلا
تروى في البطلان لما يأتي في
الفعل القليل والا فلا وجه له
وان تكرر ذلك في الأتوار
لا تبطل بالصوت إلا ان
تكرر ثلاث مرات متوالية
أي مع حركة عضوي يطل
تحرره به ثلاثا كل في لاشفة
كل هو ظاهر (تنبيه) هل
يضيء النطق حينما يصر في
تصويره أو يفرق بان
في الصلاة أو يفرق بان
ما هنا الضيق فيضرب سماع
حديث السمع وان لم يسمع
المعتدل كل محتتمل والا أقرب بد (وكذا مائة بعد حروف) غير معهم تبطل جمعا أيضا (في الأصح) لأنها ألف أو أو أو يا ه
فهم حروفان ثم لا تبطل بإحاطته على تعديس

سم (قوله لا بطلان به) أي وان كان عامدا عالما ع (قوله إلى ذلك) أي الجمع المذكور قول المتن
(أو حرمه معهم) ظاهره وان أطلق فلم يقصد المعنى الذي اعتبره صار معهم لا غير وقد يقال قصد ذلك
المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد على التحريم سم على حج وقد وجه الاطلاق بان القاف المحررة
مثلا وضعت الطلوع والافاظ الموضوعه اذا أطلقت جلت على معانيها ولا تتحمل على غير هذا الاقصر يتناول القاف
من الفلق ونحوه وكذا معنى له فاذا فها عمل بنية واذالم ينوها جلت على معناها الوضعي ولو أتى بحرف
لا يفهم فاصدا به معنى المفهوم هل بضر فيه نظر سم على المنهج أقول لعل الاقصر بانه بضر لان قصدنا بفهم
بضم قطع النسبة ع (قوله) الصبري واعتدما الشورى الضر في صورة الاطلاق وقدر شغنا الحفني
ما استقر به ع من الضر في صورة الاطلاق وقصدنا المعنى المفهوم من حرف لا يفهم سم أقول وما
استقر به ع في الصورة الثانية سم كونه في غاية البعد بتأخره قوله لا حتى فخرج ففهم ما لم يؤد به مالا
يفهم فتأمل قول المتن (مفهوم) أي بخلاف حروف غير مفهم ما لم يكن قاصدا الاتيان بكلامه بمطل والابطل
صلاته لا في المطلق وشرع فيه شغنا في العبري عن الشورى قوله معهم أي عند الحكم وان لم
يفهم عند غير مختلف ما عدا ما يفهم عنده وان أفهم عند غيره لم يؤد جدمه بحسب ظننا ما يقتضي قطع نظم
الصلاة اه (قوله كذا في الخ) أي من الوفا والوقاية والوحي والاولا بقوله شرح باختلاف قال ع (قوله) ولا
فرق في ذلك بين كسر القامة مثلا وفخه لان الفتحة على وهو لا يضر فبطل الصلاة بكل منهما ما لم يؤد به مالا يفهم
(قوله ذلك) أي يعبر فيه أو حروف مفهم (قوله من أنف) أفهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الأنف
سم (قوله وان اقترن الخ) عبارة شغنا وخرج بالكلام الصوت الفقل أي الخالي عن الحروف كان نطق
نطقا خيرا ومهل مهمل الخليل أرحا كشيء من الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حروف مفهم فلا تبطل به
صلاته ما لم يقصد به العبر كذا في أشار الاخرين يشغني بولوا شارته ففهم الفطن أو غيره اه (قوله ولو
لغير حاجة) الاولى تقدم على قوله وان اقترن به الخ أو تأخر عن قوله وان فهم الفطن كلامه (قوله)
كأقرب به البقني) لا يخفى اشكال ما أتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتقا عواجا جاحو يحتمل
البطلان حينئذ سم أقول يؤد بهذا الاحتمال قول الشارح لا فيلانه أي كثير الكلام يقطع نظم
الصلاة الخ وتقدمه لا في اغتفار نحو التحف بالقلة (قوله والافلا ووجه) فديقول هذا البعض هذا بنفسه
تلاعب سم أي كاهو الظاهر (قوله وفي الأنوار) إلى التبيين في النهاية (قوله لا تبطل بالبرص) أي حيث
لم يظهر به حرفان أو حروف مفهم كاهو ظاهر سم على حج اه ع (قوله لاشفة) أي ولا لسان سم
(قوله بما عدا الخ) أي من اعتبار اعتدال السمع (قوله والاقرب الاول) أقول الاقرب الثاني لان المدارج على
النطق وقد وجد ع (قوله) وقد يعارض بماله فقال المدارج في امر على القراءة وقد وجدت فالظاهر
عدم الفرق (قوله غير مفهم) إلى قوله والحق في النهاية وكذا في المعنى الاول في حجاب قول المتن (وكذا مائة
بعد حروف) أي كما معنى (قوله باجاءنا الخ) أي بخلاف ما لو خاطبه ابتداء كقوله يا رسول الله فبطل به الصلاة

على حرف واحد بعض الضمائر (قوله أي غالب) خرج نحو (قوله لا بطلان به) ويؤد به ما قدمه الشارح
في الفرع من ان الزيادة تأتي لا تغير المعنى لا تضر (قوله أو حروف مفهم) ظاهره وان أطلق فلم يقصد المعنى الذي
باعتباره صار معهم لا غير وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد على التحريم ولو قصد
بالحرف المفهوم الذي لا يفهم كل نطق يقصد به اول حروف البطلان في فحتمل انه لا يضر (قوله من أنف)
أفهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الأنف (قوله كأقرب به البقني) لا يخفى اشكال ما أتى به بالنسبة
لصوت طال واشتد ارتقا عواجا جاحو يحتمل البطلان حينئذ (قوله والافلا ووجه) فديقول هذا البعض
هذا بنفسه لتلاعب (قوله لا تبطل بالبرص) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حروف مفهم كاهو ظاهر (قوله لاشفة)

شغنا

شحننا (قوله في حياته) كان التقسيد به جرى على الغالب سم فكذا بعد موته عش وشحننا يعبري
 (قوله بقول الخ) ولا بعد أن يموت إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان
 سأل عن زيد أضر أو غاب وأجاب له بأحد هما وادشرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته بطلت صلته
 كذا بحث ذلك الأستاذ المشهور البكري وهو وجه سم وعش (قوله وأخلق به عيسى الخ) ومقتضى
 كلامه الرافعي أن خطاب الملائكة وبقا الأنبياء تبطل به الصلاة وهو المعتمد في (قوله ولعل قائله) أي
 الخالق (قوله من خصائصه الخ) فتبطل بآياته عيسى صلى الله عليه وسلم ولا تعب بآياته لكن ينبغي أن تسن
 مر اه سم وقال شحننا والحق المعتمدان آياته عيسى طبق بآياته نينا صلى الله عليه وسلم في الوجوب
 لكن تبطل بها الصلاة اه (قوله ولا تعب في فرض الخ) بل تحرم فيه نهاية ومضى وشحننا (قوله)
 مطاقاً أي تأذيا بعد ما أملا (قوله بل في نقل الخ) ظاهر عدم جواز الترتل والمعتد علم وجوب آياته
 الأولى في النقل أيضاً ثم ينبغي أن تسن بالشرط الذي ذكره مر اه سم وشحننا في النهاية والغنى
 ما واقعته (قوله ولا تطل) إلى قوله وصدة في النهاية والغنى (قوله ونلت من الخ) أي بخلاف ما عاق
 منه كالهم اغفر لي أن أردت وأن شئت الله مريض فليس عتق رقبة وأن كثر ما فعل أي كقول الله تعالى أن لا أكلم
 نها يومئذ (قوله كنذر) ومعلوم أن النذر إنما يكون في غير بقدر الحاجب أي كقول الله تعالى أن لا أكلم
 ز يدا بطل لكرهتموه على ذلك إذا أتته قاصداً لا تشاءه لا لا تشاءه ولا كان شبرق فتبطل به شرح
 مر اه سم واعتمده عش وشحننا والمادني والحقني (قوله وخطاب مضر) أي خطاب لمخالف مضر
 الذي صلى الله عليه وسلم من أنس وجن ومالك ونبي غير نينا نها يومئذ بشرح بافضل (قوله وصدة) بحث
 الأسوي ولكن رد جميع بان الصدقة لا تنوقف على لفظ التلقا معاني الصلاة غير محتاج إليه بل لا تحصل
 به إلا بدفعه من القبض نهاية (قوله وصدة وتعتق الخ) وقفاً الشيخ الإسلام والخطيب بخلاف النهاية
 والزيادي والحقاي وغيرهم من المتأخرين عبارة شحننا والمادني ويستثنى من ذلك التلقا بنذر التبر فقط
 بل لا تعلق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق لأن نذر التبر مناجاة لله تعالى بخلاف غيره ولقرينة
 على المعتمد اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من النذر وما عطف عليه (حينئذ) أي حين أن يتلقا به
 بالعبارة (قوله وزعم أن النذر الخ) اعتمد مر هذا الزعم سم عبارة النهاية يومئذ بحث الأسوي الخالق الوصية
 والعتق والصدقة وسائر القرب المحترمة فإنه لا يمكن رد جميع بان الصدقة لا تنوقف على لفظ الخ أو بان النذر
 بخلافه مناجاة لغيره من ذكر اختلاف الاعتناء بخو عبدي حر والإيصاء بخو فلان كذا بعد موفى اه قال

أي ولا تسن (قوله في حياته) كان التقسيد به جرى على الغالب (قوله بقول أو فعل وان كثر) لا بعد أن
 يموت إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سأل عن زيد أضر أو غاب
 وأجاب له بأحد هما وادشرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته بطلت صلته كذا بحث ذلك الأستاذ المشهور
 البكري وهو وجه سم وعش (قوله وأخلق به عيسى الخ) ومقتضى كلامه الرافعي أن خطاب الملائكة وبقا
 الأنبياء تبطل به الصلاة وهو المعتمد في (قوله ولعل قائله) أي الخالق (قوله من خصائصه الخ) فتبطل
 بآياته عيسى صلى الله عليه وسلم ولا تعب بآياته لكن ينبغي أن تسن بالشرط الذي صلى الله عليه وسلم
 لا تبطل بكسائتي وذلك أنه ليس على أخلاقه وأن التمتع بخصمه بما يتعلق بالصلاة والسلام عليه من قراع
 الأذنين قيام برمن ذلك فليتأمل (قوله من خصائصه صلى الله عليه وسلم) فتبطل بآياته عيسى صلى الله عليه وسلم
 ولا تعب بآياته لكن ينبغي أن تسن مر (قوله ولا تعب) مفهومه الجواز في شرح مر بل تحرم فيه
 (قوله ولا تعب في فرض) قد فهم جوازها قول السبكي المختار القطع بأنه لا يجب معاني الفرض وان اتسع
 وقت لانه بازم بالشروع بخلاف الامام وتجب في نقل ان علم تأذيم ما به كها ولكن تبطل اه وظاهر عدم
 الجواز والمعتمد وجوب آياته الأولى في النقل أيضاً ثم ينبغي أن تسن بالشرط الذي ذكره مر (قوله)
 كنذر) ومعلوم أن النذر إنما يكون في غير بقدر الحاجب مبطل لكرهتموه على ذلك إذا أتته قاصداً لا تشاءه
 لا تشاءه لا لا تشاءه من أنس وجن ومالك ونبي غير نينا نها يومئذ بشرح بافضل (قوله وصدة) بحث
 الأسوي ولكن رد جميع بان الصدقة لا تنوقف على لفظ التلقا معاني الصلاة غير محتاج إليه بل لا تحصل
 به إلا بدفعه من القبض نهاية (قوله وصدة وتعتق الخ) وقفاً الشيخ الإسلام والخطيب بخلاف النهاية
 والزيادي والحقاي وغيرهم من المتأخرين عبارة شحننا والمادني ويستثنى من ذلك التلقا بنذر التبر فقط
 بل لا تعلق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق لأن نذر التبر مناجاة لله تعالى بخلاف غيره ولقرينة
 على المعتمد اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من النذر وما عطف عليه (حينئذ) أي حين أن يتلقا به
 بالعبارة (قوله وزعم أن النذر الخ) اعتمد مر هذا الزعم سم عبارة النهاية يومئذ بحث الأسوي الخالق الوصية
 والعتق والصدقة وسائر القرب المحترمة فإنه لا يمكن رد جميع بان الصدقة لا تنوقف على لفظ الخ أو بان النذر
 بخلافه مناجاة لغيره من ذكر اختلاف الاعتناء بخو عبدي حر والإيصاء بخو فلان كذا بعد موفى اه قال

في حياته بقول أو فعل وان كثر لا بعد أن يموت إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كان سأل عن زيد أضر أو غاب وأجاب له بأحد هما وادشرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته بطلت صلته كذا بحث ذلك الأستاذ المشهور البكري وهو وجه سم وعش (قوله وأخلق به عيسى الخ) ومقتضى كلامه الرافعي أن خطاب الملائكة وبقا الأنبياء تبطل به الصلاة وهو المعتمد في (قوله ولعل قائله) أي الخالق (قوله من خصائصه الخ) فتبطل بآياته عيسى صلى الله عليه وسلم ولا تعب بآياته لكن ينبغي أن تسن بالشرط الذي صلى الله عليه وسلم لا تبطل بكسائتي وذلك أنه ليس على أخلاقه وأن التمتع بخصمه بما يتعلق بالصلاة والسلام عليه من قراع الأذنين قيام برمن ذلك فليتأمل (قوله من خصائصه صلى الله عليه وسلم) فتبطل بآياته عيسى صلى الله عليه وسلم ولا تعب بآياته لكن ينبغي أن تسن بالشرط الذي صلى الله عليه وسلم لا تشاءه لا لا تشاءه من أنس وجن ومالك ونبي غير نينا نها يومئذ بشرح بافضل (قوله وصدة) بحث الأسوي ولكن رد جميع بان الصدقة لا تنوقف على لفظ التلقا معاني الصلاة غير محتاج إليه بل لا تحصل به إلا بدفعه من القبض نهاية (قوله وصدة وتعتق الخ) وقفاً الشيخ الإسلام والخطيب بخلاف النهاية والزيادي والحقاي وغيرهم من المتأخرين عبارة شحننا والمادني ويستثنى من ذلك التلقا بنذر التبر فقط بل لا تعلق ولا خطاب كقوله لله على صلاة أو صوم أو عتق لأن نذر التبر مناجاة لله تعالى بخلاف غيره ولقرينة على المعتمد اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من النذر وما عطف عليه (حينئذ) أي حين أن يتلقا به بالعبارة (قوله وزعم أن النذر الخ) اعتمد مر هذا الزعم سم عبارة النهاية يومئذ بحث الأسوي الخالق الوصية والعتق والصدقة وسائر القرب المحترمة فإنه لا يمكن رد جميع بان الصدقة لا تنوقف على لفظ الخ أو بان النذر بخلافه مناجاة لغيره من ذكر اختلاف الاعتناء بخو عبدي حر والإيصاء بخو فلان كذا بعد موفى اه قال

عش قوله لكن زوده جميع الخ منعه اه وقال الرشدي قوله هو وبان النذر بحولته مناجاة الخ فضيته
انه لو لم يذكر لفظ الله ابطل وانه لو اقي لفظ الله في نحو العلق لا يبطل كان قال عسدي حوله ثم اربى في الامداد
عقب ما قاله الشارح هو ههنا اللفظ وقد ورد بان قوله الله ليس بشرط فاي فرق بين علي كذا ونحو عسدي
حروفلان كذا بعد مرقى اه **(قوله)** لانه لا يشترط ذكره قد عجب بانه يضمنه سم وقد ورد بان نحو
العلق يضمنه كذلك فاي فرق بينهما **(قوله)** فنحو ذواتنا (داخل) أي بدون لفظه **(قوله)** وليس مثله أي
مثل اللفظ بالنذر وما عطف عليه قول المتن (والبكاه) أي وان كان من خوفه الآخر نهاية ومعنى قول المتن
(والنفع) أي من انفسا وقدم نهاية ومعنى قول المتن (ان ظهر به حرفان) أي أو حرف مفهم كظاهر من
قوله السابق تبطل بحرفين أو حرف مفهم سم عبارة الرشدي أي أو حرف مفهم أو محدود كما يفهمه صنيع
غيره كالجملة اه **(قوله)** لاسم وهو قوله وخروج بالنطق الصوت الخ كردى عبارة عش أي من أنها
لا تبطل بدون حرفين أو حرف مفهم اه **(قوله)** عرفا كذا في النهاية واللفظ **(قوله)** كالصوتين والثلاث
وسيد كرفي الصوم انهم ضبطوا القليل ثلاث كلمات أو سبع وقال القليوبي والمقدّم عدم البطلان بالنسبة
ودونها والبطلان بما زاد عليها كردى عبارة شغنائو ضبط القليل عرفا بست كلمات عرفا ثلث أو ثمانية
قصدي البدن والكثير عرفا باكثر منها اه ويأتى عن سم وعش ما رواه **(قوله)** أي في المضمر
(وقوله) هنا أي في غير المضمر **(قوله)** ولا يضبط إلى قول المتن أو جهل في النهاية واللفظ **(قوله)** ولا يضبط
الأولى التانيث **(قوله)** بالكلمة عند الخصال اه أي من أنهم اللفظ وضع اعني مقرر وعلى عدم الضبط بما ذكر
يدخل اللفظ المهمل اذا تركب من حرفين عش **(قوله)** كالناسي أي الآتي اه **(قوله)** كان سلم فيها
الخ ولو سلم الامه فسلم معه ثم سلم الامام تانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال الامام كنت ناسيا لم
تبطل صلاة واحد منهما اما الامام فلان كلامه بعد فراغ صلاته واما المأموم فلانه نطق ان الصلاة قد
فرغت فهو غير عالم بانه في الصلاة لكن يسلمه بوجود السهو ثم يسلم لانه تكلم بعد انقطاع القدوة شغنائو
ومعنى ونهاية **(قوله)** ثم تكلم قليلا الخ قال سم وقد اشتملت قصدي البدن على اثني عشر كلمات
في ضبط الكلام اليسير انتهى ولعله عدا قصر الصلاة كلين وأمنسيت كذلك ما رواه رسول الله كذلك
عش **(قوله)** في قصدي البدن واسمه الخ باقي بن عمر والسلي بكسر الخاء المجمعة وسكون الراء
المهمله فيام واحدة والفتوح فاق لقب بذلك لطول يديه عش **(قوله)** فلا يعزبه أي فانه كنسبتي
نخاعة فتعزبه ولو طين بطلان صلاته بكلامه ساهاته ثم تكلم بسرا بعد ان تبطل نهاية ومعنى قال عش وهو
ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كبير أو لا ولا تبطل لانه لا يتقاعد عن الكثير سهوا وهو مبطل
اه قول المتن (أو جهل بحرفه) خرج به ما لو علم وجهل كونه مبطلا فتبطل به كالمعلم بغيره ثم سري الخ
دون ابجائه الحد فانه بعد اخذه بعد العلم بالخرم الكفنها ومعنى **(قوله)** أي ما أتى الى قوله وقول
أصل الرضة في المعنى واعتمد عش وشغنائو **(قوله)** أي ما أتى به فها وان علم الخ يؤخذ من ذلك بالأولى
صحة صلواته المبلغ والقائم بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وان علم بامتناع جنس الكلام
سم على حج وقوله نحو المبلغ أي كلام الذي يرفع صوته بالتكبير لا اعلام المأمومين فقط وقوله بقصد
التبليغ أي وان لم يتحج اليه بان سم المأمومين صوت الامام عش وفي البيهقي عن الاطفيحي وزاد سم
على ذلك في شرحه على الفاية بل ينبغي صحة صلواته المبلغ حيث دون لم يقرب بعده بالسلام ولا شأبه بعد ان
العلم امره بذلك اه **(قوله)** وان علم بغيره سم **(قوله)** لان الامام اقعده وقدم وجهه لم يحرم ذلك

لا يشترط فيه ذكر الله قد عجب بانه يضمنه **(قوله)** حرفان أي أو حرف مفهم كظاهر من قوله السابق
تبطل بحرفين أو حرف مفهم فسوى بينهما في الاطال ولا ضرورة للتخصيص ونحوه على عدمه كالاتفي **(قوله)**
والثلاث ينبغي ان يملكه فقر القدر الواقع في قصدي البدن **(قوله)** أو جهل بحرفه أي ما أتى به فها وان علم
نحو مجبته يؤخذ من ذلك بالأولى صحة صلواته المبلغ والقائم بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع

لانه لا يشترط فيه ذكره
فصو نذرت لزبد بالف
كاهمت فلانا بلا عرف
وليس مثله التلطف بنحو
الصوم لانها لا تنوقف على
اللفظ فلم يتحج اليه (والاصح
ان التخصيص والفتيل والبكاه
والاين والنفع والسعال
والعطاس ان ظهر به) أي
بكل عبارة ذكر (حرفان تبطل
والاخر) جزم لاسم (وبعد
في سبيل الكلام) عرفا
كأنك متبين والثلاث
وتظهر ضبط الكلمة هنا
بالعرف بدليل تعديدهم
بغير فوهنا بكلمة ولا يضبط
بالكلمة عند الخصال
عند الغوريين (ان سبق
لنا انه) البسه كالناسي بل
أولى الاقص (أو نسي
الصلاة) أي أنه فيها كان
سلم فيها ثم تكلم قليلا معتقدا
كالماله لانه صلى على نفسه
وسلم تكلم في قصدي
البدن معتقدا انه ليس
في صلاة ثم نسي علمه وخرج
بالصلاة نسيان بغيره فيها
فلا يعزبه (أو جهل
بغيره) أي ما أتى به فيها
وان علم بغيره سم
أصل الرضة لو علم ان جنس
الكلام محرم ولم يعلم ان
ما أتى به محرم فهو معذور
بعد ذكره التصيل

من المعذور وغيره في الجهل بغيره الكلام يقتضي أن الأول معذور مطلقا وهو ما وقع في بعض نسخ شرح الروض لكنه في بعضها هو شرح
الشيخ مصرح بأجزاء التفصيل فيه أيضا والذي يظهر الجع حمل الأول على أن يكون ما قبله (١٤١) مما يجعله أكثر العوام معذورا مطلقا

لثقله صلحة الصلاة على غيره بما عدا ذلك من الكلام فهو معذور وكأشبهه كلام ابن القزويني في روضه
شخصنا (قوله يقتضي الخ) خبر وقول أسأل الروضنا الخ (قوله بين المعذور الخ) أي بقراب اسلامه
وبعد عن العلماء (قوله بغيره الكلام) أي جنسه سم (قوله الأول) أي الجاهل بغيره مما أتى
بمن الكلام مع علمه بغيره من جنس الكلام المتحقق في غيره شخصنا (قوله مطلقا) أي من ذلك التفصيل
وهذا العتده مر اه سم وكذا العتده المعنى وشخصنا كاسم (قوله لكنه) أي شيخ الاسلام (قوله أيضا)
أي كجاهل بغيره من جنس الكلام (قوله يحمل الأول) أي ما في بعض نسخ شرح الروض من عذر
الجاهل المذكور ومطابقو (قوله والثاني) أي ما في بعض نسخ شرح الروض وشرح المنهج من اجزاء
التفصيل في ذلك الجاهل أيضا قول المتن (ان قرب عهده بالاسلام) أي وان كان بين المسلمين فيما يظهر نهاية
قال الشكر دي وكذا في شرح الشارح على الارشاد والعباب أو في التحفة أن الخاطا لساذاقت العادة
فيه بالاعتق عليه ذلك لا يعذر اه (قوله لان معاوية) أي قوله وان لم يكونا في الغنى (قوله أو شأنا) أي
قوله وان لم يكونا في النهاية (قوله أو شأنا بعبادة) أي أي خلافا من بعد اسلامه وقربه من العلماء
لنقصه بترك التعلم معنى (قوله وبما يظهر ضبط البداء الخ) ويحتمل أن يضبط بما لا حرج فيه أي مشقة
لا يحتمل عادة مر اه سم على جوف ينبغي أن الكلام فحين على وجوب شيء علمه وأنه يمكن تحصيله بالسفر ما
من شأنا بعبادة رآى أهله على حاله فظن منها أنه لا يجب عليه شيء إلا ما علمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير
كاف فعذر وان ترك السفر مع القدرة عليه عرش (قوله بما لا يجدونه الخ) قد يقال يؤدي ضبطه بذلك
الى تفاوته بتفاوت الأشخاص وهو مناف لجهله أي البعد منه لئلا ينع في البداية فيلغى بمسافة القصر
أو يحمل كثر قصده لجهل على ذلك لكان أنسب فليتأمل بصري (قوله وعلمه) أي الاحتمال المذكور
(قوله ويبحث الأذرى أن من شأنا بيننا الخ) وهذا ليس بظاهر بل هو داخل في عموم كلام الاصحاب بمعنى
وتقدم عن النهاية وشرح الارشاد والعباب للشارح ما وافقه (قوله أو جهل ابطال) أي قوله ويؤخذ في
الغنى وشرح بافضل والى قوله فظاهر الخ في النهاية أي قوله وان عذر (قوله أو جهل ابطال التضع الخ) أي مع
علمه بغيره من جنس الكلام شرح بافضل ونهاية معنى وبعبارة سم أي مع جهل بغيره كذا ينبغي تأمل
ثم رأيت قول العباب أوعلمنا بغيره التضع دون ابطاله بطلت اه وأقره الشرح اه ومعلوم ان الكلام
في التضع المستعمل على حرفين أو حرف مفهم أو حرف ومدن أو لافا لصوت الفقل أي الخلق عن الحرف لافا عه
بكمرو يأتي (قوله عذر الخ) أي ان قل عرفنا أخذنا ما سبق سم أي وما يأتي (قوله ويؤخذ من الخ) لكن
هذا المأخوذ لا يتقيد بكونه شأنا بعد عن العلماء أو بقراب عهده بالاسلام كما يشبه قوله ويؤيد الخ عرش
وكردي (قوله في حق العوام) أي لثقله حكمه عليهم معنى ونهاية (قوله عرفا) أي قوله فظاهر الخ في الغنى
الأول وان عذر (قوله فلا يعذر) ثم قوله وان عذر لعسل الأول من حيث ابطال والثاني من حيث الاثم
بصري وقوله من حيث الاثم والأولى بكونه بقراب العهد بالاسلام أو شأنا بعبادة بعبادة الخ (قوله في الصور
الثلاث) أي سبق اللسان ونسب ان الصلاة وجعل التغير بغير قول المتن (في الأصح) والثاني يسوي بينهما
في العذر كما سوي بينهما في العمد وجمع القليل والكثير في العرف على الأصح وجمع السبك في العتلى

ذلك وان علم امتناع جنس الكلام فتأمله (قوله المعذور) أي بقراب اسلامه أو بعد عن العلماء وقوله
بغيره الكلام أي جنسه (قوله مطلقا) أي من ذلك التفصيل وهذا العتده مر (قوله وبما يظهر ضبط الخ)
ويحتمل ان يضبط بما لا حرج فيه فلا يحتمل عادة مر (قوله أو جهل ابطال التضع) أي مع جهل بغيره
كذا ينبغي تأمل ثم رأيت قول العباب أوعلمنا بغيره التضع دون ابطاله بطلت اه وأقره الشرح وهو ظاهر
لانه لو علم التغير وجهل ابطال بطلت كاسم حواه فحين علم بغيره الكلام وجهل ابطاله (قوله أو جهل

لا كثيرة) عرفا فلا يعذره في الصور الثلاث (في الأصح) وان عذرا لا يقطع نظم الصلاة وهي شأنا (و) يعذر (في التضع ويحرم) مما مر مع
الغلبة عليه

أن الكلام الكثير ناسبا لا يبطل لقصته في البدن معنى (قوله لكن إن قل) أي ما يظهر منه من الحر وف
 إذ عجزوا لصوت لا يضرم مطلقا كما تقدم فلا ينافي تقيده بالقله سم وشرح بأفضل عبارة للمعنى والنهية وتبعذ في
 البصر عرفا من التخنخ ونحوه بمماس وغيره كالسعال والعطاس وإن ظهر به حرقان ولو من كل نفخ ونحوها ثم
 قال فإن كثرت التخنخ ونحوه لا قبلته وتظهر به حرقان فأكثروا أي ما يظهر من الحر وف بعاطف صلاته اه
 وهي موافقة لقوله سم ومبين أن الدوافع الحقة مقلية قلّه أو أكثره والحر وف الظاهرة بنحو التخنخ والغلبة
 لا على قلّه أو أكثره بنحو التخنخ الغلبة (قوله هل يعتمد) أي خلافا لما صوب به الأسنوي سم أي من عدم
 البطلان في التخنخ والسعال والعطاس للغلبة وإن كثرت فلا يمكن الاحتراز عنها معنى وجل النهاية كلام
 الأسنوي على الحالة الآتية في قولنا للشارح ولو ابتلي شخص الخ (قوله فالذي يظهر العقوغة) أي كن به
 سلس ولو لم ينحوه بل أدلى معنى ونهاية قال ع ش فان خلا من الوقت زمانا سمها بطلت يعرض السعال
 الكثير فيها والقاس أنه إن خلا من السعال أول الوقت وغلب على طنه حصوله في بقية الوقت لا يتخلو منه
 ما سمع الصلاة وجبت المبادرة بالفعل وأنه إن غلب على طنه الصلاة منه في وقت سبع الصلاة قبل خروج وقتها
 وجب انتظارا وموئبي أن مثل السعال في التفصيل المذكور ما لو حصل له سبب كسعال أو نحو يحصل منه
 حر كمنه أو البية كتر عايش بدأ رأس ووقع السؤال على كمال السعال من زمانا ولكن علم من عادته أن الحجام
 يسكن عنه السعال مدة تسع الصلاة هل يكلف ذلك أم لا أو يجب تعبدان الظاهر الأول حيث وجد أجره والحجام
 فاضله عما يعتمر في الفطره وإن ترتب على ذلك فوات الجاعة أو أول الوقت أخذ ما قاله من وجوب تعبدان الماء
 حيث قدر عليه إذا وقف في موضعه على تسخينه ع ش وقوله وأجبت عسما الخ وقوله أخذ ما قاله الخ كل
 منهما محل نظر (قوله بل قضية الخ) قضية هذا الكلام الجزم في مسئلة الحكمة بعدم وجوب الانتظاران
 قبله به أيضا في مسئلة السعال والأفلا بد من فرق ظاهر لكن قضية قوله وهو يحتمل عدم الجزم في مسئلة الحكمة
 بما ذكره فليراجع وقال مر يتجمل انتظارا زمن الخلو هناك وفي الحكمة سم وتقدم عن ع ش تقيده
 بما إذا غلب على طنه السلام من السعال في وقت سبع الصلاة قبل خروج وقتها (قوله الذي يتخلو فيه الخ) قد
 يقال هذا لا يناسب فرض المسئلة المغموم من قوله بحيث لم يتخلر من الخ سم (قوله أنه يكلف ذلك الخ)
 تقدم نقاش سم عن مر اعتمادو يقتضيه أيضا قد قلنا من المعنى والنهية عن قريب (قوله ولو
 تنحى) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله ولو تنحى أمامه الخ) أي ولو تنحى الفلانة أماما سم وهو منه لا يضرم أو عائد
 فكذلك لأن فعل الخائف الذي لا يبطل في اعتقاده بترك مسئلة السهو ولو صلى خلف أمام فوجد بحر لروأه
 مثالا في صلاته فينبغي أن يقال إن لم توجد قرينة تدل على أن ذلك ليس أرض من صلاته المأموم حلا
 على أن ذلك أرض من أرض من الأرض (قوله على ما يحتمل السبكي) اعتمده المعنى والنهية (قوله لحنا
 غير المعنى) أي كضم تاء نعمت أو كسر ها ع ش (قوله ولا عند الركون الخ) هذا هو المعتمد ع ش (قوله
 بل له انتظارا الخ) أي في التسليم فإذا قلنا من السجود روى على الصواب واقفه وأتى ركعة بعد سلام الإمام أن
 لم يتبين وإن لم يقرأ على الصواب استمر المأموم في القيام وبفعل ذلك في كل ركعة ولو إلى آخر الصلاة ع ش
 زاد سم ما صنفنا سلم ولم يتداول الصواب فيكمل هوصلة حيث لا يتبع بطلان صلاته لا تام تحقق أمة
 الامام لا احتمال أنه سها بالحنه هكذا يظهر في جميع ذلك ثم إن كثرت لحنه الغير المعنى فينبغي رجوعه مغارقة ما لا
 ابطال التخنخ) أي أن قل عرفا أخذ مما سبق (قوله أن قل عرفا) أي ما يظهر من الحر وف الحروف أذ عجزوا
 الصوت لا يضرم مطلقا كما تقدم فلا ينافي تقيده بالقله سم وقوله على المعتمد أي خلافا لما صوب به الأسنوي (قوله
 بل قضية الخ) أي قضية هذا الكلام الجزم في مسئلة الحكمة بعدم وجوب الانتظاران قبله به أيضا في مسئلة
 السعال والأفلا بد من فرق واضح لكن قضية قوله وهو يحتمل عدم الجزم في مسئلة الحكمة بما ذكره فليراجع
 وقال مر يتجمل انتظارا زمن الحساب هنا وفي الحكمة (قوله الذي يتخلو فيه الخ) قد يقال هذا لا يناسب فرض
 المسئلة المغموم من قوله بحيث لم يتخلر من الخ (قوله كالأفلام الحساسة) يؤخذ منه أنه لا يتابعه وهو ظاهر

لكن إن قل عرفا على المعتمد
 ولو ابتلي شخص بنحو سعال
 دائم بحيث لم يتخل زمن من
 الوقت يسع الصلاة لا سعال
 مبطل بل الذي يظهر العفو
 عنه ولا قضاء عليه لوضوح
 تفسير ما يأتي من به حكمة
 لا يصبر معاه على عدم الحل
 بل قضية هذا العقوغة
 وأنه لا يكلف انتظار الزمن
 الذي يتخلو فيه من ذلك لكن
 قضية ما مر في السلس أنه
 يكلف ذلك فيها وهو محتمل
 ويحتمل الفرق بأنه يحتاج
 للنجس لشخصه لا لاحتياط
 لتفسيره ولو تنحى أمامه فإن
 منصرفا لم يجب مغارقه
 لاحتمال عذره ثم إن دلت
 قرينة حاله على عدم العذر
 فحسنت مغارقه على ما يحتمل
 السبكي ولو لم يكن أمامه في
 الفاتحة لم يتغير المعنى
 فلا وجه أنه لا يجب مغارقه
 خلافا عند الركون ع ش بل
 انتظاره لجواز سهوه ولو قام
 للحسنة أو سجد قبل ركوعه

(و) يعذر في التخفيف فقط
 أي القليل منه كقياس
 ماله إلا أن يفرض ثمرات
 صنيعة خفيفة من منبهجه
 مصرحاً بالعرض وقد ينظر
 فيه بأن التشديد هنا أولى
 منه ثم لأنه لا فعل من غير
 بخلافه هنا فإذا فسللاً
 اختياره فيه فأولى ماله فيه
 لاختياره وإن كان تخفيفه
 اضرة توقف الواجب
 عليه إلا أن اختياره فيه
 الضرة عنها كضرة
 الغلبه هذه أقوى لأنه
 لا يحصل عنها ذلك كله عنها
 بحسب بسكوته حتى يزول
 لأجل (تعذر القراءة)
 الواجبة أو لأنه كبر الواجب
 بدونه للضرورة (إلا) الذكر
 المستدبر (والجهر)
 بالواجب أو غيراً إذا توقف
 على التخفيف فلا يعذر به
 (في الأصح) لأنه لكونه سنة
 لا ضرورة فإلى احتمال التخفيف
 لأجله نعم بحث الاسنوي
 استثنى الجهر بأدكار
 الانتقال عند الحاجة إلى
 اسمع المأمومين أي بان
 تعذر متابعتهم له الآية
 والأوجه في صامز قلت تخافة
 لحد الظاهر من فهو محتاج
 في إخراجها نحو حزين اغتفر
 ذلك فلا يسأل الكلام
 بغترة فيه لأجل أن يغتفر
 في إفسادهما زول المنظر
 للعرف وبه يجاب له لا فرق

لأنه صار كلاماً أجنبياً وهو مبطل إذا كثر مطلقاً حتى مع السهو والجهل اهـ (وقوله نعم الخ) في الرشيدي
 مثله (وقوله) ويعذر في التخفيف فقط كذا في النهاية والمعنى (وقوله فقط) أي دون نحوه مما مر من مع
 الضحك واليكام واللين والنفخ والسعال والعطاس (وقوله أي القليل منه) وفاء الظاهر المعنى وخلافاً لقوله
 والشهاب الرمي وشرح بافضل وكتب عليه الكريدي ما أسسه قوله وقد يعذره في أي في الكلام الكثير في
 التخفيف تعذر القراءة الواجبة وهو ظاهر شرح المنهج أصر به مصرحه القلبو وإن زل بأدى والشورى
 ونقله عن النهاية وهو ظاهر إطلاق شرح الحجة للجمال الرمي ولكن الذي جرى الشارح عليه في شرحي
 الإرساد والخطيب في شرح التبيين ونقله سم عن مر أن يحصل العفو في القليل عرفاً والأمر واعتد
 الشارح في الفتحة اهـ (وقوله قياس ما قبله) أي نحو التخفيف الغلبة (وقوله هنا) أي في التخفيف لأجل
 تعذر القراءة (وقوله ثم) أي في التخفيف لأجل تعذر القراءة (وقوله لا فعل منه) أي باختياره بل اضرة
 الغلبة (وقوله اغتفره) أي الاختيار (وقوله بل هذه) أي ضرة الغلبة: (وقوله ذلك) أي ضررة
 توقف الواجب عليه (وقوله حتى يزول) أي المانع من القراءة (وقوله لا فعل) أي ضرة
 في التخفيف (وقوله الواجبة) أي قوله نعم في المعنى وإلى المتن في النهاية الأقوله نعم إلى الواجبة (وقوله أو الذكر
 الواجب) أي من التشديد لا التحريم وغيره من الأركان القولية (وقوله أو غيره) أي من السنف كقراءة سورة
 وقوتون تكبير استئذان ولوم من مبلغ محتاج لإسماع المأمومين بخلاف الاسنوي الذي يلزمه تضييع صلاة غيره
 نها يتوقف (وقوله نعم بحث الاسنوي الخ) لم تعرضه النهاية والمعنى كما مر تفادى الذكر بالشورى
 والقلوب وشيئنا لكهم استثنوا ما يتوقف صحته على الجماعة كالجعة والمعاد وتومذروا الجماعة (وقوله استثناء
 الجهر الخ) اعتمد شخصاً الشهاب الرمي عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجعة إذا توقف متابعتها لبعين
 على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحته على متابعتهم التابعة الواجبة لا شرطاً
 الجماعة في الركعة الأولى لصحة لكن لو كان لو استمر وإلى الركوع إلى أن ينيق من الوقت ما يسع الجماعة زال
 المانع واستغنى عن التخفيف فهل يجب ذلك في نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة إذا توقف حصوله فرض
 الكتابة بهذا الجماعة على ذلك هم على جرحه وكذا ينبغي استثناء غير الجماعة ولو ينيق إلى بقى بها المام
 الجماعة والمجموع جميع تقديم بالمعنى والمنذور فعملها جاعل في الثلاث اسمع واحدي حتى أمكنه اسمع
 وزاد في التخفيف لأجل اسمع غيره بطاعت صلواته لأنه زائد غير محتاج إليها بخلاف المبلغ لأن صحته فصلاته
 لا توقف على مشاركتها لغير الإمام فلا يعذر في اسمعهم وقوله فيه نظر الأقرب وجوب الانتظار اهـ عـ
 ولا يخفى ما في الانتظار المذكور من الخرج الشديد (وقوله والأوجه الخ) عبارة النهاية وتولت تخافة من
 دماغه إلى ظاهر الغم وهو في الصلاة فاتباعها طاعت فلو تشتت في حلقه ولم يكتمها لم يجز لها إلا بالتخفيف وظهور
 حزين حتى تركها زلت إلى ما طنبه وجب عليه أن يتخفف ويخرجها وان ظهر حرفان فله في رسالة الزور
 اهـ قال عـ ش قوله مر وجب عليه الخ أي لا تبطل صلواته وقوله مر وان ظهر منه حرفان أي أو أكثر بل
 قياس ما تقدم من اغتفر التخفيف الكثير لتعذر القراءة علم الضرر منه مطلقاً وقوله في رسالة الزور هي اسم
 كتاب للشافعي اهـ (وقوله نحو حرفين) أي أو أكثر على ما مر من عـ (وقوله به) أي بذلك التعليل (وقوله)
 وإذا وصل إلى قراءة الركعة الأخرى فإن أتى بها على الصواب تابعه حتى لا ينتظر أيضاً وهكذا قال سـ بل
 بتدارك الصواب فيكمل هو صلواته حيث لا يجب بطلان فصلاته لأن ما لم يتحقق أمية الإمام لا احتمال أنه سها
 بل منه هكذا يظهر في جميع ذلك نعم أن كثر لحنه الغير المعنى فينبغي وجوبه مغفرة لأنه صار كلاماً أجنبياً
 وهو مبطل إذا كثر مطلقاً حتى السهو والجهل هذا لو كان ساقى في صلاة الجماعة اهـ إذا سأل المأموم في الجهر به
 واحتمل أنه أتى ولم يغفر حتى سأل لزمه الأعاد تمام بين أن قارى وقباس هنا كذلك فستامل (وقوله وتعذر
 القراءة) أي وإن كثر كتابته شخصاً الرمي بخطه بمش شرح الروض (وقوله نعم بحث الاسنوي استثناء
 الجهر الخ) اعتمد شخصاً الشهاب الرمي عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجماعة إذا توقف متابعتها

بين الغرض (الخ) أي من الصلاة (قوله ولا بين الصائم) أي نقلا كان أو فتر ضائحية (قوله) حذرا من بطلان
صلاة (الخ) أي لأن تأخير المعطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لا تغفل وجنس الكلام في الصلاة في الجملة سم
قول المتن (ولو أكره على الكلام (الخ) (فرع) لو جاءه كافر وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادة تبين على وجه
يؤدي إلى بطلان صلاته هل يجيبه أولا في نظر الظاهر أنه إن خشي فوات إسلامه وجب عليه التلقين وتبطل
به صلاته وإن لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه ويغفر التأخير لعذر تناسبه بالفرض فلا زال فيه قضاء
بالكفر وعلى هذا يخفى قول شيخنا الزايد في الرد أن بينهما ما قال من طلب منه تلقين الإسلام أصريعا بما
أدلى به كنهه في التأخير كما هنا عرش (قوله على نحو الكلام) يشتمل استدبار القلب ويدخل فيه أيضا
الأكمل وهو ظاهر التعليل المذكور سم وعش (قوله ولو حرفين) إلى قول بل قال في النهاية وكذا في المغني إلا
قوله وليس منه إلى المتن وقوله أو يذكر إلى المتن (قوله وليس منه) أي ما يبطل الصلاة عرش (قوله غصب
الستر) أي بل تصعب معصية على من هو ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يأخذها الغاصب بلا فعل من المصلي كان
تكون السترة مفعولة في المصلي فيصعبها الغاصب فصرحوا بغيره على أن يتزعموا ويسلمه ووجهه بان
المدار هنا على كثرة وقوع العذر وقد أشار الشافعي بقوله لأنه قد نذر إلى ذلك عرش (قوله وفيه غرض) أي
للاغصاب عرش (قوله كقوله إن استأذنه (الخ) أي وقوله إن ينهيه عن فعل شيء يوصف أعرض عن هذا معني
ونهية (قوله أدخلوها (الخ) الأولى أو أدخلوها (الخ) بآذنه (قوله وكافض عليه) أي على الإسلام بالقرآن أو
الذكر كان أو غيره عليه كآفة نحو التشهيد في المأموم نهية (قوله وكالتبليغ (الخ) الظاهر أنه لا فرق في
جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين أن تبليغ المأموم نهية بأن توقف عليه جملة أو لا (قوله ولو من
الامام) ظاهره هو أن رفع صوته على العادة والمقتضى أنه لا بد من رفعه زائد على العادة والامام يؤخر الأطلاق لكن
قداس قوله إلا في أن لا وجه له لا فرق في الخ لأنه لا فرق في هاتين الرفع المذكورين غير أن كلامه شامل لتبليغ
تصغيره الاحرام والسلام فيجوز فيه ما من الامام والمبلغ التعليل المذكور وهو لا يجري في المأموم تبليغ
المنتصب إذ اسمعه فيه في نظر وقال مر لا يجري فيه فليست سم وقوله وقال مر لا يجري في ظاهره بطلان
صلاة المأموم المذكور وان تصعبه في نظر التبليغ المذكور وفيه توقفه في ظاهره (قوله لا يجوز) أي يحرم قول المتن (إن
تصدعه (الخ) الأولى فإن قصد الخ بالقضاء قول المتن (لم تبطل (الخ) لو شك في الحالة الباطلة كان شك هل قصد بما

الاربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف جهة صلاته على متابعتها المتابعة الواجبة
لاشترط الجماعة في الركعة الأولى لصحتها لكن لو كان لو استمر وفي الركعة إلى أن يبين من الوقت ما يبيع الجمعة
والامام استغنى عن التضعف فهل يجب ذلك فيه نظر وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقف حصول فرض
الكفاية ثم ذهب الجماعة على ذلك (قوله حذرا من بطلان صلاته) أي لأن تأخير المعطر في الصلاة فوق تأثير
الكلام لا تغفل وجنس الكلام في الصلاة في الجملة (قوله على نحو الكلام) يشتمل استدبار القلب وتنبه
التعليل ويدخل فيه أيضا الأكمل وهو ظاهر التعليل المذكور (قوله غصب ستره) أي بل تصعب معه (قوله
والتبليغ ولو من الامام) فيه أمم والأول أنه شامل لما ذكره من رفع صوته زائد على العادة بل يمكن أن يسمعه
غيره والثاني أنه شامل لتبليغ تكبيره الاحرام والسلام فيجوز فيه ما من الامام والمبلغ التعليل المذكور
والثالث أنه هل يجري في المأموم غير المنتصب إذ اسمعه فيه في نظر وقال مر لا يجري فيه فليست (قوله
والتبليغ (الخ) الظاهر أنه لا فرق في جريان التفصيل المذكور في التبليغ بين أن تبليغ المأموم بان
توقف عليه جملة أو لا ولا يقال بحث وخيل بضر الأطلاق وذلك لأنه لا ضرر زائد له وقوله ولو من الامام
ظاهره هو أن رفع صوته على العادة وفي الرض وإن فصح على إمامه بالقرآن وأجهر بالتكبير بالإسلام لم
تبطل اه قال في شرحه هذا من تصريفه وهو وهم عدم البطلان مع قصد الاعلام فقط وليس كذلك اه
والمقتضى أنه لا بد من رفعه زائد على العادة والامام يؤخر الأطلاق لكن قداس قوله إلا في أن لا وجه له لا فرق
بين أن ينهي الخ أنه لا فرق في هاتين الرفع المذكورين غير (قوله إن قصد (الخ) لو شك في الحالة الباطلة

بين الغرض والتفصيل بل
يجب في الغرض ولا بين
الصائم المعطر حذرا من
بطلان صلاته بنزولها لوجه
(ولو أكرهه على) نحو
(الكلام) ولو حرفين فقط
فيها (بطل في الاطهر)
لنسوده فكان لا كراه
صلى عدم ركن أو شرط
وليس منه غصب السترة
لأنه غير ظاهر ويغفر
(ولو نطق بنظم القرآن)
أو يذكر آخر كلامه كالم
أسله (تصدع الغصم
بك) قوله إن استأذنه في أخذ
شيء أو دخول (يا يحيى خذ
الكتاب) أدخلوها سلام
وكتبه إمامه أو غيره
وكافض عليه ولو كالتبليغ
ولو من الامام كما اقتضاه
أطلاقهم بل قال بعضهم ان
التبليغ يدفع تكريها فاقاق
اللاعة الأربعه حيث بلغ
المأمومين صوت الامام لأن
السنة في حقه جشيد أن
يتولد بنفسه ومراة يكونه
بصدته منكرا زاده مكرهه
خلافه وان وهم فيه فأخذ
منه أنه لا يجوز (إن قصد
معه فاقه لم تبطل)

لأنهم قصدوا لا يخرج عن القرآن بغيره إليه فهو كقوله القرآن وحده (والا) بقصد معه (١٤٥) قراءة بان قصد النظم وحده ولم

أقده بتعظيمه فقط أو أطلق أو لا فوجه عدم البطلان لأن الصلاة اعتقدت فلا ينطلمها بالسلك وبجره والاسان
بظلم القرآن ونحوه فغير مبطل مداه سم (قوله لانه) الى قوله واعترض في المعنى وإلى التبيين في النهاية الآية لا قوله
فلا يكون الحيوان الاوجه (قوله لانه) الخ ولان عليا رضی الله تعالى عنه كان يصلي فدخل رجل من الخواارج
فقال لاحكام التهور لمسه فتلا على فاصرا بن وعده الله حق معني (قوله لم قصد الخ) أي القرآن (قوله اولم
يقصد النظم الخ) يشي أو قصد احد الاخرين من النظم والقراءة عش (قوله لم الخ) أي قوله والا
(لهذه) أي صورة الاطلاق فيها أي وأصوره قصد القراءة وحدها معني (قوله فلا يشمل قصد القراءة الخ)
حق العبارة فلا يشمل الاطلاق كجلا يشمل قصد القراءة الخ وشدي أي أو يزعم بقوله لهذه ما قد عارض
المعنى وتكلف سم في التصحيح فقال قوله فلا يشمل أي ما قبل الاقوله والاطلاق أي ولا يشمل ولا الاطلاق
اه (قوله ويرد بانه الخ) والحاصل ان ما قبل والا في كلام المصنف يشمل صورتين احدهما بالانطوق وهي
ما اذا قصد النظم والقراءة والاخرى بغيرهم الموافقة الاولى وهي ما اذا قصد القراءة فقط والاشتمل صورتين
باعتباري ولها في القسم والقسم رشدي (قوله اولي) أي فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بسبب
مفهوم الموافقة الاولى سم (قوله وبان الاشتمل في كل الخ) فالمعنى والا يكن النطق بقصد النظم وقصد القراءة
معها فالمتعلقة بقوله بقصد النظم الخ سم (قوله لو كان هذا الخ) أي جميع ما ذكر لا خصوص قوله وبان الا الخ
رشدي وقال سم أقول اذا خرج النفي للمصنف والقسم شمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة بدل
فهمها بالاولى من القسم مع قيده اه (قوله في نصريحه) أي في البقاء معني (قوله أم في الاولي) أي قوله
ولا ذكر في المعنى (قوله البها) أي الى قوله تعالى مدلولها (قوله حينئذ) أي حين وجوده في النظم
(قوله وأن الاوجه الخ) عطف على قوله داخل (قوله لا فرق بين أن ينتهي الخ) لكن بغيره بتقديره بما إذا
احسن الامام بذلك الفرق بنية قتاده سم (قوله الامام) لانسب المصلي بصري (قوله لما جمعه المجموع) أي من
الفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته البها فلا يضره والا فضره بانه (قوله لتلك الآية) أي كان انتهى
في قراءته الى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استذنه في أخذ شئ سم (قوله خلافا لجسم متقدمين) أي
فانهم يحضون كلام المصنف بما يصح للمصنف عش (قوله وخرج) الى التبيين في المعنى (قوله كبار ابراهيم
الخ) وفي المجموع عن العبادي لوقالوا الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار بطلت صلاته ان
تعتمد والا فلا يسجد لله وهو معتمد في فتاوى الفقهاء ان قال ذلك متعمدا لمعة دا كقوله وباني مثل
ما تقرر فقبالي وقيل على ما كان سليمان وما من سكت طويلا أي واذا ادعى سكتة تنفس وعي فيما ظهره وابتدأ بها
بعد هاتمة في وكذا في المعنى الاقوله وباني الخ قال عش قوله مد بطلت صلاته أي حيث لم يقصد ما واثق
الخ القراءته من آية أخرى وقوله مد وفي فتاوى الفقهاء الخ بغيره وقوله مثل ما تقرر هو قوله ان قال ذلك الخ اه
عش (قوله معلقا) أي ولو قصد بكل على انقراضها المتأخر هو قوله مثل ما تقرر هو قوله ان قال ذلك الخ اه
(قوله ان قصد القرآن) أي بكل على سها (قوله ويصح الخ) اعتمد عليها في المعنى وقال الشيخ الاسلام في

كان شاك هل قد - دعي أن في تعظيمه فقط أو أطلق أو لا فوجه عدم البطلان لأن الصلاة اعتقدت فلا ينطلمها
بالسلك وبجره والاسان بظلم القرآن ونحوه فغير مبطل مد (قوله فلا يشمل) أي ما قبل الاطلاق
أي ولا يشمل ولا الاطلاق (قوله اولي) أي فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بسبب مفهوم
الموافقة الاولى (قوله وبان الاشتمل في كل من القسم والقسم) فالمعنى والا يكن النطق بقصد النظم وقصد
القراءة معها فالمتعلقة بقوله بقصد النظم الخ (قوله لو كان هذا هو لمفظ المصنف) أقول اذا رجع النفي
للمصنف والقسم شمل الصور الثلاث لكن يستثنى منها قصد القراءة فمد دلل فهمها بالاولى من القسم
مع قيده (قوله وان ينتهي) لكن بغيره بتقديره بما إذا احسن الامام بذلك الفرق بنية قتاده (قوله لتلك
الآية) كان انتهى في قراءته الى قوله تعالى يا يحيى خذ الكتاب عند استذنه في أخذ شئ سم (قوله مغردا هاتمه
الخ) في شرح مد ولو قال المصلي قاف أو صاد أو تون وقصد به كلام آدميين بطلت وكذا ان لم يقصد شيئا نظير

القرآن ويصح

على حالها أنها أقر أن لم تبطل
 (تنبه) ظاهر كلامهم
 ان نحو ما يحكي الخ فبما تقرر
 كالكتابة في احتمال المراد
 وغيره وجبت في كل من
 قول المتن معه أنه لا يضمن
 مقارن قصد القراءة مثلا
 لجمع اللفظ لكن انما يضمنه
 ذلك ان قلنا في الكتابة
 بغيره أما اذا قلنا فيها باله
 يكفى قرنها بأولها أو أي
 جزء منها فيحصل أن يقال
 به انه لو حصل الفرق بان
 بعض اللفظ ثم انما لا يضمن
 مقارن تأنس له لا يضمن
 ونوعا ولا عليه بخلافه
 فانه يبطل فاشترط مقارن
 المانع ليجتمع على يقع
 الا بطلان ببعضه وهذا أقرب
 وبه يظهر اتجاه ما اقتضاه
 قول المتن ههنا وبكنايته
 الخلاف في الكتابة فأنزل
 ذلك فأنهم أنفكوا مع كونه
 مهما أي مهم (أو تبطل
 بالذكر والدعاء) الحائر
 لشرعيتها فيها ومن ثم
 لو أتى بهما بالجمع مع
 احسانه العربية أو لمع
 احسانه وقد اخترعهما أو
 بدعا من مضمون على ما قاله ابن
 عبد السلام وأجرح بطلان
 وليس منهما قال الله كذا
 لأنه محض اختيار لا تأنس به
 بخلاف صدق الله ولو قرأ
 الامام أيا لم يفسد بذلك
 تستعين فقالها بالأمور
 أو قال استعنا بالله بطلان
 ان لم يقصد تلاوة ولا دعا كما

شرح الجمعية (قوله) انه لو قصد الخ قولوا المصل فاف أو صاد أو نون وقصد به كلام الأديمين بطلان وكذا ان
 لم يقصد شيئا كان محتمل بعضهم أو القرآن لم تبطل وعلم بذلك المراد بالحرف غير المفهم الذي لا تبطل الصلاة به
 هو مسمى الحرف لا مسمى ونهاية ويجري ما ذكر في كل ما لا ينفرد في القرآن بنفسه كزبد موسى وعيسى
 وعيسى فبطلان به الصلاة وان كان من الفاظ القرآن لأن يقصد به القرآن سم (قوله) فيما تقرر أي
 فيما اذا قاله المصل ليعلم استأنفه في التحول (قوله) أو أي جزء منها) وبأن في اللفظ عن النهاية والمغنى
 أنه هو المأمور (قوله) مقارن المانع أي عن الا بطلان وذلك المانع هو قصد القراءة (قوله) لجمع) ويحتمل
 الاكتفاء بالمقارنة لانه اذا قصد حدث الا بطلان بالجميع سم على حج وهذا من العالم لا يضمنه أن
 الجاهل بعينه مطلقا ع (قوله) بعضه أي الخالي سم (قوله) وهذا أقرب) اعتمدته النهاية وقال
 السيد البصري بعد سقوط صوابه أي النهاية قد يقال لا يخفى ما في هذا من الخرج ولا دليل فيما استدل به
 من عبارة المصنف عند التأمّل وقصد القراءة بجميع اللفظ ولعمري أول اللفظ لا يخفى به البطلان وان عجز
 القصد بعد ذلك فالتأني به لا اكتشاف وجود القصد أول اللفظ ثم أتى قول الفاضل المحض سم قوله
 وهذا أقرب ليل على علمه أنه يكفي الاقتران باله اذا قصد حدث الا بطلان بالجميع فليست انتهى اه وتقدم
 أن ع (قوله) أيضا (قوله) فأنهم انفكوا قد يقال لا يغفل مع قولهم معदान المتبادر منه الجمع بالجميع
 المأني سم والظاهر أن الشارح انما غلب الاغفال الى المتأخرين من الشيعين ومن عاصرهما وأبسهما
 (قوله) الحائر أي قوله وقد نظرت في النهاية والمغنى الآية أو بدعا من مضمون أي أو محتم (قوله) الحائر أي
 وان لم يندبها بنية ومعنى (قوله) وقد اخترعها أي لم يكونا أو نون كزبد (قوله) على ما قاله ابن عبد
 السلام) المتخلفه سم على حج وبصري أي فلا تبطل به لكنه مكره وقصدته انها لا تبطل بالدعاء والذكر
 المكرهين وخلافه في الفرق بين النذر المكره ومسمى بطلان به ثم ظفرت للشخص جدران في ملحق الجبر
 بغير بينهما لا يظهر من كل وجه ع (قوله) وقد يفرق بان الدعاء والذكر من أجزاء الصلاة في الجملة
 بخلاف النذر فان كان الشخص جدران فرق بهذا فهذا ليس بعد (قوله) أو يحرم) ومنع الدعاء المحرم الذكر
 ضرورة أنه لا يشمل الذكر على الفاظ لا يعرف مدلولها كما في التصريح به في باب الجمعة رشدي (قوله)
 قاله الخ أي أو قال الذي كذا أنها بنية ومعنى (قوله) بخلاف صدق الله) ومثله بعد تنبيه في طائفة أنه كما أتى
 به شخص الشهاب الرمي رحمة الله تعالى لأن فيه تناء على الله تعالى بوجه أن عمله عند الاطلاق أو قصد الثناء
 بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار فيجبه البطلان حيث نزل قد يقصد البطلان اذا محض قوله في السجود بعد
 وجهي للذي خلقه وصوّره الخ لا لاخبار مر اه سم قال ع (قوله) وكذا لا يضر لو قال آمنت بالله عند
 قراءة ما يناسب سم على المنهج اه (قوله) ان لم يقصد تلاوة أي في الصورة الأولى (قوله) ولا دعا أي

ما مر ويبحث بعض المتأخرين هذا أو القرآن لم تبطل وعلم من ذلك ان اراد بالحرف غير المفهم الذي لا تبطل
 به هو مسمى الحرف لا مسمى ويجري ما ذكر في كل ما لا ينفرد في القرآن بنفسه كزبد موسى وعيسى
 فبطلان به الصلاة وان كان من الفاظ القرآن كما في قوله يدينهما طرأ أو موسى وعيسى الا ان يقصد به القرآن
 (قوله) لجمع) ويحتمل الاكتفاء بالهارة لانه (قوله) بعضه أي الخالي وقوله وهذا أقرب واقفه مر لا يبعد
 عليه أنه يكفي الاقتران باله اذا قصد حدث الا بطلان بالجميع فليست (قوله) فأنهم انفكوا قد يقال لا يغفل مع
 قولهم معदान المتبادر منه الجمع بالجميع المأني سم (قوله) على ما قاله ابن عبد السلام) المتخلفه (قوله) بخلاف
 صدق الله) ومثله بعد تنبيه في طائفة أنه كما أتى به شخص الشهاب الرمي رحمة الله تعالى لأن فيه تناء على الله
 تعالى ويقارن استعنا بالله لا في وجود القصد بل في الصارفة ثم وهي قراءة الامام وقصدته انه يضر في صدق الله عند
 قراءة الامام وقد نظرت في بنية ان جعل ما أتى به شخص عند الاطلاق أو قصد الثناء بخلاف ما لو قصد مجرد الاخبار
 فيجبه البطلان حيث نزل بل قد يقصد البطلان اذا محض قوله في السجود مجرد وجهي للذي خلقه قصور الخ
 لا لاخبار فليست مر (قوله) بخلافه) ان كانت القرينة بينهما كونه عد الامام فكانه جوابه تصور نظيره

في الصورتين كرى عبارة عرش قوله هو ان لم يقصده تلاوة ولا دعاء أي بان أطلق أو قصد الانخبار
 ﴿فرع﴾ * لو قال الله فقط فليس بشيء ذلك أولافه نظر والآخر بان أنه ان قصده التمجيد فقط عروا
 قصد الشان لم يقصر وان أطلق فان كان ثمينة التمجيد كان صحيحاً أصراً غير ما في القرآن فقال ذلك ضرر والام
 اضربه اسم خاص لله تعالى وسلك عن شخص أصلي فوضع آخر به عليه وهو فاعل فأتى بذلك وقال الله
 فأجبت عنه بان الآخر بان فيه الضرر اذا لم يقصده الشان لله تعالى وسبأني أنه لو قال السلام فاصداً اسم الله
 أو القرآن لم يطل انتهى وقضيت أنه لو أطلق بطلت وقضاه أن الله مثله عرش وقوله والآخر بان ان قصده
 التمجيد الخ وقد يقال ان التمجيد معتمدين للثناء وقوله فأجبت الخ هذا انما يأتي اذا صدر عنه لفظة الله بالاعتبار
 والاختصاص قضية اللفظ والآخر عاج فلا وجه للضرر وقوله وسبأني الخ أي في النهاية بعبارةه وأنتي الفقل بان
 لو قال السلام فاصداً اسم الله أو القرآن لم يطل والابطال ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء
 اهـ **(قوله ولا ينافسه)** أي البطلان بما ذكر **(قوله بخلافه هنا)** ان كانت القرينة هنا كونه بعد الامام
 فسكانه حراية تصور وتغيره هناك سم أقول التصور هناك لا يتخلو عن بعد **(قوله انه لا أثر لقصد الشان الخ)**
 اعتمده المعنى والنهاية وشخصا به الأولين ولو قرأ امامه باله وعبدوا باله نستعين فقالوا بطلت صلاته ان لم
 يقصد تلاوة ودعاء كافى الحق فان قصد ذلك لم يطل أو قال استعنت بالله بطلت صلاته وان قصد بذلك
 الشان أو الله كركا في فتاوى شيعي قال اذا عزم بقصد ما لم يقصد اللفظ ويقاس على ذلك ما شبهه ولعل
 الآخر بعبارة الشارح من عدم البطلان عند قصد الشان **(قوله هنا)** أي في اعتنا بالله هنا به ومعنى **(قوله)**
 من ذلك أي من عدم البطلان بطل كم أحسن وأستل فاذنه الخ **(قوله فهو كمثل الخ)** فان قلت قضية
 تشبيهه بعدم البطلان وان لم يقصد ثناءه ولا غيره لانه يقصد الشان فالتلاوة وجدت هنا قرينة احتج بالقصد
 بخلاف ذلك سم **(قوله فاختاره)** أي بعدم البطلان **(قوله ان هذا)** أي ما ذكره الجلالون تبعه سم
(قوله على الضيق الخ) وهو عدم البطلان مع الاطلاق **(قوله يجمع أن في كل قرينة)** أي من
 هذا أي ما ذكره الجلالون تبعه مطلقا اذا دعوا لثناءه على الله تعالى سم **(قوله وليس منه)** أي من
 قبل ما ذكره الجلالون من تبعي البناء على الضعيف **(قوله افتاء اجيز)** وعملنا اعتمده هو اه عرش
 وشيعنا **(قوله أي لا الخ)** على الالبسة **(قوله وفيه الخ)** أي في التعليل المذكور **(قوله تفسير الله)** الخ قوله
 وروى عفاي النهاية والمغني الا قوله ويقاس الى سواه **(قوله غير الله الخ)** اما خطاب الخالق كالبه بعد خطاب
 النبي صلى الله عليه وسلم وفي غير التثنية خلافا لا لا فرعي فلا يطل به نهاية عبارة الله في قال الا فرعي وقضيت
 أنه لو سمى ذكره صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك بأمر الله أو نحو ذلك لم يطل صلاته
 ويشبه أن يكون الآخر بطلانهم العالم لعم من ذلك وفي الحاقه جماع التثنية نظراً لانه خطاب غير
 مشروع انتهى ولا وجه لعدم البطلان الحاقه جماع التثنية اه وفي سم بعد ذكر نحوها عن الاسنى
 ما هو ذلك مشعر اشعار الظاهر بان افتاء خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الاطلاق غير مسلم ولا معلوم
 هنا **(قوله انه لا أثر لقصد الشان)** ذكر ان جدي تجر به في قوله قال استعنا بالله ونستعين ان الذي في فتاوى

المصنف وقضيت بتعاليل البطلان الان بقصد الله كروا الدعاء أو القرعاً ثم قال وقال الحب الطبري بعد
 ذكر كلام البيان الظاهر الصحة لانه تناعى الله تعالى اهـ **(فرع)** في شرح هو وأنتي الفقل انه لو قال
 السلام فاصداً اسم الله أو القرآن لم يطل والابطال ومثله الغافر وكذا النعمة والعافية بقصد الدعاء **(قوله)**
 فهو مثل الخ فان قلت قضية تشبيهه بعدم البطلان وان لم يقصد ثناءه ولا غيره لانه يقصد الشان فالتلاوة وجدت
 هنا قرينة احتج بالقصد بخلاف ذلك **(قوله ان هذا)** أي ما ذكره الجلالون تبعه **(قوله أن في كل)**
 قرينة المتجه البطلان في هذا مطلقا اذا دعوا لثناءه على الله تعالى **(قوله غير الله تعالى وغيره)** صلى الله
 عليه وسلم عبارة الرضى كاصله أو ضمن خطاب مخلوق غير النبي صلى الله عليه وسلم قال في شرحه اما خطاب
 الخالق كالبه بعد خطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليك في التثنية فلا يطلان قال الا فرعي وقضيت

والميت والجد على المعتد
 لكن اعترض جمل قوله
 صلى الله عليه وسلم في صلانه
 لا يلبس اعلن لعنة الله على
 انه كان قبل عمر بن الكلام
 بانه لا يتأتى الاعلى القول
 بان تحريره كان بالمدينة
 لان قوله له ذلك كان بها
 وأجيب بانه يحتمل الله
 خصوصه أو ان قوله ذلك
 كان نفسا لا لفظيا كما أشار
 اليه في المجموع وروى
 على خلاف الاصل لا لاطلاق
 أو عموم أدلة البطلان وبعد
 تنقيصها أو تخصيصها
 بمقتضى قوله لعاطس
 وحمل الله لانه من كلام
 الامميين حينئذ كقول
 السلام بخلاف جرحه الله
 وعليه لا بد من دعاة وليس لمصل
 عيسى أو سلم عليه أن يحمده
 بحيث يسمي نفسه مؤان رد
 السلام بالاشارة باليد أو
 بالرأس ثم بعد سلامه منها
 باللفظ ويبحث في تثبت
 مصل عيسى وجد جرحها
 (ولو سكت) أنوام فيها كما
 خلافا لن وهم فيه (طويل)
 في غير ركن قصير في صورة
 السكون العدم كما هو معلوم
 من كلامه (بالعرض لم
 تبطل في الاصح) لانه لا يتجرم
 هيئته اما اليسير فلا يضر
 شيئا (ويبين لن نايه شئ)
 في صلانه (كنسب ما لمه)
 اذ اسم (واذنه لياخل) أي
 مريد دخول استاذن فيه
 نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره غير بحث الاذرى المذكور وأما ما يتعلق بذلك
 كقوله جاءك فلان يا رسول الله أو قد صرنا لله في وقعة كذا من غير أن يسأله صلى الله عليه وسلم فاتحه
 البطلان لانه كلام اجنبي غير محتاج اليه ولا دعاء فيه لئلا صلى الله عليه وسلم لأجواب فليتأمل اه (قوله)
 وقياس ما روي (الح) والمحمدا اقتضاء كلام الرافعي من ان خطاب المؤمن لا يكتفى بالانبياء تبطل به الصلاة فتعني
 وعش (قوله سوا في الغيا) في البطلان بخطاب غيره والله وغيره يصلي الله عليه وسلم (قوله على أنه الح)
 متعلق بقوله جلى الخ (قوله بانه الخ) متعلق بقوله اعترض (قوله وأجيب بانه الخ) ويجوز أن يجلب بنا على
 ما تقدم أن المحض في الجمع بين الر ويا بان انه حرم مرتين أولا هما بكثرة الحاجات وأخراهما بالمدنية مطلقا بان قوله
 له كان حاجة ثم حرم الكلام مطلقا سم (قوله وروى) أي استحباب الانحوصية وكون القول تنسيلا للفظا
 و (قوله لا خلافا الخ) علة لكونهما خلافا للاصل (قوله تنقيصها أو تخصيصها) الاول نظر الاطلاق الادلة
 والثاني تغير العموم (قوله لانه الخ) الى قوله وسين في المغي والى قوله ثم بعد ما في النهاية (قوله وان ورد السلام
 بالاشارة الخ) أي لو لم يأت بطريق نايه (قوله تثبت مصل الخ) وهل يسن له أي للمصلي اجابة بهذا التثبت
 بلا خطاب سم أو قول قضية قول النايه يجوز والرد بقوله وعليه والتثبت بقوله وجه الله لا تغاير خطاب اه
 حيث عبر بالحوار لعدم سن اجابة التثبت قول المتن (ولو سكت طو بلا) أي عدا في غير ركن قصير معنى
 ويأتى في التفرع منه (قوله أنوام الخ) الى قوله قبل في النهاية الاقوله في صورة الى المتن (قوله في صورة السكون
 الخ) ظاهر مانه لا بطلان بالزوم الطويل في ركن قصير وكان وجهه أنه غير مختار فيه وقد ينظر في ما اختاره
 مقدماته غالبا وقد دفع هذا بان التمسك بالانصراف مع اختياره المقدماته كذلك فليتأمل اه سم قول المتن (بلا
 فرض) احقره عن ركن السكون لتذكر شئ نسيه فلا يصح فيه القطع بعدم البطلان معنى ونهاية قال ع ش قوله
 مر نسيه أي ولو كان من أمور الدنيا اه (قوله في صلانه الخ) الى قول المتن بضر ب الخ في المغي الاقوله
 خلافا الى جرحه (قوله كغافل الخ) أي ومن قصد عدم مغل (قوله وغيره) هذا يحمل تامل اذا انظر
 أنه لا يقصد التسبيح ولا التصديق الا أن راد التفسير التام قول المتن (وتصفق المرأة) فهم بعض الطالبات
 التصديق بقصد الاعلام فقط مصل كالسبيح بذلك قصد هو خطا بل لا بطلان بالتصفق وان قصد به
 جرح الاعلام ولوم المذكور مر اه سم (قوله بقصد الذكر وحده الخ) فان قصد التتبع فقط
 بطلت صلانه وان قال في المذهب انها لا تبطل لانه مأمور به وسكت عليه المصنف وكذا ان أطلق معنى (قوله)
 انه لو سم يذكر صلى الله عليه وسلم فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحوه لم تبطل صلانه
 ويشبه ان يكون الاربع بطلان من العالم نعم من ذلك وفي الحافيه على ان التشهد نظر لانه خطاب غير مشرور
 اه وفي قوله ويشبه الخ وقفة اه ما في شرح الروض وسأيت في محله خطاب النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر
 وما نقله عن الاذرى وتوقف فيه مشعر اشعار الظاهر بان اغتفاره خطاب النبي صلى الله عليه وسلم على الاطلاق
 غير مسلم ولا مغاير ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره على ما قسم بحث الاذرى
 المذكور مع التوقف فيه وأما ما يتعلق بذلك كقوله جاءك فلان يا رسول الله أو صرنا لله في وقعة كذا
 من غير أن يسأله صلى الله عليه وسلم في ذلك فالمحتمل البطلان به والله أعلم لانه كلام اجنبي غير محتاج اليه ولا
 دعاءه للنبي صلى الله عليه وسلم لأجواب فليتأمل (قوله كان بالمدينة) تقدم ان الحق في الجمع بين الر ويا بان
 انه حرم من بين احدهما بالمدنية مطلقا ولا هما بكثرة الحاجات (قوله وأجيب بانه الخ) يجوز أن يجلب بنا على
 الجمع السابق بيزوا بان التفرع من قوله له ذلك كان حاجة ثم حرم الكلام مطلقا (قوله تثبت مصل)
 هل يسن له اجابة بهذا التثبت بلا خطاب (قوله في صورة السكون الخ) ظاهر انه لا بطلان بالزوم الطويل
 في ركن قصير وكان وجهه أنه غير مختار فيه وقد ينظر في ما اختاره مقدماته غالبا وقد دفع هذا بان التمسك
 لا يضر مع اختياره المقدماته كذلك فليتأمل (قوله وتصفق المرأة) فهم بعض الطالبات ان التصديق بقصد

سن (واذا ناره الخ) أو نحو كغافل أو غير بران شعره مهلك أو نحوه (ان يسع) الذكر الحق أي بقول سبحانه الله بقصد
 الذكر وحده أو مع التثنية (وتصفق المرأة) وانحش الحديث الصحيح بذلك قبل فضيلة عمارته

سن التسمية على ما فيه قديس وقد يباح ١٥ ورد بانها لا تقضى ذلك بل ان السنفق ساقصو والتسمية السبع المذكور والتصديق
غير وهو كذلك فلو صدق وصحبت خلاف السنفق فالمنزعم حصول أصلها وأشار بالامثلة (١٩) الثلاث في أحكام التسمية فلا والله

والثاني لا ياحسب الثالث

لوجوه فيلزمه ان توقف
الاقتداء على القول والاعتق
ومع ذلك تبطل بكتيرهما
ويبحث نذب التسبيع لها
بخصر قسامة أو بحارم كالجهر
بالقراءة وفيه نظر - ولان
أصل القراءة مندوب لها
بخطا التسبيع للتسمية وإذا
صفت فالتسمية أن تكون
(ضرب) بطن وهو الاثني
أظهر (المسبح) على ظهر
اليسار) وهذان أثبت
عكسهما كما فاده المتن وهو
ضرب بطن أو ظهر اليسار
على ظهر اليمين وفي صورته
ضرب ظهر اليمين على بطن
اليسار وعكسه ولا يبعد
انهما مغلطان بالنسبة
لذلك الازم لان المفهوم
من سبعة من ان يكون
اليمين على العاملة وان يكون
العمل بطن كفيها كجهو
المألف أولى ثم كما كان
أقرب الى هذا ما أجمع
البطن على البطن الذي
هو مكره ويكون أولى بما
ليس كذلك وعلى ذلك البحث
لم تقصد العمل بالطلت
مالم تجزئ الطلن بذلك
وتعذر قول جمع في ضرب
البطن على البطن لان السبع
قد العمل على الضرب
بنافه نصهم في الضرب
لما ساقصو والتصديق بان
محله عدم بطلان الصلاة

سن التسمية (الح) أراد به ما يشمل الاذن والاذن اسم (قوله وقد يباح) أي قد يحرم كالنسيب للخص
ويقتل غيره عدواً ما وقد بكرة كالنسيب للظفر المكره ع (قوله ورد الخ) حاصل الجواب أن المصنف
أما أراد التفريق بين حكم الرجل وغيره بالنسبة الى التسبيع والتصديق ولم يرد بان حكم التسبيع على هذا
يفوته حكم التسمية هل هو واجب أو مندوب أو مباح وان أشار الى ذلك بالامثلة معنى (قوله قد كر) أي
الحق (قوله فلو صدق) الى المتن في النهاية ما قوله خلافه الى وأشار (قوله خلاف السنة) أي وليس مكرها
ع (قوله بان زعم حصول أصلها) ينبغي حصول أصلها وأن لا تبطل بالتصديق المحتاج اليه في الاعلام
وان كثرة وتوالي ولومن الذكر مر ١٥ سم وقوله وان لا تبطل الخ في النهاية بما يقيد (قوله بكتيرهما)
ظاهره عدم البطلان بقليل القول الاجنبي وفيه نظر ظاهر الآن ورد بالتفصيل في المفهوم سم عبارة
المعنى والنسبة ما يحصل للانذار الواجب الا بالفعال البطل أو بالسكلام وجب بطلانها بالاول
وكذا بالثاني على الاصح ١٥ (قوله وبصالح) البحث لزكتي وواقف بخلاف شرح الرض ولم
يعز به معنى (قوله وفيه نظر الخ) والمتمم اطلاق كلام الاحكام معنى ونهاية (قوله وما صدقت الخ)
بظاهر أو صدق في الرجل على خلاف السنة فليزج (قوله وهو) أي عكسهما (قوله وفي الخ) انصرف
النهاية والمعنى على الصور الاربع المتقدمة (قوله ومحل ذلك) أي جواز التصديق مع النسيب في غير
صوره ضرب البطن على البطن ومع الكراهة فيها (قوله ولا بطلت الخ) أي لا تمنع من أصلها ولو لم يأت
شخصا الشهاب الرمي بطلان الصلاة لمن أقام لشخص أصبعه الوسطى لأجابه منها يتوقف (قوله
مالم تجزئ البطلان وتعذر) أي فان جهلته وعذر فلا بطلان وفيه بحث لان عدم البطلان حيث ان
يعلم التحريم أو كان أهم منه أشكل بل القياس البطلان حيث كفاؤه في علم حرمة الكلام وجعل
البطلان به وان قد يجعل التحريم اقضى اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو مناف لما زعمه فيه بقوله
وقول جمع الخ فتأمل ١٥ سم (قوله وقد يجمع) أي منهم شيخ الاسلام (قوله لا بد الخ) اعتمد مر ١٥
سم وكذا اعتمد النهاية والمعنى (قوله ينافه نصهم الخ) للسمع المناقاة لان قوله وان أربع ان لم يكونوا
صروحاً به فظاهر وان كانوا صروحاً به فيجوز أن يكون معناه وان أربع في نفسه فلا ينافي حرمته عند قصد
الاعلام فقط مبطل كالنسيب بقصد الاعلام فقط وهو خطأ بل لا بطلان بالتصديق وان قصده بجره بالاعلام
ولومن الذكر مر (قوله سن التسمية) أراد به ما يشمل الاذن والاذن (قوله لمن زعم حصول أصلها) ينبغي
حصول أصلها وان لا تبطل بالتصديق المحتاج اليه في الاعلام وان كثرة وتوالي ولومن الذكر مر (قوله تبطل
بكتيرهما) ظاهره عدم البطلان بقليل القول الاجنبي وفيه نظر الآن ورد بالتفصيل في المفهوم (قوله وفيه
نظر) واقفه مر (قوله بطلت) بطن والوضرب بطن على بطن لا بقصد البطل لكنه كثرة وتوالي فيجعل
البطلان لانه فعل كثير غير مطالب ويحصل عدله من جنس الطل (قوله بطلت) وكذا اذا أقام
لشخص أصبعه الوسطى لأجابه معاً فآخيه الشهاب الرمي (قوله مالم تجزئ البطلان بذلك وتعذر) أي فان
جهلته وعذر فلا بطلان وفيه بحث لان عدم البطلان حيث ان قد جعل التحريم أو كان أهم منه أشكل بل
القياس البطلان حيث كفاؤه في علم حرمة الكلام وجعل البطلان به وان قد يجعل التحريم اقضى
اعتبار العلم بالتحريم في البطلان وهو مناف لما زعمه فيه بقوله وقد يجمع الخ فتأمل (قوله وقد يجمع)
أي منهم شيخ الاسلام وقوله لا بد الخ اعتمد مر (قوله ينافه نصهم الخ) للسمع المناقاة لان قوله
وان أربع ان لم يكونوا صروحاً به فظاهر وان صروحاً به فيجوز أن يكون معناه وان أربع في نفسه فلا ينافي
حرمته عند قصد العبارة بشرط في البطلان به حيث العلم بحرمته فلتأمل (قوله وفي تحريم الخ) مرص
الزكتي بالحرمة وقوله وشرطه ان يقل أن رد بياقته مادون الشلال لم يجمع لقوله ولا يتولى بل لا يصح أو

بالفعل القليل وان أربع ما يقصده اللعب في تحريم ضرب البطن على البطن خارج الصلاة وجهان لا يحجبنا بشره أن يقل ولا يتولى في نظير
ما يأتي في دفع الماز وأقتضيه بعض العبارات

العبد وان يشترط في البطلان به حينئذ العلم بحرمته فليتامل سم **(قوله وجهان)** ربح الزركشي
 منهما القرم وهو العمد كذا بهامش وينبغي أن عمله ما لم يحج إليه كما يقع الآن عن مردان بنادي انسانا
 بعيدا عنه ونقل عن مرد ما وافق ذلك في فتاوى مرد سئل عن التصديق خارج الصلاة تغير جاحه فاجاب
 ان قصد الرجل بذلك الهوى أو التشبه بالنساء حرم والاكره انتهى وبصورة حج في شرح الارشاد يكره
 على الاصح انه ضرب بالقتيب على الوسايل دونه يؤخذ حل ضرب احدى الراسين على الاخرى ولو بقصد
 المعبود كان فيه نوع طر بهما أيت الماوردي والشاشي وصاحبي الاستقصاء والكافي أحقوه بما قبله
 وهو صريح فيما ذكرناه وان يجري فيه خلاف القضيض والاصح منه الحل فيكون هذا كذا لثابت اه
 ع **(قوله وشروطه)** أي شرط عدم البطلان بالتصديق **(قوله أن يقتل)** ان أراد بالقوله ما دون الثلاث
 لم يحج لقوله ولا يتوالى بل لا يصح أو ما يشمل الثلاث ولا أكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل
 سم **(قوله انه لا يضرم مطلقا)** أفتى به شيخنا الشهاب الراسي سم وانه قد اتفقوا على ان لا يضرم مطلقا
 الاول وسئل كلامه أي المصنف ما لو كثر منها قولوا ادعى الثلاث فتمسك بها فلا تبطل به كافي الكفاية
 وأفتى به المرجع الله تعالى وفرق بينه وبين دفع الماروا ونقلوا القريق بان الفعل فيها تخفيف فاشبه
 تحريك الاصابع في سمعة أو حركات كانت كقوله كسبائي فان لم تكن فيه قارة أشبه تحريكها للغير
 بخلافه في ذلك وقد أكثر المصنف عن الله عنهم التصديق حينه بالنبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي
 الله تعالى عنه يصلي بهم ولم يضرهم بلاعادة اه قال ع **(قوله)** مرد ما لو كثر منها قولوا كذا من الرجل
 كابد عليه استدلاله الا في سم على المنهج وهو قوله وقد أكثر المصنف الخ ونقوله مرد وزاد على الثالث
 الخ مظهره وان كان ضرب بطن على بطن وقوله مرد فيها أي في مسألة التصديق اه ع **(قوله)**
 أي غير افعالها الى قوله بل تحجب النهاية والمغنى الا قوله ومنه الى المتن وقوله لا يسجل تذكره الى المتابعة
(قول المتن ان كان الخ) الاول فان الخ بالنسبة **(قوله كزادة روع)** مفهومه انه لو اتى الى حد
 لا يجزئ فيه القراءتان صارا الى الركوع أقر بمنه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعا لو علمه غير مراد
 وانه من اتى حتى خرج من حد القيام عامدا عالما بطلت صلاته ولو لم يصل الى الحد الركوع لعلنا به ومنه
 يقال في السجود اه ع **(قوله)** مرد ما لو كثر ع **(قوله)** مرد ما لو كثر ع **(قوله)** مرد ما لو كثر ع
(الخ) فيه نظر سم عبارة السكودي ورأيت في فتاوى الجلال الراسي لا تبطل صلاته بذلك لان قصده
 زيادة ركوع انتهى وقال القليوبي لا يضرم وجود صورة الركوع في قوره وادتراسه في التشبه بخلافه
 لا ينجر انتهى اه **(قوله لا التي هي الخ)** صلف على التي هي ذكر **(قوله كرفع اليد)** ينبغي
 الا ان يكثر ويتوالى سم قول المتن **(الا ان يضي)** ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيرا فظن انه
 امامه فرفع يديه للهوى وحله وأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكشف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك
 لان ذلك في حكم التسنين وذلك انضماما لعدد التامة بالسجدة فسمع المأموم تكبيرا فظن تكبيرا امامه
 فتابعه ثم تبين له خلافه فيرجع الى امامه ولا يضرم ما قبله للمتابعة لتعدد ركوع وان كثر ع **(قوله بان علم الخ)**
 تفسيره الباقي بعد الاستثناء سم **(قوله بما مر الخ)** أي من قرب العهد بالاسلام أو بعد عن العلم وقال
 في الاثر لو قيل لا يفتنى سجدوه فظن انه يقتضيه وسجد لم تبطل ان كان جاهلا لم يقرب بعده بالاسلام
 ما يشمل الثلاث والاكثر فلا وجه لاشتراط القلة مع عدم التوالى فتأمل **(قوله انه لا يضرم مطلقا)** أفتى به
 شيخنا الشهاب الراسي وزنى بينه وبين دفع الماروا واتقادوا القريق بان الفعل فيها تخفيف فاشبه تحريك
 الاصابع في سمعة أو حركات كانت كقوله كسبائي فان لم تكن كقوله أشبه تحريكها للغير بخلافه
 في ذلك ش مرد ويمكن ان يفرض بان من شأن الماروا الدفاع بالليل فان من شأن العاقل اذا علم ان
 المنافع على الدفع عنه بادنى اشارة **(قوله ومنه ان يضي)** فيه نظر **(قوله لا التي هي سم)** صلف على التي هي
 ركن **(قوله كرفع اليد)** ينبغي الا ان يكثر ويتوالى **(قوله بان علم الخ)** تفسيره الباقي بعد الاستثناء

انه لا يضرم مطلقا أشار في
 الكفاية الى الحل على ما اذا
 كانت اليدان تستويان
 اناهو الاصابع فقط ولو
 فعل في صلاته غيرها أي
 غير افعالها **(ان كان)**
 المفعول **(من جنسها)** أي
 جنس افعالها التي هي ذكر
 فيما كزادة روع أو
 سجد وان لم يطمئن فيه
 ومنه ان يضي الجالس الى
 ان تصادى جهته ما لم
 ركبته ولو لتخصيص قوره
 أو اقترافه المندوب كلهم
 ظاهر لان المبط لا يغتر
 للمندوب ولا ينافيه ما ياتي
 في الاختصاص لقتل نحو الحية
 لان ذلك خشية ضرر ماض
 بمنزلة الضرر وسمي ما في
 اغترافه الكبر الضرر وري
 فاقى هذا لا التي هي سم
 كرفع اليد **(بطلت الا ان)**
 ينسب) أو يجس على علم
 قمر بذلك وتعمده لاجابه
 بهامش ثم يضر فعله وان
 تذكر ونسبنا أول جعل ان
 حلو بما مر في الكلام

الافى زاده لاجل تبارك فعذر مطلقا لانها مما خفي اولتا بعد الامام بل تحسب في بطلان الخلف (١٥١) عنه تركين كما اقتضاه اطلاقهم فيها اذا اتقوا به في نحو الاعتدال

أول بعد عن العلماء معنى **(قوله الا في زاده)** استثناء من قول المتن بطلت فكان حقه العفاف **(قوله لاجل تبارك)** يتأمل المراد به والتعليل بالخفاء سم وقيل المراد بذلك ترك السبوق اذ لم يطمئن بقبلة قوله بل الامام عن قوله اه وفيه نظر **(قوله مطلقا)** أى ولو عاد علما **(قوله فيما اذا اتقوا به الخ)** متعلق بقوله يجب **(قوله سبقة)** أى سبق الامام ما مومما لسبوق **(قوله كان فقام من سجدة الخ)** قال في شرح العباب أى والنهاية في لو ادرك مسبوق في السجدة الاولى مع الامام فحدثت عنهما لم يسجد الثانية لانه بعدت الامام صار منفردا فهو زيادة محضة لغیر متابعه في بطلان تعمد هاهنا أى مع العلم بغيرها فيظهر انتهى اه كردى وفى سم ما وافقه صبارته قوله كان فقام من سجدة الخ أى أو بطلت صلاته بعدها بل هو أولى من ذلك اه **(قوله في الجالوس بينهما)** ظاهره وان كان نأخوه عنه بنقص سم **(قوله وتسن الخ)** عطف على قوله يجب الخ **(قوله مبتلا)** أى أو وجد والنهاية الا قوله بان كان الى بعده هو **(قوله وتسن الخ)** عطف على قوله يجب الخ **(قوله مبتلا)** أى أو وجد قبله معنى **(قوله أو عقب سجدة تلاوة الخ)** هذا مراد من غير قوله أو بعد السجود سم **(قوله أو سلام امامه)** في غير محل حسابوه تقدم آراء الباب السابق عن مر ان التعمد البطلان بزيادة هذا الجالوس على قدر طمانينة الصلاة على سم حج اه ع **(قوله بخلافه)** أى تعمد الجالوس سم **(قوله ولا يضر)** أى قوله ولو وجد في الغنى والنهاية بوزاد الثاني ولا فله الكثير ولو صلح عليه وتوقف دفعها عليه اه **(قوله نحو حجة)** كالعقرب **(قوله فانتقل عنها الخ)** يفهم أنه لو لم ينتقل بل جرد حتى وصلت جهة الارض أو انتقل بدون رفع رأسه لم يضر وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر بين طول زمن سجوده على يده قبل الجرد والانتقال وبين قصره وفيه نظر اذا كان بقدر الجالوس البطل قبل السجود فلا يتأمل ثم رأيت في شرح العباب ما وافق ما استظهره أولا سم **(قوله من قولهم السابق)** أى أن في شرح ان كان من جنسها **(قوله ام لا)** خلافا للنهاية وبوالغنى عباوئها ولو وجد على خشن فرغ رأسه لئلا يخرج جهته ثم سجدا تابا بطلت صلاته ان كان قد تحمل على الحسن ينتقل رأسه في احد احتمالين لقاضى حين يظهر ترجيحوه في الاول بطلان **(قوله وقول بعضهم الخ)** اعتمد النهاية ونقل سم عن السكتة اعتمداه **(قوله انما ياتي الخ)** في الحصر نظر سم **(قوله في المسئلة)** أى مسئلة السجدة على الحسن **(قوله انه يشترط الخ)** اعتمده النهاية بغنى كما رأينا **(قوله بدهذا الاحتمال)** في رده نظر لانه يمكن تحقق الاعتماد المذكور بدون طمانينة ثم رأيت في شرح العباب كرماء وافق هذا

(قوله لاجل تبارك) يتأمل المراجعة والتعليل بالخفاء **(قوله كان فقام من سجدة الثانية)** قال في شرح عب ولو ادرك مسبوق السجدة الاولى مع الامام فحدثت عنهما لم يسجد الثانية على الاصح لانه بعدت الامام صار منفردا فهو زيادة محضة لغیر متابعه تعمد هاهنا أى مع العلم بغيرها في يظهر انتهى اه **(قوله في الجالوس بينهما)** ظاهره وان كان نأخوه عنه بنقص سم **(قوله وتسن الخ)** عطف على قوله يجب الخ **(قوله مبتلا)** أى أو وجد والنهاية الا قوله بان كان الى بعده هو **(قوله وتسن الخ)** عطف على قوله يجب الخ **(قوله مبتلا)** أى أو وجد قبله معنى **(قوله أو عقب سجدة تلاوة الخ)** هذا مراد من غير قوله أو بعد السجود سم **(قوله أو سلام امامه)** في غير محل حسابوه تقدم آراء الباب السابق عن مر ان التعمد البطلان بزيادة هذا الجالوس على قدر طمانينة الصلاة على سم حج اه ع **(قوله بخلافه)** أى تعمد الجالوس سم **(قوله ولا يضر)** أى قوله ولو وجد في الغنى والنهاية بوزاد الثاني ولا فله الكثير ولو صلح عليه وتوقف دفعها عليه اه **(قوله نحو حجة)** كالعقرب **(قوله فانتقل عنها الخ)** يفهم أنه لو لم ينتقل بل جرد حتى وصلت جهة الارض أو انتقل بدون رفع رأسه لم يضر وهو ظاهر وظاهر ذلك انه لا فرق في عدم الضرر بين طول زمن سجوده على يده قبل الجرد والانتقال وبين عدمه موقوف نظر اذا كان بقدر الجالوس البطل قبل السجود فلا يتأمل ثم رأيت في شرح ان كان من جنسها **(قوله ام لا)** خلافا للنهاية وبوالغنى عباوئها ولو وجد على خشن فرغ رأسه لئلا يخرج جهته ثم سجدا تابا بطلت صلاته ان كان قد تحمل على الحسن ينتقل رأسه في احد احتمالين لقاضى حين يظهر ترجيحوه في الاول بطلان **(قوله وقول بعضهم الخ)** اعتمد النهاية ونقل سم عن السكتة اعتمداه **(قوله انما ياتي الخ)** في الحصر نظر سم **(قوله في المسئلة)** أى مسئلة السجدة على الحسن **(قوله انه يشترط الخ)** اعتمده النهاية بغنى كما رأينا **(قوله بدهذا الاحتمال)** في رده نظر لانه يمكن تحقق الاعتماد المذكور بدون طمانينة ثم رأيت في شرح العباب كرماء وافق هذا

رأسه وقد تقر بأن قولهم وان لم يطمئن بدهذا الاحتمال يرجح احتمال الآخر وهو البطلان مطلقا لا قياس المذكور وليس في محله

لوجود صورة سجود في مسلتنا بخلاف (١٥٢) المشبه به ونخرج بقولنا هذا ما لو أوجبته فهو شك في رفعه فانه لا بطلان بل يلزمه

النظر سم (قوله لو جرد سجود) قد دفعه قوله أي البعض كلا سجود سم (قوله ماسر) أي في
الجلوس بين السجدين (قوله فرغ) أي أن كان هذا الرفع بعد سجود مجزئ بان تحامل وأما ان فقد حصل
السجود وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود بل لتحصيل الرفع منه وان كان هذا الرفع قبل سجود
مجزئ بان رفع قبل التحامل أو الطمانينة فلا بد من وضع الجميع التحامل والطمانينة اهـ سم يحذف (قوله
طوهورى) أي قوله ويحذف في النهاية والمغنى (قوله طوهورى لسجدة تارة) أي حتى وصل لحد الركوع عفى
ونهاية (قوله العود للقيام) بل على ذلك ثم ركع ثانيا ولا يقوم ما فيه من هوى الركوع عس (قوله لانه
لو تعمد) لا يخفى ان المراد هنا بالتعمد ان يتعمد الاتيان به في غير محله لان هذا هو المبطلق وقوله وتطهره
لا يضر تعمد ذلك لا يفهم منه الا ان يتعمد الاتيان بذلك في غير محله لكن هذا لا وانفق قوله ووجه الخيل
ذلك التوجيه انما يناسب قصد السجود لظنه انه ركع ثم بان انه لم يركع فلهو سم (قوله ان هذا) أي
ما عساه الاسوى (قوله على مقابل مافي الروضة) أي على مافي الروضة اذا تذكركا الى القيام لان الهوى
بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع سم وعس (قوله وخرج) أي قوله وثلاثة أعضاء في النهاية
والمغنى الا قوله أو شرع فيها (قوله زيادة قول الخ) أي زيادة ذكر قول الخ انها لا تفعل النص كجسي
في الباب الا في معنى قول المتن (بكثيره) أي ولو هو ما معنى (قوله وصلى نحوحية) أي توقف دفعها عليه
اهـ سم (قوله كان حرك الخ) أي في صلاة شدة الخوف الخ فوصال الخ فانه لا يضر ان كثر معنى (قوله وذلك)
أي البطلان بالكثير المذكور قول المتن (القليله) أي ان لم يقصده ليعا أخذ ماسر ويستحب الفعل لقتل
نحو عقرب يكره لغير ذلك بلا حيف لو فتح كتابا وفتح ما فيه أو قرأ في مصحف وان قلب أو أنه أحياناً لم يبط
لان ذلك يسير أو غير متولى لا يشعز بالاعراض بها يتم معنى (قوله وخلعه نعليه) ووضعهما عن يسار يديه
ومعنى (قوله وأمره بقتل الاسودن) أي يكون قال خارج الصلاة اقتضوا الاسودن في صلاتكم وليس المراد
انه قال ذلك وهو صلى عس (قوله يعرفان) الاولى الثابت قول المتن (بالعرف) في بابه الناس قليلا كخرج
طمانينة ثم رأيت في شرح العباد ذكر ما وافق هذا النظر فقالوا لغاضى اجتماعه فمن سجد على خشن
فرغ رأسه ثم سجد ثانيا لا يتعمد انما ان تحامل بشقل رأسه بطلت صلاته لانه زاد سجودا غير محتاج اليه ان
يمكنه الرفع فيه بقليل من غير رفع رأسه سم ثم لو لم يكن ذلك أو رفع من غير تعمد فلا بطلان بل يلزمه
العود حيث وجد صارف (قوله لو جرد الخ) قد دفعه قوله كلا سجود (قوله فرغ) ان كان هذا
الرفع بعد سجود مجزئ بان تحامل وأما ان فقد حصل السجود وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود
بل لتحصيل الرفع من علان الرفع انصرف عن الواجب بقصد الفرار من أذى الشوك كان هذا الرفع قبل
سجود مجزئ بان رفع قبل التحامل أو الطمانينة فان كلامهما ينقل عن الا خوف قد توجب الطمانينة
بالتحامل والتحامل بلا طمانينة كأن السجود بمعنى وضع الجبهة فيفصل عنهما ان تمكن حصوله بدونهما كان
وجوب العود حيث ليس لتحصيل السجود فلا بد من وضع الجميع التحامل والطمانينة (قوله لانه لو تعمد)
لا يخفى ان المراد هنا بالتعمد ان يتعمد الاتيان به في غير محله لان هذا هو المبطلق وقوله وتطهره أه لا يضر
تعمد ذلك لا يفهم منه الا ان يتعمد الاتيان بذلك في غير محله لكن هذا لا وانفق قوله ووجه الخيل ذلك
التوجيه انما يناسب قصد السجود لظنه انه ركع ثم بان انه لم يركع فلهو سم (قوله على مقابل مافي الروضة)
على مافي الروضة اذا تذكركا الى القيام لان الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع (قوله
تنبطل بكثيره) وتطهره انه يحصل البطلان بمجرد الشرع على الفعل الحق للكثرة كتحريك الرجل للخطوة
الثالثة ثم بقصد الكثير ابتداء تنبطل بالشرع فيه كالشروع في الخطوة الاولى من ثلاث خطوات متوالية
فقد ابتداء (قوله نحوحية) أي توقف دفعها عليه مر (قوله لقليله) قال في الروض والغالب مكرره

العود لوجود الصارف كما
عصر فماسر ولو هو
السجدة تسلوا فله تركه
والعود للقيام ويحذف
الاسوى أه لو لم يركع
فهو ليس سجدة تذكره
فعدا اليه بعد السهو ان
صار السجود أقر ببلانه لو
تعمد بطلت صلاته وتطهره
أه لا يضر تعمد ذلك حيث
لم يصر للسجود أقر ببلان
بانح حد الركوع ووجه بان
الركوع هنا لوجبا على
وقد أوقفه في محله فلم يضر
قصد غيره من مافي حيث
الركوع عايناه من هذا
انما بان على مقابل مافي
الروضة السابق اعتماده
ووجهه ثم ما يصل منه
أه لا تفرس مكرره هوى
الركوع لغيره الى رويته في
محله ونخرج بقوله زيادة قول
غير تكبير الاسلام والسلام
(والا) يكن الغصون لمن
جنس ألقاها كضرب
ومشى (فتنزل) الصلاة
(بكثيره) في غير صلاة شدة
الخوف وتقل السهو وصال
نحوحية عليه كان حرك
يده أو رجليه مرات لحاجة
وذلك لانه يقطع نظمها ولا
يدعو اليه حاجة غالبة غالبا
(القليله) للاحداث الصعبة
في ذلك كحمله على الله عليه
وسلم أيامه بنت بشر ينسب
رضي الله تعالى عنهما عند
قيامه ووضعهما عند سجود
وشلعهما عليه وأمره بقتل الاسودن الحية والعقرب وانما أطل قليل القول لانه لا يتعسر الاحتراز عنه بخلاف الفعل فعني
منه لا ينقل الصلاة (والكثرة) والقلة يعرفان (بالعرف) المأخوذ من هذا

خف
منه لا ينقل الصلاة (والكثرة) والقلة يعرفان (بالعرف) المأخوذ من هذا

في الاثاب ثم فصل العرف بذكر بعض الصور وبقاس به بآياتها فقال (فالحظوثان) وان (١٥٣) استعاضت لاؤسة (أو الضربان

قليل عرفا لحديث خلع

التيان نعم لم قصدها

متوايتم فصل واحدة أو

شرع فيها بطلت كما يأتي

(والثالث كثيران ثوابت)

اتفاقا وان كانت مثل خطوة

مغتفرة أو بثلاثة أعضاء

كحريك يده ورأسه معا

بختلاف ما إذا تفرقت يان

عدها فانتطاع الثاني عن

الاول وحده البغوي بان

يكون بينهما قدر ركعة

غير يستعفى كالي المجموع

ولو شك في فعل أقل هو أو

كثيره كالقليل والخطوة

بفتح الحاء المرسو بينهما

ما بين القدمين وقصة تعبير

الفتح الشبه رهنا بالمرّة

وتولهم ان الثاني ليس

مرادها حصوله بالجمعة

نقل الى جمل الامام وغيره

فان نقل الاخرى حيث

أخرى وهكذا وهو محتمل

وان جريت في شرح الارشاد

وغيره على خلافه وما يؤيد

ذلك جعلهم حركة البدن

على التعاقب والاعمة مرتين

مختلفتين فكذلك الحلال

(وتعمل بالوثبة الفاحشة)

لما فيها الصلاة لان فيها

انضمام كل البدن وبه يعلم

أن الوثبة شتر فاحتجوا

التي ليس فيها ذلك الاحتجوا

خف وليس فوب بخفيف غير ضار ثم يعنى (قوله في الاحاديث) أى السارعة أتفاقول المتن (أو الضربان)

أى التوسطنان معنى (قوله) نعم لو صدح (قوله) وقباسه البطان بحرف واحد اذا أتى به على قصد اتيانه

بحرفين نهاية زاد الغنى وهو الظاهر اه واعتمد سم وعش (قوله والثلاث) أى من ذلك أو من غيره

نهاية ومعنى (قوله) كحريك يديه ورأسه معا) ينفي التنبه لثقل عند دفع اليدين للتحرك أو الكوع أو

لاعتدال الخان ظاهر هذا بطلان صلاته اذ هو كراعيه شذوذاً يتفادى الشارح ما يصح به فيه

من المرجح لا يمتحن لكن اعتذر الجاهل الرمى إلى عدم الطيب قرأى التصديق والرفع في صلاة العبد وهذا

يقضى أن الحركة المطلوبة لا تعدي المبطول ونقل عن أبي خزيمة ما وافقه كرى (قوله بخلاف) الى قوله

وهو محتمل في الغنى والنهاية الاقوله وحده البغوي الى ولو شك (قوله) انتطاع الثاني) أى مثلاً (قوله) عن

الاول) أى أو عن الثالث نهاية ومعنى (قوله الاشهر) أى الفتح (قوله) وتولهم ان الثاني) أى وقصة قول

الاصحاب ان الخطوة بضم الحاء (قوله) صولها (الح) تحريك وقصة طلع والضمير للخطوة بفتح الحاء (قوله) فاذا

نقل الاخرى (الح) أى أو عساوى بها الاولى أو قدمها عليها أم أخرها عنها اذا اعتبر تعدد الفعل نهاية (قوله)

بمجرد نقل الى جمل (الح) ويبنى فيقول رفع رجله لجهة العلوم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين مر اه

سم أقول وفي عش عن مر خلافه وفي البحري بعد ذكر مثل ما في سم عن الحلي ما نصه والمعتمد

ان ذلك الخطوة واحدة كما يؤخذ من الزبدي وصرح به عش وفر والحقن اه واعتمد شخنا (قوله)

وهو محتمل) اعتمد النهاية والمعنى وقال الشهاب الرضى (قوله) على خلافه) أى أن المجموع خطوة واحدة

(قوله ذلك) أى ان نقل الاخرى خطوة ثانية تولى المتن (بالوثبة الفاحشة) أفنى شخنا الشهاب الرضى على حركة

جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها سم على حج وليس من حركة جميع البدن ما لم يمش خطوتين

عش عبارة شخنا وكذا قصر بك كل البدن أو معظمه ولو من غير نقل قدميه اه ويعلم بذلك ان المراد

تحررك السكت أو المعظم (قوله وبه) (الح) أى بالانقسام الفاحشة أو بالتعليل المذكور وهو الاقرب ب) (قوله)

وهي التي ليس فيها (الح) لا يفتي ان هذه شاملة لمعها ارتفاع عن الارض في الهراء نحو خمسة أذرع وعدم

البطلان في ذلك بعدد جميع عدم توقف البطلان على الاحتجاج المذكور وعلى هذا فوجه انسان بغير اه

ورفعه عن الارض فالأثر بغير عدم ضرر ذلك وان زاد الارتفاع سم عبارة عش قال مر في تناوبه

وليس من الوثبة الواجبة انسان فلا تبطل صلاته بذلك انتهى وظاهره وان طال جهه وهو ظاهر حيث استمرت

الشروط من الاستقبال وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعاقب بحبل فتبطل صلاته بذلك (فرع) «فعل

مبطل كونه قبل تمام تكبيره الاحرام يبنى البطلان به على الاصح انه بهتمام التكبيره وبين انه دخل

في الصلاة من أول التكبيره فافا مر اه (قوله لكن قال غير واحد) (الح) حرى عابه النهاية والمعنى (قوله)

مطلقاً) أى وجد فيها الاحتجاج بكل البدن أولا (قوله وأحق) الى قوله ويؤخذ في المعنى الاقوله وأذاته الى

لا في مندوب كقتل حتى تعرق اه وقوله والقليل قال في شرحه أى من الفعل الذي يبطل كثيره اذا اعتدله

بلا حاجة (قوله) نعم لو صدح ثلاثاً أو بفتح (الح) قال في شرح العباب وتردد الزكشي في باب الوطئ بحرف غير

مفهم وفي البطي باكثر قال الا أن يفرض بان الفعل أعظم اه والفرق أو جهه ما في العباب والوجه

عدم الفرق على أنه قد ردعي اطلاق دعوى ان الفعل أعظم ان النطق أشق في هذا الباب من وجه دليل

البطلان بعدم قلده دون قليل الفعل فان تعدد الحرف مبطل دون تعدد الفعلين فليتامل (قوله) بمجرد نقل

الرجل لمام أو غيره) ينفي فيقول رفع رجله لجهة العلوم لجهة السفلى أن يعد ذلك خطوتين مر (قوله)

بالوثبة الفاحشة) أفنى شخنا الشهاب الرضى رجلاه تعاقباً بحركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل

بها (قوله وهي) أى التي ليس فيها ذلك لا يفتي ان التي ليس فيها ذلك شاملة لمعها ارتفاع عن الارض في

الهراء نحو خمسة أذرع أو غير ذلك بعدد جميع عدم توقف البطلان على الاحتجاج المذكور

وحتى هذا فوجه انسان بغير اه ورفع من الارض فهل بضر ذلك فيه نظر ولا يعد عدم الضرر وان زاد

(لا) الفعل الحق بالتقليد نحو (١٥٤) (الحركات الخفيفة التولية كتحريك أصابعه) مع قرأ كفه (في سبعة أوجه) (الاصح) وسمي

لما إذا ولى قوله وأما القواعد في النهاية لما ذكر (قوله لا الفعل الحق بالتقليد الخ) لكن اختلاف الأولى شرح بأفضل ونقل سم عن الأسي ما وقعوا فيه وهو فسيح تصحيح النهاية والمعنى قال الكردي وهو من ضمن غير بالكراهة اه وقال غش بعد ذلك كرام سم المذكور والكراهة هي القياس نحو بيان خلاف مقابل الاصح اه (قوله نحو الحركات الخ) ولو لم يبق نهي الجار وأسهل كالفرس أو كما ك شيامن الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم يطل والإبطل أفتى به البقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بما فعله لبعاء أخذ ما سار به أو عتده فيقول غش قوله مر أفتى به البقيني لا يفتي أشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتعاضه وهو واجبه فانه يحتمل البطان حينئذ سم عمل ج اه أقول لأشكال نوى واحتمال البطان هو الظاهر لظهور رمتافة الصوت المذكور والصلاة كالتي يتوالت في المفرطة (قوله ومثالها) أي مثل الأصابع أي غير كمالها على حذف الضم فيمكن رجوع الضمير للعرض بل واكتساب الجمع من المضاف اليه (قوله نحو حقه) أي نحو حقه أي ونحو جعل وعقد وان لم يكن لغرض نها يتوالت في (قوله وأولاه) عبارة النهاية بتولايح لسانه كذلك خلا لا البقيني لانه فصل خفف اه (قوله وذلك) أي التعليل وبه يدفع قول العصري لتمام الترتيب على ما قبله اه (قوله بحث الخ) تقدم خلافة عن النهاية في الكردي على شرح بأفضل قوله واللسان ظاهر إطلاقه كقصر الجواد أنه لا فرق أي في عدم البطان بين أن يغز جهه الخارجه القوم أو يحركه في داخله واعتده الشهاب الزلي ووله وما الشارح في الأعيان في البطان في الأول وأفتى شيخ الإسلام بان الظاهر أنه انحره بالأخو بل لم يطل اه وقوله في الأعيان الخ أي أو التفتة (قوله وسوغه) أي حيث لم يغل من مزايا عاصم الصلاة قياسا على ما تقدم في السعال غش وسم (قوله ومراخ) ويؤخذ مما سار من محل ما ذكر في نحو الحكمة ما إذا لم يخص بعض الوقت ولا انتظار الخلو سم وعش (قوله على محمل الخ) ظاهر صنعه ان هذا القدر خاص بما بعد وكذا قوله في الفرق بينه وبين ما قبله فلتمام مصل بصرى (قوله ومن القليل) أي قوله وبحرق في المعنى الأول ولاسه (قوله ثالثة) ومن نحو البرغوث (قوله قليل من دمها) ينبغي ان تكون من بيانه لانه بعضه أذمه كما قليل كقولهم ظاهر رشدي أقول وبقي عن ذلك محل القملة على الجنس الصادق بالكثير (قوله غش عه) اعتده النهاية بعبارة وبجرم القملة في المسجد وان كانت حسنة ولا يحرم القاذوها لجره اه قال غش قوله مر ويحرم القاذوة في المسجد ظاهر وان كان ترابا ومن نحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشوء من المسجد فجرم على من وصل الشيء من هوام المسجد عادته اليه وقوله مر وان كانت حسنة أي لانها ما أن غوث فيه أو تؤذى من به بخلاف القاذوها لجره بلاذى لغيرها ومثل القاذوها لجره لانه مثالا وقد علمت نحو وجهها من أن المسجد غش (قوله والأول) أي الحل (قوله غش عه) أي أن القاذوها لجره لانه مثالا وقد علمت نحو وجهها من أن المسجد غش (قوله والأول) أي الحل (قوله غش عه) أي أن القاذوها لجره لانه مثالا وقد علمت نحو وجهها من أن المسجد

الارتضاع (قوله نحو الحركات الخفيفة الخ) قال في الروض والأولى تركه أي ترك ما ذكر من الفعل الخفيفة قال في شرحه قال في المصوغ لا يقال المكره ولكن خرم في التحقيق بكراهته وهو غريب اه ولو لم يبق نهي الجار وأسهل كالفرس أو كما ك شيامن الحيوان من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم يطل والإبطل أفتى به البقيني وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بما فعله لبعاء أخذ ما سار به أو عتده فيقول غش قوله مر أفتى به البقيني لا يفتي أشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتعاضه وهو واجبه فانه يحتمل البطان حينئذ سم عمل ج اه أقول لأشكال نوى واحتمال البطان هو الظاهر لظهور رمتافة الصوت المذكور والصلاة كالتي يتوالت في المفرطة (قوله ومثالها) أي مثل الأصابع أي غير كمالها على حذف الضم فيمكن رجوع الضمير للعرض بل واكتساب الجمع من المضاف اليه (قوله نحو حقه) أي نحو حقه أي ونحو جعل وعقد وان لم يكن لغرض نها يتوالت في (قوله وأولاه) عبارة النهاية بتولايح لسانه كذلك خلا لا البقيني لانه فصل خفف اه (قوله وذلك) أي التعليل وبه يدفع قول العصري لتمام الترتيب على ما قبله اه (قوله بحث الخ) تقدم خلافة عن النهاية في الكردي على شرح بأفضل قوله واللسان ظاهر إطلاقه كقصر الجواد أنه لا فرق أي في عدم البطان بين أن يغز جهه الخارجه القوم أو يحركه في داخله واعتده الشهاب الزلي ووله وما الشارح في الأعيان في البطان في الأول وأفتى شيخ الإسلام بان الظاهر أنه انحره بالأخو بل لم يطل اه وقوله في الأعيان الخ أي أو التفتة (قوله وسوغه) أي حيث لم يغل من مزايا عاصم الصلاة قياسا على ما تقدم في السعال غش وسم (قوله ومراخ) ويؤخذ مما سار من محل ما ذكر في نحو الحكمة ما إذا لم يخص بعض الوقت ولا انتظار الخلو سم وعش (قوله على محمل الخ) ظاهر صنعه ان هذا القدر خاص بما بعد وكذا قوله في الفرق بينه وبين ما قبله فلتمام مصل بصرى (قوله ومن القليل) أي قوله وبحرق في المعنى الأول ولاسه (قوله ثالثة) ومن نحو البرغوث (قوله قليل من دمها) ينبغي ان تكون من بيانه لانه بعضه أذمه كما قليل كقولهم ظاهر رشدي أقول وبقي عن ذلك محل القملة على الجنس الصادق بالكثير (قوله غش عه) اعتده النهاية بعبارة وبجرم القملة في المسجد وان كانت حسنة ولا يحرم القاذوها لجره اه قال غش قوله مر ويحرم القاذوة في المسجد ظاهر وان كان ترابا ومن نحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشوء من المسجد فجرم على من وصل الشيء من هوام المسجد عادته اليه وقوله مر وان كانت حسنة أي لانها ما أن غوث فيه أو تؤذى من به بخلاف القاذوها لجره بلاذى لغيرها ومثل القاذوها لجره لانه مثالا وقد علمت نحو وجهها من أن المسجد غش (قوله والأول) أي الحل (قوله غش عه) أي أن القاذوها لجره لانه مثالا وقد علمت نحو وجهها من أن المسجد

الاصح إذا وجد أحدكم القملة في المسجد فليصبرها في نوبته حتى يخرج من المسجد والأولى أو جمعه كلان ومثابه وايداهما غش عه

فخصر تركه كالوتر ثخانة (١٥٦) من رأسي خد الظاهر من فتهظير ما يأتي في الصوم ومن ثم اشترط هناك أن يكون عامدا عالما

بالفصر أو قصر في التعلم
 فتصبره ببلغ الشعر بالقصد
 والتمد أدنى من تغيير أصله
 بتسوع وتذوب أي تغزل
 لجوفه بالافعل لاجامه
 البطلان ولوم نحو السبان
 (بطلت) صلاته (في الأصح)
 لاسر (تنبيه) من
 المبطل أيضا البقعة فركن
 مثلثك في فعل ركن قبله
 لأنه يلزمه العود إليه فورا
 كما هو قصد مصلى فرض
 جالس بعد سجدة الأولى
 الجالس للقاء مع التعبد
 والاحسب جلوسه عيابين
 السجدة في ولم يؤثر ذلك
 القصد كما هو ظاهر محاسن
 في محبت الركوع وقلب
 الفرض نقلا لا العذر
 كدواك بجاعة الشك في
 بنية القوم أي شرط لها مع
 معنى ركن أو طول زمن أو
 مع قصره ولم بعد ما قرأ فيه
 ونحو بالشك لمن أنه في
 غيرها كفرض آخر أو نفل
 وأن أمها سمح ذلك كما
 وثبة قطعها ولم يستقبل
 أو التردد فيه أو تعلبه على
 شيء ولو لم يجد أعياها كجس
 ظهر لمنافاة الجزم بالنية
 المشترط دوامه لا اشتغالها
 على أفعال متفرقة ومتوالية
 وهي لا تنقطع إلا بمرور فارق
 الوضوء والصوم والاعتكاف
 والشك ولا يشترط مبطل
 قبل الشرع نفسه لأنه
 لا ينافي الجزم بخلاف نحو
 تعلق القطع بخلاف النية
 ونحو لا ينافي الصلاة بأن يؤثر وجوده (وإن لم يصح) أن يتوجه (الحجاء)

يؤخذ منه أنه يأتي هنا نظير ما يأتي في جملته وضع نحو السكر في فيه بلا حجة قد ثبتت وراثت في حقه فراجع
 (قوله الجالس للقاء) أي مع الأخذ في الجالس (قوله عاديا) أخرجه العيني فراجع (قوله لأنه لا ينافي)
 يتأمل (قوله أن يتوجه) هذا التقدير لا يوافق أن تأتلف فعل يسن قوله لا يدفع المار ثم تقدر بهذا الشكل

المصنف أو بسط بلفظ الفعل الماضي فتأمله فالأولى تقدّر غيره إذا توجه حشد قوله أو بسط عطف على
مضلي أو توجه فلتأمل سم وقال الرشيدى قوله هو أن توجه أراءتن يقيد به قدر الزائد على مفاد
المتن وهو سن التوجه اليما ياتي اه أي ويجوز للمخرج ما يجوز للماتن قول المتن (أوسارية) أي
وتوجه نهاية زاد المعنى كعشبة بقبينة اه قال عش قوله ونحوها أي مما له ثبات وظهور وكظهور
السارية اه قول المتن (أو تصالح) أي ونحوها كتصالح معنى قول المتن (أو بسط) من عطف الفعل
على الاسم أعني المصلى أي الذي صلى المأذرك أو بسط الخ كأي فأنزبه بقاسم قول المتن (مضلي) أي
كسجادة بفتح السين معنى وشرح المنهج (قوله بعد عزاء الخ) قوله بعد العز من المصلى تأكدل أقدمه
آ نفا (قوله) كذا كرهناه أي من الترتيب (قوله) لكن بالنسبة لعل علمها أي وأما غيره فلا يحرم عليه المرو
لكن المصلى دفعه لانه لا يتقاعص عن الصلوة والجمعة ع ش أي على مرضى النهاية خلافا لما ياتي في الشرح
من قوله لكونه مكافأ قوله دليل أن المراق لا يدفع الخ (قوله) وقرب الخ قوله ولكن الخ قوله بل قصر
الخ عطف على قوله استراح (قوله) باعلاهما وعلى هذا الوجه على فروع متطاولها ثلاث ذراع وكل إذا
سجد يستعد على ما رواه من الأرض لا يحرم المروور بين يديه على الأرض لتقصير بعدم تقديم الفروع
المذكورة في موضع جهته ويجزم المروور على الفروع فقط ثم قضيه أنه لو طال المصلى أو انحط وكان بين يديه
المصلى وأعلاهما أكثر من ثلاثة أذرع علم يكن ستر معتبر ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع على قدمته
ويجعل ستره ياتي حكم الزائد وقد توقف فيه مر وما بالفتح إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول
الأول فليصر سم على المنهج أقول ما ذكر من التردد ظاهر في أو بسط نحو بسط طول بل لصلاته
أما ما رتبته العادة من الحصر المفر وشدة في المساجد فبني القطع بأنه لا يعتد منها ستر حتى ولو وقف في وسط
حصير وكان الذي أمامه منها ثلاثة أذرع علم يكفي لأن المقصود من السترة تنبيه المار على احترام المحل ووضعها
وهذه جري بان العادة بدوام فشرها في المحل يحصل بها التنبيه المذكور ع ش (قوله) أي عقيبها
والواجب رؤس أصابعها بما هي ومعنى (قوله) أو ما يقوم مقامها) من الرأس في السترة وقضيه أنه بشرط
أن يقر بها السترة من رأسه ثلاثة أذرع أو فاق وان خرجت حلا مشلا عن السترة فلا يحرم المروور وراه
ستره وان وقع على بقية يديه الخارج عن السترة سم أقول ويناقضه قول الشارح مما ياتي في الخ أن يباريه
هناك والاعتبار في القيام بالعقب وفي الفروع بالالتصاف بالجنب أي جميعه وفي الاستقاء بالعقب
ومحل ما ذكر في العقب وما بعده أن اعتد عليه وان اعتد على غيره كما سبب القامم وركبة القاعدة اعتبر ما اعتد
عليه على الأرجح اه (قوله) لو كان ارتفاع أحد الثلاثة الأول الخ أي وامتداد الأخير من أي المصلى وانحط
نهما بقومته واسى (قوله) في نحو مقصود بالخ) يقيد أنه لو صلى في مكان مقصود بالمحرم المروور بين يديه وان
استمر لانه متعدد ممنوع من شغل المكان والمكث فمخلا حرم السترة وبذلك أفتى شخشا الشهاب الرولى
و (قوله) أو الب) يقيد أنه لو استمر بستر مقصود بالمحرم المروور بين يديه وهو مقيد بالحرمة لها بالنسبة
الى مكان كان غاصها غير بحيث لم يفلت وضاماتها بها بانها غاصها كها أو آخر اعلم حشد تمتعان
لا يقال ينبغي الاعتداد بالستر في المستثنين لأن الحرمه خارج لانه يرد عهدهم الاعتداد بالستر مع الوقوف

مع قول المصنف أو بسط بلفظ الفعل الماضي فتأمله فالأولى تقدّر غيره إذا توجه حشد قوله أو بسط عطف
على مضلي أو توجه فلتأمل (قوله) أو بسط) من عطف الفعل على الاسم أعني المصلى أي الذي صلى المأذرك
أو بسط الخ كأي فأنزبه بقاسم قول المتن (مضلي) أي كسجادة بفتح السين معنى وشرح المنهج (قوله بعد عزاء الخ) قوله بعد العز من المصلى تأكدل أقدمه
آ نفا (قوله) كذا كرهناه أي من الترتيب (قوله) لكن بالنسبة لعل علمها أي وأما غيره فلا يحرم عليه المرو
لكن المصلى دفعه لانه لا يتقاعص عن الصلوة والجمعة ع ش أي على مرضى النهاية خلافا لما ياتي في الشرح
من قوله لكونه مكافأ قوله دليل أن المراق لا يدفع الخ (قوله) وقرب الخ قوله ولكن الخ قوله بل قصر
الخ عطف على قوله استراح (قوله) باعلاهما وعلى هذا الوجه على فروع متطاولها ثلاث ذراع وكل إذا
سجد يستعد على ما رواه من الأرض لا يحرم المروور بين يديه على الأرض لتقصير بعدم تقديم الفروع
المذكورة في موضع جهته ويجزم المروور على الفروع فقط ثم قضيه أنه لو طال المصلى أو انحط وكان بين يديه
المصلى وأعلاهما أكثر من ثلاثة أذرع علم يكن ستر معتبر ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع على قدمته
ويجعل ستره ياتي حكم الزائد وقد توقف فيه مر وما بالفتح إلى أنه يقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول
الأول فليصر سم على المنهج أقول ما ذكر من التردد ظاهر في أو بسط نحو بسط طول بل لصلاته
أما ما رتبته العادة من الحصر المفر وشدة في المساجد فبني القطع بأنه لا يعتد منها ستر حتى ولو وقف في وسط
حصير وكان الذي أمامه منها ثلاثة أذرع علم يكفي لأن المقصود من السترة تنبيه المار على احترام المحل ووضعها
وهذه جري بان العادة بدوام فشرها في المحل يحصل بها التنبيه المذكور ع ش (قوله) أي عقيبها
والواجب رؤس أصابعها بما هي ومعنى (قوله) أو ما يقوم مقامها) من الرأس في السترة وقضيه أنه بشرط
أن يقر بها السترة من رأسه ثلاثة أذرع أو فاق وان خرجت حلا مشلا عن السترة فلا يحرم المروور وراه
ستره وان وقع على بقية يديه الخارج عن السترة سم أقول ويناقضه قول الشارح مما ياتي في الخ أن يباريه
هناك والاعتبار في القيام بالعقب وفي الفروع بالالتصاف بالجنب أي جميعه وفي الاستقاء بالعقب
ومحل ما ذكر في العقب وما بعده أن اعتد عليه وان اعتد على غيره كما سبب القامم وركبة القاعدة اعتبر ما اعتد
عليه على الأرجح اه (قوله) لو كان ارتفاع أحد الثلاثة الأول الخ أي وامتداد الأخير من أي المصلى وانحط
نهما بقومته واسى (قوله) في نحو مقصود بالخ) يقيد أنه لو صلى في مكان مقصود بالمحرم المروور بين يديه وان
استمر لانه متعدد ممنوع من شغل المكان والمكث فمخلا حرم السترة وبذلك أفتى شخشا الشهاب الرولى
و (قوله) أو الب) يقيد أنه لو استمر بستر مقصود بالمحرم المروور بين يديه وهو مقيد بالحرمة لها بالنسبة
الى مكان كان غاصها غير بحيث لم يفلت وضاماتها بها بانها غاصها كها أو آخر اعلم حشد تمتعان
لا يقال ينبغي الاعتداد بالستر في المستثنين لأن الحرمه خارج لانه يرد عهدهم الاعتداد بالستر مع الوقوف

أوسارية) أي عمود (أو
صامغروزة) أو صاغربا
بعد الترتيب وفيما قبل
التفتير لاستواء الارضين
وتراخي الثالث عنهما فلم
يسم العمدول اله الا عند
العز عنهما وكذا يقال في
المصلى مع الصاوفي انحط
مع المصلى (أو بسط مصل)
بعد عزاء عباد كرك (أو بسط)
خطا (قوله) عرضا أو طولاً
وهو الأول عن يمينه وأوساره
بجبت يسامت بعض يديه
كلها ظاهر بعد العز من
المصلى حتى عدل من مقدم
أو خرج سهولته ولا بشرط
تعدده فيما يظهر كانت
سترته كالمدم وإذا استركا
ذكر وان زالت بخروج
أوساره أثناء صلاته لكن
بالنسبة لعل علمها وقرب
سترته ولو مضى وخطا لكن
العبارة باعلاهما بان كان
بينها وبين قدميه أي
عقبها أو ما يقوم مقامها
مما ياتي في فصل لا يقدم
على لاهما فيما يظهر ثلاثة
أذرع فاقط بذراع الأعشى
الاعتدال وكان ارتفاع أحد
الثلاثة الأول ثلاث ذراع ذلك
فا كثر ولم يقصر بوقوفه
في نحو مقصوب أو إليه

احتراما للصلاة الخ) قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أبابوا عنه بأجوب بهذا أحسن ما هو من ان شرط الوجوب
تحقق الاثم وهذا محتمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو أعمى ورد بان الكلام في ما رأيت لا يكون أنما الان
تحقق انتفاء جميع الموانع منه فلا يجوز له الدفع فضلا عن نديه الا ان تحقق انتفاء جميعها انتهى وقضية قوله
فلا يجوز أن لا يعصى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والا فسد دفعه فربما لا ينادى ولا يخفى
أن المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وان شرط الوجوب الخ نذب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه
وهو ظاهر الاختيار وان خالفه في شرح الارشاد فقال فخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدو فلا يجوز
دفعهم على الاوجه انتهى اه سم (قوله بينه) الى قوله ونعم ذلك في الغنى الا قوله وقد تعدى الى المتن
وقوله لا لزباغ الى خبر الجاهل كونه وفرا وابتاع وشعر أي داود وقوله وان لم يدال الى ويسن وكذا في النهاية
الا قوله وأما سن دفع الى واذا (قوله كونه مكافا) قد يقال الدفع ههنا من باب دفع الصائل لان المار صائل
عليه في صلته معقوب عليه كالماله أو من باب ازالة المنكر وغير المكاف عن كل من صباهه وار تكبه المنكر
وان لم يأت فليست له فلو جاز أن الدفع منوط بوجود السترة بشرطه وان الحرمة منوطه بالتكليف والعلم
مر وفي شرح العباب بعد كلام فر دونه ان ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكاف ما نصه
فألقى به من يد البغض ولوليسه بالمكاف لكن بلغف بحيث لا يؤذنه انتهى واعتمد مر أنه لا فرق بين
نديه ومدهر جليله واضطباعه انتهى ومثله مذهبنا عندنا في خواتمنا عالنا شغله ورماسوش عليه
في صلته عنس وقوله لا يخلد الخ أي ويحويه كالمصطفى في جنب المصلى قول المتن (تخرج المرور) أي
على المكاف العالم مر اه سم وفي العجيري عن العزرى أنه من الكافر أخذ من الحديث اه (قوله
أي حين اذ سن له الدفع) أي هو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلى فيما يظهر فرضا كانت أو نفلا شرح مر
اه سم (قوله وان لم يجد المار سبلا) نعم قد يضطر المار الى المرور بحيث تلزم المبادر ولا سبب لا يخفى

احتراما للصلاة الخ) قال في شرح العباب ثم رأيت جمعا أبابوا عنه بأجوب بهذا أحسن ما هو من ان شرط الوجوب
تحقق الاثم وهذا محتمل كونه جاهلا أو ناسيا أو غافلا أو أعمى ورد بان الكلام في ما رأيت لا يكون أنما الان
تحقق انتفاء جميع الموانع منه فلا يجوز له الدفع فضلا عن نديه الا ان تحقق انتفاء جميعها انتهى وقضية قوله
فلا يجوز أن لا يعصى لا يدفع مطلقا والوجه انه يدفع ان علم بالستره والا فسد دفعه فربما لا ينادى ولا يخفى
أن المفهوم من الجواب الذي حكاه بقوله وان شرط الوجوب الخ نذب دفع الجاهل وما عطف عليه وله اتجاه
وهو ظاهر الاختيار وان خالفه في شرح الارشاد فقال فخرج الصبي والمجنون والجاهل والمعدو فلا يجوز
دفعهم على الاوجه انتهى اه سم (قوله بينه) الى قوله ونعم ذلك في الغنى الا قوله وقد تعدى الى المتن
وقوله لا لزباغ الى خبر الجاهل كونه وفرا وابتاع وشعر أي داود وقوله وان لم يدال الى ويسن وكذا في النهاية
الا قوله وأما سن دفع الى واذا (قوله كونه مكافا) قد يقال الدفع ههنا من باب دفع الصائل لان المار صائل
عليه في صلته معقوب عليه كالماله أو من باب ازالة المنكر وغير المكاف عن كل من صباهه وار تكبه المنكر
وان لم يأت فليست له فلو جاز أن الدفع منوط بوجود السترة بشرطه وان الحرمة منوطه بالتكليف والعلم
مر وفي شرح العباب بعد كلام فر دونه ان ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكاف ما نصه
فألقى به من يد البغض ولوليسه بالمكاف لكن بلغف بحيث لا يؤذنه انتهى واعتمد مر أنه لا فرق بين
نديه ومدهر جليله واضطباعه انتهى ومثله مذهبنا عندنا في خواتمنا عالنا شغله ورماسوش عليه
في صلته عنس وقوله لا يخلد الخ أي ويحويه كالمصطفى في جنب المصلى قول المتن (تخرج المرور) أي
على المكاف العالم مر اه سم وفي العجيري عن العزرى أنه من الكافر أخذ من الحديث اه (قوله
أي حين اذ سن له الدفع) أي هو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلى فيما يظهر فرضا كانت أو نفلا شرح مر
اه سم (قوله وان لم يجد المار سبلا) نعم قد يضطر المار الى المرور بحيث تلزم المبادر ولا سبب لا يخفى

احتراما للصلاة لان وضعها
عدم البعثا ممكن وتوفر
انكسوع والدفع ولو من
الغير قد ينافيه (دفع المار)
ينبغي ان ستره الاستوائية
للشروط وقد تعدى خبره
لكونه مكافا (واضح)
تخرج المرور) ينبغي ان
ستره (حيث) أي حين
اذ سن له الدفع وان لم يجد
المار سبلا امن الصلاة
لما ذكره من تعيين الترتيب
السابق فيه فلا يتبع في
الاسطوانة العاصم خبر
الحاكم استروا في صلاتكم
ولو بسهم وفي رواية صحيحة
أناؤلو بدقت شعر ذنوب
أي داودا فاصلى أحدكم
فليجعل أمام وجهه شأن
لم يجد فليصنص عصفان لم
يكن معه عصفان خطا ثم
لا يهرس أمامه أي في
كل صلاة

مروئي لأصحابي فسه
وقاسوا المصلي بالحلق بالأول
لأنه أظهر منه في الرادوا
قدم عليه كاسروا من دفع
المزاد وأجبت تلك لفرط
والأحرم دفعه لأنه لم يركب
بحر ما بل خلاف الأول وهو
مراد من غير الكبراعتولي
في فصل السجود بخلاف
للخوارزمي بل لو قصر المصلي
عبارت لم يكره المرور بين يديه
قلعها الصريح إذا صلى أحدهم
الشيء يستتر من الناس
فأراد أحد أن يختار بين
يدفع فليدفع ما أنى فليقله
فأما هو شيطان أي
معشطات أو مشطحات
الأنس وأقاد قوله صلى الله
عليه وهو فإن أي أنه يزين
الذات في الأيسر
فالأهل كالمصلي ولا يدفعه
يفعل كثير من الرجال
صلاته وعليه يجعل قولهم
ولا يحسن المصلي الصلاة
وأما معشر المر وعليه حينئذ
فلغير الصبي لو يعلم المأز
بين يدي المصلي أي المستتر
بستره يعتد بها كما فاده
الحدث السابق ما ذاع عليه
من الائم لكان أن يف
أربعين خريفا أي سنة كما
في رواية خير الله من أن عز
بين يديه وانحسر بالبال على
عدم الحرفة ضعيف وليس
وضع السترة من يمينه أو
يساره ولا يستقبلها بوجهه
لأنه ممنوع ذلك هي ستره
محترمة كما ظهر لاهل
الكراهة لا من خارج إلا ذات

كقوله ستره

كانذا نحو مشرف على الهلاك تعين المرور لا تقاضه شرح مر اه سم قال عش قوله مر كانذا
نحو مشرف الخ أو خطف نحو علمته ووقفه انقلها من السارق الخ المرور فلا يحرم المرور بل يجب
انقاذ نحو الشرف ويحرم على المصلي الرفع ان علم حاله اه وعبارة الكسري وفي الاعياب قال الأذري ولا
شك في حل المرور وإذا لم يجد طريقا سواه عند ضرره وخوفه نحو قول أولعز بقبل منه وكل ما لم يفت
مصلحته في مفسدة المرور فهو في معنى ذلك انتهى وإذا كرم في الضرورة ظاهر بخلاف ما عساه على
الاطلاق انتهى كلام الاعياب ونقل الامام عن الاعتجوز المرور وان لم يجد طريقا سواه عند الاستوى والعباب
وغيرهما اه **(قوله)** أنه لا ينفل الصلاة مروئي الخ أي بين يديه كاسرا أو كلب وحصار واما
شهر مسلم يقطع الصلاة والكاتب والحار فان ركنه قطع الخشوع للشغل به ما يقيه وغنى وقال أحد
لأنه في قطع الكلب الأسود في قاي من الحار والمرأشي كسري **(قوله)** والأحرم ينفي أن يحمله أن ذي
ذلك الدفع والابان شخصي عه عاذ لم يحرم سم **(قوله)** خلافا للخوارزمي حيث قال يحرم المرور في
محل السجود فلهذا ما بين **(قوله)** بل لو قصر الخ يعني عنه ما قبله **(قوله)** فليدفع الخ **(خ)** فرع **(هـ)** حيث
سأع الدفع فتألف المدح علم بهتته وان كان رقبا قاله لم يدخل في يده بغير الدفع فلو توقف دفعه في دخوله في
يذهبان لم يدفع الإقبض عليه منه أخذ ما ياتي في الحرف صلاة الجامعة سم على ج وقد يتوقف في
الضمان حيث تمدن دفع المصلي فان دفعه يكون بما يمكنه أو أدى إلى استبداء عليه حيث تعين طريقا
الدفع ويقر بينه وبين مسئلة الجربان الجرب لنفخ الجوالا للدفع ضرر المرور عش ولعله هو الظاهر
(قوله) أو هو شيطان الأنس أي يفعل فعل الشيطان لأنه يصد شغل المسلم عن الطاعة تعالى وكسري
(قوله) كالصائل فان أدى إلى موته فهدم معنى عبارة سم قصة الخائف ما هنا بالصائل جواز دفعه وان
بجمل التبريم اه وعبارة عش قال مر لا فرق بين المجهول والمصلي والمجهول وغيرهم لانه إذا كان باب
دفع الصائل والصائل يدفع مطلقا سم على التمسج اه **(قوله)** ولا يدفعه الخ عبارة الغني قال الاعياب
ويذكره بده وهو مستقر في مكانه ولا يحمل المشي البذل من مفسدة المشي أشد من المرور وقضية هذا أن الخطوة
والخطو في حرم وان لم يتعلم ما الصلاة وليس مراد أي لا يحمل حلا مستوي الطريق في ذكره ولو دفعه ثلاث
مرات متوالات غلبت صلاته كأي الأتوار اه **(قوله)** وعليه يعمل الخ ودلي الكثير انما في يحصل الخ
وتقدم من الغني محل آخر **(قوله)** وضع السترة من يمينه الخ هذا لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه
بان يتصل طرفه من غير وجهه حيث فهل السنن موضعها عن يمينه وشمل المصلي فهل السنن موضعها عن يمينه
وعدم الوقوف عليها فيه نظير ويحتمل على هذا أن يكفي كون بعضهما عن يمينه وان وقف عليها سم على ج
اه عش وفي الكسري قال القلوي في خرج المصلي كالحجاة لان الصلاة عليه لا الهانته أي ففعله بين
تعيينه اه **(قوله)** العبرة هنا الخ المصلي اعتبارا واعتقادا المصلي في جواز الدفع واعتقاد المار في الأثم وعنده
سم ومال الله تعالى انما عساه عش **(قوله)** عن يمينه الخ يقل عن الاعياب لم أن الأول جعلها عن يساره
وفي وثيقة وأقول ينبغي أن الأولى أن تكون عن يمينه لشرف اليمين عش **(قوله)** ولا يستقبلها الخ أي بل
يفعل إمالة قلبه بحيث تسامت بعض يديه ولا يتألف في الإمالة بحيث يخرج يمين كونهما ستره وليس من
استرته الشريفة ولو استقبل القبلة واستند في وقوفه في جدار عن يمينه أو يساره فيما يظهر لانه لا بعد ستره عرفا

م مكان الى آخره فهل الدفع ويدخل في ضمانه أو لا والقباس انه حيث عدهم ليعليه منه أخذ ما ياتي
في الحرف صلاة الجامعة **(قوله)** والأحرم ينفي أن يحمله أن ذي ذلك الدفع والابان خف وسرح به عاذ لم يحرم
(قوله) بل خلاف الأولي هلا جاز دفعه أو سن لان التهي عن خلاف الأولي مشرع وعوان لم يجب **(قوله)**
كالصائل قد يقال قضية الخائف ما هنا بالصائل جواز دفعه من وجه التبريم لان الظاهر ان الصائل
يدفع وان جهل التبريم **(قوله)** وضع السترة الخ لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بان يتصل
طرفه من غير وجهه حيث فهل السنة ووقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه وشمل المصلي فهل السنة موضعها عن

عش

«تنبه» هل العبرة في حرمة المروءة المقضية للدفع باعتقاد المولى أو المأزأ وهما كل يحتمل ادهض تجعلهم هذا من باب الهنئ عن المنكر الثاني فلا ينكر الا لاجمع عليه. وأما الذي اعتقد الفاعل بغيره وتوهم ما مضى ثم لا يضرم ما مضى أم لا لان هذا مقتضى قوله به عن نقص صلاته فلا يعتبر اعتقاده وقوله لم يستتر بستره معتبر بحرم الدفع الثالث وهو الذي يتجلبان الذي دل عليه كلامهم أن دفع الدفع مركبة من عدم تقصير المولى وسوء حاله و دليل أن التراخي لا يدفع وإن وجدت السيرة المعتبرة فاذا قصر المولى بآب من توجيهه بغير معتبر في مذهبه لم يدفع الماروان اعتقد سوء حاله وتوهم استمر بما لم يعقد الماروان لم يتعنه ان ثبت (١٦١) ان مقتضاه ينهيه عن ادخاله النص على صلاة مقداره غير رعاية

عش (قوله الثاني) أى اعتبار اعتقاد المار (قوله وقوله المار) يحلف على جعلهم المار (قوله الاول) أى اعتبار اعتقاد المولى (قوله ان اراهق لا يدفع المار) الوجه أنه يدفع سم (قوله وان اعتقد) أى المار (قوله كالأول استبرج المار) أى ستره معتبر في مذهبه (قوله ان مقلده) دفع اللام و (قوله مقلده) بكسر اللام (قوله تقديم تصور الصف) خبره و ظاهر المار (قوله وفي عوم المار) أى في عوم القول بكرة ترك شئ من سن الصلاة (قوله أو خلافه في الوجوب) الاول أو قبل وجوده (قوله فانه) أى الخلاف في الوجوب (قوله في شرحه) أى المذهب (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده أن الكراهة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالادقة التي يعبر عنها المتأخرون بخلاف الاول والا لا كراهة عند المتقدمين أعني كالأخفى سم (قوله في حرم) في قوله وفي رواية في المعنى الاول و زعم إلى فقد صرح وكذا في النهاية الاول و في الالف والهمزة ومعنى أى من ثم (قوله انه اختلاس) أى سبب اختلاس قال الشورى أى اجتماع بسبب سرعة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لأنه يقطع منها شيئاً ويأخذ بغيره وقوله سبب اختلاس لعل الاول سبب اختلاس (قوله ولو تحول لصدوره المار) أى حوله فما يتوهم (قوله كالأول قصدية) أى بالافان وجه سم وعش قول المتن (الى السيرة) وما لها لعل كالكسب ان باب اه كردى (قوله مجرد العين) أى بدون التفات (مطلقاً) أى لحاجة أو لا (قوله كلامهما) أى الالتفات لحاجة مجرد العين انفسهما جاعلى (قوله ما بال أقول) أى ما بالهم وأيم سائر الزائف ثلاثين كسر خاطر لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة (قوله لينتهن) جواب قسم بخوفه (قوله من ذلك) أى عن رفع البصر الى السماء في الصلاة (قوله أو انقطعن المار) بضم الفريضة وقع الفاعل به لعل القول أو لا تخفى عهدياً وهو خبر يعنى الامر بالمعنى ليكون منهم الاتماعة عن الزحف أو خفاف الارباع عند رفعهم لئلا يتعالى أمارع البصر الى السماء في غير الصلاة ثم جاءه فخره لا أكثر ونكرهه آخر وانتهى زبادى وفي غيره عن الميمى عن الاحياء وسبق أن روى بصره الى السماء في الصلاة بعد الوضوء عش وتقدم أن السماء قبل الدعاء (قوله من ثم) أى من أجل الشاعى الخشوع في أول السورة المذكورة (قوله في خمسة) هى كسائرهم ومنعطوط (قوله وقال الهنئ المار) انما قال ذلك ليألفه للغير والا فهو صلى الله عليه وسلم لا يشغله شئ عن الله تعالى عش قول المتن (وكشفه مروه المار) وينبئ كراهة ذلك للطائف أيضاً فانظر القول الا فمع كونه هيئة تنافى عنه وعدم الوقوف عليها به نفاً ويحتمل على هذا ان يكون بعضهما عن بعضه وان وقف عليها (قوله هل العبرة المار) انما اعتبر اعتقاد المولى في جواز الدفع واعتقاد المار في الاثم وعدمه (قوله ان اراهق لا يدفع) الوجه انه يدفع (قوله فاذا قصر المولى المار) أى بآب ستره حرم على من علمه المار و ركعته الاذرى اهرم تقصيره مر (قوله اصطلاح المتقدمين) لعل مراده أن الكراهة في اصطلاح المتقدمين تصدق بالخفاء والتالى يعبر عنها المتأخرون بخلاف الاول والا لا كراهة عند المتقدمين أعني كالأخفى (قوله كالأول قصدية) أى بالالتفات لوجه (قوله وكشفه مروه أو هو المار) وينبئ كراهة ذلك للطائف أيضاً فانظر القول الا فمع

(٢١ - شرواني وابن قاسم - ثاني) الله مقبل على العبد في صلاة أى برحته ورضاهم بالشفاعة فاذا الغت أعرض عنه وصم انه اختلاس بختلته الشيطان من صلاته لعل ولو تحول لصدوره عن القبلة بطلت كالأول قصدية اللعب فلا يكره كالأول مجرد لم العين مطلقاً لعل الله عليه وسلم فعل كلامهما كما صرحه (روى بصره الى السماء) خبره انظر الى ما بال أقول رفعت أو بصرهم الى السماء في الصلاة منهم ما شدد قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو انقطعن ابصارهم صلى الله عليه وسلم كان رفعه فليأزل أو لعل سورة المؤمنين مما ظاهراً ومن ثم كرهت أى انما يخطط أو أراه أو عليه ما يحل بالخشوع أى انما وزعم عدم التأخر بحاجة فقد صرح أنه صلى الله عليه وسلم مع كاله الذي لا بداني في الماصلي في خيصة لها أعلم نزهة قال الهنئ اعلام هذه رواية كادت أن تقتنى اعلامها (وكشفه مروه)

بخوصه أوردته تحت
بجانبه (أؤوبه) بخوصه
كه أؤوبه أؤوبه وسطه
عز عذبت أؤوبه
وهو كذلك وان كان
فعله لشغل أؤوبه
بجنازة العسر المتفق عليه
أؤوبه أن أؤوبه
أؤوبه ولا أؤوبه
وحكمته منع ذلك من السجود
معه أي غلبا فلا تزداد
الجنازة كونه هبة تنافي
الخشوع والتواضع ومن ثم
كره كشف الرأس أو التكب
والأضطباع ولومن فوق
القبض خلافا لغيرهم
لما يأتي في الحج ويسنن
وأه كذلك ولو مضى آخر
بجمله حيث لا يتنفر الأض
لا يرددهم إذا سقط أي الأ
لغيره ومثله العمامة وتحتها
(ووضع يده على فقهه)
النهي عنه ولما فاته لهبة
الخشوع وأشار بمفهمه
(بالاحاجة) يؤخذ من ذكره
له هنا أن ما في معناه لم يقبله
وبعد مفيد بذلك فلا
اعتراض عليه أو إضافة لأرج
في القيد المتوسط أنه يرجع
للشكل ولا كذا في سنده
وضعه أصح الخبر به قال شارح
والظاهر أنه يضع اليسرى
لأنه لتحية الأديب وفيه نظر
بل الظاهر ما أطلقه من
أنه لا فرق أؤوبه ههنا أؤوبه
حسب إذا لم يفرق في بعض
باليمين واليسار

الخشوع والتواضع وان تخلف فيه معنى السجود سم (قوله بخوصه) أي قوله أي عاذا في الخشوع
وإلى قوله وفي الأحاساء في النهاية أؤوبه مع كونه أي يسن (قوله بخوصه) أي يسن (قوله بخوصه) أي يسن
تخصه بالرجل أما المرأة ففي الأمر بنقضها الضميمة وتغييره ليسن المتأخره بذلك صرح في
الأحياء وينبغي الحاق الخشوع بها شرح مر أسه قال عرش قوله مر كمال الزركشي الخ مع مر
اه وقال القاري يبل يجب كس شعرا أه وخنثى توفيق بحد الصلاة عليه اه (قوله أؤوبه وسطه) ظاهره
ولو على الجلاء ولا ينافيه العلة لجواز أنها بالنظر للغالب عرش أقول وبأن تقيد الكراهة بما ذكره
الحاجة وهل يعدل من الحاجة هنا الصلوات الشدائم لا فيه نظر وقضية ما مر عن الامداد في مسئلة كثره
البراعت في ثوبه بسبب ثوبه فمن أنه لو احتاج إلى النوم فيه لعدم اعتياده العري عند النوم عني عنه الأول
والله أعلم (قوله وحكمته منع ذلك من السجود الخ) ولهذا نص الشافعي على كراهة الصلاة في ألبامه
الجلدة التي يجربها القوس قال لا يأمه أن يفضي بطون كفيه إلى الأرض نهاية ومعنى قال عرش
قوله مر لا يأمه الخ هذا التعليل يقتضي كراهة الصلاة في يدها لأنه يمنع من مباشرة عزه من يده
للأرض ولو قيل بعدم الكراهة فيه لم يعدلنا العادق يقي أن من لبسه لم يرفعه أو لا يرفعه في تكليفه
تلعن في كل صلاة في عيشة ولا كذلك الجلدة فإنها تلبس عند الاحتياج إليها اه وقال الرشدي
ويقر أيضا بان القميص مطلوب في الجملة حتى في حال الصلاة وبأن الذي يسره الخاف من البدل قليل بالنسبة
لما استقره الجلدة اه (قوله أي غلبا) أي والحكمة الشاملة أن في التكيف مشابهة للتكثير ويرى اه
يجري (قوله مع كونه) أي الكف (قوله أن يحمله الخ) نعم لو يادر شخص وحل كما المشي وكان فيه مال
وتلف كان ضامنا له كالأقرب به والدرجة الله تعالى وساق في نظيره في حواء من الصف فبين أنه رقيق شرح
مر اه (قوله الألعذر) كمر ويرد قال عرش أو استهزاء اه (قوله بخوصه الخ) في شرح المنهج
ما يوافقه عبارة النهاية هو راجع لما قبله أضافه الكراهة كان تشابها بل بسبقه وضع يده على فقهه
ويسن اليسرى ولعل وجهه أنه لما كان الغرض حبس الشيطان ناسبا أن يكون يدها إلى الأوجه حصول
السنة بغيرها أيضا وتوصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها ويكره التناوب
لتدوير يدها إذا تشابها أحدكم وهو في الصلاة فلا يرددها ما استطاع أن أحكم إذا قال لها ضامن السنة منه
ولا يخص الكراهة بالصلاة بل خرجها كذلك اه وفي الخشوع أؤوبه هو راجع لما قبله أيضا قال
عرش قوله مر ويسن اليسرى والأولى أن يكون يظهره لأنه أقوى في الدفع عادة كذا قيل لكن قول
الشارح مر وتوصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها يقتضي النسوية
بين الظهر والبطن وساق في التصرح به في كلامه موافق الأولى قول المناوي على الجميع عند قوله إذا تشابها
أحدكم فليضع يده على فقهه أي ظهر كفى يسره كذا كره جمع وتبعه أنه لا كل وإن أصل السنة تحصل
بوضع اليدين اه وقوله مر ويكره التناوب أي حيث أمكنه دفعه وجبا للمناوي على الجميع قال الحافظ
ابن حجر والمراد بكونه مكره وأن يجري به - ولا يفرق بين دفعه ومقدوره انتهت اه عرش (قوله بل)
الظاهر الخ الأوجه حصول السنة بكل وأن الأولى اليسار سم ومعنى وثم باعتباره البيهقي الأولى أن
يكون يظهرها أن تيسر والأبسطها أن تيسر أيضا فاليمين اه وتقدم من المناوي ما يوافقه (قوله)

كونه هبة تنافي الخشوع والتواضع وان تخلف فيه معنى السجود معني ان ذلك حكمه لا يلزم اطرادها
ويجوز أن يستخرج حكمه آخرى تطرد في شمل (قوله بالشرع) وينبغي كمال الزركشي تخصيصه في الشعر
بالرجل أما المرأة ففي الأمر بنقضها الضميمة وتغييره ليسن المتأخره بذلك صرح في الأحاساء
وينبغي الحاق الخشوع بها مر (قوله أن يحمله) فلو فعله سقطت منه شي وضع أو تلف ضمنه كآتي بذلك شيخنا
الشهاب الرمي وساق في نظيره في حواء من الصف فبين أنه رقيق مر (قوله بل الظاهر الخ) الأوجه حصول

عليه وجودا وعدمادون المعنوي على انه اهلنا المستلتخفة اذ معنوي أيضا بل هي اذ الشيطان كافي الخسر اذا اهلنا الغم لا يقر به فأي
أذى نخافها وفي الحديث التناوب في الصلاة والعطاس والبصاق والحفاط من الشيطان قال بعض (١٦٣) الحفاط نهى صلى الله عليه وسلم

في الصلاة عن مسخ الحصى عليه أي على الحصى **(قوله دون المعنوي)** قد روي عنه تفاهير من الزجل حيث طلب تقديم الميز في دخول
ماله شرف معنوي كالساجد واليسار في دخول ماله خيب معنوي كلاسوان ومجال للمعاوى سم **(قوله)**
ليست لتخفة أذى الخ قد يقال يكفي في كونها لتخفة أذى معنوي انه الدفع دخول الشيطان الى الغم الذي
هو أذى دخوله أذى معنوي سم ونهاية **(قوله)** قال بعض الحفاط الخ عبارة النهاية والغنى ويكره النفع
فما لانه عيب ومسح نحو الحصى لسجود عليه بالنهي عن ذلك ولما افته التواضع والنشوع اه قال عس
قوله ومسح نحو الحصى الخ ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة وري في أن يحمل كراهته كماله بترتب عليه
تشويه كان كان بعلق من الموضع تراب يجهت أو عسانته اه وعبارة الكردى على شرح بافضل قوله
ومسح بغير جهته ونسوا بالحصى الخ في الإيعاب لغير ما يجب وقال كراهته كماله كل مسخ نحو سحر
بجهته عن السجود أو كماله اه وأول ما يفهمه أيضا قول الشيخ السابق يؤخذ من ذكره هنا الخ **(قوله)**
نكسار أي في زيادة المصنف عقب الالكان كردى **(قوله)** يدل على تساهله الخ فيه نظير سم قولنا
(والقيام على رجل) أي وقد تقدم على الأخرى ولفظها بالأخرى شرح بافضل **(قوله)** بان رفعه إلى قوله وليس
في المعنى الأول ولا الاعتماد على المتن وإلى قوله وسدس إذا الخ في النهاية لا مذكر وقوله بل قال إلى وسن
وقوله وجوز أن والمعنى وقوله النسخة أي لكن **(قوله)** الحاجة أي كوجع الأخرى سم ونهاية يؤمضى
(قوله) أي بالبول أي مداخله معنى ونهاية **(قوله)** أو أفاضل ما هنا يؤمضى **(قوله)** ان
ذهب به أي بالبول أو أفاضل أي بالبول **(قوله)** أو أفاضل ما هنا يؤمضى أي
والأوجبت الصلاة مع ذلك حدث لا ضرر بمحمل عادة الآن قوله مر إلا في بيع التهم قد يقتضى خلافه
وأنه لا فرق فيما روي الخ خروج الوقت بين حصوله فيها أو لا يقيسه قوله مر ولا يجوز له الخ وجع
الفرض الخ عس **(قوله)** من الفرض خرج به النفل فلا يجرم الخ وجع سنة وان نذر انما كان نفل دخل
فملا وجوبه بالانحمال بلحقه بالفرض وينبئ كراهته عند طر وذلك عليه عس **(قوله)** لو عرض له
قبل التحريم أي فرده وعلم الخ عس **(قوله)** ثبثت أي قوله وحيث الخ في المعنى الأول التحصيل لكن
(قوله) بالثناء أي من تحت ونوق عس عبارة الخ في التام للثناء من فوق اه **(قوله)** أي شتان) تنصير
مراد من التوق والأفوه شدة الشوق وشدي عبارة عس قوله أي شتان أي وان لم يشتد نجوه ولا
عطفه بما ظهر أخذ ما ذكره في الفا كتهمة ونقل عن بعض أهل العصر التقيد بالشديد فاحذر وعبارة
الشيخ عمرة قوله وثوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من القوا كره والمشاو بالذنب
قد تنوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك اه
(قوله) أي كماله يجوز نصبه مقصدا لصلاة وغمه فقهها بالنظر المحمل **(قوله)** يحضره طعام) خبر **(قوله)**
وهو ما دفعه الاختيان فهان الأول والآخر على الخبر ولا على الصفة كالمقرر عندهم لأن جعل جلة
وهو ما دفعه الاختيان سلا وبقدور الحسب كماله أي لأصلا كماله ما دفعه الاختيان عس **(قوله)**
متعلق بقوله والحق الخ **(قوله)** في حضوره متعلق بضميره بالجمع بالتوقان **(قوله)** وقوله أي الخلق
(قوله) بما أذا فر بحضوره) أي جرى حضوره عن غير بحيث لا يفسح معه التأخير وان كان حضوره

السنة بكل وان الأولى اليسار **(قوله)** دون المعنوي قد روي عنه تفاهير من الزجل حيث طلب تقديم الميز في
دخول ماله شرف معنوي كالساجد واليسار في دخول ماله خيب معنوي كلاسوان ومجال للمعاوى سم **(قوله)**
ليست لتخفة أذى الخ قد يقال يكفي في كونها لتخفة أذى معنوي انه الدفع دخول الشيطان الى الغم الذي هو
أذى دخوله أذى معنوي **(قوله)** يدل على تساهله الخ فيه نظير سم قولنا **(قوله)** بان رفعه إلى قوله وليس
في المعنى الأول ولا الاعتماد على المتن وإلى قوله وسدس إذا الخ في النهاية لا مذكر وقوله بل قال إلى وسن
وقوله وجوز أن والمعنى وقوله النسخة أي لكن **(قوله)** الحاجة أي كوجع الأخرى سم ونهاية يؤمضى
(قوله) أي بالبول أي مداخله معنى ونهاية **(قوله)** أو أفاضل ما هنا يؤمضى أي
والأوجبت الصلاة مع ذلك حدث لا ضرر بمحمل عادة الآن قوله مر إلا في بيع التهم قد يقتضى خلافه
وأنه لا فرق فيما روي الخ خروج الوقت بين حصوله فيها أو لا يقيسه قوله مر ولا يجوز له الخ وجع
الفرض الخ عس **(قوله)** من الفرض خرج به النفل فلا يجرم الخ وجع سنة وان نذر انما كان نفل دخل
فملا وجوبه بالانحمال بلحقه بالفرض وينبئ كراهته عند طر وذلك عليه عس **(قوله)** لو عرض له
قبل التحريم أي فرده وعلم الخ عس **(قوله)** ثبثت أي قوله وحيث الخ في المعنى الأول التحصيل لكن
(قوله) بالثناء أي من تحت ونوق عس عبارة الخ في التام للثناء من فوق اه **(قوله)** أي شتان) تنصير
مراد من التوق والأفوه شدة الشوق وشدي عبارة عس قوله أي شتان أي وان لم يشتد نجوه ولا
عطفه بما ظهر أخذ ما ذكره في الفا كتهمة ونقل عن بعض أهل العصر التقيد بالشديد فاحذر وعبارة
الشيخ عمرة قوله وثوق شامل لمن ليس به جوع وعطش وهو كذلك فان كثيرا من القوا كره والمشاو بالذنب
قد تنوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك اه
(قوله) أي كماله يجوز نصبه مقصدا لصلاة وغمه فقهها بالنظر المحمل **(قوله)** يحضره طعام) خبر **(قوله)**
وهو ما دفعه الاختيان فهان الأول والآخر على الخبر ولا على الصفة كالمقرر عندهم لأن جعل جلة
وهو ما دفعه الاختيان سلا وبقدور الحسب كماله أي لأصلا كماله ما دفعه الاختيان عس **(قوله)**
متعلق بقوله والحق الخ **(قوله)** في حضوره متعلق بضميره بالجمع بالتوقان **(قوله)** وقوله أي الخلق
(قوله) بما أذا فر بحضوره) أي جرى حضوره عن غير بحيث لا يفسح معه التأخير وان كان حضوره

ثبثت الخ (طعام) ما كول أو مشروب (توق) بالثناء أي شتان (اله) الخبر مسل لأصلا أي كماله يحضره طعاما وهو ما دفعه الاختيان
أي البول والغنا والحق جميع التوقان اله في غيبته في حضوره وقد ما من دقيق العبد بما أذا فر بحضوره لزادة التوق فيجند وقضية
التعبير بالتوقان أنه لا يلا أميا يكسر الاختيارين يأتي عليه فنعلم لكن البني سم به المصنف

أيه بأكل حاجته وحديثه اذ اوضح عنه أحدكم وجوب الصلاة فأبواه قبل أن تصلا وصلنا المغرب بصرح فيه وجهه على نحو قرأت يسيرة فيه نظر فانه بعد القاملة وأدنى شيء (١٦٤) يقولنا حيث شد (وأن يصق) في صلاته وكذلك اخرجوا وهو بالصاد والواو والسين قبل وجهه

وان لم يكن من هو خارجها مستقبلا كما أطلقه المصنف (أوصن عينه) ولوقى مسجده صلى الله عليه وسلم على ما اقتضاه اطلاعهم لكن بحث بعضهم استثناءه وقد يؤيد الأول أن امتثال الأمر خير من سألوا الأدب على قول فالنهي أولى لأنه يشدق بدون الأمر كما أرشد الله حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وذلك لخصه النبي عنهما بل عن يساره وأثبت قدمه اليسرى أولى فوجه من جهة يساره وهو أولى ولا يعقل مراعاة اليمين دون مالك اليسار لظهور الشرف الأول وقضية كلامهم أن الطائفتين واليمينين دون الكعبة وهو محتمل نعم أن أمكنه أن يطأ إلى رأسه ويصق إلى اليمين ولا إلى اليسار فهو الأولى وكذلك في مسجده صلى الله عليه وسلم ولو كان على يساره فقط انسان يصق عن يمينه اذ لم يمكنه ما ذكر كاهو ظاهر سواء من المسجد وغيره لأن البصاق انما يحرم فيه ان يقي حرمه لأن استهلاكه في شحوبه مضمض أو أصاب من أجزائه دون هوأته سواء من به وخارجها اذا لم يتقدم وهو منتقبه

للاكل انما يتأتى بعد عدة قليلة عـ ش (قوله) انه يأكل حاجته) وهو الاقرب ويحل ذلك حيث كان الوقت متسعاً ثمانيه ومعنى أى بان يسعها كلها أداء بعد فراغ الأكل عـ ش (قوله) هو به المصنف) أى في شرح مسلم ثم يقول معنى (قوله) صريح فيه) أى في صوابه به المصنف (قوله) وجهه) أى العشاء في الحديث المذكور وكذا ضمير فانه الخ (قوله) في صلاته) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) وان لم يكن الخ) بخلافه لانه في المغنى عبارة تمام لكن حيث كان من ليس في صلاته مستقبلاً كما يحتمل بعضهم اكرامها لها ونقل سم عن شرح البهجة لشيخ الاسلام مثله وأقره (قوله) لكن بحث بعضهم استثناءه) اعتمدته النهاية والمغنى والابواب قال الكردى وكذا اعتمدته الزايد والشورى وغيرهما اه عبارة المغنى قال العمري وينبغي أن يستثنى من البصاق عن عينه ما اذا كان بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم فان بصاقه عن يمينه أولى لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره اه وهو ظاهر اذا كان القبر الشريف عن يساره اه وفي النهاية نحو هو عبارة الابواب بعد حكايه ما مر عن العمري وهو متجه كالأكل على يسار جماعة ولم يتكهن منه تحت قدمه فان الظاهر أنه حيث نذر العين أولى اه قال الزبيدي قوله مر لأن النبي صلى الله عليه وسلم عن يساره ونحوه من أجله اذا كان عن يمين الحجر الشريف فهو مستقبل القبلة اه (قوله) وذلك الخ) قوله كالتصديق المغنى الأول وقضية كلامهم الى السؤال في المتن في النهاية الاما ذكر وقوله أو زعموا في دون تراب وقوله وعلى من ذلك كاهو الى في الباطن (قوله) نعم ان أمكنه) أى الطائفتين (قوله) دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولوقى مسجده صلى الله عليه وسلم بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوفراعاة الكعبة سم (قوله) ولو كان على يساره فقط انسان الخ) فديقال فكيف حرم هذا اليمين وتروى في سيد الترعع ان انساناً حرمه صلى الله عليه وسلم بعد وفاته كرمته في حياته لانه صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم كردى (قوله) ما ذكر) أى ان يطأ إلى رأسه الخ (قوله) سواء من في المسجد الخ) راجع الى قوله بل عن يساره وأثبت قدمه اليسرى الخ عبارة النهاية ويحل ما تقرر أى قوله بل عن يساره وأثبت قدمه في غير المسجد فان كنهه يصق في يمينه في الجانب اليسرى وحل بعضه ببعض ولا يصق فيه ما حرم كصريحه في المجموع والتحقق وانما يحرم فيه ان يقي حرمه الخ (قوله) وأصاب الخ) عطف على بقي عـ ش (قوله) دون هوأته) حال من جزأه لمفعول أصاب (قوله) سواء من به الخ) أى في عدم حرمه البصاق في هوأه المسجد عبارة النهاية سواء أكان الفاعل داخله أم خارجاً جعلان الحفظ الخ (قوله) ولو غير حاجته) وينبغي المبادرة الى اخراج الدم أخذ من قوله الاتي ويجب اخراج نجس الخ سم (قوله) وزعم حرمته الخ) أى يرى البصاق (قوله) وان القصد الخ) معطوف على حرمته (قوله) اليه فيه) أى الى القصد في المسجد (قوله) بعيد الخ) خبر وزعم الخ (قوله) فو راعيناه على من علم به) أى فان أخرج حرمه عليه فلو علم به غيره بعد صواب الزالة ان فرض كفاية عليهم ان ازالها الاول سقط المخرج وينبغي دفع الائم ضمن أصله على نظائر ما يأتي في البصاق أو الثاني سقط المخرج ولم تنقطع حرمته الأخير عن الاول اذ لم يحصل منه ما يفرض عـ ش

وكذا اخرجها) في شرح البهجة لشيخ الاسلام ما نصه وظهر ان محل كراهته ذلك أى البصق أمامه على قول النووي أى وهو الكراهة لاعتقار جهالة كنه متوجها الى القبلة اه وقد سألنا شارح بقوله الاتي وان لم يكن الخ (قوله) لكن بحث بعضهم) عبارته في شرح العباب قال العمري وينبغي أن يستثنى من كراهة البصاق على اليمين من المسجد النبوي مستقبل القبلة فان بصاقه عن يمينه أولى لأنه صلى الله عليه وسلم عن يساره اه وهو متجه كالأكل على يسار جماعة ولم يتكهن منه تحت قدمه فان الظاهر أنه حيث نذر العين أولى اه (قوله) دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولوقى مسجده صلى الله عليه وسلم بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة (قوله) ولو غير حاجته) وينبغي المبادرة الى اخراج الدم أخذاً

(قوله)

كالتصديق انه أدعى قيامه ولو لغير حاجته كما اقتضاه اطلاقهم وزعم حرمته في هوأته وان لم يصب شأ من أجزائه وان القصد مقيد بالحاجة اليه به يدفعه معقول عليه ويجب اخراج نجس منه فو راعيناه على من علم به وان لم يتقدمه واضحه

وان أرسد لا التمس يقوم

بما يعلم كإقتضائه إطلاقه
ودون تراب لم يدخل في وقته
قبل ودون حصر ما في السكن
بحرم عليهما من جهة تقدرهما
كلهما ظاهر وأحرم فيه
ثم دققت انقطعت الحرمة
من حيث سد من ثم أطلق
المصنف وغيره وجوب الانكار
على فاعله فيه وعلى من
دلكتها باسفل فعله المتعصب
أو الاقتدار حشي تعصب
المسجد أو تقدره وفي الرياض
المردد نهائي ترابه أو رمله
مخلاف الباطل فدلكتها فيه
ليس بدفن بسل زياتني
التقذر وببحث بعضهم
جواز ذلك إذ لم يبق له أثر
البتوان إذا ن ذلك قطع
الحرمة من حيث سد وضع
يده على خاضعته) لغير حاجة
للإسعي العصب عن الاختصار
وأصح تفاسير ما ذكره علته
أنه فعل التكفير أو المتكبرين
لما صرح أنه راحة أهل النار
أو الشيطان لما في شرح
مسلم أن إبليس هبط من
الجنة كذلك ولا فرق فيه
بين الرجل والمرأة والحشي
وذكر الرجل في الباطل للكتاب
(والمال في شخص الرأس)
عن الفهرس (في ركوعه)
وكذلك خفض من أسفل
الركوع وإن لم يبلغ كدله
عليه كلام الشافعي والأصحاب
واخبر العصب كان صلى الله
عليه وسلم إذا ركع لم يخفض
رأسه أي لم يرفع ولم يصوبه
أي يخفضه

(قوله وان أرسد الخ) أقره سم وعش (قوله ودون تراب الخ) ينبغي إذا كان يبق هو أو أوثق ويتأذى
به المصون أو المعتكف ولو بغيره وأصابته أو أوجهم أو أبادتهم أو استقذروا ذلك (قوله قبل الخ) عبارة
النهاية ولا يحرم البصق على حصر المسجد أو من وصول شيء منه من حيث البصاق في المسجد اه أي وأن
حرم من حيث أن فيه تقذر روح الغير وهو المال لأن وضعها في المسجد لن يصلح عليهما من غير وقصود
يتبع بالصلاة عليهما كالتسليم وقفة الصلاة عش ورشدي (قوله ثم دقته الخ) فلا تاصل الدين بالبصق
مع قصده ابتداء بان حفر في ترابه على قصد البصق في الحفرة وردا ليرابط بملا فله تثنى الحرمة رأسا فيه
نظر سم واعتده الحاي وأقره البحيري (قوله انقطعت الحرمة من حيث سد) وقالا للبابية في سم ماض
ويحتمل مر انقطاعها مطلقا كظاهر الحديث فانه حكم بالخطيئة على نفس الفعل فقوله فيه وكفارها
أي الخطيئة تقدر فيها صريح في تكفير الخطيئة على الفعل فتقع الحرمة مطلقا فلا يسل أم أي ابتداء ودواما
وأقره عش ونقل عن الزايد الجزم بذلك (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أن الدين انما يقطع دوام
الحرمة ولا يرفعها من أصلها (قوله وجوب الانكار على فاعله الخ) أي بشرط كون الفاعل يرى حرمة
ويحتمل وجوبه هنا مطلقا لا يحدى صرره إلى الغير رشدي وهذا الاحتمال هو ظاهر إطلاقه لم يلزمه الاقرب
لما ذكره (قوله وعلى من دلكتها الخ) أي البصاق والتأنيب باعتبار الخطيئة (قوله ان حشي الخ) ومن رأى
بصاقا أو نحوها في المسجد فاستن آن به وأن يعطيه فاعله في الموضع فان قبل لما إذا لم يجب الإزالة لأن
البصاق في حرم كإسراج أحب مما يختلف في تحريمه كإفاره في المار بين يدي المصلي كالمرفعي ومنه يقال
عش قوله مر وبن تعاطيه عليه الخ أي نحو مسلم أو زباد أو نحو روجل علم الوجوب حيث لم يحصل
بببته تقذر المسجد وعبارة سم على التهج ولكن يجب إزالة أي البصاق لأنه مستقذر مر اه (قوله
وفي الرياض) أي رياض الصالحين للمصنف كردى (قوله وبحسبهم الخ) معتد عش (قوله جواز
ذلك) أي ذلك البصاق في الباطل (قوله يقطع الحرمة من حيث سد) تقدره ماضة بقوله المن (وضع يده الخ) وبكره
أن روح في نفسه الصلاة وأن يفرغ أصابعه أو يشكها لانه عشرين سمح وجهه فيها وقبل انصرافه
مما عاق به من نحو عبارته في معنى قال البصري يظهر أن ترويع الغير عليه كذلك لأنه من أفعال
التكبرين بالصلاة وتظهر أن محل ذلك حيث لا حاجة اه وقال عش قوله مر أو يشكها أي في
الصلاة وكذلك ما خرجها أن كان منتظرها وقوله وقبل انصرافه أي من محل صلاته اه (قوله لغير حاجة الخ)
قوله والغير في النهاية في قول المتن والصلاة في الغنى الآية وقوله وكذلك خفض من أسفل الركوع (قوله ما ذكر)
أي في المتن (قوله أو المتكبرين) أول تنويع الخلاف (وقوله لما صرح الخ) لتعليل لكل من القولين
المذكورين (قوله أو الشيطان) عطف على أو المتكبرين بعبارة الغنى واختلاف في عله الهى فقبل لانه
فعل الكفار وقبل فعل التكبرين وقبل فعل الشيطان وحكي في شرح مسلم أن إبليس هبط من الجنة كذلك
اه (قوله ولا فرق فيه) أي في كراهة ذلك الوضع (قوله وكذلك خفضه) أي الرأس (قوله عن أن كل
الركوع) فثبت أنه لا فرق في خفض في أقل الركوع ولا كرهه بكونه بحسب ما فهم من كلام الشافعي والأصحاب
والافسكلام الشافعي الذي نقله الاخرى معترضه بتقدير المصنف بالمبالغة بل وكلام الأصحاب كإدله عليه سابقه
ليس فيه بتقدير ذلك باكل الركوع عش رشدي عبارة الغنى وقضية كلام المصنف أن خفض الرأس من غير
مبالغة لا كراهة فيه والذي دل عليه كلام الشافعي والأصحاب كقوله السبكي وحري عليه شذائي في نهجه
من قوله لا يجب إخراج نجس منه فوراً (قوله ودون تراب الخ) ينبغي إذا كان يبق هو أو أوثق ويتأذى
به المصون أو المعتكف ولو بغيره وأصابته أو أوجهم أو أبادتهم واستقذروا ذلك (قوله لكن يحرم عليهما)
في شرح مر ولا يحرم البصق على حصر المسجد أو من وصول شيء منه من حيث البصاق (قوله ثم دقته)
فلا تاصل الدين بالبصق مع قصده ابتداء بان حفر في ترابه على قصد البصق في الحفرة وردا ليرابط بملا فله تثنى الحرمة رأسا فيه
فهل تثنى الحرمة رأسا فيه نظر (قوله انقطعت الحرمة) ويحتمل انقطاعها مطلقا كظاهر الحديث

(و) يكوه تنزهها أيضا (الصلاة في الحمام) الجديد وغيره ولو بمسحة الغبر الصبيح الأرض كلها مسجد الا بمسحة الحمام ولانه يحمل الشياطين
 كشف العوارث منه مثله كحل (١٦٦) مصيبة أو غضب كل روض أو محسر فيها ظاهر (والطريق) في راء أو شيان وقت مرور

الناس به كاطاف لانه يشغله ومن كان استقباله كالوقوفه والتعليل بقلعة النجاسة في مروج ديان مقتضى الكراهة تنقضها فقط (والزبل) أي محل الزبل ومثله كل نجاسة متيقنة لانه بفرشه طاهرا عليها يجازها ومر كراهة محاذاتها (والكنيسة) وهي بفتح الكاف مستعبد اليهود وقيل النصارى واليهودى بكسر الهمزة والنضوى وقيل اليهود ونحوهما من أماكن الكفر لانهماوى الشياطين ويحرم دخولها على من ينعوه وكذلك كان فيها صورة معظمة كإسباتى (وعطن الابل) ولوطا طاهرا وهو ما تسمى البهائم اثربت ليسير فيها فاذا اجتمعت سبقت منه للمرى الغبر الصبيح صلاوا في مراض الغنم أي مرادها والمراد جبع محالها ولا تصالوا في أعطان الابل فانها خلقت من الشياطين وفروا بها فمن جن خلقت وبه علم أن الفرق أن الابل خلقت من الشياطين بل في حديثان على سنن كل واحد منها شيطان والصلاة تذكروا ماوى الشياطين والغنم موكمة لم يركبها في داود البهيق انهما من دواب الجن وانما

الكرهه وهو المعتقد اه قول المتن (والصلاة في الحمام) وتنبه عاذاها ولو منفردا بالخروج من خلاف الامام أحد وكذا كل صلافا تختلف في صحتها يجب اعادتها على وجه يخرج به من اختلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومراوا ع (قوله الجديدا) خلافا لانهما يتعارفان وخارج الحمام صلحا فلا تكره فيه كفى الحمام الجديد كذا ذكره والده رحمه الله تعالى في شرحه على الزيد وأقضى به اه وأقره سم وعش والزيدى (قوله ولو بمسحة) الى قوله ومن ثم في النهاية والغنى الا قوله بل أو غضب الى المتن (قوله ولو بمسحة) وفي الامداد هو محل سلع الثياب أى طرحها كروى (قوله ومنه كل محل معصية) أى كراهة فعله وحمل المكس وان لم تكن المعصية وجودة حين صلاجه لان ما هو كذلك ماوى الشياطين ع قول المتن (والطريق) الخ وتكره في الأسواق والرجاب الخارجة عن المسجد كفى احوالها يتوهم في ينبغي أن يحمل الكراهة في الرجاب حدث كان ثم يشغله ولو احوالها اذا قطع بانها فعل ذلك ككونه في راحة قبل الا فلا كراهة ومثله يقال في الأسواق حدث لم تكن محل معصية ع (قوله وقت مرور الناس) وفي الزيدى بعد كلام ما نسبته فلخص أن الدار في الكراهة على كثرة مرور الناس وفي عدمها على عدمه من غير نظر الى خصوص البناء والعصر اه (قوله كان استقباله) أى الطريق ع (قوله كالوقوفه) ينبغي جله على ما إذا لم يبدن الطريق على الوجه الذى في الاعيان بعينه لكن ينبغي أنه لا بد من نوع بعد عنها بحيث لو نظر لم يحل صوره فقط لم يشغل يمر والانس انتهت وفي سم على المنهج من مر انه لو سئل حيث يقع المرور بين يديه فان كان بحيث يذهب النشوع كمره والاكافض بعينه ولم يذهب نشوعه فلا كراهة قول المتن (والزبل) بفتح الهمزة ونحوها كالجزر رهنهاية ومعنى (قوله أى على الزبل) الى قول المتن والمفسر في النهاية الاقوله وقيل النصارى وقوله وقيل اليهود وقوله والمراد جبع محالها وقوله في رواية الى قوله وايضا وقوله ودلت ان النصارى البقر وكذا في المغنى الاقوله وكذلك الى المتن (قوله متيقنة) خرج به غير المتيقنة مما شئت فيه النجاسة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كإقتضاء لام الراقى اضعف ذلك بالحائل سم ونهاية ومعنى (قوله بفرشه طاهرا) الخ اذ يدون فرشته لا تصح صلاته سم ونهاية ومعنى (قوله المتن) (والكنيسة) الخ ولوجديده فيها يظهر ويقر في بينها وبين الحمام أى في بخار النجاسة يعاظم أسرها يكون له بعدة لعبادة الفاسدة فاشبهت الخلاه الجديدا لوقى منه ع (قوله ونحوهما) أى من كل ما يعظمونه ع (قوله من منعه) أى على مسلم منعه أهل الايمن الشئ لمعنى (قوله ويحرم دخولها) الخ عبارة الكروى ويحمل الكراهة كفى الاعيان داخلها باذنهم والاحتم صلاته فيها لانهم منعنا من دخولها هذان كافوا يرون عليها ولا فلاخ اه (قوله صور معظمة) أى لهم ع (قوله وبه) أى بما ورد في حق الابل (قوله والغنم موكمة) مبتدأ ونحوها ومعطوفان على قوله الابل خافت الخ أى على الفرقين (قوله فالأوجمالة جبع الخ) هو المذموم اه سم (قوله ان نحو البقر كالفنم) الخ وهو المعتدون نظريه الزركشى نهايتومغنى (قوله كالعطن) أى وان كانت مر وطير طما وثقلا احتمل ان يحصل منها وان كانت كذلك ما يذهب النشوع ع (قوله لعطين) أى النفار ومخاذا النجاسة (قوله فاه حكم بالخطيئة على نفس الفضل فقوله فيه وكفار تسمى الخطيئة دفها صم في تكفير الخطيئة على الفعل فترتفع اخرتم معطافا لئلا يمتل (قوله الجديد وغيره) أفتى حشدا الشهاب الرمى بعدم الكراهة في الحمام الجديد لان تغافل العلل ونسج بالحمام صلحا فلا يكره فيه كذا كرهه حشدا الشهاب الرمى في شرحه على الزيد (قوله متيقنة) خرج غير المتيقنة فلا كراهة مع بسط الطاهر عليها كإقتضاء كلام الراقى اضعف ذلك بالحائل مر (قوله طاهرا) اذ يدون فرش طاهرا لا تصح صلاته (قوله فالأوجمالة جبع) هو

قالات من شأنها أن يستند نفارها فتشوش النشوع وعلمها فالأوجمالة جبع ودلت له وايه لكن في سندها مجهول لعله ان نحو البقر كالغنم لكن نظر فيه لزركشى وأنه لا كراهة في عطن الابل الطاهر لاجتماعها عنه وجب بئز كالهلال أو غيرها كالعطن لكنه أشد ان تغار فيه أكثر ومتى كان يحمل الحيوان نجاسة فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حديث لعطين في غيرها

لعله واحدة أي سجادة الخامسة **(قوله)** ثلث الباء التي قوله لأنه يعتبر في المعنى الأوله سواء إلى أمام مقبرة
الانبياء وإلى الباب في النهاية الأوله وكذلك إلى وانما **(قوله)** سواء معناه الخ سكت عما خلفه وقديرة إلى قياس أن
العلمة للحاذا الخامسة أنه كذلك وكذا ما فوقه فليراجع سم أقول تقدم في سانس الشرط في الشرح وعن
النهاية والمعنى ما مع الخلف والغرفوع عصر جراحين كراهة سجادة السيف المتعصب القريب عفا
(قوله) وفرس عليها حائل أي أوتيت عليها حبش غطاها كقولها طاهر لطهرته عرش **(قوله)** ودلته أي
النهى أو كون الصلاة في المقبرة الطاهر مكر وهه **(قوله)** والجديدة هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج
الخامسة منه أما إذا لم يعض زمن يمكن فيه خروج الخامسة منه كانت صلى عقيب دفن جميع البدن فلا يتعد الكراهة
حينئذ إلا سجادة الخامسة ثم رأيت في شرح العبد بن عبد الله سم **(قوله)** وإن كان أي المصلى أو اتقاء الحاذة
(قوله) أي المقبرة **(قوله)** أما مقبرة الانبياء أي أرض ليس فيها مدفون إلا نبيا أو نبيا منها بقوم غنى أي وأما
إذا دفن مع الانبياء فيها غيرهم فإن حاذى فيها غير الانبياء في صلاته كره والأفلا عرش أي من حيث سجادة
الخامسة بل من حيث استقبال القبر على التفصيل الأسبق **(قوله)** فلا تروا الخ معتمد عرش **(قوله)** لا تروا
أحباء في قبورهم الخ لم يلق بذلك كفاؤه بعض المتأخرين معارفه الكراهة لهم أحباءها بقوم غنى
واعتمد عرش وكذا سم عبادة قال في شرح العباد فان قلت قضية التعليل بحبائهم أن الشهداء
مثلهم قلت ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فان قال الانبياء أمروا كل اثنين وفيه نظر وقد اعتمد مر
أنهم كالانبياء في ذلك اه **أقول** ويؤيد ما في شرح العباد أن حياة الشهداء الثالثة تبين القرآن مخصوصة
بمن سجده لله لا لغرض ديني أو دنيوي من ابن ناعلم بذلك **(قوله)** لا ينافي ذلك أي استثناء مقبرة الانبياء **(قوله)** لأنه
يعتمد هنا أي بشرط في تحقق الحرمة شديدة **(قوله)** خلافاً لنزعه هو الزكشي وجعل الماد في حرمة
استقبال قبور الانبياء على رؤسها حيث قال في تقريره راعاه على استثناء قبورهم ولا يجمع بقوم غيرهم استقبال
رأس قبورهم سم **(قوله)** التبرك أو نحوه زاد الانبياء عقبه ولا يلزم من الصلاة اليها استقبال رأسه ولا
اتخاذ مسجدا اه **أظهر** إطلاق المعنى أنه أي قصد التبرك ليس بشيد بدارته ويكره استقبال القبري
الصلاة تبركهم استقبال قبره صلى الله عليه وسلم كما حرمه في التحقيق ويقاس به سائر قبور الانبياء عليهم
أفضل الصلاة والسلام **(قائه)** أجمع المسلمون إلا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه مكره لا كراهة
في الصلاة على شيء من ذلك إلا عند ما كانت كراهة الصلاة عليه تنزعها أو قالت الشيعة لا يجوز ذلك لأنه ليس من
نبات الأرض اه **(قوله)** على أن استقبال قبريهم الخ صادف بما إذا كان مع قصد التبرك أو نحوه وهو
يجل تأمل والذي يظهر أنه أولى بالحرمة حينئذ مما ذكره في الانبياء ويتردد النظر أيضاً في استقبال قبور
الانبياء إذا خلا عن قصد تبرك فان مقتضى كلامه علم الحرمة حينئذ عليه فهل هو مكره أو لا لئلا تأمل
بصرى أقول ويمكن أن يرد بقوله مكر وما يشل الحرمة كايه فده قوله أيضاً استظهره أولاً يشبهه كلام
المعتمد مر **(قوله)** سواء معناه الخ سكت عما خلفه وقد يقال خسان أن العلمة للحاذا الخامسة أنه كذلك

وكذا ما فوقه فليراجع **(قوله)** والجديدة هذا ظاهر إذا مضى زمن يمكن فيه خروج الخامسة منه أما لو لم
يعض زمن يمكن فيه خروج الخامسة منه كل صلى عقيب دفن جميع البدن فلا يتعد الكراهة حينئذ إلا سجادة
الخامسة إلا أن ينظر لخامسة ما طعن مع اتقاء الصلاة بالافتقار اعتبارها ثم رأيت في شرح العباد قال ومنه أي من
التعليل سجادة الخامسة فوجد أنه لا كراهة في مقبرة جديدة متخذة خلافاً لنزعه أنه لا فرق والتعليل بان سبب
الكراهة في المقبرة احترام الموقف ضعيف اه **(قوله)** لا تروا أحباء في قبورهم قال في شرح العباد فان
قلت قضية التعليل بحبائهم أن الشهداء مثلهم قلت ممنوع لظهور الفرق بين الحياتين فان حياة الانبياء
أمروا تأمل كما يؤيد ما في شرح العباد أنهم سم **(قوله)** التبرك أو نحوه زاد الانبياء عقبه ولا يلزم من الصلاة اليها استقبال رأسه ولا
اتخاذ مسجدا اه **أظهر** إطلاق المعنى أنه أي قصد التبرك ليس بشيد بدارته ويكره استقبال القبري
الصلاة تبركهم استقبال قبره صلى الله عليه وسلم كما حرمه في التحقيق ويقاس به سائر قبور الانبياء عليهم
أفضل الصلاة والسلام **(قائه)** أجمع المسلمون إلا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه مكره لا كراهة
في الصلاة على شيء من ذلك إلا عند ما كانت كراهة الصلاة عليه تنزعها أو قالت الشيعة لا يجوز ذلك لأنه ليس من
نبات الأرض اه **(قوله)** على أن استقبال قبريهم الخ صادف بما إذا كان مع قصد التبرك أو نحوه وهو
يجل تأمل والذي يظهر أنه أولى بالحرمة حينئذ مما ذكره في الانبياء ويتردد النظر أيضاً في استقبال قبور
الانبياء إذا خلا عن قصد تبرك فان مقتضى كلامه علم الحرمة حينئذ عليه فهل هو مكره أو لا لئلا تأمل
بصرى أقول ويمكن أن يرد بقوله مكر وما يشل الحرمة كايه فده قوله أيضاً استظهره أولاً يشبهه كلام
المعتمد مر **(قوله)** سواء معناه الخ سكت عما خلفه وقد يقال خسان أن العلمة للحاذا الخامسة أنه كذلك

لعلمة واحدة **(والمقبرة)**

ثبثت الباء **(الطاهرة)**

غير الانبياء على الله عليهم

وسلم بأن لم يتحقق نبوتها

أو تحقق وفرس عليها حائل

(وإنه أعلم) للغير السابق

مع خبر مسلم لا تتعدوا القبور

مساجد أي أنها كم عن

ذلك وصح خبره لا تحسوا

على القبور ولا تسلموا اليها

وعلمه سجادة الخامسة سواء

ما تحته أو أعلمه أو يجابه

نص عليه في الأم ومن ثم لم

تقرر الكراهة في النبوة

بحال وفيه هاد إلى المقبرة

القدغوا الجديدة بأن دفن

فيها أوله ميت بل ودفن ميت

بمسجد كان كذلك وتنتفي

الكراهة حيث لا سجادة

وإن كان فيها المسجد الموق

عنه عرفاً أمام مقبرة الانبياء

فلا تكرر الصلاة فيها لأنهم

أحباء في قبورهم فصارت

فلا تخافس والنهي عن

اتخاذ قبرهم مسجداً

فقرم الصلاة بها لا ينافي

ذلك خلافاً لمن زعمه أنه يعتبر

هنا قصد استقبال التبرك

أو نحوه أي أن استقبال

قبريهم مكره

الشارح وأما قوله **فهل هو مكروه** أو لا فالحق قول الشارح فينبذ الكراهة لثبوتها في الأصل **في الأول**
(قوله أيضا) أي منع استقبال قبور الانبياء **(قوله وهذا الثاني)** أي بحادثة النجاسة **(قوله والأول)** أي
 الاستقبال **(قوله يقتضي الحرمة)** أي قوله الملقية بالانبياء فكذلك ما عدا أي إذا انتفى القيد المذكور أو
 من حيث النجاسة وان حوت من جهة أخرى فليأتى اسم **(قوله القيد الذي ذكرناه)** أي قصد استقبالها
 لتبرك أو نحو ذلك **ويشدد** عيش زائد الكراهة وأما الذي يوجد ذلك القيد فلا حرج ولا كراهة لعدم علمها
 اه وفيه نظر ظاهر لما مر **نعم (قوله وتكره)** أي قوله وحمل الكراهة في المعنى **(قوله دون غيره من الأودية)**
 أي وأن أطلق الراجح بما لا يلام والفرق في الكراهة في بعض الأودية بمقتضى ما احتال السبل المذهب
 للعشوة معني ولا ينافيه قوله يقتصر بأفضل مع شرحه للشارح وفي بعض الوادي أي كل وادع وقع السبل
 لخساسة الضرر وتقله الخشوع اه لأن الأول يقتضي الكراهة وان لم يتوقع السبل **(قوله وكذا فوات**
جساعه الخ) لعزل المراد في غير الصلاة فاقنا ونحو ما مر من كراهة ذلك وان كان فوات الجساعه عيش
(قوله فلم يقتض فسادها) **(ناتجة)** في أحكام المسجد يحرم تحريك الصبيان غير المعز بن والمجازين
 والمائم والمض ونحوهم والسكران من دخولهم ان غلب نجسهم ولا كراهة في جعلهم عسائين في الشهادات
 وكذا يحرم دخول الكافر له الأذان مسلم قال الحوفي مكاف قال الأذري ولم يشترط على الكافر في عهده
 عدم الدخول كما مر به الماوردى وغيره وان أذن له أو قعد قاض الحكم فنهى عنه وكان له حكمه ما رواه النخول
 ولو كان جنبا لأنه لا يعتقد حرمته ذلك ويستحب الأذن له فيه لما عاين قرآن ونحوه كقوله وحده بشر جاء سلمه
 لا لا كل ومنه فلا يستحب الأذن له بل يستحب عهده وهو الظاهر بل قال الزركشي ينبغي تحريمه والكلام
 في شهر المسجد الحرام لأن في دخوله حرم مكة تفصيلا يأتي في الجزء **في أن شاة الله تعالى وبكره** نقش المسجد
 واتخاذ الشرف له بل أن ذلك من ريع ما وقف على عمارته فحرام ويكر دخوله بالضرورة لمن أكل
 ما له عكر به كقوم ضم إلى التوقيق وجه وحضر بقر وغيره من شعر قبل أن يحصل بذان ضرر حرم وعسل
 صناديقه إن كرهه إذا لم تكن خبيسة تزرى بالمسجد ولم يفتقد سائفا بقصد فيه بالعلم والافحرم
 ذكره ابن عبد السلام في تناوله ولا بأس باغلافة في غير أوقات الصلاة صيانة له وحفظ المأوى ومخلة كمال
 المجموع إذا خيف امتناعه وضيا عاقبه ولم تدع حاجة إلى فقده إلا السنة عدم اغلافة ولو كان معه ما يسيل
 للشر لم يجز تخفيته مع الناس من الشر بولابأس باليوم والوضوء والا كراهة ذلك يتأذى من ذلك
 الناس ولطاعتهم ولين خلو جملتهم خرمته في كل شيء من صاف وغيره ويمن أن يقتلهم من أجله البهي دخولا
 والمسيروا وروا أن يقول أعوذ بالله العظيم وبوجه الكرم وسأطاله القديم من الشيطان الرجيم الحمد
 لله اللهم صل وسلم على محمد وعلى آل محمد اللهم اغفر لي ذنوبي واغفر لي أبواب رحمتك ثم يقول بسم الله ويخجل
 وكذا يقول منها الخروج الآية يقول أبواب فضلك قال في المجموع فان قال عليه هذا فليقتصر على ما في مسلم
 اه صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم اغفر لي ذنوبي واغفر لي أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم اغفر لي
 أسأله من فضلك وتكره الحضور ورفع الصوت ونشد الفاتحة **نعم** ولا بأس أن يعطى السائل فيستبشرا
 بأشاد الشعر فيه إذا كان مع الصلاة أو لا سلام أو كان حكمة أو في مكالمه إلا خلاف أو أزهده أو نحو ذلك معني
 وروى وضع شرحه **(باب سجود السهو)**

(قوله بالتسوية) أي قوله ما عدا الصلاة الجنائز في الغنى والفقير واليتيم أو بعضا في النهاية **(قوله في بيان سبب**
سجود السهو) أي السجود الذي سببه سهو فقوم من إضافة السبب للسبب والسهو لغة تسبيل الشيء والغفلة

اعتراضه على استثناءه فهو وهم لاسمهم تحريم استقبال رأس قبورهم **(قوله يقتضي الحرمة)** فقوله أما
 مقرة الانبياء فلا تكره الصلاة فيها أي إذا انتفى القيد المذكور وأمن حيث النجاسة وان حوت من جهة
 أخرى فليأتى اسم **(باب)**

(قوله سجود السهو) هو أعنى السهو جازع على الانبياء بخلاف النسيان لأنه ينقض وما في الاحتياط من تسببه

أيضا كما أقام خبره واصلوا
 إليها فينبذ الكراهة لثبوتها
 استقبال القبور بخاتمة
 النجاسة وهذا الثاني منتف
 عن الانبياء والأول يقتضي
 الحرمة فيسبب بالقد الذي
 ذكرناه لأنه يؤدي إلى
 الشرك وتكره أيضا على
 ظهر الكعبة لا خلاف
 الأدب في الوادي الذي نام
 فيه صلى الله عليه وسلم عن
 صلاة العجم لنص على أن
 فينبذ طائفة دون غيره من
 الأودية وحمل الكراهة في
 الكل ما لم يعارض بخساسة
 خروج وقت وكذا فوات
 جماعة على الوجه وانما لم
 تقتض الفساد عندنا
 بخلاف كراهة الزمان لأن
 تعلق الصلاة بالأوقات أشد
 لأن الشارع جعل لها أوقافا
 مخصوصة لا تنص في غيرها
 فكان الخلل فيها أعظم
 بخلاف المسكنة تنص في كلها
 ولو مضى بالأن النبي فيها
 كالحرم لا يخرج من دخلها
 عن العبادة فلم يقتض فسادها
(باب بالتسوية)
 في بيان سبب سجود السهو

لتر كره الغفظة المأمورة به
 وضرعه الفعل المني عنه
 عنها فهو لم يخرج عنهما
 (قوله) وهو المأمور به
 المترك من حيث هو (ان
 كان ركنا وجب تداركه) ولا
 يفي عنه سجود السهو ولو قد
 وجود الماهية عليه (وقد
 بشرع السجود) السهو مع
 تداركه (كزيادة) بالكاف
 (حسب استدراكه) (ان
 سبق) (بان تلك الزيادة في)
 آخر بحث (الترتيب) وقد
 لا يشرع كذا إذا المترك
 السلام فاذا ذكره أو شئ
 فيه ولم يأت بطل آتيه وان
 طال الفصل ولا يسجد لغوات
 يحصل السجود به أو لا أو
 التحريم فاذا ذكره استأنف
 الصلاة (حكم ان شك فيه
 بشرطه قبل قوله كزيادة الخ
 غير محتاج اليه لانه معلوم
 قوله أو فعل مني عنه
 وأوجب بان اراد بالنيس
 عنه ما ليس من أفعال الصلاة
 وهذه الزيادة من أفعالها
 لكن لا يعتد بها لعدم
 الترتيب اه وفيه نظر لما
 مر من شمول كلامه استأنف
 الشك فاستأنف أنه أعاد كره
 انشأ (أو) كان المترك
 (بعضا) مر أو لصفة الصلاة
 وجبه فاستأنف بذلك (وهو
 الغنون) (السابق في الصبح
 أو وتره) مضان الثاني
 دون قنوت النزلة

السجود الذي في أن الركعة المتعولة زائدة وهو راجع لان تكلم المني عنه اه (قوله) لكره الغفظة
 المأمور به قد يقال الغفظة الذي هو عبارة عن الاحتراز عن الخط وان كان مأمورا به لكنه ليس من
 الصلاة بل هو شرط أو أدب خارج عنها كاحتراز عن نحو الكلام وقد قد المأمور به بكونه من الصلاة ففي
 قوله فهو لم يخرج عنهما نظر سم ورشدي (قوله) من حيث هو أي يقطع النظر عن السجود لكره سم
 (قوله) بالسكاف احتراز عما لو قرئ باللام فإنه يقتضي أن الزيادة تشرع معها السجود تارة لمع أنه
 ليس مجرد ازالة ما يقتضيه السجود أبدا عرش زاده ومع أنه لا يرفع مع اللام عما قبله فتأمل اه (قوله)
 ولم يأت بطل الخ أي ما لو آتي به فان كان يبطل عمده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة
 وان كان ما يبطل عمده دون سهوه ككلام قليل آتي به لفان نحو وجه من الصلاة بسجود السهو وسلم وسجوده
 ليس للتدراك بل لفعل ما يبطل عمده عرش (قوله) وان طال الفصل هذا كالمخرج في ضرر المبطّل مع قصر
 الفصل أيضا لكن في شرح العباب عن الغني مانع لا فرق بين طول الفصل وقصره ثم يختلفان ان صدر منه
 يبطل كالسلام أي القليل والاستدبار حيث ثبثان طال الفصل بطلت والا فلا ويسجد للسهو انتهى وسيأتي
 عقب قول المصنف أو سهوا وطال الفصل فأتى في الجديد قول الشارح مانع كالمشي على نجاسة وكفعل أو ككلام
 كثير بخلاف استدبار القبلة انتهى وهو مخرج في اغتفاله ليس بمرغم مع قصر الفصل سم وقد يجب بان
 ان مفهوم هنا تبصلا وهذا لا بدعي (قوله) وإذا ذكره أي أحد الأمرين من السهو والخرم (قوله)
 استأنف الصلاة أي ويصدق حيث أنه لا يشرع وكذا في الشك سم (قوله) بشرطه أي من مضور
 أو طول زمن التردد (قوله) لانه معلوم من قوله أو فعل مني عنه أي فهو من القسم الثاني لا الاول وحيث
 فكان الا لا في الاراد أن يقال السجود في هذه ليس لترك المأمور بل لفعل المني عنه فذكره في الاولى
 غير محله ورشدي (قوله) وفيه نظر في يجب بانه يكفي في الحاجة الى دفعه لو فهم اختصاص المني عنه بما
 ليس من أفعال الصلاة فلتأمل سم (قوله) وجه تسميته بذلك عبارة عنه ذلك لانها لا أكدت بالجبر
 أثبت البعض الحقيقي وهو الاول اه أي الاكران (قوله) السابق في قوله وبطل الخ في الغني والى قوله
 ولو اتقنى في النهاية (قوله) السابق في الصبح الخ حتى يجمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وقنوت عمر
 وترك شأن قنوت عمر فالحق السجود لا يقال بل اتجه عدم السجود لان ترك بعض قنوت عمر لا يرد على
 تركه بحكمه وهو لا يسجد له لا يقول بل وردا بخصوصه جامع جمعه لهما صار كالقنوت الواحد والقنوت
 الواحد يطلب السجود لتركه بخلاف ما لو عزم على الاتيان بهما ترك أحدهما فالأقرب عدم السجود

الغفظة فتأمل (قوله) لكره الغفظة المأمور به قد يقال الغفظة وان كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة
 وقد قد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظر لا يقال عني أي ليس منها فانه عبارة عن
 الاحتراز عن الخط ولذا شرط أو أدب خارج عنها كاحتراز عن نحو الكلام والا فلتأمل شرط أو أدب
 وليس جزءا منها فتأمل (قوله) من حيث هو أي يقطع النظر عن السجود لكره (قوله) بالسكاف أي لا يأتى باللام
 لا يقتضي دفعه عنه يشرع السجود لتركه بزيادة تشرع عليها أخرى مع انه يشرع لها أدب في الجملة بل مطلقا في
 السابق ترك الترتيب ومع انه لا يرفع مع اللام عما قبله فتأمل (قوله) ولم يأت بطل آتيه وان طال الفصل
 كالمخرج في ضرر المبطّل مع قصر الفصل أيضا لكن في شرح العباب عن الغني مانع لا فرق بين طول
 الفصل وقصره بخلاف ما يقتضيه تقديره وضوء غير هاتين (قوله) السلام بكونه بالسكوت ثم يختلفان
 ان صدر منه يبطل كالسلام أي القليل والاستدبار حيث ثبثان طال الفصل بطلت والا فلا ويسجد للسهو
 اه وسيأتي عقب قول المصنف أو سهوا وطال الفصل فأتى في الجديد قول الشارح مانع كالمشي على نجاسة
 وكفعل أو ككلام كثير بخلاف استدبار القبلة اه وهو مخرج في اغتفاله ليس بمرغم مع قصر الفصل وكان يمكن أن
 يفرق بين ما قبل السلام وما بعده بانه بعده أخف (قوله) استأنف الصلاة أي ويصدق حيث أنه لا يشرع
 وكذا في الشك (قوله) وفيه نظر يمكن أن يجب بان شمول كلامه لا ذكر عن الزيادة هذا في قوله أو فصل

لانه لا يتعين الا بالشروع فيه ع ش وسجنا (قوله أو كلفناه) قاله الغزالي والمراد بالعدم منه حصوله بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا ع رضي الله تعالى عنه لانه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لتاسع القنوت إذا كان لا يحسنه لانه أتى باطل القيام أهاده شجني رحمه الله تعالى وسبأني أن ذلك لا يكفي كذا في المنهي وما أشار إليه بقوله وسبأني الخ هو ذكره بعد بقوله ونصورتك فقد التفتد وقيام القنوت بان لا يحسنه ما فانه بسنه أن يقف أو يجلس بقدره فان لم يفعل جحد السهو انتهى وقوله قاله الغزالي الى قوله أهاده الخ في النهاية ثم قال على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى لم تكن حل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لتاسع القنوت المعهود توسع في تأخيرها بالمالو كانت لتاسع قنوت تأخيرها بأصلها فلا وجه له جحد انتهى اه بصري (قوله أو كلفناه) ومنها القناه في فائلك والواو في وانه وان أتى بدل المتركة بما رادقة بل دفن هديت والقياس ان مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الخ على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك أو سبأني ما سارعن الروضتين استعجاب ذلك في القنوت ع ش (قوله ويجعل عدم الخ) عبارة النهاية وان قلنا بعدم تعيين مكانه لانه بشر وعين لادله السنن على ما يدل به اه قال ع ش أي ما لم يقطعوه بعد الى آية تضمن ثناء ودعاء فلا يجوز من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعوه واقتصر على ما ينبغي من التمسك بالاعتدال على قنوت عمر فلا يجوز ولا يتناه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت لا خوف في أن يسجد لعدم اتيناه بواحد كامل منهما سم على حج اه عبارة الرشيدى قوله مدر ما لم يعدل الى بدله صادق بما إذا كان البديل وارد أو بما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم على التحقيق لكنه صرح بخلافه في حواشي المنهيج وذكر أن الشارح مدر واقفة عليه فلا يرجع اه (قوله وفارق بدله) أي بدل القنوت الوارد كما يتضمن ثناء ودعاء (قوله يادة في ذكر الاعتدال الخ) وعليه فلا وقف وقفة تسع القنوت وقد ترك ذكر الاعتدال فالتظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فان تركه ذكر الاعتدال فر بنسبة على أنه لم يرد فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال لا للقنوت ع ش (قوله فإذا تركه) أي القيام المذكور في قبل ترك بعض وصرع النهاية والمنهي ما وافقه (قوله وقول يادة الخ) أي المفسدان القيام بعض يستقل (قوله قيامه) أي القنوت (قوله تركه) أي القيام (قوله فعل) أي ندباو (قوله والا فلا) أي فلا ينسب ويطلب ان يتخلف وكنين سم (قوله لانه بستره الخ) قضيته أنه لو أتى به امامه الحنفى لم يسجد هو أيضا فضية قول المنهي وانها ية ولو ترك القنوت تبع الامام الحنفى يسجد للسهولان العبدة بعقيدة المأموم على الاصع خلافا للفتاوى في عدم السجود فانه بناء على طريقتهم المرجوح حتى من أن العبدة بعقيدة الامام اه واعتقد ع ش تلك القضية عبارة ويجعل السجود دمالا يانه امامه الحنفى فان أتى به فلا يجوز لان العبدة بعقيدة المأموم وصرح بذلك ما قالوه في الواقع عدم امامه الحنفى من جهة مسئلته خلفه اعتبارا بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام اه وفي التعبير يبعد سوق عبارة ع ش المذكورة قول القليوبي يسجد الشافعي المأموم وان قنت كل من الامام والمأموم لانه غير مشرووع الامام ففعله كالعلم اه والاعتدال الاول اه

منهي عنه حتى يستغنى عنه على أنه يكفي في الحاجة اليه دفعه وهم اختصاص المنهي عنه بمجالس من أفعال الصلاة كما تامل (قوله ويجعل عدم تعيين مكانه اذالم شرع فيه) هو جواب اشكال وعبارة شرع الى وض ويجاب بانه اذا شرع في قنوت تعيين في أدائه السنن على ما يدل به اه وقضيته انه اذا شرع في القنوت الوارد ثم قطعوه بعد الى آية تضمن ثناء ودعاء فلا يجوز من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعوه واقتصر على ما ينبغي به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا يجوز ولا يتناه بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فبني أن يسجد لعدم اتيناه بواحد كامل منهما (قوله يادة في ذكر الاعتدال) تقدم ان أخوف ذكره المطالب قبل القنوت من شيء بعد قوله فإذا تركه هذا الترك يصدق بما إذا قام بقدره لا بقدره مع فحصر الاعتدال فضيته طلب السجود حيث ذقير ليجع (قوله فعل) أي ندباو قوله ولا فلا يندب ويطلب

أو كلمة منه ويجعل عدم
تعيين مكانه اذالم شرع
فيه وفارق بدله بانه لاحده
(أو قيامه) بان لم يحسنه فانه
يسن له القيام بقدره زيادة
على ذكر الاعتدال فاذا تركه
يسجد به ويقول يادة الخ
لأنه ما قبله قبله مشرووع
لغيره وهو ذكر الاعتدال
فكيف يسجد لتركه ولو
اقتدى شافعي بمعنى في الصيم
وأمكنه أن يأتيه به خلفه
في السجدة الأولى فعل والا
فلا وعلى كل يسجد للسهول
على المنقول المجتهد بعد سلام
امامه لانه بستره له خلفه
هو وفي اعتقاده

أي ما قاله عرش **(قوله بخلافه في سنة الصبح)** التبادر أن معناه أنه لا سجود هنما مطلقا وكان وجهه أنه إن أتى به بأن أمكنه مع الاتيان به ادراك الامام في السجدة الاولى فواضع والا فالامام يصحمله ولا خلط في صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له فليتامل ثم رأيت في العباب ما نصه واقتدى في فرض الصبح بمن صلى سنته لم يقنت واحدا منهم ولا يسجد للمأموم السهو وقال في شرحه بعد كلام ما نصه وقد يقال المتعبد بعدم السجود مطلقا إذا خلط في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لانهم من تحمله لان وضع الامام يحمل الخلط وان كان مما لا مشروعية فيه فله تامل ثم رأيت ما ساق في صلاة الجماعة في اقتداء بمصلي الصبح بمصلي الظهر اذا لم يتمكن من القنوت وقول الامة كصلها لاشي عليه قال الجلال الحلبي أي لا يجبره بالسجود لان الامام تحمله عنه انتهى وهو بعين عدم السجود هنا وقد يقاس تحمل الامام عنه أنه لا سجود وان أمكنه بان وقف الامام يسيرا فليزانه ومشى مر على أنه يسجد المأموم ان لم يتمكن من فاعلم أنه لا سجود سم وعاجده أي عدم السجود مطلقا الشيخ سلطان وكذا عرش كياي أنفا **(قوله)** في يحصل منه الخ أي في الظالم من المأموم يسجد وترك امامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو منهى عنه ومثل الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الرابع عرش **(قوله)** أي الواجب الى قوله وقباس الخ في النهاية للفتي **(قوله)** أو بعضه ومنه الواو في شاهد عرش **(قوله)** ان قلنا ندينه الخ عبارة شيخنا البكري في كثره ولو في النقل اذا كان الشاهد متبائنه كصلاة التسبيح وسنة الظهر اذا صلاها أو يعاولوصلى أربع ركعات تغلاوا طلق أو قد تشهد من ترك الاول منها عدا أو سهوا لم يسجد انتهت اه سم **(قوله)** على الواو ه قاله جيع متأخرون لكن الذي

بخلافه في نحو سنة الصبح اذا قنوت بنو جمعة على الامام في اعتقاد المأموم فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو (أو التشهد الاول) أي الواجب منه في التشهد الاخير أو بعضه (أو قنوته) بان لم يحسنه فليس مامرفي القنوت وقباس ما صرفه من اشتراط كونه راتبا لاشتراط ذلك هنما أيضا في سجود اذا في صلاة التسبيح أو راتبة الظهر أو يعاول ترك التشهد الاول ان قلنا ندينه حيث ندينه ما اذا صلى أربع ركعات مطلقا بقصد أن يشهد تشهدين فاقصر على الاخير ولو سهوا على الواو (وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)

ان تخلف وكذا **(قوله بخلافه في نحو سنة الصبح)** يحتمل أن معناه انه لا سجود هنما مطلقا وهو المتبادر من عبارته وكذا وجهه ان أتى به بان أمكنه مع الاتيان به ادراك الامام في السجدة الاولى فواضع والا فالامام يصحمله ولا خلط في صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له ويحتمل ان معناه انه اذا أتى به فلا سجود لعدم الخلط في صلاته والاتيان به وفي صلاة الامام لعدم مشروعية القنوت له فليتامل ثم رأيت في العباب ما نصه واقتدى في فرض الصبح بمن صلى سنته لم يقنت واحدا منهم ولا يسجد للمأموم السهو وقال في شرحه بعد كلام ما نصه وقد يقال المتعبد بعدم السجود مطلقا إذا خلط في صلاة الامام وعدم مشروعية القنوت له لانهم من تحمله لان وضع الامام يحمل الخلط وان كان مما لا مشروعية فيه فله تامل ثم رأيت ما ساق في صلاة الجماعة في اقتداء بمصلي الصبح بمصلي الظهر اذا لم يتمكن من القنوت وقول الامة كصلها لاشي عليه قال الجلال الحلبي أي لا يجبره بالسجود لان الامام تحمله عنه انتهى وهو بعين عدم السجود هنا ومشى مر على أنه يسجد المأموم ان لم يتمكن من فاعلم أنه لا سجود سم وعاجده أي عدم السجود مطلقا الشيخ سلطان وكذا عرش كياي أنفا **(قوله)** في يحصل منه الخ أي في الظالم من المأموم يسجد وترك امامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو منهى عنه ومثل الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الرابع عرش **(قوله)** أي الواجب الى قوله وقباس الخ في النهاية للفتي **(قوله)** أو بعضه ومنه الواو في شاهد عرش **(قوله)** ان قلنا ندينه الخ عبارة شيخنا البكري في كثره ولو في النقل اذا كان الشاهد متبائنه كصلاة التسبيح وسنة الظهر اذا صلاها أو يعاولوصلى أربع ركعات تغلاوا طلق أو قد تشهد من ترك الاول منها عدا أو سهوا لم يسجد اه سم **(قوله)** على الواو ه قاله جيع متأخرون لكن الذي

فما هو في التشهد الأخير ومثلهما فهو دها وصوره السجود لها ان تعين قبل سلامه وبعد سلام امامه او بعد سلامه وقبل طول الفصل قوله لامه
لها فادفع استنباطه بانه ان علم تركها قبل سلامه آتى بها او بعده فافحل السجود (ولآخر سائر السنن) أي بأنها بالسجود على الاصل

والغرض انه يسعد في صورة القصدان تركه هو أي أودعها في المذهب **(قوله أي القنوت)** تقدم في باب صفته الصلاة في الكلام على القنوت أنه بسن أيها السلام وذكر أنه لا والله نظره ان يقاس بهم الحب فلا ترك السلام أو ذكره لا لا وأحب فهل بسن المعبود فكل ولا يعيدان بسن أيضا ما رأيت في التناشر ان قلنا بندي الصلاة على الأعيان وبعلومه ان اذ اسن السلام من القيام بقدره أيضا **(فرع)*** لو تعبدنا يقتضى السجود ليس فعله هو كماله فعمد قراءته تسجدة للسجدة حتى تبطل صلاته بالعبادة القياس انه كذلك وبمثل الفرق ثم تسفل ان نخشا الشوايب التي أقيت بعدم إعلان الصلاة فوق بيان بسبب الجود ثم ممتنع بخلافه فاجرو **(قوله لا أو بعثت الخ)** قد قابلت ستعشر ان قلنا بندي السلام والقيام كما قلنا عنهما فيبذل ذلك **(قوله ان قلنا لا)** أي أذ الصلاة حينئذ والقلم لها فيمن ان الاثني عشر **(قوله لتنبه)** قد ورد ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مندوبة في كل الصلاة أيضا **(قوله بذلك في القنوت الخ)** فلهذا أربعة مما تقدم غاية **(قوله فان فعل المعبود)** أن نقول السجود لا يغفر بالسلام فهو كإبائنا الآن

فما هو في التشهد الأخير ومثلها فهو دها وصوره السجود لها إن تعين قبل سلامه وبعد سلام امامه أو بعد سلامه
لها فادفع استسكاله بأنه إن علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فأنشئ السجود (والأخير سائر السنن) أي بآية

لأنها ليست في معنى الوارد فان سجدة لشيء منها بطلت صلاته الآن سهو أو بعذر بجعله واستشكل بان الجاهل لا يعرف قصر وعية سجود السهو ومن عرف قصر فعله أي سقطه ورددت هذا التزام لان الجاهل قد يسع مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فظن عمومه لكل سنواؤه سجدة مجاز كراهة الذي نحن فيه فالأم يبق للأشكال وجه أصلاً ثم أتت شارحاً فمعه على ظاهره وأجاب عنه على أن يلاقي ما نحن فيه بالكلية ليس في سجوده (١٧٤) في غير سجده وهو قبل السلام بل في سجوده في سجده لكن لنحو سبع الركوع عتبت ماذكرته

(والثاني) أي فعل المنهى عنه من حيث هو (إن لم يبطل بعده) الصلاة (كالاتاق والخطوتين لم يسجد لسهوه) ولا عمدته غالباً لما بين من المستنبات (والأ) بأن يبطل عدة ركعة (رائدة (سجد) لسهوه لأنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمساً وسجد السهو متيق عليه هذا (إن لم تبطل الصلاة (سجود) فان بطلت لسهوه (ككلام كبير) فإنه يبطلها (في الأصح) كما سجد لسهوه لأنه ليس في سجدة في الأصح راجع للمثال الحكم واستثنى من هذه القاعدة ما لو حوّل المتفضل ذاته عن صواب مقصده سجداً ثم عذره فوافاه لا يسجد لسهوه على المعتقد مع أن عمده مبطل ويرفق بينه وبين سجوده بل هوها وعودها فإن رآه هنا قصر بركوه بالجوهر أو بعدم ضبطها بخلاف الثاني بتقفضه منه المشقة السفر وإن قصر ومالوسها ترك السلام فإنه لا يسجد لسهوه مع إبطال تعمده ودبائه أن تركه وفعل منافاته والمبطل والافهوسكون وهو

ذلك السجود لتر كوما أدى وجوده إلى العلم ينبغي انتفاء من أصله سم وعش وحض (قوله) لأنها ليست في معنى الوارد) أي حتى تقاس عليه (قوله) أو بعذر بجعله (أي) بان يكون قريب العهد بالسلام أو بعيداً عن العلماء قاله البغوي في أو به معنى ونقل سم عن الأسنن مثله وأقره عبارة الرشيدى (أي) بان كان قريب العهد بالسلام أو شيئاً يادية بعيدة عن العلم إعلان هذا امر ادهم بالجاهل المعذور خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ عش اه عبارته وقضية إطلاق الجاهل أنه لا فرق بين قريب العهد بالسلام وغيره وقسده البرماری نقل عن البغوي بقریب العهد بالسلام وعبره في العباد أيضاً لكن لم ينقله عن أحد واهل الأقرب ما تقتضيه كلام الشارح حر فان مثل هذا مما لا يخفى لا فرق فيه بين قريب العهد بالسلام وغيره اه (قوله من حيث هو) أي لا بقيد السجود له سم (قوله ولا بعدد) الحقول للمتن وتطويل الخ في النهاية والمغني الاقوله ما لو حوّل إلى ما لو سجد بعد سجود (قوله) لما بينا (أي) من قول المتن ونقل ركعتي الخ وما زاد الشارح هناك (قوله) كركعتي (أي) أو تركي ع أو سجوداً أو قل كل أو كلام معني (قوله) لا صلى الله عليه وسلم على الظاهر الخ) أي يقاس غير ذلك عليه معني (قوله) هذا أن لم تبطل الصلاة (سجود) أي كالاتاق المذكورة معني (قوله) في الأصح) أي قول المصنف في الأصح (قوله) راجع للمثال (أي) بطلان الصلاة بكثر الكلام سهواً (قوله) لا الحكم) أي عدم السجود سم وبعبارة النهاية والمغني في الأصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجود لو سكنت المثال كان أعسر وأبعد عن الأهم إذ لا سجود مع الحكم بالطلان اه أي بالاتفاق (قوله) من هذه القاعدة (أي) المأخوذة من قوله ولا يسجد الخ وهي ما يبطل عدد دون سهوه يسجد لسهوه (قوله) فإنه لا يسجد الخ) هذا مما يحتمل في المجموع وغيره وان عذره كما مر في فصل الاستقبال أنه يسجد له وعنه الرافعي في شرحه الصغير وحزمه بان المقرئ في نفسه وقال الأسنن انه القياس وأفتى به شيخنا الشهاب الزملي نهاية وبغني وسم واعتد شرح المنهى (أي) (قوله) على المعتقد خلافاً للنهاية والمغني وشرح المنهى كلاً نقلاً (قوله) ورد) أي قوله مع الخ سم (قوله) لم يسجد بعد سجود السهو (أي) بان تكلم باسم تلا عش (قوله) لهذا السجود (أي) الذي فعله ساهبا (قوله) بان تركه قوله وتولى في المغني الاقوله في تلك الصلاة إلى قدر الفاتحة وإلى قول المتن فيسجد في النهاية الاقوله (أي) من المتقدمة إلى وسج (قوله) ذكر الخ) أي أوقار لنهاية (قوله) كذلك (أي) في تلك الصلاة بالنسبة الخ (قوله) ليس المراد الخ) الانسب اقوله الا في هو الاقرب الخ أن يقول كافي النهاية يحتمل ان يراد به من حيث وجه القوات بان العود إلى السجود لتر كمو ذلك لأنه لو عاد إلى السجود صافي الصلاة فطلب الاتيان بالركعة لوجود سجده فإذا أتى لم يتصور بعد ذلك السجود لتر كوما أدى وجوده إلى العلم ينبغي انتفاء من أصله فلتمام والحاصل أن العود لأجل السجود لتر كيه يقتضي أن لا يتصور السجود وذلك يقتضي منع العود (قوله) فان سجدة لشيء منها الخ) عبارة شرح الروض فان سجدة لشيء منها طاب أجزاؤه بطلت صلاته الآن قرب عهد بالسلام أو شيئاً يادية بعيدة عن العلماء قاله البغوي في فتاويه (قوله) من حيث هو) أي لا بقيد السجود له (قوله) راجع للمثال) أي بطلان الصلاة بكثر الكلام سهواً أو قوله لا الحكم أي عدم السجود (قوله) على المعتقد) وهو ما يحتمل في المجموع لكن الذي يحتمل في شرحه الصغير انه يسجد وقال شيخنا الشهاب الزملي انه المعتقد حر (قوله) ورد) أي قوله مع الخ

غير مبطل وإن طال وما لو سجد بعد سجود السهو فبعد لسهوه ساهبا فإنه لا يسجد لهذا السجود مع إبطال عدة (وتطويل ذاتها الركن القصر) بان زبدي قد ذكر الاعتدال بالمشروع في تلك الصلاة بالنسبة لوسط المعتدل لا لحال المصلي فيما يظهر قدر الفاتحة ذكرها كان أوساً كذا في قدر كركع الجلس بين السجدين بالمشروع وعنه كذلك قدر الشهد الواجب وقوله في تلك الصلاة ليس المراد به من حيث ذاتها بل من حيث حاله الزايفه فلو كان أمماً لانس له إلا كالأني تس المنفرد اعتبر التطويل بل في جهة بتدركه منفرداً

على الاول وبالنظر لما شرع له الآتين الذكر على الثاني وهو الاقرب بكلامهم (يعطى عمده) الصلاة (في الاصح) لانه مغربا ونوعه اذ هو غير مقصود في نفسه وانما شرع لفصل أي بين المقدمة وهو الركوع أو شبهها وهو السجود (١٧٥) الثاني لما أنه شكر لما أهله

من القرب بالسجود الاول
وبين القنود بالذات وهو
السجود الاول فيما يخرج
بقول المشرع نفسه الخ
تطو له بقدر القنوت في
محله أو التسبيح في صلاته
أو القصر افعلى الكسوف
فلا يؤخر واختير جواز
تطويلها معه الايات
فيعوض عن مكان الاكثر
عليه ويصححه في التحقيق في
موضع وقد يشتمل للمعتمد
بأنها اوقاع فليست بمحتملة
(فيستدلسوه) وان قلنا
لا يطل عمده اترك التحفظ
المأمور به على التأكيد
(فلا اعتدال قصر) لما
أنه الفصل دليل أنه يجب
فيه كرمع انه عادي ومن
غلبا كان القيام وجلس
التشهد الاخير عادين
وجباله اذ كرمصرا لهما
عن العادة بخلاف نحو
الركوع ووجوب
الطمأنينة فيه لمحصل
الخشوع والصكينة
الطلوبان في الصلاة وكذا
الجلوس بين السجدين
في الاصح لما ذكر في
الاعتدال حقا بحرف بل
هو أولى لان ذكره أقصر
فان قلت ما جمعا فمقتضى
الخلاف هذا اقل لان عمده
جلوس طويل في نفسه
يشبهه وهو جلوس التشهد

ذاته أو من حيث الخ (قوله على الاول) أي من حيث ذاتها (قوله على الثاني) أي من حيث الحالة الراهنة
(قوله لما) أي في أن كان الصلاة كدرى (قوله انه الخ) أي السجود الثاني (قوله وبين المقصود الخ) بخلاف
على قوله بين المقدمة (قوله يخرج) أي قول المتن فلا اعتدال في النفس الا قوله وقد يشتمل الى المتن (قوله
ونحو الخ) ما طرأ في الخروج سم وأشار الكندي الى الجواب بتمجسه اذ يخرج عن التطويل المطلق
بمسبق قول الخ اه (قوله تطويله الخ) بل أنه لا يطيله بما شاع من الذكر والدعاء وكذا بالسكوت سم أي ما
قدمه الشارح في صفة الصلاة أن تطويل اعتدال الركعة الاخيرة ذكر أو دعاء غير مبطل لمطالونه مستثنى
من البطلان تطويل القصير زمانا على قدر المشرع وفيه بقدر الفاتحة اه (قوله بقدر القنوت) أي
المشروع وفيه بل المراد القنوت مع ما يتقدم عليه من الأذكار المشرع وعتر شدي أو قبل بل يصح بذلك
المراد قول الشارح المتقدم بأن تطويل الخ (قوله في محله) أي المشرع وهو فيه بالاصالة وهو ثانية المصم وأخيرة
الوقوف النصف الثاني من رمضان وأخيرة سائر المكتوبات في النافلة كأي حاشية التسبيح عش وبلله قول
الشارح مدر الا في شرح وعلى هذا تستثنى هذه الصورة من قولنا الخ ويمكن محله الخ فالشارح
مخالفنا أفتى فيه الشهاب بن حجر من أن المراد بمحله اعتدال أخيرة سائر المكتوبات بشرط أن يتقدم على ما يتقدم على
الشارح آتيا بقيد أن محله اعتدال الأخيرة لمطالونه في الغل (قوله واختير الخ) كان ينبغي لأخيرة من
قول المتن فلا اعتدال قصير الخ (قوله لجهة الاحاديث الخ) كغير مسلم عن أنس قال كان صلى الله عليه
وسلم اذا قال سمع الله من عباده فقام حتى يقول القائل قد نسي معني عبارة عش وفي سم على المنهج أن
حدث أنس ورقي مسلم بطويل الجلوس بين السجدين أيضا اه أي كما ورد بطويل الاعتدال اه
(قوله لترك التحفظ الخ) تعال للمن فقط والافلا ترك بالنسبة ابل الاصح المشا السه بالغة (قوله لما
مر) أي آتيا (قوله لمع انه عادي الخ) أي واهادي يجب فيه الذكرك ومن لم يكن القيام الخ (قوله
وجوب الطمانينة الخ) أي فلا رذائل وجوب الطمانينة بنافي ذلك أي كونه للفصل عش (قوله فيه)
أي في الاعتدال عش (قوله بهذا) أي بالجلوس بين السجدين (قوله لان بعده جلوس) كذا في أصله
مخضربه الله تعالى واسم أن خبر الشان وقد يقال ولا اعتدال قبله القيام بل هو أولى بهذا القياس لان
الشبهات طول قبله مطر بخلاف الجلوس بين السجدين فإنه انما تأتي اذا قبله جلوس تشهد وليس بمأرد
ومن المعلوم أن التفاوت بالتعليق والعبارة لا يؤخر تسليم ذلك كله لا يخفى ضعفه بصري (قوله بناه على
انه) أي جلوس الاستراحة (طويل) أي ولا اضعف خلافا كدرى أي عند الشارح خلافا لهما وبالنسبة
والشهاب الرمي كاسر (قوله وظهر ما مر الخ) بل صريحه (قوله أن الخ) خبر قوله وظهر الخ (قوله
فينا في) أي ما مر (قوله مع كونه) أي المتن (قوله فذلك) أي ما مر (قوله وهذا) أي ما في المتن (قوله
ما تقرر الخ) قد تقدم فيه (قوله ان بعده طويل) كذا في أصله أيضا فله تعالى وجوبه بنظر
(قوله وهو الاقرب) مثله في شرح مدر (قوله ويخرج بقول الخ) ما طرأ في الخروج (قوله بقدر القنوت) قد
يدل على ضرر الازالة على قدر القنوت لو اردو فيمخلافه لانه لا يعين القنوت ذكر ولا دعاء مخصوص ولا حد
لذكر والدعاء فله أن يطول بما شاع منهم ابل ويحكمه كذا بالسكوت فليشتمل (قوله لا يطل ز) باندته القيد
توجب سماحة وترك في الكلام لانه ما أن يريه لا يطل عمده أولا يطل عمده لسهو فان اراد الاول صار
تقدرا والكلام قولنا كذا في الاول لا يطل عمده يطل عمده وان اراد الثاني صار التقدير ولو قيل كذا قولنا
لا يطل عمده لسهو لم يطل عمده ولا يخفى ما في الآتين الضعف والفساد فكان الصواب الاطلاق ثم استثناء
السلام والركبة من عدم البطلان مع العمد فتأمل

أوالاستراحة فعلى أنه طويل فمكن قياسه على الاعتدال ليس بعده طويل يشبهه هذا أو ظاهر ما مر عن الأكثر من أن الخلاف فيما انفقنا
التمتع كونه على طبق عبارة المصنف عا لأن يجب بان جريانه فيه لا يقتضي أنه في الجلوس أقوى فذلك من حيث أصل جريانه فنعلمها
وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مختص بالثاني ووجه ما تقرر أن بعده طويل يشبهه بخلاف الاعتدال ولا بنا في ما تقرر من أنهم اغتفر

ما تقدم بصري **(قوله كاسر)** في أركان الصلاة كمدى قول المتن **(ولو نقل الخ)** قضيته أنه لا يسجد لشكر بر
الفاضة أو الشهد لانه لم ينقله إلى غير محله لكن عبارة في شرح الإرشاد يضمن إلى هذا أي نقل الركن
القولى لشكر والفاضة خلافاً لبعضهم انتهى خروج شكر والفاضة بشكر والسو ولا يسجد له وقياس
ما ذكره في شكر والفاضة أنه يسجد بتسكير والشهد لأن قضية قول الشارح لو قدم الصلاة على النبي
لا يسجدان القول الخ عدم السجود بشكر والركن القولى عمن قول المتن **(ركنك قولاً)** أي غير سلام
وتكبيرة أحرام أو بعضه إلى ركن طويل وأما نقل ذلك الركن قصيراً فإن طوله فيطل كاسراً ولا يقضى الخلاف
أي لا في معنى **(قوله لا يبطل)** إلى قول المتن ولو نسي في النهاية الأقوله وحديثاً إلى المتن وقوله إلا إذا إلى المتن
وقوله ولو نقل إلى رمالور فهم وقوله ونظر إلى وليس **(قوله لا يبطل)** في بادتهما القيد موجب لمصلحة وركن في
الكلام لأنه يصير تقدير الكلام ولو نقل ركنك قولاً لا يبطل عدمه يبطل عمده ولا يتحقق ما في ذلك من الضعف
والفساد فكان الصواب الإطلاق ثم استثناء السلام والتسكير من غير البطلان مع العمد سم **(قوله)**
فخرج السلام عليكم نعم لائق به سبواً محبداً للسهو كظاهر ومثله ما لائق بتكبيرة الأحكام بنية إذ عدها
مبطل فيسجد للسهو على القاعدة فالقيد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف يبطل عمده سم أي وإن
ترتب عليه ما من السجدة والركن **(قوله السلام عليكم)** أي وإن لم يقصد سلام التحلل بما فيه من الخطاب
عمن **(قوله بان كبر بقصده)** أي الأحكام صريح في أن تعدل التكبير بقصد الأحكام يبطل وهو صريح
ما قرره في مسئلة الفتح بالآثار والخروج بالانشقاق وإن توقف فيه السو على طي فثابره سم **(قوله)**
وحديثاً أي حين التقيد بقصد تجديد الأحكام **(قوله لا ينظر فيه)** أي في أن نقل التكبير يبطل سم **(قوله)**
وكشده الخ أي أو بعضه نهاية إذا لا يغاب ولو لفظ الصيغ اه **(قوله بخلافه الغل)** أشار به إلى الرد
وحجه مقابل الأصح الذي ذكره على المحلى بقوله الثاني يبطل كقول الركن الغل عمن **(قوله نظار ما من)**
أي قبل قول المصنف فالاعتدال قصير كمدى **(قوله وكذا لعدم)** إلى المتن في الغل **(قوله ونقل بعضه)**
ككاه يبطل فيه التسمية أول التشهد كما يأتي سم **(قوله إلا إذا قصر الخ)** هذا لا يباين بقصد القول
بقوله لا يبطل الخ إذا السلام ليس منه سم **(قوله ما لم ينومعه)** أي بعض سلام التحلل أن فرض هذا إذا
عز على الاتيان بصحيم السلام ثم أقصر على البعض فيمضى كقول الركن الاتيان بالفعل المبطل وشرع عيه
وإن لم ينمعه أم إذا قوى الأقصار ابتداء على بعض السلام فواجه البطلان لأن الظاهر أن البطلان في الاتيان
بالسلام استماله على خطاب الأئمة فلتأمل بصري أقول وقد وجه البطلان بأن نية كونه بعض سلام
التحليل كنية الخروج من الصلاة ومستأنز من قوله المتن **(هذه الصورة)** هي قوله ولو نقل ركنك قولاً الخ عمن
(قوله واستثنى) إلى المتن في الغل الأقوله وقياسه إلى رمالور فهم وقوله ونظر إلى وليس وقوله أو مصل فلا

(قوله فخرج السلام عليكم) نعم لائق به سبواً محبداً للسهو كظاهر ما هو مذموماً في فيما لو سلم الإلام
فصل مع السو سبواً ومثله ما لائق بتكبيرة الأحكام بنية إذ عدها مبطل فيسجد للسهو على القاعدة
فالقيد بقوله لا يبطل لاجل قول المصنف يبطل عمده **(قوله بان كبر بقصده)** أي الأحكام صريح
في أن تعدل التكبير بقصد الأحكام يبطل وهو صريح ما قرره في مسئلة الفتح بالآثار والخروج
بالانشقاق لكن في فتاوى السو على بعد تكلمه على نظار الأسنوى في أن تعدل التكبير بمطل ما فيه
والحاصل أنه لو قصد أي التكبير المذكور المحض لم يبطل قطعاً ولو قصد قطع الأحكام الأول وتجديد أحرام
جديد يبطل قطعاً ولو أقصر على قصد القيد والنقل دون القطع فهي المسئلة أي مسئلة نظار الأسنوى
وهي رتبة وسطى فيجعل البطلان وعدمه وهو محل توقف اه وفيه نظر والوجه أن لا توقف لأن الغرض أنه
فقد تجديد الأحكام كالتحليل أو أقصر على قصد القيد وهذا يقتضي البطلان كظاهر صريح مسئلة الفتح
بالآثار وانما خرج بالانشقاق **(قوله ونقل بعضه)** يدخله فيه التسمية أول التشهد كما يأتي **(قوله إلا إذا قصر)**
على لفظ السلام الخ هذا لا يباين بتقدير القول بقوله لا يبطل الخ إذا السلام ليس منه لأن يكون

مقصودين فلا يبطلان
موقع في عبارات أهمها
مقصودان لأن معناه أنه لا بد
من وجود صور مع
عدم الصارف لهما كاسر
(ولو نقل ركنك قولاً) لا يبطل
خرج السلام عليكم
وتكبير القسزم بأن كبر
يقصد وحديثاً نظريه
بخلاف الأسنوى **(كفاضة)**
في ركوع **(أرد)** جلوس
(تسجد) آخر أو أول بتقدير
شارح بالأسنوى في محله
وكشده في قيام أو سجود
(لم يبطل عمده في الأصح) لأنه
غير محل بصورتها بخلاف
الغلي **(ويسجد للسهو في)**
الأصح **(لتركة الحقة نظير)**
ما من وكذا العمدة على
المصوم ونقل بعضه ككاه
الإذا أقصر على لفظ
السلام فإنه من أسماها
تعالى ما لم ينومعه أنه بعض
سلام التحلل أو الخروج
من الصلاة سهواً لكن هذا
من القاعدة لا عدمه مبطل
حينئذ **(وهي هذا)** الأصح
(استثنى هذه الصور ومن)
قولنا السابق **(لا يبطل)**
عمده لا يسجد للسهو
واستثنى منها

مطلقاً **قوله** أيضاً بمعنى عنه ما قبله **قوله** ما أتى بالقنوت **الخ** أي عدا أو هو ما غنى **قوله** بينه **الخ** فإن أتى به لا ينفك القنوت لم يسجد قاله الخوارزمي غنى **قوله** قبل الركوع ومثل ذلك ما قبله أمامه يختلف قبل الركوع لأن فعله عن اعتقاد ينزل عندنا منزلة السهو عش **قوله** في الوتر ينبغي أن مثله في ذلك بقية الصلوات كالظاهر سم ورشدي **قوله** فإنه يسجد ولو تعمد لم تبطل صلاته لكن مكره وذكرة في صلاة الجماعة يمكن جعله على ما إذا لم يبطل به الاعتدال والابطال نهاية ومعنى قال عش قوله والابطال هذا يخالف من حيث شبهه لركعة الأخيرة على ما أتى به من عدم البطلان تبطل بل اعتدال الركعة الأخيرة اه أي مطلقاً كما سرقه عنه في بحث تبطل بل الركن القصير **قوله** والوتر **الخ** أي بقصد القراءة سم لكن ظاهر منسج الشارح كشرح المنهج والنهاية والغنى وصريح الجواب أن الفاتحة والسورة والشهد لا يشترط في نقلها والنية واستظهاره عش والجلي عبارتها واللفظ الأول قوله مر غير الفاتحة أي شيئاً من القرآن غير الفاتحة **الخ** وظاهره أنه إذا قرأ في غير القيام لا يشترط السجود بقية القراءة لكن في مشايخنا الزايدى خلافه فبحث قال قوله وقنوت بينه وكذلك تشهد والقراءة لا بد من بينهما قياساً على القنوت انتهى وما اقتضاه كلام الشارح مر من أن تشهد والقراءة لا يشترط لهما نسبة في اقتضاه السجود وظاهر أن القراءة أو لفظ تشهد كلاهما متعين مطلوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فإن اللفظة تستعمل في غير الصلوات ويقوم غيرها من كل ما يتعين دعاءه أو ثبوتها مقامها فاحتاج في اقتضاه السجود للنية اه **قوله** والوتر نقل ذكر **الخ** وقال الشيخ الإسلام وحلها فالنية والشهادت والركعة والمغني عبارة الأخيرة قال الأسوي وقياسه أي نقل السورة السجود للتسبيح في القيام وهو مقتضى ما في شرائط الأحكام لأن عبدان انتهى والمعتمد عدم السجود اه ووجهه سم بأن جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منهي عنه في شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فإنها منهي عنها في غير محلها اه **قوله** ويؤخذ منه **الخ** يتجه السجود للنية أول التشهد إذا قصد المقرأ أن لا ينام القرآن قطعاً وللصلاة على الأقل في غير التشهد الأخير بقصد أنها ذكر الأخير لأنها نقل بعض إلى غير محله لكن خالف مر ففي شرحه ووصل على الأقل في التشهد الأول أو سهل أول التشهد لم يسئل له سجود السهو كما اقتضاه كلام الأصحاب وهو ظاهر علا بقاعدتهم ما يبطل سجود السهو لا لا ما يستثنى والاستثناء معيار العموم انتهى وأقول قد يستشكل عدم السجود في سئل أول التشهد لأن البسمة اه أي من الفاتحة فبها نقل بعض الفاتحة سم عبارة عش قوله مر أو يسئل الخ ظاهره أنه لا يسجد وإن قصد أن ينام الفاتحة لكن عبارة عو يؤخذ منه أنه لو سئل الخ والأقرب بظاهر إطلاق الشارح مر لماعل به سما التشهد محل الصلاة على الأقل في الجملة لكن ردع له أن البسمة مطلوب وقول نقله إلى غير محله اه **قوله** انه لو صلى **الخ** أي في التشهد الأول نهاية أي مثلاً **قوله** وعليه يحمل **الخ** أي على الصلاة

في هذه النسخة قسم ثم رأيت غير هذه النسخة كذلك **قوله** في الوتر ينبغي أن مثله في ذلك بقية الصلوات كالظاهر **قوله** فإنه يسجد ولو تعمد لم تبطل صلته لكن مكره وذكرة لرافعي في صلاة الجماعة ويمكن جعله على ما إذا لم يبطل به الاعتدال والابطال أخذنا من مر **قوله** والوتر أي بقصد قراءة القرآن **قوله** ولو قيساه له لو صلى **الخ** اعتمد مر قال الأسوي وقياسه السجود للتسبيح في القيام لكن إذا شذنا الشهادت الزمى أن المعتمد عدم السجود مر وقد وجه بأن جميع الصلاة قابلة للتسبيح غير منهي عنه في شيء منها بخلاف القراءة ونحوها فإنها منهي عنها في غير محلها اه **قوله** ويؤخذ منه **الخ** يتجه السجود للنية أول التشهد إذا قصد المقرأ أن لا ينام القرآن قطعاً وللصلاة على الأقل في غير التشهد الأخير بقصد أنها ذكر الأخير لأنها نقل بعض إلى غير محله لكن خالف مر ففي شرحه ووصل على الأقل في التشهد الأول أو سهل أول التشهد لم يسئل له سجود السهو كما اقتضاه كلام الأصحاب وهو ظاهر علا بقاعدتهم ما يبطل سجود السهو لا لا ما يستثنى والاستثناء معيار

أيضاً ما أتى بالقنوت أو بكلمة منه بينه قبل الركوع أو بعده في الوتر غير نصف ومضان الثاني فإنه يسجد والوتر أي غير الفاتحة في غير القيام بخلافه قبله لانه محلها في الجملة وقياسه أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد لم يسجد لأن العمد محلها في الجملة ولو نقل ذكر اختصاصه بغير نية أنه ذلك المذكور ويؤخذ منه أنه لو سئل أول التشهد أو صلى على الأقل لينة أنه ذكر التشهد الأخير يسجد للسهو وعليه يحمل كلام شيخنا في فتاويه

وغيرها ومن اعترضه بأنه مربي على (١٧٨) ضعيف أن الصلاة على الآكل ركن في الاشارة بأبعد ما تقر أن نقل المنسوب كذلك بشرطه

على الآكل في التشهد الأول شبهة أنه ذكر التشهد الأخير **(قوله وغيرها)** أي كسر من منجبه **(قوله ومن اعترضه الخ)** المعترض هو شيخنا الشهابي الرمي في فتاويه ويؤيده أن عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم أن ما لا يبطل عدله لا يجوز له سوء الاما استثنى والاستثناء معيار العموم كما تقدم سم أي عن شرح مدر **(قوله)** والوفر فهم في الخوف الخ وكذا في الامن بل أي وما لم وقع انتظار مكره وبان طول ليق آخرون حكاهم كالمرجع في عدم سن السجود لهذا التطويل اه سم بحذف **(قوله فانه يسجد الخ)** وينبغي أن غير الفقرة الأولى منه لاقتداء بهم عن حصول منه مقتضى السجود ومعارفة الأولى قبل الانتظار لمقتضى اه سم وعش **(قوله في غير محله الخ)** أي ويحمله في صلاة الخوف التشهد أو القيام في الثالثة وفي غيرها التشهد الأول كوع كروي وبحيري **(قوله وأظهر فيها)** أي في صورة التفريق **(قوله بان هذه الصور)** أي المازيدة في الشرح **(قوله وليس منها)** أي من المستثنات **(قوله من غيرنية)** يتعلق بالزاد بقوله **(قوله سهوا)** معمول له أيضا **(قوله فوالخ)** أي السجود لذلك الزاد من قاعدة ما يبطل عدله فقط يسجد لسوءه **(قوله الامام)** أي قوله لو نوع الخلاف في النهاية الا قوله نعم إلى المتن وقوله ولم يجلس الاستراحت قوله ان عدم إلى ولو انتصب وقوله وكذا في الأول وقوله **(قوله وحده)** أي بان جلس التشهد ونسبه **(قوله أو مع قعوده)** أي أو قعوده وحده فبأن إذا لم يحسن التشهد معني وعش **(قوله أي وصوره)** لم يجز في القيام أي بان صار إلى القيام أقرب منه إلى الركوع أو إلى العمل السواء عش قول المتن **(لم يعلمه)** ظاهره وان نذره بوجه بان الكلام في الفرض الأصلي وهذا فرضه عارضه لهذا ولو تركه ما بعد نذره لم تبطل صلاته عش **(قوله أي يحرم عليه العود)** كذا في المغني **(قوله يفرض فعله)** أي أما القول فبسياس عش قول المتن **(علما بغيره)** أي إذا كراهه سم **(قوله بطات صلاته)** ظاهره انه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان أحرم بأربع ركعات فنقل شهاب بن زول في التشهد الأول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر تناسبه بالقيام الذي هو فرضه وأما إذا ذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالقرض فلا ينبغي له أن يفتأ بذلك إلا أنه إذا قضا التشهد ثم تركه قبل يسجد أو أفان قلنا بما قاله القاضي البغوي من السجود واعداً بالسلام حرمر نأذله لأنه صلافي حكم البعض بقعوده وان قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود أي وأجده التحقيل بعدله عش **(قوله فانه في صلاة)** قد يقال لا يتصور عوده لأجل التشهد من شأنه انه في صلاة إذا التشهد ليس الا فاعمل الامم في معنى أي أي عاد إلى التشهد معنى محله رثدي **(قوله أو حرمه عود)** أي أو ناسا حرمه عوده عش **(قوله)** ويفرق بينه أي بين عدم بطلان عوده ناسا حرمه نهاية **(قوله بان ذلك)** أي ابطال الكلام **(قوله هذا)** أي ابطال العود **(قوله نعم)** أي قوله ان علم في المغني الا قوله ولم يجلس الاستراحة **(قوله فورا)** عند التذكر أي فان خالف بطلان علم وتعمد سم **(قوله أو جاهلا بغيره)** اما إذا علم التعريم وجعل ابطال التطويل تفسير ما مر في الكلام ولو تردد في جواز العود وعدمه التردد فقتضى كلام

العموم بل قبل ان الصلاة على الآكل في الأول سنة وكذا الاتان بسم الله قبل التشهد اه وأقول قد يستشكل عدم السجود فبما يوصل إلى أول التشهد لان السنة لا يمتنع القاطعة ففمن نقل بعض القاطعة **(قوله ومن اعترضه الخ)** المعترض هو شيخنا الشهابي الرمي في فتاويه ويؤيده أن عدم السجود هو مقتضى قاعدتهم أن ما لا يبطل عدله لا يجوز له سوء الاما استثنى والاستثناء معيار العموم مدر كناية **(قوله لو فرضهم في الخوف أربع فرق الخ)** لو وقع مثل ذلك في الامن بان فارقوا المأمومين بعد الصلاة الآتية وأقروا لانفسهم واستمر في قيام الثانية إلى أن اتوا طاعة غيرهم فاقصد في ثم فارقوه بعد قيامه لئلا تنهكوا فبني السجود لهذا الانتظار كما في الخوف بل أول وأما لو وقع انتظار مكره وبان طول ليق آخرون حكاهم كالمرجع في عدم سن السجود لهذا التطويل **(قوله فانه يسجد)** سكت عن المأمومين وينبغي سجود من عاد الأولى لما روي في السجود فراجع ما يأتي في صلاة الخوف **(قوله علما بغيره)** أي إذا كراهه **(قوله فورا عند التذكر)** أي فان خالف بطلان علم وتعمد **(قوله أو جاهلا)** قال في شرح

والوفر فهم في الخوف أو أربع فرق وصلى بكل فقرة وكذا وفرقتين وصلى واحدة ثلاثا فانه يسجد في الثالثة بالانتظار في غير محله الوارد فيه ونظر فيها بأنه يسجد لعدم ذلك أيضا وروى بان هذه الصورة كلها يسجد لعدمها أيضا كصورة المتن وليس منها زيادة القاصر أو مصل نغلا مع القام من غير نيتهم لان عدل كل يبطل فقوم القاعدة (لو نوى) الامام أو المنفرد (التشهد الأول) وحده أو مع قعوده (فذكره بعد انصابه) أي وصوره لم يجز في القيام (لم يسجد) أي يحرم عليه العود لاجل ما يحضه فيه ولتأنيبه بفرض فعله فلا يقطع له سبب فان عاد عادا (علما بغيره بطلت) صلاته لان يادته فورا بلا عذر وهو غير لئمة الصلاة بخلاف قطع أو تولى لنفل كالفاضة لعمدة أو الافتتاح فانه غير محرم ثم لا بعد كراهته (أو عاد له ناسا) أنه في صلاة أو حرمه عوده ويفرق بينه وبين ما مر من ابطال الكلام اذا نسي تحريمه بان ذلك أشهر فنبهنا حرمته نادر فابطل كلاكراهه عليه ولا كذلك هذا (فلا) تبطل لرفع القلم عنه ثم يرميه في القيام فورا عند التذكر (ويسجد

للسهوا) لا يبطل لعدم ذلك (أو عاد له جاهلا) يحرمه وان كان غافا لئلا ينافي هذا مما يخفى على العامة (فكذا) لا يبطل الجواهر

صلاته (في الاصح) لما ذكره يلزمه القيام فوراً عند تعلمه ويسجد للسجود وفيما اذا ذكره الامام (١٧٩) ولم يجلس للاستراحة يجوز للمأموم

الجواهر أنه لا يضر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم لأنه جاهل بشرح العباب اه سم (قوله
لما ذكر) أي من أن هذا لما سئل على العموم معنى (قوله فوراً عند تعلمه) أي فان خالف بطلت سم
أي ان علم وتعدداً لعدم إتمامه وياتي (قوله لم يجلس الخ) ليس بشيء عند النهاية يتوالت في كفايتها (قوله
وهي موجودة) أي المخالفة للفحش من غير عذر (قوله ولا بطلت صلته) أي وان غل الخلف حيث
قصده عيش وياتي في التنبيه خلافه (قوله فان جلس لها) أي جلس الامام للاستراحة (قوله لا يجزئ
الخفاف لان الضار الخ) هذا نوع لان جلوس الاستراحة غير مطلوب بمعنى زاد النهاية كما في
الوالد رحمه الله تعالى اه ولك أن تقول وان كان جلوس الاستراحة ليس بمطلوب وأصل الجلوس
مطلوب وقد أتى به وان أخطأ في اعتقاده أنه لا بأس براحته بعد علم استمراره بصري عبارة عيش قوله مر
ليس بمطلوب بل المراد بطريق الاصالة والافلاس الاستراحة مستقاة حقاً اذا ترك التشهد الاول او عبارة
الزهدى قوله مر ليس بمطلوب ونحوه أنه لو جلس للتشهد فنهى عن القيام للمأموم ان يجلس وياتي
بالتشهد فليراجع اه واعتمد شخصاً وغيره من المتأخرين ما في النهاية يتوالت في كفايتها (قوله على
ما يأتي قبيل فصل المتابعة) وكلامه هناك كما تردد في ذلك لكن يرد له ان جلوسه للاستراحة كعدم جلوسه
ومال اليه انضائي العباب ونقله عن اقتضاه كلامهم واعنده الحق والنهاية متفلاً الشيخ الاسلام في شرح
الروض كتردى (قوله أنه لا يضر جلوسه الخ) وقياس ما في فتاوى شخص الشهاب الرمي أنه يضر الجلوس
للتشهد أو بعضه وان كان بقدر جلوسه للاستراحة سم وتقدم عن عيش ما وافقه (قوله بقدرها) وهو
دون مقدار ذكر الجلوس بين الصلوتين وأقل التشهد الواجب عند الشارح كتردى (قوله ولو ان تصبعمه)
أي ان تصب المأموم مع امامه (فغاد) أي الامام (قوله وهو) أي الساهي أو الجاهل (قوله لم يعد الخ) فان غاد
مع عدم علمه بالصبر لم يظلمت صلته أو ناسياً أو جاهلاً فلا معنى لشرح بافضل (قوله وكذا قولهم) أي الامام
(قوله فينتظره في سجوده) صادق بالاول والثاني وينبغي أن الحكم فيهما واحد سم (قوله ولو تعدد) أي
المأموم للتشهد الاول (قوله وفرغها من الأولى الخ) أي فوجهر بين الانتظار في القيام والمخارج فوهي أولى كالتي
قبها عيش (قوله اذا انتصب) الى قوله كذا قالوه في المعنى الا قوله مثلاً وتولى قوله فوعده الخ في النهاية الا قوله
كذا قالوه الى ان يولي يعلم وقوله قاله الغوي (قوله اذا انتصب وحده) أي أو حضاهما معا ولكن ذكر الامام
فغاد قبل انتصابه وان تصب المأموم معنى (قوله سهواً) ينبغي أن وجه لا تمعلم سم قول المتن (قلت الاصح وجوبه)

العباب اما اذا علم الضرر وجعل الاطفال فيسأل فليعلم ما في الكلام ولو تردد في جواز العود وعدمه التردد
فقتضى ما في الجواهر عن الروي انه لا يضر كقول علي بن علقم الصلاة وشك أقليل هو أكبر وهو ظاهر بل هو
داخل في كلامهم لأنه جاهل اه (قوله فوراً عند تعلمه) أي فان خالف بطلت (قوله ولا الجلوس) ينبغي
الا للجلوس للاستراحة ثم رأيت ما في (قوله لا يجزئ الخ) أي ما يمنع هذا الخلف شخص الشهاب الرمي
لأنه أحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام وجلسه للاستراحة خالف ليس بمطلوب مر (قوله أنه لا يضر جلوسه
هنا) قياس ما في فتاوى شخص الشهاب الرمي انه يضر الجلوس للتشهد أو بعضه وان كان بقدر جلوسه للاستراحة
(قوله وهو الاولى) كذا في شرح الروض واقتضاه مر (قوله فينتظره في سجوده) صادق بالاول والثاني
وينبغي ان الحكم فيهما واحد (قوله وفرغها من الأولى) اعتمد مر (قوله ولما موم اذا انتصب وحده
سهواً الخ) في شرح مر وما ذكرناه من التفصيل بين العمد والسهو يجري فيما لو سبق له ان يسجد
وترك القنوت كما في شخص الشهاب الرمي فقد قل في الروضة كصلها وترك القنوت يقاس بما ذكرناه
في التشهد وفي التصديق والافراز والجواهر تقوم بوضع ثمان المأموم ان ترك القنوت ناسياً وجب عليه
العود متابعة الامام أو بعد ادب اه ويؤخذ منه أيضاً ان الساهي لو سجد الامام قبل ذكره لم يجب العود
للاعتدال بل يجوز (قوله سهواً) ينبغي أن وجه لا تمعلم (قوله قلت الاصح وجوبه) أي الآن ينبغي

قول امامنا لم يمسرة (ولما موم) اذا انتصب وحده سهواً (العود متابعة لمعني الاصح) لغزوه (قلت الاصح وجوبه والله اعلم) وجوبه بما ياتيه
الامام اما اذا اعتد ذلك فلا يلزمه العود

فإن لم بعد أي غورا ولم يتوالمفارقة بطلت صلاته نهاية ومعنى أي أن علم وتعمد شرح بأفضل قال الرشدي
قوله مر ولم يتوالمفارقة قضيتان له نية للمفارقة وعدم العود ساقى ما صرح به اه أي في النهاية
والغنى وكذا صرح بذلك قول الشارح الآتي بل يوقف حسبانه على نية المفارقة اه (قوله بل بسن الخ)
وما ذكرناه من التفصيل بين العود واليهو يجري فيه لوسق امامه الى السجود وترك القنوت كما فتي
به ابو الفرج الله تعالى فلو تركه للمأموم القنوت ناسيا وجب عليه العود لاتباع امامه أو عاذا من نية قال
عش قوله مر وجب عليه العود ما آذاه من التقيد بترك الامام في القنوت لا يتعدى ذلك بل يجري فيما
اذا تركه في اعتدال القنوت فيه ونحو ما جدسها كالأقوال على ذلك الطلوي ومر وهو ظاهر سم على
المنهج وفي ج الجزم بذلك اه وبعبارة سم بعد ذكر كلام النهاية المتقدم ونحو منه أن الساهي لو سعد
الامام قبل ذكره لم يجب العود للاعتدال بل لم يجز اه أي خلا لما يأتي في الشرح (قوله كما اذا ذكر الخ)
أي عاذا فليس له العود (قوله من واجب) هو المتابعة (قوله لنه) هو القيام سم (قوله ونحو بينهما)
أي يجب العود لولا لاف لعدو سنة كإجراء نفا (قوله فكله لم يفعل شأ) أي فكله لم ينتقل من واجب المتابعة
سم أي فكله لم ينتقل من واجب المتابعة كإجراء لم يتم معنى (قوله بخلافه هنا) أي في سنة المثلث (قوله ورد عليه) أي على
قوله لم ينتقل من تركه مبالغ الشامل للصورتين الآتين (قوله فان حريان ذلك) أي التغيير سم
(قوله هنا) أي في كل من صورتين المذكورتين (قوله تخصيص ذلك) أي التغيير سم (قوله ما سرق
الشهد) أي من وجوب العود في السهو ونحوه في العمد (قوله فرقمه المذكور) أي في قول الشارح لعدم
نفس الخفاقة بمختلفه هنا (قوله استشكل ذلك) أي حريان تفصيل التشهد في تلك صورتين (قوله
ثم فرق) أي ثم أباب عن استشكله بالفرق بين التشهد بين صورتين يتنقلان (قوله بخلافه سم) أي
في صورتين المذكورتين (قوله ثم أبطله) أي الفرق المذكور و (قوله بالموافقة الخ) أي الآتي
تفصيله في قول الشارح وما تقرر يعلم لكن لا يظهر وجه الإبطال بذلك الذي يأتي في قول الانتظار قائما
في فراغ القنوت فظاهر في التشهد بخلاف صورتين المذكورتين فلتأمل (قوله وبه) أي بإبطال الفرق
المذكور (بضمها ذكرته) أي اثبات تفصيل التشهد في صورتين المذكورتين (قوله للساهي ثم) أي
فيما اذا ترك قبل الامام سم (قوله حتى قام امامه) أو سعد من القنوت وينبغي أنه لو لم يعلم حتى سجدا امامه
لا يعد عاذا من نية قبل سجود الامام كإيضا بد بقرائه ويحفل الفرق بان الطلوي نية هشة للسجود بخلاف
الترعة فانها كن عش وقوله أو سعد من القنوت تقدم عن سم مثله ويأتي في الشرح بخلافه (قوله
لم يعد) أي فان عاذا عاذا عالميا بالخير سم بطلت صلاته كإهو ظاهر أو ساها أو أبا خلا كإهو ظاهر أيضا وهل

بل بسن له كإذا تركه مثلا
فبل امامه لان له قصد ا
صحيحا بان قاله من واجب
لمثله فاعتد بطله ونحو بينهما
بمختلف الساهي فكله لم
يفعل شأ وانما تخير من ترك
مثلا قبل امامه سهو العمد
نفس الخفاقة فيه بخلافه
هنا كذا قالو ورد عليه
ما لو سجدا امامه في الاعتدال
أو قام وما سقى في السجود
فان حريان ذلك في كل منهما
الذي رجمه شارح مشكل
اذا الخفاقة هنا لمش منها
في التشهد الذي يجب
تخصيص ذلك بركوعه قبله
وهو قائم وسجوده قبله
وهو جالس وأن يتنقل
الصورتين يأتي فيهما ماس
في التشهد كما تفتاه فرقمه
المذكور ثم رأيت شارحا
استشكل ذلك أنصاف فرق
بطلو الانتظار قائما هنا الى
فراغ التشهد بخلافه ثم
أبطله بما لو سجده قبله وهو
في القنوت وبه يتجه ما ذكرته
وكان وجه عدم نية العود
للساهي ثم أن عدم النقص
لما أسقط عنه الى وجوب
أسقط عنه أصل الطلب
لعدوه ولو لم يعلم الساهي
حتى قام امامه لم يعد قال
البنوي

المفارقة أعجز من قوله الآتي في الفرق بل يوقف حسبانه على نية المفارقة (قوله وجوبه) ينبغي أن لا ينوي
مفارقة بخلاف ما يأتي في الوطن المسبوق سلام امامه ما يجب العود لاعتبار نية المفارقة والفرق لا غروما
يؤيد الفرق ان تعدد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعدد المسبوق القيام قبل سلام الامام وأنه لو قام الامام قبل
عوده مانع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يستعفا وجوب عود له لحاوس ولو قام الامام سهوا
فتذكر حين صلاي القيام أقرب اتجه وجوب العود بل هو أولى بما لا يتص كإهو ظاهر وأحين صلاي
العود أقرب وأحين صار بينهما على السواء فهل يجب العود أو لا يجب لعدم النفس فتكون كالترك قبله
سهوا أو يجب في الثاني دون الاول فيه فطر وحين قلنا لا يجب العود فان نصب اتجهه ان ساعد الانصاب من
الابتداء حتى لا يجب العود بل بسن فلتأمل (قوله من واجب) هو المتابعة وقوله لنه هو القيام (قوله
فكله لم يفعل شأ) أي فكله لم ينتقل عن واجب المتابعة (قوله فان حريان ذلك) أي التغيير سم
تخصص ذلك) أي التغيير (قوله للساهي ثم) أي فيما اذا ترك قبل الامام (قوله ولو لم يعلم الساهي حتى قام
امامه لم يعد) أي فان عاذا عالميا بالخير سم بطلت صلاته كإهو ظاهر أيضا وهل يصير مختلفا بعذر أو لا فيه

ولم يحسب ما قرأه قبل قيامه كقول من سبق سلامه مقام لعله فإنه بلغ كل ما فعله قبل سلامه لوقوعه في غير محرم مع مقارنته بقطع القارعة
فكان أخش من مجرد القيام في مسئلتنا ويرى بين حساب قيام الساهی اذا وافقه الامام (١٨١) فيه وعدم حساب قراءته بان القيام لم

يصير مختلفا بعدزواله نظر سم (قوله ولم يحسب ما قرأه) حرمه في شرح الروض واعنده مر وخرج
من تعمد القيام فظاهره أنه يحسبه ما قرأه قبل قيام امامه سم (قوله سلامه) أي الامام سم (قوله مع)
مقارنة فيما لم) لعل المراد مع مقارنته اعتقاد انقطاع القدوة فليست سم (قوله فكان أخش) أي اولها
كان غير المحسوب في مسئلتنا القارعة وحدها وفي المسبوق جميع ما فعله قبل سلام امامه من القيام والقراءة
وغيرهما كروى (قوله في مسئلتنا) أي قيام المؤمن من التشهدون امامه (قوله اذا وافقه الامام الخ) أي كان
قام بعد تشهده (قوله فيه) أي في القيام (قوله وعدم حساب قراءته) أي الساهی (قوله لعل في نية المارقة)
هذا بقصد تقدير الوجوب في مسئلة المتن بما اذا لم ينو المارقة سم وتقدم عن النهاية والافني ما يصح بذلك
(قوله فشرط حسابها الخ) و (قوله وقد تقر الخ) يخص من تمام التامل استواء القيام والقراءة في عدم
حسابها ما قبل موافقة الامام أو نية المارقة وفي الاعتداد بهما بعد ذلك فامعني قصد الفرق بينهما سم
أقول كلام الاسني والنهاية كقول الشارح السابق قال الغوي ولم يحسب الممرع في ان مرقا المأموم
قبل قيام امامه لا يحسب مطلقا فحصل كلام الشارح هنا علة بان راد قوله في قيام محسوب الخ المحسوب
حال القراءة تعجزا كحال التبادر لا ميم الموقوف على موافقة الامام أو نية المارقة يندفع الاشكال والله أعلم
(قوله وبما تقر) أي بما مر عن الغوي (قوله وان فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام في تلك
الغاية نظر كسائي بيانه سم (قوله لوطن) الى قوله وفيما اذا في النهاية والافني (قوله لوطن الخ) أي
المسبوق (قوله أو هو الخ) أي امامه (قوله عاد الخ) يأتي ما فيمن السؤال وال جواب (قوله أو فيما بعد هذا الخ)
عطف على قوله في السبعة الاولى (قوله كالوطن الخ) قد يقال قياسه عدم جواز العود في التذكر في السبعة
الاولى أيضا (قوله هنا) أي في قوله أو فيما بعد هذا (قوله ما ذكرنا) وهو قوله أو هو في السبعة الاولى
(قوله يتخالفه فمروهم الخ) أي السابق (قوله في قوله ولو لم يعلم الساهی حتى قام الخ) (قوله حتى لو قام امامه) أي
من التشهد (قوله قلت يفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوي بينهما في عدم وجوب العود اذا خلع الامام أو
نوى المارقة في يفرق بينهما بين مسئلة المسبوق بموافقة الامام فيه بعد قوله وصير وزنه بعد ذلك الفعل
مع عدم نية انقطاع القدوة بسلام الامام ولا كذلك في مسئلة المسبوق مامسلا والحاصل ان التسوي بينهما
هي التي تظهر الا ان الله أعلم بمشتمع مر فوافقني لكن قد تقتضي التسوي بينهما ما لا يحسب
السجود لا بعد طوق الامام أي أو نية المارقة سم عبارة البصري كلام الروضة وغيرهما من الامهات
كالصريح في رد ما افاده الشارح فالاقرب الى المنقول انه ان لم يتذكر حتى سجدا لم يسقط عنه العود غير ان
في ذنواي الشهاب الرمي انه سئل عن مأموم ترك القنوت مع امامه وسجد فاجاب بأنه ياتي فيه التفصيل فحين
جلس امامه للتشهد الاول قد قام كما يؤخذ من كلام الشيخين وغيرهما اه وتقدم عن النهاية اعتداد الاولاه
المذكور ايضا وفوقه هو والافني بين مسئلة التشهد والمسبوق بالفرق للتقدم سم (قوله مطلقا) أي وان

نظر (قوله ولم يحسب ما قرأه) حرمه في شرح الروض واعنده مر وخرج من تعمد القيام فظاهره انه
يحسبه ما قرأه قبل قيام امامه (قوله سلامه) أي الامام (قوله مع مقارنة الخ) لعل المراد مع مقارنته اعتقاد
انقطاع القدوة فليست سم (قوله لعل في نية المارقة) هذا بقصد تقدير الوجوب في مسئلة المتن بما اذا لم ينو المارقة
(قوله فشرط حسابها) اعلم ان قوله فشرط حسابها الخ وقوله وقد تقر الخ يخص من تمام التامل
الصادق استواء القيام والقراءة في عدم حسابها ما قبل موافقة الامام أو نية المارقة وفي الاعتداد بهما بعد
ذلك فامعني قصد الفرق بينهما فان قلت أواد بالقسم النهوض قلت هذا الاوافق قوله وتوجه في قيام محسوب
المرحمة له بالفتح تذكره (قوله وان فارق الامام) ينبغي أو بطلت صلاة الامام (قوله وان فارق الامام) فيه
نظر كسائي بيانه (قوله قلت يفرق الخ) قد يقال لا يبعد ان يسوي بينهما في عدم وجوب العود اذا خلع الامام أو

قلت ما ذكرناه أن سوانس عوده لا اعتدال بخلاف قوله سم حتى قام امامه لم يعد قلت يفرق بانما نحن فيه انما الفاعلية في أخش فلم يعد بعلمه مطلقا
خلاف قيامه قبله وهو في التشهد لم يلزمه العود الا حيث لم يتم الامام

قوله أو لم يذبح قول الجواهر الخ) لا يظهر وجه تأييده للفرق المتقدم
الآن يكون التأييد مجموع قول الجواهر الخ وقوله وبوافقه الخ ويكون محط التأييد قوله وفروا بينه الخ
(قوله أن هاتين) أي مسئلتى التقدم سهوا على الإمام في الرفع من السجود في الركوع (قوله في القيام) أي في
مسئلة الركوع (قوله والقعود) أي في مسئلة الرفع من السجود (قوله غير) خبران وكان المناسب اسقاط
القاع (قوله ما لم يتم) أي أول بنو المأموم بخارفة (قوله مطلقا) أي وإن لحق منه ما قبل التذكرة وقد مر ما فيه
(قوله قال القاضي وبما لا خلاف فيه الخ) أعلم أنه ساقى صلاة الجماعة تصب قول المتن ولو تقدم بفعل كركوع
وسجود كان ركبن بطلت أي أن علم وتعدد لفحس الخالف قول الشارع مانصه فان سهوا أو جهل لم يضر لكن
لا يعتد به بما فإذا لم يعد للاثنتين مع ما مع الإمام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام امامه ركعة والأعادها انتهى
ويأتي أن الصحيح أن التقدم ركبن هو أن ينفض عنهما الصلاة في قيامهما وحسنه فمفهوم الكلام أنه إذا لم
ينفض عنهما بان تلبس بالثاني منهما والإمام فيقبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتد به عما وان
لم يعد هما فالواقف بذلك في مسئلة القاضي المذكور ولأن المأموم بمنزلة الساهي والجاهل نظر الغنم المذكور
أنه إن بان الحاله بعد رفع رأسه من السجدة الثانية والإمام في الأولى فإن عاد إلى الإمام أدرك الركعة وإن لم
يعدها أو جهلا أتى بعد سلام الإمام ركعة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الإمام
أو استمر في الثانية قال أن أدركه الإمام فيها أو رفع رأسه منها بعد رفع الإمام من الأولى بحيث لم يحصل سبقه
وركنين فقد أدرك هذه الركعة وتكون حل كلام القاضي على ذلك بأن يرده أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية
ولم يعد للإمام في الأولى إلى أن وصل اليه بخلاف كلام الشارع لتصرحه بالانقضاء في التقدم وركن وبعض
ركن فلتأمل سم (قوله الأول الإمام الخ) مفهومه أنه إذا علم قبل ذلك كنى السجود وجاز له المشي على نظم
صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدمه ركبن ولم يعد هما معه سم وقوله ولم يعد هما الخ بعد هما الخ هو الواو فيه جمعي أو
(قوله أو جالس) قد يقال ينبغي هنا أن يجوز أنه أن يسجد الثانية ثم يجلس مع الإمام بحيث لم ينقض تقدمه له
وركنين وإن شئت فقل ظاهر قول القاضي ويتابع الكلام كلو شك في الجالس الأخير مع الإمام في أنه سجد

الإمام أو في المارقة و يفرق بينهما وبين مسئلة السجود بوافقه الإمام فيه بدخوله أو صوره ورته بعده
لذلك الفعل مع عدم علمه انقطاع القدوة بسلام الإمام ولا كذلك في مسئلة السجود فامل ولخاصل أن
التسوية بينهما التي تظهر الآن والله تعالى أعلم ثم يحتج مع مرفوفاتي لكن قد تقتضي التسوية
بينهما أن لا يحسب السجود إلا بدخول الإمام (قوله قال القاضي وبما لا خلاف فيه الخ) أعلم أنه ساقى في
صلاة الجماعة تصب قول المتن ولو تقدم بفعل كركوع وسجود كان ركبن بطلت أي أن علم وتعدد
لفحس الخالف قول الشارع مانصه فان سهوا أو جهل لم يضر لكن لا يعتد به بما فإذا لم يعد للاثنتين مع ما مع
الإمام سهوا أو جهلا أتى بعد سلام امامه ركعة والأعادها له وساقى أن الصحيح أن التقدم ركبن هو
أن ينفض عنهما الصلاة الإمام فيقبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتد به بما وان
والإمام فيقبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمد ويعتد به بما وان لم يعد هما فالواقف بذلك في مسئلة
القاضي المذكور ولأن المأموم بمنزلة الساهي والجاهل نظر الغنم المذكور أنه إن بان الحاله بعد رفع
رأسه من السجدة الثانية والإمام في الأولى فإن عاد إلى الإمام أدرك الركعة وإن لم يعد هما أو جهلا أتى بعد
سلام الإمام ركعة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الإمام أو استمر في الثانية إلى أن
أدركه الإمام فيها أو رفع رأسه منها بعد رفع الإمام من الأولى بحيث لم يحصل سبقه ركبن فقد أدرك هذه
الركعة وتكون حل كلام القاضي على ذلك بأن يرده أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يعد للإمام في الأولى
إلى أن وصل اليه بخلاف كلام الشارع لتصرحه بالانقضاء في التقدم وركن وبعض ركن فلتأمل (قوله
الأول الإمام الخ) مفهومه أنه إذا علم قبل ذلك كنى السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم
يتقدمه ركبن ولم يعد هما معه (قوله أو جالس) قد يقال ينبغي هنا أن يجوز أنه أن يسجد الثانية ثم

ويؤيد ذلك قول الجواهر
عن القاضي عن العبادي
قوله أن ما سهوا رفعه من
السجود فرغ فوجد فيه
تخصير وبوافقه المذكور
فبين ركع قبل امامه
أنه غير وفروا بينه وبين
ما مرق مسئلة التشهد
بفحس الخالفه فالحاصل
أن هاتين لهما الخالفه فيها
اذ ليس فيها لا يسجد تقدم
مع الاستمرار في القيام أو
القعود غير مسئلة التشهد
لما كان فيها ما هو أشد
من هذين وجب العود
للإمام ما لم يتم ومسئلة
القعود لما كان فيها ما هو
أشد من الكل وجب العود
للاعتدال مطلقا وما يدل
على أن لا لا خشية تأثيره
في مسئلة التشهد بقطع
العود بنسبة المارقة فكذا
بقيام الإمام ولا كذلك في
مسئلة السجود قال القاضي
وبما لا خلاف فيه قوله
لو رفع رأسه من السجدة
الأولى قبل إمامه فأنه
رفع واقف بالثانية فأنان
الإمام فيها بان أنه في الأولى
لم يحسب جالسا ولا ساجدا
الثاني يتابع الإمام أي
فان لم يعلم بذلك الأول
قام أو جالس

أقرب مكة بعد سلام الامام

اه ووجهه الفاعل اقرب
هنا مع أنه ليس فيه غش
مخالفة بان فيه غش
وجه آخر وهو تقدمه
بركن وبعض آخر خلافه
في مسئلة الركن وقابلها
(ولو تذكر) الامام وان انفرد
التشهد الاول الذي نسب
أو سلمه وقد تركه جهلا
(قبل انصابه) بالعمى
السابق (عاد) ندبا (للتشهد)
لأنه يتلبس بفرض
(ويشهد) للسوا (ان صار
الى القيام اقرب) منه الى
العمود لان مافعله مبطل مع
تقدمه على غير بمختلف
ما اذا كان الى العمود اقرب
أو البها على السوا لعدم
بطلان تعدد بقوله الا
وسرى في الجموع وغيره
على ما عليه الاكثر وان
لا يسجد مطلقا واعنده
الاسوي وفرد مع ذلك
الاوجه الاول وعلى السجود
للمنوس مع العمود لان
تعددها مبطل كال
(ولو فرض) من ذكر عن
التشهد الاول (عاد) أي
فأما تركه وهذا قسم لقوله
ولونى (فعاد) له عدا
(طاعت) صلته بتعدده
ذلك (ان كان الى القيام
اقرب) لا يادعاه في نظمه
تخلاف ما اذا كان للعمود
اقرب أو البها على السوا
وهذا مبني على ما قبله فعلى
مقابلته المذكور عن
الاسوي لان بطلان وان كان
لقيام اقرب

الثانية فانه باق بها ثم وافق الامام في الجلوس بجميع ان كلامهما وجب عليه السجدة الثانية فتأمل
تحقق تقدمه عليه وركن ثم علم وأعادهما معه أدرك الركنة ولا فلا تأمل سم (قوله) وهي قد سلمه ركن
وبعض آخر (الح) لقاتل أن يقول قوة كلامهم في باب الجماعة تدل على أن التقدم ركن وبعض ركن لا يقتضى
الالغاء لانهم اقتصر على الركن وبعضه على عدم البطلان وخصو التفصيل بين بطلان الصلاة وبطلان
الركعة بالركن فيسقط الصنيع منهم بخلافه ذكره ثم بحث مع مر في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي
ومال جد الى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح فراجع ما تقدم وبه أنه لو تذكر
والامام في اقبل الركن فعدا اليه وادركهما معه ان يدرك الركنة اه سم بحذف (قوله) وما قبلها) يعنى
مسئلة الرفع من السجود (قوله) الامام الى قوله لكن يقيد به النهاية والمعنى (قوله) بالعمى السابق) أى بان
لم يصل لجد تجزئه فيه القراءة عش (قوله) بخلافه ما اذا كان الركن اقرب أو البها (الح) أى فلا يسجد
أسهوا فلهذا ما فعله حينئذ وهذا التفصيل هو المحقق في الشرع وهو العمدون وهم في التحقيق أنه لا يسجد
مطلقا وقال في المجموع انه الاصح عند الجمهور ومعنى ونهايتهم سم (قوله) بقوله الاقرب) أى في التنبه عن
المجموع (قوله) مطلقا) أى وان كان صار الى القيام اقرب (قوله) أو البها (الح) وقفا لنهاية والمعنى والمنهج
(قوله) الاول) أى التفصيل بين أن يصلى الى القيام اقرب وبين خلافه عش (قوله) وقوله) أى على الاول
المعتمد (قوله) لا ينهوض مع العود (الح) أى لا ينهوض وحده لانه غير مبطل بخلاف ما لو قام امامه الى الخامسة تاسا
وفارق بعد بلوغه حد الركن بحث: يسجد للسوا لان تعدد ركوع الامام هذا مبطل سم ومعنى (قوله) أى
قاصدا تركه) احذر به عاذا تعمد بادة النهوض كان أى به قاصدا الرجوع عنه الى الجلوس ثم القيام
بعده فانه تبطل صلاته بمجرد انقضاء اسم السجدة لشرعه في مبطل رشدى وعش (قوله) وقوله) أى
المصنف أو المعنى (قوله) فعدا له (عدا) أى على غير وجه (قوله) أو البها على السوا) أى على ذلك فلهذا قلنا
ولا يوجد عليه لقوله ما فعله عش (قوله) وهذا مبني على ما قبله (الح) أى وهذا التفصيل مبني على التفصيل
للتقدم الاضافى ونهاية قال الرشيدى قوله مر على ما قبله بمعنى انه ما خوذ منه ومستخرج من حكمه والا
يجلس مع الامام حدث بتحقيق تقدمه عليه وركن وان خالفه ظاهر قول القاضي وتباح الامام كالرشيدى في
الجلوس الاخير مع الامام في أنه سجد الثانية فانه باق بها ثم وافق الامام في الجلوس بجميع ان كلامهما وجب
عليه السجدة الثانية فتأمل ومال بتحقيق تقدمه عليه وركن ثم علم وأعادهما معه أدرك الركنة ولا فلا تأمل
(قوله) أى بركعة بعد سلام الامام) فان قامت لها جازة المشى على نظم صلته لانه معذور بظنه المذكور وقد
تخلف ركنين لعدم الاعتداد بما فعله فهو بمنزلة المختلف نسبيا بركنين وحكمه حوزا المشى على نظم صلته
ما لم يسبق باكثر من ثلاثا وكان قبله ليس هذا بخلاف بل هو متقدم ركنين وحكمه عدم الاعتداده بهما
لكن راجع ما تقدم (قوله) وهي تقدم ركن وبعض آخر) لقاتل أن يقول قوة قولهم في باب الجماعة
واللفظ للركوع وشرحه فلو سبقه ركن كان ركوعه وقع والامام قائم وقف ينتظره حتى رفع واجتماع
الاعتدال لا تبطل صلته وان حرم أو سبقه ركنين كان عامدا على التجرى بمطل صلته لغش مخالفة
والا بان كان ناسبا أو حالها فالركعة وحدها تبطل فبأنى بعد سلام الامام بركعة اه يدل على أن التقدم
بركن وبعض ركن لا يقتضى الالغاء لانهم اقتصر على الركن وبعضه على عدم البطلان وخصو التفصيل
بين بطلان الصلاة وبطلان الركعة بالركن فيسقط الصنيع منهم بخلافه ذكره القاضي ثم بحث مع مر
في ذلك فتوقف فيما قاله القاضي ومال جد الى خلافه ويمكن تأويل كلام القاضي دون كلام الشارح
فراجع ما تقدم وبه أنه لو تذكر والامام في اقبل الركن فعدا اليه وادركهما معه أن يدرك الركنة
(قوله) أو البها (الح) وهو المعتمد مر (قوله) لا ينهوض مع العود) أى لا ينهوض وحده لانه غير مبطل
تخلاف ما لو قام امامه الى الخامسة تاسا فافرقه بعد بلوغه حد الركن حيث يسجد للسوا لان تعدد ركوع
الامام هذا مبطل (قوله) بخلافه ما اذا كان (الح) سكت هنا عن السجود وقيل قوله السابق في نظيره في

لكن بقية الاسمي ووجهم ما فيه من ان لم يبلغ القسام بل تبس بالقرض فحاز له العود للتشهد وان كان قد فوى تركه (تنبيه) في المجموع
 ان يجعل هذا التصل في البطان (١٨٤) قصدا لنهوض تركه للتشهد ثم يدا له العود لفعاده لان نهوضه فيه شيا من ان لو زاد هذا

النهوض عند الاسمي فان
 صلته تبطل بذلك لاختلافه
 بتظلمها له وبه يعلم ما في
 قول غير واحد السابق لان
 قعودهما مبطل لانهم ان
 اواحا القسم الاول اعني
 ما اذ قام تاركوا للتشهد فالبطل
 العود لا غير لما تقر بان
 النهوض يانز او الثاني اعني
 ما اذا تعمد بادة النهوض
 لانه ابط لم يخرج وجه
 من اسم القعود وان كان اليه
 اقرب لاختلافه بالظلم حيث
 فان قلت يمكن حمل عبارة
 اولئك على ما اذ نهض بنية
 انه اذا وصل للقرين
 القيام عاد قائم بعسديل
 الذي ينبغي في هذه انه تعمد
 النهوض للمسمى فيبطل
 بمجرد خروجه من اسم
 القعود ولو لم يمتل فرض
 لئلا ساء له ثم د فتراني
 الثالثة لم يعد للتشهد لان
 القعود يدل عن القيام فهو
 كقولهم تركنا للتشهد الاول
 لا يعود بخلاف ما اذا سبقه
 لسانه بالقرع فهو هذا كره
 لان تعمد ما كتمه القيام
 وسبق اللسان اليها غير
 معتمده كذا قاله ورضته
 بل صرحه البطان هنا
 في الاول ووجه ما تقر بان
 هذا القعود بعد تعمد
 القرعة يدل عن القيام
 فصار عوده بعد هذا للتشهد
 كعوده للتشهد بعد قيامه

في الحقيقة ان الذي ينبغي على هذا كجواهرنا وانما قلنا ان المراد هنا بالبناء على ان حكم السجود وعدمه
 للذكر كوني المنطوق بقية القفال واتباعه توسط ابن وجيه من مطلق احدهما ما ذكره الشارح عقبيه ولم
 يتعرض القفال لحكم العمد على طرقة فاذن تليذه بغوى من كلامه على بقاؤه وان البطل عليه يسجد
 لسهو اه (قوله بقية الاسمي) أي في التنبيه عن المجموع (قوله بوجه) أي عدم البطان (قوله ومع) أي
 قدم) أي لان المعتمد خلافها في معنى (قوله ان جعل التصل الخ) أي بان يصير الى القيام اقرب واختلافه
 (قوله عبد الامني) أي كان آت به فاصل الرجوع عنه الى الجلوس ثم القيام بعده سم ورشدي وعش
 (قوله بذلك) أي بمجرد النهوض سم ورشدي وعش (قوله الامني) أي قبل قول المصنف ولو نهض
 الخ (قوله لان تعمدهما مبطل) يدل من قول غير واحد (قوله ناز كاللشهاد) أي فاصدا كره (قوله فالبطل
 العود الخ) قد يجب بان هذا لا يمنع صحة السبا لاطال الى المجموع سم (قوله بمجرد خروجه من اسم القعود) بل
 ينسب البطان بمجرد الشرع وان لم يخرج عن اسم القعود لان الشرع في المبطل مبطل سم (قوله اولئك)
 أي غير الواحد (قوله كتعمد النهوض) بل هذان من تعمد النهوض لانهما لا يتردد سم وعش (قوله
 فيبطل) أي النهوض بتلك النوبة بمجرد اللامسة وفي نسخة مصححة تبطل بالانهاض وهي ظاهر ما ينبغي
 (قوله ولو لم يكن) أي قوله كذا قال في النهاية والامني الا قوله فرض (قوله يالسا) أي واضطجعوا عش (قوله
 ان تشهد) أي التشهد الاول نهاية (قوله فقراني الثالثة) أي افتتح القراءة في الثالثة نهاية ومعنى أي وان
 قلت كان نطق بسم من بسم الله الرحمن الرحيم لان افتتاح القراءة ينزله نزلة القيام ومفهومه انه لو اتى بالتعوذ
 مر بالقرعة لا يمنع عليه العود عش (قوله بخلاف ما اذ سبق الخ) أي فيجوز له العود الى قراءة التشهد
 نهاية ومعنى أي يجوز زعمه وعليه ينبغي اعاد ما قرأه سبق السان وانه لا يبطل منه سجود السهو عش
 (قوله وهوذا كره) أي انه لم يشهد نهاية ومعنى قال سم قوله وهوذا كره كذا في الرض وظاهر عدم
 العود اذا لم يكن ذا كرا اه (قوله لان تعمد الخ) راجع الى قوله لم يعد (قوله وسبق اللسان الخ) راجع
 الى قوله بخلاف ما سبقه في كلامه لمعوضه ثم سوا العبارة للروض وشرح رشدي (قوله غير معتمده)
 قد يؤخذ من ذلك ان من سبق لسانه للتعوذ ثم ذكره لافتتاح بعوالة سم (قوله فوضيته الخ) العمل
 بمقتضى هذا القضية لا يجوز شي فليراجع صري أي فانه فرق بين الشيء وبه (قوله فلا يسكن ذلك الخ)
 أي فان قطع القرع لنقل لغيره الصلاة كما مر أقول بعد تسليم الصراحة مع موافقة الاسمي والنهاية بواغني
 للشارح فيما حكاه ومنهم من ذلك لوجه التوقف (قوله في القيام) يظهر انه راجع للمعطوف فقط
 واحترز به عن موضوع المسئلة وهو مصل القرض بالساقول المتن (ولو نسى قنونا الخ) أي وان تعمد الترك
 لم يعد وان تبس بالقرض فان كان عامدا عالما بالقرع بطل صلاته ضمنا ومعنى (قوله امام) أي قوله
 انظروا اذا جلس في النهاية الا قوله بشرطه وقوله وبه يعلم الى يجزى قول المتن (فذكره في سجوده) أي
 السهو بخلاف ما تقدمه (قوله عبد الامني) أي كان آت به فاصل الرجوع عنه الى الجلوس ثم القيام بعده
 (قوله بذلك) أي بمجرد النهوض (قوله فالبطل العود لا غير) قد يجب بان هذا لا يمنع صحة السبا لاطال
 الى المجموع (قوله عن اسم القعود) بل ينسب البطان بمجرد الشرع وان لم يخرج عن اسم القعود لان
 الشرع في المبطل مبطل والنهوض مبطل فالشرع فيه شر وعش في المبطل (قوله كتعمد النهوض) بل
 هذا من تعمد النهوض لانهما لا يتردد (قوله وهوذا كره) كذا في الرض وظاهر عدم العود اذا لم يكن
 ذا كرا (قوله غير معتمده) قد يؤخذ من ذلك ان من سبق لسانه للتعوذ ثم ذكره لافتتاح بعوالة سم
 (قوله ولو نسى قنونا) عبارة المنهج في هذه موسئلة التشهد ما سهو لوسى تشهدا أول أو قنونا وتبس
 بفرض فان عاد بطلان تاسبا أو جاهلا لكنه بمجرد لا مأمو بل عليه عود وان لم تبس به عادو مجددا

بعدم
 عند فلا يسكن ذلك بعدم البطان بطله الفاحشة لا لا فتاح أو للتشهد في القيام (ولو نسى) امام أو منفر (قنونا فذكره
 في سجوده لم يعد له) لانهما يقرض فان عاد عامدا عالما بطلت صلاته

(أو ذكره قوله) أي قبل
تنام سجود بان لم يكمل
وضع الأعضاء السبعة
بشر وطها (عاده) لعدم
تلبس بفرض (وسجد السهو
ان بلغ) هو به (حدرا كع)
لانه بغير النظم خيئتذون
ثم لو تعدد الوصول اليه ثم
العود بطلت صلته بخلاف
ما ذللم ببلغه فظاهر ما صرف
التشهد وبه يعلم أن الحدار
هنا في السجود ينال ما صرف
عن التهاج لأعلى مقابلة كما
قاله في روحه وحتمل وان
أمكن الفرق على أن يصير
أقرب إلى أقل الركوع لأن
هذا هو نظير ضرورة الجلوس
إلى القريصين القيام بجميع
القريصين الزكن التي إلى
ما هو في كل شيء أشتان
الرفعة مع ذلك واضح
أنه يأتي هنا نظير ما صرف
المجموع في الهوى نازكا
القنوت والاعتناء وما يترتب
على كل منسجوا يحمر في
المأموم هنا جميع ما صرف
بنتفيعه حوافر وكذا
في غيره الجاهل والناسي
ما صرف أيضا للمأموم
هذا الخلف للقنوت عالم
يسبق بركتين فليكن كما
سألت قبل فصل متابعة
الامام لأنه إذا لم يكن فيه
الامام نظير ما ذللم جاس ثم
لاستراحة على ما فيه بل
وان لم تقل

بعد أن يضع أعضاء السجود كله مع التنكيس والتعامل وان لم يطمئن شيئا **(قوله بان لم يكمل)** أي قوله
وبه يعلم في المعنى الأوله بشرطها **(قوله بان لم يكمل)** أي وان كان ظاهر كلام ابن القري أنه لو وضع
الجنبه فقط لا يعود معني ونهاية **(قوله وضع الأعضاء السبعة)** أي مع التعامل والتنكيس شيئا قول المن
(عاده) أي يذبح بأشرفه فاضل وعش وفي سم والكردى عن الأعيان ما صوبت الأذرى ناحيت قلنا
في مسألة القنوت أو التشهد يجوز العود كان أولى للمنفرد وامام القليل دون امام الجع الكثير لأن يحصل
لهم اللبس لاسيما في المساحد العظام ويؤيد ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث خشى به التشويش على
المأمومين لجلهم أو نحوه من له تركه وقد توخى من هذا تشديد سجد السهو للامام بذلك لأن يفرق
بأنه آكد من سجود التلاوة ككله ظاهر فليقل وان خشى منه تشويش انتهى وتقدم عن الحلبي ترجيح
التشديد المذكور قول المنز (ان بلغ الخ) في السجود السهو خاصة في العود نهاية ومعني وفي قول المنز
(حدرا كع) أي أقل الركوع نهاية ومعني وشيئا أو حتى عن غيره وفي وعش اعتناء من خلاف ما يأتي في
الشرح **(قوله بخلاف ما ذللم يبالغه الخ)** أي بان انتهى إلى الحد التال واحتد كتيه وان كان إلى الركوع
أقرب منه إلى القيام فلا يسجد لقلة ما فعله وان خرج به عن معنى القيام التي تجزئه فيه القراعه عش وحقي
(قوله فظاهر ما صرف الخ) أي فلا يسجد معني **(قوله في السجود الخ)** أي في طلب سجود السهو سم **(قوله)**
على ما صرف الخ) أي في قول المصنف وحيدان كان صار إلى القيام أقرب **(قوله لأعلى مقابلة الخ)** أي
المذكور هناك من الأكثرين **(قوله على أن يصير أقرب الخ)** خلافا لنهاية والمعني وبه يعلم كما رأينا
(قوله فظاهر ضرورة الخ) وقد يفرق بقلة القرب إلى الحد اقل الركوع بخلاف القرب إلى الحد القيام
سم **(قوله فظاهر ما صرف الخ)** أي في التنبيه **(قوله في الهوى)** بدل من قوله هنا ويحتمل أن في بقية من بيان
للتغير وكان معنى القيام أن يقول يأتي هنا في الهوى ترك القنوت أو الاعتناء فظاهر ما صرف المجموع في التشهد
من النهوض ترك التشهد والاعتناء وما يترتب على **(قوله ترك القنوت)** حال من فاعل الهوى أي في الهوى
عن الاعتناء فاستدرك القنوت **(قوله في الاعتناء الخ)** عطف على الحال المذكور أي أوعاد الهوى لاعتناء
أي كان في بقية فاصل المجموع عنه إلى الاعتناء ثم الهوى بعده **(قوله على كل منهما)** أي من تسمى الهوى
(قوله هنا) أي في القنوت **(قوله جميع ما صرف الخ)** أي في التشهد **(قوله في غيره)** أي غير المأموم من الامام
وللمنفرد **(قوله ما صرف الخ)** فاعل يجري المقدور بعد كذا ولو أن قوله جميع ما صرف الخ عن قوله وكذا في غيره
قارب القيام أو بلغ حدرا كع ولو تعدد غير مأموم تركه فعاد بطلت أن قارب أو بلغ ما صرف اه وقوله ان
قارب أو بلغ ما صرف قال شيئا الشهاب البلى سم مراد من هذه العبارة أن قارب القيام أو بلغ حدرا كع ولا
فقتضة تتنازع الفعلين في الموصول المذكور وان من عاد إلى القنوت بعد عقوبته حدرا كع تبطل صلته
وابس كذلك بل عندي توقف في بطلان إذا بلغ حدرا كع فأن لم أر التصريح بغيره وقضية قول الرافعي
وغيره ان ترك القنوت يقاس بترك التشهد اختص بطلان الجمال والى السجود أقرب من عاد إلى
القنوت أعني بعد تركه عدا ما رأيت الجواب في شرح الارشاد صرح بما قلته وهو الحق إن شاء الله تعالى
اه وبه تعلم ما في كلام الشارح في هذا المقام وقوله على أن يصير أقرب إلى أقل الركوع وان ادعى ابن
الرفعة صرح به فليستأمل **(قوله أو قوله عاده الخ)** قال الشارح في شرح العباب ويحث الأذرى ناحيت قلنا
هذا أي في مسألة القنوت وفي ما صرف أي في مسألة التشهد يجوز العود كان أولى للمنفرد وامام القليل دون
امام الجع الكثير لأن يحصل لهم اللبس لاسيما في المساحد العظام ويؤيد ما يأتي في سجود التلاوة أنه حيث
خشى به التشويش على المأمومين لجلهم أو نحوه من له تركه وقد توخى من هذا تشديد سجد السهو
للامام بذلك لأن يفرق بأنه آكد من سجود التلاوة ككله ظاهر فليقل وان خشى منه تشويش انتهى **(قوله)**
بان لم يكمل) اعتداه **(قوله ان بلغ هو به)** في السجود خاصة **(قوله في السجود)** أي في طلب
السجود السهو **(قوله فظاهر ضرورة الخ)** قد يفرق بقلة القرب إلى الحد اقل الركوع بخلاف القرب إلى

ثلاثاً أم أر بها أمي ركعة

لان الأصل عدم فعلها ولا

يرجع لفعلها لقول غيره

أوفعله وإن كثروا ما لم يبايعوا

عدد التواتر بحيث يحصل

العلم الضروري بأنه فعلها

لان العمل بخلاف هذا

العلم تلاعب من تأخر عنه

يحمل كلامه على أنه وجدت

صورة تواتر لا غايته ولا يبق

لأنه محصور (وسجد) لسوء

نحوه وسلم إذا شك أحدكم

في صلاته فلم يدرك أصلي ثلاثاً

أم أر بها فليطرح الشك

وليستين على ما تقدم ثم

يسجد سجدة ثالثة قبل أن يسلم

فإن كان صلى شخصاً إليه

صلاته وإن كان صلى جماعة

لأربع كانتا سجدة للشيطان

ومعنى شغفه به صلاته ود

السجدة تين مع الجلوس

بينهما صلاته لأربع

لغيرهما خصل الزيادة

كانقص لأنهن - - - - -

سأول سجدة في السجدة تين

يرجع فيصلي الله عليه

وسلم بخبر غيره بل لعله كافي

رواية صلى لهم كانوا عدد

التواتر وقد قدمت الرجوع

اليسوء أشار إلى خبر إلى أن

سبب السجود هنا التردد

في الزيادة لأنهم إن كانت

واقعة فواضع والاخر جود

التردد ضعف التردد ويجوز

العبور ومن ثم سجدوا نزال

توده قبل سلامه كإفلال

(والأصح أنه يسجدون زال

شك قبل سلامه)

الأبصار أو تركها منسأً سجدوا عنه لعل أنه ترك بعضاً وشك أنه قنوت أو غيره سجد اه (قوله معلق التردد)
 أي الشامل للوهم والظن ولومع الغلب وليس الراد بخصوص الشكل المصطلح عليه هو التردد بين أمرين على
 السواء ومن الشكل في عدد الركعات أو تركها أو الامام را كعاشك هل أدرك الركوع معه أو لا فالأصح أنه
 لا تحسب له الركعة فتسدر لك تلك الركعة وسجد لانه أتى بركعة مع احتمالها بالابتوتى مستقلة
 بغفل عنها كثر الناس قد ثبت عليها بخلاف قول المتن (ولو شك الخ) أي تردد في باعية ثانياً بومعنى أي فرضاً
 كانت أو تفرعاً ع (قوله ما لم يبايعوا الخ) فضيته أنه من حتم لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر وترك الذي
 أفتى به شخصاً الشهاب الرمي آخر أه ليس الفعل كالفعل فلا يرجع لفعلهم وإن يبايعوا عدد التواتر سم وفي
 المنع ماوافق كلام الشارح عبارة قال الزركشي وينبغي تخصيص ذلك أي عدم جواز أخذ قول الغير بما
 إذا لم يبايعوا عدد التواتر وهو بحث حسن وينبغي أنه إذا صلى في جماعة توصلا إلى هذا الحد أنه يكتفي بفعلهم
 وفي نسخ النباهة اختلاف عبارته في نسخة بعد استنائه التواتر أو القول بصهاو يحتمل أن يلقى بما ذكره ما لو
 صلى في جماعة توصلا إلى هذا الحد فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى بالدرجة تعالى بخلافه ووجهه
 أن الفعل لا يدل بوضعه اه قال الزركشي قوله مر ويحتمل أن يلقى الخ لفظ يحتمل أن ساقط في بعض النسخ
 مع زيادة لفظ فيما يظهر قبل قوله لكن أفتى بالدرجة تعارضها واعتدالها في ساقط في بعض النسخ
 الجمع بين يحتمل وفيما يظهر وفيه تدافع اه وقال ع (قوله مر فيكتفي بفعلهم فيما يظهر) ثم به إن
 ج في شرحه واعتداده شخصاً لا يادى ونقله سم على التمسك عن الشارح مر وما نقله عن العلامة بن أبي العتاه
 لتقدمه واستظهاره اه وقال البصري وعين الجمع بين الكلامين يحتمل الاكتفاء بالتواتر الفعلي على
 ما إذا لم أنه لم يخالف عنهم وإنما تردد في مفعولهم - - - - - هل هو ثلاث أو أربع فان هذا التردد على هذا التقدير
 خيال باطل بعد التوصل إليه وعدم الاكتفاء به الذي أفتى به الشهاب الرمي على ما إذا تردد في وقت
 لهم في جميع ما فعلوه وتختلف عنهم في بعض اه (قوله لان العمل بخلاف هذا العلم الخ) علمه بأنهم
 قوله ما لم يبايعوا عدد التواتر الخ عبارة الثانية يفتان بلغوا عدد بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها
 رجوع لقوله سم حصوله لا يفتن له العمل الخ (قوله لا غايته) وهي حصول العلم الضروري بأنه فعلها
 (قوله لسوء) إلى قوله كذا في المتن وفيه في الاقوله مع الجلوس بينهم ما إلى المتن في النهاية (قوله)
 شغفه الخ) فقد يقال بالحكمة في جمع شغفه وتثنية ضمير كانتا لعلها إن الارغام في السجدة تين
 أظهر فلذا خص بهما بخلاف الخبر فساوهما في الجلوس بينهما وهي جمع ع (قوله وسجدى) (قوله)
 للركعة الزائدة بصرى (قوله ترغماً) عبارة الثاني ترغماً اه ولعل الزيادة بتعدد (قوله ومعنى شغفه
 له صلاته الخ) أشار به إلى دفع سؤال تتدبر كان الظاهر أن يقال شغفه صلاته لان الحدث عنه
 المسجد تان واصل الجواب أن الضمير للسجدة تين والجلوس بينهما وهي جمع ع (قوله وسجدى) (قوله)
 لغيرهما) الانسب لما قبله وما بعد جمع الضمير (قوله ونعذر ذن الدين الخ) جواب سؤال ما سؤله ولا
 لقول غيره الخ فكأن حقه ما بذكره ذلك كافي النهاية والمغنى (قوله بل لعله) أي لتذكره بعد مراجعته
 مغنى (قوله) أي أنهم كانوا عدد التواتر) رده على من الحبيب صلى الله عليه وسلم سيدنا أبو بكر وسيدنا عمر
 وأقل ما قيل به أن تر يدعى لأربع اللهم الآن يقال لما سكبت بقية الصلاة على ذلك نسب إليهم كاهم ع (قوله)
 قول المتن (وان زال شك الخ) قد يقال زواله يبين لحد طرفه فما وجه اقتصا الشارح على اخذها بعينيه
 قوله بان تذكر الخ يجوز يمكن أن يعجب بان التثنية به بخلاف بصرى أقول بل ذكر الشارح في شرحه أن

لقوله السابق كالعلم وشك أنه تركه القنوت أو الشاهد بخلافاً لما قد يتوهم لانه في ذلك تحقيق ترك بعض
 وشك أهو القنوت أو الشاهد في هذا لم يحقق ترك شي وانما شك أن ترك سلامه أم لا فلنا سلم فان هذا وان
 كن وجهاً في المعنى إلا أنه خلاف ظاهر العبارة وقوله مع ضعف البعض منهم بالأجماع وقد عني أنه خلاف
 ظاهر العبارة (قوله ما لم يبايعوا عدد التواتر) فضيته أنه يرجع لفعل غيره إذا بلغوا عدد التواتر لكن

بان تذكر أحواله (وكذا الحكم) كل ما يصلي معتردا واحتمل كونه زائدا فيسجد لردده في زائده وإن زال شكه قبل سلامه (ولا يسجد لاجل حال إذا زال شك مسأله سنن مصطلح رابعة في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الامراء الغرض انه عند الشك جاهل بالثالثة زائدا لانه هي أتم رابعة فتذكر فيها أي قبل القيام بأربعتها الثالثة (لم يسجد) أيضا لأنه مع الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر بعد تمام القيام بخلاف قوله وإن صار إليه قرب على ما روی عليه ابن العماد وغيره بخلافه لأن الاستوى في اعتداله هذا التفصيل لأن تعمد صبره وزنه ليس مستطرا حده بل مع عوده كذا قاله وموفيه (١٨٨) نظر بل لا يصح لأن الذي بينته في شرح العباب أن الهوى يخرج عن حد القيام في الغرض

والتهوض اليس من نحو الشهادة الأخير مطلق بمجرد وإن لم يعد لا يكون زيادة من جنسها فإن شرطها أن تكون على صورة الركن بل لا يطلها الركن ومن ثم صرح وفي الفعل الغاشقة بأنها إنما بطلت مع قلها لما فيها من الاعتناء بالخروج عن حد القيام وصرا نقاش المجموع لا يخرج بذلك بقوله أما لو زاده النہوض عدلا لغيره فان صلاته بطلت بذلك لاختلافه بغيرها فهو صريح في أن تعمدتهوض من جالس في حله يخرج عن حده مطلق فينبغي السجود لسجود وان لم يقرب من القيام لما صارت ما بطل عده بسجود لسجود بغيره التزلزل وعدم القول بهذا فلا أقل من السجود إذا صار إلى القيام أقرب وإن لم يقل بذلك فيصالح من التهوض وما يؤيد تفصيل الاستوى

الرابعة بعد ما علمت محكم الطرف الآخر قوله بان تذكر في النهاية تعالى قوله كذا قاله في المجتبى (قوله إذا الغرض الخ) تعطيل للتقدير بقوله باعتبار ما في نفس الامر (قوله على ما روی علم الخ) اعتمده شيخ الاسلام والمفتي وعش عبارة المفتي وقضية تغييرهم بقبل القيام أنه لو زال تردده بعد تنهوضه وقبل انتصابه لم يسجد بخلافه القيام الانتصاب وبقوله انتقال لقيام قال شيخنا في قول الاستوى أنهم أهملوه سرود وكذا قوله والقياس أنه ان صار إلى القيام أقرب بسجود لا فلا ن صبر وزنه إلى ما ذكرنا تقتضي السجود لأن عده لا ينظر وإنما ينظر عده مع عوده كما مر بنقل ذلك ابن العماد اه وقال النهاية كالشارح في المقالة الاستوى حيث عقب كلام شيخ الاسلام المبارك نقاش الغشقة بما تضمنه ما ذكرنا في قوله من أن الامام لو قام فجلس إلى آخر ما يأتي في الشرح صريح أو كما صرح في فقهاته الاستوى اه وأقره سم (قوله) في اعتداله هذا التفصيل وهو أنه ان صار إلى القيام أقرب بسجود لا فلا سم (قوله) لأن تعمدنا من جلوسه على ما روی عليه ابن العماد وغيره (قوله بل مع عوده) أي ولا عودنا (قوله وهو نظر) أي فيقال لو من عدم السجود في التذكر قبل تمام القيام وإن صار إلى القيام أقرب (قوله وهو التهوض إليه) أي إلى القيام (قوله بل لا يطلها) أي تلك الزيادة من الهوى أو التهوض (قوله بذلك) أي باعتبار ذلك التهوض (قوله فهو) أي ول المجموع (قوله وان لم يقرب من القيام) أي حيث خرج من مسمى القعود لكن قضية ما يأتي عن الرخصة أن سجود الخرج من مسمى القعود لا أثر له ذابت سؤال الشارح وجوابه الاستين سم (قوله هذا) أي بان تعمدتهوض من جلوس في حله الخ (قوله وان لم يقل بذلك) أي بالسجود إذا صار إلى القيام أقرب (قوله وهو) أي في مسئلة الشك في ركعة ثالثا الخ (قوله لا يتصور الخ) لعل المراد على فرض أن الشك يكون فيما ربه نفس الامر (قوله وما يؤيد) أي قوله فان قلت في النهاية (قوله تفصيل الاستوى) أي أنه ان صار إلى القيام أقرب بسجود لا فلا يظهر كلامه أي النهاية اعتماده غش (قوله فان قلت هذا) أي تفصيل الاستوى (قوله ما تقر) أي ما نقله عن شرح العباب (قوله ان المدار الخ) بان لا يتقرر (قوله المراد الخ) صفة القرب و (قوله للغرض الخ) متعلق بالمرادف (قوله ذلك التهوض) أي يخرج عن حد الجلوس (قوله لا في حال العمد الخ) أي فاطلوا به الصلاة (قوله في نفس الامر) أي قوله ولو شك في تشهد في المفتي وإلى قوله فتعين في النهاية (قوله فتدق) وإنما كل تردد في زيادة تمقتض السجود لأن كان زائدة فظاهر والافتردة أضعف النية وأحوج إلى الجبره نهاية ومعنى (قوله ثم يسجد) قضية أنه لا يمتنع الجلوس قبل هويه السجود ويحتمل أن يكفيه من له من القيام ساجدا لأن الشك بجوابه تقدم وجلوسه الذي أتى به شيخنا الشهاب الرمي آخره أنه ليس الفعل كقول فلا يرجع لغها وان بلغوا عدد التواتر (قوله في اعتداله هذا التفصيل) أي وهو انه ان صار إلى القيام أقرب بسجود لا فلا (قوله من القيام) أي حيث خرج من مسمى القعود لكن قضية ما يأتي عن الرخصة أن سجود الخرج من مسمى القعود لا أثر له رأيت سؤال الشارح وجوابه الاستين سم (قوله قول الرخصة) هذا الذي قاله في الرخصة صريح أو كما صرح

قوله في الرخصة وأن قام الامام إلى حاشية صاهي فانوى المأموم مفارقة بعد بلوغ الامام في ارتقاء سجدة الركعة من سجدة المأموم للسلم السهو وإن فراهاته فلا يجد فان قلت هذا صاعدا عما تقر والموافق لصريح المجموع وغيره أن المدار على مجاز زائده القعود وصدمه على القرب من أقل الركن أو المراد في كل حال ظهر القرب من القيام فالجمع قلت لاجمع بل هو تخلفا حقيقيا لأن جباب على بعد ما هم ساخوا في حال السهو فليس بجعل ذلك التهوض مقتضا السجود لانه فيجوز ونظيره كجمل من في التعمد عدم النفس فله في حال العمد لغشه (في الرابعة) في نفس الامر إنما جباب أن يقبلها مائة (سجد) لتردده حال القيام الجافي بزيادة الحتمة فتدق في ذلك بتدق وفان تذكر أنها شامسة لزمه الجلوس فولو شهدنا لم يكن تشهد

السلام يأتي به بعد سجود السهو فلا معنى لتعين جلوسه قبل السجود عـش ولعل هذا الاحتمال هو الظاهر
(قوله والاولا) أي بان كان تشهد في الرابعة وكذا اذا لم يتذكر حتى قرأ في الخامسة فسعى **(قوله وقد قام)**
 (الح) ولو زال شكه قبل قيامه ينبغي أن يجري فيما تقدم عن ابن العماد وغيره سم قول المتن (بعد
 السلام) سبـ ذكر الشارح محتمـزه **(قوله الذي)** أي قوله تعين في المغني **(قوله الذي لا يحصل الح)** سبـ ذكر
 محتمـزه **(قوله في ترك فرض غير النية الح)** بقى الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام قال في شرح
 البهجة وقولهم كلامه أن الشك في النية تكبيره التحريم والظهر مبطل أي بشرطه فقوله الا في وقبـله أي
 السلام يأتي به ثم يسجد بقية بعد ذلك انتهى ولا يخفى صراحتهم هذا الكلام في تصوـر الشك في الظهر بالشك
 في أصله اذا الشك في بقائه بعد تحقق وجوده غير مبطل وهذا قرى بتعـلى تصوـر ومقابله وهو الشك في الظهر بعد
 السلام بالشك في أصله أيضا فلتأمل **(فرع) *** من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في
 صحة الصلاة وان أثار الشك بعد الطهارة في نيتها بالنسبة لها حتى لا يجوز افتتاح صلاة بهذه الطهارة فعمله أن
 الشك في نية الطهارة بعد الطهارة متساوياً وأنه اذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة الصلاة التي سلم منها بـ يؤثر
 في المستقبل فينتج عليه افتتاح صلاة أخرى مع ذلك الشك وجب مع ما ذكرناه في هذا الفرع انما يظهر أن يؤثر
 الشك في أصل الطهارة والاولا كما هو صريح كلام الشارح فلا يحصل كلام الشارح تصوـر ومسـألة الشك
 بعد السلام في الطهارة متساوياً اذا ثبتن الطهارة وشك في طـر والحدث وقد يستبعد هذا الظهور وعدم تأثير
 الشك في طـر والحدث بعد ثبتن الطهارة فلا يظهر كونه يحصل هذا النزاع الكبير ولما تم من تصوـر ومها بالشك بعد السلام
 بالشك بعد السلام في أصل الطهارة كما أنهم مـسورة في الاركان بالشك في أصل وجودها تم هذا قرى بـ فيما اذا
 لم يثبتن سبق حدث ولا طهارة أو يثبتن سبقهما وجعل السابق منهما ما لو يثبتن سبق الحدث ثم شك في وجود
 الطهارة فعدم التأثير هنا بعد فلتأمل سم **(قوله وقد يستبعد الح)** حكاه الرشدي عنه فـمـم تصوـر
 المسـألة بالشك بعد السلام في أصل الطهارة وكذا الحزم بذلك الحنفـي **(قوله غير النية الح)** سبـ ذكر محتمـزه **(قوله)**
 والاعصر الح) أي خصوصاً في ذوي الوسواس نـها يؤمنـي **(قوله وبه)** أي بالتعليل الثاني وقال السـكـري
 بقول المنهـف في ترك فرض اه **(قوله)** يجب أن الشرط كالركن الح) وهو المعتمد شيخ الاسلام ونـها يؤمنـي

فما قاله الاسوي هنا وفيما قرى في القيام عن الشهيد وعبارة أو وض وان قام أي الامام لحاسـم أي بأسا فإفـاره
 بعد بلوغه الزاكنين لا قبله يسجد اه **(قوله وقد قام)** لو زال شكه قبل قيامه ينبغي أن يجري فيما تقدم
 عن ابن العماد وغيره **(قوله في ترك فرض غير النية الح)** بقى الشك في النية والتكبير والشرط قبل السلام
 قال في شرح البهجة وقولهم كلامه أن الشك في النية تكبيره التحريم والظهر مبطل أي بشرطه فقوله الا في
 وقبـله أي السلام يأتي به ثم يسجد بقية بعد ذلك اه ولا يخفى صراحتهم هذا الكلام في تصوـر الشك في الظهر
 بالشك في أصله اذا الشك في بقائه بعد تحقق وجوده غير مبطل وهذا قرى بتعـلى تصوـر ومقابله وهو الشك في
 الظهر بعد السلام بالشك في أصله أيضا فلتأمل **(فرع) *** من الشك في الطهارة بعد السلام الشك في نيتها فلا يؤثر في
 صحة الصلاة وان أثار الشك بعد الطهارة في نيتها بالنسبة لها حتى لا يجوز افتتاح صلاة بهذه الطهارة فعمله أن
 الشك في نية الطهارة بعد الطهارة متساوياً وأنه اذا شك في نيتها بعد السلام لم يؤثر في صحة الصلاة التي سلم منها بـ يؤثر
 في المستقبل فينتج عليه افتتاح صلاة مع ذلك الشك وجب مع ما ذكرناه في هذا الفرع انما يظهر أن يؤثر
 في أصل الطهارة والاولا كما هو صريح كلام الشارح فلا يحصل كلام الشارح تصوـر ومسـألة الشك بعد السلام
 في الطهارة متساوياً اذا ثبتن الطهارة وشك في طـر والحدث وقد يستبعد هذا الظهور وعدم تأثير الشك في طـر
 الحدث بعد ثبتن الطهارة فلا يظهر كونه يحصل هذا النزاع الكبير ولما تم من تصوـر ومها بالشك بعد السلام
 في أصل الطهارة كما أنهم مـسورة في الاركان بالشك في أصل وجودها تم هذا قرى بـ فيما اذا لم يثبتن سبق
 حدث ولا طهارة أو يثبتن سبقهما وجعل السابق منهما ما لو يثبتن سبق الحدث ثم شك في وجود الطهارة

والالم تلزمه اعادته ثم يسجد
 للسهو ولو شك في تشهد
 هو الاول والاخر فان زال
 شكه لم يسجد لانه مطلوب
 بكل تقدير وانظر الى تردده
 في كونه واجباً وفاسداً
 بعدم وقد قام بحيلانه فعل
 زائداً بقدر (ولو شك بعد
 السلام) الذي لا يحصل بعده
 حـد الصلاة (في ترك فرض)
 غير النية وتكبيره التحريم
 (لم يؤثر في المشهور) والاولا
 لعسر وثق ولان الظاهر
 مصححاً على العدة وبه يقـه
 أن الشرط كالركن خلافاً
 لما وقع في الجموع فقد
 صرحوا بان الشك في
 الطهارة بعد طواف القرص
 لا يؤثر

جوز والله الدخول فيها من
الملك فكيف تخافون أن
لا يوترطر ومصلحة فراها
فهم لا تهتم لا يثبتون لهذا
الملك غير باطل الاستصحاب
وأما قوله أن الملك بعد
الإسلام في كون إمامه وما
يجب الالاء فهو مائن
فلهذا لا أصل له يستصحب
فوق كما لو سلم بعد السلام
في أصل الظاهر والأستقبال
أو الأستروا وما وجب
الاعاءة فغيره فوضعا جدد
ثم صلي ثم يثبت ترك مع
من أحد الوضوء إن لانه
يتبين حضوره في الأول
حتى يستصحب بالاعاءة
مستندتين في تركه لا للملك
فليس مائن في أماسام
حصل بعده عو الصلاة كما
بأن في تركه الملك بعدتين
أله يخرج من الصلاة
والملك في السلام نفسه
يوجب الاتيان به من غير
سجود ولو أتى به السلام
كما يرى أنه أصل الأولى
في تركه الترتيبا على الملك
في النسوة تركه الأوامر
فوق فصل في المعذرة خلافتان
أطال في عدم الفرق لشدة
في أصل الاعتقاد من غير
أصل بعده وسعيا للملك
أول فرض أنهم يفلألا الملك
في عينة القدوة في غير الجهة
أما المراضع الملك بعد

فراغ الصرم في نية الشفعة إعادة قبوله ان اغتفر فيها افعالاً بتغرير فيها هتافاً ما هو قبل السلام فتدعى ما قبله أنه ان كان في ترك تركه ان يتجمل والا فغير كفو بعد اتمامها لا زال يادة أو لضعف النية بالتردد في سطل وبه فارق مالي شل في قضاء فانية فانه يبعد هاولا يستبعد اذ لم يقع فيه ما تردد في بطل الواسع وتدعى في كتابهم في وراشعيه في تنعدي لانه في الاولي ثم ان ذكر

بطائحا شاة وان تكلم قليلا واستدبر القبلة ونخرج من المسجد وتقرأ هذه الامور وطهارة التماسحة بها في الصلاة في الجلة والمرجع في طه وقصره الى العرف اه (قوله قبل طول فصل) أي عرفا (قوله وان تغفل الخ) غاية عش (قوله يسير) أخرج الكثير سم (قوله أو استدبر القبلة) قال في العباب وفاف صلاة وقال في شرحه كشرح الروض ونخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوال كجواهر ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يطل حتى مع السهو والجمل سم وفي غش ما وافقه (قوله حسبه الخ) خلافا لما يعباره ومتى لم تحسب قراءته ان كان قد شرع في تسلي فان شرع في فرض حيث لا اعتقاده فرضيتها قاله البغوي ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا ذكر لا يجب القعود ولا ان لا تحسب وعندي لا تحسب انتهى وهو الاوجه اه قال عش قوله وعندي لا تحسب الخ أي بل يجب القعود والقراءة قيامه اه وقال سم بعد نقله عن الابهاب وشرح البهجة ما قاله البغوي المذكور به ثم اه وفيه وعندي لا تحسب هو الاوجه مر وقضية وجوب القعود عند الذكر وبذلك كله يعلم مخالفة الشارع هنا لما ذكره البغوي وسبب أن في صلاة المسافر في شرع ولو جمع ثم علم ترك ركن من الأولى الخ قول الشارع أما اذا لم يطل فباطوا ما أتى به من الثالث يستوي بيني على الأولى انتهى وهو مخالف لما هنا موافق لما قاله البغوي من عدم الحساب مطلقا اه وبجواب الرد في قوله مر وعندي لا تحسب أي لو وجب القعود عليه كجواهر ظاهر السابق وانظر ما وجبه فيما كان الركن المشكوك فيمن الركنان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلا ولا كان له ذلك فعرف في هذه الحالة مطلقا لا نه حثيذ ياد فركن في غير محله فكان المتأخر وده الى ماثل في موافق ما وجبه وحسبان القراءة أو عدم حسابها فانه لم يظهر لي اه اقول كلام البغوي في سم عن شرح البهجة مفروض فيها الاصل من ناسين من كعتين فشرع في أخرى وقرأ ثم ذكر أنه لم يتم الأولى فا يقتضيه السابق من وجوب القعود دائما واولئك الفرض فلو كان تركه مخورا كوجع العباد واليه كما هو معلوم مما مر في صفة الصلاة وبذلك الفرض تظهر ايضا صورة الحساب أو عدمه (قوله كاس) أي قبل الركن الثاني عشر (قوله تفصيل الشلخ) أي قبل السلام الا في قبيل قول المصنف وسوء بعد سلامه

البهجة (قوله وان تغفل الخ) أي بخلاف ما لو طئ بحاسة أخذ من قول الروض وشرحه فلان ذكر بعده أي السلام انه ترك ركنه أي على ما قلناه ان لم يطل الفصل لم يطأ بحاسته وان تكلم قليلا واستدبر القبلة ونخرج من المسجد وتقرأ هذه الامور وطهارة التماسحة بها في الصلاة في الجلة اه (قوله يسير) خرج الكثير وقياسه الفعل الكثير المتوالي ثم أي بما تقدم وبأن (قوله أو استدبر القبلة) قال في العباب وفاف صلاة قال في شرحه كشرح الروض ونخرج من المسجد أي من غير فعل كثير متوال كجواهر ظاهر اه وهو ظاهر لان الفعل الكثير المتوالي يطل حتى مع السهو والجمل سم (قوله واذا بنى حسبه ماقرأ أو ان كانت الثانية تغفل الخ) قال في شرح البهجة ولو سلم ناسين من كعتين فشرع في صلاة أخرى وقرأ ثم ذكر انه لم يتم الأولى فان كان قد شرع في تسلي لم تحسب قراءته أو فرض حيث لا اعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاوى به ثم قال وهذا اذا قلنا انه اذا ذكر لا يجب القعود ولا ان لا تحسب وعندي لا يجب انتهى اه ما في شرح البهجة وقوله وهذا أي حساب القراءة اذا شرع في فرض كجواهر صريح السابق لا من الثاني ذكر حسابها بخلاف القراءة اذا شرع في نقل لجزء به عدم حسابها فلا يمكن تقييدها بما ذكرتم بقوله بعدم الحساب وقوله وعندي لا تحسب هو الاوجه وقضية وجوب القعود عند الذكر ثم أي في شرع العباب للشارح ما نصه وقال البغوي ان شرع في نافذة لم تحسب ما أتى به أي من قول أو فعل أو في فرض حسب بناءه على انه اذا ذكر لا يلزمه القعود فان أوجبه أي على التعمد السابق لم يحسب اه وبذلك كله يعلم مخالفة الشارع هنا لما ذكره البغوي وسبب أن في باب صلاة المسافر في شرع قول المصنف ولو جمع ثم علم ترك ركن من الأولى بطائحا قول الشارع أما اذا لم يطل فباطوا ما أتى به من الثالث يستوي بيني على الأولى اه وهو مخالف لما هنا موافق

قبل طول فصل بين السلام
وتيقن الترك ولا تغفل هنا
لغيره بالثانية خلافا من
وهم فيه بنى على الأولى وان
تخلل كلام يسيرا واستدبر
القبلة أو بعد طه استاء فيها
لبطلانها مع السلام
بينهما واذا بنى حسبه
ماقرأه وان كانت الثانية
فغفل لا اعتقاده ولا أثر
لكونه قرأ بطن الغفل على
الوجه كاس ومن لم يوطن
أنه في صلاة أخرى فرض
أو فعل فانه عليه لم يوطن
بأنه في قبيل التسلي في
الثانية

لانه يضعف بخلاف الظن وذلك لا يقتضي بغير وضع الشك فيها الغير المبطل لها وخرج بغور الما طول الفصل بين السلام وعمره الثانية فصنع
الخرم بها ومن قال هاتين السلام (١٩٢) وتبين الترك فسدوهم ولا يشك على ما تقرر رخصا للركن الثاني أنه لو تشدد في الزاوية ثم قام

تلمسه سهوا كفاه بعد
فراغها أن يسلم وأن طال
الفصل لا يهتفي الصلاة فلم
يضر ويأذنها من أفعالها
سهوا ثم خرج منها بالسلام
في ظنه فإذا انضم إليه طول
الفصل صار طاعة لها عما
يريد أكلها به (وسهوه) أي
الأموم أي مقتضاه من سن
المجوده (حال قدرته) ولو
حكمه كالباقي أول صلا
الحضور كافي المزحوم
(يحمه امامه) المتطهر كما
يصل عنه الفاتحة وغيرها
وفيما لم يحمله المحدث
صلاحيته بالتجمل أو التلوي
أدركه راسما لم يترك
الركعتين أو أتي بالصل
خلفه على الجماعة لو جود
صورتها لا يغتفر في الفضائل
مالا ينقص في غيرها
كالصلاة هنا السد في لقوة
الرا بطون في حال القدوة
بعدها وسأقي وتبها فلا
يضمه على المقدور والمطلقة
سهوا ما قبل اقتدائه به
لانه عهد تعدى الخلل من
صلاة الامام صلاة الموم
دون عكسه (قلون سلامة
فسلم فيك خلافة) أي
خلافه ما لم (سلم به) أي
بعده (ولا يجرد) لانه سهو
في حال القدوة (ولو ذكر)
الموم (في) جلوس (تشهد
ترك ركن غير) سجدتين

والمأقيل بيان السعة (قوله لانه) أي الشك في النية (بضعها) أي النية (قوله بخلاف الظن) فضع
التفرقة بين الظن والشك سم وعش (قوله وذلك) أي لاجل أن الشك في النية يضعفها (قوله وخرج) إلى
المن في النهاية (قوله ما طول الفصل الخ) واقفي الوالد رحمة الله تعالى فمن سلم من ركعتين من رابعة أسما
وصلى ركعتين فغلا ثم ذكر وجوب استئنافها لانه أن أحرم بالمثل قبل طول الفصل فخرم به لم ينعقد ولا يني
على الأولى أطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت نية فيقال عش قوله لم يطول الفصل قد يؤخذ منه أن
الركعتين يحصل بها طول الفصل وينبغي أن يعتبر ذلك بالوطا المعتدل لانه الحصول عليه بالبعد الاطلاق
اه (قوله على ما تقرر) وهو قوله أد طول الفصل الخ (قوله انضم إليه) أي إلى الخروج عش (قوله
أي الأموم) إلى قول المتن وسهوه في النهاية الاقوله وذو الحجب الخ وفيه وغير السلام إلى المتن (قوله أي
مقتضاه الخ) هذا التفسير لا يلزم مع قول المصنف سال قدرته الخ (قوله ولو حكمه) عبارة ما في الحسنة كان
سها عن التشهد الأول أو الحسنة كان سهوا للفرقة الثانية في تأنيها من صلاة ذات القراع اه قول المتن
(يحمه امامه) أي وان بطلت صلاة الامام بعد سهو الموم سم على حج أي فيصير الموم كما أنه فعله حتى
لا ينقص شي من ثوابه عش (قوله وغيرها) كالسورة والجهرم في (قوله لعدم صلاحته) أي غير المتطهر من
الحديث أو ذي الحجب وكذا صبر أدركه وغيره خلفه (قوله وذلك) أي عدم الصلاحية (قوله خلفه) أي
خلف الحديث أو ذي الحجب الخ الذي لم يعلم بذلك وقت النية عش (قوله وخرج) إلى قول المتن وسهوه في
المن في الاقوله سجدة إلى المتن وقوله أوفى أنه إلى أي وقوله أو الشك إلى بطل (قوله وسأقي) أي تأني المتن
(قوله أي بعده) أي كالمحارمة الأولى فيها بتعبارة الخ أي أو بعده هو الأولى اه (قوله في جلوس تشهد)
أي في أنه تشهد أو قبله أو بعدهما يتوهم في (قوله لما صرف في ركن الترتيب) كله أشار إلى قوله ثم فلو تيقن
أي إلى المصلى ترك سجدة من الأخيرة سجدها أو أعاد تشهدا انتهى وهذا بعيد أن الموم في ذلك كثير وسهوه
أنه لم يتقلع مع الامام لما بعد المتروك بل تبين انه في الجلوس بين السجدتين (قوله وغير السلام الخ) لاحاجة
لهذا بل لا معنى له هنا لان الكلام فيما قبل سلام الامام كما صرح به قول المصنف قام بعد سلام الامام سم
(قوله أو شك فيه) أي في ترك الركن المذكور معنى (قوله لما صرف في) أي في ركن الترتيب (قوله محارم)
أي في ركن الترتيب (قوله ولا يجزئ له العود الخ) أي مع بقائه القدوة فيها يقال عش احتزبه بمحال لوقى
مفرقة اه (قوله لما صير ترك المتابعة) قد يؤخذ من هذا التعليق انه لو اتفق سلام الامام بمجرد التذكر
وكان المتروك تركه الأخيرة متلازمة العود لتدركه في الرجوع سم ويؤيده ما يأتي عنه قبيل الفرع وما

لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقا فلتأمل (قوله بخلاف الظن) فضع التفرقة بين الظن والشك
(قوله يحمه امامه) أي وان بطلت صلاة الامام أحتسب أن قول الرض وشرحه في باب الجمعة في بحث
الاستخلاف ما يصح سجودن لسهوه أي سهوا الخليفة الحاصل بعد الاستخلاف بل بعد البطلان لا قبله تبعاله
فيهما أو اتفقا لم يسجد هو لسهوه قبله لصل امامه اه وسجل قوله امامه الخافضون اعتقد أن ما جرى
ليس بسهوه ويدل عليه ما يأتي في الباب الآتي في بيان سجدة امامه الخالف لسجدة ص وقولهم في ذلك أن
الموم إذا انتظر لا يسجد لان الموم لا يسجد لسهوه فتأمل (قوله لما صرف في ركن الترتيب) كله إشارة
إلى قوله ثم فلو تيقن أي المصلى ترك سجدة من الأخيرة سجدها أو أعاد تشهدا وهذا بعيد أن الموم في ذلك
كثير وسهوه أنه لم يتقلع مع الامام لما بعد المتروك بل تبين انه في الجلوس بين السجدتين (قوله وغير
السلام لما صرف في) أقول لاحاجة لهذا بل لا معنى له هنا لان الكلام فيما قبل سلام الامام كما صرح به قوله
قام بعد سلام امامه يصر به تعال قوله الآتي ولا يسجد ولا يخفى أن سلام الموم مادام ماموما لا يكون
قبل سلام الامام حتى يتأني تركه ثم تذكره قبل سلام الامام فتأمل (قوله لما صير ترك المتابعة) قد يؤخذ

الاحيرة لما صرف في ركن الترتيب وغير السلام لما صرف في غير (النموا التكبير) للخرم أو شك فيه (قام بعد سلام امامه إلى ركعتيه)
الفاتحة فيوان الركن كالمحارمة عاصره ولا يجزئ له العود لتدركه لما صير ترك المتابعة أو أجنبية (ولا يسجد) في التذكر لوقوع سهوه سال

القدوة بخلاف الشك لفعاله بعد هذا الثاني بتقديم من ثم لو شك في ادراك الركوع الامام أوفى (١٩٣) أنه أدرك الصلوة معه كلمة أو ناقصة

ركعة في ركعة وسجدتها
لوجود شك في مقتضى
السجود بعد القدوة أيضا
أما السجود تكبيرة الغرض
فتذكر أحدهما أو الشك
فيه أوفى شرط من شرطه
إذا طأل أوفى معه ركن
يبطل الصلاة كلها (وهو هو)
أي المأموم (بعد سلامه)
أي الامام (لا يحمله) لآلام
لا تنقض القدوة (فليس
المسوق سلام امامه) أي
بعده ثم ذكر (ين) ان
قصر الفصل (وهو لان
سوء موقع بعد انقضاء القدوة
ويحمله كقوله البهوي ان
أي بعلمك لان السلام من
أسمائه تعالى ويحمله ان لم
ينو مع ان رجوع من الصلاة
لانه يبطل تعمده حينئذ
وعليه جعل قول الأوزار
السلام في غير وقت مبطل
وان لم ينه أياهم لم ينعلا
سجد كل سجدة من الاسناد
لوقوفه سوء حال القدوة
وله احتمال أنه بسجدة
لا تنقطع قدوته بشرطه
فيسوقه نظر لما يأتي في
الحاشية أن لم ينزل في
فواها المأموم به - مشرووع
الامام في السلام وقبل لطفه
بالمسلم من علمك حصولها
حينئذ مرجع في بقية القدوة
فان قالتم حكموا بأنه راء
الغرض بين دخوله في
الصلوات حين النطق
بالهزمة كما هو مع ذلك
لاصح القدوة به قبل الراء

من هذا التعديل لو اتفق سلام الامام بمجرد التذكرو كان المتركون ركوع الانبياء مثله لا العود لتدركه
فلا يرجع (قوله بخلاف الشك) أي بسجديه (قوله أي ركعة) أي بعد سلام الامام (قوله لو وجد
شك ماخ) يؤخذ من مسئلة وقع السؤال عنها هو ما لو ركع مصلي العشاء في أولتها فأتى به مصلي المغرب
وركع معه ثم شك في ادراك أحد الأجزاء في هذا الركوع فلا تحمله هذه الركعة عليه أخرى وهي رابعة
للامام لا بسجد للسهولان الركعة التي يكمل بها التي رابعة للامام وان شك في رابعها لكنه أتى بها حال
القدوة فلتأمل (قوله أوفى شرط من شرطه) ظاهره قبول الشرط الذي هو ان تقام معك كافتة فكل
ذكر مؤثر بين حراي التكبير لان الشك في الاتفاق حاصل ويحتمل استثناء الشرط المذكور لان الأصل عدم
المانع وهذا أقرب (قوله اذا طأل) هذا بخلاف الشك بعد السلام فانه لا أثر له بعد زواله وان طأل كاهو
ظاهر لظهور الفرق بين ما قبل وما بعد ثم رأيت الشارح ذكره في شرح الغياب (قوله ويحمله) أي محل عدم
السجود اذا لم يأت بعلمك بل اقتصر على السلام كافتهم فلا يؤثر قوله الأول ويحمله الخ فاصبر على ما أتى به ما فهم
تقدمه أو حمل ان السلام من اسمائه تعالى فلا يؤثر (قوله ان لم ينو معه) أي ولا سجدة لانه لم يأت بعلمك
(قوله أمالوسلم معه) أي مقارناته (قوله له احتمال انه بسجدة) وهو الراجح مر (قوله بعد شروع الامام
الخ) جزم شيخنا الشهاب الملى في شروط الإمامة بعدم انعقاد الاعتداء حينئذ وقيل به جميع الاحتمال الثاني

(٢٥) = (شرواني وابن قليم) - ثاني) ولم يحكموا هنا بأنه بالمرتبين خو وجوبهما بالافمن السلام حتى لاصح القدوة به قبل الميم

قلت يرفق بان القول بالتبين هنا بزمه (١٩٤) فساده هو أن السلام ليس من الصلاة وذلك على ألف أصراع الأحاديث وحينئذ يتوجه قول

(قوله قلت يرفق الخ) الحاصل أن كلام التكبير والسلام جزء من الصلاة وذلك يستلزم اعتبار تبين
الخلو في الأول وعدم تبين الخروج في الثاني سم (قوله وذلك) أي كون السلام خارجا عن الصلاة (قوله
وخذت) أي وحين يكون السلام خارجا عن الصلاة بصريح (قوله إنه يخرج الخ) أي يجوز الخروج (قوله
أي المأموم) إلى قوله بل يفارق في المعنى وإلى قوله ولا ينافي في التأني يقول المتن (ويطعوه ومامه) ولو كان
اقتداؤه بعد سجود الامام للسجود قبل سلامه فهل يطعوه فيه يسجد في آخر سلامه فيه نظر والظاهر أنه
يطعوه سم وقال عرش والاقترب أنه لا يطعونه لأنه لم يبق في صلاة الامام خلل حين اقتدائه اه وهو ظاهر
(قوله المتطهر) أي وإن أحدث بعد ذلك نهايتهم معنى (قوله حال الخ) ظرف للمتطهر (قوله حال وقوع
السجود الخ) فلو إن امامه حدث فلا يطعوه ولا يفعل هو عنه إلا أنه قد توضح حقيقة حال السجود معنى و سم
قول المتن (لم يتعابته) أي مسبوفا كان أو وافقنا شرحنا بفضل (قوله وإن لم يعرفه اه) جلاله على
السجود حتى لو اقتصر على سجدة واحدة بعد المأموم أخرى لا يستلزم ترك الامام لها سجدتها يتوقف معنى (قوله
بأن هو السجدة الخ) محله ذلك حيث لم يقصد ابتداء عدم السجود أصلا ولا اقتضال سجدة واحدة من سجود الامام
للسجود لشرع المأموم في المبط عرش (قوله أنه حينئذ الخ) عبارة الثانية في التأني خلفا لفتاوى القدوة
اه (قوله تركين ليس المراد كنهوا واضع تركين الصلاة بل المراد عدم السجود وكان يكفي أن يقال بغير
وإن لم يكونا تركين الصلاة سم (قوله إن تعمد) أي وعلم شرحنا بفضل و يات في الشرع ما يفيد (قوله
ان يتبين أي المأموم غلطه) أي الامام عرش (قوله في سجوده) أي في ظنه مسبب السجود كان ظن ترك
بعض يعلم المأموم فغله معنى (قوله كان كتب) أي الامام عرش (قوله كان كتب الخ) لا يقال هذه الامور
لاقتضايها بل لأنه بعد تسليم أن المراد به حقيقة يمكن أن تقتيد بواسطة القرائن سم عبارة التأني قال بعض
المؤرخين وهو أي استثناء ما لو يتبين غلط الامام في سجوده مستشكل تصور راسخا واستثناء فتأمل اه انتهى
وجه اشكال تصور عرف يعلم المأموم أن الامام سجد ذلك جوابه ان يغلب على ظنه أنه سجد ذلك وهو كاف
وجه اشكال حكمه أنه إذا سجد الامام لمشي ظنه سجد به وتبين خلافه بسجد ذلك وإذا سجدنا بزم المأموم
متابعه وجوابه أنه لا يسجد معه أولا وإن سجد معه نأبوا وجه اشكال استثناءه من هذا الامام لم يسجد كيف
يستثنى من سهو الامام وجوابه أنه استثناء صورة اه (قوله أو أشار) أي إشارة مفهومة (قوله له به) أي
لوجوب المتابعة (قوله في تصور ذلك) أي يتبين غلط الامام عرش (قوله واستشكل حكمه) أي حكم
تبين الغلط من عدم جواز المتابعة (قوله يقتضي سجوده) أي المأموم أخذ ما يأتي (قوله بعد دنس الخ)
و (قوله اندرك الخ) كل منهما متعلق بقوله سجوده (قوله فذلك الخ) جواب ما (قوله ولو قام امامه الخ)
(فرع) * جلس الامام للتشهد في التثاقل باعني سجدوا فخلل المأموم أي نالته أم واحدة فقتضت وجوب
البناء على القين أنه يجاهها بالتوقف عني عليه موافقة الامام في هذا الجلس وهو التشهد فهل تعين عليه
الخفاضة ويحجوه وانتظار الامام قائما فاعله يتذكر أو يشك فيقوم فيه نظر ولعل الاقرب الثاني سم (قوله

المنافاة يخرج منها
بالحدث نحو ما القول
بالتبين ثم فلا يلزم شي وكان
مقتضاها حدثا لظن قدوة لكن
تركوه احتياطا للاقتداء
(ويطعوه) أي المأموم (سمو
امامه) المتطهرون وغيره
سالمون وقع السجود منه كما
يفعل الامام سهو (فان
سجد امامه) (لم يتعابته)
وإن لم يعرف أنه سهوا
بأن هو السجدة الثانية كما
يعلم مما يأتي في المتابعة لأنه
حينئذ سبقه تركين بطلت
ان تعمد ان تبين غلطه
في سجوده لم يتعابه كان
كتب أو أشار وتركه قليا
جاهلا وعذرا أو سلم عقب
سجوده فقرأ أو سجد
لبعض حركته أو لم يسجد لجهل
به فالخبر أن سجوده ترك
الجهل أو السهو فلا اشكال
في تصور ذلك خلافا لظنه
واستشكل حكمه بان سم
ظن سهوا فسد فبان عدمه
سجد نأبوا السهو بالسجود
فيحضر أن الامام لم يسجد
فيسجد وإن لم يقتض
موافقة المأموم يقتضي
سجوده جوابه أن الكلام
انما هو في أنه لا يوافق في
هذا السجود لا غلط وأما
كونه يقتضي سجوده للسهو
بعد نيل الخفاضة أو سلام
الامام لسجد آخر فذلك
مستلزم آخر ليس الكلام
فيه اعم وضوح حكمه لولو
قام امامه زيادة كخاتمة
سهو المجزئة متابعه ولو خروفا أو ما كلف فعل كفة ولا نظر لاحتمال أنه تركه تركين كفة

لان الغرض الخ عبارة عنها بانها ينو المعنى لان قيامه أى المأموم لخامسة - بر معهود بخلاف معهود فانه معهود
 لسو امامه ولا بر معهود سابق في الجمعة ان السبوق لو رأى الامام يشهد فوى الجمعة لا احتمال نسبته بعض أو كلها
 فبقي ركعة لانها ثابتة فيها سابقا داخل ذلك كأفاده والوجه الله تعالى وهما يعلم اه عبادة سم
 قولان الغرض انه علم الحال الخ قضيته انه لو لم يعلم ذلك ولم يظن حوزا المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان
 مسبوقا أو شاك في فعل ركعة بخلاف ما إذا لم يكن كذلك لانه اذا أدرك مع الامام جميع الصلوات من غير
 حصول خلل في فعل نفسه تحت صلواته وان تبين اختلال بعض ركعات الامام فحينئذ ليس له متابعة في تلك
 الركعة التي قام لها نعم يبقى ان شرط حوزا المتابعة للمسبوق أو الشاك ان ظن أو علم انه ترك ركعة بخلاف
 ما اذا شك في تمامه ثم رأيت الشارح في الجمعة صرح بذلك الشرط سم **(قوله بل يفارقه الخ)** وهي أولى
 في ما سأل في أمر في حال الوعد الامام للعود بعد اتصا به ع **(قوله قضية كلامهم الخ)** جزم بهذه القضية شيخ
 الاسلام في فتاويه وقضية قوله بفعل الامام انه لا يستقر قبل فعله حتى يفرق ما مأموم قبل فعله سقط عنه وهو
 الظاهر سم وقوله قبل فعله المتبادر من قبل فرأعنه فيجوز الفارقة حينئذ قبل هو به السجدة للترتبة
 أيضا كما تقدم انفاي شرح لزومه متابعة فابرجع **(قوله ان سجود السهو الخ)** هل سجود التلاوة كذلك
 أو يفرق فيه نظر ولعل الفرق أظهر كما يفيد ما يأتي في سجود التلاوة أنه لو لم يعلم سجود السهو لم يبرر وسفهمه
 لا يسجد سم وع **(قوله بفعل الامام الخ)** هو مفرض فيجب له سجود الامام قبل السلام ولو كان
 يرى السجود بعد السلام كالخفي فسلم ثم سجده قبل يستقر على المأموم الخالف في هذا الحالتين يلزمه
 السجود قبل سلامه أم لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثاني ثم رأيت ما ذكره الشارح في قول
 المصنف **(لا يبولوها)** الجملة وقوله هنا وأعتقد انه بعد السلام سم على حج وهو ظاهر وكنت على
 شعبة الشورى لا وجه لهذا القول لانه لا بد من سلام الامام ان قطعت القدوة فهو باق على سنته انتهى اه ع
(قوله على المأموم الخ) هذا في الواقع أما السبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر الى ان سلم الامام فلا يلزمه
 السجود لقواته والفرق ان سجود الموافق ليس لمحض المتابعة بل لجبر على الصلاة أيضا بخلاف السبوق فان

لان الغرض انه علم الحال
 أو ظنه بل يفارقه ويسلم
 أو ينتظره على العقب
 (تنبيه) قضية كلامهم
 أن سجود السهو بفعل
 الامام يستقر على المأموم
 ويصير كالركن حتى لو سلم
 بعد سلام المله سبحانه

المأموم أى ثالثة أمر اربعة قضية وجوب البتة على اليقين انه يجعلها نالته ويحتج عليه موافقة الامام في هذا
 الجلس وهو تشهد قبل يتعين علمه مفارقة الامام أو يجوزه انه يام وانتظار الامام فاما فاعلم يذكروا
 يشك فيقوم فيه نظر ولعل الاقرب الثاني **(قوله لان الغرض انه علم الحال أو ظنه)** قضيته انه لو لم يعلم ذلك
 ولم يظن حوزا المتابعة لكن انما يظهر ذلك ان كان مسبوقا أو شاك في فعل ركعة بخلاف ما إذا لم يكن كذلك
 لانه ان أدرك مع الامام جميع الصلوات من غير حصول خلل في فعل نفسه تحت صلواته وان تبين اختلال بعض
 ركعات الامام كالو تبين حدث الامام فانه لا يضري تمام صلوات المأموم فحينئذ ليس له متابعة في تلك الركعة
 التي قام لها نعم يبقى ان شرط حوزا المتابعة للمسبوق أو الشاك ان ظن أو علم انه ترك ركعة بخلاف ما اذا شك
 في تمامه ثم رأيت في شرح قول المصنف في الجمعات أدركه بعلة فانتعالى قوله والاصح انه ينوي في اقتدائه
 الجملة قول الشارح ولان الياس لا يحصل الا بالسلام اذ قد يترك الامام ترك ركعة في غير ركعة ويعلم المأموم
 ذلك فيترك مع ركعة الجمعة وانما قلنا لو يعلم الخ لقولهم لا يجوز متابعة الامام في فعل السهو ولا في القيام
 لخامسة **(قوله تنبيه قضية كلامهم)** جزم بهذه القضية شيخ الاسلام في فتاويه وقوله بفعل الامام قضيته
 انه لا يستقر قبل فعله حتى لو فارقه المأموم قبل فعله سقط عنه وهو الظاهر **(قوله يستقر على المأموم)** فيه
 أمران الاول انه ان كان يرى السجود بعد السلام فسلم ثم سجده قبل يستقر على المأموم الخالف في هذا الحالة
 حتى يلزمه السجود قبل سلامه أم لا اعتبارا باعتقاده فيه نظر ويظهر الثاني ثم رأيت ما ذكره الشارح في قول
 قول المصنف **(لا يبولوها)** الامام الجمعة الخ بما يتعلق بذلك وقوله هنا وأعتقد انه بعد السلام والثاني ان هذا
 في الموافق أما المسبوق اذا تخلف عن سجود الامام لعذر كسهو الى ان سلم الامام فلا يلزمه السجود لقواته
 والفرق ان سجود الموافق ليس لمحض المتابعة وقد فاته مر **(قوله يستقر على المأموم أيضا)** هل سجود

لزمه أن يعود إليه ان قرب الفصل (١٩٩) والأعاد صلته كالوترك منه ولو كان في ذلك ما ياتي أنه لو لم يعلم بسجود امامه الثلاثة والاول قد فرغ

سجوده الآن لحض المتابعة وقد فانت مر اه سم واعلمه عش (قوله لزمه ان يعود اليه الخ) لعله حيث لم وجد ما ياتي في السجود فان وجد كدنه فلا تأخذ بما ياتي آ نقصان النهايت والمغني عند قول المتن على النص فليراجع (قوله وظاهر الخ) عكس قوله السابق والا ان هوى السجدة الثانية الخ (قوله ولا يسجد الامام) الى المتن في المغني والى قوله وبقي في ذلك في النهايت لاوله لكن لا يفعل الخ وانما لم يأت قوله والذي يقع الخ فقال بدله وقد وجب الخ (قوله ولا يسجد الامام الخ) أي وبطلت صلاة الامام كاحد قبل تمامه او بعد وقوع السهو منه أو فارقته شرح بافضل (قوله واعتقاد الخ) أي كالحفي قول المتن (فسجد الخ) أي نديا كما هو ظاهر سم (قوله فسجد الامام) أي بعد سلام امامه بنيتها ومغني وسبق في هذا في الشرح بقى ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر أنه يسجد ولا يتعذر سلام الامام كالسبقة الامام باقل من ثلاثة أركان ولو لم يلقه غشي على نظم صلاة نفسه سم على ج اه عش قول المتن (على النص) وعليه يتوقف بعد سلام امامه ليسجد فعدا الامام الى السجود لم يتابعه سواء أعيد قبل عود امامه أم لا لقطع القدوة بسجوده في الاول وبسبب رضى الصلاة بعد سلام امامه في الثانية بل بسجده جامعا فتردا بخلاف ما لو قام السجود الباقي بماعده فاقصص كإفالة الاسوي لزوم العود للمتابعة والفرق أن قيامه بالثلاث واجب وتختلفه ليسجد بخير فسجودا فأنشأ فانقطعت القدوة فلو لم المأموم معه ناسيا فعدا الامام الى السجود لزمه ان يسجد فتملوا فقتله في السلام ناسيا فان تحب عنه بطلت صلته أي عند عدم الماتى للسجود كذا لو أحدث أو نوى الإقامة فهو قاصر أو بلغت سفينة دار إقامته أو تجرد لأن سبب إعادة فعدا الامام لم يوافقه لقطع القدوة بسلامه عدم مغني ونهايتي بجسم ما ذكر في الشرح الاول ولهما أي عند عدم المتأني الخ قول المتن (فالحجج انه يسجد معه) أي وجوبا (ثم في آخر صلته) أي نديا بشرح بافضل وسم (قوله ان موضوعه) المناسب وضعه باسقاط الواو الثاني (قوله ومن الخ) إشارة الى قوله للمتابعة (قوله كما ياتي) أي أنغافي شرح على النص (قوله كاسم) أي قيل قول المصنف فلو ظن الخ قول المتن فان لم يسجد الامام أي عدا أو سهوا أو اعتقادا أنه بعد السلام (قوله في صورتين) أي في السهو بعد الاعتقاد أو سهوا قبله (قوله لاسم) أي أنفان قوله حبرا للخل الخ (قوله ولو اقتصر امامه) أي الموافق (قوله بعد اثنين) هل يستقران على المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لأن الامام في معنى التارك له ألا يحصل بالسجدة الواحدة فيعظم ولعل الوجه الثاني سم أقول لصنيع النهايت والمغني في شرح قول المصنف المتقدم فان سجد لزمه متابعتها كالمصريح في الاستقرار وبطلان الصلاة بالترك فليراجع (قوله أو تركه الخ) عطف على قوله اقتصر الخ (قوله واعتقاد الخ) عبارة المغني ولو كان امامه خفيفا فسلم قبل أن يسجد لسهو يسجد المأموم قبل سلامه اعتبار بعقيدته ولا ينتظره ليسجد معه لانه فارقته بسلامه إذا كان موافقا للمسبق فيخرج الثلاثة كذلك أو يفرق فبسه نظر ولعل الفرق أظهر ويؤيد ما ياتي في سجود الثلاثة أنه لو لم يعلم بسجود امامه لا يعلم فعمته لا يسجد بل هذا مما يعين الفرق ويحيل غيره ولا يتصور بسجود الامام للفرقة في الجلوس قبل السلام لأن الجلوس ليس محل فرقة فلا يطلب السجود للفرقة فقه (قوله لم يتابعه) أي لا ياتي بسجود الثلاثة كما ياتي بالتشهد الاول اذا تركه الامام وذلك لوقوع عمنه لئلا الصلاة فلو افرق بعد مخالفت الامام واختلت المتابعة وما هنا انما ياتي به بعد سلام امامه مر وسبق في هذا في الشرح وهو أوضح مما ذكره هنا وقوله وما هنا انما ياتي به بعد سلام امامه بقى ما لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الامام ويظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالسبقة الامام باقل من ثلاثة أركان ولو لم يلقه لسهو عن متابعتها غشي على نظم صلاة نفسه (قوله ليسجد على النص) أي نديا كما هو ظاهر (قوله ثم يسجد أيضا) هل هو وجوب كما تقدم في التنبيه أو يخص ذلك بخير السابق الظاهر الثاني لأن الواجب المتابعة وقد وجد في السجود معه يؤيد به قوله فان لم يسجد الامام بسجد نديا الخ (قوله يسجد اثنين) هل يستقران على المأموم على ما تقدم في التنبيه أو لأن الامام في معنى التارك له ألا يحصل بالسجدة الواحدة فيه ينظر

لزمه أن يعود إليه ان قرب الفصل (١٩٩) والأعاد صلته كالوترك منه ولو كان في ذلك ما ياتي أنه لو لم يعلم بسجود امامه الثلاثة والاول قد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم فانت بخلافه هنا وظاهر ان البطلان بسبقة امامه بسجده وهو سوى لآخرى كالمختلف بل أولى ان التقدم آخس (والا) يسجد الامام عدا أو سهوا أو اعتقادا أنه به - والسلام (فيسجد) المأموم (على النص) حبرا للخل الحاصل في صلته من صلاة امامه هذا في الموافق (د) أما لو اقتضى سبوق بين سها بعد اعتدائه (وكذا) لو اقتضى بين سها قبله في (المص) وسجد الامام لسهو (فالحجج) فيما (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للمتابعة فلا نظار إلى أن موضوعا هنا آخر الصلاة ومن ثم اقتصر امامه على سجدة لم يسجد أخرى بخلاف الموافق كإتي (ثم) يسجد أيضا (في آخر صلته) لانه يحصل سجود السهو الذي طوقه فلا نظار إلى أنه لم يسجد صلته انما كلف بسبب اقتدائه بالامام فقطر نقص صلته البسه كاسم فان لم يسجد الامام بسجد نديا المسبوق المتقدم به (آخر صلاة نفسه) في صورتين (على النص) اما في الموافق ولواقتصر امامه على سجدة يسجد اثنين لكن لا يعمد الثانية إلا بعد سلام امامه لا احتمال لسهو وتذكر له الثانية قبل سلامه ولا نظار إلى احتمال سجوده

نفسه ويتم لنفسه وسعداً خصاله وظاهر هذا أنه بنوى المفارقة إذا قام لبأى بما عليه والظاهر أنه لا يحتاج
 إلى ما انفارقه لقولهم وتنقضى القدوة بسلام الامام اه (قوله اعتقاداً أتبه الخ) من أنه يتقدم الشافعي
 بالحنفي في صلاة الصبح فبين الشافعي السجود قبل سلامه وسجوداً له أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا
 به لأن سجوداً له أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا أم لا
 الصبح بين صلى الظهر أو سنة الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء أقنت المأموم أم لا لأن ترك المأموم له
 بفعله عنه الامام وصلاً لا يملكه نقص يقتضى السجود في عقيدة المأموم إذا تركه عند المأموم في
 الظهر وسنة الصبح حتى يسجد للترك امامه واعلم أن سجود الشافعي للسهو خلف الحنفي لا يخص صلاة الصبح
 بل الظاهر طلب السجود من الشافعي إذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وإن لم أقبل على من يعلبه
 وذلك لأن الحنفي لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول بحيث لو صلى فيه يعلو الله عليه وسلم
 يسجد للسهو وبغيره كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول بحيث لو صلى فيه يعلو الله عليه وسلم
 فتنبيهه كرهى أقول قد يمكن الفرق بين القنوت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يكون الأول جبراً
 والثاني سراً بالاعيان المأموم ترك امامه الحنفي له لا محالة تقلد من يرى الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
 التشهد الأول كالشافعي وفي الحاشية الشامية على الفرق المختار من كتب الحنفية ما صه هذا كله أي وجوب سجود
 السهو في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول على قول أبي حنيفة ولا في الترانيتين
 الخادى أي أنه تعالى قولهم لا يجب السهو ما لم يبلغ إلى قوله بسجد اه ويؤيد الفرق المذكور عدم نقل
 السجود في غير الصبح قولاً أو فعلاً من أحد من أصحابنا لم نقله في شيوخ مذهب الحنفي في الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول بالسجود في غير الصبح في مخالفة الاجماع المذهبي والله أعلم (قوله أتبه
 به) أي ندباً كما هو ظاهر سم (قوله فقتل المتابعة) قد فهم أنه لو لم يقتل بان نوى المفارقة عقب ترك الامام
 التشهد الأول أو سجود التلاوة أتبه وهو ظاهر في ترك التشهد الأول دون سجود التلاوة لقولهم ان المأموم
 يسجد لسجدة امامه لا لقراءته سم (قوله بخلافهنا) أي سجود السهو (قوله فخرج بعد الامام) إلى
 قوله وبقي في ذلك في النهاية الا انه يقل فيما يأتي والذي يقبل ذكر الاحتياط في وجوبه كل منهما كما قلنا
 والذي أقر به هو الوجه انه تعالى أي يجب عليه اتمام كتاب التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو انتهى ما في
 النهاية والاحتياط لا يفرع عن مقتضى كلام الخادم والبحر من وجوب المتابعة أقول القلب إلى ما أتق به
 الشهاب الرملي أميل وظاهر كلامه أنه يتم وان استمر فليس حتى شرع امامه في الهوى لسجدة الثانية بصرى
 وقوله ما أتق به الشهاب الخ في التكرار من الاعيان ما وافقه وقوله وظاهر كلامه الخ إلى ما أتق به
 (قوله الموافق الخ) أي أم الميسوق وافقه وجوباً بامطلقاً كما (قوله من أقل التشهد) أي مع الصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم سم وفي التكرار من الاعيان مثله (قوله وافقه وجوباً) أي فختلفه بخلاف غيره
 سم (قوله ما مرنا) أي في شرح من معناه (قوله لأن المأموم الخلف بعد سلام الامام) وظاهر أنه
 حيث لا يأتي بشئ من أركان التشهد ولا ادعيته لأن سجوداً وقع في سجدة وليس من المتابعين وسجود السهو
 المحسوب لا يعقبه إلا السلام كما سيأتي ما يصرح به غاية الامرانة اغفر له الخلف فلا يتطلب به صلاة خلافاً لما
 وقع في حاشية الشرح ع ش وسيدى عبارته قوله لأن المأموم الخلف الخ أي فلا يكون سجوداً مع الامام
 مانعاً من الاذكار المأثورة أو غيرها اه (قوله أو قبل أقله تابعه الخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملي فأتبه

ولعل الوجه الثاني (قوله أتبه) أي ندباً كما هو ظاهر (قوله فقتل المتابعة) قد فهم أنه لو لم يقتل بان
 نوى المفارقة عقب ترك الامام التشهد الأول أو سجود التلاوة أتبه وهو ظاهر في ترك التشهد الأول دون
 سجود التلاوة ولهم ان المأموم يسجد لسجدة امامه لا لقراءته الآن يقال انما شرط سجود الامام مادام
 القدوة لا تقتل المتابعة وفيه نظر (قوله أقل التشهد) أي مع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 وافقه وجوباً) أي خالفه بخلاف غيره عذر (قوله أو قبل أقله تابعه وجوباً) خالف ذلك شيخنا الشهاب

اعتقاداً أتبه بعد سلام امره
 واغلام بان نحو تشهد أول
 أو سجود تلاوة تركه امامه
 لانه يقع خلال الصلاة فقتل
 المتابعة بخلاف ما هنا لانه
 اغتيا بان به بعد سلام امامه كما
 تقرر (فرع) * سجود
 الامام بعد فراغ المأموم
 الموافق من أقل التشهد
 وافقه وجوباً في السجود
 فان خلفه تأخيره سائر
 آتفاً وبدا فيه ما ظهر في
 السلام خلافاً لما اقتضاه
 كلام بعضهم لان المأموم
 الخلف بعد سلام الامام أو
 قبل أقله تابعه وجوباً كما
 اقتضاه كلام الخادم كالبحر
 ثم يتم تنهده

كالوجه لانه هو في الفاتحة عليه فهل بعد السجود ايات قضية التحاميم ووجهه بانه قياس ما تكرر في المسبوق والذي بعده لا بعده
ويفرق بينهما وبين المسبوق بان الجلوس الاخير يحل سجود السجود في الجلة كما قالوا في السور وقيل الفاتحة لا يسجد فيها لان الله تعالى جعلها في
الجله وبقي ذلك مزبذ بينه في شرح (١٩٨) العباب ثم اتي في شرح المذهب قطع على بحثه من عدم اعادته وحاصل عبارته في صلاة

انطوى في الفقرة الاخيرة
واذا قلنا يقتضون عقب
السجود و ينتظرهم
بالشهادتين قبل فراغهم
فادركوه في آخر التشهد
فيسجد السجود قبل تشهدهم
فهل يتابعونه في وجهاً
أحد ههنا بل يشهدون ثم
يسجدون لاسهو ثم يسلم
والثاني يسجدون لانهم
تابعونه فعلى هذا هل
يعدونه بعد تشهدهم قالوا
فما القولان وينبغي أن
يقطع بانهم لا يعدونه
انتهى فسمى ما وافقنا
وبهجه أنهم لا يعدونه
ويقصد أن في وجوب
الوافقة لا قبل فراغ
الماموم منه وجب لم يرج
منهما شيئاً ثم بحثنا
الوجوب ظاهر كالإختصاص
محاورته والقولان في
كلامه هما القولان في
المسبوق بعده ثم آخر
صلاته وانما قطع بعدم
الاعاد لوضوح الفرق بان
المسبوق لم يسجد أولاً
صلاة نفسه بخلاف هذا لما
قرره أن التشهد الاخير
محل سجود السجود في الجلة
فقال ذلك كما فانه مبهم
ولم يره من نقل فيما ذكر
احتمالات لزوم ما في غيره
(وسجود السجود وان كثر)

لا يتابعه بل يخلف لان تمام التشهد الواجب ثم يسجد على قاعدة أن سجود السجود بين التشهد والسلام
انتهى وعلى هذا اذا مضى خلفه بالسجود من مع الجلوس بينهما لا تخلف بصلاته بخلافه من سجد في صلاة من سجد في صلاة
وهو في التشهد اذ لم يتأخر عنه ما كثر من ثلاثة طلبة فعليه سم (قوله تابعه وجوباً) وهو الاقرب لبلان
الاصل وجوب متابعة الامام في فعله فلا يتركها الا لعرض اللهم الا ان يقال ان هذا كبطيء القراءة فيعذر
في تخلفه لان تمامه كما عذر ذلك في تمام الفاتحة ع (قوله وبقي في ذلك) أي في سجود الامام قبل فراغ
الماموم الموافق من أقل التشهد (قوله ثم يتابعه) أي المصنف (قوله وحاصل عبارته) أي شرح المذهب
(قوله فتشهد) أي الامام (قوله قبل تشهدهم) أي قبل فراغهم عنه (قوله أحدهما الخ) قد يشير بقصد
الوجوه كما اختاره الشهاب الرمي والشارح في العباب (قوله فعلى هذا) أي الثاني (قوله انتهت) أي حاصل
عبارة شرح المذهب والآن يتبين ما تباينوا المضاف اليه (قوله أنهم لم يعدونه) الموافق لما روي في أول الفقرة من افراد
بإجماع الصريح المأموم الموافق (قوله فيه) أي لتمام في السجود (قوله منه) أي من التشهد (قوله
في كلامه) أي شرح المذهب (قوله يسجد معه ثم آخر صلاته) أي وعقبه لا يسجد معه نظراً لأن موضع
السجود آخر صلاته ولا يخلط هذا التقدير بصحة كونه بسلام من القولان في المسبوق (قوله وانما قطع)
أي المصنف في مسألة صلاة الخوف (قوله تأمل ذلك الخ) أي الحاصل المذكور وتوجيه الشارح لقطع
المصنف بعد الاعادة (قوله ولم يرد) أي القطع بعدم الاعادة كردى (قوله بينهما محاسبة) أي قوله وقضية
التشبيه في النهاية وكذا في المعنى الاول قوله واستعمال البطلان في قوله بخلافه الخ (قوله وان كثر السجود) فلو
أحرم من قدر أربعة وأتى منها ركعة وسها فهاثم اقتضى بحسب ما روي في السجود من تسجد ثم أتى بها الرابعة
بعد سلامه فسهاها كفي لم يصح سجوداً ثانياً وتغنى (قوله لم تعدده) أي السجود (قوله ما يخصه
بعضه) أي والافضل ويكون تاركاً للباقي ثانياً وبغنى أي ثم لم يرد له السجود للباقي لم يحزوا فافعله عادداً
علماً بطلان صلاته لانه زاد في ركعة مشروعة لقواته بخصه السجود الذي فعله بعض المقتضيات ولو روي
السجود ترك التشهد الاول ثلاثاً ترك السجود فالظاهر أن صلاته تبطل لان السجود بلا سبب منوع وبينة
ما ذكره تركه بين مانع ومقتض فيغلب المانع وبقي ما لو قصد أحدهما لا يبينه على يضر ما لا يفطر والقولان
الاول لان أحدهما صادق بما شرعه السجود وما لا شرعه فلا يصح تزويده للنية بينهما ع (قوله ولو
نوى الخ) أي عادداً علماً أخذاً بما تقدمه ونظراً (قوله احتمال البطلان) أي بطلان الصلاة بالخصيص
ببعض (قوله الذي الخ) نعم لاحتمال (قوله لانه) أي التخصيص (قوله لا أن) أي حين تعدد السجود
(قوله لم يرد الخ) أي السجود (قوله انها تداخلت) السجودان المطالب بسلامة تعدد (قوله ولو اقتصر)
أي المصلح ع (قوله ومن ثم) أي لعدم مشروعية الاقتصاري على سجدة واحدة (قوله بطلت) أي السجدة

الرمي رجحانه تعالى فاقى بانه لا يتابعه بل يجب عليه تمام التشهد قبل السجود ثم يسجد وقد استشكل وجوب
ذلك بان التشهد وان وجبت ماله لا يقطع السجود في أثناءه لانه كان الفاتحة تجب ماله لا يقطع
السجود للتلاوة في أثناءها تبعاً لتمام ماله لا يقطع السجود بان هذا الوجوب ليس للمؤهل بل لان السجود دائماً
هو بعد التشهد فلتأمل (قوله تابعه وجوباً) خلاف هذا اشغنا الشهاب الرمي فاقى بانه لا يتابعه بل
يخلف لان تمام التشهد الواجب ثم يسجد على قاعدة ان سجود السجود في صلاة من سجد في صلاة
فلا يضر تخلفه بالسجود من مع الجلوس بينهما لانه يخلف بصلاته بخلافه من سجد في صلاة من سجد في صلاة
لم يتأخر عنه ما كثر من ثلاثة طلبة فعليه (قوله كالمسجد الثلاث الخ) لا يقال يفرض بينهما بعض الخلف

السجود (سجدتان) بينهما سجدة لا تقصرون على السجدة الأولى بل يوجب عليهما في قصة ذي الدين مع تعدده فيها لانه سلم من ثنتين وتكامل ومشى المقتصر
والدرجة أنه يقع على السجدة الأولى ما يخصه من سجدة أحدهما لانه لا يفرق بين السجدة الأولى والسجدة الثانية في وجوبهما بل هو
مشروع على كل حال على أنهما أو أحدهما لا يفرق بينهما فقد اتفق بعض الشرع على خلاف ما لو اقتصر على سجدة ومن ثم بطلت

الصلاة لكن يحل ان نرى الاتصال عليها ابتداء ما لو عرض بعد فعلها فلا يؤثر كماله وظاهر (١٩٩) لانها فصل وهو لا يصير واجبا بالشروع

المقتصر عليها (قوله لكن يحل) أي الباطل (قوله وكونه) أي ما تقتصر عليه السجدة الواحدة ولو أثبت
لاستغنى عن التاويل المذكور (قوله كابر) أي في فصل مطلق الصلاة (قوله كما تقر) أي في قوله ما لو عرض
بعد فعلها الخ (قوله يحمل ما نقل عن ابن الرضا الخ) أي في فصل الاول على ما لو نرى الاتصال على سجدة
ابتداء ما لو عرض على ما لو عرض بعد فعلها (قوله كالجاسة) المناسبات والجاسة بالعطف (قوله في واجبات
التلاوة ونحوها) أي الخ كوضع الجبهة والطعن في التماسيح والتكبير والافتراء في الجلوس بينهما
والتركة بعدهما ويأتي ذكر سجود الصلاة فيما قال بالافرى وسكتوا عن الذكر بينهما ما الظاهر انه
كل ذكر بين سجدة صلب الصلاة معنى ونهاية (قوله ما في السجدة) أي في الالة تصار عليها (قوله به) أي
بالشرط و (قوله قبل فعله) أي قبل أحد المذكورين سابقا من السجدة والجلوس ويجوز ارجاع الخبر
للسجدة المذكورة انتهى قوله ما في السجدة وكذا التفسير في قوله وقع له وقوله أثناء فصله وقوله وتركه
(قوله وان طرأ الخ) أي كان طرأ الزرع من السجدة قبل الطمأنينة سم (قوله وعلى هذا الأخير) أي
الطور (قوله ما ترونه) أي في قوله ما لو عرض بعد فعله الخ (قوله لكن الوجه الفرق الخ) وقال الشيخ
الاسلام والمغني وخلافها بتأويله وقوله تراعى سجود التلاوة والمجمل كذا في قوله الوجه الله تعالى وجوب
النية في كل منهما أي على الأمام والمنفرد ففيما يظهر على الأمر وهي القصد اه أي قصد خصوص السهو
وتخصيص التلاوة بتقرير بنيتها ما يقتضيه صبرة سم الوجه تخصيص وجوبية سجود السهو بغير الأمر
فلا تختص بجلوس وجوبيا المتابعة بغيره ولو كانت سجود السهو في سجود التلاوة عندهم يقول بوجوبها
أيضا كشيخنا الرمي فيخص وجوبها بغير الأمر لم يذكره (فرع) هل يجوز نية سجود السهو وان صدر
السبب عنها بنائه على أن سجود السهو صار على الشروع على السجود للخلل مطلقا في نظر ولا بعد الجواز
مالم يقصد بالسهو حقيقة لأن ذلك تلاعب فليأمل اه (قوله فان سهوا القراءة الخ) عبارة للمغني في سجدة
التلاوة قصدتها أو نوى وجوباً لأن نية الصلاة تشملها كما صرحوا بذلك في قول السجدة فقالوا ولو تركه سجدة سهوا
ثم سجود التلاوة لا تكتفي بعبارة الصلاة ثم تشملها بخلاف ما لو تركها الجلوس بين السجدين وجلس للاستراحة
فانه يكفي لأن نية الصلاة تشملها فهي سجود السهو كذا قيل ولا وجه قول ابن الرفعة ولا تحصل المسمى فيها
اتفاقاً لأن نية الصلاة لا تصح عليها واسطة وهذا يفرق بينها وبين سجود السهو انتهى ولا ينافي ذلك ما تقدم
من قولهم أن نية الصلاة تشملها أي بلا واسطة واسطة التي تقوم مقام الواجب ما شملت النية بلا واسطة اه
(قوله من هذه الحشية) أي من حيثان سببها القراءة الخ (قوله بل لعروض القراءة) أي قراءة آية السجدة
عن سجود التلاوة بخلاف الخلف عن سجود السهو لا نقول هذا ممنوع فان الخلف عن سجود السهو هو
فاحش أيضاً بدليل أن المأمور الله به المأذون وإذا تخلف عن الأمام إلى أن هو للسجدة الثانية منه بطلت
صلاته كما تقدم ولولا خشي الخلف فيه ما بطلت فلا من فرق واضح على طريقه شيخنا الرمي والظاهر انه على
طريقه لا تطل الصلاة للمأمور من يتم الشهادتين بعد سلاماً مأمراً له بخلافه وهو لا يتم الخلف باكثر
من ثلاثة أفعال طويلة مع ان تخلفه ليس من أركان الصلاة وإنما من نزلتها فليأمل نعم لكن ان
يفرق على طريق شيخنا عن سجود التلاوة مع كون الخلف عن فاحشاً بقوت ولا كذلك سجود السهو (قوله
وان طرأ الخ) أي كان طرأ الزرع من السجدة قبل الطمأنينة (قوله وقضية التشبيه أنه لا يجب الخ) الوجه
تخصيص وجوبية سجود السهو بغير الأمر فلا يجب عليه لأن وجوب المتابعة بغيره لو كانت سجدة سجود
السهو نية سجود التلاوة عندهم يقول بوجوبها أيضاً كشيخنا الرمي فيخص وجوبها بغير الأمر لم يذكره
و قد يؤيد ذلك تخصيص قولهم والألفاظ للعباد ومن سجدة مأمورة في السرية من قيام عندهم فظهره سجود
التلاوة فان سجدة نية يتابعه بل يقوم اه فانه من وجوب سجود مع وجوبه من جهل الله عن التلاوة ومن
جهل لا تتأق منه النية التي شرطها الخزم فليأمل (فرع) هل يجوز نية سجود السهو وان صدر
السبب عنها بنائه على أن سجود السهو صار على الشروع على السجود للخلل مطلقا في نظر ولا بعد الجواز لم
بل لعروض القراءة فبما التي قد توجد وقد لا تخلط عليه الأخير لغة وأما سجود السهو فليس يجب عليه انما هو من حيث غلبته

ثم ابتدأه فوجبت أي على الامام والمقرئ دون المأموم كلهم واضع لان أفعاله تنصرف لخص المتابعة بالنية ممن وقدمه أنه يلزم موافقة
 فيكون لم يعرفهوه مكلف تصور نيته حينئذ فانه يقصد عن السهو عند سر وعفته وبقوله عن السهو علم أن معنى النية الثابت
 وجوبها بقصد السهو عن خصوص السهو والمقرئ وجوبها في جود التلاوة بقصده عنها فخلق قصد كفي في هذين ثلاثين وهذا
 على من فهمه اتفاق النية التي هي مطلق القصد في البابين فاعترض أن فرق بينهما ما بان السوا بوجوبها فيها مالا يتصور ولا اعتداد بسجود
 بلا قصد قال يقولون بالرفع في الآية (٢٠٠) سجدة التلاوة ضعيف الآن بريد أنه لا يجب فيها تحريم وليس كل عام هو صحيح لمقرئ من

معناها هذا المأثور فاجابها
 ثم فتأمل ذلك فانه مهم قيل
 ولا تبطل بالتلفظ بهذه النية
 وفيه نظر بل لا وجه له لأنه
 لا ضرورة لذلك فغير مأمور
 في نية نحو الصوم والجديد
 أن يحمله أي سجود السهو
 لزيادة أو نقص أوهما بين
 تشبهه وما يتبعه من الصلاة
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم وعلى آله ومن الأذكار
 بعدها (وسلامه) من غير
 فاصل بينهما للمأمور في غير
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
 أمره قبل السلام مع
 الزيادة لقوله عليه فكان
 صلى جسما إلى آخره وقول
 الزهري أن السجود قبل
 السلام آخر الأمرين من
 فعله صلى الله عليه وسلم
 والخلاف في الجواز وقيل
 في الأفضل وهو ضعيف
 جرى عليه المأثور بل
 فصل اتفاق الفقهاء عليه
 وقال ابن الرقعة أنه على رقة
 المشهور في مسلم من كلامه
 في الجمعة أن من استغف
 عن عليه سجود سهو سجد
 هو والمأموم آخر صلاة

(قوله لان أفعاله أي المأموم قوله قدس) أي في المتن من قرئ **(قوله نيته أي المأموم له)** أي السجود
 السهو (حدث) أي حين جهله سهوا الامام **(قوله نيته بان الخ)** فاعل فوجبت **(قوله وبقوله عن السهو علم)**
 معنى النية التي قوله قبل الخ أنكره النهاية فقال ومن ادعى أن معنى النية الثابت في قوله خطأ فاحش اه قال
 عس قوله مر ومن ادعى الخ مراده بجزء قوله فهو خطأ الخ أي يجب التعرض لخصوص السهو والتلاوة
 ولا يكتفي بمطلق السهو فلهما اه **(قوله وهذا)** أي بقوله وبقوله عن السهو علم الخ **(قوله بينهما أي)**
 بين حديثي التلاوة والسهو **(قوله قال الخ)** أي المتوهم المذكور **(قوله كل عام)** أي التوهم **(قوله بل هو)**
 صحيح أي قول بل في رفعه وكذا اعتمد شيخ الاسلام والمفتي جابر **(قوله من معناها)** أي معنى النية في سجدة
 التلاوة **(قوله ثم)** أي في سجود السهو **(قوله ولا تبطل)** أي الصلاة (بهذه الآية) أي نيته سجود السهو أو
 التلاوة **(قوله بل لا وجه له)** وفيها لثابتية **(قوله أي سجود السهو)** التي قوله ولا يرد في الغنى الا قوله والخلاف
 الذي يعلم والى المتن في النهاية الا قوله وقد يؤخذ في وأخذ **(قوله ومن الأذكار)** أي والأدعية معني **(قوله من)**
 غير فاصل الخ أي بشئ من الصلاة فلا يضر طول الفصل بينهما أي السجود والسلام بسكوت طويل كإفتي
 به شيخنا الشهاب الزملي ثم انقضى سم وانقضى الشرع ما يتعلق بذلك **(قوله لأمراخ)** دليل الجديد **(قوله)**
 مع الزيادة الخ المفيدة أنه لا فرق بين الزيادة والنقصان وقيل رد على التقديم القائل بأن سها ينقص سجود
 قبل السلام أو يزيد بعده **(قوله لقوله الخ)** صله للزيادة **(قوله عقبه)** أي الأمر طرف الزيادة وكان الأولى
 بتقديم قوله **(قوله فان كان الخ)** مقول القول **(قوله واقرئ الزهري الخ)** ولنا ما مضى في الصلاة فكان
 قبل السلام كالنسي سجدتها أو أيا سجودته بعده في خبر ذي السدين بحمله على أنه لم يكن من قصد
 أنهم لم يرد لسان حكم سجود السهو عنها بقومغنى أي بل لسان أن السلام تنهوا لا يبطل عس **(قوله وهو)**
 ضعيف أي القول بان الخلاف في الأفضل وكذا خبره الطريفة الخ **(قوله وقال الخ)** عطف على جرى
(قوله من كلامه) أي انصف **(قوله أن من استغف)** أي المسبوق بقرئ متتابع وهو بكسر اللام **(قوله)**
 عن الخ أي عن امامه **(قوله سجدوه)** أي المستغف بفتح اللام **(قوله يقوم هو)** أي وبقارنه
 المأمومون معني **(قوله ولا يرد)** أي ما سجد من كلامه في الجمعة **(قوله لان سجودها)** أي سجود الخلقة في
 آخر صلاة الامام **(قوله كافي المسبوق)** أي الذي تقدم حكمه في المتن سم **(قوله وما بالماثور)** أي أو غيره
(قوله في نحو سجدة التلاوة) أدخل بالنحو سجدة الشكر **(قوله لكن مر)** أي في أول الباب **(قوله ان الواجب)**
 الخ مرافقة فلا تغفل بصرى **(قوله وأخضع قولهم بين المقيدين)** لا فائدة في ذلك لعداء هذه المبدئي
 فتأمل بصرى **(قوله وليس الخ)** أي الاختصاص **(قوله وعلى الجديد)** أي قول المتن وإذا سجد في النهاية الا قوله
 بخلاف المتن قوله وان لم يبق إلى فان قلت اذا **(قوله لقطعه)** أي لطلب السجود ودعوة الاستغفار والغنى

بقصد السهو حقيقة لان ذلك تلاعب فليست **(قوله من غير فاصل)** أي بشئ من الصلاة فلا يضر طول
 الفصل بينهما بسكوت طويل كإفتي به شيخنا الشهاب الزملي **(قوله كافي المسبوق)** أي الذي تقدم

الامام ثم يقوم هو لما علمه سجدة أو صلاة نفسها أيضا ولا يرد لان سجودها هنا خفض المتابعة كافي المسبوق وظاهره لأنه
 لو سجد السهو قبل الصلاة على السلام أي بها بالماثور حصل أصل سنة سجود السهو ولم يحز له اعادته وقد يؤخذ من قوله بين تشبهه وسلامه
 أنه لا سجود للسهو في نحو سجدة التلاوة ولكن مر أن الأوجب لاختلافه في سجدة بعد ما قبل السلام سجدتين ويجعل كلامهم على الغالب وأخذ
 من قولهم بين المفسدين لا يتقبلين يعني بين السلام حتى أنه لو أعاد التشهد بطلت لاحباته جلا لولا لقطع جالس تشبهه بسجود وليس في محله
 وما عليه في منع أو أعدم ذلك القائل إنما هو مندوب لا غير كإصره الجلال البلقيني وغيره وعلى الجديد (فان سلم عدنا) بأن حال السلام ان
 عليه سجود السهو (فان) السجود وان قرب الفصل (في الأصح) لقطعه بسلامه (أو سهوا) أو جهلا أنه عليه ثم علم فيما نقله

لأنه قطع الصلاة اه وهي أحسن قول المتن (وطال الفصل الخ) وكذا لو لم يرد السجود وإن قرب الفصل فلا
سجود لعدم الرغبة فيه صار كالسجود على أنه قوته على نفسه بالسلام مغنى وغرر وأسنى شرح بأفضل (قوله)
وطال الفصل عرفاً أى بن السلام وتبين الترتيبان مضى زمن يقبل على الظن بأنه ترك السجود قصداً أو
تسلياً شرح بأفضل (قوله) كالشيء على نجاسة لو كانت مائة معقوا عنها لم يتعمداً على طهارة فاحالاً نجسه
أنه لا أثر للمشي حينئذ عليها سم عبارة البحري قوله ولم يطل نجاسة أى طيبة غير معقوبة عنها بل لم يطل نجاسة
أصلاً أو طيبة نجاسة فاقفوا رهاً لا أو طيبة نجاسة متعقوبة عنها اه (قوله) ولا يطل أى أو أدام مغنى
وشرح بأفضل (قوله) ويحمله إلى قوله قال جمع في المتن وفي شرح الروض والمنهج (قوله) فلا يفوت أى
وينبذ العود إلى السجود شرح بأفضل (قوله) والأحوم أى فلو فعل ذلك لم يصر عائداً إلى الصلاة عرض
واسنى ومعنى عبارة الكردى وإذا عاد لم يصر عائداً إلى الصلاة كفى الغلظ الأسوى وحواشى المتن إلى يادى
والحلي واستقر به الشارح في الإيعاب ورأى أنه يتفرق من فتاوى مر وقيل سم في حواشى
المنهجين من مر أنه يحرم العود إذا عاد إلى الصلاة معقوبة عن غير ما عتدها وجب انجاسها طهر إذا خرج الوقت
اه أقول كلام الأسوى كفى سم عن الإيعاب صريح في استثناء القاصر وفي البحري عن غير ما عتدها
وعن الحلبي الجزم بذلك عبارة فلا تعدى وسجد في الجميع ماعدا القاصر بضميمه لا يصر عائداً الصلاة لأن
الأسوى لأنه ليس ما ورد به حاشي اه وقوله بضميمه أى من نوى الإقامتين انتهى مسنده (قوله) كان

حكمه في المتن (قوله) وطال الفصل قال في شرح الروض أول ما يطل لكن لم يرد السجود اه وقد يتوقف
في قوته حينئذ كيف يسقط المطلوب شرعاً بإعادة تركه (قوله) كالشيء على نجاسة لو كانت مائة معقوا
عنها لم يتعمداً على طهارة فاحالاً نجسه لا أثر حينئذ للمشي عليها (قوله) والأحوم لو أنفك يده
المسائل وسجد بعد ذلك صلاة أو فله نظر وصريح قول الروض خرج وقتاً الجمعة أو نوى الإقامة
بعد السلام وقبل السجود ذات اه أنه لا يعود في التامل ثم رأيت في شرح العباب تردد في ذلك وقال إن مقتضى
تقريرهم بقاءه لا يعود ثم رأيت الأسوى في الأغراض ذكر في بعضها أنه لا يعود حيث قال في بيان الصور التي
يسلم فيها أسهل وذكر في الغرر ومع ذلك لا يسجد ما صورته نأزعه في ما ذكره في ذلك الجمعة وخرج
الوقت عقب السلام فإنه لا يجوز له العود إذا عاد إلى الصلاة كما هو الصحيح المشهور في المذهب ولو عاد إلى
الصلاة بطلت الجمعة لأن شرطها وقوع سجدة في وقتها لا يجوز رتقها في الجمعة مع إمكان فعلها وهذه المسئلة
ذكرها البغوي في فتاوى وهو ظاهر إلا أنه ضم إليها القاصر أيضاً وهو مردود وقد علم مما ذكرناه أيضاً أنه
لو تعدى وسجد لم يعد إلى الصلاة لأنه ليس بعموم ربه اه وقضية تعاليمه بأنه ليس بعموم ربه أنه لو جحد في مسئلة
الضيق كيفية المسائل لم يعد إلى الصلاة فلتأمل وأما قوله فيما نقله عن فتاوى البغوي وهو مردود ذات مرور
بعر وض من وجب الاتمام وتبين أن محل السجود دائماً اه وأخر الصلاة لا تان السجود يقتضى تركه فلا
يكون مطلوباً وقد يدفع هذا باب المختار عند الاستوى وغيره من أصول العود بإعادة السجود في غير الإعادة
بعو فوجب الاتمام يؤخر السجود لأن يقال انجاس يحصل بالارادة إذا اتصل الفعل لم يفتل تأمل ثم رأيت
الأسوى نقل عن فتاوى البغوي أنه قال إذا مضى الجمعة أو قصر أسافر فخرج الوقت بعد أن سلموا الناسين لما
عليهم من السجود فلا يسجد اه وهو تصريح بنصو مسئلة القاصر بما إذا لم يعرض وجب الاتمام وما
إذا خرج الوقت بعد السلام تأسي حينئذ في وجه كلامه بأنه يلزم إخراج بعضها عن الوقت وفيه نظر ثم رأيت في
شرح العباب على الفتاوى إذا عرض وجب الاتمام بعد سلام القاصر بقوله ولأنه في النجاسة بنية الاتمام
يكون سجدة واحدة أصلاً لا يجوز غير ذلك لأن نيته بعد سلامه فهي كمن نسي سجود السهو وصل ثم
أحدث ثم قال نعم قوله أى إن العماد ما فله أى البغوي في القصر مثنى كما أشار إليه في تهذيبه على الضعيف
أن الوقت شرط في صحة القصر وجه ظاهر اه وذكر ما يحتاج إليه في المقام إلا أن النسخة صحيحة (قوله)

(وطال الفصل) عرفاً فان
في الجديد لتعذر البنية
باطول كالشيء على نجاسة
وكذلك أدكلام كثير بخلاف
استدبار القبلة لسقوطها في
نفل السفر فسمح فيها
أكثر (ولا) يطل (فلا)
يفوت على (النس) بعذر
ولأنه صلى الله عليه وسلم
صلى الظهر خمساً فقبله
فبعد السهو بعد السلام
متفق عليه وحمله حيث لم
يطرأ مانع بعد السلام والا
حرم

كان يخرج وقت الجمعة أو يعرض موجب الأتمام أو رأى منهم الماء وأنهت مدة المسح أو أحدث وتظهر على قرب أو شفي دائم الحدث أو تخفف انخف قال جمع متأخرون أو ضاق (٢٠٢) الوقت وعلوه بأخرجه بعضها عن وقتها وفيه نظر لان الموافق لما عرفت المداهنة شرع وقد بقي من

الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك بل هو الزمان حيث وان خرج الوقت والعود مدوان يبق منها يسعها لم ينسور ذلك ثم رأيت بعضهم صرح بذلك فقال نعم ان هذا الخراج بعض الصلاة عن وقتها يحرم غير صحيح بل هو ازمنة حيث تذاه ولكن تقول انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد يسعها يسع أقل جزئ من أركانها بالنسبة لله عند فعلها أما اذا قلنا بان ذلك بالنسبة للجد الوسط من فعل نفسه وهو ما يرتفع عليه في شرع العباد فيستصور أنه يسعها بالنسبة لآخر الممكن من فصله للجد الوسط فاذ شرع في فعله يبق بالنسبة لثاني أصح ما قاله خرفة مسدها حدثت فان قلت اذ لم يحرم ذلك فهل هو أولى قلت صرح البغوي بأنه لو كان واقعاً على الأركان أدرك ولو أتى بالنسبة خرج بعضها أتى بالنسبة وانما تجبر السجود قال ويحصل أنه لا ينافي بما لا يحصر بان لم يدرك كعتق الوقت وتظلم الاسنوي فيه

كان خرج وقت الجمعة ينشئ أوضاعاً عن السلام مع السجود وحل محلّه فين تلبسه الجمعة ولا يبعد الاول فغيره كثيره سم (قوله وتظهر عن قرب) قيد به لم يصح مثلاً لعدم طول الفصل (قوله قال جمع الخ) اعتمد في شرحه بفضل (قوله وعلوه) أي الخرج عن عند صدق الوقت (قوله لان الموافق الخ) والجمع المذكور ان يقولوا هذه حصل فيها خروج بالقتل صورته ولا ضرر ودمع ضيق الوقت الى العود فيها لانه يشبه انشاءه اولا كذلك مسألة الملم يحصل فيها صورته خروج بحالها ينشئ سم (قوله أنه الخ) بيان للموافق الخ (قوله ان شرع) أي من سلم ساهياً ثم ذكر قبل طول الفصل (قوله لم يحرم عليه ذلك) أي العود (قوله وان خرج الوقت) أي لم يدرك فليس كعتقها به (قوله حدثت) أي حين اذ شرع وقد بقي الخ (قوله وان يبق) أي حين الشرع في الصلاة (قوله لم ينصور ذلك) أي ضيق الوقت بعد السلام لخروجه قبله (قوله بذلك) أي النظر الى ذلك كور (قوله ان هذا) أي العود عند صدق الوقت (قوله حيث تذاه) أي حين اذ شرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها (قوله) ولكن ان تقول الخ جواباً باختصار الشق الثاني ومنع عدم التصور (قوله بان ذلك) أي المراد يسعها (قوله بالنسبة للجد الوسط) أي يسعها بالنسبة للجد الخ (قوله بالنسبة لثاني) أي للجد الوسط (قوله) ما قاله أي الجمع المذكور (قوله اذ لم يحرم ذلك) أي العود اذ شرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها (قوله لثاني) (قوله قلت صرح البغوي الخ) أي فقتضاه من العود (قوله أي بالنسبة) ظاهره وان لم يدرك ركعتي الوقت ويؤيده أو يعينه قوله قال ويحصل الخ فتأمل لكن فرق مر خلاف ذلك فشرط ركعتي الوقت سم أي من المذ (قوله قال) أي البغوي (قوله وتظهر الاسنوي فيه) أي فيما صرح به البغوي من سن الاتيان بالنسبة (قوله بها) أي بالنسبة (قوله مردود الذي يقعها) عبارة انما هي مردود بما تقدم من جواز العجز عن شرع في فعله وقتها ما يسعها جميعها وان لم يدرك في ركعة اه (قوله انه ذلك مطلقاً) أي الاتيان بالنسبة وان لم يدرك في الوقت ركعة (قوله كيف يسن هذا) أي الاتيان بالنسبة ويحصل المشاورية العود (قوله يمكن الجمع الخ) ويمكن الجمع أيضاً بان المذ الذي هو خلاف الاول المذ يتناول نحو القراءة والذي هنا هو المذ بالاتيان بالنسبة ولعل هذا أقرب بواقف به هو المراد ان شاء الله تعالى سم وفيه تأمل (قوله يحصل هذا الخ) أي ما قاله البغوي من سن الاتيان بالنسبة قال الشريدي كان المراد أن محل قولهم ان المذ خلاف الاول فيم اذ لم تقع ركعة في الوقت وهذا وتعتبر ركعة بالصلوة بجميعها فيه اه وهذا مبني على تفسير اسم الإشارة بالعود ولكن الظاهر تفسيره بالاتيان بالنسبة ككله وقضية ما صرح سم (قوله وذلك) أي قولهم المذ خلاف الاول قول المتن (واذا عـ) أي أو اذ السجود وان لم يشرع فيه بالفعل كما يشعر به كلام الامام والقراني وغيرهما وأقبحه شخصاً الشباب الرمي بها بقومعني سم (قوله وكذلك ان نواه الخ) اقتصر على مقابلة في شرحه بفضل قال الكردى وكذا اعتمد في شرحه على الإزالة والعباد وزاد في الحقيقة وكذلك

الوقت ما يسعها لم يحرم عليه ذلك بل هو الزمان حيث وان خرج الوقت والعود مدوان يبق منها يسعها لم ينسور ذلك ثم رأيت بعضهم صرح بذلك فقال نعم ان هذا الخراج بعض الصلاة عن وقتها يحرم غير صحيح بل هو ازمنة حيث تذاه ولكن تقول انما يتوجه الاعتراض ان قلنا المراد يسعها يسع أقل جزئ من أركانها بالنسبة لله عند فعلها أما اذا قلنا بان ذلك بالنسبة للجد الوسط من فعل نفسه وهو ما يرتفع عليه في شرع العباد فيستصور أنه يسعها بالنسبة لآخر الممكن من فصله للجد الوسط فاذ شرع في فعله يبق بالنسبة لثاني أصح ما قاله خرفة مسدها حدثت فان قلت اذ لم يحرم ذلك فهل هو أولى قلت صرح البغوي بأنه لو كان واقعاً على الأركان أدرك ولو أتى بالنسبة خرج بعضها أتى بالنسبة وانما تجبر السجود قال ويحصل أنه لا ينافي بما لا يحصر بان لم يدرك كعتق الوقت وتظلم الاسنوي فيه

ما يسعها فله ذلك مسطوقاً والا فلا أخذنا بما تقرر في المدافن قلت كيف يسن هذا من قولهم المذ خلاف الاول قلت يمكن الجمع فانه يحصل هذا على ما اذا وقع ركعة وذلك على ما اذا لم يقعها (واذا عـ) أي شرع في سجود السهو بان وصلت جنبته للأرض وكذلك ان نواه على ما يشعر به قول الامام القراني وغيرهم وان عن له أن يسجد تيناً أنه لم يحضر من الصلاة

الاصح) أي بان أنه لم يخرج منها الاستحالة حقيقة الخسوع منها العود الهولاء سلامه وقعوا لعشره بكونه لم يات به الا نسيانه ما عليه من السهو فيصعد وجو أو يتكلم صلاته فيجحد وتزمر الظاهر يخرج وقت الجمعة والإتمام بجحد وسجده وإعادته الام لم المأموم العود ولا بطلت صلاته ما لم يعلم خطأه فيه فيما يظهر أخذنا مما أمر أو يتعمد السلام لعزمه على عدم فعل السجود أو يتخلف لسجدوا أو يجحد قبل عود امامه أم لا لقطع القدوة بتعمده وبخلافه لسجده فيفعله منفردا وفارق هذا ما لو قام مسبوق بعد سلامه فانه يعود بزمه العود لما اقبلت قيامه الواجب عليه ولم يفتحن قطع القدوة وتخطفها لسجد بخبره فاذا اختاره كان اختياره متعمدا لقطعها ولو لم امامه الخفي مثلا قبل أن يسجد ثم يسجد قبل يسجد منفردا فارقته بسلامته اعتقاد العود به لا باعتقاده الامام كما ياتي (و) مرأت سجدوا السهو وان تعدد سجدتان لكنه قد تعدد صورة فقط في صورتهما المسبوق وخليفته الساهي وقد مرأفا ومنها (لوها) امام الجمعة أو القصورة

فوالخ وهذا مع دلالة الجلال المولى وغيره اه وتقدم عن النهاية والغي وسه احتمال قول المتن (صار عائدا الى الصلاة) ظاهر هذا الكلام انه بإعادة السجود تبين أنه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لإعادة السلام وتبطل سجدة قبله وان أعرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل أن ذلك التبين مشروط بالسجود أو الشروع فيه أو في الهوى له سم وهذا الاحتمال بعيد بل لا يظهر عليه ثمة بخلاف المار عن الكردى (قوله أي بان) الى الباب في المتن الاول لم يعلم خطأه بل يتعمد السلام وكذا في النهاية الاولى ولو لم الى وسه (قوله لا نسيانه) الخ) أي أو جهله انه عليه كاسر (قوله فيجده الخ) أي بعيد السلام ولا بعيد التشبهه في هذا المقام على المتن (قوله ولا يلزمه الظاهر بخبر) وبحثنا لجمع) أي بعد العود فلا ينافي ما مر من حرمة السجود بعد سجدته وانه عائدا الى الصلاة عس وكعب عليه سم أيضا ما تصه هذا الظاهر ان كان بقي من الوقت حين العود ما يسع السجود والسلام فاما بل حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ما يسع ذلك فهل الحكم كذلك أو لا بل لا يصير عائدا الى الصلاة كالمخرج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسنوي فابرأ جمع وظاهر عبارة الروض كغيره ان الحكم كذلك لكن المتخصص لا يفتوا به ما في الروض وغيره اطلاق لا ينافيه التقيد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود حدثا اذا تعمد وعمل التعذر لانه زادة غير مطلوبة بل بحرمة ثم بحثت بذلك مع مر مخالفه مع جملة من حرمه السجود والعودة وانتقالا ظهرا له أقول الأقرب الى الواقع ما مر عن عس والاسنوي والغي الشق الثاني وهو قوله أو لا بل لا يصير عائدا الى الصلاة (قوله ولا بطلت صلاته) أي حيث لم يوجد ما ينافي السجود فان وجد فلا كدته أو بنية فاقته وهو قاصر أو لو غسقت بدرا فاقته أو تعوذ ذلك بأية وسغنى (قوله ما لم يعلم خطأه) أي أو بنوم فارقته قبل تخلفه سطل فيما يظهر سم (قوله بتعمده) أي السلام (قوله السجود الخ) متعلق بالتخلف (قوله قبل عود امامه أم لا) صادق بما اذا سجد بعد عود الامام وبما اذا لم يسجد بالكلية وكان وجهه في الثاني انقطاع القدوة بصري (قوله فيفعله منفردا) أي انما يظهر ما ياتي عن سم وصرح بذلك ما مر عن البصري (قوله وفارق هذا) أي التخلف للسجود حدث بل بزمه العود للمتابعة (قوله فانه) أي المسبوق (بعوده) أي امامه (قوله لان قيامه) أي المسبوق (قوله وتخطفه) أي المأموم المرافق (قوله فاذا اختاره) أي التخلف (قوله بل يسجد منفردا) ينفي ندافلا بزمه السجود في هذه الصورة فابرأ جمع سم وتقدم عن البصري ما وافقه قول المتن (فبان قوتها) فيه اشعار بنوم بذلك بما اذا خاضعة الوقت السجود والسلام فلو عاوا أو غفوا وانقص من ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر انظرنا جواز السجود في هذه الحالة والافتحتم امتناعه ما فيه من تقويت الجمع قبل القياس البطلان علوا

الخ) يمكن حل المتن عليه يجعل المعنى واذا أراد السجود يكفي فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله (قوله صار عائدا الى الصلاة) ظاهر هذا الكلام انه بإعادة السجود تبين انه لم يخرج من الصلاة حتى يحتاج لإعادة السلام وبطلت سجدة قبله وان أعرض عن السجود ولو قبل الهوى له ويحتمل أن ذلك التبين مشروط بالسجود أو الشروع فيه أو في الهوى له (قوله ولا يلزمه الظاهر بخبر وقت الجمعة) هذا الظاهر ان كان بقي من الوقت حين العود ما يسع السجود والسلام فاما بل حتى خرج الوقت قبل السلام اما اذا لم يبق ما يسع ذلك فهل الحكم كذلك أو لا بل لا يصير عائدا الى الصلاة كالمخرج الوقت عقب السلام على ما مر عن الاسنوي فيجده بل يؤخذ من تعديله بانه غير مأمور به في ذلك نظر فابرأ جمع وظاهر عبارة الروض كغيره ان الحكم كذلك بل اتخذه خلافه ويغني ما في الروض وغيره اطلاق لا ينافي ما التقيد بل القياس بطلان الصلاة بالسجود حدثا اذا تعمد وعمل التعذر لانه زادة غير مطلوبة بل بحرمة ثم بحثت بذلك مع مر مخالفه مع جملة من حرمه السجود والعودة وانتقالا ظهرا له (قوله ما لم يعلم خطأه الخ) أي أو بنوم فارقته قبل تخلفه سطل فيما يظهر (قوله فانه يعود) أي الامام (قوله بل يسجد منفردا) ينفي ندافلا بزمه السجود في هذه الصورة فابرأ جمع (قوله فبان قوتها) فيه اشعار بنوم بذلك بما اذا خاضعة الوقت السجود والسلام فلو عاوا أو غفوا وانقص من ذلك كان الحكم كذلك فيما يظهر انظرنا جواز السجود في هذه الحالة والافتحتم (وسجدوا) السهو (فبان) بعد سجدوا السهو (قوتها) أي الجمعة أو وجب ان تمام القصورة أو أنظر أو يسجدوا) السهو نائبا آخر لصلاهم

ليبان أن الأول ليس بأحر الصلاة وأنه وقع لغوا (ولو نزل من هو أضعف من أن يثبت أنه لا يثبت أن السهو (سجد في الأصح) لإزادته السجود الأول والمطل
تعمد ولو سجد السهو ثم سجد (٢٠٤) كلامه لم يسجد ثانياً لأنه لا يثبت وقوع غسله فربما تسلسل أو سجد لاقترض طهنة فبان أن

الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك كما أشير إليه سم (قوله ليبان أن الخ) أي لبيان أن الخ (قوله) بغير كلام) كان سجد السهو ثلاثاً مثنى (قوله لم يسجد ثانياً الخ) وضابط هذا أن السهو في سجود السهو لا يقتضي السجود أو السهو به يقتضيه منها ومنه مثنى (قوله بغير كسائل) قال الدميري وهذه المسئلة التي سألتها أبو يوسف الكسافي لما دعي أن من تعمر في علم اهتدى به إلى سائر العلوم فقال له أنت امام في الغزو والادب فهل تهتدى إلى الفقه فقال سل ما شئت فقال لو سجد وسجد السهو ثلاثاً لم يلزمه أن يسجد قال لأن المصغر لا يصغر مثنى وشيخنا

المصغر لا يصغر مثنى وشيخنا

ثم التسلاوة لأنه وجد فيها وظلجها وأثر الشكر لم يمتنع فيها (تسن سجدات) بفتح الجسيم (التسلاوة) للإجماع على طلبها ولم تجب عندنا لأنه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم متفق عليه ومع من إن عزى الله عنه التصریح بقدوم وجوبها على التبر ولا يقوم الركوع مقامها كذا عبر به وأظهره مجازاً وهو بعدوا لقياس حوته وتقول الخطابي يقوم شاذلاً اقتضاه في العرازة غيره كما هو ظاهر (وهن في الجديد أربع عشرة) سجدة منها سجدة (الحج) لما جاء عن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه بسند حسن وإسلاماً ما كان بالدينة قبيل فتح مكة أقر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة نوري سلم عن أبي هريرة وأسلمة سمع أنه يحد مع النبي صلى الله عليه وسلم في الانشقاق وأقر أسير بك

﴿قوله وقدم﴾ إلى قوله ومع في المثنى وإلى قوله ولا يقوم في النهاية (قوله لا يقتضي الصلاة) أي وما الحق بها على ما مر من من سجود السهو في سجدة التسلاوة والشكر مع ما به (قوله بغير الجسيم) أي لأن السجدة اسم على وزن فاعلة وما كان كذلك من الأسماء يجمع على فعلات بفتح العين ومن الصفات على فعلات بالسكون ع ش قول لثن (تسن سجدات التسلاوة) قال في التوسط ذكر في الخبر أنه لو نذر سجود التسلاوة في غير الصلاة صغ وفيها فاقرب بالوجهين عدم الصحة كذا صرح يوم العدل الأذري ولم يرضع التشبيه انتهى شرح العباب اه سم الصوم دون السجود الآن يجعل على أن مراده سجدة الشكر بدليل التشبيه انتهى شرح العباب اه سم وأصل هذا الجمل متعين وإن كان بعيداً (قوله على طلبها) انما لم يقل في سنها وإن كان هو المناسب للاستدلال لأن أبا حنيفة وجهاً وسأقي الإشارة إلى الرد عليه رشدي (قوله ومع عن عمر الخ) عبارة الأسي وتقول ابن عمر امرنا بالحدود يعني التسلاوة فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلا ثم عليه وأه الغاري اه زاد الحنفى وفي النهاية يقتضيه فان قيل قد قدم الله تعالى من لم يسجد بقوله تعالى وأقر في عليهم القرآن لا يسجدون أوجب بان الآية في الكفار بدليل ما قبلها وما بعدها (قوله التصریح بعدم وجوبها على المني) أي وهذا معنى هذا الموطن العظيم مع سكون العبادة دليل إجماعهم نهاية (قوله والقياس حوته) أي لأنه تقرب بركوع الخ بشرع قول المثنى (وهن في الجديد الخ) واسطة القديم سجدة المفصل لخبر ابن عباس الأصم مع جوابه مثنى ونهاية قول المثنى (منها سجدة ثالث) أي واثناعشر في الأعراف والعدو والبل والأسر ومريم والفرقان والغزل وإمام تزيل رحم السجدة والنجم والانشقاق والعالي وصرخ المصنف كاهله بسجدة الحج بخلاف أبي حنيفة في الثانية مثنى (قوله لما جاءه) إلى التيسير في المثنى وكذا في النهاية لا الأقوال الضعيفة في آخر الأيات (قوله أقر أني) أي عدلى أو على أو تلا على يجزى (قوله خمس عشرة الخ) منها سجدة ص وسباني حكمها مثنى (قوله منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدة) خصها بالاستدلال لأن أبا حنيفة يقول ليس في الحج إلا السجدة الأولى وانما كالقوله لا قد بما لنا في أن لا سجدة في المفصل أصلاً يجزى (قوله وخبر ابن عباس الخ) رد دليل القديم وما للرضي الله تعالى عنه (قوله نافذ وضعيف) أي وخبر غيره صحيح ومثبت أسنى ومثنى (قوله ثم الأصح الخ) مثل السهو على وجه الله تعالى عن سجدة التسلاوة التي اختلفت في محلها كسجدة حم

استماعاً لمن سمع تقوى بتأجيله قبل القياس البطلان أن علو الامتناع لكن ظاهر عبارتهم خلاف ذلك كما أشير إليه والله أعلم

﴿باب في سجود التسلاوة والشكر﴾

في شرح العباب ما تفسره فقال في التوسط ذكر في الخبر أنه لو نذر سجود التسلاوة في غير الصلاة صغ أو فيها لم يصح الشرط وفي حصة النذر وجهان الأقرب عدم الصحة كذا صرح يوم العيد قال الأذري ولم يرضع التشبيه اه وجه عدم اقتضاه حوته الصوم دون السجود لأن يجعل على أن مراده سجدة الشكر بدليل التشبيه اه ما في شرح العباب (قوله ثم الأصح الخ) مثل السهو على وجه الله تعالى عن

وخبر ابن عباس لم يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة تعاف وضعف على أن التزلزله انما نافي الوجوب وبوجه الهاجر وفتح الأصح أن آخر آياتها في النحل يؤمرون وقيل يستكبرون

هل يستحب عند كل حمل سجدة علبا القولين فاجاب بقوله لم أقف على نقل في المسئلة والذي يظهر للمع لانه
 حيث يكون آتيا بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم تشرع ولا يجوز بل بسجدة واحدة عند الحمل الثاني
 ويجزئ عن القولين أما القائل بان جعلها فرضا أو أما القائل بان جعلها آتية قبلها فقرأت آتية لتبديل
 الفصل والسجدة على قرب الفصل مجزئ سم عبارة عش الأولى ناخيرا للسجدة خروجا من اختلافه وسئل
 السيوطي الخ (قوله وفي النقل العظيم الخ) سئل الجلال السيوطي ان العلماء الذين عدوا الآتية خروجا من
 قوله تعالى في سورة النمل الله الا هو رب العرش العظيم آتية وكذا قوله تعالى في حم فان استكبروا الى
 يسامون آتية فهل اذا قرأ كلاما من هاتين بسن له السجدة أو لا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله ان
 لا يسجدوا الى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته الليل الى قوله يعبدون فاجاب بقوله نعم بسن له السجدة ولا
 يحتاج الى ضم ما قبل انتهى وقد يستغربو بشي أن راجع فانه يتبادر من كلامهم خلافه وأوردته على در
 قتر وقد نازع فيه سم (قوله أو عكسه) وهو الملح وتلويحا للدم صرحوا لفظة والتورع (قوله لانه بمجرد
 ذكر فضيلة ان آمن الخ) أي فهو مدح لعل في خصوصه كلاما في مدح عام لكن برد على الفرق المذكور
 كلالا لظهوره معه وان قيل فانه يسجد لهما من أيها أمره صلى الله عليه وسلم تأمل بجري (قوله لانه)
 أي تأمل ما عداها و (قوله سيرا) أي احاطة للجميع و (قوله ذلك) أي قوله فليس الخ كرى (قوله)
 لا بسجدة ص) يجوز قرأته بالاسكان وبالفتح وبالكسر ثلاثون وبمع التنوين و (قوله وقد تنكب
 الخ) ومنهم من يكتم حرفا واحدا وهو الموحود في نسخ المتن و (قوله لا في المصحف) أي فيكتب في حرف واحد
 ع وشي (قوله فانه ليست سجدة تلاوة) فلو نوى بها التلاوة لم تصح حالي وبقي عن ع ما يقيد (قوله)
 وان كان الخ) أي كونه ليست سجدة تلاوة (قوله خلاف حديث عرو) أي المار نفا (قوله ونحن نسجد
 شكرا) أي سجودنا يقع شكرا فلا شرط ملاحظته ولا العلم به فلو نوى بواجده ما لحق في جبري وبقي في
 الشرح خلافاً بين ع ما يتعلق بذلك واليسيل القلب (قوله أي على قبول توبة نبيه الخ) قضيت أنه
 سجدات التلاوة التي اختلفت في جعلها كمسجدة حم هل يستحب عند كل حمل سجدة علبا القولين فاجاب
 بقوله لم أقف على نقل في المسئلة والذي يظهر للمع لانه حيث يكون آتيا بسجدة لم تشرع والتقرب بسجدة لم
 تشرع لا يجوز بل بسجدة واحدة عند الحمل الثاني ويجزئ عن القولين أما القائل بان جعلها فرضا أو أما
 القائل بان جعلها آتية قبلها فقرأت آتية لتبديل الفصل والسجدة على قرب الفصل مجزئ اه أقول اذا
 سجد عسا انتهائه للعمل الاول مع السجدة عدا القائل به فهل يصح عند القائل بالحمل الثاني فلو قرأ بعد
 السجود الحمل الثاني وأراد السجود عند القائل به فهل يصح السجود ولا بعد السجود الاول فاسلامنا
 أولا فنه نظر والظاهر انه لا يبعد فاصلا أخذ من قولهم انه لو قرأ بعد قراءته لا يات السجدة بسجدة لم
 يطال الفصل بين قراءة الاولى وسجدة او طاهرة أو صر بحال لا يضر الفصل بسجدة الاولى بالنسبة الثانية
 وقولهم لو تعارض السجود والنسبة سجدة لا تقرب النسبة ولان الظاهر ضبطه بما يقع من نظائره
 وسئل الجلال السيوطي عما قاله العلماء انه انما يسن السجدة اذا قرأ أو سمع الآية كلمة فان سمع أو قرأ
 بعضها لم يسن له وقد حزم العلماء الذين عدوا الآتية بان قوله تعالى في سورة النمل الله الا هو رب العرش
 العظيم آتية وكذا قوله في حم فان استكبروا الى يسامون آتية فهل اذا قرأ كلاما من هاتين بسن له السجدة
 أو لا حتى يضم اليهما ما قبلهما وهو قوله لا يسجدوا الى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته الليل الى قوله
 يعبدون فاجاب بقوله نعم بسن له السجدة ولا يحتاج الى ضم ما قبل اه وقد يستغربو بشي أن راجع فانه
 يتبادر من كلامهم خلافه وأوردته على در قتر وقد نازع فيه عوه وكذا يصح خلافه ما ذكره الشارح
 من الخلاف في آخر آياته في هذا الموضع مثلا الاختلاف في ان آتية النقل رب العرش العظيم أو يعلنون
 لا يقع منه الآن الله الا هو رب العرش العظيم ليس هو آتية السجدة وحده والآن يمكن الاختلاف في آخر
 آتية السجدة بل في نفسها فاشتمل (قوله فانه ليست سجدة تلاوة) قد يقتضي هذا انه لو نوى بها سجود

وفي النقل العظيم وقيل يعلنون
 واتصه الاخرى ورد قول
 الجمهور ان باطل وفي ص
 وأجاب وقيل ما يوجب
 فصلت يسامون وقيل
 تعبدون وفي الانشقاق
 يسجدون وقيل آخرها
 * تنبيه * ان قيل لم
 انحصرت هذه الارب عشرة
 بالسجدة عند هدم ذكر
 السجود والاربعة صلى
 الله عليه وسلم في آيات آخر
 كما تراها وهل أتينا قلنا
 لان تلك هي لمجد الساجدين
 صرحوا بغيرهم تلويحا
 أو عكسه فسر عن السجود
 حيث سد لغم المدح نارة
 والسلامة من المأثر
 وأما ما عداها فليس في ذلك
 بل نحو أمره صلى الله عليه
 وسلم مجردا عن غير وهذا
 لا دخل لنا فيه فلعلنا
 سجود عنده فتأمله سرا
 وهما يتضح لك ذلك واما
 يتلون آيات الله أناء الليل
 وهم يسجدون فهو ليس
 مما نحن لانه مجرد ذكر
 فضيلة من آمن من أهل
 الكتاب (لا بسجدة ص)
 وقد تنكب ثلاثة حروف
 الا في المصحف فانه ليست
 سجدة تلاوة وان كان خلاف
 ظاهر حديث عرو (فانها
 سجدة شكر لله تعالى للغير
 المصعب سجدة هاداة توبة
 ونحن نسجدها شكر أي
 على توبه توبة نبيه وادعوى
 الله اليه يتناو عليه وسلم

من خلاف الأولى الذي ارتكبه فريقا من بني كاهل لعنه الله كسائر الأنبياء صلى الله عليه وسلم عن وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سبهم من الناس مهما كان الواجب تركه لعدم محتمل بل ووجوب تأويله لتبوء عقبتهم ووجوب اعتقاد قرائتهم عن ذلك السب الذي يقع من ألسنة السالحيين هذا لأنه قد ثبت أن أصنافهم التي تبتوا عليهم لم تألوا حبلهم لربهم بل واصلوا حبلهم الواسطة بينهم وبين خلقه فان قلت ووجه تخصيص داود بذلك هو وقوعه بتأويله لآدم وأيوب (٢٠٦) وغيرهما قال سبحانه والله أعلم أنهم لم يخلقوا غير الله فلي حمار تركبهم من الحزن والبكاء حتى يبت

التي هي لأجل هذا لم تقار هنا بأني في سجود الشكر من هجوم الدعوات وغيره فهي متوسطة بين حقيقة محض
التلاوة وسجدة محض الشكر (ستحجب غير الصلاة) لأنها الصبح ثم لله الله عليه وسلم قرأ أهل المنبر ونزل فصد وسجد الناس معه وبأن
في الخ أي أنها لتفعل في الطواف له شيئا الصلاة التي هي فيها طواف فطلب فيها استبهاوا وأما في تحريم فمقتله أنه ليس لها طواف في كل أحكامها
(وتحريم فيها) وتبطل (في الاسم) كسجود الشكر وإن ضم لصعد الشكر قصد التلاوة فكلها طاهر لأنه إذا أجمع الجليل وغيره فطلب البطل

التفهم والقراءة والذكر

بان قصد التفهم في عارض

لفظ فلم يقر على البطلان

الاذا لم ينضم له ما يراه

مما هو موافق لغرض اللفظ

تختلف السجدة هنا فانها

من حيث هي لا تختص

بسلامة ولا تشكر فاقصد

البطلان بها وانما يبطل ان

تعدو على التحريم والاملا

ويستدل به ولو سجد بها

امامه الذي اراد لم يجز له

متابعه بل له ان ينظره

وان يفارقه فان قلت بناؤه

ما بان ان العبرة باعتقاد

المأموم قلت لما نادى لان

سجد فبالاى المأموم

جنسه في الصلاة ثم قالوا

يجوز الاقتداء بخفى يرى

القصر في اقامة اثاره نحن

لان جنس القصر امر عندنا

وهذا اتضح ما في الروضة

من عدم وجوب المغارقة

واما قوله انه لا يسجد لسهو

لان المأموم لا يسجد لسهو

نفسه فعنه ان لو سلم ان هذا

سهو نظر الى انه انتظر من

ليس في صلاة فحقه

ولا ما قرره كان غير مقتض

للسجد لان الامام يحمله

ثم يسجد لسهو امامه كما

علم مما قاله في ترك امامه

الحنفى لقنن لان الامام

يجب على اتباعه المأموم

واغفر لرامس كان مجزلة

الساهی وتعليل الروضة

الذكر ومشير لهذا فلا

اعتراض عليها خلافا

الاسنوى وغيره فتأمل (و يسن)

السجود

باعتبار هذا ما توحيه الشارح فغير محتاج الى مع ما فيمن التكلف والابهام فانه يقتضي انه لو قصد التسلاوة فقط لم يضر وليس يصح كماله ظاهر فالحق ان قياما ذكره - جامع بطلان لا يبطل وغير مبطل فليست بل بصرى وعش وشيدى (قوله ويعرف بين هذا الخ) عبارة عش وانما يضر قصد التفهم مع القرائع ان فيه جباين البطل وغيره لان جنس القرائع مطلوب وقصد التفهم لطوى بخلاف السجود لاسب فانه غير مغاير لاصل هذه السجدة لعمى تنسجى الصلاة كانت كالتي لاسب اه وفي رسم نحوها (قوله وانما يبطل) الى قوله كالمعنى في النهاية والمعنى (قوله والافلا) أى بان كان ناسيا أو جاهلا فلا يبطل صلاته لعدم معنى ونهاية قال عش قوله ناسيا أى أنه في صلاة صحيحة ومفهومة أنه لو نسي حصة السجود مضر وهو قياس ما تقدم أن من تكلم في الصلاة لنفسه حصة الكلام فيها بطلت وقاس عدم الضرر وفيما لو قام من التشهد الاول سهوا وعاد لنفسه الحكم بعدم الضرر فليحذر عش وبطل الاقرب الشافى لشدته فحفظه الحرمه تعضا كسبلة العود بخلاف حصة الكلام في الصلاة (قوله امامه الذى رواها) كالخفى معنى (قوله بل له ان ينظره) وأن يفارقه وتحصل فضله الجملة بكل منهما وانما انتفاره أفضل غاية وسم وقال السيد البصرى الوجه أن المغارقة أولى اه كماله وقاس ما سفيما لو عاد انما لم يقعد بعد اتصاله وفيما لو قام امامه فاستوقل عش ولعل الفرق بين هذا وبين ما تقدم أن هذا زمانه صدور ذلك زمانه طول فكان انتظاره هنا أولى اه (قوله بناؤه) أى الغدير (ما بان الخ) أى المقتضى لوجوب المغارقة (قوله لان سجدته) أى ما بان (قوله مومن ثم) أى لاجل تقييد ما بان بما ذكر (قوله في اقامة اثارها) أى لارى القصر فيها وشيدى أى كان يادة على غاية عشر يومه الرد (قوله وهذا) أى بقوله لان سجدته الخ (قوله وامام قوله) الى قوله كالمعنى عبارة النهاية وقوله انه لا يسجد أى بسبب انتظار امامه فاعلموا ان سجد لسهو لا اعتقده ان امامه زاد في صلاة ما ليس منها اه قال عش قوله وان سجد لسهو الخ ما بان في المغارقة قبل سجود امامه وينبغي ان يقال ان لو المغارقة قبل خروج من سجد لم يسمي القيام لا يسجد لان الامام لم يفعل ما يبطل سجود امامه وينبغي ان يقال ان لو سجد حين ذلك ما بان كان الركوع أقرب الى اتمام حداله كغيره مثلا سجد لاجل الامام ما يبطل بعد ذلك المغارقة اه (قوله هذا) أى الانتظار (قوله ولا ما قرره) يعنى أن كون الانتظار سهوا وانما هو بالنسبة الى اطلاق ما بان وعدم تقيده بقولنا ومجمله الخ وانما بالنسبة الى التقييد بذلك فليس ذلك الانتظار سهوا (قوله كان غير مقتض الخ) جواب لو واسم كان ضمير الانتظار (قوله ثم يسجد الخ) هذا لا يخص عنه وان كان عبارة الروضة كالمعنى فليحذر اه اذا انتظره فاعلم ان يسجد لسهو وجوب قلت الاصح لا يسجد لان المأموم لا يسجد لسهو وجه السجود انه يعتقد ان امامه زاد في صلاته انتهت فانظر قوله وجه السجود الذى هو مقابل الاصح انه يعتقد الخ فانه مخرج الى انه على الاصح لا يسجد لسهو امامه وجه هذا يظهر ما في قوله الشارح فتعليل الروضة الخ ان ذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التاويل فليست سم (قوله ما بان يجل) وهو سجود ص (قوله امامه) وهو قوله فان

للاوة لم يقدحدها (قوله ويعرف بين هذا وقصد التفهم) قد يقال بكنى في الفرق ان اصل السجود الزائده من الصلاة وبطلها واصل القراءة الزائده مناسبة الصلاة وعدم ابطالها بكنى كل على أسه مع التشريك اضعف من الاجراخ من الاصل (قوله بل له ان ينظره وان يفارقه) أى ويحصل فضل الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل (قوله فان قلت بناؤه) قد يجاب بان سجود الامام هنا من باب البطل وهو لا يؤثر مع الجمل واما بمنزلة الجاهل لخطئه في اعتقاده عندنا بخلاف ما بان فانه لا يتاثر بالجهل كترك الشرط وار تكايل فاقض الطهارة وقصد بذلك ان ما هنا نظير ما قام الامام سهوا أو جهلا لخامسة (قوله ثم يسجد لسهو امامه) هذا لا يخص عنه وان كانت عبارة الروضة كالمعنى فليحذر اه وفى ولو سجد امامه على ص لكونه يعتقد هالم يتابعه بل يفارقه أو ينظره فاعلموا اذا انتظره فاعلم ان يسجد لسهو وجهه قلت الاصح لا يسجد لان المأموم لا يسجد لسهو وجه السجود انه يعتقد ان امامه زاد في صلاته وتحت صاحب البحر

لا منافاة لان محل الخ قول المتن (القارئ) يشمل ذلك ما لو قرأ بين يدي مدرس ليغسله معناها فيسجد لذلك
 كل من القارئ ومن معصلاهما فقرأت مشروعة بل هي أولى من قراءة الكافر شرح مدر ولو صرف القارئ
 فقرأه عن القرآن كان قصدا لذكر أو مجرد التفتيح هل ينتفي طلب السجود عنه وعن سامعه ونقل عن
 شيخنا الشباب الرولى عدم الانتفاء وأنكر هذا النقل مدر اه سم وماتد مع من النهاية يأتى فى الشرح
 خلافه (قوله ولو صليا) الى قوله ومن بخلافه فى النهاية والحقى الا قوله أى روى اسلامه كالمظهر وقوله قبل
 وقوله وقد ينافى الحدون جنب قوله وان لم يتدك معصون (قوله ولو صليا) أى غير انماية وسم أى ولو
 جنب العدم فبمعن القراءة غش وفي الكردى عن الزبادى وسم والحال والشو بوى مثله (قوله وامرأة)
 أى محضرة رجل أجنبى اذ حرمت فم صوتهما عند خوف الفتنة ما عارض لالفاظ القراءة لان قراءتها
 مشروعة فى الجملة شرح مدر اه سم (قوله وسجدنا الخ) أى أو صليا ان قرأ فى قيام نه أى بخلاف
 ما لو قرأ فى الركوع أو غيره فلا يسجد لقراءته لعدم مشروعتها عس عبارة الخى ولو قرأ آية سجدة فى غير
 محل القراءة كمن قرأها فى ركوعه أو سجوده لم يسجد بخلاف قراءته قبل الفاتحة لان القيام محل القراءة فى
 الجملة وكذا ان قرأها فى الركعة الثالثة والاربع لا يها محل القراءة اه (قوله وخطيبا) أى ولسامعه الحاضر
 كالمظهر ولا ينافى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سببا لحرمة الاعراض عن الخطبة بالصلاة ولا عارض
 فى السجود لكن هذا المظهر اذا سجد الخطيب وأما إذا لم يسجد فينبى أن يكون سجوده حينئذ كسجوده
 لقراءة غير الخطيب من نفسه أو غيره وقد بحث الشارح فى باب الجمعة عدم حرمة كيان وعبارته فى شرح
 العباب ولا يسجد للثلاثة أى الطواف وسجدتى التلاوة والشكر اذ ليس فيه مانع الاعراض عن الخطيب
 مافى الصلاة لان كلامه لا يسمى صلاة حقيقة انتهت ببحث مدر امتناع سجدتى التلاوة وعلى سامع
 الخطيب وان سجد هو مظنة الاعراض وقد سبقه الخطيب أو يقطع السجود فى فتاوى الشارح ان الوجه
 تحريم سجدة التلاوة لما لحاظها بالصلاة سم وفي العبرى عن القليوبى والحقى اعتمادا بجمعه مدر (قوله

(القارئ) ولو صليا وامرأة
 ويحدنا تظهر على قرب
 وخطيبا أمكنه

وجهاته يتابع الامام فى سجوده والله أعلم اه فأنظر قوله ووجهه السجود الذى هو مقابل الاصح انه
 يعتقد ان قانه صريح فى أنه على الاصح لا يسجد لسجود امامه مومنا يظهر مافى قوله وتعليل الرضة الخ اذ لو
 سلم اشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذى لا يقبل التأويل فلتأمل (قوله والقارئ) وشمل كلامه
 ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليغسله معناها فيسجد لذلك كل من القارئ ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل
 هي أولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد ولا نقول بل قصد تلاوتها لتقر بمعناها شرح
 مدر وقرر انه لا يسجد لقراءة المسدول اه ولو صرف القارئ فقرأه عن القرآن كان قصدا لذكر أو مجرد
 التفتيح هل ينتفى طلب السجود عنه وعن سامعه (قوله ولو صليا) أى غير انماية يظهر ويؤيده ما يأتى فى
 الجنون ثم رأيت صريحه فى شرح العباب (قوله وامرأة) ولو رفع صوتهما بمحضرة آيات بلوع خوف فتنة
 أو شدة لان قراءتهما مشروعة فى الجملة مدر (قوله وخطيبا الخ) بحث مدر امتناعه على سامعه وان سجد
 هو مظنة الاعراض وقد سبقه الخطيب أو يقطع السجود (قوله وخطيبا الخ) أى ولسامعه الحاضر كالمظهر
 ولا ينافى فيه حرمة الصلاة وقت الخطبة لان سببا لحرمة الاعراض عن الخطبة بالصلاة ولا عارض فى
 السجود لكن هذا المظهر اذا سجد الخطيب وأما إذا لم يسجد فينبى أن يكون سجوده حينئذ كسجوده لقراءة
 غير الخطيب من نفسه أو غيره وقد بحث الشارح فى باب الجمعة عدم حرمة حيث قال ويحرم بعد جلوس الامام
 على المنبر صلاة فرض أو نفل ولا تنعقد لا طواف وسجدة تلاوة أو شكر فيما يظهر فيها أخذ من تعليلهم
 حرمة الصلاة بان فيها اعراضا عن الخطيب بالكلية اه باختصار وعبارته فى شرح العباب ثم ماتصو ويتردد
 التفرع فى الطواف وسجدتى التلاوة والشكر ولا يسجد للثلاثة اذ ليس فيه مانع الاعراض عن الخطيب مافى
 الصلاة لان كلامه لا يسمى صلاة حقيقة اه وفي فتاوى الشارح أن الوجه تحريم سجدة التلاوة لما لحاظها
 بالصلاة كالمظهر اه فى الاوقات المكرهات بل أولى لان ما هنا ماضى بدليل عموم التحريم هنا ذات السبب

بلا كلفة على منبره وأسفله ان قرب الفصل (والستم) لجسم آية السجدة من قراءة مشروعة كقراءته من الموضع وحده وكأثر أي برح
اسلامه كغير ظاهر وأمره أن يكتفى بالجموع قبل لأن اسماع القرآن مشروعة لذاته وأحتمل أن (٢٠٩) الحرمة بانما هو لمريض الشهوة

وقد ينافى قولهم لا يسجد
للقراءة في غير قيام الصلاة
لكرهاتها لا لقراءتها الخ
لحرمتها قالوا جـ في التعليق
بأن المداكر كالمداكر من كلامهم
على حل القراءة والسماع
أي عدم كراهتها بخلافها
برفع صوت بمحضرة أجنب
وبخلافه مع خشية فتنه
أو تلذذه فيها فظهر وقد
يجاب بان الكراهة والحكمة
في ذلك المراتب كونها قراءة
بخلاف ما في المراتب العلقان
خومتها كالسماع لعرض
دون جنب وسواء ونائم
وسكران وإن لم يتعد
كسجنون وطير ومن بخلافه
ونعصوم من كل من كرهت
قراءته من حيث كونها
قراءة فيها فظهر وما في
البيان في السكران يتعين
جسه على سكرانه في نوع
تعيين وفي الجنب يتعين جله
أعضاء جنبه حلت له
القراءة لكن بخلاف ما في
في نحو المفسر لأن في كل
صراخ أو فرأى آية في صلاة
الجزاة لم يسجد لها عتب
سلامتها قراءة غير
مشروعة ولا وحى مستمع
لها قبل صلاته الخصة أنه
يسجد على الصلاة لأنه
جالس قصير لعذر وهو
لا يغنيها (تنبيه) مقتضى
قولهم جميع آية السجدة إلى

بلا كلفة) أي والاسن تركه كإشراح الروض عش قول المتن (والستم) أي ولو لبعض الآية كان
سمع بعضهم واشتغل بكلام عن اسماع البعض الآخر ولكن سمع الباقي من غير قصد اسماعه وبقوله
اختلاف اعتقاد القاري والسماع كان قرأه في جنب اغتسل من غير نية وسمعها شافعي وينبغي أن كلامهما
يعمل باعتقاد نفسه إلا أن باطليهما عش وقوله وسمعها شافعي أي أشبهه القاري بذلك والأفسد
الشافعي أيضا تحصيل الظن (قوله أنور) حتى اسلامه الخ واعتاده الزبدي الاطلاق وأقوى الجلال الرمي كرهى
وبحجيره عبارة سم قوله وكأثر أي ولو جنباً أو لم يرج اسلامه كان معانداً لأن قراءته مشروعة
الجملة أي حدث حدث مر اه وأثره الرشد (قوله وقد ينافيه) أي تعليل القلب كرهى (قوله أي عدم
كرهاتها) أي وأن لم يند باسماً بافضل (قوله بخلافها) أي قراءتها أو (قوله وخلافه) أي السماع
من المرأة (قوله وقد يجاب الخ) اعتداه الجلال الرمي والزمادى كسراً نفا (قوله في ذلك) أي قرأه في
غير القيام وقراءة جنب (قوله وسواء نائم) أي عدم قصد هما التلاوة مقتضى (قوله وسكران الخ) أي لا يغيره
وشدهى (قوله وطير) كدرة ونحوها ثم مقتضى (قوله ومن بخلافه) قد عتب ان الكراهة في الخلاص من حيث
القراءة سم (قوله حلت له القراءة) وفي بعض بلاغ وبأن نسي كونه جنباً وقصد القراءة اه (قوله
لكن بخلافه الخ) هذا يدل على أنه أراد بالجنب الذي حلت له القراءة من لم يقصد بها القرآن ومن أطلق
أيضاً لأن الجنبه صار قصد الاطلاق والام تعلق قراءته سم أقول وبالجل على ما تقدم من الهمش يتدفع
الحدس (قوله ولو قرأ) إلى التنبه في نهايتها المعنى (قوله مستمع الخ) أي أو سماع وقاري نهايتها مقتضى (قوله
أنه يسجد الخ) هل يغفر تقديم هذه الشكر أو يفرق مر بأن سجدة التلاوة انما قدمت
للفأف في وجوبها سم وقد رجع الأول لتعليل الآخر (قوله لأنه جالس) تفسير الخ وعاء مقول وتكرر
سماع آية السجدة من قارئ أو أكثر أحسن أن يسجد لا تقرب منه التخصيص ترك المزاود بمقتضى تقديم
التجود دون فاتتبه الخصة وهو الأقرب أخذنا قول مر الآخر أن إذا التمسار على أحددها أي
السجود والفتنة السجود أفضل لاختلاف في وجوب اه عش (قوله كل نصفها) الأولى من كل نصفها
(قوله يسجد اعتباراً بالسماع الخ) قد يقال أنه المنصهرى (قوله ويحتمل المنع) اعتداه مر اه سم
عبارة الجبري عن الحنفى قوله لجميع آية السجدة أي من واحد فقط على الأوجه من احتمالين في فلا
يسجد إذا سمعها من قارئ ومن مثل ذلك أن يقرأ بعضها ويسمع الآخر كغير ظاهر وهل يشترط أن يقرأها في
زمن واحد بان يولي بين كتابتها وأن يسم السمع كذلك أولاً كل محتمل فليقرش ويرى والآخر الثاني ان
قصر الفصل اه (قوله قد يقتضيه الخ) أي المنع (قوله فرعاء) مقول ذكر واوا (قوله الأول) أي الاضافة

ومال مر ذلك وتقدم بحثه اه (قوله وكأثر) ولو جنباً أو لم يرج اسلامه كان معانداً لأن قراءته
مشروعة وفي الجملة أي حيث حلت أو غارت المسلم الجنب بانه لا يعتد بحكمة القراءة مع الجنبه فيمكن الجنبه
صارقة من القراءة كجلى السلم مر (قوله دون جنب وسواء الخ) ظاهره عدم سجدة مستمع وسماع قراءة
المذكورين ونقل عن شيخنا الشهاب الرمي بخلافه في قراءة الجنب ومن قصد بها الذكر فقط وأشكر هذا
النقل مر (قوله ومن بخلافه) قد عتب بان الكراهة في الخلاص من حيث القراءة (قوله لكن بخلافه) هذا
يدل على أنه أراد بالجنب الذي حلت له القراءة من لم يقصد بها القرآن ومن أطلق أيضاً لأن الجنبه صارقة
عند الاطلاق والام تعلق قراءته (قوله لانه مشروعة) انظر لو قرأها فيها بلا صراحة فاعتدها لاهل
باق فيه ما سأل عن الامام غيره (قوله لانه يسجد على الخ) هل يغفر تقديم سجدة الشكر أيضاً
قبل الخية أو يفرق بان سجدة التلاوة انما قدمت لاختلاف في وجوبها (قوله ويحتمل المنع) اعتداه مر (قوله
٢٧) - (شرواني وابن قاسم) - ثانی

المسجوع عنه ويحتمل المنع لانه بالنظر لكل على افتراء لم يوجد السبب في صحة الأصل عدم التلقي ونحوه بالجموع قد يقتضيه وهو الذي
يقبض ثم أبت احكاماً بناذ كروا فبما إذا ترك السبب من متعدد أن الحكم هل يضاف للاختيار ولا للجموع فرعاء بعضها يقتضى الأول كجلى

ورى الصدوق زعمه وروى إليه آخر ما زعمه من علماء الصمدية - ما وجهان أحدهما أنه لثاني لكون الأوامر غيب فعلمه وقيل لهذا الأول فعل الأول لم يحصل إلا زمان ولو سلم عليها مطلق واحدة فقلت له إن قلتين ثلاثا ذلك أنب فقلنا قلنا تلك الطلقة استحق الألف لاسناد البيهقنة لها وقيل لثالث لأنه لو تقدم ثبوت قبلها لم يحصل لكل من هذين الفرعين وما شابههما يؤيد ما يصح عماد كونه في مسئلتنا إذا ضافة لحكم السماع الثاني الذي هو قياس ما ذكره في هذين عن اعتبار السماع الأول وجب اشتراط سماع جميع الأئمة ينصخص واحد ووافقه قولهم أيضا أنه الحكم إذا لم يتوافقا على أخرى أيضا لثانيتها ويلزم من إضافتهما للسمع الثاني بعدم عدم السجود كما تقرر في رواية أول البيع ماله تعلق بذكر القاعدة (٢١٠) الأولى وغيره ما يقتضى تعليلهم عدم السجود في نحو الساهی بعدم قصد اشتراط قصد

القراءة في الدار كرويش
مراد فيها بظهور وانما
الشروط عدم المصارف
وقوله لم لا يكون القرآن
قرأ بالا بالقصد محله عند
وجوده فينتصرفة له عن
موضوعه يؤيد ذلك ما في
المجموع من عدم دنها
المفسر أي أنه وجدته
صارف القراءة عن موضوعها
ومثله المستدل كما هو ظاهر
قاله السبكي اتفق القراء
على أن التليذا إذا قرأ على
الشيخ لا يصح فان صح
ما قاله لحديث زيد في
الصحيف أن قرأ على النبي
صلى الله عليه وسلم سورة
والنعم فلم يصح سجدها
وفيه نظر ظاهر بل لا حجة
لهم فيه أصلا ان العنبري
لم يصح للنبي صلى الله عليه
وسلم كماله صح به قوله زيد
قرأت على النبي صلى الله
عليه وسلم فلم يصح وسببه
بيان جواز ترك السجود
كما صح به أنما تفرق زيد
للسجود إنما هو تركه صلى
الله عليه وسلم ودعوى

العجز الأخير (قوله ولو سلم الخ) عطف على قوله لو روى الخ (قوله من هذين الفرعين) أي تبين أن الصدق
لثاني في مسئلته وتصح استحقاق الألف في مسئلة الطلاق (قوله بما ذكره الخ) أي من ترجيع المنع (قوله)
يؤيد الخ) فيه ما لم (قوله إذا ضافة لحكم) وهو طلب السجود (قوله الذي الخ) أعني الإضافة (قوله وجب
الخ) لا بد عن يد أخذ من الفرعين المذكورين أنه وجب أن كان السك من سماع من الثاني (قوله ووافقه)
أي ما ذكره من ترجيع المنع وقال السكدي أي يوافق قوله وكل من هذين الخ (قوله قولهم أيضا أنه الحكم
الخ) لا بد عن كون ذلك من هذا بل هما جزأه وأحداهما أن على السجود سماع آية السجدة لا يعارضها - ذا
واضح لا تغيبا عليه بل سبق في كلامه أنما يؤيد هذا وهو قوله إذا ترك الخ فتأمل مع هذا يظهر ما في من
التدافع بصري (قوله يلزم الخ) فيه ما مر (قوله يذكر القاعدة الأولى) أي قوله إذا ترك السبب الخ
(قوله في نحو الساهی) أي كالتامع في (قوله محله الخ) خبر وقولهم الخ (قوله يؤيد ذلك) أي تقيد قولهم
المذكور بوجود القرينة الصارفة (قوله من عدم دنها الخ) خلافا للثانية كما مر (قوله ومثله المستدل الخ)
وافقه مر أه (قوله لا يسجد) أي التليذ (قوله ما قاله) أي القراءة (قوله وسببه) أي عدم سجود صلى الله
عليه وسلم (قوله لذلك) أي لحديث زيد وكذا مر ص خبر فيه (قوله مطلقا) يعني لا للشيخ ولا للتليذ كسدي
(قوله لا اتفاق) أي قوله فاعترض البلقيني في الغنى الأوله وأقضى إلى حرمة قوله وكلام التبيان إلى أن
الصلاة والى قوله وبني في الثانية لا ما ذكر (قوله وإذا صححه) أي في غير الصلاة فيومعني (قوله)
فلا يرى أن لا يقتضيه في الواقع كمن أضافها فيومعني وبني جواز عكسه أيضا بان يقتضى القارئ بالسجع
وكذا بالسمع سم وعش (قوله وهو) أي السماع (قوله لما صح الخ) دليل لقول المتن وبني القارئ
إلى هنا (قوله وقوله) أي بقصد الخ) قضية هذه العبارة البطلان بجرد القراءة وتعلله غير مراد سم أقول
مرح بتقيد البطلان بفعل الله وضمن بأفضل وشرحه المعنى وعش وأن قول الشارح كالنباية لأن
الصلاة منهي الخ كما مر في فعل قول الشارح وبني أن من الحرمة الخ صريح فيه (قوله وسورتها الخ)
أي غير التميز بل في جميع يوم الجمعة فيومعني ويأتي في الشرح ما قد يشكك فيه (قوله لغرض السجود فقط)
راجع للجميع ومفهومه الجواز وعدم البطلان إذا قصد مع غيره مما لا يضر سم عبارة الغنى نقلا عن
الروضة للجميع وعده الأذم يتعلق بالقراءة تعرض سوى السجود والأفلا كراهته مطلقا أه وعبارته شرح
بأفضل خلافا لما هو من إلى قصد السجود قصد السجود من يدو بات القراءة أو الصلاة فانه لا بطلان بشرعية
من عدم دنها (المفسر) خولف مر (قوله ومثله المستدل وافق مر) (قوله الأولى) أن لا يقتضيه فعله
جواز اقتداء به وبني جواز عكسه أيضا بان يقتضى القارئ بالسمع وكذا بالسمع (قوله وقوله) أي بقصد
الخ) قضية هذه العبارة البطلان بجرد القراءة وتعلله غير مراد (قوله لغرض السجود فقط) راجع
للجميع ومفهومه الجواز وعدم البطلان إذا قصد مع غيره مما لا يضر قصد وقد يستشكل بما تقدم في قوله

العكس المنقولة عن أبي داود عكسها فان قال القراءان التاميز لا يسجد إذا لم يسجد الشيخ كذلك فلا حاجة فيما أضلنا
ترك زيد بحيث أنه لا يضر من النسخ فلاحه فيه التاميز مطلقا أو لخالص أن الذي دل عليه كلام أئمتنا أنه ليس لكل من الشيخ والتليذ ترك
أحداهما لا يقتضيه ترك الآخر (قوله) وبنا أن كماله يسجد للقارئ للاتفاق على علمه ما حدثت في شأن وجهه بعد ما إذا لم يسجد وإذا سجد
مع فلا يرى أن لا يقتضيه (قوله وبنا أن كماله يسجد للقارئ) الجسم الأئمة ينصخص واحد ووافقه قولهم أيضا أنه الحكم إذا لم يتوافقا على أخرى أيضا لثانيتها ويلزم من إضافتهما للسمع الثاني بعدم عدم السجود كما تقرر في رواية أول البيع ماله تعلق بذكر القاعدة (٢١٠) الأولى وغيره ما يقتضى تعليلهم عدم السجود في نحو الساهی بعدم قصد اشتراط قصد

أو سجدة الحلى لغیر سجدة امامه كما یعلم مما سجد کر محرم وبطلت صلاته ان علم وتعدو كلام (٢١١) البیان لأجل الصلاة ذلك خلاف ما وهم فيه لان الصلاة منهی عن زیادة سجودها فی السبب كما ان الوقت المکر ومنهی عن الصلاة فی السبب فالقراءة فیها بقصد السجود فقط كما تعالی السبب باختياره فیہ لیقبل الصلاة کدخول المسجد بقصد التعمد فقط فاستراض البليشي ذلك بان السنة الثالثة قراءته لم تنزل السجدة في الأولى في صبح الجمعة وذلك بقضی قراءه السجدة ليسجد مردود كما بسطه ابو زرعة وغيره بان القصد هنا اتباع سنة القراءة المخصوصة والسجود لها وذلك تخيير ما صرح به بقصد السجود فقط وانما لم يؤثره منه فقط خارج الصلاة والوقت المکر ولانه قصد عبادة لا مانع منها باختلافه ثم وينبئ أن محل الحرم فيها صرفي القرض لأن النفل يجوز قطعه الآن يقال السجود فيها بذلك القصد تلبس بعبادة فصدقهم حتى في النفل كما أنه يظله ويخرج بالسمع غيره وان علم بزيادة السجود وزعم دخوله في واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ورد بانه لا يعلق عليه أنه قرئ عليه الا ان سمعوا صرح عن جمع صاحبنا رضي الله عنهم السجدة على من استمع أي سمع (فان قرأ في الصلاة) أي قيامها أو نوله ولو قيل

القراءة والسجدة حيث اه (قوله وبطلت صلاته الخ) أي بالسجود لا بمجرد القراءة عس ومقني عبارة سم قوله وبطلت الخ ينفي حصول البطلان بمجرد الشرع وفي الهوى يخرج عن حد القسام الشرع وفي المجل حيث أن نفس الهوى للسجود زيادة يطل بعد اه (قوله ان الخ) (فرع) * لو قصد سماع الآية بغرض السجود فقط فينبئ أن يكون كقرائتها لغرض السجود فقط (فرع) * لو قصد امامه تمين أن الامام قرأ بقصد السجود فقط فهل تضم صلاته لان القصد مما يحق لا يعدن سم (قوله) وتعمد أي السجود شرح بافضل (قوله بالقراءة فيها) أي في الصلاة (قوله فيه) أي في الوقت المکره (قوله كدخول المسجد الخ) أي في الوقت المکر وهما يتوهم (قوله فاستراض البليشي الخ) وافق مدر أي والطالب البليشي (فرع) * لو قرأ أهل آتقى أول صبح الجمعة له قراءة لم تنزل في الثانية فيجوز سم السجود لانها قرءت مشروعة وتلاوه لانها السجود وان قرأها بقصد السجود لانها مطلوبة بتخصيصها بخلاف ما لو قرأ في الأولى والثانية آية سجدة غير لم تنزل بقصد السجود فيصير وفا في ذلك لمر اه سم أي وخلافا لما سار اتفاقا دعا عرض البليشي المأيد له بطلان الصلاة بالسجود فيها اذا قرأ بقصد السجود فقط مطلقا حق بالتم تنزل في أول صبح يوم الجمعة عبادة الكردى ولا فرق في الحرم عند الشارح بين لم تنزل وغيره في صبح الجمعة وما استثنى في النهاية لم تنزل بل في صبح الجمعة اه وقوله في النهاية وكذا في الغنى سم كسار (قوله وانما لم يؤثره) قد قيل على أنه يسجد حيث ذكر لكن الاقرب في شرح الروض أنه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة في صلاة الجنازة وانتهى وقضية التشبيه عدم صحة السجود وقد يفرق سم عبارة الكردى واذا قرأ آتقى غير هذين بقصد السجود فقط بسجد ذلك كله طاهر والحقه وظهر الامداد عدم الصحة في الاعمال لاسيما السجود لعدم مشروعية القراءة كهي في صلاة الجنازة قوله في الاسنى واقره الزايدى والحاجي وقال العناني واقفه مدر اه أو قولوا في وقت ما لله الشارح من عدم التأخير قول الغنى والنهاية مما تماشى وفي الروض والجهمي علو أراد أن يقرأ آية سجدة أو آيتين فيها سجدة ليسجد لرفقه فلا يعتد ناولي كراهته بخلاف السالفه قضى مذهبنا أن كان في غير وقت الكراهة في غير الصلاة لم يكره اه قال عس قوله مدر لم يكره أي بل هو مستحب اه (قوله فيخرج الخ) أي السجود وكذا الضمير في قوله كما قال الخ (قوله) وخرج الى قوله وزعم الخ في الغنى والى قوله وصريح النهاية بقوله وضع الخ لعله انما ذكر لانه نص فيها زاده المصنف (قوله عن جمع عبادة) بالاضافة ويجوز التوسيف (قوله أي قيامها) الخ قوله وجوز في الغنى وان ضم لقصد الشكر قصد التلاوة ككل طاهر الخ ولعل الفرق ان مجرد قصد التلاوة لا يكون سببا للسجود هناك بخلافه هنا في يؤثر قصدهما هناك وأثرنا (فرع) * لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبئ أن يكون كقرائتها لغرض السجود فقط (فرع) * لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط بقصد السجود حيث يطل ذلك فهل تضم صلاته لان القصد مما يحق لا يعدن سم (قوله وبطلت صلاته الخ) ينفي حصول البطلان بمجرد الشرع وفي الهوى يخرج عن حد القسام الشرع وفي المجل حيث أن نفس الهوى للسجود زيادة يطل بعد اه (قوله كدخول المسجد الخ) أي في الوقت المکر وكما سطر به في شرح الروض (قوله فاستراض البليشي الخ) وافق مدر البليشي واستثنى ما لو قرأ في الأولى هل آتقاه يقرأ في الثانية لم تنزل لكن لو قرأها بقصد السجود لم يجز أن يسجدان بسجد بطلت صلاته اه وفيه نظر ثم اثنى مره ووافق على عدم البطلان كما في الحاشية الاخرى ثم شكر ومنه هذه الواقعة ورد ذاته لم تطلب منه قراءتها في الثانية لكونه هو وامامه قد قرأها في الأولى ثم قرأها في الثانية بقصد السجود أو بطل لانها لم تنزل غير مشروعة في الثانية (فرع) * لو قرأ أهل آتقى أول صبح الجمعة له قراءة لم تنزل في الثانية فيجوز سم السجود لانها قرءت مشروعة وتلاوه لانها السجود وان قرأها بقصد السجود لانها مطلوبة بتخصيصها بخلاف ما لو قرأ في الأولى والثانية آية سجدة غير لم تنزل بقصد السجود فيصير وفا في ذلك لمر اه سم أي وخلافا لما سار اتفاقا دعا خارج الصلاة الوقت المکر والخ قد قيل على أنه يسجد حيث ذكر لكن الاقرب في شرح

الفاتحة تلاه بحملها في الجلة (سجد الامام والغنود) الواو يعني أو بدليل افرادها لغيره في قوله لقراءته

الاقوله الواو الى اى كل والى قول الشارح وفيهما نظرى النهاية لاقوله وجوز الى المتن (قوله واو ترها الخ) فيه بحث لان الاجوديه انما هى الواو السابقة على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجوديه لانه لا يبنى أو أيضاً كقوله كما قاله فتأمل سم (قوله اى كل منهما) حل معنى لا عبر ابلانه بعد جعل الواو بمعنى أو لا يحتاج الى التأويل بل بكل عش (قوله فيئتذ) اى حين التاويل بكل منهما ما يتوقف على احتمال أن المراد حين التأويل بالواو (قوله تنازع) اى تنازع فى الامام والمنفرد معنى (قوله واو الخ) عبارة النهاية عما فى الفراءه يعملها فيه والسكاني يقول حذف فاعل الاول البصر بون يبرز منه والقاعل المضمر عندهم مفرد لا مشئى لانه لو كان ضمير تنبيه لم يزل على راجهم فيصير وان قرأ ثم لا فر اجمع عود على اثنين يتاويل كل منهما كما تقدم فالتركيب صحيح على مذهب البصرين كغيره من المذهبين قبله اه (قوله على حدثم بدا لهم) اى بان يكون مرجع الضمير المستتره لولا عليه لفظ الفعل كما فى قوله لم يفتقد حين العبر والنزوان وقوله اى بدوافع باللدلول عليه لفظه و (قوله فائى) فاعل قرأ اللدلول عليه لفظه اى اضافته الى الكردى لىكن المفعول فى كتب الخو تفسير حدثم بدا لهم يكون الفعل سسند الى ضمير مصدره وجعل الفعل معنى وقع ومعامله انه ليس من هذا قوله اى فان قرأ الخ ولعل هذا من جهة ما اشار اليه الشارح بصفتين اثنى (قوله دون غيره) اى من مصل وغيره والابطلت صلاته ان على وتعد شرح بافضل وزنه وبمعنى (قوله) نعم استثنى الامام الخ اعتمد النهاية وقالوا لانه (قوله) وجهه بانما الخ) وقد بوجها قاله الامام ابيان للبدل حكم المبدل عنه والفتحة لا يجوز لقراءتها فكذا بدلهما ولو آية سجدة تم ولم يحسن الاندرا للفتحة فقراءتها عنها ثم عن السورة قال وجهه انه يسجد لقراءته مره سم على ج اه عش (قوله) لا يقطع القيام المفعول (قوله) اى لانه لا قيام المفعول وهو بدل الفتحة وخبر به القيام للسورة وترشدى (قوله) لا اى لا يسجد لاتباعه الامام رشدى (قوله) وفيما الخ) اى فى تعليل الامام والسكوت (قوله) لا ذلك اى تعليل كل منهما (قوله) ما هو اى القطع (قوله) على انه اى القطع أو السجود (ذلك) اى اياه ومن مصالح ما هو فيه (قوله) تراعى تغيير امامه شمل ما لو تميز له حدث امامه متغيره لانه ليه نهاية اى فلا يسجد لغيره لانه ليس امامه وخبر بذلك ما لى بطلت صلاة الامام عقب قراءة آية سجدة وقيل السجود أو قاله (قوله) ما هو سجدة كما يفهمه قوله لوجود الخلافه الفاحشة لاننا انما نعنا انفراد السجود للفصل فلو قلنا الرشيدى و سم (قوله) مطلقا اى من نفسه أو غيره نهية (قوله) ولقراءة امامه الخ) يستثنى منه ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن للمأموم السجود كما فى وهذا سجود لقراءة الامام سم (قوله) ومن ثم كرا الخ) اى ومن أجل عدم جواز سجود المأموم لقراءة غير امامه عبارة النفسى والرض مع شرحه ويكره للمأموم قراءة آية سجدة واصفاه لقراءة غير امامه لعدم تمكنه من السجود ويكره ايضا المنفرد والامام الاصفاه تفسير قراءتها ولا يكره لهما قراءة آية سجدة ولو فى السريه يكره يسحب للامام تأخيرها فهاهى الى اخره منها

الرض انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة كالقراءة فى صلاة الخفاة اه وقضيه تشبيهه بالخفاة لعدم صحة السجود وقد يفرق بان القراءة مشروعة فى الخفاة خارج الصلاة لوقت المذكر وتختلفا بالخفاة لا يقال بل هى مشروعة فيها اى اضافى الى الخفاة وذلك اذا انفجر عن الفتحة وحفظ آيات السجود لا تاويل هذا الموضع مع ان المعتمدان من قرأ آيات السجود قبل الفتحة لا يسجد اعطاه للبدل (قوله واو ترها الخ) فبعض لان الاجوديه انما هى الواو الباقية على معناها كما يعلم ذلك من توجيههم للاجوديه لانه لا يبنى أو أيضاً كقوله كما قاله فتأمل (قوله) وجهه بانما الخ) قد بوجها قاله الامام بان البدل حكم المبدل منه والفتحة لا يجوز لقراءتها فكذا بدلهما ولو آية سجدة تم ولم يحسن الفتحة فقراءتها عنها ثم عن السورة قال وجهه ان يسجد لقراءته عن السورة مر (قوله) بان ما له منه) يحتمل أن المراد اى لا يبنى الا فى القيام (قوله) ولقراءة امامه اذالم يسجد) يستثنى ما لو سلم الامام ولم يسجد وقصر الفصل فيسن للمأموم السجود وهذا سجود لقراءة الامام (قوله) ومن ثم كرا للمأموم قراءة الخ) قال فى شرح الروض ان عدم تمكنه من السجود

وأثره لا ينفى التقسيم كما هنا أجود من أو أى كل منهما خبثاً تنزاعه كل من قرأ وسجد وجاز افعال أحدهما من غير محذوفه وجوز عدم التنازع جعل فاعل قرأ مستترافه على حدثم بدا لهم أى بدوى فان قرأ فائى الى آخره (تفسيراته فقط) أى كل لقراءة نفسه دون غيره نعم استثنى الامام من قرأ بدلا عن الفتحة لغيره منها آية سجدة قال فلا يسن له السجود ثلاثا يقطع القيام المفروض واعتمد التاج السكوت وجهه بان لا بد منه لا يترك الا لا يسنه اه وفيهما نظران ذلك انما يتأخى القطع لا جنبي اما هو لما هو من مصالح ما هو فيه فلا محذور فيه على انه انك لا يسمى قطعاً كما هو واضح (و) سجود المأموم لسجدة امامه) فقط تظنل بسجود لقراءة غير امامه مطلقا ولقراءة امامه اذالم يسجد ومن ثم كرا للمأموم قراءة آية سجدة

وحمله عند قصر الفصل ١٥ (قوله ومنه يؤخذ الخ) قد عني الاختصاص بحمل الكراهة مالم يطلب ما فيه آية
 سجدة مخصوصة في الصلاة كفي صبح الجمعة والاستقراء به وإن لم يمكن من السجود فلا فرق ألا يسجد كما هو
 ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا بالسجود أمامه سم وفي التكرري
 عن الجبال الرمل والزبادي ما وافقه قول المتن (فتختلف) انظر ما ضابطه وينبغي البطلان باستزاده في القيام
 فأفسد ترك السجود مع شروع الامام في السجود لان استزاده المذكور شروع في المبطل الذي هو ترك
 السجود مع الامام سم قول (المتن بطلت صلته) أي أن علم وتعمده بمعلوم بنو المخارقة شرع بافضل ومعنى
 (قوله لمافيه) الى المتن في النهاية (قوله من المخالفة الفاحشة) أي من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف
 ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قرب بعد سلامه فغير مأمور والكلام حيث لم ينو مفارقة انتهى فان قلت
 المأموم بعد قرائته أنه منفرد والمفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق
 بالمأموم ولذا يطلب الاصلح لها تمتلئ سم وقوله فان قلت الخ في عرش مثله (قوله انظر الخ) ويجري
 هذا كافي العباب وشرح فيه اذا هوى مع الامام لكن تأخر عذره كضعف أو بطء حركة أو نسيان كردي
 (قوله أو تلهي هوى) أي وإن ظهر له أنه لا يذكره فسهو بان وأتمته بالرفع منه لا احتمال استزاده في السجود
 اه كردي عن الإيباب (قوله إذا نسي بقارعة) الى المتن في المغنى الا قوله واعترض ان ولو تركه (قوله الآن
 يفارق الخ) راجع للمتن كما هو صريح منسحب المغنى وشرح العباب بافضل (قوله الآن يفارق الخ) ظاهره
 انه بعد المخارقة يجوز سجوده بل يطلب يؤيده قوله وهو فرق بعذر سم ورشدي عبارة بالعصرى قوله
 الآن يفارقه أي فسجد هذا مقتضى كلامه وهو ظاهر في مأموم سم آية السجدة لا نه مأمور بالسجود
 استقلالاً لا لامتناع القدوة فلما زال الرجوع الى الأصل اماماً وم لم يسمح قرائته فسجد بمحصل تأمل لانه يخص
 المتابع وقد انقطع القدوة بنية المخارقة فليجوز اه (قوله مطلقاً) أي في السر يتجلبه به (قوله لكن
 يسن له في السرية الخ) محمله اذا قصر الفصل نهاية بتوفيقه وأسنى قال في رشدي ظاهر هذا التعبير انه اذا لم يقصر

ومنه يؤخذ الخ قد عني الاختصاص بحمل الكراهة مالم يطلب ما فيه آية السجدة مخصوصة في الصلاة كفي صبح
 الجمعة والاستقراء به وإن لم يمكن من السجود فلا فرق ألا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه كاملاً
 وإن قصر الفصل لأن المأموم لا يسجد إلا بالسجود أمامه سم (قوله في المتن فتختلف) انظر ما ضابطه فتختلف
 المبطل وينبغي انه اذا ستر في القيام فأفسد ترك السجود بطلت تلبس الامام بالسجود وإن لم يرفع عنه
 لغمض هذه المخالفة بل ينبغي البطلان قبل تلبس الامام بالسجود أيضاً لأن الشرع في المبطل لم يبطل
 واستزاده في القيام فأفسد تركه مع ان شروع الامام في الهوى شروع في المبطل الذي هو ترك السجود مع
 الامام (قوله بطلت صلته لمافيه من المخالفة الفاحشة) من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي
 أو جهل وإن لم يكن قرب بعد سلامه فغير مأمور والكلام حيث لم ينو مفارقة ثم هل ذلك فرق بعذر مقتضى
 كلام المجموع عني ونقوله ان الرخصة في سجود السهو عن التذلل بل قال هنا انها بعذر بخلاف تركه
 نحو التشهد لأن الحلل يفقد أعظم اه مافي شرح العباب فان قلت المأموم بعد قرائته غايته أنه منفرد
 والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما لأن قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه بالاصحاحا
 فتأمل سم (قوله لمافيه من المخالفة الفاحشة) قد يؤخذ منه انه لو بطلت صلاة الامام عقيب قراءة آية
 السجدة قبل سجوده وفارقه المأموم حينئذ أنه يسجد لعدم المخالفة وقد سمع قرائته مشروعة مقتضى طلب
 السجود منه كالمأموم وانما منعنا انفرادها بالسجود للمخالفة وقد زال وجهه من نظر وعلمنا بانه قوله لم
 يسجد المأموم لسجود امامه لا لقراءته لأن ذلك مع استزاده القدوة ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لانه
 لا علاقة بينهما ولا انفرادها عارض (قوله الآن يفارقه) ظاهره انه بعد المخارقة يجوز سجوده بل يطلب
 ويؤيده قوله وهو فرق بعذر (قوله وهو فرق بعذر) كما شرح مر (قوله لكن يسن له في السرية بالخبر

ومنه يؤخذ أن المأموم في
 صبح الجمعة اذا لم يسمح لاي
 له قرائته وسواء هو قرائته
 لما عدا ان يتأخره بالاحلال
 بسنة الواحدة (فان يسجد
 امامه لمختلف) عنه (أو
 انكس) الحلال بان يسجد
 هو دون امامه (بطلت
 صلته لمافيه من المخالفة
 الفاحشة ولو لم يعلم الا بعد
 وقته وأسمه السجود
 انظره أو قبله هوى فاذا
 وقع قبل سجود وقعه معولا
 يسجد الآن بفارقه وهو
 فرق بعذر ولا يكره امام
 قرائته آية سجدة مطلقاً
 لكن يسن له في السرية
 تأخير

السجود في فراغه ثلاث شوش على التأمير من بل بحث نذب تاختر في الجهرية أضاف الجوامع العظام لانه مخلط على المامونين واعتراض الاول
بما صرح انه صلى الله عليه وسلم سجد في الفلور ثلاثة و بحجاب ياله كان يسجد بهم الا بقها احبانا فلعلهم انهم هم انهم قاتم قامن عليهم
التشويش أو قد يدان حوا ذلك وتوكله الامام حسن المامون بعد السلام ان قصر الفصل لما في من فوايتها بطوله ولولعزلها: تقضى
على العذر (ومن سجد أى أراد (٣١٤) أن يسجد (خارج الصلاة فوى) سجود الثلاثة وان لم يعين آياتها لحدبث انما الاعمال بالنيات

والسنة له التلطف بالنية
(وكبر الاحرام) بها كالأصالة
ولغيره لكنه ضعف
(رافعا يد) كرفع
السابق في تكبير الاحرام
ولا يسن له أن يقوم تكبير
من قيام لانه يرد (ثم كبر
(لهوى) السجود (بلا
رفع) يديه فان قصر على
تكبيره بطلت الصلاة والفرغ
فقط نظير ما في (ثم سجد)
واحدة (كسجود الصلاة)
في واجبه وسند ياته
(ورفع رأسه) من السجود
(مكبرا) (جاس (سلم)
كسلام الصلاة في واجبه
وسند ياته (وتكبير الاحرام
شرط) فيها (على الصحيح)
أى لا ينعينها لانه كالنية
ركن (وكذا السلام) لا بد
منه (في الظاهر) قياسا
على الفرم ولا يسن تشهد
وقضية كلام بعضهم أن
الجلوس للسلام ركن وهو
بعد لانه لا يجب التشهد
النافلة وسلامها بل يجوز
مع الاضطرار فهدى أولى
ثم هو سنة (و بشرط) لها
(شرط الصلاة) والتكف
عن مقصداتها السابقة لها
وان لم تكن صلا حقيقة
ملحقها وقرعة أو سماع

والفضل لا يسجد في التاخير بل على يسجد وان شوش على المامونين وصرح به الشيخ ع ش فالحاشية على ما
به من غير عن ولكن عبادة العباد بنسب الامام تاخير محذور في السرقة من السلام وفعلا به من قرب
الفضل انتهت اه أى هو محتمل لان يكون قوله ان قرب الفصل قبل المعصوف فقط فنه. حدث نذب
التاخير مطلقا (قوله ثلاث شوش الخ) منه، وتوحد انه لو آمنه لفقده المامونين بنسب له فعلها من غير تاخير وليس
بعيدا عما به ا كرى (قوله واعتراض الاول) أى نذب التاخير في السرية (قوله ولو ترك الخ) راجع الى
المتن (قوله أى أراد) الى قوله وان لا يطول في نفسى القول وسن له الى المتن وقوله فان اقتصر الى المتن وقوله
وقضيت الى المتن والى قوله ولو هو في النهاية الا قوله ونحو الى المتن وقوله ويسن ويكره الى المتن وقوله لا يصح
الى ما يلزم قول المتن (وى) أى جاز بانها يتومئضى (قوله سجود الثلاثة) أى فلو في السجود وأطلق لم
يصح ع ش قول المتن (وكبر الاحرام) يؤخذ مما في في السلام أنه لو كبره ويا لم يضر وهو واضح صرى
قول المتن (رافعا الخ) أى يد يرفع (قوله ولا يسن له أن يقوم) أى فاذا قام كان مباحا على ما يقتضيه قوله
لا يسن الخ دون يسن أن لا يقوم ع ش (قوله ثم كبر الخ) أى بانها يتومئضى قول المتن (ورفع رأسه) أى
بلا رفع يديه معنى (قوله ثم سلم كلاما صلاة) يتردد النفاذ في السلم قبل رفع رأسه وبعد وقبل الوصول
لحد الجلوس، مصرى عبارة ع ش وفي سم على المنهج هل يجب هذا الجلوس لاجل السلام أو لا حتى لو سلم
بعد رفع رأسه يسيرا كفى. دل مر الا لوجوب الطلوى الى خلافه انتهى والاقرب بما عاها مر اه
وإني ما يتبع به القول به (وتكبير الاحرام الخ) أى مع النية كامر معنى (قوله أى لا بد منه الخ) (وتكبرا
ما عاها المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه معنى (قوله ولا يسن تشهد) أى فلو في يرفع رأسه غايته ان يطول
الجلوس بعد الفرم من السجود وما اتجه من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضر بل قضية كلام عدم الكراهة
ع ش (قوله وقضية كلام الخ) عبارة النهاية وقضية كلام بعضهم لا يسلم من قيام وهو الا وجعهم فلهي
جواز سلام من اضطرار فهدى قياسا الى النافلة اه قال ع ش مر وهو الا وجعهم فلهي فلو انقلب وقام
بطلت وقوله من اضطرار لا ينافي هذا امر عن من وجوب الجلوس لانه انما أوردته في مقابلة الا كما شهد مجرد
الرفع فكانه قال يجب الجلوس أو بدله مما يجوز في النافلة اه وهذا معاد كلام الشارح أيضا كانه سم
عليه (قوله ثم هو سنة) أى الجلوس قول المتن (شرط الصلاة) أى كالاستقبال والستر والطهارة بانها يتومئضى
(قوله عن مقصداتها) كا ك وكلام وفعل مطلق نهاية (قوله وان لا يطول فصل ع الخ) قياس ما تقدم فمن
سلم من ركعتين من رابعة ما سبوا صلى ركعتين فلام ثم ذكر كرا من أن يحصل الطول بقدر ركعتين من الوسط
المعدل أنه هنا كذلك ع ش (قوله مما ياتي) أى في قول المصنف فان لم يسجد وطال الفصل لم يسجد
(قوله في غيرها) أى من التوافل قول المتن (كبر لهوى الخ) أى بانها يتومئضى (قوله ويلزمه ان ينصب
منها قائما الخ) قولهم را كعالم يصح ويصح أن يقرأ لركوعه في قيامه من سجود شيئا من القرآن معنى

والسنة له التلطف بالنية
(وكبر الاحرام) بها كالأصالة
ولغيره لكنه ضعف
(رافعا يد) كرفع
السابق في تكبير الاحرام
ولا يسن له أن يقوم تكبير
من قيام لانه يرد (ثم كبر
(لهوى) السجود (بلا
رفع) يديه فان قصر على
تكبيره بطلت الصلاة والفرغ
فقط نظير ما في (ثم سجد)
واحدة (كسجود الصلاة)
في واجبه وسند ياته
(ورفع رأسه) من السجود
(مكبرا) (جاس (سلم)
كسلام الصلاة في واجبه
وسند ياته (وتكبير الاحرام
شرط) فيها (على الصحيح)
أى لا ينعينها لانه كالنية
ركن (وكذا السلام) لا بد
منه (في الظاهر) قياسا
على الفرم ولا يسن تشهد
وقضية كلام بعضهم أن
الجلوس للسلام ركن وهو
بعد لانه لا يجب التشهد
النافلة وسلامها بل يجوز
مع الاضطرار فهدى أولى
ثم هو سنة (و بشرط) لها
(شرط الصلاة) والتكف
عن مقصداتها السابقة لها
وان لم تكن صلا حقيقة
ملحقها وقرعة أو سماع

جميع آياتها فان سجد قبل انهاءها يعرف فسدت لعدم دخول وقتها وان لا يطول فصل عرفا بين آخرها كقوله السجود كما
يعلم مما ياتي وسن ويكره فيها كل ما يسن ويكره غيرها مما يتصور رجحته هنا ككلها ظاهر (ومن سجد) أى أراد السجود فيها) أى الصلاة
(كبر لهوى) الها (والفرغ) منها لما صلى الله عليه وسلم كك يكرى كل خفض ورفع في الصلاة ويلزمه أن ينصب منها قائما ثم يركع
لان الهوى من القيام واجب ولو قرأ آياتها فركع

بان باغ أقل الركوع ثم بداه السجود لم يجز لقوات مجله أو صعد ثم بداه العود قبل اكالمها بان لا تنهاتل بل يلزم بالشرع ولو هوى السجود قبل ان يلج الركوع صرفه لم يكفه عنه كما هو الذي يجبه أنه لا يسجد منه لها لأنه بدية الركوع (٢١٥) لزمه القلم كالمعنى في الركوع

نعم اذا عادلة بام له الهوى منه للسجود كما هو ظاهر (لا يرفع يديه) فيما لعدم وروده (قلت ولا يجلس) نداء بعددا (لا لراحة والله أعلم) لعدم وروده أيضا ولا يصح لها نية كسكنى ابن الرضا لا تنافي عليه ومن توجيهه سجود السهو وأنه لا ينافي قولهم لم تستأها نية الصلاة (ويقول) فيها في الصلاة ونحو جهل السجود وجهي الذي نقله وصوره وشق سجد بصره بحوله وقوته فبارك الله أحسن الخالقين رواه جمع بسند صحيح الا وهو ردف رواها البيهقي وهذا أفضل ما قال فيها وان ورد غيره والدعاء فيها بما تناسب سبب آتيا حسن (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أي آتي بغير تسنن (في مجلسين) سجدة لكل قسمها لتعدد السبب بعد توفية الأولى مقصده فان لم يسجد للمرة الأولى فقله مضاعفا للمرة الأولى كذا أطلقه شارح وجهه ان قصر الفصل بين الأولى والسجود كما هو ظاهر وقضية تعبيرهم بكافة أنه يجوز تعددها وهو نظير ما يأتي فيمن طاف أسبوعا ثم كرر صلاتها الا أن يرق بانسنة العلوف لا تقتصر فيها التأسيس

ونهائية الفصل بين السجدة والركوع ع (قوله بان أقل الركوع) قال في شرح الروض فلو لم يبلغ حد الركوع جاز انتهى فانظر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجد والسابق الى الفهم منه الأول سم ويؤيد معارضه البصري من جواز تكبيره التحريم هاربا (قوله لقوات سجده) أي وهو هوى من قيام ع (قوله ولو هوى السجود الخ) يتردد النظر في هذه المورد هل يسجد السهو نظر الزيادة صورة الركوع المبطله لولا العذر ولعل الاثر بغيره بصري ولا يخفى أنه لو سلم مبنى على قول الشارح والذي يجبه الخ ينافي عن سم فافيه (قوله كاسر) أي في الركوع (قوله والذي يجبه الخ) قد بينه قضية قوله الاتي نعم الخ أن له السجود منه لها لأنه اذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزم القيام بدية الركوع انما يظهر اذا أراد ترك السجود مطلقا لتأمل سم (قوله لها) أي للتلاوة (قوله فيما) أي قوله ومر في المغي (قوله نداء الخ) بل يكره تنزيها ولا يتطبل به صلاة غنى (قوله ولا يصح الخ) وفيه قال الشيخ الاسلام والمغني وخلافا للهاء عبارة ونوى سجود التلاوة حتمنا غير تلفظ ولا تكبير اه (قوله ومر توجيهه) سجود السهو الخ) تقدم في الهامش ثم ان الاعتماد عندنا الشهاب الرمي وجوب بالنية لها في حق غيرها أموم وهو الموافق لقولهم في تشابهة الصلاة وأما وجه الشارح فلا يخفى أنه تكلف سم (قوله فيها في الصلاة) الى قوله فاذا كرر هافي النهاية الا قوله واه الى وهذا قوله كذا أطلقه شارح (قوله أحسن الخالقين) زاد الاسني وانغي ويقول اللهم اكسبهم عاندا أجرا واجعلها لي عندك خيرا وضع عن جهل وزا واقبلها في ثمانية من جسدك داودر واحصاها كم وصحهم او يندب كافي الجمع عن الشافعي ان يقول سجدتان بنان كن معدي بنافعولا قال في وصية طو قالما بقوله في سجود صلاة جازي كفي اه (قوله وان ورد غيره) منها ما تقدم نفا (قوله والدعاء) الى قوله كذا أطلقه في المغي (قوله بما تناسب سبب آتيا الخ) فيقول في سجدة الاسراء اللهم اسبغني من الباكرين المالح والخاصين لك وفي سجدة الم السجدة اللهم اسبغني من الساجدين من لوجهي المسبحين بسجدة واعوذ بك أن أكون من المستكبرين عن أمر الله وعلى أوليائه اسني ومغني (قوله أي آتي بغير تسنن) أي أو أكثر وحكمة تفسيره بما ذكر ان نسبة التكرار كافي الصباح اعادة الشيء مرارا أو أقل ما يصدق عليه ذلك اعادة الشيء بعد المرة الأولى من تين ناهي عن أقل الجمع اثنان ع (قوله وجهه ان قصر الفصل الخ) أي فان طالت فات سجود الأولى سم قال ع (قوله لم يبين ما يحصل به الطول هنا) ويحصل منه بطر كعتين اه (قوله وهو نظير ما يأتي الخ) قضيت من الأفضل هنا التعدد لانه أفضل هناك سم (قوله ثم كرر صلاتها) كذا في أصح رواياته تعالى بصيغة الجمع وحيدتها لا ينسب فعل لأكبر وقتأمل ان كنت من أهله بصري (قوله الا ان يفرق الخ) أي والاصل عدم الفرق فية لا ينسب هنا ع (قوله الماتن في الاصح) وقد علم بما قرر وان محل الخلاف اذا سجد الأولى ثم كرر الآية يسجدنا أما لو كرر هافي السجود فانه يقتصر على سجدة واحدة قطعاه غنى (قوله سجدة لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

رفع الآن يلزم اجزاء هذا السلام أيضا (قوله بان أقل الركوع) قال في شرح الروض فلو لم يلزم الحد الزا كجواز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحد أو يعود للقيام ثم يسجد والسابق الى الفهم منه الأول (قوله والذي يجبه انه لا يسجد منها لها) قد يقال قضية قوله الاتي نعم الخ ان له السجود منه لها لأنه اذا لم يلزمه تقديم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزمه قبله ولزم القيام بدية الركوع انما يظهر اذا أراد ترك السجود مطلقا لتأمل سم (قوله ومر توجيهه) سجود السهو تقدم ثم ان الاعتماد عندنا الشهاب الرمي وجوب بالنية لها في حق غيرها أموم وهو الموافق لقولهم في تشابهة الصلاة وأما توجيه الشارح فلا يخفى أنه تكلف سم (قوله وجهه ان قصر الفصل الخ) أي فان طالت فات سجود الأولى (قوله وهو نظير ما يأتي الخ) بل قضية تنزيه بما ذكر ان الأفضل لتعدد لانه الأفضل هناك (قوله فاذا كرر هافي ركعة سجدة لكل في الاصح) وقياس ما تقدم

المكثرون ومع فيها مجال يساع به هنا (وكذا المجلس في الاصح) لماذا ذكر (وركعة كعجاس) وان طالت (وركعتان كعجاسين) وان قصر فانظرا للاسم فاذا كرر هافي ركعة سجدة لكل في الاصح أو ركعتين فكذلك بلان خلاف

وعلى التعدد فظاهر أنه باقى الثانية عقب الأولى وهكذا من غير قيام والأية يظهر البطلان لأنه زاد تصور من غير موجب (فان) قرأ الآية أو سجدها (لم يسجد وطال الفصل (٢١٦) عرفا بين آخرها والسجود لم يسجد) وان عذر التأخير لانه من رابع القراءة مع أنه لا مدخل

للقضاء فيها لانه السبب عارض كالسبب فان لم يعط أى ماوان كان جدينا بان يظهر عن قسز بكلمة (وسجدة الشكر لا تنسل الصلاة) لان سببها لتعلق به بها فان فعلها فيها عابدا عالما بطلت صلواته (وانما تسن لم يحرم نعمته) له أو لغيره ولده أو له محرم المسلمين ظاهر من حيث لا يحتسب وان توقعه قبل سكواد أو في وقت يتيقن ان أهل ليله أو طلب منه قبلها فيما يظهر أو قبل أو بعد نصر على عدوا وقدم غائب أو ضاع من بعض بشرط حل المال وما بعده كالجو واضح وليس الهجوم مغبنا عن القدين بعده ولا غلبهم بالوئامنا لا الأخير خلافا لزاما لان المراد محرم الشيء مقاباة وقوعه الصادق بالظاهر ومالا ينسب عادة لتسببه وضدهما وبالظهور أن يكون له وقع عرفا بالأخير أن لا ينسب وقوعه في العادة لتسببه والولد وان تسبب فيه لكنه كذلك (أو) محرم (اندفاع) تقسمة عنه أو عن ذكر ظاهر من حيث لا يحتسب كذلك ككلمة بما الغالب وقوعه نحو الهلاك فيه كهدم وغر في الحجر الصميم أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا لمياه أمر يسر به خسا ما دورا واه في دفع النعمة ان سبحانه وخرج بالهجوم فيها استمرارهما كالاسلام اسقطه والعاقبة لأنه يؤدى الى استغراق العمر في السجود كذا قبل وقد عكر عليه قولهم في موضع لا نظير لذلك لانا لا نرى به الا اذا لم يعارض ما هو أهم منه فلو سجد العاقل بان ذلك لم يرد له نظير بخلاف الهجوم بقيد المذكور بن وبالظهور ما لا وقع له كخود درهم فقهر وانما عا لا وقع

في تكر رها في مجلس أنه لم يسجد للمرة الأولى كقوله لهما سجدة وقسمة التعبير بكفاة أنه يجوز تعددها وأنه لا يضر الصلاة أنه يسجد مطلقا لم يسجد سم أقول بصرح بذلك قول الشارح وعلى التعدد (قوله وعلى التعدد) أى جوازه فيما مر بصرى قول المتن (كحسابين) (فرع) «وقرأ أو يتراجع اصلا» وسجد لهما ما عداها في الصلاة وعكس سجدة ثانيا نهاية (قوله كذلك) أى سجدة لكل (قوله قرأ الآية) الى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمعنى قول المتن (وطال الفصل) أى بقينا عشا (قوله أى حال) فان لم يتمكن من الظاهر أو من فعلها الشغل قال أربع مرات سبحان الله والجليلة ولا اله الا الله وقوله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من ذلك لان لم يتمكن من تحبته المسجد حدث أو شغل وينبغي أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا عشا (قوله كاسر) أى في شرح وليس للتقوى (قوله لان سببها) الى المتن في المفسر والى قوله وقول الشارح الى النهاية الاقوله وان توقعه قبل وقوله كذا قبل الى ما خارج وقوله لغير (قوله من حيث لا يحتسب) قضيه انه لو كان يتوقعها وحصلت في الوقت الذي يتوقعها لم يسجد وفي الزيادة خلافه صبارته سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا بصرح بما اقتضاه كلامه قوله الاتى بالآخر الخ عشا واعلم ما نقله عن الزايدى هو الاقرب بالموافق لقول الشارح وان توقعه قبل وما قبله و بصرح الخ في حين المنع (قوله أولئك ولده) أى كائنه وشخصه بلذنه (قوله أولئك) أى المسلمين أى كاطر عند التقاطه بجبرى أى وصرة عسا كرا الاسلام على الكفار (قوله لا يحتسب) أى لا يدري نهاية ومعنى (قوله كوله) أى ولو سجدت قد نغبت فيه الروح لانه تنفعه في الاخرة سوى اه كروى بجبرى (قوله كوله) أى أو يتخا عشا شرح بافضل وعشا (قوله أو مال) قد يقال قياسا على طاعة الدنيا سم (قوله وما بعده الخ) وصورة في الجاه أن لا يكون منصب ظلم في النصر أن لا يكون العسكو متعاقبا قدوم الغائب أن لا يكون بحيث يرتفع على قدومه ففسدة وفي شفاهاه رضى أن لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في الولدان أن لا يكون فيهم توشى (قوله من القدين الخ) هما ظاهرة ومن حيث لا يحتسب عشا (قوله مقاباة وقوعه) أى حسدونه نهاية ومعنى (قوله وبالظهور أن يكون له وقع الخ) بواقعه ما نقل عن الامام أنه بشرط في النعمة أن يكون لها بالوسط الشارح ما يده هذا وقد ما له شيخ الاسلام تبعه لابن العباد مما حسله أن المراد بالظهور والناس في شرح العباب نقل ومعنى سم (قوله وبالأخير) وهو قوله من حيث لا يحتسب (قوله لكنه كذلك) أى لا ينسب اليه عادة أى لو جرد الوطع في كثير من عدم وجوده لدل على قالى في العباب وان تسبب في أصل الولد فلا تسبب في خلقه ونفع الروح في سلامته حال الولادة كروى (قوله أو عن ذكر) أى عن نحو ولده وعوم المسلمين (قوله ظاهرة) صفة نعمة (قوله من حيث لا يحتسب) المناسب لتعلقه بان دفاع سم (قوله كذلك) أى وان توقعه قبل (قوله فهما) أى في حدوث النعمة متأن دفاع النعمة (قوله كالاسلام والعاقبة) نشر مرتب (قوله والعاقبة) أى للصحيح عشا (قوله لانه الخ) أى السجود لاستمرارهما (قوله بتقديده الخ) وهما الظهور والكون من حيث لا يحتسب (قوله وبالظهور الخ) وقوله الاتى بالأخير الخ عطف على قوله بالهجوم الخ (قوله الغفير)

في تكر رها في مجلس أنه لم يسجد للمرة الأولى كقوله لهما سجدة وقسمة التعبير بكفاة أنه يجوز تعددها وان ذلك لا يضر الصلاة أنه يسجد مطلقا لم يسجد سم أقول بصرح بذلك قول الشارح وعلى التعدد (قوله وعلى التعدد) أى جوازه فيما مر بصرى قول المتن (كحسابين) (فرع) «وقرأ أو يتراجع اصلا» وسجد لهما ما عداها في الصلاة وعكس سجدة ثانيا نهاية (قوله كذلك) أى سجدة لكل (قوله قرأ الآية) الى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمعنى قول المتن (وطال الفصل) أى بقينا عشا (قوله أى حال) فان لم يتمكن من الظاهر أو من فعلها الشغل قال أربع مرات سبحان الله والجليلة ولا اله الا الله وقوله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من ذلك لان لم يتمكن من تحبته المسجد حدث أو شغل وينبغي أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا عشا (قوله كاسر) أى في شرح وليس للتقوى (قوله لان سببها) الى المتن في المفسر والى قوله وقول الشارح الى النهاية الاقوله وان توقعه قبل وقوله كذا قبل الى ما خارج وقوله لغير (قوله من حيث لا يحتسب) قضيه انه لو كان يتوقعها وحصلت في الوقت الذي يتوقعها لم يسجد وفي الزيادة خلافه صبارته سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا بصرح بما اقتضاه كلامه قوله الاتى بالآخر الخ عشا واعلم ما نقله عن الزايدى هو الاقرب بالموافق لقول الشارح وان توقعه قبل وما قبله و بصرح الخ في حين المنع (قوله أولئك ولده) أى كائنه وشخصه بلذنه (قوله أولئك) أى المسلمين أى كاطر عند التقاطه بجبرى أى وصرة عسا كرا الاسلام على الكفار (قوله لا يحتسب) أى لا يدري نهاية ومعنى (قوله كوله) أى ولو سجدت قد نغبت فيه الروح لانه تنفعه في الاخرة سوى اه كروى بجبرى (قوله كوله) أى أو يتخا عشا شرح بافضل وعشا (قوله أو مال) قد يقال قياسا على طاعة الدنيا سم (قوله وما بعده الخ) وصورة في الجاه أن لا يكون منصب ظلم في النصر أن لا يكون العسكو متعاقبا قدوم الغائب أن لا يكون بحيث يرتفع على قدومه ففسدة وفي شفاهاه رضى أن لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في الولدان أن لا يكون فيهم توشى (قوله من القدين الخ) هما ظاهرة ومن حيث لا يحتسب عشا (قوله مقاباة وقوعه) أى حسدونه نهاية ومعنى (قوله وبالظهور أن يكون له وقع الخ) بواقعه ما نقل عن الامام أنه بشرط في النعمة أن يكون لها بالوسط الشارح ما يده هذا وقد ما له شيخ الاسلام تبعه لابن العباد مما حسله أن المراد بالظهور والناس في شرح العباب نقل ومعنى سم (قوله وبالأخير) وهو قوله من حيث لا يحتسب (قوله لكنه كذلك) أى لا ينسب اليه عادة أى لو جرد الوطع في كثير من عدم وجوده لدل على قالى في العباب وان تسبب في أصل الولد فلا تسبب في خلقه ونفع الروح في سلامته حال الولادة كروى (قوله أو عن ذكر) أى عن نحو ولده وعوم المسلمين (قوله ظاهرة) صفة نعمة (قوله من حيث لا يحتسب) المناسب لتعلقه بان دفاع سم (قوله كذلك) أى وان توقعه قبل (قوله فهما) أى في حدوث النعمة متأن دفاع النعمة (قوله كالاسلام والعاقبة) نشر مرتب (قوله والعاقبة) أى للصحيح عشا (قوله لانه الخ) أى السجود لاستمرارهما (قوله بتقديده الخ) وهما الظهور والكون من حيث لا يحتسب (قوله وبالظهور الخ) وقوله الاتى بالأخير الخ عطف على قوله بالهجوم الخ (قوله الغفير)

في تكر رها في مجلس أنه لم يسجد للمرة الأولى كقوله لهما سجدة وقسمة التعبير بكفاة أنه يجوز تعددها وان ذلك لا يضر الصلاة أنه يسجد مطلقا لم يسجد سم أقول بصرح بذلك قول الشارح وعلى التعدد (قوله وعلى التعدد) أى جوازه فيما مر بصرى قول المتن (كحسابين) (فرع) «وقرأ أو يتراجع اصلا» وسجد لهما ما عداها في الصلاة وعكس سجدة ثانيا نهاية (قوله كذلك) أى سجدة لكل (قوله قرأ الآية) الى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمعنى قول المتن (وطال الفصل) أى بقينا عشا (قوله أى حال) فان لم يتمكن من الظاهر أو من فعلها الشغل قال أربع مرات سبحان الله والجليلة ولا اله الا الله وقوله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من ذلك لان لم يتمكن من تحبته المسجد حدث أو شغل وينبغي أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا عشا (قوله كاسر) أى في شرح وليس للتقوى (قوله لان سببها) الى المتن في المفسر والى قوله وقول الشارح الى النهاية الاقوله وان توقعه قبل وقوله كذا قبل الى ما خارج وقوله لغير (قوله من حيث لا يحتسب) قضيه انه لو كان يتوقعها وحصلت في الوقت الذي يتوقعها لم يسجد وفي الزيادة خلافه صبارته سواء كان يتوقعها قبل ذلك أم لا بصرح بما اقتضاه كلامه قوله الاتى بالآخر الخ عشا واعلم ما نقله عن الزايدى هو الاقرب بالموافق لقول الشارح وان توقعه قبل وما قبله و بصرح الخ في حين المنع (قوله أولئك ولده) أى كائنه وشخصه بلذنه (قوله أولئك) أى المسلمين أى كاطر عند التقاطه بجبرى أى وصرة عسا كرا الاسلام على الكفار (قوله لا يحتسب) أى لا يدري نهاية ومعنى (قوله كوله) أى ولو سجدت قد نغبت فيه الروح لانه تنفعه في الاخرة سوى اه كروى بجبرى (قوله كوله) أى أو يتخا عشا شرح بافضل وعشا (قوله أو مال) قد يقال قياسا على طاعة الدنيا سم (قوله وما بعده الخ) وصورة في الجاه أن لا يكون منصب ظلم في النصر أن لا يكون العسكو متعاقبا قدوم الغائب أن لا يكون بحيث يرتفع على قدومه ففسدة وفي شفاهاه رضى أن لا يكون نحو ظالم وكذا يعتبر في الولدان أن لا يكون فيهم توشى (قوله من القدين الخ) هما ظاهرة ومن حيث لا يحتسب عشا (قوله مقاباة وقوعه) أى حسدونه نهاية ومعنى (قوله وبالظهور أن يكون له وقع الخ) بواقعه ما نقل عن الامام أنه بشرط في النعمة أن يكون لها بالوسط الشارح ما يده هذا وقد ما له شيخ الاسلام تبعه لابن العباد مما حسله أن المراد بالظهور والناس في شرح العباب نقل ومعنى سم (قوله وبالأخير) وهو قوله من حيث لا يحتسب (قوله لكنه كذلك) أى لا ينسب اليه عادة أى لو جرد الوطع في كثير من عدم وجوده لدل على قالى في العباب وان تسبب في أصل الولد فلا تسبب في خلقه ونفع الروح في سلامته حال الولادة كروى (قوله أو عن ذكر) أى عن نحو ولده وعوم المسلمين (قوله ظاهرة) صفة نعمة (قوله من حيث لا يحتسب) المناسب لتعلقه بان دفاع سم (قوله كذلك) أى وان توقعه قبل (قوله فهما) أى في حدوث النعمة متأن دفاع النعمة (قوله كالاسلام والعاقبة) نشر مرتب (قوله والعاقبة) أى للصحيح عشا (قوله لانه الخ) أى السجود لاستمرارهما (قوله بتقديده الخ) وهما الظهور والكون من حيث لا يحتسب (قوله وبالظهور الخ) وقوله الاتى بالأخير الخ عطف على قوله بالهجوم الخ (قوله الغفير)

لا يراه عادل أو أساه وأما
الخارج البائسة كالعرفه
وسر الماسدي فقه نظر ظاهر
لهم من أجل النعم فالتى
يفقه السجود خلو ثوبا
والآخر ما يحصل عقب
أسابه عادة كمن يتعارف
لآخر ويسأل ظهور السجود
لذلك الآن تجد أنه ثروة
أوجه أو لمه لا محضرة
من ليس له ذلك علم بالخال
لئلا يتسخر قلبه وضم
للسجود صدقة أو صلاة كان
أولى أو أهله قامه لحسن
وقول الخوارزى لا يغنيان
عنه أى لا يحصلان إلا بكل
(أورؤ في مبتلى) في عقله
أوبنه شكر الله سبحانه على
سلامته من ظنهما كما كم أنه
صلى الله عليه وسلم سجد
لرؤية زمن في خبر مرسل
أنه سجدلرؤ يتوكل مانص
خلق ضعيف حركه بالغ
قصر وقيل بمبتلى وقيل
مخاطب عقل ويسأل أن رأى
مبتلى أن يقول الحمد لله الذى
عافانى وما ابتلانى وقضى
على كثير من خلقه تفضيلا
نظرا للمؤمن من قال ذلك
على من ذلك البلاء ما عاش
(أو رؤيته) (عاص) أى
كان أو فاسقا متجاهر قال
الاذرى أو مستمر صرف على
على صغيرة

أسقطه النهاية وقال عرش قوله مر كدوت درهم أى لغرض محتاج اليه ادخل هذا هو الاقرب (قوله)
وأما الخواجا الباطنة (الخ) ومن آخر جهات شيخ الاسلام والمفتى (قوله فالتى) (الخ) معتمد عرش (قوله)
لذلك أى لكل من هجوم النعمة وهجوم اندفاع النعمة (قوله علم) أى من ليس الخ (قوله علم)
بالخال) ينبى أن يكون محله فبين لم يعلم منه أنه لا يؤثر عنده ذلك بالكلية بل يد كاله بصرى (قوله أو)
مسلة الاستسلاصة كغيره فى الروض تبعاً للجمهور عاصرى عبارة المفتى (خاتمة) بسن مع سجدة
الشكر كالتى للجمهور مع الصدقة والصلاة للشكر وقال الخوارزى لو أقام التصديق أو صلاة فاعتقته مقام
السجود كان حسناً اه وقوله للشكر قد فهم أنه بنى بالصلاة الشكر لكن فى عرش خلافه صارت
قوله أو صلاة أى بسنة التعلو لا بسنة الشكر أخذاً عما ذكره فى الاستسقاء من أنه ليس لأصلاة منها الشكر
اه قول المتن (أورؤ في مبتلى) أى ولو غير آدمى مبتلى بما يحصل للأذى فى العادة فيما يظهر سم وعش
(قوله في عقله أو بده) أى أو نحوهما يتوهم (قوله نظرا لما حكم الخ) والأولى عطفه على قوله شكر الخ
كالتى المفتى (قوله وفى خبر مرسل الخ) أى واعتضد بشواهد كدته نهاية (قوله أن يقول الخ) أى سراجبت
أن لا يسمع المبتلى كمدى عبارة البصرى قوله أن يقول الحمد لله الخ ينبى أن لا يسمعه أخذاً بما يأتى وإن
يقوله من رأى العاصى وإن يقوله بحيث يسمعه اه (قوله أورؤ في عاص) وينبى أن يؤرؤ به مرتكب
خاتم المروءة عرش (قوله أى كافر) أى ولو تكررت رؤيته أمالوا رؤيته من الكفار دفعة فبذلك رؤيته
سجدة واحدة عرش (قوله وأفاق) أى فلا يجوز رؤيته مرتكب الصغيرة حيث لا صرا على عدم سبقه
وجرى على هذا شيخ الاسلام والشارح فى شرح الارشاد الباب أى والمفتى وجرى الجلال الرسمى على أنه
يسجدلرؤ به مرتكب الصغيرة المتجاهر مطلقاً وقوله عن والده واقعه أن رأى بصرى كمدى وقوله وجرى
الجلال الرسمى على عبارة أنها يتولا بشرط في مصيبة التى يتجاهر بها كونها كبيرة كما فى به أو بالدرج الله
تعالى اه قال عرش قوله مر كونها كبيرة أى فيسجد للصغيرة وإن لم يصرعها اه (قوله متجاهر)
أى بخلاف من لم يتجاهر بمصيبة أو لم ينسج بها بأن كانت صغيرة ولم يصرعها فلا يسجدلرؤ به بمعنى قال
عرش ومن المتجاهر بالعاصى ليس القوارىق القطعة للرجال حرماً مستعملاً لهم آخر وولسنا لما فيه من
التشبه بالرجال (قائمة) ينبى فيها واختلقت عقيدة الرأى والعاصى أن العسرة فى استعجاب السجود
بعقيدة الرأى وفى اظهار السجود بعقيدة الرأى فإن الغرض من اظهاره من عرش المعصية يتوكل بذلك الا
حيث اعتقد أن فعله معصية عرش (قوله قال الاذرى الخ) لم يرض به النهاية والمفتى وشيخ الامام وشروطوا
الاعلان والتجاهر وكذا الشارح فى الايعاب عبارة سم وفى الاعباب وشروحه أى رأى فاسقا قال فى
الكفاية بن الاحباب وارتضاء الاسوى متجاهر بمعصيته وقوله الزركشى كالأذرى المتجهصم الفرق بين
المتجاهر وغيره كما طلقه الرافى ظاهر من حيث المعنى لما علمت ان المنقول لاختلافه فهو بوجه بأن الاختفاء أقاده
نوع لحرمان الأثرى أنه يجوز تغيبه الغاء فى المتجاهر بخلاف غيره ثم قال وعلل بن تعبيرهم بالعاصى الى
الفاسق تبعاً لكثير من قال أن وزع وغيره وهو متعين عليه فلا يسجدلرؤ به مرتكب صغيرة وإن أصر لأن غلبت
معاصيه على متجاهره ما طاعناه خلافاً لما طلقلرؤ يتوكل به لا يفسق بالاصرار بل بالغلبة المذكرة
فى المتن (أورؤ في مبتلى) أى ولو غير آدمى فيما يظهر ويحتمل تقدير بلا تعدد بما يمكن أن يحصل للأذى فى
العادة ولو محتمل خلافاً لما كان حصوله ولعل الأول أقرب (قوله فى المتن أو عاص) هو يشمل ما بعد ولا يشترط
فى المعصية التى يتجاهر بها كونها كبيرة كما فى به شخشا الشهاب الرسمى لله تعالى مر والأوجان
الفاسق إذا رأى فاسقا قال تصد بالسجود من حرمه سجد مطلقاً والشكر على السلامة بما ابتلى به لم يسجدلرؤ كان
مثله من كل وجه وكان فسق الرأى أضع وجبرى ذلك فيما إذا اشار به فى ذلك البلاء مر وفى الباب وشروحه أو
فاسقا أى أول رأى فاسقا قال فى الكفاية بن الاحباب وارتضاء الاسوى متجاهر بمعصيته وقوله الزركشى
كالأذرى المتجهصم الفرق بين المتجاهر وغيره كما طلقه الرافى لأن القصد لتغيير ليدفع فيه كظاهر من

لأن صيته الذي أشدوا بما سجدوا له وبالمبلى السليم من بلاه آخر فبما ظهر وكذا يقال في العاصي والمراد بونه أحدهما العلم بوجوده أو ظنه بخبر سماع كلامه (٢١٨) ولا يلزم تكرار السجود إلى ملائحته فحين هو ساكن بأزائه مشغلا لا أنما به كذلك إلا

أذ لم يوجد ما هو أهم منه انتهى اه (قوله لا نصية الدين الخ) تعليل لقول المتن أو عاص (قوله وأنما يسجد له وبالمبلى السليم الخ) وكذا فبما يظهر غير السليم منه إذا تفاوت في نحو التقدر أو الحمل أو الالم كان يكون ما بالمرأى أكثر في نحو الوجه بما بالمرأى في نحو الرجل أو لم ما بالمرأى شد من المبالا إلى وقد يشغل هذا قوله السليم من بلاه وكذا يقال في العاصي إذا رأى عاصيا كان ما بالمرأى أقم سجودا فلا والسلام إذا قصد بالسجود السلامة بماله فان قصد السجود له جوه فلا يعد طلبه مطلقا ونفسه ان من تكلم المنكر بنهي عن المنكر سم عبارة الغنى والاولى ان يقال ان كان ذلك البلاع من غير نوع بلاه أو منوه أو بدأ وكان ذلك الفسق من غير نوع فسقه أو منوه وهو أن يسجدوا فلا اه وبأن عن النهاية ما وافقه أيضا (قوله والمراد) إلى قوله ولا يلزم في آخره وفي المتن في النهاية (قوله بلاه) أي زاه لحددهما أي المبلى والعاصي (قوله أي سجدة الشكر) إلى قول المتن وهي في النهاية والمغنى الاقوة فان أسرى أما قس وقوله ومرحوا الذين ثم (قوله كبر) أي قبل أو قد تمت في قول المتن (للعاصي) أي المتجاهر بمجسده حتى يفسق به أو في معنى الفاسق الكافر وبه صرح الزباني في العبر بل هو أرى بذلك معنى (قوله لا يرتب الخ) أي والافلا يظهر هاله بل يخفها كما في المجموع نهاية ومعنى (قوله فان أسرى الاول) أي السجدة للعاصي (وقوله هذه) أي السجدة للمبلى (قوله) أما قس الخ عبارة النهاية ثم ان كان غير معذور بقطع أو في سرقه أو في جود في زناه لم يعلم فونه بظهرها له أو أنفيسها وقضية ان الفاسق لا يسجد له في فاسق لكن الوجه انه ان قصد به جرحه بسجده مطلقا أي سواء كان مشهرا أو غيبا أو أقر أو الشكر على السلامة بماله بل يسجد له ان كان مشهرا من كل وجه أو غيبا أو أقم وهذا فبما لا يشركه في ذلك البلاه والعصيان اه (قوله يقينا الخ) قد انتهى (قوله لكن بين الخ) كما أقم به شخشا الشهاب الرمي نهاية ومعنى (قوله أي سجدة الشكر) إلى السابقي النهاية والمغنى قول المتن (جوازهما) أي السجدة تخرج الصلاة نهاية ومعنى (قوله بلاه) أي الخ أي ما لو كان في مرقدة أو جمود فانه يجوز بخلاف معنى نهاية (قوله بخلاف الجنائز) أي لأنها لا تدفع لاشق النزول لها ولان حرمات تقتضي الزول معنى (قوله لغوا عن تعليل المقال الخ) أي لانه يسجد على الأرض نهاية ومعنى (قوله متمكنا في مرقدة الخ) منه هذا أو هم أن جوازهم مقيد بقوله عليها بلاه وليس مجرد كانه قدم عن النهاية وقال الغنى (قوله بينهما وبين سبب) يعني أن يكون المراد بالسبب فيما اذا بلغه النعمة أو اندفع النعمة بالاشهاد هو ذلك البلوغ سم (قوله فظهر ما راح الخ) (فرع) يحرم التقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرم ركوع مفرد ونحوه نها بقا الذي لانه بدعة وكل

أذ لم يوجد ما هو أهم منه يقدم عليه و يظهر هاله أي سجدة الشكر ندبا لهجوم نعمة أو اندفاع نعمة مالم يكن محضه من تشدد بذلك كما هو ظاهرها ندبا أيضا (للعاصي) الذي لا يرتب على اظهار هاله مقدرة تعبيره له في ثوب (للمبلى) غير الفاسق لئلا ينكسر قلبه فان أسرى الاول يظهر هذه فالتدبير يظهر فروات الكمال ثم والكر اه هذا لان في نوع اذ لا كاصح به تعبه لهم المذكور أما قس يقطع في سرقه من يقينا أو ظنا لقيام القرائن بذلك فبما يظهر ظاهر هاله وصرحوا به مع ان الاظهار في الحقيقة للفسق المستر لئلا يتوهم ان لم يشهد انفسه ذلك ومن ثم لو كانت لسلامة تشايع فسقه أظهر هاله أيضا على الراجح لكن يميزه أنها لفسقه لئلا يتوهم انها لبسته فيصكر قلبه (وهي) أي سجدة الشكر (سجدة التلاوة) المفعولة خارج الصلاة في كتبها وواجباتها ومنسوبة لها (والاصح جوازهما على الزاحلة للمسافر) بالاعمال لانها تفضل في موضعهما وان ذهب الاعمال أظهر

أو كانهما من تعين الجبهة بخلاف الخ فتزجر زهما العاصي المسافر بخلاف في لغوات تعليل المقال الذي أشرت بدعة لوجه وقول وان ذهب الاعمال إلى آخرها فان سجدة متمكنا في مرقدة أو (تلاوة صلاة تيمم عليها) بالأعمال (فقطعا) تبطل النافلة ولا ياتي هذا في سجدة الشكر كما أنها لا تدخل الصلاة (تنبيه) فتكون هذه بطول الفصل عر فادينهاو بين سبب نظيره ما في سجدة التلاوة

﴿باب بالتنوين في صلاة النفل﴾ هو والسنة والظن والعلم والحسن والرغبة والمحب (٢١٩) والندوب والاولى ما يرجح الشارع

فعله على تركه مع جواز

فهو ككلامه اذ قد فصلها

للقاضي ونواب القرض

يفضله بسبعين درجة كافي

حديث صحيحه ان خزيمة قال

الزكشي والظاهر انه لم يرد

بالسبعين الحصر وزعم ان

المنسوب يقد يفضله كابراه

الحصر وانظروا وابشءاء

السلام ورده مردود بان

سب الفضل في هذين المثال

المنسوب على مصطلح الواجب

وزيادة ان الاراء في الانظار

وبالابتداء حصل أمن أكثر

مما في الجواب وشرح

لتكثير نقص الفرائض

بلى وليقسم في الآخرة

للاوليا أيضا خلافا لبعض

السلف مقام مارك منها

لعذر كسبان كمن عليه

وعليه يحمل الخبر الصحيح

ان فرضه الصلاة وان كان

وغيرهما اذا لم تتم تكميل

بالنظر في اوله البيهقي بان

انكسر كميل بالتلوع هو

مانقص من سنها المطلوبة

فما في فلا يقوم التلوع

مقام الغرض مطلقا وجمع

مرة أخرى بنسب حديث

لاتقبل نافلة المصل حتى

يؤدي الفريضة تجعل هذا

ان صرح على نافلة في بعض

الغرض ان لا يجمع تمامه ووط

بعضه والاول على نافلة

خارج عن الغرض وظاهره

حسان النقل عن فرض

لا يصح فدا في ما قدمه

بعدم خلافة الامام سني ومما يحرم ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ ولولا القبله أو قصده لله تعالى وفي بعض صور ما يقتضي الكفر عافا الله تعالى من ذلك اه

﴿باب في صلاة النفل﴾

(قوله في صلاة النفل) الى قوله ونواب القرض في النهاية والمنفي والقوله والاولى الى كلها (قوله في صلاة النفل) هو لغة الزيادة واصطلاحا معد الفرائض سى بذلك لانه لا تدعى ما فرضه الله تعالى خاية ومعنى (قوله والاولى) زاد سم في شرح الورقات والاحسان عش (قوله مع جوازه) أى الترك احتراز عن الواجب (قوله مترادفة) فيبحث بالنسبة للحسن لانه أهم لشمله الواجب والمباح أيضا كافي جمع الجوامع الا ان مراد ان مراد الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أولغيرهم فليتأمل (قوله عش) على ج اه عش (قوله خلافا للقاضي) وذهب القاضي وغيره الى ان غير الفرض ثلاثة تقاطع وهو ما لم يرد فيه نقل بخصوص بل ينشئه الانسان ابتداء وسنة وهو ما اطلب عليه النبي صلى الله عليه وسلم واستحبوه هو ما فصله أو انأمر به ولم يفعله ولم يشرعوا البقية له ومما لا يلتزم به لاختلاف في المعنى فان بعض المسنونات أكثر من بعض قطعها وانما اختلاف في الاسم ثم ايتو فنى (قوله بان سبب الفضل الخ) هذا لا يمنع ان المنسوب يفعله سم وبصرى عبارة الكندي وانتم شير بانه قد سبب ذلك وأورد وجه ما قبل به النقل على الفرض بل يظن ان مراد فرجه بانصاف اه وأشار عش الى جواب اشكالهم بما مضى أى فضله عليه من حيث انتماله على مصطفة الواجب لان حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبا اه (قوله ان الاراء الخ) لا يخفى ما في هذا التعمير ولعل الاقصد ان يقال الانظار عبارة عن عدم الطلب الى أحد معين أو غير معين والاراء عبارة عن اسقاط الحق الا لزم عدم الطلب الى الايديه وشغل على الاول زيادة نصرى (قوله خلافا لبعض السلف) راجع لقوله لا الدنيا الخ (قوله مقام مارك الخ) أى من أصلها (قوله عليه الخ) أى على تكثير نقص الفريضة (قوله وأوله الخ) أى الخبر المذكور (قوله بان المكمل بالتلوع هو ما نقص من سنها الخ) اعتمدته النهاية والمنفى (قوله ما يطالبونها) أى كالمشعور وغيره من القراءتها بغير معنى (قوله مطلقا) أى سواء ترك من أصله أو فعل غير صحيح (قوله وجمع) أى البيهقي و(قوله بينه) أى بين ذلك والخبر (قوله يجعل هذا) أى حديث لا تقبل الخ و(قوله والاولى) أى جعل الخبر السابق (قوله فينا في ما قدمه) أى فينا في جملة المذكور وأوله المتقدم (قوله يؤيدنا به الخ) ان كانت الهاء في تأويله البيهقي في موافقة تأويله الاول للحدث المذكور فنظر ظاهر سم أى فلا بد من ارجاعه الى ما تضمنه قوله وعلمه يجعل الخ (قوله في يعلمها من سنها الخ) ينبغي أن ننظر هل المناصفة في حكمة تلحق بالتلوع في غير الفرائض في الآخرة نصرى أى والظاهر نعم (قوله الاحتساب مطلقا) ان أو بدلا لطلاق ما يشمل تعمد التارك فيه

﴿باب في صلاة النفل﴾

والله اعلم

(قوله ففى كلها مترادفة) فيبحث بالنسبة للحسن لانه أهم لشمله الواجب والمباح أيضا كافي جمع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومنسوبا بوجوب اه الا ان وادان الترادف بالنسبة اليه بالنسبة لبعض ما صدقته فليتأمل وان مراد الحسن اصطلاح آخر للفقهاء أولغيرهم فليتأمل (قوله بان سبب الفضل الخ) قد عذر و وهذا على هذا الزعم ومنافاة عمله (قوله بان سبب الخ) هذا لا يمنع ان المنسوب يفعله (قوله وشرح لتكثير نقص الفرائض الخ) عبارة العباب اذا انتقص فرضه كل من فعله وكذا بان في الاعمال اه وقوله فله قد يشمل غير سنى ذلك الفرض من النوافل ووافقنا في الحديث فان انتقص من فرضه شيئا قال الرب سبحانه انظر واحصل لعبدى من تقاضى قد فكميل بما انتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا تلوعا ليس من جنس الفريضة فليتأمل (قوله يؤيدنا به الخ) ان كانت الهاء في تأويله البيهقي في موافقة تأويله الاول للحدث المذكور فنظر ظاهر (قوله وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا) ان أو بد

ويؤيدنا به الاول للحدث اى يصح صلاته بهما يعلمها من سنها حتى تتم بعمل التيمم من السجدة الى المناصفة لغيره فيصعبت نافلة لا تروى من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقا وجرى عليه ابن العربي وغيره لحديث أحمد الظاهر في ذلك

وأفضل عبادة البدن بعد الشهادتين (٢٢٠) الصلاة فقرضها أفضل الغروض ونفعها أفضل النوافل ولا يراد طلب العلم وحفظ القرآن

لانهم ما من فسر ورض
 الكفريات وبها الصوم
 الحليج فالزكاة على ما حقه
 بعضهم وقيل أفضلها الزكاة
 وقيل الصوم وقيل الحج
 وقيل غير ذلك واختلف
 فالأكثر من واحد أي
 من فروع الاعتقاد على
 الأسس من الاعتقاد
 فصور يوم أفضل من زكاة
 وقيل على ذلك من العمل
 القلي لعدم تصور الزا فيه
 أفضل من غيره قال الحلي
 ثبت الكتاب والسنة أن
 كل عمل يعمل به من القرب
 به إلى الله تعالى في ثبته
 وإن سقط بالفرض منه
 الوجوب وماده السالم
 الزا وأما ما صاحبه غيره
 كالصوم فقد قصد التجارة
 فله لو بقدر قصده العبادة
 كائن عليه لا مفرق بها
 غير مناف لها بخلاف الزا
 كما أمرت لذلك في باب الوضوء
 وأصلت الكلام في
 ما يشبهه من العمل
 (صلاة النوافل فحين تحول
 لا ينحصر خاصة) بغير تحول
 عن نائبها فالحال
 لصداقته المقتضاه في
 سببه حال الجاعة لا الانفراد
 وهو فاسد بل هو مستنون
 فيها والحال بلا كراهة
 هو وقوعها على غير ما
 الزا وتابع الفرائض
 وهي السنن التابعة لها
 (وهي ركعتان قبل الصبح)
 ومن تغنيهما لا اتباع
 وأن شرهما ما بين العرق

تظهر ظاهر سم **(قوله وأفضل عبادات)** (بدن) إلى قوله وبها إلى الغنى والقوله قال الحليمي في النهاية
الاقوله وقيل أفضلها أن كان قوله أرى عفا **(قوله عبادات البدن)** احترز من البدن عن القلب كجاء في تشبيل
عبادة البدن العبادة السانية والعبادة المالية كما يفيد به قوله بعد التشبيه وادتن وقوله وقيل أفضلها أن كان
(قوله بعد الشهادتين) أي أمال النطق بهما فهو أفضل مطلقا عرش **(قوله ولا ورد الخ)** لا يخفى ما في هذا
من المنفعة الماسية في شرح الخطبة من أن الفرض العيني من العلم أفضل الفروض حتى الصلاة وكذا
الكلام في فرض الكفاية ونظما فقر أحسنه صرى **(قوله على ما مر به الخ)** يظهر من كلام الشارح مر
أي النهاية اعتمده أضافوه ظاهر عرش **(قوله وقيل الصوم الخ)** وقيل أن كل من يتفقا صلاة أو بألمية
فالصوم معنى **(قوله وقيل غير ذلك)** وقال في الإلهام العبادات تختلف أفضلها بما يختلف أحوالها وما عليها
فلا يصح إطلاق القول بأفضلية بعضها على بعض كالأصح إطلاق القول بأن الخير أفضل من الماء فإن ذلك
مخصوص بالجمع والماء أفضل للعطشان فإن اجتماعهما في أغلب فصوص الغنى الشديد الخيل درهم أفضل
من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام فمن دفع حب الدنيا والصوم إلى استغنى عنه طبعه شهوته من الأكل
والشرب أفضل من غيرهما **(قوله والخالف)** إلى قوله قال الحليمي في الغنى **(قوله مع التصارع إلى)**
الأسك ومنه والتمس غير المذمومة ومن غير ما لا كد دون الملو كد فليست أم سلمة على عرش وقوله ومنه
أي من الإلهام إلى لا كد عرش **(قوله أنهم العمل القلبي الخ)** أي كالأعباد والمعلم فقولنا التفرع إلى
مصنوعات الله تعالى والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء بحاله تعالى وبحسب رسوله والتواضع والتواضع
من الزاقل وأفضلها الأمان ولا يكون إلا واجبا وقد يكون تقويعا بالتدبيرا به وفيه قال عرش قوله
وقد يصحكون الخ ومنه لا يقال في التوبة اه **(قوله أفضل من غيره)** ظاهره وإن قل كفتيكر باب
مع صلاة ألف مرة سم على عرش اه عرش ورشيد **(قوله الحليم)** أي كسفر الحليم **(قوله في باب)**
الوضوء حيث قال والأوجه أن قصد العبادة في باب عليه بقدره أن يفعله غيره بمساعدة الله أو معتمدا مسافرا
أوراجها سم **(قوله تجيز)** إلى المتن في الغنى والقوله ومباذره في الباب فاعلموا به ومنه هـ ذان المتن
وقوله لا يجرى دمع **(قوله غير محمول عن أبينا)** (الفاعل) إلى الأصل لا يسن إلا قوله لا يسنه **(قوله هو)**
مسلمون فيهم الخ أي ويحتاج إلى ذلك مطلقا لكن الأولى ترك الجماعة عرش **(قوله وبسن تحفظهما)** وله
في تيمنا عرش كسبت ذنوبي بمساسة الغير أو كعتي الغير أوسنة الصبح أو كعتي الصبح أوسنة الغداة
أو كعتي الغداة أوسنة البرد أو كعتي البرد أوسنة الوسطى أو كعتي الوسطى بنائه إلى القول بأنها الصلاة
الوسطى ختمنا بغيره **(قوله يا بني البرد أو لعران)** وهو ما عرفت تعالى قولنا أمنا بالله إلى قوله مسلمون وقوله

بالاطلاق كما يشمل تعدد الترك فبقية ظاهر (قوله مع الاقتصار على الاكد) ومنه والواجب غير المأكول
 ومن غير بالذات كدرون الماك كذا قدام (قوله ان العمل القلي الخ) ظاهر وان قل كنعكر سامعتم صلاة
 انتمركه (قوله ومراه السلام اني ما اعلم) في سائفة الاضاح من جملة كلام طويل ماضو بمحاجن
 الخبر الى السدلية بن عبد السلام على ان محض ما شجع قصده وروى في ثلث اواب اسلدهو
 ماضع من قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن على ثلاث اشرك في غيري فانما نسريء هو الذي اشرك بحمله
 لوافق ما رجع الى ما قد سبق به له الاء الخلي مع قوله ومراه الخ انظر (قوله كالمع بقصد وقصد التجره)
 ما ملصحه غير ما الخ في مقابلته لما له الخلي مع قوله ومراه الخ انظر (قوله كالمع بقصد وقصد التجره)
 وقد قال الخ عبارة عن الاحرام والاعمال المخصوصة والى بقصد الخ عبارة عن قصد ما سلكه من السفر
 ذك ذلك هذا هو الماحض بقصص قوله من البخله والى بقصد الخ عبارة عن قصد ما سلكه من السفر
 (قوله كالمع بقصد وقصد التجره) فانه قد سبق به له الاء الخلي مع قوله ومراه الخ انظر (قوله كالمع بقصد وقصد التجره)
 حيث انما يختلف من حيث التواجب من مخالفتها وحصوله والواجب كونه بالذات والاضح في سائفة
 الابرار وغيره ان قصد العادة ثلثه بقصد وان اضله غيره مما عدا الى ما نحو مسوا أو راح

أَنْ يَكُونَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَيُرِيدَ أَنَّهُ (٢٢٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَيَسْتَعْجِلُ رُكْعَتَيْ خُفْيَيْنِ فَيَنْظُرُ لَهُ أَفْذَلُ ذَلِكَ عَلَى

ان تكلمنا باسمه او بوجهه
من قوله الحق وانما الخلاف
الى ان يكون هذا الوجه
انما ينفي التاكيد لا ينفي
الاستعانة بمعنى تعمله بما
ذكر انه اخبركم به
صلاة الليل انتفت المواظبة
المتقدمة لتاكيد (وقيل
اربع قبل الظهر) لانه
صلى الله عليه وسلم كان
لا يدعه رواء البخاري
(وقيل اربع بعد الظهر)
لغير الصبح من حافظه على
اربع ركعات قبل الظهر
واربع بعدهما صلى الله
تعالى على النار (وقيل
واربع قبل العصر) لغير
الحسن انه صلى الله عليه
وسلم كان صلى قباها ربا
يفصل بينهما بالتسليم ومع
رحم الله امرا صلى قبل
العصر اربعا (واجب
سنة) راتبة قطعا للورد
ذلك في الانبار العوضه
(وانما الخلاف في الراتب
المؤكد من حيث التاكيد
فعلى الانحصر الكل مؤكدا
وعلى الاول الراتب المؤكد
لان العمل لا يفسد لانه صلى
الله عليه وسلم واخطب عليها
عشرين المائتين الباقية
وكان في الخبرين السابقين
في اربع الظهر واربع
العصر لا تقتضي تكرارا
على الاصح عند تحقيق
الاصولين ومباديه منها
أمر عري لا يرضى لكن
هذا وانما ظهر في الشائنة

للاولى لان الأكيد لا يؤخذ فهما من كان بل من لا يدع الآن يجاب بأنه لا غلب بدليل انه ترك بعدية الظهور لانه لو قد اقتصر
 قدم عليه وقضاها بعد العصر ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلاً لم ينو المؤكدة ولا غيره انصرف فهو كذا هو ظاهر لانه المتشاور والطلب

فيه أقوى (وقيل) من السنن (وكتبتا شقيقتان قبل المغرب) لما يأت (قلت ههنا) غير (٢٣٣) مؤكده على الجميع في صحيح البخاري

الاربعين (ما) لكن بلغنا
صلا قبل صلاته المغرب قال
في الثالث عشر شاء كراهية
أن يقضها الناس سنة
أي طريقتا لأربعة قلائس
المراذني فنتبها ما بالمعنى
التي نحن فيه لأن ثبوت
ذلك مسدول صلا أول
الحديث لا سيما قد صرح
أن كبار الصحابة رضى
الله عنهم كانوا يبتدرون
السورى لهماذا أذن
المغرب حتى أن الرجل
الغريب يدخل المسجد
فحسب أن الصلاة قد
صليت من كثرة من يصلحها
والمراد صلا ركعتين كما
صرح به رواية أبي داود
صلا قبل الغريب ركعتين
وقول ابن عمر رأيت أحدا
يعلم ما في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في
غير محصور وزعم أنه محصور
فحبب لهم العبادون كثيرا
من الأمانة في عهد صلى
الله عليه وسلم لم يحضره ابن
عمر ولا طائفة بموقع فيه
صلى الله فرض الحصر
فألتزم معز دافعه بل يقدم
كافدوا رواه ثبتت صلاته
صلى الله عليه وسلم في
الكعبة على رواية أنها مع
اتفاقها على أنها مكانا
معها وبفرض التساقط
يقع معنا صلا قبل المغرب
ركعتين إذا معارض له
والخير الجميع السابق بين
كل أذانين أي أذان وأقامة

انصرف في نيته غير المؤكد اختص به وبقي ما أطاق سنة الظهر القبلية أو البعيدة بأن لم يعرض لعدد
هل يقصر على ثنتين أو يغير بينهما أو يربع قال شيخنا لا يادى بالأدلة ينقل سم عن عمر
وأقره لكن في كلام مر على البصير المطلق السنن في تحية المسجد وفي المعنى جل على ركعتين فإبراهيم
فانه يحتمل الفرق بين الضحى وتحية المسجد بين الرواتب عش أقول وقضية قول الشارح لا تنو
أحمر بالوتر ولم ينعقد أصح واقتصر على ما شاع منه الخ الثاني أي التغيير ثم رأيت السيد البصري أنه في ذلك
في معنى الوتر (قوله من السنن) أي إلى وأتبع الغير المؤكدة نهاية ومعنى (لما يأت) أي أنفا (قوله
في الثالثة) أي من المرات و (قوله لمن شاء) مقول قال و (قوله كراهية الخ) مفعوله لقال (قوله فلس
المراد) أي من قوله كراهية أن يتخذها الناس سنة (قوله بالنعى الذي نحن الخ) أي المتقدم في أول
الباب (قوله لأن ثبوت ذلك) أي كونه مأمونة بذلك المعنى (قوله يبتدرون السورى لهما) أي
يبتدرون العمل للركعتين نحننا (قوله والمراد) أي صلا في أول الحديث المتقدم (قوله صرح به)
أي باقظ ركعتين (قوله في) بالنون و (قوله غير محصور) يعنى في مطلق لاستعرق لجميع الأزمنة
(قوله وزعم أنه الخ) عبارة غامضة لأنه ادعى عدم الرق بولايز من عدمه و به أن لا يكون غير مرأى اه
(قوله فالتب مع الخ) خصوصاً ما أثبت أكثر عدداً من نفي معنى (قوله مع اتفاقهما) أي التثبت
والثاني عش (قوله معنى صلا الخ) كذا في النهاية وأكثر نسخ الشرح بالسأوى نتجته من معناه الخ
بالأنفوى الأولى (قوله والآخر الجميع) أي ويؤى معنى الغير البعض عش (قوله من ثم أخذوا منه
الخ) عبارة شرح المذهب (فرع) يستحب أن يصلى قبل العشاء الأخيرة ركعتين فصاعد الحديث
بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة قال في الثامنة شاعر واه البخارى اه وقضية
استدلاله هذا الحديث مع قوله فصاعد أن المألوب قبل المغرب بأضار كعتان فصاعد لكن في الحديث
السابق في الشرع التقيد بآل ركعتين سم (قوله أخذوا) أي قوله ولكن عذره في المفسى (قوله ويسن
فعلهما) أي اللذين قبل المغرب وكذا سائر الرواتب قبلية وأما لخصها تين بالذ كر لاحتبه العاد من
الغرض فعمل المغرب بعد دخول وقتها ومعهما أن ملحوت به العاد في كثير من المساجد من الجادة لصلاة
المألوب عند شروق الأذان في الأذان الموقوت لأجابه المؤذن ولعل الأتية قبل الفرض بملايينى بل هو
مكره عش (قوله فان تعارض الخ) عبارة شرح العباب أي والغنى ويسن أن لا يشتمل بالقدمت مع
أجابه المؤذن بل يصبر لفرعاً فان كان بينهما بين الأقامة من يسعها فعلها والأذلا لا يشتمل نذب تقدها كفى
المجموع ما لم يشرع المقيم في الإقامة قال فانه يكره الشرع في شئ من الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع

وأما بظهور لوتر كراهية طلاق اختلاف ما أثار كراهية فضاها قال المحلى في شرح جمع الجوامع وقد تستعمل كان
مع المضارع للتركاز وعلى ذلك سوى العرف اه باختصار قوله وقد تستعمل أي قبل الأمانة كلفه السكال
في حاشيته وقوله وعلى ذلك سوى العرف ينبعلى كثره ذلك الاستعمال في العرف كآله السكال قال فالواحق
كآله يخفى أن يحرم موقوفاً للمولى بعد البرق في حوشه ان الغد للاستمرار وهو لفظ المضارع وكان للدلالة
على معنى ذلك المعنى اه وتعبير بالاستمرار يقتضى ان المراد بالتركاز الاستمرار وبحاجب بان المراد الاستمرار
المتجدد وهو معنى التكرار فلما قيل (قوله ومن ثم أخذوا منه تدبر ركعتين قبل العشاء) عبارة شرح المذهب
فرع يستحب أن يصلى قبل العشاء الأخيرة ركعتين فصاعد الحديث بعد الله من مفعول رضى الله تعالى عنان
التي صلى الله عليه وسلم قال بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة قال في الثامنة شاعر واه البخارى اه
رواه البخارى ومسلم والمراد بالأذان الأذان والأقامة باتفاق العلماء اه وقضية استدلاله هذا الحديث مع
قوله فصاعد ان المألوب قبل المغرب بأضار كعتان فصاعد لكن في الحديث السابق في الشرع التقيد
بالركعتين (قوله ويسن فعلهما بعد أجابه المؤذن فان تعارضت الخ) عبارة شرح العباب ويسن أن لا يشتمل
بالمقدم مع أجابه المؤذن وكلام الجميع لا يتألف ذلك خلافاً لما فهمه الأسوى وغيره بل يصبر لفرعاً فان

صلاة أذخره يشمله ما فاصول ثم أخذوا منه تدبر ركعتين قبل العشاء ويسن فعلهما بعد أجابه المؤذن فان تعارضت في فضيلة التكرار لاسراع

الامام بالعرض فثب الاذان آخرهما (٢٢٤) لما بعد ولا يقدمهما على الاية على الوجه (وبعد الجمعة أربع) لا امر بها في الخبر الصحيح

فبها قال ونحوها الى ما بعد المغرب حواصل ادراك فضيلة التحريم ما أمكن انتهى اه سم (قوله آخرهما الى ما بعد) أي ويكون ذلك عذرا في التأخير وما منع أن يحصل له مع ذلك فضل لحاصل مع تقدمهما لكن ينبغي أنه لو علم حصول جماعة أخرى يتمكن معها من فعل الرتبة القليلة وادراك فضيلة التحريم مع امام الاثنين تقدم الرتبة وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاول زيادة فضل ككثرة الجماعة أو قسمة الامام عرض (قوله ولا يقدمهما على الاية) الخ أي لانهما تفوت بالتأخير والغلاف في وجوبها عرض (قوله أي أربع الخ) خبر الترمذي ان ابن مسعود كان يذبل قبل الجمعة أربع بعداء بعداء بها والظاهر أنه بنو ذب من النبي صلى الله عليه وسلم معنى وثبتنا (قوله في سنتها المتأخرة) أي بان تكون الاربع بعد الجمعة وكذا (قوله على هذه) أي السنة المتأخرة للجمعة (قوله منع جملة الخ) اذ صلاته قبل مجيئه المسعد لا يمكن أن تكون الجمعة سم (قوله أي وحدها حتى لا ينافي الاستدلال الخ) قد يقال المتبادر من رتبة قبل أن يتي هي وان المطلوب تدركه ما كان يفعله قبل أن يجي وعادها بخلاف الظاهر فشكل الاستدلال المذكور سم (قوله بنوي) الى قوله اذ الفرض في النهاية الاقوله كالعبادة (قوله كالعبادة) أي كما أنه بنوي بالسنة المتأخرة للعبادة حيث علم صحة الجمعة أو ظنها كما يشهد به اذ الفرض أنه ظن الخ والاصل الظاهر ثم قوى بعد نية عرض عبادة شذوا محل سن البعدي للجمعة ان لم يصل الظهر معها والاقامت قبلة الظهر مقام بعد الجمعة فصل قبلة الجمعة ثم قبلة الظهر ثم بعد تلاوة بعدة للجمعة حيث ذاه وبأنه من النهاية ما لو وقع من الرتبة ما يقدمه بما إذا كان فعل الظاهر في وجه الوجوب (قوله ولا تفر لاحتساب ان لا تقع) أي الجمعة باختلاف شرط من شرطها وشدي (قوله اذ الفرض أنه ظن وقوعه الخ) بنوي نية أي للعبادة اذ الفرض أنه كما بالاحرام بها وان شئت في عدم إحرازها أما البعدي فينوي بها بعد فصل الظهر بعد نية لا بعد الجمعة ومنه الخ وقوله في هذه النسخة وان شئت في عدم الخ بانه يذبل قبله بعد خروج الخ ثم رأيت قوله وخبر الخ مفرى بعله اذ هو عليه فلا أشكال وما في الاصل كان تبس فيه ثم خرج عن موضوع عليه بمطعمه وكتبه في صدر القولة فهو المعتبر المأخوذ عليه عرض وقال الترمذي قوله مر أما البعدي فينوي بها بعد فعل انظر الخ أي ان فصله وظاهره ولو على وجه الاستحباب وانظر وجهه مستند والظاهر أنه غير مراد اه (قوله فان لم تقع) أي الجمعة سم (قوله لم تكف) أي سنة الجمعة القليلة (قوله وقال بعضهم تكفي) أي سنة الجمعة القليلة اذ لم تقع صلاته جمعة من سنة الظاهر القليلة عرض (قوله كما يجوز بناء الظاهر عليها) أي اذا خرج الوقت وهم فيها أو منع مانع من اكملها جمعة كانهضاض بعض العدد عرض (قوله ورد الخ) فيه تأمل سم (قوله بانه وجرم بعضها فاما مكن البناء عليه) لعل الضمير في بعضها للجمعة معنوا المعنى أنه وجد جرم بعض الجمعة فقط فاما مكن بناء الظاهر علموهنا وحذركم سنة الجمعة القليلة بقصد هاتوا فلا تصور بناء لكن قوله لم وجد حتى الخ لا يناسب ذلك فليحذر سم أقول بل معنى قول الشارح وهما لم وجد الخ وفيما اذ لم تقع الجمعة بمحضه وفعل الظاهر استحبابا لم يحسب شي من الجمعين فرض الوقت فلم تكن اقامة سنتها القليلة مقام قبلة الظاهر وهذا الغبار عليه لا اله عمن هذا الاقامة البناء للمساكنة (قوله لم يكن البناء) أي فيأتي بسن الظاهر القليلة والبعدي كان ينوي بين الاقامة زمن يسعه انفاها والا فلا اذ لم يذبل ندب تقدمها كافي الجموع مما لم يسرع المقيم في الاقامة قال فانه بكره الشرع في شئ من الصلوات غير المكتوبة بعد الشرع وقم اقلها آخرها خلافا لما نزع نفسه حديثنا الى ما بعد المغرب حواصل ادراك فضيلة التحريم ما أمكن اه باختصار (قوله يمنع جملة له تحية المسعد) اذ صلاته قبل مجيئه المسعد لا يمكن أن تكون الجمعة (قوله أي وحدها حتى لا ينافي الاستدلال الخ) قد يقال المتبادر من رتبة قبل أن يتي هي أن المطلوب تدركه ما كان يفعله قبل أن يجي وعادها باختلاف الظاهر فشكل الاستدلال المذكور (قوله لاحتساب ان لا تقع) أي الجمعة (قوله اذ الفرض أنه ظن الخ) قد يقال ظن وقوعه لا يكفي في وقوعه فلا يسوغ السنة البعدي (قوله على الوجه) وقال بعضهم الخ كذا مر (قوله ورد بانه الخ) فيه تأمل (قوله ورد بانه وجد جرم بعضها فاما مكن البناء عليه) لا يقال ليس ببعض

ثنتان منها أو كذا كان (وقيلها ما قبل الظهر والله أعلم) أي أربع منها ثنتان مؤكداً فنهى كالظهور في المؤكد وغيره قبلها وبعدها كما شرح به في التحقيق خلافا لما قد ينوهم من العبارة من مخالفتها الظاهر في سنتها المتأخرة وكان عذره أنه لم يرد النص الصحيح المشتهر الا على هذه فقط ومن ثم قال جمع انما يصلي قبلها بعدة لكنه غير سديد للخبر السابق بكل اذان صلاة وظهر ان ما حله أنه صلى الله عليه وسلم قال فليصلن لاجل ما هو يخطب أصليت قبل أن يتيه قال لا قال فصل تركه بن ويجوز فيه ما وقوله أصليت الى آخره منع جله عن تحية المسعد أي وحدها حتى لا ينافي الاستدلال بل لنهيا للداخل سال الخطبة فينوي جماع سنة الجمعة القبلة ان لم يكن صلاحها قبل بنوي بالقبلة سنة الجمعة كالبعدي ولا تفر لاحتساب ان لا تقع اذ الفرض أنه ظن وقوعها فان لم تقع لم تكف عن سنة الظاهر على الوجه وقال بعضهم تكفي كما يجوز بناء الظاهر عام وربه وجد ثم بعضها فاما مكن البناء عليه وهما لم وجد حتى منها ظم يمكن البناء وخبر بظن وقوعها الشكل فيه فلا ياتي بشئ حتى يتبين الخ لا خلافا لمن قال بنوي سنة الوقتين قال بنوي سنة الظاهر (ومنه)

أي مالا ين جماعة (الوتر) يشق الواو وكسر الحاء المتفق عليه على غير ما قال إلا لأن تعلق وتسميته وإيجاف حديث كسميغفسل
الجمعة كذلك فالمراد به من بدلتا كيدوا كما أن أفضل مالا ين له جماعة وما اقتضاه المتن من (٢٢٥) أنه ليس من الرواتب معجم خلافاً لمن
اعترضه لأنها تطلق تارة

عش (قوله أي مالا ين) إلى قوله وتسميغفسي المغني وإلى قوله على أنه لا يسمع في النهاية (قوله الخبر المتفق
الح) أي وأعماله يجب كإقاله بوجهه أو بحقيقة الخبر الخ ويقوله تعالى والصلوة الواو على أدلوه وحمل يمكن
للمساوات وسطى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدًا وافق أو باحقيقة على وجوه بحق صاحبها نهاية (قوله الخبر
المتفق الخ) والخبر الصحيح في حديث معاذ أن الله افترض على كل شخص صاوا في اليوم والليله مغني (قوله
وتسميته وأجباله) عبارة النهاية والمغني واقتضا الأمر في خبر أوثر وفان الله تعالى وتر يحب الوتر ليسب
لأراد من بدلتا كيد اهـ (قوله كذلك) أي بالواجب (قوله فالمراد به) أي بالتعبير بالوجوب (قوله إيمان
اعترضه الخ) منهم المغني (قوله في مواضع) منها الوتر وفيه نهاية (قوله فالظاهر أن شبابه على ما أتته الخ) أي
وإن قصد الاقتصار عليه استدعاء وشق في عبارة سم ظاهره وإن قصد ابتداء الاقتصار على ما أتته وهو
الظاهر وما في شرح البهجة مما هو مخالف لقوله كره أي الشارح وما ذكرناه ليس مخالفًا لذلك عند التأمل
الصحيح فتأمل اهـ وعبارة البصري ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يقصد الاقتصار ابتداء على الشفع وبين
أن يعد له بعد عزه على الأثر ولورق بين الحالين كان له وجه في الجملة فلي تأمل وليرور اهـ وتقدم عن
سم والشردى الجزء بعد الفرق (قوله ثواب كونه من الوتر) أي ثواب الفعل المطلق (قوله على مجموع
الاحدى عشرة) الأنسب بما هو بصدد جميع المجموع فلي تأمل بصري وقد عني حصة التعبير بالجميع هنا
(قوله وكذا من أتى ببعض القراوى) أي لا تقتصر على التماس في ثواب كونه من القراوى وان
قصد ابتداء الاقتصار عليها كما هو المعتاد في بعض الأقطار (قوله وليس هذا من أتى ببعض الكفارة) أي
حيث لا يثبت عليه ثواب بعض الكفارة بل أن تعد ذلك لم يصح أصلاً وإن لم يستعمل كعرض له ما عني أهـ
وقع فقلنا مطلقاً عش (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ما عدا هذا القدر مما تقدم موجود في الصوم من
خصال الكفارة وما عداها فإني أتى في الوتر دون الكفارة وهو محل النزاع فكيف ما عني الفرق به سم (قوله
الخبر) إلى قوله ويجابى المغني وإلى قول المتن وقيل في النهاية لا أقوله لها فتناهي ولا ينافيه (قوله وبه الخ) أي
عاذر من الظاهر من (قوله ولا ينافيه) أي كون الاقتصار خلافاً للو (قوله الخبر) أي في نفسه ليس
فيشمل الخبر من السابقين قول المتن (وأكثر ما دى عشرة) مثل ما أتى بعض الوتر ثم عني في باقيه
نهاية (قوله الخبر) إلى المتن في المغني (قوله وأدنى الكمال ثلاث) إلى قوله (وأكل منه خمس الخ) لو فصل
واحدة من هذه المراتب كالثلاث حصل الوتر وسطا الطلب وما منع الزيادة بعد ذلك ففي ذلك شيخنا الشهاب
الرملي وهو ظاهر فإذا أتى بثلاث بنى قولهم أراد أن يشفعوا وأتى بكل الوتر مثلاً كمن منع سم وبأنفى

ظهور سابق حتى يأتى قوله البناء عليه ولو سقط لفظ عليه لمكان أن يصح كون حاصل الفرق أنه يفعل بعض
الظاهر بعد فوات شرط الجمعية فممكن أن يقع المجموع ظهر أو في مسئلة السنه لا ياتي به بعض سنة الظاهر بعد
فوات الشرط ما عدا قبل فخص الماتى به بسنة الجمعية في يقع عن الظاهر فلي تأمل لا ناقل الخبر في بعضها
للمعنى المعنى اهـ وحديث بعض الجمعة فقط فممكن بناء الظاهر عليه وهذا جدك سنة الجمعة القليلة بقصد
فلا يتصور بناءه كقوله لم يوجد شيء لا يناسب ذلك فليجور (قوله فالظاهر أنه شبابه على ما أتته الخ) الخ
ظاهره وإن قصد ابتداء الاقتصار على ما أتته وهو الظاهر وما في شرح البهجة مما هو مخالف لقوله كره وما
ذكرناه ليس مخالفًا لذلك عند التأمل الصحيح فتأمل اهـ (قوله يجوز الاقتصار على بعضها) ما عدا هذا القدر مما
تقدم موجود في الصوم من خصال الكفارة وما عداها فإني أتى في الوتر دون الكفارة وهو محل النزاع فكيف
ساغ الفرق به (قوله ولا ينافيه الخبر) لا ينافي الكراهة أيضاً لجواز جعله على بيان الجواز إلا أن الكراهة
لا تثبت بغير دليل إلا أنهم قد بينوا خبرهم وخلافه كما كذا طلب هذا مطلق الكراهة لا يتوقف عند
الأدب من على منى مخصوص (قوله وأدنى الكمال ثلاث) إلى قوله (وأكل منه خمس الخ) لو فصل واحدة

ترد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة مرة كعادته الكمال ثلاث للغير
الصحيح كان على الله عليه وسلم في ثلاث الحديث كما على من خمس

سبع فقسع (وتسب ثلاث عشرة) (٢٢٦) لما صرح عن أم سلمة كان صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث عشرة ذكراً وأوله الأولون على ما يذهب بحمله

شرح فان أوتر ثم تعبدوا في الشرح ككناها به وانتهى ما صرح بذلك فالسنة عشرة عشرين بمانصة
(فرع) لوصلي واحدة بنية التور وحصل التور ولا يجوز بعدها أن يفعل شيئاً بنية التور لحصوله وسقوطه فان
فعل عدل ما تعتقد والا تعتقد بنية المطلقة كذا لوصلي ثلاثاً بنية التور وسلم كذا نقل مر عن شيخنا الزملي
ورأيت شيخنا أبي بن خلف ذلك سم على المنهج أي فقال إذا صلى ركعتين التور أو ثلاثاً مثلاً جازاً أنه
يفعل بنية أو قولاً لا قرب بما قاله في اه ضعه في مخالفاً لما اتفق عليه الشرح الثلاثة (قوله فسبع فقسع)
لا يخفى أن ما فهم هذه العبارة أن كلمة السبع فالتسع مؤخر عن كلمة الخمس غير مراد سم وعسر
النهاية والمعنى بشم بدل الغاء (قوله على ما في الخ) قال المصنف هو تأويل ضعيف بما عدا لاخبار قال السبكي
وأنا أقطع بحمل الآثار بذلك وخفته ولكن أحسب الاقتصار على إحدى عشرة قائل لأنه غالب أحواله صلى الله
عليه وسلم معنى ونهاية (قوله على أنها حسبت منها سنة العشاء) قد يقال لا نسب أن يقال حسبت منها افتتاح
التور لأن أقرب البسم سنة العشاء بصري (قوله حسب) أي رأى هذه الرواية (قوله ذلك) أي سنة
العشاء (قوله فلوراد) أي قوله ولأحرم في النهاية والمعنى (قوله فلوراد على إحدى عشرة الخ) أي كان
أحرم بانيه عشر عشرين (قوله ولا الأحرام الأخير) الأحسن أن يقال ولا الأحرام السادس وما بعد لاقتضاء
عبارة سنة السادس وإن لم تكن مراد به بصري عبارة النهاية يوافقنا في كل ركعتين مع ما عدا الأحرام
السادس فلا يصح وترا اه (قوله واقتصر على ما شاء الخ) الذي اعتمد شيخنا الشهاب الزملي أن أحرامه مضط
على ثلاث سم عبارة شيخنا ولو قرئ التور وأطلق فالمعنى أنه يعمل على الثلاث كقائل الزملي لأنه أدنى
الكلام لوقال إن حجر والخطيب يغير بين الثلاث وغيرهما وهو ضعيف اه وعبارة عشر (فرع) نذر
أن يصلي التور في ثلاث ركعات لأن أقل عدد منه مطلوب لا كراهة في إقامة صاعداً وهو الثالث فيخط
النذر عليه ولو بدأ افتتاً إذا أطلق في التور اعتقد على ثلاث مر قوله لزمه ثلاث ركعات هل يمنع عليه الزيادة
أم لا فيم نظر الأقرب الثاني ثم أن أحرم بالثلاث ابتداء حصل بها التور ويرى من النذر ولا يجوز زائدة
عليها على ما عدا مر وان أحرم ركعتين ركعتين أو بالاحدى عشرة دفعة واحدة لم يمنع ويقع بعض
ما أتى به واجابوا بعضهم بما اه (قوله الخاق) أي التور (قوله نوهي من ذلك) أي نوهي البعض ذلك
الحسن التغير عند إطلاق السنة (قوله وقوله) أي ذلك البعض (قوله ما يؤخذ من ذلك) أي الإلحاق
المتكسور (قوله ويجري ذلك) أي عدم جواز النقص (قوله سنة الظاهر الأربعة الخ) أي أو ركعتين
فليس له أن يزيد كما هو واضح وهل له أن ينوي بغير عدد ثم يفعل ركعتين أو أربعاً بما مضى ما مضى في التور ثم
وليس بعيد ثم رأيت المحشي قال (فرع) يجوز أن يعاقب في سنة الظاهر المتقدم مثلاً بغير ركعتين أو
أربع مر انتهى اه بصري (قوله بنية التور) ما فائدته بصري قول المتن (وان زاد على ركعة الفعل)
وضابط الفصل أن يفصل الركعة الأخيرة عما قبلها حتى لو صلى عشر أحرام وصل الركعة الأخيرة بأحرام كان
ذلك فصلاً وضابط الفصل أن يصل الركعة الأخيرة بما قبلها شيئاً (قوله بين كل ركعتين) أي قوله وبظهر في
النهاية والمعنى (قوله بين كل ركعتين الخ) أي مثلاً معنى عبارة سم والنهاية هذا هو الأفضل ولو صلى أربعاً
تسليماً واحداً وتسليماً واحداً كما عدا شيخنا الشهاب الزملي خلافاً لبعض المتأخرين أن قول المتن (وهو
أفضل) ولا فرق بين أن يصلي منفرداً أو في جماعة فهذا ما في كل هذا أي من الأقوال المختلفة في الأتيان
بثلاث فان زاد فالفضل أفضل قطعاً كما خرم به في التحقيق اه وفي عشر عن غيره قوله (قوله ما في الخبر)

ليوافق ما مر الأصح من
على أنها حسبت منها سنة
العشاء ووتر بثلاث عشرة
حسب منها ذلك واقتراح
التور وهو ركعتان ضعفتان
فلوراد على إحدى عشرة
بنية التور لم يصح الكل في
الوصل ولا الأحرام الأخير في
الفصل إن علم ذلك عدلاً
صحت فقسعاً مطلقاً ولو أهرم
بالتور لم ينو عدد ما صرح
واقتصر على ما شاء منه على
الأوجه وكان بحث بعضهم
الحاقه بالنقل المطلق في أن
له إذ فوى سداً أن يزيد
وينقص قوله سم من ذلك
وهو غلط صريح وقوله إن في
كلام الغزالي عن الغزالي
ما يؤخذ من ذلك وهم أيضاً
كأنهم من السبكي ويجري
ذلك في أحرم سنة الظاهر
الأربع بنية التور فلا
يجوز له الفصل بأن يسلم
ركعتين وان فوات قبل النص
خلافاً لهم فيه أيضاً (وان
زاد على ركعة الفصل) بين
كل ركعتين بالسلام لا يتابع
الآتي والخبر الصحيح كان
صلى الله عليه وسلم يفصل بين
السبع والتور بالتسليم
(وهو أفضل) من الوصل
الآتي إن سواه عدلاً لأن
أحاديثه أكثر على الجموع
منها: غير المتفق عليه كان
صلى الله عليه وسلم يصلي فيها
بين أن يشرع من صلاة
العشاء إلى التجراد دى
عشر ركعة تسليماً من كل
ركعتين يوتر واحدة

ولأنه أكثر علو والمناخ له الوجه الموصول بخالف السنة العجيبة فلا يرى خلافاً (٢٢٧) ثم كبر بعض أصحابنا الأصل وقال غير

واحد منهم أنه مفسد للصلاة انتهى الصحيح عن تشبيه صلاة التور بالقر في وجوده فلا يمكن وقوع التور متفتحة على جهة أصلاً (د) له (الوصل تشهد أو تشهدين في) التي كعتين (الآخرتين) لثبوت كليهما في مسلم عن فعله صلى الله عليه وسلم والاولى أفضل ويستمع أكثر من تشهدين وفعل اولهما قبل الاخيرين لأن ذلك لم يرد يظهر أن محل إبطاله المصريح به في كلامهم أن كان فيه تعطيل بل جلسة الاستراحة كجاء في خراب الباب ويسن في الأولى قراءة سبع وفي الثانية السكائر ونحو في الثالثة الاعتلاء والمعوذتين فلا يتبع وقضيته أن ذلك انما يسن أو يتر ثلاث لأنه انما ورد فيهن ولو أوتر بأكبرهن لم يسن ذلك في الثلاثة الأخيرة فصل أو وصل محل نظر ثم رأيت البلقيسي قاله انتهى أو توتر بثلاث مفصول بمحافلها كتمان أوت أو أربع قرأ ذلك في الثلاثة الأخيرة ومن أوتر بأكثر من ثلاث موصولة لم يقرأ ذلك في الثلاثة أي لئلا يلزم حلق ما قبلها من سورة أو قطعها على ما قبلها أو انقراة على غير ترتيب المصحف أو على غير تواليه وكل ذلك خلاف السنة أنه لم يكن أن يقرأ

(الخ) خسر فبتدأ الضمير لحدائث الفصل (قوله) لأنه أكثر علواً أي زاده عليه بالسلامة (قوله) (والمنال الخ) وهو أوجيف رضى الله تعالى عنه نهاية (قوله) ومن ثم أي لأجل مخالفة السنة الصحيحة (قوله) انتهى الصحيح عن تشبيه صلاة التور (الخ) ظاهر هذا السياق شامل للأحدى عشرة وغيرهما من المرتب الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك ومن ذلك قول العباب فان وصل الثالث كرهه انتهى وقول الاستاذي كثر ويكره الوصل عند الاتيان ثلاثاً كتمان فان زاد وصل فخلاف الأولى انتهى وفي العباب بعدما تقدم وإذا وصله في رمضان أسرف في الثلاثة أي دون الأولين قال في شرحه وجه به أنه في رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله هو تشبه بالقر فيحسن له الجهر في الأولين فقط سواء تشهد تشهدين أم تشهد إلا أن المغرب كذلك ثم رأيتهم صرحوا بذلك الخ انتهى اه سم قول الماتن (تشهد) أي في الأخرية معنى (قوله) والاول أفضل) أي الوصل تشهد أفضل منه تشهدين في التحقيق فقرأه من بين المغرب والتهني عن تشبيه التور بالقر بنهاية ومعنى قال عرش قوله مر والوصل تشهد أفضل الخ أي دون أحرم بأحدى عشرة وقول وجه التشبيه بالمغرب في هذا كران الأولين هما بعد شفع والثاني بعد فرد ثم قوله أفضل به دان الوصل من حيث كونه تشهدين ليس مكر وهما أو تأخر خلاف الأفضل وتوله مر والتهني عن تشبيه التور (الخ) أي يجعله مستثلاً على تشهدين اه (قوله) ويستمع الخ) عبارة الغني وليس له غير ذلك فلا يجوز له أن يشهد في غيرهما فقط أو معهما أو مع أحدهما اه (قوله) ويظهر الخ) الوجه أنه حيث جلس بقصد التشهد البطلان لأنه قصد المبط وشرعه سم (قوله) أن محل إبطاله ما ذكر من الزيادة على التشهدين وفعل اولهما قبل الاخيرين (قوله) أن كان فيه) أي في التشهد الثاني أو المفعول قبل الاخيرين (قوله) تعول بل جلسة الاستراحة) أي بأن يجلس للتشهد أكثر من قدر جلسة الاستراحة (قوله) ويسن الخ) أي قوله وقضيته في أنها بقر الخ) (قوله) وفي الثالثة الاعتلاء والمعوذتين) ظاهر مدون وصل وأن زمن تعطيل الثالثة في الثانية سم على ج وقد يقال هذا مخالف لما تقدم من أنه لا تسن سورة بعد التشهد الأول إلا أن يقال هذا مختصراً لتعلق الطائفة بخصوصه عرش (قوله) وقضيته الخ) عباداً لغني ويثبت في الثلاثة الأخيرة فيها إذا زاد على الثلاثة أي يقرأ فيها ذلك اه زاد النهاية كيجب على البليغي اه وظهرهما كقَالَ عرش سواء وصلاهما قبلها أم لا فخصاف ما سبقه الشارح عن البليغي في الآن يخص كلامهما بالفصل فإبراج (قوله) أن ذلك) أي فقرأه ما ذكر (قوله) فصل الخ) أي الثلاثة الأخيرة بمحافلها (قوله) كتمان الخ) مثلاً قبل الثلاث (قوله) فقرأه ذلك) أي ما ذكر من السور الثلاث (في الثلاثة الأخيرة) أي وان وصل فيها (قوله) وان يقول (الخ) إلى التنبية في الغني وإلى المتن في النهاية (قوله) وان يقول الخ) عطف على قوله في الأولى فقرأه سبع الخ (قوله) بعد التور) أي بعد فراغ التور ركعة كان أو أكثر عرش (قوله) لأن اسحان الملك القدوس) ويرفع صوته بالتثنية وبإدب اه بصري (قوله) ثم اللهم الخ) أي وأن يقول بعده

بسلام واحداً أو تسليماً واحداً كما عدهم شجنا للشهاب الومي خلافاً لبعض المتأخرين (قوله) انتهى الصحيح عن تشبيه صلاة التور بالقر (الخ) ظاهر هذا السياق أن التشبه بالتهني عنه شامل للأحدى عشرة وغيرهما من المرتب الموصولة لكن في بعض العبارات ما يدل على خلاف ذلك كآدم في هاشم السبأ أول باب صفة الصلاة ومن ذلك قول العباب فان وصل الثالث كرهه اه وبصورة أستدنا في الحسن الكبرى في كثر ويكره الوصل عند الاتيان ثلاثاً وكتمان فان زاد وصل فخلاف الأولى اه وفي العباب بعدما تقدم وإذا وصله في رمضان أسرف في الثلاثة أي دون الأولين قال في شرحه وجه به أنه في رمضان يسن الجهر فيه وعند وصله هو تشبه بالقر فيحسن له الجهر في الأولين فقط سواء تشهد تشهدين أم تشهد إلا أن المغرب كذلك ثم رأيتهم صرحوا بذلك الخ اه (قوله) والاول أفضل) الاول هو الوصل تشهد (قوله) ويظهر أن محل إبطاله الخ) الوجه أنه حيث جلس بقصد التشهد البطلان لأنه قصد المبط وشرعه (قوله) وفي الثالثة الاعتلاء والمعوذتين

فما لو أوتر بخصم مثلاً الماطفين والاشقاق في الأولى وبالروح والطاير في الثانية فيوجد تلازم بين ذلك وأن يقول بعد التور ثلاثاً سبحان الملك القدوس ثم اللهم أي أو ذوق من ضل محضك وجمعها تلمن عتقك

العلم المسمى (قوله وبك) عبارة المغني وأعوذ بك اه وعبرة عش قوله وبك منك أي استعير بك من غضبك اه (قوله لما قدمته نقا) أي في قوله ولو صلى ما عدا ركعة الوتر الخ (قوله ولو) بعد: انقلب إلى المتن في الغني وإلى قوله ولو خرج في النهاية (قوله في جمع التقديم) ظاهره وان صار متقبلا قبل فعله وبعد: فعل العشاء كان وصلت سفيته دارا فامت به دخل العشاء أنوى الأقامة لكن نقل عن العباد أنه لا يفعل في هذه الحالة بل يؤخر حتى يدخل وقت الحقيق وهو ظاهر لان كونه في وقت العشاء انتفى بالأقامة عش قول المتن (وطول العصر) أي الصادق نهاية (قوله إلى ثلث الليل الخ) وفي المغني إلى نصف الليل اه (قوله أدم بعد الخ) لعل أو بمعنى الواو كعبر بها النهاية (قوله وهو) أي القصر (قوله بل هي) أي التبعيض شارح اه سم (قوله فلا وجه الخ) وقفا للنهاية والدموالغني قال البصري قوله فلا وجه الخ قد يقال لا نسب التعسير بالواو اه وفيه نظر إذ تفرع على ما قبله ظاهر (قوله من ذلك) أي من الوتر والرواتب العبدية كما هو ظاهر بصري (قوله ويبحث بعضهم) هو الشهاب الرمي بصري واعتقد ذلك البحث النهاية والغني عبارة سم اعتد هذا البحث شخشا الرمي وعليه فلو أحرم بالجمع وأدرك ركعة واحدة في الوقت فهل يصير الجميع أداءه فظهر وينبغي أن يصير لاهما صارت صلاة واحدة مر وأفتى أيضا بامتناع جمع سنة الظاهر مع سنة العصر في وقت العصر ما حرم واحد إذ يلزم أن يكون صلاة بعضها أداه وبعضها قضاءه ولا تقبل ذلك ونقصه بمجر أن جمع سنة الظاهر مع سنة العصر بعدهما في جمع التقديم وفيما إذا اقتضاهما أعني الظاهر والعصر إذ كل الصلاة حينئذ أداء أو قضاء وفي الغزالي الاستوى ما يؤيده به إذ ظاهره لكن اعتد شخشا الشهاب الرمي امتناع جمع الوتر مع غيره كسنة العشاء والفرق بين الوتر وغيره كمن اه (قوله بان الصلاة ثم صار الخ) قضت هذا التعليق الجواز بعد قوائم الدين وقضت ما بعد المنع سم ورشدي عبارة عش قوله وبأنه أشبهت الفرائض الخ وعلى هذا لوفاته عبد الغفر والاضحية الجواز بالجمع يدغم ما حرم واحد مع انتفاء العلة الأولى لان الحكم إذا كان معاللا بغيره بقي ما قبله لحد أهم كذا الوترى تركعتي العبد والاضحية فلا يجوز لانهما متان مقصودان اه (قوله وما يحتمل أولاه) أي يجوز جمع القبليتين العبدية بالحرم ولعل نانية امتناع الظاهر في العبدية (قوله لا اختلاف البنية) قد يقال لا يؤثر (قوله فاعل بحثه مبنى

أنت كما أنت على نفسك
* (تبس) * قضية كلام
بعضهم أنه لا يحصل فضيلة
الوتر إلا على أربعين
وهو مضمّن أن أراد كل
الفضيلة لأصلها كما قدمته
آقا (وقفت) أي الوتر
(بين صلاة العشاء) ولو بعد
الغرب في جمع التقديم
(وطول العصر) للخصبر
المصعب بذلك وقت اختياره
إلى ثلث الليل في حق من
لا يريد تحجدا أو لم يعد
الاستيقاظ آخر الليل ولو
خرج الوقت جازله فتقضى
قبل العشاء ككل واتب
العبدية على ما رآه بعضهم
قصر التبعة - في الوقت
وهو كالصحيح بل هي موجودة
فأرجح أيضا إذا نضاضت
الأداء فلا وجه أنه لا يجوز
تقديم شيء من ذلك على
الغرض في القضاء كالأداء
ثم أرى أن يعمل برحمه
أشوا ويبحث بعضهم أنه لو
أخّر القامة إلى ما بعد الغرض
جازه جمعها مع العبدية
بسلامة واحد وتر في هذا
وامتناع الظاهر في العبدية
بان الصلاة ثم يصير بعضها
قضاء وبعضها أداء فلا تقبل
له وبأنه أشبهت الغرض
بطلب الجامعة فهما لا تغير
عما ورد فيها كالتراخي وما
بحثه أولاه فظهر ظاهر
لاختلاف البنية فاعل بحثه
مبنى على الضعيفاته
لا يجب نسبة التلبية
والأبدية على أن الوصل كما يشهده كلامهم يختص بأعضاء صلاة واحدة

وليس القبلية والبعدية كذلك لاختلافهما وقتا وغيره (وقيل شرط) جواز (الابتداء بركة) (٢٢٩) سبق نقل بعد العشاء ولومن غير

سنتها تقع هي موثقة ذلك
النقل وردوه بأنه يكفي
كونها وتر في نفسها أمور
لما قبلها ولو فرضا (وبس)
لم يوثق بقتله وأراد صلاة
بعده (بجمله) كأنه آخر
صلاة الليل التي يصلها بعد
نوم ولم يصح السلطان
حيث أطاعت انصرفت
لذلك من رتبة وتر أوج
أو تهجد لآلامه في الخلع
المثقف عليه وذلك لا يتابع
وبه يحصل فضل التهجد
لما بينهما من العموم
والخصوص الوجهي إذ
يحتاجان في صلاة بعد النوم
بنسبة الوتر وينصرف الوتر
بصلاته قبل النوم والنوم
بصلاته بعده من غير نسبة الوتر
فلا موقع لهما هنا من صدقه
عليه لا ينافي قوله ما في
النكاح أنه غيره على أن
القصد تهجد التسمي وتسميته
بين أن التهجد الواجب
عليه صلى الله عليه وسلم أولا
لا ينافي عنه الوتر الذي
اختلف في نسخ وجوبه عنه
ما صد الوتر يخرج بكنه
بعض فلا يصلح جعلا في
ترجيح قبل النوم ثم ياتي
في نفي نفي مطلقا (فان)
أوتر تم تهجد أو تكس
أول تهجد صلا (لي بعده)
ألم يندب أي يشرع
إعادته فان أعاده بشأ الوتر
فالمعيار بطلان من العالم
بأنه لا ينافي إلا في الواقع
فلا مطلق ذلك الغير المعص لا وتران في ليله ولا يكره تهجد ولا غيره بعد وتر

الح) لا يلزم هذا البناء لأن فرض المسئلة أنه يعرض في نيته كون ركعتي السنة المتقدمة وركعتي السنة المتأخرة (وقوله وليس القبلية والبعدية الخ) وكذا سنة ظهر العصر بالآتي خلافا لما مر من بحث سم (وقوله ولومن غير سنتها) التي في النهاية والمعنى (وقوله ولو فرضا) أي كالعشاء (وقوله لم يوثق) أي قوله ولو أرفق النهاية الآية الأولى التي لا ملازمة وقوله على أن لا يخرج وقوله وعكس وقوله ولا غيره أي قول المتن (وبس) جعله الخ) أي ولو قام قبله معنى وشرح بافضل قال عس يؤخذ من تخصيصه من التأخير بالوتر احتجاب بتجديد الصلاة بعد العشاء وقد تقدم ما قبله اه (وقوله وأراد صلاة بعده) أي المصنف جعله آخر صلاة الليل المذكور مسنون وإن لم يرد صلاة بعده النوم لأن طلب الشيء لا ينقطع بأرادته بخلافه فصار وجه التقيد وقد يجب بأنه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم أو لانه ليصدق قوله أي المصنف جعله آخر صلاة الليل سم على حج اه رشيدي عبارة المعنى فان كان له تهجد آخر أو ترالي أن يتهجد أولا أو بعده في صلاة العشاء ورايتها هذا ما في الوتر وقد في المجموع بما ذكره في محطته والاختيار أفضل مطلقا اه واتفق على شرحه بافضل ما وافق ما نقله عن المجموع (وقوله التي يصلها بعده) قد يقال بقائه عبارة المصنف على إطلاقها أفيد لا قضاء تشديد ذلك أن من ليس له صلاة بعد النوم لا يسبغ له أن يتهجد آخر صلاة قبل النوم وليس كذلك كغيره ظاهر به في عبارة بافضل مع شرحه للشارح وتأخيره بعد صلاة الليل من نحو رتبة أو تراويح أو تهجد وهو الصلاة بعد النوم أو صلاة قبله مطلق قبل النوم أو فاته أو أدفعاها لئلا أفضل من تقدمه عليها سواء كان ذلك أي الوتر بعد النوم أو قوله وتأخيره أي آخر الليل فيما إذا كان من عادته أن يستظلها آخر نفسه أو غيره أفضل من تقدمه أولا اه (وقوله ولم يصح له) أي إلى نفي الثاني يصلها بعده (لأنه الخ) أي صلاة الليل (وقوله لذلك) أي لما بعد النوم (وقوله لا لآلامه) أي قوله على أن القصد في المعنى (وقوله وبه الخ) أي بالوتر بعد النوم (وقوله فلو لم يوج) أي في غير المنهاج (وقوله من صدقه عليه) أي صدق التهجد على الوتر ويحتمل العكس (وقوله أولا) أي قبل النسخ (وقوله وان الذي اختلف الخ) عبارة الررض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر انتهت اه سم (وقوله فلا يصلح الخ) أي فالأفضل تأخير كل واحد من بعض أول الليل في جاعته كان لا يكره أو آخر الليل ولهذا أتى الوتر بعد الله تعالى فين يصل به وتر رمضان جاعته يكمه بعد تهجده بان الأفضل تأخير كل منهما به قال عس قوله بان الأفضل تأخير كل واحد من بعض من تأخير فوات بعضه والأصل ما يتفقونه وأخر بقدوم يكون ذلك عذرا في التقديم لصلاه اه (وقوله فوي الخ) أي وأوتر آخر الليل نهاية لكن لو كان أماما وصل وتر رمضان بشأ الغل المطلق كره القنوت في حقه عس (وقوله ولم يتهجد) أي قوله وقضيته في المعنى قول المتن (لم يهجد) أي ولو في جماعة تستفتي هذا في مسائل ان النقل الذي تشرع في الجماعة من إعادته جماعة عس (وقوله فالقياس بطلان من العالم) حرم بذلك أي عدم الاعتقاد المعنى وكذا النهاية تبعها وأوله (وقوله والآخر الخ) أي بان أعاده أولا أو ناسيها به (وقوله ولا يكره تهجد الخ) لكن لا يصح تعدد وقال في الباب بسن أن يصل ركعتي بعد الوتر فاعادته بغيرها في الأولى بعده انجاء إذا زلت وفي الثانية نيته لركعتي السنة المتقدمة وركعتي السنة المتأخرة (وقوله وأراد صلاة بعده) قد يقال لجعل المذكور مسنون وإن لم يرد صلاة بعده النوم لأن طلب الشيء لا ينقطع بأرادته بخلافه فصار وجه التقيد واحتجاب به احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد النوم أو لانه ليصدق قوله جعله آخر صلاة الليل (وقوله وان الذي اختلف في نسخ الخ) عبارة الررض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر اه (وقوله ولا يكره تهجد ولا غيره بعد وتر) هذا لا يندب تركه لا تنقل بعد الوتر وقد مر به في الباب تبعا للمجموع والتحقيق كإنيته في شرحه فقالوا يندب أن لا ينقل بعد وتره وصلاته صلى الله عليه وسلم ركعتي بعده عا لسا إبيات الجواز اه وعبارة التحقيق بهان قال ولو أوتر تم تهجد لم ينقضه ويقال نقضه أول قيامه بركعة ثم وتر بعده اه مانعه ولو أوتر ثم أراد فلا يلزم بالكره فلو سبغ أن لا يتهجد صلاة بعده وأما حديث مسلم

قل يا أيها الكفار ونفذكم على الأرض وبني رجلين وسبحم بذلك العلي بن أبي طالب
 المجموع على من اعتقد سنة ذلك وقال أنه من البدع المنكرة وقال في العباب وينسب ابن لا يتقبل بعد وتره
 وصلاته على الله عليه وسلم ركعتين بعد المسح بالجلود معني عبارة سم قوله ولا يكره ثم بعد ولا غيره
 الخ هذا لا يقيد بنقل التثنية بعد الوتر وقد صرح به في العباب تبعاً للمجموع والحق في كفايته في شرحه
 فقال وينسب أن لا يتقبل بعد وتر وصلاته صلى الله عليه وسلم بعد المسح بالجلود وقد سنن في ذلك أي
 ندب عدم التثنية بعد الوتر المسافر فقد ذكر ابن حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر المسافر خاف أن
 لا يستقفاً للتمجد ولو بدا له تمجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً نص عليه انتهى وفي هذا الكلام
 اشعار بان فعل الوتر لا يمنع التمجيد لكن إن أراد في الحال فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً فليأت بأمره (قوله لكن
 ينبغي تأخير) أي الوتر (عنه) أي عاذركم من التمجيد وغيره (قوله ثم أراد) أي حالاً (صلاة) أي تمجيداً
 أو غيره (قوله ثم خاف قليلاً) لعل حكمته المحافظة بحسب الظاهر على جعل الوتر آخر صلاة الليل هو رفاقته لما
 فصل بين ركعة الأخيرة وما بعدها كان ذلك كأنه ليس من صلاة الليل لفضله وتقدمها بها ينزل ذلك منزلة
 من أراد الاختصار على الوتر ثم عرض له ما يقتضي التمجيد بعده عش (قوله أي يصلي) القول المن
 ومنه في النهاية الإقوله نعم إلى ما (قوله حتى يصير وتر الخ) أي ثم بعد ما شاعقني زاد على فعل النهاية ثم
 بعده كذا في الروضة أما الوتر يصير مشعراً ثم وتر بعده من غير مخالفة بعد لا يجوز نزولاً (قوله جمع الخ)
 منهم ابن عمر رضي الله تعالى عنهم معني (قوله عنه) أي من نفس الوتر معني (قوله عايم) أي المصنف قول
 المتن (في النصف الثاني الخ) الوتر وتر النصف الثاني من رمضان فقصاه ثم أوفى غير رمضان ينبغي أن يثبت
 لأن الفضل يصح الأداء سم (قوله وعلى الأول) هو قول المصنف في النصف الثاني من رمضان عش (قوله
 يكره ذلك) أي القنوت في غير النصف معني (قوله وقضيته) أي قضيتها طلاقهم كراهة القنوت في غير
 النصف (قوله ومهم ما وافقه) عبارته هناك في شرحه وينسب القنوت في سائر المكتوبات النازلة
 أمّا غير المكتوبات كالجنائز فيكره فيها مطلقاً لما على التقصيف والمنذور والنافلة التي يسن فيها
 الجاه وغيره لا يسن فيها ثم أنقضت فيها النازلة لم يكرهه ولا كرهه وقول جمع يحرم ويبطل في النازلة
 ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل إن طال لا طالعهم كراهة القنوت في الفرائض وغيره لا يصير النازلة
 انقضت أنه لا فرق بين طوله وقصيره وفي الأم ما صرح بذلك ومن ثم لما صرح بعضهم قال وفيه مرد على
 الرعي وغيره في قوله هم إذا طال القنوت في النافلة بطلت مطلقاً انتهت اه سم (قوله وبه) أي قوله

الذي صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد الوتر كما ساقه لبيان الجواز والذي اطلب عليه أمر به جعل آخر
 صلاة الليل وتره وفي شرح العباب وقد سنن في ذلك أي ندب عدم التثنية بعد الوتر المسافر فقد ذكر ابن
 حبان في صحيحه الأمر بالركعتين بعد الوتر المسافر خاف أن لا يستقفاً للتمجد ثم وعي بن كان كلهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في سفر فقال إن هذا السفر جهود وقيل فإذا وتر أجزأك فليركم ركعتين فأنسا فقط والا
 كاتلوا ولو بدا له تمجد بعد الوتر فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً نص عليه اه وفي هذا الكلام اشعار بان فعل
 الوتر لا يمنع التمجيد لكن إن أراد في الحال فالأولى أن يؤخره عنه قليلاً فليأت بأمره (قوله في المتن في النصف الثاني
 من رمضان) لو فات وتر النصف الثاني من رمضان فقصاه ثم أوفى غير رمضان ينبغي أن يثبت لأن القضاء
 يصح الأداء (قوله ومهم ما وافقه) عبارته هناك بعد شرح قول المنهاج وينسب القنوت في سائر
 المكتوبات كالجنائز فيكره فيها مطلقاً لما على التقصيف والمنذور والنافلة التي يسن فيها
 الجاه وغيره لا يسن فيها ثم أنقضت فيها النازلة لم يكرهه ولا كرهه وقول جمع يحرم ويبطل في النازلة
 ضعيف وكذا قول بعضهم يبطل إن طال لا طالعهم كراهة القنوت في الفرائض وغيره لا يصير النازلة
 انقضت أنه لا فرق بين طوله وقصيره وفي الأم ما صرح بذلك ومن ثم لما صرح بعضهم قال وفيه مرد على
 الرعي وغيره في قوله هم إذا طال القنوت في النافلة بطلت مطلقاً انتهت اه (قوله وبه)

لكن ينبغي تأخير عنه
 ولو وتر ثم أداء الصلاة آخرها
 قليلاً (وقيل بشعيرة ركعة)
 أي يصلي ركعة حتى يصير
 وتر مشعراً (ثم بعده) ليقع
 الوتر آخر صلواته كما كان
 يفعل جمع من الصحابة رضي
 الله عنهم وينبغي نقض
 الوتر لكن في الأجله أنه
 صرح النهي عنه (ويزيد
 القنوت آخر وتره) أي آخر
 ما يقع وتره فيحصل الأثر
 بركعة كلهم ظاهر خلافه
 لمن أراد دفعه عليه رفي
 النصف الثاني من رمضان
 لأن أبي بن كعب فصل
 ذلك للجمع من الناس
 عليه في التراويح وما رواه أبو
 داود (وقيل) بسن في آخره
 الوتر (كل السنة) واختير
 لظاهر الخبر الصحيح عن
 الحسن بن علي رضي الله
 عنهما معني رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كانت
 أولهن في الوتر أي قنوته
 اللهم اهتدي فيمن هديت
 إلى آخر ما روي في قنوت الصبح
 وعلى الأول يكره ذلك
 وقضيته أن تطرحه لا يبطل
 ومهم ما وافقه وبه

رد قول شيخنا هنا ولعل محله اذ لم يطل به الاعتدال أو كان سهواً عن ان في الاثر ما قد لو افقه (وهو كقنوت الصبح) في اللفظ وشمله والجهر به ورفق
الدين فيه وغير ذلك مما سمره (ويقول) ندبا (بقوله اللهم اننا نستعينك ونستغفرك الى آخره) (٢٣١) وهو مشهور وقيل وبزبدية آخر

البشرة ورد به تكرهه

وقضيته ان تعاول به لا يطل الخ (قوله رد قول شيخنا الخ) اعتمد مر قول الشيخ سم وكذا اعتمد
الخطيب عبارة النهاية والغنى وعلى الاول لو فتت فيه في غير النصف المذكور ولم يطل به الاعتدال كره
ومع ذلك فهو وان طاله به وهو عائد على ما بهجرم بطلت صلواته والا فلا ويسعد الله به قال عرش قوله
مر لو فتت في ما ختمه لو فتت في غير الصبح فان طاله الاعتدال ولو من الركعة الأخيرة بطلت صلواته حيث
كان عائد على ما والا فلا ويسعد الله به ما اعتمد الشارح مر وأقبح ان تعاول به الاعتدال لمن

الركعة الأخيرة أم لا يصح مطلقاً أنه عهد تعاول به بقنوت النازلة وعذب فلا يسجد لأنه لم يفعل ما يطل عده اه
(قوله ولعل محله) أي عدم الإبطال (قوله قد لو افقه) أي قول الشيخ (قوله في لفظه) أي قوله لنقل
الخطيب الغنى (قوله وغير ذلك الخ) أي كقوله السجدة بتركه معنى (قوله آخر البقرة) أي ربنا

لا تؤخذنا في آخر السورة ونهنا يتوعدنا (قوله يقول ذلك) أي اللهم اننا نستعينك الخ قول المتن (بعده)
أي بعد قنوت الصبح معنى (قوله والاخر) أي اللهم اننا نستعينك الخ (قوله تقدمه) أي قنوت الصبح
(قوله بشرطه السابقة) أي في دعاء الانتحار كروي (قوله أم بعده) اهلاً قال أم قبلها سم عبارة

المصري قوله أم بعده العمل الاصوب قبلها وقع السؤال في قضاءه وتروضان به بدخوجه هل تنس له
الجماعة والقنوت الظاهر ثم اه وقد يجب بانه يعني عن أم قبلها قوله نعم من له تهجد الخ أي يكبر قبل قول
المتن فان يؤخر الخ (قوله كفسيره) أي من القسم الاول (قوله أي ما لا ينس) أي قوله قال بعضهم في

النهاية والغنى الا قوله لما مع الى فتست (قوله ومن نفاها الخ) ان أراد باننا في عاشرة رضى الله عنها كان
ينبغي أن يقول انما اراد المحسب و يستبدل عليه لان عاشرة انما كانت بارأيه بصلواته رشيدى قول المتن

(الضحي) وهي صلاة الاشرار كما في رواية البرجاءه تعالى وان وقع في العيب أنها غير ما روى عنه
ينبى قضاءها اذا كانت لها ذات وقت تنهاى يأتى في الشرح خلافاً لذلك الاعتقاد عبارة عرش قوله مر
وهي صلاة الاشرار عبارة سم على المنهج فرغ المحدثان صلاة الاشرار غير صلاة الضحى مر وفي

ما رواه في عباد شيخنا وهو هل هي صلاة الاشرار أو غيرها الذي في شرح الرملى انها هي وقال ابن حجر
انما غيرها ونقله ان قاسم عن الرملى أيضاً في غير الشرح وعاء بفساد الاشرار تركتها بجرم مما بينه
ستفارق الشمس وينكره الى الشخص قضاءها اذا كانت لها ذات وقت وهو وقت طلوع الشمس ولا

تكرهه حينئذ كما علمت أنها ذات وقت اه وقوله وهو وقيل يأتى في الشرح خلافاً عن شرح الشماثل
للشارح وقافه (قوله ومن نفاها الخ) أي كان عمر رضى الله تعالى عنها جعل على مر قول المتن (وأقارها
ركعتان) ودعاء صلاة الضحى اللهم ان الضعاء ضحكوا والبهاءوا والجال جالوا والقوة قولن

والقدرة قدرتن والعصمة صلتنا اللهم ان كلن رزقي في السماء فانزله وان كان في الارض فاخرجه وان كان
معسرا فيسره وان كان حراما فاهله وان كان بعيا فاقربه بحق ضحكنا لئولها لئولها جالوا وقدرتن
آتني ما آتيت عبدك الصالحين وما يقال من أن صلاة الضحى تقطع التوبة لا صلة وانما هي رغبة ألقاها

الشیطان في أذهان العوام ليصلهم على تركها شيخنا (قوله وأنه الخ) أي بانه الخ (قوله فتست الخ)
اعطف على قوله أربع وكان الاولى العطف بسم (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية ومن أن يقرأ فيها
رد قول شيخنا) اعتمد مر قول الشيخ (قوله في المتن) وتستغفر الخ سئل الخلال السويطى عن قوله فيه

وتعبدن هو بالمهله أو بالجمعة فأجاب بقوله هو بالمهله وألقت في ذلك كتابا اه (قوله أم بعده)
اهلاً قال أم قبلها (قوله قال بعضهم) ومن فهم اقراء الشمس والضحي الخ) عبارة شيخنا الامام العارفى أبى
الحسن البكرى في كتبه يقرأ فيها أي ركعتي الضحى قل هو الله أحلوا الكافر ونهه عن ضعفه في آخره

في الاول والشمس وضعها في الثانية الضحى وفيه مناسبة فهما ستان الاول اولى الفضل السورتين إذ ورد
قال بعضهم ومن فقاراة الشمس والضحي لحديثه رواه البيهقي اه ولم يبين أي يقرأهما فاجاب اذا راعى تركتني في كل ركعتين من
ركعتها اولى الاولين فقط وعاء لهما يقرأ فيها الكافر ونه والاحلاص كالم

الكافرون والاخلاص وهما افضل في ذلك من الشمس والضحى وان ورد ايضا اذا اخلاص تعدل ثلث
 القرائن والكافرون تعدلوا به بلامضافة اه وفي سم عن كثر الاستاذ البكري مثله واعلمه شخنا
 قال ع ش قوله مر الكافرون والاخلاص ويقرؤهما ايضا في المولى اكثرا من ركعتين وبحل ذلك عالم
 يصل اربعا او سنا باجرام فلا تستحب قراءته بعد التشهد الاول منه كل سنة تشهد فيها بشهدين فانه
 لا يقرأ بالسورة فيها بعد التشهد الاول اه أي الا في التركاة تقدم وقال الرشدى قوله مر بلامضافة
 أي في القرآن فهذا الباب بالنظر لاصل آداب القرآن والرد أيضا ثلث القرائن أو ربعه الذي ليس فيه
 الاخلاص بل ولا الكافرون اه (قوله بمسار) أي في سنة المغرب كركي (قوله ومن ثم) أي لاجل ضعف
 الخبر (قوله صح في المجموع والحق في ما عليه الاكثرون الخ) وهذا هو المعنى الذي عجز عليه ابن القري
 وقال الاستاذي بعد نقله ما مر فظهر أن ما في الر وضو للمناجح قد عجزا انتهى اه معنى عبارة النهاية وبسم
 والله كذا نقله المصنف الاكثر بن وصحة في التحقيق والمجموع عز آتي به شخنا الشهاب الزملي أن كثرها
 ثمان وعنده فلوراد اعلم بالمعجز ولم يصح في ان أحرم بالجميع دفعة واحدة فان سلم من ككل ثنتين صح
 الاحرام الخامس فلا يصح في أن علم المنع وتعدله لم ينقد ولا وقع فضلا كغيره مما مر اه (قوله
 وينبغي قوله الخ) وقفا للمعجز وخلافا للنهاية والمغني وقفا للشهاب الزملي (قوله وينبغي قوله الخ) أي ما في
 المجموع والحق (قوله على أنها) أي الثمان و (قوله ذلك) أي ثنائية عشرة (قوله حتى تصح نسبة
 الضمى الخ) خلافا للنهاية والله والمغني واقفهم للتأمر عن عبارة شخنا أو قلها كثرها ثمان
 ركعات على الصحيح المعتمد فلوراد أحرم باكثر من الثمان لم ينقد احكامه الممثل على الزائد ان كان عامدا
 والا ينقد فضلا مطلقا اه وفي سم ما وافقه وعبارة البصري قوله حتى تصح لنفسه من الغلظة لزم به في
 العدد وشرح العباب من عدم الصحة اذا نوى بالزائد على الثمان الضمى وهو ما يفهمه كلام الر وض
 وشرحه فتأمل اه (قوله والافضل) الى التنبيه في النهاية وكذا في المغني الا قوله وكذا في الر وتاب
 المؤرخة من ارتفاع الشمس (قوله والافضل الخ) ويجوز فضل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز
 الاقتصار على تشهد واحد في الاخيرة وجواز تشهد في كل شفع من ركعتين أو أربع وهل يجوز تشهد بعد
 ثلاث أو خمس ثم آخر في الاخيرة أو تشهد بعد الثلاث أو بعد السادسة أو آخر بعد الاخيرة فيه نظر سم
 على صح ثم يرى أول قسم كلامهم الآتي في النفل المطلق الجواز (قوله من كل ركعتين) يتردد
 النظر فيما لو في بالضى تسليمة واحد هل يقتصر على تشهد واحد الاقرب نعم وانما اغتفر الثاني في الوتر
 لوروده بصري ولعل الاقرب بما مر عن سم أنغام من جواز الزيادة على تشهد واحد (قوله مثلا) أي أوسط
 أو ثمان أو عشر (قوله في جنسه) كان المراد منه فلفظ جنس مقبوع رشدي (قوله غريب) أي انما جعل على
 مر (قوله أو سبق قل) أي ولهذا قال الشارع كله سقطا من التسليم لفظه بعض قبل أه انما يكون المقصود
 بذلك حكما متوجها نهاية (قوله اذا مضى ربع النهار الخ) أي من وقت الفجر كما هو ظاهر لانه أول النهار شرعا
 بصري (قوله ليكون الخ) لعل المراد تقريرا سم (قوله في كل ربع منه الخ) أي في كل ربع الاول الصبح
 ان الاخلاص تعدل ثلث القرآن والاخرى تعدل ربع اه (قوله ومن ثم صح في المجموع والحق في ما عليه
 الاكثرون ان كثرها ثمان) آتي به شخنا الشهاب الزملي فلوراد اعلم بالمعجز ولم يصح في ان أحرم
 بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل ركعتين صح الاحرام الخامس فلا يصح في أن علم المنع وتعدله لم
 تنقد ولا وقع فضلا مر ش (قوله وينبغي قوله الخ) وعلى اجزاء على ظاهره ما في الاثني عشر باجرام
 واحد لم ينقد بعد الاحرام الرابع ان علم وتعدله الا بعد نقله مطلقا (قوله والافضل للسلام من كل
 ركعتين) يجوز فضل الثمان بسلام واحد وينبغي جواز الاقتصار على تشهد واحد في الاخيرة وجواز تشهد
 في كل شفع من ركعتين أو أربع وهل يجوز تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر في الاخيرة أو تشهد بعدا لثلاثة
 وآخر بعد السادسة أو آخر بعد الاخيرة فيه نظر (قوله ليكون في كل ربع) لعل المراد تقريرا (قوله

عامر) أو كثرها ثمانية عشرة
 ركعة) لخبر فيه مضعف
 ومن ثم صح في المجموع
 والحق في ما عليه الاكثرون
 ان كثرها ثمان وينبغي
 بجه لوافق عبارة الر وض
 على أنها أفضلها لثمان أكثر
 ما صح عنه صلى الله عليه
 وسلم وان كان كثرها ذلك
 لوروده والضعف يعمل
 به في مثل ذلك حتى تصح
 ثمة الضمى بالزائد على الثمان
 والافضل للسلام من كل
 ركعتين وكذا في الرواتب
 وانما متع جمع أربع
 في التراويح لأنها أشبهت
 الفرائض بطلب الجماعة
 فيها ولا يرد قوله وانما سائر
 جمع أربع منه مثلا تسليمة
 مع شبهة كذلك لكنه ورد
 الوصل في جنسه بخلاف
 التراويح وقت من ارتفاع
 الشمس كرمي كل في التحقيق
 والمجموع كالشرحين
 وتول الر وضين لاجتماع
 من الطلوع قال الاذري
 غريب أو سبق قل في
 الزوال وهو مراد من غير
 بالاعتناء وقتها المختار اذا
 مضى ربع النهار ليكون
 في كل ربع منه صلاة وتلعب
 الصبح

صلاة الاوابين حين تومض الغصاة أي يفتح الم ترك من شدة الحرق في انخافها (ثنية) بهذا كرم من ان الثبات أفضل من التثني عشر فلا ينافي قاعدة أن كلما كثر وقوع كان أفضل لغير مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة أرسلني على قدر نصليته في رواة يفتقل لأنها أغلبت مني بهم بان العمل القليل يغفل العمل الكثير في صور كالتقصير أفضل من الاتمام بشرطه وكلاهما ثلاث أفضل منه خمس أو سبع أو تسع على ما قاله الغزالي لكنه مردود وكالملازمة في جماعة أفضل منها خسا وعشرين مرة واحدة كذا (٢٣٢) ذكره الزكشي ولا يصح لان إعادة الصلاة

مع الزيادة لغير وقوع خلل في صحتها يجوز رجلا تنعقد كيانا وتركه الزور أفضل من ركعتي الغير وتوجد دليل وان كثر ذكره في المطلب قال ولعل سبب ذلك ان أصحاب حكمه على ما تقدمه أي كونه أصير وظائف يومه وليته وتزاد الله تعالى وتر بحال وتر وتختصركم في الغير أفضل من قتل بهما في غير الوارد وركعتي العبد أفضل من ركعتي الكسوف بكفيتها الكمال لان العبد لثوبته أشبه الغرض مع شرف وقته وكوصل المصنف في الاستئناف أفضل من فصلهما وبقيت صور أخرى وذلك ان قول لا يرد شيء من ذلك على القاعدة لان هذه كلها تحصل لأفضلية فيها من حيث عدم أشقيها بل من حيثة أخرى اقترنتها كالاتحاد الذي يرونها على نواب الشفة والمشفة فتأمل لتعلم ما في كلام الزكشي وغيره وان الجهد قد يرى من المصالح المحقة بالنقل ما يشبهه على الكثير من ثم قال

وفي الثاني الضحي وفي الثالث الظهور وفي الرابع العصر ع ولعل الانسب البدء بالضحي وانتم بالمغرب (قوله صلاة الاوابين) أي صلاة الضحي ع (قوله أي يفتح الم ترك) فيه مكيان وحق لفظه أي أن تسكت قبيل تبرك يأتي غير الشارح (قوله لغير مسلم الخ) على القاعدة (قوله لا الخ) على عدم المنافة (قوله بشرطه) وهو كون المسافة ثلاث مراحل (قوله لكنه مردود) بما رده قوله - م السابق وأكمل منه خمس الخ - سم (قوله ولا يصح الخ) أي ما ذكره الزكشي وقد يجاب بان خبر منافي كلامه راجع للصلاة من حيث جنبها لخصها فالعني أن الظاهر وثلاث يوم مرة جماعة أفضل منها في أيام أخر خسا وعشرين مرة منفردا (قوله وان كثر) أي التهجود (قوله قال) أي ابن الرفعة - صاحب المطلب (قوله أي كونه أصير وظائف يومه) أي يختمه بالوتر وبه يندفع ما في سم (قوله بل من حيثة أخرى) اطال البصري في استشكله وكتب - سم مانصة قوله بل من حيثة الخ هذا لا ينافي أنها أغلبية بل بحقيقة كلامه مما خرج بعض الصور عنها وقد تحقق وان كذا انما أفضل من تلك الحشبة الأخرى اه (قوله وان الجهد الخ) معطوف على قوله تصير بهم الخ يعني على قوله ان العمل الخ (قوله ما يفعله) الضمير المستتر لما والبارز للقليل (قوله وتقليد ذلك) أي القاعدة المتقدمه فتوالت كبر بنا ويل الضابط قول المتن: وتجب المسجد قال الزكشي كابن العماد هذه الاضافة تدبر حقيقة اذا ارادتها تحجب بل المسجد تغليها لا للبيعة فلو قد صدقة البقية لم تصح الخ شوي قال في الابعاد لان البقية من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرا وانما تقصد لابعاد العبادة لله تعالى انتهى اه ككردي ويجري قول المتن (وتجب المسجد) مثل ذلك المساجد المتلاصقة والذي بهضمه مسجدو بعضهم به كبحته السنوي أي على الاشاعة يخرج بالمسجد بل باط ومضى العبد وما في أرض مسخرة على مروت المسجد واذا بان في الصلاة فيه ما يتوقفه مروتا في أرض الخ أي والصورة أنهم بل ينفق أرضه فمكة اما اذا فعل ذلك وقسمه مسجد افانه تصعب فيه التصبر شدي عبارة عرش ومثلها أي الأرض المستأجرة المحتكرة والأرض التي لا تبيع زعارتها كاني بحر الانهار وبحل ذلك في الأرض اماما فها من البناء ومنه البلاط ونحوه فيصعب وقسمه مسجد لحث استحقاقه فيها كان استأجرها لما نفع تشمل البناء ونحوه تصعب فيه اه وظاهر أنه يجي ما ذكر في الاستشكاف أيضا (قوله الخالص) خلافا للنهاية كامرا نقا ولشرح العباب عبارة سم قوله الخالص يخرج المشاع وفي شرح

لكنه مردود بما رده قولهم السابق وأكمل منه خمس الخ (قوله أي كونه أصير وظائف يومه) وليته وترا فيه بحث لان وظائف اليوم والله سوا عن دهم بحر الدراض أو مجموع الفرائض وارتباطا في نفسها بدون انضمام ركعة الوتر المابل انضمام ركعة الوتر اليها يصيرها شعبة فاختبر ذلك بظهور (تأمل من حيثة أخرى) هذا لا ينافي أنها أغلبية بل بحقيقة لان معناه خروج بعض الصور عنها وقد تحقق وان كانت الافضلية فيها من تلك الحشبة الأخرى (قوله في المتن وتجب المسجد) لو خرج من المسجد قبل تمام التنية كان أحرم بالحقيقة سفينة فقه ثم خرجته السفينة قبل تمامها فالتجته ان تعمد ذلك بان أخرج السفينة بانتظاره بطلت لأن شرطها المسجدية فلا بد من وجودها في جميعها وان لم تعمد ذلك بان خرجت السفينة فمر عليها نقلت فلا مطلقا (قوله الخالص) أخرج المشاع وفي شرح العباب ومضى في الفصل ان ما وقع

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - نافي) الشافعي رضي الله عنه استكثر أفضلية الصلاة على ما استكثرنا عددها والعق بالعكس لان المقصد ثم طيب الصلوة وانتخلص الرتبة ولا ينافيه حديث خير القابل أنفسهم عند أهلها أو أغلبا هانما لا يمكن - اه بل تذهب على من أراد الاقتصار على واحدة وتطارد ذلك قاعدة فان العمل المتعدى أفضل من القاصر فهي أغلب لان القاصر قد يكون أفضل كالأمانات أفضل من نحو الجهاد واحدة ابن عبد السلام كلاحياء ان فضل الطاعات صلى قدر المصالح الناشئة عنها كصدق بغير بدرهم فانه أفضل من قيامه ليلة تصومها بأما (و) منه (تجب المسجد) الخالص

غير المسجد الحرام لم يخله على طهر أو حدث وتوضأ قبل جلوسه ولم يدس بنظره كلفه مقدمة شرح المذهب وعبارة وإذا وصل مجلس الدرس صلى ركعتين فإن كان مسجداً تأكد الحث على الصلاة انتهت ولم يستغفر الزركشي فنقل عن بعض مشايخه أنه أوزعاً أوجبوا أن يرد الجلوس خلافاً للشيخ نصر للشيخ النقي عليه إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وقوله فلا يجلس للغالب إذا طهر المسجد - ولذا كره تركهما من غير عزيمت أن قرب قيام مكتوبة بعده أو غيرها وقد شرحت جاعتها وإن كان قد صلاها جماعة أو فردا على الوجه وحشي لو اشتغل بالعبادة فوات فضيلة التقرن انتظره قائماً وحاشا للعبادة فإن صلاها أو جلس كره وكذا تكره نطيط دخل وقت الخطبة ثم كلفه التسلطاً لمن نزع يقول يدطوف داخل المسجد ثم يكمنه لخصوا له ركعتيه فإن اختل شرط من هذين سنته قال الحاصل وإن خشى فسوت سنة رابطة وأيد بأنه يؤثر طواف القدوم إذا خشى فوت سنة مؤكدة (وهي ركعتان) للعبادة أي أفضلها ذلك

العجب ومرفى الغسل أن ما وقف بعضهم مشاء مسجد اعلم المكت فيه على الجنب وقباسه هنا أنه بسن لادخله التبعة لكن مشى جمع على أنها لاتسن له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف فيه وقد يقال تنبذ التبعة وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الأقرب في ثمة فرق بما حاصله أن في التبعة اجتماع التقضي وغيره وفي الاعتكاف اجتماع السماع والتفتي (قوله غير المسجد) أي قول المتن وتحصل في النهاية لا قوله وبجوابه إلى ولم يستغفره وكذا في الغنى لا قوله ولومدرسا إلى أوزعاً وقوله وأيد إلى المتن (قوله غير المسجد الحرام) أي ما هو فلا تسن لادخله بالقدن إلا تين رشدي عبارة ع ش وإذا دخل المسجد الحرام من يد الطواف وأراد ركعتين تحية المسجد قبل الطواف فهل تعتقد قال الشيخ الرمي ينبغي أنهما تعتقد وصاف شيخنا الزبادي وقال بعدم الاعتقاد وسئل عن ذلك في جاس أعرف قال بالاعتقاد (فرع) لو وقف جزء شامع مسجد السقيب الخطبة لم يصح الاعتكاف سم على المنهج اه (قوله أودع) أي وتطهر عن قرب نهاية (قوله ينتظر) بينما المفعول أي ينتظره الطلعة (قوله وإذا وصل مجلس الدرس) قضية ما بعده وإن لم يكن من المسجد فيخالف اختصاص التبعة بالمسجد (قوله أوزعاً) عطف على مدرسا أي ولو دخل زحفاً وهو الشئ على الألتين والحب وهو الشئ على السبدن والركبتين (قوله وقوله) أي قول الخبر وهذا إذا سئدت الشيخ نصر (قوله للغالب) أي من جلوس: ادخل المسجد فيه (قوله أذاعه الخ) تعيل لقوله للغالب (قوله كرهه) أي التبعة (قوله أن قرب قيام مكتوبة الخ) أي أو أقيمت بمعنى (قوله انتظره) أي قيام المكتوبة (قوله على الوجه) أي خلافاً لما في شرح الروض عن بحث المهام من عدم الكراهة إن كان قد صلاها جماعة سم (قوله كرهه) كرهه وكذا تكرهه الخ) ظاهره اعتقاده في هذا الموضع مع الكراهة سم (قوله لخطبة الخ) أي وإن دخل والإمام في مكتوبتها يقرأها في أو دخل بعد فراغ الخطبة من خطبة الجمعة وهو في آخرها قال الشيخ أبو عمرو وبأيدي دخولهم في صورتين في قولهم أوزعاً قائمها الخ اه (قوله دخل) أي الخطيب (قوله وقت الخطبة) عبارة الغنى وقد جاءت الخطبة اه (قوله ممن كلفها) أي الخطبة وكلفه احتج به عبد الله لم يكن منها كان لم يكمل العدد وشدي (قوله ولر يدطوف الخ) ولو بدأ بالعبادة في هذه الحالة فينبغي اعتقاده أنها لم تطوف بقية الجلة ولو بدأ بالطواف كما هو الأفضل ثم نوى بالركعتين بعده التبعة فينبغي اعتقاده أنه لا يندرج فيها سنة الطواف مر اه سم (قوله من هذين) أي إرادة الطواف والتكبير منه (قوله السبدن) أي الماراً نفا (قوله ولن خشى الخ) ويجزم الاشتغال به عن فرض ضاق وقته نهاية به ضمها معاً مسجد اعلم المكت فيه على الجنب وقباسه هنا أنه بسن لادخله التبعة لكن مشى جمع على أنها لاتسن له وهو قياس عدم صحة الاعتكاف في أن قال وقد يقال تنبذ التبعة لادخله وإن لم يصح الاعتكاف فيه وهو الأقرب ويرق بأنه قد دس حراً من الله فسدنته تحية ذلك الجزء الذي مسه بما عطفه عليه وأشار إلى أن محاسنة بر لا تؤثر فيما يطلبه من مزيد التعظيم بخلاف صحة الاعتكاف فإنه يلزم ما لم يكن يكون مصلها التبعة في حوزة غير المسجد وفيه اختلاف لا تعظيم إلى آخر ما طلبه وقد رد على هذا الفرق أنه أيضاً يلزم أن يكون مصلها التبعة في حوزة غير مسجد إلا أن يقال هذا لا يعيل الاعتقاد بالصلاة في الجلة في غير المسجد بخلاف الاعتكاف فليست أمثل (قوله قبل جلوسه) قد يقال هلا عتبر الجلوس اليسير للوضوء كالمجلس لا لإحرام التبعين جلوس أو لسجود التلاوة إذا سمع آية السجد فتسجد حوله ثم أتى بالعبادة ثم أتت كلام الشارح إلا أن في وقته نظر * (فرع) * معقدان متلاصقان دخل أحدهما وصلى التبعة ثم خرجت من المسجد لا تحفل بطلبه تحية أو لا لأنها في حكم مسجد واحد فسقط نظر ولا يبعد أن يطلبه لأنه مسجد آخر حقيقة (قوله وإن كان قد صلاها جماعة أو فردا على الوجه) أي خلافاً لما في شرح الروض عن بحث المهام من عدم الكراهة إن كان قد صلاها جماعة (قوله كرهه) كرهه وكذا تكرهه الخ) ظاهره اعتقاده في هذه الموضع مع الكراهة (قوله ولر يدطوف داخل المسجد ثم يكمنه) ولو بدأ بالعبادة في هذه الحالة فينبغي اعتقاده أنها لم تطوف بقية الجلة نهاية الأمر اه طلب منه تقديم الطواف لحصولها بسنته ولو بدأ بالطواف

فنجوز الی یاده علیها بسجدة والام تعقد الثانية الا ان تجوز لهن فتعقد بغلام مطلقا (وتحصل (۲۳۵) بفرض أو نقل آخر) وان لم ينوها معه

لانهم لم يترك حرمة المسعد المقصودة أى يسقط عليها ذلك لما حصل قولهم فانها لو حقه على التمسك بغيرها الاعمال بالنسبة وتضمن أن الشارع أقام فعل غيرهما قام فعلها فيحصل له أن لم تنو بعدوان فيسأل ان كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدلهم لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا كجهو ظاهر أخذنا مما يحسنه بعضهم في سنة الطواف وانما ضربت نسبة ظهوره وسنته مشابها لما مقصودة لأنها غير اختلاف القضية (لازمة) فلا تحصل بها (على الصحيح) الحديث (قلت وكذا الحنابلة وسبعة (اللاوي) بسبعة (الشكر) فلا تحصل هذه ولا بعضها على الصحيح الحديث أيضا (وتشكر) القضية أى طلبها (تشكر) النحول على قرب في الأصح والله أعلم) الحمد السبب يسقط منها بعد الجالس ولو لوضوءه ان دخل محذرا على الوجه لتقصيره مع عدم احتياجه للجالس وبه فارق ما يأتي في العيشان وبطلوه مطلقا لا بصره مع نحو سهو أو جهل ولا بقاء وان طالع أو أعرض عنها كجهو ظاهر في صلواته على الأوجه إذا رواها قائما أن يجلس وينها لان المحذور الجالس في غير الصلاة ودخل عشاها لم تقت بشره حاله على

(قوله فنجوز الی یاده الخ) في التعبير بالجواز إشارة الى عدم طلب الی یاده وان أقيمت عليها قلتأمل سم قول المتن (وتحصل بفرض الخ) ينبغي أن يحمل ذلك بحيث لم يذرها أو لا قبلها من فعلها مستقلة لأنهم بالنسبة لمقصودة فلا يصح بينهما وبين فرض ولا نقل ولا اتصال بل هو حتميا ع (قوله فالوجه توقفه الخ) وقافا لشرح الاسلام وخلافا للثانية والنجني والیادی ووافقهم شخشا (قوله فصل) أى لو لم سم (قوله بعد) قد تمتع العدد بسند المنع بان الشارع كآ قام فعل غيرهما قام فعلها في سقوط الطلب فكذلك في الزواب سم (قوله شيء من ذلك) أى سم سقوط الطلب وحصول الزواب وكان المناسبات في الخ باليه (قوله ولو نوى عدلهم الخ) كذا في النهاية وهو جواب سؤال منشؤه قول المصنف وتحصل الخ قول المتن (وكذا الحنابلة) وينبغي أن لا تنقض بها ان لم يعلم بمفضل ع (قوله هذه) أى يجمع هذه الثلاث قول المتن (تشكر والنحول الخ) أى ولو دخل من مسجد الى آخر وهما لاصقان معني سم (قوله لتعدد السبب) الى قوله ولو دخل من النهاية والمضى الا قوله ولو لوضوءه و يعطوه وقوله ولا بقاء له (قوله بتعدد الجالس) أى ممكن اختلافه مستوفرا كعلى قدمه مر سم (قوله على الأوجه) قد يقال هذا لا يقتضي الجالس ليس بوضوءه بل الجالس للأحرام بالتحسين جالس أو لسجدة التلاوة إذا سمع آية السجدة عند دخوله ثم أتمها التحية سم (قوله وبه الخ) أى بالتعليل (قوله وبطلوه الخ) عطف على قوله بتعدد الجالس (قوله مع نحو سهو الخ) انظر ما أدخله باللفظ نحو وقد أعطى غيره (قوله وان طالع) خلافا للثانية بقاها منى ومن تبعها عابر ثم ما باللفظ لا لا ولو يعطون الوقوف أيضا كما في قوله الواجب لله تعالى اه قال ع (قوله مر) ويعطون الوقوف أى قدر ان ادعى ركعتين وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقتضيه بل قصد الحراب مثلا ولا تحمسه اليه على مقدار ركعتين فلا تنقض التحية بذلك ع (قوله ما وافق لما قدمه غير مرة) أن يقول قدر ركعتين (قوله) إذا رواها قائما الخ) وأحرم به الجالس فالوجه كما إذا رواه الواجب لله تعالى جواز حيث جلس ليأتي به إذا ليس لنا فله بسبب التحريم كما قائما الثانية قال ع (قوله مر) حيث جلس ليأتي بها خرج صورة الأضلاع فتفوت التحية بالجالس وسئل ذلك قوله مر السابق وتفاوت بجوابه قبل فاعلم ان قصر الفصل اه (قوله لم تقت بشر بهما الخ) خلافا للثانية بصراحة سم ويصح الفوات ان جلس متمكنا مره وقال ع (قوله ويقترب أن يحصل كلام التصفه على ما إذا اشتد العيش وكلام النهاية على ما إذا لم يشتد) متمكنا من أن يشرب من كاهوا لأفضل ثم نوى بالركعتين بهر التحية فينبغي صحة ذلك ويندرج فيهما سنة الطواف لان التحية لم تسقط بالطواف بل اندرجت في ركعتيه فجاز ان ينوي خصوصها ويندرج فيهما سنة الطواف مر (قوله فنجوز الی یاده) في التعبير بالجواز إشارة الى عدم طلب الی یاده وان أقيمت عليها قلتأمل (قوله المتن وتحصل بفرض أو نقل آخر) في الهمزة وفعلها بالفرض والنقل حصل بها نوبت أولا اه (قوله الحديث أيضا الاعمال بالنيات) قد يقال هذا الحديث يشكل على حصولها بغيرها إذا لم ينوها بحجب بان مقام الحديث توقف العمل على النية أعظم من نيته بخصوصه فحصلت النسبة ههنا وان لم يكن النوى مخصوص القضية تدبر (قوله فصل) أى لو لم وان لم تنو بعد قد تمتع العدد وسند المنع أن الشارع كآ قام فعل غيرهما قام فعلها في سقوط الطلب فكذلك في الزواب سم (قوله ويسقط منها) بتعدد الجالس) أى متمكنا بخلافه مستوفرا كعلى قدمه مر قال في شرح الارشاد بل كلام ابن العباد مر في جواز الأحرام بها إذا جلس في صلواتها لسا اه وسأقي في قول الشارع ومن ثم الخ اعتداه واهمده شخشا الشهاب الرمي أيضا بالعدم المذكور (قوله ولا بقاء وان طالع) اعتد شخشا الشهاب الرمي الفوات إذا طالع لتقام كذا فظاهر كمال طالع الفصل بين قراءة آية سجدة وسجودها أو بين السلام وسهوا عن سجود السهو وذكره (قوله) ولو دخل عشاها لم تقت بشره بهما على الأوجه ويصح الفوات ان جلس متمكنا مر (قوله بالاختلاف الشبهة في وجوبها) قضية هذا التعديل ان لا تلحق بسجدة التلاوة وسجدة الشكر في ذلك مر (قوله

الأوجه لانه لم يدر ومنه يندب تقديم سجدة التلاوة عليها لأنها أكثر منها بالاعتلاف الشبهة في وجوبها

ونوف من غير متقاة اه (قوله وانها لا تقوت بها) ينبغي ان لا تقوت بسجود الشكر أيضا سم (قوله ومن ثم
الح قد يؤخذ من ثمة ان الاحرام من قيام أفضل سم (قوله لم يعد) اعتده مر اه سم (قوله وكذا
يتردد الظن في حق المضطجع) الخ وعسى قياس ما ذكره ان لا تقوت في حق المضطجع بالاستقامة لانه رتبة
أدنى من الاضطجاع وفي الاسناد قداس ماسبق من عدم القوت بالقيام انها لا تقوت في حق المقعد الا
باضطجاعه وهو محتمل ثم يتردد الظن في الاضطرار لمضطجعا أو مستقيما ولا يعد قوامه عليه بطول الزمن عرفا
انتهى وفي النهاية قياس ما مر ان من دخل غير قائم وطال للفعل قبل فعلها قوامها أيضا انتهى اه كرده
(قوله وبكره) الى المتن في النهاية والمغني الاقوله ليجلس فيه (قوله وبكره للمحدث الخ) ما حرم به ههنا من
كرهه دخول المحدث للجلوس يخالف ما اعتده في شرح العباب من عدم كراهه جلوس المحدث في المسجد الا
أن يفرق بين الشول للجلوس وبين نفس الجلوس ولا يخفى ما فيه فاستأمل سم (قوله ليجلس فيه) زاذق
فخرج الجواب لا لا محذور وما مر أنه خلاف الأولى لعيب الاعداد اه كرده وقضية اطلاق النهاية بقا الغنى
هنا كراهه دخول المحدث في المسجد وان لم يرد الجلوس (قوله ولم يكن منها) أى اشغل أى اغو عنها يقوم معنى
(قوله قال أبو سعيد مرهات سبحان الله الخ) فانها تعدل ركعتين في الفضل نهاية ومعنى قال سم ينبغي أن يحصل
ذلك بحث لم يحكم بقوات الغنى والابان معنى زمن يغوها لو كان على طهارة فلا يطل به سنة ذلك القول ولا يقع
جواب الركة فاستأمل اه وهو قريب وقال عرش وبني أن يحمل هذا بالنسبة للمحدث حين يتيسره
الوضوء فيقبل ما لو الفسل ولا فلا يحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره اه وهو بعيد (قوله والله اكبر)
زاد ان الركة لا حول ولا قوة الا بالله وغيره زاد على العظيم نهاية يغو في الشرح منه (قوله لانها الخ) عبارة
المغني فائدة انما استحب الاثني بهذه الكلمات الأربع لانها صلاوات الخليفة من غير الاكبر من الحيوانات
والجلائدات في قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده أى بهذه الأربع وهى الكلمات الطيبات والباقيات
الصالحات والقروض والحسن والذكر الكبري في قوله تعالى يا باقيات الصالحات في قوله تعالى من ذا الذي
يقرب الضعيف من شاول في قوله تعالى ولا تزدك ولا تزدك ولا تزدك كرا كثيرا اه (قوله وصلاوات الحيوانات الخ) (فرع)
ان الخاتمة تعدد فحصة المسجد بالصلاوات والبيت والطواف والحرم بالاحرام ومن بالرى وعرة في الوضوء
ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة نهاية يقوم معنى قول المتن (و يدخل وقت الرواتب الخ)
وبس فعل السنن الراتبية في السفر سواء أقصر أم اتم لكنها في الحضر كدوسيات في الشهادات ان من واجب
على تركها لا يتردد شهادة معنى ونهاية قال عرش قوله على ترك الراتبية أى كلها وكذا بعضها وغيره مؤكد
على الاقرب عرش (قوله بالاذان) الى قوله واذا لم يصل في المغني والى المتن في النهاية الاقوله ونظير الى ويحث
(قوله بالاذان قبل الفرض الخ) عبارة المغني أى وقت الذي قبله والذي بعده اه وهى أحسن (قوله تكون
البعدي قضاء الخ) ومثاله التي تروا تراعى مر اه سم (قوله واذا لم يصله الخ) ولو فعل البعدي قبله لم تتعقد

وانها لا تقوت بها) ينبغي ان لا تقوت بسجود الشكر أيضا (قوله ومن ثم الخ) قد يؤخذ من ثمة ان الاحرام من قيام أفضل سم (قوله لم يعد) اعتده مر اه سم (قوله وكذا
يتردد الظن في حق المضطجع) الخ وعسى قياس ما ذكره ان لا تقوت في حق المضطجع بالاستقامة لانه رتبة
أدنى من الاضطجاع وفي الاسناد قداس ماسبق من عدم القوت بالقيام انها لا تقوت في حق المقعد الا
باضطجاعه وهو محتمل ثم يتردد الظن في الاضطرار لمضطجعا أو مستقيما ولا يعد قوامه عليه بطول الزمن عرفا
انتهى وفي النهاية قياس ما مر ان من دخل غير قائم وطال للفعل قبل فعلها قوامها أيضا انتهى اه كرده
(قوله وبكره) الى المتن في النهاية والمغني الاقوله ليجلس فيه (قوله وبكره للمحدث الخ) ما حرم به ههنا من
كرهه دخول المحدث للجلوس يخالف ما اعتده في شرح العباب من عدم كراهه جلوس المحدث في المسجد الا
أن يفرق بين الشول للجلوس وبين نفس الجلوس ولا يخفى ما فيه فاستأمل سم (قوله ليجلس فيه) زاذق
فخرج الجواب لا لا محذور وما مر أنه خلاف الأولى لعيب الاعداد اه كرده وقضية اطلاق النهاية بقا الغنى
هنا كراهه دخول المحدث في المسجد وان لم يرد الجلوس (قوله ولم يكن منها) أى اشغل أى اغو عنها يقوم معنى
(قوله قال أبو سعيد مرهات سبحان الله الخ) فانها تعدل ركعتين في الفضل نهاية ومعنى قال سم ينبغي أن يحصل
ذلك بحث لم يحكم بقوات الغنى والابان معنى زمن يغوها لو كان على طهارة فلا يطل به سنة ذلك القول ولا يقع
جواب الركة فاستأمل اه وهو قريب وقال عرش وبني أن يحمل هذا بالنسبة للمحدث حين يتيسره
الوضوء فيقبل ما لو الفسل ولا فلا يحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره اه وهو بعيد (قوله والله اكبر)
زاد ان الركة لا حول ولا قوة الا بالله وغيره زاد على العظيم نهاية يغو في الشرح منه (قوله لانها الخ) عبارة
المغني فائدة انما استحب الاثني بهذه الكلمات الأربع لانها صلاوات الخليفة من غير الاكبر من الحيوانات
والجلائدات في قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده أى بهذه الأربع وهى الكلمات الطيبات والباقيات
الصالحات والقروض والحسن والذكر الكبري في قوله تعالى يا باقيات الصالحات في قوله تعالى من ذا الذي
يقرب الضعيف من شاول في قوله تعالى ولا تزدك ولا تزدك ولا تزدك كرا كثيرا اه (قوله وصلاوات الحيوانات الخ) (فرع)
ان الخاتمة تعدد فحصة المسجد بالصلاوات والبيت والطواف والحرم بالاحرام ومن بالرى وعرة في الوضوء
ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة نهاية يقوم معنى قول المتن (و يدخل وقت الرواتب الخ)
وبس فعل السنن الراتبية في السفر سواء أقصر أم اتم لكنها في الحضر كدوسيات في الشهادات ان من واجب
على تركها لا يتردد شهادة معنى ونهاية قال عرش قوله على ترك الراتبية أى كلها وكذا بعضها وغيره مؤكد
على الاقرب عرش (قوله بالاذان) الى قوله واذا لم يصل في المغني والى المتن في النهاية الاقوله ونظير الى ويحث
(قوله بالاذان قبل الفرض الخ) عبارة المغني أى وقت الذي قبله والذي بعده اه وهى أحسن (قوله تكون
البعدي قضاء الخ) ومثاله التي تروا تراعى مر اه سم (قوله واذا لم يصله الخ) ولو فعل البعدي قبله لم تتعقد

وانها لا تقوت بها) ينبغي ان لا تقوت بسجود الشكر أيضا سم (قوله ومن ثم الخ) قد يؤخذ من ثمة ان الاحرام من قيام أفضل سم (قوله لم يعد) اعتده مر اه سم (قوله وكذا
يتردد الظن في حق المضطجع) الخ وعسى قياس ما ذكره ان لا تقوت في حق المضطجع بالاستقامة لانه رتبة
أدنى من الاضطجاع وفي الاسناد قداس ماسبق من عدم القوت بالقيام انها لا تقوت في حق المقعد الا
باضطجاعه وهو محتمل ثم يتردد الظن في الاضطرار لمضطجعا أو مستقيما ولا يعد قوامه عليه بطول الزمن عرفا
انتهى وفي النهاية قياس ما مر ان من دخل غير قائم وطال للفعل قبل فعلها قوامها أيضا انتهى اه كرده
(قوله وبكره) الى المتن في النهاية والمغني الاقوله ليجلس فيه (قوله وبكره للمحدث الخ) ما حرم به ههنا من
كرهه دخول المحدث للجلوس يخالف ما اعتده في شرح العباب من عدم كراهه جلوس المحدث في المسجد الا
أن يفرق بين الشول للجلوس وبين نفس الجلوس ولا يخفى ما فيه فاستأمل سم (قوله ليجلس فيه) زاذق
فخرج الجواب لا لا محذور وما مر أنه خلاف الأولى لعيب الاعداد اه كرده وقضية اطلاق النهاية بقا الغنى
هنا كراهه دخول المحدث في المسجد وان لم يرد الجلوس (قوله ولم يكن منها) أى اشغل أى اغو عنها يقوم معنى
(قوله قال أبو سعيد مرهات سبحان الله الخ) فانها تعدل ركعتين في الفضل نهاية ومعنى قال سم ينبغي أن يحصل
ذلك بحث لم يحكم بقوات الغنى والابان معنى زمن يغوها لو كان على طهارة فلا يطل به سنة ذلك القول ولا يقع
جواب الركة فاستأمل اه وهو قريب وقال عرش وبني أن يحمل هذا بالنسبة للمحدث حين يتيسره
الوضوء فيقبل ما لو الفسل ولا فلا يحصل لتقصيره بترك الوضوء مع تيسره اه وهو بعيد (قوله والله اكبر)
زاد ان الركة لا حول ولا قوة الا بالله وغيره زاد على العظيم نهاية يغو في الشرح منه (قوله لانها الخ) عبارة
المغني فائدة انما استحب الاثني بهذه الكلمات الأربع لانها صلاوات الخليفة من غير الاكبر من الحيوانات
والجلائدات في قوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده أى بهذه الأربع وهى الكلمات الطيبات والباقيات
الصالحات والقروض والحسن والذكر الكبري في قوله تعالى يا باقيات الصالحات في قوله تعالى من ذا الذي
يقرب الضعيف من شاول في قوله تعالى ولا تزدك ولا تزدك ولا تزدك كرا كثيرا اه (قوله وصلاوات الحيوانات الخ) (فرع)
ان الخاتمة تعدد فحصة المسجد بالصلاوات والبيت والطواف والحرم بالاحرام ومن بالرى وعرة في الوضوء
ولقاء المسلم بالسلام وتحية الخطيب يوم الجمعة بالخطبة نهاية يقوم معنى قول المتن (و يدخل وقت الرواتب الخ)
وبس فعل السنن الراتبية في السفر سواء أقصر أم اتم لكنها في الحضر كدوسيات في الشهادات ان من واجب
على تركها لا يتردد شهادة معنى ونهاية قال عرش قوله على ترك الراتبية أى كلها وكذا بعضها وغيره مؤكد
على الاقرب عرش (قوله بالاذان) الى قوله واذا لم يصل في المغني والى المتن في النهاية الاقوله ونظير الى ويحث
(قوله بالاذان قبل الفرض الخ) عبارة المغني أى وقت الذي قبله والذي بعده اه وهى أحسن (قوله تكون
البعدي قضاء الخ) ومثاله التي تروا تراعى مر اه سم (قوله واذا لم يصله الخ) ولو فعل البعدي قبله لم تتعقد

تتكون رابعتها آداه وان فعلها في وقت الثانية لان الجمع صير الوقتين كالوقت الواحد كما يصح (٢٣٧) به كلامهم وبعث بعضهم فوت سنة

الوضوء بالأعراض قال
يختلف نحو الضحى وان
انقصر على بعضها في الوقت
بقصد الأعراض عن باقيها
فتبين له قضاء بعضهم
بالحدث وبعضهم بطول
الفصل عرفا وهذا وجهه

وبدله قول الرضوي يستحب
ان توشأ ان يصل عقبه
وقولها في بحث الوقت
المكروه ومنه نعتان عقب
الوضوء واطلاق الشغبين
ان من توشأ في الوقت
المكروه يصل ركعتين بحمل

على ما ذكر الزين خلافا
لمن عكس فحمل الاول على
ندب المبادرة وهذا على امتداد
الوقت ما بقيت الطهارة لان
القصدها صيانتهما من
التعطيل (ولو فات النفل
المؤقت) كالعبء والضحي

والراتب (ندب قضاءه)
أبدا في الظاهر لا يحدث
صحة في ذلك كقضاء صلى
للعبه وسلم سنة الصبر في
قصة الوادي بعد طلوع
الشمس وسنة الظهور البعيدة

بعد العصر لا اشغل عنها
بالوذي في خبر حسن من نام
عن وتره أو نسبه فليصل اذا
ذكر مخرجها في الوقت ذو
السبب كالصكوف
والاستسقاء والتجسس فلا
يدخل القضاء فهو الصلاة

بعد الاستسقاء كقضاء
تم ولو قطع نفسه مطلقا من
قضاؤه ولو فات له ورده أي من
النفل المطلق ندب قضاءه

وان كان الغرض قضاء امرج الوجهين لان القضاء يحكي الاداء ومقتضى كلامه عدم اشتراط وقوع الرتبة
بقرب فعل الغرض وهو كذلك خلافا لما قيل من معنى (قوله وان فعلها في وقت الثانية الخ) يؤيد ما يأتي
في هامش صلاة المسافر في معناه الجمع عن شرح العباب عن الجلال البلقيني انه لو جمع العصر تقدم مع
الظهور فخرج وقت الظهور قبل فراغ العصر لم يطل ولم تصرفا عن ان يدرك منازكته في وقت الظهور لان
الوقت في الجمع وقت لهما سم (قوله كالعبء) أي بالتصير (قوله يختلف نحو الضحى) أي من النفل
المؤقت (قوله على بعضها) أي بعض نحو الضحى (قوله فبين قضاءه) لعله تسمع سم (قوله قضاءه) أي
الباقى (قوله وبعضهم بالحدث) تقدم في الوضوء انه الذي أتى به السهمودي ومن تبعه وله وجهين
حسب المعنى واوقفه الحديث المستدل به لندهما بصري (قوله وبعضهم بالحدث الخ) من العطف على معمول
عاما بخلافه بدون تقدم المردود (قوله وبعضهم بطول الفصل الخ) * (فرع) * لو توشأ ان يدخل المسجد
فلا تفر بها انه ان أقصر على ركعتين فوي ما أحد السنين أوهما ككتبي في أصل السنة والأفضل ان يصل
أو يعاين بنفي ان يقدم تحية المسجد ولا تقرب بمسنة الوضوء لان سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا كذلك
تحية المسجد ع (قوله وهذا الوجه) أي الثالث نهاية قال الرشدي وحسبنا هذا أحدث وتوشأ عن قرب
لا تقرب سنة الوضوء الاول فله ان يفعلها ويظهر انه يأتي عن الوضوء من ركعتان لتدائل بينهما وهل أن
يصل لكل ركعتين فايراجع اه والظاهر عدم الجواز لحصول الفصل الطويل بالركعتين (قوله يصل
ركعتين) أي ولا يتخير ذلك مع كونه وقت كراهة لكونها صلاة لها بصيرت على الصفة التي توشأ لصلاتها في
وقت الكراهة كما مر ان من دخل المسجد في وقت الكراهة تصدق الصلاة فقط لم تصح صلاته ع (قوله
يحمل الاول) أي قول الرضوي (قوله وهذا) أي اطلاق الشغبين (قوله لان القضاء بها) أي بسنة الوضوء
و (قوله صانيتها) أي الطهارة كركي (قوله كالعبء) الى قوله وبما لا ينس في النهاية والمعنى الاول وفي خبر
الى خروج (قوله كالعبء) أي ما سائنا من الصلاة (قوله والضحي الخ) أي ما لم تنس فيقول المتن (ندب
قضاءه الخ) ولا فرق في ذلك بين الحاضر والسفر كما مر به من القري نهاية ومعنى قال ع (قوله
يقضى النفل من الصوم أيضا اذا فاته يوم الاثنين ويوم عاشوراء) فله ان يندب القضاء أخذها
هنا كما أتيت سم على شرع الهبة ماله وفي فتاوى الشارح أنه اذا فاته صوم وقت وأخذته وردا له
قضاؤه انتهى وهو يقضى قضاء نحو المجلس والاثنين ويستشال اذا فاته ذلك اه (قوله فلا يدخل القضاء
الخ) طاهر ولو نذر ع (قوله قضية قوله الا) نعم لو قطع نه (قوله وجوب قضاء المنذور مطلقا) (قوله
ركعتان عقب الاشراف الخ) لم يبين هو ولا غيره منتهى وقتها فاحتمل ان يقاس على الضحى ويحتمل ان يكون
بطول الفصل عرفا فاحذر وهل قوله بعد خروج وقت الكراهة لتوقف دخول الوقت عليه كالضحي أو
لا احتراز عن وقت الكراهة فيظهر فائدة الخلاف في الحرم المكي فان قلنا بالاول فلا فرق أو بالثاني فتم
الفرق في شرع السما لا سنة الاشراف الضحى وهو ركعتان عند شروق الشمس وحلتا مع كونهما في
وقت الكراهة لهما من ذوات السبب الفلان انتهى اه بصري وما نقله عن شرح الشهابي تقدم عن شيخنا

تتكون رابعتها آداه وان فعلها في وقت الثانية) يؤيد ذلك ما يأتي في هامش صلاة المسافر في معناه الجمع من
شرح العباب عن الجلال البلقيني خلافا لوالده انه لو جمع العصر تقدم مع الظهور فخرج وقت الظهور قبل
فراغ العصر لم يطل ولم تصرفا وان يدرك منازكته في وقت الظهور لان الوقتين في الجمع وقت لهما (قوله
وهذا الوجه) اعلمه مر (قوله ويستحب ان توشأ ان يصل عقبها الخ) لو توشأ اخرج المسجد دخله في الحال
فهل يطلب منه افراد كل من التحية وسنة الوضوء الاخرى ولا تقرب المؤخرة المقدمة مطلقا أو بشرط قصر
الفصل أو لا يطلب الافراد بل الطويل ركعتين ينوي جمعا كالجمعة فيظهر فايراجع وفي شرح مر
ولا فرق في استحباب السنن الراتبين السفر والحضر سواء كان قصيرا أم طويلا لا يكتفى بالحضر كد
وسيباني في الشهادات ودشهادتين وتعلب على ترك الرتبة اه (قوله من قضاءه) لعله تسمع (قوله

حرماته الاخرى وبما لا ينس بجاعة ركعتان عقب الاشراف بعد خروج وقت الكراهة

وهي غير الضحية ووقع في عوارف المسافر للامام السهروردي أن من جلس بعد الصبح يذكر الله في طلوع الشمس ورؤيتها كبر صلى بعد ثلاث ركعتين بنية الاستعاذة بالله من شر يومه وليسته ثم ركعتين بنية الاستعاذة لكل عمل عمله في يومه وليسته قال وهذه تكون بمعنى الدعاء على الطلاق والافلا واستخارة التي وردت بها الاجلالي التي يفعلها أمام كل أمر يريد اه وهذا يجب منه مع امامته في الفقه أيضا وكثيرا جاز عليه وهو محل صلاة بنية مختصة بعملها أصل في السنن ومن استخضر كلامهم في ردصاوات ذكرت في أيام الاسبوع علم أنه لا تجوز ولا تصح هذه الصلوات بتلك النيات التي استحسنها الصوفية من غير أن ردلها أصل في السنة ثم إن نوى مطلق الصلاة ثم دعا بعدها بما يشق فهو استعاذة أو استخارة مطلقة لم يكن بذلك بأس وعند اعادة شرفه وتكبيره لا تكرار وعند قدومه بالحدود بعد الوضوء والخروج من الجملة وعند القتل وعند دخول بيته والخروج منه وعند الحاجة وعند التوبة وصلاة الاوابين عشر وثلاثة

استخاره وهو الاقرب وان مال السيد المصير الى الاتحاد كما يأتي وقول الشارح عقب الاشراف قدس سرالى الاحتمال الثاني في كل من التردد بين **(قوله وهي غير الضحية)** مال العارف الشرعاني في العهد والمحمد بن ابي أنهما والقلب اليه أميل ثم أيت كلام النهاية السابق عند الضحية المصريح باتحادهما. لا فلا العباب فكان الشارح تبع صاحب العباب بصري وما لم وعش الزماني الشرح الذي واقعته في غير النهاية من المغارة كسر **(قوله صلى الخ)** نذرنا **(قوله قال)** أي السهروردي **(قوله وهذه)** أي الاستعاذة المذكورة **(قوله أيضا)** أي كالصوف **(قوله في ردصاوات ذكرت الخ)** أي ذكرها التزالي في الاجابة كروى **(قوله ثم إن نوى مطلق الله الخ)** الظاهر أنه مراد الشيخ المذكور فراه بقوله بنية كذا بيان أن ذلك لا ير باعث على فعل الصلاة المذكورة لانه المارة للفقهاء المخترة بالتكبير وسجل كلامه عليه أولى من التشنيع وبعض هذا الاستحسان منهم ماضع عنصل الله عليه وسلم من تقديم الصلاة عند عرض أمر يستدعي الدعاء بصري **(قوله وعند اعادة سر)** الى قوله وبكر عند ابتدائها في النهاية الاقوله وعند دخول بيته والخروج منه وقوله اعلى العظيم وما أتبه عليه وكذا في المعنى الاقوله وصلاة زال أربع عقبه **(قوله وعند اعادة سر الخ)** عطف على قوله عقب الاشراف **(قوله وكما نزل)** أي وإن لم يعط الفصل بين النزولين عش **(قوله وعند قدومه بالسجد)** أي قبل أن يدخل منزله ويكتفي به ما عجز ركعتي دخوله وعند خروجه من مسجده ولله صلى الله عليه وسلم السفر وعند دخول أرض لا يعبد الله فيها كدار الشرك نهاية به شرع بأفضل زاد المعنى وعند مروره بأرض لم يمر بها قط قال عش قوله أرضا لا يعبد الله الخ منها ما كن اليهود والنصارى الختصهم فان عبادتهم فيه طاعة فذكره لا عبادة اه **(قوله وبعد الوضوء)** وألحق به اليه الفسل والتميم بنوى مما سانه وركعتان للاستخارة وتصل السنن بكل صلاة كالختم بها يتوقفه من السنن أي الاستخارة والوضوء وما ألحق به عش وفي سم عن العباب وركعتان للأحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو لم يجد نوى بكل سنه وتصل كلها بما تحصل به الخية اه **(قوله والخروج من الجملة)** ويكره دفعها في منخله فيفعل ما في يده أو المسجد وينبغي أن يحل ذلك إذا لم يعط الفصل بحيث تنقطع نسبتها من كونها المخرج من الجملة عش **(قوله وعند القتل)** أي يحق أو يبره وقبل عقد النكاح وبعد الخروج من الكعبة مستقبلا بمواجهها وعند حفظ القرآن نهاية قال عش قوله مر وقبل عقد النكاح ينبغي أن يكون ذلك للزوج والولي تعاظما العقد دون الزوج ونبغي أيضا أن فعلها معاني مجلس العقد قبل تعاظمه وقوله مر وعند حفظ القرآن أي ولو بعد نسيانه وقصلي لفظ الاول اه **(قوله وعند دخول بيته الخ)** أي وإن زفت له امرأته قبل وقوعه وتديان لها أيضا في يومه غنى **(قوله وعند الحاجة)** أي التي يتم بها عاذنو ينبغي أن فعلها عند اعادة الشرع على طلبها حتى لو مال الزين بين الصلاة والشرع في قضائها لم يعتد بها وتقبله نغلا مطلقا عش **(قوله وعند التوبة)** عبارة النهاية ولتو يتقبلها بعدها ولو من صغيرة اه قال عش أي وإن تكررت أي التوبة تفسر في المذكورات نه آتيا بما كان يقول سنة الزفاف فلو ترك ذكر السب سحت صلاته وتكون نغلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقيد اه **(قوله وصلاة الاوابين)** عطف على قوله ركعتان **(قوله عشر وثلاثة)** أي وهي عشرون وبعد الوضوء عبارة العباب وركعتان للأحرام وبعد الطواف وبعد الوضوء ولو لم يجد نوى بكل سنه وتصل كلها بما تحصل به الخية اه وقوله للأحرام قال في شرحه غير الوقت أي قبله بحيث ينسب اليه مرفا فيما يظهر اه وقوله وبعد الوضوء أي وبعد الفسل والتميم قال في شرحه كما يله كلام الشيخين ولو في الاوقات المذكورة قال البغيتي لا استوى وهو القياس انتهى وقوله بما تحصل به الخية قال في شرحه فرض أو نقل آثران ثوبت وكذا أن لم تنوع على التفصيل والخلاف السابقين ونظر النوى في الحاق سنة الاحرام بالخية بانها مستعمرة وقد أجاب عنه الأذري بأنه إنما توجه بان ثبت له صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الاحرام لاجل الاحرام خاصة اه شرح العباب ولا يخفى ان قضائهما قرمن أن سنة الوضوء عطف على الخية لولاها مع الغرض لم يضر لانها حاصلة وإن لم ينوها كالخية خصوص ما عطف نظر النوى المذكور بغيرها فانه

بين المغرب والعشاء ومن تسمية الضحى بذلك أيضا صلاة الزوال أو ربع عقب صلاة التسبيح كل وقت والاقبوم وله أو أحدهما والآخر باسوع والاقشهر والاقسنون والاقاعمر وحديثها حسن لكثرة طرقهم من زعم وضعه فيه أو لا فتناهي ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلهما أو يتركها الامتثالون بالدين والعلم في نهجها بان فيها تغيير النظم الصلاة عما يتأتى على (٢٣٩) ضعف حديثها فإذا ارتق في درجة

الحسن أو ثبتها وان كان فيها ذلك على أنه ممنوع بان النقل يجوز فيه القيام والتسجود وفيه نظر فان فيها قول بل نحو الاعتدال وهو مطلق لولا الحديث وهي أو ربع تسليمة أو تسليمة في كل ركعة تسعة وسبعون سجدة الله والجليلة والاله الا الله والله أكبر وزيدنا فيها مرفى في الجنة لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم تسعة عشر بعد القعدة وتسعى كل من اراد كوع الا قد نال السجود والجلوس والسجود وجلسة الاستراحة أو التشهد وبكر عند ابتدائها دون القيام منها ويجوز جعل اثنتي عشرة قبل القراءة ويجوز ان تكون عشر جلسة الاستراحة بعد القراءة قال الفسوى ولترك تسبيح الركوع لم يجز العود اليه ولا فعلها في الاعتدال بل يأتي بها في السجود (تنبيه) هل يصح في جلسة التشهد بين كون التسبيح قبله أو بعده كقول في القيام ولا يكون الا قبله كما يصرح به كلامهم ويقر بانها داخله قبل الفاتحة فكيف نقل ما في الجلسة الأخيرة بخلافها كل محتمل والاقرب الاول والصلاة المعروف تسليمة

الحزب ويتساو أو يعادركتين فيهما أو قلها ثمانية بعبارة شذوذا قلها ركعتان أو بالعبارة ركعتان أو أكثرها عشرت ركعة اه (قوله بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء ومنه يعلم انها لا تتصل بنقل قبل فعل المغرب بل بعد ذلك ولو لم يفتقر عليه فلو انهم لم تعتد بعد دخول وقتها وإذا فاتتس قضاءها وكذا سادة الزوال لان كلامهما موقوف ويحتمل عدم سن قضاء سنة الزوال لتصرعه من بانها ذات سبب فاصلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال ما لم ينهها قاسا على ما مر في تحية المسجد ع (قوله أو ربع) أو ركعتان نهاية (قوله صلاة الزوال) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من افرادها بالذكر بعد الدار واتبعه قصر قضاء بطول الزمن عرفا ع (قوله عقبه) فلو قد مضى ما علم لم تعتد شيئا لا للمنازى ع (قوله ك وقت الاقبوم وبأسله أو أحدهما الخ) عبارة انها يتوالت في مرفى في كل يوم والا لجمعة والاقشهر الخ (قوله يوم وله) أي في كل منهما (قوله وحديثها حسن الخ) وهو المعتد بها (قوله وفيه) أي فعل صلاة التسبيح (قوله ذلك) أي تغيير نظم الصلاة (قوله على أنه) أي قول الطائفة ان فيها تغيير الخ (قوله وفيه نظر) أي في المنع المذكور (قوله تسليمة) وهو الاحسن هنا وقوله أو تسليمة من هو الاحسن ليلال كافي الاحسان بها (قوله وهي أو ربع) قال السيوطي رحمه الله تعالى بغيرها الهامك والعصر والكافرون والاختصاص انتهى اه ع (قوله ولا حول ولا قوة الا بالله الخ) وبهذه قابل السلام اللهم انا سألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل القين ومناجاة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وهدى أهل الخشية وتوطين أهل الرغبة وتعبيد أهل الورع وعزفان أهل العلم حتى اخافك اللهم انا سألك خلافة تصحى عن من معاصيكم حتى أعمل بطلاعتكم علما استحق به ومثلك حتى اخلص بالتي يتوقفا منكم وحتى أخلص لك النصيحة فيما يملكك وحتى أترك عليك في الأمور كلها حسن ظن بك بحسن خالق انشأ الله تعالى من كتاب السلام والطيب والعمل الصالح للسيوطي وفي رواية الحسن وبني أبي المناد يقول ذلك من شأن صلواتها سلاما واحدا من تسلي كل ركعتين بأربع ع (قوله الركود عن الاعاب منه بلا عن) (قوله بعد القراءة) أي قراءة الفاتحة والسورة ثمانية (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح الرض أي وانها يتوالت جلوس بعد رفعه من السجدة الثانية سم (قوله عند ابتدائها) أي جلسة الاستراحة (قوله ويجوز جعل خمسة عشرة) أي قوله قال الخ قصر المني على هذه الكيفية والى التنبه افره ع (قوله عشر الجلسة الأخيرة) أي للاستراحة أو التشهد (قوله ولترك تسبيح الركوع الخ) أي بقوله ترك تسبيح الركعة أو بعضه ولم يذكره كل من تبطل به صلاته أو إذا لم يتعال فهل يشاب عليها أو بصلاة التسبيح أو بالنقل المطلق فيه ونظر والاقرب أنه ان ترك بعض التسبيح حصل له أصل سنتها وترك الكل وقعته بطلاعتكم ع (قوله والاقرب الاول) أي التغيير وفيه توقف فكيف يجوز القول بخلاف ما مر به بالاعجاب (قوله والصلوة) أي قوله وبين ابن عبد السلام في النهاية المغنى (قوله المعروف في الغائب) وهي منتشرة ركعة بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة من رجب (قوله ونصف شعبان) وهي مائة تسعة وتسعين (قوله بدعة قبيحة الخ) وقد بالغ في البصم ع في انكارها ولا فرق بين صلاتها بجماعة أوفرادي كما يصرح به كلام المصنف ومن زعم عدم الفرق في الاول أي صلاة ليلة الغائب وان الثانية أي صلاة ليلة نصف شعبان تنطبق فرادى قطعاً فقد وهم بها يقول المتن (وقسم بين جماعة) أي تنس الجماعة فمادامه مستحب مطلقا لصلوة جماعة أو لا معنى ونهاية (قوله وأفضها) الى الفرع في الجنس الا قوله فالو ترى المتن وقوله وان بدأه حدث إلى يجب التسليم والى قوله وعكسه التقدير في النهاية الاما ذكر (قوله وأفضها) أي أفضل الصلوات التي صرح في أنه لا كلام في انها سنة غير معقودة فليست أم سم (قوله وجلسة الاستراحة) عبارة شرح

الغائب ونصف شعبان بدعة متبعة وحديثها موضوع وبين ابن عبد السلام وابن الصلاح مكاتبان وافتا أشتمنا فيهما بينهما ما يتعلق بها في كل من مستقل سمعنا الانشراح والبيان ليل في ليل الغائب والنصف من شعبان (وقسم) من النقل (بين جماعة كاهم والاكسوف والاستسقاء) لما يتأتى في أولها أو أفضلها العبدان التحرف لغيره وعكسه ابن عبد السلام ومن تبعه أخذوا من تقصيرهم تكبير الفطر للنهي عليه

تسـ من فيها الجامعة فلا يقال تعقيب الاستسقاء بالتراويح أي في النهاية والتغني غير صحيح لان التراويح والراتب
مقبضية على التراويح لان ذلك انما رد لوقيل أفضل النقل عـش عبارة للتغني وأفضل هذا القسم اهـ لكن
قضية قول الشارح الا قفوا لتراويح ان الضمير مطلق التوافل (قوله قالوا تر) عبارة النهاية والتغني ثم التراويح
(قوله وغيره) لعل المناسب غيره بانقاهو (قوله عمار) أي مما لا يسبج جاعة (قوله ومساكنهم غير الفرائض)
عطف على ما كادهاو يحتمل على أن معطوفاً عليها عبارة النهاية فاشبهه الفرائض اهـ وهي أحسن (قوله
تفضل الجنس على الجنس الخ) أي ولا مانع من جعل الشارع العدد القابل أفضل من العدد الكثير مع
اتحاد النوع عدليل القصر في السفر في اختلافه أو في قوله ابن الزبينة بأنها يتوهمني (قوله غير نظر لعدد)
أي وعليه فافقه من أفضل تركه الوتر على ركعتي الفجر شبهه أن الوتر مقدم على الواجب عـش قول
المن (لكن الأصح تفضيل الترابيع الخ) أي المأثرة وغيرها عـش زاد الكردى وعبارة الجلال الرمي
الرواتب ولو غير مكررة أو أفضل من التراويح الخ اهـ (قوله ولو اخطبته صلى الله عليه وسلم الخ) قضية هذا
التعليق ان الأفضل من التراويح هو الراتب المأثرة وقاله خـنـنـاـزـيـ يـاـدي وبلغ مقصد أنه لا فرق بين المؤثرة
وغيره انتهى ووافقهم عدم تفصيل الشارح لكلام المصنف وان اقتضى تعليقه بالمأثرة بخلافه عـش
وكلام الشارح في التنبية الا في مصر في عدم الفرق (قوله دون هذا الخ) أي التراويح فيهما سبأ في
كلامه أنه صلى الله عليه وسلم لاها في بيته با في الشهر وهذا ما طلبة الآن يكون مراده بقوله دون هذه
أي جاعة كردى على شرحه بأفضل وحقيق (قوله فانه صلاها ثلاث ليال) عبارة الخـي وروى ابن خـنـنـاـزـي
وجبان عن جابر قال صلى بنارسل الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ثمان ركعات ثم أوثرنا حتى أقولوا ما
البقية فيعمل أنه صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في بيته قبل مجيئه أو بعد ما كان ذلك في السنة ثلاثين
بقي من رمضان سبع ليال لكن صلاها مفرقة ليله الثالث والعشرين والخامسة والسادسة ثم انتظر وقلم
يخرج وقال خشيت الخ عـش عبارة شخنا بعد كلام ما فيه والشهر وأخرجه لهم ثلاث ليال وهي ليلة
ثلاث وعشرين من رمضان وعشرين من شعب وعشرين من ربيع الأول تسع وعشرين من ربيع الثاني وعشرين من ربيع الأول
عليه وسلم على الواجب فقامهم وكان يصلي بهم ثمان ركعات لكن كان يكملها عشرين في بيته وكانت الصلاة
تكمّلها كذلك في يومهم بدليل أنه كان يصح لهم أن يركزوا في الليل وانما يكمل بهم العشر من في المسجد
ثم فقهه عليهم اهـ (قوله حتى غص الخ) أي امتلا كردى (قوله تركها الخ) عبارة شرحه بأفضل وآخر وصلها
في بيته با في الشهر وقال خشيت أن تقرض عليهم فخير واعنها اهـ (قوله وفي الزيادة الخ) جواب سؤال
سم عبارة شخنا واستشكل قوله صلى الله عليه وسلم خشيت أن تقرض عليكم بقوله تعالى في ليله الاسراء
خمس والنواب تحسون لا يبدل القول للذي وأوجب باجوبة أحسنها أن ذلك في كل يوم وليلة فلا ينافي فرضية
غيرها في السنة اهـ (قوله مثلها) أي الخس (قوله فلم يناف خـشـيـة فـرض هـذه) أي التراويح لانها لا تتكرر
كل يوم في السنة فتغني ونهاية (قوله لا اتباع ولا) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم صلاها بالليل وأجمع
عليها الخ وعبارة التغني لخبر الصحيحين عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها صلى الله عليه وسلم صلاها بالليل فصلاها
معهم ثم آخر وصلها في بيته با في الشهر وقال خشيت الخ ولان عـر جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال
على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حمزة وما البهسي (قوله فافصل مشر وعينها الخ) أي
التراويح يقطع النظر عن العدد والجامعة ولعل الأولى لعدم ظهوره وتقرير بعضه ما قبله الواو بدل الغنة في
النهاية (قوله كما أطبقوا الخ) عبارة شرحه بأفضل وتعيين كونها عشرين من ربيع الثاني في حديث ضعيف لكن أجمع
عندهما الصحابة فرضوا أن الله تعالى عليهم أجمعين ورواية ثلاث وعشرين من ربيعة أو حسب معهما الوتر فقامهم كانوا
يوترون ثلاث اهـ قال الكردى قوله ورواية ثلاث الخ أي الواقعة في من عـر من الخطيب رضي الله تعالى
عنه اهـ (قوله جمع الناس على امام واحد) أي الرجال صلى أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حمزة

الروض والجواب بعد وضع من السجدة الثانية (قوله وفي الزيادة ليله الاسراء الخ) جواب سؤال (قوله

ويجب بانه لا يتنازع
قال كسوف فان الكسوف
فانكسوف فلا يستسقاء قالوا تر
فغيره مما عـر كـاـل (وهو
أفضل مما لا يسبج جاعة)
لان مطلوبها فيها يدل على
تأكد كدها ومساكنها
للفرائض والمراد تفضيل
الجنس على الجنس من غير
نظر لعدد (لكن الأصح
تفضل الواجب للفرائض
على التراويح) ماوطيته
صلى الله عليه وسلم على تلك
دون هذه فانه صلاها ثلاث
ليال فلما كثر الناس في
الثلاث حتى غص بهم المسجد
تركها خوفاً من أن تقرض
عليهم وفي الزيادة ليله
الاسراء في فرض مكررة
مثلها فلم يناف خـشـيـة فـرض
هذه (و) الأصح (ان الجامعة
تسب في التراويح) لا تنابع
أولاً وأجمع عليه الصحابة
رضي الله عنهم أو أكثرهم
فأصل مشر وعينها جمع
عليه وهي عندنا لتغير أهل
المدينة عشرة وثم ركعة كما
أطبّقوا علمها في زمن عـسـر
رضي الله عنه سئلما اقتضى
نظراً للسيد جمع الناس
على امام واحد فوافقه

وكذا كانوا يرون عقوبات ثلاث
وسر العشر من أن الراتب
المزك في غير رمضان
عشر ضعف فيه لانه وقت
جلوسهم ولبسهم فقط
لشرفهم بحواره صلى الله
عليه وسلم ستون لاون جيرا
لهم بزيادة عشرة في مقابلته
طواف أهل مكة أربع
أسابيع بين كل ترويعتين
العشرين سبع وابسداء
حدوث ذلك كان أواخر
القرن الاول ثم استمر ولم
ينكر فمكان جنة الاجماع
السكوني ولما كان فيه
ما به قال الشافعي رضي الله
عنه العشر من لهم أحب
الى وقال الحلبي عشرين
مع القراءة فيها يقرأ في
ست وثلاثين أفضل لان
طول القيام أفضل من كثرة
الركعات ويحب التسليم
من كل ركعتين كما سره فان
زادها صارت ثلثا مطلقا
وإن ينسوي التراويح أو
قيام رمضان وقتها كل وتر
وسبب تراويحهم لانه لم
قد هم كانوا يستريحون
بعد كل تسليتين * (فرع) *
ما استعمل من زيادة الوتر
عند ختامها وتر

وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الحرام من عمره صلى الله تعالى عنه وانما خلاصها صلى الله عليه وسلم
بعد ذلك ترى نكسة الافتراض كما مر وقد زال ذلك المعنى وكذا في النهاية لقوله وانما خلاصها صلى الله عليه وسلم
(قوله كانوا يرون الخ) عبارة: يعني روى مالك في الموطأ ثلاث وعشرين رجوع اليه في بينهم ما بينهم
كانوا يرون ثلاث شعائر صلى الله عليه وسلم صلى بهم عشرين ركعة كآلة الرافعي ضعيف البني اه
(قوله فوضعت الخ) لعل المعنى في بقدرها وضعه لافز بعلها قدرها لانه ليس كذلك سم على وهذا كما
ترى: على أن ضعف الشيء مثله اما اذا قيل ان ضعفه مثله فلا راي وهذا الاخير هو المشهور ع
(قوله ولهم فقط) أي ولا لاهل المدينة والظاهر ان المراد بهم من مهاجرين فصل التراويح وان لم يكن متوطنا بل
ولما مضى يبق الكلام فمن أراد فعلها خارجها بحث يجوز له قصر الصلاة له أيضا الزيادة على العشرين
مطلقا أو لا مطلقا ذلك ان كان من متوطنا بدون غيرهم أو من المقيمين بدون غيرهم فمطلقا أو لا مطلقا
غير بعد اذ بعد من من أو ادم من أهلها فعلها بحسب السور بل قد بعد من من كان منهم بخودها فليتها
ينسب اليها فليتها بل سم عبادة ع شرع قال مر في جواب سائل المراد بالاهل المدينين مهاون كانوا
غير بالاهل انبصرها وأطنه قال ولا لاهلها حكمهم وان كانوا لاهلها فليتها بل سم على المنهج اه وعبارة
شخصا والمراد بالاهل المدينين كل من أوفى من ارعها وقت أدائها ولهم قضاءها ولو في غير المدينة ستون لاون
بغلاف غيرهم فلا يقضها كذلك اه (قوله بين كل ترويعتين) الاولى الترويعات للمعنى والنهاية لاهل
المدينة الشريفة فعلها ستون لاون لان العشرين خمس ترويعات فكان أهل مكة يلقون بين كل ترويعتين
سبعة أشواط فلي أهل المدينة بدل كل أسبوع ترويعتين لسورهم قال الشافعي لا يجوز ذلك لغيرهم لان
لا لاهلها شرعا بغيره وبذلك صلى الله عليه وسلم وهذا هو المعنى خلافا للحلبي ومن تبعوه فعلها في التران في
جميع الشهر أفضل من تكرير سورة الاخلاص اه قال ع شر قوله مر وهذا هو المعنى فليها كانت
واحد من أهلها وأراد ان يقضيها غير أهلها ستون لاون وعكسه يفعلها عشرين لان القضاء يحكم الاداء
شعنا الزبدي وقوله مر خلافا للحلبي أي بحث قال من اقتدى بالاهل المدينة فقام بستون لاون من
أيضا لانهم أغا ادوا غاصرو الاقتداء بالاهل مكنته الاستكثار من الفضل لا المنافسة كما بين بعضهم شرح
الروض اه ع شر (قوله وابسداء محذوف ذلك) أي زادة أهل المدينة (قوله ولما كان الخ) عبارة شجنا
الزبدي اما أهل المدينة فقام ستون لاون وان كان اقتصرهم على العشرين أفضل انتهت وعلمه فالاجماع
انما هو على جواز الزيادة لاطلاها ومع ذلك اذا فعلت ثمانون علمه فوق ثواب النفل المطلق كما هو قضية كلامهم
وينون بالجمع التراويح ع شر (قوله وان ينوي التراويح الخ) كالصريح في كفاية طلاق التراويح أو
قيام رمضان بدون تعرض لعدد خلافا لظاهر النهاية والمعنى عبارة تساموا لا يصح شغل طلبة كافي في ومثله بل
ينوي ركعتين التراويح أو من قيام رمضان اه قال ع شر قوله مر بل ينوي ركعتين الخ فضيته أهولم
يتعرض للعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح ينوي ينبغي خلافه لان التعرض للعدد
لا يجب ونحوه حل ينه على الواجب في التراويح وهو ركعتان كل قول أصلي الظاهر أو الصحيح قالوا
فيه الصحة وتحمل على ما نه ترويعتين العدد شرعا وهو ظاهر اه عبارة البصري يتردد النظر في الروي
التراويح أو قيام رمضان أو أطلق هسل يصح وبقي ركعتين كما يصح الاطلاق في الوتر كما تقدم أو لا من
التعرض للعدد كركعتين التراويح مثلا ويرى بينهما أي الوتر والتراويح في قضيتهم صنع النكسة

فوضعت فيه) لعل المعنى في بقدرها وضعه لافز بعلها قدرها لانه ليس كذلك (قوله ولهم فقط)
أي ولا لاهل المدينة والظاهر ان المراد بهم من مهاجرين فصل التراويح وان لم يكن متوطنا بل ولما مضى يبق
الكلام فمن أراد فعلها خارجها بحث يجوز له قصر الصلاة له أيضا الزيادة على العشرين مطلقا أو لا
مطلقا ذلك ان كان من متوطنا بدون غيرهم أو من المقيمين بدون غيرهم فمطلقا أو لا مطلقا
اذ بعد من من أو ادم من أهلها فعلها ستون لاون بحسب السور بل قد بعد من من كان منهم بخودها فليتها

ان كان فيه نفع والاحرام لا يقع فيه (٢٤٢) كانه منع وهو من مال محجور أو وقف لم يشترطوا وقوعه لتطرد العادة به في زمنه وعلمها

الاول وقول الرافضة ولا يصح بنسخة مطلقة بل بنوع ركعتين من التراويح الثاني لكن تعقبه في الانوار بقوله الصواب بل بنوع سنة التراويح في كل ركعتين كافي فتاوى القاضي لان التعرض لعدة الركعات ليس فوجبا انتهى فليتلأه اه (قوله ان كان فيه نفع الخ) يحتمل أن يترفع بوجهه الذي أم في التراويح وبعائه وانحال السرور عليهم اه سم واستبعد بانه انما يكون بما وافق الشرع (قوله ان الافضل) الى قوله وبعضهم في النهاية والمغني الاقوله وعكسه الى فبيعة التراويح وبحثه في التراويح يوم ما أتبعه عليه (قوله ورد) أي القديم (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) لا يبعد لقوله وكلما كان أقوى (قوله ولم يرد الخ) و (قوله وأمكن الخ) معلوفان على قوله قوي الخ (قوله فبيعة التراويح) هل المراد ان ركعتي الغيرة أفضل من سجدة بقية التراويح أو المراد من ركعتين منها وكيف الحال ومعلوم أن مؤكدا التراويح أفضل من غير مؤكدها سم على حج وقد تقدم أنه يقابل بين زماني العبادتين فإن زاد منه كان نوابه أفضل وقتية أم لا لافريقين كونهما من نوع أو أكثر كالتأجيل بين صوم يوم وسجدة ركعتين عيش وقد يعر كل علمه ما عرفت الشرع من أن ركعة التراويح أفضل من ركعتي الغيرة (قوله فخله) أي المأكدة (قوله فالتأجيل) أي عبارة المغني والنهاية مما يتعلق بفعل غير سنة الموضوع كركعتي الطواف والاحرام والتحية وهذه الثلاثة في الأفضلية سواء كاصرح به في المجموع سنة الموضوع ثم النقل المطلق اه قال عيش قوله مر مما يتعلق بفعل الخ منه ما قدم من سن ركعتين عبد الله بن عمر بن الخطاب فيكون جميع ما تقدم بعد الضمي وقيل سنة الموضوع وقوله مر وهذا الثلاثة الخ شعر بان غيرها مما دخل تحت الكافي ليس في رتبة تهاون كان مقدما على سنة الموضوع اه وما دخل تحت الكافي سنة التراويح والقدم على سنة الموضوع عند النهاية بقا الخ خلافا للشارح (قوله فخص الخ) عطف على سنة طواف (قوله فنستعرضه) عطف على ما يتعلق بفعل (قوله من أي من المصلي (قوله وبعضهم آخر الخ) اعتمد النهاية بقا الخ كسر آتقا (قوله وهو ما لا يتقيد) أي قوله وتظهر كلامهم في المغني وأما قوله وهو مشكل (قوله الغيرة الصحيح الخ) عبارة عن الغيبة قال صلى الله عليه وسلم لا بد الصلوات من موضوع استكثر أو أقل رواها بن ماجه وروى أن ربيعة بن عتب قال كنت أخدم النبي صلى الله عليه وسلم وأقوم له في حوائجه من زى واجمع وأفاضلي العشاء الأخيرة أحس بانه اذا دخل بيته لمعه يحدث صلى الله عليه وسلم حاجته حتى يغلبني عني فأوقد فقال لي يوما يا ربيعة عسى نقتل أو نأمر في أمرى ثم أعلمك قال ففكرت في نفسي وعليت أن الدنيا منقطع وزائلة وأن في جهاز زياتي قلت ما رسول الله أسألك أن تشفع في أن يعقني الله من النار وأن أكون رفيقك في الجنة فقال من أمرك به ذا ربيعة قلت ما أمرني به أحد فصمت صلى الله عليه وسلم طويلا ثم قال اني فاعل ذلك فاعني على نفسك بكثرة السجود اه (قوله خير موضوع) أي خبرتي وضعه الشارع على تعبد به فهو بالاضافة ليظهر به الاستدلال على فضل الصلاة على غيرها وأما قوله الاضافاتون مع لا يحصل معه المقصود لان ذلك موجود في كل مرة به (قوله فائدة) وقالوا طول الصلاة ام أفضل من كثرة العدد حتى روى أبو بعامتلا وطول القيام أفضل من صلى ثمانيا بطوله وهل يقاس بذلك ما لو صلى فأعده ركعتين مثلا وطول فبهما وصل آخر أو بعاد وطول بطول فبها زى فادعى قدر صلاة ركعتين أم لا فبها نظر والا قربا الثاني المشقة بطول القيام دون طول التعمود عيش وسيل القالب الى روحان الاول اذا الظاهر أن المراد بالقيام بعمل القراءة فينبغي التعمود (قوله فله صلاة ما شاء الخ) أي أن يحرم ركعة أو جملة ركعتين عبارة عن أي فاذا أحرم وأطلقه ان يفعل ما شاء من غير علم بعدد ركعاته فافهم ثم رأيت في شرح الروض ما يغيب ذلك في سم على المنهج عن العباد فله أن يصلي ما شاء ويسلم متى شاء مع جهره كم صلى وما ينسب اليها فليتلأه ولا يفهم من التعبير بلهم في قوله ولا هلال المدينة فقلها ستا وثلاثين عدم اصحاب الزيادة لأن تقدروا وهي لهم فليراجع النقل (قوله ان كان فيه نفع) يحتمل أن يترفع بوجهه الذي أم في التراويح وبعائه وانحال السرور عليهم (قوله فبيعة التراويح) هل المراد ان ركعتي الغيرة أفضل من ركعتين من التراويح أو من التراويح كالأكثر أيضا الحال ومعلوم ان مؤكدا التراويح أفضل من غير مؤكدها (قوله الصلوات من موضوع فاستكثر منها أو أقل فله صلاة ما شاء من غير تعبد

(فان أحرم بان يكون ركعة
فله التشهد في كل ركعتين)
كل باغية وفي كل ثلاث
وكل أربع وهكذا لأن ذلك
معهود في الأرض في الجملة
بل (وفي كل ركعة) حل
التعوق بها (قلت الصبيح
منعني كل ركعة والله أعلم)
لأنهم بعدهم نظروا صلا
وطاهر كلامهم امتناعه
في كل ركعة وأنهم يقولون
جلسة الاستراحة وهو
مشكل لأنه لو تشهد في
الركعة بالركعة مثلاً في
كل ركعة لم يخلو جلسة
الاستراحة لم يضر كل طاهر
فأما أن يحصل ما هنا على
مالاً طول بالتشهد جلسة
الاستراحة لما مر أن
تعلق بها مبطل أو يفرق
بان كونه الفرض استقرت
فلم ينظر لأحداث ما بعدهم
فما بخلاف النفل وبأن
هذا فيما يرفع أكثر
من تشهد في الوقت الوصول
ولجميع عدد كبير تشهد
أخروه وجبت بشر السورة
في السك والافتقار
التشهد الأول يكسر (واذا
قوى عددا) ومنه الركعة
عند الفقهه كان أو الواحد
غير عدد عند أكثر الحساب
فله أن (زيد) عليه غير
ما في متميم رأى الماء
أثناءه (وان) (نقص)
صنانه كان أكثر من ركعة
(بشرط تغيير النية قبلها)
أي الزيادة والنقص لما

انتهى اه (قوله ولو ركعة الخ) أي بان يوجبها أو يطلق في نية ثم يسلم منها ع ش عبارة الغني ولو أحرم
مطلقاً لم يكرهه الاقتصار على ركعة في أحد وجهين يظهر وجهه بل قال في المطالب فظهر استحبابه خروجاً
من خلاف بعض أعياننا من غير من خلاف أي حنيفة من أنه يلزمه الشرع ركعتان اه (قوله وفي)
كل ثلاث الخ) أي بعد كل ثلاث وبعد كل أربع ولا يشترط تساوي الأعداد قبل كل تشهد لأنه أن يصلي
ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً ويتشهد وهكذا ع ش (قوله وهكذا) يعني جواز التشهد في كل ثلاث وفي كل
خمس مثلاً فان قلت هذا الشتر أعصو ولم تعهد في الصلاة فله تبع كل تشهد في كل ركعة قلت التشهد بعد كل
عدد معهود بخلافه بعد كل ركعة سم على المنهج اه ع ش (قوله لأن ذلك معهود) أي التشهد في أكثر
من ركعة ترشدي (قوله حل التعلق بها) أي مع التحال منها فيجوز له القيام حيث يشاء في أي موضع في قول
المتن (قلت الصبيح منعني كل ركعة الخ) لعل محل المنع عند فعل ذلك قصد اختلاف ما لو قصد الاقتصار على
ركعة فإني بها تشهد ثم من له زيادة أخرى فقام بها بعد التواتر وتشهد وهكذا فإنه لا يبعد جواز ذلك
فأما مل سم وتقدم عن التها بواو الغني أن قام ما يفيد بواو أن قام الاعاب ما يصح بذلك قول المتن
(منعني كل ركعة) فضيته أنه إذا أحرم بعشر ركعات أعما بطل إذا تشهد عشر تشهدات بعد ذلك ركعات
وليس مراد بل إذا تشهد بعد ركعة منفردة ولو كانت هي التي قبل الأخيرة بطلت ع ش وفيه توقف عبارة
المنهج فان قوى فوفى ركعة تشهد آخراً وتشهد آخر أو كل ركعتين فأكبر اه وفي الكردى عن الاعاب ولو
قوى عشر مثلاً فصل خمساً تشهد في كل ركعة وخمساً تشهد في آخرها لا ترفع بعدم العصور الأوجه
فبما إذا قوى ركعة ثلاث تشهد في أخرى وهكذا الجواز اه قول المتن (في كل ركعة) أي من غير سلام ما مع
السلام فيجوز ولو بعد كل ركعة ولكن كونه مثنى أفضل كرى عن الاعاب (قوله وأنهم يطولون جلسة
الاستراحة) أي أن لم يزد التشهد على ما بلغه عند الشرح مر أنه متى جلس بقصد التشهد بطلت صلاته
وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة ع ش (قوله لم يضر الخ) فيه نظر ظاهر بل المصداق حيث
جلس وتشهد من وان خضع للجوس وكان لا قصد التشهد سم (قوله على ما إذا طول الخ) أي بان زاد
التشهد على جلسة الاستراحة (قوله وبأنه هذا) أي إذا كرم الأشكال وجواب (قوله وفيه) (جزم)
إلى قوله وظاهر كلامهم في الغني وإلى قوله وبينه وبين ما في النهاية لا قوله وتعد ذلك وقوله أما إذا
المتن (قوله والا) أي بان يصلي تشهدين فأكتر من (قوله ففيما قبل التشهد الأول) ولعل الفرق بين
هـ ذوا وبين ما أول التشهد الأول للفرق بضعف لا بزيادة في الأخيرين أن التشهد الأول فيها ما
طلبه جاز وهو السجود كل كالتقريب بخلاف هذا ع ش (قوله عند الفقهه) عبارة الغني عند
الخاتمة (قوله وان كان الواحد غير عدد عند أكثر الحساب) إذا عدد عند جمهور الحساب ما سوى نصف
مجموع حاشيته القر بينين والعدد على السواء ثم العدد عند الخاتمة موضع لكمية التي قالوا لعدد عند
عدد فيدخل فيه الركعة مثنى (قوله أثناءه) أي أنما عدد فوافيه (قوله ما تقرر الخ) تعليل لجواز الزيادة
والنقص بالنية (قوله فبطل الصلاة بذلك) أي ان صار إلى القيام أو رجع إلى القعود في مسألة الزيادة أو
جلس وتشهد بوسلم في مسألة النقص جلي وقال البرملي بطل بشر وعه القيام اه يجيز أي بعد
ولو ركعة) عبارة الروض وفي كراهة الاقتصار على ركعة أي فيما لو أحرم مطلقاً وجهان اه (قوله بلا
سكراهة) كذا شرح مر (قوله في المتن قلت الصبيح منعني كل ركعة) لعل محل المنع عند فعل ذلك
قصد بخلافه ما لو قصد الاقتصار على ركعة فإني بها تشهد ثم من له زيادة أخرى فقام بها بعد التواتر وتشهد
وتشهد ثم من له أخرى فقام بها كذلك سم من له أخرى فإني كذلك مثلاً لا يبعد جواز ذلك فليست مل (قوله)
لم يضر كل طاهر فيه نظر ظاهر بل المصداق حيث جلس بقصد أن تشهد بخمساً وتشهد من وان خضع
الجوس جذا وقد جعل كلامه على ما إذا جلس لا بقصد التشهد لكنه تشهد ولم يطول الجوس فإنه قد
يجب عدم امتناع ذلك وفيه نظر بل يجب الامتناع لأن التشهد في هذا الجوس بجمعه جلوس تشهد (قوله)
تقرر أنه لا حصر له (والا) بغير النية قبلها وتعد ذلك (فتبطل) الصلاة لأن الذي أحرمه تشهد لم يمهله نيته

أما إذا سألنا عن دلائل أخرى، وسعد السهو (فلا يؤخر كشف مقامه إلى ما نشتموه) ثم تذكر (فالأصح أنه بقعد) وجواباً ثم يقوم للزيادة أن شاء) هـ ثم سعد السهو آخره: سلانه لأن تعدي قيامه إلى الشعب بطل وإن لم يشأ فعدم تسعدهم سعد السهو ثم سل وطاهر كان لهم هناك إذا أراد الزيادة بعد ذلك ذكره أبو نصر القليمان أقرب (٢٤٤) فإنه يلزم ما عود للقعود لعدم الاعتداد بحركته فلاحق ذلك البناء عليها وعلى مرقدين

فأخبره ومن سألني فأخبره ومن استغفرني فأغفر له ومعني يتزاور بينا يتزاورهما كماؤه الخلف وبعض كبار السلف في
الولاء الخلف لما مضى به على الأوّل وبعض من عدم التوفيق من ثم قال ابن جرّاح في ابن تيمية أنهم أنه عبد الله وأنه نساء الله دام
العاقبة من ذلك عنه ذكره (و) الأفضل المستغل في الأوتار

(أَنْ يَسْلَمَ مِنْ كَلَرِ كَعْتَيْنِ) بَانَ يَنْجُمَا بَتْدَاهُ أَوْ يَنْقُصُ عَلَيْهِمَا فَيَا إِذَا أَطْلَقَ أَدْوَى أَكْثَرُ (٢٤٥) مِنْهُمَا بِشَرِّ طَغْيِيرِ النَّيْلِ لَكِنْ فِي هَذِهِ

تُرْجَا دَاذِلَا يَسْعِدَانِ يَقَالُ
يَقَاوَعُ عَلَى مَنُوبِهِ أَوَّلَى ذَلِكَ
لِغَيْرِ الْمُتَّقِينَ عَلَيْهِ صَلَاةُ اللَّيْلِ
مُنْفِيَةٌ وَفِي رَوَاهِ صَحِيحَةِ
وَالنَّهَارِ (وَيَسْنُ التَّهَجُّدِ)
اجْتِمَاعًا وَهُوَ التَّنْفِيلُ لِبَلَا
يَعْدُومُ مِنْ هَيْدِ سَهْرٍ أَوْ
نَامَ وَتَهَجَّدَ أَزَالَ النُّومَ
تَشَكَّلَتْ كَامَةً وَتَأَمَّرَ أَيُّ تَحْفَظُ
عَنِ الْإِثْمِ وَبَسْنُ التَّهَجُّدِ
نَوْمُ الْقَسَالَةِ وَهُوَ قَبِيلُ
الزَّوَالِ لِأَنَّهُ كَالسَّحُورِ
لِلصَّامِ فِيهِ مَعْدِيَةٌ مُضَعِفَةٌ
(وَيُكْرَهُ قِيَامُ) أَيُّ سَهْرٍ
(كُلُّ اللَّيْلِ) وَلَوْ فِي عِبَادَةِ
(دَائِمًا) الْإِنْسِي عَنْهُ الطَّيِّبِ
الْمُتَّقِينَ عَلَيْهِ وَلَاحِظُكَ
أَشْوَاقُ الْحَدِيثِ إِلَى مَنْ
شَاهَدَهُ ذَلِكَ مِنْكُمْ تَرْتَمِيمًا
مُضَرُّوهُ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ
وَبِحَسَبِ الْحَبِّ الطَّيِّبِ يَدُمُ
كَرَاهَتِهِ مَنْ يَسْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ
عَدَمُ الضَّرِّ أَوْ سَلَاةُ
الْأَفْزَى وَهُوَ حَسَنُ الْبَغِ
كَيْفَ وَتَدْعُو ذَلِكَ مَنْ
مُنَاقِبُ أَئِمَّةِ أَهْلِ
بَانَ أَوَّلُكَ يَجْتَهِدُونَ
لَا سَبِيحًا وَدَسْعُهُمُ الزَّمَانُ
وَالْأَوَانُ وَهَذَا مَقْشُودُ
الْيَوْمِ فِي تَجْعَالِ الْكَرَاهَةِ
مُطْلَقًا فَلَا يَمُرُّ أَوْ لَقْنَةُ
بَذْلُكَ وَخَرَجَ بِكُلِّ آخِرِهِ
قِيَامُ لِبَالِ كَلَامِهِ لِأَنَّهُ صَلَوَى
أَبْنَيْهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفْعَلُ
ذَلِكَ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ
رَمَضَانَ وَتَأَمَّرَ بِكَرْهُ صَوْمِ
الْبَهْرِ بِقَبِيلَةِ الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ
يَسْتَوِي فِي اللَّيْلِ مَقَاتِهِ

فِي عِبَادَةِ الْحَالِ وَقَوْلُهُ مَضَعُفٌ وَقَوْلُهُ وَلَاحِظُ الْيَوْمِ مِنْ قَوْلِ الْإِنِّ (أَنْ يَسْلَمَ مِنْ كَعْتَيْنِ) أَيُّ أَمَّا التَّنْفِيلُ بِالزَّوَالِ فَيُفْعَلُ
مُسْتَحَبٌّ نَهَابِيٌّ وَمَعْنَى أَيُّ وَلَمْ يَكُنْ عَشَ (قَوْلُهُ أَوْ يَنْقُصُ عَلَيْهِمَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي هَذَا
الْإِقْتِصَارِ إِلَى سَمِّ (قَوْلُهُ فِي هَذِهِ) أَيُّ الثَّلَاثَةِ (قَوْلُهُ أَدْلَامِيْعِدَانِ يَقَالُ الْحَالُ) أَفْرَهُ عَشَ وَقَدْ يَشْرِي
إِعْتِمَادُهُ إِقْتِصَارُ شَرْحِ النَّهْجِ وَالنَّهَابِ وَالْمَعْنَى عَلَى الصُّورَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ (قَوْلُهُ فِي رَوَاهِ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى فِي
السَّنَنِ الْأَرْبَعَةِ لِللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَعْنَى وَتَهَجَّدَ وَتَهَجَّدَ تَهَجَّدَ تَهَجَّدَ تَهَجَّدَ تَهَجَّدَ تَهَجَّدَ تَهَجَّدَ تَهَجَّدَ تَهَجَّدَ تَهَجَّدَ
ذِكْرُ أَوَّلِ الْوَلِيدِ النَّاسِ وَرَأَى أَنَّهُ يَجْعِدُ بِشَعْفِ أَهْلِ بَيْتِهِ وَرَوَى أَنَّ الْجَنْدَرَ وَفِي النُّومِ قَبِيلُهُ لِمَا يَنْفَعُ
اللَّهُ بِهِ فَقَالَ طَابَتْ تِلْكَ الْأَشَارَاتُ وَغَابَتْ تِلْكَ الْعِبَارَاتُ وَفُتِحَتْ تِلْكَ الْعَالَمُ وَنُفِثَتْ تِلْكَ الرُّسُومُ وَتَابَعْنَا
الرَّكْعَاتِ كَأَنَّ كَعْمَا عِنْدَ الصَّحْرِ مَعْنَى عَشَ زَادْ حُضُنَا وَتَقْصُرْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ هَذِهِ الْأُمُورُ لِيَجْعَلَهَا أَوْ بَا
لَا تَقْرَأُ بِهَا يَوْمًا أَوْ يَوْمًا أَلَّا تَكُونَ الْمَذْكُورَةُ فَلَا حُلَاصَ فِيهَا وَتَأَمَّرَ قَالَتْ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَتَهَجَّدَ بِهَا لِلشَّرَفِ
وَالْإِيصَابِ عَلَى مَثَلِهِ أَفْرَهُ عَشَ بِرَأَاهُ أَوْ يَوْمًا مَعْنَى كَوْنِهِ سَبْدًا صَوْفِيًّا أَهْ (قَوْلُهُ وَهُوَ التَّنْفِيلُ الْحَالُ) كَذَلِكَ
النَّهَابِ وَالْمَعْنَى وَشَرَحَ الْمَخْجُوعُ قَالُ عَشَ ظَاهِرُهُ مَخْرَاجُ فِعْلِ الْقَرَارِضِ بَانَ قَضَى فَوَائِدُ سَمِ عَلَى جِي وَنَقَلَ
مَنْ أَقْبَنَاهُ الشَّرَاحُ مَرَّ أَنَّ التَّنْفِيلَ لَيْسَ بِقَدَرِ عِبَادَةِ شَيْئًا وَهُوَ لَوْ سَدَفُ النُّومِ بِالتَّكْفِ وَاصْطِلَاحًا
صَلَاةً بِدَفْعِ الْعِشَاءِ وَلَوْ جُمِعَ مَعْمُ الْغَرِّ بِجَمْعِ تَقْدِيمِ وَبَعْدِ نَوْمٍ وَكَانَ النُّومُ قَبْلَ وَقْتُ الْعِشَاءِ سَوَاءً
كَانَتْ تِلْكَ الصَّلَاةُ تَغَارًا تَتَابَعًا أَوْ غَيْرَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ غَيْرُهُ وَمَنْ سَدَفُ الْعِشَاءِ وَالتَّنْفِيلُ الْمَطْلُوقُ وَالْوَرَأُ وَفِي ضَاقِضَةِ
أَوْ نَوَاقِظِ يَدِيدَةِ التَّنْفِيلِ جِي عَلَى الْغَابِ أَهْ (قَوْلُهُ يَدْعُومُ) أَيُّ وَبَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ كَمَا يَجْعِدُ شَيْئًا الرُّمَى
الْأَمَامُ شَهَابُ الدِّينِ وَكَانَ كَلَنَ النُّومِ قَبْلَ فِعْلِهِ بَانَ نَامَ ثُمَّ فِعْلُ الْعِشَاءِ وَتَنَفَّلَ بِدَفْعِهَا وَهَلْ يَكْفِي النُّومُ عَقِبَ
الْغَرِّ بِسَبْرٍ أَوَّلَى دُخُولِ وَقْتُ الْعِشَاءِ وَلَوْ قَبْلَ فِعْلِهِ أَوْ لَوْ تَقْصُرُ عَنْ كِتَابَةِ ذَلِكَ سَمِ عَلَى جِي فَلَا يَدُمُ كُونَ
النُّومِ بِدَفْعِ وَقْتُ الْعِشَاءِ وَلَوْ قَبْلَ فِعْلِهِ أَوْ لَوْ تَقْصُرُ عَنْ كِتَابَةِ ذَلِكَ سَمِ عَلَى جِي فَلَا يَدُمُ كُونَ
أَنْ يَكُونَ أَيُّ النُّومِ وَقْتُ نَوْمٍ وَمَعْنَى كَلَامِ جِي فِي شَرْحِ الْأَرشَادِ أَنَّهُ لَا يَتَدَخَّلُ وَقْتُ الْعِشَاءِ لِيُجْمَعَ
عَشَ وَتَقْدِمُ أَنْفَاقُ شَيْئًا عَدَمُ التَّقْدِيرِ بِذَلِكَ (قَوْلُهُ نَوْمُ الْقَبِيلَةِ) الْأَضَافَةُ لِلْيَاكُنِ (قَوْلُهُ وَهُوَ قَبْلَ
الزَّوَالِ) أَيُّ النُّومِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَ الْحَدِيثِ الرَّاحَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَبِلَا نَوْمٍ شَيْئًا قَالُ عَشَ وَتَبَيَّنَ أَنَّ
قَدْرَهُ مُخْتَلَفٌ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ النَّاسِ فَيَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى التَّهَجُّدِ أَهْ (قَوْلُهُ وَبِحَسَبِ الْحَبِّ الطَّيِّبِ الْحَالُ) أَفْرَهُ
الشَّرَاحُ فِي الْأَعْيَابِ كَمَا يَتَبَيَّنُ مِنْ عِبَارَتِهِ الْغَائِبَةِ أَمَامُ لَا يَضُرُّ ذَلِكَ فَلَاحِظُكَ فِي حَقِّهِ وَقَالَ الْحَبِّ الطَّيِّبِ أَنَّهُ لَمْ
يَجْعِدْ ذَلِكَ مَشْقَةً سَعْبَةً لِسَبَابِ التَّلَذُّذِ بِعَمَلِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْ وَجَدَ هَاطُفَاتُ شَيْءٍ مِنْهَا يَحْذَرُ كَمَا وَافَقَا
أَهْ وَبِعَادَةِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ الْقَلْبَ إِلَى مَقَالَةِ الْحَبِّ أَمَلُ وَلَا يَدْعُ فِي تَخْصِصِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَهْ (قَوْلُهُ وَهُوَ
حَسَنُ الْحَالِ) أَيُّ مَا ذَكَرَهُ الْحَبِّ كَلَامُ حَسَنٍ بَعْضُهُمَا اشْتَرَعَ مِنْ خِلَافٍ مِنَ التَّابِغِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ
وَوُضُوءِ الْعِشَاءِ أَوْ بَعْضُهُمَا أَوَّلُ أَوْ أَكْثَرُ أَهْ كَرْدِي عَنْ الْأَعْيَابِ (قَوْلُهُ وَتَدَاعَوْهُمْ) أَيُّ أَعْلَاهُمْ كَرْدِي
(قَوْلُهُ فَلَمْ يَجْعَلِ الْكَرَاهَةَ مُطْلَقًا) هَذَا مَخْرَاجُ فِعْلِ فِي الْعِبَابِ مِنْ تَقْدِيرِهِ ذَلِكَ بِمَنْ يَضُرُّهُ قَالُ الشَّرَاحُ فِي شَرْحِهِ
وَذَكَرَ الْحَبِّ الطَّيِّبِ تَرْتِيبًا مِنْهُ فَقَالَ أَنْ يَجْعِدَ بِذَلِكَ مَشْقَةً تَحْتَ لِسَابِ التَّلَذُّذِ بِعَمَلِهِ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنْ
وَجَدَ هَاطُفَاتُ شَيْءٍ مِنْهَا يَحْذَرُ كَمَا وَافَقَا (قَوْلُهُ فَلَا يَدْعُ فِي تَخْصِصِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ) أَهْ كَرْدِي
(قَوْلُهُ وَخَرَجَ) إِلَى السَّكَاكِينِ النَّهَابِ وَالْمَعْنَى أَلَا أَنَّهُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ فَلَمْ يَلْ كَلَامُهُ) يَظْهَرُ أَنَّ شَيْئًا عَلَيْهِ يَضُرُّ
أَخَذَهُمَا بِتَقْدِيمِهِ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ وَتَدْعُ قَالُ وَهَلْ يَضُرُّهُ بَصْرِي (قَوْلُهُ لَاحِظُكَ صَلَوَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَالُ) أَيُّ فِي شَيْئٍ
لَا نَالُهَا نَهَابِيٌّ وَمَعْنَى (قَوْلُهُ بِقَبِيلَةِ الْآخِرَةِ) وَهُوَ عَدَمُ الضَّرِّ وَعَدَمُ فَوَائِدُ (قَوْلُهُ مَقَاتِهِ) أَيُّ مَنْ عَلَى

مَفْضُولٍ بِالنَّاسَةِ إِلَى الْأَوَسَطِ (قَوْلُهُ أَوْ يَنْقُصُ عَلَيْهِمَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي هَذَا الْإِقْتِصَارِ إِلَى سَمِّ (قَوْلُهُ وَهُوَ التَّنْفِيلُ) ظَاهِرُهُ مَخْرَاجُ فِعْلِ الْقَرَارِضِ بَانَ قَضَى فَوَائِدُ (قَوْلُهُ يَدْعُومُ) أَيُّ وَبَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ كَمَا
وَجَدَ حُضُنَا الرُّمَى الْأَمَامُ شَهَابُ الدِّينِ وَأَنْ كَانَ كَلَنَ النُّومِ قَبْلَ فِعْلِهِ بَانَ نَامَ ثُمَّ فِعْلُ الْعِشَاءِ وَتَنَفَّلَ بِدَفْعِهَا
وَهَلْ يَكْفِي النُّومُ عَقِبَ الْغَرِّ بِسَبْرٍ أَوَّلَى دُخُولِ وَقْتُ الْعِشَاءِ يَظْهَرُ وَتَدْعُ بِدَفْعِهَا كِتَابَةِ ذَلِكَ (قَوْلُهُ وَهُوَ

وَهَذَا لَيْسَ بِكَ نَوْمُ النَّهَارِ لَتَعْفَلَ ضَرُّو بَانَهُ الدِّينِيُّ وَالنَّبِيُّ (وَيُكْرَهُ تَخْصِصُ إِلَيْهِ الْجَمْعُ بِقِيَامِ)

أي صلاة انتهى عنده في شهر ربيع الأول (٢٤٦) وأخذ منه كالتن والكرامة بضم الهمزة قبلها وباء بعدها نظير ما يأتي في صوم ومها وعدم كراهة

النهاية (قوله أي صلاة) أما جازوا بغير صلاة فغير مكره كما أئاده شيخنا الشهاب الرمي لاسمها بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم لأن ذلك مطلوب فيها بما يتوعدني سم وشيخنا عباد الكري قال في الأعيان أما جازوا بغير صلاة فلا يكره كما أقامه كلام الجمهور وغيره ووجهه أن تخصيصها بالفضل نوع تشبه اليهود والصاري في إيجابه ليله السبت والاحد اه (قوله والكرامة بضم الهمزة) وهو كذلك فيها بما يتوعدني (قوله وعدم كراهة الخ) اعتمد في الإيجاب كرى (قوله وتوقف الأذرى الخ) عبارة النهاية والغنى وهو كذلك وإن قال الأذرى فيه وقفة اه (قوله ويكره ترك تهجد اعتاده) أي ونقصه شرح بأفضل وفي الجبل على مدر ومثل التهجد غيره من العبادات كقراءة وذكر اه وفي البحري وانظر ما اراد بالعبادة فقياس نظائره من الحيف وتهجد الوضوء وصوم يوم الشك حصوله بجملة كفى الشورى اه (قوله مثل فلان الخ) أراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما عيش (قوله وبسن الخ) وبسن كفى الجمهور أن بنوى الشخص القيام عند النوم نهاية ومعنى أي حيث حوز فان قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لبنته عيش (قوله لا يخل الخ) وأن لا يعتاده لاسمها لا يخل إداسته عليه نهاية ومعنى (قوله أن لا يخل) أي لا يقصر (قوله في المشارة) أي المواطئة (قوله وإن يكثر الخ) وإن يجمع المنطق الزوم عن وجهه وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ أن في خلق السوء وأن الواض إلى أن السورة وأن يتقصد تهجده بركعتين شقيقتين وأطلة القيام في سائر الصلوات أفضل من كثرة ركعات وإن بناه أو يستمر من نفس أو فتوى في صلاته حتى يذهب فومه أو فتوى ونهاية ومعنى شرح بأفضل (قوله حيث لا ضرر) أي والأفلا يستحب ذلك بل يحرم معنى

(كتاب صلاة الجماعة)

(قوله أي بالكتاب) قوله ولا كالأجنبية عطف على كالأجنبية (قوله من حيث الخ) قيد لدن في قوله مغايرة لطلوع الصلاة هذا مع قطع الانطلاق الصلاة هو القدر المشترك بينها وبين غيرها فهي من أفرادها كالأجنبية الصلاة من أفرادها وصواب العبارة أن يقول مغايرة لبقية الصلوات سم وقد يجب إجماع في أول كتاب الصلاة عن البصري عن فقع الجواد أن صلاة الخ زلة تسمى صلاة وكذا تقدم هناك عن نفس المشي ما يشعر بذلك (قوله فطر الثالث الخ) هذا كما قيلنا أئاده لما السببية قول المتن (صلاة الجماعة) وفي الإحياء عن أبي سليمان البزازي أنه قال لا يقوت أحد صلاة الجماعة إلا بدنية أذنه قال وكان الساف بعز ون أنفسهم ثلاثة أيام أذا فاتهم التكبير الأول وفي وسعة أيام أذا فاتهم الجماعة معنى وعش زاد شيئا وصيغة التعزية ليس المصاب من فوق الأجباب بل المصاب من حرم الزاوية أي الجماعة من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سراقه اه (قوله هي مشروعة) إلى قوله كما يشهد في الغنى وإلى قوله فنهج على الخ في النهاية لا قوله كما يشهد إلى المتن وقوله كإسنائه إلى خروج (قوله وشرعت الخ) الانسب تأخير عن قوله وإجماع الأمة بصري (قوله لا بد من الخ) استشكل بصلاته صلى الله عليه وسلم والجماعة بصلته الأسراء جماعة جمع جبريل و بصلاته صلى الله عليه وسلم يعني وتجدد شكل أول فعلها بكرة وأجيب بالمراد أول اظهار فعلها مع المواطئة عليها كان بالدينه شيئا وعش واجهوري وكذا يستشكل على الصبيحين في خبر استماع الجن القرآن فز

أي صلاة) أما جازوا بغير صلاة فغير مكره كما أئاده شيخنا الشهاب الرمي لاسمها بالصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك مطلوب فيها بما يتوعدني سم وشيخنا عباد الكري قال في الأعيان أما جازوا بغير صلاة فلا يكره كما أقامه كلام الجمهور وغيره ووجهه أن تخصيصها بالفضل نوع تشبه اليهود والصاري في إيجابه ليله السبت والاحد اه (قوله والكرامة بضم الهمزة) وهو كذلك فيها بما يتوعدني (قوله وعدم كراهة الخ) اعتمد في الإيجاب كرى (قوله وتوقف الأذرى الخ) عبارة النهاية والغنى وهو كذلك وإن قال الأذرى فيه وقفة اه (قوله ويكره ترك تهجد اعتاده) أي ونقصه شرح بأفضل وفي الجبل على مدر ومثل التهجد غيره من العبادات كقراءة وذكر اه وفي البحري وانظر ما اراد بالعبادة فقياس نظائره من الحيف وتهجد الوضوء وصوم يوم الشك حصوله بجملة كفى الشورى اه (قوله مثل فلان الخ) أراد به عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما عيش (قوله وبسن الخ) وبسن كفى الجمهور أن بنوى الشخص القيام عند النوم نهاية ومعنى أي حيث حوز فان قطع بعدم قيامه عادة فلا معنى لبنته عيش (قوله لا يخل الخ) وأن لا يعتاده لاسمها لا يخل إداسته عليه نهاية ومعنى (قوله أن لا يخل) أي لا يقصر (قوله في المشارة) أي المواطئة (قوله وإن يكثر الخ) وإن يجمع المنطق الزوم عن وجهه وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ أن في خلق السوء وأن الواض إلى أن السورة وأن يتقصد تهجده بركعتين شقيقتين وأطلة القيام في سائر الصلوات أفضل من كثرة ركعات وإن بناه أو يستمر من نفس أو فتوى في صلاته حتى يذهب فومه أو فتوى ونهاية ومعنى شرح بأفضل (قوله حيث لا ضرر) أي والأفلا يستحب ذلك بل يحرم معنى

(كتاب صلاة الجماعة)

(قوله ولما كانت صلاة الجماعة مغايرة لطلوع الصلاة) هذا مع قطع الانطلاق الصلاة هو القدر المشترك بينها وبين غيرها فهي من أفرادها كالأجنبية الصلاة من أفرادها وصواب العبارة أن يقول مغايرة لبقية الصلوات سم وقد يجب إجماع في أول كتاب الصلاة عن البصري عن فقع الجواد أن صلاة الخ زلة تسمى صلاة وكذا تقدم هناك عن نفس المشي ما يشعر بذلك (قوله فطر الثالث الخ) هذا كما قيلنا أئاده لما السببية قول المتن (صلاة الجماعة) وفي الإحياء عن أبي سليمان البزازي أنه قال لا يقوت أحد صلاة الجماعة إلا بدنية أذنه قال وكان الساف بعز ون أنفسهم ثلاثة أيام أذا فاتهم التكبير الأول وفي وسعة أيام أذا فاتهم الجماعة معنى وعش زاد شيئا وصيغة التعزية ليس المصاب من فوق الأجباب بل المصاب من حرم الزاوية أي الجماعة من خصائص هذه الأمة كما نقل عن ابن سراقه اه (قوله هي مشروعة) إلى قوله كما يشهد في الغنى وإلى قوله فنهج على الخ في النهاية لا قوله كما يشهد إلى المتن وقوله كإسنائه إلى خروج (قوله وشرعت الخ) الانسب تأخير عن قوله وإجماع الأمة بصري (قوله لا بد من الخ) استشكل بصلاته صلى الله عليه وسلم والجماعة بصلته الأسراء جماعة جمع جبريل و بصلاته صلى الله عليه وسلم يعني وتجدد شكل أول فعلها بكرة وأجيب بالمراد أول اظهار فعلها مع المواطئة عليها كان بالدينه شيئا وعش واجهوري وكذا يستشكل على الصبيحين في خبر استماع الجن القرآن فز

المغايرة (صلاة الجماعة) هي مشروعة بالكتاب لأنه تعالى أمرهم في الخوف في سورة النساء في الأمن وأولى والسنة لا تشاور إلا بتغييرها وشرعت بالدينه نكدون مكة لقهر الصلابة بها وإجماع الأمة مؤاخذها

هناك ما ومأموم بإفسيده

قوله وما كثر جمع أفضل

لحسب جميع به (هي في

الفرق) أي المكتوبات

فأل العهد الذي كرى في قوله

أول كلب الصلاة المكتوبات

خص فسأري قول أصله في

الحس واندمع الاستراض

عليه (غير) بالنصب لا أو

استثناء ومنتج الجرا لها

لا تصرف بالاضافة لأن

وقعت بين يدين (الجمعة)

لما يأتي أفعالها فرض عين

وشرط محبتها اتفاقاً (سنة

مؤكدة للقرن المتفق عليه

صلاة الجمعة أفضل من

صلاة الغد أي بالجمعة يسع

وعشرين درجة والفضلة

تقتضي السببية فقط ولا

تعارض هذه رواية خمس

وعشرين لأن القاعدة في

باب الفضائل الاختيار أكثرها

نوابا لأنه صلى الله عليه

وسلم كان يتخير بالقليل أولاً

ثم بالكثير إذ في النعمة

عليه وعلى أمته وحكمة

السبع والعشرين أن فيها

فوائد تزيد على صلاة الغد

بتوذلك كإيتمته في شرح

العباب وخرج بالقرائن

بإحدى المذكور والمنذور فلا

تشرع فيها لاختصاصها

بأتمتع المكتوب كالأذان

فيه لا يجعل لهذا على

أنه يسلك بالاندر مسلك

واجب الشرع أو أثره غلطو

في الكلام في مندورة

لا تسن الجماعة قبلها ولا

كالعبد

الغير الذين أخذوا نحو ثمانية وهو بخلافه عائد من إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الشجر الخ فقال
الزوي في شرح مسلم قوله وهو يصلي بأصحابه الخ فيه إثبات صلاة الجماعة وانها مشروعة في السفر وانها
كانت مشروعة من أول النبوة اه (قوله هنا) احتراز عن الجمعة (قوله) كأيضه قوله الخ لا يخفى ما في
دعوى الأفاقي من الخفاء بصري وسم (قوله تلحق جميع الخ) عبارة أنها لا تعلل بالاثنتين فافقوها جماعة
اه (قوله فسأري الخ) المساواة بمنزلة الظاهر وأنه لا يفهم من الحس إلا التصور بخلاف الفرقين يتوهم
منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة فإنه يتوهم اذ لم يعد في المكتوبات والعهد به المذكرة
لا فرق بينة عليها خصوصاً بعد ما بين الخمين سم قول المتن (هي الخ) أي صلاة الجماعة من حيث الجماعة يعبري
وعبارة شغفنا في العبارة قلب والأصل جماعة الصلاة ليسع الاختيار بقوله سنؤالا فالصلاة فرض لا سنة اه
(قوله) واستثناءه) أي معنى الآخر بتأخير المسئني وأضيف اليه أنها يتوهم في معنى أو شغفنا وهو لا تعد بعد
المقام عن الحالية اه (قوله) يمنع الجرا لها الخ) وقد يقال إن اللزم للجنس فلا يصح الوصف بالتكرار لأن
منه بما في المعنى كالتكرار منها به قال الرشدي وجعلها الجنس يلزم فساد لا يخفى مم أنه منافية لاستثناء
منها وهو في العموم اه وقال يستألو لوجع الجرا على البدلية فكان أصوب اه (قوله لا تعرف) ينفع الزاء
على حذف إحدى الزاء وفي بعض النسخ باثباتها وهو يؤيد ما ذكره على مر (قوله) لأن وقت
بين يدي من (قد يقال) إذا فرض فرضها مع الجماعة من الجنس والجمعة مضاعفة لعدد أها من الجنس أذهما
وجوديان لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة فلتعرف في غير هذا قسماً سم (قوله) أن وقت بين
الضدين) ومثلاً لذلك يقولهم الحرك كغير السكون عش قوله المتن (سنؤا كدة) أي لا يولسنا معني
(قوله) من صلاة الغد) أي المنذور (قوله) يسع وعشرين الخ) وقد ذكر في المجموع أن من صلى في عشرة آلاف
سبع وعشرين درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات أول أكمل ثمانية ومعنى (قوله) درجة) قال ابن
دقيق العيد الأظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضه التعبير بالضعف وهو
منعير بذلك انتهى اه عش (قوله فقط) أي دون الفرضية (قوله) لأن القاعدة الخ) أولان الاختيار بالقليل
لا ينافي الكثير أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أي من شح أو غيرة أو غيره هو الأول
في الصلاة للجهرية والثانية في السرية تنهاية (قوله) يتخير) بناءً على قول من الاختيار (قوله) ما في المذكور
أي المكتوبات (قوله) لا يختصاها الخ) قد يقال قل شرع في بعض النوافل ولم تمنع مطلقاً كالذين بصري
(قوله) لهذا) أي لشرعية الجماعة في المنذور يعني أن الجهرية في الخلاف في أنه هل يسلك الواجب بالنذر
مسلك واجب الشرع حتى تسن فيه الجماعة أو جاز حتى لا تسن فيه في قواعد النوافل وكفى لمصلحة أنه لا خلاف
في وجوب المنذور وإنما الخلاف في أن حكمه كالخارج في القر بات أو كالأول واجب أصلاً فهو الأول وجعله غالباً على
الواجب ولهذا لا يجمع بين فرض ومنذور بينهم واحد ولا صلى المنذور على الرحلة ويجب التيسير في الصوم
المنذور على الصبر كرمي (قوله) والكلام الخ) يعني عنما اعتبار قيد الخيشية لتباعد الراد إلى الأذهان اعتبره
بصري (قوله) لا تسن الجماعة قبلها) أي قبل النذر كسنة الظاهر مثلاً ولو نذر أن يصلها جماعة فلا ينعقد نذره
لأن الجماعة قبلها ليست فربما يختصاها بشرع الجماعة قبلها ولو نذر أن يصلها جماعة فنعقد نذره ولو سلاها

منفرداً بحيث يمكن هل يجب عليه إعادة الجماعة للسنن وإن خرج وقتها أو لا قال سم فيه نظر وفي الرض
 وشرحه باب النذر حكاية لخلاف عن الأصحاب والمعتد منه الوجوب فليراجع لجبر عرش (قوله) نهى
 نسن فيها) أى استعمل سنينها قلوبى (قوله وفيها الخ) أى فى نفل نسن فيها الجماعة (قوله والنافلة) عطف
 على المنذور (قوله ومراخ) يعنى أن فى مفهوم القرائن تقصيلاً (قوله البالغين) إلى المتن فى النفى الآتية
 وفى رواية الصلاة وفى قوله وظاهر غشاهم فى النهاية الأما ذكر وقوله ثرى أى فى نفل نسن فيها الجماعة (قوله المقين
 الخ) أى غير المخذورين بعد بما يأتى شرح بافضل وشيخنا (قوله فى المؤداة الخ) أى فى الكعة الأولى منها
 شيخنا وزادى (قوله ما من ثلاثة الخ) لفظ من ثلاثة عرش أى فى المبتدأ بجبرى (قوله لا تقام فهم الخ)
 عبر بذلك دون لا يقرون لبقيد الاكتفاء بأقامة بعضهم سم (قوله الا اسقوط الخ) أى وغلبته بازم منها البعد
 عن الرجعة فى الحديث الوعد الشديدي على ترك الجماعة فنزل على فرض جماعة فرماوى وحلى اه جبرى
 (قوله القاصية) أى البعده عرش (قوله ليسقط الخ) هل يسقط القرض بأقامة العرارة ويفرق
 بينهم وبين المسافرين بأنهم من أهل الوجوب فيه نظر سم على جرو يصح بعدم القرض قول شيخنا الذى يادى
 ولا يسقط القرض بمن لا يتوجه القرض عليهم كالتسابع والمصيان ونصوهم انتهى ومن الخو العرارة والأرفاء
 عرش (قوله بالغين) أى مقين أخذنا بما يأتى بهذا السياق يشعر بأن الكلام فى الاكسين لانهم هم
 الذين يوصفون بالحريه والرفق والابوخ والصافى جبهه الجنب فلا يكتفى باقامتهم سم فى بلد وان ظهر سم
 الشعار عرش وفى الجبرى عن الاجهوى مانه وينبى آهم لو كانوا على صورة البشر اكتبى بهم اوتلى
 صورهم فلا يكتفى بهم اه (قوله على الاوجه) وأفتى شيخنا الشهاب الرمل بأنه لو اقامه المسافرين لم يسقط
 القرض ليسوا من أهل القرض وقضى هذه العلة أن العرارة كذلك وأنه يكتفى بسقوط القرض
 حصول الجماعة ركعة انتهى ومنه يعلم عدم السقوط بفعل المصيان بالاول وقد يقال قياس عدم السقوط
 هنا بفعل المصيان بعدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره الشارح سم وأقر النهاية ما مر من
 الاتفاقين والهاء (قوله ولا يفرق الخ) الفرق بينهما بين الجنائز تسلياً وأما الفرق بينهما وبين احياء الكعبة
 فمفصل تأمل بل لو عكس الحكم فمما كان أقرب بصري (قوله وسقوط فرض صلاة الجنائز الخ) ويفرق
 بين هذا وسقوط الجهاديان المقصود به اعلاء كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفاً نواهم المصيان كفى وكان يبلغ
 واحدة من جهات واحدة فلتعرف غير هنا فلتأمل (قوله فى المتن وقيل فرض كفاهه) سياقى أنه الصحيح
 وهامون أن فرض الكفاهية يعرض له التعيين كان لم يوجز يادة على أقل من يقوم كاملاً ومأموم هنا (فرع)
 لو أن الوقت وجده مسلماً كعولوا أحرم معه أدرك كوع وأدرك هذه الكعة فى الوقت ولو أحرم
 منفرداً لم يدرك فى الوقت ركعة فينبقى أن يتعين عليه الاحرام معه لقدرة على ايقاع الصلاة مؤداة فليس له
 تفويتها وايقاعها قلله (قوله المستورين) هل يسقط القرض بأقامة العرارة ويفرق بينهم وبين المسافرين
 بأنهم من أهل محل الوجوب فيه نظر وعلى الاكتفاء بحتمل أن محله ما يمكن فغيرهم بصراه فى ضوئهم ببقى
 عليهم الحضور مع اقله شققاً لقرض النظر وينبى أن لا شق الحضور مع الجماعة لكل من أرادها
 فلتأمل (قوله لا تقام فهم الجماعة) عبر بلاقامتهم دون لا يقرون لبقيد الاكتفاء بأقامة بعضهم
 (قوله بالغين) أى على الاوجه) مشى عليه مر وأفتى شيخنا الشهاب بأنه لو اقامه المسافرين لم يسقط القرض
 لانهم ليسوا من أهل القرض وقضى هذه العلة أن العرارة كذلك وأنه يكتفى بسقوط القرض حصول الجماعة
 فى ركعة اه ومنه يعلم عدم السقوط بفعل المصيان بالاول وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل المصيان
 عدم سقوط احياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره الشارح وأما ما يادى من الفرق فلا يكتفى ما فيه بخلاف
 الجهاد فقد وجب سقوطه بفعل المصيان بأن القصدوا اعلاء كلمة الدين فاذا حصل بفعل ضعفاً نواهم المصيان
 كفى وكان يبلغ فى الدلالة على الاعلاء أنه أدل على قوتنا فليراجع (قوله على ما فيه) عبارة شرح العقبان
 وسياقى سقوط فرض الحج والعمرة سم أى بالمصيان وبخو الأرفاء كلام لا يعبر بحجبه هنا اه (قوله)

فهى نسن فيها لا للندز
 وفيما لم تنز الجماعة فيها
 والواجب للجماعة فيها
 بالسنن والنسافة ومصر
 مشروعتها فى بعضها دون
 بعض (وقيل) هى فرض
 كفاهه للرجال البالغين
 العرلاء الاحرار المستورين
 المتجهين فى المؤداة فقط
 للغير الصبيح ما من ثلاثين
 قرية ولا بد لا تقام فهم
 الجماعة وفى رواية الصلاة
 الاسقوط أى غلب عليهم
 الشيطان فعلمنا بالجماعة
 قائماً يأكل القالب من
 الغنم القاصية وانقررت
 فرض كفاهه (فتجب)
 ليسقط الخرج من الباين
 اقامتها فى كل مؤداة من الخس
 بجماعتهم كزوار الغين
 على الاوجه غير ان شلوا
 رجعة بضاعة يفرق
 بين هذا وسقوط فرض
 صلاة الجنائز بالقياس بأن
 القصد من الصلاة وهو منه
 أقرب الى احياء الكعبة وسقوط
 فرض احياء الكعبة بخو
 المصيان والأرفاء على ما فيه
 بأن القصد من حضور جمع
 من المسلمين فى تلك المواضع
 حتى تتبنى عنهم صلواتها
 وهذا حاصل بالناسخين
 أى ضاؤها اظهار الشعار
 الا وهو يستدعى كل
 القائمين به

في محل الإقامة أي الذي تهقد فيه المخلوق وجبت فلا يتسدد بها خارج بحيث لا يظهر به التساوع صرافيه فيما يظهر وتعدشها (ها) بحيث يظهر (ها) الشعار) في ذلك المجل البادية أو غيرها وضبط بأن يكون مردها إلى جميع أقسامها وتظهر أمكنة أخرى كما هو مضيق والظاهر أن الأمر أوسع من ذلك وأنه يكفي أن يكون كل من أهل محلها أو قسما من منزله محلان يحالان بشق (٢٤٩) عليه مشقة ظاهرة فعمل أنه يكفي (في

في الدلالة على الإعلانه سم وعش (قوله في محل الإقامة الخ) متعلق بقوله أقامتها (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فبدلالة على كفاية أقامتها خارجا إذا ظهر بها الشعار فيه سم وعش (قوله عرفا فيه) أي في محل الإقامة (قوله وتعدشها) عطف على قوله أقامتها الخ (قوله البادية) عبارة عن النهاية وتزوم أهل البوادي الساكنين بها اهزاز المعنى والاسني بخلاف الناجعين لرعي ونحوه اه (قوله وضبط) أي تعدد الحال كردى (قوله والظاهر الخ) عبارة عن النهاية وكلهم يحمل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبادر بعلمين متلازمين في محل واحد كان بحيث يمكن من تصدها إذا كانهم غير كبير مشقة فيما يظهر فلا بشرط أقامتها في كل محله منها خلا لجمع اه (قوله التي أتى فيها نحو ثلاثين) قال الشيخ أو لمجد والظاهر أنه تقر ببل وضبط ذلك العرف لكن أقرب إلى المعنى نهاية (قوله كاتنظر) أي بأن يكون كل من أهل محلها الخ قال الكردى أو راديه قوله بأن يكون مردها الخ اه (قوله ولما بعده) يعني الكبيرة (قوله عابا) أي في الجملة كردى (قوله وقد يستشكل الخ) قد يقرر الاشكال على أسلوب آخر فقال المدار على ظهور الشعار وعدمها بأقامتها يحمل واحد من القرية بغير وضعة لا يظهر اشعار فلتأمل وأما ذكره الشارح حرجه الله تعالى فلا يخفى على شيء لأن الاكتفاء بأقامتها يحمل واحد فبما ذكره توسيع لهم وإن ذكره يقتضى التضييق عليهم فإني يصلح توحيده لثبائلم ولجبر بصرى (قوله وقد توجه الأول الخ) وقد توجه أيضا بكنههم من دفع المشقة بأن يعددوها على وجه لا يشق بان يجمعها كل جماعة متفرقة بالسكن في محلهم سم (قوله ولما بعده) أي قوله ولو قل في المعنى وإلى التنبه في النهاية الآتية ولو قل في ولا يكفي الخ (قوله كفى) أي ولا تأمل على المتخلفين نهاية (قوله لكن بصرى) قوله عقب هذا كلام الامام (وغير جهة الرخصة يعلم أن قوله هذا الخ ليس التبرع من ذلك بل الاستدراك على مسألة أخرى بصرى (قوله واختار في المجموع الخ) وهو الوجه وعلى هذا لم يكن في القرية إلا اثنتان تصح تعينها عليهما سم (قوله ولان الشعار الخ) محل تأمل لانه وان كان نسبيا يتفاوت بتفاوت كبر المجل وصغره لان الغرض هنا أن المجل صغير بالنسبة لمن يقيم الجماعة فيجب على لا يظهر الشعار فالأولى التوجه بأن أصل الجماعة مشرور في حديثه وكونه بحيث يظهر به الشعار مشرور آخر فيثبت تأني وجب اعتبار موحيث تعدد قطع خلافة اذا ليسو لا يسقط بالمعصور بصرى (قوله وينبغي حله الخ) وقاله المعنى (قوله في الاسواق الخ) أي وفي المحلات الخارجة عن السور أيضا حيث يظهر منها الشعار سم على حج ما معني اه عش (قوله كذلك) أي فثبت أنهم يجب الخ (قوله وهي الخ) أي أجل علامات الأيمان (قوله بظهور أهل صفاتها الخ) فيما يجوز محل وأصل العبارة وبظهور أهل الخ (قوله وهي الخ)

فلا يتعدى خارجا بحيث لا يظهر به الشعار عرفا فيه فيما يظهر) فعمل ولا يبعد أنه حيث ظهر الشعار في أماكنهم وسهل حضور الجماعة فاقصدها كفي ذلك سواء كانت أقامتها في محل الإقامة أو خارجا فلتأمل (قوله بحيث لا يظهر بها الشعار عرفا) فيه دلالة على كفاية أقامتها خارجا إذا ظهر بها الشعار فيه فلتأمل لكن في شرحه الصغير لا راد ما لا يصلح أن يكون أقامتها خارجا في محل الإقامة في محل لا يجوز إقامة الجماعة فيه كما هو ظاهر ويؤيده تعبير بعضهم بأشراط ظهور شعارها يحمل أقامتها اه فلتأمل فانه يتحمل الاكتفاء بأقامتها خارجا في محل الإقامة وقد روي بأن لهم ترك البلد والإقامة متحرجه وإن دخل الوقت فلتأمل (قوله وقد توجه الأول الخ) قد وجه أيضا بكنههم من دفع المشقة بان يعددوها على وجه لا يشق كان يقيمها كل جماعة متفرقة بالسكن في محلهم (قوله واختار في المجموع خلافه وهو الوجه) على هذا

(٣٢ - (شرواني وابن قاسم) - ثاني) صغير من دخولهم أو ثم كان الذي يتبعه الاكتفاء بأقامتها في الاسواق ان كانت كذلك والافضل لان أكثر الناس مرآت تأتي دخول بيوت الناس والاسواق (تنبيه) الشعار بفتح أوله وكسر لغة العلامة والمراية هنا كما هو ظاهر أجل علامات الأيمان وهي الصلاة بظهور أهل صفاتها الظاهر قوي الجماعة

أي أجل صفاتهم (قوله فان لم يظهر) أي قوله ويظهر في النهاية والمغنى (قوله الإمام الخ) أي دون أسياد الناس
 مغنى (قوله لا يقاتلون) أي على أحد الوجهين شورى ويحلى به عرش (قوله كائى ما يعقله البعقل امتنعوا الخ)
 وجه الامعاء له أن تعليق الحكم بالمشقة يؤذن بعدم امتناع الاشتقاق عرش (قوله بل حتى يأمرهم الخ)
 أي فهو مقتضى البعثة عرش قول المتن (للساء) ومثلهن الخ في نهاية ومعنى (قوله) الخشية المفسدة فهن
 الخ) أي لأنها تأتي غالباً بالانحراج إلى المساجد نهاية قول المتن (أنها فرض كفائية) وظاهر أنها فرض
 عين على هذا إذا لم يكن في القرية الإمام ومأموم وقد تكون فرض عين أيضاً غير ذلك كقول وجد الإمام
 راكعاً آخر الوقت ولم يحرم وبركع معهما يدرك في الوقت ركعة للثلاث بقوته الأداء سم وشحناء إذا البصرى
 وقد يقال بل ينبى عن ذلك أيضاً إذا ترتب عليه تيمم الصلاة قبل خروج الوقت اهـ (قوله إذا وجدت) إلى
 قول المتن وفي المسعى في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وذكر أفضل إلى أمال إذا قوله وان تمعص إلى بل قد
 تسن وقوله وظاهر النص إلى ما بين قوله وهم إلى المتن (قوله السابقة) أي في قوله الرجال البالغين الخ
 (قوله السابقة) أي في شرح وقيل فرض كفائية الخ (قوله أو لعذر الخ) هل يأتي على القول بأن من تركها
 لعذر كتبه أو ما سيم (قوله وان تمعص إلى أرقاء الخ) أي من قديم ولومعضاوان كان ينعو بين سبده
 مهاباة والنز به وسأى حكم الاحراء في باب الإجارة نهاية قال عرش فرع إذا علم الاجبر أن المستأجر
 يمتنع من الجمعة أو من الجماعة وكان الشعار يتوقف على حضور وهل يحرم عليه الجهر بنفسه بعد الفجر أو بعد
 دخول الوقت فلتأمل وقد فصل بين أن يحتاج أو يضطر لذلك الجهر فغير سم على المنهج وينبى أن
 يكفي هنا بدنى حاجة أخذ ما يتوهم السفر يوم الجمعة للجهر بالوحشة باعطاءه من الرفقة وجب لا حاجة
 حوت الإجارة وعليه فلو تدرى ما حرق نفسه هل يصح أو لا قال سم بالصحة قياساً على البيع وقتئذ إذا لم
 انتهى وقد يفرق بأن البيع مشتمل على جميع الشروط والحرمة فلهذا ما سراج وأما هنا فمؤخر عاجز عن
 التسليم شرعاً فاشتباه ما بع الماله الذي يحتاجه لطهارته بعد دخول الوقت فإنه لا يصح ولا يجوز له التهم أن
 قدر على استرجاعه اهـ (قوله بل قد تسن الخ) عطاف على قوله فلا تجب سم (قوله وإمير) أي يكتب له أو ما سيم
 دون نواب الواجب لأنه مخاطب بها على سبيل السنة فإنه لا يخطب يتعاقب بفعل غير البالغ العاقل عرش
 ولم يكن في القرية إلا اثنتان اتجه تعين عليهما (قوله في المتن قلت الأصح المنصوص أنها فرض كفائية الخ)
 أفق شخصاً الشاب الملى في طائفه سافرن أقاموا الجمعة على بلد أو طهر وما بعدهم الشعار بهم وأنه
 لاسطة فاعلم الطالب من التبيين شرح مر (قوله في المتن فرض كفائية) وظاهر أنها فرض عين على
 هذا إذا لم يكن في القرية الإمام ومأموم وقد تكون فرض عين أيضاً غير ذلك كقول وجد الإمام راكعاً آخر
 الوقت ولم يحرم وبركع معهما يدرك في الوقت ركعة للثلاث بقوته الأداء سم وشحناء إذا البصرى
 الأذرى والظاهر أن المستأجر لا يلزمه عكسه أي الاجبر من الذهاب إلى المسجد للجماعة في غير الجمعة ولا
 شك فحينئذ بعد عنده فإن كان يقر به حدا فمحتمل اللهم الآن يكون ما لم منه من بطل الصلاة فلا دعوى
 الاجبر أن تخفف الصلاة مع اتحاشاها مما جعل تحكمن من الذهاب إلى الجمعة إذا لم يحضر على عمله الفساد وهو ظاهر
 انتهى ومفهومه ما أنه إذا خشي على عمله الفساد لا يلزمه تحكبه فهل هذا وان وقع الاجبار بعد الفجر مع العلم
 أو التلن بخشية الفساد على عمله إذا تركه وذهب إلى الجمعة وهل يصح الاجبار حينئذ أو لا فيه نظر وكذا يقال
 في غير الجمعة إذا توقف جماعة على وقوف جاعته عليه وقد يقال وقوع الاجبار بعد الفجر على الوجه المذكور غايتها أنه حرم
 لكنه ليس حراماً فإنه ولا يلزمه لأن سبب الضرر خوف فوات الجمعة وهو يحصل قطعاً بغيره فهو كالبيع
 وقت النعامة ذلك لا يقتضى الفساد لكن إذا قلنا بالتحريم فهل يجوز له تعطى العمل عند خوف فساد وان
 فوت الجمعة فنظر (قوله أو لعذر كرض) هل يأتي على القول بأن من تركها لعذر كتبه أو ما سيم (قوله
 فلا تجبر ان تمعص إلى أرقاء بل الخ) لا تجب على من فترق ولو لمعضاها مهاباة أو وقعت في وقتته (قوله
 بل قد تسن) عطاف على قوله فلا تجب (قوله وإمير) أن أراد أنه نفسه مخاطب على وجه السنة يأتي ما تقرر

(فان) لم يظهر الشعار كما
 تقرر بأن امتنعوا كلهم
 أو بعضهم كاهل مجله من
 قرية كبير فظهر الشعار
 الاجهم (قوله) أي قاتل
 المتعصين الإمام أو نائبه
 لاظهار هذا الشعار العظيمة
 وعلى أنها سنة لا يقاتلون
 ويظهر أنه لا يجوز له أن
 يجهأهم بالقتال بجرح الزل
 كما في قوله امتنعوا بل
 حتى يأمرهم فيشتعوا من
 غير تأويل أخذ ما يأتى
 في ترك الصلاة نفسها ولا
 يتأكد السند بالنسبة
 تأكله الرجال بناله على
 أنها سنة لهم (في الأصح)
 الخشية المفسدة فهن مع
 كثرة المشقة فذكر تركها
 لهم لأن (قلت الأصح)
 لمنصوصاً بها) إذا وجدت
 جميع الشروط السابقة
 (فرض كفائية) للغير
 السابق وذكر أفضل في
 المسبقه بل يجوز على من
 على منفرد القيام غيرها
 أو لعذر كرض أو ما سيم
 شرط جهاض فلا تجب وان
 تمعص إلى أرقاء بل لا يجيب
 وقد شارح في هذه مع
 قولهم أن الأرقاء لا يتوجه
 اليهم فرض الجماعة بل قد
 تسن وقد لائن لامرأة
 وخشي ولمعير نعم يلزمه
 أمره بالبعث وهذا ككل

(قوله وان فيمصر) قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها لان راذ من فعل الفرض في الجامعة عليه منصرفا ودا. لا شغل ولم يقصد تقوية الفضيلة والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لخاصة بابعة فاقست كالسن الزاوت وهذا أولى من قول الأذري و يظهر أن الجماعة أن كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهب اليها يسير بحيث لم تعطل منافعه فيه عادة لم يتحقق لذاته والاحتياج انتهى اهـ شرح العباب اهـ سم وقال عـش واذ قد مر انه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمانها في العادة وان زاد على زمن الانقراض على المنهج وهو موافق لما مر عن الأذري (قوله ولما سافر بن) ظاهره وان قصر السفر سم عبارة عـش أي وان كان الوقت غايه من الراحة اهـ (قوله مقضية) انحدت أي لو تابان اتفقنا في عين المقضية كظهر بن أو عصر بن ولون من غير خلاف ظهر وعصر وان اتفقنا في كونهما باعيتين عـش عبارة شخصنا ولا تحجب مقضية لكن تسن في مقضية تختلف مقضية من نوعها كظهر خالف ظهر بخلافه مقضية تختلف مؤداة أو بالعكس أو تختلف مقضية باعيتين نوعها كظاهر خالف عصر فلا تسن في ذلك بل تكون خلافا المستوفى بذكره اهـ (قوله) وقيل هي فرض عين) وفي هذا القول فليست شرط في جملة الصلاة المجموع عنهما يعني (قوله ان أمر بالصلاة) أي يؤذن للصلاة قاله الكردى وظهر ان تقام تفسير للامر بالصلاة فالمراد به الاقامه وهي الكلمات المخصوصة (قوله فلي بالناس) أي يكون امامهم كوردى (قوله في برال) لعل قوله في حال من ردا لقديم عليه مع جوبه باليه كجوب زمان مالك (قوله معهم خرم) بضم الخاء المهملة وروي بكسر هاء مع فتح الزاى المجمة فبهـ ما جمع خرمه أي جملة من أحواد الخطب قليرى (قوله فأخرق) بشديد بال وروى باسكان الخاء وتخفيف الهمزة والفتحة والتشديد بالغ في المعنى شجنا الشورى على المنهج اهـ عـش (قوله عليهم) يشعر بان العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد خرق المقصود من البيوت تبع لقاطن فيها فغالبى اهـ عـش (قوله بالنار) تأكيد كرات بعينيه وسمعت باذنى سم (قوله قوم منافقون) يختلفون عن الجماعة ولا يسلون فردا في نهاية يومه ورسر المنهج أي فالخر بق انما هو ترك الصلاة بالاختصاصي (قوله بقري) في السابق وهو قوله صلى الله عليه وسلم اتفق المتنافقون صلاة العشاء والفجر ولم يداون ما بينهما لانهما اولو جوب اولو جوب دهمهم الخ شين في يادى اهـ عـش (قوله وهم بالاحراق الخ) جواب عما يقال ان الاحراق مثله والتعذيب بالماله حرام فكيف يتصور منه صلى الله عليه وسلم كوردى (قوله قبل تحريم المثلة) أي بالمسلمين والكافرين عـش (قوله والنسبي) الى قوله فان قلت في المعنى الاقوله قبل الى امال المرأة والى قول المتن وما كثرت في النهاية الاقوله وانه الى وذلك وقوله فان قلت الى ومن ثم كره (قوله في بيته) خبر ما قبل الخ أى صلته في بيته عـش (قوله الا المكتوبة) وسأأتى في أبواب العبد والكسوف ونحوهما

ان شرط الخطاب بالوفاة أو ان الخطاب على ذلك الوجه هو وله أى خوطب كذلك بان بامره ما في قوله نعم يلزم وليما غ فتنامل (قوله وان فيمصر) قال شرح العباب قال القاضي ولا يحتاج الى اذن السيد فيها الا ان زاد على القرض في الجامعة على منصرف داوكان له شغل ولم يقصد تقوية الفضيلة ثم نقل عن غير القاضي كلام آخر قال والوجه الاحتياج الى الاذن مطلقا لخاصة بابعة فاقست كالسن الزاوت وهذا أولى من قول الأذري وعقب ما مر و يظهر أن الجماعة ان كانت تقام بقرب محل السيد وزمن الزيادة والذهب اليها يسير بحيث لم تعطل منافعه فيه عادة لم يتحقق لذاته والاحتياج انتهى اهـ (قوله ولما سافر بن) ظاهره وان قصر السفر (قوله محمول على نحو خاص بسفره) ينبغي أن يحمل الجوب على العامي بسفره اذا توقف حصول الفرض عليه ولا يشبه الجوب اذا غاب عنه مقامه والتعمير لا يلزمه الجماعة اذا لم يقم به بالفرض وينبغي انه اذا وصل الى حيث لا يمكنه ادراكها لور جمع الهيات ينقطع العصيان بالسفر ان كان يسبها وان لا يلزمه العود لدخول وقتها بسفره لعدم مخاطبته به عند سفره (قوله في الحديث بالنار) تأكيد كرات بعينيه وسمعت باذنى (قوله في الحديث المكتوبة) ظاهره انها في المسجد ولو قرأ أفضل منها في غير موضعها في أبواب العبد والكسوف ونحوهما يعلم منه ان بعض اتوا على التي تسن جماعة كالمكتوب بقى أهماني

وان فيمصر ولا عزمي أوفى
ظلمة قالوا فهي لهم مباحة
واسافر بن وظهر النص
انقضى لوجوبها عليهم
محمول على نحو خاص بسفره
ولما بن مقضية انحدت
وقيل هي فرض عين
وانه اعل الجهر المتفق عليه
لقد همت أن أمر بالصلاة
في مقام ثم أمر جوبه على
بالناس ثم انطلق مع برال
معهم خرم من حطبات
قوم لا يشهدون الصلاة
فأخرق عليهم يومهم بالنار
وأبوا وعنه باله وروى قوم
منافقون بقرية السابق
وهو بالاحراق كان قبل
تحريم المثلة (و) الجماعة
في المسجد لغير امرأة
والنسبي من ذكر ولو صبيا
(أفضل) منها حرقه بالغير
المتفق عليه أفضل الصلاة
صلاة المرأة في بيته المكتوبة
أى فهي في المسجد أفضل
نعم ان وجدت في بيته فقط
فهو أفضل وكذلك لو كانت
فيه أكثر منها في المسجد
على ما عهده الأذري وغيره

والأوجه مختلفة لاعتناء الشارح بأجابه (٢٠٢) الساجد كثر وبحث الاسنوي والأزعي أن ذهبه للمسجد ولو فتها على أهل بيته كان

ما يعلم من أن النوافل التي تسن جماعة كالمتكسبة في أماني المسجد أفضل سم (قوله والأوجه الخ) أي كما
أفتي به شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله خلافه) أي أن قليل الجمع في المسجد أفضل من كثير في البيت
معنى ذهابه (قوله ولو فتها الخ) قد يخرج به ما لو أمكنه فعلها في المسجد بيته بأهل فهو أفضل من اقتضاره
على أحدهما وهو قريب سم (قوله ولو فتها الخ) وكذا فتوى الصلاة عليهم كاهم أو بعضهم معنسى (قوله
وكان وجهه) أي النظر (قوله فتها) أي الجماعة على أهل بيته (قوله وأنه الخ) عطف على قوله فتها (قوله
لا يتصل) أي المسجد عن الجماعة (قوله أما المرأة الخ) ومثلها الخنثى نهاية ومعنسى (قوله لجماعته أي بيته
الخ) قضية أن جماعة النساء يبيرون أفضل وأن كن مبتذلات غير مشتهرات ولكن لو حضرن لا يكره لهن
الحضور ع (قوله المستلزم الخ) صفة المنع (قوله فهو للتنزيه) خلافا للمعنى بعبارة وبكره لذوات
الرجال لا تحضرون المسجد مع الرجال ويكره الزوج والسيدة والولي أن يمسكهن منسلمات في المسجد عن عائشة
رضي الله تعالى عنها وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدثت النساء لمنعهن المسجد وخوف الفتنة
أما خبرهن فلا يكره لهن ذلك وينبغي أن ذكر إذا استأنه أن يأذن لهن إذا أمن الفتنة فليس مرسا لم الخان لم
يكن لهن زوج أو سيد أو ولي وو جدت شر وط الحضور موم المنع اه (قوله سياق هذا الحديث) لعسل
المراد به التفضل في قوله خير لهن سم (قوله جله) أي النبي وعبداء العبي على الكثر ولا يضرهن أي
النساء سواء كن شواب وعجائز الجماعات لظهور الفساد وعدا إلى حصة الجور وأن يخرج في الفجر والمغرب
والعشاء ويتعدى ههنا فخرج في السك وبه قالت الثلاثة للفتوى اليوم على المنع في السك فذلك أطلق المصنف
ويختل في قوله الجماعات الجمع والأعياد والاستسقاء وبالس الوعظ لاسيما عند الجهال الذين يتحلوا بحيلة
العلماء وقد قدم الشهور وتحصيل الدنيا انتهت اه يجبرى (قوله مبتذلات) بمحلى قراءة أنه يسكون
الواحدة ثم يضع التوفيقو بمحلى تقسيم الزنا الفوق في البه الواحدة ثم تشديد الال المكسورة ع (ع
(قوله والمعنى أنهن الخ) فاصل المعنى يكره لكم منعهن بهذا الشرط لأنه منع عن غيرهن وأن كانت البيوت
أكثر خير أو نظار كالأقراء الذي بين السجدين فإنها تستمع أن الافتراض أفضل منه فليأتمل سم (قوله
بهذا الشرط) يعني عدم الاشتماع الابتدال (قوله لو أن رأيهن ذلك) يعني طوبى النساء شرعا محضو
الجماعة و (قوله ونهى الخ) عطف تفسير على قوله رأيهن الخ (قوله لأن في المسجد الخ) متعلق بمما
(قوله لاسيما إن اشتهت الخ) قد يشكك بأن قضية المبالغة على مقلده كراهة المنع حال التزيم مع أنه يكره
الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل سم (قوله ولأنهم الخ) أي يجوز له ولو قبل وجوبه بحسب رآه
مصلحة لم يكن بعيدا لأنه عليه رعاية المصالح العامة ع (قوله وبجواب بأنه حواز به) الاستماع فيشمل الوجوب
(قوله بغير إذن ولي) أي في الخليق (قوله أو حليل) أي في المازر حمة قضية العطف بأو أنه لا يشترط لجواز
الخروج أنهم لو ينبغي اشتراط اجتماعهما في الازد حيث كان ثم ريسة لأن المصلحة قد تظهر للولي دون

أقمتهم هم أفضل قبل
وفيه فطره وكان وجهه
أن فيه إشارا بقرينة
أمكن تحصيله لهم بأن
يعسدها هم ويرد بان
الفسر فرض فتها لذهب
للمسجد وأن جماعته
لا تتصل بيته وذلك لا يثار
فيلان حصولهم بسببه
رجم عادل فضلها في المسجد
أوراد عليه فهو كساعة
المجور من الصف أما المرأة
لجماعته في بيتها أفضل
لغير الصبي لا تمنع عنه
المسجد ويرون خير
لهن فان قلت إذا كنت خيرا
لهن فلو جده النبي عن
منعهن المستلزم لذلك الطبر
قلت أما النبي فهو للتنزيه
كما صرح به سابق هذا
الحديث ثم الوجه على أنه
زمنه صلى الله عليه وسلم أو
على غير المشتهرات إذا كن
مبتذلات والى أنهن وان
أر يبين ذلك ونهى عن
منعهن لأن في المسجد لهن
خير فيرون مع ذلك خير
لهن لأنهم أبعد عن التهمة
التي قد تحصل من الخروج
لأسيما إن اشتهت أو تزيت
ومن ثم كره لها حضور
جماعة المسجد إن كانت
تشبه ولولي شابه أو أنه
تشبه وبها من الزينة
أو الطيب ولأنهم أو أنه
منه حينئذ كأنه لا منع
من كل ذار يحكر به
دخول المسجد ومحرم
عليهم بغير إذن ولي أو حليل أو سيد أو ههنا في أمتهتر وجة

المسجد أفضل (قوله والأوجه) أي كما أفتي به شيخنا الشهاب الرمي (قوله ولو فتها) قد يخرج به ما لو
أمكنه لعائل في المسجد بيته بأهل فهو أفضل من اقتضاه على أحدهما وهو قريب (قوله وذلك لا يثار
فيه) دفع ما يقال في فعلها حينئذ في البيت إشارا بالقرين وهو منهي عنه (قوله كما صرح به سابق هذا
الحديث) لعل المراد به التفضل في قوله خير لهن (قوله والمعنى أنهن وان رأيهن الخ) فاصل المعنى
يكره لكم منعهن بهذا الشرط لأنه منع عن غيرهن وأن كانت البيوت أكثر خير الكن هذا المعنى كون البيوت
أكثر خير أو نظار كالأقراء الذي بين السجدين فإنها تستمع أن الافتراض أفضل منه فليأتمل سم (قوله
بأنه لا يشترط لجواز الخروج أنهم لو ينبغي اشتراط اجتماعهما في الازد حيث كان ثم ريسة لأن المصلحة قد تظهر للولي دون

المسجد أفضل (قوله والأوجه) أي كما أفتي به شيخنا الشهاب الرمي (قوله ولو فتها) قد يخرج به ما لو

المسجد

الحليل أو عكسه ع ش **(قوله ومع خشة قننة الخ)** عطف على قوله بغير إذن ولي فلا تنويف حرمته لحضو وعلى عدم الاذن ع ش **(قوله ومع خشة قننة الخ)** ظاهره وان لم يحصل ظن ذلك سم **(قوله حكمه)** أى حكم الخروج سم **(قوله وفي إطلاقه نظر)** يظهر أن الامر عند حذف الفتننة أو عليه حكمه حكمه ما هو عند الامن حكمه حكمه غير من الرجال وعكس تنزل قول الشارح وفي إطلاقه الخ على هذا يصري عبارة الرشدي أى بل إنما يلحق بها في بعض الأحوال لا على الإطلاق وعكسه إذا خشى به الاقتتان اه **(قوله ومع خشة قننة الخ)** أى أما المطر وق فلا يكره ما قلناه جماعة بمغيره من راتب قبله أو بعده أو معه كما أتى به شخنة الشهاب الرمي سم ونهاية **(قوله أو بعده)** قد يشكل خصوصاً لاجل العبادين بعد الجماعة الأولى ع ش **(قوله والتأخير فاعل المراد به يكره مخرى يقع الجماعة بعده ع ش)** **(قوله والأصاوير ادى مطاقاً)** شامل لما إذا خافوت الوقت كله ويختلف قوله في شرح العباد فاما إذا خافوت الوقت بأن لم يبق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا زمة فقامهم يجمعون وان خافوا فتنة كفى المجموع ويلزمهم التجميع في هذه الحالة أن لم يكن بالبلد ما يظهر به الشعر إلا هذا المثل انتهى فكان المطابق لذلك أن يقول بعد قوله مطلقاً إذا خافوا فوت الوقت كله فقامهم لا يبقونه أن يقال ان كانت الفتنة الحرة بحيث تؤدي الى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا جماعة سم **(قوله ثم في صحيحه الخ)** ولا يبعد أن يكون جماعة تشاء ومتر بوعصر الجمعة أفضل من جماعة تشاء ومتر بوعصر غيرها على قياس ما تقر في صحيحهم صريحاً سم على ج اه ع ش **(قوله من المساجد وأ غيرها)** قضيت أنه كثير الجمع في البيت أفضل من قلته في المسجد وقد بين في شرح الارشاد أن التمتع عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الشهاب الرمي وكذا بين هو هنا بقوله السابق والوجه بخلافه سم عبارة النهاية والتمني وما كثر جمعه من المساجد أفضل مما قل جمعتها وكذا ما كثر جمعه من البيوت أفضل مما قل جمعتها اه **(قوله للغير)** الى قوله وان أتى بها في المعنى الا قوله لكن الوجه بخلافه وقوله ولو مجرد الى آخره ما هو الى قوله وما تقر في النهاية الا قوله لكن الوجه بخلافه وقوله بل الانفراد **(قوله كراهي)** أى ويحسم وجهوى وتدرى وشي وزيدى شرح بأفضل **(قوله بل قال المتولى الخ)** اعتمد النهاية والمعنى وشرح التمتع وقال سم قياس ما قاله المتولى أن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة مر اه **(قوله لكن الوجه الخ)** خلافاً لنهاية المتولى وشرح التمتع **(قوله أو فسقه)** معطوف على

التر من معاله بكرة الحضور وحيد فكيف يكره المنع تأمل **(قوله ومع خشة قننة الخ)** ظاهره وان لم يحصل ظن ذلك **(قوله وللأذن لها في الخروج حكمه)** أى حكم الخروج حكمه **(قوله تكرر ما قلناه)** جماعة بمسجد غير مطروق) أما المطر وق فلا يكره ما قلناه جماعة فيه بغير إذن راتبه قبله أو بعده أو معه كما أتى به شخنة الشهاب الرمي **(قوله والأصاوير ادى مطاقاً)** شامل لما إذا خافوت الوقت كله ويختلف قوله في شرح العباد قال المجموع إذا خافوا الفتنة انتظر وفان خافوا فوت الوقت كله ما هو لاجتماعه اه غير أنه في شرح العباد قال فاما إذا خافوت الوقت بأن لم يبق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا زمة فقامهم يجمعون وان خافوا فتنة كفى المجموع ويلزمهم التجميع في هذه الحالة أن لم يكن بالبلد ما يظهر به الشعر إلا هذا المثل انتهى فكان المطابق لذلك أن يقول بعد قوله مطلقاً إذا خافوا فوت الوقت كله فقامهم لا يبقونه أن يقال ان كانت الفتنة الحرة بحيث تؤدي الى تلف نفس أو عضو أو نحوهما لم يصلوا جماعة **(قوله ثم في صحيحه الخ)** ولا يبعد أن يكون جماعة تشاء ومتر بوعصر غيرها على قياس ما تقر في صحيحهم صريحاً سم على ج اه ع ش **(قوله من المساجد وأ غيرها)** قضيت أنه كثير الجمع في البيت أفضل من قلته في المسجد وقد بين في شرح الارشاد أن التمتع عكس ذلك وكذا بين ذلك شيخنا الشهاب الرمي وكذا بين هو هنا بقوله السابق والوجه بخلافه **(قوله بل قال المتولى الخ)** اعتمد النهاية والمعنى وشرح التمتع وقال سم قياس ما قاله المتولى أن الانفراد في المسجد الحرام أفضل من الجماعة في مسجد المدينة مر اه **(قوله لكن الوجه الخ)** خلافاً لنهاية المتولى وشرح التمتع **(قوله أو فسقه)** معطوف على قول المتن الابدعية

أو غيرهما مما يقتضى كراهة الاقتداء به فالقول
 بجاعة بل الانفراد أفضل
 وكذا لو كان لا يعتقد وجوب
 بعض الزكوات أو الشروط
 وإن أتى بها لأنه يقصد بها
 النفاذ وهو يطل عندنا
 ومن ثم أبطل الاقتداء به
 مطلقاً بعض أصحابنا وجوزوه
 الا كتر رعاية الجملة الجملة
 واكتفاء بوجود صورها
 والإيماع اقتداء بمخالف
 وتطلت الجاعات ولو
 تعذر الاخلف من يكره
 الاقتداء به لم تنف الكراهة
 كما تسمه كلامهم ولا نظر
 لادامة تطلها السقوط
 فروعها جند وبما تقرر
 على ضعف اختيار السبكي
 ومن تبعه أن الصلاة تخلف
 هؤلاء ومنهم المخالف
 أفضل من الانفراد قلت
 ما وجه الصكره التي
 ذكرتها في المخالف قلت
 ما يعمل بمباني في محبت
 الموقف أن كل ما وقع
 الاختلاف في الإبطال به من
 حيث الجماعة يقتضى
 الكراهة من تلك الحشية
 (أو كون القابلة بمسجد
 متين حل أو شبهه وما لانه
 أو لماله يباخر بالصلاة أو
 الوقت أو بطيل القراءة
 حتى يدرك بطي القراءة
 الفائتة والكثيره يبر ذلك
 أو (تطل مسجد قريب)
 أو بعيد

أو غيرهما مما يقتضى كراهة الاقتداء به) كلام شرح الروض صريح في كراهة الصلاة
 الخالف كالخفي سم (قوله بل الانفراد أفضل) حزم به الروض أيضاً وكذا حزم بقوله بعدو كذا لو كان لا يعتقد
 الخ (قوله وما تقرر يعلم ضعف اختيار السبكي) وافق السبكي مر ثم صنع الشارح بشعره بفرض
 اختيار السبكي كراهة تعذرها الاخلف هؤلاء (قوله أفضل من الانفراد) بذلك أتى شيخنا الشهاب الزملي
 وقضية ذلك عدم الكراهة حيث دللنا أن أفضلها من الانفراد يقتضى طلبها أليس معناه إلا أنها أكثر لو أبا
 وفيه نظر ثم بحثت مع مر فوافق على هذا الجواب وعلى أنه لا فرق في أفضلها بين وجود غيرها وعدمه
 وقيل ذلك إلا إعادة مع هؤلاء أفضل من عدمها بالمعنى المذكور (قوله ما يعمل بمباني في محبت
 الجواب بقدا تنفاه فضيلة الجماعة خالف المخالف (قوله يبر ذلك) يؤخذ منه أنها لا تخلف امام
 الطبرية في نحو الصبح أفضل من غيرها خالف امام الأزهريه (قوله في المتن) أو تطل مسجد قريب لغيت
 قال في العباب بل يصح منفرداً يدرك الجماعة اه وبين الشارح في شرحه نقل ذلك عن القاضي والبرغوي

عن الجماعة فيه (الغيب) عند كونه اماماً أو محضراً أو محضراً للناس محضراً ومقتل الجمع في ذلك أفضل من كثير بل بحث شارح أن الأثر إذا ثبت الغفل
عن الصلاة فله مقبضته أفضل لكن الأول جفت له وأما اعتبار شارح التقدير بالقرين لا حق الجوار وهو مدعونه فرددناه مدعوم
البعداً أيضاً وحق الجوار يعارضه خبر مسلم أعظم الناس في الصلاة أحراراً بعدهم الهاشمي ولو عارض الخشوع والجماعة فمضى أولى كما
أطبقت عليه حديث قالوا إن فرض السكابة أفضل من الستور أيضاً بخلاف في كونها فرض (٢٥٥) عين كونها شرطاً للصلاة أقوى

منه في شرطية الخشوع
وافته ابن عبد السلام بأنه
أولى مطاعاً لما رآه في علي
الهماس وكذا إفتاء الغزالي
بأنه إذا كان الجمع عنده
الخشوع في أكثر صلواته
فلا افتراء على أبي أنه بعد
لان القائلين بشرطه مع
شذوذهما إنما يقولون بها
في زمن الصلاة لا في غيرها
فان قلت تقدسها بنافي
مأبى من تقدس في ذي
جوع أو عطش قلت لا ينافيه
لان ما هنا مفسر ورض فيمن
يتوهم فواتها من حديث
أشاره الغزالي فامرأها قهر
لنفسه المظلمة ما قد يكون
سبباً لاستلزامه الشيطان
عليها كقول علي بن الحسب
السابق إنما يأكل الذئب
من الغنم القاصية وما ذاك
فأنه يظهر فقد لا يبعد
هذا كمدافعة الحديث ثم
رأيت الغزالي إفتاء آخر

وفي الجعبري عنه والخطيب كالدرس ومثله الطلبة أي المقرر من في الخواص إذا لم يحضر السجدة لا تعذر
بدونه علم اه (قوله عن الجماعة) متعلق بتعطل سم (قوله التقدير) أي بتقدير المصنف للمجهر (قوله
لان له حق الجوار الخ) ولو استوى مسجد الجماعة قدم الأثر بمسافة طرفة الجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه
عن مال بأنه واقع ثم يخبرهم ان سمع النداء اعتبر بتأنيبه كجعله الأذرى أن يكون ذهابه الى الأول أفضل
لان مؤذنه دعاء أو لانه ياتى بمعنى أي مع استماعه في سائر الوجوه (قوله ولو تعارض الخ) عبارة النهاية
والمنهي وأقوى الغزالي بأنه إذا كان لوصلي مفرد لنفسه أي في جميع صلواته ولو صلى في جماعة لم يفتع فلا يفراد
أفضل وتبعنا ابن عبد السلام قال الزركشي تبعنا لا ندعي المختار بل الصواب خلاف ما قالوه وهو كذلك اه
(قوله أتوى من الخ) أي من الخلاف (قوله بأنه) أي الخشوع و (قوله مطلقاً) أي في أكثر صلواته أو كلها
(قوله على أنه) أي إفتاء الغزالي (قوله تعديها) أي الجماعة (قوله من تقدمه) أي الخشوع (قوله قلت
لا ينافيها الخ) ويمكن أن يجاب أيضاً بأن الاجتماع ليس سبباً معتاداً في منع الخشوع بخلاف نحو الجوع
والعطش فلم يفتع في الأول واعتد بهنم الثاني سم (قوله فامرأها) أي بالجماعة (قوله السابق) أي في
شرح وقيل فرض كما يفتخر (قوله وإنما كل الخ) يدل من الخبر السابق (قوله فانه) أي مانع
الخشوع (قوله متنازع الخ) حال من افتاء خور (قوله فيمن لازم الخ) وقوله بأنه الخ) متعلقان أي بافتاء
آخر (قوله مع الإمام) أي قول المتن والصحيح في النهاية والمنهي الا قوله وقرى الى المتن (قوله مسقوفة الصلاة)
أي ناصها عرش أي لتوقف انعقادها عليها (قوله كفي حديث الزائر) راجع لتعليل (قوله ضعف)
أي والضعف بعمل به في فضائل الاعمال سم ونهاية ومعنى (قوله أر بعين يوم) أي في الصلوات الخمس
عش (قوله محضوره الخ) كان الأولى تأخير عن قول المصنف بالاشتغال الخ مع التعبير مع بدل الباء كفي
النهاية والمنهي (قوله نعم يتغير له وسوء الخ) وكذا يتغير له اشتغاله بدعاء الأقامة إذا تركه الامام كما
مر عن عرش في أو ثواب الاذان (قوله أو تراخي الخ) أي ولو اصلحه الصلاة كاطلها ومعنى (قوله
خفية) بان لا تكون بقدر ما سحر كين على المعتد بخضائصة عش وهي التي لا يؤدي الاشتغال بها
الى فوات ركعتين فعليه كما يفهمه قوله واستشكل الخ ولعله غير مراد بل المراد لا يطول بها زمان عرفا
حين لو أدت وسوسات في فوات القيام أو مظلمة فانت فضيلة النعم اه (قوله حديث) أي حين اذا كانت
بقدر ركعتين فعليه (قوله أي بالركوع الأول) أخاويه الى ان أول ركوع من إضافة الصفة للموصوف (قوله

يصرح بما ذكره متنازع
عن ذلك إفتاءه فيمن لازم
الرياسة في الخلق حتى
صارت مطاعة تتفرق عليه
بالاجتماع بهما رجل مفرد
اذا ما حصل في الجماعة من
القوائد أعظم من خشوعه

وأطال في ذلك (وإدراك تكبيره الاحوام) مع الامام (فضيلة) مأمور به الكون مسقوفة الصلاة كفي حديث الزائر ولان ملازمها أر بعين يوم
بكتبه بهاء من النار وبراءة من النفاق كفي حديث ضعيف (وإما تحصل) محضو تكبيره الامام و (بالاشتغال الخ) مع عزم
أمامه فان محضرها أو تراخي فانتعم يتغير له وسوسات فتواستشكل بعدم اعتقادهم الموسوعة في الخلف عن الامام بخبر ركعتين فعليه
ورويها بحديث لا تكون الاطاهرة فالتا في وفوق ما شاع به ذلك فيها نظر (وقيل تحصل) بإدراك بعض القيام لانه يحل النعم (وقيل)
فحصل بإدراك (الركوع) أي بالركوع الأول لان

حكمه حكم قيامه أو محلهما) أي تنكيره التحريم (قوله ومحلهما) أي الوجهين المذكورين (قوله والا) أي بان حضرة واثق
 (قوله فانت عليهما الخ) أي وان أدرك الركعة ولو توافقت التكبيرة لم يسرع علم بتسديده الأسرع قبل
 عيشي بسكينة كالقول يخفف فوترهم ولو توافقت وقت وخشي فوانه فليس عرف كلو خشى فوتر الجمعة وكذا لو امتد
 الوقت وكانت لا تقوم الآية ولو لم يسرع لعطلت الملوخاف وان الجماعة فالتقول كافي بالجموع وغيره أنه
 لا يسرع عن كان ضحية كلام الرافي وغيره أنه يسرع معنى ونهاية قول المتن (واضح أدراك الجماعة الخ)
 اعتمد شيخنا الشهاب الرمي بعدم صحة الاقتداء بعد شروعه الامام في السلام لضغف حاله بشر وعنف التحلل
 وقباصه عدم انعقاد الصلاة رأسا كالو أكرم ناو الاقتداء بمن ليس في صلاة وقد يفرق سم ويأتي عن المخفى
 وشيخنا عن إمداد الاعتقاد (قوله في غير الجمعة) تبس فيه الزكشي وغيره ولا حاجة للملان أدراك الجماعة
 لا يتوقف على ركعة بل يحصل بما يأتي حتى في الجمعة بغير سنة لمحتسبه وهو متعين وأما ما ذكره في الجمعة فشرط
 من شرط صحة الجمعة فليتلأ بل يصري وقال شيخنا بعد ذكره نحو الاعتراض المذكور وعن القليوب في مائته
 وأجاب به لم يدرك جماعة الجمعة في هذه الصور فلو كانت الجمعة بالجمعة متوقفة على الركعة
 كقوله الشارح اه (قوله ومنه) أي من مدرك الجماعة عقول المتن (مالم يسلم) أي بان انتهى سلمه عقب
 تحريمه وان بدأ بالسلام قبله أما إذا سلم مع تحريمه بان انتهى تحريم المأموم مع انتهاء سلام الامام فلا تحصل له
 فضله الجماعة بل تنعقد صلاته فرادى كإثباته من كلام السنوي معنى عبارة شيخنا أي مالم يسرع في
 السلام فان شروعه انعقدت صلاة المأموم فرادى وقبل لا تنعقد أصلا أو مالم يتم السلام ولو حرم أثناء موم مع
 شروعه الامام في سلام انعقدت صلاته جماعة فالتأويل الأول على كلام الشيخ الرمي والتأويل الثاني على
 كلام الشيخ ابن حجر أي وان الخطيب اه (قوله أي ينطق بالجموع الخ) وفاقا للمعنى وخلافاً للنهاية (قوله وان لم
 يجلس معه) أي بان لم عقب تحريمه شيخ الاسلام قال عـش وعجم عليه المجلس حيث دلالة كان للمناجاة
 وقد فاتت بسلام الامام فان جلس عامدا علما بطلت صلاته وان كان ناسيا أو جاهلا لم تبطل ويجب القيام
 فورا إذا علم وسجد السهو في آخر صلاته لأنه فعل باطل عده اه (قوله ولا اتفاق الخ) هذا بالنسبة
 لشموله للاقتداء بعد شروعه الامام في السلام ممنوع ونافه ما في شروط الإمامة لشيخنا الشهاب الرمي مما
 نصير بصح الاقتداء بالصلى مالم يسرع في السلام وقبل ولو بعد قوله السلام وقبل عليه ويكون بذلك مدركا
 للجماعة على ما جرى عليه بعضهم انتهى اه سم عبارة النهاية فلو أن بالنية والقهر عقب شروعه الامام في
 التسليمه الأولى وقبل تمامه فقول يكون بحصول الجماعة نظرا الى ادراك مؤمن صلاة الامام أو لا نظر الى أنه
 انما اعتقد النية والامام في التحلل فيما حتم الان حزم الاستدلال بالاول وقال انه مصرح به وافرقة تحريمه
 بالتأني قال السكاكيني أي شريف وهو الاقر بما وافق ظاهر عبارة المنهاج وبفهمه قول ابن النقيب في
 التهذيب أخذ من التنبيه وتذكر ما قبل السلام اه وهذا هو المذهب الذي به والد رحمه الله تعالى اه
 (قوله لا أدراكه) الى قوله ويظهر في المعنى الاقوله وشمل الى معنى الخ (قوله أما الجمعة) الى المتن في النهاية
 (قوله من أدرك الخ) أي في غير الجمعة (قوله بذلك) أي بادراك مؤمن أو له الخ (قوله ولو أمكنه ادراك
 بعض جماعة الخ) ظاهره أنه لا فرق في ذلك بين ادراك الامام الاولى بدركه أو الركعة الأخيرة وبين ادراكه

(قوله وواضح ادراك الجماعة مالم يسلم) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي بعدم صحة الاقتداء بعد شروعه الامام في
 السلام لضغف حاله بشر وعنف التحلل وقباصه عدم انعقاد الصلاة رأسا كالو أكرم ناو الاقتداء بمن ليس في
 صلاة وقد يفرق كالمظهر كلام من ذكر ذلك (قوله أي ينطق بالجموع الخ) عبارة شروط الإمامة لشيخنا
 الشهاب الرمي ويصح الاقتداء بالصلى مالم يسرع في السلام وقبل ولو بعد قوله السلام وقبل عليه ويكون
 بذلك مدركا للجماعة على ما جرى عليه بعضهم اه (قوله ولا اتفاق الخ) جواز الاقتداء حيث دلالة هذا الاتفاق
 بالنسبة لشموله للاقتداء بعد شروعه الامام في السلام ممنوع ونافه ما في شروط الإمامة لشيخنا الرمي
 فانظره في الحاشية الاخرى (قوله ورجاء جماعة أخرى) ظاهره ولو أقل من الاولى وهو متعجل لان حصول الجماعة

حكمه حكم قيامه أو محلهما
 ان لم يحضر اجزاء الامام ولا
 فاته عليهما أيضا (واضح
 ادراك الجماعة) في غير
 الجمعة ومنه فيما يظهر
 مدرك ما بعد ركوعه الثاني
 فيحصل له فضل الجماعة في
 ظهره لأنه أدرك بعضها في
 بخاصة (مالم يسلم) الامام أي
 ينطق بالجموع من عليه أنه
 لا يخرج الآية على ما فيه
 أو ان وجود السهو حتى
 أدركه قبله أدركها وان لم
 يجلس معه لا دراكه معه
 ما يعتد به من النية وتكبيرة
 الأجزاء ولا اتفاق على جواز
 الاقتداء حيث دلالة يحصلها
 به لا بطل الصلاة لأنه زيادة
 بلا فائدة اما الجمعة فلا تدرك
 الا ركعة كباقي وشمل
 كلامه من أدرك جزءا من
 أجزائها فارق بعدد أخرجه
 الامام بخوض حدث ومعنى
 ادراكه كذا أنه يكتبه
 أصل لو لم يؤمأ ما كماله فافا
 يحصل بادر الجميع مع
 الامام ومن ثم قالوا لم يكن
 ادراك بعض جماعة وجا
 جماعة أخرى

فالأفضل انتظارها ليحصل له كمال فضيلتها، ماتموت يظهر أن محله ما لم تثبت بانتظارهم فضيلة أول (rov) الوقت أو وقت الأكثر، وسواء في ذلك

الرجاء والبسبب ولا ينافيه
ما مر في منفر دجال الجماعة
لوضوح الفرق بينهما وأقوى
بعضهم بأنه لو قصد هلك
بذكرها كتبت له آخرها
لحدث فيه وهو ظاهر
دليلا لا نقلا ولا يخفى
الامام ندبا (مسم فسل
الإيضاح والهايت) أي
بقية السن جميع ما يليه
من واجب ومنه وببحث
لا يقتصر على الأقل ولا
يستوفى الأكل السابق
في صفة الصلاة والأكره
بل يأتي بآداب الكل كل
ثم التفسير المتفق عليه إذا
أحدكم الناس فلتعفف
فان فهم الصغير والكبير
والضعف والمرضى وذو
الحاجة أو أصلي أحدكم
لنفسه فليطأ ماشا (لأن
روى) الجميع (بتطويله)
بالفلا بالسكوت فيما يظهر
وهم (محضون) بمسجد
يرمطون ولم يطرأ عليهم
ولا تعلق بعينهم حق كراه
عين غلى على ناجر وأرفه
ومتر وحان كراه فندبه
التطويل بكلى الجموع
عن جمع واعتمده جمع
متأخرون وعليه تفعل
الانخبار المصنف في تطويله
صلى الله عليه وسلم أحيانا
أما إذا تبنى شرط مجازا كثر
فكره التطويل وإن أذن
ذوالحق السابق في الجماعة
لأن الأذن فيها الاستنزام

قبله كان أدركه في الركعة الثانية أو الثالثة وأنه لا فرق بين كون الجماعة الأولى أكثر أو لا عبارة شيخنا
الزيرادي وسن الانتظار لوسبق بعض الصلاة واجتماع يدرك معهم الكل وكأول ما سألوا به هذه الجماعة
في جميع ما مر في كمال في هذه صيغتها ما يتقدم الجمع القليل كان أولى عش ووجه سم الأول بمانصه
قوله ورجا جماعة الخ ظاهر ولو أقبل من الأولى وهو محتمل حصول الجماعة بالأولى في جميع صلاته حكمى
الاحتياطى مر اه قوله ورجا جماعة أخرى أى غلب على ظنه وجودهم عش (قوله فالأفضل الخ) هذا إذا
اقتصر على صلاة واحدة والأفضل له ان يصلها معهم ولا يتردد هاهنا أو هناك (قوله فالأفضل الخ)
لعل محله في المروق سم (قوله ان محله وقوله سواء في ذلك) أى أفضله الانتظار (قوله ولا ينافيه) أى
التعميم بقوله سواء الخ (قوله ما مر الخ) كانه ربه ما مر في التيمم في شرح ولو يتقنه آخر الوقت فانتظاره
أفضل وأظنه فتحيل التيمم أفضل بحاصله وتيقن السيرة والجماعة والقضاء آخر وقتها كتبت الموقوفه
انتهى اه عش (قوله لوضوح الفرق الخ) وهو أنه فيما نحن فيه أدرك الجماعة في الصلاة الثانية فانتظاره
الثانية أكمل عش (قوله لو قصدنا) أى الجماعة (قوله ندبا) أى قولنا لأن رضى في المبنى وإلى قوله
وفيه نظرى لها، لا قوله لا بالسكوت فيما يظهر (قوله أى بقية السن) تفسير لها (قوله جميع ما يليه)
(به) مفقولة تخفف سم (قوله ولا يستوفى الأكل الخ) والوجه ما تقدمه الهم أن يوم الجمعة يجوز ذلك بما
ورد بخصوصه ثم أتت مر حزم بذلك سم على التمس اه عش (قوله ولا الخ) أى وإن اقتصر على
الأكل أو استوفى الأكل (قوله بل يأتي بآداب الكل) ومنه السماع في المجلس بين المسجدتين فانتظاره الإمام ولو
لغير محضورين فلتعفف عش عبارة سم عن شرح العباب يظهر ان ذكر المجلس بين المسجدتين يأتي به
كلمة قصره اه (قوله والضعف) أى من بضع بنسبة كضعف وتجوها دون مرض من الأضرار
المتعارفة عش (قوله الجمع) اندفع به ما هو مما لم يمت من أنه موقوف محض ورواها كانوا بعض النعم
يندب التطويل سم ومعنى (قوله لا بالسكوت الخ) خلافا لما به عبارة لفظا أو سكو تام على وضاهم
فما يظهر اه واعتمده البصرى وكذا سم عبارة ما لم يمت من اعتبار السكوت مع غلبة الظن بالرضا
واسطة قرينة اه وبفسده أيضا قول المبنى فان جعل حالهم أو استأنفوا لم يطول اه (قوله بمسجد)
أمر أنه محمل الصلاة كما يشهد منه المبنى هنا وعبر به الشارح في مسئلة الاحساس الثانية (قوله يطرأ)
الى قوله ما إذا رأى المبنى (قوله لم يطرأ عليهم) صفة كائنه لقوله غير طروق كردى عبارة البصرى وتقيد
المسجد بغير الماطرون فمضى عنه قولهم لم يطرأ الخ فليست اه (قوله كبر) أى في دعاء الافتتاح كردى
(قوله وعليه تحمل) أى على رضا المحضورين بشر وطعم المذكور وقد عتدش هذا الحل أن مسجدا صلى
الله عليه وسلم كان مطر وقا (قوله السابق) بالمرصعة لحق وإشارة الى قوله ولا تعلق بعينهم حق الخ (قوله في)
الجماعة) معاق بقوله أذن (قوله ثم) الى قوله وفيه نظرى في المبنى (قوله ألقى ابن الصلاح الخ) اعتمده النهاية
بالدلى في جميع صلاته حكمى لاحقة في مر (قوله فالأفضل) لعل محله في المروق (قوله ولا ينافيه)
ما مر في منفر دجال الجماعة كانه ربه ما مر في شرح قول المصنف في التيمم ولو يتقنه آخر الوقت
فانتظاره أفضل وأظنه فتحيل التيمم أفضل ما قصدت السيرة والجماعة والقضاء آخر وقتها كتبت الموقوفه
وظنه سم حسن تأخير من يشعشع رافعا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر ان التأخير عن ذلك اه (قوله)
جميع ما يليه) هو مفقولة تخفف (قوله ولا يستوفى الأكل السابق الخ) قال في شرح العباب يظهر
ان ذكر المجلس بين المسجدتين يأتي به كلمة قصره اه (قوله ولا يكره) كذا مر (قوله في المبنى لأن الان
روى بتطويله محضورون) هذا بخبره مصادق بكون المحضورين الراضين بغض الجملة الغيرة المحصورة
فقد دعا الشارح بتقيد رافعا لروى لفظ الجميع (قوله لا بالسكوت) ما لم يمت من اعتبار السكوت مع
غلبة الظن بالرضا واسطة قرينة (قوله فندب التطويل) اعتمده مر

(٣٢ -) (شرواني وابن قاسم - ثاني) الأذن في التطويل فاحتج للص عليه ثم ألقى ابن الصلاح فيما أذن مرض واحد
أو اثنين أو نحوهما العذر بأنه يراعى في محرمه ولا أكثر رعاية لخلق الراضين للتأخير عنهم فواحد أى مثلا في الجموع انه حسن معين

والغنى (قوله ولم يستفصل) أي عن تصور المزايا أكثر سم (قوله وبأن مقسدة الخ) قد يقال: الموافق للعاملين بأن يقال: وإن مصلحة الراضي لا تساوي مقسدة تنغير غير الراضي سم (قوله مصطنعة) أي مصلحة الراضي سم ورشدي (قوله وإن كان الخ) إشارة إلى أن الكراهة لا تخص بقصد لحوق الآخر بل هي ثابتة مطلقاً أي إلا أن رضى المحصور ونحوه على ما تقدم نعم التطويل لتكثير الجماعة عن التحقير وموان رضى الحاضر من كفى شرح الروض عن المجموع وبقي ما لو طول لا لتكثير الجماعة بل لحوق الآخر من استحقاقهم على أدراك الاقتداء عموماً مع المتن كراهة ذلك وظاهره ولو في الركوع أو التشهد الأخير وهو كذلك لأن الغرض أنه غير داخل ومباني كراهة انتظار غير الداخل ولو فيما تم قضية تعليل الشارح الكراهة هنا بأضرار الحاضر من مع تقصير المتأخرين انتفاء الكراهة إذا رضى الحاضر من المحصور ونحوه لراجع فانه خلاف ظاهر المتن سم أقول قضية تعليل المتن بقوله لا أضراراً بالحاضر من ولتقصير المتأخرين ولأن في عدم انتظارهم حالهم على المبادرة إلى فضله تكبير الاحرام الكراهة مطلقاً بحيث جعل كل من التقصير والجمعة مستقلة (قوله لا أضراره) إلى قوله أنه في النهاية لا قوله قيل (قوله واعترض الخ) عبارة الغنى ولا يشك ذلك تنص معهم باستصحاب تطويل الركعة الأولى على التثنية لأن ذلك إنما هو في تطويل الركعة الأولى على الثانية وهو لا يعلم أن تطويل الأولى على الثانية يمتنع بها تماماً وأجاب النهاية بهذا الجواب أيضاً لكن بعدايات الجواب الأولى في الشرح (قوله قيل) عبارته في شرح العبد قال الأذرى كالتسكير وتبعها

واعترضه الأذرى كالتسكير بأنه صلى الله عليه وسلم خفف ليكاه الصبي وشدد التنكير على معاذ في تطويله ولم يستفصل وبأن مقسدة تنغير غير الراضي لا تساوي مقصدته وأجيب بأن قصتي بكاه الصبي ومعاذ لا تارة فيهما وفيه نظر (ويكفر) إلا ما (التطويل) وإن كان (ليطعم) (آخرون)

(قوله ولم يستفصل) أي عن تصور المزايا أكثر سم (قوله وبأن مقسدة تنغير غير الراضي الخ) قد يقال: الموافق للعاملين بأن يقال: وإن مصلحة الراضي لا تساوي مقسدة تنغير غير الراضي فتأمله نعرفه (قوله لا تساوي مقسدة) أي مصلحة الراضي شارح (قوله وإن كان) إشارة إلى أن الكراهة لا تخص بقصد لحوق الآخر بل هي ثابتة مطلقاً إلا أن رضى المحصور ونحوه على ما تقدم نعم التطويل لتكثير الجماعة عن التحقير وموان رضى الحاضر من كفى شرح الروض عن المجموع وقال التطويل لا يقصد التكثير مكرراً إلا أن رضى المحصور ونحوه يندب كاتقدم وبقصد مكر ومطلقاً يبقى الكلام فيما لو طولاً للمحور الآخر لتكثير الجماعة بل لا عنهم على أدراك الاقتداء وصرح المتن كراهة ذلك وظاهره ولو في الركوع أو التشهد الأخير وهو كذلك لأن الغرض أنه غير داخل ومباني كراهة انتظار غير الداخل ولو فيما تم قضية تعليل الشارح الكراهة هنا بأضرار الحاضر من مع تقصير المتأخرين وقضية انتفاء الكراهة إذا رضى الحاضر من المحصور ونحوه لراجع فانه خلاف ظاهر المتن (قوله وإن كان ليلحق آخرون) يشبه التطويل بل ليلحق آخرون ولا يقصد تكثير الجماعة مع رضى المحصور من عدم البكره بل ومع استجابه في هذه الحالة كما صرح به قول المصنف الآتي الآن رضى بطويله محصور مع قول الشارح في شرحه فينبذ به التطويل كالمجموع (قوله قيل فانتفى الأولى من إطلاقهم) عبارته في شرح العبد قال الأذرى كالتسكير وتبعها ركشياً وفيما أطلقوه في الأولى نظراً لأنه ليس إطلاقه الأولى على الناس فالتحذير لا لعدم الكراهة أو بحمل كلامهم على تطويل الركعة الأولى على الثانية وهو لا يعلم أن تطويل الأولى على الثانية يمتنع بها تماماً انتهى وفي قوله لا الأولى الخ نظر يعلم مما سأذكره أن قال والذي يتحدث به ذلك كلفه أنه لا يلزم من تعليلهم بكون قاصد الجماعة بدو كقاصد الإمام تطويله ذلك فقصده مكرره في الأولى وغيرها وإن ترتبت عليه مصلحة فمن ثم لم يعتبر رضا المؤمنين بالتطويل وإن وجدت فيه الشروط السابقة كما علمت عن المجموع وقالوا به ما صرح به كلامهم من كراهة التطويل بل هذا القصد دسواؤه أنه على هاتين الصلوات لم لا يؤمره بأم لا وسواء قلنا طول الأولى على الثانية يندب له طول المفصل وقسمه أم لا ثم رأيت عن المجموع علل كراهة انتظارهم بأنهم مقصرون بالتأخير وبأن في عدم مخالطهم على مسارعة أدراك الفجر وهو يؤيد معاذ كونه وظاهر كلامهم أن التطويل لا يقصد تكثير الرضى الجماعة ولا انتظاراً لشيء

لا أضراره بالحاضر من مع تقصير المتأخرين بعدم المبادرة وإن كان المصنف يجعل عادتهم بأن يؤمره أن يؤمره وأعرض بأن في أحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الأولى ليدركها الناس قبل فاستثنى الأولى من الخلاف ثم قال يبلغ في تطويلها والذي يدل عليه كلامهم يندب تطويلها على الثانية لكن لا يندب الفصد بل تكون النشاط فيها أكثر والسوسة أقل ومن صرح بأن من حكمه في الإمام أن يدركها قاصد الجماعة

مراده أن هذا من فوائدها

لأنه لا يقصد تطور بل إثبات

وقول الزاوي في ذلك

الناس تعبير عما فهمه من

أنه صلى الله عليه وسلم قصد

ذلك فالحق ما قاله قبل أن

يخبروا بها إلا كراهة وحكاية

الخلاف في المسئلة عقبا لأن

تلك حين دخل وعرف به

الامام بخلاف هذه وهو

بعد ما ذكره فتم أن رأيها

معرفة ذاته تقتضي زيادة

الكرهية ومن ثم كان

الاكثر عليها في بابي

لأن فيه تشريحا ولو نصبه

التردد إليه كان حراما على

بابي والأحاسيس بدخوله

ليكن ذلك بمجرد كافي

الفرق فالوجه الفرق بأن

الفاصل في تأكيده

بطوره فيما ترقى انتظار

فعله إلى الكفاية أو

الخاصة فغير بانتظاره

خلافه هنا (ولو أريد)

الامام إذا خلاصه والتفصيل

الذي في الغاياني فيه وأما

منفرد أحسن بدخل يريد

الاقتداء به فينتظره ولو مع

تحوط بل أنليس فمن

يتضرر بتطوره ويؤخذ

منه أن امام الراشدين

بشرطهم المذكورة كذلك

وهو يتبعه ثم لا بد أن

يسوي بينهم في انتظاره

أيضا (في الركوع) الذي

تدرك به الركعة أو التشهد

الاضمير بدخل إلى محل

الصلاة يريد الاقتداء به ثم

يكره انتظاره في الطاهر

لغيره ما إذا كره الركعة أو الجماعة

الركعتي الخ سم قوله مراده أن هذا من فوائد الخ قد يقال القياس الطاهر عدم النهي عن أن يقصد با يتطور بل ما هو من فوائده فتأمل فانه حسن واضح في إنتاج أثره وان الحق ما قاله وسافكا لا يخفى على نبيه سم قوله تعبير عما فهمه الخ فيبحث وهو أن الذي فهمه هو أنه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالإثبات في قوله تعبير عما فهمه من أني في قوله لأن أنه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقض فتأمل فانه في غاية الوضوح سم وقد يمنع التناقض بأن المراد من النفي المذكور لا يصح صدره عن النبي صلى الله عليه وسلم مما يشعر بذلك قصد قوله الخ ما قاله أي من تطويل الأولى على الثاني فإنه لا منافاة كرهى ويحصل كلام الشارح على هذا بنظره واستشكل سم بما نصه قوله فالحق ما قاله إن أراد أنهم نصوا على محل النزاع وهو أنه يطول في الأولى بشرط أن لا يقصد ادراك الناس فمتنع وأما إطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التعبير على ذلك بأن الحق ما قاله فتأمل اه قوله في المسئلة عقبا وهي قول المصنف ولو أحس في الركوع الخ قوله تشريحا أي في العبادة قوله على بابي أي عن القوراني قوله أو الأحاسيس الخ عطف على قوله يعرف ذاته قوله ليكن ذلك بمجرد كافي الخ أي بل لا بد من زيادة قولنا كسحقنا الخ قوله فيها أي في كرهه ونفقا نظرا إلى أنه لا امر بالعكس إذا لم تفتحه إلا ادراك الانتظار قولنا الخ ولو أحسن هي اللفظة المشهورة قال الله تعالى هل تحس منهم من أحد أو في آخره ربه لا هاهنا ثم ياتوه فني قوله إذا خلاصه الخ توجه لعل فهم أحسن للامام لا المصلح الشامل المنفرد قوله أو ما منع فرد إلى قوله ويؤخذ في المعنى وإلى قوله نعم في النهاية لكنه صدره بلفظ فقيل وتعقبه بما نصه لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطاوعا كقوله الأسوي اه قال عرش قوله مر عدم الانتظار مجرد وقوله مر مطلقا أي أما ما أوسع من رضى المأمومين أولا وقال الرشدي فإنه الذهاب بغيره والشارح مر كان متبعا ولا كافي نسخ مرجع فالحق في نسخ لفظ فقيل ثم أعقبه بقوله لكن مقتضى الخ اه وبأن من سم من مر اعتداهما قال الشارح فلهذا في غير النهاية أو فهمنا بل الحاق ما مر ولم يطعم سم على ذلك الخ الخ قوله في انتظاره الخ لا يبعد أن ينتظر أيضا غير الدخول ولو مع تحوط بل تحصل الجماعة سم قوله ولو مع تحوط بل انظر ما أدخله بالفتحة الضميمة وقد حذفها المعنى قوله كذلك أي كالمفرد قوله وهو محتمل أعجبه مر أيضا سم قوله هنا أي في المفرد أو امام المصورين واتصرا كرهى على الثاني قوله الذي إلى قوله ثم أتيت في النهاية والنفي الخ قوله والامام إلى محل أنه يمكن الخ وما أنه عليه قوله الذي يدرك به الركعة استرحه من الركوع الخ الثاني من صلاة الكسوف كافي قول المتن لم يكره بل بإباحه مع قوله لغزوه أي الامام قوله ما إذا كره أي بقصد ادراك الماء وم الركعة الخ لو قال تحصل الركعة أو الجماعة منصلا يكره به هو خلاف السنة فقط لكن الخلق المتن وأخرون كراهته ونقلها إلى التحقيق عن النص ومراده هو خلاف الأولى وافق ما راجع الخ انتهى وإثبات الكراهة أو خلاف الأولى في هذه الحالة إذا كانوا محصورين براضين بشكل لأنه تطويل للعبادة بلا محذور وفيه إلا أن يكون هذا الكلام فيه إذا لم يكونوا محصورين براضين فليست أم قوله مراده أن هذا من فوائدها لأن الخ قد يقال القياس الطاهر عدم النهي عن أن يقصد بتطور بل ما هو من فوائده فتأمل فانه حسن واضح في إنتاج أثره وان الحق ما قاله وما مكية لا يخفى على نبيه سم قوله تعبير عما فهمه الخ نهي صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فيبحث وهو أن الذي فهمه هو أنه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك فالإثبات في قوله تعبير عما فهمه من أني في قوله لأن أنه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك متناقض فتأمل فانه في غاية الوضوح قوله الخ ما قاله أي من تطويل الأولى على الثاني فإنه لا منافاة كرهى ويحصل كلام الشارح على هذا بنظره واستشكل سم بما نصه قوله فالحق ما قاله إن أراد أنهم نصوا على محل النزاع وهو أنه يطول في الأولى بشرط أن لا يقصد ادراك الناس فمتنع وأما إطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التعبير عن ذلك بالحق ما قاله فتأمل قوله ليكن ذلك بمجرد كافي فيه تأمل قوله في انتظاره ولو مع تحوط بل لا يبعد أنه ينتظر أيضا غير الدخول ولو مع تحوط بل يحصل الجماعة ونفقا ما تقدم من كراهة الانتظار لتكثير الجماعة بقوله أو أصلها الخ هنا قوله وهو محتمل أعجبه مر أيضا

وتخرج بقضيه الكلام في الانتظار في الصلاة الانتظار حينئذ يحرم اتفاقا لحكمة الماوردي والامام وأقره ابن
الزعة وغيره لكنهم اصرحوا بل محل (٢٦٠) وظاهر ذلك الا انه يستلزم سبيل من الصلاة بدونه على انه يمكن محل لم يحل على نفي الحل

المستوى العرفي ثم رأيت بعضهم صرح بالكراهة وهو يؤيد ما ذكرته هذا (ان لم يبالغ فيه) أي الانتظار والاداء كان كقولهم على جميع أفعال الصلاة لظهوره أو تحصيله في كل صلي انفرادا كقولهم ولو لم يطق ذلك الركوع أو ركوع آخر وانتظاره وحده لا مبالغة فيه بل مع ضيقه الاول كره أيضا عند الامام (ولم يعرف) بضم الراء (بين الداخلين) بانتظار بعضهم لضرورة أن يؤدى أو يدرك دون بعض بل يسرى إليهم في الانتظار على تعالى ينفع الآدمي فانهم بعضهم ولو لم يحصل أو شرفوا أو أدوا انتظرهم كلهم لأنه بل للضرورة اليهم كروا قال الغوراني يحرم التردد في الكفاية تفسيره بصلي الاستعجاب الآتي ان قصد بانتظاره وغير وجه الله تعالى بان كان يميز في انتظاره بين داخل وداخل لم يصح قول واحد لكن أكثر من ابن العبد ما دانه سبق فلم لم يستحب الى لم يصح لانه سكت بعد في البطلان قولين وخرج بدخل من أحسنه قيل شرهه في الدخول فلا ينتظره لانه لا الآتي لم يثبت له حق وبنده استسكانه

للدخول كان أوضح عرش (قوله ولو خرج الخ) عبارة الغني فلو لم يدخل الامام في الصلاة توقد جاء وقت الدخول وحضر بعض القوم وجازوا بانه تدببه أن يحل ولا ينتظرهم لان الصلاة اول الوقت بمصاحبة قليلة أفضل منها آخره بمصاحبة كثيرة فلو اقيمت الصلاة قال الماوردي لم يحل للامام أن ينتظر من لم يحضر لاختلاف المذهب فيه أي لم يحل لمستوى العرفي بل بذكره كراهة تنزيه به على ذلك شئى اه وقوله فلو اقيمت الصلاة في النهاية مثله (قوله لكنهم الخ) أي الماوردي والامام (قوله وظاهره) أي لم يحل (ذلك) أي يحرم (الاله) أي التحريم (قوله لانهم) أي الحاضرين و (قوله بدونه) أي الامام (قوله حل لم يحل الخ) جرى على هذا الحل شيخنا الشهاب الرملي سم أي والنهاية والغني كما مر آنفا (قوله بعضهم) لعله الشهاب الرملي أخذ ما مر آنفا (قوله هذا) أي عدم كراهة الانتظار (قوله أي الانتظار) أي في قولنا الممن ويسن في النهاية لا قوله ثم الى الممن وقوله كايته في شرح العباب وما ينص عليه (قوله كره) يأتي في الغني خلاه وفي سم مائه علوه أي الكراهة بضر الحاضرين و يؤخذ منه انه لو أحسن المفرد داخل يريد الاقتداء به سن له انتظاره وان طال لعدم الضرر مر اه (قوله ولو لم يطق ذلك الركوع الخ) فانه ان الاخر اذ دخل في التشهد كان حكمه كذلك عرش (قوله بضر الرأه) أي من باق قبله وبقا السبعة في قوله تعالى فافرقي بيننا وبين القوم الفاسقين وفي لغتهم باب ضرب بقرآن بعض التابعين اه مصاحبه وعلمه فعل اقصر الشارح على الضم كونه أفصح عرش (قوله ولو لم يطق الخ) أي كسباده مغني (قوله كره) وقا فالتأنيب والمهجع وخلافا لمغني كلياتي (قوله وقال الغوراني الخ) عبارة النهاية وان ذهب الغوراني الى حرمة عند قصد التردد اه (قوله يحرم الخ) خبره في شرحه بافضل عبارة نعم ان كان الانتظار لا تردد وقيل يصح مر اه أي لانه يصح حيث شذ كالعابد لاداء الله تعالى كرهى (قوله على الاستعجاب الآتي) أي آنفا في المتن (قوله لم يصح قول واحد) وعلمه بالتأنيب لمغني (قوله لانه سكت الخ) أي صاحب الكفاية تنبيه. لذل تنبيه (قوله فلا ينتظره) أي بكرة الانتظار كلياتي التصريح به في الشرح والنهاية خلافا لمغني عبارة ما اذا أحسن بخارج عن محل الصلاة ولم يكن الانتظاره تعالى أو بالغ في الانتظار أو فرق بين المصلين أو انتظر في غير الركوع والتشهد كان انتظر في الركوع الثاني من صلاة الحسوف فلا يجب قطعاً بل بكرة الانتظار في غير الركوع والتشهد الاخير وأما اذا قال في غير ذلك فهو خلاف الاولى لما كرهه بنده على ذلك شئى اه وقوله بنده على ذلك شئى يأتي عن النهاية ما يخالفه (قوله وبه يندفع الخ) أي بالتعليل بقوله لانه الى الآن الخ عرش (قوله لكن) أي قوله أو كما في الغني (قوله بالشرط السابقة) أي الكون في الركوع أو والتشهد الاخير وعدم المبالغة وعدم الفرق سم وكون الانتظاره تعالى وكون الاحساس بعد الدخول (قوله وان تغني الخ) كقائد الطهورين معنى والمتهم محل يغلب وجوده عليه عرش (قوله محاصر) وهو قوله و يؤخذ منه أن امام الراشدين الخ (قوله شرط التطويل) كانه يريد به عدم المبالغة في الانتظار سم (قوله ينتظر مادام سمع الخ) أنظر هل يقيد

(قوله حل لم يحل الخ) جرى على هذا الحل شيخنا الشهاب الرملي (قوله كره) علوه بضر الحاضرين و يؤخذ منسأه لو أحسن المفرد داخل يريد الاقتداء به سن له انتظاره وان طال لعدم الضرر مر (قوله لكن بالشرط السابقة) أي الكون في الركوع أو والتشهد الاخير وعدم المبالغة وعدم الفرق بين الداخلين (قوله وان تغني الخ) جرى عليه مر (قوله لا يتأنيبهم شرط التطويل) كانه يريد به عدم المبالغة في الانتظار (قوله ينتظر مادام سمع الخ) أنظر هل يشدان اسماع كان بعد الدخول الى الركوع أو والتشهد أو يناسبه أو لا يفيد ولا ينابق

بان العله ان كانت التطويل انتقض بخارج قري بسمع صغرا المحذور داخل بعدم سمته (قلت المذهب استعجاب انتظاره) ان لكن بالشرط السابقة لم تغني صلاة المأمومين عن القضاء على الواجب أو كما ذكره محصورون ثم نعم علم عمر ان المحصورين الراشدين لا يتأنيبهم شرط التطويل (والله أعلم) لخبر ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ينتظر مادام سمع وقمع أهل ولانه تعالى خير من ادراكه الكفة

أولاً لاجتماعهم أن كان الداخل يعتاد البطوء تأخير الاحول الى الركوع عن عتقه جزاءه أو خشى (٣١) خروج الوقت بانقضاء مزمع في الجمعة

وكذا في غيرهما كان شرع
وفيق في الإسهال المتنازع
المحدث ذكره أركان
لا يعتد بحدوث الركعة
بالركوع أو بالاجتماع للتشهد
كرهه كان يتنظر في غيرهما
لان مصالحة الانتظار للمأموم
ولامصالحة هنا كالأفراد

في الركوع الثاني من صلاة
الكسوف (ولا ينتظر في
غيرهما) أي الركوع
والتشهد الأخير فذكر لعدم
فائدة نعم بسن انتظار
الواقف المختلف في الغلظة
في الصلاة الأخيرة لقوات
ركعتيه بقضائه قبل
ركوعه كجاء في بحث
الركوع من انتظار يطعم
الفرقة أو الأربعة فيه نظر
والذي يقسمه أنه ان ترتب
على انتظارهما الدرك من

بشرطه أو فلا (نتية) *
ما قرأ منه من كراهة الانتظار
عند اختلال شرط من
شرطه السابقة حتى على
تصحيح المتن الذنب هو ما في
التصحيح والجموع كإيادته
في شرح العباب فقول
الشارح أنه مباح لا يكره
مردود ولو أي حصل نحو
شرح في بعض وهل يلزمه

القطع وجهان والذي يقسم
أنه يلزمه لا تقتضيون بحرم
وبجواز لا تقتضي حوال
كذلك (وبسن للمصلي)
فرضاً مؤدي غير المنذورة
للمأمومين صلاة الخوف
أشده على الوجه أنه

أن السماع كان بعد التسلو في الركوع أو التشهد أو نوافيه أو لا يفعله ولا ينافيهم والآخر بالثالث وقد
يقال أنه الثاني الأطلاق ظاهر في العموم (قوله نعم ان كان) أي قوله نعم تسن في الغنى الاما أنه عليه (قوله
من عدمه) (الح) وينبغي أنه لم يقصد ذلك مع الانتظار أو أضافه لا يكون انتظاراً لمساكنة غيره
(قوله أركان الح) أن كان لا ينتظر في الركوع لا حرم كيقع عليه كثير من الجهلة حتى اه بحري (قوله
لا يعتد) أي أو أورد اجتماعه وشرح بأفضل أي كقضية متضمنة كركي (قوله كره) عبارة
الغنى لم يسحب اه قول المتن (ولا ينتظر في غيرهما) لا ينتظر أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي من
التسلو بل مرض الحضورين كالمسابق سم (قوله لعدم فائدته) نعم ان حصلت فائدة كان عياله أن
ركع قبل أحول المسبق أحرم هو ما سن انتظاراً فأنما سم على المنهج أي وان حصلت بذلك تطويل الثانية
مثلاً على ما قبله ع (قوله في الصلاة الأخيرة) مقتضى تيممه بالانتظار في الصلاة الأخيرة وإطلاعه أنه
ينظر فيها حتى يلقه فيها ومقتضى تعمله بقوله لقوات الخ وتقسيمه بحيث لا يركع في الركعة الثانية
يقع الخ لا يسن له انتظاراً فيها إلا في شروعه في الركوع فليجرب بصري ولعل الظاهر هو الثاني فان
مقتضاه اسم الفاعل كالصريح في اختلاف مقتضى الأول ولأن الضرورة بقدرها (قوله بشرطه) لعله أراد
به شروط الانتظار في الركوع أو التشهد (قوله حتى على تصحيح المتن الذنب الح) انظر في أي محل قررنا على
ذلك الآن يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعد أن ينهي على تصحيح المحرر
يدل على أنه كإيادته عليه فلا تأمل سم (قوله هو ما في التحقيق الح) وحري عليه الشيخ في شرح منتهج تبعاً
لما صاحب الرض وأفتى به أبو البركة الله تعالى وهو المعتمد بما يقوله وأفتى به الخ تقدم في الغنى ما يخالفه
(قوله أنه مباح) أي على تصحيح المصنف نافية (قوله ولو رأى مصل الح) (فرغ) وحدهما بالاسم أو شمل
هو في التشهد أو القيام لغيره فدل أنه لا يقتضي به أولاً وكذا في وقت الكسوف وشمل في أنه في كسوف
أو غيره قال الزركشي المصنف لغيره فدل أنه لا يقتضي به أولاً وكذا في وقت الكسوف وشمل في أنه في كسوف
بما جعله إذا لم يكن انتفاء إذا صلب كشدته أو جبا قطع وإن لم يكن ذلك فيه نظر ولا يبعد الأول في قياس
على ما قاله فحين نخطف عليه في الصلاة (قوله ويجوز الخ) قضية التعبير بالجواز عدم سنده والآخر بخلافه
(قوله لا تقتضي حوال) ظاهر ولو كان ليتم وأنه لا فرق بين القليل والكثير ع (قوله وقد سنفاد ما
ذكره جواز صلاة الخوف لا تقتضي كتاب من المطر الحادث في الصلاة فليراجع (قوله كذلك) أي محرم
(قوله فرضاً) أي قوله نعم في الغنى الآية له امر إلى غير صلاة الجنابة والى قوله لا الامور في النهاية الآية
وغير صلاة الخوف إلى غير صلاة الجنابة وقوله مقصوداً إلى مفر وأوله ووتر رمضان وقوله قبل (قوله غير
المنذورة) أي فلا تسن إعادة المنذورة بل لا تعتد بها أي عالم ع (قوله غير المنذورة) يشمل نحو
عيم منذورة والمقصود أعادتها لأنها مسنونة بدون نذرهما فلا ينبغي تغير الحكم بنزها سم (قوله الأمر)
أي في أول الباب (قوله وغير صلاة الخوف الح) ظاهر التعليل نحو والمسألة بما إذا أعادتها في صلاة
الخوف وقضية أنه لو أعادها بعد الدلائل على صحتها بالامن سنن ولا مانع من ذلك فليراجع سم
عبارة البصري ينبغي أن يكون محله أي الاستئذنة حيث استأذنت على مطلق كإيادته ضمن التعليل والأفلا

(قوله في المتن ولا ينتظر في غيرهما) لا ينتظر أن الانتظار غير التطويل فلا ينافي من التطويل مرض الحضورين
كالمسابق (قوله والذي يقسمه الخ) كذا شرح مر (قوله حتى على تصحيح المتن الذنب الح) انظر في أي
محل قررنا على ذلك الآن يقال سكونه بعد ذكر تصحيح المتن عن الحكم عند اختلال الشرط بعد أن ينهي على
تصحيح المحرر يدل على أنه كإيادته عليه فلا تأمل (قوله فقول الشارح أنه مباح لا يكره مردود) أجل شخنا
الشهاب العباسي عن الشافعي في شمس شرح المنهج (قوله والذي يقسمه الخ) كذا مر (قوله غير المنذورة) فلا
تسن أعادتها المنذورة بل لا تعتد بشرح مر وينبغي استئذنه نحو عيم منذورة (قوله غير المنذورة) يشمل نحو
منذورة والنجس من أعادتها لأنها مسنونة بدون نذرهما فلا ينبغي تغير الحكم بنزها (قوله أنه أحسن المطلق فيها

أحتمل المطلق فيها الحاجة فلا يكره وغير صلاة الجنابة نعم أو أعادها

وجه الصنع فليأمل اه (قوله بحث) أي ولو مران كثيرة ع ش (قوله ووقعت نفلا) يعني يحصل له ثواب النقل وإن لم يحصل له ثواب الاعادة كرى (قوله عن نظائرها) عبارة النهائية تنسب القياس. اه (قوله أن الاعادة حال) بيان لما قبله و (التوسعة) خبر كان سم عبارة الكريدي بيان لغير وجهان نظائرها أي كانت القاعدة كلما كان الاعادة غير مندوب لم تتعدوا الجواز فليست كذلك وقوله التوسعة خبر كان اه (قوله ولو مقصورة) غايته لقوله قبل فرضا سم (قوله نامة حال) وقفا لما في أكثر نسخ النهاية ونحالا لما في بعضها ويرجع ع ش الأول (قوله ونظيره) أي نظيره هذا الذي في البعد (قوله اعادة الكسوف بعد الانحلاء) جزم في شرح العباب بعدم جوازا سم (قوله ولو مغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصورة وكذا قوله بعد فرضا سم أي وقوله وجعته وقوله وظهر معذورا لـ (قوله وجعته) أي قوله لا لأصول في المغنى الا قوله وفرضا لـ وظهر الخ وقوله فيما إلى أو نفلا وقوله وتر رمضان وقوله وقيل (قوله أجاز بعددها) خرج به ما لم تعدد بان لم يكن في البلد الأجمة واحدة فلا تصح اعادتها لظهور الراجعة حيث حدث الأولى بخلاف ما أو اشتملت على خلل يقتضي فساده أو تعددت اعادتها جمعة فوجب فصل الظاهر وليس بأعادته بالمغنى الذي الكلام فيومحى كونها الاعادة اذ لم ينقل محل آخر وأدرك الجمعة تقام فيه وأما كونها الاعادة لظهوره في حقه على إطلاقه كما يصرح بما ذكره كلام شرح الارشاد ع ش (قوله وفرضا يجب كقبريتم) ويحل سن الاعادة إن لم يفسد عليها لزمه بخلاف التيمم لبرء وقدمه بعمل يغلب فيه وجود المسألة كذا جزم به في الاسنى والمغنى وذكره في النهاية ثم عقبه بقوله كذا قيل والوجه خلافه لجواز تنقله اه فيكون صاحبها موقفا للشرح سيدع برى ٧ وخلافه لاسنى والمغنى (قوله يقيم يقيم) هو الاوجه خلافه لاسنى يقيم به في شرح الروض لأن من يجب عليه القضاء يجوز له التنقل في الاعادة تنقل وتخرج بقولنا يجوز له التنقل في فاعله الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التنقل مر اه سم (قوله ولو جزم معذورا لـ) عبارة النهائية لو سلم معذورا لظهوره ثم أدرك الجمعة أو معذور بن أصل الظاهر من الاعادة كما شله كلامهم وأفتى به الماورج حقه تعالى اه زاد سم عن شرح الارشاد ما نصه ولا يجوز إعادة الجمعة فظهر او كذا عكسه لغير المعذور اه (قوله فيما) أي المقيم للمقيم وظهر المعذور (قوله في الأولى) أي التيمم الخ) ظاهرة وهو والمسئلة بما إذا أراد اعادتها في سائر الخوف وقضيتها أنه لو أراد اعادتها بعد الامن على صحتها حال الامن سائر ولا مانع من ذلك فليراجع (قوله أن الاعادة الخ) بيان لما قبله والتوسعة خبر كان (قوله ولو مقصورة) غايته لقوله قبل فرضا (قوله ونظيره اعادة الكسوف بعد الانحلاء) في شرح العباب قال الأذرى وقضية إطلاقه أي النص انه لا فرق بين أن يكون ادراكه أي ادراك الامام التي بعدهم قبل التعليل أو بعده ولعله أراد الاداء والافهوا افتتاح صلاة كسوف بعد التعليل اه ماني شرح العباب فلما أراد اعادتها بعد الانحلاء كسنة الظاهر فهل يكسوف وقد يقال قاس اشتراطا على ما لو قلت اه اعادة أنه لا ينطبق فليأمل (قوله ولو مغربا) معطوف على قوله قبل ولو مقصور وكذا قوله بعد فرضا (قوله وفرضا يجب قضاءه يقيم يقيم) هو الاوجه خلافه لاسنى يقيم به في شرح الروض لأن من يجب عليه القضاء يجوز له التنقل في الاعادة تنقل وتخرج بقولنا يجوز له التنقل في فاعله الطهورين فلا تصح اعادته لانه ليس له التنقل مر (قوله وظهر معذورا لـ) في شرح الارشاد لو سلم معذورا لظهوره ثم أدرك الجمعة أو معذور بن أصل الظاهر سئل اه اعادة فيما أفتى بذلك خضنا الشهاب الرملى ولا يجوز إعادة الجمعة فظهر او كذا عكسه لغير المعذور اه وقد يكون وجه ذلك انه لا يمكن من ادراك الجمعة لا تصح ظهره فلا تنافي اعادتها جمعة كان تفرقه الجمعة فيصير ظهره ثم يسافر لبلد آخرى ويدرك جمعها فهل يصح رحنته فعلها معهم اعادتها علم ان الجمعة اذا تعددت وجوز زمان من فعل الظاهر بعد هجره وان خلاف من منع التعدد مطلقا فقولنا ولا يجوز إعادة الجمعة لظهور الاشيل ذلك * (فرع) * هل يسن اعادته لو أتى أي فرادى أما القلبية فلا يفتى بعدم اعادتها لانها واقعة في محلها سائر ما قلنا الغرض الأولى أو الثانية أو أوجهها لا يعينها بحسب الله

صحت ووقعت نفلا كل في المجموع وكان وجهه وجوها عن نظائرها ان الاعادة اذا لم تطلب لا تنعقد التوسعة في حصول نفع الميت لاحتياجه أ كثر من غيره ولو مقصورة أعادها نامة سفر أو بعدا فلهنوزم انه بعد ما بعد الاقامة مقصوره مع من يقصر لانها حاكية للأولى بعد وقيل في اعادة الكسوف بعد الانحلاء ومغربا على الجديد لان وقتها عليه يسع تكرارها من تبين بل أكثر كما علم مما مر فيه وجعته حيث سافر لبلد آخرى أو ما زعمه فيها ونوعه بما لا يصح وفرضا يجب قضاءه يقيم يقيم وظهر معذورا لـ الجمعة على الوجه بخلافه للأذرى فيما وانما يقضيه ما ذكره في الأولى ان قلنا يمنع التنقل لانه لا ضرر وقوله اليه

٧ كذا ينطه ولعل موافقه وخالفنا اه صححه

(قوله أما إذا قلنا الخ) أي وهو المتمدن (قوله أو نقلنا الخ) عطف على قوله فرضا مؤدى (قوله تسن فيه الجماعة) (فرح) هل تسن إعادة قرأتها بعد العادة أي فرادى أما القلبية فلا يجب إلا لعدم إعادة قرأتها وانما وقعت في محلها سواء قلنا فرض الأولى أو الثانية أو أحدهما لا يعينها بحسب الله ما شاء منهما وأما البعدية فيجوز من إعادة قرأتها لاعتبار القول الثالث لجواز أن يحسب الله الثانية فيكون مافيه له بعد الأولى واقعا قبل الثالثة فلا يكون بعديا عليها سم على وجه عبارته على المنهج الظاهر وفاقا لم أنه لا يصح إعادة قرأتها بعد العادة لأنها لا تتطلب الجملة في الراجح وإنما إعادة ما قبلها من الجماعة انتهى والراجح بما قاله على جرح أي والاعادة هنا بالمعنى اللغوي نظير ما يأتي في ذكر الفاتن في مادة (ب) (قوله ككسوف) خروج الملائس في نفسه الجماعة كالرؤية والاعتقاد (قوله ككسوف) فإذن لا يصح إعادة قرأتها لأن العادة لا تتطلب الاعتقاد عدم انعقادها أيضا سم (قوله ككسوف) فإذن لا يصح إعادة قرأتها لأن العادة لا تتطلب الاعتقاد ادراكه أي إدراك الإمام الذي بعدهم قبل التخطي أو بعده ولعله أراد الأول والأخير افتتاح صلاة كسوف بعد التخطي أي هذا لا يجوز شرحه الباب اه سم (قوله وروى) رمضان) وعليه غير لزوم أن لا يصح إعادة قرأتها في شهر ذلك فالحرج لكن قال مر لاعتقاد حديث لاوتران الخ وهو خاص في عدم جواز إعادة التخطي أقول بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة التخطي سم على المنهج اه عرش ومال البصري إلى ما جرى عليه مر من عدم الاعادة ونقل عن الزيادة موافقة مر وهو الاقرب (قوله وأفضل الخ) ككسوف امامها على أو أروع أو كون المكان أشرف شيخ الاسلام ونهاية وهو عني (قوله ومعناه اللغوي) وهو فعل ما نأبى مطلقا عرش (قوله لا الاصول الخ) قد يقال الاعادة بالمعنى اللغوي لا يعتبر بها التوسط داخل عليه فقولنا لهذه الفاتنة الجبل لا فالأولى الجبل على المعنى الاصولي مع ملاحظة تغير مدعى كون ذلك خلال اثني عشر ساعة القول الأول الا شهر عند الاصوليين وان مشينا على الثاني فلا إشكال كأشعاره بالشرح بصري (قوله وبناه على أيها) أي العادة بقري يتبادر في كلامه استخدام (قوله أما إذا قلنا انها تفصل الخ) رجع عرش (قوله راجع التواب) بل هو حديثنا عنهم من ذلك فتأمل سم وقد يجاب بارجاع هو المعنى الاصولي المراد هنا (قوله زيادة انصاح) أي قوله يدركها سم اه سم (قوله أو المراد يدركها) أي على حسن الضابط (قوله ككسوف) أي في التنبه وقيل به (قوله لا أقول الخ) مقتضاها أنه لا تندب الاعادة حينئذ ويحتمل أن يقال تندب بها ظهورا كقول كاسمته عندنا فليتأمل وليراجع بصري والأول هو الظاهر المعين أخذا بما مر عن عرش و سم أن الجملة لا تعاد ظاهرا (قوله ودونها الخ) أي دون ركعة (تنبيه) أفنى حشنا الشهاب الزملي بأن شرط صحة العادة وقوعها في جماعة من أهلها أي بأن يدرك ركوع الأولى وإن باطأ قصدا فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة ولو أخرج نفسه فعملن القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات تصح وقصة ذلك أنه لو وافق الإمام من أهلها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عدم تنقلها عنه بطلت وأقول رأى جماعة توسل كل هم في الركعة الأولى أو فيها بعدها لمنع الاعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كقولهم مشيرين من مشايخنا على الأول فلو قلوا الإمام سهو فسلم لم يصح فبقية أن

ما شاء منهما وأما البعدية فيجوز من إعادة قرأتها لاعتبار القول الثالث لجواز أن يحسب الله الثانية فيكون مافيه له بعد الأولى واقعا قبل الثانية فلا تكون بعديا لها (قوله تسن فيها الجماعة) خروج الملائس في نفسه كالرؤية والاعتقاد (قوله ككسوف) فإذن لا يصح إعادة قرأتها لأن العادة لا تتطلب الاعتقاد عدم انعقادها أيضا سم (قوله ككسوف) فإذن لا يصح إعادة قرأتها لأن العادة لا تتطلب الاعتقاد ادراكه أي إدراك الإمام الذي بعدهم قبل التخطي أو بعده ولعله أراد الأول والأخير افتتاح صلاة كسوف قبل التخطي أي هذا لا يجوز عرش (قوله وروى) رمضان) وعليه غير لزوم أن لا يصح إعادة قرأتها في شهر ذلك فالحرج لكن قال مر لاعتقاد حديث لاوتران الخ وهو خاص في عدم جواز إعادة التخطي أقول بل بينهما عموم من وجه وتعارض في إعادة التخطي سم على المنهج اه عرش ومال البصري إلى ما جرى عليه مر من عدم الاعادة ونقل عن الزيادة موافقة مر وهو الاقرب (قوله وأفضل الخ) ككسوف امامها على أو أروع أو كون المكان أشرف شيخ الاسلام ونهاية وهو عني (قوله ومعناه اللغوي) وهو فعل ما نأبى مطلقا عرش (قوله لا الاصول الخ) قد يقال الاعادة بالمعنى اللغوي لا يعتبر بها التوسط داخل عليه فقولنا لهذه الفاتنة الجبل لا فالأولى الجبل على المعنى الاصولي مع ملاحظة تغير مدعى كون ذلك خلال اثني عشر ساعة القول الأول الا شهر عند الاصوليين وان مشينا على الثاني فلا إشكال كأشعاره بالشرح بصري (قوله وبناه على أيها) أي العادة بقري يتبادر في كلامه استخدام (قوله أما إذا قلنا انها تفصل الخ) رجع عرش (قوله راجع التواب) بل هو حديثنا عنهم من ذلك فتأمل سم وقد يجاب بارجاع هو المعنى الاصولي المراد هنا (قوله زيادة انصاح) أي قوله يدركها سم اه سم (قوله أو المراد يدركها) أي على حسن الضابط (قوله ككسوف) أي في التنبه وقيل به (قوله لا أقول الخ) مقتضاها أنه لا تندب الاعادة حينئذ ويحتمل أن يقال تندب بها ظهورا كقول كاسمته عندنا فليتأمل وليراجع بصري والأول هو الظاهر المعين أخذا بما مر عن عرش و سم أن الجملة لا تعاد ظاهرا (قوله ودونها الخ) أي دون ركعة (تنبيه) أفنى حشنا الشهاب الزملي بأن شرط صحة العادة وقوعها في جماعة من أهلها أي بأن يدرك ركوع الأولى وإن باطأ قصدا فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة ولو أخرج نفسه فعملن القدوة أو سبقه الإمام ببعض الركعات تصح وقصة ذلك أنه لو وافق الإمام من أهلها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عدم تنقلها عنه بطلت وأقول رأى جماعة توسل كل هم في الركعة الأولى أو فيها بعدها لمنع الاعادة معهم مر وكلام الشارح مصرح بخلاف ذلك كقولهم مشيرين من مشايخنا على الأول فلو قلوا الإمام سهو فسلم لم يصح فبقية أن

غيرها

من آخرها وهو ظاهر وكذا من أولها (٢٦٤) وإن فارق لغیر عن فیهما يظهر ثم رأيت أن ذكر شي من ذلك فقال لو أعاد الصبح والعصر

للعامة يوم أعيد أن يسجد إذا لم يتأخر كثيرا بحيث يعد منقطعاً عنه من ولو شك المعبدي ترك ركعتين فهل تبطل صلاته بمجرد ذلك لأنه يحتاج للانفراد ركعة بعد سلام الإمام والافتراق في الأعادة متمتع أولاً تبطل بمجرد ذلك لا احتمال أن يشك قبل سلام الإمام عدم ترك شيء فيه نظر والثاني أقرب من سيم على ما هو قوله امتنعت الأعادة معه أي وإن تبين أنه في الركعة الأولى ع ش ووافق الشهاب الرمي إليها يصحها ولو تأخر جاز نفسه المدة من الجماعة كان نوى قطع القدوة في أثناءها باطل كما في قوله بالوجه الله تعالى بالشرط ينتهي باتفاقه شرطه بشرط صحته الجماعة وأنها بمنزلة الطهارة اه (قوله من آخرها) كان ترك الإمام في الركعة الأخيرة والثالث هنا وفي قوله إلا فمن أولها الرعايته بمعنى الغير (قوله ذات سب) وهو وجود جماعة بعد فعل الصلاة (قوله أومع واحد) إلى قوله كافي المجموع في أنها يقول الغنى (قوله أومع واحد) معطوف على قول المتن مع جماعة عبارة النهائية ولو لمع واحد وان كان صلى أولاً مع جماعة كثيرة كبدل هذا الخبر أه أي خبر معجلاً لنفسه إلا في سجدة الغنى (تنبيه) قول المصنف مع جماعة فيهم لا يستحب أن يعددهم مع فرد وليس مراداً بل يستحب أعادتهم مع ما ولو كان صلى أولاً في جماعة اه (قوله مرة) أي الأصله الأسبقه فطلب أعادتها أكثر من مرة إلى أن يسقطهم الله تعالى من فضله كرهى (قوله في الوقت) كونه المار مرة متعلق بقول المتن أعادتها (قوله في الوقت) أي بان تقع أداءه بان يدرك ركعة في الوقت من سيم على ما هو قوله و يؤخذ ذلك من قوله ألامؤدى إذا الأداء لا يكون بدون الركعة عش (قوله ولم يره) أي على المجموع (قوله بان يقع الخ) تصور برأيه في الوقت لا يخرج عنه استظهاره هنا كما يفيد منه هناك (قوله و يؤيده) أي يتبعها الخ سيم أقول ثم وقوله لا يجوز مع ما استظهره هنا كما يفيد منه هناك (قوله و يؤيده) أي التصور والمذكور (قوله كانت كالأدوية في رمضان الخ) أي في أصل الثواب المرتب على عرفة رمضان لا في الأوقات فلا ينافي ما ساقه في مصرى (قوله وغيره) أي كعدم وجوب عدم التمتع (قوله أنحص منه) أي لتبطله بالنافية (قوله على أنها قسمه) لعلها معتبران في تعريض الأداء قد سقط الطلب (قوله و يؤخذ من كونها الخ) يتأمل وجه الأخذ سيم أقول ولعلم ظهوره تعقبه الشارع بقوله إلا أنه الخ (قوله وهو) أي قول الشيخ (قوله لما ذكرته) أي من كفاية وقوع الضرم فقط في الوقت (قوله إلا أنه) أي ما قاله الشيخ أو ما ذكره (قوله من اشتراط الخ) بيان لكلام الفقهاء (قوله ووافق الأول) أي كلام الأصوليين (قوله بحث اشتراط وقوع الخ) جرى على الشهاب الرمي ووالله أعلم (قوله لكن) أي ذلك البحث (مع ذلك) أي موافقته لكلام الأصوليين (قوله فالتى يقبه) تفرع على المدار المذكور (قوله إلا أن) إشارة إلى رجوعه عن التصور المتقدم (قوله اشتراط ركعة) أي لتسكون أداءه لا يكفي أقل من ركعتين شرع فيها في وقت سيم

في جماعة ثم أخرج نفسه منها وبغير عن أحسن المطالقات هنا بقائه... تأخذه في وقت الكراهة والأقرب لوجهه لأن الإحرام بها صحيح وهي صلاة ذات سب فلا يؤثر الانفراد في باطلها لأن الافتراق وقع في اللوام اه أومع واحد مرة كخاصة على ما أريد منتهى الوقت كافي المجموع ولم يره من نقله عن المتأخرين لا خلو جهه أي بان يقع ضمها فيه ولو وقع بانها ناسجه فيما يظهر و يؤيده قولهم لو أحرمت بالعمرة آخر جزء من رمضان و وقع بانها في سؤال كانت كالأدوية كلها في رمضان ثواباً وغيره ثم رأيت شيئاً بعد أن ذكر أن الأكثر من على أن الأعادة قسم من الأداء أنحص منه وإن البشائر في مناجاة وتبعها لتفارق على أنها تقسيمه قالو يؤخذ من كونها قسم من الأداء أي وهو الصواب أنها تطالب وتكون إعادة اصطلاحية على الصحيح وإن لم يكن من الوقت سابع ركعته وهو موافق لما ذكره إلا أنه لا ووافق الأصوليين في تعريض الأداء ولا كلام الفقهاء من اشتراط ركعة وإنما الذي ووافق الأول بحث اشتراط وقوعها كلها في الوقت لكنه مسح ذلك بعد بيان المدار في الفروع الفقهية على ما وافق كلام الفقهاء الأصوليين فالتى يقبه إلا أن اشتراط ركعتين كان ظاهر كلام المجموع يؤيد اشتراط الشكل

جمعها

عند الاصولان البحث في ذلك كرى (قوله لغير من الانفراد افضل) أى وما هنا كذلك لان الانفراد افضل من الاقتداء بما بعده لانه صلاحه فرض خلف نقل وليس مما يكون الانفراد فيه افضل القدوة بالخالف كما مر في شرح أو تعطيل مسدود ريبا الخ من حصول الفضيلة معها أى أفضل من الانفراد وتقدم هذا عن سم على حجج ان القياس أن الجماعة خلف الفاسق والخالف والمتباعد أفضل من عدمه أى فقير وإعادة مع كل منهم وقوله من الانفراد الجملة من الانفراد مساو للجماعة كما يأتي في العرائش وقوله لانه صلاحه فرض الخلفه اذ بان ان ادخل في الاسلام ما يورده وقوله أى فقير وإعادة الخ ساقى في التنبيه وقبله وعن سم عن مر هناك خلافة (قوله وقوله) اقروته الخ كانه أراد به ما قدمه من دفع البحث لكن لا يظهر وجهه علم النظر الا في ذلك والمعادل النهاية عن تعبه يراه المذكور الى مانصه وقوله الشيخ فين صلبا الخ مظهر نظره بل الاقتداء هو الافضل لفصله في فضيلة الجماعة في فرض كل وتولهم المذكور لا يشغل هذا الصورة كظاهر اه وقوله مر كظاهره قال عيش أى لان حمل الكراهة في فرض خلف نقل محض وما هنا ليس كذلك وان صلاحه كل منما نقل على أن يحمل كراهة الفرض خلف النقل في غير إعادة اه (قوله لا ذكره) أى من عدمه من الاعاد فان صلبا غير يستغفر من (قوله حيث لا مانع) أى من نحو الفسق وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان أو الشرط (قوله التي ذكرها) أى ذلك الباحث (قوله اشترط نسبة الامامة) أى فى إعادة الامام (قوله وهو الاوجه) وقوله لا تنعقد أى السبب بان كان في صلاحه الا في حال الخربان الخلاف في طائفتها (قوله كما تقرر) أى آتفاقي قوله كعادته منفردا الخ (قوله وقضيته) أى ما في المجموع (أن صلاحه) أى الامام الذي ينزى الامامة (قوله) وقوله به أى الامام (قوله) لا تعقد الجملة أى لا ما (حينئذ) أى عند عدم نيته الامامة (قوله أى ترى الخ) أى لا للملازمة في قوله والا لا تعقد الخ (قوله كما تظاهرها) أى الجماعة في إعادة (قوله انما اتسنت إعادة) شامل ان صلى جماعة من صلى منفردا وصاروا في معنى بلا عز وانما اتسبب اذا كان الامام من لا يكره الاقتداء به اه (قوله ان كان من لا يكره الاقتداء به) وفى سم بعد كلام مانصه والاوجه ان يقال اتسنت إعادة تخلف من يكره الاقتداء به لتوقفه أو بدعة وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه مر ثم المالى عدم الاعتقاد أساسا أخذ من أن الاصل فيما يطلب أن لا ينعقد اه أى وفاقا لما يأتي في الشرح (قوله والا) أى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان سم أى كالحنف وغيرهم من الخالفين (قوله وجهه ظاهر) هو من كلام الأخرى (قوله صلى) أى شرع فى الله - لا - (قوله والاوجه الخ) تقدم آتفاقي المعنى ومر وسم

(قوله فيه نظر ظاهر لان الخ) كذا مر (قوله وهو الاوجه) كذا مر (قوله ان كان من لا يكره الاقتداء به) هذا يقتضى عدم التدب عند ارتكاب مكره وفي الصلوات من حيث الجماعة كالاقتداء من الصغرى الى مانصه أو من حيث الصلاة ككونها في الجماع للفرق بين كراهة الاقتداء والكرهات الخاصة به فليراجع (قوله ان كان الخ) قيد يقال بل ينبغى من إعادة وان كراهة الاقتداء به انما تحصل بفضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء به لان المقصود بالاعادة حصول الفضيلة وهي حاصله في ذلك التقدير وبشكل عام ان سن الاقتداء يستلزم يقتضى من الاقتداء به وهو ينال كراهة الاقتداء به المستلزم للنهي عن الاقتداء به فليست اوجه أن يقال اتسنت إعادة تخلف من يكره الاقتداء به لتوقفه أو بدعة وعدم اعتقاد وجوب بعض الاركان لكن تحصل الفضيلة مال اليه مر ثم المالى عدم الاعتقاد أساسا أخذ من أن الاصل فيما يطلب أن لا ينعقد الامام الخ بل كعادته صلاحا لخنازة للمنفرد لان المقصود الشفاعة ولم يحقق قول الاوى ولان المقصود بالان للامام لا ما من تكراره اذ لا منافاة بين عدمه من الشيء وحصول فضيلة بل قد يحرم الشيء وتحمل فضيلته وانما تعقد إعادة هنادون مسألة العرائش اذ تبتلان الجماعة فيها من حيث جماعة غير مطاوعة بخلافه هنادون فيها من حيث هي جماعة مطاوعة وانما انتهى عنها خبر خارج لامن حيث هي جماعة فليست اه (قوله أو بدعتهم لم يعدها) أى كان كان لعدم اعتقاد بعض الاركان (قوله والاوجه

لغير من الانفراد افضل
اه وما قرنته بعلم ان قوله
لغيرهم الى آخره في نظر
ظاهر لان قولهم المذكور
لا شاهد له ما ذكره أولا
لمنع أن الانفراد هنا افضل
بل الافضل للاقتداء حيث
لا مانع وانما شاهد ذلك
البحث لكن مع قطع النظر
عن الملازمة التي ذكرها
وتبحث جميع اشتراط نسبة
الامامة قال بعضهم في الصبح
والعصر وقال أكثرهم بل
مطلقا وهو الاوجه - لان
الامام اذا لم ينوها تكون
صلاته فرادى وهي لا تنعقد
كما تقرر فان قلنا خالف
المجموع المشهور من مذهبه
انه لا يشترط لجماعة الجماعة
في الامامة فثبت بان صلاحه
جاء - لكن لا يوافق فيها
وهو رد أنها تعقدته
فرادى قلت يبين تأويل
عبارته بانها جماعة بالنسبة
للمأمومة - بين دونه والا
لا تعقد الجماعة حينئذ
اكتفاء بصور الجماعة ألا
ترى ان الجماعة المكرهه
لخوفسق الامام يكتفى بها
لجمعة صلاة الجماعة مع
كونها شرط اعتبارها كما أنها
هنا كذلك قال الأخرى
ما حاصله انما اتسنت إعادة
مع المنفردان كل من
لا يكره الاقتداء به ويحسن
أن يقال ان كانت الكراهة
نفسه أو بدعتهم لم يعدها
معسوا الاعادها ووجهه
خاشر مر تردد في الوردى

انه لا فرق بين الفسق والبدعة فهو همان لان العلة هي حرمان الفضيلة الموجودة في السك اذ كل مكر ومن حيث الجماعة منع فضله وان كانت الصلاة جادة صورة يسقط جهان فرض الكفاية بل ويكتفي بها في الجمعة مع انها شرط فيها (٢٦٧) والاوجه فيها ترد في نفسه انه حيث لم

يكن المعبد طر وقوله امام
واتسم بأذن لا يصلي معه
نطاقه الكراهة اقامة الجماعة
فيه بغیر اذن امامه الاصلی
معه وبحث الزكشي
كلاذرى على عمل سن لا إعادة
مع جملتها كقولنا
مسجد تتركه اقامة الجماعة
فيه فاننا هو يؤيد بما يحتمل
ويظهر ان عمل الجماعة
المفرد ان اعتقد حوزاها
أو ندبوا الالم تعتقد لانه
لا فائدة لها عند الله عليه
وبحث ايضا ان الحسن اذا
كان الانفراد أفضل وانه لو
اعادها نحو العرادة فان سدت
لهم الجماعة فافوض والا
لم تعتقد لا الفرق ولا اخافه
ان عمل سنهم امام يعارضها
ما هو أهم منها ولا افتقد محرم
وقد تكرر وقد تكون
خلاف الأولى اه ولا ينافي
ما تقرر من عدم الاعتقاد
ان لم تشرعه الجماعة لان
الحرمة ومقابلها هنا المعنى
خارج فلا ينافي مشروعة
الجماعة وفضلها اه (تتبعه)
وقع في شرحي للازناد
والجواب عن الاشرف في الثاني
الى التوقف في ذلك النظر
لكلام المتأخرين في الدال
على ان سبب الاعداء
لمن صلى منفردا وجوب فضل
الجماعة تارة وتارة
أخرى ولمن صلى جماعة قوله
كون الفضل في الثانية ولو

ما وافقه (قوله انه لا فرق) أي في عدم ندب الاعداء سم (قوله منع فضله) أي في عدم اعتقاد
أخذ من قوله الاتي فيسبب التنبه ولا ينافي الخ فالراجح سم أول تقدم عنه عن هر ما يصرح بذلك
الفضيلة (قوله الكراهة اقامة الجماعة) شمل لاقامتها بعدا قامة امام وجهان بها فاسبغ في جاحته
سم وتقدم في أوائل الباب عن عس استشكله (قوله الاصلی الخ) أي ندب بحيث لم يكن فائدا لضعفه
(قوله ما يحتمل) يعني قوله والاوجه انه لا فرق الخ (قوله ويظهر) الخ قوله قال في النهاية (قوله ان عمل ندبها
الخ) عبارة النهاية ومحل ندب الاعداء من صلى جماعة الخ ويأتي في الشرح ما يفيد قال عس قوله هر ان
صلى جماعة أي وراد اعدامه التحصيل الفضيلة لغيره اه (قوله لم تعتقد) عبارة النهاية فلا بد اه قال
عس أي فلو اعاد لم تعتقد اه (قوله لانه لا فائدة الخ) هلاك في عودها على المأموم والتجبر وانها بل
ندبها خلف من لا يعتقد حوزاها حصول الجماعة للمأموم وان يعتقدها الامام سم وظاهره ولو صلى
المأموم جماعة وكان الامام عن يمينه والاعتدابه وهو بخلافه ما سار في تعاضد النهاية ويأتي في الشرح بقوله ثم
انظر الخ (قوله وبحث) الى قوله قال الخ اعاد المعنى الى الاذرى وأقره (قوله اذا كان الانفراد أفضل) أي
لتصرف الخ الامام سم (قوله نحو العرادة) انظر ما أدخله بقوله الخ وقد تكرر كماله النهاية والمعنى (قوله فان
سنت لهم الخ) ان يأتى بكوفوا بصره في ضوء عس (قوله ما هو أهم منها) أي كانتا محترمتين من الحيوان أو
المال أو الأشخاص (قوله ولا ينافي) أي ما قاله الاذرى بقوله ما تقرر مفعول ينافي ش اه سم (قوله
لان الحرمة ومقابلها هنا المعنى خارج) قد يقال ان الكراهة مع فسق الامام أو بدعته أو نحوهما انضام المعنى خارج
لان ان الجماعة تنسحق الامام وبدعته واعتقاده عدم وجوب بعض الأركان سم وقد يقال ان فسق الامام
وباعده خارج لا يزوجه حكم محكم الثاني بما تقرر في الاصول والمرااد بالخارج في كلام الشرح الغير اللازم
(قوله في الثاني) أي في شرح العبابو (قوله الى التوقف) أي عدم ترجيح وجوب (قوله في ذلك) اشترط في
كلام المتأخرين و(قوله انظر) فاعل وقع ككردي (قوله انظر لكلام المتأخرين الخ) وهو ظاهر النهاية
والمعنى (قوله ان سبب الاعداء الخ) عبارة شرح الاشراف وجه من الاعداء فيمن صلى منفردا يحصل له الجماعة
في فريضة الوقت كانتا فاعلت كذلك وجماحة حصلت اشتمال الثانية على فضيلة وان كانت الأولى اكمل منها
ظاهر انتهى اه سم (قوله ومصورتها الخ) أي كيان في قوله فان كانت بحسب بعضهم الخ (قوله ارجاء كون الخ)
عبارة شرح العباب احتمال اشتمال الثانية على فضيلة لم توجد في الأولى وان كانت الأولى اكمل في الظاهر
انتهى اه سم (قوله لما في الحرم الخ) لتعليل للغاية (قوله فثبت على ذلك) أي على النظر لكلام المتأخرين
كردي (قوله جعل تلك الابهات السابقة) أي في قوله والاوجه انه لا فرق الخ وقوله والاوجه فيها ترد الخ

فون الأولى الى الثاني الخبر المتفق عليه أن معاداً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم ذهب يصلي بجماعة من كون الجماعة الأولى اكمل
وأتم فثبت على ذلك تلك الابهات السابقة

على الثاني لأنه الذي ترتبط عادته بوجه ثواب دون الأول لأن القصد وجود صورة الجماعة في فرضه ليخرج عن نقص عدم الجماعة عليه ويؤيد الاكتفاء بالصورة في هذا الاكتفاء بهما في الجمعية كما مر الخوصلة في جماعة مكرهة اعتقدت مع كون الجماعة شرطاً لصحتها كما عادة فإذا اكتفى بمصورتها فهناك المنفرد أولى ثم نظرت كلام المجموع والواو وضوغيهما فإما أنه ظاهر في أن سبب الاعادة في القسمين حصول الفضلة وبعبارة الروضة كالمذهب وأقره في شرحه يوسف صاحب على إذا وأى من يصلي تلك الفريضة وحده أنه يصليها مع الفضلة فيفضلها للجماعة وبعبارة الكفاية وتسن الاعادة أيضاً (٢٦٨) مع من رآه يصلي منفرداً فيحصل للثاني فضله الجماعة بالافتقار لورود الخبر بذلك أي السابق

وهو من يتصدق على هذا واذا تقرر أن مقتضى مذنب الاعادة رجاء الثواب مطلقاً انجبت تلك الإصحاح التي حاصلها أنه لا تندب الاعادة بل لا يجوز للمنفرد وغيره إذا كانت الجماعة على يديه معها فيها ثواب من حيث الجماعة لكن يؤخذ مما مر عن الزركشي في مسئلة المفترقة أن العبرة في ذلك بغيرهما وإن انتفى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لتعذر انقراضه عن الصف أو موقنة أفعال الإمام فإن قلت لم اشترطوا هناك أن يكتفوا بالجمعة بصورة الجماعة وان كرهت مع كونها شرطاً للصحة كل منهما قلت يفرق بان الفرض هنا وقوعه فلم يكن للاتباع بالتأني مسروق الأرباب الثواب والكان كالعبث وتم الفرض منوطة بحتمه بوقوعه في جماعة فوسع للناس فيها بالاكفاء بصورتها إذ لو كففوا بجماعة فيها ثواب لشيء ذلك عليهم فإن قلت بحث

بعضهم في المنفرد مذنب الاعادة مع الإقتداء به وإن كره لأن الكراهة تقتضي بالخص بالخص لا بغيره ومع ذلك يكتبه ثواب الاعادة لا كراهة لا من خارج اه قلت هذا البحث وفاق ما قدمته من الشرحين السابقين وأما ما هنا فالروضة على ثواب عند التفرع في صلاة المنفرد من حيث الجماعة وفي هذا لا يحصل ذلك خلافاً لهذا الباحث ومضى التهم أنه لو صلى بولم يرج الماء ثم جدد لم يسن له اعادتها وأعتز على ما مضى عليه صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر تيمم صلى آخر أو تلك سلاتك وأصبحت لتستعمل في الذي أعاد بالروضة لك الأجر منين ولا يؤخذ من الأول عدم تأنيب اعادتها مع جماعة فلا فلاحاً لان زعمه لأن ذلك في اعادتها منفرداً لا لاجل الماء وأما اعادتها مع الجماعة فلا نزاع فيه لان المتيمم في الاعادة جماعة كالنوعين (وفرضاً الأولى) الغنية عن الفضلة

وقوله ونظروا الخ وقوله وبما شأنه الخ لكن في تقريبه على سبيل بالنسبة للبحث الثالث نامل (قوله على الثاني) أي من صلى جماعة (قوله دون الأول) أي من صلى منفرداً والظرف حال من الثاني (قوله في هذا) أي في الأول (قوله كس) أي قبل التنبه (قوله ثم) أي في الجموع (قوله فهنا) أي في الاعادة (قوله وغيرهما) أي الكفاية أخذاً بما يأتي (قوله فإما أنه ظاهر الخ) فيه نظران مفاد ما يذكره من الروضة والاكفاية أن سبب الاعادة في القسمين مع المنفرد حصول الفضلة له وظاهره ولو كان ذلك المنفرد نحو فاسق ولم يحصل فضله المعيد وأنه ساكت عن الاعادة مع الجماعة فهو عليه لا فتأمل (قوله مطلقاً) أي أو اعصى العبد منفرداً أو جماعة (قوله للمنفرد وغيره) أي أن صلى منفرداً أو جماعة (قوله ماسر) أي في أول السواد أو (قوله في ذلك) أي في الثواب من حيث الجماعة (قوله بعد ذلك) لا ينسب تأخير من قوله من حيث الجماعة (قوله لم اشترطوا بذلك) أي أن يكون الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة سم (قوله هنا) أي في الاعادة (قوله بالثاني) الأولى التأييد (قوله فيها) أي في الجمعة أو في جماعة (قوله بحث بعضهم الخ) والظاهر أن ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال لا ذرى المصلحة سم وظاهر إطلاق النهاية والغنى اختصاراً لهذا البحث ومروى بأن سم اعاد (قوله في المنفرد) أي في من يصلي منفرداً (قوله والاقترانه وان كره) أي الإقتداء بالخوف في الإمام أي فالاقترانه منسب وبمكر وبجهتين سم (قوله لان الكراهة الخ) على السبب (قوله وفاق ما قدمته الخ) أي من الاكتفاء بصورة الجماعة على منفرداً لكن ظاهر ما هنا أنه لا فرق بين من صلى جماعة في المكان الذي هو الواقفة نظراً (قوله وأما ما هنا) أي على النظر لظاهر كلام المجموع والواو وضوغيهما (قوله فالدار في على ثواب عند التفرع الخ) هلا كفي في الاعادة ونهيهما حصول ذلك الثواب بالنسبة للمعتدي حيث لم يكره اقتداءه بل لا يبعد إلا أن الأمر كذلك سم (قوله في صلاة المنفرد) أي في الصلاة مع المنفرد ولا أعادته مع (قوله وفي هذه) أي في إذا كان المنفرد من يكره الاقتداء به (قوله وقال للذي أعاد الخ) هو مع الاعتراف (قوله من الأول) أي مما مر في التهم بعبارة التكره في قوله لم تسن الخ اه (قوله لان ذلك) أي الأول قول المتن (وفرضه الأولى) وإنما يكون فرضه الأولى إذا أغنت عن القضاء والافرضه الثانية المغيبة عنه على المذهب كذا في المغني والنهاية وهو محقق على

وجوه ستة - قبل استئصال الثانية على فضله وإن كانت الأولى أكمل منها ظاهراً اه وبعبارة شرح العباب في الثاني وأما من صلى جماعة فلا حتم لاشغال الثانية على فضله لم توجد في الأولى وإن كانت الأولى أكمل في الظاهر الخ (قوله لم اشترطوا بذلك) أي أن تكون الجماعة التي يعيد معها فيها ثواب من حيث الجماعة (قوله والاقترانه وان كره) أي فالاقترانه منسب وبمكر زه أي بجهتين (قوله وان كره) أي الاقتداء بالخوف في الإمام والظاهر أن ما بحثه هذا البعض خلاف قوله السابق قال لا ذرى ما حاصله الخ (قوله فالدار في على ثواب عند التفرع الخ) هلا كفي في الاعادة ونهيهما حصول ذلك الثواب بالنسبة للمعتدي حيث لم يكره اقتداءه بل لا يبعد إلا أن الأمر كذلك سم (قوله وقال للذي أعاد الخ) أي بالروضة لك الأجر منين) فديحباب

طريقة يكتبه ثواب الاعادة لا كراهة لا من خارج اه قلت هذا البحث وفاق ما قدمته من الشرحين السابقين وأما ما هنا فالروضة على ثواب عند التفرع في صلاة المنفرد من حيث الجماعة وفي هذا لا يحصل ذلك خلافاً لهذا الباحث ومضى التهم أنه لو صلى بولم يرج الماء ثم جدد لم يسن له اعادتها وأعتز على ما مضى عليه صلى الله عليه وسلم قال لا تسافر تيمم صلى آخر أو تلك سلاتك وأصبحت لتستعمل في الذي أعاد بالروضة لك الأجر منين ولا يؤخذ من الأول عدم تأنيب اعادتها مع جماعة فلا فلاحاً لان زعمه لأن ذلك في اعادتها منفرداً لا لاجل الماء وأما اعادتها مع الجماعة فلا نزاع فيه لان المتيمم في الاعادة جماعة كالنوعين (وفرضاً الأولى) الغنية عن الفضلة

طريقه صاحب المني المتقدمه وأما على طريقه صاحب النهاية فلا ما سبق من أنه موافق للشارح في ماس
 فليصر وصرى ذلك أن تقول مخالفاً للمني للشارح والنهاية ما هو في جواز الاعادة بصفة عدم الانغاء اعادة
 المقص منهم بالنهم وكلام النهاية والمخني هنا في الاعادة بصفة الانغاء كما عاده المقص بالوضو عاصلاً بالنهم فلا
 مناقاة بين كلامي النهاية وبين رأيي في الكردية ما سبق قوله وفيها عطف على الغنية أي وفرضها الأولى الصغير
 الغنية أي يضاهيها في ماسر ميل قول المناصف وحده من نيب اعادة غير المعنية يعني اذا كانت الاعادة أيضاً غير
 مغنية عن الفضة ففرضها الأولى الغير الغنية وأما اذا كانت مغنية فلا الأولى ففرضها الثانية هو ظاهر اه
 (قوله وغيرها) أي غير الغنية (قوله من نيب اعادتها) أي غير الغنية ش اه سم (قوله الغير الأولى)
 الى المتن في الغني والى قوله ولا يناق في النهاية الا قوله مع اشتراطهم الى بغيره وقوله على المنقول الى نعم يؤخذ
 (قوله الغير الأولى) أي قائم الكفاية نهاية قول المتن (في الجديد) والقديم ونص على الاملاء ائذان
 الفرض احداها بحسب أي يقبل منهما ما شاء وقيل الفرض كلاهما الأولى مسقطه للرجح لا يعتمد
 وقوع الثانية ففرضاً كماله الجماعة لوصلا جمع مثلاً سقطا الخرج عن الباقي فلو صلاها طاعة أخرى
 وقعت الثانية ففرضاً أيضاً وقيل الفرض أي كمالها نهاية معنى (قوله واسقطا الطلب بها) ولا يناق في سقوطه
 وجوب القضاة في غير الغنية لأنه بأمر جديد سم قول المتن (والاصح) أي على الجديدنها يتوقف (قوله
 صورة) أي لا الحقيقي عش (قوله حتى لا تكون غلامتداً) أي لاجل أن لا تكون فلا ييسق له انصاف
 بالفرضية يعبري (قوله وأما هو فرض على المكلف الخ) أي من حيث هو يقطع النظر عن خصوص حال
 الفاعل وذلك قال في الجمله لا عليه والظاهر أنه لا يجب أن يلاحظ ما ذكر في نية بل الشرط أن لا ينوي حقيقة
 الفرض كماله الحلي اه يعبري ويأتي عن سم والطبلاوي مر ما واقعته (قوله لأنه الخ) لتعليل
 الممتن (قوله وهذا) أي بالتعليل الثاني (قوله يضاهيها) أي في المنهاج عبرة النهاية وما تقرر من وجوب
 نية الفرضية والاعتماد على في الرفض واختاره الامام من عدم وجوبها وأنه يكفي الخ واعتمد الخطيب
 الاختراع واختاره الامام وقال في الغني بعدد كراو جهين ما صوب جمع شيخي بين ما في الكتاب وما في الرفض
 بأن ما في الكتاب انما هو لاجل جعل الخلاف وهو هل فرضه الأولى أو الثانية ويختص الله ما شاء منهما وما في
 الرفض على القول الصحيح ودون أن الخلاف نفق فلا يشترط فبأنه الفرضية وهذا اجمع حسن
 اه (قوله أنه يكفي نية الظاهر الخ) أي لا يعرض لفرضية معني (قوله اعترض أيضاً الخ) قد يقال
 اختيار الامام لا يخط عن احتماله أي الامام المحدث عند الشيعة من الوجوه سم (قوله اما اذا نوى حقيقة
 الفرض الخ) أي أو أطلق أخذ من قوله صورة أو ما هو فرض على المكلف الخ لكن في سم على المنهج
 مانعه فرع الحقه وقال الشيخنا الطبلاوي مر أنه اذا أطلق نية الفرضية في المعادة لم يضر وان لم يلاحظ
 كونها فرضاً صورة أو فرضاً على المكلف في الجمله انتهى اه عش (قوله ولو بان) الى قوله كذا قيل في
 المخني الا قوله وتبعه على رأي (قوله وكثير بن) عطف على المصنف (قوله غافلين) أي ابن العماد والشيخ
 (قوله عن بناء الخ) أي الغزالي (قوله أن الفرض الخ) بيان رأي الغزالي (قوله على القولين) هل المراد
 به الاصح ومقابلته بدليل الترجيح سم (قوله أما على الثاني) أي مقابل الاصح (قوله ذلك) أي عن
 محله على أنه كان واجبا للعلم وقد ردها بانها واقعة حال فليتو الا احتمال بعينها فليأمل (قوله وغيرها)

أي غير الغنية ش قوله من نيب اعادتها) أي غير الغنية ش (قوله واسقطا الطلب بها) ولا يناق في سقوطه
 وجوب القضاة في غير الغنية لأنه بأمر جديد (قوله ولا يناق في الخ) ضرب على هذه القولة بالقرآن كسب الظاهر
 ان المضر وجبه صحيح فتأمله (قوله وهذا مع اشتراطهم في الوضوء المجدد الخ) قد يقال هذا لا يؤيد ما ههنا
 يكفي في الوضوء المجدد الدالة المناسبة له وللأصل كدلة الوضوء ولا تعب له التي لا تناسب الا الاصل كغيره
 الحذف بخلاف ما هنا حيث وجوباً للفرضية التي لا تناسب الا الاصل (قوله اعترض أيضاً بأنه اختيار
 للامام الخ) قد يقال اختيار الامام لا يخط عن احتماله المحدث عند الشيعة من الوجوه (قوله على القولين)

صر فها عن ذلك

بشيء غير الغرض وكذلك على الأول لأنه ينوي به غير حقيقته وتأييد الإجراء بغسل المعلقة في الوضوء للثبوت وأقامت جلسة الاستراحة مقام الجلوس بين المسجدتين ليس في محله لأن ما هنا (٢٧٠) في فعل مستأنف فهو كأنه غسل المعلقة في وضوء التجدد وقد قالوا لا بد من إخراجها لأن نيتهم في توجدها

رفع الحدث أصلها هو نظير مستأنف وأما غسلها للثبوت فأنما آخر لأن نيتهم اقتضت أن لا يكون تأنيث ولا تأنيث إلا بعد تمام الأولى ولا جلسة استراحة إلا بعد وجوبها وجلسة الاستراحة الأولى وجوبها بين الصغيرتين فذنته متضمنة لحسين هذين وأما نيتهم في الأولى هـ في تعريض الفعل الثانية وجودا ولا صداما فأوفهم ما قلنا من محاسنهم وقوعها فإضاها كما تقرر نعم ونؤخذ من كلامهم في غسل المعلقة فليسان انه لو نسي هـ فغسل الأولى فغسل مع جماعة ثم بان فساد الأولى أجزاء الثانية عليهم بنيتها حينئذ (تتمة) يجب فيها القيام تكامرا ويجرم القطع لانهم أثبتوا لها أحكام القرض ككونها على صورته ولا ينافي جواز جمعها مع الأصلية بينهم واحد ويفرق بان النظر هنا الحاشية الفرض وثم لصورته لما تقرر وأما على صورة الأصلية فترى فيها ما يتفق بالصورة وهو التنية والقيام وعدم الخروج ونحوها مطلقا فأصله (ولاحض في تركها) أي الجماعة (وان قلنا) انها (سنة) لتاكدها (الاعذر) للغير الصريح من منع النداء قبل بانه فلا صلاته أي كماله الا من عذر قبل السنة في تركها وصحة مطلقا فكيف ذلك جوابه أن المجموع أن المراد لاخصة تقتضي منع الحرمة على الفرض والكراهة على السنة أن تاركها يثاب على وجوه وتروشه أنه يجب بالمرأه الامام الاعذر (عالم بحس)

الفرضية (قوله بنسب الفرض) لعل الانسب بعدم نية الفرضية (قوله على الأول) أي الأصح (قوله بغسل المعلقة) أي بإجزائه (قوله ليس في محله) خبر وتأيد الإجزاء (قوله فهذا) أي الانفصال التجدد (قوله) وتأنيثها للثبوت كان ينبغي لبطاق سابقه ويصح عطفه وهو لا جلسة على محله قوله تأنيث أن زيد هنا قوله وجلسة الاستراحة فتأمل (قوله ما) بالخ فاعل يكون (قوله فذنته) أي المذكور من المتوضئ وانفعل (قوله حسين هذين) أي غسل المعلقة وجلسة الاستراحة (قوله وأما نيتهم في الأولى) أي نية المعبدي الصلاة الأولى (قوله في تعريض) الأولى التانيث (قوله فيها) أي الثانية (قوله كاتقرو) أي في قوله ما على الثاني الخ (قوله مع جماعة) يظهر أنه تصور ولا تعيد فتأمل بصرى أي: إننا ذكره ليكون الكلام في إعادة شرط الجماعة (قوله وعجزم القطع) فيه نظر والظاهر خلافه ثم رأيت في شرح العباب قال ما نصه وقضية مأمرا من وجوب القيام نية الفرضية أن المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر وفيه نظر بل الذي يظهر جوازه وان قلنا ذلك لان قصد صاحبها كتابة الصورة وأما جواز الخرج فهو حكيم من أحكام النقل لا تعلقه بذلك الحكاية فكان على أصله يؤيده قول الشيخ أبي علي ونحوه يجوز أن فعل المعادة مع الأولى بينهم واحد انتهى اهـ سم (قوله ولا ينافاه) أي ما ذكر من وجوب القيام وحرمته لقطع (قوله هـ) أي في جواز الجمع بينهم واحد (قوله ونحوها) لعله أدخل به الاستقبال في السقرو (قوله لا مطلقا) أخرج به عدم جواز الجمع بينهم واحد قول المتن (ولاحضه الخ) والرخصة يسكنون الخا ميجوز ضمها لغتها التيسير والتسهيل وأصطلاحا الحكم الثالث في خلاف الدليل لعذرهم بانه ومغنى قال عرش قوله وأصطلاحا الحكم الخ ويعبر عنها أيضا بأنها الحكم المتغيرا إلى السهل لعذرهم قيام السبب للحكم الأصلي وقوله على خلاف الدليل الخ دخل فيه علم يسبق امتناعه بل ورد ابتداء على خلاف ما يقتضيه الدليل كالمسلم فان مقتضى اشتباهه على الفرد عدم جواز الخوازي على خلاف الدليل اهـ (قوله أي الجماعة) إلى قول المتن وكذا دخل في المغنى الآخره ورد قول المتن (الا لعذر) فلا تروشه أنه المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر بانه ومغنى قال عرش لعل المراد بعدم الموافية لعدم عرفا بحث بعد غير معنى بالجماعة لا ترك الجماعة في جوع الفرائض اهـ (قوله مطلقا) أي لعذرهم وبدونه (قوله فكيف ذلك) أي قوله لا رخصة في تركها وان قلنا سنة لا يعذر مغنى (قوله يقتضي منع الحرمة) أي حيث تقرر واجب الشعار عليه كاهو ظاهر سم (قوله على السنة) أي أوفهم لا يتوقف الشعار عليه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن المراد ما ذكر (قوله وتروشه) أي أي شهادة المداوم على الترك نهاية ومغنى (قوله ويجب الخ) أي أن الامام إذا أمر الناس بالجماعة وجبت الاعتقاد بالجماعة فلا يجب عليهم طاعة قيام العذر ومغنى ونهاية قال عرش قوله من لقيام العذر ظاهره وان عليه وأمرهم بالحضور معه ويحتمل أنه أمرهم بالجماعة أمرا مطلقا ثم عرض لهم العذر فلا يجب عليهم الحضور ورجل أمره على غير أوقات العذر اهـ وقوله ثم عرض الخ أي أوفهم معذور بالفعل لا يعلم الامام وقوله على غير أوقات العذر أي

أراد بها الأصح ومقاله بدليل التوجيه (قوله أجزاء الثانية) اعتد به مر (قوله ويجزم القطع) فيه نظر ظاهر والظاهر خلافه ثم رأيت في شرح العباب قال ما نصه وقضية مأمرا من وجوب القيام نية الفرضية أن المعادة تلزم بالشروع فلا يجوز قطعها من غير عذر وفيه نظر بل الذي يظهر - وأزه وان قلنا بذلك لان قصد صاحبها كتابة الصورة وأما جواز الخرج فهو حكيم من أحكام النقل لا تعلقه بذلك الحكاية فكان على أصله يؤيده قول الشيخ أبي علي ونحوه يجوز أن فعل المعادة مع الأولى بينهم واحد اهـ (قوله في المتن الاعذر) فلا تروشه أنه المداوم على تركها لعذر بخلاف المداوم عليه بغير عذر ش مر (قوله ان المراد لا رخصة تقتضي منع الحرمة) أي حيث تقرر واجب الشعار عليه كاهو ظاهر (قوله)

وفي غير المعذورين (قوله وتبلغ) الى قول المتن وجو عن: النهاية الاقوله أو الزلق وقوله من غير مسموم وقوله
 أم حارث لا فرق وما ناله عليه (قوله وتبلغ الى الخ) عبارة النهاية وشريحه بافضل كطريق ويرد بيل كل مناهو به
 أو كانت نحو البرد كبراز تزدده (قوله أمر بالصلاة الى الخ) أي زمن الحد يستغفر عبارة النهاية في سفره وقال
 عرض في الاستدلال به شيء لما تقدم من أن الجملة لا تحصى المسافر من كنهاتين قلعل الاستدلال به على
 كونه عذرا في الجمله اه (قوله أم إذا لم يتأذخ) اشار به الى أن المدار على التأذي والمشفة للابل (قوله أو كن)
 كنهاتين يخرج من الحائط كروى وفي الابعاد ولو كان عنده ما معناه باله كابدالم ينتفع عنه كونه عذرا فيما يظهر
 لان المشقة ذلك موجود ويحتمل خلافه اه (قوله من سقوفه) أي الكس عبارة ذخير من سقوفه الأسوان اه
 (قوله على ماله الى الخ) عبارة النهاية والمخفى كافي الكفاية عن القاضي الى (قوله لان الغالب الى الخ) علة التقيد
 بعدم الخشية عن التقدير (قوله أي شديد الى الخ) ينبغي أن يكون ضابط الشدة في الرجوع والظالم حصول التأذي
 به ما وإن يعتبر في الرجوع البادر: أي أيضا أخذ ما تقر في: انطرت عدم اعتبار هذه أي الرجوع البادر في النوازل
 هو على الملاحظة وأما يحصل به: تأذ كالأذى بها في الابل ويكون ذلك كرا الى كل ما هو للغالب يحصل نظر ولعل
 الثاني أقرب ثم رأيت في فسخ الجواهر ما منه خلاف لطفه في بلاد الشديدة نهاراتهم لو تأذي به من كذا به
 بالوحد لم يبعد كونه عذرا ويؤيد قولهم المسموم وهو الرجوع الحار عذرا لبلاد نهاراتهم ونحوه في الابداد
 ورأيت المحشى سم قال قوله أو رجع يرد محتمل أن يحمله ما لم يشدد به: أو لا كان عذرا ثم لم يرد أيضا أخذ ما
 بأن لانه يثبوت بشديد وزياد رجع انتهى اه بصرى قول المتن (وكذا وجد الى الخ) ومثل الوحل
 قتيلا كثره فوقع البرد والبلع على الأرض بحيث يشق المشي على ذلك مشقة في الوحل نهاية (قوله)
 اسكانها وهو لغزير يشق نهاية (قوله بان لم يأمن) الى قوله وقول جميع في المخفى الاقوله أي وان وجد الى ما سر
 وبأنه عليه (قوله وحذف التحقيق والجمع والتقيد الى الخ) ويرى ابن اقرى في روضه تعالى صله على
 التقيد وهو الاجماع وأما حديثان بن جابر أخرس رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابهم مطر لم يبل أسفل
 نهالهم أن ينادي يصلحتم في حالهم ففروض في المطر وكلامنا في وحل من غير مطر نهاية ومعنى وقد
 يقال الاتصاف أن الحدوث المذكور رد البلى باعتدله الأذرى والجواب عنه لا يخفى ما منه نعم المخفى يشهد
 للتقيد فانه إذا فرض أنه لا زلق في - مولا توبت فلا مشقة في النهاية مع الى الجماعة به بصرى (قوله التوبت)
 أي أنهم لم يسه كاهو ظاهر لا أعرف أسفل الرجل وما حاشية الشيخ غرض من تفسيره بذلك لا يخفى بعده
 خصوصاً وصحة الشدة الى أنه يلزم عليه أن لا يتحقق خفف أو ذكر وحل بلوف أسفل الرجل وشديد (قوله)
 واعتدله الى الخ) أي الحذف الذي يقتضاه عدم الفرق بينهما في الخفف قول المتن (كمرض الى الخ) أي وشدة
 نعاس وفوق انتظار الجماعة معنى (قوله مشقة المشقة الى الخ) أما الخفيف كوضع ضرر وصدا عسير
 وحشية في خلداس بغير معنى ونهاية (قوله لكن الذي الى الخ) عبارة النهاية وحروان لم يكن وقت الظهور كاشه
 الملاحظة تعالى صله ويرى عليه في التحقيق في وقت يسد وقت الظهور كافي للجموع والاروضة وأصله يجري على
 الغالب ولا فرق بين أن يسد ظلا عشي فيه أولا اه (قوله أول كلام الى الخ) لكن كلامه يبدد بعضه عدم
 التقيد به وهذا هو الظاهر قال الأذرى ودرج به بعضهم فقال للابدان ان انتهى معنى (قوله تقيد الحار
 بوقت الظهور) اعتدله النهاية والمخفى الاطلاق كبراه (قوله وان وجد ظلا عشي فيه) لا يخفى أن هذا الملاحه
 في المتن أو رجع عاصف بالليل) قال في المبعثرة اشترط أي حاوى ظلمته قال شيخ الاسلام بل كل من الظلمة
 وشدة الرجوع عذر بالليل قاله المحب الطبري اه (قوله أو رجع بارد) يحتمل أن معناه يشدد به: أو لا كان عذر
 نهارا أيضا أخذ ما بان في لانه حشذ وشد بدور ياد رجوع (قوله أو وقت الصبح) أي على المعنى في المهم
 قال لان الشقة في اعتدله بها في المغرب (قوله تقيد الحار بوقت الظهور) التقيد به جرى على الغالب بشرط
 حر (قوله وان وجد ظلا عشي فيه) أي قول لا يخفى في متأمل ان هذا الكلام محال لوجه له وذلك لان من
 البديهي ان الحار انما يكون عذر اذا حصل به التأذي فاذا وجد ظلا عشي فيه فان كان ذلك الظل داغعا

وتبلغ يبل نو به ورد لا أو
 نهوا ان تأذي بذلك لغزير
 الصبح أنه صلى الله عليه
 وسلم أمر بالصلاة في الرمال
 يوم مطر لم يبل أسفل النعال
 أما إذا لم يتأذ بذلك تخفسته
 أو كن ولم يخش تقديرا من
 سقوفه على ماله القاضي
 لان الغالب فيه العجاسة
 فلا يكون عذرا (أو رجع)
 عاصف أي شديد أو رجع
 بارد أو ظلمة شديدة بالليل
 أو وقت الصبح لغزير بذلك
 واعظم مشقة فيه دون النهار
 (وكذا وحل) بفتح الحاء
 ويحوي أسكانها (شديد)
 بان لم يأمن معه التوبت أو
 الزلق (على الصبح) لسلام
 أنهارا لانه أشق من المطر
 وحذف في التحقيق
 والجمع والتقيد بالشديد
 واعتدله الأذرى (أو خاص
 كمرض) مشقة كمشقة
 المشي في الحار وان لم يسقط
 القيام في الغرض لا اتباع
 رواء البخاري (وحر) من
 غيره يوم (أو وشدين من)
 بيل أو نهار كالمطر بل أولى
 لكن الذي في الروضة كذا
 أصله أول كلامه تقيد
 الحار بوقت الظهور أي وان
 وجد ظلا عشي فيه

وبه فارق مسئله الاراد اما حرشاً من السجوم وهي الریح الحارة فهو عذراً لا ونهاراً حتى على ما فهموا لافرق هنا بين من ألفهمها اولاً لان المدار على مابه التأذي والتأذي انشقة وصوبت (٢٧٢) الروضه وغير هالهما من العلم وبحسب ان الشدة قد تقتضى بالمصلحة باعتبار طبعه فيصح عددها

من الخاص أيضاً غير آيت شارحاً أشار لذلك (وجوه وعطش ظاهرين) أي شديدين لكن بحضرة ما كولا وأوشروب وكذا ان قرب حضوره وعبر آخرون بالتوقن المولا تنافى لان الماراد به شدة الشوق لا أصله وهو مساو لشدة أحسبه يسئلون قول جمع متأخرين شدة أحدهما كلمة وتان لم يحضر ذلك ردة أي ان أرادوا ولا سرب حضوره بأنه مخالف للاخبار كغيره إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة بدوا بالعشاء ونحو الصلاة بحضرة طعام ونصوص الشافعي وأصحابه اه والذي يقبل جملة ما قاله أولئك على ما إذا اختل أصل خشوعه لشدة شوقه أو عطشه لانه حينئذ كدافعة الحد بل هو أولى من المطر ونحوه مما مر لان شدة في هذا أشد لانها تازل في الصلاة بخلاف تلك وجل كلام الانصاب على ما إذا لم يغسل خشوعه لا بحضرة ذلك أو بغيره فينبغي أن يأكل اقم بكسر الموحدة جوعه إلا أن يكون مما يستوفي دفعه كمن يؤيد ما ذكره كراهة الصلاة في كل حال السوء فيه مطلقه وشدتها تسمى الخلق كما صرحوا به وكل ما يقتضي كراهة الصلاة عندها من غير اعتبارها من غير اعتبارها كل وصف كرهه القضاة كشدة الغضب والحاصل أنه متى لم تغلب ان الصلاة فالجماعة أولى (ومما اعتبرت)

بول أو غائبا أو رجع لم يكنه تغريغ نفسه والتطهر قبل فوات الجماعة كراهة الصلوات حيث (٢٧٣) ويجعل ما ذكر في هذه الثلاثة ان اتسع

الوقت بحيث لو قدمها أدرك الصلاة كاملة فيه والا حرم ما لم يتيسر من ترك أحداهما جميعا بينهم ولا يقدمه وان خرج الوقت كما هو ظاهر (وخوف ظلم) متضاف لاجعوله (على) معصومين عرض أو (نفس أو مال) أو اختصاص فيما يظهر له أو لغيره وان لم يلزم الذنب عنه فيما يظهر أو أيضا خلافا لما قبله وذو ظلم يتحمل فقط وان خرج به ما يأتي اذ الخوف على خصوصية في تنويعه أيضا هذا ان لم يقصد بذلك اسقاط الجماعة والا لم يعذر ومع ذلك لو خشى تأخره سقطت عنه كغيره ظاهر للنهي عن اضاعة المال وكذا في كل الكره به بقصد الاسقاط فبأنهم بعدم حضور الجماعة فعلى وجوب عليه حيث شذذ ولوم ورجائين لكن يسن له السعي في ازالته ان أمكن ولا فرق صد عدم قصد ذلك بين عليه بضحيه قبل فوات الجماعة وعدمه على الوجه بشرط أن يحتاج السوءان بخشي نفسه فلم يضره ما خوفه غير ظلم كدعي عليه واجب فور الانقضاء بخوفه وقوفه وكفوفه على نحو خروجه عن عدم انبات بذره أو ضياعه أو كل نحو حراد له أو فوات نحو معصوب أو اشتغل عنه بالجماعة ولا يظهر في تحصيل تلك مال

ان معنى عدم طلب الصلاة لاجل الجوع المذكور أنه يقدم الاكل ثم يصل والصورة ان الوقت باق فلا يحدو في التأخير بهذا الزمن النفس وهذا بعينه موجود فيمن يسمع زبادة فوات الجماعة فان الاولوية بل أن المسافر أو شدي (قوله بول) الى قوله ما لم يخش في الغنى والى قول المتن ولا ملازم في النهاية الا قوله ولا فرق الى ما خوفه الخ (قوله ويجعل ما ذكر الخ) أي جعل هذه الثلاثة من اعداء الجماعة (قوله في هذه الثلاثة) هي البول والغائبا والرجوع الكرهى وقضية تصنيع الغنى والنهاية ان المراد بمشد الجوع وشدة لعلس ومداقعة الحدث (قوله ولو قدمها) أي هذه الثلاثة (قوله فيه) أي الوقت (قوله والا حرم) أي وان خشى بخلافه ما ذكر فوات الوقت مسلي وجوب امدادها بما تم له أو لا كراهة لمخالفة الوقت فسي ذهابه وفي سم عن شرح العباب نعم أخذ من الخلافهما كغيرهما تقديم الصلاة حيث خاف الوقت انه لا تسقط الجماعة حيث ما كنت في هذه الحالة اه (قوله والا قدمه الخ) والوجه انه لو حدث له الحق في صلته حرم عليه فعلها وان كانت فرضا الا ان اشتد الحال خوفا ضرر انما به أي ضرر اربع التيم أيضا فله القطع بل فيجب عس (قوله معصوم) الى قوله ومع ذلك في الغنى الا قوله وان لم يلزمه على ذو ظلم (قوله أو نفس) أي أو معصوم أو متعنته نية وغنى (قوله أو اختصاص) عبارة النهائية أو سق ولو اختصاصا اه (قوله الخ) أي للشخص الذي يطلبه الجماعة يعبري (قوله وان لم يلزمه الذنب عنه) وفاقا لنهاية وخلافا لشرح المنهج وشرح بافضل والأشاد للشارح لو قطع بسبب خوفهم والمراد بما يلزمه الذنب عنه أن يكون ذل روح أو نحو ذلك عنه كرهى (قوله وان خرج به ما يأتي) فهو مثال باعتبار وقد باعتبار ورشدي (قوله على نحو خبره الخ) أي كعبه في القدر على التماسه بعد تحفظه غنى (قوله اذا خوف الخ) أي بول أو نحو تعبير رشدي (قوله ما يأتي) أي قوله أو ما خوف غير ظلم الخ (قوله هذا) أي كون الخوف على الخبز ونحوه علرا (قوله اسقاط الجماعة) أي أو الجماعة كإشراذ كرهى (قوله سقطت عنه) تأمل الجمع بينه وبين قوله السابق لم يعذر وقوله اللاحق في تأمل الخ وهذا ولو قبل كرهه الا ان بالاسقاط بقصد الاسقاط في غير الجماعة ويحرم فها ان أتى به فلا حرم في تركها ولو كراهة في ترك غيرهما لانهم زمت كنية الاشكال فلا تأمل ولغير ر بصري وياتي عن الرشدي عن الشارح ما وافقه (قوله وكذا في كل الكره به الخ) وفي الكرهى عن الابعاب عن الزركشي ويجري هذا في تعاطي الاشياء المسقط للجمعة كفسل نوبه الذي لا يغيره انتهى (قوله فبأنهم بعدم حضور الجماعة) وكذا الجماعة فان وقتت عليه كغيره ظاهر وانما فرضه في الجمعة لتأني ذلك فمما على الاطلاق وقد يستفاد من جملة الأهم بعدم الحضور أنه لا يأثم بالاكراهى سم على المنهج بغلان الشارح عز التصريح بذلك وعن الشهاب بن حجر أن الاكل حرام أيضا رشدي (قوله لكن يسن له السعي الخ) ظاهر عدم الوجوب وان تأذى الناس به سم على جوهه وقرى بان ذلك مما اعتيد وما يستعمل في أداء عاده عس وصرح بالشرح في شرح بافضل بالوجوب بآرائه والى أن اكلمه بقصد اسقاط الجمعة من التماسه لا يمكن ولا يسقط عنه اه (قوله أو ما خوف غير ظلم) الى قوله وكفوفه في الغنى (قوله وكفوفه على نحو خبره الخ) وافتى الولد الباقى ونسقط الجمعة من أهل محل مجمل معهم فبأنظر نهاية (قوله أو كل نحو حراد الخ) من التماسه والحام والعصاير ونحوهما عس (قوله ان احتاج الى المال) حصل منه ما لو احتاج اليه لكانه يعلم أنه لم يحصل له الا أن لا يمكنه تحصيله عند الاحتياج اليه على ما يصل بصرى وقد يقال هذا أولى بان يعذر به عما يأتي من الاستعجال بالخلف عن الرفقة (قوله أو حبس) الى قول المتن وأ كل ذى ربح في النهاية الا قوله على ما ذكره شارح الى وانما بيان وقوله ونظيره للتي وكذا في الغنى الا قوله

شرح العباب تيمم وقع في كلام الشجبين بقصد كراهة المداقعة بصفة الوقت ولم يجعله قيدا في كونها عذرا وهو محتمل أخذ من اطلاعهما كغيرهما تقديم الصلاة حيث خاف الوقت انه لا تسقط الجماعة حيث أمكنه في هذه الحالة اه (قوله لكن يسن له السعي في ازالته ان أمكن) ظاهر عدم الوجوب وان علم تأذى

(٣٥ - ثرواني وابن قليم) - ثاني (له عذران احتاج اليه الا والا فلا) (خوف ملازمة) وحسب (غير معبر)

يؤثر غير لانه حينئذ العمان
ومثله وذكره أولفعوله فيقول
لايه حينئذ المدين هذان
بعض من اثبات عساره أو
عسر عليه ولا بان كان له به
بينه وهنالك حكم يثقلها
قبل الحسن والاكال عدم
كله حيث وكان مما قبل فيه
دعوى الاسرار بينيه
كمسدا وقد بنى اتلاف فلا
عذر (وعقوبة) تقبل العفو
كتقود وجد قذف وتغزير
لله تعالى أولا كذا (و) رجي
تركها) ولو على بعدول بحال
(ان تغيب ياما) يعني زمانا
يسكن فيه غضب المستحق
يختلف نحو حدان اذا بلغ
الامام والا كان تغيبه من
الشهود عدل حتى لا يرتفعوه
على ما ذكره شارح وطواف
ماصل من مستحق بقران
أشوا انه لا يعفو عنهما
بخلاف التغيب قضته منع
حق يلزمه تسليم فوراً لانه
وسيلة للعفو المندوب اليه
وظاهره حوازي تأخير الغائب
الرد الواجب عليه فوراً الى
الانتهاء لعنه بعدم تصديقه
في دعوى الرد (وعر) بان

لم يجد ما تختل مرأته بتركه
من لباس لان علمه مشقة
بتركه (وتأجيل سفر)
مباح (مع رفقة تحول)
قبل صلاة الجمعة ولو تخلف
لها استوشح المشقة في
تختلفه حيث (وأ) كل ذي
رجح كره (أ) لن يظهر منه
ويجبه كثره ويصل كرات

ومثله الى هذا وقوله ولو على بعدول بحال وقوله والا كان الى بخلاف الخ (قوله مصدر الخ) أي قول انصف
ملازم الخ (قوله قبل الحسن الخ) أي وقبل أخذ شيء ولو اختصاصاً أخذ ما حرم في خوف الظالم (قوله ولا)
أي بان كان الحكم لا يقبل البينة الا بعد الحسن فيما يؤمن أي أو بعد أخذ شيء (قوله فكذلك عدم) أي
فوجو البينة كعدمها (قوله كصداق الخ) أي ويحرم ههنا من الدين لا الزمة في مقابلة مال وكذا اذا أدى
الاسرار وعلم الذي باعسار وطلب عنه على عدم علمه فدخله البين فالحق انه لا يكون عذراً مغني (قوله
وحد قذف الخ) أي كان رأى الامام المصلحة في تركه فانه يجوز له العفو عنه حينئذ عرش (قوله بعين زمانا
يسكن فيما الخ) وعلم بما قرأه ان مراد المصنف بآمال مادام برجو العفو ولو على بعد أنه لو كان القصاص
لصبي وحصل جازؤه لقرب بلوغه فالحكم كذلك فقد رفع أمره من برى القصاص للو أن يحبس عنه مشقة
من هر به شرح مر اه سم وقال الرشدي بعد كلام ما نصه فكأن الأولى أن يقول مر وعلم بما قرأنا
به كلام المصنف أن مراده بآمال مطلق الزمان الصادق بالقليل والكثير فيحدث فلا معنى للتقييد في هذه المسئلة
بقوله تقرب بلوغه اه وفي عرش ما واقعوه ويصلوا تاني (تتبع) قال بعضهم يستغاد من تعقيد
التعذر ربه العفو بتغيبه ياما أن القصاص لو كان لصبي يجوز التغيب لان العفو إنما يكون بعد بلوغ
فيؤدي إلى أن يترك الجعستين وقال الأذري قوله لهما آراءه الأولى كلاهما والشاقي والاصحاب اطلقوا
السرقة والشر يعني ههنا من حدوده الله تعالى نهاية (قوله اذا بلغ الامام) أي وثبت عنده لانه برجو العفو
عن ذلك فلا خصمه بل يحرم التغيب عنه لعدم فائدة شرح مر اه سم قال الرشدي قوله مر أي
وثبت عنده أي وطلب المستحق بالنسبة للسرقة اه (قوله ولا) أي وان لم يبلغ الامام بصري (قوله عذرا
حتى لا يرتفعوه) يفيد تصو بذلك عدا اذ العلم والشهود فلولم يعاوا فلا عذر وكذا لو علموا وسوا لم يرج تتركهم
فان رجاء تركهم عذر سم (قوله ما لم يجد الخ) أي كقصد عملة أو قبضه وان وجد سائر عورته والاوجه
أن فاقدا لم يكن لا ياتي به المشي كالجزع لباس لا تقيها به قال عرش ومثل فاقدا ركوب فاقدا ياتي
به ركوبه وظاهره وان قربت المسافة جددوا وظاهر حيث عدا زوايه اه (قوله لان عليه مشقة تركه)
كذا على في الصدور يؤخذ منه أن من اعتاد الخرج مع سائر العور فقط أنه لا يكون عذراً عند فقد
الزائد عليه وهو كذلك لأن من وجد ما ياتي به كالتعب الفقيه كالمعدم قال في المهمات به صرح بعضهم
مغني وفي النهاية ما واقعته (قوله لسفر مباح) أي ولو سفر زه سم على جواسط ظهر شخصاً لا يادي بخلافه
عرش عبارة الجبري ولو كان السفر للزهوة كما عهده الحنفى خلافاً لرايادي اه قول المتن (وأ) كل ذي
رجح كره (ب) قد تقرر ان هذه المذ كورات أ عذارى الجمعة أيضاً وقضية ذلك سقوطها عن كل ذي الرمي
بلا قصد اسقاطها وان لم تعطل الجمعة كان تمام العداد ولم يكن فيهم من يحسن الخطبة فيه سم (قوله
كثوم) الى قوله الا اذ في النهاية لا قوله خلافاً الى ذلك وقوله الا أن آكله الى ويكره وكذا في المغني الا قوله

الناس به (قوله في المتن ان تغيب ياما) قال في شرح الرار وض قال بعضهم ويستقدمه ان القصاص لو كان
لصبي يجوز التغيب لان العفو إنما يكون بعد البلوغ فيؤدي إلى أن يترك الجمعة سنين وقال الأذري قوله لهما
آمالاً آراءه الأولى كلاهما والشاقي والاصحاب اطلقوا بظهور الضبط بانه مادام برجو العفو يجوز له التغيب
وان يش أو غلب على ظنه عدم العفو عن التغيب اه قال مر في شرحه جوع بما قرأه ان مراد المصنف
بآمالاً مادام برجو العفو ولو على بعدونه لو كان القصاص لصبي وحصل جازؤه لقرب بلوغه فالحكم كذلك
فقد رفع أمره من برى القصاص للو أن يحبس عنه مشقة من هر به شرح مر (قوله اذا بلغ الامام) أي
وثبت عنده ش مر (قوله عذرا حتى لا يرتفعوه) يفيد تصو بذلك عدا اذ العلم والشهود فلولم يعاوا فلا عذر وكذا
لو علموا وسوا لم يرج تتركهم فان رجاء تركهم عذر (قوله في المتن وأ) كل ذي رجح كره (ب) قد تقرر ان

ولم يطعوا إلى ذلك **(قوله)** (وغل) أي إن يتعشا منه لا مطلقا صرح بذلك النووي تبع القاضى سم على عيب قال الشيخ جسدان بعد مثل ما ذكر وهو ظاهر إذا كراهت بجماعتهم احتج عـ وفي الجعري ما نصه **(قائمة)** **(قوله)** **(قال بعض الثقات من أن كل الفعل قال بعد خمس عشرة مرة اللهم صل على النبي الطاهر في نفس واحد يظهر من غير ولا يتعشا منه قاله شيخنا الحنفى)** وقد جوبع عبارة الشيخ عبد البر من قال قبل **(كله)** الخ راجع وينبغي أن يجمع بينهما اهـ **(قوله)** **(تبيها لمعالجته)** سيد كرم تبرزه **(قوله)** **(ولو)** مطبوعا **(و)** قالها بتوضيحا لا المعنى وشرح المتبع **(قوله)** **(على الأوجه)** أي وإن كان خلافا للثالب وقول الرافى يستعمل الرج الباقى بعد الطبخ يجوز على رج يسيرا يحصل منه أدى شرح حر اهـ **(قوله)** **(يفتقر)** رجعا **(الخ)** اعتمد المعنى كما **(قوله)** **(وذلك)** راجع لما فى المتن **(قوله)** **(من أن كل الخ)** **(مفعول)** لا ما **(و)** **(قوله)** **(من ذلك)** أي من التوم والبصل والكرام **(قوله)** **(إن يحل الخ)** على تقدير الباعث على بامره **(قوله)** **(ومن ثم كرم لا كل ذلك الخ)** فضيحه عدم الحرمة أن أضرب به الناس سم **(قوله)** **(وكذا دخوله المسجد)** **(و)** ينبغي أن يوضع الجملة خارج المسجد حكمه حكم المسجد فلتأمل سم على **(عش)** **(قوله)** **(بلا ضرر)** **(و)** ينبغي رجوع هذا لما قبل وكذا أيضا سم **(قوله)** **(لأن أن كله لغز الخ)** والأوجه بقاء فضيحه لا طهر علم الفرق بين المغذور وغيره وجود المعنى وهو التأذى بها بومضى وسم **(قوله)** **(قل بكرة الخ)** عبارة النهاية وهل يكره أن يحمل الكراهة على الجميع لا كله كقضاء ما يدمه أو توقان نفسه البوم يحمل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كنهه فأتى من لا تنجى اهـ وأضال قوله صلى الله عليه وسلم **(كان في المطبوخ لآنى النبي)** **(قوله)** **(فعل صريح به)** أي قول شرح الروض صريح **(الخ)** **(قوله)** **(لو قيل هذا الخ)** وتقدم عن عـ التقييد بعدم الاحتياج أيضا **(قوله)** **(للعشبة)** وهو الكراهة حقيقة لله عليه وسلم **(قوله)** **(إن الشيخ)** أي شيخ الاسلام **(قوله)** **(لما ذكره)** وهو قوله ولم أذكر الصريح **(الخ)** **(قوله)** **(وعبارتها)** أي تلك النسخة المعتمدة **(قوله)** **(صريح به صاحب الأنوار الخ)** عبارة الأنوار ذكره بل يعنى على الله عليه وسلم كل التوم والبصل والكرام وإن كان مطبوخا كما كره لنا أن انتهت اهـ نهاية وسم **(قوله)** **(والحق به)** أى قوله وسن فى المعنى الأقوله وينقضى إلى إلمام سهل وإلى المتن فى النهاية لا لا ذكر **(قوله)** **(والحق به)** أي يذير كرمه كرى لا يذير بما

هذه المذكورات أعذارى الجماعة ضا وقضية ذلك سقوطها عن كل ذى الرجم الكرمه وإن لم تعطى الجماعة بأن كان تمام العدد أولى بكن فهم من بحسن الخطبة بـ **(قوله)** **(على الأوجه خلافاً قال الخ)** وقول الرافى يستعمل الرج الباقى بعد الطبخ يجوز على رج يسيرا يحصل منه أدى شرح حر **(قوله)** **(لا يذنب الملائكة)** قد يقتضى أن أرادهم غير الكائين لا نهجا لا بقاؤه بى أن الملائكة موجودون فى غير المسجد أيضا فوجه التقييد بالمعبد وقد يجاب بأن المنع من غير المعبد تضييق لا يستعمل ويأم من محل الاذن وجد الملائكة فضيحه وأيضا يمكن الملائكة بالبعثه فى غير المعبد بخلاف المسجد فانهم يحبون ملازمة فلتأمل نعم موضع الجملة خارج المسجد ينبغي أن حكمه حكم المسجد فلتأمل **(قوله)** **(ومن ثم كرم لا كل ذلك الخ)** فضيحه عدم الحرمة أن أضرب به الناس **(قوله)** **(وكذا دخوله المسجد بلا ضرر)** وثالث من أن كله بقصد الاستسقاط كرمه هنا الماوردى لو كره أهل المسجد كراهتهم منعوا أنفسهم ودورهم تغافل من أن كله بقصد الاستسقاط كرمه هنا ونوع عليه فى الجملة تسقط بخلافه شهوة أو بدو ولو بعد التعمير الفرق بينه وبين الفقرة قول البراوى الذى اعتقده وأدى الله به أنه يحرم بعد الفجر كالسفر إلى أن قال بعد كلامه فنظر اهـ **(قوله)** **(بلا ضرر)** **(و)** ينبغي رجوع هذا لما قبل كذا أيضا **(قوله)** **(ولو نال الأمان كله لغز فيها يظهر الخ)** فى شرحه لا رشاد ولا يكره للمغذور دخول المسجد ولو لم يجرى الكرمه كرمه بامره من حبان بخلاف غيره وإن كان المسجد خاليا اهـ والأوجه بقاء فضيحه لا طهر علم الفرق بين المغذور وغيره وجود المعنى وهو التأذى شرح حر **(قوله)** **(وعبارتها)** صريح به صاحب الأنوار فقيد بالى انتهت عبارة الأنوار ذكره بل يعنى النبي صلى الله عليه

في الحديث من التوم وما بعد (قوله كل ذي ربح كرهه الخ) عبارة أنها بمن يشابهه أو يدعيه ربح كرهه كعدم قصد
 وقصاب وآراء باب الحرف الخ فتؤذي الخ والصلوات المستحكمة والخارجات المكنة والمجدد والارض ومن
 ادوى حرجه ويخون قوم لأن التأذي بذلك أكثر منه بما نحو التوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع
 الاجتزاء بالارض من المجرد من صلاة الجمعة ومن اختلاطها بالناس اه قال عرش قوله ربح كرهه
 ومن الربح الكرمية ربح النسان المشهور لأن جعل الله عاقبة كانه ما كان اه (قوله ما يزره الحضور في
 الجمعة) وكذا الجمعة اذا توقفت عليه شدي رباحي عن سم مثله (قوله فعل الخ) لا يظهر وجه التفرع
 فلاولى الواو كفى النهاية (قوله ورسن السى الخ) ظاهر مع عدم الوجوب وان تحقق تأذى الناس به سم
 وتقدم عن شرح بافضل خلافة وقد يفهمه قوله الا كفى نفاوان تعسر الزالة فيناقض ما هنا فتأمل (قوله
 ان شرط اسقاط الجمعة الخ) وفي شرح العباب ومرا تغاان من آكله بقصد الاسقاط كرهه هنا وحرم عليه
 الجعول تسقط انتهى وبنى حرمته هنا ايضا اذا توقفت الجمعة المجزئة تعذر وقضية تعبيره بالقصد لولم
 يقصد الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وان بعدا كرهه وعلم ان الناس يتضررون به في أن مثل أ كل ما ذكر
 بقصد الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد الاسقاط لكن لا يجب الحضور مع تاديبه لتلفه سم على حج
 اه عرش (قوله كرم) أى فى شرح وخوف ظالم على نفس أو مال قول المتن (وحضور رقيب) ظاهره ولو
 غير محترم كزان محرم وقاطع طريق ونقل ذلك عن فتاوى الشارح مر رجه الله تعالى عرش (قوله أنه
 نحو صديق) الى الفصل في النهاية الا قوله وأوجه منهما الى وقد يجب كذا الى المعنى الا قوله وعلى الى التنبه
 (قوله أو نحو صديق الخ) أى كز وجنوصه بافضل شرح المنهج ومعنى (قوله أو مولى) أى عتيق أو
 معقق نهاية ومعنى (قوله لأنه الخ) أى الحاضر و (قوله قرأه) أى المحضر فهو من إضافة اصل الى معنوله
 بقرينته ما بعد و كلام المعنى كالصريح فيما ذكر واخذ عرش ارجاع الصريح الى الاولين للمحضر
 ومنعه قول الشارح بعذر فيشوش الخ ولكن صنيع النهاية يتحمل وشرح المنهج كالصريح فيه قول المتن
 (أمرض بلامتعهد) أى اذا ناف هلاكه ان غاب عنه وكذا لو ناف عليه مشر واطار على الاصح معنى
 (قوله أنه لمعه الخ) هذا داخل في المتن فلا جعل بانه قنبر بصري وقد يقال زاده كغيره لزيادة الايضاح
 (قوله أو حضور رقيب أو نحوه) كفى المحرر وان اقتضت عبارة أن الانس عذري في القرى بوالاجنب ولو
 قال حضور رقيب بمحض أو كان بالنس به أو مرض بلامتعهد دل كان أى معنى عبارة المنهج مع حرجه
 وحضور مرض بلامتعهد أو كان محو رقيب بمحض أو بالنس به ونحوه من يادى وكذا التقيد بقرى ببالى
 الانس اه (قوله عن مر) أى فى قوله أو نحو صديق الخ (قوله نحو زلة الخ) أى وكونه منهما أى بحث
 منعه الهم من الخسوع والاشتغال بغيره ميت وجهه ودفن وجوده يؤذيه في طر به أى والمجدد ولو
 بنوشه مالم يكن دفعه من غير مشقة ونحو الانسان والاكرام وعلو بل الامام على المشر وعزركه سنة
 مقصود فكونه ربح القرامقوا المأموم بطبها أو بمن بكرة الاقتداء به والاشتغال بالسياسة والمناشلة وكونه
 يخشى الاختتان به لغرض جماله وهو أمر قد قاسه أن يخشى هو افتتاناهن كره ذلك نها يتو كذا فى شرح
 بافضل الا قوله ونحو الانسان والاكرام وقوله والاشتغال بالسياسة والمناشلة قال عرش قوله والاشتغال
 ورسن أ كل التوم والبصل والكراث وان كل مطبوخا كما كره لنا اه وبكر اهته لنسباً أفى شيخنا
 الشهاب الرملى شرح مر (قوله ورسن السى الخ) ظاهر عدم الوجوب وان تحقق تأذى الناس به
 (قوله فعل ان شرط اسقاط الجمعة الخ) وفي شرح العباب ومرا تغاان من آكله بقصد الاسقاط
 كرهه هنا وحرم عليه في الجمعة ولم تسقط اه وبنى حرمته هنا ايضا اذا توقفت الجمعة المجزئة تعذر وقضية
 تعبيره بالقصد لولم يقصد الاسقاط لم يأثم وتسقط عنه وان بعدا كرهه وعلم ان الناس يتضررون به وقوله
 ولم تسقط بقضى وجوب الحضور وان تأذى به الحاضر ون يان مثل أ كل ما ذكر بقصد الاسقاط وضع
 قدره في القرن بقصد ذلك لكن لا يجب الحضور مع تاديبه لتلفه (قوله الا أن يقصد باكله الاسقاط) تقدم

كل ذي ربح كرهه من بدنه
 أو ماسه وهو مقه وان
 فوز فيه ومن ثم منع نحو
 أربص وأجدم من مخالطة
 الناس وينفق عليهم من
 بيت المال أى فياسرنا فيما
 يظهر أماما سهلا معالته
 فليس بهن فيلزم الحضور
 في الجمعة ورسن السى
 الزالة فعلم ان شرط اسقاط
 الجمعة والجمعة أن لا
 يقصد باكله الاسقاط كرم
 وان تعسر الزالة وحضور
 قريب أو نحو صديق
 أو مولى أو مستاذ
 (محضر) أى حضر المولى
 وان كان له متعهد لانه
 يشق عليه لراقته فيشوش
 خشوعه (أو) حضور
 قريب أو اجنبى (مرض
 بلامتعهد) أنه لوله متعهد
 شغل بنحو شراء الادوية
 لان حفظه أهم من الجمعة
 (أو) حضور رقيب أو
 نحوه من مره متعهد لكن
 بالنسبه) أى بالحاضر
 لان تأنيسه أهم ومن
 أعذارها أيضا نحو زلة
 وغلبة نغاس وسمن مفرط
 طبعه في ربه ولباى زفاف
 في المغرب والعشاء

بوجهه الخ أي حيث لم يعم غير مقامه اه وقوله أو من يكره الاقتداء به تقدم أن الجماعة مختلفة من ذكره
 الاقتداء به أفضل من الاقتداء به لانه ينفى أن لا يكون ذلك عذرا اه وقوله أي حيث ان فيه توفيرا لاجل
 إذا كان نحو قريب بوقوله فينبغي الخ فيه أننا لكرهه تنكفي في سقوط الطلب **(قوله وسي الخ)** عبارة النهاية
 والسي في استرداد خصوصه أول غيره اه زاد الخ في شرحه فافصل والبحث عن صلته بوجهها اه **(قوله)**
 اذ قد تعدت ههنا الخ أي أوسعها مما يتصور بالتعبر به كالتألف في موضع في طريقه بوقوله وتوقف فيها سم
 وعش **(قوله تمنع الأثم)** أي على قول الفرض (أو الكراهة) أي على قول السمتين **(قوله كاسر)** أي في
 شرح الاعذار **(قوله ولا تحصل في فضيلة الجماعة)** معتمد عش واعتد الخاطب وشخصا ما فيمن الجمع
 المتقدمين **(قوله والأحاد يثبت مجموعها لا يدل الخ)** محل تأمل بل يدل على حصولها بحددهما كما يظهر بالتسبع
 بصري **(قوله وقد يجب الخ)** أي عن طرف المجموع وعبارة النهاية في بعضهم كلام المجموع على معطاي
 السبب كما كل أصل ولو لم يكن خبره في القرن كسلام هو ذاع على غيره كطمر ومرض وجعل حصوله
 كحصولها لمن حضر هالما من كل وجه بل في أصلها الثلاثا في غير ما لا داعي وهو جمع لا بأس به اه وكذا في المعنى
 الآتية قال وهو جمع حسن اه **(قوله حديث)** أي حينئذ أو حدا أحد الامرين أو هاهما معا **(قوله الملامز)** الأولى
 اسقاطه **(قوله ثم هي)** أي العذار **(قوله ذلك)** أي طلب الجماعة
(فصل في صفات الأئمة) **(قوله في صفات الأئمة)** إلى قوله ويؤخذ من في النهاية والمعنى **(قوله في صفات**
الأئمة) أي الامور والمعتبرة في الأئمة على جهة الاشتراط أو الاستعانة به في الثاني بقوله والعدل إلى الخ والاول
 بقوله لا يصح اقتداءوا الخ فكأنه قلنا بشرط الامام أن تكون صلته محصية في اعتقاد المأموم وأن يكون غير
 مقتصد وأن لا يلزمه اعادته أن لا يكون أميا إذا كان المأموم قارئا وأن لا يكون ناقص من المأموم ولو احتمل
 وهذه شروط خمسة لعمدة الاقتداء فتمت السبعة لا تية في الفصل الثاني فيكون المجموع اثني عشر شرطا
 لكن ما هنما المطلوب في الامام وبيان مطلوب السبعة لا تية في الفصل الثاني فيكون المجموع اثني عشر شرطا
 كوجوب اعادة قسمة الاوقاف في سم على المنهج قد تبين أن يكون الانسان املا كالا هم الامم
 الذي لا يمكنه العلم بانقلاب غيره فانه يصح أن يكون اماما ولا يصح أن يكون مأموما انتهى اه عش
(قوله في حديثه) أي المتفق عليه أما المختلف فيه فسأني قوله ولو اتقيد الخ عش وبيان المعنى
 ما وافقوا مداخل الشارح بالخوض وكفره ونجاسته **(قوله نلنا نالبا)** كنا التقيد بالغالب ليكون
 اعتقادا لكن لا بعدد لاكتفاء بأصل الظن المستند للاجتهاد بل الوجه أن وادبا لاعتقادنا بما يشمل أصل
 الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا وكثيرا انما يحصل أصل الظن سم على حج اه عش
(قوله مستند للاجتهاد) أخرج نلنا المستند من الاجتهاد فلا أثر له كالمظهر سم على حج أي
 كظن منشؤه غلبة الغصاة مثلا المعارضة بأصل الطهارة كان قضاها من ماله قليل بقلب ولو غ الكلب
 من جملة فلا تفتان لهذا الظن استصحاب الأصل الطهارة عش **(قوله في نحو الطهارة)** نل المراتب طهارة
 الجنس اشارة إلى المسئلة الثانية ما ظن حدثت الامام بالاجتهاد في نحو طهارته عن الحديث فينبغي أن لا
 أثره فليزج جمع لومع صوت حدث بين اثنين تناكر اه فقل له الاقتداء باحد ههنا بالاجتهاد في نظر
 والوجه أنه ذلك سم عبارة المعنى أو يعتقد أي بطلانهم حيث لا اجتهاد في غير اختلاف المذاهب

في شرح قوله في الصفقة السابغة كذا في الرجاء الكره به قصد الاسقاط في أتم بعدم الحضور الخ **(قوله لا قد**
 تعدت ههنا) أي أوسعها مما يتصور بالتعبر به كالتألف في موضع في طريقه بوقوله وتوقف فيها سم
(فصل لا يصح اقتداؤه عن علم الخ) **(قوله أو يعتقد)** الوجه أن العلم بعينه فلا أثر للظن الآن بسند
 لاجتهاد مؤثر **(قوله كان يظنه نلنا غالبا)** كان التقيد بالغالب ليكون اعتقادا لكن لا به هالا كتفاء
 بأصل الظن بل الوجه أن وادبا لاعتقادنا بما يشمل أصل الظن بدليل المثال فان الاجتهاد المذكور غالبا وكثيرا
 كثير انما يحصل أصل الظن **(قوله مستند للاجتهاد)** أخرج نلنا المستند من الاجتهاد فلا أثر له كالمظهر

(كحيث يثبت الاختلاف)

اجتهاداً (في القابلة) ولو التماس والتيسار وان اتحدت الجهة (أو في (إنه) من الماء طاهر ونجس بان أدى اجتهاد كل لغير ما أدى الملتجهد
 إلا خضلي كل لجهة أو وضمان الماء فليس لاحدهما الاقتداء بالأخر ولا عقده بطلان صلاته (فان تعبد الطاهر) من الآية كالمثال الآخر في يوم
 يقطن من حال غيره شيئاً (فالاخص الضم) (٢٧٨) في اقتداء بعضهم ببعض (مالم يعين الماء الامام للخاصة) لما ياتي ويؤخذ منه كراهة الاقتداء
 هنا بخلاف في بطلانه وأنه

الفروع أما الاجتهاد في الفروع فسيأتي اه (قوله اجتهاداً) أي اختلف اجتهادهم فاصحوا بمير يحول
 عن الفاعل ع (قوله من الآية) جمع اناء قال في المصباح اناء الوعاء الآية الوعاء والذريعون اناء حتى انتهى
 هو الفروع ثم سمي بجمع الآية وان كل من اجتهاد اصحاب ع (قوله ولم يناف من حال غيره) تمسك
 بخلاف كسابقاً ولو قوله الآ في الامام ما يفيد للغرب ع عبارة البصري طاهر كلامهم هناك الحكم
 كذلك وان علم حال الاقتداء أن امامه طاهر بأحد الآية التي هو شأنها ولو قيل يمنع الاقتداء عند علمه حاله
 حالة الاقتداء لترده في الشك الاستدلال تردده في صحة استدلان امامه كان متحواً وقس على ذلك في اقتداء
 الشافعي بالخفي المحقق اه ولك أن تعرف بينهما بتلاص الامام هناك لعله يصدق حاله بغيره وعدم تلاصه
 هنا غيراً يشاء بآتي عن ع آ تفالص صريح في جواز الاقتداء فيذكر (قوله لما ياتي) أي في قول المصنف
 في الاصح بعيدون الخ (قوله ويؤخذ منه الخ) أي من قول المصنف فالاصح (قوله أن لا يؤل الخ)
 عطف على قوله كراهة الخ وفيه انه انما يؤخذ من الكراهة لا من مجرد خلاف المذكور في المتن فشكل الأولى
 فلا يؤل باي آخر يقر بما على الكراهة (قوله كانه) الى التسليم في النهاية الا قوله ثم ياتي الى المتن وكذا في المتن
 الا قوله الاضافه الى المتن قوله فان قلت الى المتن (قوله كانه) أي في شرح ولما شبهه الخ كروي (قوله
 مبتدئين بالصبح) قدي له لاجل قول المصنف بعيدون العشاء ع (قوله لان النجاسة تعبت الخ) يؤخذ
 منه انه لو زلت الاواني على عدد المبتدئين كثرت أو ان كان فيها نجس بقية مع شخص اجتهاد احدهما فظن
 طاهره أحدهما ولم يظن شافي الباقيين واجتهاد الآخر فهما فظن طاهره أحدهما ولم يظن شافي الآخر من ص
 اقتداء أحدهما بالآخر لا جرم ان كانا معاصداً في الطاهر ولبه فلو اياهما آخر واجتهادوا أدى اجتهاده
 للطاهر الثالث بعد اقتدائه بأحد الأولين فليس المقتدي من الأولين بالآخر ان يقتدي بالثالث لا لاختصاص
 الخاص في انائه ولو كانوا خمسة والاواني ستة كان الحكم كذلك فكل من نجس ان نجس ان يقتدي بالبقية وليس
 لواحد منهم أن يقتدي بمن تطهر من السادس ع ياذي تصرف (قوله وبهم) أي باعتبار اقتدائهم بين
 عداه سم (قوله بخلاف المذهب) أي فليس المداوع له (قوله لاسم الخ) لعله لا يكون المدار ليس على علم
 المثل المذهب ع (قوله وهو) أي فعل المكلف (قوله صونه الخ) خبر كان (قوله اضطررنا الخ) جواب لما
 (قوله لما اعتباره) أي اعتبار التعيين بالزعم هنا مع كون المدار الخ ع (قوله لا اختيار له) أي لا اختيار
 المكلف للاقتداء بهم (قوله فكل اجتهاد الخ) أي صادر منه بغير فاق مسئلة الماء الا الاجتهاد فلهما غيره
 وكان الأولى في التعبير فصله لسلك جهة وقعت باجتهادهم صحيح شدي قول المتن (الامامها) أي العشاء
 (قوله لاعتناقها الخ) محل تأمل بصري (قوله فتعين امام الغرب الخ) أي حق امام العشاء وسادهم
 بتعين النجاسة عدم بقا احتمال وجودها في حق غيره نهاية أي بالنسبة للمقتدي ع (قوله والضابط)
 أي ضابط ما يعاد (قوله ولو كان في النجاسة نجسان الخ) أي أو كان النجس ثلاثين فظن واحد فقط وعلم من
 ظاهر وقوله في نحو الطهارة لعل المراد طهارة النجس اشارة الى المسئلة الآية أما من حدث الامام بالاجتهاد
 في نحو طهارة عن الحدث فينبغي ان لا أثره فليراجع نعم لو سمع صوت حدث من اثنين تنكره ففعل
 الاقتداء بأحدهما بالاجتهاد فيه نظر ولو وجد من ذلك وعلى المنع فهل يجري هذا الاجتهاد على مسئلة
 الأولى الخمسة فظن ووجدوا من اركان ذلك حدث أحدهما بخبر راجحة (قوله تعبت زعمهم) أي
 باعتبار اقتدائهم بين عداه (قوله قلت لما كان الاصل الخ) انظر هل يصح أيضاً الجواب بأنه لما كان هنا

لا نوب في الجماعة لما ياتي في بحث الموقفات كل
 مكروه من حيث الجماعة
 يمنع فصلها (فان ظن)
 بالاجتهاد (طهارة اناء
 غيره) كانه (اقتدى به
 قلعاً) اذا تردد واجتنبه
 امتنع قطعاً (لو اشتبه
 خمسة من الآية (فيها)
 اناء (نجس على خمسة من
 الناس واجتنب كل واحد
 (فلسن كل طهارة انائه)
 الاضافة للاختصاص من
 حيث الاجتهاد لا لملك اذا
 لا بشرط فيما يجتهد به
 أن يكون ملكه كاسم ثم
 رأيت أكثر التسع اناء
 وجئت لا اشكال (قوضاً
 به) ولم يظن بشأن اموال
 الاربعة (وأم كل منهم
 الباقي (في صلاة) من النجس
 مبتدئين بالصبح (ففي
 الاصح) السابق أنفا
 (بعيدون العشاء) لان
 النجاسة تعبت زعمهم في
 اناء امامها فان قلت ما وجه
 اعتبار التعيين بالزعم هنا مع
 ان المدار انما هو على علم
 المثل المذهب لو لم يختلف
 للمذهب ما من صحة صلاة
 أو أربع صلوات بالاجتهاد
 التي أربع جهات قلنا

كان الاصل في فعل المكلف وهو اقتداء بهم تنصونه عن الابطال ما يمكن اضطرراً لاجل ذلك الى اعتبار وهو لا اختياره
 له بالتشبيك يستلزم اعتراؤه بطلان صلاة لا غيراً فخذناه وأما ثم فكل اجتهاد وقع بحذفه العمل بقضيت ولم يبال بوقوع عطل مهم
 (الامامها بعيد الغرب) لخصم اعتبارها زعمه وهو متاخر زعم في العشاء فتعين امام المغرب للنجاسة والضابط ان كلا بعيداً انتم فيه آخر
 ولو كان في النجاسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط ولو سمع صوت حدث أو ثمانية بين خمسة وتناكر ورواها في صلاة

الضابط المتقدم أن من تأخروهم تعين الاقتداء به للبطال ولو كان العس أو بعة امتنع الاقتداء بهم بمعنى
 ونهاية (قوله فكذلك) أي في الأوائل لكن هذا بحسب الظاهر والاشكال والافصاح الحديث عالم بنفسه
 فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى فيه وما أمّ به كما هو ظاهر سم وبعبارة ع ش لكن لو تعدد أصوات
 المسوع لم يعدل في الأصل أو واحدة لا احتمال أن السك من واحد في سم على المنهج فرع أي إنساناً أو ناساً
 وأغفل لغة فهل يصح اقتداؤه به لا احتمال أن هذا الموضوع بتجديد أو لا يصح لأن الظاهر أنه من حديثه تردد
 قال مر الأصح منه عدم الصحتا انتهى أي ولو كان ممن يعتاد التقليد اه (قوله يحرم عليهم) أي على غير امام
 العشاهو (قوله فعل العشاه) أي مع امامهاو (قوله وعلى الإمام) أي يحرم على امام العشاهو (قوله فعل
 المغرب) أي مع امامها (قوله انما تعين) الأول الثاني (قوله بالفعل لهما) أي فعل العشاه والمغرب
 و (قوله لهما) أي لأقل فعل لهما ولو أفرد الضمير لاستغنى عن تقدير المضاف المذكور (قوله
 للدليل) يعني عن ما بعده وكان الانحرص الأولى الاعتقاد الناشئ عن الاحتجاف بالفروع عبارة الغنى ثم شرع في
 الاختلاف المذهب في الفروع وقالوا لا يقتدى الخ (قوله مثلاً) إلى قوله ويبحث جمع في الغنى وإلى قوله وإنما
 في النهاية الأهمية حتى الرد لا يقتضيه ثم أجاب عنه (قوله كل من فرجه) أي أو ترك الطمانينة أو البسطة
 أو الغفلة أو بعضها معنى قول المتن (فالاصح الصحتي القصد الخ) فذهب أن هذا الإمام بفعله عن المأموم
 كقوله وشرك الرخصة بأدراكها فليحذر سم على المنهج أقول وهو ظاهر لأن اعتقاداً صحتاً سيبره
 من أهل العمل ع ش قول المتن (دون المس) أي يتصور مما تقدم (اعتباراً بنية مقتدى) والثاني
 عكس ذلك اعتباراً باعتقاد مقتدى به معنى قول المتن (اعتباراً بنية مقتدى) ولا يشكل على هذا حكمنا
 باستعمال مائه وعدم مغالاة عند سجود أص ولا قولهم لو فوي مسافران شافعي وحنفى أقامه أربعاً أيام
 بموجب انقطاع وصولهما سفر الشافعي فقط وإما له أي بكره الاقتداء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لأن
 كلامهم هناك ترك واجباً يجوز للشافعي مطلقاً بخلافه ثم فانه يجوز القصير في الجاهلية نهاية إذا غنى مائه
 والمعمد ما قال الشيخ أو ما يلو غيره أو من وذلك إذا لم يصل أنه فوي القصير فان علم أنه فاقضى المذهب
 أنه لا تعم صلاته بطله كمن يتعدن اختلاف القبلة فعلى أحد همل الخ لا ستر اه (قوله عنده) أي
 المقتدى ع ش (قوله دون القصد) ولو اقتدى شافعي بن يرى تطويل الاعتدال فلو لم وافقه بل بسجد
 وينظر مساجداً كما ينتظره قائماً إذا صعد في سجدة ص وإن اقتضى كلام الفقهاء أنه ينتظره في الاعتدال
 وكلامه خضنا جواز كل من الآخرين معنى قوله بل يسجد وينظره مساجداً قال ع ش ذكر ذلك القاضي
 وكلامه البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح وعنده مر انتهى سم على المنهج اه (قوله
 ويبحث جمع الخ) اعتدله النهاية والغنى سم والبصري وكذا الشهاب الزملي والعللادى كفى ع ش عن
 سم على المنهج (قوله انما) أي يحل المحقق القصد (قوله اذا نسبه) أي نسي الامام كونه مقصداً لنهاية
 الاحتراز عن الاقتداء الذي هو سبب الاعادة من قبضه ولا كذلك ههنا لا يمكن الاحتراز عن الاشتباه
 والتجسس وسوء فهمه بانه ثم توجه إلى كل جهة الاجتهاد بخلافه هنا فانه لم يقيد بكل امام بالاجتهاد (قوله فكذلك
 ذكر) لكن هذا بحسب الظاهر والاشكال والافصاح الحديث عالم بنفسه فصلواته كلها باطلة سواء
 ما اقتدى به وما أمّ به كما هو ظاهر (قوله في المتن فالاصح الصحتي القصد دون المس اعتباراً بنية مقتدى)
 استشكل ذلك بما في الروضة آخر صلاته المسافر من أنه لو سافر شافعي وحنفى في مدة قصره فوي الحنفى الإقامة
 وشرع في صلاته مقصوراً على الشافعي أن يقتدى به وقد نزل الجلال السيوطي عن ذلك فاجاب بقوله مائه
 لا اشكال لأن الحنفى لا تسقط صلاته الاعتدال والسلام وحديثه بفارقه المقتدى ويقوم وأما قبل السلام فالحرامه
 بالصلاة بجميع فصيح الاقتداء به مادام صلاته صحيحة اه وقد يقال فيه نظر لأن الشافعي يعتقد عدم اعتقاد
 صلاته لأنه صار مقبلاً بنية الإقامة والمقيم إذا فوي القصير لا تتعد صلاته فلم يتغلب الاشكال فائتاً لم وقد يجاب
 بأن الحنفى بمنزلة الجاهل بالحكم باعتقاده الجواز ونية القصير جهلاً لا نضر وهذا الجواب يتوقف على أن

فكذلك * (تنبيه) *

يؤخذ مما تقرر من لزوم
 إعادة أم يحرم عليهم فعل
 العشاه وعلى الإمام فعل
 المغرب بل من تعين
 المغرب بل من تعين
 الخاصة في كل كان قلت انما
 تعين بالفعل لهما لاقبلهما
 قلت مجموع بل المصنف هو
 فعل ما قبلهما لا غير كما هو
 صريح كلامهم (و) يحمل
 قوله يعتقد الاعتقاد الجازم
 لدليل نشان الاجتهاد في
 الفروع فعله (ولو اقتدى
 شافعي بحنفى) مثلاً لا يتحمل
 في اعتقاده أو اعتقاده كائن
 (من فرجه) وأقصد
 فالاصح الصحة في القصد
 دون المس اعتباراً فيما
 (نية المقتدى) أي اعتقاده
 لأنه محدث حسنه بالمش
 دون القصد ويبحث جمع
 أن محله إذا نسبه لتكون نية
 الصلاة جازماً في اعتقاده

عبارة سم بعد كلام قصه والحاصل انه حيث علم المأموم الحد لا يصح اقتداؤه بعلم الامام حال نفسه أو جهه وحيث علم المأموم القصد فان علمه الامام أيضا لم يصح والاصح وان جهله مع علم الامام أولا فتأمل اه
 و(قوله فان علم الامام الخ) أى وعلم المأموم علمه بخلاف ما اذا شك فيه فصيح كى اني عنه نقل (قوله اذا علمه الخ) يبين أن يكون البطلان على هذا يخص صاحب الادعاء للمأموم قصد الامام وعلمه بحال النية فان شك في ذلك فينبى الصفة ولو علم ذلك بعد الصلاة كمال وان حدث الامام فان ذلك حدث عند الامام ولم يكن لا يعرف الصلاة (قوله أيضا) أى كما أنه متلاعب في اعتقاده (قوله ورد الخ) أى تصو والخلاف يكون الامام ناسيا (قوله بان هذا لو كان) أى النسيان و(قوله فرض المسئلة) خبر كان و(قوله بان الخ) جوابا للوجه والجهة الشرطية خبران (قوله عدم صحتها الخ) مقول على (قوله من اعتبار نية الامام) بيان لما عاين الخ (قوله ان الخ) تغلغل لا استلزام ذلك الاعتبار عدم الصفة ويحتمل أن الاول متعلق بعدم صحتها الخ والثاني بدل عما عاين الخ (قوله منه صفة) أى من الامام نية (قوله عند علمه) أى الامام الخفي (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا تنوع الخ) أو لولا يخفى ما في هذا الجواب بان علمه يعطل في اعتقاده لوجب قطع عدم خبره بالفعل في الواقع واعتقاد عدمه البطلان انما يقتضى الجزم بان علمه بذلك الاعتقاد لا بان علمه بنفسه فحين مع اعتقاد عدمه البطلان تعلم ويحتمل أنه لم يحصل له خبر بالفعل بل حصل له بالفعل عدم الجزم وذلك مضر وامان

الشافعي القبيح لا ضرورة نية التصريح بالجهل فليراجع (قوله بخلاف ما اذا علمه) يبين أن يكون البطلان على هذا يخص صاحب الادعاء قصد وعلمه بحال الاعتقاد فان لم يعلم ذلك لا بعد الصلاة قالوا حه الصفة كمال بان حدث الامام بان هذا حدث عند الامام ولم يكن لا بعد الصلاة وظهور والقصد غالب الاثر يدعى ظهور ونحوه والس من كذا كذا الآن بشرق بان نحو القصد من شأنه أن يعلم علمه بقصد اظهاره ونحوه والس والشمس من شأنه ان لا يعلم علمه بان كتم أمره فهو مقصر بعدم العلم في الاول دون الثاني وفيه نظر واعلم انه ينبغي ان يحمل الكلام ادعاء المأموم ان الامام قصد فان شك في ذلك فينبى الصفة (قوله ورد الخ) قدر دأبا بصحة الصلة بخلاف المحدث العالم يحدث نفسه مع اتفاقهما على حدوث قطع مع اختلافهما بالاولى وانما صاع هنا علم المأموم أيضا نظائر الاعتقاد انه ليس حدثا ولا يجب بان صحتها خلاف المحدث العالم يحدث نفسه شرطها جهل الامام بالحكم في نظره هنا بان علم الامام قد نفسو جهله المأموم هو الصفة أيضا وانما الكلام مع علم المأموم فلا يصح الاقتداء في صورة الحدوث وان جهل الامام حدث نفسه يصح في صورة القصدان وجهل الامام القصد لان علم والحاصل انه حيث علم المأموم الحد لا يصح اقتداؤه بعلم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم القصد فان علمه الامام أيضا لم يصح والاصح وان جهله مع علم الامام أولا فتأمل (قوله انما هو عند علمه حال النية بقصده) قال في شرح العبايد يؤيد ما في من جهة الصلاة بخلاف المحدث العالم يحدث نفسه وان كان متلاعبا للشافعي قول انما لا يصح خلف العالم لتلاعبه فلا اشكال انما يشجسه على هذا القول للضعف بل انكر الاكثر ونسبته للشافعي فان قلت يعرف بان المأموم هنا علمه بتلاعب الامام بخلافه في الحدوث ثلث الله مرة في الشرط بما في نفس الامر أيضا فاستوي ما من هذه الحشية انما يطلبه فراجعوا لقال أن يقول بما يقطع بالفرق بين المستثنين وان احداهما لا يخرج عن الاخرى بطلان اقتداء العالم يحدث الامام انما هو ان نسي هو حدث نفسه وعلم المأموم انه نسيه بخلاف العالم بان اقتداء الامام يصح اقتداؤه وحيث يندفع التأييد كور وما يوضح اندفاعا من الصلاة بخلاف المحدث مطلقا انما يصح بشرط جهل المأموم بحدثه بخلاف الصلاة بخلاف المقتصد وانما يلزم عدمه بحدث نفسه لجهل المأموم بالحدث وكونه مما يخفى ولا كذلك مسئلة القصد لفرضها في علم المأموم بالقصد فلا بد من كون الامام ناسيا له لئلا يكون متلاعبا عند المأموم فلا يتأثر بباطله وما اما ما ذكره من السؤال فظاهر وما سجد انه عنه فبر علمه ان اعتبار نفس الامر انما هو في صلاة الفاعل وهو هذا الامام وأما بالنسبة لغيره كما مقتضى به هذان يفتقران للحال اعني يقتضى الافتراق (قوله قلت كونه متلاعبا عندنا تنوع الخ) أو لولا يخفى ما في هذا الجواب فان علمه

بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا أيضا لعلمنا بانه لم يجزم بالنية ومان هذا لو كان فرض المسئلة لم يأت ما عاين به مقابل الاصح عدم صحتها خلاف المقتصد من اعتبار نية الامام لانه متلاعب فلا تقع منه صفة فسلم بتسويرو جزم المأموم بالنسبة للخلاف انما هو عند علمه حال النية بقصده فان قلت فلو حجه الاقتداء به حدثت وهو متلاعب عندنا كما تقرر وقلت كونه متلاعبا عندنا مجموع اذ غاية أمره أنه حال النية عالم يعطل عنده وعلمه بموثوق خبره عند

ماحصل له من عدم الجزم بخلاف مقتضى اعتقادنا فهذا شئ آخر لا ينفى التأثير في حزمه وعدم حصوله فتدبر
فانه واضح سم وبصرى (قوله لا عندنا) لانه ان تقولوا اعتقادنا انما يمنع تأثير العلم المذكور بحيث وافقنا
المباشر في اعتقادنا لا حيث خالفنا سم (قوله وهذا مبطل عندنا) قد يجب منع إطلاقه وانما مبطل عن اعتقاد
وكنته المترول سم وقوله نظر اذ الكلام ههنا في الاعتقاد سواء أتى ما اعتقد عدم وجوبه أو تركه (قوله)
اغتفر اعتقادا مبعلا أى كعدم وجوب بعض الأركان سم (قوله ولو شك) الى قوله وكذا لا يضري
النهاية والمعنى (قوله ولو شك شافعي في اتیان الخالف الخ) قد يؤخذ منه عدم تأثير الشك في اتیان امام الخالف
بالأبصار عند الاموم فلا يسلم للشافعي بل لا يجوز له معروا لسم وفيما اذا شك في اتیان امامه الخافى بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول لم تلاقى سم ما يبعد عدم التأثير وان علم الشافعي أنه
لا يطلب عند ذلك الخالف الخروج من الخلاف في ذلك المشكوك فيه لانه مكره وعنده مثلا فظهر بذلك
الذفاع ما ادعاه بعض المتأخرين من سن محروا لسمول للشافعي المتقدم الخافى في غير الصبح أيضا ان الظاهر
ترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول لا اعتقاده كراهتها (قوله لم يؤرخ الخ) ظاهره وان علم
الشافعي أنه لا يطلب عند ذلك الخالف نوق ذلك الخلاف وليس بعيد الاحتمال أن يأتي بها احتياطوا لان
يطلب عنده نوق الخلاف فيها سم وبذلك يظهر الذفاع ما فوههم من عدم صحة اقتداء الشافعي بالخافى في
صلاة الجنازة ان الظاهر تركه الفاتحة فيها لا اعتقاده كراهتها فلهذا في صلاة الجنازة (قوله في صحة الاقتداء به)
ولو أخبره بعد تركه شئ من الواجبات فهل يؤخر وتجب الاعادة أولا الصبح حتى يصلاه على الصخرة نظر
والا قرب الاول قياسا على ما يأتي من أنه لو كان امامه نازك لتكبيره الاحرام وجبت الاعادة الآن يقر بان
التحريم من شأنه جهر الامام به فنسب المأموم لنفسه في عدم العلم بالاتباع به من الامام ولو كان بعيدا ولا
كذلك من غير الواجب ان يؤخر بالفرق فاصرحوا به من أن الامام لو شك بعد احوال المأموم فاستأمن نفسا ثانية
وكبرنا انما لتجب على المأموم إعادة الصلاة اذا علم بحال الامام مع أنه بذلك يتبين تقدم احواله على احوال امامه
وعلاؤ ذلك بحسنة الاطلاع على حال الامام وأنه لا يلزمه ما سئل عنه في بقبصلاته عرش وتقدم عن سم
ما يؤيد بالفرق وبات عنما يصرح به (قوله تحسنا للظاهر) قال في الروض وشرح ومحا فظنة على الكمال
عنده انتهى وقد تعرض على كذا التعليق بأنه قد لا يكون المترول عنده من الكمال ولا عما يطلب الخروج
من الخلاف فيه عنده فلا يكون الظاهر الاتيان بجميع الواجبات سم على المنهج بق أن يقال لسمنا انه
أثنى به لسم على اعتقاد السنيون من اعتقاد فرض معين فلا كان ضارا اذا أشار شرح الروض الى دفعه بما
حاصله أن اعتقاد عدم الوجوب انما يؤرخ اذا لم يكن مذهبا للمعتق ولا بان كان مذهبا لم يؤخر ويكتفى
منه بمجرد الاتيان به عرش وتقدم نفعان سم ما يندفع به الاعتراض الاول ايضا (قوله وكذا لا يضري
الخ) قاله الحلبي واستحسنه بعد نقله ما عن تعصم الاكثريين وقطع جماعة بعدم الصحة وهو المعتقد معنى
ونهاية عبارة سم قوله وكذا لا يضري لسمنا الخ لاعتقادنا لضرر مر اه (قوله الواجب) كالسبيل نهاية

لا عندنا فتأمله وأيضا
فانما رهناعلى وجود صورة
صلاة صحح عندنا والام
بعض الاقتداء بخالف
مطلقا لانه معتقد لعدم
وجوب بعض الأركان وهذا
مبطل عندنا فافضنا الحاجة
للمخاصة اغتفارا لاعتقاده
مبطل عندنا واتيانه بمبطل
عنده وان تعمده ولو شك
شافعي في اتیان الخالف
بالواجبات ضد المأموم
لم يؤخر في هذا الاقتداء به
تحسنا للظن به في نوق
الخلاف ومضى بحجة ص
أن المبطل الذي يغتفر
حسنة في الصلاة لا يضري
اتيان الخالف به وكنتا
لا يضري اتصاله لواجبات
كان ذوالا

سم على ج اه عش و يأتي عن البصري ما وافقه وقوله بغير هذه الصورة أي الشك قبل السلام (قوله) كما
 مر) أي في شرح ولوشك بعد السلام لم يؤثر على المشهور (قوله) وان بان اماما) أي ان طلائع زمن التردد أو
 مضى ركن كجواهر ظاهر سم على ج اه عش عبارة البصري قوله ولو بعد السلام كجهرى سجد السهو
 وان بان اماما مقتضى هذا الصنيع أنه لو شك بعد السلام غزال الشك وبان أنه امام عدم الصنع هو بعد
 جد الثاني فظهر الصحة مطلقا طال الزمن الشك أو لم يطل اه (قوله) وذلك) راجع للمتن (قوله) ولا يرتد
 التردد للاجتهاد الخ) خلافا لما بيننا في المعنى كجهرى نفا (قوله) خلافا للزركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي
 واما قوله ولا يحال لها هنا فهو بمنوع اذ قد تفيد انقراض الظن بل القطع بكونه اماما أو ما بكونه نوى
 الامامة أو الائتنام وبو بذلك فظاهر في كلامهم سم يحذف (قوله) لأن شرطه ان يكون الخ) وهذه النهاية
 بما فيه ومعلوم أن اجتهاده بسبب قرائن تدل على غرضه لا بالنسبة لأنه لعدم الاطلاع عليها فمقتضى القول بان
 شرط الاجتهاد ان يكون الخ اه (قوله) وهي لا يعلم عليها) فيه نظر اذ قد يستدل عليها بقرائن سم (قوله)
 في غير الجمعة) أي اماما فلا يتصع لأن في انشاء جمعة بعد أخرى عش (قوله) على المعتمد الخ) يتعلق بتصح
 واصله أنه يصح الاقتداء في الصورة الثانية وهو قوله أو مسبوقون الخ في غير الجمعة على المعتمد لكن مع
 الكراهة واما في الأولى فيصح في الجمعة باضواء الكراهة مطلقا انتهى من نسخة سقاية الكردى بفتح الكاف
 الفارسى على التصحيف الكردى بضم الكاف العربي على شرح ما فضل مائه قوله وخرج بمقتضى الخ فيصح
 في غير الجمعة امامي فلا مطلقا عند الجبال الزمى وفي الثانية عند الشارح امامي الأولى فيصح عنده ولكن يكره
 الاقتداء بانسبوق بالمدكور اه واسقط النهاية لفظ في الثانية كجهرى وكتب عش عليه مائه قوله مر
 لكن مع الكراهة طاهر في صورتين وتعليه فلا يؤيد فيها من حيث الجماعه في ج التصريح بوجوه
 الثانية فقط والكراهة في وجوبها من خلاف من أبلغاها وسياقي في كلام المحلى قبل صلاة المسافر ما يصح
 بنقص الخلاف بالثانية اه أقول بل كلام الشارح كانها في الكردى بفتح الكاف وخرج في الوجوه الصوريين معا كلام
 عن الكردى بضم الكاف خلافا لمرجع الكردى بفتح الكاف وعش واما قوله وسياقي في كلام
 المحلى الخ فيقتضيان المحلى اتخاذ ذلك الصورة الثانية والخلاف فيها لم يجز ويكتفى عن الصورة الأولى
 بالكيفية ولم يتغير منها الصلاة وهذا الشرع بنقص الخلاف بالثانية فضلا عن التصريح بذلك قول المتن (ولا
 بمن تلزمه عادة) وان جهل أنه تلزمه لإعادة فاذا بان بعد الصلاة وجبة القضاء مر اه سم قول المتن
 (كقيم تيم) لا يبعد أن شرط هذا العلم بحاله ويستثنى مر سم قول المتن (كقيم تيم) هل شرط هذا علم

كجهرى سجد السهو وان
 بان اماما وذلك لاستحالة
 اجتماع كونه تابعين
 ولا يؤخذ التردد للاجتهاد
 فيما يظهر خلافا للزركشي
 لأن شرطه أن يكون العلامة
 فيتحال ولا يحال لها هنا
 لأن مدار المأمومة على
 النية لاخير وهي لا يطلع
 عليها وخرج بمقتضى
 انقضت القدوة كان سلم
 الامام فقام مسبقا فافتدى
 به آخر أو مسبوقا فافتدى
 بعضهم ببعض فتصح في
 غير الجمعة في الثانية على
 المعتمد لكن مع الكراهة
 (ولا بمن تلزمه عادة) وان
 اقتضى به مثله (كقيم
 تيم) لنقص صلته

لشك في أنه تابع أو مسبوق ذكره في المجموع (قوله) وان بان اماما) أي ان طلائع زمن التردد أو مضى ركن
 كجهرى ظاهر (قوله) خلافا للزركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي واما قوله ولا يحال لها هنا فهو بمنوع
 اذ قد تفيد انقراض الظن بل القطع بكونه اماما أو ما بكونه نوى الامامة أو الائتنام وبو بذلك فظاهر في كلامهم
 كجهرى سجد السهو سم على ج اه عش و يأتي عن البصري ما وافقه وقوله بغير هذه الصورة أي الشك قبل السلام (قوله) كما
 مر) أي في شرح ولوشك بعد السلام لم يؤثر على المشهور (قوله) وان بان اماما) أي ان طلائع زمن التردد أو
 مضى ركن كجواهر ظاهر سم على ج اه عش عبارة البصري قوله ولو بعد السلام كجهرى سجد السهو
 وان بان اماما مقتضى هذا الصنيع أنه لو شك بعد السلام غزال الشك وبان أنه امام عدم الصنع هو بعد
 جد الثاني فظهر الصحة مطلقا طال الزمن الشك أو لم يطل اه (قوله) وذلك) راجع للمتن (قوله) ولا يرتد
 التردد للاجتهاد الخ) خلافا لما بيننا في المعنى كجهرى نفا (قوله) خلافا للزركشي) أقول الوجه ما قاله الزركشي
 واما قوله ولا يحال لها هنا فهو بمنوع اذ قد تفيد انقراض الظن بل القطع بكونه اماما أو ما بكونه نوى
 الامامة أو الائتنام وبو بذلك فظاهر في كلامهم سم يحذف (قوله) لأن شرطه ان يكون الخ) وهذه النهاية
 بما فيه ومعلوم أن اجتهاده بسبب قرائن تدل على غرضه لا بالنسبة لأنه لعدم الاطلاع عليها فمقتضى القول بان
 شرط الاجتهاد ان يكون الخ اه (قوله) وهي لا يعلم عليها) فيه نظر اذ قد يستدل عليها بقرائن سم (قوله)
 في غير الجمعة) أي اماما فلا يتصع لأن في انشاء جمعة بعد أخرى عش (قوله) على المعتمد الخ) يتعلق بتصح
 واصله أنه يصح الاقتداء في الصورة الثانية وهو قوله أو مسبوقون الخ في غير الجمعة على المعتمد لكن مع
 الكراهة واما في الأولى فيصح في الجمعة باضواء الكراهة مطلقا انتهى من نسخة سقاية الكردى بفتح الكاف
 الفارسى على التصحيف الكردى بضم الكاف العربي على شرح ما فضل مائه قوله وخرج بمقتضى الخ فيصح
 في غير الجمعة امامي فلا مطلقا عند الجبال الزمى وفي الثانية عند الشارح امامي الأولى فيصح عنده ولكن يكره
 الاقتداء بانسبوق بالمدكور اه واسقط النهاية لفظ في الثانية كجهرى وكتب عش عليه مائه قوله مر
 لكن مع الكراهة طاهر في صورتين وتعليه فلا يؤيد فيها من حيث الجماعه في ج التصريح بوجوه
 الثانية فقط والكراهة في وجوبها من خلاف من أبلغاها وسياقي في كلام المحلى قبل صلاة المسافر ما يصح
 بنقص الخلاف بالثانية اه أقول بل كلام الشارح كانها في الكردى بفتح الكاف وخرج في الوجوه الصوريين معا كلام
 عن الكردى بضم الكاف خلافا لمرجع الكردى بفتح الكاف وعش واما قوله وسياقي في كلام
 المحلى الخ فيقتضيان المحلى اتخاذ ذلك الصورة الثانية والخلاف فيها لم يجز ويكتفى عن الصورة الأولى
 بالكيفية ولم يتغير منها الصلاة وهذا الشرع بنقص الخلاف بالثانية فضلا عن التصريح بذلك قول المتن (ولا
 بمن تلزمه عادة) وان جهل أنه تلزمه لإعادة فاذا بان بعد الصلاة وجبة القضاء مر اه سم قول المتن
 (كقيم تيم) لا يبعد أن شرط هذا العلم بحاله ويستثنى مر سم قول المتن (كقيم تيم) هل شرط هذا علم

المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسي فإن لم يعلم مطلقا إلا بعد الصلاة بحث ولا قضاء لان هذا العلم يحدث
وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يضر ولا وجب القضاء أولا فرق هنا وبخص ماسيا في غير ذلك ويقرى فيه
نظرا للتوسيع بقربة أي فلا قضاء هنا كقولنا بان حدث امامه الآن يظهر فرق واضح سم على يوفى كلام
الشارح مر في باب التيمم ما يصرح بالتوسيع بينه وبين الحدث ع قولنا المنى (ولا قارئ أي) يفرع
علم امته وغالبية عكن التعلم فيها قول بصح اقتداؤه به أم لا فيه نظير والاقر بالثاني لان الاصل بقائه الامية
ونقل عن فتاوى الشارح مر انه لو ظن انه تعلم في غيبته صح الاقتداء به وقد يتوقف فيه لما قدمناه ولا
يشكل على ما قلناه قولهم بصحة الاقتداء بمن علم حديثه ثم قارعه مدة يمكن فيها طهره لان الظاهر من حال المصلي انه
طهر بعد حديثه لتصح صلاته وليس الظاهر من حال الاي ذلك فان الامية علمه منتهى والاصل بقاؤه ع
قول المنى (في الجديد) راجع الى اقتداء القارئ بالاي لا الى ما قبله والقديم بصح اقتداؤه به في السر بدون
الجمهور به ينه على أن المأموم لا يقرأ في الجهر بقل يصح الامام عنه فيها وهو القول القديم أيضا فيها يزداد
الغنى وذهب الزنى الى صحة الاقتداء به سرية كانت أو جهرية ويحل الخلاف فيمن لم يطاوعه لسانه أو طارعه
ولم يحضر من يمكنه فيه التعلم والاقتداء بصح الاقتداء به قطعا اه (قوله وان لم يمكنه) الى التبيين في الغنى الاول
فيلزمه مقارنته (قوله ولا علم حال الخ) فلا تعتد الجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الحال لا بعد سم
على ج اه ع (قوله) بصح اقتداؤه الخ عبارة الغنى وتصح الصلاة خلف الجهر لقرائه أو اسامه لان
الاصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلي أنه يحسن القراءة فان أسر هذا في جهر بقاءه المأموم لان
الظاهر أنه لو كان قارئ الجهر ويلزمه البحث عن حاله كبقائه له الامام عن امتحان لان أسر القارئ في الجهرية
يجعل أنه لو كان يحسنها بالجهر بها فان قال بعد سلام من الجهرية تسببت الجهر أو تعدته لجواز أي وجهل
المأموم وجوب إعادة السبكي لم يلزمه إعادة بل تسببت بكن جهل من امامه الذي حاله انجون
واقفاة واسلام وردة وقسجونه أوردته فانه لا يلزمه إعادة بل تسببت امامي السرية فلا إعادة عليه عملا
بالتظاهر ولا يلزمه البحث عن طهارة الامام نفسه ابن الرضا عن اصحاب اه وكذا في النهاية الاقوله أي
وجهل المأموم وجوب إعادة كقائه السبكي (قوله) يلزمه مقارنته الخ خلافا للثاني بقاؤه الغنى وبجاءه سم
المعنى أنه لا يلزمه مقارنته وأنه اذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهل حتى سلم لزما إعادة تمام بين

ولا قضاء لان هذا الامام يحدث وتبين حديثه امام بعد الصلاة لا يضر ولا وجب القضاء كسابقا أولا فرق هنا
وبخص ماسيا في غير ذلك ويقرى فيه نظير والتوسيع بقربة الآن يظهر فرق واضح فان قيل على التوسيع
هنا اكتفى عن هذا المثال بمسألة الحديث الا تيقنا بقوله التنبه على أن المسافر التيمم بصح الاقتداء به وان
كان حديثه قابلا تأمل (قوله ولا علم حاله الخ) فلا تعتد الجاهل بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الحال
لا بعد (قوله) بصح اقتداؤه عن يجوز كونه أميا الا اذا لم يحضر الخ عبارة العباب وكذا أي بعد وجوبها
ان اقتدى بمن جهل أي جهل كونه قارئاً أو أميا كان اقتداؤه به في الجهرية لكن أسر فيها قال في شرحه
خلاف ما اذا كان في سرية فانه لا إعادة عليه أي لكنها تندب على ما قلناه ان بدق العدد كذا في المجموع
وحكي فيه الاتفاق الى أن قال والذي يظهر أنه اذا جهر ولم يستعمل تلازمة إعادة اه ثم قال في العباب ويلزمه
البحث أي عن حاله حينئذ قال في شرحه فان صلى من غير بحث لم تصح صلاته اه وقد يقال عدم البحث
لاوافق ما نقلناه في الحاشية الاخرى عن من الجواب (قوله) يلزمه مقارنته الخ) اعتمد أنه لا تلازمه مقارنته
وأنه اذا استمر ولو مع العلم خلافا لتقييد السبكي بالجهل حتى سلم (لم إعادة ما بين انه قارئ مر (أقول)
والفرق بين هذا وعدم اعادته خلافا له خلف مخالف خلف في اتبائه وواجب ان لم يكن الحال لا شيء مما ذكره من
لزم المقارنة اخذ في شرح العباب من كلام السبكي والاسوي والاخرى ثم رده فانه قال وسيأتي ما يؤيد حديثه
مع رده ان مجرد اسراف في الركعة الاولى تلازمه مقارنته ثم نقل عبارة الثلاثة وبين أن هذا خلافا لما تقدم قال وقد
يجاب عن ذلك جميعا بالاسلم أن مجرد اسراف في الصلاة يبطل الاقتداء به لاحتمال ان يتخير بعد سلامه بنسيان

(ولا قدوة (قارئ بأي في
الجديد) وان لم يمكنه التعلم
ولا علم حاله لا يصح
لتعلم القارئ عنه ولو أقره
واكتفى بالامام شأن الامام
التصحيح وبصح اقتداؤه
بمن يجوز كونه أميا الا اذا لم
يجهر في جهره في تلازمه
مقارنته

أنه قارئ مر اه (قوله جهلا) وفاء للمعنى وخلافا للنهاية كجملنا في العبارة سم مفهومه أنه لو اشتمع
 العلم بطلت صلاته وإن بان قارئ أو قضاة في الرض كغير خلافه اه (قوله جهلا) أي الزوم لإعادة ترشدي
 (قوله ما لم يبين أنه قارئ) شامل لما إذا لم يبين شيء سم (قوله بشكل عليم ما لم يبين شيء) وفي سم بعد كلام
 مانع قال وجه عدم لزوم المفاصلة ثم إن بان قارئ أو الزوم لإعادة كجملنا في العبارة سم (قوله) اه (قوله)
 وهذا) أي احتمال النسيان (قوله) وفرضه) أي قضيتا لجواب (قوله ما لم يبين شيء) أي في شرح وبعذر في التخص
 للغبلة كرد في قول المتن (وهو من يخل بحرف الخ) اه هذا تفسير الآية وفيه ذلك على أن من لم يحسن بطريق
 الأولى ولو أحسن أصل التشديد وتعرفت له المداغة مع الاحتذاء مع الصكر اه كذا في الكفاية عن
 القاضي مغنى وفي رواية قول المتن (من الفائقة) خرج به التشديد ونحوه كالشك في السلام فإن لا يخل بذلك فيه
 الاقتداء من يخل بذلك فهو يفرق بأن شأن الإمام أن يعمل الفائقة والمخل لا يصلح العمل وإس من شأنه
 تحمل نحو التشهد سم ونهاية تعقبه الرواوى كذا في الجبري بأن هذا غير مستقيم لما تقدم أن الاختلال
 ببعض الشدائد في التشهد يخل أيضا فلا يصح حيث خلاصته ولا مامته اه وبعبارة الشارح في التشهد
 وقضية كلامه الإقرار اه رأى هذا التشديد وعدم الأبدال وغيرهما ظاهرا في الفائقة اه وقال شيخنا
 وهذا أي ما مر من النهاية سم وهو المعتقد اه أقول ولو يرد ما مر عنهما قول المصنف إلا فإن كان في
 الفائقة فكلما لا يقتضيه صلاته والقضية (قوله) بان لم يحسنه إلى قول المتن وتضع في النهاية وإما في (قوله)
 حال ولادته) عبارة غير صحيحة كانه على الحالة التي ولادته أمه عليها اه (قوله) لم يبين شيء) أي لا يقرأ شيخنا
 (قوله) ومن يحسن الخ) عبارة للمعنى ومن يحسن سبع آياته من غير الفائقة سم من لم يحسن إلا ذكر القارئ
 مع الآية قاله في المجموع وكذا في اقتداء حافظ النصف الأول بحافظ النصف الثاني وعكسه لأن كلامه يحسن
 شيئا يحسنه الآخر اه (قوله) كقارئ مع أي) هذا واضح فحين يحفظ القرآن مع من يحفظه لا ذكر وأما
 من يحفظ نصف الفائقة الأول مع من يحفظ الثاني فكمسين مختلفين في الموضوع فلهذا صحت اقتداء أحدهما
 بالآخر عرش وتقدم من المعنى ما رواه في (قوله) فلا يضر ادغام فقط) أي بلا إبدال سم (قوله) ولو في
 الجمع) أي في قول المتن فإن يحرف في النهاية لا قوله وأخوس وقوله ولو في غير الفائقة وقوله وظهر الخ أعاذ قول
 المتن (وتصريحه) علم منه عدم حتم ادغام أخوس بأخوس ولو جزم إمامه في اثنا عشر من القراءة فخر من زنه

أو نحوه بل الظاهر الذي يصح به كلامهم أن الصلاة تصح بخلفه طاهر أتم بعدها أن أخبر بذلك تبين ما وافقة
 الظاهر للباطن فلا إعادة ولا بان مخالفة له ولو قلنا لقرينة نقل من إعادة اه وقوله بل الظاهر الخ هو
 المعتقد مر (قوله) فان سحر جهلا حتى سلم الخ) مفهومه أنه لو اشتمع العلم بطلت صلاته وإن بان قارئ
 وقضية الرض كغير خلافه (قوله ما لم يبين أنه قارئ) شامل لما إذا لم يبين شيء (قوله بشكل عليم ما لم يبين شيء)
 الخ) أهول بشكل علمه أيضا أن لزوم المفاصلة كان الحكم بما تدل عليه من عدم الاعتقاد لزوم مجرى المفاصلة
 المتقضى لا الاعتقاد بالافتراق وجه لزوم المفاصلة قال وجه عدم لزوم المفاصلة ثم إن بان قارئ أو الزوم لإعادة وقد
 يشكل عليه أيضا وجهه اقتداء بعض الفسلف في إتيانه بالواجبات من غير قضاءه لأن يفرق بان الأسارى
 موضع الجهر فرقة تعدد احسان القرعة فقد قلت قرينة السطون ولا كذلك هناك بل الظاهر الأسان
 بالواجبات مراعاة الخلاف فلست أملك أن قلة بعدم لزوم المفاصلة كملت عليه في شرح العباب فلا إشكال
 لكن قياس ما هناء من وجوب إعادة إذا لم يبين الحال أو ومها هناك إذا لم يبين الحال وليس بعيد وقد يفرق
 (قوله) والزمته كاهنا) فيه أن الزوم هنا لما هو إذا أسرى في الجهرية وجوابه أن الحسن هناك فغير الأسرار
 هنا أيضا الزوم وهما وتبعي مجرد الشجر ر (قوله) في المتن وهو من يخل بحرف أو تشديد من الفائقة)
 خرج نحو التشهد فإن لا يخل بذلك في الاقتداء من يخل بذلك فيه مر و يفرق بان من شأن الإمام أن يعمل
 الفائقة والمخل لا يصلح العمل وليس من شأنه جعل التشهد ومعايدل على أن التشهد أوسع أنه لا يشترط فيه
 الترتيب (قوله) فلا يضر ادغام فقط) أي بلا إبدال

مقارنته بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارئ الاخرين قاله البغوي في فتاوى به قالوا يعلم بخبر سمحي فرغ من صلاته أعاد لان حدوث الحرس نادر بخلاف طر والحدث ثم يابى وقوله ولو عجز الخ في الأسنى والغنى مثله (قوله وأخوس مثله) تقدم عن النهاية نقله وصبره سم جزم شيخنا الشهاب الرمي بامتناع اقتداء أخوس بأخوس ووجه محاسبه الجليل بشأنهما لجواز أن يحسن أحدهما مالا يحسن الآخر لو كانا طاقين انتهى وهو ظاهر في الحرس الطائري ووجه جفي الاصلى بأنه قد يكون لاحدهما قوة بحيث لو كانا طاقين أحسن مالم يحسن الآخر سم ولا ينبغي بعد ذلك من التوجيهين لاسيما الثاني وفي الخبرين عن الشورى والسلطان و يؤخذ من كلام النهاية انه لو كان خوسهما وأخوس المأموم فقط أصدا مع خلافه مالم كان خوسهما وأخوس المأموم فقط عارضاً فلا يصح اهـ (قوله بالنسبة) الى قول المتن فان عجز في اللغة الاقوله و يظهر الى واعاد (قوله بالنسبة للمعجز زعنه) ينبغي ان يؤخذ من ذلك صحة اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما يضمن بناءً أو تعمت والآخر يكسرهما للاتفاق في المعجز زعنه فليتمل سم (قوله وابدلهما أحدهما غني الخ) قال غير ومثله أى في الصحة فيما ينظر لو كان أحدهما بسقط الحرف الآخر والآخر يبده انتهى أول قول تفريق بينهما بأنهم وان اتفقوا في المعجز زعنه لكن الآخر فيما يبدل قرأته أو كل أو تم من لم يأت له يبدل ع ش وقد عمن الامة بأن الأول فيه نقص فقط والثاني فيه نقص وز بادة قول المتن (وتكره بالنسبة الخ) والفرق بين ان يكون ذلك في الفاتحة أو غيرها إذا لافه فيها بغيره معنى (قوله وهو من بكر التاء الخ) الاقر بأنه لا فرق بين المعذور وغيره لان المبكر وصوف قرأ في كثير أول ع ش (قوله المعذور) يفهم أنه لو لم يعذره والظاهر خلافه مر لان مجرد ز بادة الحرف لا تفسر سم وعجزة ع ش والآخر بأنه لا يضر لمن أين ما يكسر وصوف قرأ في اه قول المتن (واللاحق) اللحن يسكون الحاء الخطأ في الاعراب ع ش أى وإرادته هذا الخطأ مطلقاً في الاول أو في الاتناء أو في الآخر يعجزى (قوله كفتح دال تعدي الخ) وضم صاد الصراط وهما هذا ونحوه كالعين الذي لا يغير المعنى وان لم تسبه الفاتحة فليست بغير معنى (قوله كسر) أى في باب صفة الصلاة سم (قوله كالتستيقين) التشبيل به لا يظهر ع ش عبارة الرشيدى هذا ليس بغير بل ابدال خوف يعرف اه (قوله لفهمه الخ) أو

(قوله قدوة أى وأخوس مثله) بخلافه بغير مثله كاتقدم قال في شرح الرضى فلو عجز مالم على أثناء الصلاة عن القراءة لحرس فارقه بخلاف عجز عن القيام لصحة اقتداء القائم بالقاعد بخلاف اقتداء القارئ بالآخرين قاله البغوي في فتاوى به قالوا لم يعلم بحدوث الحرس حتى فرغ من الصلاة أعاد لان حدوث الحرس نادر بخلاف حدوث الحدث اهـ (قوله وأخوس) جزم شيخنا الرمي في شرح وط الامامة بامتناع اقتداء أخوس بأخوس ووجه محاسبه الجليل بشأنهما لجواز أن يحسن أحدهما مالا يحسن الآخر لو كانا طاقين اهـ وهو واضح في الحرس الطائري ووجه جفي الاصلى بأنه قد يكون لاحدهما قوة بحيث لو كانا طاقين أحسن مالا يحسن الآخر سم (قوله بالنسبة للمعجز زعنه) ينبغي ان يؤخذ من ذلك صحة اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما يضمن بناءً أو تعمت والآخر يكسرهما للاتفاق في المعجز زعنه فليتمل سم (قوله المعذور) يفهم أنه لو لم يعذره والظاهر خلافه لا يجرؤ بادة الحرف لا تفسر (قوله المعذور) كذا في شرح الرضى وغيره وقضيه وكرة وقال الشارح في شرحه وواضح مما ياتي في اللحن الذي لا يغير المعنى أنه مع التعمد حرام للعمل الجواز أى الذى عبر به الماوردى وغيره في الصحة الخى ولا ينافى مع امر في المبالغة أى في التشديد لانه لا يجرؤ بادة الحرف وما هنا بادة حروفه به ندفع نظيره القمولى فيه اهـ وهو مصرح في الصحيح تشديد الخفيف وان تعذر مع ان في بادة حروف الهمم الآن بفرق بين التشديد وبين ما هنا بعدم تجزئ بادة في التشديد وقياس حرمه تعدد تشديد الخفيف حرمه تعدد نحو الفاتحة (قوله لحن لا يغير المعنى الخ) وضم صاد الصراط وهما هذا ونحوه كالعين الذي لا يغير المعنى وكأن تم تسبه الفاتحة لحننا شرح مـ (قوله كسر) أى في باب صفة الصلاة

قدوة أى وأخوس (بمثله) بالنسبة للمعجز زعنه وان لم يكن مثله في الابدال كما إذا عجزا عن الزاء وأبدلها أحدهما غنيا والآخر لا ما بخلاف غيرهم راء يعجز عن سين وان اتفقوا في البديل لاحسان أحدهما مالم يحسن الآخر (وتكره) القدوة (بالتمام) وهو من بكر التاء والقياس التثنية (والفأفاه) معزتين وابد وهو من بكر الفاء والأو وهوس من بكر راء الو وكذا سائر الحروف في ذاته ونقطة الطبع عن سماعه من ثم كرهته الامامة فصحت لعدم مع اتفاده بأصل الحرف (واللاحق) لحننا لا يغير المعنى كفتح دال تعبد وكسر باها وقونها البقاء المعنى وان آتم بتعقد ذلك (فان لحن لحننا) غير معنى ولو في غير الفاتحة وكالحن هذا لابدال لحن لا يترط فيه تفسير المعنى كسر (كاعتب بضم أوكسر) أو أطلقه كالتستيقين وحذفه من أصله لفهمه الماولى (أبطل صلاة من أمكنه التعليم) ولم يعلم لانه ليس بقرآن

نعم ان ضائق الوقت حصل محرمته و يظهر أنه لا يأتي تلك الكلمة لانها غير قرآن قطعاً فلم (٢٨٧) تتوقف صحة الصلاة حينئذ على ما بل

تعمدوا ولهم مثل هذا
مبطل وأعاد تنصيره
وحذف هذا من أصله لانه
معلوم ولا يجوز الاقتداء
به في الحالين (فان عجز
لسانه أول عرض من إمكان
تعلمه) من حين إسلامه فحين
طرق إسلامه من التمييز في
غيره على الوجه كما يران
الركن والشروط لا فرق
في اعتبارها بين البالغ وغيره
(فان كان في الفاتحة) أو
بدله ولو لا ذكر كل واحد ظاهر
(نكاحي) ومن حكمه
(ولا) بان كان في غيرها
وغير بدلهما (فتصح صلاته
والقدوة به) وكذا ان جهل
العرض وعذر أو نسي أنه
لحن أو في صلاة تعلم أن
صلاته لا تبطل بالتمييز في
غير الفاتحة أو بدلهما الا اذا
فقد وعلم وتعمد لا حينئذ
كلام أجنبي وشروط الصلاة
ذلك بخلاف ما في الفاتحة
أو بدلهما فانه ركن وهوا
يسقط بفحوص جهل أو نسيان
نعم لو تفطن للصواب قبل
السلام لم يفسد صلاته
وحيث بطلت صلاته هنا
ينطل الاقتداء به لكن للعالم
بحاله كما قاله الماوردي
وعرف يفسد بين ما يأتي
في آي ما هنا هذا بعسر
الاطلاع على حاله قبل
الاقتداء به واختار السبكي
ما يقتضيه قول الامام ليس
لهذا قرينة غير الفاتحة لانه
يشكم بما ليس بقرآن بلا
ضرر ومنه من البطلان مطلقاً ولا تصح قدوة بوجله

لانه ليس من المصن حقة وان كان مرادهم هناما هم اعم من الابدال كما اشار اليه الشارح وحسبى (قوله)
نعم ان ضائق الوقت الخ) أي وقد أمكنه التعلم سم (قوله لتنصيره) أي بشرط التعلم سم (قوله وحذف
هذا) أي الاستدراك المذكور (قوله ولا يجوز الاقتداء الخ) هل شرط بطلان الاقتداء فيها العلم بحاله أو
لا فرق لانه كما هو الذي ينبغي الثاني ان كان في الفاتحة فان كان في غيرها وبطلت صلاته فبطلت صلاته في قوله
وحيث بطلت صلاته الخ سم (قوله في الحالين) أي في ضيق الوقت وصحته (قوله من حين إسلامه) أي في قول
المتن ولا تصح في المعنى الأول أو في صلاة وقوله وحيث الى واختاره (قوله ومن التمييز في غيره الخ) والوجه
خلافه لما يلزم علم من تكليفه قبل بلوغه والخطاب في ذلك متوجه لوجهه فبطلت صلاته في قوله أي فيكون
من البلوغ عرش (قوله ومرحكمه) أي قول المتن وتصح في النهاية لا قوله وحيث الى واختار (قوله ومر
حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء جاهل بحاله أيضاً سم قول المتن (والانقص صلاته الخ) أي انقص
ما يأتي من الامام فليتبينه عرش لكن ظاهره صريح الشارح والنهاية والمغنى انهما ما يأتي بواجتهاده
وبأنه لا تغاير في الرخصة ما بقصد اعتداده بوجرم شخصاً بعباده أيضاً (قوله وكذا الخ) بما هو مألوف اذا كان
عاصراً أو جاهلاً من بعض من إمكان تعلمه أو ناسياً له (قوله أو في صلاة) فيوقفه والقياس البطلان لانه كان
من حقه الكسب فان شدي وهذا معنى على ما يأتي من السبكي فبقصد اعتداده خلافاً لما هو باقي من
عش (قوله في غيره الفاتحة) أي ما في الفاتحة فيطلى وان لم يكن عامداً على الكسب بشرط عدم التدارك
قبل السلام لا كونه خالفاً لذكره الشارح بعد شدي (قوله أو بدلهما) الأولى الواو (قوله بشرط ابداله)
مبتدأ واضمحصر الكلام الاجنبي (قوله بذلك) خبره والاشارة لاذكر من القدرة والعلم والعمد (قوله قبل
السلام) أي أو بعده لم يطل الفصل عرش (قوله وحيث بطلت صلاته الخ) أي صلاة الا من غير
الفاتحة بان قدر وعلم وتعمد كروي أي ولم يشارك (قوله هنا) أي في المعنى في غير الفاتحة تغير بدلهما (قوله)
وبين ما يأتي في الآي) أي حيث بطل اقتداء الجاهل به أيضاً (قوله بعسر الاطلاع على حاله الخ) أي لان
الفرض أنه قادر بعسر الاطلاع قبل الصلاة على أنه يفسد فيها عالماً عامداً سم (قوله واختار السبكي الخ)
ضعيف عرش وتقدم ما فيه (قوله ليس لهذا) أي الا من نهاية (قوله من البطلان) بيان لقوله ما يقتضيه
الخ عرش (قوله مطلقاً) أي في القادر والعلم يعني ونهاية عبارة سم أي سواء قدر أو عجز كما عر ذلك
عش في شرح الروض فلا يقتضي البطلان عنده مع الجهل والنسيان أيضاً أي الامع الكثرة كل واحد معلوم بما
تقدم في شروط الصلاة اه قول المتن (ولا تصح قدوة بوجله الخ) (فرع) هل يصح الاقتداء بالمالك
الوجه الصلة لانه ليس بانى وان كان لا يوصف بالكورة (فرع) هل يصح الاقتداء بالجنى الى جملة الصلة
اذ علم ذكر كونه فهل يصح الاقتداء به وان تطور بصورته غير الا الذي كصوره جوار أو كبحتمل أن
يصح أيضاً الا أنه نقل عن القهوي اشتراط ان لا يتطور بمخازير الا ان يكون مقصوده اشتراط ذلك لانه لم
انه حتى ذكر ما ثبت علمه بضره التطور بمخازير فليصر سم على المنهج اه عرش وميل القلب الى اخلاق

(قوله نعم ان ضائق الوقت) أي وقد أمكنه التعلم قبل (قوله لتنصيره) أي بشرط التعلم (قوله ولا
يجوز الاقتداء به في الحالين) هل شرط بطلان الاقتداء فيها العلم بحاله أو لا فرق لانه كما هو الذي ينبغي
الثاني ان كان في الفاتحة أخذ من اطلاق قوله لا يقتضي ان كان في الفاتحة فبطلت صلاته في قوله أي في قول
هنا لا من كان في غير الفاتحة وبطلت صلاته فبطلت صلاته في قوله وحيث بطلت صلاته الخ (قوله ومن التمييز
في غيره على الاوجه) الا وجهه من قوله مر (قوله ومرحكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل
بحاله أيضاً (قوله الا اذا قدر) ينبغي أو كان في حكم القادر أخذ من قول المصنف والشارح أن بطلت صلاته من
أمكنه التعلم ولم تعلم (قوله وحيث بطلت صلاته هنا) وهو ان يكون في غير الفاتحة (قوله وعرف بينه وبين
ما يأتي في الآي) أي حيث بطل اقتداء الجاهل به أيضاً (قوله بان هذا بعسر الاطلاع على حاله الخ) أي لان
الفرض أنه قادر بعسر الاطلاع قبل الصلاة على أنه يفسد فيها عالماً عامداً (قوله من البطلان مطلقاً) أي سواء

ضرر ومنه من البطلان مطلقاً ولا تصح قدوة بوجله

أى ذكر ولوميا (ولاشئ) مسك (٢٨٨) (بامراء ولاشئ) مشكل اجاعا على الرجل بالمرأة الامن شد كالزنى ولا احتمال ائونة

الامام وذكور الاموم في
 شئ يخفى وذكور الاموم
 في خنثى بامراء وائونة
 الامام في رجل يخفى أما
 ذواته بامراء أو خنثى
 أو رجل ولا خنثى رجل
 ورجل رجل فصيح
 فالصوت وسع ويكره اقتداء
 رجل يخفى انصفت
 ذكوره وخنثى انصفت
 ائونة بامراء أو له انصفت
 بطنى كقول الشك (نصف)
 الشدة (لعمري بلين)
 الى لا يلزم قضاء لكل
 صلاته (د) للمتنوع (جامع
 الخلف والقيام بالقاعد
 والمطالع) والمستاق ولو
 موبلا لاجدهم بأدأخر
 لذلك ولا تنافي في الثاني قبل
 موته صلى الله عليه وسلم يوم
 أو يوم وهو ناسخ لخبر إذا
 صلى جالساً لم يلزم
 أجبه وزعم أنه لا يلزم
 من نسخ وجوب القعود
 وجوب القيام برذبان القيام
 هو الاصل وانما يجب
 القعود لتأنيده الامام حين
 انسخ ذلك زال اعتبار
 المتابعة فلم وجوب القيام
 لانه الاصل (والكامل)
 أى البالغ الحرك (بالصبي)
 المميز ولو في فرض خنثى
 الخلو أى عدم رتبة سلمة
 بكسر اللام كان يوم قومه
 في عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو ابن ست أو
 سبع مع البالغ ولم يفتل
 أو فتلى من خلفه في صلاة اقتداء به ومن ثم كره على ابو يعلى (والعبد) ولوميا المصحف أن عائشة كان يومها عبدا
 ذكره انهم اولى منه لان تنزيهه بخلافه في صلواته الجنائز أو صلواته الجنائز أو صلواته الجنائز

مانقل عن القومى من اشترط عدم التطور بصورتها لا تدعى (قوله أى ذكر) الى قول المتن وتصح في
 المغنى الاقوله اجاعا الى الاحتمال الخ (قوله ولوميا) أى غير ماغنى قول المتن (بامراء) أى أوصية بميرة
 مغنى (قوله فالصوت وسع) أى خنثى بصوت يفتقر بعناطه لنهاية يفتقر (قوله انصفت ذكوره) أى بعلامته
 غير قاطعة عيش (قوله كقول) أى قول الخنثى انا ذكر أو أنثى (قوله للشك) متعاقب بذكره (قوله الذى)
 الى قول المتن ولو بان في النهاية الاقوله وانتهى الى اما اذا وكذا فى المغنى الاقوله وزعم الى المتن وقوله ونحوه الى
 المتن (قوله ولوميا) أى حيث علم الاموم بانقلاته لم يطر بقى الكشف وهذا بالنسبة اما بالنسبة لغيره
 كقول كان رابطة فلا يعول على ذلك وانما اعتذر ذلك في حقه لانه بحقيقة الحال ومجمل كون الخوا لا بعد
 بها انما هو قبل وقوعها أو ما بعدها فيعتد بها في حق من قامت به في ذهاب من محل بعد الى عرف وقت الوقوف
 بها وأدعى الى أعمال الخ ثم حقه وسقط عنه الفرض عيش (قوله لذلك) أى لكمال صلاته (قوله فى الثاني)
 أى فى القائم بالقاعد (قوله قبل موته الخ) وكان ذلك يوم السبت أو الاحد وتوفى صلى الله عليه وسلم خضوع يوم
 الاثنين نهاية ومعنى قال عيش قوله هو يوم السبت الخ أى فى صلاة الظهر بمصرى اه (قوله لا يلزم الخ)
 أى انما تقر فى الاول من تصحيح انه اذا نسخ الوجوب بقى الجواز أى عدم الحرج سم (قوله ذلك) أى
 وجوب القعود (قوله لانه الاصل) قد يقال اصله لا يتقدم شمول القاعدة لعل سم (قوله لم يلزم الخ) أى
 الخ) أى ولا تعدد ادب صلاته نهاية ومعنى (قوله بالصبي المميز الخ) أى لو قبل بلوغه سنين أخذ من
 الخ لا أى يوم امره سم افتتو فعمل بلوغه ذلك فتنبه له عيش (قوله ولم يفتل الخ) شامل لامتياز الصبي
 بأصل الفقه سم عبارة النهاية والمغنى ولو كان الصبي أقرأ أو أفتاه اه (قوله الخلاف الخ) لكان تقول
 أى رأى الخلاف مع مخالفة السنة الصحيحة الآن يقال ليست صريح يخفى الذى لاحتمال عدم اطلاع على
 لانه علمه بوجوب ذلك وفعل غير المذكور واجتهاد بعض الصحابة وان كان بعد من سابق الحديث صريح
 (قوله ومن ثم كره الخ) قد تشكى الكراهة فتوقعه في عهده صلى الله عليه وسلم مع تكراره وعدم انكاره
 عليه الصلاة والسلام الآن يدعى على محل الكراهة اذا وجد صالح لا امامة غير ويحمل ما ورد على أنه لم يوجد
 صالح سم وأجاب عيش بما نصه الان يقال وجه الكراهة الخروج من خلاف من منع الاقتداء وهذا
 لم يكن موجودا في عهده صلى الله عليه وسلم ورضي الخلاف بعده لا يضر لاحتمال النسخ عند المخالف اه
 قول المتن (والعبد) لو حذف انصف الوأومنه لكان أولى ليستقام منه صحة وقوة الكمال بالصبي العبد
 بالمعروف وبالصبي الحر والعبد الكمال بطريق الاولى معنى (قوله المصحف الخ) أى لا يفتل صلاته معتد بها نهاية
 ومعنى (قوله نعم الحر اولى منه) أى وان قل ما فهم من الرق والظاهر تقديم المبعص على كمال الرق ومن زادت
 حرته على من نقصت منه نهاية ومعنى (قوله الان لا يميز بخلاف الخ) أى فهم ما سأل على ما يابى سم ومعنى
 (قوله ملقا) أى تميز العبد بخلافه أو لا عيش (قوله لان دعاء الخ) عبارة المغنى لان القصد منها الشفاعة
 والدعاء والحر بهما أى اه (قوله أقر بالا بابه) قد يقال ان ثبت في نقل فواضع والا فعمل تامل

قدر أوجز كعلم بذلك في شرح الرض فلا يقتضى البطان عندهم مع الجهل والنسيان أى ضاع الامع
 الكثرة كجهلهم بعلمهم بما تقدم في شروط الصلاة (قوله وزعم انه لا يلزم من نسخ وجوب القعود وجوب القيام)
 أى انما تقر فى الاول من تصحيح انه اذا نسخ الوجوب بقى الجواز أى عدم الحرج (قوله لانه الاصل) قد
 يقال اصله لا يتقدم شمول القاعدة لذلك (قوله نعم البالغ ولم يفتل الخ) شامل لامتياز الصبي بأصل الفقه
 (قوله ومن ثم كره على البويطى) قد تشكى الكراهة فتوقعه في عهده عليه الصلاة والسلام مع
 تكراره وعدم انكاره عليه الصلاة والسلام واجتهاده في شرح الرض على أن البالغ والحر اولى من الصبي
 والعبد بقوله ونحوه من خلاف من كره الاقتداء به أى بالصبي والعبد اه فتأمل أنه لا بد من حمل
 الكراهة اذا وجد صالح لا امامة غير ويحمل ما ورد على أنه لم يوجد صالح (قوله الان لا يميز بخلافه الخ) أى فهم ما

بصرى
 بصرى
 بصرى

وتكره امامة الاقاف ولو بالغيا كافي وضه شرح وغيره (والاعبي والبصير سوا على النص) اذا (٢٨٩) اتخذ حربه أو زعم أن لا الانبي

أنشع والبصير عن الخبث
أحفظ ثم مرع جمع بان
البصير أولى من أعبي مبتذل
ورويان الاعبي في فكسه
كذلك واختير ترجع البصير
مطابقة لان الخبث مقسود
يخلصان ترك الخسوع أما
اذا التفتاغا في أعبي أولى من
قيد بصير (والاصح صحة
قيدوه) نحو (السليم
بالسلس) أي سلس النبول
ونحوه من لا تزمه عادة
(والظاهر بالمقتضاة غير
المغيرة) لسلك صلتها
أيضا وتكونه الضرورة
لأننا في كماله والالو جبت
اعادتها أمأندوه مثلها
مما في صفة خروا أمأندوه
فلا يصح الاقتداء ولولها
بها لوجوب الاعادة عليها
(ولو بان امامه) بعد الصلاة
على خلاف ظنه (امرأة)
أوخشي (أو كافر معلنا)
كبيرة كذا (قبل أو) بان
كافرا (مخفيا) كفرة
كزندق (وجبت الاعادة)
لتصريحه بترك الحب لظهور
أمره المبطول من الاثوة
والكفر والتشاور أمر الخنثي
غالب الاختلاف في الخنثي وبمثل
قوله في كفره على ما نص
عليه في الام قبل ولولا لكان
الاقرب عدم قوله الابد
اسلامه اه وفيه نظر بل
الاقرب قبوله ما لم يسلم
يقصد به ثم بقوله بعد
الفرار لم أكن ألبت
حقيقة أو أوردت

بصرى (قوله وتكره امامة الاقاف الخ) لعل وجهه ان القلقة بمانعت وصول الماء الى ما تحتها واحتمال
الخساسة كافي في الكراهة ع ش قول المتن (والاعبي الخ) ولا ماع كالا عي فبذا كرم في عبارة النهاية
ومثله فبماذا كرم في الاستواء السجد مع الامم والفعل مع انحصي والجمي بوالابعد وله والقرى
مع الابداه اه (قوله اذا اتخذ حربه الخ) عبارة النهاية ومعها ان الكلام في حالة استنواهم في سائر
الصفات والا فاقدم من ترجع صفة من الصفات لا تمة اه (قوله من أعبي مبتذل) أي ترك الصلابة عن
الاستقذرات كان ليس ثبات البذلة معنى ونهاية (قوله في فكسه) أي في البو تبذل البصير (قوله كذلك)
أي كان أولى من البصير نهاية ومعنى (قوله مطلقا) أي ولو كان مبتذلا (قوله نحو السليم الخ) أي كالسور
بالعاري والاستحيي بالسجور والمصعب من بحر سائل أو عي لونه بحاسه معونها بها يتومعنى (قوله
ونحوه الخ) اقصر الجلال المحلى أي والمعنى على التفسير بنسب البول كالروضة كانه لا يحمل هذا الخلاف
فغيره يصحبه القدوة حرما أو فيه خلاف غير هذا رضى (قوله وتكونه الخ) رد على الجواب (قوله بعد
الصلاة) الى قوله قال الخنا في المعنى الا قوله في ما نص الى ما لم يسلم والى قول المتن لا جنبنا في النهاية لا ماع كرم
(قوله على خلاف ظننا الخ) أراد باننا في العلم فيدخل فيه من جهل اسلامه وقراءته فتصح القدوة به
حجثا لم يشين به نقص وجوب الاعادة كما قد مر له مر وهذا يندفع ما يقال ان قوله على خلاف ظنه يفيد
أنه لو لم يكن ذلك ذكره ولا اسلامه لم يصح القدوة به وهو مخالف لما قدمه على أنه قد يقال جهل الاسلام يفيد
الظن بالنظر للعالم على من يصلى أنه مسلم فهو داخل في عبارته ع ش و يافى في الشرح كالتأني والاعبي
التصريح بجواز الاقتداء بمجهول الاسلام واسمه جواز الاقتداء بمجهول الكفر وكبره من ع ش خلافا
لما في الجبري بلا من ومن اشترط على التذكو وقول المتن (امرأة) المجبة أنه يربحول من الفاعل كطاب
ز يدنفسوا لثة در بان من جهة كونه امرأة أي باننا في ما ماع كرم لا يصح كونه مفعولا لان بان لا زام لا
كونه حاله قيد للعامل والانه جنى في سال وهو غير متجه هنا ولا كونه خسر على أنهم بان أخوات كل لانها
يصح وصفه بعدة ولم يعد واحد منها سوطى اه ع ش (قوله وأخشي) أي أو يجرى ونالوا بان امامه قادرا
على القيام فكما بان اميا كما جرحه بان المكري هنا في روضه وهو المعنى ولا يخالفه مقتضى كلامه في
تحطية الجمعة انه لو خطيب السابغ بان قادرا فيمكن بان جنبنا لان الفرق بينهما كما في اعادة الوالد لرحمة الله تعالى أن
القيام هناك كن ثم شرط ويغترف في الشرط لا يغترف في الركن شرح مر اه سم وفي ما وافقه
قال ع ش قضية هذا الفرق انه لو تبين قدوة الامام المصلح عار با على السيرة عدم وجوب الاعادة وهو ما نقله
سم على المنهج من حج وأقره لكن في سائبة لا يراى عن والدها الشارح مر خلافا اه أي ان السيرة
كالقيام في الصلاة واعادة الخنثي قول المتن (أو كافر الخ) وكذا اذا بان من تداعى (قوله كزندق) يطلق
على من يظهر الاسلام ويحفي الكفر وعلى من لا ينقل دينها وادعاه الاول ع ش (قوله لظهور اماره
المبطول الخ) أي اذا تقرر الأمر بالصوت والاثوة وغيرهما ويعرف معان الكفر بالغير وغيره معنى (قوله
وانشأ امر الخنثي الخ) وكذا الجنون معنى (قوله خلافه) أي المتدنى (في الخنثي) أو سأل ترجع عدم الفرق
بين الخنثي وغيره في كلامه ثم ينفوه معنى (قوله ولولاه) أي النص (قوله بل الاقر بالخ) اعده انها يتوابعني
(قوله قبوله) أي قبول قول الامام في كفره ثم ينفوه معنى (قوله لم يسلم الخ) أي في غير ضرورة أن يسلم ثم
يقصد به يسلم ثم يقول الكافر ذلك المسلم لم أكن اسلمت الخ فلا يقبل قوله في تلك الصورة فقط كروى
(قوله ثم يقول بعد الفرار الخ) اطلاقه شامل لما لو قال افسلم لان ولكني ما كنت مسلحا من امامتي

سواء على ما يأتي (قوله اذا اتخذ حربه أو رقا) والظاهر تقدم البعض على كمال الرخوس زائد حتى
من نقصت عنه شرح مر (قوله وروى بان الاعبي الخ) رده أيضا في شرح الروض باله معلوم مما يأتي في نظافة
التوب والبعين (قوله في المتن ولو بان امامه امرأ الخ) قال في الروض وأقار على القيام (قوله وفيه نظر بل

وفيه توقف يؤيد التعليل بقوله الآتي لكفره بذلك فلا يرجع (قوله لكفره بذلك) أي مع تناقضه إذا سلمه
 أولاً بنافي ما دأه الآن سم عبارة الرشدي أي ذلك القول فامتنع بقوله فيه اه (قوله فلا يقبل
 خبره) أي فلتجانب العادة (قوله بخلافه في غير ذلك) أي في غير ما إذا سلم ثم اقتدى به ثم قال المخرجه
 بالخبر كما هو ظاهر اخباره عن كفره الذي استثنى منه هذه الصورة المذكورة وقوله ليقول اخباره الخ لتعليل
 رشدي وعبارته الخ بخلافه ما اقتدى به من جهل إسلامه أو شك فيه ثم أجيب بكفره اه (قوله وبمع
 إلى قوله انتهى في المغني الآتية في المجموع) (قوله وبمع الاقتداء بمجهول الإسلام الخ) لعل المراد غير المقطوع
 بإسلامه كما هو شأنه التعليل لما يشمل المتردد في إسلامه على السواء والمتروكهم إسلامه لعدم جزم المقتدي بالنسبة
 بصري وتقدم عن المغني أنفا ما هو صريح في خلاف ما ترجمه (قوله وفي المجموع لو بان أن امامه الخ) ظاهره
 وإن لم يقصر بان كان بعيدا بحيث لا يسمع الإمام وكان وجهه النظر لئلا يمان شأنه سم ومال البصري إلى
 خلافه عبارة هل هو على إطلاقه أو محله في شأنه أن يسمع أو يصح خلافه إلى في آخر باب المسجد
 القاب إلى الثاني أمل وإن كان ظاهر كلامهم أن الأول أكثر بقاء في ظاهر هذا في مسئلة الخ حيث الظاهر
 الآتية اه وجزم عـش بالأول عبارة أي لو كان بعد دافاه يفرض قري يمانه اه (قوله بطلت
 صلاته) أي تبين عدم اعتقادها عـش (قوله لأنها لا تخفى غالباً) قد يؤخذ من عدم البطلان إذا بان أن
 امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان أيضاً إذا بان أن امامه المالك لم يقرأ البسملة ولو في
 الجهر بطلانه لا يجهز بما يطلق عليه راجع سم الأول يصح عـش عـش أهلاً ما قدمه مما نصه قال ابن العماد ولو
 أشعر بأنه لم يقرأ الفاتحة بحسب القضية كالأخبار به بأنه محدث انتهى اه وقول الجعيري ومثل الحديث ما لو
 بان نازكاً لا يخفى خلاف ما لو بان نازكاً لا يخفى في الأحكام أو للسلام أو للاستقبال فإنها كالخاصة بالظاهرة ومثل
 حديثه أيضاً ما لو بان نازكاً لا يخفى في السرية أو لتشهد طالقاً من هذا ما يخفى اه (قوله وأكبر ولم يترك
 فلا) أي لأن الدين يتجه إلى القلب وما فيه لا يطلع عليه عـش (قوله ثم كبرنا) أي الإمام (قوله لم يضر في صحة
 الاقتداء الخ) أي ولو في الجمعة حيث كان زائداً على الأرض يمين كجلى بان أمامها محدثاً أو أماماً فائداً لم يقطع
 الأولى ثلاثين التكبيرات فصلانها باطلة نحر وجهها بالثانية والأصلاته صحفة فردى لعدم تجدديتها
 الاقتداء به من القوم فلو حضر بعد نيته من اقتدي به ونوى الإمامة فحاصل الجماعة وعملها فان كان في الجمعة
 لا تتعدي لغوا الجماعة عـش (قوله وإن بطلت صلاة الإمام) يحمل البطلان الثانية إذا لم يوجد فيها

الأقرب الخ) كذا شرح هر (قوله لكفره بذلك) أي مع تناقضه إذا سلمه أولاً بنافي ما دأه الآن (قوله
 بخلافه في غير ذلك) في شرح العباب وقول الأذري لولا النص لكان هو القياس لأنه من باب الخبر ورد بان
 ما لا يطلع عليه الأمن الخبر يقبل أخباره وإن كان كافراً وفارق ما قبله بان هذا لم يصدر منه فعل ما يكذب
 خلاف ذلك فاندفع استشكل هذا إذا قال بان العماد ولو أخبره بأنه لم يقرأ الفاتحة بحسب القضية كالأخبار
 أخبره بأنه محدث اه (قوله ليقول أخباره عن فعل نفسه) أخبره فاسق بعد ثبوتها لبعض الناس لا يقبل خبره
 وبمع الاقتداء به يؤيد نظري الخ بخلافه لا يخبره عن فعل نفسه أو ما في حكمه أي يقبل خبره (أقول) قد
 تقدم في باب الطهارة بقيد قبول الخبر نحو القاسق إذا أخبر عن فعل نفسه بما إذا بان البسب أو كان نفسه موافقاً
 فلا يرجع ولتقديمه بأنه قائل (قوله وفي المجموع لو بان أن امامه لم يكبر للأحرام بطلت صلاته) ظاهره وإن
 لم يقصر بان كان بعيداً لا يسمع الإمام وكان وجهه النظر لئلا يمان شأنه وقوله لأنها لا تخفى غالباً قد يؤخذ
 من عدم البطلان إذا بان أن امامه لم يقرأ الفاتحة في السرية وقضيته عدم البطلان أيضاً إذا بان أن امامه
 المالك لم يقرأ البسملة ولو في الجهر به لأنه لا يجهز بما يطلق عليه راجع (قوله وفي المجموع الخ) قال في العباب
 ونقله في شرحه عن التحقيق والمجموع عن نص الويل على ما نصه وبطل الاقتداء بان أنه لم يقرأ ولم يقرأ
 المراد أنه لم يكبر للأحرام بخلاف نازكاً لا يخفى أنه محدث اه وعبارته الرض ولا يجز أي ولا قدوة في بان أنه ترك

لكفره بذلك فلا يقبل خبره
 بخلافه في غير ذلك ليقول
 أخباره عن فعل نفسه
 وبمع الاقتداء بمجهول
 الإسلام ما بين خلافه ولو
 بقوله لأن اقتداءه على الصلاة
 دليل ظاهر على إسلامه وفي
 المجموع لو بان أن امامه لم
 يكبر للأحرام بطلت صلاته
 لأنها لا تخفى غالباً وأكبر ولم
 ينو فلا اه قال الحنفى
 وشعره ولو أحرم بحراره ثم
 كبرنا بنسبة تائباً سراً
 بحيث لم يسمع المأموم لم يضر
 في صحة الاقتداء وإن بطلت
 صلاة الإمام أي لأن هذا
 مما يخفى ولا أمارته عليه

مبطل الأولى كنيته قطعها ع ش (قوله لا بان) الى قوله فان قلت في النهاية الاقوله واعترض الى بل الذي
 يضم الح وكذا في الغنى الاقوله فلا فرق الى بل الذي الح (قوله ولم يحتمل تطهره الح) أي عند المأموم بان لم
 يتفرقا كما يحبر به الحلي ومفهومه أنه اذا مضى زمن يحتمل فيه الطهارة لا تجب الاعادة على من اقتدي به وان
 تبين عدم تعلمه تقصيره وما نقل عن الزبادي من أنه أقوى بوجوب الاعادة بهذه الصورة الاذعية بالنظر
 البين خطوه فلا يخفى ما فيه لانه نظر الى من لم يزم وجوب الاعادة بتبين الخدم مطلقا ع ش (قوله ورجح
 المصنف الح) عبارة النهاية والمغنى وهو أي زوم الاعادة في الظاهر ما عتقد وان صح في تحققه عدم الفرق بين
 الظاهرة والخفية في عدم وجوب الاعادة وقال الاسنوي أنه الصحيح المشهور اه (قوله ولا وجه الح) عبارة
 المغنى والاحسن في ضبط الخفية والظاهر تماز كره صاحب الانوار وهو أن الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها
 المأموم رآها والخفية بخلافها وتضمن ذلك كمال الاذعية الفرق بين المقتدى الاعي والبصير حتى لا يجب
 الفضله على الاعي طافا وهو كذلك اه عبارة النهاية والخفية هي التي يباطن الثوب والظاهر ما تكون
 بظاهره نعم لو كان بعامة وأمكنه و يتأذى أقام غيره انه صلى جالس المجزء فلم يكنه و لم يتم بقض لان فرضه
 الجالس فلا تفرقة منه بخلاف ما اذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها بعد من الامل فانه يجب
 الاعادة ذكر ذلك ال و ياتي قال الاذعية وغيره مقتضى ذلك الفرق بين المقتدى الاعي والبصير أي حتى
 لا يجب القضاء على الاعي مطلقا لانه معذور بعدم المشاهدة وهو كمال الاول الضبط على الاقراران
 الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم أبصرها والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلي قائما أو جالسا اه
 وكتب عليه الرشيدي ما نصه قوله فلا فرق الح فيه من تأدية مع التي قبله وهو تابع في هذا للشهاب بن عفر
 تحته بعد ان تبع شرح الروض في جميع المذكر وقوله لكن الشهاب المذكور وانما عقب ضابط الانوار
 بذلك بناء على ما فهمه من من أن مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم الح أي مطلقا أي سواء كان على الحالة
 التي هو عليها من جلوسه أو قيامه الامل سلاما على غيرهما بان فرضه قائما اذا كان سالسا ونحو ذلك حتى تلزمه
 الاعادة وان كانت بحج عامة وهو قائم والمأموم جالس المجزء لا تفرق ضابطا موم تأملها لاهل البيت السلام
 في شرح الروض فهم من ان مراده ان يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لآفاقا لا يفرق
 على حالة تغيرها حتى لا تلزم الاعادة في نحو الصورة التي قدمناها في ضابط الانوار وضابط الر و ياتي عنده
 واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرغ العا على الاول بالقوله معبر عنه بقوله فالاولى ولم يقل والامع أو
 نحوه وانما كان الاولى لانه يحتاج الى استثناء شيء منه عما استثنى من ضابط الر و ياتي والشهاب المذكور ربا
 فهم المغاورة بين الضابطين كما تقررناه صرحن ضابط الانوار بقوله والاولى في ضبط الظاهرة الح لكننا استثنى
 من عموم ذلك الاعي والشارح مر رحمه الله تعالى تبع شرح الروض أولا كما عرفت ثم ختمه بقول الشهاب
 المذكور ولا فرق الح فانما هو من صرح بان مؤدى الضابطين واحد والشارح مر في فتاويه لكن مع
 قطع النظر عما استثناه الر و ياتي من ضابطه لضعفه عند فساداته عند انما هو بالنظر لاصل الضابط فهو
 موافق للشهاب المذكور وفي العس والحكم وانما الغلف في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع
 وخلافه في الحكم كما يعلم بعبارة فتاويه فقد صرح بغير جوع صكل من الضابطين الى الشرح والجله
 فالشارح مر لم يظهر من كلامه هنا موم ومتمدد في المسئلة لكن نقل عنه الشهاب سم موافق لما في
 فتاوى والده الموافق للشهاب بن عفر وهو الذي انقطع كلامه هنا ثم شاور ان لم يلازم بآفته كما عرفت وانما
 أملت الكلام هنا لخل الحاشية مع استثناء هذا المقام على كثير وعدم وقوعه في من حقيقه حقه اه وبشأن
 بذلك أن ما في ع ش بعد كلامه وتبع الجبري بحاشيته فمير الحاصل أن الظاهر هي العبدية والخفية هي
 الحكمية وتأتي لافر في بين الفرق بين البصير والاعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعي والبصير ولا بين باطن الثوب
 تكبير الاحوال لا لنتاه وكلام الشارح صريح في أن المجموع صريح بالامر من (قوله لا بان) باننا لم نعدها
 أو جنبنا الح قال العراقي في تحري رويستني أيضا المستحاضة تفرع على منع الاقتداء بما في الكفاية عن

(لا) ان بان امامه محدثا أو
 (جنباً) أو (الحاجة خفية)
 قوله أو (أولاً) أو (أولاً)
 في جملة ان ادعى الاربعين
 كلياته الا (أولاً) أو (أولاً)
 تقصير ومن ثم لم يرد ذلك ثم
 نسبة واقتدي به ولم يحتمل
 تطهر لمزته الاعادة أم اذا
 بان فانما حاشية تطهره فتلزمه
 الاعادة لتقصيره وروح
 المصنف في كتب ان الاعادة
 مطابقاً

أن تصحكون بحيث لو تأملها المأموم رأها فلا فرق بين من يصلي امامها قائما وبالسائل وقام وأكلها المأموم وفرق الروايات بين من لم يرها لبعده أو اشتغاله بصلاته فبعد ومن لم يرها لكونها بعاملته ويمكن رؤيتها إذا قام فجلس عزرا فلم يكنه رؤيتها فلا بعد لعذره واعتراض بانه يزمه الفرق بين البصر والاعى أى وهم لم يرقوا وقضته أن الاعى يفصل فيه بين أن يكون يفرض زوال جهه بحيث لو تأملها رآها وأن لافيه نظير الذي يقفه فيه أنه لا يزمه عادة لعدم تقصيره بوجهه فلم ينظر للحشية المذكورة فهان قلت فما وجه الدعي على الروايات حينئذ قلت وجهه ما أقاده كلامهم أن المدار هائل ما فيه تقصير وعلمه ولو جرد تلك الحشية يوجد التقصير نظير ما مر في محس يترك بغيره أن المدار على الحركة بالوقوف بخلافه في السجود على يترك بغيره كنه لغش الخاضع وما هنا فصاصة فكان الحافها بها أولى قلت الأصح المنصوص وقول الجمهور ان يخفى الكفر هنا كملته وإله أعلى لعدم أهلية الكافر للصلاة لوجه اختلاف غيره (والاى كالأرقى الأصح) بجميع النقص فان

وظاهر لكن ينافي ضبط الظاهر والخفية بما ذكر قول حج في الاعيان وواضح ان التقصيل إنما هو في الحشية العينية دون الحكمية لأنه لا يرى فلا تفسير فيه مطلقا انتهى اه مخالف لما اتفق عليه الشارح والمخفى والشهاب الرملي والنهاية من الفرق بين الاعى والبصير وعدم لزوم الاعادة على الاعى مطلقا وبعد هذا كما قبل القلب إلى ما مر عن شرح الروض الذي تبعه النهاية وأول ما دل اليه السيد المصري كما مر ومنه وباتى عن الاعيان ما وقفه (قوله والاوجه الحج) معتمد ع (قوله أن تكون بحيث لو تأملها الحج) أى والخفية بخلافها نهاية ومعنى قال ع (عش يستحل فيصلى باطن الثوب فلا تجب الاعادة وهو موافق لما قدمه من في ضبط الخفية لكن قداس فرض البصير في بآت بغرض الباطن نظرا اه واعتده الجعري وشحنوا قائلوا ظاهر من منع الخفية فلا صرح بشرح الروض ومرج النهاية أولا (قوله رآها) هذا يخرج الحكمية مطلقا فلا تكون الا في حضوره وهو العينية التي لا تترك الا بالاحتياط وهو محل نظر فإرجاع سم وفي ع (عش عن الزايد) يأنصه قوله وأهمل أن لا يقد لفرق بين الإدراك بالبصر وغيره من بقية الحواس اه (قوله فلا فرق بين من يصلى الحج) ولو لم يرها المأموم بعد أو اشتغال بالصلاة أو ظلمة أو ما دل بينه وبين الامام تزمه الاعادة عند الشارح والجمال الرملي واختلاف الاعى فاعتمد الشارح عدم وجوب الاعادة عليه مطلقا واعتده الجمال الرملي أنه لا فرق بين الاعى والبصير وفي الانواع أن مثل الاعى فبما يظهر ما لو كان في طمعة شديدة لمتعها هلوسة التأمل وإن الخرق في سائر العورة كان ثبت فيما ذكر من التقصيل انتهى اه كروى وقوله واعتده الجمال الرملي الحج أى في غير النهاية (قوله لكونها بعاملته) أى أو نحو صدره وكاهو ظاهر رشدي (قوله يمكنه) أى المأموم ع (قوله واعترض) أى فرق الروايات (قوله ونقضت) أى ما ذكره الروايات ع (قوله ونظروا أن مرجع الضمير الاعتراض المذكور) (قوله بل الذي يقفه الحج) وأما المخفى والنهاية كما مر وخلافها في ع (عش) حيث قال بعد دحل كلام النهاية على خلاف ما مر به ماضيه فاستفاده من كلامه من حيث أنه لا يوجب الاعى والبصير ونقله سم على حج عنه لكن في ساشة فإن عبدا لحق أن التجمع عدم القضاء على الاعى مطلقا ونقل سم على المنهج عن حج مثله ومن مر خلافه اه (قوله ما جرد الحج) أى الاعتراض المذكور (قوله حيث) أى حسن التظهير في القضية المذكورة وكون التجمع عدم لزوم الاعادة على الاعى مطلقا (قوله ولو جرد تلك الحشية) أى قوله بحيث لو تأملها الحج (قوله ولو جرد تلك الحشية) أى عن نحو الجالس فانه بحيث لو قام لرأى وهو مقصر كروى وفيه توقف فان فرض المسئلة كما تقدم أن المصلي يجلس الهجره ففرضه الجلوس فلا تفر بطنه أصلا (قوله أن المدار الحج) أى لما مر (قوله بخلافه) أى المدار (وقوله في السجود) أى فان المدار فيه على التحرك بالفعل كروى ونقل الأولى ارجاع ضمير بخلافه إلى قول الشارح ما مر في محس الحج قول المتن (الأصح) أى الراجح ع (عش قول المتن) (هنا) أنما يقفه لانهم في غير هذا المثل فرقوا بينهما ومنه ما قالوه في الشهادات أن لو شهد بك كفو وردت شهادته ثم أسلم وأعادها فان كان ظاهر الكفر قبيل الاعادة منه وان كان مخفاه فلا تقل لاتباه ع (قوله لعدم) أى أنه بخلاف الحج في النهاية والمخفى قول المتن (والاى كالأرقى الحج) أى فبعد الاعتراض المؤثر به معنى ذنبية (قوله ذلك) أى كون الامام أميا (قوله نحو الحديث الحج) أى كالنية (قوله والحيث) أى الخفى والضابط أن كل ما يوجب بعد الفراغ تصحيحه الاعادة إذا بان في الاتناء بحسبه الاستئناف وما لا يجب الاعادة معه ما تمنع القدوة مع العلم به إذا بان في الاتناء ويجب به نية المفارقة وتدخل في قوله غير نحو الحديث ما لو تبين

قدر المصلحة على ما أوقفها على السيرة أو القياس عس (قوله بخلاف ما لو بان حدثه الخ) أي ونحوهما مما سطر في الشرح أو الحاشية (قوله وأخيه) ينبغي أن المراد أخيه الخفي أما الظاهر فقباس وجوب إعادة اذابان بعد الصلاة وجوب الاستئناف اذابان في أثناءها ولا يجوز والاستمرار مع نيّة المارة فتعادل علمه كالم الرض من جوار مبيت على الرجوع من أنه اذابان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة فلم يجب القضاء قاله سم وتقدم عن عس ما وافقه (قوله فانه تلزم مفارقة) أي عقب علمه بذلك قال في المجموع ولا يخفى عنها ترك المتابعة قطعاً ففى سم بعد ذكر مثله عن شرح الرض ما نصه وعبارة شرح العباب قال في المجموع غسل تبطل صلاته اذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أي المفارقة اه و يظهر أن الحكم كذلك اذا طرأ حدث الامام مثلاً وعلم به بل قد يقال بالاولى ثم رأيت شرح ذلك الشارح في فصل شرح الامام وظاهر ما تقدم أن البطال لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما يأتي فحين لم ينو الاقتداء والفرق أنه لم يتقدم هناك اقتداء بخلاف هنا فانه سبق الاقتداء اه (قوله والفرق ان الوقوف الخ) قد يقال بضاو القراءتين والظاهرة شرط ويحتاج للادل ولا يحتاج للثاني بهرى (قوله بخلاف القراءة) أي بخلاف صبر وره أسياً بعد ما سمع قراءته معنى (قوله وأخيه باسرة) أي علم يعلم بها لابل يظهر جلا كما يفرضه منيع الشارح (قوله فبان الخ) أي الخفي الامام وم (قوله وأخيه بخفي) أي في ظنه معنى (قوله فباناستو بين مثلاً) أي بانار جليل أو امرأتين أو بان الامام امرأته معنى (قوله وخرج الخ) عبارة التهايق والمخفي صور والمارودى وغيره مسئله الكتاب بما اذا لم يعلم بحاله حتى بانر جلا قال الاخرى وهذا الطريق أه وهو الوجه الجزم بالقضاء على العالم بخفيته لعدم انعقاد الصلاة بظاهر واستحالة خرم النية انتهى والوجه الجزم بعدم القضاء اذابان وجلا في قصر المارودى لاسباب اذ لم يقبل عين تبين الرجوع زمن طويل وانه لو ظن جلا ثم بان في أثناءها خفيته وجب استئنافها لظنه في الاستدراء جلا ثم يعلم بحاله حتى بانر جلا فاقضاء والاوجه ان التردد في النية لا فرق فيه بين أن يكون في الاستدراء أو العلم لكن في الابتداء يضر مطلقاً في الانتهاء طال الزمان أو مضى ركن على ذلك ممر والا فلا اه عبارة سم بعد ذكره عن الاعياب مثل قولها ماواه لو ظن جلا في نعم فصها وقد يقفه أن يقال ان تبين الانتهاء خفيته ثم ذكره قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل لو تبين ذلك قبل المفارقة استمرت لصة ولم يجب المفارقة وان لم تبين الانقضية أو تبين المذكورة أيضاً بعد ذلك مع طول الفصل أو مضى ركن استأنف لبطالها بالتردد في الاقتداء بمن لا يصح الاقتداء به فليست اه قال عس قوله مر والاوجه ان التردد في النية كذا في نفس النية كان ترددي كذا في ظاهره بان علمه بخفيته وتردد في أنه ذكر في نفس الامر أو اني وأما التردد في النية على وجهه هل يبقى في الصلاة أو يخرج منها

بخلاف ما لو بان حدثه أو
خفيه أثناءها فانه يلزمه
مفارقة وبنى والفرق أن
الوقوف على نحو قراءته
أسهل منه على طهر لانه
وان شوهه حدوث الحدث
بعده فرب بخلاف القراءة
(ولو ائذنى رجل بخفي)
في ظنه (فبان رجلاً) اه
خفي باسرة فبان أني اه
خفي بخفي فباناستو بين
مسألة لا يسقط القضاء في
الظاهر لعدم انعقاد
صلاته لعدم خرم نيته وخرج
بقولنا في ظنه ما لو كان خفي
في الواقع بان كان استنبه له
موجوداً حينئذ

التي لا تدرك الا برأيتها وهو محل النظر فلا يرجع (قوله بخلاف ما لو بان حدثه وأخيه الخ) ينبغي ان المراد خفيه الخفي أما الظاهر فقباس وجوب إعادة اذابان بعد الصلاة وجوب الاستئناف اذابان في أثناءها ولا يجوز الاستمرار مع نيّة المارة فادله على قول الرض فرع اذابان في أثناء الصلاة حدث امامه أو تنجسه أو ولو نجسا متعقبه كخفي شرحه والعياب فاره أو بعد غير الجملة بقض اه من انه اذابان في الانتهاء تنجسه بخاصة بالظاهرة كمتعقبه مفارقة ولم يجب الاستئناف ينبغي أن يكون مبنياً على ما مضى عليه كما افاده إطلاقه من انه اذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء فليست اه (قوله فانه يلزم مفارقة) قال في شرح العباب بالنية اه و يظهر ان الحكم كذلك اذا طرأ حدث الامام مثلاً وعلم به بل قد يقال بالاولى فتأمل وراجع ثم رأيت الشارح صرح بذلك في فصل شرح الامام من صلاته قبل ولو أخرج من مفارقة ارجعه قال في شرح الرض قال في المجموع ولا يخفى عن المفارقة ترك المتابعة قطعاً بل تبطل صلاته لانه صلى بعض صلاته خلف من علم بطلان صلاته اه وعبارة شرح العباب عن المجموع بل تبطل صلاته اذا مضت لحظة ولم ينو ذلك أي المفارقة الخ ونحوها هذا الكلام ان البطال لا يتوقف على انتظار كثير بخلاف ما يأتي فحين لم ينو الاقتداء والفرق انه

فيضرمطاعا لما لم يرد أوقصر اه (قوله لكن ظهر جلاله) يخرج ما لو شك فيما يظهر وبغلاف قوله فيما عمن يجوز كونه أميانيا لا يجوز اقتداءه الذي ذكره في الجمله أي اذا كان مثله بخلاف الخشني فلا يرجع سم وتقدم عن النهاية والمغني وعش ما وافقه (قوله كما يحتمل في رواية) أي وجوب الاعتناء الذي يظهر في هذه المسئلة عدمها اذا تردد حديثه في عبارة عش بعد سوق كلام الشارح لكن نقل سيم عن شرح العبابه خلافا هو قريبي وجه أن الخشني جائز بالنحو بانتساباته لأماني في نفس الامر فلا وجه لزوم الاعتداء ولا يكون المرأ أن لها علامات تدل عليها في سم على الغاية الحزم بما في شرح العباب اه (قوله ولو قلنا) إلى قوله قال المروذي في المغني الا قوله ونحو الحاكم إلى صرح الخشني إلى قول المروزي لا دور في النهاية الا قوله في مرسل إلى صرح الخشني وقوله وهو غير محمود ذكر إلى قولنا من (من الفاسق) أي وان اخص بصفت مرحجة ككونه أفعه أو أقرأ مغني (قوله ولو حلوا فاضلا) شامل لما اذا كان الفاسق فقيها والعدل غير فقيه سم (قوله ان اسركم) أي ان أردتم ما يسركم (قوله فانهم وفدكم) أي بواسطة بينكم وبينه بكم وذلك لأنه بسبب حصول ثواب الجماعة للمؤمنين وهو يتفاوت بتفاوت أحوال الأئمة عش (قوله وفي مرسل صالوا الخ) أي وانما خست خلف الفاسق لما في خبر مرسل الخ (قوله وكفى به الخ) عبارة بالنهاية والمغني قال الإمام الشافعي وكفى به فاسقا اه (قوله وتكره) أي الصلاة خلفه أي الفاسق مطلقا كما مر في شرح وما ذكر جمعه أفضل لا بدعة امامه وفي عش مانسه واذا لم تحصل الجماعة لا بالفاسق والمبتدع لم يكره الائتتمام بطلابو ومراه سم على المنهج اه وفي الجعري عن البرماوي مانسه وهو يحرم على أهل الصلاح والخير الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ونحوهما لا يحل للناس على تحسين الظن بهم اه (قوله وتكره امامتهم بكره الخ) عبارة المغني تنبيه يكره تنزيهاً يوم الرجل قوماً كترهم له كارهون لامر مذموم شرعا كالأطام أو متقلب على امامة الصلوة ولا يستحقها أو لا يحتر من الخاصة أو مجموعها أو الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو بعاشا الفسقة أو نحوهم وان نصب لها الامام الاخطأ أمأذا كرهه دون الأكثر أو لا أكثر لا لامر مذموم فلا يكره الامامة فان قيل اذا كانت الكراهة لامر مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الأكثر وغيره لامر أحجب بالضرورة والسؤال أن يختلفوا في أنه بصفت الكراهة أم لا فعن قول الأكثر لأنه من باب الراء قال في المجموع و يكره أن ولي الإمام الأعظم على قوم و جلا بكرهه كترهم نص عليه الشافعي وصريحه صاحب الشامل والتميز لا يكره ان كرهه دون الأكثر بخلاف الامامة العامة فانها تكره اذا كرهها البعض ولا يكره أن يؤم من فهم أبوه أو أخوه الأكبر اه (قوله أكثر القوم الخ) أي وتصرم عليه وكذا

لم يتقدم اقتداءه هناك بخلافه فانه سبق الاقتداء (قوله لكن ظهر جلاله) يخرج ما لو شك فيما يظهر وبغلاف قوله فيما عمن يجوز كونه أميانيا لا يجوز اقتداءه الذي ذكره في الجمله أي اذا كان مثله بخلاف الخشني فلا يرجع سم (قوله فلا تلزمه إعادة) الوجه العزم بالنسبة بخلاف ما لو صلى الخشني المذكور والرائي في الجعري فيما إذا اتقى خشي بامر أتمعتة أو أتم رجل ثم بان أن الخشني انى عن والده أحسن أحد هما الصفة لا اعتقاده جواز الاقتداء وقد بان في المسالك جواز ما لا يعدم الصفة لتغير بطلانها يعلم كونه امرأه قال وهذا أصح قال على هذا الوجه الحاكم في الحسد وهو يعتقد جلاله بان كذلك فالحكم بخصيص على الأول دون الثاني اه ولا يختلف الحكم في حد الشرب وغيره بين الرجل والمرأة بل في القصص قال الأدرعي ولو ظنه رجلا أي عند الاقتداء به فيان في انشائها خنوتة لم يمتنعوا قته وهل ينبغي أو يستأنف فيه فنظر اه قال الشارح في شرح العباب يظهر كلامهم الذي في المتن ان المحدث فيما انظر فيه الاستئناف وقد بينه أن يقال ان تبين في الانعاش عن ثم ذكر كونه قبل طول الفصل ومضى ركن بنى بل وتبين ذلك قبل المناقاة ستمت الصفة ولم يجب المناقاة وان لم تبين الا الخنوتة أو تبينت المذكورة أنضاه ذلك مع طول الفصل وأوصى ركن استأنف بطالانها بالتردد في الاقتداء بمن لا يصح الاقتداء به فليست أمثل (قوله ولو حلوا فاضلا) شامل لما اذا كان

لكن ظهر جلاله بان خشي بعد الصلاة ثم اتضع بالذكورة فلا تلزمه إعادة على الوجه العزم بالنسبة بخلاف ما لو صلى الخشني ثم تبين أن ثوبه الخشني كما يحتمل في رواية فان لا تلامدات فظاهر فغالب يعرف بها فهو هنا مقصر وان حرم بالنسبة (والعدل) ولو ظاهرا فاضلا (أولى) بالامامة (من) الفاسق) ولو حلوا فاضلا إذا لا يؤذيه في المحافظة على الشروط ونحوها الحاكم وغيره سم أن تقبل صلاتكم فليؤمكم خياركم فانهم وفدكم فيما بينكم وبينكم وفي مرسل صالوا خلف كل برفاجو ويعضده ما صرح أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يصلي خلف الحاجب وكفى به فاسقا وتكره خلفه وهي خلف مبتدع لم يكره بدعيته أو شذولان اعتقاده لا يقره وتكره امامتهم بكرهه أكثر القوم

المذموم فيه شرعي غير محمود كرتبه لو وردت لفظاته فيه في السنن حتى أحسنها بعضهم أن ذلك كبيرة لا الاتمام به قاله الماوردي ويحرم على
الامام نصب الفاسق اماما للصلاة لانه مأمور بمراجعة الصالح وليس منها أن يقع الناس في صلاة (٢٩٥) مكرهه اهـ ويؤخذ من مكرهه

نصب كل من كره الاقتداء به ونظر المسجد ونائب
الامام كهو في غير ذلك
كاهو ظاهر (والاصح أن
الافقه في الصلاة وما يتعلق
بها وان لم يحفظ غير الفائدة
أولى من الاقر) غير الافقه
وان حفظ القرآن لان
الحاجة للفقهاء أهم لعدم
انحصار حوادث الصلاة
وله صلى الله عليه وسلم قدم
أبا بكر على من هم أقرأ منه
نفس البخاري لم يجمع
القرآن في حياته صلى الله
عليه وسلم إلا مرة بعد أن
خرج جبريل زبدي ثاب
وأمن كعب ومعاذ بن
جبريل وأوز يرضى الله
عنه ونحوه أحقهم بالامامة
أقر وهم يحملون عريفهم
الغالب أن الأقر أفضلهم
كأن يرضون للصفحة معرفة
فقهه إلا أنه وصلوا بها
يشاؤون فقهه وسغير
فقيه كالأصموع وبنقي
جمله على قن أفقه وسوقه
لان مقابلة الخبر به زيادة
القيمة فغير بعدة بخلاف
مقابلتها بأصل الفقه فهو
أولى منها لتوقف صحة الصلاة
عليه دونها جراً بالسبكي
أشار لذلك (و) الاصم أن
الافقه أولى من (الأورع)
لان حاجة الصلاة الى الفقه
أهم كالمرو يقدم الأقر
على الأورع والأوجه أن

لو كرهه كل القوم كافي في وضوءه على الشافعي انتهى مناوي ونقل عن حواشي الر وضوءه بالشارح
هر التصریح بالمرحمة على الامام فيما لو كرهه كل القوم أقول والحرمة مفقودة تقيد الشارح الكراهة
بكونه من أكثر القوم عـش (قوله لا يذم مذموم شرعا) أمالو كرهوه لغير ذلك فلا كراهة في حق بل
المرم عليهم عـش (قوله لا يذم مذموم شرعا) أي كوال ظالم ومن تغلب على امامة الصلوات ولا يستحقها أو
لا يتعز زعن الحساسة أو نحوها بالصلاة أو تعاطى معيشة مذمومة أو تعاصر الفساق ونحوهم انتهى
مناوي اهـ عـش وتقدم عن المعنى مثله (قوله لا الاتمام به) أي لا يكره الاقتداء به حيث كان عدلا ولا
يلزم من ارتكابه المذموم في العدالة عـش (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصرح بطلان
النصب وسأني تعرض الشارح له في شرح وطيب الصنع ونحوها سم عبارة عـش أي ولا تصح توليته كما
قاله جود معلوم اهـ حيث لم تصح توليته لاستحقاق مراتب الامام اهـ وجزم شيخنا بذلك بلا عزو وعبارة الاقتاع
وليس لاحد من ولا الامور تترى فاسق اماما في الصلوات كما قاله الماوردي فان فعل لم تصح كماله بعض
المتأخرين اهـ (قوله ونظر المفسد أي اذا كانت توليته عـش (قوله في الصلاة) أي قوله والادب
في المعنى الاول كالأول كالأول في المتن قول المتن (أولى من الاقر) ظاهر ولو جاء بغير مستور أو بنسبي
حلا فلهما تقدم من كراهة الصلاة خلفه العاري عـش (قوله في البخاري لم يجمع القرآن الخ) قال
الجعبري في شرح الرائيـة والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم كثير ومن
المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسالم وابن السائب وأبو هريرة
ومن الانصار أبو ذر ويومعاذ وأبو الدرداء وأبو ذر يجمع فغنى قول أنس لم يجمع القرآن على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا مرة واحدة أي ذر يجمع وأبو ذر يجمع من هذا من هذين الجوابين وان استعمله بعض أهل العصر كما قد دفع
الاشكال عـش (قوله ونحوه أحقهم الخ) رد دليل مقابل الاصم (قوله يحملون عريفهم الغالب الخ) لعل
من غير الغالب الصديق فلا ينافي ذلك ما تقدم فيه سم (قوله وبنقي جله) أي حمل ما في الموع (قوله
فهو أولى الخ) أي الفتن المختص بأصل الفقه سم (قوله لان حاجة الصلاة) أي قول المتن وسحق المتفعية
النهاية الاوله لعموم خبره سم بتقديم الاسن وقوله ونحوه الى قوله أي بان يسم الى ثم وقوله فوجها
وقوله ولا يصح جعله أو كان (قوله ويقدم الاقر على الأورع) أي كماله في الارض فتن الماهور ومفتنى قال
البرص في النفس شئ من تقدم الاقر على الأورع الذي يقرأه يصح عنوان كل ذلك أصح قراءة أو
أكثر قرأنا اهـ (قوله الاصم قراءة) أي لم يحفظه وان قل فقدم وان كان غيره يحفظ أكثر من ذلك
بقي ما لو كان أحدهما يحفظ القرآن بكلمة مثلاً يصح آيات قوله كواثر السور اطردت عاده بالامامة بها
والآخر يحفظ نصف القرآن مثلاً يصح به بنما من يقدم منها فانه نظر والملاحق قد يقتضي تقدم
من يحفظ النصف ولو قبل بتقديم من يحفظ الكل لان المدعى على محققا صلى الله عليه وسلم لم يعد عـش (قوله في
ذلك) أي في صحة القراءة (قوله من ذلك) أي من الاصم قراءة (قوله وتورد) أي الاسنوى (قوله لا عبرة
بها الخ) أي فلا يقدم صاحبها على غيره عـش (قوله ويبحث في الخ) أقره النهاية والمعنى أيضا عبارة
المعنى وأما الاهداف وترك ما زاد على الحاجة وهو أعلى من الورع اذ هو في الحلال والورع في الشبهة قال في
الفاسق فشيها والعدل برفقه (قوله ويحرم على الامام نصب الفاسق الخ) لم يصرح بطلان النصب وسأني
تعرض الشارح له أي في شرح قول المتن وطيب الصنع ونحوها (قوله يحملون عريفهم الغالب) لعل من
غير الغالب الصديق فلا ينافي ذلك ما تقدم فيه (قوله فهو) أي الفتن المختص بأصل الفقه (قوله ثم رأيت
السبكي أشار لذلك) كذا شرح حر

المراد الاقر الاصم قراءة فان استوفى ذلك فلا أكثر قراءة ويبحث الاسنوى أن التبر قراءة التبرسم أو بعضهم ذلك وتورد في قراءة مستقلة
على لحن لا يغير المعنى ويجهل لاجرة ما وجبت أيضا تقدم الاهداف على الأورع لانه أعلى منه اذ هو في الحلال والورع في الشبهة

شوقان لله تعالى فهو زاده على (٢٩٦) العدالة بالعفة وتحسن السيرة ولوعيز الفضول من هؤلاء الثلاثة بلوغ أو اتحاش عدالة أو معرفة

المهمات ولم يدركوه في المرحلات واعتباره ظاهر حتى اذا شتر كافي الورع او امتاز أحدهما بالزهد قد مناه انتهى اه زاد النهاية وهو ظاهر اذ بعض الافراد للشي قد بغضل باعماه (قوله فهو زاده الخ) لا موقع له هنا عبارة الغنى والنهاية عقب المتن أي الاكثر ورعا للورع فسر في التحقير والجموع بأنه احتساب الشبهات شوقان لله تعالى وفي أصل الروضة بأنه زاده على العدالة من حسن السيرة ولعفته اه (قوله ولوعيز الفضول الخ) فلو كان الاقفة أو الألقا أو الأورع صبا أو قاصرا في سفره واقفا أو ولدا أو مجهول الاب قد غدا على نعم ان كل المسافر السلطان أو نائبه فهو حاق وأطلق جماعة ان امة والد الزاوس لا يعرف الا بوجهه وكه وقصوده ان يكون في ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم فان ساواه او جده قد احرم واقتدى به فلا بأس مغنى ونهاية أي فلا لوم في الاقتداء به وعلوم منه في الكراهة عش عبارة الرشدي أي فالكراهة انما هي في تقدمه على غيره الذي ليس مثله مع حضوره وليس ترجحة في نفس امانيته اه (قوله من هؤلاء الثلاثة) أي التي في المتن ومثله الا زهد الذي في الشارح (قوله او اتحاش) أي بان لا يكون مسافرا قاصرا عني أي والمأمومون مقيمون وعلى شرح الروض باختلاف بين صلاتيهما قول ولوعيز بعض صلاتهم من غير جماعة فلا خلاف التام رشدي (قوله او عدالة) أي زاده او اواصلها بان يكون احدهما عدلا والا شوقا فاعش وكتب عليه البصري ايضا مائة كيفية تأتي بالخير بالعدالة في خير الأورع بالنسبة للأورع فليأتل اه (قوله كان أولي) وتقدم من البويطى كراهة الاقتداء بالصبي للخلاف في صحته ولما الثلاثة الباقية هنا فافسح ويجمحل النسب أي كالقطب يكره الاقتداء به كما ينبغي ان الاقتداء بالقاهر خلاف الأولى (قائدة) ثلاث عاوا لم شخص ومكشدة كذلك ثم اردت ثم اسلم شخص آخر ثم جد دارا سلامه واجتمع عاوا المتقدم منها جواب ان الظاهر تقدم الثاني لان الردة انطاعت شرف الاسلام الأول ومن ثم لا نوابه على شيء من الاعمال التي وقعت فيه عش (قوله أي كل منهما) الى قوله وان ذكر النسب في الغنى الاقوة وخبرنا في معتبر (قوله من الأولين) أي الاقفة والألقا (قوله بخلاف الأخيرين) أي الاسن والنسب عش (قوله اذ هو الخ) عبارة النهاية وانغني والمراد بالنسب من ينسب الى قريش وغيره ممن يعتري الكفاة كالعلماء والصلحاء فقدم الهامشي والهامشي ثم سافر قريش ثم العربي ثم الحميري ويقدم ابن العالم أو الصالح عن ابن غيره اه قال عش قوله ثم العربي أي باق العربي وقوله هر ويقدم ابن العالم الخ أي بعد الاستواء فمما تقدم اه (قوله ومن اسلم بنفسه) أي وان تأخر اسلامه سم (قوله لان فضيلته في ذاته) قد قال والاخر كذلك فلو قال بذاته لكان أنسب بصري (قوله وخبرنا ويؤمك الخ) كان ينبغي تقدمه على قول المتن والجديد (قوله فاورع الخ) وينبغي أخذ انما تقدمه من البحث فاورع فاورع (قوله فاقدم هجرة بالنسبة الخ) وقياس ما صرح من تقدم من اسلم بنفسه على من اسلم تبعا تقدم من هاجر بنفسه على من هاجر احدا بانه وان تأخر هجرة فمغنى زاد الابهاب وظاهر تقدم من هاجر احدا اصوله المصلي الله عليه وسلم على من هاجر احدا اصوله الخدار الاسلام لاحي من هاجر بنفسه الهما وهل يدخل في الاصول هنا الاثني ومن ادلى بها كافي ادم قياس الكفاة لا وقد يقر بان المدار هناك على شرف ما يظهر عادة التماخيه وهنعا على آدنى شرفه وان لم يكن كذلك اه سم (قوله وبالنسبة لنفسه الخ) لان ظهوره لخصيص الهجرة الى دار الاسلام بالهجرة بالنسبة فتأدى الى آياه أيضا بصري (قوله الى دار الاسلام) أي بعدهم الله عليه وسلم من دار الحرب مغنى (قوله نعلم ان النسبة الخ) كذا في شرح المنهج ولفظه بما تقتز علم ان النسبة الى من هاجر مقدم على النسبة الى قريش ثلاثا انتهى وكتب شيخنا العلامة الشهاب البراسي

نسب كان أولى و يقدم
الانفسه والاقرأ) أي كل
منهما وكذا الأورع (على)
الاسن والنسب) فعلى
أحدهما أولى لان فضيلة
كل من الأولين له تعالى علم
بعضه الصلاة أو كمالها بخلاف
الأخيرين (والجديد بتقديم
الاسن) في الاسلام (على)
النسب لان فضيلة الأول
في ذاته والثاني في آياته اذ
هو المنسوب بان يعتسرى في
الكفاة كالرب بفضلهما
وكالعلماء أو الصلحاء ولا
عبارة من غير الاسلام
فيقدم شاب أسلم أسلم على
شيخ أسلم اليوم نعم نعم
المحب الطبري انهم أو أسلم
معا واستويا في الصفات
قدم الاسن لعموم خبر
مسلم بتقديم الاسن ومن
أسلم بنفسه أولى من أسلم
بالبيعة لان فضيلته في
ذاته نعم ان كان بلوغ التابع
قبيل اسلامه يسبق قدم
التابع لانه أقدم اسلاما
جائدا وخبرنا ويؤمك
أكبركم كان جميع
متقار بين في الفقه على
مسلم وقروا به في العلم
وتعتبر الهجرة أيضا فقدم
أقفة فائرا فاورع فاقدم
هجرة بالنسبة لانه الى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وبالنسبة لنفسه في
دار الاسلام فاقس فاقس
فعل ان النسب لا يقدم

هجرة مقدم على استيفاء شمل ملاوان ذكر النسبة لغنى عن ذكر الاقدم هجرة (فان استويا في الصفات المذكورة في المتن وغيره كالهجرة (حفظانة) الذكريات

بها مشهورة قوله وبما تقرر الخ شبهته في هذا ان الهجرة مقدمة على النسب وورد امران الاول تصریح
الرافعي بان فضله ولما اهاجرون حيز النسب مع تصریح الشيخين بتقديم قریش على غیرها الثاني انه يلزمه ان
يقول بمثل ذلك في ولادة الاسن والاورع والاقراع والاقصه من غیر قریش مع ولده القرشي ولا يجوز ان يذهب
ذاهب الى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قریش على غیرها انتهى اه سم عبارة طجلي قوله وبما تقرر
أي من تقديم الهاجور على المنسوب على ان المنسوب الخ وعلى قياسه يكون المنسوبان يقدم مقدمي على المنسوب
ابن يوحنا فان الاقصه مقدم على ابن الاقرع وابن الاقرع مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك ثم رأيت
ان الشهاب البرلسي اعترض الشارح بان هذا مخالف لاتفاق الشيخين على ما تقدم قریش على غیرها من
العرب والجم وأقول مراد الشيخين تقديم قریش على غیرها من العرب والجم لا على الاقصه ومن بعدم
المراتب التي ذكرها اه (قوله بان لم يسم من الخ) يدخل فيه من لم يعلم حاله أو وصف بخارم المروءة ع (قوله)
بنتقص بسقط العدالة لم لا يقال عذوم شرعي لم يسقط العدالة بصري قول المتن (وحسن الصوت) أي
ولو كانت الصلاة سرية كافتداه مطلقه والمراد ههنا بان الصفات الفاضلة وأما الترتيب بينها سابق ع (قوله)
من الاوساخ الخ قوله وهو من ولا في المعنى الا أنه قال فوجها بدل فصوره (قوله فصوره) كذا في المنهج
والنهاية لكن باسقاط قول الشارح المتقدم فوجها وكذا اسقطه المعنى وشرح المنهج وشرح بافضل لكنهم
غيروا هنا فقلان التحقيق بالوجه بدل الصورة وقال ع (قوله) مر فصوره لعل المراد بالصورة سلامة في بدنه
من آفة تعصه كمرج وشلل لبعض اعضائه اه والمناسب الموافق لهذه الكتب ان يحذف قوله فوجها وقول
سم قوله فصوره فبعض فوجها السابق لا يخفى بعده (قوله فبذلنا) لا بعد تقدم ما يظهر منه كدورجل
على ماهو مستر بصري (قوله أقرع) أي حيث اجتمع في محل مباح أو كانا مشتركين في الامانة بل بانفس
انهم لموا كاشريكين في ملك وشاركين في بيعه ما قبل بصل كمنفردا ع (قوله حيث الامام راتب)
غيره فافهم اذا كانوا في موات أو في مسجد ليس له امام راتب (قوله أو أسقط حقه الخ) فلو كان في الرجوع
وجع قبل دخول من اسقط حقه في الصلاة ع (قوله والا قدم الراتب) أي وان كان مفضول في جميع
الصفات ومثله ما لو عين شخصا لغيره لغيره في الصلاة ع (قوله وهو من ولا الناظر) قضيت أنما يقع من
اتفاق أهل الجاهلية على امام بصلي منهم من غير نصب الناظر أنه لاحق له في ذلك بتقديم غيره عليه لكن لا يعاب
خلافه بعبارة فرغ في الكفاية والجواهر وغيرهما تباعا لما ورد في ما ضله يحصل وظيفة امام غير
الجامع من مساجد احوال والعشائر والاسواق بنصب الامام شخصاً أو نصب شخص نفسه لها أو باجتماعه
بان يقدم بغير اذن الامام ويومهم فاذا عرفه ورؤيت جماعة ذلك المحل بامامة فليس لغيره التقدم عليه
لا بذاته وتحصل في الجامع والمسجد الكبير والناظر في الشارح وليست الامام أو نائبه فقط لانها من الامور
لعظام فاختصت بنظره فان فقد في نفسه أهل البلاد أي أكثرهم كطاهر انتهى اه ع (قوله من)
ولا الناظر) أي ولو عام كما في كلام غيرهم يردى (قوله بان لم يكره الخ) تصور لولا لصحة (قوله) ان هذا
بما ع (قوله) شرح أولي من اتفاق (قوله أو كان بشرط الواقف) ظاهر وان كره الاقتداء به وان بعد
بشرط الواقف فما سم أقول كلام الشارح المار في شرح أولي من الفاسق كالصريح في خلافه واعتقده
البيهقي فقال الواجب علم الامام الاعظم والواقف الناظر بحرم عليهم تولية الفاسق ولا يصح توليته ولا

ولفظه وبما تقرر علم ان المنسوب الى من هاجر مقدم على المنسوب الى قریش مثلاً اه وكتب شيخنا العلامة
الشهاب البرلسي بها مشهورة قوله وبما تقرر الخ شبهته في هذا ان الهجرة مقدمة على النسب وورد
امران الاول تصریح الرافعي بان فضله ولما اهاجرون حيز النسب مع تصریح الشيخين بتقديم قریش على
غيرها الثاني انه يلزمه ان يقول بمثل ذلك في ولادة الاسن والاورع والاقراع والاقصه من غیر قریش مع ولده
القرشي ولا يجوز ان يذهب ذاهب الى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قریش على غیرها وان علم اه
(قوله فصوره) عطف على فوجها السابق (قوله أو كان بشرط الواقف) ظاهره وان كره الاقتداء به وان قيد

لم يسم أي من لم يعلم منه
عداؤه بنقص بسقط
العدالة فيما ظهر ثم نظافة
(الثوب والبسند) من
الاسواح (وحسن الصوت)
وطيب الصنعة بان يكون
كسبه فاضلا كخارج وزراعة
(ونحوها) من الفضائل
يقدم بها كل على مثاله
لاقتضائاً لاسئلة الغلوب
وكثرة الجمع وامن ثم تقدم
على الوجه من تناقض
للمصنف عند الاستدلال
جميع ما رآه نفا الحسن
ذكر اتمام الانظاف فبان فوجها
فبذلنا فصنعة ثم الحسن
صوتاً فصوره فان استويا
وشاحاً أقرع هـ ذاك
حيث الامام راتب أو أسقط
حقه لا في ولا قدم الراتب
على الكل وهو من ولا
الناظر ولا به صحته بان لم
يكره الاقتداء به أخذاً بما
مر من المار ودي القضي
عدم الصحة لاخره فقه
من حيث التولية أو كان
بشرط الواقف (ومسقط
المنفعة)

يستحق المعلوم اه (قوله يعني) الى قوله ولو نحو فاسق في الغنى والى قول المتن والاصح في النهاية الاقوله
ولو نحو فاسق الى المتن وقوله خذنا الى المتن وقوله قاله الماوردي الى المتن (قوله يعني من جواز الخ) أى والا
فعو المستعير لا يستحق المنفعة سم عبارة الغنى وفى صلبه المصنف صور فاهما لا تشمل المستعير والعبد
الذى اسكنه سديف لمملكه فاهما لا يستحقان المنفعة كونهما أولى فله غير المأوى بسكنى الموضوع بحق
لشبههما اه (قوله كما لو الخ) أى ووصيته نهاية ومعنى (قوله من غيره) متعلق بأولى (قوله وان غير الخ)
أى الغير (قوله بساؤرامر) أى من الأتفة وغيره من جميع الصفات معنى (قوله وهو من عدا نحو المستعير)
أى فان المستعير لا يملك المنفعة فلا يستحقها قال الاسنوى بل ولا الانتفاع حقيقة انتهى وأما العبد فظاهر
عش (قوله نحو المستعير) أى كالعبد الذى اسكنه سديف لمملكه (قوله اذا نحو الزانية الخ) يؤخذ منه
أن محل ذلك فى غير نحو عده وولده من يجوز له استئناثه فى استغناء منفعة المأوى كما يأتى فى باب بصري (قوله
والمستعير الخ) فظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المستعير الأهل وغير الأهل فى عدم استحقاقه التقدير لكن ينافيه
ما ساقى فى كلام مر من أنه لو حضر أحد الشريكين والمستعير من الآخر لا يقدم غيرهما الا بغيره ما لا يخل
ما اقتضاه التعليل هنا غير ما دللنا عليه راجع وشدى وقد يجب ان يمانى المستعير المستقل أو أن يمانى مستقن
بما هان (قوله من المالك) ليس بقيد عش (قوله وبما تقرر) أى من تفسيره مستحق المنفعة من جاز له
الانتفاع بمحل وتفسيره المستمكن فى لم يكن المستحق للمنفعة حقيقة الا من المارح (قوله
للامانة) الى قول المتن والاصح فى الغنى الاتوله وكان ضمنها الى خان اذن وقوله قاله المتن (قوله كما) أى
مثل أهل مر فى قوله أن الراد الخ كردى (قوله كما الخ) أى ونشئ معنى (قوله وان غير) أى غير الأهل
عش قول المتن (فله التزم) أى فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا طعن رضاه حرم عليه ذلك لانه قد يتعلق
غرضه بواحد بخصوصه فلو تعلق بغيره يفتقر إلى عدم تعلق غرض صاحب المنزل بواحد منهم بل أراد الصلاة
وانهم يقدمون بانفسهم من شأنا لا حجة عش (قوله ان كان رشدا) سبكه بحر مخرجه (قوله لاهل
بؤمهم) أى وان كان مغضولا وعليه فلو تعلق بالجمع لا يقدم واحد منهم فكل بغير عدهم أو يقدموا أنفسهم أو
لكل منهم أن يقدم كان كالمغضول للعموم الاذن فتنظر وهل الشافى اظهر ان اذنه لو احدى منهم تضرع
امسقط حقه وجب سقط حقه كان الافضل أى فلو تقدم غير لم يحرم ما لم تطل القتر يفتقر إلى طلب واحد على
ما مر فتنبه له وعليه ثبت كان كذلك فالأولى عدم التقدم حيث علم أن هناك أفضل منه وليس له الاذن لهذا
الافضل بل عليه الامتناع فقط لانه لم ياذن له فى الاذن لغيره عش (قوله أما المحجور وعليه) أى بان كان صديقا
وأجنبيا أو نحو ذلك معنى (قوله وكان ومنها بقدر زمن الجماعة) فبأن هذا الشرط يلزم عليه انهم اذا
صرفوا هذا الزمن للجماعة لم يكن لهم المكث بعده للمصلحة فاضى ومنها يلزم عليه تعطيل ما هو شدى (قوله فان
اذن الخ) قد يترتب من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يقدم ولا اذن لاحد بجزأه المكث بقدر الصلاة صلوا
فراى فتأمل لكن فهما تنظر والمخه انه حيث سارت الصلاة ولم يزدد من الجماعة على زمن الانفراد ان لهم
الجماعة وبقدم أحدهم بالصفات المتقدمة ثم رأيت فى شرح العباب ما هو كاصبر على ذلك سم ويأتى فى
البصري ما يوافق (قوله والاصول افرادى) كذا فى شرح مر أى والطبيب وهما يقدم واحد بالصفات

بشرط الواقف حيث كذا شرح مر (قوله يعني من جاز له الانتفاع الخ) أى والافصح المستعير لا يستحق
المنفعة (قوله فان اذن الخ) قد يؤخذ من ذلك ان المالك الرشيد لو لم يقدم ولا اذن لاحد سار لهم المكث بقدر
الصلاة صلوا فراى فتأمل لكن فهما تنظر والمخه انه حيث سارت الصلاة ولم يزدد من الجماعة على زمن الانفراد
ان لهم الجماعة وبقدم أحدهم بالصفات السابقة ثم رأيت فى شرح العباب أن قوله أى الماوردى ليس لهم
أى الخاص من مالكنا انسان أن يجمعوا الا بآذن المالك ان اذن اواذن ان لم يجل ذلك ان كان حاضر افضح لا يجوز
لاحد الخاص من عليه بغير اذنه أو بغير رضاه وان اراد أنه اذن بالصلاة لمملكه من غير نص على الجماعة بمحض فلا
وجله امتناع الجماعة حيث كذا الان اذن من على زمن الصلاة مع الانفراد اه (قوله والاصول افرادى) كذا

يعنى من جاز له الانتفاع
بمحل كما أشار اليه عداوة
أصله (بالمك) له (نحوه)
كبارة واعارته وقف واذن
سيد (أدى) بالامانة فيها
يسكنه بحق من غيره وان
تميز بساؤرامر فيؤمهم ان
كان أهلا ولو نحو فاسق على
ما اقتضاه إطلاقهم بناء على
ما هو المتبادر أن المراد
بالأهل من تصع مائة يوان
كرهت (فان لم يكن)
المستحق للمنفعة حقيقة
وهو من عدا نحو المستعير
اذلا نحو والزانية الا أنه
الاعارة والمستعير من المالك
لا يبرر وكذا القن الذى كور
حضر العير والسيد أو غيا
خلافاً لتفسيره شارح الامتناع
يحضر القيسر وبما تقرر
علم أن فى كلامه نوع
استخدام (الاهل) للامانة كما
مر كما مر أهلا لرجال أو الصلاة
كالكاثر وان غير بساؤ
ماسر (فله) ان كان رشدا
(التقديم) لاهل بؤمهم أى
ينسب إليه ذلك لتبصر مسلم
لا يؤمن الرجل الرجل فى
سلطانه وروى بقرى داود
فى بيته ولا فى سلطانه أما
المحبور عليه اذا خولوا بيته
اصححوه وكان منها بقدر
زمن الجماعة فان اذنه بوليه
لو اذن تقدم والاصول افرادى
قاله الماوردى والصبرى
ونظيره القمولى

السابقة سم وعبارة البصري قوله ونظر فيه القمولى الخ قد يقال الاتر بالتظنير في قوله هو الاصولا
 فردى فلتأمل ثم رأيت قال في فتح الجواهر ما صوابه والوجه ان الولي لاحقه في ذلك مطلقا والله حيث جاز إقامة
 الجماعة في ملك المولى بان حضر وأقربها لحاجة أو مصلحته قدم بالصفات لا بنية انتهى اه بصري **قوله**
 فردى أى ثم ان كانوا قاصدين انهم لو تمكنوا من الجماعة فعلوها كتب لهم ثواب القصد ع **قوله**
 وكأنه لم يزل هذا الخ قد يكون محل الظاهر قوله والاصول فردى ووجه ما ندمت آتينا سم **قوله**
 وهو أى ما لم يزل بالتظنير **قوله** السيد أى لا غير معنى **قوله** أو تلك غيره أى وان أذن له في العبارة أو
 ملكه المسكن معنى قول المتن (لما كتبه) أى كتابه صحه معنى زاد ع **قوله** والله يستقل بنفسه اه
قوله بدليل الخ متعلق بقوله يعنى الخ **قوله** السابق إشارة الى نحوه كدري **قوله** فيما ملكه بمعنى
 ظاهره وان كان بينهما مائة وقع ذلك في نفسه وهو ظاهر فيقدم على سده الملكة التي في قوله المنفعة ع
قوله انظر الى الفصل في النهاية الاقوله بخلافه الى ولي **قوله** وقد شارح الخ هو الجلال المحلى وانما
 قد يذ لك لانه يعمل الخلاف كيعلم من تعليل المقابل الا فى فلا يتو جهما ذكركه الشارح م كان يحجر
 رشدى وسبقه ان البصري منه عز زيادة **قوله** وهو وهم أى خلاف المقصود وهو أى المقصود كون
 المكبرى أعم من المالك وغيره كالمتأخر كدري **قوله** اذ لا يكرى الاما الخ يرد على نحو الناظر والولى
 رشدى عبارة البصري قوله اذ لا يكرى الخ قد يقال: متو لان وكيل مالك المنفعة يكرى هذا والوجه جعل
 كلام الشارح المذكور على المتأخر منه وهو مالك الرقبة لا يكرى في وجهه اذ غرض من ذلك الاشارة الى محل
 الخلاف فان المقابل على تقديم المكبرى بالهناك الرقبة وهذا لا يتأتى في غيره فلتأمل ثم رأيت في المعنى مانصه
 ومقتضى التعليل كاتال الاستدري بان الخلاف في الوصية به بالمنفعة وان المتأخر اذا آخ غيره لا يقدم بلا
 خلاف انتهى ومنه يؤخذ ما ذكرته اه **قوله** فهو ليس ان الوانع أى ولدفع فهم ان ازا ادبه مالك العين
 لكن قوله م في تعليل القول الثاني لانه مالك الرقبة هو لك الرقبة أى من مالك المنفعة يقتضى تخصيص
 المكبرى عا لى العين وليس كذلك بل المكبرى قد يكون مالك المنفعة فقط كالأول - تأخر اوا م أكرها
 لغيره واجتمع كل من المكبرى والمكبرى فالمكبرى مقدم لانه مالك المنفعة لان ع **قوله** وتقدم عن البصري
 والرشدى ما يعلمه جوابه **قوله** الملكة الى قوله بل يظهر في المعنى الاقوله الرقبة قوله بخلافه الى قوله والى
 الفصل في النهاية الى قوله الرقبة قول المتن (على المستعير) قال في الايعاب لو أعار المستعير وجوز ان يعلم
 بالرضاه وحضر اذ لو نظر ان المستعير الاول أولى لان الثاني فرعه ويحتمل استوائهما لانه كالأول
 المالك في الاعارة ومن ثم لو أعاره باذن استوى ايها يظهر انتهى وفيه نظر لانه ان كان اعارته للثاني باذن من
 المالك انزل المستعير الاول باعارة الثاني فيسقط حق المستعير الاول حتى لو رجع في الاعارة لم يصح رجوعه
 وان كان باذن في أصل الاعارة بدون تعيين كان كالأول بعلمه برضاء المالك وقد تقدم فيه أن المستعير الاول
 أحق أى لانه يمكن من الرجوع متى شاء وهذا يعنى موجود في أوقافه في الاعارة لابنتين لاحد فلا وجه
 للتسوية بينهما فيه بناء على انه يعلم الرضا يكون الحق للاول ع **قوله** الملكة الرقبة هذا يشمل المستأجر
 المغير م أى ويشبه قول الغنى ويقدم المغير المالك للمتعين ولو بدون الرقبة اه وقول النهاية لملك المنفعة اه
 وفيهما انضال وحضر الشرى كان أو أحدهما والمستعير من الا تخولا بتقديم غيرهما الا بالاذن لم أحدهما
 الا باذن الآخر والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز اتفعا عما جليع والمستعير ان الشرى كان
 كالشرى كان فان حضر اربعة كفى اذن الشرى يمكن اه **قوله** (المال في الخبر) الاولى القالب **قوله** اه
 المستعير واللام متعلق بالشئ **قوله** لانه غير ما الخ قد يقال الاضافة ان كانت المالك خرج من تأجل لانه

وكانه لم يزل هذا ليس خفا
 مالى حتى يوفى بالولى عنه
 فيه وهو ممنوع لان سببه
 الملك فهو من نوازع حقوقه
 والولى دخل فيها (وقدم)
 السيد (على عبده الساكن)
 تلك السيد وهو واضح
 لانها ملكه أو تلك غيره
 لان السيد هو المستعير في
 الحقيقة (لا على) مكاتبه
 في ملكه أى المكاتب يعنى
 فيما استحق من متغذولو ينحو
 اجارة واعار من غير السيد
 بدليل كلامه السابق فلا
 يقدم عليه لانه أجنبي
 منه ويؤخذ منه بالاولى لانه
 لا يقدم على قنائه لبعض فيما
 ملكه ببعضه لغيره (والاصح
 تقديم المكبرى) ومقرر
 نحو الناظر (على المكبرى)
 والحق ونظر الملك المنفعة
 وقد شارح المكبرى المالك
 وهو وهم الآن وادام المالك
 المنفعة ومع ذلك فهو وهم
 أيضا اذ لا يكرى الاما لكها
 فهو لبيان الواقع لا لاحراز
 (والصريح على المستعير)
 الملك الرقبة والمنفعة واختلفوا
 السبب تقديم المستعير
 الشئ لى بيته المال في الخبر
 له والازن تقديم نحو الآخر
 أيضا يجب عنده ان الاضافة
 للملك أو الاختصاص
 وكلاهما محقق في ملك
 المنفعة فدخل المستأجر
 وخرج السيد لانه غير
 مالكها

شرح م وهلا يقدم واحد بالصفات السابقة **قوله** (وهو كونه لم يزل هذا الخ) قد يكون محل النظر قوله والا
 صاوا فردى ووجه جى في الحاشية الاخرى **قوله** (ملك الرقبة) هذا يشمل المستأجر المغير **قوله** (لانه غير
 مالكها) هذا لا يدل على الخرج لان عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد قررنا ان الحساب بين

ليس مالكاً للبيت وان ملك منفعته أو الاختصاص دخل المستعير ودعوى دخول الأول على التقدّر الأول
 ونحوه الثاني على التقدّر الثاني على نظر سيد عبارة سم قوله لانه غير المالك هذا لا يدل على الخرج
 لان عدم الملك لا يستلزم عدم الاختصاص وقد فرق ابن الحنابل بين الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني
 الآدم بأن ما لا يصلح له التملك الآدم معه لا م الاختصاص وما يصلح له التملك ولكن أضيف اليه ليس بمالك له
 الآدم معه لا الاستحقاق وما عدا ذلك فالآدم له التملك فان أراد الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه ان
 الاضافة لا تنحصر في المالك والاختصاص بهذا المعنى وان أراد ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير فتمام
 اه قول المتن (والوأي الخ) وقع السؤال عن الامام الاعظم انما أراد الاذن هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم
 في الامامة على الامام الراتب والوجه انه يقدم اذ لا فرق بينهما ما عدا ان صلى الله عليه وسلم فللعذر كما ينوه
 سم قول المتن (أولى الخ) أي تقدعاً ووقتاً ما معني وشرح بافضل (قوله السابق) أي في شرح قوله التقديم
 (قوله وظاهره من حال الأول) أي بمسئلة الوالي المذكور وشدي (قوله أو نائبه) شامل لقاضي البلد سم
 أي يقدم من ولاه قاضي البلد على من ولاه قاضي البلد وسيله فإولى حقيقة منيه وهو الامام الاعظم خلافاً لما
 يأتي عن الرشدي (قوله على الوجه) أي كما قاله الأذري وغيره نهاية فقال الرشدي عبارة الأذري عن يقدم
 الوالي على امام المصدر قات وهذا في غير من ولاه الامام الاعظم وقوله امر من ولاه الامام الاعظم ونحوه في جامع
 أو مصدق فهو أولى من والي البلد وقاضيه بل لا شك انتهت مراده بنواب الامام الاعظم وراؤه بدليل قوله
 في المفهوم امام من ولاه الامام الاعظم ونحوه ولا يدع في تقديم هذا على والي البلد وقاضيه امام من ولاه قاضي البلد
 فلا شك في تقديم القاضي عليه لانه موله وعلى قياس هذا ينبغي أن يكون قول الشارح بل يظهر الخ مقروضا
 في ولاه نفس الامام فتأمل اه وقوله امر من ولاه قاضي البلد الخ فيه تأمل والوجه جعل قول الشارح بل
 يظهر الخ على اطلاقه كما شرح سم وقال هنا قوله على من عدا الامام الخ شامل لنائب الامام الذي ولاه اه
 * (فصل) في بعض شروط القدوة (قوله في بعض شروط القدوة) أي التنبه الى التنبه في النهاية الا قوله أي فيما
 الى وكذا (قوله في بعض شروط القدوة) وشروطها سبع وهي عدم تقدم المأمور على امامه في المكان والعلم
 بانتقالات الامام واجتماعهما مكان واحد ونية الاقتداء والجماعة وتوافق نظم صلواتهما والموافقة في سنن
 قمض الخالفات فيها والتبعية بأن يتأخّر عمره عن عمر الامام بحسبى (قوله ومكر وهاتمان) أي بعض
 مكر وهاتمان نهاية قول المتن (لا يتقدم الخ) ظاهر اطلاقهم أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسي وفي
 الاعباب نعم صحت بعضهم أن الجاهل يغفر له التقدم لانه عذر باعظم من هذا وانما يتحفي معذور بل بعد مجله
 أقرب اسلامه وعلمه فالناسي منه انتهى الآن يقال ان الناسي ينسب للتقصير لغيره فانه باهماله حتى نسي
 الحكم عش (قوله لا يقيد الوقوف) أي فيشلى مكان القعود والاضطجاع معني أي والاستقاء والركوع
 والسجود (قوله أو التقيد) عبارة السها بقالتقيد الخ اقام (قوله) أي بما وقف عش (قوله للغالب)
 أي باعتبار أكثر أحوال المصلى أو بأشرف أحواله وهو الوقوف شوري (قوله لان ذلك لم ينقل) أي
 الاختصاص والاستحقاق والملك في معاني الآدم بأن ما لا يصلح له التملك الآدم معه لا م الاختصاص وما يصلح
 له التملك ولكن أضيف اليه ليس بمالك له الآدم معه لا م الاختصاص وما عدا ذلك فالآدم له التملك فان أراد
 الشارح بالاختصاص هذا المعنى ورد عليه ان الاضافة لا تنحصر في المالك والاختصاص بهذا المعنى وان أراد
 به ما يشمل الاستحقاق فهو متحقق في المستعير فتمام (قوله وهو أولى من الراتب الخ) وقع السؤال عن
 الامام الاعظم اذا أراد الاذن هل يقدم على المؤذن الراتب كما يقدم في الامامة على الامام الراتب والوجه انه
 يقدم اذ لا فرق بينهما ما عدا ان صلى الله عليه وسلم فللعذر كما ينوه على ان عدم اذنه لا ينافي انه أحق به
 اذا أراد ما مخالفاً لغيره بعض الناس يحكي بان الامامة أعظم مرتبة فينا من الاذن أفضل من امره ان أعظم مرتبة
 الرتبة لا تقتضي فرقا بينهما (قوله أو نائبه) شامل لقاضي البلد (قوله على من عدا الامام) شامل لنائب
 الامام الذي ولاه * (فصل) لا يقدم على امامه الخ

(والوأي في محل ولايته أولى
 من الاضواء المالك) لا أخذ
 في الصلاة في ملكه وان لم
 يأذن في الجماعة بخلاف
 ما إذا لم يكن فيهم والقيام
 الجماعة في ملكه لا يأنه
 فيها لا يلزم تقديم غيره
 اذنه وهو متحقق وظاهره ان
 يحصل الأول ان لم يرد زمن
 الجماعة لا حتى لا يذنه فيها
 وعلم من كلامه تقدمه على
 غيره ينك بالوأي وذلك الغير
 السابق ويقدم من الولاية
 الاعسم ولاية وهو أولى من
 الراتب ان شئت ولا يشبه
 الامامة بخلاف ولا يتصور
 الشرطة على الاوجه
 ولي الامام أو نائبه الراتب
 قدم على والي البلد وقاضيه
 على الوجه أيضاً بل يظهر
 تقدمه على من عدا الامام
 الاعظم من الولاية
 * (فصل) في بعض شروط
 القدوة وكثير من آدابها
 ومكر وهاتمان (لا يتقدم)
 المأمور (على امامه في
 الموقف) يعنى المكان
 لا يقيد الوقوف أو التقيد
 به للغالب لان ذلك لم ينقل
 (فان تقدم)

القائم أو غيره عليه يقتضيان غير صلاة شدة الخوف أو قالان أبي عمرو (بطلت) ان كان في الابتداء (٢٠١) وأولاً تناووسية ما في الابتداء

بطلاناً لتقلب الالافسي لم
تتعد (في الجدي) لان هذا
نفس من المخالفة في الالاف ل
المخالفة لما في الالاف في
القدم عليه فلا تبطل وان
جاء من امانة لا الاصل عدم
البطلان فقدم على اصل بقاء
التقدم (ولا تنقض مساوئته)
لا لزام لعدم المخالفة لكنها
مكرهة معونة لفضيلة
الجماعة في أبي جاسر وفيه
لاما لقولان اعتد بصورتها
في الجمعة وغيرهما حتى يسقط
فرضها فلا تنافي خلافاً لمن
ظنه وكذا يقال كما صرح
به كلامهم (سما كلام
المصنف في كل مكره ومن
حبب الجماعة كعقوبة
السنن لا تنافي هذا الفصل
والذين بعده المألو بمن
حبب الجماعة (تدبر) *
من الواضع مما من أن من
أفرك الحرم قبل سلام
الامام حصل فضيلة الجماعة
وهي السبع والعشرون
لكنها دون من حصلها من
أولها بل أولى لأنها قبل
ذلك أن المراد بالفضيلة
الفاصلة بينهما في اداساواة في
البعض السبعة والعشرون
في ذلك الجزء وما عداها مما لم
يساو به يحصل السبع
والعشرون لكنهما متفاوتة
كما تقرر وكذا يقال في كل
مكره وهذا يمكن تبديله
(و ينبغي تخلفه) عنه (قليل)
بأن تناووساً يصعب عقب
امامه فيما يظهر لانه لا ادب
نعم قد تضمن المساواة كما يأتي في العروة الوثقى والتواكلين

لان المتقدمين بالنبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم ينقل عن احد منهم ذلك أي التقدم ولقوله صلى الله
عليه وسلم لا تجعل الامام لا في غيره والانتظام بالاتباع والتقدم غير تابع بمعنى (قوله القاشم) ان قوله
أي في جاسر وفي المنفى (قوله) أو قالان أبي عمرو (فقالان الجماعة في صلاة شدة الخوف أفضل وان تقدم
بعضهم على بعض وهو انه قد بان شدة الخوف والجور ونهاية ومعنى أي وقالان ان الاقرار أفضل ع ش قول
المتن (في الجدي) أي ان التقدم لا تبطل مع الكراهية ونهاية ومعنى (قوله المظلة) صفة المحصول قال شيخنا واصل
وجه الاختصاص فهو وجه تقدمه عليه من كونه تابعاً كما في الاطلاق وقال شيخنا الحنفى وجهه انه لم يعهد
ذلك التقدم في غير شدة الخوف بخلاف المخالفة في الافعال فانها عهدهت لا عذر كثيرة بحجري (قوله لما ياتي)
عبارة النهاية والمعنى كما سألني اه (قوله فلا تبطل الخ) ظاهره وان وقع الشك في صلاة السبع وعش
قال الجعري والمعتد به ضرر تقليل المحصول اه فابرجم (قوله أمالوش الخ) فخصه بمقابلته لانه من أن
المراد بالشك هنا ما يشل الظن فليارجم (قوله من امانه) أي دما كرهى (قوله تقدم الخ) أي في صلاة
من امامه سم (قوله وان اعتد بصورتها) غاية لقوله مفتونة الخ والغدير في صورته يرجع للجماعة سم
(قوله في الجمعة وغير الخ) أي من حصول الشار فيسقط جهار في الكفاية ويجعل الامام عنه القراءة
والسهو وبطءه وسوامة وبضر التقدم عليه وكن في فعلين كما يأتي وغير ذلك ع ش (قوله فلا تنافي) أي
بين الكراهية وبين عدم الضرر كرهى (قوله المألو) صفة للسنن (قوله مما من) أي في ادراك فضيلة
تكمية الضم كرهى (قوله أن من ادرك الخ) بيان لما لو (قوله ان المراد) مبتدأ خبره (من الواضع)
المتقدم سم (قوله السبعة والعشرون الخ) أي التي تخص ذلك الجزء الذي قاربه فهو باضمان الصلاة
في جماعة تر يدعى الاقرار بسبع وعشرون صلاة أو الركوع في الجماعة تر يدعى المتقدم بسبع وعشرون
ركوعاً أو اقراراً بغيره دون غير ما تاتي زيادة لفظة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تترتب له فقط
دون السبع والعشرين التي تخص غيره كالسجود ع ش (قوله في ذلك الجزء) ان كان المراد به فوات
فضله السبع والعشرون من حيث ذلك المنيب الذي فوته أي فوات فضيلته فواضع وان كان المراد مطاقا
فيعمل تأمل لان المخالفة في الجماعة فيها يظهر لا شدة الخوف في فضائل عديدة خصوصاً الصلاة والقول والحكم بان
عدم الاتيان بفعله فيها ينافي الاتيان ببقية الفضائل التي هي مما يخص تحكيم ربه نص من الشار فاعل
الاقرار بولائه اعلم فوجه كلام المصنف وغيره بما أثرت اليه أنه تقويه فضيلتها بالنسبة قبل فوته لامطابقاً
وأيت سم على المنهج قال لقوله وكروا ما يوم انفرادكم نوع انفرادكم كراهته لا تقويه فضيلة الجماعة بخلاف
المعنى بل فضيلة الصف وقا فالطبراني والبرلسي نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصف والزمى وافق المصنف
اه بصري وفي الصكرى بعد ذكر مما نصه وفي فتاوى السدعي المذكور لعله أي ما قاله الطبراني
والبرلسي الاقرار بان شأانه تعالى انتهى وهو أو جه مما سبق اه (قوله تحصل السبع والعشرون)
أي الخصوصية بما عدا ذلك الجزء كما هو مرجع العبارة فيبتدأ بمعنى قوله لكن الخ (قوله كما تقرر)
أي أنفا (قوله نعم) الى قول المتن بالعقب في النهاية قول المتن (قلنا) أي عرفنا بما يظهر ولا تر يدعى ثلاثة
اذر عنها به أي فان را ذكر ما هو من الفضيلة لاجتماعها على علم مما يأتي برشدي (قوله في العروة) أي في امانة

(قوله أو قالان أبي عمرو) أي في انه لا ضرر التقدم فيها (قوله فلا تبطل) ظاهره وان وقع الشك
حال النية (قوله فقدم على اصل بقاء التقدم) أي في اذ لم يمان امانه (قوله وان اعتد بصورتها)
غاية لقوله مفتونة الخ والغدير في صورته يرجع للجماعة ش (قوله ان من ادرك الخ) بيان لما لو قوله
أن المراد بمبتدأ خبره من الواضع المتقدم (قوله فيما اذا ساءوا في البعض السبعة والعشرون) هـ لا
قال ما يخص ذلك البعض من السبع والعشرين وهو جزء من كل واحد من السبع والعشرين بالنسبة
فان الظاهر ان السبع والعشرين لجماعة في صلاة الصلاة لا لكل جزء فليست امل وما يكاد ان يقطع
بالظاهر المذكور وأنه لو كانت السبع والعشرون لكل جزء لافترس جات الجماعة على السبع والعشرين

كأى امرأته (والاعتبار) (٢٠٢) في التقديم والتأخر وأساوان في القيام وكذا في الكوع كما هو ظاهر (بالعقب) الذي اعتد عليه

وإن اعتد على المتأخرة أيضا كقول قيس نظارة خلافا للبخاري وهو ما يصيب الأرض من مؤخر القدم دون أصابع الرجل لأن في التقديم إنما يظهر به فلا يرتفع أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه ولا التقديم بعض العقب إنما على وجهه أن تصور فيها يظهر ترجحه من خلاف حكماء الرتبة من القاضى وعلى الصلة بأنها مخالفة لا تظهر فأثبت المخالفة اليسيرة في الأفعال وبه يفرق بين ما هنا وضرب التقديم بعض نحو الجانب فيها بأن لأن تلك مخالفة فاحشة كما هو ظاهر وفى القعود بالانحلال والركب وفى الاصطباع الجانب أى جميعه وهو ما ثبت ظلم الكسب إلى الخاصرة فيها يظهر فى الاستلقاء بالعقب أن اعتد عليه أيضا ولا فاقترعا اعتد عليه فيها يظهر مرأى بالانحلال قال هنا يحتل أن العبرة برأسه ويحتل خبر ذلك وما ذكره أوفق بكلامه كما هو واضح سواء في كل ما ذكرنا اعتدا قياما أو لا ولا يحتل ما ذكر فى العقب وما بعد أن اعتد عليه فإن اعتد على غيره وحده كصاحب القائم وركبة القائد اعتدوا على ما اعتدوا عليه على الأوجه حتى لو صلى قائما معتد على شئتين تحت إبطه فصار أثر حلاه معتقدين فى الهواء أو غاصت فى الأرض من غير اعتد أو كان لم يكنه غير هذه . اعتداه

الهيئة اعتبرت الخشبتان فيها يظهر ويتردد النظر في مصلوبه بقدره لا لأنه لا اعتد عليه على شئ إلا أن يقال

مستكبه لانها لم تخلص لانها لم تخلص
فلم يتروا وكان هذا هو مذهب
الاشوي في اعتبارها. فحين
تعلق بحبل ورده بطلان
صلاته انما هو من مشقة
أخرى هي أن هذه الهيئة
يوجب اختيارها عدم
انقاد الصلاة فكل علم
في بعض القيام لم أره
كلما في السجود يظهر
اعتبار أصابع قديمان
اعتمد عليهما والأصابع
ما اعتمد عليه فظهر ما
رأيت بعضهم بحسب اعتبار
أصابعه وتبعين جهله على
ما ذكرته (ويستدرون)
أي المؤمنون بأن صلوا
(في السجود حرام حول
الكعبة) فكل علم ابن الزبير
رضي الله عنهما وأجمعوا
عليه ووجدوا فيه انظارا
لغيرها وتعلقوا بأسوية
بين الكل في توجيهها
وبه يغيب ما لا فهم ذلك
الشامل لكثرة الجاهة
وقلبهم خلافاً في قديس
بكرتهم وينبأن بقف
الامام خلف القائم للاتباع
ومعلوم ما جرى الاستقبال
أنه وقف صف طويلاً في
أقرب المصالح حرام مع
بقية السابقين (ولا يضر
كونه أقرب إلى الكعبة في
غير جهة الامام في الاصح)
اذ لا يظهر ذلك مخالفة
فاحشة بخلافه في جهته
ويؤخذ من ههنا الخلاف
القول

اعتماد في الحقيقة على مستكبه حرمه الغني (قوله) وجب اختيارها (الح) احتراز عن الاضرار بالمعاصرة
النهاية ولعلنا مقتدي بحبل وتعين طر، بقاً ضاعاً عن مستكبه أضافاً بظهوره قال عش قوله مر وتعين
طريقه أي بأن تمكث الصلاة الأعلى هذه الحالة اهـ (قوله) يظهر اعتبار أصابع قديمه (الح) لا بعد ضمير
أن طلاقهم بخلفه نهاية عبارة قديمه (الح) اعتبار أصابع قديمه (الح) لا بعد ضمير (الح) لا بعد ضمير
قديمه (الح) السجود وان اعتمد عليها وان اعتبر العقب بأن يكون بحيث لو وضع على الأرض لم يتقدم على
عقب الامام وان كان من تعالياً الفعل مر اهـ وبعبارة عش وقوله أي يجوز بظهور اعتبار أصابع (الح) معتد
وقل سم على التمسح عن الشارع مر انه وجب اليه أحواله قول المتن (ويستدرون (الح) أي بالاستدرة
أفضل من الصفوف وهو مصرح به قول الشارع مر واستعجاباً عش ودعوى التصريح بحبل تأمل اذ قد يتفاوت
السكن بالنسبة لشيء واحد والمراجع الغني بين ذنب الاستدرة وأفضلية الصفوف وفيه ما على طريق نقل
المذهب كما يأتي ثم ظهر منسج النهاية والشرح وأفضلية الاستدرة (قوله) أي للمؤمنين إلى قوله ومعلوم
في النهاية وكذا في الغني الآتية كما جعله الخروجه (قوله) (نداء) أي فكره في حق من هو في غير جهة الامام عدم
الاستدرة عش قول المتن (قوله) في السجود الحرام أي وان لم يبق خلافاً للركن في نهاية وبأن في
الشرح ما يفيد من اذ المتن عقب ذلك لكن الموقوف أفضل من الاستدرة اهـ (قوله) (تدبر) (الح) أي
الكعبة (قوله) وتسوية بين الكل (الح) فنه تأمل سم عبارة الجعري قوله اليها أي إلى جميع جهاتها وأقواله
وقوله واصفاً خلف صف وقد توجه اليها اهـ وهذا التفسير ظاهر لتعليل الغني بقوله للاستقبال الجميع اهـ أي
بإضافة المدرك إلى مفعوله ولك أن تدفع الاشكال بأن معنى قول الشارع في توجيههم اليها توجهه كل من
المتقدمين إلى الكعبة مشرفاً بلا حائل ما أمكن (قوله) (وبه) أي بذلك التوجه (قوله) (ذلك) أي ذنب
الاستدرة (قوله) (ان فداخ) وهو الركن في نهاية ومغني (قوله) (خلف المقام) قال شيخنا الزاوي وظاهر أن
المراد خلف المقام يسمى خلفه فواؤه كما قرب منه كان أفضل ابن حجر انتهى وأشار بذلك إلى دفع ما يقال كان
المناسب ان يقول امام المقام يعني بان يصف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام
خلف ظهره عش وبعبارة الجعري وفي التلويح قوله خلف المقام أي بحيث يكون المقام فيكون المقام بين الامام
والكعبة على وجهه أي بابه كان من جهته انتهى أي فالتعبير بالخلف صحيح بالنظر إلى ما كان أولاً وانما هو عليه
الآن وحديثه فالتوقف انما هو بالنظر اليه وأما بالنظر لحاله الأول فلا رفة أصلاً قال سم ولا تظن لتوث
ركعتي الطواف ثم على الطائفتين لانهم ليسوا أولي منه على أن هذا الزمن قصير ويندر وجود طائف جنته
فكان حق الامام مقدماً انتهى اهـ (قوله) (لا يتابع) أي له صلى الله عليه وسلم وللصحابه من بعدهم شرح المصنف
(قوله) بقية السابق وهو الاعتراف بحيث لو قرب من الكعبة لشيء من سبيلها اعتماداً على الصحت مطلقاً
وظاهر النهاية موافقة الشارع كقولهم الرشد مشيراً إلى عدم جواز عليه عش من جعل كلام النهاية على
موافقة الغني من الصحوة كقولهم لا يوجب من بعضهم عن سبيلها ولو قرب الجعري بعد ذلك الخلاف
الذكور ما يصح من البرهاني بوجوب الاعتراف وهو المعتقد اهـ (قوله) (اذ لا تظهر) إلى قوله وشيئاً في النهاية
(قوله) (خلافة في جهته) فالوجه الامام الركن الذي فيه أظهر مثلاً فمجموع جهته جانبها فلا يتقدم عليه
المؤمنون للتوجه ولا لأحد جهته نهاية ومغني وبأن في الشرح ما يفيد قل عش انظر هل من الجهتين
الركن المحدثان المميزين زيادة على الركن الذي استقبله الامام أو لا حتى لا يضر تقدم المستقبلين بذلك
الركنين على الامام في نفسه وانظر والأقرب بالضرر فتكون جهة الامام ثلاثة أركان من جهتها الكعبة اهـ (قوله)
على قديمه فلا تصح صلاته مع هذه الهيئة (قوله) (فحين تعاقب بحبل (الح) ولعلنا مقتدي بحبل وتعين طر بقا
اعتبر مستكبه فيما يظهر شرح مر (قوله) يظهر اعتبار أصابع قديمه (الح) لا بعد ضمير (الح) لا بعد ضمير
فبغير التقدم بأصابع قديمه السجود وان اعتمد عليها وان اعتبر العقب بأن يكون بحيث لو وضع على
الأرض لم يتقدم على عقب الامام وان كان من تعالياً الفعل مر (قوله) (وتسوية بين الكل) فنه تأمل (قوله)

أن هذه الأثر يتمكره (هذه) انظر المساواة سم على حج أقول يحتل الكراهة أخذاً من كراهة مساواته له في التام المتقدم ويحتمل الفرق بأن سبب الكراهة هنا الخلاف القوي وهو متنفذ في المساواة ولم يظهر بها مساواته في الأمام في الرتبة حيث اختلفت أياً به ولعل هذا أقرب ثم أتت في كلام خيضا الصلابة الشورى ما يوافق عرش وفي هلمس سم مانص قوله سم انظر المساواة يمكن أنهما خلافاً للاولى لا مكر وهذا التام يحكم بالكراهة الاولى موجود في الخلاف في القرب ولا خلاف في المساواة اهـ (قوله مقوطة لفضيلة الجماعة) وقد افق بغواً ما شذنا الشهاب الرمي بها بنوهم (قوله ولو توجه ما جد هـ) املوا وقف الامام بين الركنين في جهة تلك الجهة والركن المصلان بهما من الجانبين عرش (قوله فكل من جانيه) أي مع الركنين المتصلين بهما زيادة على الركن الذي استقبله الامام كيمر عن عرش (قوله بان كان) التي قوله فاراد هذه في المغنى (قوله) وفي كلامهم الخ ذكره العبري عن السلطان وأقره (قوله في هذه) أي في مسئلة التقدم عند وقوعهما في الكسبة مع اتحاد وجهتهما (قوله والمأموم) أي إلى مستقبلهما (قوله ان ظهره) أي المأموم (قوله ولو كان بعض مقدمه) أي كان استقبل الامام إحدى جهتيهما الأربع واستقبل المأموم الركن الذي إحدى جهتيه جهة الامام بصري أي وكعكس ذلك (قوله ضر على الوجه) ان اراد بان تقدم العقب خلف قوله السابق ولا للتقدم بعض العقب الخ وان اراد غير العقب خلف قوله ان اعتبر بالعبء الآن يكون هذا الكلام مغرضاً في غير من العبرة به بالعبء بل بخلافه بان يكون المراد بتقديمه من كل شئ شرح الروض سم (قوله) أي (كان) إلى اثنين في المغنى وشرح المنهج (قوله الامام) أي فقط (قوله لا يخرج على المأموم) أي قوله التوجه إلى أي جهة شاء معنى (قوله أو المأموم) أي فقط (قوله امتنع توجهه) أي كان يكون توجه الامام إلى ظهره لان ما هـ قال في توجهه المأخر (ويقف) أي دياناً به ومعنى (قوله عبر) أي إلى قول المتن ويقف النهاية (قوله للغالب) أي فلولم يصل وانما كل الحكم كذلك نهاية (قوله أيضاً) أي كسبيرة السابق ما وقف ووقفنا (قوله ولو صلباً) إلى قول المتن ويقف المغنى (قوله لم يحضر الخ) حال من الله كقول المتن (عن يمينه) قال في الارشاد تراخى سير وقال الشارح في شرحه ان لا يزبدما بينهما على ثلاثة أذرع عند الامام الخ ويحتمل ضبطه بالعرف انتهى اهـ سم (قوله والا) أي والا يقف عن يمينه من نحو يله فالوجه ان ذلك كره فوات فضيلة الجماعة كما أفق به شذنا الشهاب الرمي ولا يظهر فرق واضح بين فوات فضيلة الجماعة في ذلك وعدم فواتها فيما لو وقف منفرداً كما قاله كثير من المشايخ فان الكراهة في الجميع ليست الا من حيث الجماعة (فروع) صلى جاعته على وصف يقتضى كراهة نقص الصلاة كالحق فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضاً فلا يخفى فوات نواب

أن هذه الأثر يتمكره (هذه) انظر المساواة (قوله مقوطة لفضيلة الجماعة) أفق بالفوات شذنا الشهاب الرمي (قوله بل جمعه) مر (قوله لان الخلاف للمذهبي) أي في إطلاقه نظر (قوله لتقدم عليه) وقد أفاق في المشبهة به بعض التقدم في جهة فكذلك المشبه (قوله ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام) قضية كون الاعتبار في التقدم والمساواة غيرهما بالعبء ان يكون المراد بالتقدم العقب وحيث أن اراد بان بعض لجهة الامام الخ أن بعض كل من العقبين المعتمد عليهما لجهة الامام والبعض الآخر غيرهما أو أن بعض العقب الواحد المعتمد عليه فقط لجهة الامام وبعض الآخر غيرهما فقد تخالف قوله السابق ولا للتقدم بعض العقب المعتمد على جميعه وان اراد ان إحدى العقبين المعتمد عليهما لجهة الامام والاخرى لغيرهما فهذا يفرع على ما تقدم من البغوى وغيره فيلزم قدم إحدى وجهيهم والاخرى واعتمد عليهما أو ان يدا مقدم غير العقبين خلف قولهم ان الاعتبار بالعبء لان يكون هذا الكلام مغرضاً في غير من العبرة به بالعبء بل بخلافه بان يكون المراد بتقديمه من كل شئ شرح الروض (قوله ضر على الوجه) هل بشكل قوله السابق ولا للتقدم بعض العقب الخ (قوله في المتن عن يمينه) قال في الارشاد تراخى سير قال الشارح في شرحه بان لا يزبدما بينهما على ثلاثة أذرع أخذاً مما يأتي ويحتمل ضبطه بالعرف اهـ (قوله والا)

مقوطة لفضيلة الجماعة وهو محتمل بل متحتم لا يفراد عن النصف بل أوله لان اختلاف المذهب أحق بالرأى من غير مولو توجه أحدهما للركن فيشكل من جانيه جهة وكذا لو وقف في الكسبة واختلف جهتهما) بأن كان وجهه لوجهه أو ظهره لظهره أو وجهه أو ظهره أحدهما لجنب الآخر فخص وان تقدم عليه جندت خلافاً ما إذا كان وجه الامام لظهره المأموم كما أفهمه المتن لتقدمه عليه مع اتحاد وجهتهما ما فراد هذه على غير محل وشكل كلامهم في هذا الموضع قبلها سبقها وكان المأموم أرفع من الامام لصدق تقدمه عليه في جهة حيث إذا أظهر أن تصورهم يكون ظهر المأموم إلى وجه الامام ليس للتفصيل المراد ان يكون مستقبلهما واحداً والمأموم إليه أقرب وان لم يصدق أن ظهر وجهه ولو كان بعض مقدمه لجهة الامام وبعض لغيرها وتقدم ضر على الوجه تغليباً لمعطل اما لو كان الذي فيها الامام فلا حجر على المأموم أو المأموم امتنع توجهه لجهة الامام لتقدمه عليه في جهة (و يقف) عبر به هنا وفيما يأتي للغالب أيضاً (الذكر) ولو صلباً لم يحضر وغيره (عن يمينه) والا

اصل الصلاة حصول ثواب وصفها فليست اتم من غيرها وبما في فضل اذنا لم يقنع به غيره أو لغير كثير
فانه يكره ذلك ويقونه فيه الجماعة اه قال الكردى عليه السلام لا تغفل عما سبق عن السيد البصري في المراد
من فوات فضيلة الجماعة اه وقوله أى سم لا يتأخر فرق الخ أى وقفا للتحقق والتحلي والنهاية والمغنى وقوله كثير
من الشايخ أى كالميلادى والعلوى والشهاب الرضى واقتصر الجيبرى ما يشهد أن المتأخر من أصحابه الاول
أى عدم الفرق (قوله من للامام تقوى الخ) وبه يعلم أنه يندب للامام اذ فعل أحد المؤمنين خلف السنة
ان يرشده اليها بيده أو غيرها فان وقع منه بالامام مثال شرح بافضل زاد الهابة والأمداد ولا يبعد أن يكون المأموم
في ذلك مثله في الارشاد المذكور ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل ومقتضى كلام الجمهور
والتحقيق عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو الاقرب وان اقتضى كلام المذهب اختصاص من التقوى بل
بالجاهل اه صبار قاله فى فان وقف من يساره أو خلفه من به أن ينداور مع اجتناب الأفعال الكبرية فان لم
يفعل قال فى الجمهور عن اللامام تقوى اه قول المتن (احرم عن يساره) أى ينداور ولو خلف ذلك كره وقفا
فضيلة الجماعة كآفته أو المرحم بالله تعالى نعم عقب شعرم الثانى تقدم الامام أو تأخرهما لا يفضلنهما ولا
فلا تفصل لواحدهما نهاية قال الرشيدى قوله ولا فلا تفصل الخ ظاهره أن فضيلة الجماعة تنقضى في جميع
الصلاة إلا أن حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك وهو مشكل وفى تناوؤى والله على آخر ما يجزى ذلك
فما راجع اه قول المتن (ثم تقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لهما بعد تقدم الامام وان دما على موافقتهما
من غير ضم أحدهما الى الآخر وكذلك لو تأخروا ولا بعده لعلهما بعد تقدمه فلا خلاف ما سبق من رأى
وصاروا على زوى قوله أو يتأخران أى هم انضمامهما وكذا ينضمون لو تقدم الامام اه وبذلك قوله
الحديث فاخذ يا زيد بنا فافعلنا معه الخ يعبرى (قوله فى القيام) ومنه الاعتدال ع ش قول المتن (أفضل)
أى من تقدم الامام مغنى (قوله وأحق به الركوع) أى كجعله شيخنا مغنى ونهاية (قوله وإلا) أى ان لم يكن
الاحد هما الضيق للسكان من أحد الجانبين أو نحو ذلك كان يجب لو تقدم الامام جدد على نحو ترايبه
خلقه أو يفسد ثيابه أو يفسد عليه الناس ع (قوله تعين ما سهل منهما) يتردد النظر فى ترك
المتعين على ذلك فعليه هل يكون مؤلف الفضيلة الجماعة بالنسبة اليه فقط لان الآخرين والأول لا تقصير
منها أو منه أو بالنسبة للجميع لو جردا لخلل فى الجماعة فى الجهة وأهل الاول أوجه بصري زاد ع ش
والشهاب الرضى على عا فتى به بعض أهل العصر انه اذا وقف صف قبل انعام ما لاهم لم يحصل له فضيلة
الجماعة هل معناه أم لا فاجاب بانه لا يقوته فضيلة الجماعة وقفا المذكور وفى ان يحد الحق ما لا يقوته عليه
فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المألو به فى الصلوة من حيث الجماعة فمكرر وهمتوه وتلف فضيلة

أى ولا يشعده بان لم يقنع به غيره من تقوى اه فلو انما ذلك كره وفات فضيلة الجماعة كآفته
شعنا الرضى ولا يفتقر فى واضع بين فوات فضيلة الجماعة فى ذلك وعدم فواته فاجابوا وقفا منفردا بكافه
كثير من الشايخ فان الكراهة فى الجميع ليست الا من حيث الجماعة (فرع) * صلى جماعة على وصف
يقضى كرهة نفس الصلاة كالخفى فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضا فلا يقنع فوات ثواب اصل الصلاة
كره فوات فضيلة الجماعة كآفته ظاهر لكن هذا واضع بالنسبة للمأموم اما الامام فهو - لم تنبت الكراهة
وفوات الجماعة حققة أيضا أولا لان طلب التقدم والتأخر انما هو لمصلحة المأموم فيه نظر ولا يبعد ثبوت ذلك
فى حقه انما حدث أمكنه التقدم ولا نسلم أن طابعا ذكر لمصلحة المأموم فقط بل لمصلحة هو أيضا فليست اتم
ويجوز التردد المذكور فغلبا وقتنا المأموم من يساره وأمكنه تقوى به الى الميم وأتاه هو بحيث يصير
المأموم عن يمينه (قوله وأحق به الركوع) اعتدله مر ومضى الشارح فى شرح الارشاد على خلاف
الالحاق فقال بخلاف ما اذا كانا غير القيام ولو الركوع كجعله الباقى أو الشهادتين بخلاف ما هو
كلام الروضة اه ومضى فى شرح الرضى على الحاق فقالوا بظاهر ان الركوع كالقيام (قوله

من اللامام تقوى به لا يتابع
فان حضرا آخر احرم عن
يساره قلن لم يكن يساره
على احرم خلفه ثم تأوله
من هو على الميم (ثم) بعد
اسراره لا قبله (تقدم الامام
أو يتأخران) فى القيام
وأحق به الركوع (وهو)
أى تأخرهما (أفضل)
للا تراع أيضا لان الامام
متبوع فلا يناسبه الانتقال
هذا التسول كل منهما السعة
المكان والانعين ما سهل
منهما يحصل للسنة ما فى
غير القيام والركوع فلا
تقدم ولا تراش

اه وتعبه الجعري بقوله واعتمد ساجتنا خلاف أي وفاقا للصفحة والنهاية والمغنى (قوله لعسره الخ) عبارة
 شرح البهجة أي والمغنى اذ لا يتأتى الابعمل كثير ويؤخذ منه انه لا يندب ذلك للعائز بن عن القيام انتهت
 اه سم قول المتن (مقاله) أي بحيث لا يزيمانيه وبينهما على ثلاثة أفرع وكذا ما بين كل صفة مغنى
 ونهاية في أي الشرح مثله (قوله أي قاما صفا) قضية هـ ذا الحل أن يقرأ قوله انصف مسفا بفتح الصاد
 مبيبا للفاعل وهو جازر كنيته للمفعول فان صفت يستعمل لزاما مستعدا ع (قوله للتابع الخ) فلو
 وقعا عن هـ وأيساره وأحدهما عن هـ والآخرة عن يساره وأحدهما خالفة والآخرة عن هـ وأحد
 الاول كره كافي لجمع عن الشافعي مغنى (قوله وان كن بحارمه) أي أوز وجته نهاية ومغنى (قوله أرو
 ذكر وراى الخ) ظاهره وان كانت المرأة محرما لذكر وهو موافق لقوله المتقدم وان كن بحارمه وهو
 ظاهر لاختلاف الجنس وعبارة غيره لو كانت المرأة محرما للرجل فالظاهر انه ما بصفتان خلفه ع (قوله
 أو بالغوصي) أي أرو صبيان (قوله وهي ونحش خلفهما) وحشذ يحصل لكل فضلة الصف الاول الخمسة كافي
 الحلبي بجري (قوله والخش خلفهما) هـ لاقا خلفه أو لآذ كره كافي فبما في لسان الخش كاللثني سم عبارة
 ع (قوله والخش خلفهما) أي بحيث يحاذيهما لكن قضية قوله مدر لاحتساب الوثنان الخش يقف خلف
 الرجل وصديق علمه خلفهما اه واجاب الجعري عن اشكال سم بمائه انما يبق كذلك لاحتساب
 مرد الصبي لتمام اه (قوله ولوا رقه) وكذا لو كانوا مائة فيم يظهر وفي سم ع حجر لواجتم الاحرار
 والاراقع لم يسعهم صف واحد فيجبه تقديم الاحرار لانهم أشرف نعم لو كان الاراقه أفضل بغيره وصلاح
 فقيه نظر ووضوح وا قبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار في نظر انتهى وقوله أو لافيه نظره مقضى ما نقل
 عن شرح العباب الحج من ان القوم اذ لم يراعوا لم يسعهم صف واحد ان يقدم هـ با يقدمه من به في الامامة
 تقديم الاحرار مطلقا وقوله ثانيا في نظر أي والاراقه بانهم لا يؤخرون كما ان الصبيان لا يؤخرون للبالغين
 ع (قوله ان تم) الى قوله وقول جمع في المغنى الاقوله ويرد على اما اذا لم يتم وقوله متى كان الى وقيل
 معقول الخ والى قوله وقدر جوافى النهاية اما اذا كره (قوله وان كانوا أفضل الخ) أي يعلم وأخوه نهاية
 (قوله والصبيان) أي الصلح مغنى (قوله اما اذا لم يتم الخ) أي بان كن فيه سفير جبا لفعل فيكمل بالصبيان
 وظاهر كلامهم انه اذا كان تاما بان لم يكن فيه مخلو بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ الصبيان بن الرجال وسعهم
 الصنف لم يكمل بهم لكن قال الاذرى كل بهم حيث فعل ان بمسألة الاذرى غير قولهم اما اذا لم يتم الخ والاراقه
 حاجته كره لها لانها اذكروها اه سم بحذف وعبارة النهاية اما اذا كان تاما لكن بحيث لو نفذ
 الصبيان معهم فيلوسعهم فالوجه تأخيرهم عنه كالاقتضاء طلاق الاصحاب خلافا للاذرى وبذلك عسلان
 كالنا الاول أي قولهم اما اذا لم يتم الخ غير فرض الاذرى اه واعتمد المغنى مقالة الاذرى (قوله فيكمل
 بالصبيان) أي ويقفون على أي صفة تقتضي سواه كالوفى جانب أو اختلطوا بهم ع (قوله وان لم يكمل
 صفتين قبلهم) وهم الصبيان ع (قوله المتن) (ثم النساء) ظاهره ان البالغات وغيرهن سواء وهما قبل
 بتقديم البالغات كاتل به في الرجال وهما كانت غير البالغات من اجل قوله صلى الله عليه وسلم في الثالثة ثم
 الذين يؤمنهم اذ لم يكن في عصره عندهم خاتن بدليل أن أحكامهم غالبا مستتمة ولو كانوا موجودين ثم اذ كان
 النص على أحكامهم فان قلت العلة في تأخير الصبيان عن الرجال خشية الاقتتان بهم وهذا متعنى في النساء

لعسر محشوق يقوموا (ولو
 حضر) ابتداءه وأمر تبا
 (رجلان) أو صبيان (أو
 رجل وصبي صفا) أي
 قاما صفا (خلفه) للتابع
 أيضا (وكذا لو حضر امرأة
 أو نسوة) فقط فقفن هي
 أو هن خلفه وان كن بحارمه
 للتابع أيضا أو ذكر
 وامرأة فهو عن غيبه وهي
 خلف الذكر أو ذكران
 بالغان أو بالغ وصبي وامرأة
 أو خشي فسد خلفه وهي
 أو الخش خلفهما للتابع
 أو ذكر ونحش وانى وقت
 الذكر عن غيبه والخش
 خلفهما والاشي خلف الخش
 (و يقف خلفه الرجال) ولو
 أرقعه كما هو ظاهر (ثم) ان
 تم صفهم وقت صفهم
 (الصبيان) وان كانوا أفضل
 خصالا للداري ومن تبعه
 ويرد النظر في الفساد
 والصبيان وظاهر تعبيرهم
 بالرجال تقديم الصبيان أما
 اذا لم يتم فيكمل بالصبيان
 لما يأتي فيهم من الجنس ثم
 الخش وان لم يكمل صف
 من قبلهم (ثم النساء)

لعسره) عبارة شرح البهجة اذ لا يتأتى الابعمل كثير ويؤخذ منه انه لا يندب ذلك للعائز بن عن القيام اه
 (قوله وهي خلف الذكر) كذا في شرح الروض (قوله خلفهما) هـ لاقا خلفه أي الذكر كره كافي فبما في
 وهي خلف الذكر لان الخش كافي (قوله والخش خلفهما) كذا في الرضة (قوله ولوا رقه) لو اجمع الاحرار
 والاراقع لم يسعهم صف واحد فيجبه تقديم الاحرار لانهم أشرف نعم لو كان الاراقه أفضل بغيره وصلاح
 نظر ووضوح وا قبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار في نظر (قوله اما اذا لم يتم) أي بان كن فيه سفير جبا
 بالفعل فيكمل بالصبيان وظاهر كلامهم انه اذا كان تاما بان لم يكن فيه مخلو بالفعل ولكنه بحيث لو نفذ

قالت بقص ذلك أن الحكم المتقدم في الرجال والصبيان عام حتى في العاقر ومن ليس مظنة لغتته رشدي
 عبارة عرش وبنى تقديم البالغين من شيخ جردان اه **(قوله كذا)** أي وإن لم يكمل صدم
 قباهم وأفضل صفوهم آخرها بعدد من الرجال عرش **(قوله أي بتشديد النون)** عبارة شرح العباب
 بياض مقروحة بعد اللام وتشديد النون وحذف الباء وتضعف النون وابتان انتهت وأول توجيه ذلك أن
 اللام جاملة لأن اللام لام الان الفعل مبنى على فتح آخر وهو الباء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة
 المندغقة في نون الوقاية فهو في محل جر **(قوله وحذفها وتضعف النون)** أقول وجعلتها أن الفعل معتل
 الآخر دخل عليه الجازم وهو لام الامر لحذف آخره وهو الباء والنون للوقاية سم **(قوله الخفيفة الخ)**
 أي أو الثقيلة مع حذف نون الوقاية كما في العبري عن البرموى **(قوله ثلاثا)** أي قالها ثلاثا بالمرأة الأولى
 عرش أي بعد المرة الأولى واحدة أعني قوله ليلى منكم أولو الاحلام فأراد أنه قال ثم الذين يلونهم مريم
 مع هذه وإنما كان هذا مراداً لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم ثنائى كما يزعمون الرشدى وقال شطنا
 الحنفى انه مثل الضائفة ونص عليه لم وجودهم بعد فيكون قوله ثلاثا راجعاً لقوله ثم الذين يلونهم سم
 قالها ثلاثا غير الأولى وكل حتى التعبيير في الثالثة إلى أراد منها التسمية التي يلين وانما عبر بالذين
 باشارة التثنية الواقعة على الصبيان بجري وقوله فيكون قوله الخ تقدم عن الرشدى ما لوقته **(قوله)**
 ولا يؤخر الخ أي بما لم يخف من تقدمهم فتعلى من خلفهم والآخر واندا بكهو ظاهر ما ليس من دفع
 المفسدة عرش **(قوله صيدان)** أي حضروا وأولو **(قوله البالغين)** أي حضروا بعد الصبيان ولوقته
 احرامهم حاجي **(قوله بخلاف من عدهم)** هل ولو بعد الاحرام ثم أيت في شرح العباب للشارح والظاهر أن
 الرجال اذا حضروا أثناء الصلاة أخر لهم المرأة واخفى وإن كان قد فعل قلل المصلحة الصلوة قاله القاضي
 وغيره انتهى اه سم عبارة عرش فرع لولم يحضر من الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام واحرم
 هل يؤخر بعد الاحرام أولا فيه انظر ونظر الثاني فدا لم ثم أيت في شرح العباب لتجنان القاضي
 ما يغيبه بخلافه سم على المنهج أقول الاقرب الاول حيث لم يرتب على تأخير من أفعال الصلاة اه **(قوله)**
 ويسن أن لا يزيد الخ أي فان أداها فتغفل الجماعة كلهم مما رشدي **(قوله وحتى كل الخ)** ويسن
 الصبيان بين الرجال وسهمهم الصغار تكمل بهم لكن قال الأذرى وانما يؤخر الصبيان عن الرجال اذا لم يسهم
 صف الرجال والأى وإن وسهمهم بأن كانوا يؤذون بين الرجال وسهمهم وإن لم يكن فيمنجلوا بالفعل تكملهم
 للصلاة اه فعلم ان مسألة الأذرى غير قولهم أما اذا لم يتم الخ ولا حاجة لذكره لعلهم ذكروها
 فليتأمل وقد يقال الحاجة لذكره لعل التنبه على ان كلامهم شامل لها وإن مرادهم بعدم التمام شمل
 ما اذا لم يكن فيه خلل بالفعل ولكنه بحيث يمكن نفوذ الصبيان فيه بين الرجال **(قوله أي بتشديد النون)**
 عبارة شرح العباب بياض مقروحة بعد اللام وتشديد النون وحذف الباء وتضعف النون وابتان واندا
 رواية ولغف من ادعى ثالثا ساكن الباء وتضعف النون اه **(قوله أي بتشديد النون بعد الباء)** عبارة
 شرح العباب بياض مقروحة بعد اللام وتشديد النون اه وأقول توجيه ذلك أن اللام كان جاملة لأن
 لام الامر الان الفعل مبنى على فتح آخر وهو الباء لانه اتصل به نون التوكيد الخفيفة المندغقة في نون الوقاية
 فهو في محل جر معتل وقوله وحذفها وتضعف النون أقول وجعلتها أن الفعل معتل الآخر دخل
 عليه الجازم وهو لام الامر لحذف آخره وهو الباء والنون للوقاية قال في شرح العباب واندا رواية ولغف من
 ادعى ثالثا ساكن الباء وتضعف النون انتهى وأقول في خطبة لغة نظر لان شامسوف الصلة مع الجازم كلى
 نحو قوله بأم تأتد والاناء تبيرو وإن كان منرو وعندها الجهور الان بعضهم قال انه يجوز رفعه لكلام
 وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراة لا تحضر كولا تخشى انه من رقى وبصر ولا يقال يقال اه بعضهم
 انه شافى السعوانة لغة لبعض العرب انه خطا لغة فتدفعو زان يخرج على ذلك هذا اللغة الثالثة التي
 ادعاها بعضهم ولا تكون خطا لغة فليتأمل **(قوله بخلاف من عدهم)** هل ولو بعد الاحرام ثم أيت

كذلك نفعهم ليلى أي
 بتشديد النون بعد الباء
 وحذفها وتضعف النون
 منكم أولو الاحلام والنهي
 أي الباقون اله - قلام ثم
 الذين يلونهم ثلاثا ولا يؤخر
 صبيان بالقبض لا تصاد
 جسيم بخلاف من عدهم
 لا تخلفه ويسن أن لا يزيد
 ما بين كل صنفين الأول
 واللام صلى ثلاثة أذرع
 ومضى كان

سدرج الصوفى وان لا يشرف على صف حتى يتم الاول وان يسمع لمن يريه وجميع ذلك سنة لا شرط فلو
 خالفوا صحت صلاتهم مع الكراهة بما يؤمنى قال ع ش قوله من حتى يتم الاول أى اذا شرعوا فى الثانى
 ينبغي أن يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فاذا حضر واحد وقف خلف الصف الاول بحيث
 يكون بجانبه بين الامام فاذا حضر آخر وقف جهة يساره بحيث يكون خلف من بين الامام وقوله من
 صحت صلاتهم مع الكراهة ومقتضى الكراهة فوافضلة الجماعة كما صرح بقوله من قبل ويجرى
 ذلك فى كل مكان ومن حيث الجماعة المخلوطة اه ع ش (قوله بن صفين) أى وبين الاول والامام كما يأتى
 (قوله كره للداخلين الخ) أى وسع ما بينهما صفا والافاضة لعدم الكراهة لعدم التقصير منهم وباقى
 مثله فى مسئلة القاضي الآتية فليراجع (قوله فان فعلوا لم يحصلوا الخ) فثبت بهذه العبارة فى هذا المقام
 ونظائر ان الغائب ثواب الجماعة لا ثواب أصل الصلاة سم (قوله وأفضل صفوف الرجال) أى الخلف
 وخبر به الخائف والنساء أفضل صفوفهم آخرها بعد عن الرجال وان لم يكن فهو رجل غير الامام سواء كان
 انا فقط أو البعض من هؤلاء والبعض من هؤلاء لا يحسن من الخائفين افضلهم والآخرين النساء افضلن
 ع ش عبارة المغنى وأفضل صفوف الرجال ولوم غيرهم وانما فى الخلف والنساء كذلك أولها وهو الذى
 بين الامام وان تخلفه من غير أو نحو ثم الاقرب بالى أو قبلها للنساء مع الرجال والخائفين والخائفين مع
 الرجال آخرها لان ذلك أليق وأستمر الصلاة على الجنازة تصونها ككيفية الفضل لهما اذا اتفقت الجنس
 لان تعدد الصفوف فيها ما يوجب السبب أن يوسطوا الامام ويكتفون من يمينه اه وعلم بذلك أن قول
 ع ش أى الخلف اليس بقيد (قوله أولها) ظاهر وان اقتص فيه من بقية الصفوف بفضلة فى المكان
 كان كان فى أحد المساجد الثلاثة والصف الاول فى غيرها والظاهر خلافه أن أحد من قوله ان الاقرب ادى
 السبب الثلاثة أفضل من الجماعة فى غيرها وكلوا كان فى الصف الاول وتضاعف على الامام بخلاف غيره
 والظاهر الذى بين الاول أفضل أيضا لى بنى أن الذى يليه هو الاول لكرهه الوقوف فى موضع الصف
 الاول والحالة ما ذكر ع ش وقوله والظاهر خلافه فى قوله الشرح الآتى وقد عرجوا الخ وقوله
 لكرهه الوقوف الخ يعارضها كراهة الزيادة على ثلاثة أذرع الا ان هذه الزيادة تعدل (قوله وأفضل كل
 صف الخ) لعله بالنسبة لساواه لان خلف الامام سم عبارة ع ش أى بالنسبة لى على يسار الامام أمامه
 خلفه فهو أفضل من اليمين كاتقى عن شرح العباب لمج اه (قوله عنه) أى وان كان من اليسار يسمع
 الامام ويرى أفعاله نهاية أى دون من يمين الامام على المعتد ع ش ويجزى (قوله يسمع الامام الخ)
 صفين بالثانى الخ (قوله بالاول واليمين) أى الخلف من ذلك نهاية (قوله من دون) خبر وقول مج الخ (قوله
 على أهلها) أى اليمين والاول ع ش (قوله بمسجد الخ) أى لاصلى دون المزدبلة (قوله والصف
 الاول) أى قوله من أمامهم فى النهاية (قوله وان تخلفه من) أى حيث كان من بجانب المجاهدان خلف
 الامام بحيث لو أزيل المنبر وقصص موضع شخص مثلا وصلوا السكك صفا واحدا ع ش (قوله أو نحو) أى
 كما قصود نهاية (قوله وهو بالمسجد الحرام الخ) عبارة شرح بافضل والزيادة على شرح المنهج وإذا
 استندوا وفى مسكنة الصف الاول فى غير جهة الامام ما قبل بالصف الذى وراء الامام لا ما قرب من الكعبة على
 فى شرح العباب للشرح والظاهر ان الرجال اذا حضروا أثناء الصلاة أخر لهم العزاة واخذوا من كان فيه
 على قليل لمصلحة الصلاة كالعاقبة وغيره اه (قوله فان فعلوا لم يحصلوا فضلة الجماعة) فثبت بهذه العبارة
 فى هذا المقام ونظائر ان الغائب ثواب الجماعة لا ثواب أصل الصلاة أيضا (قوله وأفضل كل صف عنه) لعله
 بالنسبة لساواه لان خلف الامام وبجانب العباب وشرحه والوقوف قرب الامام فى صف أفضل من البعد عنه
 فهو من بين الامام وان بعد عنه أفضل من الوقوف عن يساره وان قرب منه وبخلافه بان يتوسطوه ويكتفون
 من يمينه أفضل اه باختصار الافة (قوله أو اليمين) أى وهو لا يسمع ولا يرى (قوله وهو بالمسجد
 الحرام الخ) عبارة فى شرحه الصغير للراشد والصف الاول فى غير جهة الامام ما قبل بالصف الذى وراء

بين صفين أكثر من ثلاثة
 أذرع كره للداخلين أن
 يصفوا مع المتأخرين فان
 فعلوا لم يحصلوا فضلة الجماعة
 أخذنا من قول القاضي لو
 كان بين الامام ومن خلفه
 أكثر من ثلاثة أذرع فقد
 ضيعوا حقوقهم للداخلين
 الاصطفا ف بينهما والا
 كره لهم وأفضل صفوف
 الرجال أولها ثم ما يليه وهكذا
 وأفضل كل صف عنه وقول
 ج جمع من الثانى أو اليسار
 يسمع الامام ويرى أفعاله
 أفضل من الاول أو اليمين
 لان الفضلة المتعلقة بذات
 العبادة أفضل من المتعلقة
 بكماله من دون بان فى الاول
 واليمين من صلاة الله تعالى
 وملائكته على أهلها كما
 صرح ما يترتب سماع القراءة
 وغيره وكذا فى الاول
 قوسا الخبوع ما ليس فى
 الثانى لاشتغالهم بن أمهم
 والخشوع وروح الصلاة
 فيكون سماع القراءة وغيره
 أيضا فانه يتعلق بذات
 العبادة أيضا فلهذا عرجوا
 الصف الاول على من بالروضة
 الكعبة عنوان قلنا بالاصح
 ان الضاعفة تخص بمسجده
 صلى الله عليه وسلم والصف
 الاول هو ما بين الامام وان
 تخلفه من غير أو نحو وهو
 بالمسجد الحرام

الوجه اه وباقئها من سم عن فتح الجواد عبارة النهاية في شرح ويستدرون في المسجد الحرام
حول الكعبة نصها والصف الاول صادق على المستدرون حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من غير
جهته وهو اقر بالالكعبة من حيث لم يفصل بينه وبين الامام صف اه قال الرشدي قوله مر وعلى
من غير جهة الامام الخ أي فكل من المتصل بما وراء الامام وغيره اقر بمن إلى الكعبة في غير جهة
الامام بقائه صف اول في صفة واحدة وهو صادق على اذا تعددت الصفوف أمام الصف المتصل بصف الامام
لكن يخالفه المتعال في قوله مر ومما علق به الفضلية أي الاول الحشوع لعدم اشتغاله عن أمامه
وقوله مر وهو اقر بالالكعبة من أي من المستدري أي والصورة انه ليس اقر بالهاتين الامام اتخذان
قوله مر الا في عقب المتن الا في على الاثر والاوجه فوات فضيلة الجماعة بهذا الاثر بين الخ والافاضة
له صف اول مع تفويته لفضيلة الجماعة فليجروا وقوله مر حيث لم يفصل بينه وبين الامام الخ قديق قوله
مر المستدري حول الكعبة المتصل بما وراء الامام أي بان كان خلف الامام صف أمام هذا غير مستدري
فالصف الاول هو هذا الغير المستدري الذي إلى الامام يكون المستدري صفاتاً بالكن بني أن تخفي جهة
الامام أمامي غير جهته فبني أن يكون هذا المستدري صف اول اذا قر بين الكعبة على يكن أمامه غيره أمداً
من قوله مر وعلى من غير جهته بالاولى فليراجع ولا يصح أن تكون هذه الحاشية قديق قوله مر
وعلى من في غير جهته وان كان متبادراً من العبارة لعدم تأنيه اه وقوله قديق قوله الاستدراج والخ فانيته
الجل عبارة قوله مر حيث لم يفصل الخ مرتبطة بقوله والصف الاول صادق على المستدري وهو قديق والمراد
لم يفصل بينه وبين الامام صف في جهة الامام لانطفا اه وقوله أي بان كان الخ باق من الكردي وعش
خلافه وقوله قر بين الكعبة يتأمل المراهبة وقوله ولا يصح أن تكون الخ محل تأمل وارادته الرد على ع
عبارة ويقابن الكردي ما وافقه قوله مر حيث لم يفصل بينه وبين المتبادر أن الغير ولحم لقوله مر
وهو اقر بالالكعبة منه وهو يقتضي انه لو وقف صف خلف الاقر بكون متصلين وقف خلف الامام
كان الاول المتصل بالامام لكن في سم على المنهج ما يخالفه صابرة فرع افي حاشية الشهاب الرمي كما
نقله مر مما حاصله أن الصف الاول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وان كان اقر بيني غير جهة الامام
أخذان من قوله لسم الصف الاول هو الذي إلى الامام لان معناه الذي لا واسطة بينه وبينه أي ليس قدامه صف
آخر بينهما وبين الامام وعلى هذا اذا اتصل المصلون من خلف الامام والوقف خلف المقام وامتدوا خلفه في
حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين المبنيين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازين بين
الركنين كان الصف الاول من بين الركنين لا الموازين ان بينهما من هذه الحلقة فيكون بعض الحلقة صفاً
اول وهم من خلف الامام في جهته دون بقية الجهات اذا تقدم عليهم غيرهم وفي حاشية الزركشي ذكر
ما يخالف ذلك انتهت في كلام حاشية الزركشي ما نصه والصف الاول يستثنى من غير جهة الامام ما اتصل بالصف
الاول الذي وراءه لا ما قرب الكعبة انتهى وهذا هو الاقر بالوافق المتبادر المذكور اه وقوله هو
يقضي الخ محل تأمل وقوله وان كان اقر بيني غير جهة الامام من الرشدي رده وقوله وهو الاقر
الوافق المتبادر الخ أي ولغز الجواد شرح بافضل كما مر أي فالتكثير شرح بافضل وفتح الجواد كسر (قوله)
من بحاشية المطاف) عبارته في شرحه الصغير للاشارة الى الصف الاول في غير جهة الامام ما اتصل بالصف
الذي وراءه لا ما قرب الكعبة كما بينته ثم أي في الاصل انتهى اه سم (قوله من أمامهم) هو عطف على
من بحاشية الاشارة الى أن الذي إلى الصف الاول هو من أمامه لا من يليه وهو مستدري خبره دون من في الخ
اشاره الى أن من في الحاشية تتأخر الرتبة عن يليهم وهو المتخو عنهم سم والاحتمال الاول هو المتبادر والى
اقتصر على الكردي عبارته قوله من أمامهم أي بعد من بحاشية المطاف الصف الاول من أمامهم أي في

من بحاشية المطاف
أمامهم ولم يكن اقر بال
الكعبة من الامام في غير
جهته

الامام لا ما قرب الكعبة كما بينته ثم أي في الاصل انتهى (قوله من أمامهم) هو عطف على من بحاشية اشارة
الى ان الذي إلى الصف الاول هو من أمامه لا من يليه وهو مستدري خبره دون اشارة الى أن من أمامهم بالحاشية

لما خردون من بلهم ولا عبرة بتعليم (٣١٠) من يسفلح المسجد على من بارضه كاهو ناهز لكرهه الارتفاع حتى في المسجد كما ياتي بوندرة.

ذلك فلم يردن النصوص
(وتقف امامتهن) أنه قال
الرازي لأنه قياس كما أن
وجهة تأييد رجل وقال
القنوي بل المتعين حذف
التاء لثقله امام ليس صفة
قياسية بل صفة مصدر
أطلق على الفاعل فاستوى
المذكر والمؤنث فيها وعليه
فأني بالبناء لثلاثتهم أن
امامهن الذكر كذلك
(وسلطن) ندبا لثبوت ذلك
من فصل عائشة ومسلمة
رضي الله عنهما فإن أمهن
خنتي تقدم كذا كروا السبي
هنا سكتة لا يعرف قول
وفي آخر السكون أفع
من الفتح كمثل ما هو يعني
بين اختلاف وسط الدار مثلا
الأصغر فهو بجوار أسكاته
والأول طرف وهذا السهم
وامامه راء فيهم بصير ولا
طلعة كذلك والالتقدم
عليهم وبخالفه جمع ما ذكر
مكرهه مفرقة لفضيلة
الجماعة كالمركب وقوف
المأموم فردا عن صف من
جنسه ليس الصحيح عنه
وذلك على عدم الظان عدم
أمره صلى الله عليه وسلم
لفعله بالعادة فأمرها
في رواية للشدي على أن
تصحب المزمعي لهذا
وتصحب ابن سبتة لم يمترض
بقول ابن عبد البر له
مضطرر إليه يعني أنه ضعيف
ولهذا قال الشافعي رضي
الله عنه لو ثبت قلبه وبوند
من قولهم هذا الأمر بالعادة للشدي أن كل صلا موقع خلاف أي غير شافعي صحتها تسن اعادتها

غير جهة الامام وحاصله ما في النهاية والصف الاول صادق على الاستد برحول الكعبة المتصل بمجاورة الامام
وعلى من في غير جهة الامام والامام أقرب منهم الى الكعبة ولم يفصل بينهم وبين الامام صفى بمقابله اه من
نسخة سقيمة (قوله لسان) أى شرح ولا يضركونه اقرب بالتح من ان هذا الاخر يمتكر وهذا (قوله
دوت من يلهم) أى دون من يلى من في القدم قاله الكردي والصواب من يلى من بحاشية المصنف (قوله
أنه) الى قول المتن والافى النهاية الاقوله لاغسبر الى وامامه راء وقوله أى من غير الى وان لم تكن وقوله أوسمة
الى صف وقوله أو السعة الى نعم (قوله لانه قياس) لعل الاولى اسقاط اللام (قوله وعليه) أى قول القنوي
(قوله فاني بالتأمل) كان وجه عدم الاكتفاء ببناء تقف في رفيع الالهام أن النقط كثيرا تنسقط ويتساهل
فيها بخلاف الحرف بصري (قوله لثلاثتهم) أى اسقاط التاء قول المتن (وسلطن) المراد أن لا تقدم عليهم
وليس المراد استواءهم على جنبها يسارها في العدد وفي سم على التيسير قرر مر أهميات تقدم يسار بحيث
تتمازج عن وهذا لانها في أنها وسطهن انتهى فان لم يحضر الامراء فقط وقفت عن بعضها أخذت بما تقدم في
الذكر عرش (قوله ندبا) الى قوله ولا تخد في المعنى الاقوله لاغسبر الى كسلى ما (قوله كسلى ما هو الخ) عبارة
المعنى فائدة كل موضع ذكر فيه وسط ان صلوة بين فهو بالتسكين كلفها وان لم يصل فيه ذلك كعاستوسط
الدار فهو فيه بالغش اه (قوله أسكاته) أى وسط الدار (قوله والاول طرف الخ) أى أى امامية بين طرف
فيقال جلست وسط القوم بدون في وانما ليس بمعنى بين اسمين بل طرف في الشيء فلا يقال كلسوسط الدار بل
في وسط الدار (قوله وهذا السهم) أى السهم المتوسط منها سم (قوله وامامه راء الخ) أى اذا كان أيضا عاريا
والاولا كلس متوسطا وتقدم وقف البصير الى المستور بحيث لا يرى اصحابه سم عبارة المعنى وبمثل المرأة
في ذلك عاريا بمصر له في ضوء فلا تأخر اثنا كانا عاريا أو في طلعة أو وضو لكن امامهم مكس استعبان
يتقدم امامهم كغيرهم يتابع على احتساب الجماعة لهم موان كانوا لاصرا معجوت تأتي نظره بعضهم بعضها الجماعة
في حقهم وانظر اندهم سواء كاهر فأن صالوا جماعة في هذه الحالة وتوقف الامام وسطهم اه (قوله ولا طلعة) أى
مثلا لبيان نظره فخلها بعد ونحوه من موانع الرؤية بصري (قوله كذلك الخ) هذا كجزء من المصنف في
مجوعه اذا أمكن وقوفهم صفا والوقوفوا صفا فاعرض البصر واذا اجتمع الرجال مع النساء والجميع عراة
لا يقف معهم الا في صف ولا في صفين بل يتخيل ويجلس خلفهم ويسندون القبلة حتى تغطي الرجال
وكذا عكسه فان أمكن أن يتوارى كل طائفة عما كان حتى تفصل الطائفة الاخرى فهو أفضل كذا كذا في
المجموع نهاية ومعنى قال عرش قوله مر لا يقف معهم انظر هل ذلك في سبيل الجواب أو الالذ
فيه نظره والاقرب الثاني وبؤس كل من الفر يقف بغض البصر وقوله مر فهو أفضل أى من جالسين خلف
الرجال واستد براهن القبلة وقوله مر تستوى صفوفها الخ وصلاتنا لجماعة تستوى صفوفها في الغرض لانه عند
اتحاد الجنس يظهر وان زادت على ثلاث فتراجم عرش (قوله وبخالفه جمع ما ذكر) أى في قول المصنف
(ويقف الذكر الخ) وفي شرح قول المتن (ويكره وقوف المأموم فردا) ويؤخذ كمال الشارح من
الكرهه فوات فضيلة الجماعة على قياس ما ساقى في المقارنة فقهاه ومعنى (قوله من جنسه) أى اما اذا اختلف
الجنس كالمراة أو النساء وخشي ولا تخاف فلا كراهة بل يندب أى الانفراد كماله بغيره ومعنى (قوله
فأمرهم باقرا وبقا الخ) ان كانت الواقعة متعددة فهذا ريب أو واحدة فلا تلابز إذا لا تقبله سم وكلام
المعنى كالمصريح في تعدد الواقعة (قوله لهذا) أى لانه صلى الله عليه وسلم بالعادة أى لرايته (قوله ولهذا)
أى لضعفه معنى (قوله) ويؤخذ من قولهم الخ في هذا الاختلاف ظاهر اذ لم يكن هناك خلاف راءه التي صلى
الله عليه وسلم في أمره رشدي وبخالفه عرش هذا الصنيع يقتضى أن الوقوف مفردا عن الصف في الصلاة

متأخر الريع من بلهم وهو المتأخر عنهم (قوله وهذا السهم) أى السهم المتوسط منها (قوله وامامه راء الخ) أى
اذا كان أيضا عاريا بالاولا كلس متوسطا وتقدم وقف البصير بحيث لا يرى اصحابه (قوله فأمرهم باقرا
رواية للشدي ان كانت الواقعة متعددة فهذا ريب أو واحدة فلا تلابز أو وضو الاعادة لا

يعلم منه بقرائن أحواله أنه بطلانه (٣١٢) (بعد الاحرام) لا قبله فصرح عليه بكل الكفاية وان نوزع فيه بل في أصل كون الحذف بعد

الاحرام بأنه إذا أحرم منفردا لا بتقديم صلاته عند الخلقين وفيه نظر فان الفرض أنه لم يجد فريضة في الصف فلا يصرمه يقتضي بطلان صلاته عندهم وذلك لاضراره عند منفردا ويؤخذ منه حرمته أيضا بما لو لم يكن في الصف الذي يحرمه الاثنان فيصرم أحدهما البتة أنه يصير الآخر منفردا بفعل أحده يعوده نفعه بالوضوء وعلى غيره وهذا فيما إذا كانه انفرق ليصطليح الأمام خرقه ان وسعهما مكانه جوسما اليه (وليساعده المرور) ندبا لا فيه اعان على رمع حصول ثواب صفه لانه لم يخرج منه الا لعذر (ويشترط علمه) أي المأموم وأراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل قوله أو مبغضا (بانتقال الأمام) ليمكن من متابته (بأن) أي كأن (وأراد) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو أحد أئمتهم وان لم يكن في صف (أو سمعه أو) يسمع (مباها) بشرط كونه ثقة كافلا جمع مقدمون ومتأخرون أي عدل رواية لان غيره لا يقبل اخباره نعم مرقبول اخبار القاص عن فعل نفسه فيكن القول بنقله ههنا الأمام الآن يعرف بان ذلك اخبار عن فعل نفسه صرح بخلاف هذا

ونظن رضاه سم وينبغي وعلم بالحزمة (قوله لمنه) إلى قول المتن بعد الاحرام في النهاية (قوله لمنه) أي الصف (قوله فأنال) ظاهر هذا الصنيع أنه لا يستحب حرق القل لكن قد يؤخذ من تعاليمه المذكور أنه لو أمكنه حرقه بحيث لا يدخل في ضلته استحب كان معه قتيلا آخر يدون قبض شيء من أجزائه وهو متجه سم (قوله لدنوله) في ضلته (حتى لو سوطا نحو ربه قتيلا) كونه رقيقا دخل في ضلته كما جئنا بذلك شيخنا الشهاب الرمي سم ونهاية (قوله يعلم الخ) عبارة النهاية والمغني وحمل ذلك أجروا موقفته والآن لا حرج بل يمنع لخوف الفتنة اه (قوله فيصرم الخ) اعتدال النهاية والمغني الكراهة عبارة سم التي أفتى به شيخنا الشهاب الرمي أنه مكر ولا حرام شرح مدر وقد يقال قياس ما أفتى به عدم الحرمة أيضا فيقال هو رقيق جد فرجة أو حرج أحد الذين في الصف وان سيرا لا حرم منفردا وجه عدمها أن الحرج مطلق في الجملة سم (قوله كافي الكفاية) عبارة في شرح العباب كما صرح به ابن الرقة والغارق وسبقهما البالرواني في حليته وقال ابن نونس أنه الأصح عبارة الأذري ذكره ابن الرقة وغيره وذلك لئلا يصير منفردا فيقوت عليه الفضيلة ويؤيده ما يأتي من حرمته إذا قدم الشهيدان ثبت وقد يفرق بأنه هنا الفرض مأذون في أصله سم عبارة البصري وقد يفرق بعدم التقوى أي تقوى الفضيلة هنا لان الحرج ورسيل من عدم الموافقة اه (قوله وان نوزع الخ) اعتدال النهاية والمغني النزاع كما صرح سم هل يجري هذا النزاع في الحرمة على من وجد فرجة أو حرجا لو لم يكن في الصف الذي يحرمه الاثنان والمتجه الحرجان لان المغني واحد في الجميع سم وقد علم منه مثله (قوله بأنه الخ) متعلق بقوله نوزع (قوله منفردا) أي عن الصف (قوله وفيه نظر) أي في النزاع المذكور (قوله عند الخلقين) أي كان المنذر وان يخرج عن واحد أو جسد شوي أي الزام أحد اه بخبري (قوله فرجة) الأولى اوافق لما قدمه أن يقول سعة (قوله وذلك الخ) أي حرمه الجرح قبل الاحرام أو كون الحرج بعد الاحرام (قوله ويؤخذ) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله وهنا) أي ما إذا كان في الصف اثنان فقط (قوله وله ان وسعهما مكانه جوسما الخ) والخرق أفضل من الجرح حيث أمكن كنه من نهايتها (قوله جوسما اليه) صادق بما إذا أدى ذلك إلى بعضهم من الأمام بأكثر من ثلاثة أذرع وهو يحصل تأمل الآن يقال تبعين على الأمام الخفاف عند أخذ ما تقدم وأتى فيقال ترك الخفاف نظير التردد السابق فلا تغفل بصري أي في هامش قول الشارح والتابعين ماسهل الخ (قوله من المقتدين) أي قوله على ما وقع في النهاية الآتية نعم وإما قول المجموع وقوله فلو كان إلى وسواء (قوله من المقتدين الخ) أي العالمين بانتقاله (قوله أو واحد الخ) قضية كلامه لا في اشتراط كونه ثقة أو وقوع صدقة في قلبه قول المتن (أو مبغضا) أي وان لم يكن مصليا لها فيقوم على إيعاب والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصليا كدري وفي الحاشي وكذا الصبي المأموم والغاسق إذا اعتقد صدقه اه وبأقوله في الشرح في الغاسق وعن عرش في الصبي (قوله بشرط) إلى قوله وان نقله في المغني الآتية أي عدل إلى وإما قول المجموع (قوله انهم مراه) أي في الاحتجابين المراهين وظاهر ان حملها الذي نظن رضاه (قوله لاقتنا) ظاهر هذا الصنيع أنه لا يستحب حرق القل لكن قد يؤخذ من تعاليمه المذكور أنه لو أمكنه حرقه بحيث لا يدخل في ضلته استحب كان معه قتيلا آخر يدون قبض شيء من أجزائه وهو متجه سم (قوله لدنوله) في ضلته (حتى لو سوطا نحو ربه قتيلا) كونه رقيقا دخل في ضلته كما جئنا بذلك شيخنا الشهاب الرمي سم (قوله فيصرم الخ) الذي أفتى به شيخنا الشهاب الرمي أنه مكر ولا حرام شرح مدر وقد يقال قياس ما أفتى به عدم الحرمة أيضا فيقال هو رقيق جد فرجة أو حرج أحد الذين في الصف وان سيرا لا حرم منفردا وجه عدمها أن الحرج مطلق في الجملة (قوله بكل الكفاية) عبارة في شرح العباب كما صرح به ابن الرقة والغارق وسبقهما البالرواني في حليته وقال ابن نونس أنه الأصح عبارة الأذري ذكره ابن الرقة وغيره وذلك لئلا يصير منفردا فيقوت عليه الفضيلة ويؤيده ما يأتي من حرمته إذا قدم الشهيدان ثبت وقد يفرق بأنه هنا الفرض مأذون في أصله (قوله وان نوزع فيه) هل يجري هذا النزاع في الحرمة على من وجد فرجة أو حرجا

كردى (قوله يأتى) لعل في الصيام (قوله يجوز اعتماذه) أى اخبار الفاسق (قوله ضعيف) أى وهو
 مجبول على ما ذكره من تغلب على الفطن صدقه عس عكازة لجعل أو مجبول على ما لو اعتد المأموم
 صدقه اه (قوله فعله) أى قول المجمع (قوله ولغو أى الخ) عبارة لغنى والنهامة أو بان جديبه نقلة اذا
 كان أى أصم أو بصيرا في ظلمة أو دفعوها اه (قوله لزمه) أى المأموم عس (قوله نية الغافرة) ظاهره
 فورادق وجهه بأنه عند عدم رجاء ما ذكره من تلاعب الأستر أو بصرى (قوله عالم برج عود الخ) ولولم يكن ثم
 ثقة وجه المأموم أفعال امامه الظاهرة كالركوع والسجود لم تصح صلاه فيضى لعدم المتابعة - منذ
 نهاية قال عس قوله مرد وجه المأموم الخ أى بان يعلم بانتقاله الأبعد من ركنين فليكن كذا ذكره
 وسأق فى فصل تحصيله الامام انه ان كان ثقة مبرك ركنين بطلان ان كان عاجلا ما لم يقره بخلاف ما اذا كان
 ساهيا أو جاهلا فانه لا يضر غير انه لا يعتد به مما انتهى وعليه فالمراد بطلان القدوة لعدم العلم بهاته اذا
 اقتضى على وجهه لا يغلب على ظنهم العلم بانتقال الامام لم تصح صلاته أى تمتنع القدوة حيث يختلف
 ما اذا ظن ذلك وعرض له ما منع من العلم بانتقاله وعلمه بذهاب المبلغ ورجى عوده فانفق أنه لم يعلم
 يعلم بانتقال الامام الأبعد من ركنين فيبقى عدم البطلان لعذره كالجاهل اه (قوله عود الخ) أى
 أو انصاب مبلغ آخر سم (قوله قبل مضى ما يسع وكنين) أى فليكن وجههما المسمى الذى يضر
 التأخر أو تقدمهما كإتيان رضى قول المتن (واذا جمعهم لم يجد الخ) عبارة لغنى والشرط الثالث من
 شروط الاقتداء ان بعد اجتماعهم لا يظهر الشعار والتواضع والتواضع ان كفى بالعلم بالانتقال فقد قاله
 عطاه لبطال النسب المأموم به والى ذلك الخ المسمى أو كل احد يصلى في سقوفه أو بيته صلاة الامام في
 المسجد اذا علم بانتقاله ووجهها مع ما رأى به أحد الامان يكون ناسعا أو بغيره من قضاء أو ناه
 أو يكون أحدهما بعد الآخر بغيره وقد اختلف في ما بينهما فقالوا اذا جمعهم الخ اه وفي النهاية نحوها
 قال عس قوله مرد أو يكون أحدهما مع الآخر بغيره وذلك ما ان يكون الامام في المسجد
 والمأموم خارجا أو العكس اه (قوله ومنه) أى قوله بخلاف ما اذا سرت في المبنى الا قوله وأنها غير مسجد
 الى لاجر من قوله خلافا الى وسوا (قوله رجسته) أى وان كانت متسكة ثم اية (قوله وهي ما حصر عليه الخ)
 أى ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك أو نحو سواه أو علم وقسمه بمسجد أو لم يعلم امرها مع علم بالظاهر وهو
 التقوى طعنا بما به (قوله وان كان بينهما طريق) أى الا أن يكون قدما أخذ ما يأتى سم ومعنى
 (قوله وانها الخ) التعبير بأولى أو بغيرى (قوله حدودها) أى الرجعة سم (قوله ومنارة الخ) عبارة للنهاية
 كبر من منارة دلالة فيه اه (قوله التي باب اسم الخ) قضيت أن مجرد كونها باهية كاف في عدها من
 المسجد وان لم يتدخل في وقتها وخرجت من بيت بنائه عس وقوله وان لم يتصل الخ يعنى وان لم يعلم
 دخولها فيها أخذ ما سرت في الرجعة فلا يتبين عدم الدخول فهما بنه ومسجد وسأى حكمهما (قوله لاجر به
 الخ) ويلزم الاوقف تغيير الرجعتين المحرم كإزالة الركبتين على حكم المسجد بما به أى في محله اقتداء بمن
 فيها باهم المسجد وان بعد المسألة والى ما بيننا نافذة عس (قوله المتأذنة الابواب الخ) ولابد أن يكون
 التأذنة في العدة كإزالة بعض المتأذين واعلم أن التسمية لا يوجب رجوعا من الاجماع فاذ لم يتأذنه
 أولهم الله أى لم يكن التأذنة في العادة فلا بعد لاجماعها مع واحد أو ان التأذنة في ذلك السنوى فيض
 الشك فلو وقف من ورائه عجز المسجد مضى عبارة النهاية بخلاف ما اذا كان في بناء غير كان قد سمر
 بابه وان كان الاستطراق بمخلف من رجعت من اهله فيما يظهر لان المدار على الاستطراق الامارى وكسقطه
 الذى ليس له مرقى اه وعبارة عس قوله مرد المتأذنة الابواب قال مرد المراد نافذة نفوذ يمكن

للم يكن في الصف الذى يجر منه الاثنان والمخبر المحرم بان لان المعنى واحد في الجميع (قوله أو ما قول المجمع
 الخ) كذا شرح مرد (قوله أى عالم برج عود الخ) كذا شرح مرد (قوله عالم برج عود) أى أو انصاب
 مبلغ آخر (قوله وان كان بينهما طريق) أى الا أن يكون قدما أخذ ما يأتى (قوله ما يبين حدودها)

ويأتى يجوز اعتماذه ويقع
 في قلبه صدقة فأتى تطبيقه
 هنا وما قول المجمع عركفى
 اخبار الصى فيا طريقه
 المشاهدة كالشروب
 فضعفوا بنه عن الجمهور
 واعتد بغير واحد فعله
 لا يشترط كون نحو المبلغ
 تقوى أو أى اعتماذركا
 من يجانه ان كان ثقلى
 ما سرت رولو ذهب المبلغ في
 أثناء الصلاة لزمه نية الغافرة
 أى عالم برج عود قبل
 مضى ما يسع ركنين في ظنه
 فيما يظهر (واذا جمعهم
 مسجد) وسنجدار وجهه
 وهي ما حصر عليه لاجل وان
 كان بينهما طريق عالم
 يتبين حدودها بعد وانها
 غير مسجد ومنارة التي
 باهية أو في رجسته لاجر به
 وهو ما بين الاقامه نحو قائمه
 (صح الاقتداء) اجبا
 (وان بعدت المسألة) فاعلمت
 الابنية التي قبل المتأذنة
 الابواب اليه

أولى سطحه كما أفهمه كلام الشيخين (٣٤) خلافاً لإفهمه كلام الأئمة فلو كان وسطه بيتاً لآبانه إليه وانما ينزل إليه من سطحه كفي وان

وقوف فيه شارح وسواء أغلقت تلك الأبواب أم لا بخلاف ما ذكره سرت على ما وقع في عبارات لكن ظاهر المتن وغيره أنه لا فرق وجرى عليه شذوذه في قوله فقال في مسجد سدد مقصوده وبقي نصفه لم ينفذ أحدهما إلى الآخر أنه يصح اقتداه من في أحد ههنا إلى الآخر له بعد مسجداً واحداً قبل السد وبهذه المسألة تقولان فحق لكل من نفسه في باب مستقل ولم يمكن التوصل من أحدهما إلى الآخر فلو كان كلا مستقل حينئذ فوالأولاه عليه يحمل كلام الشيخ وسبأني فيما أحاذل بين بابي المسجد نحو طريق حائط بدماء كونه فقامه والمسجد المتعلق بالثنافة الأبواب كذا كرم مسجد واحد وان انفرد كل عالم وجاعتم التسميه هنا ينبغي أن يكون ما عاقلها بشرط أن لا يحول بين بابي المسجد أو بينه وبين جرحه أو بين المسجد ثم أو طريق قد تم بان سبوا وجوده أو وجودها اذ ليعان جميعه حينئذ يحصل واحد فيكونان للمسجد وغيره وسبأني (ولو كانا بفضاه) كبيت واسع وكلوا وقفاً أحدهما سطح والآخر سطح وان حال بينهما شارح ونحوه (شرط أن لا يربط بينهما على ثلثا متخاوع)

عنه

بنوع البدل المثلثة لأن العرف يفهمهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه (تقريرا) لعدم ضابطه من الشارع (وقبل تحذينا) وغلط فعل
الأول لأن ضرر ياد غير متغايرة ثلاثة أذرع ونحوها وما قبلها واستشكل بأنهم على (٢١٥) التقرب بين القلتين لم يغتفر والا نقص

رطلين لما انفرد مع ان
الزيادة كالنقص وقد
يفرقان بالوزن أن يضبط من
الترغ فضايقا من أكثر لانه
الاستيق به على ان المفظ
يتخلف اذ هو ثم ثا أو الماء
بالواقع فيه وعدمه وهنا
عقد أهل العرف لهما
تجمعين أو غير مجتمعين
فلا جامع بين المسئلتين (فان
تلاحق) أي وقف تخلف
الانام (شخصات أو صفات)
مرتبطان وراءه أو عين بينه
أو عين يساره (اعتبرت
المسافة المذكورة (بين)
الشخص أو الصنف (الانبر
(و) الصنف أو النقص
(الأول) فان تصدقت
الأشخاص أو الصنف
اعتبرت بين كل شخصين أو
صنفين وان بلغ ما بين الانبر
والامام فراجع بشرط أن
يكن بينهما (وسواء) فيما
ذكر (الفضاء المسكونة
والوقف) والموات (والبعوض)
التي بعوض مال وبعضه
وقف وماله ما بعوضه ملك
أو وقف وبعضه مسمون
سواء في ذلك المسقف كله
والبعوض وقيل بشرط في
المالك الاتصال بالابنية
ولا يضرب في الحياولة بين
الامام والمأموم (الشارع
الطروق) أي بالفعل فاندفع
اعتراضه بان كل شارع

عن الشارع مدر أو ثلث قال لكنه بعد ذلك قال ان الاقرب أن شرط الصحة ما كان المرو من أحد السطحين
الى الآخر على العادة وسنأتي في كلامه مدر اه (قوله بنوع البدل) أي قوله ونحوها المعنى (قوله)
بنوع البدل (خ) وهو شرمان نهاية ومعنى (قوله لان العرف (خ) قضيته أنه لو حلف لا يجتمع معني مكان
واحدة في ذلك حنث عليه غير ادق وان العرف في الاعيان غير مهتد بل دليل أنه لو حلف لا يدخل عليه
في أن لا يجتمع عليه فيما جمع به في مسجد أو نحو لم يحنث عش قول المتن (تقريرا) قال الامام ونحن
من التقرير على عادة غالبية بصري (قوله وعلى الاول (خ) أي وعلى الثاني يضري زيادة كانت معني
ونهاية (قوله ونحوها) قضيته أنه يغتفر مستأخر لان نحو الأول لا تضامها وليس المراد به مادونهما الثلاث يد
مع قوله وما قبلها لكن سبأ على سم على المنهج بخلاف تلك القضية وهو الاقرب ولكن ان يجعل وما
قال بهما عطف تفسير للنوع عش (قوله وما قبلها (١) أي بما هو دون الثلاث لا ما زاد فقد نقل سم على المنهج
عن الشارع مدر أنه يعتد التقيد بالثلاثة وما قبلها وكذا تنقل بالدرس عن حواشي الروض لو اكد الشارع أنه نصر
الزيادة على الثلاثة عش وكذا قضية اقتصار اللفظ وشرح المنهج على الثلاثا عند التقيد بهما ثم تقسیر
قول الشارع على كنههاية وما قبلها جامعاً من عش رطله ما به يعني عنه جند ما قبله عبارة الجعري وقوله
أي الحلبي وما قبلها تابع فيه مدر أي في النهاية ولا أدنى خلاف لانه ان كان مراد ما قبلها من جهة النقص
كان مقبوماً بالأولى وان كان مراد ما قبلها من جهة الزيادة لم يصح لان ما زاد يضرون قل على المذهب كقوله
عش وقرر رخصتنا للحق اه (قوله أي وقف) أي قول المتن ولا يضرب في اللفظ وعلى قول المتن (قوله)
اعتبرت أي المسافة عش (قوله بشرط أن يكتنم بينهما) أي عليه بان نقل لانه (قوله المسقف كما هو بعوضه)
هنا زاد وغير المسقف مطلقاً سم عبارة المعنى والنهاية المحوطة والمسقف وغيره اه (قوله كلابية) أي على
الطريق الأول الآتي (قوله في الحياولة (خ) عبارة المعنى بين الشخصين أو الصنفين اه قول المتن (ولا يضرب
الشارع بالطروق (خ) أما الشارع غير الطروق والنهر الذي يمكن العبور من أحد طرفي من غير مسافة
بالقرب فوقفه أو المسمى فيه أو على جسر أو على حافته فغير مضرب في كنههاية ومعنى وقد بناه فيقول الشارع
الآتي كنههاية وردا (خ) (قوله أي بالفعل فاندفع (خ) انظر مع قوله لا تقع عدم الطروق سم عبارة
البصري ورد على ما روي في التوجيه لا تقع (قوله وعن غيره (منع) أقول يمكن حله على ما إذا
لم يكن التوصل منه العادة عش (قوله والاصح الأول) أي مع إمكان التوصل له عادة نهاية وسم أي بأن
يكون لكل من السطحين الى الشارع الذي بينهما على سبيل عادة سم على المنهج عش والمراد بالأول
ما قاله الزجاجي من الصحة (قوله كاسر) أي في شرحو لو كانا بفضاء قول المتن والنهر المخرج إلى السباحة أي
وان لم يحسنها وقال في شرها الحاضرة ولا يضرب تخطي الشارع والنهر الكبير وان لم يكن عبوره والنار ونحوها
ولا تخطي البحر بين السفينتين لان هذه لا تعدل لاجل فلا يسمى واحداً من حيث الاعراف انتهى اه عش
(قوله فهما) أي الشارع اعطى وقول النهر (خ) (قوله مكشوفتين) أي أما المسقفتان فمكشوفتان عش (قوله)
أو صحن) إلى التنبه في النهاية لا قوله مراداً امتد إلى وهذا الواقف وقوله دون التقدم إلى ولا يضرب وقوله
البدل إلى اندفع وقوله ولا يمكنه فقهه وقوله لتقصير إلى المتن وقوله أو فضله وكذا في المعنى الاقوله بان كان يرى
على المتن (قوله صحن أو وصفة) أشار إلى أن يثبت المتن ببعضه على قوله صحن فيقدر لفظه بعداً ويضع
(قوله) وسأفي ذلك المسقف كما هو بعوضه هازاد وغير المسقف مطلقاً (قوله أي بالفعل فاندفع (خ) انظر
مع قوله مع علم الطروق (قوله فن الزباجي الصحة) وهو الاصح أي مع إمكان التوصل له عادة شرح مدر
(قوله أي والاصح الأول) يؤيده مثله البئر المذكورة فقام له

سطر وق أو اراد كثير الطروق لانه محل الخلاف على ماداء الاستوى ورد بحكاية ان الربعة للخلاف مع عدم الطروق في أي وقف وسطح
يتم ولا يمام بسطح المسجون بينهما هو افعين الرجاج الأصغر عن غيره المنع أي والاصح الأول كاسر والنهر المخرج إلى السباحة كاسر السن أي
عوم (على الصحيح) فهم لان ذلك لا يعبراً لاعرفا كالأواني سفينتين مكشوفتين في البحر (فان كانا في بناء من كصحن وصفة أو) صحن أو وصفة

(ويت) من مكان واحد كدوسه ثم لا على ذلك أو من مكانين وفيما دى الأسفل الأعلى إن كان أعلى ما ياتي (فمنه) بفان أحدهما إن كان منه المأموم أي موقفه (بينما) للامام (٢١٦) (أو شماله) (وجب اتصال صفته أحد البناءين بالآخر) لأن الاختلاف لا يوجب الانتراف فاشترط الاتصال

لجعل الربط والمراد بهذا الاتصال أن يتصل منكسب آخر واقف بينهما الامام بمنكسب آخر واقف ببناءه المأموم واما هذا من أهل البناء لا يضر بعدهم عنهما بثلاثة أذرع فأقل ولا يكثر من ذلك وقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لأنه لا يسمى صفًا فلا اتصال (ولا تضر فرجة) بين المتصلين المذكورين (للتوسع واتقاء) أو اتساع ولا تكونه الوقوف فيها (في الأضيق) لأخذ الصف مساهمة (وإن كان) الواقف خلف بناء المأموم فاعتبر صفًا للقدوة بشرط أن لا يكون بين الصفيين المحلى أحدهما ببناء المأموم والاخر ببناء المأموم أي بين آخر واقف ببناء المأموم وأول واقف ببناء المأموم (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريبًا لأن الثلاثة لا تتصل بالاتصال العرفي في الخلف بخلاف ما زاد عليها (والطريق الثاني لا يشترط الاقتراب) في سائر الأحوال السابقة أن لا يزيد بينهما على ثلثها متفرعًا (كأنه) أي قناسا عليه لأن المدار على الطريق هو لا يختلف قنسا الخلاف العرفي كما هو ظاهر وإنما يكفي بالقرين على هذا (أن لم يكن سائل) بأن كان يرى الامام أو بعض المتقدمين به وبمكنه الذهاب إلى الوأده مع الاستقبال من غير زور ولا تعطف بقده الأعلى أي في قبس (أحوال) بينهما سائل في باب نافذ) وفي مقابلة واحد أو أكثر المتقدمين وبمكنه الذهاب إلى كذا واقف بأزاء المنفذ كالامام بالنسبة أن خلفه فلا يتقدموا عليه

عطفه على قوله صفًا فقد رتبطه بعد أو شدى (قوله على ذلك) أي المذكور من الصن والصف والبيت (قوله إن كانا) أي الأسفل والأعلى سم (قوله على ما ياتي) أي في قول الرافعي ولو وقف في علو الخ قول المتن (أحدهما) أي عند الرافعي (قوله اتصال صف الخ) ليس بقيد بل بالصف والمأموم بالصن كفي على هذا الطريق عرش قول المتن (اتصال صف من أحد البناءين الخ) أي كان يقف واحد بطرف الصف وآخر بالصف متصل به معنى ويأتي في الشرح مثله (قوله وما عاهد من) أي الواقفين على الاتصال المذكور (قوله وقوف واحد الخ) أي بدون اتصال بعض أهل البناء به بخلاف ما إذا اتصل به بمن أو بساير من أهل البناء في فكى أخذ من التعليل الأسنى (قوله طرفه الخ) أي أحد صفتيه ببناء الامام والشق الآخر في بناء المأموم منه في قول المتن (فرجة) بقع الفاء وضها كغيره فغنى (قوله ولا يمكنه الوقوف فيها) أي كعتبة فنان وسعد واقفا كما ذكر ولم يتعد الوقوف على ما هنأه بومضى وفي المجلس على النهاية قوله مر كعتبة أي مسكنة لا يمكن الوقوف عليها اه (قوله الواقف) عبارة عن ببناء المأموم قول المتن (بين الصفيين) أي أو الشخصين الواقفين بطرفي البناء من هنا وتو غنى (قوله في سائر الأحوال) أي سواء كان ببناء المأموم ببناء أم خلفه ببناء المأموم من (قوله) هنا (أي الامام والمأموم) معنى ولعل الأولى أي بين الواقفين بطرفي البناء من (قوله على هذا) أي الطريق في الثاني قول المتن (إن لم يكن سائل) أي يمنع الاستطراف فيها بومضى (قوله أو بعض المتقدمين) أي من الرابطين سم (قوله من غير زور ولا) بيان للاستقبال (قوله ولا تعطف) عطف تفسير عرش (قوله بقده الأعلى الخ) أي بأن يبقى ظهره للقبلة لا يشد أي بخلاف ما إذا كانت على يمنة أو يسار فانه لا يضر سم قول المتن (أحوال) بالخالج يجوز زوجه على حذف مضاف أي ذو باب نافذ سم (قوله وقف مقابلة الخ) عبارة عن وض وشرح العباب اشترط أن يقف واحد بجذاه المنفذ شاهداً أي الامام أو من معنى بنائه انتهت وضه واستراط الشاهد لعدم الاتعاذ عند انتقامها وقد تقتضى العبارة أن مشاهدة الواقف بجذاه المنفذ كما هي شرط صحة صلاة من خلفه شرط لصحة صلاة الواقف أيضا سم أقول القضية الثانية بعد جدوا ما لم تقضى الأولى فقد اعتبره الشورى عبارة وقضية كلام شرح الروض أن الرابطين كان يلزم بانتقال الامام ولو رابداً أحداً من معه كان جمع صوت المبلغ أنه لا يكفي وهو كذلك انتهت والخفى أيضاً عبارة ومقتضاها أنه شرط كون الرابطين بصيرا وإن كان في ظلمة تصحبت فجمع من رؤيته الامام أو أحد من معنى مكانه لم يصح اه (قوله كذا كراهه) أي مع الاستقبال (قوله كالامام الخ) ولو تعددت الرابطين قصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالامام من لم يمتنع ويظهر خلافه فكيف انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لأنه لو لم يوجد الا هو كفى مراعاته سم دلي ج اه عرش قال البصري وهو وجه اه أي ما استظهره سم (قوله فلا يتقدموا عليه الخ) ولو وجد عدم التقدم اتفاقاً بالمر بقصد مراعاته ذلك مع الغلو وجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط بمجرد وجود عدم التقدم عليه ولوم الغفلة عن مراعاة ذلك فالمر بعمل

(قوله إن كانا) أي الأسفل والأعلى ش (قوله أو بعض المتقدمين) أي الرابطين (قوله أحوال) وحال بينهما سائل في باب نافذ يجوز جعل باب نافذ على حذف مضاف أي ذو باب نافذ (قوله وقف مقابلة واحد أو أكثر) عبارة عن وض اشترط أن يقف واحد بجذاه المنفذ شاهداً أي الامام أو من معنى بنائه اه وهذا مستلزم من الشهادة عدم الاتعاذ عند انتقامها وصار شرح العباب يشترط في هذا الواقفة قبالة المنفذ أن يكون يرى الامام أو واحد من معنى بنائه اه وقد تقتضى العبارة أن مشاهدة الواقف بجذاه المنفذ كما هي شرط لصحة صلاة من خلفه شرط لصحة صلاة الواقف أيضا (قوله فلا يتقدموا عليه

ظاهر وإنما يكفي بالقرين على هذا (أن لم يكن سائل) بأن كان يرى الامام أو بعض المتقدمين به وبمكنه الذهاب إلى الوأده مع الاستقبال من غير زور ولا تعطف بقده الأعلى أي في قبس (أحوال) بينهما سائل في باب نافذ) وفي مقابلة واحد أو أكثر المتقدمين وبمكنه الذهاب إلى كذا واقف بأزاء المنفذ كالامام بالنسبة أن خلفه فلا يتقدموا عليه

وجوده لكن اتفق عدم التقدم عليه فهل تبعده أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يكون جائزاً بالنسبة الثاني
منقاس ولو نرى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه فنظر وقال مر إلى أنه يؤثر ويظهر خلافه لان
الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير ارتباطية سم (قوله بالاحرام الخ) ولا تكون قبل ركوعه معنى
زاداً لانه لا يسلون قبل سلامه اه قال الرشدي قوله مر ولا تكون قبل ركوعه هل ماذا كان
الرابطة متخافاً بل انه لو كان لعذر فيفتقر لهذا الاموم باعتباره محاسباً وهو في غاية البعد ولا يوسع
وقال عش قوله مر ولا يسلون الخ وفي شرح العباب يستدل أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في
الافعال أن بعضهم نقل عن بحث الأذري أنهم لا يسلون قبل سلامه ثم نظروا فيه انتهى وأقول لا وجه لجمع
سلامهم قبله لا قطعاً القدوة بسلام الاموم بل من انقطاعها سقوط حكم الرباط لصيرورهم منفردين
فلا يحذروا في سلامتهم قبله سم على مجموع قوله ولا يسلون الخ شامل لما لو بقي على الرابطة حتى من صلاته
كان علم في آخر صلاته أنه كان يصعد على كور عاتمة مثلاً فقلع لأني بماله فصب على من خلفه ما تنظار
سلامه وهو بعد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل اه عش وقال الخ قوله مر ولا تكون
الخ المعنى أنه لا يضر سبقهم في الأفعال والسلام حتى علوا أفعال الامام اه (قوله دون التقدم الخ) خلافاً
للجماعة والمغني والروض وفي عش مانصه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الاموم والرابطة بان
اختلفت فلهما تقدموا بناخر فهل يرى الامام أو الرابطة فيه فنظر فان قلنا رأى الامام دل ذلك على عدم

بالاحرام والموقف) أي ولا تضر المساواة في الموقف لكن هل تكره إلى الامام فيه فنظر ولو تعددت الرابطة
وقصد الارتباط بالجمع فهل يمنع كالاامام بل مر المنع ويظهر خلافه وقد يدل قوله فلا يتقدموا
عليه الخ بهد قوله واحد أو أكثر في امتناع تقدمهم فيما ذكر على الأكثر والظاهر وهو الوجه أنه غير مراد
بل يكفي انتفاع التقدم المذكور بالنسبة لاجد من الواقفين لأنه لو لم يوجد لكان في مرأته ولو وجد عدم
التقدم المذكور انتفاعاً بان لم يقصد مرأته بذلك العلم بوجوده فالوجه الاكتفاء بذلك لحصول الربط
بغير وجوده وعدم التقدم عليه ولولم الفقه عن مرأته ذلك فلم يعلم بوجوده لكن اتفق عدم التقدم
عليه فهل يتبعده الصلاة أو لا لأنه مع اعتقاد عدمه لا يكون جائزاً بالنسبة لأن وجوده شرط للصحة فنظر والثاني
منقاس ولو نرى قطع الارتباط بالرابطة فهل يؤثر ذلك فيه فنظر وقال مر إلى أنه يؤثر ويظهر خلافه
لان الشرط وجود الارتباط بالفعل من غير ارتباطية فلا يسقط أثره بنسبة قطعه (قوله دون التقدم بالافعال)
قال في شرح الإرشاد على الأوجه خلافاً للمصنف اه وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض متابعة الامام
والرابطة بان اختلفت فعلاهما تقدموا بناخر فهل يرى الامام أو الرابطة فيه فنظر فان قلنا رأى الامام دل ذلك
على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو رأى الرابطة لم يضر التقدم على الامام وهو لا يضر أو راعيهما
الاذا اختلفا في رأى الامام أو اذا اختلفا فالقاس وجوب المخارفة فلا يخفى عدم اتجاهاه وقد يؤخذ من
توقفه وجوب المخارفة وجواز التنازع بين الامام دون عادهما ان الاقرب عنده مرأته الامام فيتابعه ولا
يضر تقدمه على الرابطة وإن يتأخر به خطا بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقسود به فليشتمل اه
شخصنا عش وفي شرح العباب بعد أن رد القول باعتبار عدم التقدم عليه في الأفعال ان بعضهم نقل عن
بحث الأذري أنهم لا يسلون قبله ثم نظروا فيه أبلغ من سلامه قبله لا قطعاً القدوة بسلام الامام ويلزم من
انقطاعها سقوط حكم الرباط لصيرورهم منفردين فلا يحذروا في سلامهم قبله وقوله ولا يضر والهد
الرابطة أثناء الصلاة الخ قال في شرح العباب وما يقرر يأتي في المأثورات الصوفية بين الصف الاخير والامام
وبما بينهما فوافق ثلثاً فنظر ادورج الأذري انه لو بقي بين الامام والاموم محال في أثناء الصلاة مع الانقطاع
والمشاهدة لم يضر وان اقتضى اطلاق النهج وغيره خلافه وظاهر من مرأته ان محله ما إذا لم يكن البناء بأمره
انتهى بوجه لا يشترط في مسئلة الصفوف ان لا يتقدم كل صف يمينه بين الامام أكثر من ثلثاً فتدبر على
الصف الذي أمامه في الأفعال على ما مر في الرابطة بجماع توقفه على اقتداءه عليه فيه فنظر ولعل الوجه

بالاحرام والمسوق فيه
أحدهما دون التقدم
بالأفعال لأنه ليس بامام
حققة

ضرر التقسّم على الرابطة أو راي الرابطة لم يضر والآخرين الامام وهو لا يصح أو رابعهم الا اذا
 اخبته افعراى الامام أو الا اذا اختلفا فالقياس وجوباً بخلافه فلا يخفى عدم اتحاده سم على وجه قد يؤخذ
 من وقوفه في وجوب المغارقة جواز التأخير عن الامام أن الاقر بعنده مرعاة الامام فتعبد ولا يضر تقدمه
 على الرابطة أو بأكثر من به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدي به اه (قوله ومن ثم اتبعه الخ)
 خلافاً للهابية صابره ويؤخذ من جعله كالامام أنه يشترط أن يكون ممن يصح اقتدائه وهو كذلك فيما يظهر
 ولم أرفيه شيئاً اه قال عرش فيما يظهر أى خالفه في قوله ولم أرفيه شيئاً لعله لم يرفيه لغيره فلا بعض
 المتقدمين اه (قوله جواز كونه امرأه الخ) وقياس جواز كونه أمياً أو ممن يلزمه القضاء بغيره ثم يحتل
 اعتبار كونه ذكر بالانسية المذكور ولولم يصح قنوت الامام وسبع قنوت الرابطة لغيره به على خلاف السنة
 فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقتل لنفسه لانه ليس بأمام حقيقة سم (قوله وبما قرئته) أى بقدر محائل فيه
 بعداً وحال صابره الخفى قدرته بالمال (قوله الدال الخ) ما وجه الدلالة سم (قوله أو جدار) لم يقل فان حال
 ما منع المرو والارح (قوله اعتراضه) أى قول المصنف أو حال باب نافذه مسمى (قوله والباب المردود) ليس مثلاً
 لما منع المرو والارح وبنوان أو همه كلامه مذهب عكس ذلك ولكنه موقوف على الحكم والاوليان يقولون يعلق
 به الباب المردود لا يمنع الجلال شيدى وعش عبارة البصري لتمام تمثيله لما منع المرو يتألف الباب
 المردود مع نصريح فيما يأتى في شرح قول المصنف كنّا الباب المردود الخ بانه يمنع المشاهد وهذا الثاني هو
 الذى يظهر ثم يأتى فى المعنى مانته فان حال ما منع المرو والارح كالمشاكل أى يمنع المرو والمال وركاب
 المردود فهو جهات الخ انتهى وهو كما ترى في غاية الحسن وأما صاحب النهاية في تبيين الشارح فحيث ذكر اه
 قول المتن (فوجوهان) * (فائدة) * ليس فى المتن ذكر خلاف بل ذكر جمع سوى هذا وقوله فى الشفقات
 والوارثان يستويان أم رزح محسبوه جهات ولا ثالث لهما فبما كان مرفوعاً على ضعفه كالأقوال
 المرفوعة على البعدين المتعارضين هل يقرع أم يقيم أقوال بالترجيح فيها معنى زعمنا (قوله أن هذا) أى
 البطان (قوله كالدارس الخ) أى كشيائيكها (قوله يجدوا المساجد الثلاثة) أى مسجدة مكة ومسجد
 المدينة ومسجد القدس (قوله صلاة الوقت فيها) أى فى الجدر (قوله والحاوية فيه) أى فى المسجد (قوله رده
 جمع الخ) هذا الرده المأخوذ قد أفرد الكلام عليه السيد السهوى بالتألف أو طالع فى بانه وفى ثنائى
 السدع والبصري كلام طويل فيه حاصله أنه يجوز تقلد القائل بالجوهر مع ضعفه فصل بالشيائيك الخ
 يجدار المسجد الحرام وكذلك المسجد المدينى وغيره اه كرى وقوله يجوز تقلد القائل الخ أى كايضه بغيرهم
 هنا بالاصح دون الصريح (قوله بأن الخ) متعلق برده الخ (قوله تأمر) أى فى شرح واذا جمعهم مسجد مع
 الثلاثة الخ (قوله كينافه) أى فى المسجد قوله من غير أن يزور كما فى غير المسجد الخ وواضح أن محله
 ان لم يكن الاستطراف من الباب الى الشال الا بعد ان يرجع عن تحت الجدار أو ما لو كان الاستطراف الى الشال
 فى نفس الجدار بحث لا يخفى عن سمته فنبين أن بعض مطلقاً كقبة أبنية المسجد تدبر بصري عبارة
 عرش فى مسئلة أى فى نيس الآية نصاً قوله لا يلتفت عن جهة القبلة الخ هذا قد يؤخذ منه ان مسئلة الاسوى
 التى حكها الحصى عليه السهو فيها شرط ان يكون بحيث لو أراد الذهاب الى الامام من باب المسجد احتاج
 الى استدبار القبلة ولا يضر احتياجه الى التيامن والتيسر فليتأمل فيما جددا سم على التاميم ويؤخذ من
 الاشتراط وقوله ورجع الا فرعى الخ قد بدله أنه لا يضر لو نادى بالسبب فى الانشاء فاملت سم (قوله ومن ثم اتبعه
 جواز كونه امرأة) وقياس جواز كونه أمياً أو ممن يلزمه القضاء بغيره ثم يحتل اعتبار كونه ذكر بالانسية
 المذكور فبينت كونه امرأة أو ختنى وعلى هذا يمكن أن يكتب بالارى ومن يلزمه القضاء لانه غير امام حقيقة
 لكن قياس اشتراط المذكور ونحوه اهدى عدم الاكتفاء بهم جواز ولم يصح قنوت الامام وسبع قنوت الرابطة
 لغيره به على خلاف السنة فالظاهر أنه لا يؤمن بل يقتل لنفسه لانه ليس بأمام حقيقة (قوله ولا يضر زوال
 الخ) اهتد به مر (قوله وبما قرئته فى حال الدال) ما وجه الدلالة

ومن ثم اتبعه جواز كونه
 امرأة وان كان من خلفه
 رجلاً ولا يضر زوال هذه
 الرابطة أثناء الصلاة فتبين
 نعلق الامام ان علموا
 بانقلاله لانه يقتصر فى
 اليوم ما لا يقتصر فى الابد
 وبما قرئته فى حال الدال
 عليه السلام بقوله الآية
 أو جدار اندفع اعتراضه
 بان النافذ ليس بمحتمل ثم
 وأيت شارحاً ذكر ذلك أيضاً
 أخذ من إشارة الشارح
 اليه (فان حالاً) أى بانه
 (نعم المرو والارح) كالمشاكل والباب المردود
 (فوجوهان) اه محسبوه
 المجموع وغيره البطان
 وقوله الا فى الشال يفهم
 ذلك فلماذا لم يصرح هنا
 بتحصنه وببحث الاسوى
 ان هذا فى غير شال الجدار
 المسجد والكالدارس الخ
 يجدار المساجد الثلاثة سم
 صلاة الواصف فيها لان
 جدار المسجد والمحلولة
 فيه لا تضر وجمع وان
 انتصره آخرون بان شرط
 الانساق المسجد تنافذ
 أولها على ما مضى
 جدار المسجد أن يكون
 كيناه فيه قابلاً لانه لا بد
 من وجود باب

أو نحو حبه يستطرق منه اليمن غير أن زو وكلم في غير المسجود يظهر أن المدخل (٢١٩) الاستطراق العادي (أو) حال (جدار)

ومنه أن يقف مفسرة
أوغرى بمن مفسرة
لا يرى الوقتي أحدهما
الامام ولا أحد خلفه وأبواب
مغلقة ابتداء (بطلت)
القيدة أي لم تنعقد (باتفاق)
الطريقين) أو دوام علم
بانتقالات الامام ولم يكن
بضله ولا أمكنه فقهه لم يضر
على الوجوه لان حكم الدوام
أقوى مع عدم نسبته
لتقصير بعدم الحكم فحسه
أولا اذ تكفي به ذلك مع
مشقوع عدم دليل يصرح
به بعد (فان الطريق الثاني
أصح) لان المشاهدة قاضية
بأن العرف واقع وأدعاه
أولئك ما وافقت مقالوه
للعرف له باعتبار عرفهم
الخاص وهو لا ينظر اليه
اذا عارضه العرف العام
(والله اعلم احوالهم) اقتدائه
في بنيه) آخر غير به الامام
للاتصال على الاولى ومطابقا
على الثانية (مع اقتدائه
من خلفه وان حال جدار)
أوجد (ينبغي بين الامام)
استيفاء هذا لابطواراته
من خلفه كالامام في التقدم
عليه موقفا وحرا من
لا يضر بطلان صلاته في
الانتهالان للدوام أقسى
تغير ماس في الباب. ومن
تغير مع الطريق الاولى
خلافاً لجهنم (لو وقف في
علو وامام في سفلى أو عكسه
شرط بمخاذاة بعض يده

قوله ولا يضر احتياجا لانه لو كان ممكنه الوصول الى الامام من غير استدبار القبلة لكن يحتاج في الى
التعرف كان استباح في مرورته بعد اقراره بالعبادة لم يضر ذلك لانه لا يصدق عليه أنه استدبار القبلة اه
(قوله) أو نحو خفا (يعني ان يضر الباب المحرّج استطرأ في الرأس ويخذه الظهور قليلا لاضرر ولا ما يليغ
الهيئة الا كحقيقه تردد (قوله) كالمس) أي انما (قوله) ومنه) أي من هذا التسم (قوله) أو باب (الح)
مطوف على جدار في المنز (قوله) ابتداء) متعلق بحال (قوله) أو دوام (الح) فلو بين الامام والمأموم حائل
لم يضر كل بهما من العباد الاذرى أخذوا بعموم القاصد قلنا نسبة أي أنه يغتفر في الدوام لا يغتفر في
الابتداء وظاهر ماس أن محل ما لم يكن البناء بامر أي المأموم نهاية (قوله) ولا أمكنه فقهه) الاول وان لم
يكنه فقهه عبارة انها يقولان قال البغوي في فتاوى به ولو رد الى الباب في أثناء الصلاة فان عكس من فقه
فصل ذلك الحوادث على مناهية الأفعال كذا نقل الأذرى عنها ذلك ونقل الاستوى عن فتاوى به انه لو كان
الباب مفتوحا وقت الاحرام فرد له في أثناء الصلاة لم يضر انتهى ولعل افتاء البغوي تعدد واثنان أوجه
كتناظره اه وأقره سم قل عش قوله مر والثاني أي عدم الضرر وأوجهه الحمد ومحل حيث
علم بانقالات الامام كعلم ظاهر وظاهر وان لم يتمكن من فقهه لان رد الباب ليس من فقهه وقوله مر كتناظره
منه مالى ورفع الذي يتوصل به الى الامام في أثناء الصلاة عش قولنا (قلت الطريق الثاني (الح)
وهذا ما علم مع علم العرائين والاولى طريقا لروضة معنى قولنا (من خلفه) أي أو يحسنه معنى ونهاية
(قوله) (الح) أي أو يحسنه معنى (قوله) نعم لا يضر (الح) يمكن أن يكون في حيز ومرا لا نية قوله السابق ولا يضر
ز وال هذا لانه لا يضر به هذا بل يشهد سم ولكن يمنع الخول في حيز ومرا لا نية قوله السابق ولا يضر
وعبارة البصري هو ماس فاجد ما استندوا كمالا في الاضيق أو لا يخبر بان يقال لانه لا يضر (الح) فليست
اه (قوله) ومن تغار مع الطريق الثاني (الح) أي وكلام المصنف بهم أن اشتراط المخاذاة في الطريقين
معافاة ذكر مجز وبه بعد استيفاء ذلك الطريقين وليس مرادنا في ذلك في أثناء الطريقين فادنى
لاستراح من هذا الامام معنى ونهاية يقول (الح) (الح) أي في غير مسجد كصغير بقعة وسط دار مثلا
(قوله) (سفل) أي كمن تلك النار و (قوله) عكسه) أي الوقوف أي وقفا عكس الوقوف المذكور ولو
عبر بقوله أو بالعكس كما عبر به في البحر لكان أوضوح خرج بقولنا في غير مسجد ما إذا كانا في بقعة يصح مطلقا
باتفاقهم ولو كانا في بقعة من مكشوفتين في البحر فكأن قد راعا أحدهما بالاشرف في القضاة فصع بشرط ان
لا يربما بينهما على الماء فتفرع تقرير ما بان في تسديد احدهما بالآخر فان كانتا متصفتين أو أحدهما فقط
فكأن قد راعا أحدهما بالآخر في اثنين فيشرط مع قرب المسافة وعدم الحائل وجود الوافين بالثغدان كان
بينهما بقدر المسافة التي فيها يوثق بالآخر والسر اذ قال بالعصر له قال في المهمات والارواح اهنا
ما يدور حول الخلية كسنة مكشوفة والقيام كالسبوت معنى ونهاية قولنا (الح) (شرط (الح) أي مع ماس من
وجود اتصال الصنف من أحدهما بالآخر حتى لو وقف الامام على صفة من فتعقوا للموم في الحصن فلا بد على
الطريقين المذكورة من وقوف رجل على طرف الصفت ووقوف آخر في الحصن متصلا به فكأنه الرافعي
واسقطه من الروض معنى (قوله) (مطلقا) أي جدار المخاذاة أم (قوله) (القرب) أي ما تقدم من عدم حائل

بعض يده) بأن يكون بحيث يحاذي رأس الأسفل قدم الأعلى مع فرض اعتدال قامة الأسفل اما على الثانية العجمية فلا يشترط الاقرب ثم
أن كانا بمسجد أو فضاء مع مطلقا بتوافقهما (تنبيه) وفيه أقوى وجوه على اعتبار المخاذاة

أنه لو قصر فلم يهزأ ولوقد معتدلا على شيء وهو ظاهر وأنه لو طال غدا في وقته لم يعتدلا لم يحاذيهم ويعد شخفا وقد سئس شكل بانه اذا اكفى بالبحاذا في التقديرية فيبصر (٢٢٠) فهذه التي بالفعل أولى الآن يقال للمدار في هذه الطرقة على القرب المرفق وهو لا يوجد

أو وهو فواحد في المنفذ **(قوله أنه لو قصر الخ)** وكذا لو كان قاعا أو قواما لحاذي كفي **(تنبيه)** * إذا بدأ الملو البناء نحو واما الجبل الذي يمكن صعوده فداخل في الفضاء لان الأرض فاعمال ومستوية فالعريفه القرب فقط فالصلاة على الصفا والمروة أو جبل أبي قبيس بصلا الامام في المسبح رجب يحقون كان أعلى منه كايض عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى **(قوله وقد يستشكل الخ)** ولأن القول الاشكال توى والجواب لا يتحقق ما فيه والقرب يتبين بين ما بقي واضح فان الحظ في مسئلة الجمعة كون البلد التي لا تقام فيها الجمعة قريبة من بلد الجمعة حتى تطوق في اثنين الضبط بسماح المعتدل اذ هو الغالب واعتباره أولى من النادر وفي مسئلة الركوع وجود حقيقته ما إلى هي الانحناء وهي مفقودة في الصورة المذكورة بصري **(قوله أو شارح)** الى قوله ومن ثم أطلق في المعنى الاقوله وان لم يعلق خلافا للامام وقوله بحيث لا يصل الى المنى والى قوله كأن فهمه قول الجمهور في النهاية الاقوله وان لم يعلق خلافا للامام وقوله ومن ثم انظر ظاهر وقوله وبناخسه الى وصر وقوله ومثله الى المنى وقوله ويؤخذ الى المنى وقوله وان لم يحش الى القول **(قوله وتكسر)** أي بان كان ما موم في المسجد الامام ناجا بمعنى **(قوله عامر)** لعل الاولى مما ينفرد **(قوله من كلامه)** وهو قوله أعمال باب نافذ كروي قول المنى **(آخر المسبح)** ومن المسبح رجبته كروي **(قوله الخ)** أي المسجد كمنهاية **(قوله أي طرفه)** أي المسجد ع **(قوله فان لم يكن الخ)** مفرغ على القبل **(قوله وكه)** أي الخلفاء **(قوله عنه)** أي المسجد **(قوله فمن آخر وصف)** أي مخرج المسجد نهاية بمعنى قول المنى **(وان سال جدار)** أي الاباب فيه نهاية ومعنى **(قوله لعدم الاتصال)** قال الاستوى نعم قال البغوي في فتاوى به لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فالتعلق في انشاء الصلاة لم يضر انتهى وقد قدمنا الكلام على معنى قول المنى **(وكذا الباب الرود)** وفي الامداد نقل ابن الرفعة أن ال. ثم استرخى كالباب الرود كروي **(قوله لمنع الاولى المشاهدة)** فيه شيء مع تحمله قول المصنف السابق فان سال ما يمنع الرود والاروة بقوله كالتشبيك والباب الرود سم وتقدم عن البصري وغيره **(قوله)** وبما تقر والخ وهو قوله اتصل به الموات الخ كروي **(قوله)** علم هذه الصلاة الواقف الخ فخر رأيه بعثي في جهة الاقتصار على أبي قبيس بالامام المسجد الحرام قرب المسألة وعدم الانزوار والاعتفاف بالاهـ هي الذي افاده الشارح في ظاهره أيضا كحذا لعمام في شرح قول المصنف فالشرط التقارب بانه يعتبر أيضا في الصوقوف شخص بحذله المنفذ الى المسجد بحيث راما المقتضى بابي قبيس وظاهر ان على اعتبار الرابطة اذالم بالامام أو بعض المتقدمين فاحصله اشتراط روية الامام أو بعض المتقدمين بمن بالمسجد أو الى الباطة الواقف بحذاء المنفذ بصري **(قوله يجوز على البعد الخ)** جوارته في شرح بأفضل يجوز على ما اذا لم يكن المرور والامام بالاتعاف من غير جهة الايام أو على ما اذا بعدت المسافة أو حالتا بنيت هناك منع الرور في فعله أنه يعتبر في الاستطراق أن يكون استطرافا عاديا وأن يكون من جهة الامام وأن لا يكون هناك ازوار وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام لا يلتفت من القبلة بحيث يبق ظهره للموا والآخر لتحقق الاتعاف حينئذ من غير جهة الامام وأنه لا يفرق في ذلك بين المصلى على نحو جبل أو سطح قال الكروي قوله أو سطح قال القلوبي في المعلى وان كانا على سطحين بينهما مشارع مثلا فلا يصح الا اذا كان لكل منهما مدارج مختلفان التفضي بحيث يمكن استطراف كل منهما الى الآخر غير استبعاد القبلة اهـ **(قوله بان يكون الخ)** تصور لعدم الازوار والاعتفاف ع **(قوله أي الذي يفهمه الاستثناء)** ولو حذف لفظه لامن لا يلتفت بجعل قوله المذكور تصور والمنطقة كان أولى بقول الرشيدى تصور بالنص الاول وفي بعض النسخ مر حذف لفظه لامن لا يلتفت فيكون تصور بالنص الثاني وهو يمكن ان يكون في حيزه ومرارا قوله السابق ولا يضر واليه هذه الابطال الخ في هذا بين قد يشبهه **(قوله)** لمنع الاول المشاهدة فيه شيء مع تحمله قول المصنف السابق فان حال ما يمنع المرور والاروة بقوله

الا بالبحاذا في الاعتدال لاعم الطول وتظهر أن من يباور جسمه الى اداة لا يعتبر سبحانه لانه لا يمتنع تغيير بلده فلا يلزم به تقديره انه لو اعتدلا في سبع وان من نوصات واختاره لكتبه لعل ولهما ولو اعتدلا لم تصلا يكف **(ولو وقع في موات)** أو شارح **(وامامه في مسجد)** الفصل به الموات أو الشارع أو كونه **(فان لم يصل شيء)** عامر بينهما **(فالشرط التقارب)** بأن لا يزعمان على ثلثمائة ذراع واعتبر قوله لم يصل شيء بانه لو كان بجدار المسجد باب لم يقف بحذاءه أحدهم تصح القدوة رديان هذا فيسماحل كالمعنى كلامه فلا رده عليه **(معبرا)** ذلك **(التقارب من آخر المسجد)** أي طرفه الذي يلي من هو خلوه لانه السابق للصلاة بعد فاصلا **(وقل من آخر صف)** فان لم يكن فيه الا الامام فمن وقفوا على ان لم تخرج الصوف عنه والاخر آخر صف قطعوا **(وانما الجدار أو باب مغلق منع)** لعدم الاتصال **(وكذا الباب الرود)** وان لم يعلق خلافا للامام **(والشباك في الاصح)** لمنع الاول المشاهد والثاني الاستطراق وبما تقر وعلم بحذاء الواقف على أبي قبيس بين في المسجد وهو ما نص على عدمه من جهة المسجد الحرام على البعد أو على ما اذا حدثت أو غيرت بحيث لا يصل الى بناء الامام ولو توجه اليه من جهة تمامه الا بالازوار أو انعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلا لا يلتفت من جهة القبلة

الظاهر

الظاهر اه بعد (قوله) بحيث يبق ظهرها (بها) خرج ما لو كان بحيث يبق عينه أو يساره إليها سم وعش
وقال في وجلي قول المتن (يكره ارتفاع المأموم الخ) وفي فتاوى الحلال المثل اذا ضاع الصف الاول عن
الاستواء يكون الصف الثاني الخالي عن الارتفاع أول من الصف الاول مع الارتفاع كدعي (قوله) لا يفت
الخ) شمل ما لو احتاج في هذه إلى الأمل إلى أن يفتي المفقير مسافة ثم يصرف إلى جهة العين أو اليسار
فصل إلى الأمام من غير التفات فلا يضر له فيه فله أنه يمكنه الوصول إلى الأمام من غير أن يرد أو انعطاف
ويحتل الضرورات المسمى المفقير ليس به متنافي المسمى الوصول إلى المقصود وله الاقرب ع (قوله)
إذا أمكن الخ) أي والأفلاكر اه متعني عبادة ع (قوله) لم يمكن ذلك كان موضع المسجد مثلاً
على ارتفاع وانخفاض ابتداء كالغزو مثلاً كراهة فيه صرح في شرح العباب كذا نقله العلامة الشووي
عنه لكن الذي رأيت في الشرح المذكور منه وما استنده بعض محقق المتأخرين للمسجد إنما استدل على عدم بطلان الصلاة
الأم فليس في وجهه وصار الأم لا تشهده ثم قال بعد سر لفظ الأم بعده إنما استدل على عدم بطلان الصلاة
بالارتفاع لا على نفي الكراهة في فعل هذا التمام ثم رأيت البلقي فهم من النص ما فهمه من مسجد ساقه
استدلال على الصمت مع الارتفاع على أن الشافعي إنما أخرج من محافل الكراهة خاصة حتى في المسجد انتهى
وفي ما لو تعارض ما يمكن وهذان كماله في الصف الأول مع الارتفاع والصلوة في غير مع قطع الصوف
فصل برأي الأول أو الثاني فيه نظر والاقرب بالنفي لأن في الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التماثل
والشعاع من غير عدم نسوية الصوف فإن الكراهة في من حيث الجماعة لا تفسر انتهى منه أن عدم
الوجدان لا يدل على عدم الوجود فيمكن أن يرد كوفي في العباب في موضع آخر ما وافق قوله الارتفاع فان لم
تتعلق به أو لم يجد الخ فالطلع على ما الشووي ونقله عنه (قوله) وإن كان في المسجد) أي وإن كان موضع المسجد
ابتداء مثلاً على ارتفاع وانخفاض كراهة في كل موضع طلاق الشارع والنهائي وتقدم ما ورد في ع (قوله)
ما يصرح بذلك (قوله) من ثم) أي لأجل النص على الكراهة في المسجد أيضاً (قوله) وعند ظهور الخ) عطف
على قوله في المسجد الخ (قوله) لذلك) أي النص الآخر (قوله) وذلك) أي الكراهة (قوله) على الثاني) أي
البعس (قوله) الأول) أي ارتفاع المأموم (قوله) كتبني كذا) أي توقف اسماع المأمومين الخ) يؤخذ من أن
ما يفعله المأمومين من ارتفاعهم على الكفة في غالب المساجد وقت الصلاة مكر ومفوت لفضيلة الجماعة إعلان
تباينهم لا وقف على ذلك إلا في بعض المساجد في يوم الجمعة وهو ظاهر ع (قوله) فيسب
الارتفاع الخ) يظهر أن عمله في غير الجمعة ما فيه من جحد يتردد النظر فيما لو كان الذي لا يسمع صوتاً ولا يرى
أحدًا من المقتدين زاد على الأربعين فهل يجب التبليغ لتصريح صلاته أو لا يجب إعلان الأذان لا يخاطب
بصحة صلاة الغير بل تأمل بصري (قوله) تتعلق) أي قوله وفي الكفاية في الغنى (قوله) فان لم تتعلق بها) أي
الحاجة للصلاة (قوله) ولم يجد الخ) محتمل زوجه إذا أمكن الخ ع (قوله) أبيع) في الانصراف على الإباحة
حينئذ وقفة لا توقف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذ لأن وأدلى بعد ما يصلح حاجته لا طاعة فلا تأمل
ثم رأيت في شرح العباب عقب قوله على ما قبل سم ولعل الأولى أن يجب بيان الراديا بإجماع عدم الكراهة
كما عبر به الغنى فيمثل الواجب والمندوب أيضاً (قوله) ويجب بيان عمله انتهى الخ) وانما خصمه انتهى
فله حكم العكس بالآخر يصرى قول المتن (ولا يقوم) أي بدافع القم من مزيد الصلاة معني وعبارته شرع
بافضل من بدائع الجماعة غير المقيم اه (قوله) من بدائع القدة) أي قوله كما فهمه قول الجمهور في الغنى الأول ولا
يناف ما لا يرد وقوله ومنه إلى المتن وقوله ويؤخذ في المتن وقوله أي أن يفتي إلى قبل (قوله) من بدائع القدة)
عبارة الخ لم يرد الصلاة وظاهرها استواء الأمام والمأموم في ذلك وهو ظاهر ولعل ما ذكره الشارع من

بحسب يبق ظهرها (بها) قلت
يكره ارتفاع المأموم على
أمامه إذا أمكن وتوهمها
بمسوة (وكس) وإن كانا
في المسجد كإصص عيون
ثم طاعة أشخاص كالصاحب
ولم يطر وألى نصه الآخر
بمخالفه لأن المخالف ارتباطه
الاتباع تقتضي استواء
الموقوف وهذا جاري في المسجد
وغيره وعند ظهور تكريم
المرتفع وعدم مخالفة
نظر ذلك ذلك انتهى عن
الثاني وراه أو داود والحاكم
وقاما للأول عليه وظاهر
أن الماداري ارتفاع يظهر
حسباً وإن قل ثم رأيت عن
الشيخ أبي حامد أن نسلة
الارتفاع لا تؤثر في بقاء عمله
على ما ذكره (الحاجة)
تتعلق بالصلاة كتبليغ
توقف اسماع المأمومين عليه
وكذلكهم صفة الصلاة
(فيسب) الارتفاع لافية
من مصلحة الصلاة فان لم
تتعلق به ولم يجد الأمور
عالي أبيع وفي الكفاية عن
القاضي أنه إذا كان لا يسمع
ارتفاع أحددهما فليكن
الأمام واعرف بأنه يحصل
التمس فليكن المأموم لانه
مقبس ويجب بأن عمله
النهي من مخالفة لا يسمع
التبوع أو في المقيس فكان
ايتار الأمام بالعلو (قوله) ولا
يقوم من بدائع القدة

ولو شأى لا يسب في قسام ان كان (٣٣٢) جالسوا جلوس ان كان مشطعا وتوجهه ان أراد ان يصل على الحالة التي هو عليها (حتى

كان حججهم تدور ولان المؤمنين هم الذين يبادون بالقيام عند سر وعالم المؤمن في الإقامة عس وتقدم عن المعنى وشرح بأفضل ما يصرح بذلك الاستواء (قوله في شجاء) أي لا تقونه فضله التحريم عس أقول وقد يتناقض هذه الغاية قوله لا يقولون كان بطي ما نهضنا (قوله وتوجه الخ) كقولهم وجلس الخ عطف على قوله بيلم الخ (قوله على الحالة التي هو عليها) أي من القيام والقعود في جهتها (قوله فانه ينهض الخ) أي المؤمن (قوله فالتألب) أي أول الراد بالمؤذن العزم شوي (قوله غيب) أي لا يفهمه وله وحذف لفظ المؤذن وقال بعد الفراع من الإقامة لكان أنصهر وأتم معنى (قوله ولا نأنيه) أي ما أقومها العاقبة من القيام عقب الفراغ (قوله اذا أقيمت الصلاة الخ) يجوز ان وادبه اذا أخذ في إقامة ما يكون المقصود النهي عن القيام قبل فراغها سم (قوله عقب الإقامة) أي لا في انبائها (قوله ولا كان بطي ما نهضنا الخ) ومثل ذلك ما كان المأموم بعد اواراد الصلاة في الصف الأول مثلا وكان لو أقروا به إلى فراغ المؤذن وذهب إلى الموضع الذي يصل فيه فاته فضله التحريم عس (قوله به) أي بالقيام في هذا الوقت والجوار متعلق بآذار كما فكان الأولى تأخيرها عنه (قوله فيس قام القيم الخ) أي ان كان قادرا معنى (قوله لكرهاها جلوس من غير صلاة الخ) ويؤخذ منه أنه لو كان بالساقيل فقام لم يصل راتبة فليست فاقبته الصلاة وأقرب قيامها أن لا يكون استمرار القيام أفضل من القعود لعدم كراهة القعود من غير صلاة فتجوز بين استمرار القيام والقعود وفيه أيضا أنه لو كان في غير مسجد لم يكرهما للجلوس عس أقول قضية تعليلهم ثواب تأخير القيام إلى الفراغ من الإقامة بالاستغفار بالاجابة أن استمرار القيام هنا أفضل بل قول الشارح الخ لا يجوز (قوله كالمصرع في ذلك) (قوله حينئذ) أي حين الإقامة وأقرب بها (قوله ذلك) أي ابتداء النفل (قوله ويؤخذ ما تقرر الخ) كان حقه أن يقدم على قول المصنف ولا يبدئ الخ (قوله انجبه الاقتصار على ركعتين) أي أو على ركعة في ما يأتي عن النهي يتوسم (قوله لحراره الفضلتين) أي فضله النفل وفضله الجاعل فوق بعض النسخ هنا مضمر وبه تدل في أصل الشارح كانه عليه أي الضرب بعضهم ما يصويجه في نافله مطلقة لا تقتصر على ركعتين أخذ ما يما في الغرض فان كان راتبة كما تقرر فله يسن قلبه نافله مطلقة يقتصر على ركعتين أخذ من ذلك أيضا ويرى بأن الغرض منس مغاير للنفل من كل وجه فامكن القلب اليه بالتي فيه التفصيل التي تختلف الراتبة والنافلة في النظر لغوتها لجامعة وهدمه كما تقرر في كل عمل والثاني أقرب لسلامتهم انتهى وكتب سم على هذه النسخة ما نصه قوله ويجعلها في العباد فرع عن غيرها فاقبته الجامعة وهو في صلاة فان كانت فلا تدب قطعها لحرف فوت الجامعة انتهى وقال في شرحه وظهر كلامهم أنه لا فرق بين النافلة المطلقة وغيرها لكن قال الأذري والركشي كان الرفعة اذا نوى عددا كثيرا أي في النفل المطلق أقصر على ركعة أو ركعتين ثم يسلم ولا يقطعها ما فيمن ابطلها أو أشار الأذري إلى أنه لا كان الأولى في النفل غير المطلق أيضا الاقتصار على ركعة أو ركعتين اذا نوى أكثر من ذلك لما في القطع من الإبطال مع إمكان الصلوة وكان القول لحظ هذا المعنى فخرى على قضيتي وجب بان الاقتصار يكون بيقول ثم تعذر في غير النفل المطلق ولا يمكن هنا

يعرف المؤذن) يعني القيم ولو الامام فابشاره للغالب غيب (من الإقامة) وجهها لانه وقتا للتسليم في الصلاة وهو قبله مشغول بالاجابة ولا ينافيه الخبر الصحيح اذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروا قد خرجت لانه صلى الله عليه وسلم كان يخرج عقب الإقامة ولو كان بطي ما نهضت ولو آخر في فراغها فاته فضله التحريم عس الامام فقام في وقت يعلمه اذرا كالتحريم وصر ندب الإقامة من قيام فيس قيام القيم قبلها والاقبال انصل عندها أو وقد قمر بشأن يسه - وقاغا لكرهاها الجلوس من غير صلاة والنفل حينئذ كإكمال (ولا يبدئ نفلًا - ومثله الطواف كاهو ظاهر (بعد شروعه) أي الغير (فيها) أي الإقامة وكذا عند قرب شروعه فيها أي بكره على أراد الصلاة معهم ذلك كراهة تنزيه للغير الصحيح اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المصنوعون بنو يؤخذ بها

تقرر أن من ابتدئ بالإقامة وهو قائم لا يسب للجلوس ثم القيام لأنه يشغله عن كمال الاجابة فهو قيام الجلوس المذكور في المتن (فان كان فيه) أي النفل حال الإقامة (أتم) ندبا سواء الراتبة والمطلقة اذا نوى عددا فان

لم ينو تأجيل الاقتصار على ركعتين (ان لم يحس فوت الجامعة والله أعلم) لحراره الفضلتين ويخص نافله مطلقة لا تقتصر على ركعتين أيضا بما يأتي في الغرض فان كان في راتبة كما تقرر فله يسن قلبه نافله مطلقة يقتصر على ركعتين

المطلق

(قوله) ويقتصر على ركعتين (قال في شرح العبايو ظاهر كلامهم انه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط ووجهه بان القرأتم من بعد فيها الاقتصار على ركعة فاستمتع ذلك فيها اهـ فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة تغلّا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة سم ويتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) ندبه قطعها) هـ لاندب الاقتصار على ركعة حتى ذكر كان اولى من القطع سم (قوله) ندبه قطعها) اي ان يكون مستثنى من حرمة قطع القرع عـش (قوله) لان تلك الجماعة غير مشروعة (الح) يؤخذ منه انها لو كانت غير مشروعة بان اتحدت الغائبة جازا لقطع والقلب كاصح به في شرح العبايو سم عبارة النهاية والغنى اما اذا كانت في صلاة فائتة فلا يقطعها لئلا يفسد الجماعة في جماعة أو فائتة أخرى فان كانت الجماعة في تلك الغائبة بعينها لم يكن قضاءها قو راجحاً له قطعها من غير ندب ولا لا يجوز كقوله الزكشي اهـ (قوله) بل ينبغي وجوبه (الح) اي القطع عـش (قوله) اذا توقف الادراك) اي ادراك الحاضرة على أي القطع (قوله) وجب (قوله) اي القلب (قوله) اي ركعتين) اي اولى ركعة على قياس ما مر من البلغة (قوله) وجب (القطع) ينبغي ان يكون محمله اذ لم يدرك الركعة والا فلا يميز بين القطع بل له قطعها عندئذ في كلام الجلال البلغة في بصرى

• (فصل) • في بعض شروط القدوة ايضا (قوله) ابتداء الى قوله وبه يعلم في الغنى والى قوله ثم راي في النهاية (قوله) ابتداء) كان المعنى ان حصول القدوة من أول صلاة يتوقف على نيتهم التكبير سم (قوله) اي (قاده) اي التقيد بالابتداء و (قوله) انه (الح) بيان اساقول المتن (مع التكبير) ينبغي الانتقاد اذا نوى في انشاء الكبيرة أو آخرها أو يكون من باب الاقتداء في الاثناء سم اقول وقول الشارح الا في خروج جمع التكبير (الح) كاصح مرجح في أنه من الاقتداء ابتداء (قوله) مع التكبير (لغيرهم) اي ولجميع آخره من متابعيه اهـ لا يصرفه ولو نوى مع آخره من غيرهم ينبغي انه يصح ويصير ما مودمان حديثه وفائده انه لا يصرفه مع على الامم ولو نوى مع قبل ذلك انتهت وينبغي ان لا تقوته في هذه فضاء الجماعة من اولها ويصرف بنوعين مألوفى القدوة في خلال صلاته بان الكراهة المقتضية له الجماعة ثم خروجه من خلاف من اطلب به وقد يؤخذ من قوله الاتي ولو

ليدرك الجماعة ان تمكن منه أي من ادراكها فان لم يتمكن منه أي من ادراك الجماعة لو لم يكن من قطع صلاته ان لا يصف فوات الوقت وفعالها جماعة والايان شئى فوات الوقت فقطع أو سلم من ركعتين بان يخرج بعض الصلاة عنه ولو احتمل لا يكفى المجموع لم يقطعها أي لم يجز له قطعها ولا السلام منها لمن ركعتين اهـ وذكر الشارح في شرحه انه عبر في المجموع بقوله من ان ينهار ركعتين ويسلم منها وتكون نافذة ثم دخل الجماعة فان لم يفعل احصيان يقطعها ثم يستأنفها في الجماعة اهـ قال به يعلم ان قول المصنفات ان تمكن منه ليس في محله لاجل اختلاف المراد المصريح بعبارة المجموع المذكور فمن انه يخبر بين القلب والقطع ولوم المتمكن نعم ان اراد المصنفان المتمكن فينبى افضلية القلب بعده فينبى افضلية القطع لاني اصل السنة اتصافا اهـ (قوله) ويقتصر على ركعتين عالم يخش فوات الجماعة لولا صلاهما والاندب قطعها) قال الجلال البلغة في تعرضوا للر كعتوا المهر وفان المنفلت الاقتصار على ركعة فقول تكون الركعة الواحدة كالم ركعتين لم اؤمن تعرض له ويظهر الجواز اذا فرق اهـ وما ذكره ظاهر وانما ذكر والا فاضل شرح مر وقال في شرح العبايو ظاهر كلامهم انه لا يجوز الاقتصار على ركعة فقط فاستمتع ذلك فيها اهـ فليتأمل فانه بعد القلب صارت الصلاة تغلّا والنفل يجوز فيه الاقتصار على ركعة (قوله) والاندب قطعها) هـ لاندب الاقتصار على ركعة حتى ذكر كان اولى من القطع (قوله) لان تلك الجماعة غير مشروعة (نها) يؤخذ منه انها لو كانت غير مشروعة بان اتحدت الغائبة جازا لقطع والقلب كاصح به في شرح العبايو سم عبارة النهاية والغنى اما اذا كانت في صلاة فائتة فلا يقطعها لئلا يفسد الجماعة في جماعة أو فائتة أخرى فان كانت الجماعة في تلك الغائبة بعينها لم يكن قضاءها قو راجحاً له قطعها من غير ندب ولا لا يجوز كقوله الزكشي اهـ (قوله) بل ينبغي وجوبه (الح) اي القطع عـش (قوله) اذا توقف الادراك) اي ادراك الحاضرة على أي القطع (قوله) وجب (قوله) اي القلب (قوله) اي ركعتين) اي اولى ركعة على قياس ما مر من البلغة (قوله) وجب (القطع) ينبغي ان يكون محمله اذ لم يدرك الركعة والا فلا يميز بين القطع بل له قطعها عندئذ في كلام الجلال البلغة في بصرى

• (فصل شرط انعقاد القدوة (الح) • (قوله) ابتداء) كان المعنى ان حصول القدوة من أول الصلاة يتوقف على نيتهم التكبير (قوله) اي (قاده) اي التقيد بالابتداء و (قوله) انه (الح) بيان اساقول المتن (مع التكبير) ينبغي الانتقاد اذا نوى في انشاء الكبيرة أو آخرها أو يكون من باب الاقتداء في الاثناء سم اقول وقول الشارح الا في خروج جمع التكبير (الح) كاصح مرجح في أنه من الاقتداء ابتداء (قوله) مع التكبير (لغيرهم) اي ولجميع آخره من متابعيه اهـ لا يصرفه ولو نوى مع قبل ذلك انتهت وينبغي ان لا تقوته في هذه فضاء الجماعة من اولها ويصرف بنوعين مألوفى القدوة في خلال صلاته بان الكراهة المقتضية له الجماعة ثم خروجه من خلاف من اطلب به وقد يؤخذ من قوله الاتي ولو

ويقتصر على ركعتين عالم يخش فوات الجماعة لولا صلاهما والاندب قطعها) هـ لاندب الاقتصار على ركعة حتى ذكر كان اولى من القطع سم (قوله) ندبه قطعها) اي ان يكون مستثنى من حرمة قطع القرع عـش (قوله) لان تلك الجماعة غير مشروعة (الح) يؤخذ منه انها لو كانت غير مشروعة بان اتحدت الغائبة جازا لقطع والقلب كاصح به في شرح العبايو سم عبارة النهاية والغنى اما اذا كانت في صلاة فائتة فلا يقطعها لئلا يفسد الجماعة في جماعة أو فائتة أخرى فان كانت الجماعة في تلك الغائبة بعينها لم يكن قضاءها قو راجحاً له قطعها من غير ندب ولا لا يجوز كقوله الزكشي اهـ (قوله) بل ينبغي وجوبه (الح) اي القطع عـش (قوله) اذا توقف الادراك) اي ادراك الحاضرة على أي القطع (قوله) وجب (قوله) اي القلب (قوله) اي ركعتين) اي اولى ركعة على قياس ما مر من البلغة (قوله) وجب (القطع) ينبغي ان يكون محمله اذ لم يدرك الركعة والا فلا يميز بين القطع بل له قطعها عندئذ في كلام الجلال البلغة في بصرى

أحرم منفرد الخ أن الاقتداء مع آخر الحرم لاختلاف في معنوه يؤخذ من قول سم و يصير ما مومن حينئذ أنه لابد في الجماعة من نية الاقتداء من أول الهمزة إلى آخر الهمزة من أكرم والتمتع بجمعه صرح العباد
 اه عش وقوله خرو حان خلاف الخ الانحصار الأولي لخلافه من أبطل به قول المتن (الاقتداء الخ) قضية
 اقتصاؤه عليه كالتهاية كقائه ذلك وقضية قول شري المنهج وبأفضل ورا بهما ماقتداه أو تأتباعه بالام أو
 جماعة مع عدم اقتدائه وبه صرح الخ في فرائد على قولهما المذكور ولا يكتفي بكما قال الأذري إطلاق نية الاقتداء
 من غير إضافة إلى الامام اه عبارة السكندري على شرح أفضل قوله بالامام الخ ذكر في اليعقوبي اشتراط ذلك
 خلافاً لرواية العلامة في الاقتداء مع الجماعة وهو كذلك في شري الزوائد والخفة
 والنهاية وقواعد الخطيب في المنفى خلافه فقال لا يكتفي بكما قال الأذري الخ اه (قوله عمل) يعني وصف للعمل والا
 فالمتابعة كونها تابعة للامام وهذا السكندري (قوله ولا يضر الخ) جواب اشكال كجاء (قوله أيضاً) أي
 كما يصلح للاماموم (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبرة بالقلب دون اللفظ فهلا قل لان المعنى المطلق سم عبارة
 البصري قوله اللفظ الخ فاشاعره يحمل الجماعة في قول المعترض أن الجماعة على إظهارها وعلمها فاداه معه
 لكن تقرر الاشكال على هذا اللفظ مشعر عن بدنه فلان النية تلتحق بالامر القلي فلو تقرر بحمل الجماعة في
 كلام المعترض على الامر الذهني الذي هو مطلق الربط الذي يتحقق بارتفع التابعة بارتفع المتبوع فيبقى
 لقول الشارح لان اللفظ الخ جرد في الجواب وحيد يظهر أي الجواب عن الاشكال احد وجوه ما بان
 يمنع ان ذلك مقتضى كلامهم لانهم أطلقوا اللفظ وأرادوا به التقيد بشرط السبق وما بان بارتفع ذلك بدعي
 ان الجماعة العاطفة لا يكتفي قصد هالهم باصطناع النية على حقيقة الصلاة فوجب التعرض لهلها ما يخص كونها
 في ضمن التابعة أو التبعية فلا راد ان في انساب بقولهم لان المتابعة عمل الخ والله أعلم اه ولك ان تعجب بان
 مراد الشارح التابعة أو التبعية فلا راد ان في انساب بقولهم لان المتابعة عمل الخ والله أعلم اه ولك ان تعجب بان
 بدون نقل افعالها (قوله فهمي من الامام الخ) أي بمعنى الجماعة بالنسبة للاماموم بطل صلاته بصلاته بالامام
 وبالنسبة للامام بطل صلاته الغير بصلاته بحجري (قوله فنزلت في كل الخ) أي جمع تعبهما بالقرينة الخالصة
 لاحدهما نهاية ومعنى القرينة كقصد الامام في المكان وفي الحرم بحجري (قوله على ما يليق به) ويكتفي
 بحجرتهم احرام احدهما في الصرف الى الامامة وانما الخ في الصرف الى الاماموم فان احرامهما ونوى كل
 الجماعة ففقه نظر سم عبارة عش أي فان لم تكن قرينة خالصة وحيدة لاحتفاء كونه لهما ما موموما والا
 لم تنعقد صلاته لتردد بين الصفتين ولا مرجع والجل على احدهما تحك اه (قوله به يعلم الخ) ووجهه علم
 فضفه بما ذكر ان الراعي فهمي من كلام الامام انهم قالون بالصفة صورة نية الجماعة وان لم يتحضر
 الاقتداء بالاحاضر وقد تعلق به اشكال الذي مررت الاشارة اليه الجواب عنه ولو كانت الصورة ما ادعاه هذا
 الجمع لم يأت اشكاله وشيدى (قوله والادب ان اشكال الراعي الخ) قلنا مجموع ما رواه راد نية الجماعة نية الجماعة
 مع الاحاضر وهذه النية تصلح لكل من الامام والمأموم اذا احضر يصلح لكل منهما فإدراك الاشكال كما في الجواب
 قلنا سم (قوله المذكور الخ) أي اشارة بقوله ولا يضر كون الجماعة الخ (قوله والجواب الخ) عطف على
 اشكال الراعي الخ و (قوله عنه) أي عن الاشكال المذكور (قوله قلت النية هنا الخ) هذا غير متناقض لاجتماع
 والمادة بصري يعني العمل الاول والاظهار الثاني يأتي فيهما أيضاً (قوله النية هنا الخ) رد على هذا

ينبغي الاعتقاد اذا نوى في أثناء التكبير أو آخرها (قوله لان اللفظ المطلق الخ) العبرة بالقلب دون اللفظ
 فهلا قل لان المعنى المطلق (قوله فنزلت في كل على ما يليق به) ويكتفي بحجرتهم احرام احدهما في الصرف
 الى الاماموما وانما الخ في الصرف الى الاماموم فان احرامهما ونوى كل الجماعة ففقه نظر سم ويحتمل اعتقادها
 فرادى لكل فقلو نيتيها الجماعة ان تعدل كل مقارنة الا حرم العلم ما اذا ليعد البطلان ويحتمل عدم
 اعتقادها مطلقاً اخذ من قوله الاتي فان قارنه لم يضر الاتكبيدة الاحولوم ويرقى على الاول بان نية الجماعة
 لم تنعسب (قوله وبه يعلم الخ) للجمع المذكور ان يمنع ذلك (قوله والادب ان اشكال الراعي الخ) قلنا

(الاقتداء أو الجماعة) أو
 الانضمام أو كونه ما موموما
 أو مؤتمما لان المتابعة عمل
 فافتقرت النية ولا يضر كون
 الجماعة تصلح للامام أيضاً
 لان اللفظ المطلق ينزل على
 المعهود الشري فهمي
 من الامام غير حجية المأموم
 فنزلت في كل على ما يليق به
 وبه يعلم ان قول جميع لا يكتفي
 نية نحو القدوة أو الجماعة
 بل لابد ان يستحضر الاقتداء
 بالاحاضر ضعيف والادب ان
 اشكال الراعي المذكور
 في الجماعة والجواب ينسبه
 بما تقرر ان اللفظ المطلق
 الى آخره فان قلت مراد
 القرآن الخارج به لا يعمل
 له في النيات قلت النسبة
 هنا وقعت بتابعة لانها غير
 شرط لان اعتقادها لا يمتنع
 لصفة تابعة فاعتقر فهمالام
 يقتصر في غيرهما ما رأيت
 بعض المحققين صرح بما
 ذكرته من أن أخذ ضنعفه
 ما ذكره

الجواب أنهم اكتشفوا في الغسل فيه رفع الحدث مع كونه محتتملا للأصغر والا كبريا كنفاء بالقر يستمع أن
 نية ما ذكر ليست تابعة لشيء فالأولى أن يجرب بأن عدم التعويل على القرينة غالب لا لزوم عس (قوله)
 أولئك أي الجمع المتقدم (قوله من أشكال الرافعي الخ) متعلق بالاختصاص (قوله منها) أي من الأشكال
 وجوابه (قوله صريح الخ) قد تنحصر لصريحه سم (قوله) بطا صلاتا للمعوم الخ) أقول بالتأمل فيه في سابقه
 يظهر أنه لا اختلاف بين القرين إذا لم يعمل قولي متعلق بملاحظة المعاني الذهبية ولا يدخل فيها إلا لفظا
 فيثبت أن لا خلا للربط الخاطيء لم يدع بأنه أقدم أو لا يقيد صريحاً بتقاضيها بصري وقوله فيقول أنه لا خلاف الخ
 فيموقفه ظاهرة وقوله لم يدع بأنه أقدم أو لا يقيد صريحاً بتقاضيها بصري وقوله فيقول أنه لا خلاف الخ
 جمع التكبير ناخرها الخ) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الأثناء فيشكل قوله ثم إن تابع الخ لأنه
 مقرر وض عند ترك النية أو لم يكن أنه بوجه كلامه إن المراد ثم إن تابع أي قبل وجود النسبة المتأخرة سم
 ولقراره عن الأشكال أنه كور عدل النية عن قول الشارح ناخرها عنه إلى قوله ما لم ينو كذلك اهـ (قوله في)
 اشتراط النية) إلى قوله ويؤخذ منه في المعنى الأول قوله دليل الخ من ثم (قوله مع تحررها) أي من أول المهمة إلى
 آخر الزمان أكبر والام تبعه لأنه باتخاذ الزمان أكبر بينين دسوله في الصلا لامت من أولها المفعلي وحفي
 اهـ بصري وتقدم عن عس مثله وقد يقال إن قياس كنفائه المقارنة العرفية في نية الصلاة كنفائها في نية
 الجماعة فيصير للجمعة فبين بين الجماعة في نية التكبير دخولها فيها أي الجماعة من أول الصلاة ككلها ظاهر
 صنعهم (قوله عن انعقادها) أي الجمعة أي ونحوها ما تنوقف به تعالى الجماعة شخشا (قوله) وكون
 مع الخ) (قوله) لا تدخل مقابل الصريح عس (قوله) وجوب نية الاقتداء الخ) وذلك في المعاداة التي قصد بها
 تحصيل الفضلة بخلاف ما قصد به جبر الخلل في الأولى كما بدت ورواجان خلاف من أبطلها فإن الجماعة
 فيها ليست شرطا عس (قوله في كنفائه) وكذا المنذور جماعة للصوم عس ظاهر بصري (قوله) أو شك
 فيها) هو العبد بخلاف مقتضى كلام العززالا ولعل المراد بالشك إشكال الظن ككلها الغالب في أبواب
 الفتحة سم على ج اهـ عس (قوله في غير الجماعة) أي وما الخ من إيمان المعاداة والجموع بالطريق التي
 عن البصري والكردي قول المتن (في الأفعال) آل الجبس سم ومعنى (قوله) أو في فعل الخ أي ولو مندوبا
 كل نوع الأم بدية ليركع فرفع معها الصوم بدية بايل والمفعلي اهـ بصري صبارة سم قوله أو في فعل
 واحد أي ولو بالشرع عنه اهـ (قوله) أو في السلام) فلو فرضه الشك في التشهد الأخير لم يحز أن
 يوقف سلامه على سلامه معني (قوله) بان قصد ذلك الخ) تصو بالمتابعة عس (قوله) وطال الصلوة الخ) يصح أن
 أن يفسر بما قالوه في الوأحس في ركوعه بداخل يريد الاقتداء به من أنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة

ممنوع لجواز أن يراد بنية الجماعة في الجماعة مع الحاضر وهذه النية تصلح لكل من الإمام والمأموم إذا الحاضر
 يصلح لكل منهما فيرد الأشكال إلى الجواب فتأمل (قوله) ثم قال فكل منهما صريح) قد تنحصر الصراحة
 (قوله) ونخرج جمع التكبير ناخرها عنه) ولا يخفى أن ذلك من قبيل نية الاقتداء في الأثناء فيشكل قوله ثم إن
 تابع الخ لأنه مقرر وض عند ترك النية أو لم يكن أنه بوجه كلامه إن المراد ثم إن تابع أي قبل وجود النسبة المتأخرة
 أن ينوي لا بمجرد التكبير كقوله ويمكن أن بوجه كلامه إن المراد ثم إن تابع أي قبل وجود النسبة المتأخرة
 بق ما إذا قارنه آخر التكبير دون أوله هل تنعقد جماعة يكون من باب الاقتداء في الأثناء بوجه ثم (قوله)
 أو شك فيها) هو العبد بخلاف مقتضى كلام العززالا ولعل المراد بالشك إشكال الظن ككلها الغالب في أبواب
 الظن ككلها الغالب في أبواب الفتحة سم على ج اهـ عس (قوله في غير الجماعة) أي وما الخ من إيمان المعاداة والجموع بالطريق التي
 المستوى حتى لوطن عدم المقارنة مع إحرامه لاخ هذا واصل الظاهر الثاني (قوله) أو شك فيها) فعله في حال
 الشك منفرد فليس له المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك في أنه إمام أو مأموم لا تضع صلاته كالتقسيم في الهامش
 والفرق ظاهر فانه هناك تحقق نية أحد الأمرين المتعوضين وهما يصدق والأصل عدم فهو منفرد (قوله)
 في المتن في الأفعال) آل الجبس (قوله) أو في فعل واحد) ولو بالشرع عنه اهـ (قوله) في المتن بطلت) هل

أولئك من أشكال الرافعي
 وجوابه ثم قال فكل منهما
 صريح في أن نية الاقتداء
 موضعها الشرع بطا صلاتا
 المأموم بصلاته الإمام الحاضر
 فلا يحتاج لتلك فغير
 كشير بن بأنه يكفي نية
 الاقتداء بالإمام الحاضر
 مرادهم بتبادل على ذلك
 وقد تقرر أن نية الاقتداء
 بمجرد موضوعه لذلك
 شرعا ونخرج جمع التكبير
 ناخرها عنه فتعقله
 فرادى ثم إن تابع فسأق
 (والجمعة كغيرها) في اشتراط
 النسبة المذكورة (على
 الصريح) وان افترقا في أن
 قدنية القدوة مع تحررها
 منع انعقادها بخلاف
 غيرها كون معهما منقوفة
 على الجماعة لا يفي عن
 وجوب نية الجماعة فيها وصر
 في المعاداة ما علم منه وجوب
 نية الاقتداء عند تحررها
 فهي كالجمعة (فلو ترك هذه
 النية) أو شك فيها في غير
 الجمعة (وإنما) مضيا
 (في الأفعال) أو في فعل
 واحد كان هو للركوع
 متابعه وإن لم يطمئن كما
 هو ظاهر أو في السلام بأن
 قصد ذلك من غير اقتداء به
 وطال الصلوة

فانظر أو تفهم مجمل أن ما هنا أتى وهو الآخر بوجوب المنادى على ما يظهر به كونه باطلا صلاته
بصلاته ما هو يحصل بصادق ذلك (فرع) لواتظه لركوع الاعتدال والمجود وهو قليل في كل
ولكنه كثير باعتبار الجلة فالظاهر أنه من الكثير واعتد شغنا الطلوي أنه قليل سم على المنهج أقول
والآخر بما قاله الطلوي ع وش وقال البصري والمراد بالانتظار الطلوي هو الذي يسم الركن وإن لم يفعل
كافره شغنا أه وفيه نظر **(قوله الانتظار)** واعتبار الانتظار لركوع عملا بعد القراءه الواجبه سم
وعش **(قوله)** أي للمتابعة ع شر المنهج قول الثاني **(بطلت صلاته)** هل البطلان عام في العالم بالمنع
والجاهل أم يختص بالعالم قال الأذري لم أرفقه شأ وهو محتمل والآخر بأنه بعد الجاهل لكن قال أي الأذري
في التوسط الأشبه عدم الفرق وهو الآخر جشعر مر أه سم قال ع ش بقي ما لوترك نسبة الاقتداء أو
قصدا أن لا يتابع الامام لغرض ما فقهنا من ذلك فانتظر على طريقه مقبده فهل تضر متابعتة جشند
أولافه نظر ولا بعد عدم الضرر غير أيت الأذري في القوت ذكر أن مثل العالم والجاهل العابد والناس
فيضر أه **(قوله ذلك)** أي للمتابعة ع شني وشرح المنهج **(قوله أو انتظره يسيرا)** أي مع المتابعة سم **(قوله)**
أو كثيرا بالمتابعة أو ينبغي أن يزاد كثيرا أو تابع لاجل فعله أخذ من قوله سم وعش عبارة
البصري ولم يذكر محتمل زوجه للمتابعة ويحتمل زمالوا تنتظر كثير الاجل غيرها كان لا يجب لاقتداه
بالامام لغرض ويحتمل لو انفرد منه حصول الامام أطوم الناس عليه لاتباعه بالرغبة عن الجماعة فإذا
انتظر الامام أربع نحو هذه الزينة فلا يضر كثره شغنا الحنفى أه أي كافي الحلي والنهاية والمغنى ما يشهد
(قوله هنا) أي في مخالفتها **(قوله بدليل قول الشيخين)** الحنفى تقدم في مسئلة الشك في المعتد لا يتوهم
(قوله كالنفر) أي والمنفرد لا يطل صلاته بالانتظار الطلوي بل بالمتابعة **(قوله ومن ثم)** أي من أجل أن
الشك في نية القوت كالنفر **(قوله أو معي)** الحنفى عطف على طرل زبند **(قوله لان الجماعة)** مقتضاه أن
المعاده بالجمعة فيكون الشك في نية القوت فيها كالشك في أصل النية بصري وكردى **(قوله فهو)** أي الشك
في نية القدوة في الجمعة **(قوله كالشك في أصل النية)** فمثل الجمعة بالشك في القوت وإن طرل زبند أو معي معه
ركن **(قوله منه)** أي من الشك عني الجمعة كالشك في أصل النية **(قوله فيها)** أي في الجمعة سم **(قوله)**
فيستثنى الحج أي الشك في الجمعة بعد السلام **(قوله من اطلاقهم)** ينبغي أن يستثنى منه المعادة أيضا بصري
أي ولهموع بالطر وكذا المنذور جماعة على ما يأتي من النهاية **(قوله له هنا بعد)** أي أن الشك في
القدوة بعد السلام سم **(قوله لانه الحج)** متعلق بقوله لا يؤثر وله لعدم التأثير **(قوله استثنائها)** أي الجمعة
بمعنى الشك في القدوة فيها بعد السلام قول الثاني **(ولا يجب الحج)** أي على المأموم في نية نهاية **(قوله باسمه)** إلى
قوله كلف صار في النهاية والمغنى **(قوله باسمه)** أي كز دا وعرو معني **(قوله أو الاشارة)** عطف على اسم
(قوله ولو) بأن يقول نحو التماس للامام الحج وينبغي اشتراط إمكان المتابعة الواجبة لكل من احتلها
الامام سم على أي تم أن ظهر له قربته عن الامام فذلك والاحتفالها فلا يتقدم على واحد منهما

الطلوع عام في العالم بالمنع والجاهل أم يختص بالعالم قال الأذري لم أرفقه شأ وهو محتمل والآخر بأنه بعد
الجاهل لكن قال التوسط أن الأشبه عدم الفرق وهو الآخر جشعر مر أه **(قوله أو انتظره يسيرا)** أي مع
المتابعة ونبني أن يقال أو كثيرا أو تابع لاجل فعله أخذ من قوله الجلال الحلي عطف على المصنف على الصحيح
لانه وقفها على صلاتهم من غير ربط بينهما والشك يقول المراد بالمتابعة هنا يأتي بالفعل بعد الفعل
للايهل وإن تقدمه انتظار كثير فلا نزاع في المعنى أه والفرق بين الحالين أنه في الأول لم يصدر ربط فصله
بفعله وإنما اختار أن يتأخر فعله عن فعله في الثاني قصد الربط بينه وبين الانتظار لركوع عملا ويجب
أن ابتداء اقتداه بعد قراءة الواجب **(قوله غير مراد)** كذا مر **(قوله انه يؤثر الشك فيها)** أي الجمعة
(قوله انه) أي الشك هنا أي في نية القدوة بعد أي بعد السلام لا يؤثر ولو شك بعد السلام في أنه نوى الاقتداء
مع علمه باتباعه الانتظار الكبير فيه فهل يحكم بطلان صلاته لطلوعه بالمتابعة المذكور أو يوسع الجمل

انتظاره **(بطلت صلاته)** على الصحيح لانه متلاعب
فان وقع ذلك منه امتناعا
لاقتداه أو انتظره يسيرا
أو كثيرا بالمتابعة لم يطل
جزوا ما اقتضاء قول العز
وبغيره أن الشك هنا كهي
في أصل النية من البطلان
بانتظاره بل وإن لم يتابع
ويسير مع المتابعة غير مراد
بدليل قول الشيخين أنه في
حال شك كالنفر ومن
أثره في الجمعة أن طل
زمنه وإن لم يتابع أو معي
معه ركن لان الجماعة فيها
شرط فهو كالشك في أصل
التبويؤ خذ منه انه يؤثر
الشك فيها بعد السلام
فستثنى من اطلاقهم أنه
هنا بعد ولا يؤثر لانه لا ينافي
الاقتداء ثم رأيت بعضهم
استثنائها واستدل بكلام
للزكشي وابن العماد **(ولا)**
يجب تبين الامام باسمه أو
وصفه كالحامس أو الاشارة
اليه بل يكفي نسبة الاقتداء
ولو بأن يقول نحو التماس
للامام بغيره

قوت القدوة بالامام منهم
لان مقصود الجماعة لا يختلف
قال الامام بل الاولى عدم
تعيينه (فان عينه) باسمه
(واخطأ) نفسه بأن نوى
الافتداء في ديوانه وظن
أنه الامام فبان عرا (طلت
صلاته) ان وقع ذلك في الاثناء
والام تنفقد وان لم يتابع
على القول ونظر فيه السبكي
ومن تبعه بما رده عليهم
الزركشي وغيره من أن فساد
النسب يبطل أوثانهم من
الافتداء كما يأتي فبين قارنه
في النظم وجبه فسادها
وطهاين لم ينو الاقتداء
به كقول عبارة أي وهو عرو
أوبن ليس في صلاة كافي
أخرى أي مطلقا وفي صلاة
لا تصلح للربط بها وروى
خامس الدار للربط في الأولى
الصوري وفي الثانية النوى
وخرج بعينه باسمه إلى آخره
ما علق بقلبه القدوة
بالشخص سواء أعرفه من
ذلك بين في الحراب أو غير
هذا أو الحاضر أم عكسه
أم بهذا الحاضر أم بهذا
أم بالحاضر وهو بنفسه
أو بعقده زيدا فبان عرا
فيصع على القول للارجح
في الروضة والمجموع
وغيرهما وان أطال جمع في
وعدم فرق ابن الاستاذ بأنه
ثم تصور ذهنه معناه
زيد وان أو اعتقد أنه الامام
فظهر أنه غيره فلم يصح
للعين المذكورتين العلم
منهما أنه لم يجزم بأما هذا
الغير

واسكنه وقع وكوعه بعدهما ولو تعارض عليه تعينت فيه المخالفة عرش (قوله) قوت القدوة بالامام منهم) ثم
لو كان هناك إمام لم يجمع لم تكف هذه النسبة لان الامام واحد منهم حاولت متابعة أحدهما دون الآخر
تكم مر انتهى سم على حج اه بصري عرش (قوله) لا يختلف أي بالتعيين وعدم معنى (قوله)
قال الامام الخ) أي وغيره معنى (قوله) بل الاولى عدم تعيينه أي لانه لم يجمعه فبان خلافه فبطل صلاته
معنى ونهاية (قوله) فان عينه باسمه) كان المراد بالتعيين بالاسم ملاحظة الحسنى بذلك الاسم بقلبه كما يشهد فرق
ابن الاستاذ لا في سم (قوله) فبان عرا) أي أو بان انزاد اماما ومو أو غير مصل معنى (قوله) وان لم يتابع
الخ) ارجع للمتن (قوله) ونظر فيه السبكي الخ) عبارة النهاية ويحث السبكي وتبعه عليه جمع أنه ينبغي ان
لا يبطل الاثنية الاقتداء بصير منفردا ثم ان تابع المتابعة لبطالة بطالت والا فلا رده الزركشي وغيره بان
فساد النسبة يبطل للصلاة كقول اقتسدى بين شلق انه مأموم اه (قوله) من افساد النية الخ) ظاهر صديقه
ان من هذه بيانية لما في قوله بما رده الخ ولا يحتمل كجعله واضع لان ما عبره عما انظر به السبكي ويجوز ومن
الذكور وليس هو ذلك النظر بل رده فنبين ان يحصل من على التعديل سم أي فلو قال بان فساد الخ
بالإله كان يتعسر وأوضع (قوله) بطهاين الخ) لان كقول قول لم يربط صلاته بهم وقالوا حبه النأي
أوجه من رده فمن ان يذالو كان من جهة الحاضرين ولم يمنع مانع من الاقتداء به مع اقتدائه به ولا يفسد في
الترام ذلك فلتأمل ثم رأيت الشارح قال الراد بالربط في الأولى الصوري وغيره من أن ما اثر باليمن المنع
أي لوجه الأول ولكنه غير واف بالتوجيه لان الربط الصوري لا يضر وانما يضر بشرط المتابعة الفعل مع
الانتظار الطويل ولا كلام في حديثنا وانما الكلام في البطلان بمجرد كونه يهرى (قوله) أو بمن ليس في صلاة
الخ) الموافق لاختلاف هذا تحت المتن ان زيد بعد قوله السابق فبان عرا قوله أو بان انه غير مصل أو معلوم سم
أي كجذاه الخ) (قوله) أي مطلقا) أي بان لم يكن زيد في صلاة (قوله) أو في صلاة لا تصلح الخ) أي بان كان زيد
مأموما سم وقصص هذا الصنيع وقول الشارح الآتي في الأولى وفي الثانية ثم قوله للعين المذكورتين
ان قول الشارح أو في صلاة الخ) معطوف على قوله مطلقا وما يظهر السبكي البصري أنه معطوف على من ليس
في صلاته ومع كون خلاف ظاهر صنيع الشارح كنهه فان يحذف منه لفظ المتن (قوله) الأولى) أي
العبارة الأولى أو العلة الأولى (قوله) يخرج الخ) أي قوله ويجزى في النهاية الخ) (قوله) أم عكسه) وهو بهذا
زيد أو بالحاضر زيد (قوله) بأنه ثم) أي في قول المصنف فان عينه أو خطأ الخ) عرش (قوله) للعين الخ)

كما تقدم ولا احتساب له كان نوى ولا تبطل بالشك فيه نظر وأهل الوجه الثاني وقد ردوا: لو أن هذا
الاحتساب لم يضر المتابعة حال الشك قبل السلام وهو خلاف مقتضى كلامهم فلتأمل ويجب بان المتابعة حال
الشك قبل السلام أو جرد هامع تحقق امتناعه لأنه يتمتع المتابعة حال الشك وأما ما نحن فيه فلم يحقق صدور
المتابعة المستعنة فهو شك في البطل فلتأمل (قوله) قوت القدوة بالامام منهم) ثم لو كان هناك إمامان
لم يجمع لم تكف هذه النسبة لان الامام واحد منهم حاولت متابعة أحدهما دون الآخر تحم مر وينبغي اشتراط
امكان المتابعة الواجبة لكل من احتل انه الامام (قوله) باسمه) كان المراد بالتعيين بالاسم ملاحظة الحسنى
بذلك الاسم بقلبه والافتاء لتعين انما يتعزم التكبير وحديثنا لا تصور تعيين لفظا ثم رأيت فرقا بين الاستاذ
الآتي المقتضى للشك (قوله) من افساد النسبة يبطل أو مانع الخ) لا يخفى ان انهم ومن هذه العبارة ان من
هذه بيانية لما في قوله بما رده الخ ولا يحتمل كجعله واضع وحديثنا في السبكي ويجوز ومن المذكورة ليس
هو ذلك النظر بل رده لان ذلك النظر هو له ينبغي ان لا يبطل الاثنية الاقتداء بصير منفردا ثم ان تابع فكا
تقدم وهذا من ألف مجرد ومن المذكور وقطعة فأنه فانه واضع وحديثنا في السبكي ويجزى ومن المذكورة ليس
(قوله) أو بمن ليس في صلاة الخ) الموافق لاختلاف هذا تحت المتن ان زيد بعد قوله السابق فبان عرا قوله أو
بأنه غير مصل أو مأموم (قوله) أي مطلقا) أي بان لم يكن زيد في صلاة (قوله) أو في صلاة لا تصلح الخ) أي
بان كان زيدا مأمولا (قوله) للعين المذكورتين الخ) أي وهما قوله بطهاين لم ينو الاقتداء به أو

وهنا حرم في كل تلك الصور ما دام من عاق اقتداءه بخصم وقصد بعينه لكنه اختلف في الحكم عليه اعتقاداً أو ظناً بان سمع يدهو أو عني الخطأ في ذلك لا يؤوله وقع في أمر تابع لا مقصود فهو لم يقع في الشخص لعدم تأنيده (٣٢٩) فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين

خطو، وهذا يتضح قول

ابن العباد محصل ما صححه

النوى من أنه متى علق

القدرة بالحاضر الذي يصل

بغير اعتقاد كونه بذات

من غير ربط بانهما علق

القدرة بشخصه والابان

نوى القدوة بالحاضر ولم

يخطئ بالله الشخص فلا

يصح كإقتضاه الإمام عن

الاعتناء بالحاضر صفة

لأنه لا ينفك عنه وأخطأ فيه

ولزم من الخطأ في الموصوف

الخطأ في الصفة أي فبان

أنه اقتدى به غير الحاضر

وبما قرره أن القدرة

بالحاضر لا تستلزم تعاقب

القدرة بالشخص ومن فرق

ابن الاستاذ السابق بن دفع

استشكال الامام وتصور

كون نية الاقتداء به بالظن

هو الابطح السابق لو جدمع

شغلته من حضور الاستلزام

ذلك الاقتداء بمن لا يعرف

وجوده ويعبد صدور ذلك

من غافل وقول ابن المقرئ

الاستشكال هو الحق ثم

أجاب بما لا يلاقيه مردود

ولا ينافي ما قرئ في هذا

تفريع الادم وذخيرة العفة

في جعل ان اسم الاشارة فيه

بذله هو في نفسه الطرح

فكله قال لطف هذا

وعندهما على أنه عطف بيان

فهو عبارة عن زيد و زيد

لوجود هذا انما هو

وهما بطلهما في بنو الاقتداء به وبطلهما في صلاة سم (قوله وهما) أي في الواقع بقلبه القدرة بالشخص سواء علق (قوله بان اسمه الخ) متعلق بالحكم (قوله فهو) أي الخطأ (قوله ادم نام الخ) أي لأن الشخص تصور الخطأ يقع فصولان الشخص الذي أشارا ليعود صدم يتغير والخطأ انما يقع في التصديق لا في الشيء اه يعبري (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (قوله علق القدرة الخ) حاصله أن الحاضر صفة لا ينفك من ملاحظة الموصوف فان لاحظا القدرى أن موصوفه الشخص مع أو زيد لم يصح لكن يشكل ذلك بما تقدم من صحة الاقتداء به بالحاضر الان يقال ان حصل ما تقدم اذا لاحظ الشخص بعد تعقل زيد وقبل تعقل الحاضر ليكون الحاضر صفة لا يذ بصري أو قول لا ضرر ورة الى تصور المذكور بل متى لاحظ الشخص سواء قبل تعقل زيد أو بعده مع الاقتداء (قوله بالحاضر) أي كان قال بن بالحاضر أو بزيد هذا نهاية (قوله ان علق الخ) خبره كون محل ما صحه النوى الخ (قوله بان نوى القدرة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط سم (قوله وبما قرئ الخ) يعني في قول ابن العباد المار (قوله يستدفع استشكال الامام الخ) في الادفاع بحث لان عدم الاستلزام وفرق ابن الاستاذ لا ينافي البعد الذي ادعاه الامام لان ما صحه معناه كالا يخفى مع ادنى تأمل سم (قوله تصور كون الخ) مفعول الاستشكال الخ (قوله السابق) أي في المنزلة (قوله وتو الخ) خبره كون يتما الخ (قوله لا استلزام الخ) متعلق بقوله استشكال الخ ولو عبر بالباء كان أوضح (قوله ذلك) أي التصور المذكور (قوله وقول ابن المقرئ) مبتدأ خبره مردود (قوله تغر الخ) لا يخفى ما في هذا التغرير فان كونه في نية الطرح بالمعنى المقرر في محله لا ينافي كونه مقصودا من أو لا يضاف ذلك كلف سم ونهاية (قوله ما مر الخ) أي من الصحة على المنقول الخ (قوله الخ) (قوله الضم الخ) مفعول تغرير (قوله وعندهما) عطف عليه (قوله وهو الخ) أي البديل منه المفهوم من السياق بصري سم (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه أضاف على البديهة سم (قوله بيان مدرك الخلاف) أي السابق في قوله لم يصح على المنقول الخ ان أمال جمع في رده (قوله ان الخ) متعلق بقوله ولا ينافي الخ نوع لعدم انما ناه (قوله هذا) أي التغرير المذكور (قوله فهو ما تقدم) أي من التفصيل بين المتعلق بالشخص وعدمه سوال الحشى الكرى أي قوله فبان عراف يصح اه (قوله ومن ثم استوى الخ) حاصل كلام الشارع فيما يظهر انه عند ملاحظة الربط بالشخص لا فرق في الة بين ملاحظة البديهة والبيان بصري (قوله فاما ينافي الخ) فبمعنى لا ينافي لان محل النية المعتقد بها انما هو زمن تكبير الاحرام وفي زمنه لا يتصور النطق بزيد هذا فليس الكلام في هذين العطفين بل في معناهما ولزم من ملاحظة معناهما تعاقب القدرة بالشخص سواء اعتبر معنى البديل أو عطف البيان فان حقيقة اسم الاشارة يعتبر فيه الشخص فانظر البديل وعطف البيان بسبب لزوم ذلك الربط فكيف يقال لا ينافي لا عند عدمه ومن هنا يشكل تغرير الامام لا ينافي ملاحظة معنى اسم الاشارة تقتضي الربط بالشخص مطلقا لأن يجب بانه كان ان يربط باسم الاشارة مفهوم المشار اليه من غير ملاحظة الشخص وان كان خلاف حقيقة معناه فليأمل سم وتقدم ما عطفه من ادفاع هذا الجنب من ان مراد الشارع بزيد هو وجوده اذ وجودهما انما لا يخلو (قوله عند عدم ذلك الربط)

عن ليس في صلاة (قوله والابان نوى القدرة بالحاضر) أي بان لاحظ مفهوم الحاضر فقط (قوله بن دفع استشكال الامام تصور الخ) في الادفاع بحث لان عدم الاستلزام وفرق ابن الاستاذ لا ينافي البعد الذي ادعاه الامام لان ما صحه معناه كالا يخفى مع ادنى تأمل (قوله لا ينافي ما قرئ في هذا التغرير الخ) لا يخفى ما في هذا التغرير فان كونه في نية الطرح بالمعنى المقرر في محله لا ينافي كونه مقصودا من أو لا يضاف ذلك كلف فتأمل (قوله وهو في نية الطرح) أي زيد لا يلائم فساد تأمل (قوله فهو عبارة عن زيد) هو عبارة عنه أضاف على البديهة (قوله فاما ينافي عند عدم ذلك الربط) فبمعنى لا ينافي لان محل النية التعميم انما هو

وهذا في نية ان لو وجد الربط بالشخص صح ولا فلا وأما النظر البديل وعطف البيان فاما ينافي عند عدم ذلك الربط

فد يقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد أفاض التقرير والسابق أن موضعه أي الخلاف الرباط المذكور
 وأيضا إذا كان النظر لهما معاً فلهما عند عدم الرباط فكيف يصح التخرج اذ يلزم أن يكون
 الصحيح مفروضاً مع عدم الرباط سم (قوله هنا) متعلق بخلاف (قوله وفي بعث الخ) يتخرج سم
 (قوله لا يتخرج) الخلاف الخ وفي مسألة البيع وجهان الأول جهة المطلقان بصري (قوله كما هو ظاهر سم
 تقرر) وفي دعوى الظهور ومن ذلك توقف (قوله ويبحث) إلى قوله وتخرج هذا في نهاية (قوله صحتها) أي
 القدوة (قوله ويدع الخ) لا يتخرج بعد هذا النوع بصري (قوله هو الوجه) أي عدم الصحة نهاية
 (قوله لا يتخرج) معطوف على قوله به بأداة الخافض (قوله إلا أن نوى الخ) فديقال ليس لهذا
 الاستثناء معنى لأن أصل الكلام مفروض في النية القلبية كما هو ظاهر بصري عبارة سم فيصحت
 لأن الكلام في النسبة القلبية فلا يتصور فيها تعبير بالعرض عن السك لأن ذلك إنما يتصور في الألفاظ
 لا يقال المراد أنه أراد من الاقتداء بالبدل الاقتداء بالكل لأننا نقول أن قصد الاقتداء بالكل فهو اقتداء
 بالكل وهو دائر في كلامهم لا يحتاج إلى بحث ولو فرض أنه لاحظ معه البدل أيضاً لم يتخرج أيضاً عن
 كونه اقتداء بالكل ولا يصح أنه أراد بالبعض السك وإن لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا الرادة
 السك بالبعض فلتأمل فانه ظاهر اه (قوله وتخرج هنا) أي عدم الصحة (قوله في نظر) خبر وتخرج
 الخ (قوله وهي أمر حسي الخ) في نظر ظاهر بل المتابعة أمر معنوي لأنها عبارة عن وقوع الفعل بعد
 الفعل مثلاً ذلك معنوي قطعاً غاية الأمر أن متعلقه حسي وهو الفعل فتأمل سم (قوله وهو الخ) أي
 بقوله ولا يتحقق الخ قول المتن (ولا يشترط لإمام الخ) «(فرع)» ونقل عن شيخنا الشوري أن إمام الأرباع
 الخلاف لا يستقيم الجاهل قال لأن الواقف بقصد تحصيل الجماع لبعض المصالح دون بعض بل قصد حصولها
 لجميع المتقين وهو إنما يحصل برعاية الخلاف للمانع من صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض انتهى وهو
 هو زمن تكبير الاحرام وفي زمنه لا يتصور ونطق بزمنه أقل من الكلام في هذين اللفظين بل في معناهما
 كما ذكره ابن بل لاحظ حال التكبير معاً هما يلزم من ملاحظة معناهما تعاقب القدوة بالشخص سواء
 اعتبر معنى البدل أو عطف البيان لأن حقيقة معنى اسم الإشارة تعتبره بالشخص فالنظر للبدل وعطف
 البيان يستلزم ذلك ألا يتأني لا عند عدمه كإزعه ولو كان الكلام في هذين اللفظين لزم
 ما ذكرناه أيضاً أنه ليس الكلام في اللفظين بدون تصور معناه فتأمل ولا تغفل ومن هنا يشكل تخرج
 الإمام لأن ملاحظة تعاقب الإشارة تعني الرباط بالشخص معطلة اللهم إلا أن يجاب بأنه يمكن أن يدعى اسم
 الإشارة مفقود المشاوير المعين غير ملاحظة الشخص وإن كان خلاف حقيقة معناه فلتأمل (قوله عند عدم
 ذلك الرباط) فديقال النظر المذكور توجيه للخلاف وقد أفاض التقرير والسابق أن موضعه الرباط المذكور
 وأيضا إذا كان النظر لهما معاً فلهما عند عدم الرباط فكيف يصح التخرج اذ يلزم أن يكون الصحيح مفروضاً مع عدم
 عدم الرباط (قوله لا يتخرج) الخلاف هنا في بعث الخ) هنا متعلق بخلاف وفي بعث يتخرج (قوله إلا أن
 نوى الخ) فيصحت لأن الكلام في النسبة القلبية فلا يتصور فيها تعبير بالبعض عن السك لأن ذلك إنما
 يتصور في الألفاظ لا يقال المراد أنه أراد من الاقتداء بالبدل الاقتداء بالكل لأننا نقول أن قصد الاقتداء بالكل
 فهو اقتداء بالكل وهو داخل في كلامه لا يحتاج إلى بحث ولو فرض أنه لاحظ معه البدل أيضاً لم يتخرج عن
 كونه اقتداء بالكل ولا يصح أنه أراد بالبعض السك وإن لم يقصد الاقتداء بالكل فليس في هذا الرادة السك
 بالبعض فلتأمل فانه ظاهر (قوله وهي أمر حسي) في نظر ظاهر بل المتابعة أمر معنوي لأنها عبارة
 عن وقوع الفعل بعد الفعل مثلاً ذلك معنوي قطعاً غاية الأمر أن متعلقه حسي وهو الفعل فتأمل (قوله
 وهي أمر حسي الخ) قد ناقش بأن كونه حسب اللفظ دليل على كونه متاعاً من جيران القاعدة فوجه عدم
 تصور التخيير موجود في نحو الإطلاق والسك والخير جميعاً من جيران القاعدة فيها فدل على أن ذلك غير متعلق

لان البحث في النية القلبية
 ومن ثم قالوا لا يتخرج
 الخلاف هنا في بعث هذه
 الفرس فيأنت بفسلة لان
 العبارة المعارضة للإشارة
 مدخلها لا هنا ولو تعارض
 الرباط بالشخص وبالاسم
 كتحالف هذان كان ذلك بالذم
 بصح كما هو ظاهر مما تقرر
 لأن الرباط بالشخص حينئذ
 أبطله التعليق المذكور
 وبعث بعضهم بجهته بده
 من لان المنة تدى بالبعض
 مقتد بالكل أي لأن الرباط
 لا يتبع وبعضهم بطلانها
 لأنه متعلق بصريحه
 ما علل به على الأطلاق ومع
 ذلك هو الأجل لا على به
 فبسبب لأن الرباط إنما
 يتحقق إن رب فعله بفعله
 وهذا مفهوم من الاقتداء
 به لا يتخرج به أو رأسه أو
 نصفه الشائع إلا أن نوى أنه
 عبر بالبعض عن السك
 وتخرج هذا على قاعدة
 أن ما قبل التعاقب كمالا
 وعنى تصح اضافته إلى بعض
 مجله ولا أنسك ما رجعة
 لا يصح بهذا ولا إمام من
 الثاني في نظر لأن القاعدة
 في الأمور المعنوية بالمحوظ
 فيها السراية وعدمها
 نحن فيه ليس كذلك لأن
 المنوي هنا المتأخر هو أمر
 حسي لا يتصور فيه تميز
 وجه ولا يتحقق إلا بالرباط
 بالفصل كما تقرر وبه فارق
 ماهما بأن في الكماله من الفرق بين نحو البدو ونحو الرأس (ولا يشترط لإمام)

قريب حيث كان امام المجتهد واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقف اعتقاده من فنيق انه لا يوقف استحقاق
المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك ما لو شرط كون الامام حنفا فلا يوقف استحقاقه
المعلوم على مراعاة غيره من مذهبه أو حتى عادة الاعتق في ذلك المثل بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحصل
وقفه على ما حوت به العادة في زمنه فيعبدون غيره نعم لو تعذر مراعاة الخلاف كل اقتضى بعض المذاهب
بطلان الصلاة بشئ من بعضها وجوبه أو بعضها استحب بشئ من بعضها كراهته فنيق ان رأى الامام مذهب
مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم عس أقول في ظاهر أن المراد من الخلاف في كلام الشورى الخلاف الذي
لا يتبع مذهب الامام من عوايته وجهه على هذا المراد فلا يظهر تقييد عس قريب من نقله عن الشورى بقوله
حيث كان في قوله نعم المثل الفاسد اطلاق ما قاله الشورى فليراجع (قوله في صحة الاقتداء) في قوله ونسبة
المأموم في النهاية والمغني (قوله في صحة الاقتداء) كلامهم كالمصريح في حصول أحكام الاقتداء كتحصيل
السهو والقرابة بغير نيابة لامة سم على حج وفيه وقفه والمثل الى خلافه عس وفي العبرى على الحنفى
واذا لم ينو الا الامام استحق الجعل المشروط له لا يملك بشرط عليه نيابة لامة وانما الشرط بطلان صلاة
المأمومين بصلاته وتحصيل لهم فضيلة الجماعة ويعمل السهو وقرائة الفاتحة في حق المصوب على المعتقد
ومصر به سم خلافا لشيخه على مر اه قول المتن (نيابة لامة) (فرع) لو حلف لا يؤم فاهم من غير نيابة
الامة ثم بحث كذا كره القائل وقال غير بالبحث لان مدار الاعان على العرف وأهله يعدونه مع عدم
نيابة الامامة اماما انتهى حج في الاعياب شرح العباب والا قرب الاول لانه سلف على فعل بنفسه حيث لم ينو
الامة فبطلان نيابته فرادى وبقي ما لو كانت نيابة لامة على الاما هل يثبت أم لا في نظر الاقرب الثاني لان
معنى الاصل اماما لا يوجد صلاحه كوني اماما بعد اقتداء القوم به بعد احكامهم من تمام
الصلاة لا يتبعها بل ينبغي انه لا يثبت أنه لو نوى الامامة بعد اقتداءهم به لما سار ان الحاصل منه تمام
لا اتحاد عس (قوله نيابة لامة) فاعل تلزمه فاعل لزمته غير مستر يعوذا الى الجمعة سم (قوله مع الحرم)
وأنقضا لما تقدم في أصل النعمان اعتبار القارئة لتجسيع التكبير عس (قوله والا) أى وان لم ينو الامامة
(قوله في المعادة) الخ ومثاله في ذلك المنذور جماعة فاعل فيها اماما نهاية وبسم قال عس قوله مر ومثاله في
ذلك المنذور الخ أى فاعل ينو الامامة لم تنعقد وقته فطر لا له لو صلاها مفتردا اعتقد وأهم بعدم فعل التلزمه
ويجب عليه اعادتها بعد في جماعة ويكتفى بركعة ففيها فطر وخروج من عهدة التسدي على ما ذكر في الوض
وشرح قوله مر المنذور جماعة أى والجموعة جمع تقديم بالمراد الثانية كقولنا ظهر لان الاولى تصح
فرادى أى عس وواقفه شخصنا عبرته وظاهر أن المعادة والجموعة بالمطرح جمع تقديم والمنذور جماعة
كالجمعة وجوب نيابة الامامة فيها السكن المنذور جماعة ولو ترك فيها هذه النسبة انقد مع الحرمه وقال
الرشدي قوله مر المنذور الخ أى بان نذر أن يصلي كذا من النفل المطلق جماعة كقولنا ظهر من جعلها
كالجمعة الخ النسبة المذكورة شرط لاعتبارها في حاشية الشيخ عس جعلها على القرينة ولا يخفى ما فيه اذا ليست
النسبة طائفة اعتقادها فلا تكون كالجمعة بخلاف النقل المنذور جماعة فان شرط ان عقاده بمعنى وقوعه عن النذر
ما ذكر فتأمل اه (قوله هو زائد عليهم) قد يقال لوجه لانه يبدى به هنا لان الحكم كذلك مطلقا لا يقتضي معهم

من الجريان (قوله في صحة الاقتداء) كلامهم كالصريح في حصول أحكام الاقتداء كتحصيل السهو
والقرابة بغير نيابة لامة (قوله فتلزمه من نيابة لامة) فاعل تلزمه منه فاعل لزمته مستر يعوذا الى
الجمعة (قوله والا) أى وان لم ينو الامامة (قوله ومراته في المعادة) قوله كالجمعة ولو نذر الجاهل
صلاة أم فيها لزمته نيابة لامة ففى أيضا كالجمعة (فرع) المتبادر من كلامهم ان نوى الامامة وهو
يعلم ان لا أحد يريد الاقتداء به لم تنعقد صلاته لتلاعبه ولا تر الجردا حتملا اقتداءه حتى أقول له نعم
ان ظن ذلك لم يعد حيا لنيابة الامامة وأطلبها ثم رأيت في شرح العباب قال أى الزكشي بل ينبغي نسبة
الامة وان لم يكن خافه أحد اذا وفق بالجمعة اه وقد يقال في غيرها الحضور والموتين بهم اه (قوله

في صحة الاقتداء به في غير
الجمعة (نسبة الامامة) أو
الجاهل لتلاعبه بخلاف
المأموم فانه تابع أماني
الجمعة فتلزمه ان لزمته نيابة
الامة مع الحرم وان زاده
على الاربعين والامام تعتقد
له فان لم تلزمه وأحرمها
وهو زائد عليهم اشترطت
أضنا وان أحرم غيرها فلا
ومراته في المعادة تلزمه نيابة
الامة فتكون حيث شئت
كالجمعة (وتسحب) له (نسبة)
الامة) نحو وجاس خلاف
من أوجها ولينال فضل
الجمعة

بهم ينفي تقييده قوله لا تخوان أحرم بغيرها لم يصرى (قوله ووقتها عند التحريم) * (فرع) * رجل شرط عليه الإمامة بوضع هل بشرط نيته الإمامة محتمل وفا قام أنه لا تخيل أن الإمامة كونه متبوعاً للغير في الصلاة من موطن الصلاة الغير به وذلك حاصل بالجماعة للمؤمنين وإن لم ينزل الإمامة بدليل انعقاد الجماعة مختلف من لم ينزل الإمامة ذلك يمكن من أهل الجعة ونوى غيرها سم على التاميم (فرع) التباين من كلامهم أن من نوى الإمامة وهو يعلم أن لا أحد ثم يريد الاقتداء به لم يتعقد صلاته ولا تصحواؤه لأنه لا يجر داحماً لاجتماعه به نعم إن ظن ذلك لم يعد جواز نيته الإمامة أو ظلمها ثم رأيت شرح العباب قال أي الزكشي لم ينفي نية الإمامة وإن لم يكن خلفه أحد إذ أوثق بالجماعة انتهى وقد يقال بضرورة الحضور ولو نوى بهم سم على حج وقوله اقتداء عجن أي أو ملك عس عبارة عجننا وتسحب النية لما ذكره قوام لم يكن خلفه أحد حديث رجاء من يقتدى به ولا فلا تسحب لكن لا تضر كذا يحيط المبدأ ونقل عن ابن قاسم أنها تضر لتلاصقه إلا أن جوز اقتداءه ملك أو جنى به فلا تضر اه (قوله ولا يبطه) أي ما قبل (قوله يحصل الفضل الخ) ظاهر وإن أخره إلا أن شاءه بلا عذر سم (قوله من حديث) بخلاف نظيره من الاقتداء في الإثنية ما فكره وصغرت الفضيلة والفرق في استقلال الإمام سم عبارة عس بخلاف ما لو أحرم ولا لم في التشهد فإن جميع صلاته جماعته ويرى بأن الجماعة وجدت هنا في أول صلاته فاستصحب بخلافه هناك سم على التاميم اه (قوله في غيرها لجمعة) أي أو أطلق بها معنى ونهاية (قوله على تركها) أي النية سم (قوله بخلاف في الجملة) عبارة النهائية والنهي أي لو نوى ذلك في الجمعة أو ما لاحق بها فإنه يضر لأن ما يجب التعرض له جملة أو تفصيلاً يضر الخطأ فيه كما مره وقوله لما فإنه يضر الخ قال شيخنا لم يضر بشرائهم اه (قوله في الجملة) أي في غير الخطأ في تعيين تابعه فيها وهذا أمران الأول أن ما فاقده هذا الكلام من أنه لو أصاب في تعيين تابعه في الجملة لم يضر بشرطه أن يكون من عينه قدر العدد المعتبر فيها حتى لو عين عشرة فقط لا يبعد اشتراط ذلك لأن شرط صحة جمعة أن تكون جماعة بالعدد المعتبر فيها فإذا فصل الإمامة بدونه فأتى هذا الشرط والثاني أنه لو عين جماعة من بدعي العدد المعتبر وخطأ في تعيين قدر ما زاد على العدد المعتبر فهل يضر ذلك أو لا يضره فقلنا لا يضره ولا يبعد عدم الضرر لعدم اشتراط ذلك لأن شرط صحة جمعة أن يكون من عينه قدر العدد المعتبر فيها فإذا فصل الإمامة بدونه فأتى هذا الشرط والثاني أنه لو عين جماعة من بدعي العدد المعتبر وخطأ في تعيين قدر ما زاد على العدد المعتبر فهل يضر ذلك أم لا فقلنا لا يضره ولا يبعد عدم الضرر لأنه يكفي التعرض لما يتوقف عليه جمعة فليتلأ (قوله)

ووقتها عند التحريم وما قبل
أنه لا يصح معناه حديث
غيره ما قال لا يضر في غير
ويبطه وجوبه على الإمام
في الجمعة عند التحريم والإمام
تتبعه فإن لم ينزل ولا عدم
عليه بالتقدير من إزاء الفضل
دونه وإن وافق في الإثنية
حصله الفضل من حديث
فان (خطأ) الإمام (في
تعيين تابعه) في غيرها لجمعة
كل نوى الإمامة بغيره يضر
عسر (لم يضر) لا يضر
في النية لا يضر على تركها
وهو جائز خلاف نيته في
الجمعة ونية المأموم (و) من
شرط القدوة توافق نظم
صلاتهما في الانفعال
الظاهر لا يثبت (تصح قدوة
المؤدى بالقاض والمقتضى
بالتنقل وفي الظاهر بالعصر
وبالكوس) أي بعكس كل
مما ذكره نظر الاتفاق الفعل
في الصلاتين وإن خالف
النسبة والأفراد هنا أفضل
وعبر بعضهم بأولى خروجا
من الخلاف وفضته أنه
لا فضيلة للجماعة نظير ما مر
في فصل الموقف

ورد بقولهم الاتي الانتظار أفضل اذلو كانت الجماعة مشرك وهم يقولون ذلك ونقل الاذوي أن الانتظار ممتنع أو مكر ومضعف على ان الخلاف في هذا الانتظار ضعيف جداً فمقتضى نفوذ فضيلة الجماعة أن كان الانتظار أفضل وفصل ونقل المورد إلى اجتماع العجائب على جهة الغرض خاف الفل وموضع انتعازاً كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يتوهمه في تطوعهم (٢٢٢) مكتوباً ولا يصح جهة الغرض خلف صلاة التسبيح وينتظر في السجود إذا طول الاعتدال

اعتد في شرح بافضل (قوله ورد بقولهم الاتي الخ) قد يقال قولهم الاتي ليس في هذه المسئلة الآن يقال يؤخذ منه الحكم فيها هنا أيضاً سم (قوله فلم يقتض نفوذ فضيلة الجماعة) وقال النهاية قال الجعري لكنه مشكل لان الجعفي في هذه المسئلة يصرح بالاطلاق لا بوجوبه (قوله ان معاذاً كان يصلي الخ) أي عشاء الاخره فيها ومعنى (قوله ولا يصح جهة الغرض الخ) وقال النهاية والمعنى (قوله في السجود الخ) أي الاول عند تطويل الاعتدال الثاني عند تطويل الجلوس (قوله وفي القيام الخ) عطف على قوله في السجود (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله وينتظر الخ (قوله انه لا ينبغي الخ) القياس جريان ذلك فيما اذا اقتدى بن يرى تطويل الاعتدال (قوله بل ينتظر الخ) جرى عليه مره سم (قوله وذلك الخ) أي وجوب الانتظار في السجود وعدم جواز التنبه (قوله بعيد الخ) قد يقال قد روي أن تطويل الاعتدال إنما يحصل بأن يستمر فيه بقدر الفاتحة يادة على الذكر الم شروع فيه فان كان الكلام مفروضاً في الوتر عفا بعد الاتيان بالذكر الم شروع فهو قابل للخلاف وان كان القلب إلى ما قاله شيخ الاسلام أميل ويؤيده قول المتن الاتي خلاضت معاته الامام الخوان كان مفروضاً في ما ذكر عفا بعد الفاتحة فصل تأمل لان الصبر إلى ان تمام الفاتحة وركوعه ثم اعتداله لا يطول به اعتدال المأموم كما هو ظاهر ضرري (قوله فردي ذلك) أي المطلق (قوله لمطر مع عدم عوج الخ) وفي بعض نسخ الشارح كان يادة على ما في أصل الشارح ما تضمنت قلت هل يفترق الحال بين أن يعود إلى الامام في القيام ناساً أي لذكره أنه ترك الفاتحة والفرق أنه لم يسبقه في الاول بالانتقال كذا كر بخلافه في الثاني فانه إما بان أنه لا في القيام كان انتقال المأموم إلى السجود سبقاً له تركين وبعض الثالث أو هما سواء قلت هما سواء يطل ذلك الفرق أن شرط العطلان بالتقدم كالنزع إلى المأموم عنه وتممه حاله فعله لما تقدم به وهما يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال واحد من هذين لم يكن لهما دخل في الاطال ولم يحسبان التمسك بالمطل فانه لم يسبقه الا بالانتقال إلى السجود عادال القيام ناساً أو متممها أو قول المتن (وكذا الظاهر) أي ونحوه كالعصر و (قوله وهو) أي المتخير حينئذ معني ونه اياه (قوله فاذ اسم) أي الامام (قوله في القنوت في الصبح) وهل من ذلك ما لو اقتدى صلى العشاء بمصلي الوتر في النصف الثاني من رمضان فيكون الأفضل متابعة القنوت ولا يجوز اقتدى بمصلي التسبيح لكونه مثله في الغلقة فيظهر والظاهر الاول والفرق بينهما وبين مقتضى صلاة التسبيح مشابهة هذا الغرض بترقبته وتأكده غش أو قول وقد روي أن التوراة ذكره والمراد من الغروب في قول الشارح ونحوهما (قوله كالسبوق) أي قوله وبشكل في النهاية والمعنى الاقوله وحللة الاستراحة بالشهد (قوله بل هي أفضل الخ) قد يقتضي ندب الاتيان بدعاء القنوت بذكر الشهد فلي تأمل وليراجع ضرري أقول وبؤيده قولهم

ورد بقولهم الاتي ليس في هذه المسائل الآن يقال يؤخذ منه الحكم فيها هنا أيضاً (قوله اذلو كانت الجماعة مشرك وهم يقولون ذلك) انظر هل يدخل ما يأتي في قولنا انصف ما ذكره السبوق الخ من قوله وهو الافضل من حكمه قبل بالسكراهة وتفوق فضله الجماعة كإياديه بالهشم هناك قد ذكرنا لفضيلة لا بنافي السكراهة وتفوق الفضلة فلي تأمل فالجواب ان يقتصر في توجيه الحل قولهم الانتظار أفضل بل يجعل وجه الرد قولهم في تعليل الاضحية قطع كلام مع الجماعة بأنه يشتر حصول فضله الجماعة والا فلا قاعدة في طلب وقوع السلام في جماعة ان لم يحصل فضله فلي تأمل (قوله ولا يصح جهة الخ) كذا مر (قوله انه لا ينبغي الخ) القياس جريان ذلك فيما اذا اقتدى بن يرى تطويل الاعتدال (قوله بل ينتظر الخ) جرى عليه مر

ذلك الفرق ان شرط العطلان بالتقدم كالنزع إلى المأموم عنه وتممه حاله فعله لما تقدم به وهما يوجد من المأموم حال الركوع والاعتدال واحد من هذين لم يكن لهما دخل في الاطال ولم يحسبان التقدم بالمطل فانه لم يسبقه الا بالانتقال إلى السجود عادال القيام ناساً أو متممها (وكذا الظاهر بالصبح والمغرب) ونحوهما (وهو كالسبوق) فاذ اسم قام وأتم (ولما تضمنت الامام في القنوت) في الصبح والجلوس الاخير في المغرب (كالسبوق بل هي أفضل من فراقه

وان لم يعلم ان طول ابعده بالثبوت (٢٣٤) وجلسة الاستراحة بالتشهد لانه لاجل المتابعين ولا يضره بشكل علمه ما عرف صلاة التسبيح

ان الصلاة لا تكون فيها الاما استثنى وما هنا ليس منه (قوله ما عرف صلاة التسبيح) أي من الانتظار في
السجود والجلوس بين السجدين (قوله الآن يفرق الخ) الظاهر انه يكفي في الفرق أن تطول إلى الاعتدال
بالقوت معهود وكذا تطول الجلوس بالتشهد وقابله متلاهما بالتسبيح فليأتمل سم (قوله الآن يفرق
الخ) عبارة عن الآن يقبل إلى الم يكن له الوقت معين وكان فعله بالنسبة لغيره ما نذر انزلت بمنزلة صلاة
لا يقول المأموم تطول إلى الاعتدال فيها اه (قوله غير معهود) وكثيرا يعهود التطويل الغير المطلوب
تعمده كقوله مسئلة اقتداء الشافعي بماله المذكورة سم قول المتن (وله فراق الخ) أي بالنسبة و (قوله
بسم) أي بالقوت والجلوس نهاية ومعنى (قوله وهو فراق) أي قول المتن وان أمكنه في النهاية الاقوله
من تردد إلى خروج وقوله كما يصح إلى وذلك وقوله فليس التعبير إلى ويصح (قوله فلا تقوت به فضيلة
الجماعة) أي فيما أذكره مع الامام وفيما فعله بعد منقردا عن (قوله كما قاله جمع متأخرون الخ) وقال
جماعة منهم سم أن تقول اذا كان الاولى الانفراد أي تجلس فليحصل له فضيلة الجماعة لان اختلاف الاول
نهاية قول المتن (ويجوز الصبح الخ) وتعبيره بجوز اعلم انه ان تركه أولي ومع الانفراد ولكن يحصل
بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما أتى به في الورد جملة تعالى شرح هر اه سم قال
عن قوله هو ولكن يحصل بذلك الخ قد يؤخذ منه محققا عند اختلافه في قضية حصول فضيلة الجماعة
فيها اه قول المتن في الاطهر محل الخلاف اذا لم يسبقه الامام بقدر ما يصدق ان يادفان سبقه ما أتى معنى قول
المتن (وان شاء انتظره الخ) هذا الذي يحش خروج الوقت قبل تحلل امامه والا فلا ينتظر معنى ونهاية
عبارة سم سياتي تفسيده الا ترى جواز الانتظار بما اذا لم يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح هذا ظاهر
ان سرع وتدقيق من الوقت لا يسعها والاجاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز اه وفي عن ما وافقه
بلازور (قوله وعند الانتظار تشهد) أي بانه ان سرع فسبق قبل قيام امامه لا يفتى فيه من أصله هذا
ما يظهر وان كانت صابرته قبل قوتهم لم يفتوا فيهم مع الامام وانه لا يندم الا بان يجمع للتشهد في زمن
الانتظار فليأتمل ولا يرجع بصري ووافقه قول عن ماضيه قوله ثم يطيل للجماعة الخ أي ذابوا لا يكر
التشهد فليحفظ الادعاء قصيرا كقول الامام لا سكوت فيها وان لم يكرر للتشهد خروج من خلاف من
ابطل يتكرر الركن القول اه (قوله ان محل ذلك) أي القول المذكور (قوله وخروج) أي قوله فليس

(قوله وان لم يعلم ان طول ابعده الخ) لا شك على ذلك انه لو افتدى عن ترك تطويل الاعتدال ليس له
متابع عمل سجود ينتظره أو يقول ان تطويل الاعتدال هنا هو المأموم في الخلعة وهناك لا هو المأموم
أصلا شرح هر (قوله الآن يفرق الخ) بشكل على هذا الفرق ما سياتي قريباً فيما لو افتدى شافعي عن
ترك تطويل الاعتدال وطوله من انقاضي من أنه ينتظر مساجد الآن يعتمد الشارح فيه ما قاله القائل على
خلافه ما عده في امر قريباً من الظاهر انه يكفي في الفرق ان تطول إلى الاعتدال بالقوت معهود وكذا الجلوس
بالتشهد وقابله بغير متلاهما بالتسبيح فليأتمل (قوله غير معهود) وكثيرا يعهود التطويل الغير المطلوب
البطل تعمده كقوله مسئلة اقتداء الشافعي بماله المذكورة سم قول المتن (وله فراق الخ) أي بالنسبة و (قوله
بسم) أي بالقوت والجلوس نهاية ومعنى (قوله وهو فراق) أي قول المتن وان أمكنه في النهاية الاقوله
من تردد إلى خروج وقوله كما يصح إلى وذلك وقوله فليس التعبير إلى ويصح (قوله فلا تقوت به فضيلة
الجماعة) أي فيما أذكره مع الامام وفيما فعله بعد منقردا عن (قوله كما قاله جمع متأخرون الخ) وقال
جماعة منهم سم أن تقول اذا كان الاولى الانفراد أي تجلس فليحصل له فضيلة الجماعة لان اختلاف الاول
نهاية قول المتن (ويجوز الصبح الخ) وتعبيره بجوز اعلم انه ان تركه أولي ومع الانفراد ولكن يحصل
بذلك فضيلة الجماعة وان فارق امامه عند قيامه للثالثة كما أتى به في الورد جملة تعالى شرح هر اه سم قال
عن قوله هو ولكن يحصل بذلك الخ قد يؤخذ منه محققا عند اختلافه في قضية حصول فضيلة الجماعة
فيها اه قول المتن في الاطهر محل الخلاف اذا لم يسبقه الامام بقدر ما يصدق ان يادفان سبقه ما أتى معنى قول
المتن (وان شاء انتظره الخ) هذا الذي يحش خروج الوقت قبل تحلل امامه والا فلا ينتظر معنى ونهاية
عبارة سم سياتي تفسيده الا ترى جواز الانتظار بما اذا لم يلزم عليه خروج الوقت وقول الشارح هذا ظاهر
ان سرع وتدقيق من الوقت لا يسعها والاجاز وان خرج الوقت لانه مدو هو جائز اه وفي عن ما وافقه
بلازور (قوله وعند الانتظار تشهد) أي بانه ان سرع فسبق قبل قيام امامه لا يفتى فيه من أصله هذا
ما يظهر وان كانت صابرته قبل قوتهم لم يفتوا فيهم مع الامام وانه لا يندم الا بان يجمع للتشهد في زمن
الانتظار فليأتمل ولا يرجع بصري ووافقه قول عن ماضيه قوله ثم يطيل للجماعة الخ أي ذابوا لا يكر
التشهد فليحفظ الادعاء قصيرا كقول الامام لا سكوت فيها وان لم يكرر للتشهد خروج من خلاف من
ابطل يتكرر الركن القول اه (قوله ان محل ذلك) أي القول المذكور (قوله وخروج) أي قوله فليس

التعبير

الظاهر في وجوبه الآن
يفرق بان هيئة تلك غير
معهود ومن ثم قيل بعدم
مشروعيها بخلاف ما هنا
(وله فراق اقتداء الشافعي بماله)
وهو فراق بغير فلا يوثق به
فضيلة الجماعة كما قاله جمع
متأخرون وأجروا ذلك في
كل مفارقة تنصير بينهما وبين
الانظار (وتجوز الصبح الخ)
خلف الظاهر في الاطهر
كعبه وكذا كل صلاة
أفصر من صلاة الامام لا تخاف
نظم الصلاة (فإذا قام)
الامام (لثالثة شافعي)
بأنية (وسلم) لان صلاته
قد غت وهو فراق بعذر
(وان شاء انتظره ليسمع)
قلت انتظره ليسمع
(أفضل والله اعلم) ليقع
سلامه مع الجماعة وعند
الانتظار يتشهد كما قاله
الامام ثم يطيل الدعاء على
الأوج من تردده للاذرى
فان قات تشهد قبله منابه
ما يأتي ان في تقدمه عليه
وكن قولاً فلا يعلم
الا عند انه قبل الظاهر ان
محل ذلك في متابع الامام
لانه الذي تظهر فيه الخالفة
امامه خلف سنة صدا فلا
يتأتى فيه ذلك القول اذا
لا تخالفه حيث يخرج
بشرحه الكلام في الصبح
المغرب خلف الظاهر اذا قام
للراصة لم تنع على المأموم
انتظاره وان جلس للاستراحة
كما يصح به كلام الشافعيين
وغيرهما خلافاً لجواز ان اجلس للاستراحة كما بينت في شرح العباب

الصحيح خلاف غير هاتين **(قوله بأن توقف)** الخ قوله قال الخ في النهاية والمعنى **(قوله بأن وقف امامه الخ)** هذا التصريح بوجوب الاتيان بالقنوت رشيدي ولأولى لا مكان الاتيان الخ قول المتن (قنت) ويظهر أنه لو أمكنه الاتيان بالقنوت تركه لولا ذكر الاعتدال آتية لانه أكد الاحتياج الى الجهر بسجود السهو بخلاف ذكر الاعتدال وأنه لو أمكنه الاتيان ببعضه نجبه أيضا إذ ليسور لا يسقط بالمعسور بصري **(قوله تركه ندبا)** أي وله فراقه كسابقه رشيدي **(قوله ثم رأيت غير مخرم بعدم السجود الخ)** وفي الرخصة والعباب ما وافقه سم **(قوله وهو القياس)** وفاقا لالنهاية والمعنى وشرح المنهج **(قوله بالنية)** الى قوله ومن ثم في النهاية والمعنى **(قوله وهو فراق بعد الخ)** أي فتركه أفضل معني وبصري وفي البحري عن ع ش مثله **(قوله اذا حلق في السجدة الأولى)** أي أو الجلوس بين السجدة تن على ما يأتي في قوله لكن ينافيه إطلاقهم الخ ع ش **(قوله وفارق الخ)** أي القنوت **(قوله ومقتضى ما قدمنا الخ)** وهو قوله ولا أثر لجلسة الاستراحة الخ **(قوله انه بضر)** وفاقا لالنهاية والمعنى **(قوله ثم ظهر قول السجين)** الى المتن في النهاية الاقوله بل بركنين ولو لم يكن **(قوله اذا**

ما تقدم في الهامش عن مر من الفرق بين قول المصنف ولا يضربا باعتا الامام في القنوت وبين ما لو اقتضى من يرى تطويل الاعتدال المنع ما حوز به الدار في الاعتدال فليست بل ثم بحث في ذلك مع مر فقال المتن جواز المتابعة في الاعتدال مع تطويله والى أنه يجوز أن يسبقه الى السجود وينظر فيه لا يرد انه يلزمه سبقه بركنين الركوع والاعتدال لانه فعله ما قبل اعتدائهم اه فليست بل جواز الدار وبغيره للصنف رداً بقدي في اعتدال غيره قبل ركوعه يتابعه اه وظاهره انه يغفر له هنا تطويل الاعتدال وهو موافق لما نقله في شرح الروض في باب صفة الاعتصم قضية كلام الفقهاء بعد نقله ما يخالفه عن غيره حيث قال ولو اتى شافعي من يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافقه اه بل يسجد وينظره ساجدا كما ينظره فائتيه سجدة ص وكذا لو اتى شافعي بطله فقرأ أمامه الفاتحة وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة فانه لا يتبعه بل يسجد وينظره ساجدا ذكره القاضي وكلام البغوي يقتضيه قال الزركشي وهو واضح قات وكلام الفقهاء يقتضي انه ينظره في الاعتدال ويحتمل تطويل الركن القصير في ذلك والمختار جواز كل من الأمرين وقد أتيت به في نظائره من الجلوس بين السجدة تن اه وقوله وركع واعتدل ثم شرع في قراءة الفاتحة الظاهر ان مثله ما لو ركع واعتدل ثم شك بعد في قراءة الفاتحة فقصص العود للقيام لياقي بهما فعند القاضي ليس للمأموم الاستمرار في الاعتدال مع تطويله والظاهر انه ليس له أن يسجد وينظره ساجدا لان في ذلك سبقه بركنين لأن عدم ذلك بانه فعله ما معه فليست بل وهو ممتنع وحينئذ فيجوز أن تتعين الفارقة ويحتمل أن لا تتعين بل يجوز أن يقصد الرجوع الى القيام مع الإمام فيقطع حكم الاعتدال لا يقال كيف يرجع للقيام بالقصد لانما نقول كل رجوع الإمام عليه بذل فليراجع ثم قد يقال كيف تصور المسئلة أنتم أن له العلم بذلك امام في الفاتحة والرجوع لتدركها أو قد تصور بما إذا أخبر بمصوم أو كتب له الإمام مثلاً فلو لم يحصل العلم فالظاهر انه كاتقدم في قوله وكذا لو اتى شافعي بطله الخ بل هو شامل له ذهقان قلت ما الفرق بين صورة الشك المذكورة وما تقدم في قوله المذكور حتى ملئت جوارزا الانتظار في السجود فيما تقدم لافي صورة الشك قلت حواه في صورة الشك قد أتى ركوعه واعتداله وصار في القيام فالانتظار في السجود يستلزم السبق بركنين بخلاف ما تقدم فانه في الاعتدال وان شرع في القراءة فالانتظار في السجود لا يستلزم ذلك فليست بل **(قوله ثم رأيت غير مخرم بعدم السجود)** بوافقه قول الرخصة كاصلا للامشي عليه قال الحلي أي لا يجبره بالسجود لان الامام يحمله عنه اه وتطير ذلك ما في العباب في باب سجود السهو ولو اقتضى في فرض الصحيح سبلي ستمه بقنت احدهما ولا يسجد بالمأموم السهو اه وقد ذكره جماعة منهم القموني لكن مشي الشارح في شرح الارشاد على السجود وقد ظهر لك ان الموافقة لما في الرخصة وعدم السجود وقوله لم يقنت واحدهم قياس قول المصنف وان أمكنه القنوت الخ انه يقنت بالمأموم اذا أمكنه الخ **(قوله انه بضر)**

بان وقف امامه سيرا (قنت) ندبا تحصيلاً لا تستقيم عدم المخالفة (والا) مكانه (تركه) ندبا خوفاً من الخلف المطلق قال الاستوى والقياس انه يسجد لسهو اه وكلمه لم ينظر لتقصير الامام لان صلته ليس فيها قنوت وفيه نظر ثم رأيت غير مخرم بعدم السجود وهو القياس (وله فراقه) بالنسبة (لجنت) تحصيلاً للسنة وهو فراق بسدر فلا يكره ولو لم يفارق وقنت بعات لانه جهوى اماماً الى السجود كالتخلف للشهد الاول كذا أفتى به الفقهاء والمعتمد عند الشافعي انه لا بأس بتخلفه اذا

لحق في السجدة الاولى فارق التشهد الاول بانهما شتر كافى الاعتدال فلم يفرقه المأموم ثم انفر دجالسوس ومن ثم وجلس الامام ثم للاستراحة لم يضر الخلفه على ما انتضاه هذا الفرق ومقتضى ما قدمته آتفاه بضر ثم ظاهر قول الشيخين وغيرهما ان الخلفه في السجدة الاولى انه لو لم يلحقه فيها بطلان صلاته لكن ينافيه اطلاعهم الا ترى ان الخلف بركن بل بركنين (٣٣٧) ولو لم يلين لا يبطل فان قلت هذا

فيه غش بخلافه وقد قالوا
لولا خلفه في سنة فعلا أو تركه
وغش الخلفه كسعود

التلاوة والتشهد الاول بطلت

صلاته والخلف القنوت من

هذا قلت لو كان من هذا

لنعم ان تمام كلام القفال

وقياسه على التشهد الاول

وتمت بقرانه غير معتد فعين

ان الخلف القنوت ليس

من ذلك ويرى بان الخلف

انحو التشهد الاول أحدث

سنة فلو لم يزل يفعله

الامام أصلا فغش الخلفه

وأما قوله بالقنوت فليس

فيما أحدث شي لم يفعله

الامام فلم يغش الخلفه

الا بخلاف تمام تركين

فعلين كما لم يطووه والحاصل

ان الغش في الخلف السنة

غيره في الخلف بالركن وان

الفرق ان احداث علم بفعله

الامام مع طول زمنه غش

في ذاته فلم يغش علم شي اليه

بخلاف مجرد تعطل يل مانع

الامام فانه مجرد صفة تابعة

فلم يحصل الغش به بل

بإتباعه والركنين تأمين

اليتمانه ويستند فقوله

هذا لا يخفى في السجدة الاولى

فقد علم الكراهة

للاطلاع حتى يجرى للسجدة

الثانية وعلى هذا يجعل

قول الزركشي المعروف

للاصحابان الخلف القنوت بطل

لحق في السجدة الاولى مقول القول (قوله لو لم يلحقه الخ) خبر قوله ثم ظاهر الخ (قوله بل بركنين) ممنوع
ثم انظر مع قوله الآتي بان تأخر تركين رسم أي ومع ما بين من قوله فلم يغش الخلفه الا بالخلف الخ من
قوله بل بانفع لم تولى الخ الخ فانه مناقض لكل مما ذكر وقد يجيب بان مراد الشارح تركين هنا معهما بدون
فراغ الامام عنهما (قوله هذا) أي تخلفه للقنوت (قوله كسعود التلاوة) أي أن تركه الامام وفعله المأموم
وعكسه (قوله والتشهد الاول) أي بان تركه الامام وفعله المأموم وكذا اذا فعله الامام وتركه المأموم ما سبها
ولم يعد عند التذكرة وأما تركه عند الاطلاع بطل شرح بافضل (قوله اعتماد كلام القفال) أي من بطلان صلاته
بجرى امامه الى السجود (قوله وما سبها الخ) بالجرى عطف على كلام القفال ويحتمل فيه عطف على الاعتماد
وعلى كل فالصبر للقنوت (قوله ويرى بان الخلف الخ) فيما أشار اليه نفعان الحكم في التشهد كذلك
وان جلس الامام للاستراحة فلتأمل بصرى (قوله انحو التشهد الاول) أي كسعود التلاوة (قوله أحدث
سنة) وهي الجلوس للتشهد ورشدي (قوله في الخلف السنة) أي الجلوس للتشهد بقرءه وقامر والافه في
مسئلة القنوت أيضا معتقل لسنوا غشها بالامام وفيما بعده باليه للاشارة للفرق بينهما بما يؤخذ
ذكرته رشدي (قوله صفة تابعة) أي لاصل الاعتدال (قوله بل بانفع لم تولى تركين الخ) أي لو غير
طو يلين كما يقتضيه اطلاعهم كما به بطلان يجرى امامه للسجدة الثانية كسبأ فلتأمل بصرى عبارة
الحاجي فلا تبطل الا اذا تخلف بامركين فعلمين ولو طو بلاو قصر بامركين بجرى الامام للسجدة الثانية (قوله
قد علم الكراهة الخ) أي ولندب القنوت سم ورشدي عبارة الكردى على بافضل سبق انه ان أدرك
الامام في السجدة الاولى ندبه الخلف للقنوت وان لم يجر المأموم الا بعد جلوس الامام بين الامم بدين تركه
الخلفه وان هوى الامام للسجدة الثانية قبل هوى المأموم للاولى بطلان صلاته المأموم هو وعبره الى بصرى
قوله قد علم الكراهة الخ مقتضاه أنه اذا لحق في السجدة الاولى لا كراهة وان تخلف عنه في الهوى وهذا
قياس ما يأتي من السنة في حق المأموم في كمال المتابعة ان لا ينتقل عن الركن الاول حتى يصل الامام الثاني
لكن يحتمل ان يقال هنا ان الاولى في حق المتابعة مجرد الهوى وخروج من خلاف القفال بل هو لعل هذا وجه
ويكون ذلك مستثنى مما بينا من اعراضه من بيان خلاف القري فلتأمل له (قوله لا يطلع الخ)
العبارة النهائية فلا بطلان حتى الخ (قوله حتى يجرى الخ) أي هو ياخرج به عن جد جلوس والافواض
انه لا يضر بصرى (قوله وعلى هذا) أي الخلف بركنين (قوله المعروف الخ) مقول القول (قوله بل بركنين) قوله
الخ) أي الزركشي والجارم معلق بقوله يعمل الخ (قوله الخلاف في ذلك) أي في البطلان (قوله الخلاف
الخ) مقول الزركشي في محل آخر أي دليل قول الزركشي لا خلاف الخ مع انه قد حكي الخلاف في البطلان
وعنده كردى (قوله فم) أي في غش الخلفه (قوله دليل قوله) أي الرافعي والجارم معلق بقوله ليس الخ
قول المتن (فعلمنا) أي الصلاتين (قوله وأجزاء) أي أومكتو يتوجزات معنى (قوله قال الى الفصل
في النهاية الاقوله) وأخر تكبير ان اجتزاة الى علم وقوله وان لم يفرغ الى ان تألف (قوله قال البلخ الخ)
اعتنقه النهاية والمضى (قوله وسجدة تلاوة أو شكر) نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه نهاية
وشرح بافضل قول المتن (لم يصح الخ) والفرق في عدم الصفة بين ان يعلم نية الامام لها او يجعلها وان بان له

كذا م (قوله بل بركنين) هذا ممنوع ثم انظر مع قوله الآتي أي بان تأخر تركين (قوله قد علم
الكراهة) أي ولندب القنوت (قوله في المتن كسعود أو جزاة قال البلقني الخ) في شرح
العاب واذا اتقنى في صورة مما ذكره الاستئناف وان جهل نية الامام وبان له ذلك قبل التكبير الثانية

(٤٣) - (شرواني وابن قاسم) - ثاني

دليل قوله في محل آخر وقد حكي الخلاف في ذلك لا خلاف بل القول بالبطلان مصور عما اذا غش الخلفه أي بان تأخر تركين وليس
كلام الرافعي فيه دليل قوله لا خلاف على القرب (فان اختلف فعلمهما كسعود أو جزاة) قال البلقني وسجدة تلاوة أو شكر

ذلك قبل التكبيرة الثانية من صلاة الغداة فإلزامه الروائي ومن تبعه منه وفيه سم عن الابعاد حله قوله
 وبه فارق الاعتقاد في ثوب تروى منها الخ أي لأنه يمكنه الاستمرار ووضع شيء يستعونه نهاية عبارة البصري
 فانه غير متعذر لجواز حصول الستر قبل الركوع فتستمر على الصحة اه قوله وفي ثوب قيام ركعة الكسوف
 الخ عبارة النهاية وفي القيام الثاني فيها عدم من الركعة الثانية من صلاة الكسوف اه قال عرش قال
 الزبدي ونضيف حصول الركعة ثانيا بعد اه قوله الثانية كذا في الاسني وغيره وفي النهاية للعمال
 الرمي الصريح بإدراك الركعة بالركوع وكذا رأيته في كلام غير واحد من أتباعه واعتمدوا في باديهم
 أرضا من ذلك في كلام الشارع وقوة كلامه بما قصد علم ادراك الركعة به وهو الذي يظهر للفقير كرهى
 على بأفضل قوله وأخر تكبيرات الجنزة الخ والأوجه استمرار المنع في الجنزة فوجد في الشكر والتلاوة
 إلى تمام السلام أذ موضوع الأولى على المخالفة على الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك في غيرها
 وأما الأخيرين فلا نعلم حلقتهما بالصلاة ليستأنها مع وجود المخالفة في الصلوة بعد سجود التلاوة والشكر
 الخ أي مثل ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية وأخر تكبيرات الجنزة في الصلوة بعد سجود التلاوة والشكر
 وصرا فاعان النهاية بتخلاته قوله فيما قاله السابق أي من عدم صحته اقتداء بالكتب وسجدة تارة أو
 شكر قوله أما الأولى إلى قوله وقيام منه في المعنى قوله فيصع الاقتداء بها أي سواء كان في الركعة الأولى
 أو الثانية عرش قوله وعلم من كلامه الخ اعتذار عن عدم ذكر المسئلة لهذا الشرط هنا قوله أنه
 يشترط الخ وقوله وافقة الإمام الخ وهو الشرط السادس من شروط الاقتداء والشرط السابع منها
 المتابعة في أفعال الصلاة كإفصال فصل تبع متابعة الإمام الخ معني قوله وفي قيام الخ ظاهر أنه معطوف على
 قوله في سنن الخ وظاهر قول النهاية بوقام الخ بخلاف في الله معطوف على قوله وتشهد أول قوله منه أي من
 التشهد الأول قوله عنه أي التشهد الأول سم قوله بعد ما أتته أي بعد اتیان الإمام للتشهد الأول
 والغرض من تعليق بقوله قائم قوله فان خالف الخ أي خالف الإمام المأموم الإمام
 في السنن المذكور وتورجعه سم إلى التشهد فقط فقال قوله فان خالف الخ كان المراد سيما بقية تمام الخ
 فان خالف بالتخلف للتشهد الأول حتى فيما إذا لم يفرغ من سجود الأول والأول قائم عنه بعد ما أتته به ولا
 يخفى أنه في الحالة المذكورة يقول لنحني الخ فقد تخلف عن الإمام ركعتين فلا بد أن يكون هذا التخلف بعد
 والابطل صلواته وبقي ما لو فرغ من سجود الثاني فوجد الإمام قائم عن التشهد بعد ما أتته به ومثل ما لو فرغ
 من الركوع فوجد الإمام هو عن الاعتدال بعد ما أتته بالقنوت فهل يتخلف للتشهد أو القنوت أو تمتع به
 انظر وتدين بدلا امتناع أنه لو سبقه بسجود التلاوة امتنع عليه بمرى قوله بقسده الخ وهو قوله إذا

من صلاة الجنزة كإجازه في التنية قال البلقيني كان التيقير وجه في الجرك الصلاة خلف الكافر لأن
 العلامة طاهره لكن في الجواهر عن الروائي أن الامع الصحة كانتداء الجنب ونقله ابن الرفعة عن بعض
 الشارحين وعليه فان اتقيد بهما فلا فاقة فور البصر والأوجه الأول اه (قرع) الظاهر امتناع
 اقتداء من في سجود السهو في الصلاة من في سجود التلاوة لأنه اقتداء من في الصلاة بمن ليس في صلواته يجوز
 اقتداء ساجد التلاوة بإسجد الشكر والعكس هر قوله ومثلها ما بعد السجود فيقال بالبلقيني
 والأوجه استمرار المنع في الجنزة فوجد في الشكر والتلاوة إلى تمام الصلاة أذ موضوع الأولى على المخالفة
 إلى الفراغ منها بدليل أن سلامها من قيام ولا كذلك في غيرها وأما الأخيرين فلا نعلم حلقتهما بالصلاة
 وليستأنها مع وجود المخالفة شر م قوله وسجود هو قد يستشكل بالنسبة للركلة لأنه إذا تركه
 الإمام وسلب بلز بل نيب الحائرم الاتيان به ويحايبان المراد امتناع فعله على المأموم قبل سلام الإمام قوله
 وتشهد أول قد يقتضى هذا بسجود فعله وتركها شريط الواقعة في فصله أم هل تركه سجدا وانتصب
 للقيام وقد جلس الإمام لفعله لم تبطل صلواته ولم يجب عليه العود كما تقدم قوله عنه أي التشهد الأول
 قوله فان خالف عاود الخ كان المراد سيما لو فرغ من تمام الخ فان خالف بالتخلف للتشهد الأول حتى فيما إذا

(لم يصح) الاقتداء بهما
 على الصحيح) لتعذر المتابعة
 مع المخالفة في النظم وروى
 الأصح في القيام الأول منهما
 إذا مخالفة في ثم يفارقه
 وروى الرباط مع تخلف
 الظلم متعذر فنع الاقتداء
 وبه فارق الاقتداء في ثوب
 تروى منه عورته عند
 الركوع وفي ثاني قيام ركعة
 الكسوف الثانية وأخر
 تكبيرات الجنزة لا يقتضيه
 تخلف النظم ومثلها ما بعد
 السجود في صلاة البلقيني
 أما الأولى الكسوف كسنة
 الصحيح فيصع الاقتداء بها
 ويلم من كلامه في سجود
 السهو والتلاوة أنه يشترط
 أصاحصة الاقتداء به
 موافقة الإمام في سنن
 نقض المخالفة فيها فعلا
 وتركها كسجدة تارة
 وسجود سهو وتشهد أول
 وفي قيام منه وإن لم يفرغ
 من سجود الأول الإمام قائم
 عنه بعد ما أتته فان خالف
 عاودا على ابطل صلواته
 نعم لا يضر تخلف لتمامه
 بقده إلا في شئ من قوله
 قائم يكن صدر

قام امام وهو في اثنتي عشرة عاماً بعد ان فعله الامام كجمل مامرو واقصع عند الشهاب سم فيمانياتي في حاشية ج
واعيان السلامهاني كون الخلفه حذته مطلاً وغير مبطول واخلاف في بين الشارح حر والشهاب
ابن حجر وفيما ياتي في كونه يعزو هذا الخلفه حتى يقتصر ثلاثاً كان كون طوله اربعاً وعشرون في عند الشارح
مز بعد كياتي وعند الشهاب المذكور لا يقرب بل في ثوبه ذي (قوله) بخلافه فمجلسه للاستراحة) يحترز
قوله فيعتبر الخلفه فم رشدي

﴿فصل تحميمه في أفعال الصلاة﴾ قول المتن (فأفعال الصلاة) أحترز به من الأول كالقراءة وتشهد فيصير فيها التقديم والتأخر إلى تكثير الأحرام كما عرفت مما ساقى وإلى أفعال السلام فيقبل تقدمه لأن بنوي المراقبة نهاية ذاتها في وقوعه من المصنف بالتعبد للاتباع كما كان أولاً لأن المتابعة بغضى و غالباً اهـ (قوله نظير الصبيح) الخ قوله وتسمية الترتيب في النهاية (قوله ويؤخذ من قوله في أفعال الصلاة) الخ أي إعلان الترتيب لا يسيء فعلا في اصطلاح الفقهاء (قوله وترك فرائض) الخ الثالث تقول إنما يؤخذ من عدم وجوب المتابعة بما ذكر لا عدم وجوبها الذي هو المقصود بالآداب بهى قوله لم يتناسب في تركها أي أي ثمن كان الموضوع على تطويل كان ترك الركن عاتق في القيام والا كان طول الإمام الاعتدال انتظره المأموم فيما بعده وهو الصواب هنا عـ (قوله وتسمية الترتيب الخ) جواب ما ورد على ويؤخذ من الخ ثم قد يقال الأصول لم يمس الترتيب فعلا وإنما أطلق الفصل على الكف الذي مع الترتيب فتأمل هـ سم (قوله بأن يتأخر الخ) أي يفتأ أو يطأ ويحل هذا الشرط إذا فرغ الاقتصاد في تحريره بخلاف ما ذاقوا في الانتفاء فلا يشترط التأخير يجزى وبأن في الشرح ما وافقه (قوله بركن) أي ولو غير طو بلين شرح المنهج (قوله وكذا لو كان الخ) وكذا بعض ركن كما يصح به قوله شرع الر وض فان فعل شيئاً من ذلك بأن سبق بركن فاقبل أو أقبله أو أواخره في فراغه لم تبطل صلاته وكذا كراهة غير في سبقيه وكراهة تنزيه في الأخيرين انتهى اهـ سم ويأتي آخر الفصل عن النهاية والتي ما يصرح بذلك أيضاً (قوله ولا يتأخر بها) أي بلا عذر و (قوله وأياً كراه الخ) أي ولو بعذر سم (قوله وهذا كراه الخ) اعتدال عن ترك المصنف تغييراً لأوجبه (قوله وهذا لا بد منه) الخ ثم قوله لا يجوز قول هذا كراه الخ (قوله لا يخل الخ) من هذا أن يجعل هذا مثلاً للعبادة الواجبة عند هذا أقرب إلى كلام المصنف بل الخلل في خلافة غاية الحاجة إلى تبجيل المتأخر لأضر وروى عن هذا قتلاً لأبى بلان في إجماعه وروى به وأصله أن المتابعة الواجبة تفصل لوجوه منها هذا وهو أولها فهو وأجس من حيث هو معتبر من غير مد شخصه فلذا

لم يشرف من يصوره الأول والا لامام قائم عنه بعدما أتى به ولا ينفق أهله في حاله المذكور ومقولنا نحن المحدث
تخلف عن الامام فركن في فلا بد أن يكون هذا الخلف عذر والاصالة حاله وإذا كان عذر فهل يكون
كطبى القراء وإن لم يخلف أيضا تشهد ويقى بالورع من سجود الثاني في جرد الامام فلم من التشهد
بعدها أتى به ولم يشرف من الركوع عذر وجد الامام ولم يكن الاعتدال بالاقنوت فهل لا يخلف
التشهد القنوت أو لا يؤثر من قبل وقديرا بالامتناع له وسبقه سجود التلاوة فاشتمل عليه

﴿فصل﴾ في معرفة استعمال الامام الخ (قوله) وتسمية الترك لضعفه الكف فعلا اصطلاحا (أقول) جوابا لما ورد على يؤخذ الخ وقد يقال الاصول لم يسم الترك فعلا انما أطلق الفعل على الكف الذي يعنى الترك فتأمل (قوله) وكذا وركن وكذا بعض ركن كإصراره بوجه قوله قد فسر الخ ورضي عن فصل شيا من ذلك بان سبقه ركن فاضل وقارنه أو تأخر إلى فراغه لم تبطل صلايته وكبره كراهة قصره في سبقه كراهة تنزهه في الآخر اه لا يقال لاحتمال استدراك هذا ان الكلام في وجوب تبطل مخالفة والمخالفة بعض الركن ليس كذلك لانها قول هذا الاصل في الركن لان مخالفته لا تبطل أضعاف المذمومة (قوله) ولا يتأخر (قوله) أي لا يبعد (قوله) أو يأخر أي يولي بعده (قوله) وأما المندوبة ثم قوله لا يقول على ان هذا الخ لعل اللاحق من هذا أن يجعل هذا اعتقلا لمعناه أو حجة فان هذا أقرب إلى كلام المصنف في الخبر الخ

بجلاف نحو جاسة
الاستراحة

﴿فصل﴾ وفي بعض الشروح
القدوة أيضاً تعبد متابعه
الامام في أفعال الصلاة
لغير الصليين ٤١٠
الامام يؤتم به فلا تقلدوا
عليه ما لا يحسن فكمبر
واذا ركع فاركعوا وبشدة
من قوله في أفعال الصلاة
ان الامام اوترك فترام
يتابعه في تركه لانه
تعبد ابطال والامام يعبد
بقوله وتسجد الترك لضعفه
الكف فعلا املاح اصولي
ثم المتابعة الواجبة انما
تحصل بان يتأخر جميع
تصرعه عن جميع تصرعه
والا لا يسجدون وكذا
واول لكن لا يطلان ولا
يتأخر جميعاً ولا يؤتم
ثلاثة ولا يلائق التفتي
سنة تقضى الحلقه
وهذا كما يعلم من مجموع
كل ما هو المذكور ففضل
بان يتأخر بسد افعاله
أي الاموم (عن ابتدائه)
أي فعل الامام

٩ هنا بياض بالأصل

صح التمثيل للواجب مع التنبيه بعده على أن وجوده من حيث العموم فليستأمل سم **(قوله)** ويتقدم
 انتهاء فعل الامام على فراغ **(الخ)** عبارة المحلى أى والغنى يتقدم ابتداء فعل المأموم على فراغ منتهى أى فراغ
 الامام من الفعل انتهت قال الشهاب سم وهى أقرب إلى عبارة المصنف اه ولم ينبه على وجه عدول
 الشارح من كالتشابه بان يخرج من ذلك الاقرب وأقول وجه لتأنيده حمل ما في المتن على الاكل الذى
 سذكروه والافعال المصنف باعتبار وحل الجلال صادقة بما إذا تأخر ابتداء فعله عن ابتداء فعل الامام لكنه
 قدم انتهاءه على انتهائه بأن كان سريع الحركة والامام بطيئها وظاهر أن هذا ليس من الاكل شديدي
 وفي عرش ما وافقه **(قوله)** وأكمل من هذا **(الخ)** كذا في النهاية أيضاً وأما صاحب الغنى فقد اقتصر على حمل
 ما في المتن على صورة الكمال كحسب ما لم يستدرك ما ذكره بقوله ما هو أكل الخ بصري وقد وجه صديق
 الغنى بأن ما ذكره ادخل في صورة الكمال بخلاف ما يقتضيه صنيعهما **(قوله)** فلا يشترع حتى يصل الخ قضيته
 أنه يطلب من المأموم أن لا يخرج عن الاعتدال حتى ينكس اماماً بالسجود وقد يتوقفه اه سم وأقره
 الهاتمي وأقول لا توقف فيه فقد ثبت في الاحاديث الصحيحة ما يشهد كعنه البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي
 والنسائي وغيرهم كل من سجد لله صلى الله عليه وسلم أذا قال سم الله جل جلاله لم يحن أحد منا ظهره حتى يقع النبي
 صلى الله عليه وسلم ساجداً ثم تقع سجودا في بعض الروايات حتى يضع وجهه على الأرض ثم يرتفع فيشرح
 سبم النور ويأستنما داخل من حاله أنه لو أتى إلى هذا الحد لمع الإمام قبل سجوده انتهى وهو ظاهر ولعله
 وجه توقف سم فبما ذكر كردي على أفضل وهو الظاهر وأما جواب عرش بحسب الله المأموم الآن يقال
 أراد الشارح بالوصول للحقيقة أنه وصل إلى ابتداء معنى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانهما بعض
 أعضاء السجود اه فبرده الاحاديث المتقدمة **(قوله)** السابق يعنى قول المصنف في أفعال الصلاة **(قوله)** فالاستثناء
 قوله فان قرنه أى إلى الفصل **(قوله)** السابق يعنى قول المصنف في أفعال الصلاة **(قوله)** فالاستثناء
 الا حتى في المتن (منقطع) أى اذا تكبر ليس من جنس الفعل **(قوله)** وعدم ضرر بالمقارنة **(الخ)** جواب عما عاود
 على التقييد بقوله في الافعال من انهم ضرر بالمقارنة في الاقوال **(قوله)** والأقوال الخ عطف على ما يشهد
 الانقصار على الافعال أى فقط **(قوله)** والاستثناء الخ عطف على حذف المفعول قول المتن (لم يضر) أى لم
 يأت معنى قال عرش ومثل ذلك عدم الضرر والوعزم قبل الانقضاء على المقارنة في الافعال لان المقصود
 الخروج عن الصلاة قبل التلبس بالآخر لها اه **(قوله)** لا ينظام الى قوله كما في النهاية والغنى **(قوله)**
 وتقويم الخ قال الزركشي ويجري ذلك في سائر المكر وهاتى المتعلقة بالجماعة فوضا به أنه حيث
 فعل مكر وهام الجماعة من مخالفتهم ووبه في الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فاته فضلها اذا المكر وه
 لا يؤبى فيسمع أن نسلاته جماعة اذا لازم من انتفاء فضلها انتفاء وفان قيل فماذا تدفع حصول الجماعة
 انتفاء التواب فيها يجب بان فائدة سقوط الأثم على القول بوجوبها ما على العين أو على التكفائية
 والكر اه على القول بانها تستمى كدفع المفسدات للشعار ظاهراً أو مأثراً بالصلوات فلا يقرب من ترك مكر وه فقد
 مر جواباً أنه اذا فصل بأرض مغصوبه بأن المفسقين على حصول التواب فالمكر وه أولى معنى **(قوله)** فما
 وحديثه أى فيما قرئت فقط سواء كان ركناً أو كثر من معنى ونمايه **(قوله)** ذلك أى قول المصنف بأن
 يتأخر الخ **(قوله)** أيضاً أى كما يصح أن يكون تفسير للمتابعة الكلمة المشار اليه بقول الشارح وأما

(ويتقدم) انته فعل
 الامام (على فراغ) أى
 المأموم (منه) أى من فعله
 وأكمل من هذا أن يتأخر
 ابتداء فعل المأموم عن
 جميع حركة الامام فلا يشترع
 حتى يصل الامام لحقيقة
 المنقول اليه ودل على أن
 هذا تفسير لكلام المتابعة
 كما يتقرر لا يشهد وجوبها
 قوله (فان قرنه) في الافعال
 كدليل عليه السابق فالاستثناء
 منقطع وعدم ضرر بالمقارنة
 في الاقوال المعلوم الاولى
 لانها أخف أو الاقوال
 ولو السلام كدليل عليه حذف
 المفعول الفساد للعموم
 والاستثناء الا في الاصل
 فيه الاتصال (لم يضر)
 لا ينظام القدوة مع ذلك ثم
 تركه بالمقارنة وتقويمها
 فيما وجدت فيه فضلة
 الجماعة كما مر بمسوطا في
 فصل لا يتقدم على امامه
 ويصح أن يكون ذلك
 تفسير للوجبة أيضاً

بن ليس في صلاة إذا لم ينسب دخوله فيها الاثرام التكبير واواما بعد ذلك اعلمه بندهم جعل المأذون على ما يشمله في القبض والسك والوقوف
 أو اعتقدنا جميع تكبيره معصية بين خلافه واقتله بغوى ياته لو كبر في انما لم يكبر انما اعتقدته مغر داخض في ان اعتقدنا خارج
 والذي صرح به غير انما لا تعتقد (٣٤٢) وان اعتقد تقدم حرمان الامام وهو الذي دل عليه نص البولي وكلام الروض ولو زال شك

في ذلك عن قريب لم يصح
 كالشك في أصل النية (وان
 تخلف ركن) فعلى نصير
 أو طول (بان فرغ الامام
 منه) سواء وصل الركن
 الذي بعده أم كان فيما بينهما
 (وهو) أي المأموم (فيما)
 أي ركن (قبله) لم يطل
 في الجمع) وان لم يعتمد
 النصير الصحيح لا يتأخر في
 بالركوع ولا بالسجود
 فهما أسبقكم به اذا ركعت
 تدركونه اذا ركعت فافهم
 قوله فرغ غايته متى أدركه قبل
 فراغ من لم يطل قطعاً فان
 قليل من هذا ان المأموم
 لو طوّل الاعتداء لم يطل
 حتى يجعد الامام وليس بين
 السجدين ثم لحق لا يصح
 وحديثه يشكل عليه ما لو
 جعد الامام الثلاثة وفرغ
 منه المأموم قائم فاصلته
 يطل وان سقطت الفرق
 ان سجدة التلاوة لما كانت
 توجد خارج الصلاة أيضاً
 كانت كالشغل الاجنبى
 ففقت الحالفين باختلاف
 اقامة بعض آرائه الصلاة فانه
 لا يفتش الا ان تعدد (أو)
 تخلف (ركعتين) فعليين
 من الويل (بان فرغ) الانمام
 (منها) وهو فيما قبلهما
 بان ابتداء الامام الهوى

أى أولنا لما بان أنما سم (قوله بن ليس في صلاة) أى لم يتيقن كونه في صلاة بصرى (قوله ما لم
 بين خلافه) أى إذا بان خلافه لم تعتد صلاته نهايتومنى (قوله انما لا تعتد الخ) اعتداه النهاية
 والمخفى أيضاً كما مر نفا (قوله في ذلك) أى المناقاة (قوله كالشك في أصل النية) يؤخذ منه أنه لو مضى
 معه ركن ضرر وانما العن قريب فلتأمل ثم رأيت من صرح به في فتح الجواهر بصرى فوق المتن (وان تخلف
 الخ) أى من غير عذر نهائية ونفى (قوله سواء أوصل الخ) عبارة المعنى كان ابتداء الامام رفع الاعتدال
 والمأموم في قيام الركعة اه (قوله لم يطل قطعاً) وكذا اذا تخلف ركن بعد لم يطل قطعاً معنى (قوله
 ثم لحق الخ) أى بان هوى للسجود الاول قبل هوى الامام للسجدة الثانية ع ش (قوله فرغ منها الخ)
 خرج بهما وهوى السجود قبل فرغ الامام منه فلا يطل صلاته وان قام الامام من السجود قبل تلبس المأموم
 به وجب عليه الوقوع في السجدة (قوله والامام قائم) أى لم يسجد فدخل فيما لم يكن في هوى السجود
 مع ثقبه عن السجود عند ساقى قام الامام عنه ع ش (قوله وان لحقه) انظر ما رجع الضمير المرفوع
 والنصوب ويشيى أقول الظاهر ان الاول للمعلوم والثاني للامام (قوله ان سجدة التلاوة الخ) هذا ما رجع
 اليه الشارح بعد ان ضرب به على قوله أولاً ان القيام لم يفت سجود التلاوة لرجوعهما اليه يمكن للمعلوم
 شبهة في التخلف فخلط صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يغوب بانتقال الامام عنه فكان للمعلوم شبهة
 في التخلف لا كإفالة في الجملة فنبحث في المشاغلة لم يطل صلاته بذلك انتهى واقتصر مر على الفرق المحررب
 سم (قوله لما كانت الخ) كمن حاله أن سجدة التلاوة كانت سجدة تامسة مقبلة دليل أن ما يقع خارج
 الصلاة أو ما شرفه كانتا مخالفاً لغيره المشيخ خلافاً سجدته من زمن الصلاة بصرى ولعل هذا أحسن من
 قول سم ما فيه قوله قد خرج الصلاة أى وليست من الصلاة وانما وجبت نيتها سم (قوله الا ان تعدد)
 هذا الاستثناء مطلق (قوله بان ابتداء الامام الهوى الخ) أى للمأموم في قيام الركعة مغنى وسم زاد
 البصرى وكذا تركه الشارح لوضوحه اه أقول ولعل من قوله بعد بان تخلف الخ (قوله بان كان
 أقرب للقيام الخ) أى أو ألتبس ما على السواء كما صرح به الزبائى ع ش (قوله فتولى الخ) أى
 تصور التخلف ركنين سم (قوله أى عنه الى السجود أو سلك الركوع) اه ان كلام من الاحتمالين
 لا يرفع الاشكال في عبارة شرح الارشاد من صلاته اذا كان أقرب الى القيام من أقبل الركوع
 يصدق عليه كمن العاربتين المذكورتين بصرى (قوله حتى ركن الامام) أى أو قبل الركوع كما
 يأتي عن شرح ما فضل (قوله قراءة السورة الخ) أى وسجدات الركوع والسجود مغنى (قوله
 لسنة الخ) منها لما شغل تكبيرا بعد ركن وقد تركه الامام فلا يكون مبدوراً ع ش (قوله ومثله)
 أى الخلف لقراءة السورة (قوله ولا أعام التشهد الخ) أى الذى أتبعه الامام سم ورشيدي (قوله
 قلت الفرق ان سجدة التلاوة لما كانت توجد خارج الصلاة الخ) هذا ما رجع الشارح اليه بعد ان ضرب به على
 قوله أولاً قلت الفرق ان القيام لم يفت سجود التلاوة لرجوعهما اليه يمكن للمأموم شبهة في التخلف فطلعت
 صلاته به بخلاف ما نحن فيه فان الركن يغوب بانتقال الامام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لا كإفالة في الجملة
 فنبحث في المشاغلة لم يطل صلاته بذلك اه واقتصر مر على الفرق بالمضروب (قوله لما كانت توجد
 خارج الصلاة) أى وليست من الصلاة وانما وجبت نيتها (قوله الهوى للسجود) أى للمأموم في القيام
 (قوله فتولى في شرح الارشاد) أى في تصور التخلف ركنين (قوله ولا أعام التشهد) لا ية الى ان قضية

للسجود يعنى زال من سجدة القيام فيما يظهر والابان كل أقرب للقيام من أقبل الركوع فهو لا ية في القيام فلا يصح ركن وقول
 قوامه هوى السجود فيهم ذلك فتولى في شرح الارشاد وان كان للقيام أقرب أى منته الى السجود أو سلك الركوع (فان لم يكن عذر) بان
 تخلف لقراءة الفاتحة وقد تعدد تركها حتى ركن الامام أو لسنة كقراءة السورة ومثله ما لو تخلف جلسة الاستراحة أو لا أعام التشهد الاول
 اذا قام امامه وهو في آتائه تصديره في الجلوس الغير المألوف منه

وقول كثير من الخ (اعتدته النهاية وقال سم منهم السيد السجودي وقد طالب بما إذا أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو نظير ما قالوه في الخطب لقنوت اذا تركه الامام ومجدوقية هذا التقيد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب الختلاف ولكنه يجوز الا انه يصير مختلفا بغير عذر فليست اسهل اه واقرعش والرشدي (قوله التبريد اطلوب) فيه نظر فانه مطلوب منه ان يؤدي الى الخلف كلها الا ان يكون مراده الذي لا يجبل على النهاية (قوله لا لتمام الشهيد) أي الاول وخرج بالانعام لو كان الامام سر سريح القراءه واثبت به قبل دفع المأموم واسمه من السجود وقام فينبغي للمأموم متابعتة وعدم اتيان بالتشهد وفي الحاله المذكوره فلو خلف للتشهد كان كالخلف بغير عذرش أي باتفاق المجع (قوله مطلوب كالواقي المذخور) قياس ذلك ان يخلف مصلح الصبح خلف مصلح الصبح لا لتمام القنوت كذلك بخلاف ما تقدم في مصلح الصبح خلف الظهر وكان الفرق عدم كونه غير مذكور والخلف بانعامه بطلات صلواته اذا انتصب الامام فخلف هو لانعامه لمفعش الخافسة فيها ليس مطلوب ما لا يترك الامام بالكمية وانتصبة فختلف خلافا ما قلنا بطلب الخلف لانعامه فلا بطلان كما هو ظاهر بمجرد انتصاب الامام لانفتح ان قضيت ذلك اذ لم يحدث ما لم يحدثه الامام من جلوس أو تشهد اذا الامام قد اتى جميع ما كان قبل قبل فرافعه ومن التشهد ولو رفع واسمه من السجدة الثانية فوجد الامام تشهدتم قام فنبهني انه باقى في خلفه للتشهد ما قبل في خلفه لانعامه من كونه غير مذكور وفيه لعدم طلبه أو موعود والطلب بالشرط المذكور وفيه باق فريسان السيد لا يقال ينبغي عدم جواز الخلفه لم يحدث بخلفه ما لم يحدثه الامام من الجلوس للتشهد وان لم يجتمع فيه فليست أم ثم رأيت ما في فن قنواي السيوطي فلا تأمل ولغيره وفي شرح العباب بعد كلام طويل من جلسته نقله عن الشرف المناوي في الواقي الامام به من التشهد الاول انه يجوز للمأموم ان يعلم ما نصه قال فليد السيد السجودي ل ينبغي ان يكون لانعامه يسندوا به اناله حيث أمكنه ادراك القيام مع الامام وهو أولى من نذب الاتيان بالقنوت وجلسه للاستراحة مع ترك الامام لما هو لزام ركع الامام قبل ان يتم هذا المختلف لانعام التشهد الفاتحة فظاهر انه بشرعية الخلفه لم يكونه مذورا فتم الفاتحة ونسب في نظم صلاة نفسه لم يسبق كما بمن ثلاثة أو كان مقصودا وقد اختلفت قنواي أهل العصر في ذلك اه وفيما ذكرنا خواتم نظره والذي يظهر انه كالخلف لبدء العتوق وفيه باق في حيث شرع له الاتيان به قد يفرق بان هذا لم يطلب منه في هذا الجلوس الا التشهد فلا تقصيره منه بوجه في الاشتغال به بخلافه هناك طلب منه شي آخر ووجوبه بالفاتحة بان ظن ان ما أدركه من الزمن يسع سماع الفاتحة فركع الامام فيها على خلاف ظنه اه ثم ذكر فيمن اشتغل بالاعتقاد والعتوق فركع الامام قبل ان تعلمه الفاتحة فسواء كان ظن ان ما أدركه من الزمن يسع ما اشتغل به مع الفاتحة أم لا اذا خلف بعد ركوع الامام لباقي بما الزنا به من قراءته من الفاتحة بقدر ما اشتغل به ثم عا كبر في انه حينئذ كبر على القراءه أولا أو طنب في نسيده انه كبر على القراءه فعلى خلاف ما مشى عليه فيما سألني أي عقب قوله الاستفاده وفي هذا الشرع وحينئذ يشكل تنظيره فيما قاله السيد ولو أتى الامام ببعض القنوت وترك الباقي فختلفه المأموم فهل يصحون تكبيله القراءه عند السيد على قياس ما ذكره في مسئلة التشهد مع قوله والذي يظهر انه كالخلف لما الخلفه عطفاته رجعي المختلف المذكور والله كبر على القراءه فلا أن يكون التنظير من حيث الجزم وانه ينبغي اجراء النزاع الا في شيء حيث مشى الشارح في هذا الشرع على انه لا يطلب الخلف لانعامه احتاج الى الفرق بين ذلك ومسئله القنوت المذكور فليست أم (قوله وقول كثير من ان خلفه لانعام التشهد مطلوب) منهم السيد السجودي بدو المطلوب اه اذا أمكنه ادراك القيام مع الامام كما هو منقول عنه فيسار وهو نظير ما قالوه في الخلف للقنوت اذا تركه الامام ومجدوقية هذا التقيد انه اذا لم يمكنه الادراك المذكور لا يطلب الخلف ولكنه يجوز الا انه يصير مختلفا بغير عذر فليست أم على الخلف لانعام التشهد بخلاف علم الخلف لانعام السجدة وان السجود ولاضاطة لهوا يحصل المقصود به واقل وأكثر والتشهد بعد وضوءه مدر (قوله مطلوب فيكون كالواقي المذخور) قياس ذلك ان يخلف مصلح الصبح خلف مصلح الصبح لا لتمام القنوت اذا

وقول كثير من ان خلفه
لانعام التشهد مطلوب
فيكون كالواقي المذخور

مجموع القول بعضهم انه كالمسوق (٣٤٤) ثم رأيت شيئا وغيره مصرحوا بما ذكرته ومما اتفق عليه القنوت ما وافق هذا على ان اذله

مستدبر الواجب هو الاعتدال
فليختلف لفعل مستون
بغلاف هذا (بطلت)
صلاته فحسب الخاتمة وان
كان) أي وجد جذور (بأن
أسرع) الامام (قراءته)
والمأموم بطلت والقراءة لم يجر
خلق لا الوسوسة أو انتظار
سكنة الامام ليقرا فيها الفاتحة
فركع عقبا على الأوجه أو
سهاض حتى ركع الامام ولم
تقبل الوسوسة بها لظاهرة
وان قدسيت بها في ادراك
فضله القوم لثاني التفصيل
ثم لانه اذا اختلف لها الى
تمام ركعتين يستلزم ظهورها
امسح بخلف الوسوسة فلا
يستعاض عنها شيئا منها كتعمد
تركها أو شيئا في الوسوسة
صار كالتلف في حيث قطع
كل من رآه بأنه لا يكتنع تركها
أن يأتي فيما يقضي بالحركة
وبابعد قول ومثله فله
الاختلاف لا يكملها الى قرب
فراغ الامام من الركن الثاني
فيستدبر بل لم يطلان صلاته
بشرع الامام فيما بعدنية
المغفرة فان بقي عليه شيئا منها
لا يكله وجبت ان يحصل
اغتنار وركعتين فقط
للموسوس اذا استمرت
الوسوسة بعد ركوع الامام
فان تركها بعد اغتفر
الاختلاف كما لها ما يسبق
يا كثر من ثلاثة طويلا لانه
لا تقصير منه لان وقوفه نظر
بل الاوجه أنه لا فرق لان
تقويتها كالمقبل ركوع

طلب القنوت من الامام هناك فليست امل وبخلاف ما لو تخلف لان تمام السورة لان السورة لا با له او تحصيل
بآية أو أقل أو أكثر والتشبهه مضبوط ويحدود وبخلاف ما لو تخلف لاطالة السجود لان اطالته بعد دفع الامام
منه غير مطلوب سم (قوله) كذا وافي المذود (أي خففه لثلاثة ركعات طويلا عس (قوله) مجموع (خلافا
للهاية يكرس (قوله) انه كالمسوق (أي غير ركع مع الامام ويعمل عنه الفاتحة (قوله) بما ذكرته (أي من
أن تخلف لان تمام التشهد الاول غير مطلوب فيكون كالأوقا الغير المذود (قوله) ومما (أي) لعلمه قبل قول
المصنف فان اختلف فعلمه الخ (قوله) لعل الخ (أي لعل الامم يعني في (قوله) باختلاف هذا) أي اختلف لان تمام
التشهد فانه تخلف لفعل مستون هو الجالس للتشهد الاول قول المن (بطلت) أي سواء كانا طويلا كان
تخلف الامام في السجدة الثانية حتى قام الامام وقرأ أو ركع ثم عس في الاعتدال أو قصيرا طويلا بلا كان ابتدأ
الامام هو السجود والامام في قيام القراءة أو ما كونهما قصيرين فلا يصور معنى (قوله) أي وجد
الى قوله وقد ينظر في في الهاية الا قوله ولم تقصد الى امان تخلف وقوله كتعمد تركه الى في الاختلاف (قوله)
والمأموم بطلت والقراءة) كذا في النهاية وترى المسجع وقال المصنف أي كان المأموم بطلت والقراءة ووافقته قول
شرح بافضل وأسرع الامام قراءته وركع قبل ان يتم المأموم فاتحته وان لم يكن بطلت والقراءة اه وجبولة
الصبري على المسجع قوله كان أسرع امام قراءته المراد منه انه قرأ بالوساطة المتعبد أمال وأسرع عوف العادة
فلا يخلف المأموم لانه كالمسوق ولو في جميع الركعات يكفي عس على مر وقوله وهو بطلت والقراءة
لعل المراد بطلت بالنسبة لاسر الامام لا بطلت في ذاته مطلقا ولا ردح لكان الامام معتدل والقراءة فان
الظاهر ان الحكم فيها كذلك شوي اه (قوله) فركع عقبا (أي) فقرأ أو أو يدمض من يسير بركعة قراءة
سورة قصيرة أو يؤخذ من قولهم أو انتظر الى ان ياتي به لو علم من حال الامام المبادرة بالركوع بعد الفاتحة فليس
يعدو برصى أو قول وياي تبيل قول المصنف ولو تقدم الخ اصرح بهذا المأخوذ (قوله) على الاوجه (أي
خلافا لقول الركني تسقط عنه الفاتحة سم ونهاية (قوله) أو سهاض (أي) بخلاف ما لو تركها بعد استحي
ركع امامه فلا يكون معذورا عس أي كما تقدم وبأني الشرح (قوله) تبدل الوسوسة هنا الخ (خلافا
للهاية ولكن اعتمد بحسبه عس والرشدي مقالة الشرح (قوله) لا هنا) محل تأمل بناء على ان المراد
بأظهاره ما يطول زمانها عا اذا أسرع في الركوع والرفع منه والهوى تحقق التأخر اذا كور
مع انه لم يضر من طويل عرفا فيما يظهر برصى ومما اعتمد عس والرشدي كلام الشارح (قوله) فلا
يسقط الخ (قوله) فلا يغفر له ثلاثة اركان طويلا كان أحسن لان عدم السقوط مشترك بينهما وبين غيره
جسل (قوله) شيئا منها) أي القراءة (قوله) ما بطلت بالحركة (أي) فيحصل الامام الفاتحة عنه (قوله) وما بعد
قوله ومثله) معطوف على قوله كتعمد تركها ومن جملة ما بعد قوله ان ذكره وما تخلف لان تمام التشهد
الاول فيبعد كلامه انه الاختلاف الى قرب فراغ الامام من الركوع ولو قلتم هذا وجد الامام ركعا فقياس
ما ذكره امتناع الركوع بعمله لانه غير مسبوق بعدمه عند الاختلاف بدليل بطلان صلاته بخلفه وركعتين كما
صرح به كلامه موحيثذا فظاهر على ما قاله انه يختلف أيضا لقراءة الفاتحة الى قرب فراغ الامام من الاعتدال
فيكونه عند قرب فراغ من ذلك قبل فاتحته نية. فترقة سم (قوله) فراغ الامام من الركن الثاني) أي بان
يشرع في هوى السجود ويحدث فخرج به من حد القيام عس (قوله) فينبذ (أي) حين قرب ذلك قبل
اكمال الفاتحة (قوله) لا يكله (أي) ما بقي من الفاتحة لم يتعلق بقوله نية المغفرة (قوله) ان يحصل اغتنار
ركعتين الخ (قوله) قد يهرس هذا انه يغفر له الاختلاف وركعتين مع انه ليس بمراد كما عس لما تقدم برصى أي بل المراد

اختصار قرب الفراع من ركبتين **(قوله أنشأ ذلك)** أي تريد الكلمات **(قوله أم من شكك الخ)** أي بعد فراغه منها نهاية أي من الفاتحة أو لم يترك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت إعادة وهو معذور وصورة ذلك أن يثبت في أنه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كل ذلك قبل فراغ الفاتحة في السجدة فرجع اليها لغيره ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحرف فهاهنا الوجه المطلوب فهنا من نحو الهمس والراء فاعادها لما أتى بها على الأكل فانه من الوسوسة فيها يظهر عرش أقول الظاهران ضيقه هنا في النهاية راجع إلى الحرف وفصوله الشك حيثما ذكره عرش آخر أقوله بخلاف ما لو شك الخ **(قوله تركه)** أي ترك الوسوسة **(قوله دفع ذلك الخ)** مفعول ثان له قيد **(قوله وألحق الخ)** اعتدله النهاية وفاة لوالده وما لبس سم ثم قال وقياس ما أتى به شخصان من الإلحاق اعتداده الآخرين إلا في الاعتقاد بخلاف ما أتى في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ اه **(قوله وقد ينظر فيه)** أي في الإلحاق **(قوله من ذلك)** أي المنتظر والسامع **(قوله كن تخلف الخ)** فيكون مسبوقا في الصورة والمقرضة سم أي غيركم مع الامام ويجعل عنه الفاتحة **(قوله وقد أتى جمع فين سبع تكبيرة الرفع الخ)** يعني ما لو كان مع الامام جماعة فكبير يخص للأحرار فظن أحد المؤمنين أن الامام ترك فرجع قبل تمام قراءة الفاتحة فحينئذ ان الامام لم يرجع فيجب عليه العود للقيام لكن هل يكون الركوع الذي كور فاطما لعمو الا فستأنف قراءة الفاتحة أولا وان طال فتم عليها فم ينظر والآخر بالثاني لان ركوعه معذوره في نفسه السكون الطويل سهل وهو لا يقطع الموالاته في أضامه لو كان مسبوقا فترك والحال ما ذكر ثم تبين ان الامام لم يرجع فقام ثم رجع الامام عقيب ثبته فهل يرجع معه فنظر الكونه مسبوقا ولا بل يخلفه بقرآن الفاتحة بعد ركوعه فما وقع في ركوعه فيمنظر والآخر بالثاني أيضا عرش **(قوله فكبير)** أي الامام و**(قوله فظنه)** أي المأموم التكبير **(قوله بانه الخ)** متعلق بقوله أتى **(قوله وبه الخ)** أي بانتهاء الجميع المتقدم وشيئى **(قوله افتتله آخر الخ)** اعتدله النهاية بغيري **(قوله بانه الخ)** أي من سبع تكبيرة الرفع الخ والجار متعلق بالانتهاء **(قوله كالناسي للقرعة)** أي فيكون كبطل للقرعة سم **(قوله ومن ثم الخ)** أي من أجل كون هذا الاقتداء مردودا ويحمل من أجل

أنشأ ذلك من تفسيره في العلم أم من شكك في انعام الحرف فلا يشده تركه بعد ركوع الامام دفع ذلك التفسير وألحق بمنظور سكنة الامام والسامع عنها من نام متكئا في تشهد الاول فسلم بقوله الاول الامام راكع وقد ينظر فيه بالفرق بينهما ما بان كلامه من ذلك أخركم من القيام ما سمعها بخلاف النائم فلا وجبه أنه كن تخلف لرجعة أو بطله حركة وقد أتى جمع فيمن سم تكبيرة الرفع من سجدة الركعة الثانية فخلص التشهد طائفاً بالامام يتشهد فأخاه في الثالث فكتبه الركوع فظنه لقيامه فقام فوجده واكها بأنه يرجع معه ويجعل عنه الفاتحة لعذره أي مع علم ادراكه انام وبه رد افتاء آخرين بأنه كالناسي للقرعة ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود مشلأ ثم ذكر فليضم عن سجدة الاول الامام راكع

ما بعد قوله المذكور ما لو تخلف لأتمام التشهد الاول فيشك كلامه ان الخلف إلى قرب فراغ الامام من الركوع علان الركن الثاني من الأركان الفعلية التي هي المعتدلة هنا ولو قام هذا فوجد الامام راكعا فقياس ما ذكره امتناع الركوع معه لانه غير مسوق لعدم عذره بالخلف بدليل بطلان مسلاته بخلفه ركعتين كما مر حبه كلامه حيثما ظاهر على ما قاله انه يخلف أيضا لقراءة الفاتحة إلى قرب فراغ الامام من الركن الثاني عما بعد القيام بان يفرغ من الاعتدال فيلزم مع عذره فراغ الامام من ذلك قبل فاتحة نية المغفرة وهكذا فلتأمل **(قوله وألحق بمنظور سكنة الامام والسامع عنها)** نام متكئا الخ أي في هذا الإلحاق شخصاً المشابه الرمي والفرق بينهما بين المرحوم الزامه بالخلف لما عليه المغفرة لعل القرعة يفرق بينهما وبين بطله الحركة بقدرته في نفس الامر على ادراك محل القرعة بخلاف البطل عوقا ما أتى به شخصاً اعتداده انقلبه آخر الخ أي واجتماع اختلاف ما أتى في قوله ومن ثم لو نسي الاقتداء في السجود الخ فلتأمل **(قوله وبطله حركة)** أي فيكون مسبوقا في الصورة والمقرضة **(قوله وبه رد افتاء آخرين)** اعتدله الاقتداء مر **(قوله بانه كالناسي للقرعة)** أي فيكون كبطل للقرعة * **(قرع)** * مثل الجلال السويطي عن مامون اشتغل عن التشهد الاول بالسجود الذي قبله فلما فرغ من السجود وجد الامام قد تشهد فقام ففعل يتشهد ثم يقوم أو يترك التشهد ثم يقوم وأطال السائل في التفصيل والتبريع فليأبه بقوله قدر تدنظر في هذه المسئلة مرات والى تحرر على بطريق النظر غير يحالنه ثلاثة أحوال الاول أن يكون هذا البيعة لقراءة فتأخروا تمام الفاتحة وفرغ من هاتين مضي الأركان المعتبرة وأخذ في الركوع وبعده فلما فرغ من السجود قام الامام عن التشهد وهذا حكمه مواضع في الخلف للتشهد هو قوط الفاتحة عن ادائه وتذكر كمال الامام ظاهر الثاني أن يكون أطال السجود فغفله وهو اوهنا لا سبيل إلى تركه التشهد لانه لما لم يشهد لكن

افتتاح الجمع المتقدم (قوله ركع مع الخ) فيعطف عرش جملة سم الاوجه انه كبطيء القراءة على قياس
 ما صرف الهاشم عن شخشا الشهاب الى الخ اه (قوله كالمسبوق) أي ذكر ركع مع الامام وتسقط عنه القراءة
 (قوله) فترقيم بين هاتين الصورتين الخ أي صورتين شيان القراءتين من كونه مقتديا بكلهما فظاهر لانهما
 محل واحد فافقنا في ترقيمهما للاصحاب وأما قول الشهاب سم كل مرادة صورتين سم تكبير الرفع وصورة
 الناسي للقرة فغريب لانه ان كان التكبير في ترقيمه سم للاصحاب فلا يصح لان مسئلة سم تكبير الرفع
 ليست محل واحد فافقنا حتى يستدل للاصحاب وينسب اليهم أنهم عرفوا انها من مسئلة الناسي للقراءة وان
 كان التكبير في نفسه للجمع المنفرد بين عامي فلا يصح أيضا لزم تعرضوا في افتقارهم للفرق كما ترى ولا مسئلة
 التسمين ونسبى في البصري والكوفي ما وافقه ما أي الرشدي في تفسير الصورتين (قوله فبما
 ذكرته الخ) أي في قوله أو قد ينظر فيه بالفرق الخ (قوله من يدرك قيام الامام) أي كمنظار السكينة
 والناسي للقراءة (قوله ومن لا يدركه) أي كالنائم في التشهد والسامع لتكبير الرفع من السجدة
 والناسي للاذنية في السجود واعتد النهاية في هذه المسائل الثلاث انه فيها كالناسي لقراءة قصيرة على نظم
 صلاة ففهمه سبق بأكثر من ثلاثة اركان طولية قول المتن (وركع قبل انعام المأموم الفاتحة الخ) أي
 والحال انه لو اشتهل بأتمامها لا اعتدل الامام وجده قوله كذا في النهاية والمغني وأشار بذلك الى ان المراد انقسم
 هنا وهو الخلف بركنين ما يشمل ما بالقراءة فيندفع حيثما استشكل سم لعمري بما فيه قوله فيل ينعم وتسقط
 البقية كيف يصدر على هذا التقسيم وهو الخلف بركنين له (قوله وجوب) الى المتن في النهاية والمغني
 (قوله الى الرابع) أي كالقيام في المثال الا قد (قوله او اعلى سورة) أي كالشهاد الاول فيه (قوله في
 فام أي الامام (قوله وان تقدمه) أي القيام أو التلبس به (قوله أو بالجلوس) عطفي على قوله بانقسام (قوله
 ولو للتشهد الاول) أي كما يكون للتأخير سم (قوله بان تلك) أي جالسة الا ان قد (قوله في الخ) أي ما خلقت
 بالركن القصير في عدم الحسان (قوله سم الخ) جواب في فام الخ سم (قوله أو بعد تسليمه) عطفي على
 قوله قبل تلبس الامام الخ (قوله فاقبال الخ) عطفي على قوله سم الخ (قوله مما ذكر) الى المتن في المغني
 والى قول المتن ولو لم يتم في النهاية (قوله مما ذكر) أي من الثلاثة (قوله الى الرابع الخ) فلو كان السبق
 بلو بعد اركان الامام في الخامس كان خلف بالركوع والسجدة والتبسم والقيام والامام حيث شئت في الركوع وظلت
 الاوجه عندى أنه يحل جالسا قصيرا ولا يستوعب التشهد لانه لا يلزمه بحق المتابعة الا الجلوس دون انقاطه
 بدليل انه لو جلس مع الامام كما كفاه وان قام وقدر كم الامام في سقوط القراءة عنه نظر اعتمد صدق
 الضابط عليه الثالث أن يكون أطال السجود بعد هذا أو لم يكن الحال الثاني بقصر الجلوس وأما سقوط
 القراءة فلا بدليل الجرح لانه غير مذكور أصلا بل عندى انه لو قيل بان هذا الخلف يطل انعمه لم يعبد
 لكن لا يساعده عليه من المنقول حيث صرحوا بان الخلف بركنين ولو فسر بعد لا يطل ولم يفرقوا بين ركن
 وركن ولا جرى على الخلاف سم أطول اه وأقول اما لما ذكره في الحال الثاني من أنه لا بدليل الى ترك التشهد
 فيه نظر لان كل من التشهد الاول وجلسه سم لا تتوقف صحة الصلاة عليه وانما تجب متابعة الامام فيعاد
 كان فيه بدليل انه لو تركه والامام فيه عدلا يلزمه العدوالة أو سهوا فقام الامام قبل تركه لا يعود اليه من
 التوقف فيما اذا قام وحق الامام قدركم في سقوط الفاتحة فينبغي أن يجري فيما في قول الشارح من ثم
 لم ينس الاقتداء في الصور الجوزأما الحال الثالث فينبغي أن يخلف بغير عزو يقطع بخلفه بغير علم وان
 يجري فيه بالنسبة لقراءة الفاتحة اذ ترك الامام ما سوى فيه اذا وقف بعد القراءة الى ان ترك الامام فلتأجل
 سم (قوله ركع مع) الاوجه كبطيء القراءة على قياس ما صرف الهاشم عن شخشا الشهاب (قوله
 هاتين الصورتين) كل مراده بالصورتين صورتين سم تكبير الرفع وصورة الناسي للقراءة فلتأجل
 (قوله في المتن فيل ينعم وتسقط البقية) كيف يصدر على هذا التقسيم وهو الخلف بركنين (قوله ولو
 للتشهد الاول) أي كما يكون للتأخير (قوله سم الخ) جواب في فام الخ

وركع معه كالمسبوق فترقيم
 بين هاتين الصورتين صريح
 فيعاد ذكره من الفرق بين
 من يدرك قيام الامام وبين
 من لا يدركه (وركع قبل
 انعام المأموم الفاتحة فقبل
 يتبعه وتسقط البقية)
 لغزوه كالمسبوق (والصحيح)
 أنه بينهما وجوب وليس
 كالمسبوق لانه أخرجهما
 (وسمي خلفه على ترتيب
 صلاة نفسه (مالم يسبق
 بأكثر من ثلاثة اركان
 مقصودة) لانهما وهي
 الطولية فلا يحسب منها
 الاعتدال والجلوس بين
 السجدة لانهما وان قدما
 لكن لانها متمايل لغزوها
 كما ترى في سجود السهو ولا بد
 في السابق بالاكتمال المذكور
 أن ينتهي الامام الى الرابع
 أو ما هو على صورته حتى قام
 من السجود مشلا ففرغ
 الامام فاتحته قبل تلبس
 الامام بالقيام وان تقدمه
 جلسته الا انما ذكرها بالجلوس
 ولو للتشهد الاول كما اقتضاه
 كلامهم فيها وما يفرق بان
 تلك قصيرة يطل تطويلها
 فاشغرت بخلاف التشهد
 الاول سم على ترتيب نفسه
 أو بعد تسليمه كما قال فان
 سبق بأكثر مما ذكر
 بانتهى الى الرابع

أولاهم أو تعدوه في القيام
 تقبل بفرقة بالنيحوجيا
 تعذر الواقع (والاصح) أنه
 لا تلزم بمقارنته بل بنبه
 وجوبه بالتم بنسب مقارنته
 في معاهو (فمعس المخالفة
 في سببه على ترتيب نفسه
 ومن ثم أبطل من عامد عالم
 وإذا تعذر فكر وهو الآن
 لم يتم الفاتحة تخلفا لا كلها
 مالم يسبق بالاكتر أيضا ثم
 يتداول ما فاته (مدسلام
 الامام) كالسوق (ولم يتم)
 المأموم - الفاتحة لشغل
 بدعاء الافتتاح مثلا وقد
 وقع له (فعدوز) كبهي
 الفرق في حكمه عامر وطاهر
 كلامهم هنا دون موان لم
 يستدبه دعاء افتتاح
 بان لم يأت له بذلك الفاتحة
 أو اشتغل به ويشتغل بشكل
 بجماري نحو تارك الفاتحة
 متعمدا إلا أن يفرق بان له
 هنا نوع شبهة لا تشابه بصورة
 منتقلة فها مر أيضا
 فالخلف لا تمام التشهد
 أحسن منه هنا وبما في
 المسوق أن يجب عدم عدوه
 كونه اشتغل بالسنة عن
 الغرض الآن يفرق بان
 المسوق يعمل عنه الامام
 فاحطه بان لا يكون
 منصرفا لغير الغرض
 والواقع لا يعمل عنه فعدوز
 للخلف لا تكمل الفاتحة وان
 قصر بمرسه بعض الزمن
 لغيره لان تقديره باعتدال
 لكنه دون الواقع والحاصل

صلاته قاله البلقيني نهاية وبقي ما يتعلق به (قوله كأنوك) أو كركع الركعة الثانية (قوله في الاعتدال)
 أي اعتدال الركعة الأولى مثلا عرش (قوله أولاهم أو تعدوه في القيام) أقول إذا تعدوه في القيام فمقتضيه
 كإهوا واجب عليه ثم قام للركعة الأخرى فهل ينبغي على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوضوء له لا يجوز
 البناء لا تقاطع قراءته بخلاف ذلك القيام في قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما سئل: لا يفرق بينه
 الفاتحة كان تابع امامه فهل جوعه بعد السجود في قيام تلك الركعة بعينه وأما مسئلة ما لو قام أي الامام وهو
 أي المأموم في القيام فلا يبعد حيث بدأ على قراءته لعدم مقارنته حيث قد قبله فليست له على ج
 ولكنه ما عدا في حاشية المنهج البناء في السنتين ونقله عن ابن العماد أقول وهذا هو الأقرب والقلب اليه
 أميل عرش أقول ولو يأتى عن الحلج اعتماد الاول وإن قول الشارح لا يوافق إذا تبعه فركع كالصريح في
 الثاني (قوله بل تبعه الخ) قضية كلام الشيخ عرش أنه لا يضمن قصد المتابعة وهو أحد إحتمالات ثلثة بدأها
 الشهاب سم في حاشية المنهج الثاني أنه يشترط أن لا يقصد البناء على نظم صلاة نفسه والثالث وهو أنه
 استفاد أنه لا يشترط شي من ذلك بل يكفي وجود المتابعة بالفعل وقول الشارح لا يوافق إذا تبعه فركع
 الخ يؤيد ما قاله شيخنا عرش الآن يقال أنه لا يقضي وجوب التصديق بما يقا به أنه إذا قصد كان حكمه
 ما ذكره واستظهر سم يلزم منه ضعف حكم البلقيني بالبطان في الصورة المتقدمة التي ذكرها الشارح
 مر فتأمل وشي في قوله وما استظهره سم يلزم منه الخ لم يظهر في وجهه لزوم (قوله وجوب) با فإذا كان قائما
 واقفة في القيام بعد ما أتى به من الفاتحة وإن كان السالجس معه حيث بدأ بغيره بما قرأه من أو كان هو يجلس
 فقام الامام ينبغي أن يقال ان وصل الخ لا يسمى فيه قائما لم يعد عرش أو الاعتدال ذلك لان ما فعله من
 هو لا يلقى ذلك فان لم يتبعه فركع الامام بطلت صلاته ان كان عامدا على السجود اه عيسى (قوله ومن
 ثم) أي النفس المخالفة (قوله باطل) أي سببه سم (قوله وإذا تبعه) أي بالقصد كخلف لجماري رشدي
 (قوله فركع أي الامام وهو الخ) أي المأموم (قوله المأموم) أي الموافق كجاء في (قوله مثلا) إلى قوله ولو كان
 في النهاية لا قوله وأيضا وبما يخبره قوله كجاء في شرح الارشاد وغيره من الكتب (قوله مثلا) أي أو
 التعذر في أي وانتظار مسكنة الامام كاتقدم (قوله وقد ركع امام) أي أو قلب الركعة عرش بفاضل قول
 المتن (فعدوز) أي في الخلف لا تمامه معني (قوله في حكمه عامر) أي من اشتغل بالخلف بثلاثة أو ركعتين طيلة
 وقد فصل جممار أنه لا يرد ان الغرض من الركعة الانتقال عنه لا الاتيان بالواجب عنه بما يوافق فيه وأنه لا فرق
 بين أن يلبس بغيره أم لا وهو الاصح كجاء في التحقيق وقيل يعتبر ملازمة الامام ركع آخره (قوله بجماري الخ)
 أي في شرح فان لم يكن عدوا الخ (قوله في نحو تارك الفاتحة الخ) أي بالخلف لوسوسته أو لجساسة الاسرارة
 أو لان تمام التشهد الاول (قوله الآن يفرق الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق قريب ان لم يعتقد أنه
 لا يستدبه حيث بدأ لا افتتاح سم (قوله وأيضا فالخلف لا تمام التشهد الخ) وعلى ما تقدم فيمن
 الكثير من الاشكاله سم (قوله بخلافه في عامر) فيه نظر بالنسبة للخلف لجساسة الاسرارة (قوله وبما
 ياتي الخ) معطوف على قوله بجماري سم (قوله دون الواقع) فيه نظر ظاهر الا معني للتصغير في الواقع الاكون
 (قوله كأنوك والمأموم في الاعتدال أو قام أو تعدوه في القيام) أقول إذا تعدوه في القيام فمقتضيه كما
 هو الواجب عليه ثم قام للركعة الأخرى فهل ينبغي على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة الوضوء له لا يجوز
 البناء لا تقاطع قراءته بخلاف ذلك القيام في قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما سئل: لا يفرق بينه
 الفاتحة كان تابع امامه فهل جوعه بعد السجود في قيام تلك الركعة بعينه وأما مسئلة ما لو قام أي الامام وهو
 أي المأموم في القيام فلا يبعد حيث بدأ على قراءته لعدم مقارنته حيث قد قبله فليست له على ج
 ولكنه ما عدا في حاشية المنهج البناء في السنتين ونقله عن ابن العماد أقول وهذا هو الأقرب والقلب اليه
 أميل عرش أقول ولو يأتى عن الحلج اعتماد الاول وإن قول الشارح لا يوافق إذا تبعه فركع كالصريح في
 الثاني (قوله بل تبعه الخ) قضية كلام الشيخ عرش أنه لا يضمن قصد المتابعة وهو أحد إحتمالات ثلثة بدأها
 الشهاب سم في حاشية المنهج الثاني أنه يشترط أن لا يقصد البناء على نظم صلاة نفسه والثالث وهو أنه
 استفاد أنه لا يشترط شي من ذلك بل يكفي وجود المتابعة بالفعل وقول الشارح لا يوافق إذا تبعه فركع
 الخ يؤيد ما قاله شيخنا عرش الآن يقال أنه لا يقضي وجوب التصديق بما يقا به أنه إذا قصد كان حكمه
 ما ذكره واستظهر سم يلزم منه ضعف حكم البلقيني بالبطان في الصورة المتقدمة التي ذكرها الشارح
 مر فتأمل وشي في قوله وما استظهره سم يلزم منه الخ لم يظهر في وجهه لزوم (قوله وجوب) با فإذا كان قائما
 واقفة في القيام بعد ما أتى به من الفاتحة وإن كان السالجس معه حيث بدأ بغيره بما قرأه من أو كان هو يجلس
 فقام الامام ينبغي أن يقال ان وصل الخ لا يسمى فيه قائما لم يعد عرش أو الاعتدال ذلك لان ما فعله من
 هو لا يلقى ذلك فان لم يتبعه فركع الامام بطلت صلاته ان كان عامدا على السجود اه عيسى (قوله ومن
 ثم) أي النفس المخالفة (قوله باطل) أي سببه سم (قوله وإذا تبعه) أي بالقصد كخلف لجماري رشدي
 (قوله فركع أي الامام وهو الخ) أي المأموم (قوله المأموم) أي الموافق كجاء في (قوله مثلا) إلى قوله ولو كان
 في النهاية لا قوله وأيضا وبما يخبره قوله كجاء في شرح الارشاد وغيره من الكتب (قوله مثلا) أي أو
 التعذر في أي وانتظار مسكنة الامام كاتقدم (قوله وقد ركع امام) أي أو قلب الركعة عرش بفاضل قول
 المتن (فعدوز) أي في الخلف لا تمامه معني (قوله في حكمه عامر) أي من اشتغل بالخلف بثلاثة أو ركعتين طيلة
 وقد فصل جممار أنه لا يرد ان الغرض من الركعة الانتقال عنه لا الاتيان بالواجب عنه بما يوافق فيه وأنه لا فرق
 بين أن يلبس بغيره أم لا وهو الاصح كجاء في التحقيق وقيل يعتبر ملازمة الامام ركع آخره (قوله بجماري الخ)
 أي في شرح فان لم يكن عدوا الخ (قوله في نحو تارك الفاتحة الخ) أي بالخلف لوسوسته أو لجساسة الاسرارة
 أو لان تمام التشهد الاول (قوله الآن يفرق الخ) كذا شرح مر وهذا الفرق قريب ان لم يعتقد أنه
 لا يستدبه حيث بدأ لا افتتاح سم (قوله وأيضا فالخلف لا تمام التشهد الخ) وعلى ما تقدم فيمن
 الكثير من الاشكاله سم (قوله بخلافه في عامر) فيه نظر بالنسبة للخلف لجساسة الاسرارة (قوله وبما
 ياتي الخ) معطوف على قوله بجماري سم (قوله دون الواقع) فيه نظر ظاهر الا معني للتصغير في الواقع الاكون

من كلامهم انتابا النسبة لعدوز وعلمه من الامر على الواقع وبالنسبة لالتيان نحو العوذ للمصنف وبه في الامر على خفة

لقراءة نفسه على الوجه كما
يتم في شرح الارشاد وغيره
وقول شارح هومن أحرم
مع الامام غير صحيح فان
أحكام المواقف والسبوق
تأتي في كل الركعات ألا
توي الساي على ترتيب
نفسه ونحوه كبطي الهنقة
اذافر غ من سمع على ترتيب
نفسه فان أدرك مع الامام
زمنا سيع الفاتحة توافق
والانسبوق ولوشك أهو
مسبوق أو موافق لزمه
الاحتياط فيختلف لانجام
الفاتحة ولا يدرك الركعة
على الوجه من تناقض فيه
للمتأخرين لانه تعارض في
حقه اعلان عدم ادراكها
وعدم تحمل الامام عنه
فانز منه انماها رعاية
لثاني وفاته الركعة بعدم
ادراك ركوعه رعاية الاول
احتياطاً فيهم وقضية كلام
بعضهم ان تحمل هذا ان لم
يجرم عقب الاحرام الامام أو
عقبه من غير متوالام
يؤثر تركه وهما باق على
ان العبرة في المواقف بادرالك
قدوافات من قراءة الامام
والمعتد بخلافه كما تقرر
(فامسبوق ترك الامام في
فاتحته فالأمر انه ان لم
يشغل بالافتتاح والتعويذ
بان قرأ عقب غيره (ترك)
قراءته وركع) وان كان
بطي القسرة فلا يلزمه
غير ما ذكره هنا بخلاف
ما مر في المواقف لان ما هنا

مقتضى الواقع أن لا يشغل غير الفاتحة وهذا كذلك لكون ما ذكره لا يسع في الواقع غير الفاتحة سم على ج
ه ريشدي وأشار الكردى الى دفع النظر بما عساه قوله دون الواقع أي لان الواقع قد يطابق ظنه وقد لا يخلف
تفسير المسبوق فانه باعتبار الواقع لانه يتحقق عدم ادراكه الفاتحة لو اشغل بالسناء (قوله هذا كله) أي
قوله وان كان بان أسرع الخ (قوله وهومن) الى قوله لا لقراءة الامام في المتن (قوله وهومن ادرك الخ) هذا
لا يشل من أحرم عقب احرام الامام بلا فاصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا يلحقه الاجلعه من افتاخر أيت
قوله الا في دهره وانما ما في الخ وقضية خلاف ذلك وأنه قد يكون مسبوقاً سم (قوله على الوجه) أي وان رج
الزركشي اعتبار قراءة نفسه فيها بذكرها بوجه البصري عباره والذي يظهر أن ما هنا لم يجره لنفسه أولى
من انما طه بالقراءة المعتدلة اه (قوله وقول شارح هومن احرم مع الامام الخ) من احرم مع الامام موافق أيضاً
مرامه سم (قوله غير صحيح) عباره فانها بتقيل مردوداه (قوله فان أحكام المواقف الخ) يمكن الجواب بان من
غير ذلك أراد المواقف الحقيقي فان ما ذكره من بطي الهنقة ونحوه مسبوق حكمه ع وشدي وبصري
(قوله ونحوه الخ) بالنسب علقاً على الساي (قوله والانسبوق) أي غير كم ومواسبه الركعة ومن ذلك
ما يقع لكن من الاغنام سم بسر كون القراءة فلا يمكن للمأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة قبلها
قبل ركوع الامام ركع معه وتسميه الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لانجام الفاتحة
حق رفع الامام رأسه من الركوع أو تركه معلوم بطمأنينة بل وتفاعله من أقل الركوع عاتته الركعة فينبع
الامام قبله فموجباً تركه بعد سلام الامام ع (قوله ولوشك أهو مسبوق الخ) أفتي شخشا الشهاب
الزمي بأن حكمه حكم المواقف سم ووافقه المتن والنهاية عبارته وهل يلحق به أي بالوافق في سائر أحكامه
من شأنه هل أدرك زمنا سيع الفاتحة لان الاصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل
الامام شيء منها وسيند في تأخر ويتم الفاتحة يدرك ركعها لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طو ية في
ذلك وردد المتأخرين واعتمد كما أفتي به الوالبر حمله تعالى نعم لما روي من افع ذلك ان كان احرامه عقب
احرام امامه لم يعتد بانه من ذلك عدم لا اه قال ع (قوله هو) ثم لم لم جواب لقوله فأتأخرو يتم
الفاتحة أي يكون كأوافق فيخبره ثلاثة أركان طو ية اه (قوله لزم الاحتياط) قد توه من عند
ما سلمه والاحوط مطلقاً وليس كذلك لاحتسان ان يكون موافقاً بنفس الامر فالركعة زائد ذو باله فلا
يمكن ايقاع هذه الصلاة متفقاً على صحته ما لم ينو المارقة ولو قبل بتعنيها كان مذهبها صحيحاً السلام من الخلل
بكل تقدير بخلاف بقية الاراء بصري (قوله فيختلف لانجام الفاتحة) أي وبسعي على ترتيب صلواته ما لم
يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طو ية الخ هذا ما يقتضيه اطلاعنا علىه فلك أن تقول قد يؤدي حسناً الى
بطلان صلاته بفرض كونه مسبوقاً بان جهوى امامه للعدة قبل انماها فتأمل بصري (قوله ولا يدرك
الركعة) أي اذا لم يدرك ركوع الامام سم (قوله على الوجه) تقدم عن النهاية خلافاً (قوله ان لم
هذا) أي قوله لزم الاحتياط فيختلف لانجام الفاتحة الخ (قوله يؤثر تركه) أي حكمه حكم المواقف (قوله
كما تقرر) أي في قوله بالنسبة الى القراءة المعتدلة الخ (قوله بان قرأ الخ) لعل المراد بدون ابطاه عند ادول
المتن (ترك قراءته وركع) فان تخلف لانجام الفاتحة وفاته الركوع معموله في الاعتدال بطلت ركعته

لانما يتابعه في معظمها فكان تخلفه لا يرد فيكون مكر وهما لا تطبل صلاته بحلي ونهاية ومعنى (قوله غير
ما ذكره) أي غير ما قرأه نهاية (قوله بخلاف ما مر في المواقف) أي من أنه يتم الفاتحة بسعي خالفه الخ (قوله
ما ذكره لا يسع في الواقع غير الفاتحة قلنا أمل (قوله وهومن أدرك من قيام الامام زمنا سيع الخ) هذا لا يشل
من أحرم عقب احرام الامام بلا فاصل ولم يدرك من قيام الامام ما ذكر ولا يلحقه الاجلعه من موافقاً عر أيت قوله
الا في دهره وانما ما في الخ وقضية خلاف ذلك وانما قد يكون مسبوقاً (قوله وقول شارح هومن احرم مع الامام
الخ) من احرم مع الامام موافق أيضاً مر (قوله ولوشك أهو مسبوق أو موافق الخ) أفتي شخشا الشهاب الزملي بان
حكمه حكم المواقف (قوله ولا يدرك الركعة) أي اذا لم يدرك ركوع الامام (قوله في المتن ترك قراءته وركع)

(وهو) ركوعه معناه أو قبل
 فيه من أدل الركوع (مدرك)
 للركعة) بشرط ألا تخلاته
 لم يدرك غير مائة فيجعل
 الامام منه ما في كماله
 عنه الكل لو أدركه ركعا
 أدرك عقب تحريمه (والا)
 بان اشتغل بهما أو بأحدهما
 ألم يشغل شيء بأن سكنت
 زمتا بعد تحريمه وقبل قراءته
 وهو عالم بأن واجبه الفاتحة
 (لنقرأه) من الفاتحة
 سواء عمل أنه يدرك الامام
 قبل مجوده أم لا على الأوجه
 (يقوله) أي ما قبله أي
 بقدر حر وفيه من كماله
 ظاهر أو بقدر من ماسكته
 لتقصيره في الجملة بالعدل
 من الغرض إلى غير بيان
 كان قد أمر بالافتتاح
 والتعوذ فلنجد أدركه في ركع
 على خلاف ظنه من العظم
 تركم ونسقط عنه البقية
 وأخير بل رجعه جمع
 متعاونون وأطالوا في
 الاستدلاله وان كلام
 الشيعين يقتضيه وعلى الأول
 سخر ركع قبله فاعلم أنه
 بطلت حالته ان علم وتعمد
 كماله ظاهر والامام يتدبعا
 فعله متى ركع الامام وهو
 متفقد لزمه وقام من
 الركوع فاقترن ركعة بتدبعا
 على أنه مختلف بغير عدد ومن
 عبر بغيره

ركوعه) الى قول المتن لزم في النهاية الا قوله بشرط ألا (قوله بشرط ألا) أي في الفصل الآتي
 قول المتن مع الشارح قلت غايد كماله بشرط أن يكون ذلك الركوع محسوبا له وان لم يطمعنا في (قوله لا نه لم
 يدرك غير مائة) لانظر وجه مسانده هذا ذكره النهاية والمخني عقب قول المتن تركم (قوله أو تركم)
 أي الامام (قوله ألم يشغل الخ) هلا زاد أو يضاف القراءه على خلاف عادته بغير عدد (قوله وهو عالم الخ)
 يأتي بغيره سم (قوله وهو عالم الخ) الظاهر أنه في الجسج حتى الاشتغال بغيره ولم يكن
 يكونه عالم بالذات وان كان ناسبا لجنته الحكم أو لا بد من كونه ذا كماله حتى جعل نامل والقلب الثاني
 أميل فإبراجع بصري (قوله على الأوجه) أي خلافا لما في شرح الروض عن الفارقي سم عبارة النهاية
 قال الفارقي وموردته تخلفه للقراءة أن يظن أنه يدرك الامام قبل مجوده والا فلا يتابعه قطعا ولا يقرأه ذكر
 مشله الروايات في حيلته والفرق في أحاديثه لكن الذي نص عليه في الامام أن صورته أن يظن أنه يدركه
 في ركوعه والا فلا يقرأه ويتم صلاته به على ذلك الأذري وهو المعتقد لكن يعمد وم المارقة عند عدم ظنه
 ذلك وان لم يفعل أثم ولكن لا يتبطل صلاته حتى يصير مقفلا تركبته اه وفي المخني وسم مثلها الانهما
 قال بديل وهو المعتقد الخ وهذا كماله مخني وهو المعتقد لكن لا يلزم المارقة لاعتدائه به للمجود لانه يصير
 مختلف تركبته اه أي المخني (قوله أي ما قبله) أي قوله ثم رأيت في النهاية الا قوله وان كان قد أشرألى
 وعن المعتقد وقوله وأطالوا إلى الركوع الأولى وقوله وكذا يجب فانه الركوع (قوله أو بقدر من ماسكته) أي من
 القراءه قلته تدل على قياس ما مره في ضبطه الموافق فإبراجع رشدي (قوله ماسكته) عبارة النهاية سكوتيه
 (قوله لتقصيره في الجملة الخ) قال الأذري وقضية التعليق بذكره اذ اظن ادراكه في الركوع فاني
 بالافتتاح والتعوذ فركع الامام على خلاف العادة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها تركم معه وان لم
 يكن قرأ من الفاتحة شيئا ومقتضى إطلاق الشيعين وغيرهما أنه لا فرق اه وهذا يقتضي كماله فيصنعوه
 المعتقد لبقا حاصل القراءه فلا تسلم ان قصيره بما ذكره متضمن ذلك الاعتراف بالظن البين خطو معنى ونهاية
 وقوله لم يفتضح إطلاق الشيعين وغيرهما أنه لا فرق أي بين ظنه ادراك الفاتحة وعدمه عند بيان ذلك ان
 أدرك مع امامه زمنا يسع الفاتحة فتقوى كماله والقراءة أو لا يقرأه ركعتيه عس وسم (قوله تركم) أي
 الامام (قوله وعن المعتقد الخ) عبارة النهاية والمخني والثاني واقف مطلقا بسقط ما قبله ادراكه فاركعوا
 واختره الأذري تعالى جميع جماعة اه (قوله وان كلام الشيعين الخ) عطف على قوله تركم الخ
 وعلى الأول الى قوله ثم أدركه في المخني الا قوله أنه على الأولى (قوله وعلى الأول) أي الاصم من لزوم القراءة
 بقدم ما أتى به أو زمن سكوتيه (قوله كماله الخ) أي التقيد بالعلم والعمد (قوله والا) أي بان كان كماله لا
 ناسبا عس (قوله لم يعتد الخ) أي فإني ركعة بعد سلام امامه عس قال الرشد يوهل يجب عليه العود
 لتتم القراءه مع نية المارقة اذا هوى الامام للسجود اذا علم بالحال اذ تركته غير معتد لم يجتهد في ركع جملته
 فيها هوى ولا يجب والقاهر الأول فإبراجع اه أقول وحزم بالثاني الجلي على النهاية وهو قضية مامر
 عن عس أنفا (قوله ومن عبر بعد الخ) عبارة المخني ولا ينافيه قول البغوي بغيره في الخلف لان معناه انه
 بغيره يعني أنه لا كراهة لاطلاقه بخلافه قطع لا يعني أنه ان لم يدرك الامام في الركوع لم يقتل ركعة فإبراجع
 فلو تخلف لقراءته حتى رفع الامام من الركوع فاقترن ركعة قال المحلى ولا يتبطل (قوله وهو عالم الخ) يأتي بغيره
 (قوله على الأوجه) أي خلافا لما في شرح الروض عن الفارقي ان صورته أن يظن أنه يدرك الامام قبل
 مجوده والافتتاح قطعه ولا يقرأه لكن الذي نص عليه في الامام صورته أن يظن أنه يدرك الامام في ركوعه
 والا فلا يقرأه ويتم صلاته به على ذلك الأذري وهو المعتقد لكن لا يلزم المارقة لاعتدائه به للمجود لانه يصير
 مقفلا تركبته عس حر (قوله لتقصيره) قال في شرح الروض قال الأذري وقضية التعليق يتقصير بما
 ذكره اذ اظن ادراكه في الركوع فاني بالافتتاح والتعوذ فركع الامام على خلاف العادة بان قرأ الفاتحة
 وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها تركم معه وان لم يكن قرأ من الفاتحة شيئا ومقتضى إطلاق الشيعين

أن يريانه كبطي والقراءة فانه لا تعرفه الزكعتا ذالم يدرك الامام في الركوع اه (قوله فعبارة مؤولة)
 خذارة انها يتغير الى أنه مؤلف بالقرأة كما أشار الى ذلك الشارح اه (قوله ثم) أي بعد أن اشتغل بالسبوق
 بآتيه ما لزومه (قوله اذا فرغ) أي من آتيه (قوله والالاح) أي وان لم يتابعه فركع (قوله وكذا خبث الخ)
 كل الراديه الاشارة اليه لو أدرك الامام بعد رفعه من آتيل الركوع فجب متابعتها الامام فيما هو في معنى الركوع
 عامدا على ما عطلت صلاته هذا ومقتضى إطلاقهم هناك ذلك لا يدل من الجاهل وان كان غير معذور وكلامهم
 في موطن كثيرة قاض بالتفصيل بل تأمل بصري وقوله وكلامهم في موطن الخ وقد يقال ان ما هنا لما عطف على
 بعض العلماء فضلا عن الجاهل (قوله وان لم يفرغ الخ) عطف على قوله اذا فرغ الخ (قوله الانية المخالفة)
 ومعلوم انه اذا نوى المخالفة تنوب عليه ما اتهم القاضة فلور اذا بعدت المخالفة أن يحسد الاقترابه فهل اذا
 جده يتابعه ويسقط قراءتها كان وجبت قراءته أولا في نظرنا وليس الوجه الثاني فيراجع ستم (قوله بكل
 تقدير) أي من قدرى الخلف والسجود مع الامام سم وشيخي (قوله يشهد له) أي لزوم نسبة
 المخالفة و (قوله ثم) أي في شئ وان كان بان أسرع قراءته (قوله ثم) أي شئنا أطلق الخ) كان مراده
 به أنه لم يقبل بين أن يكون فرغ عملا زمه أولا واعلم أن كلام التحقيق في مرجع في تبرع لزوم اتباعه في الهوى
 على القول الضعيف انه يلزم المسبق اذا ركع الامام أن يركع معه مطلقا كان اشتغل بغير القاضة فراجع
 سم عبارة النهاية وما نقله الشيخ عن التحقيق واعلم من لزوم متابعتها في الهوى حيث وجد وجه بانها لم يفرغ
 بحسب ما فهم من كلامه والافعبارة من بحث في تبرع على الرجوع اه (قوله اذا أجهل) الى المتن في
 آتيه (قوله اما اذا جهل الخ) يخبر قوله وهو عالم بأن واجبا الخ شدي (قوله فهو بخلافه لما زمه مختلف
 الخ) قال الشهاب سم قضية هذا أنه كبطي والقراءة مع أنه فرض على المسبق والمسبوق لا بدرك الركعة الا
 بالركوع مع الامام انتهى أن لا يحتمل أن يكون هذا اذا القاض فيكون شخصه القاض هو المأمور بالسبوق
 لا بدرك الركعة الا بالركوع مع الامام فيكون مخلفه في الغالب بان واجبه القراءه فيحتمل وهو الاثر بواقصر عليه
 شجنا عس في الحاشية ان مراد القاض أن صلاته لا تبطل بخلافه الى ما ذكره فيكون محتمل بطلانها موى
 وغيرهما لا فرق اه وهذا مقتضى هو المختص لمما جعل القراءتة لئلا تسلم ان تقصيره بما ذكره مستحب في
 ذلك ولا عبرة بانها في البين خطوه اه ما في شرح الروض وأقول ينبغي ان المراد بالمقتضى المذكور انه ان
 كان الزمن الذي أدركه يسع جميع القاضة تخلف لها كبطي والقراءة أو بعضها زمه الخلف لقراءة قدره
 فليست (قوله ثم اذا فرغ الخ) هل باقى هذا على ما مر عن النص انه اذا لم يفرغ منه يركعه في ركوعه فيأقوه
 فيكون محتمل وجوب المخالفة ثم لم يفرغ قبل هوى الامام للسجود والاسقط الوجوب ولا تنس لزمه المخالفة
 مطلقا (قوله فلا تخلف من هذين الانية بالمخالفة) معلوم انه اذا نوى المخالفة وجب اتتمام القاضة فلو
 أراد بعد ذلك المخالفة فثان بمجد الاقترابه فهل اذا جدد يتابعه ويسقط منه قراءتها كان وجب قراءته أولا في
 نظرنا وليس الوجه الثاني فيراجع ستم (قوله بكل تقدير) أي من قدرى الخلف والسجود مع الامام
 (قوله ثم) أي شئنا أطلق الخ) كان مراده انه لم يقبل بين أن يكون فرغ عملا زمه أولا واعلم ان كلام
 التحقيق في مرجع في تبرع لزوم اتباعه في الهوى على القول بان يلزم المسبق اذا ركع الامام أن يركع معه
 مطلقا كان اشتغل بغير القاضة فراجع (قوله ويمكن توجيه الخ) يمكن توجيهه أيضا بان وقع الامام
 عن الركوع عتق عن ادراك الركعة فلا فائدة في الخلف لقراءة بعد ذلك وقد عني في الفائدة بان الامام
 قد ينكر ما يقتضى عدم إقراره كونه عوده اليه وذلك مع العلم ان قضية هذا الزم للمتابعة في الاعتدال
 قبل الهوى ويمكن أن يكون هذا مراد الشيخ وانما ذكر الهوى لانه الذي نقله به المخالفة بخلاف ما قبله
 فان ما مر افتقار في صورته مشترك كان فمما وقد عني قولنا لا فائدة في الخلف بان فائدة تدارك ما زمه قراءته
 الآن بقال برفق الامام سقط الزم اذا القراءه بعده للمتابعة ولو لا تحصل الركعة لم يتأمل واعلم ان ما نسب
 للشيخ لم يذكر فيه الا على وجهه ضعيف كما علم عرابيته (قوله فهو بخلافه لما زمه مختلف بعدد) قضية

فعبارة مؤولة ثم اذا فرغ
 قبل هوى الامام للسجود
 وافقه ولا يركع والابلات
 ان علم وتبعد وكذا حيث
 فانه الركوع وان لم يفرغ
 وقد اراد الامام الهوى
 للسجود فثان تعرض في حقه
 وجوب قراءتها لم يطل
 صلاته موى الامام للسجود
 لما اتقروا مختلف بغير بعد
 فلا تخلف من هذين
 الانية المخالفة فثان عليه
 حسدا من بطلان صلاته
 عند عدمها بكل تقدير
 ويشهد له ما في ستم
 قول القاضة وبطني
 الوسوسة ثم اثبتنا
 أطلق نقلا عن التحقيق
 واعتدله بلزومه متابعتها
 في الهوى حيث ذكره
 قوسيه بانها لم يفرغ من متابعتها
 قبل المعارضة استحب
 وجوبها وسقط موجب
 قصيره من الخلف لقراءة
 قدر ما خلفه فوجب واجب
 المتابعة فليس ان مع
 لا يلزمه قراءتها اذا جهل
 ان واجبه ذلك فهو بخلافه
 لما زمه مختلف بعدد قوله
 القاض

(ولا يشغل المسبوق بسنة)

بعد الحرم) أي لاسن به

الاشتغال بها (بل بالفاضة)

لأنها لا هم ويسرع فيها

ليزكها (اللا متقطع أن

أربها بالمسبوق من مباحيل

ظنه متصل أن أو بده من

سبق وأول القيام لكانه

يقضي أن من لم يسبق به

يشغل بها مطلقا والظاهر

خلافه وأنه لا فرق بين من

أدرك أول القيام أو أنما في

التفصيل المذكور وحينئذ

فالتبعين للمأموم أول (أن

يعلم) أي يظن لاعتدائهم

التطويل (أدركها) مع

ما يأتي به فإني به لا يختلف

مأذاه جهل أنه أو ظن منه

السرعة وأنه لا يلو كإمعنه

فيسد بالفاضة (ولو علم

للمأموم في ركوعه) أي بعد

وجود أدله (أنه ترك الفاتحة

أو ترك) في فعلها (بل بعد البها)

أي لها فان فصل بطلت

صلاته إن علم وتعد لقوات

محلها (بل يصلي ركعة بعد

سلام الأم) تدارك ما فات

كالمسبوق (فلو علم أو شك)

في فعلها (وقد ترك الأم) ولم

يركع (هو) أي لم يركع منه

أقل الركوع وأن هو له

(ترأها) بعد عوده القيام

مباحا فهو يلبقها محلها

(وهو مختلف بعذر) فإني

فسمعه السابق من

الافتقار لتمامها بغيره

ويؤخذ منه أن ما ثبت قلنا

بعوده للركن كان مختلفا

بعذر فإني به ويسعى على

تظلم نفسه مما يسبق بأ كنه

من غلاته طوبى له

الإمام المسبوق إذا لم يشاركه في غير هذه الصورة لكن تقوته الر كعتوليس معنى كونه مختلفا بعذر أنه يعطى
حكم العذر ومن كل وجه لا إشكال في ذلك وإن أشار الشهاب المذكور إلى إشكاله بما ذكره في قول المتن
(ولا يشغل المسبوق الخ) أي من لم يدرك أول الركعتين أدرك زمنيها مع الفاتحة سم وهذا إنما يناسب
اتصال الأمانة دون انقطاعه الذي قدمه المشرح في ما يأتي قول المتن (استأنخ الخ) كدعاء افتتاح أو عوذ
خفية ومعنى (قوله أي لاسن) الخ قول المتن (بل يصلي في النهاية) (قوله أي لاسن) هلا قال أي بسن أن
لا يشغل بها سم أي كافي للمنج (قوله من مر) أي ضد الموافق التفسير بمس (قوله من سبق بأول القيام)
أي وإن أدرك زمنيها مع الفاتحة (قوله لكنه) أي التفسير بمن سبق الخ (قوله مطلقا) أي أن ظن من الإمام
السرعة وأنه لا يدركها معه (قوله وأنه لا فرق الخ) عطف على خلافه أي والظاهر عدم الفرق (قوله
الذكور) أي الأئمة في المتن ومشرحا فقال (قوله أي يظن الخ) فلا خلاف ظنه متعمده كبطي القراءة أن أدرك
ما يسبغ الفاتحة سم أي وإن لم يدركه فحكمه مآزى في قول المصنف والزمه قراءة الخ مشرحا (قوله مع ما يأتي
به) أي مع اشتغاله بالسنة (قوله فإني به نداء) أي ثم يأتي بالفاتحة حجازة لفصله تمام معنى (قوله أو ظن منه
السرعة الخ) أي أو ظن أنه لا يقرأ السورة أو يقرأ سورة قصيرة معنى (قوله فيبدأ بالفاتحة) أي بسن أن يقرأ
الفاتحة مع الإمام معنى قول المتن (فركوعه) أي مع الإمام معنى (قوله أي بعد وجود أدله) الظاهر ولو قيل
العامانية سم قول المتن (بل بعد البها الخ) فالوجه أن الإمام أو المصلي منقرا ذلك وجب عليه المود كما تقدم
ركن الترتيب لكن إذا عاد الإمام فعمل المأموم ينتظره أو يعود معه أو يشاركه بالنسبة ثم يفتأ لالحال
ثم رأيت بهما شحط بعض الفضلاء بعد كلامه بأنه قال شيئا لا يمل بالأولى وبغتر التطويل في الابدال
للضرورة مخرج عن ذلك واعتدائهم ينتظرونه في السجود بغتر سبقهم ركعتين للضرورة وهذا هو الراجح
لأنه وإن طوي ل انتهى أه عش وجبارة للجبري عن السلطان فلو شك الإمام في الفاتحة وجب عليه العود
مطلقا ووجب على المأموم انتظاره في الركوع ثم يرفع معه ولا ينتظره في السجود لاقى الاعتدال فلا شك معا
وجوب الإمام للقراءة وعلم المأموم من ذلك وجوب طوعه الرجوع أي إضافة لم يرجع الإمام وعلم منه المأموم
ذلك وجب عليه نيته المغارة فلا يصح ترك أدائه الفاتحة عدا أو لأصله لأنه أه وحسن قول
المتن (بل يصلي الخ) قال في شرح الروض أي والمغني قال لا ركعتي فلو ذكر في قيام الثانية أنه قد كان قرأها
حسبته تلك الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو أماما فشكل في ركوعه في القراءة قضى من غير تدارك عاددا
عالمًا بالحرم ثم يذكر في قيام الثانية مثلا أنه قد كان قرأها في الأولى فان صلاته تبطل إذا اعتدأ به عليه
مع الشكل انتهى أهمه (قوله إن علم وتعمد) أي واللام تبطل ولا يدرك هذه الركعة وإن قرأها بعد عود كما
هو ظاهر سم (وأن هو له) ظاهره وإن كان أقرب إلى أقل الركوع سم وعش قول المتن (قرأها) أي
وجوبه معنى (قوله فيبدأ ذاهوا) قد قبله بعد عوده الخ (قوله بقاء محلها) تعال للمتن (قوله بشرطه)
أي ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أو كان طوبى (قوله ويؤخذ منه ناهيت الخ) لعل فيمن حيسا بخلافه

هذا أنه كبطي القراءة مع أنه فرض في المسبوق والمسبوق لا يدرك ركعة لا بالركوع مع الإمام (قوله في
المتن ولا يشغل المسبوق) أي من لم يدرك أول الركعتين أدرك زمنيها مع الفاتحة (قوله أي لاسن)
هلا قال أي بسن أن لا يشغل بها (قوله أي يظن) فلا خلاف ظنه متعمده كبطي القراءة أن أدرك
ما يسبغ الفاتحة (قوله أي بعد وجود أدله) الظاهر ولو قيل الطمانينة (قوله بل بعد البها) بل يصلي ركعة
بعد سلام الإمام قال في شرح الروض قال لا ركعتي فلو ذكر في قيام الثانية أنه كان قد قرأها حسبته تلك
الركعة بخلاف ما لو كان منفردا أو أماما فشكل في ركوعه في القراءة قضى ثم يذكر في قيام الثانية أي سئل أنه
كان قد قرأها في الأولى فان صلاته تبطل إذا اعتدأ به عليه مع الشكل أه وقوله فان صلاته تبطل أي أن
مضى عاددا عالمًا بالحرم ثم يذكر في قيام الثانية الركعة واللام تبطل كالمظهر (قوله إن علم وتعمد) أي وال
لم تبطل ولا يدرك هذا الركعتين قرأها بعد عوده كالمظهر (قوله أي لم يركع منه أقل الركوع) ظاهره

والاوافق الامام واتى تركه بعد (٢٠٢) سلامه وقيل بركم لاجل المتابعة ويتدارك بعد سلام الامام ما فاته وأفهم قوله وقد ترك الامام

حيثما الحكم فانه كما قال بصري (قوله والا) أى سبق بذلك بان انتهى الى الركن الرابع (قوله وأفهم قوله) أى قوله لذلك وظاهره فى المغنى الاقوله أى وكان الى فعله وقوله لا تخالف الى ومثله وقوله أى كون تخالفه الى تخلاف وقوله وأقبله فيما يظهر وقوله لغشى الخلفا ومثله (قوله لزمه العود) فلوركم الامام قبل عوده فهل ختم فيه نظر ولا بعد الامتناع سم أقول ويؤيد الامتناع تعليل المغنى بقوله أفلا متابعة حينئذ فهو كالمتقدم أه (قوله بسن) أى ان كان التقدم بالكوع عدا (قوله أو يجوز) أى ان كان سهوا (قوله تركه) تنازع فيه بين ويجوز ش أه سم (قوله قبل ان يركع) أى قبل أن يجرد الكوع بالكعبة أى لانه ولا من امامه (قوله وباقى) الى قوله فسلم فى النهاية الاقوله أى وكان الى فوافق الامام (قوله وباقى ذلك) أى التفصيل الذى تضمنه قول المصنف ولوعلم بالمأمور بركو عمال (قوله بعد تلبسه بركن) أى مع الامام مغنى وبصري (قوله أى وكان فى الخلف الخ) فخص بسكون النهاية والمغنى عنه أنه ليس بقيد عنده مما خلا للشرح (قوله فقط) أى فلو قام معه ثم شك فى ذلك لم يعد يستجود كما أتى به القاضى مغنى (قوله بعد) أى ثم تابع الامام مغنى (قوله لانه تخلف يسير) قد ينزع فيه مع انه لا يباحة البيادى كفى عدم التلبس بركن يقينا بصري (قوله بركن يقينا) مقتضاه أنه تلبس به على احتمال وقد يتوقف فيه فان الفرض انه فى جلوس وان الركن الذى بعده سجوده القيام لا يقال قوله يقتضيه لئلا لا للمغنى لان لا تلائم قوله لان أحد طرفي شكه لم تأمل بصري وقد يجاب بان قوله يقينا بركو ردا على لفظ الشايط المتقدم فى قوله وباقى ذلك فى كل ركن الخ (قوله ومثله) أى الشك فى السجود بعد قيام امامه فقط (قوله أو قبله فيما يظهر) مقتضى كلامهم بخلاف هذا الجواب وبارتدح الروض أى والمغنى وضابط ذلك انه ان تحقق فعمل المتر ولا تلبس مع الامام بركن لم يعد الوعاذ انتهت القلب الى هذا لم بصري (قوله اه) أى السجود (قوله ومثله لوش الخ) عبارة بالمغنى ولو سجده مع ثم شك فى ركنه مع ما لا يبعد لركوع قاله الباقى أه (قوله لذلك) أى لغشى الخلفا لانه وكذا الآثار التى بعد (قوله وظاهر) الى قوله لانه لم ينس فى النهاية (قوله وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض أى والمغنى ولو شك بعد قيام امامه فى انه سجد معه لم لا سجد ثم تابعه الخ سم (قوله بعد قيام امامه) أى فقط كفى بالمغنى والاسنى فهذا كمر مع قول الشارح المتقدم فعمل انه لو قام الخ (قوله عادله) أى بخلاف ما لو قام معه ثم شك لا يعود السجود شرح الروض

وان كان أقرب الى أقل الركوع (قوله لزمه العود) فلوركم الامام قبل عوده فهل ختم فيه نظر ولا بعد الامتناع (قوله تركه) تنازع فيه بين ويجوز ش (قوله وباقى ذلك فى كل ركن الخ) قد رد على ذلك انه لو شك قبل سلام الامام هل سجده معه سجد كما قال فى الروض فى باب الجمعة وان شك مندرك الر كعبة الشانية مع الامام قبل السلام هل سجده مع الامام سجدا أو تمها جهة أه مع انه تلبس بركن بعد السجود وهو الجالوس التشهد لأن يجاب بانه بالشك هناك لم يعلم بتلبسه مع الامام بجاءه المتر وله كان ما لسا هو والامام قبل التشهد فله أسرف فى ذلك الجالوس لكن هذا الجواب يخالف قوله ويجه فى جلوس التشهد الاول انه كالجلوس التشهد الاخير لانه على ان التلبس بجلوس الاخير مباح مع العود للسجود الآن يحمل على ما ذا كان المشكوك فيه غير السجود كركوع أو على ما ذا علم انه قصد الجالوس للتشهد فيه نظر لان قصد الجلوس لانه لم يتخير جع كونه فيما قبله فى الواقع عند تبين تركه السجود أو الشك فى تسليم ثم رأت فى فتاوى السوطى ما ومثله فى السجدة الاخير من آخر صلاته وهو فى التشهد الاخير فهل يسجد هاتى سلام الامام أو لا يسجد هاتى الا بعد سلامه لاجل المتابعة لجواب الذى عنده انه يسجد هاتى التذ كرك قبل سلام الامام وايس كرك مع الامام ثم شك فى الفاتحة لم يتم انتقال من ركن على الى فعلى بحسب متابعة الامام فيه وهاتى ينتقل بان أسرف فى الجلوس بين السجدة تين أو فرض أحدى التشهد فو نقل ركن قوفى فى غير موضعه لانه انتقل هذا المخلص ماذا كرك فى كلامه ثم طال ذلك وقتلعت المستقلة الى الروض (قوله وهو جالس الخ) عبارة شرح الروض ولو شك بعد قيام امامه فى انه سجده معه أو لا ثم تابعه الخ (قوله عادله) أى بخلاف

انه لو تركه قبله ثم شك لزمه العود ووجه بان تركه ههنا بس أو يجوز تركه والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شك قبل ان يركع بالكعبة وباقى ذلك فى كل ركن علم المأمور تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده رعتنا أى وكان فى الخلفه فخص بخالفة كما يعلم من المثل الاية فسواء فى الامام وباقى بانه تركه بعد سلام امامه فعمل انه لو قام امامه فقط فشكل سجد معه سجد كانفعه القاضى عن الاعتناء تخلف يسير مع كونه لم يتلبس بعد بركن يقينا لان أحد طرفي شكه يقتضى انه فى الجلوس بين السجدة تين ومثله ما لو شك بعد عود امامه من الركوع فى انه كرك معه أولا فترك بركم ذلك أى كون تخلفه يسير مع ان أحد طرفي شكه يقتضى انه فى القيام الذى قبل الركوع بخلاف ما لو قام هو أى مع امامه أو قبله فيما يظهر ثم شك فى السجود فلا يعود اليه لغشى الخلفا مع تحقق التلبس بركن بعد وهو القيام ومثله لوش وهو ساجد معه هل تركه معه أولا فلا يركع بذلك وظاهر ذلك انه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام فى السجود عادله وان كان الامام فى القيام لانه لم يتلبس الى الان بركن بعد ولو كان شكه فى السجود

في الركعة الأخيرة فهل جالسه للشهادة الأخيرة كشأنه فيما ذكر بحال سمع أنه تلبس في كل ركعة أو يفرق بانه في صورة القيام قد تلبس بركن
يقين مع غش الخالفه بالعود بعد ما بين القيام السجود بخلافه في صورته الجالس فانه (٢٥٣) لم تلبس بركن يقيناً بالوقوف لأن أحد
طرفي شكه يقتضي أنه إلى

أى المعنى سم (قوله في الركعة الأخيرة) خبر بركن (قوله مع عدم غش الخ) متعلق بلم تلبس الخ (قوله
ويؤيده) أى الفرق وتصل سم عن أرض وفنأوى السبوطى التصريح بأنه لو شئت في جلوس التشهد
الاول أو الأخرى في السجود لم يعدله وأقره الرشيدى (قوله صورة الركوع) أى التقدمة في قوله وبثله مالو
شأنه جدرفع الممن عن الركوع الخ (قوله فان هذين) أى عدم التلبس وعدم الغش (قوله وهذا) أى
الفرق وكذا ضمير ولا يتخالفون وجهه التكرى الى أى أقرب (قوله في الضابط المذكور) أى المتقدم في قوله
وبأن ذلك في كل ركعة الخ (قوله فان قلت الخ) وقع السؤال عما لو شئت وهو يسأل مع امامه بين السجدين
هل اطمان في السجدة الاولى أم لا الجواب ان قضية التقيد بالشارح عدم العود بغش الخالفه مع تصريحه في
الشافعى الموقوف في الركعة الأخيرة بفقدان غش الخالفه بين الجالس والسجود بانه يعاد الى السجود فان
قضية طلاق الاسمي والتباعد ما عني وسكنه من التقيد المذكور انه لا يعود الى السجود بل مافى سم
عن الروض وفنأوى السبوطى وأقره الرشيدى بانه لو شئت في جلوس التشهد في السجود لم يعدله صريح فانه
لا يعود اليه والله أعلم (قوله على كل الخ) متعلق بقوله تلبس (قوله أى سواء الخ) تفسير لقوله على كل من
طرق الشك (قوله هنا) أى في مسألة التز (قوله ما تقر) مفعل لا بدفع وقاعله ضمير عدم العود (قوله هنا
التقيد الخ) أى الضابط المذكور (قوله في ركعتي الخ) أحد أحدهما لم تزل ولا آخره تلبس به (قوله
مطلقاً) أى لو كان أو متعدداً (قوله بخلافه) أى في الخ قد يقال ان أراد بالقول هذا: الفعلي كما أشار اليه
الشارح بقوله أى لهما (قوله لم تعتد صلاته) بحمله فيما ذكره في المأموم الاختداء مع تحريمه مالو لو في أثناء
صلاته فلا يشترط تاخير تحريمه بل يصح تقدمه في تحريم الامام الذى اقتضى به في الانتهاء وكذا لو كبره قبل
تكميله امامه ثم كبر امامه ثانياً خفية لشك في تكبيرة مثلاً لم يعلمه المأموم لم يضر على أصح الوجهين وهو
الاعتماد على وجوبه وعش اه محجوز وقوله وكذا الخ تقدم في الشارح ما وافقه (قوله كما علم) الى
قوله ومدركنا اليه (قوله فيها) أى في تكبيرة القوم (قوله بأن فرغ) الى قوله وبسن في المعنى (قوله بان
فرغ من أحدهما الخ) أفهم انه لو تأخر شروع وعش المأموم ولكن فرغ الامام قبله لا ينافى هذا الخلاف
وكذا الوسعة ولكن لم يفرغ قبل شروع غيره اه عش (قوله أو بعده) وهو الاول كذا مدر وهو يفيد
سن تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الامام ولعله خاص بالانخير والأشكال اذ كيف يطلب التأخر
بالاول المتعقبي بخلافه في قيام الامام وهذا على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فليست الحكم على الزاج
وفي شرح العباب للشارح عن المجموع والجواهر وبسن ان يصح كون مع الامام في الأقوال الضمير القوم
والتأنيب كالأفعال بأن يتأخر ابتداءه بالقول بع ابتداءه وفرغاً من فرغاً انتهى اه سم عبارة شرح
بافضل وامالك ابعث المندوب فيقهى ان يجزى على أثره في الأفعال والأقوال بحيث يكون ابتداءه بكل منهما

ما وقام معه مثل لا يعود للسجود شرح الروض (قوله ٧) ويخفى في جلوس التشهد الاول الخ) كذا شرح مدر
وقضيته ان من شئت في جلوس التشهد الاول أو الأخرى في السجود لم يعدله وهو ممنوع بخلاف ما في الحاشية
عن الروض (قوله وهو الاول) كذا مدر وهو يفيد سن تأخر جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد
الامام ولعله خاص بالانخير والأشكال اذ كيف يطلب التأخر بالاول المتعقبي بخلافه في قيام الامام وهذا
على هذا القول كما هو ظاهر العبارة فليست الحكم على الزاج ولو قال في العباب والاولى تأخر ابتداءه بالاركان
غير القوم عن ابتداء الامام وتقدمه على فرغاً قال للشارح في شرحه كذا قاله الشافعى في الاركان الفعلية ولم
يقيد المصنف بها لقول المجموع والجواهر وبسن أن يكون مع في الأقوال كذا بان يتأخر ابتداءه بالقول
عن ابتداءه الا في التأنيب كما رأى وينقسم فرغ الامام منها على فرغ المأموم اه (قوله وبسن مراعاة
هذا الخلاف) قضية سن المراعاة ان افضل عدم التقدم فهل قضيتها أيضاً ان افضل التأخر بجميع

فعله فلا يتعدى عايقه وبسن مراعاة هذا الخلاف بل بسن ٧ هكذا بالحسن وليس في الشرح ولعله نسخته وتبع اه معبره
(٤٥ - (شرواني وابن قاسم - نافي)
أو بعده وهو الاول فان لم يعد به بطلان فعله مترتب على
تبعه اعادته (مع فعل الامام

ولوى أولى الصرية تأخير جتمع فاخته (٣٥٤) عن فاتحة الامام ان ظن أنه يقرأ السورة فان ظن قديم رعية هذا الخلاف على خلاف

السلطان يسكر بالقرن
قلت لان هذا الخلاف أقوى
والقاعدة اخذنا من كلامهم
أنه اذا تعرض لخلافان قدم
أقوما وهذا كذلك لان
سجدت فلتختلف وأصله
يؤيده ونكر والقول لا تعلم
له حشد بناؤ به ثم رأيت
الانوار قال في التقدم بقولي
لا تسن اعادته للزوج من
الخلاف لوقوعه في الخلاف
اه وما ذكرته أوجه مدركا
وفيه كالتعليق ان امامه
يقتصر على الفاتحة لم أنه
يقرأ الفاتحة مع قرائته اه
وفي قوله لزومه نظر ظاهر الا
أن يكون مراده الله متى أراد
البقاء على مناجاة يعلم من
نفسه أنه بعد ركوعه لا يمكنه
قراءته الا وقد سبق ما ذكر
من تركين يقتصر عليه قرائتها
به لانه لو سكت عنها لكان
أن ترك يكون مقفلا بغير
عذر لتعبر بخلاف نحو
منتظر سكت الامام لانه لم يعلم
من حال الامام شيئا فسلم أن
عمل ندب تأخير فاتحتهما
رجاء ان امامه يسكت بعد
الفاتحة قد ايسرها أو شرأ
سورة تسهوا وان عمل ندب
سكت الامام اذا لم يعلم أن
المأموم قرأ معه أو لا يرى
قراءتها (ولو تقدمت) على
امامه (يفعل كركوع
ومجرب ودخان كان) ذلك
(بركنين) فعليه تنو البين
(بطلت) صلاته ان تعمد

متأخرا عن ابتداء الامام ومنتظما على فراغ منته ١هـ وتقدم ان الاصل ان يكون سلام المأموم عقب سلام
الامام ولا يشتغل بما قبل من الاذكار والادعية المأثورة أي اذا ذكرهما الامام كما مر عن عس (قوله وهو
الاول) أي ان عكس معنى (قوله جتمع فاتحته) أي وجب جتمع تشهداته ايضا له عس وفيه توقف ظاهر كما مر
عن سم (قوله يقرأ السورة) أي التي يسع زمتها الفاتحة كياتي (قوله انه اذا تعارض الخ) خبر والقاعدة
(قوله هذا الخلاف أقوى) يعني عنه قوله لا في هذا كذلك (قوله الخروج الخ) على العنق و (قوله لو توجه
الخ) على العنق (قوله وما ذكرته اوجه الخ) اعتمد مر اه سم (قوله وفيه) أي في الانوار (قوله وفي
قوله لزومه الخ) عبارة لانه يترك الذي افضيه الى الوجه والله لو جعلاه تعالى عدم وجوب ذلك على المأموم الموافق
فيما تقدم قال صاحب الانوار كالشيخين وبغيرهما الخ قوله فعليه ان يقرأ الفاتحة مع مراده به الاستقبال اه
(قوله باكثر من ركنتين) يعني بركنين بصري (قوله انه لو سكت عنها الخ) أي مع علم ان امامه يقتصر على
الفاتحة (قوله نحو منتظر سكت الخ) أي كجلى القرائة والناس لها (قوله لانه لم يعلم الخ) يفيد انه لو علم من
حال الامام المباداة بالركوع بعد الفاتحة فليس يجزئ كما مر عن البصري (قوله نعم) الى المتن في النهاية (قوله
وان عمل ندب سكت الامام الخ) اعترض من أن يعلم هذا ريشي قول المتن (يفعل) أراد به الجنس ليتأتى
التفصيل سم قول المتن (بركنين) أي ولو غير طريقين معنى (قوله فعليه ان يقرأه) ان يقرأه في النهاية وانما
(قوله ان تعمد على الخ) هل يلحق بالعام الجاهل الغير المذوق في سماعه فليراجع بصري أي يقتصر
اطلا فمهم هاته من الجهل لا يضرب وان كان غير معذور وكلامهم في وطن كثيرة فاص بالتفصيل (قوله
فالسها أو جهل الخ) يعني أن قال فيما لو هو السجود مع الامام ثم عاد الامام للقيام انه ان علم انه عاد للفاتحة
لعمله تركها أو سكت فيها كان احرم بمعصوم ان عوده لذلك كان كن تقدم بركنين سهوا أو جهلا حتى يجب
العود ههنا أو جنباه ههنا أي كياتي تركه صواب لم يعلم الله فالتأخير انظره سم أي في السجود (قوله سهوا
أو جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند ترك السهو والجهل وهو قريب وعبر وشذوا الشهاب
البرسي لوعلم الحال بعد ذلك فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه ترك واحد سهوا فانه يخبر كما
سألت في الاصح انتهى اه سم ويبنى اخذنا مما مر عن يذ كر ترك الفاتحة تركه على امامه
التشهد ان الامام لقوله على هذا القول وهو الاول (قوله ولوى أولى الصرية) فيه اشارة الى ان سن تأخير
قراءته الفاتحة من قراءة الامام باها انما يكون في الاوليين (قوله وما ذكرته اوجه مدركا) اعتمد مر
(قوله انه ان يقرأ الفاتحة الخ) أفتي شذوا الشهاب الرمي بانه لا يجب ذلك على المأموم الموافق فيها من مر
(قوله في المتن ولو تقدم يفعل) أراد به الجنس ليتأتى التفصيل (قوله فان سهوا أو جهلا) يعني أن يقال
فيما لو هو السجود مع الامام ثم عاد الامام للقيام انه ان علم انه عاد للفاتحة لعله يتركها أو سكت فيه كان احرم
معصوم ان عوده لذلك كان كن تقدم بركنين سهوا أو جهلا حتى يجب العود الى ههنا أو جنباه ههنا وان
لم يعلم انه عاد لذلك ولا يجب يستألفا قلا حتم لا غلط ويحتمل ان لا يجب العود أيضا في القسم
الاولى يفارق من تقدم بركنين سهوا أو جهلا بتقصير ذلك وتعديه في الواقع بخلاف هذا لا يقتصر ولا تعدى
منه لمناجاة الامام فيما أتى به بل يحتمل أن تمتع العود فيه كالأمتص مع الامام تاركين التشهد الاول ثم عاد
الامام اليه وقد يفرق فليتأمل (له سهوا أو جهلا) فيه اشارة الى انه يجب العود الى الامام عند ترك السهو وال
السهو والجهل وهو قريب ويوجه ان في السابق جملة من الخالفوا لهذا لانه لو اياه بالعلان عند التعمد
والسبق سهوا أو جهلا فلا كان مع فشر اقتضى وجوب العود الى الامام كالأمتص مع الامام في التشهد الاول
وانتص سهوا أو جهلا فانه يجب عليه العود قبل قدية الى وجوب ههنا أولى لان النفس ههنا تدبيل بالعلان
عند التعمد ههنا ثم وقد قال شذوا الشهاب البرسي رحمه الله فيمن كان في ماضيه لو علم الحال بعد ذلك
فظاهر وجوب عوده الى الامام بخلاف ما اذا سبقه ترك واحد سهوا فانه يخبر كما سألت في الاصح وقد يقال في

وعلم الخبر من النفس الخافه فان سهوا أو جهلا لم يضرب لركن لا يعتد به فما اذا لم يعد للاثبات به مامع الامام سهوا أو جهلا
أي بعد سلام امامه بركعة

وعما يأتين عن عس في التقدم بركن تقدمه الوجوب على الالم بركه الامام قبل العود والافتتاح (قوله والا
 أعاده) أي وان لم يأت بالركعة عاد الصلاة (قوله والامام قائم) هذا التصريح هو الاصح سم ونهاية معنى
 (قوله) أن بركن الخ هذا التبديل للركعتين وهو وضعه لانه ليس في السابق بركن أو بعضه بحريه عبارة
 السكوني على شرح بافضل بجملة التصريح والثاني في شرحه على الارشاد العبايوني في الاسنى هو الاول
 ورجح المنهج وانتهى في النهاية فيس التقدم على التأخر اه (قوله وفارق الخ) والمعتدلة لا فرق وان
 التقدم والتأخر لغير صورتهما واحدة وهي أن يسبق أو يتخلف المأموم بشمار ركنين فعلمين يعبري
 وتقدم عن النهاية وانتهى وبسم ما وافقه (قوله امام) أي من اعتبار التأخر بشمار ركنين فعلمين بأن يفرغ
 الامام منها ما هو المأموم فيها فبقوله (قوله حرم) إلى قوله والكلام في النهاية (قوله حرم بركن الخ) يؤيد من
 خبر ما يحتمل الذي رفع رأسه قبل رأس الامام أن يقول الله أو أسمر أس حار أن السابق ببعض ركن كان
 ركن قبل الامام ولحقه الامام في الركوع أنه كالسابق بركن وهو كذلك بحريه علمه الشيخ هنا في معنى عبارة
 سم قوله بركن أي أو ببعضه كإنيانه جهش أول الفصل اه (قوله سم له العود الخ) أي أيركح معتمدا
 وإذا عاد فهل بحسبه ركوعه الاول والثاني فيمنظر والا قربانه بحسبه ركوعه الاول ان اطمأن فيه
 والا الثاني ثم على حساب الاول ولو ترك العلم أن ينفي في التأخر بضر ولو لم يتفق به بعد عود ركوعه اعتدل
 الامام فهل يعود بركن وجوبه عليه بفعل الامام والا لانه كان لحض المتابعة فانت كاشب ما لو لم يتفق به
 عودا للتلاوة مع الامام حتى قام فيه نظر والا قرب الثاني فيسجد مع الامام اه (قائدة) قال حج في الزاوية
 عندنا سبقتا الامام من الكثرة هو مرجع في الاحاديث الصحيحة بجمعة بعض المتأخرين ومن هذا هنا أن مجرد
 رفع الرأس قبل الامام والقيام والهوى قبله مكره وكراهة تنزيه فان سبقه بركن كان ركن واعتدل والامام
 قائم بركن حرم عليه ولا يعد أن يحمل الحديث على هذا الحالة وتكون هذه العصة كبيرة انتهى أقول
 وقوله ومن هذا هنا أن مجرد رفع الرأس الخ لا ينافي كون السابق بعض الركن حوالا لانه لا يتحقق السابق
 بعض الركن الا بالانتقال من القيام مثلا إلى حتى الركوع او المصعد والهوى من القيام وسبيله إلى
 الركوع أو السجود والرفع من السجود وسبيله إلى القيام او الجلوس بين السجدين فلم يصدق عليه أنه
 سبق بركن ولا بعضه عس (قوله بان تقدم بركن فعلى الخ) أي لو ركنين فعلمين غير متوالين كان
 ركن ووقف قبل ركوع الامام واستقر في اعتداله حتى لحقه الامام فبعد عنه ثم رفع قبله وجلس ثم هوى
 للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم قولها عس (قوله أي بالبر الخ) هذا يفيد انه اذا سبق الامام بما عدا
 البر الاخير من التسليم الاول وانما بالبر عن تسليم الامام أو قال آخره لم يضر وفيه نظر فلننظر سم
 عبارة عس قوله أي بالبر الخ بل بالهز أن قوى عندنا الحرف وجمعه من سلاته اه (قوله فهو به)
 أي التقدم بالسلام (قوله وهو به) أي البطلان بذلك (قوله ان هذا) أي البطلان بتعمد المسبوق القيام
 (قوله غير صحيح) خبر وقول الاقوال الخ

الاولى الواجب عوده الى الامام أو الى الركن الذي لا يطل السابق اليه ولم أرف ذلك شيئا وعلمه فلهوى
 للسجود والامام بعد القيام ثم على الحال السابقة العود الى الاعتدال أو الركوع كيجوز الى القيام وهو يحصل
 نظرا اه وعوده الى الاعتدال لا يظهر على طريق القاضي اذا لم تطويه (قوله والامام قائم) هذا هو
 الاصح (قوله ومن ثم بركن) أي أو ببعضه كإنيانه جهش أول الفصل (قوله ومن تقدم بركن سم له
 العود بتعمد والتأخير) فإذا عاد اليه هل يلغو الركوع الذي أتته أولا بل هو محسوبة وركوعه مع
 الامام لحض المتابعة حتى لو وقع منه قبل ان يطمئن المأموم لم يلزم الطمأنينة فيمنظر فان قلت اذا عاد الى الامام
 صار هذا الاعتدال أو يلزمه تطويه قلت لا تسليم اعتداله بل هو واقعة للامام في قيامه (قوله أي بالبر الخ)
 هذا يفيد انه اذا سبق الامام بما عدا البر الاخير من التسليم الاول وانما بالبر عن تسليم الامام أو قال آخرها
 جهال يضر وفيه نظر فلننظر

والا أعاده صورة التقدم
 جهان بركن واعتدل ثم
 هوى للسجود مثلا والامام
 قائم أو ان بركن قبل الامام
 فلما أراد الامام أن يركع
 رفع فلما أراد أن يرفع
 سجد فليست معه
 الركوع ولا في الاعتدال
 وفارق ما في الخلاف بان
 التقدم أخص من ثم حرم
 بركن ان علم وتعمد بخلاف
 الخلفه فانه مكره ومن
 تقدم بركن سم له العود
 ان تعمدا لا تغير (والا)
 بان تقدم بركن فعلى أو ركنين
 قولين أو قولين
 كالاعتدال الركوع (فلا)
 تبطل وان علم وتعمد لعله
 الخافعة (فقبل تبطل بركن)
 تام مع العلم والتعمد لنفس
 التقدم بخلاف التأخر
 والكلام في غير التقدم
 بالسلام أي بالبر آخر الاول
 فهو به مبطل وبه فهمه
 بالاولى ما ياتى أنه لو تعمد
 المسبوق القيام قبل سلام
 امامه بطلت وقول الاقوال
 ان هذا مبني على ضعفه ان
 التقدم بركن مبطل غير صحيح
 فتلاوة فاذ أطل القيام
 لما فيه من الخفاقة للتحشة
 فالسلام أولى لانه أخص

﴿فصل﴾ في زوال القدوة وإيجادها وادراك المسبوق للركعة **﴿قوله﴾** في زوال القدوة إلى قول المتن وفي قول في انبهاية الاقولة وانها لا تنقطع إلى الامام **﴿قوله﴾** وما يتبع ذلك أي قيام المسبوق بعد سلام امامه مكبرا أو غير مكبرا عس **﴿قوله﴾** وأخيره أي كوقوفه بحاجته طلبة عليه شرطه سم **﴿قوله﴾** يحدث ومنه الموت عس قول المتن انقطعت القدوة أي مع ذلك يجب علينا ان نأخذ القدوة للقدوة والصور بحيث بقي الامام على صورة اهل البيت المأثور الصلوات وانصرفوا وحسب مثلها غير هيئة المعلن فلا يحتاج لنسبة المفاخرة كما اشار إليه شافعي في رد المحتار في شرح قول المتن في الآتي في تركه مستقصودا في عس **﴿قوله﴾** يتأخر الامام الخ أي يتأخر عقبه عن عقب المأموم مثلا عس **﴿قوله﴾** وتضمنه أي من التعليل **﴿قوله﴾** حيث لم يزل مع الجماعة أي لبطان صلواته حيث سم **﴿قوله﴾** وسيعلم بما يأتي من تعليله انخذ من توجيهه ما سياتي بحسب عدم الزوم فإله ههنا من الزوم وأنه سيعلم بما يأتي من تعليله انخذ من توجيهه والحالة فليتأمل أقول قد أسقط قوله وسيعلم الخ من النسخ المعتمدة سم **﴿قوله﴾** بما يأتي أي في نفي السوادة **﴿قوله﴾** انقطاعها ايضا الخ أي فلا بد من نية المفاخرة حيث ذكرها ظاهر سم قول المتن **﴿فان يخرج﴾** أي الامام نهاية **﴿قوله﴾** بان نوى المفاخرة أي القول المتن وفي قول المتن في الغنى قول المتن **﴿جاء﴾** محله كما كتبت بعض المتأخرين اذا لم يرتب على القطع تعطيل الجماعة كان لم يكن في المحل الا اثنتان فأحرم أحداهما خلف الآخر ثم أراد المفاخرة قبل حصوله كعتوا لا فيخرج المقطوع ومحله ايضا غير الركعة الاولى من الجماعة سم وياتي عن النهاية والغنى منه ومن عس ما يتعلق به **﴿قوله﴾** مع الكراهة الخ وظاهر انها لا تنفوت حيث حصلت ابتداء في المفاخرة الأخيرة كغيرها نهاية **﴿قوله﴾** المفاخرة الخ أي حتى فيما ذكره مع الامام شرح مدرسه سم **﴿قوله﴾** حيث لا عذر أي بحال في نفسه وقته بعد فلا تكرر وصلاته بجمعة في الحارث فيها يتوهم في حال الشد في قوله من خلاف مفارقتها ببعضها من ان العذر الاشار اليها فيما يأتي في المتن وان كانت مذكورة في غير حيز التقديم اه **﴿قوله﴾** لان لا يعين الخ عبارة النهاية والغنى لا في الامامة على قول ولحسن لانها لم تشرع وفيها الا في الحج والعمرة او فرض كفاية على الرابع فكذلك في الجهاد وصلاته الجنائز والحج والعمرة اه **﴿قوله﴾** وصلاته الجنائز وكذا غسله وحمله ودفنه فلا يجوز بعد الشر وعس في شئ من ذلك قطعه بغير عذر حيث عذرنا او عارضا عنه لانه اذا راعه بخلاف التتابع في نحو سحر قبره وحمله لاستراحة أو تبرك مدرسه سم عبارة عس أي وان تبادى الفرض بغيره كان صل عليه من سقطا الفرض به ثم صل عليه غيره فحرم عليه قطعه لانها تقع فرضا وان تعدد الفاعلين وترتبوا أو مالوا أعادها شخص بعد صلته عليه ولا تقم له فلا عذر له في الظاهر جواز القطع ثم ظاهر كلامهم أنه لا فرق في حرمه قطع وصلاته الجنائز بين كونها على حدة أو غائبا أو قبرا وهو ظاهر في قطع من الارزاء بالمت في الجملة اه **﴿قوله﴾** والنسك أي ولو سنها نهاية ومغنى أي حج وعمره الصبي والرقيق فانهم لمن جملة من جازم قطعها مع نية ان الولي يحرم عليه تمكنه من الصبي من القطع أو المأثري في حرمته

﴿فصل في زوال القدوة﴾ **﴿قوله﴾** يحدث (أخيره) أي كوقوفه بحاجته طلبة عليه بشرطه **﴿قوله﴾** كما يعر بما يأتي من عدمه انخذ من توجيهه ما سياتي بحسب عدم الزوم فإله ههنا من الزوم وأنه سيعلم بما سياتي كان قبل ظهور التوجيه لا في الحالة هذه فليتأمل **﴿قوله﴾** قد أسقط قوله كما يعلم الخ من النسخ المعتمدة **﴿قوله﴾** حيث لم يزل مع الجماعة أي لبطان صلواته حيث سم **﴿قوله﴾** وسيعلم بما يأتي من تعليله انخذ من توجيهه ما سياتي بحسب عدم الزوم فإله ههنا من الزوم وأنه سيعلم بما سياتي كان قبل ظهور التوجيه لا في الحالة هذه فليتأمل **﴿قوله﴾** قد أسقط قوله كما يعلم الخ من النسخ المعتمدة **﴿قوله﴾** حيث لم يزل مع الجماعة أي لبطان صلواته حيث سم **﴿قوله﴾** وسيعلم بما يأتي من تعليله انخذ من توجيهه ما سياتي بحسب عدم الزوم فإله ههنا من الزوم وأنه سيعلم بما سياتي كان قبل ظهور التوجيه لا في الحالة هذه فليتأمل **﴿قوله﴾** قد أسقط قوله كما يعلم الخ من النسخ المعتمدة

﴿فصل في زوال القدوة﴾ **﴿قوله﴾** يحدث (أخيره) أي كوقوفه بحاجته طلبة عليه بشرطه **﴿قوله﴾** كما يعر بما يأتي من عدمه انخذ من توجيهه ما سياتي بحسب عدم الزوم فإله ههنا من الزوم وأنه سيعلم بما سياتي كان قبل ظهور التوجيه لا في الحالة هذه فليتأمل **﴿قوله﴾** قد أسقط قوله كما يعلم الخ من النسخ المعتمدة **﴿قوله﴾** حيث لم يزل مع الجماعة أي لبطان صلواته حيث سم **﴿قوله﴾** وسيعلم بما يأتي من تعليله انخذ من توجيهه ما سياتي بحسب عدم الزوم فإله ههنا من الزوم وأنه سيعلم بما سياتي كان قبل ظهور التوجيه لا في الحالة هذه فليتأمل **﴿قوله﴾** قد أسقط قوله كما يعلم الخ من النسخ المعتمدة

متعلقة به نفسه لتكافئه عرش **(قوله فان فعل بطلت صلاته)** قد يشكل بان الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة سم **(قوله والمراد به)** أي بالعذر **(قوله ابتداء)** كذا في النهاية الغني وقال عرش قوله مر ابتداء قضيته أن ما لحق هذا بالعذر كالتطويل وترك السنة المقصودة لا يترخص في الترك ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم إذا حصل ذلك فارق ان أراد سم على المنهج وفي حاشيته شيخنا الحلي بعد مثل ما ذكر ولا يبعد أن يكون التطويل من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك اه وعلى هذا لو كان بمنزلة عادة الامام لا تطول في المؤخر ذلك منع الامام منسوبة كرمين أن المرخص ترك الجماعة ابتداء يترخص في الخروج منها يقتضي أن من أكل ذابح كرميه ثم اقتدى بالامام أنه يجوز له قطع القدوة ولا تقونه فضيلة الجماعة الذي ينبغي أن هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة دفع ضرر الحاضر من أوعن المصلى نفسه كان حصل ضرر بشدة حر أو برد كان ذلك عذرا في حقهم ولا فلا اه عرش وما نقله الحلي هو الظاهر الموافق لما يأتي في الشرح **(نفا)** **(قوله فله يجوز قطعها)** أي فلعذر الرخص يجوز القطع اتفاقا **(قوله لان الفرق الخ)** استدلال على قوله فله يجوز الخ سم **(قوله الحق بذلك)** أي بما يترخص في ترك الجماعة في جواز القطع بلا كراهة عرش **(قوله ويترخص من الحاقه بالجماعة بالمرخص الخ)** أقول يمكن حمل المتن على أن المراد من العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء قال في العذر للعهد وإذا كان ما ذكره مرخصا ابتداء رخص في الائتلاف وعلى هذا يستغنى عن الخلاف والاختلاف المذكورين فليتامل سم **(قوله وهو محتمل)** تقدم عن الرمي خلافة **(قوله وتخيّل فرق بينهما)** أي بين الرخص والمحق وهو **(قوله ذلك أول)** أي الحق بالمرخص أولى منه بالقبول ترابط ابتداء **(قوله القراءة)** إلى قوله ثم في النهاية الاقوله معارضة إلى شاذ قوله وفي القصة إلى واستدلالهم قل المتن (تطويل الامام) أي ذكر زيادة أثره بحيث لا يمكن المأموم مع من إلا بالواجب أو بالسنة المتأثرة كدعة يصري **(قوله أو غيرها)** أي تركوع أو سجود يجزئ **(قوله لكن لا مطلقا الخ)** راجع للمتن عبارة النهاية وحمل ذلك بحيث يصير المأموم عليه تضعف الخ بعبارة الغني عقبا المتر والمأموم لا يصير على التطويل بل تضعف أو شغل اه **(قوله بأن يذهب الخ)** تصو وعدم الصبر والعزم المستلزم للتطويل ويجعل أن يذهب من الثلاث ويحسوه فاعله ومتعلقه محذوف أي به أي بالتطويل **(قوله مع ذلك)** أي عند وجود المشقة نهاية **(قوله وضوا بتطويله الخ)** بقى ما لو علم ابتداء أنه يطيل تطويل لا يصير عليه ما ذكرنا فاقضى به على عزم أنه إذا حصل الطول المؤخر فاره فهل نقول أيضا لا نكره المقارفة حينئذ سم أقول وتقدم عن عرش وعن سم على المنهج ما يقتضي عدم الكراهة حينئذ **(قوله لما صم)** إلى قوله وفي القصة في الغني **(قوله)** ولم ينكر عليه أي على البعض ولم يأمره بالعادة معني **(قوله معاوضة الخ)** خبر ورواية مسلم الخ **(قوله على)** أن الأولى شاذة انفرادهم بالمحمد بن عباد بن سفيان ولم يذكرها أكثر أصحاب سفيان نهايهم معني **(قوله)** وجه ودفع فلا يجوز بهد الشرح وعلى شيء من ذلك قطع به غير عذر حيث عذرتمناه وأمرنا عنه لانه أراء به بخلاف التناب في نحو حرق قبره وله لا شرحة وأوترك مر **(قوله فان فعل بطلت صلاته)** قد يشكل بان الجماعة ليست شرطا في صحة الصلاة **(قوله لان الفرق الخ)** انظر وجهه إلى أنه المراد بالعذر ما ذكره الآن يجب بان المراد الاستدلال على الجواز في قوله فله يجوز وقطعه الأعلى كون المراد بالعذر ما ذكر **(قوله)** ويؤخذ من الحاقه بالمرخص الخ أقول يمكن حمل المتن على أن المراد من العذر المذكور وهو المرخص في ترك الجماعة ابتداء فلي للعذر للعهد وان كان ما ذكره مرخصا ابتداء رخص في الائتلاف وعلى هذا يستغنى عن الخلاف والاختلاف المذكورين فليتامل **(قوله وضوا بتطويله الخ)** بقى ما لو علم ابتداء أنه يطيل تطويل لا يصير عليه ما ذكرنا فاقضى به على عزم أنه إذا حصل الطول المؤخر فاره فهل نقول أيضا لا نكره المقارفة حينئذ **(قوله على أن الأولى شاذة)** قال في شرح المذهب وفيه نظر إذا خاف المأموم عند الجهر وقول يادة الثقة ثم أكثر الحديث يجعل هذا شاذ ضعيفا فالشاذ عندهم أن روى الماروي به سائر الثقات منهم أم لاومذهب الشافعي وهو الصحيح وقول المحققين أن الشاذ الحالف الثقات أم لا أيضا لا يفهم عنه مع تعارض الروايتين

فان فعل بطلت صلاته والمراد به كقوله الامام (مرخص في ترك الجماعة) ابتداء فانه يجوز قطعه لانه لا يترسخة الأولى في ذات الرافع فارت التي صلى الله عليه وسلم بعد ما صلى بهم ركعة (ومن العذر) الحق بذلك ويؤخذ من الحاقه بالمرخص في الائتلاف الحاقه في ترك الجماعة ابتداء وهو محتمل وتخيّل فرق بينهما بعد بسلا وما يقال ذلك أولى (تطويل الامام) القراءة أو غيرها كحمله ظاهر ونعبر بهم بالقراءة لعله للقال لكن لا مطلقا بل بالنسبة لمن لا يصير لضعف أو شغل ولو شغلان يذهب خشوعه في الظاهر وظاهر كلامهم أنه مع ذلك لا فرق بين أن يكونوا بمحذورين وضوا بتطويله بمعد غير معذورين لا وهو منعه لما صم أن بعض المؤقتين بعد اتمام العذر وتطويله بهم ولم ينكر عليه صلى الله عليه وسلم رواية مسلم أنه استأنفهم عارضه رواية أحمد أنه بنى على أن الأولى شاذة بفرض عدم شذوها فهي حجة لنا

أذا خاز أبطال الصلاة (عبارة النهاية) وإذا خاز على جواز أبطال أصل العادة فعلى أبطال صفتها أولى اه
 (قوله تعدد) أي لتعدد القطع (قوله أجمعها شخصان) أي أحدهما بيني والآخر سأنت ولعل الأولى أفراد
 الصبر باربعه إلى البعض في خبره ما دللنا (قوله ثم قطعه للصلاة مشكلاً) أي لأن قضية كلامهم كلامهم لا
 يقولون بجواز أبطال الصلاة للتطويل وقد يقال لا إشكال مع قوله أنه إذا خاز أبطال الصلاة لأن لا بين هذا
 على الشذوذ سم أي كالموصي يصنع النهاية التي تقدم (قوله ما في الخبر) أي كإنيته في شرح
 الروض سم (قوله الموجب) أي العمل (قوله وبطلنا) عطف على قلنا الخ قول المتن (أو تركه من الخ)
 أي أنه مفارقة التي تلي تلك السنن في جواز القطع في غير الجمعة ما في الركعة الأولى منها فيمتنع لم سابق
 أن الجمعة في الركعة الأولى فيها شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها ولو ترتب على خروجهم من الجمعة
 تعطلها وتلاها فرض كفاية أي وهو الرابع كماله بعض المتأخرين عدم الخروج من الجمعة فرض
 الكفاية إذا انحصر في شخص معين نهاية ومعنى قال عرش قوله هو أنه مفارقة يشعر بان الاستمرار
 معه أفضل وقوله هو في غير الجمعة أي وما لحق بهما صاحب فیهما المانع من العادة والندور فعملها جماعة
 والثاني من الجموعة تقديمها على ما نقل عن الشارح من شرط الجماعة في الركعة الأولى كمالها
 وأما على ما تقدم من سم على حج في صلاة المسافرين أنه يكفي لصحة الثانية عقد هلمس الامام وإن فارق صلاة
 فلو خالف المفارقة لحصول المقصود بالنسبة وقوله هو التبعيض قد يشكل على امتناع المخالف فقامت من أن
 العذر يجوز التردد وان توقف ظهور الشارح على من قام به الآن خص ما هنا بما إذا لم يكن عذر عرش (قوله
 وكذا سورة الخ) وينبغي أن مثل ترك السورة ترك التسبيحات للفرق في وجوبها وإن ليس مثلها تكبير
 الانتقالات وحسب الاستراحة ورفع الدين عند القيام من التشهد الأول لعدم التوقيف. فعلى المأموم أنه
 يمكنه الاتيان به وان تركه امامه بخلاف التسبيحات فان الاتيان بها يؤدي لتأخير المأموم عن امامه عرش (قوله
 كان عرض الخ) عبارة أنها يتوقد تبعها مخالفة كأنه أي أنه لم يمسح بما يبطل الصلاة ولم يعمل الامام به كان
 رأى على أنه يتبعه غير معقود عنها أي وهي خفية تحت به وكشفها بالعرض أو رأى أنه يتفرق اه وكذا في
 الغنى الاقوله أي إلى أو رأى قال عرش قوله هو رأى وهي في الخ أي اما الظاهر فقالوا يجب عدم الاستئناف لعدم
 انعقاد الصلاة بغير ذلك بناء على ما قدمه من أن الظاهر في التي لو تأملها صرهابان كانت ظهور الامام مثلاً
 اماماً على ما تقدم من أن مقتضى الضبط بما في الانوار ان يفرض بالثبوت ظاهر أوما في الثوب السائل اعلى
 وان الظاهر هي العينية وان الحقيقة هي الحكمة فقط فهد من الظاهرة وعليه يجب الاستئناف لا المخالفة
 عرش وقوله بناء على ما قدمه الخ تقدم هناك أنه هو المعتبر (قوله هو جبان المتابع الخ) كأنه لا إشارة إلى
 الجمع بين هاتين بين امرانه إذا خاز الامام من الصلاة لتعويض حدثا لتعويض الشذوذ فانه مصرح بعدم
 الاحتياج إلى إنية المخالفة بصري قول المتن (ولو أحرم منفرد الخ) احتجاسه به لأنه لا انقضاه في جاحته جاز
 الآن ينظر لتعدد الواقع كهد الزيادة في خبره اه (قوله لأنه إذا خاز أبطال الصلاة لتعذر الخ) قد يقال قضية
 هذا الجواب التزم جواز أبطال الصلاة للتطويل وقضية كلامهم أنهم لا يقولون به وقد يجب بانه لعل الواقع
 في قصة معاذ نظر إلى أدب إلى ضرر ويجوز الأبطال فلا يمل ثراً بقية كلام الشارح وأعلن هذه
 القضية كانت في الغرب كالأدب وأيه أدب داود والنسائي وفي رواية الصحيحين وغيرهما أنها كانت في العشاء
 وأن معاذ اقتنع بالبرق وفي رواية لا جدانها كانت في العشاء فقراً أكثر بث قال في المجموع فيجمع بين
 الروايات بان يحمل على أنهم ما قضيتان لتخصيص ولعل ذلك كان في ليلة واحدة فان معاذ لا يفعله بعد التهيؤ
 ويعبدانه نسبة ورجع البيهقي رواية العشاء لأنها أصح وهو كماله لكن قال الجمع أولى بزوايه البقرة
 وأقرب بان فرأه في ركعة واحدة في ركعة عرش (قوله ثم قطعه للصلاة مشكلاً) قد يقال لا إشكال
 مع قوله لأنه إذا خاز أبطال الخ الآن ينبغي على هذا الشذوذ (قوله واستدلواهم بهذه القصة) أي كإنيته من
 شرح الروض (قوله ما في الخبر) أي كإنيته في شرح الروض (قوله أجمعهم عدم وجوبها) قد ورد

أنه إذا خاز أبطال الصلاة
 لعذر فاجاعة أولى وفي القصة
 ما يدل لتعدد فحتمل
 أجمعاً شخصان وأنه شخص
 واحد مرة بنى ومرة تأسف
 ثم قطعه للصلاة مشكلاً لا
 أن يجب بانه فعلن أن
 التطويل يجوز القطع
 واستدلواهم بهذه القصة
 للمفارقة بغير عذر فيجمع
 ما في الخبر بان الرجل شكاً
 العمل في حرته هو الموجب
 لصحة من احتمال التطويل
 فأنفع ما قبل ليس فيها غير
 مجرد التطويل وهو غير
 عذرهم أن قلنا بانهم ما
 شخصان وبثني رواية
 شكايه مجرد التمسك
 اتضع ما قاله (أو تركه سنة
 مقصودة كشهد) أول
 وقوت وكذا سورة الذي
 يظهر في ضبط المقصودة
 أنهم ما جبرن بسجود السهو
 أو قوى الخلاف في وجوبها
 أو وردت الأدلة بتعظيم فضلها
 وقد تعبد المخالفة كمن
 عرض مبطل لصلاة امامه
 وقد علمه فإزمه ينتهوا فوراً
 والأبطل وإن لم يتابعه
 اتفاقاً كإلى المجموع ووجه
 بان المتابعة الضرورية موجودة
 فلا بد من قطعها هو متوقف
 على نيته وحجته فلا يستدبر
 الامام أو تأخر عن المأموم
 اتجه عدم وجوبها وال
 الصورة (ولو أحرم منفرد
 ثم في القدوة في خلال صلاته

بلا خلاف كل في الجموع ولو قالم السجودون والتميمون خلف مسافر امتنع اقتداء بعضهم ببعض على ما في
الرواية باب الجمعة من عدم جواز استخلاف المأمومين في الجمعة اذا تمت حلاقة الامام ودونهم وكذا غيرهما في
الاصح لان الجماعة مصحفة فاذا تم غيرا فرائد ادى نالوا فضاء السكن مقتضى كلام أصلها الجواز في غير الجماعة وهو
الاعتناء كاستيائه وسوطا في باب الجمعة منها يتومض قول المتن (يأز في الاظهر) والاحتجابان بجماعتين أي
بعد قلتهما تغلوا ويسلم منها فتكون نافلة ثم يخل في الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ويضعها جماعة
سم على التمسح ويؤمن ذلك ان قولهم قطع الغرض حرم عليه ما لم يرتب عليه التوصل بالقطع المعاد
أعلى مما كان فيه عش عبارة الغنى والسنتان يقابل الفرقه تغلوا ويسلم من وكعتنا اذا وسع الوقت
كبار اه قول المتن (في الاظهر) ومقابلها لا يجوز وتبطل به الصلاة يتومض قول المتن (في خلال
صلاته) أي قبل ان ركع أو بعدهما يتومض (قوله فلا تبطل) الى قوله قال الجلال في النهاية (قوله) مع
الكرامة الى قوله وصح في الغنى (قوله) مع الكرامة المقتضى (قوله) اذا حرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتضى
بأنه حرم وهل تقوت فضله اقتداء بالامام الاول ولا تقوت فضله بالاقداء بالثاني نظر ولا يبعد
النافع من اه سم (قوله) وصح انه صلى الله عليه وسلم الخ هذا يسكن على قوله الا في قوله الثاني
أصل لانه عليه الصلاة والسلام انما عليه وأحرم ليقدرنا به على انه ما أنكر عليهم سم (قوله) أحرم مع سم الخ
وفي البخاري ومسلم ان ذلك قبل الاحرام وفي فتح الباري انه معارض لما روى ابو داود وابن حبان عن أبي
بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة الفجر ثم أوصا الحسن والمالك من طريق عله بن يسار
مرسلاته الى الله عليه وسلم كبر في صلاته من الصلوات ثم أشار بيده ان امكنوا ويكن الجمع بينهما لم يعمل
قوله كبر على اذاعة ان يكبر أو بانها صلوات فاعتان ابداء عياض والقرطبي احتمل وقال انه روى الله الاظهر
وهو بان حبان كعادته فان ثبت في الاثني الصحيح أصح ع ش (قوله) هنا أي بعدهما صلى الله عليه
وسلم (قوله) هنا أي صلى الله عليه وسلم (قوله) بخلاف ما في نرياه) أي في قوله أما ولا في الصحيحين الخ (قوله)
هنا) أي في الاقتراف في اثنا الصلاة (قوله) على صورته الخ (قوله) أحرم مع سم ثم كرا الخ ع ش (قوله)
ليجعل عنه الخ يفيدان من أحرم منفردا له قبل قراءة الفاتحة أي في أي ركعة كان لا اقتداء به في
الركوع فتسقط عنه لكن هذا الظاهر اذا اقتدى عقب احرامه أما لم يرضى عنه ماسع الفاتحة وبعضها من
غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كما وافق
وفي الثاني كلسوق أو كيف الحال فيه نظر سم على حج أقول الاقرب بأنه كلسوق لانه لم يدرك معه بعد
اقتداء به ماسع الفاتحة لا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الاحول لانه كان منفردا فمستحققة ع ش
(قوله) نظير مامر) أي في قطع المأموم القدرة سم (قوله) أو يفرض بانه مع العذر ثم لا خلاف الخ) أي فلا
تكره الصلاة ولا تبطل قطعاً وأما هنا فالعذر وان اعتبرنا هنا فقابل الاظهر لا يكتفي بذلك بل يقول بطلان

عليه انه لو تقدم على الامام بطلت صلاته كما تقدم أي ما ينو المفسرة كجهر ظاهر فلا كفي زال الصورة عن
زوال المفسرة لم تبطل الا ان يفرض بتعدي المأموم بالتقدم وعدم تعدي بتأخر الامام (قوله) مع الكرامة القوت
لفضله الجماعة اذا أحرم مع الجماعة ثم فارق ثم اقتدى بأسخرو وهل يفرضه فضله اقتداء بالامام الاول ولا
تفوت الا فضله الاقتداء بالثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني من (قوله) القوت) أي حتى فيما أدرك خلافا للركن
هذا وظاهر أنها لا تقوت في المفسرة فتغير تشرع من (قوله) وصح انه صلى الله عليه وسلم أحرم الخ هذا يسكن على
قوله الا في الثاني أصل لانه عليه الصلاة والسلام انما عليه وأحرم ليقدرنا به على انه ما أنكر عليهم (قوله) لم يرتبط
بصلاة مامر) فيه نظر (قوله) وكان اقتدى ليحتمل عنه الفاتحة) يفيدان من أحرم منفردا له قبل قراءة
الفاتحة أي في أي ركعة لا اقتداء به في الركوع فتسقط عنه لكن هذا الظاهر اذا اقتدى عقب احرامه أما لم
مضى بعده ماسع الفاتحة أو بعضها من غير قراءة فهل تسقط عنه أو يجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في
الثاني وعلى هذا هل هو في الاول كما وافق وفي الثاني كلسوق أو كيف الحال فيه نظر (قوله) نظير مامر)

ياز) فلا تبطل صلاته به
(في الاظهر) مع الكرامة
المقتضى لفرضه الجماعة
وذلك لان الفضيلة لا يرضى
الله عنه لما حصل له عليه
وسلم وهو امام فتأخر واقتدى
به اذا امام في حكم النشر
وصح انه صلى الله عليه وسلم
أحرم مع سم ثم كرا في صلاته
انه حجب فذهب فافعل
ثم جاء وأحرم مع سم
ثم كرا في صلاته
صلاتهم هنالك ترتبط بصلاة
امام بخلاف ما في نرياه
وهل العذر هنا كمال سورة
الخبر وكان اقتدى لم يعمل
عنه الفاتحة فذلك الصلاة
كلها في الوقت مالم لا كرامة
نظير مامر أو يفرض بانه مع
العذر

ثم لا خلاف في مختلفه على مقتضى (٣٦٠) كلامهم محصل نظر وهو الى الثاني أميل قال الجلال البلقيني لم يتعرضوا للامام اذا أراد أن

يقتدى بأخوه يعرض
عن الإمامة وهذا موثقت
الصدق من النبي صلى الله
عليه وسلم بأذهاب الصلح بين
جصاصه من الأنصار وفي
مرض موته ثم ما هو في
الصلوة فخرج نفسه من
الإمامة واقتدى بالنبي صلى
الله عليه وسلم والعباد مرضى
الله عنهم أخرجوا أنفسهم
عن الاقتداء به واقتدوا بالنبي
صلى الله عليه وسلم وقضية
استدلالهم بالأول لا تظهر
كلهم جازوا ذلك بل الاتفاق
عليه والثاني ظاهر اه
مقصود استظهاره الثاني في
أنظر بل لا يهم اما لا وفي
الصحيح أن يأبى كرسى استقل
النبي صلى الله عليه وسلم
وعند الاستخلاف لا يخرج
الأمور من لينة بل يخرج
الامام من الصلوة أي أد
الإمامة كما صرح به قولهم
اذ ما زال استخلاف مع عدم
بطلان صلوة الامام فع
بطلان الأولى ثم قدم هو أو
بعض المؤمنين أو تقدم
أحد أو لا غير مقتضى
بشرط لم يحتاجوا لينة
بالجماعة كما في فائده قول
الجلال والعبادة أخرجوا
أنفسهم الخ ووجه دفاعه
أن الجماعة باقية في حقهم
لكن رابطة الأول زالت
وخلقتها رابطة الثاني من
غير استئناف فيهم ولما
فانما قد صرح الفقهاء بأن
الامام لا يقتدى بأخوه

اقتدوا بهم بوضار وامقردين ولهم الاقتداء بالامام الثاني الذي اقتدى به الامام اقصة الصدوق فقولهم صار وامقردين وذلك

وان كان ضعيفا كما علم مما تقرر رد قول الجلال ان خروجنا انفسهم عن الاقتداء به واماقوله (٣٦١) واقتدوا بالتي صلى الله عليه وسلم أي

ذلك لا يمنع الاقتداء به وعش (قوله وان كان ضعيفا) في اطلاق تضعيفه نظر ان جرح اقتداء الامام بالخروج لا يستلزم تحقق اختلافه به (قوله مما تقرر) أي في قوله ووجه ان دفعه الخ (قوله رد قول الجلال ان خروجنا انفسهم) أي لانه يدل على خروجهم من غير خروجهم (قوله واما قوله) أي الجلال الملقب بسم (قوله أي نابعوه) فيه أن ظاهر كلام الجلال انهم احدثوا ائمة الاقتداء (قوله اما تقرر الخ) لتبطل لقوله أي نابعوه (قوله وتأخرو عنه الخ) فيه أن مجرد تأخرو عنه صلى الله عليه وسلم لا يقتضي خروجهم من الامة بل لا بد من تأخرو عن المؤمنين وتأخرو عنه لا يستلزم تأخرو عنهم بل عدم تأخرو عن الجميع قطعي القطع بانه لم يصروا على الجميع فالاوجه ما قاله الجلال من أنه اخرج نفسه بالنتيجة وسم (قوله واما الصالح الخ) أي وان الصالحات الخ (قوله ومعني رواية الخ) الى التنبية في النهاية (قوله في المجموع) خبر مقدم والمبعد مراد به لغظه (قوله في روايات) خبر مقدم لقوله أن النبي الخ (قوله عنهما نصحت) أي تلك الروايات (قوله بانها الخ) أي الفضية (قوله انتهت) أي في المجمع (قوله وفي جميع) أي بين تلك الروايات والرواية السابقة عن الصحبة (قوله اصل الخ) أي صلاة كاملة قول المتن وان كان في ركعة الخ هو غاية عش (قوله غير ركعة الامام) الى قوله ومرت في النهاية والمضى (قوله متقدما على الخ) أي في أفعاله (قوله لانه يلحق صلاة نفسه الخ) أي في المستقبل الى الماضي حتى اذا اقتدى بعد طمأنينة تركه بقائه حسب هذا الركوع دون ما يأتي به مع الامام بل ذلك للمتابعة به وعش (قوله ثم بشعة فاعلم ان اوقافا مثلا) أي أوراكا عاوا

قوله أول الفصل وانه لا يتقطع بنسبة الامام طمأنينة الخ (قوله وان كان ضعيفا) في اطلاق تضعيفه نظر ان مجرد اقتداء الامام بالخروج لا يستلزم تحقق اختلافه به (قوله رد قول الجلال ان خروجنا انفسهم) أي لانه يدل على خروجهم من غير خروج (قوله واما قوله) أي الجلال (قوله أي نابعوه) لا يقال كذب بل يتم هذا مع قول الجلال ان خروجنا انفسهم الخ الى آخره اعترض عليه بما تقدم فهدا حل المعطوف في كلامه على ما ينافيه المعطوف عليه في ذلك الكلام لا يقول انما رد هذا لو كان انما اخرجهم انفسهم عن الاقتداء ما عان الاستغفار وهو ممنوع (قوله أي نابعوه الخ) فيه أن ظاهر كلام الجلال انهم احدثوا ائمة الاقتداء (قوله وتأخرو عنه صلى الله عليه وسلم) فيه أن مجرد تأخرو عنه لا يقتضي خروجهم من الامة بل لا بد من تأخرو عن المؤمنين وتأخرو عنه لا يستلزم تأخرو عنهم بل عدم تأخرو عن الجميع قطعي القطع بانه لم يصروا على الجميع الثاني ان الامام اذا اخرجهم على المؤمنين نسبة المفاخر وقالوا لغوا في صورة الاقتداء والحقه الثاني ثم ما تقدم الثالث قد يتوهم بطلان صلاة المؤمنين وتأخرو الامام وليس كذلك لان المبطل تقدم الامام لا يصير ورثه متقدما بلا تعلد منه (قوله واما الصالحات بتقدمه) أي صار وامقتد قال في شرح الارشاد ويكره ذلك أي الاقتداء للمنفرد دون المؤمنين الامم الا في المجمع من اهل الافتخار جامعة ثم نقله الى جامعة اخرى بان الحرم خاص بحسب أوجهه في جهل حاله ثم علم الامام فخرج وطمأنينة فخرج فاحرم الصلاة فالحق للمؤمنين صلاة بصلاته فانما اوجاءوا في طمأنينة فخرج فالحق بصلاته بعد علمه بحدوث الاولين ذلك باختلاف وتكون صلاة المؤمنين انعقدت جامعة ثم صار بعد ذلك جماعه بخلاف من اوجم منفردا وكذا اذا حدث الامام واستخلف فان المؤمنين بقاوا صلاتهم من جماعته الى جامعة اه وبه يعلم انه لو كان في جامعة فتوى قطعها من غير تبين نقص في الامام ثم اقتدى بامام آخر كره له وجود الخلاف في البطلان خلافا لوجهه فيمولوا في الاول لعذرنا ثم منفردا وبكره له الاقتداء بخوفنا يظهر اه ما في شرح الارشاد (قوله لانه يلحق صلاة نفسه) أي في المستقبل فلا ينافي انه قد يلزم انه لا يلحق في الماضي حتى اذا اقتدى بعد طمأنينة تركه بقائه حسب هذا الركوع دون ما يأتي به مع الامام بل ذلك للمتابعة به (قوله في المتن ثم بشعة فاعلم ان اوقافا مثلا) أي أوراكا عاوا ساجدا وقضية ذلك انه لو اقتدى من في ركعة عاوا السجدة الاولى بمن في الركعة فلم ينزعه ركوعه او سجدة اليه على هذا فهل يعتقه ركوعه او سجدة الذي فعله قبل لا تسد امضى اذا قام عنه اليه لا يلزمه قراءة الفاتحة الظاهر ان الامر كذلك وقضية ايضا انه لو اقتدى من

فانما كان رعاية لخلق الاقتداء (قوله) (شرواني وابن قاسم) - نافي

ساجد أوقفه بذلك أنه لو اقتدى من في الركوع أو السجدة الأولى بمن في القيام قام من ركوعه أو سجدته اله
وعلى هذا حل بعدله بركوعه أو سجده الذي فعله قبل الاقتداء حتى إذا قام عنه اله لا يلزمه قراءة الفاتحة
الظاهر أن الأمر كذلك ونضيفه أيضاً أنه لو اقتدى من في الاعتسار بمن في القيام واقفه وان لم ينظر بل
الاعتدال اله انبأ بس باعتدال بل موافقة للأمام في قيامه انتهى سم وبقي ما لو اقتدى من في الجلوس بين
السجدتين في التشهد فهل له أن يأتي بالسجدة الثانية أم لا فيه نظر والأقرب بل التعين الثاني لوجوب
تبعه للأمام فيما هو فيه ثم إن كان الاقتداء في التشهد الأول وافق الإمام فيما هو فيه وركعة بعد سلام إمامه
وإن كان في الأخير واقفه فيما هو فيه ثم أتى بسجدة بعد سلام إمامه وإن طال ما بين السجدة تين وبقي أن مثل
الاقتداء في التشهد الأخير ما لو اقتدى به في السجدة الأخيرة من صلاته بعد الطلأ فإنه يقتظر في السجود ولا
يتبعه فيما هو فيه عـ ش يحذف (قوله في تشهد) أي الأخير ومثله السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة
والصابط أنه يتبعه إلا إذا كان المأموم في التشهد الأخير أو السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة يجري وضو
آفان عن عـ ش ما وافقه (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به مقتضى الجمعة فحصل له الجمعة مع فصل
أربعين لها وذلك أفتى الشارح فلننظر سم (قوله واقتداءه بغيره) تقدم من قر يسكن النهاية والمغنى
ما وافقه (قوله بالنية) إلى قول المتن في عدي النهاية (قوله بالنية) هو فرع عن قوله لفظ بنية المفارقة عـ د ابطلت
صلاته كماله واضع وقائمه بمر سم على التمسح أي بخلافه ما لو كان ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل صلاته
لكن الأقرب أنه يسجد للمسجد تذللاً للقدوس فالتبطل باللفظ بنية المفارقة عـ ش قول المتن (وإن شاء
انتظر) قال في شرح العباب قال الأذري ويجب الجزم بحرمته الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع بعضها
خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت فلا يسجد له إلا جزاً لأنه مدله هو وجبته في كل ركعة
انتهى اه سم (قوله ببقده السابق) الخ أي بأن لا يسجد جلوس تشهد لم يسجد إمامه عـ ش عبارة سم
يحتمل أن مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحد من بعدهم إلا لم يحصل في المصلي المغرب خلف العشاء مثلاً
اه (قوله وهو الأفضل) أي على قياس ما مر في اقتداءه بالصغير بالظاهر معنى عبارة سم وكونه الأفضل لا ينافي
أنه لا فضيلة فيمن حيث الجماعة اه وعبارة عـ ش والشرطي قد يقال كيف يكون أفضل مع حكمه
بكرهه الاقتداء وقد يصيب بأن سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي الكراهة وفوات فضل
الجماعة باعتبار معنى آخر انتهى عبارة اه (قوله فانه) أي فعل ما لا بعدله (قوله وما يفعله) إلى قول المتن
في عدي المغنى (قوله وما فاتكم فأتوا) فديق حال حل فأتوا على ظاهره وتأويل واقض ما سبق لبنيقاليس

في الاعتدال بمن في القيام واقفه وان لم ينظر بل الاعتدال وفي هذا كلام تقدم في هامش فصل يجب تباعه
الإمام فرجعه ثم بعد ذلك وقع البحث فيما لو اقتدى من في السجدة الأولى من آخر صلاته بمن في القيام فهل
يجوز له انتظار في السجود وجوز مر أنه يجوز له انتظار فيمؤدونه إمامه لو اقتدى بمصلي المغرب بالظاهر
فانه يجوز له انتظار في سجود ركعته الأخيرة كماله الظاهر فأتأمل (قوله ولو في الجمعة) ظاهره وإن نوى به
المقتدى الجمعة فحصل له الجمعة لفظه إياها جاءت مع فعل أربعين لها وذلك أفتى الشارح فلننظر (قوله في المتن
وإن شاء انتظره) قال في شرح العباب واستشكل جواز الانتظار بأنه يلزم عليه تكرره بتكرار الاقتداء وورد
بأنه لا يجوز في ذلك خلافاً لهم فله قال الأذري ويجب الجزم بحرمته الانتظار إذا كانت صلاة الإمام يقع
بعضها خارج الوقت وهو ظاهر إن شرع وقد بقي من الوقت فلا يسجد له إلا جزاً لأنه مدله هو وجبته في كل ركعة
اه (قوله ببقده السابق) يحتمل أن مراده أن لا يكون الانتظار في جلوس أحد من بعدهم إلا لم يحصل في المصلي
المغرب خلف العشاء مثلاً (قوله وهو الأفضل) وكونه الأفضل لا ينافي أنه لا فضيلة فيمن من حيث الجماعة
بدليل قوله السابق مع الكراهة للمؤقتة لفضيلة الجماعة إذا كانت فضيلة الجماعة فأتأمل في الإسلام مع
الإمام يقول الحق وظاهر أهم التفتوت في المفارقة لخبر ينهوا عن الانتظار في غير ذلك مما يحكم بفوات الجماعة
فبسه كأي الصبح خلف الظهر فليست (قوله وما فاتكم فأتوا) فديق حال حل فأتوا على ظاهره وتأويل

ومر في فصل بنية القدوة انه
لو اقتدى به في تشهد انتظره
ولا يتابعه فان فرغ الإمام
أولاً فهو كسبون فيقوم
ويتم صلاته وحسب يجوز
الاقتداء به ولو في الجمعة
واقته بغيره إلا أنها (أو)
فرغ (هو) أي المأموم أولاً
فانتظاره بالنية قولم
ولا كراهة لانه فراق بعد
(وإن شاء انتظره) ببقده
السابق في فصل بنية القدوة
(ليسلم معه) وهو الأفضل
(وما ذكره السبون) مع
الإمام مما يعتد به
لا كاعتدال وما بعده فانه
لخص المتابعة فلا يكون من
محل الخلاف (قوله صلاته)
وما يفعله بعد سلام الإمام
فآخر صلاته لأخبر المتفق
على أنه ما أدرتم فأتوا
فاتكم فأتوا والاعتدال
يستلزم سبق ابتداء

غير مسلم واقض ماسبقت بحمل القضاء فيه على المعنى القوي لا بماجاز مشهور على أنه يعين (٣٦٣) ذلك لاحتفاء حقيقة القضاء الشرعية

هنا (في بعد في السابق) من الصبح من ثلثين أدرك بانيتها معالتي هي أولى المأموم وقت معها بكاهل السنة كسروا وأقاده فصوله بعدد (القنوت) لأن محله آخر الصلاة فله قبله مع الإمام لمحض التابعة (ولو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام تسبحة في ثابته) أذهى محل تسبحة الأول وتشهد مع الإمام في أولى نفسه لمحض التابعة وهذا اجراء سننا ومن الخالف وهو محتملنا على أن ما يدرك معه أول صلاة ومرتبه أو أدرك في آخر ركعة باعية ثلاثان أمكنه فيها قراءة السورة مع قرأه والآخر أحكاما غير جهلانه منفصلة تقضى في آخرتي نفسه ثار كاهما لعنوه (وان أدركه) أي المأموم الإمام (را كما أدرك الركعة) أي عاقبه من قيامها وقرأتها وان قصر بتأخير قصره للعذر حتى ركع الصبح بذلك وبه علم أنه لا يسأل الخروج من خلاف جميع أمكانها وغيرهم أنه لا يدركها لخالفهم أسنة صفة تقول الأذري الاحتياط توفي ذلك الآن مضى الوقت أو تكون ثابته بالجمعة نرد بما ذكرته ولو مضى الوقت وأمكنه أدرك ركعة إدراك ركوعها مع من يحصل عنه

أولى من العكس الآن توجه الأول به بأستحالة حقيقة القضاء الشرعية الآن يقال بحمل آله حقيقة أخرى شرعية سم (قوله غير مسلم الخ) أي الموهوم سبق الآن (قوله فمحمول على القضاء الخ) وقد يقال دهر وان جملته على المعنى القوي فافظا ماسبقت بشعر بما غير منه رشدي (قوله تبين ذلك) أي جملة على القضاء القوي ع (قوله لا استحالة حقيقة القضاء الخ) أي لأنه صار عن فعل الصلاة خارج وقتها منى وقد تمت دلالته هذا الاستحالة على التعيين لجواز أن للقضاء شرعا مع أي آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته سم على ج ع (قوله مثلا) أي أو من الوقت في النصف الأخير من رمضان (قوله لا محله) أي قول المتن وان أدركه في النهاية والمغنى الأقوله من غير جهلانه صفة لا تخبر من (قوله ومن الخالف) وهو مالك وأبو حنيفة وضى الله تعالى عنهما بحجبي (قوله ومضى) أي في صفة الصلاة (قوله مثلا) أي أو ثابته كالغروب وفي الخالي عن الأعياب أنه يكر السور ومضى في ثابته بالغروب اه (قوله والأخر هما) الأول هنا وفي قوله الأول أحكما الأفراد (قوله لأنه الخ) على قوله من غير جهلانه والضمير للجمهور (قوله في آخرتي الخ) متعلق بقوله قرأهما (قوله ثار كاه الخ) عبارة المغنى ثلاثا لصلاته منها اه وصار الرشدي قوله ثار كاه الخ ثلاثا لصلاته عن قراءة السور وحتم بفعلها لم يذكر كاه مع الإمام وليس المراد الدار لم يحسن القضاء بدليل أنه لو أدرك القراءة في أحد ركعتي الإمام ففعلها وأدارك اه (قوله أي المأموم) أي قوله وبه على المغنى والى قول المتن ويكره في النهاية قول المتن (را كما) أي أو قربا من الركوع بحيث لا يمكنه قراءة الفاتحة جميعها قبل ركوعه شرح بأفضل قول المتن (أدرك الركعة) ظاهره أنه لا فرق في أدراكها بذلك بين أتى الإمام الركعة وقبضها معه أو لا كان أحدث في اعتداله وهو كذلك نهاية ومعنى قال ع (قوله في اعتداله) أي أو ركوعه بعد طمأنينة المسبوق اه زاد الرشدي ويشمل هذا قوله الآخر يسأل بضطر واحد ثار لم يصرح به الشهابي بغير نقل عن القاضي في شرح العباب اه (قوله أي عاقبه من قيامها الخ) أي أو ثابته قبل أنه ثاب على فعله وغاية هذا أن الإمام يعمل عنه لعنوه ع (قوله في غير من الشئ) أي قوله أدرك الركعة أي أو ثاب على الخلف في كلب الصوم حتى ثواب جميعها اه (قوله وبه) أي بذلك الأخير (قوله لخالفهم الخ) متعلق بعدم من الخروج من خلاف وعمله (قوله وفي ذلك) أي خلاف الجمع (قوله ودالح) خبر يقول الأذري الخ (قوله ولو مضى الوقت الخ) أي عايسر ركعة كاملة ع (قوله لزمه الاقتداء به) ظاهره وان عذر بالتأخير وقته وقته سم على ج اه رشدي (قوله لزمه الاقتداء الخ) كلف وجهه لتصرفه أنه أداء لقضاءه بظاهره أنه لو كان ذلك وسيلة إلى وقوع جميع الصلاة في الوقت وجب أيضا للابودي تركه إلى أنواع جزء من الصلاة عن الوقت بصري أقول كلام السارح وانهاية المتقدم في شرح ولو أخر من فرد الخ كالصريح في خلاف ما استظهره وعلى فرض تسلمه ينتفي تقبده بجملة نفاق هامش قول المصنف وان شاء انتظر (قوله انما يدركها) أي قول المتن قبل ارتفاع الخ في المغنى وقوله وبكره النهاية (قوله بشرط أن يكون ذلك الركوع محسوبا الخ) ولو أتى المأموم مع الإمام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة كاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة لأن الإمام يعمل عنه شيئا نعم ان علم سهوه أو حذره ثم نسي لزمته الاعتدال بتقصير كجمل مظهرها وبمعنى (قوله

واقض ماسبقت لا يتفق ليس أولى من العكس الآن توجه الأول به بأستحالة حقيقة القضاء الشرعية الآن يقال بحمل أن له حقيقة أخرى شرعية (قوله لا استحالة حقيقة القضاء الخ) قد تمت دلالته هذا الاستحالة على التعيين لجواز أن للقضاء شرعا مع أي آخر كوقوع الشيء في غير محله وان كان في وقته (قوله لزمه الاقتداء به) ظاهره وان عذر بالتأخير وقته وقته (قوله فلا يضطر واحد الخ) قال في شرح العباب ولو أدرك الإمام في سجوده لم يوتر في أدراك المأموم الركعة لا بخلاف كلفي المجموع قال لأنه أدرك ركوعا محسوبا بالإمام ذكره اه بي سيه وهو ظاهر والذي يظهر ان أحدثه بعد ادراكه المأموم في الركوع وطالبان كذلك

الفاتحة لزمه الاقتداء به كاهل ظاهر (قلت) انما يدركها (بشرط أن) يكون ذلك الركوع محسوبا كايضه كلامه في الجملة بان لا يكون سجدا عنده فلا يضطر واحد نه

بعد ادراك المأموم له معه) ظاهره وان لم يدرك السجود سمى بل وان لم يدرك الاعتدال كما مر عن النهاية والغنى والاعباب (قوله ان ركوع صلاته الثاني) أي من الركعة الثانية وألاولى اذا كان المأموم موقفاً لا اماماً في صلاته لما مر من عدم صحة المكتوب بتجلى الكسوف في الركعة الاولى مطلقاً ع (قوله لا يدرك به الركعة) أي ركعة الكسوف نعم لو اقدمت به أى في الركعة الثانية من الكسوف فيه مصلحها أدرك الركعة لأنه أدرك معبراً كونه محسوساً بشرح مر اه سم قال الرشدي قوله غير مصلحها أى ومصلحها كسبة الظاهر فيها نظره اه (قوله لا بالامكان الخ) وصورة الامكان كان زائداً في محنته على أقل الركوع قدراً لوزنه لأطمأن (قوله يقينا) متعلق بيطمن ع (قوله يقينا) الى قوله ويسجد الشاك في الغنى (قوله يقينا) وذلك بالمشاهدة في البصر ووضع يده على ظهره في الإيمى يحبري قول المتن (قبل ارتفاع الامام الخ) فدخل فيه ما لو كان الامام أقبل على كل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في الهوى واطمان شيناقيل مفارقة الامام في ارتفاعه لاقتدى به المأموم فشرع الامام في الرفع والمأموم في الارتفاع ع (قوله لو شك الخ) أي المسبوق المتقدي ابتداءً وأما إذا قرأ المنفرد الفاتحة ثم اقتدى به في الركوع ثم شك في ادراك الحد الاجزاء فلا ضرر لأنه لما أتى بالفاتحة قبل الركوع كان بمنزلة الموافق فيدرك الركعة وان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام أو شك في ذلك لم يهره اه سم (قوله وكذا ان ظن الخ) أي وان نظره فيه الزكوى ثم يديه ومغنى (قوله بل غلب على ظنه) بقية الاكتفاء بالاعتقاد الجازم مر اه سم عبارة الكردى على بافضل قوله يقيناً منه منقول المذهب وفي سم على الحققة فتلان بحث مر أنه بكتي الاعتقاد الجازم عبارة القاري على بن الحلي ومثل القين ظن لا ترد معه كغير ظاهر في نحو بعد أو أعمى وبعده شخصاً الرولى

ونظر العلامة ملا إبراهيم الكوراني في منقول المذهب بما يشتهر في الأصل وكذلك نظره في الزكوى واسع الناس الا هذا والآخر أن المتقدي بالامام في الركوع مع البعد لا يكون مندوكاً لركعة مطلقاً وبعبارة عمرة ونقل عن الفارقي أنه اذا كان المأموم لا يرى الامام فالتعبدان يوجب على ظنه أنه أدرك الامام في القدر المهرى اه (قوله ويسجد الشاك الخ) يؤخذ من النقل أن محله ان استمر الشاك الى ما بعد سلام الامام بصرى (قوله لأنه شك الخ) يؤخذ منه أنه لا يجوز فيه ما لا يقتدى بمصلى الغرب بمصلى العشاء وركوع الامام وشك في ادراك الحد الاجزاء لأنه وان ألفى هذه لكن نالته يدركها مع الامام كغير ظاهر سم قول المتن (و يصعب الاحكام) أي وجوباً كغيره في القيام أو بدله فان وقع بعصه في غير القيام أي بان كان في محل لا تجزئ فيه القراءة لم تنعقد صلاته فرضاً ولا تلاهاً به ومغنى وعمرة قال الرشدي قوله لم تنعقد صلاته فرضاً ولا تلاهاً بظاهره ولو جاهلوا واقعاً ما نقل عنه في شرح هدية الناصح لكن بخلاف ما قدمه في هذا الشرع في صفة الصلاة قبل الزكن الثاني اه وقال ع (قوله مر فرضاً ولا تلاهاً) كذا في نسخة وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة ما نصه أو ركع مسبوق قبل تمام التكبير تجاهه لا انقلب

أخذنا من العلة المذكورة ثم رأيت القاضي صريحاً بما يؤيد بما ذكره الخ اه (قوله بعد ادراك المأموم له معه) ظاهره وان لم يدرك السجود (قوله وسند كرفي الكسوف ان ركوع صلاته الثاني لا يدرك به الركعة) أي ركعة الكسوف نعم لو اقدمت به في الركعة الثانية أي من الكسوف أدرك الركعة لأنه أدرك معبراً كونه محسوساً بشرح مر (قوله وان يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم ولو شك في ادراك الحد الاجزاء لم تحسن ركعته) وقع البحث في يجرى ذلك في منفرداً الفاتحة ثم اقتدى به في الركوع فهل يشترط في ادراك الركعة ان يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع وبضره الشك في ادراك الحد الاجزاء لأنه لما لم يدرك بعد اقتدائه قدراً الفاتحة كان بمنزلة المسبوق فله حكمه أولاً يحبري ذلك فيه لأنه لما أتى بالفاتحة قبل ركوع الامام كان بمنزلة الموافق فيدرك الركعة وان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام أو شك فيه نظر والظاهر وفاقاً لم الثاني فليتامل (قوله وكذا ان ظن الخ) بقية الاكتفاء بالاعتقاد الجازم مر (قوله لأنه شك الخ) يؤخذ منه أنه لا يجوز فيه ما لا يقتدى بمصلى الغرب بمصلى العشاء

بعد ادراك المأموم له معه ولا فرق بين ركوع زائد سهله وسند كرفي الكسوف ان ركوع صلاته الثاني لا يدرك به الركعة أيضاً لأنه وان سجد بمنزلة الاعتدال وان (يطمن) بالفضل لا بالامكان يقينا (قبيل ارتفاع الامام عن أقل الركوع والله أعلم ولو شك في ادراك الحد الاجزاء) بأن شك له اطمان قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (لم تحسن ركعته في الاظهر) وكذا ان ظن ادراك ذلك بل أو غلب على ظنه لان هذا رخصته وحى لا بد من تحقيق سببها فلم ينظر لاصل بقائه الامام فيه و يسجد الشاك للسوالة شالاً بعد سلام الامام في صدر ركعته فلم يحمله منه (ويكبر)

المسبوق (للاحرام ثم الركوع) ومثله هنا وفيما يأتي من بعد سجدة ثلاثه (٣٦٥) نه ارض في حقه نثا الافتتاح والهو

نقلا له انه اذا لا يلزم من بطلان الخصوص بطلان العموم اه وهو الاقرب باطل به اه وياتي تفاسي سم
عن شرح الارشاد ما وفقه (قوله المسبوق) أي الذي أدرك امامه في الركوع معني قول المتن (ثم الركوع)
أي ندبا لانه محسوب له فسدله التكبير نهاية ومعني (قوله ومثله هنا وفيما يأتي من بعد سجدة ثلاثه) الخ فيما
للاحرام بها ثم هو السجود سم (قوله وحيد) أي حين اذ يكبر لكل منهما سم (قوله ويظهر ان
محله الخ) أي عدم الاحتياج لهذا التكبير لقوله وحيد لا يحتاج الخ الظاهر في أنه يكفي تعدد التكبير مطلقا
وبه يتدفع اعتراض سم بما نصه قوله اذا تعارض فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولي
لانفراد كل تكبيرين عدم الانفراد عند الثاني لا يفيد فلو شرط هنا عند الابتداء في الاحرام أو نحوها كعزم
الاتيان بالتكبير للركوع كان متجهوا وان كان خلاف ظاهر كلامهم اه (قوله ن عزم عند القصر الخ)
يتردد النظر فيما لو عزم عند القصر على الاتيان بتكبيرين ثم أتى واحدا من غير قصد قصر ثم تعرض عن
الثاني هل تصح الصلاة الظاهر نعم يرى أي كما يفهمه قول الشارح اما لو كبر للقصر الخ (قوله للقصر) أي
حين القصر قول المتن (فان نواهما تكبير الخ) أفهم أنه لا يضر الاطلاق فيما لو أتى بتكبيرين لصفرك الاول
للقصر مع عدم المعاض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح مر ما وافقوه هذه سقط ما نظر
به سم على حج في هذه الصورة ومن الفتاوى مثل عن وجد الامام ركعا فكافكبر وأطلق كبر آخرى
بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فاجاب تصح صلاته خلا فالبعضهم عش أقول هذه الروي تخالف قول
الشارح المتقدم ويظهر الخ كما يخالف كلام سم المتقدم هناك وان قوله أي عش مع عدم المعاض يقبل
المنع فلا بد من اشكال سم المتقدم (قوله أي الاحرام) الى قوله وعلى الاول في المعنى الاقوله واحدة الى المتن
واي قوله وتزاد في النهاية الاقوله اقصر عليها وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله اقصر عليها) يفهم الانعقاد اذ لم
يقصر بان أتى بتكبيرين ونواهما ما بالاولي لكن قضية تعميل الجميع عدم النعقة وهو الوجه سم (قوله)
ولهذا الخ) أي الفرق الثاني في النهاية والمعنى ما نص على أن القياس مدفوع وليس فيه ما معبر لان
صدقة الفرض ليست شرطا في صحة صدقة النفل فاذا بطل الفرض مع النفل بخلاف تكبير الاحرام فانها
شرط في صحة تكبير الانتقال لاحرام بينهما حيث اد (قوله وهو الى القياس مثلا) أي ان كان فرضه القيام
وشد (قوله أقرب سم الى أقل الركوع) يخرج اذ صار بينهما على السواء عبارة شرح الارشاد ندخله
وهي وان بينهما أي التكبير الواحدة التي اقصر عليها أي ناو بالاحرام فقط قبل أن يصير أقرب الى أقل
الركوع ولا لم تنعقد الا للبحال فتعقده نقلا ما اذا نوى الركوع وحده أو مع القصر أو أحدهما لا بعينه
أو أطلق فلا تعقد صلاته فرضه مطلقا ولا نقلا ما يمكن جعله لانتها سم وتقدم عن عش اعتماده
(قوله تنعقد صلاته) ظاهر كلامهم ولو جاهدوه عما تبهه الاولى ويقع كثير العوام وفي شرح الارشاد
وتنعد نقلا للبحال اه حاشي وتقدم عن سم وعش ما وافقوا (قوله عنهما) الاولى عن الثاني (قوله به رد
الخ) أي بالتعليل المذكور و (قوله) الى الجميع المذكور و (قوله محله) أي عدم الاشتراط (قوله من
ركوع الاحرام وشك في ادراك الحد الاخر له وان أتى هذه لكن نالته بدر كعاه الامام كلفوا ظاهر (قوله)
ومثله هنا وفيما يأتي من بعد سجدة ثلاثه الخ في كبر الاحرام بها ثم هو السجود (قوله وحيد) أي حين اذ
يكبر لكل منهما (قوله اذا تعارض) فيه نظر بل التعارض ثابت حين الاتيان بالاولي لا في احدهما كتدوين
عدم الانفراد عند الثانية لا يفيد فلو شرط هنا عند الابتداء في الاحرام أو نحوها كعزم الاتيان بالتكبير
للكوع كان متجهوا وان كان خلاف ظاهر كلامهم (قوله اقصر عليها) يفهم الانعقاد اذ لم يقصر بان أتى
بتكبيرين ونواهما بالاولي لكن قضية تعميل الجميع عدم النعقة وهو الوجه (قوله أقرب سم الى أقل
الركوع) يخرج اذ صار بينهما على السواء عبارة شرح الارشاد ندخله فتأمل وهي وان بينهما أي
التكبير الواحدة التي اقصر عليها ناو بالاحرام فقط قبل أن يصير أقرب الى أقل الركوع والام تنعقد الا

نصفها الموقوف بقائه في ركوعه فانه لا حاشي لقصد صراف عنهما وهوية القصر فقط لتعارضهما به يرد استكمال الاسوية بان قصد
الركن لا يشترط لان محله حيث لا صارف وهذا صارف كجملته علم من

كلامه ما به أنه أتى الركوع فقط (٣٦٦) كذلك إذا لم يحرم وكذا أنه أحدهما بهما التعارض هنا أيضا وإن ادسأسته وهي ما لو شك أنوي

بها القرم وحده أو لا إذا الظاهر في هذه البطائن أيضا ولو أدركه أي الامام (في اعتداله) مثلا فبما بعده انقلبه معه أو جوبا نم يظهر فيها لأحرهم وهو في جلسة الاستراحة أنه لا يلزمه موافقته فيها أخذنا مما سمر أن الخلق في سائر فاحش في شرح ولو فعل في صلته غيرهما يتعلق بما هنا في رجب (مكبرا) تدبوا أن يحسب موافقة له في تكبيره (والاصح أنه موافقة) تدبوا أيضا (في) أن كان ما أدركه معه وأن لم يحسب له التكبير والدعاء (والتشهد والتسبيحات) وقيل يجب موافقة في تشهد الأخير وغلط وقيل يجب في القنوت والتشهد الأول واعتراض تدبوا موافقة في تشهد بان فيه تكبر وركن قولي في ابتداء خلاف ورد بشذوذه أو منع جويانه هذا لأنه لا ضرورة للتأنيبه وبه يعمموا في الصلاة حتى على الأول ولو في تشهد المأموم الأول ولا نظر لعدم تدبوا ما تقرر وأن لمخلفا الموافقة رعاية للتأنيبه لاحتال المأموم (و) الاصح (أن من أدركه) أي الامام فبما لا يحسبه كان أدركه (في سجدة) أولى أو ثانية مثلا (لم يكبر لا انتقال إليها) لأنه لم يتابعه في ذلك ولا هو

كلامه) أي المصنف (قوله إذا الظاهر الخ) هل هو على الحلق أو بعيدا إذا طال الزمن أو مضى معه ومن لأن الشك فيما ذكر لا يرجع إلى الشك في أصل النية فيحتمل تأمل ولعل الثاني أو جوبا أن كان خلاف ظاهر المطابقة بصري (قوله مثلا) يعني عنه قول المصنف في بعده (قوله وهو الخ) أي الامام الآن يدخل بذلك الانتقال إلى ركوع الامام مع علمه بأنه لا يمكن له الطمأنينة في قيام الامام من أقل الركوع (قوله أخذنا) مر أي قبل قول المتن الاستكبر الاحكام (قوله ومر في شرح الخ) أي في فصل تبطل بالنطق بحرفين كركي (قوله وإن لم يحسب) الظاهر التذكير قول المتن (في تشهد الخ) هو موافقة في كمال التشهد أيضا نهاية ومعنى (قوله تدبوا) إلى قوله وغلط في النهاية والمعنى (قوله في) أن كان ما أدركه الخ) هذا قد يخرج عن رفع الدين عند قيام الامام من التشهد الأول حيث لم يكن أولا للمأموم وظهور الآن أنه يأتيه متابعتا لتمامه ونقل عن ج في شرح الارشاد أنه يأتيه وإن لم يأتيه له أنه فليراجع ع في الجبري بما فيه قال الشوري وأهم كلامه هنا هو صوابه أنه لا موافقة في كيفية الجاوس بل يجلس مفترشا أن كان الامام متوكرا ومنه يؤخذ أنه لا موافقة في رفع الدين عند قيام الامام من تشهد الأول حيث لم يكن أولا للمأموم انتهى اه أقول وفي الأخذ بوقف (قوله كالتعميد) أي في الاعتدال الجبري (قوله والدعاء) أي حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما عند ذلك شقنا المثل ووجهه بان الصلاة لا سكوت فيها سم على المنهج اه ع في (قوله بان فيه تكبر وركن الخ) انظر من أين لم تذكر والمذكور مع اختلاف محل هذا التشهد وما يأتي به بعد سم (قوله بشذوذه الخ) أي الخلاف المذكور (قوله حتى على الآل) كذا مر اه سم (قوله) ولو في تشهد المأموم الأول خلافا لنهاية عبارته وظاهر كلامهم أنه موافقة حتى في الصلاة على الآل في غير محل تشهد وهو ظاهر اه قال الرشدي قوله مر في غير محل تشهد أي بان كان تشهد أولا فلا يأتي بالصلاة على الآل وهو ظاهر لظاهر الخواجا لتشهد الأول بما طلب فعوليس هو محتذ لغير المتابعة وأن قد تقدم في صفة الصلاة في الشرع ما يؤخذ عنه ما ذكرته لكن الشهاب ابن حجر يخالف في ذلك وكان الشارح مر أشار بما ذكر في مخالفته فليراجع اه (قوله أي الامام) إلى قوله اه في المعنى وإلى قوله وكذا الناس في النهاية ألا قوله والمراد إلى أن سها قول المتن (في سجدة الخ) الظاهر أنه يشترط شر وطما أدركه فيه كطمانينة السجود فان تركها بعد ابتداء صلته مر اه سم (قوله مثلا) أي أو جوبا بن السجدة بن تشهد أول أو ثان معنى عبارة النهاية ومثلها كل ما لا يحسبه اه (قوله ولا هو محسوس) به قال شقنا ع في الحاشية يؤخذ منه أنه لا يجب عليه موضع الأعضاء السبعة في هذا السجود وفي هذا الأخذ بنظر ظاهر إذا وجد حدث حقيقة السجود فلا يصدق عليه أنه تابع في السجود على أن هذا لا ينبغي أن الضمير في ولا هو الخ للسجود وظاهر أنه ليس كذلك بل هو كالأشارة التي قبله لا انتقال المذكور وكيفية ظاهر وسامل التعليل الذي في الشرع أن التكبير إما أن يكون للمتابعة أو للمعسوس به والانتقال المذكور وليس واحدا منهما شدي أقول تقدم أن نفعان سم ماوافق النظر وأما قوله وظاهره أنه ليس الخ فمرح صنيع المعنى أن الضمير للسجود والأشارة لا انتقال (قوله بخلاف الركوع) أي فانه محسوس به نهاية (قوله ما فيه الخ) أي المصنف في قوله ولو أدركه للجهل فتعبدت غلا أما إذا أنوي الركوع وحده أو مع القرم أو أحدهما لا يعتنه أو أطلق فلا تعتقد صلته فرضه ملطفا ولا تغلاما لم يكن سها اه وقال في شرح العباد ما فيه محل عدم الاعتقاد فيما ذكر في العالم اما للجهل فالقياس أنها تعتقد نفلا مطلقا لكن آخره مستدرأهم إلى أن يحرمه في رجب أو جوبا والنظر قوي جدا في نحو نية الركوع وحده لا يلحق بل يجب أن لا يكون هذا مرادا (قوله بان فيه تكبر وركن قولي) انظر من أين لم تذكر والمذكور مع اختلاف محل هذا التشهد وما يأتي به بعد (قوله حتى على الآل) كذا مر (قوله في المتن في سجدة الخ) الظاهر أنه يشترط شر وطما أدركه فيه كطمانينة السجود فلو تركها بعد

بها القرم وحده أو لا إذا الظاهر في هذه البطائن أيضا ولو أدركه أي الامام (في اعتداله) مثلا فبما بعده انقلبه معه أو جوبا نم يظهر فيها لأحرهم وهو في جلسة الاستراحة أنه لا يلزمه موافقته فيها أخذنا مما سمر أن الخلق في سائر فاحش في شرح ولو فعل في صلته غيرهما يتعلق بما هنا في رجب (مكبرا) تدبوا أن يحسب موافقة له في تكبيره (والاصح أنه موافقة) تدبوا أيضا (في) أن كان ما أدركه معه وأن لم يحسب له التكبير والدعاء (والتشهد والتسبيحات) وقيل يجب موافقة في تشهد الأخير وغلط وقيل يجب في القنوت والتشهد الأول واعتراض تدبوا موافقة في تشهد بان فيه تكبر وركن قولي في ابتداء خلاف ورد بشذوذه أو منع جويانه هذا لأنه لا ضرورة للتأنيبه وبه يعمموا في الصلاة حتى على الأول ولو في تشهد المأموم الأول ولا نظر لعدم تدبوا ما تقرر وأن لمخلفا الموافقة رعاية للتأنيبه لاحتال المأموم (و) الاصح (أن من أدركه) أي الامام فبما لا يحسبه كان أدركه (في سجدة) أولى أو ثانية مثلا (لم يكبر لا انتقال إليها) لأنه لم يتابعه في ذلك ولا هو

محسوس به بخلاف الركوع وأهم قوله اليها ما فيه أنه تكبر بعد ذلك إذا انتقل به من السجود أو غيره موافقة وخج باولى أو ثانية أو أدركه في سجدة التلاوة

قال الأذري فالذي ينقدح أنه يكبر للمتابعة فإن محسوسه أنه قال وأما سجدتنا السهوية فينقدح (٣٦٧) في التكبير لهم خلاف من الخلاف

في اعتداله الخ (قوله قال الأذري الخ) عبارة والغنى والاولى كقوله الأذري أن يقال انه يكبر في سجدة التلاوة
لأن محسوسه أنه أي إذا كان سمع قراءة آية السجدة وأما سجود السهوية فينبغي على الخلاف في أنه بعد في آخر
صلاته لأن أم لا فالتا بالاول وهو الصحيح لم يكبر ولا اكبر اهـ (قوله ينقدح أي يظهر ظهور أو انحصار ع
(قوله للمتابعة) قد يجزمه ساقطه لا متابعتها وانما كبر لا تكبير محسوسه أنه لا للمتابعة في الانتقال البهاذ لا
متابعة في ذلك وكان ينبغي ابدال قوله للمتابعة بقوله لا للتنقل سم (قوله والا فلا) أي وهو الرابع ع
(قوله في كون التلاوة الخ) أي سجود التلاوة وسجد السهوية وكان الصواب في كون سجدة التلاوة لأن
سجد السهوية لم ينقل فيها من أحد أنهم محسوسون وانما محسوس المتابعة متغيرا في سجدة التلاوة
عش عبارة الرشيدى ولا يخفى انه كان المناسب في كون سجود التلاوة محسوسا والا فلا لا بد في مدح حسان
سجد السهوية وانما ينبغي التكبير وعدمه فيها على الخلاف المقرر فيها اهـ (قوله حيث لا ينبغي) أي
فان قيل يمكن جعل كلام الأذري بالنسبة لسجدة التلاوة على ماذا سمع قراءة آية السجدة قبل الاقتداء به ثم
اقتدى به ساجدا اذ هي حيث محسوسه أنه قلتموهم حسان الله حيث لا ينبغي عاذ لا يسر المحسوس سجودا سمع
قراءته قبل الموقوف في الصلاة ولعين اقتدى به فهذا السجود ليس للمتابعة سم (قوله انه لا يكبر
لأن التنقل الخ) خلافا للغنى بالنسبة لسجدة التلاوة كجاء (قوله البها) أي إلى السجدة الثلاث
(قوله يعني انتقل الخ) أي أو هو الغالب سم (قوله كان أدركه الخ) عبارة والغنى بأن الخ (قوله والمراد الخ)
أي القيام في توليهم فان تعدد الخ (قوله مفارقة السجدة القعود) قد يقال ينبغي البطالة بمجرد الاختد في
النبوض وانما يفارق حد القعود لأنه شرع في المبط وهو مبطل كالقصد ثلاث فقلت متواليه فان مجرد
الشرع في الاولي مبطل فلنأمل سم أقول وقد يفرق بان ما هنا مقصود باعتبار اصل خلاف ذلك (قوله
حتى يجلس الخ) أي وان سلم الإمام قبل أن يجلس وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كجاء
الفرض لم يجب قيامه فوراً بعد سلام الإمام كجاء بقوله وكذا إذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لا قيامه
لغو فكانه باق في الجلوس ويعلم من قوله المذكور انه إذا لم يجلس لا يعتد به بالركعة التي قام البها وهل يعتد
بما بعدها جلوسه بعد هاتل القيام السهوان لكن بقصد الجلوس بين السجدة أو الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذي تعدد ولا ينقدح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يبعد الاعتدال ما ذكره سم وقوله وكذا إذا

بطلت صلته مر (قوله قال الأذري فالذي ينقدح انه يكبر للمتابعة فإن محسوسه أنه قد يجزمه ساقط قوله
للمتابعة لا متابعتها وانما كبر لا تكبير محسوسه أنه لا للمتابعة في الانتقال البهاذ لا متابعة في ذلك وكان ينبغي
ابدال قوله للمتابعة بقوله لا للتنقل فلنأمل (قوله للمتابعة) لعل الوجه ساقطه (قوله الذي يخبره انه لا يكبر
لأن التنقل البها) فان قيل يمكن جعل كلام الأذري بالنسبة لسجدة التلاوة على ماذا سمع قراءته آية السجدة
قبل الاقتداء به ثم اقتدى به ساجدا اذ هي حيث محسوسه أنه قلتموهم حسان الله حيث لا ينبغي عاذ لا يسر المحسوس سجودا سمع
للمحسوس سجودا سمع قراءته قبل الموقوف في الصلاة ولعين اقتدى به بطلان انه لو انفرد عنه ساجدا لم
يجزه السجود لسمعه قبل الاحرام فهذا السجود ليس للمتابعة فلا يسر التكبير لا تنقله مر (قوله يعني
انتقل الخ) أي أو هو الغالب (قوله مفارقة السجدة القعود) قد يقال ينبغي البطالة بمجرد الاختد في النبوض
وانما يفارق حد القعود لأنه شرع في المبط وهو مبطل كالقصد ثلاث فقلت متواليه فان مجرد الشرع
في الاولي مبطل فلنأمل سم (قوله حتى يجلس) علمه انه إذا لم يجلس لا يعتد به بالركعة التي قام البها وهل يعتد
بما بعدها جلوسه بعد هاتل القيام اليه وان كان بقصد الجلوس بين السجدة أو الاستراحة فيقوم مقام
الجلوس الذي طلبه سم ولا ينقدح في ذلك قصد ما ذكر فيه نظر ولا يبعد الاعتدال ما ذكر (قوله حتى يجلس)
أي وان سلم الإمام قبل أن يجلس وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كجاء القرض لم يجب قيامه
فوراً بعد سلام الإمام كجاء بقوله وكذا إذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لا قيامه لغو فكانه باق في الجلوس
وهو لبق في الجلوس لم يلزمه القيام فوراً بعد سلام الإمام (قوله على خلاف ما مر الخ) أي على صحيح المقرر انه

بعد الاولي فان مكث في محل جلوسه بلانته ولم يضر وان طالت أو في غيره

بطلت صلاته ان علم وتعمد وجوب (٣٦٨) القيام عليه فورا لا سجدة السهو ويظهر ان الخلل بالقوة به هنا هو ما يزيد على قدر جلسة

الاستراحة وقد مر ان
تطو بها المطلق بقدر عجا
يقدره تطويل الجلوس
بين السجدةتين وذلك لان
قدرها عود تطويل لا غير
فاحش وكذا يقال في كل محل
قالوا فيه يجب على المأموم
القيام أو نحوه فوافضط
الفور به بتعين عباد كثره
ثمرا في منه في الموضع صح
بذلك وبصاره وان لم يكن
في اشتغال المأموم بها تخلف
فاحش بان ترك الامام جلسة
الاستراحة اتيها المأموم
قال أصحابنا لان المخالفة
فيها يسيرة قالوا ولو زاد
قدرها في غير موضع علم
تبطل صلاته انتهت فتأمل
قوله زاد قدرها في غير
موضع فانه مخرج في ان
كل ما وجب الفور في الانتقال
عن الى غير ذلك فغلب بقدر
جلسة الاستراحة لا يضر
لانه لا تفراد في جلسة
الاستراحة في غير محله وقد
علمنا أنهم مصرحون بان
زيادة قدرها لا تضر
*(باب كيفية صلاة
المسافر) من حيث السفر
وهي القصر ويصح الكلام
في قصر فوائت الحضر
والجمع ويصح الجمع بالخط
فاندفع اعتراضه بان الترجمة
ناقصة على أن المصعب
النقص عما فيها لان زيادة
ليس على الاصل في القصر
قبل الاجماع آية النساء
ونصوص السنة المصححة

جلس الخ استظهر الرشد وجوب بقوله بطلت صلاته أي لعدم الاتيان
بالجلوس الواجب عرض (قوله) به الخ أي بقوله ومضى علم الخ أي بالانقضاء من العود للجلوس (قوله) وكذا
الناسي أي لا يلزم العود كدرى (قوله) على خلاف ما مر الخ أي على تعميم الخبر وأنه لا يلزم العود لثبابة
الامام سم (قوله) ما في المتن أي في سجود السهو كدرى (قوله) الا يمكن أي قوله وقد مر في النهاية
والغنى (قوله) كما ذكر الخ عبارة ما في المتن الخ (قوله) ويجوز به بدل الأولى فتيته أنه لا يجوز زعمها به
صرح في شرح البهجة حدث قال ويجوز أن يقوم عقب الأولى فان قام قبل تمامها عدا بطلت صلاته
وظاهر ولو علمه او بنى خلافه حدث جعل الخبر لما تقدم من انه لو قام قبل سلام امامه سوا أو جهلا
لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوبه باثم يقوم عرض (قوله) وفي غيره بطلت صلاته الخ
لا يشك علمه هر من عدم البطلان تطويل جلسة الاستراحة خلافا لما في حاشية الشيخ اذا جاعل وفرق
بين جلوس مطلوب في أصله وجلوس منهى عنه بعد انقطاع المنيعة شدى (قوله) ولا يسجد للسهو أي وان
كان ساهيا أو جاهلا لا تبطل ويسجد للسهو نهاية ومعنى (قوله) ويظهر أن الخلل بالقوة به هنا الخ هذا
الضبط على اعتداد الشارح البطلان بتطويل جلسة الاستراحة اما على اعتداد شخشا الشهاب الرمي عدم
البطلان به فيضبط الخلل بالقوة به بما يزيد على طمأنينة الصلاة هو اسم أقول في النهاية والغنى هنا
ما يوافق كلام الشارح هنا كما سترنا اليه (قوله) ما يزيد على قدر جلسة الاستراحة أي ما قدره هافقتر نهاية
ومعنى (قوله) وذلك أي ضبط الخلل بما ذكر (قوله) وضبط الفور به يعني ضبط الخلل بما ذكر (قوله) ما
ذكره كان الأولى بتقديمه على قوله يتعين (قوله) غير آية أي المصنف (قوله) ذلك أي ضبط المذكور
(قوله) في اشتغال المأموم بها أي بحاشية الاستراحة (قوله) ما زاد أي المصنف (قوله) في غير موضع أي موضع
جلوس الاستراحة (قوله) وقد علمت أي نفا (قوله) أنهم مصرحون بان الخ هذا الكلام بشكل على ضبط
هر الخلل بالقوة به بما يزيد على قدر طمأنينة الصلاة سم أقول وقد علمت آية الاشكال كما يحكمه الرشد
بان التعيين أي على قدر طمأنينة الصلاة وعلى قدر جلسة الاستراحة متساويان وانما الخلاف في العبارة
*(باب صلاة المسافر) *

(قوله) من حيث السفر الخ قول المازي ومن سافر في النهاية الآية قوله ثم الى في خبره مسلم وقوله وعم الى المتن
وقوله الا ينشد (قوله) وهي أي كيفية صلاة المسافر من حيث السفر (قوله) ويصح أي السلام في قصر
السفر (قوله) والجمع عطف على القصر عرض (قوله) فاندفع اعتراضه الخ فيه نظر سم عبارة البصري
قوله ويصح الخ فديقه انه لا يرفع الاشكال لان ما أقادنا ما يصلح للتبعية المصححة لاصل ذكر ما ذكر في هذا
الباب فالاولى الاقتصاد في الجواب على قوله ان المسافر الخ اه أقول وقد أشار الشارح الى ذلك بالنظر بذكر
الجواب الثاني بالعلامة (قوله) والاصل الى قوله ثم في المتن قوله آية النساء وهي واذا ضربتم في الارض الآية
وهي مقيدة بانوف لكن صح جواز في الاون بخبر ما سال عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة
أصدق الله تعالى كما قالوا هو يجوز فيه الاتمام لما صح عن عائشة أنها قالت يا رسول الله فصر بفتح التاء
وأتممت بضمها وأقرب بفتحها وصحت بضمها فقال أحسنت يا عائشة وأما خبره فربما صلاته كرهت أي في
السفر فنعناه ان أراد الاقتصاد عليهم ما جعلا من الادلة ثم آية بمعنى (قوله) مكتوبة الظاهر أنه يجوز قصر الحادة
ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوب بل ان المراء المكتوب يتولى أصالة ولهذا يجوز زلصلي القصر مع المنها غير
لا يلزمه بعد الامام (قوله) يظهر ان الخلل بالقوة به هنا هو الخ هذا الضبط ظاهر على اعتداد الشارح
البطلان بتطويل جلسة الاستراحة اما على اعتداد شخشا الشهاب الرمي عدم البطلان به فيضبط الخلل
بالقوة به بما يزيد على طمأنينة الصلاة هو (قوله) وقد علمت أنهم مصرحون الخ هذا الكلام بشكل
على ضبط هر الخلل بالقوة به بما يزيد على قدر طمأنينة الصلاة اه

*(باب كيفية صلاة المسافر) (قوله) فاندفع اعتراضه الخ فيه نظر

لا نحو مذورة (رابعة) لا يصح مغربا جماعا ثم حكى عن بعض أصحابنا جواز قصر الصبح (٣٦٩) في الخوف التي ركعت في خير مسلم ان

الصلاة فرضت في الخوف ركعتا وجعلوا على اليه يصلها فيسمع الامام وينفذ آخرى وعين عباس ومن تبعه القصر لركعة في الخوف في الصبح وغيرها لعدم الحديث المذكور (مؤادة) وفاتحة السفر الاثرية ملحقه بها فلا ينافي الحصر وأنه اضاف (في السفر الطويل) اتفاقا في الامن وعلى الاظهر في الخوف (المباح) أي الجائز فنه كن أو سئل بكاتبه يعلم فيه معصية كلهم ظاهر سواء الواجب والمندوب والمباح والمكروه ومنه أن يسافر وحده لاسباب في الليل لغير أعدو غيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولو ركب الفلاة وحده أي ظن ضررا بلحقه وقال الركب شيطان والركبان شيطانان والثلاثة ركب فكيره أيضا اثنتان فقط لكن الكراهة هنا أخف وصح خبره يعلم الناس ما علم في الوحدة مسارا وركب ليل وحده ولا وجه أن من أتى بالله يصح حار بأفس بالوحدة كأنس غيره بالرفقة عدم الكراهة كالوحدت لأنفراد لحدة والبعدين الرفقة حيث لا يلحقه غوهم كالوحدة كلهم ظاهر (لا فائتة لحضر) ولو احتملا ومثله في جميع ما في سفر

مكتوب في حقوله عادتها ثامة أي من صلاها مقصود ولو صلاها ثامة ينبغي أن يتنوع عادتها مقصورة سم على المنهج وينبغي أن يحمل ذلك إذا لم يعدد الحلال في الأولى وآخر وبما من خلاف الإجازة قصر الثانية وانما ملحق كان يقول له الخائف وسياق الشارح مر أن الواجب عادتها مقصورة به يقول المصنف ولو اتحدى بغير الخوف ع (قوله لا نحو مذورة) عبارة الغني فلا تقصر المذورة كان نذر أن يصل أو برع ركعت ولا النافذة كان يرى أو برع ركعتا سنة الظهر القليلة لا لعدم وروده اه (قوله فلا ينافي الحصر) أي لأن المعنى حينئذ مؤداة وما حاق به دليل ما يؤولر يدمو دافق السفر ولو بالامكان بان يمكن فعلها حال وجوبها مؤداة فمرد فائتة السفر أصلا سم (قوله أو أنه اضاف) أي لا فائتة لحضر سم ومعنى (قوله اتفاقا) أي قوله لا سيما في الغني (قوله اتفاقا) عبارة الغني فلا تقصر في القصر أو المسكوك في طوله في الامن بلا خلاف ولا في الخوف على الاصح اه (قوله وعلى الاظهر في الخوف) لعل مقابل الاظهر لا يشترط الطول في الخوف فلما اجتمع رشدي (قوله كن أو سئل الخ) وكان يخرج لطفه معينة تعال شخص لا يعلم سبب سفره نهاية ومعنى قال الرشدي قوله مر لا يعلم سبب الخ أنهم أنه إذا علم أنه معصية لا تقصر وأشار الشيخ ع في الحاشية إلى أن هذا المفهوم غير مراد أخذ من قول الشارح مر في الفصل الآتي عبقول المصنف لا يعلم موضع وان امتنع على التبرع القصر الخ وقد عني هذا الأخذ به مولا نياتي سفر حتى في الاسير فهو مقهور فلم يوجد منه تسبب في معصية أصلا فلا يؤخذ منه حكم عموم التابع وإنما يمكن فقهورا فإرجاع اه (قوله يعلم في معصية) يتردد في النظر فيما لو تبين له بعد انتهاء السفر أنه معصية فقول يقضي نظرا الواقع ألا يقتضي نظرا للتمتع لمحل تأمل ولو بالأول قولهم العبر في العبادات الخ و يتردد في النظر أيضا فاحذر الوصل في أثناء سفره هل يتنوع عليه الترخص من حيث نظرنا لكون سفره من حيث سفره معصية أولا نظرا لاصل الشر وطرد ما ذكره كلهم والمصنف في السفر يحمل تأمل أيضا وهل الأول أقرب شر أو يقول المصنف الآتي يقول أنشأ الخ وهو صريح في ذلك بصري وقوله ولو بالأول قولهم الخ يحمل نظرا لأن التبرع المذكور لا يجعله عاصيا في الواقع بالسفر المذكور (قوله كاهو ظاهر) وينبغي أن تمثل ذلك ما لو كره على إيصاله علم أن فيه معصية ع عبارة البصري وقع السؤال عما لو كره على سفر المعصية والظاهر الترخص لأنه بصري حينئذ مباحا بالأكراه اه (قوله سواء الواجب) أي كسفر حج (والمندوب) أي كز يادة وقهر صلى الله عليه وسلم (والمباح) أي كسفر تجارة مغنى (قوله ومنه) أي من المكروه (أن يسافر الخ) أي ولو قصر السفر ع (قوله أن يسافر وحده) أي وان يسافر للتجارة بقدر جمع المال ولو بأداة فعله أي أمثاله والمباح في غير ذلك كرهى على شرح بانفصل (قوله أي أن ظن الخ) هذا التماس يحتاج إليه بالنسبة للحديث لثاني لأن العن يؤثرت بالحرم فهو قاصر علم رشدي (قوله الركب شيطان) أي كالشيطان فإنه بعد من الناس لثلا يطالع على أفعاله القبيحة ومنه يقال فبأبعده ع (قوله ولا وجه أن من أس الخ) لا يخفى ما في صنعه من حيث الصناعة بصري أي وكان حقه أن يسئل أن يفي أو عدم الكراهة بلا يكره في حقه (قوله أخف) أي من الواحد (قوله مسارا وركب ليل) خص الزاكب والليل لأنهما مظنة الخوف أكثر والاذل الزاكب الماشي ومثل الليل النهار ع (قوله والبعاد الخ) مبتدأ وخبره قوله كالوحدة أي في الكراهة (قوله ولو احتملا) أي بأن شك أفاقت سفر أو حضرا سم وعش زاد المعنى احتياطا لأن الاصل الاحتكام اه (قوله ومثله) أي الحضر (في جميع ما يأتي) أي من الترخصات بالسفر (قوله فلا يقصرها) إلى قوله وبه فارق في (قوله في التزمؤداة) لو أزد يدمو دافق السفر ولو بالامكان بأنه يمكن فعلها لوجودها مؤداة فيمرد فائتة السفر أصلا (قوله فلا ينافي الحصر) أي لأن المعنى حينئذ مؤداة أو ما حاق به دليل ما يؤولر (قوله أو أنه اضاف) أي لا فائتة لحضر سم (فرع) هل يجوز قصر المعادة لأنهم ليست نفلا محضاء قصر الأولى أولا أو بشرط قصر الأولى فيمنه نذر (قوله كن أو سئل بكاتب الخ) مشى عليهم وكذا قوله والاوجه أن من أس بالله الخ (قوله ولو احتملا) أي بأن شك أفاقت سفر أو حضرا

(٤٧) - (شروا في بيان قاسم) - (ثاني) لا يجوز في القصر فلا يقصرها وان قضاهما السفر اجابا أن شذولها نبئت في ذمة ثامة

الغنى الاقوله الامن شذ (قوله ولو سافر الخ) هل صور المسئلة انه شرع في الصلاة وأدرك في الوقت وكعت حتى
 لولم يشرع فيها بل أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها وأجمد بقاء قدر وكعت من الوقت بعد السفر يجوز
 بقصرها وان أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير وكذا كلام الهجعة كالصريح في
 الثاني لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرمي الاول وفيه نظر ظاهر فليتأمل سم قال ع ش والرشدي
 ورجع النهاية الى الثاني بعد خبره على الاول وهو أي الثاني المعتمد اه وحري المعنى على الاول ثم قال وهذا
 ظاهر لمن تأمله وان لم يذكره أحد فبما علمت وقد عرفت ذلك على شيخنا الشيخ ناصر الدين الطبراني فقبله
 واستحسنه اه أي أنه يشترط وقوع ركعتي السفر والاعتكاف معقبة حضرة فلا تقصر (قوله لا تسعها)
 أي الصلاة بتأملها (قوله فان قلنا ان قضاء الخ) عبارة المعنى فان بقي ما يسع ركعتي أقل من أربع ركعات
 قصر أضافاً لتأملها أداء وهو الاطلاق (قوله انما قضاء اه) أي بان لم يبق قدر ركعتين الوقت على
 الرجوع رشدي وعش (قوله لو جوبسب القصر الخ) وهو السفر و (قوله وبه فارت الخ) أي بقوله لو جود
 سبب الخ و (قوله وعدم قضاء الجمعة) أي لا تتعاضل سبب كونها جمعة وهو الوقت عش (قوله وما ذكر في
 السفر الخ) أي من أنه مثل السفر الذي فاتته فيه (قوله لا ودعليه) أي المصنف سم (قوله وان قلنا بالمشهور
 الخ) لأن أن تقول المزايا لا في السفر الاول للعنس وحسب ذلك الاشكال وان قلنا بقصص تلك القاعدة كالمشهور
 ظاهر بصري (قوله أن المعرفة الخ) هو بضع الهمزة بدل من المشهور والبدل على نيته تكبرار العامل فالباء
 مقدرة فيه عش والظاهر أنه على تقدير من البيانية (قوله أن المأمر الخ) ليست بقيد بل الاسم مطلقاً اذا
 أعد معرفة بكونه من الاول أو نكرة بكونه غيره كاتفر في محله (قوله ان الخ) عليه لعدم الورد (قوله بين
 انه لا فرق) أي بين السفر الذي فاتته فيه وغيره كروي وعش (قوله ويجعل تلك القاعدة الخ) على أنها
 أكثرية سم (قوله حسب لاقرينة الخ) أي قد وجدنا القريتين هنا وفي دون الحاضر عش (قوله لغير
 الاول) أي أي أيها (قوله أو ما هو أعسم منها) أي أيها (قوله ونحوه) أي كسر المعصية عش عبارة سم أي
 كسر غير القصر اه (قوله منوعة) أي كبا سم (قوله الخ) أي قوله له وبعض في الغنى الاقوله
 لكن الى لان والى المتن في الهيازة كقول المتن (بحجوزة سورها) اعلم أن العادة أن باب السور له
 كتمان خارجان عن محاذات عتبه بحيث أن الحارح يجاوز العتبه وهو في محاذات الكففين فهل يتوقف
 جواز القصر على مجاوزة محاذات الكففين فيه نظر وما لم هو التوقف فليحذر رانتهى سم أي ما لم يتوقف
 القصر على المجاوزة ولو لعل وجهه أنه لا يجاوز السور والامجاورة جميع أجزائه ومنها الكففتان عش
 (قوله وان تعدد الخ) والظاهر فيه ما قاله ابن أبي السمر أخذ من كلام البغوي وأقره الزركشي من انه لو كان
 البلد ذا عجلتين كبيرتين يجمعهما سور واحد وينها سور داخل البلد كالحاجة أي والذنب في سورة قصر
 عند مقارعة محلاتها كان داخل البلد كروي (قوله كذلك) أي يختص بها سم (قوله ان بقيت الخ) عبارة

(قوله ولو سافر وقد بقي من الوقت الخ) هل صور المسئلة انه شرع فيها ولو أدرك في الوقت وكعت حتى لولم يشرع على
 أخرجهما عن الوقت امتنع قصرها وأجمد بقاء قدر وكعت من الوقت بعد السفر يجوز بقصرها وان أخرجهما
 عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهنا هنا حيث نذ فاستفسر
 بقول الهجعة نقلوا آخر وقت فرضه موقد في بقدر وكعت والى الثاني دلالة لا تخفى بها بن لا يكاد يحصل
 غيره لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرمي الاول وفيه نظر ظاهر فليتأمل (قوله لا ودعليه) أي المصنف
 (قوله) على أنها أكثرية (قوله ونحوه) أي كسر غير القصر (قوله منوعة) أي كبا (قوله) أي
 (قوله بحجوزة سورها) اعلم ان العادة ان باب السور له كتمان خارجان عن محاذات عتبه بحيث ان الحارح
 يجاوز العتبه وهو في محاذات الكففين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذات الكففين فليس له
 القصر قبل مجاوزة ذلك لو ان انفصل عن العتبه فيه نظر وما لم هو التوقف فليحذر (قوله كذلك) أي
 يختص بها (قوله لكن ان بقيت تسميته سوراً) في شرح الروض قال الاذرى وهل السور للمنهج حكم العاصم

ولو سافر وقد بقي من الوقت
 ما لا يسعها فان قلنا انما قضاء
 لم تقصر والا قصر (ولو قضى
 فائتة السفر) المبيع للقصر
 (فالظاهر قصره في السفر)
 الذي فاتته فيه أو سفر آخر
 يبيع القصر وان تقلت
 بينهما فامة طوله لوجود
 سبب القصر في قضائها
 كذا تمسوا به فارق عدم
 قضاء الجمعة وما ذكر في
 السفر الآخر لا ودعليه
 وان قلنا بالمشهور ان المعرفة
 اذا اعتدت تكون عين
 الاولى لان قوله دون الحاضر
 يبين أنه لا فرق ويجعل تلك
 القاعدة على تراخ فيها حيث
 لاقرينة تصرف الثانية لغير
 الاولى أو ما هو أعسم منها
 (دون الحاضر) ونحوه لنقد
 سبب القصر نال فصلها
 ودعوى أنه لا يلزمه في
 القضاء الا ما كان يلزمه في
 الاداء ممنوعة (ومن سافر
 من بلدة أو سفر مجاوزة
 سورها) المختص بها وان
 تعدد ان كان لها سور كذلك
 ولو في جهة مقصده فقط
 لكن ان بقيت تسميته سوراً

لها سور. غير مخصص بها
كقري متفصلة جمعها سور
(قوله بجازة العمران)
وان تخلله خراب ليس به
أصول أبنية أو غيرها وان كبر
أو مسدداً لأنه يحمل الالافنة
ومنه المقار المتصلة به
ومطرش الرماد وما حب
الصبيان ونحو ذلك على
ما يحسنه الأذري وينتداه
في شرح العباد وان كلام
صاحب المعتمد والسبكي
مدرج بخلافه والفرق بينهما
هنا في الالافنة لا يتواءم
(لا الخراب) الذي يردان
انخذوه من روع أو هجره
بالتحريك على العاصم أو
ذهبت أصول أبنية ولا
اشترطت مجاوزته (و) لا
(الساتين) والمزارع كما
قهمت بالأولى وان حوت
واضأت بالابلاط لم تقض
للسكنى ثم ان كان فيها أبنية
تسكن في بعض أيام السنة
اشترطت مجاوزتها على
ما حرمه لكنه استظهر في
المجموع عدم الاشتراط
واعتمده الاسنوي وغيره
(والقري بكسرة) في جميع
ما ذكره والقرى ثنائيات اتصلت
عرفا كقريه وان اختلفتا
اسما والحق مجاوزته قريه
الماسفر وقول الماوردي
ان الانفصال بذراع كاف
في اطلاقه متعارف والوجه
فاد كونه من اعتبار العرف
ثم رأيت الأذري وغيره
اعتمده (وأول سفر ساكن
القيام بمجاوزته الحاله)

مطلقاً أي أصلاً نهاية (قوله كقري متفصلة الخ) أي ولجميع التقارب بنهاية ومعنى وفي الكردى على
بافضل بل ولجميع الاتصال وبعبارة السيوطي في مختصر الرضوي وجع سور وقري متصلة أو بلد تين لم تشترط
بمجاوزته انتهت أي السور وانما تشترط بمجاورة القرى تين أو البلدتين المتصلتين فقط فلو جرد السور
الغير المختص كعندمه اه قول المتن (قوله) أي سقر متناهية (قوله ليس به أصول الخ) أي خضابه ذلك أولى
ورشدي عبارة عس قوله ليس به الأصل صفة خراب والمعنى ان الخراب المختل بالبين العمران وان صار أرضاً
محصلة أو للبناء أو بمشروط بمجاوزته اه (قوله لانه الخ) أي العمران وكذا ضمير قوله ومنه الخ (قوله على
ما يحسنه الأذري) ومضى عليه جماعة ووافق عليه مرس على المنهج وبقي ما هو مجرى المقبرة المذكورة وانخذ
غيرها هل بشرط مجاوزتها أم لا منظر والاقر بالاول نسبته اليهم واحترامها انما لو انوسث وانقطعت
نسبتها لهم لم يشترط بمجاورتها عس وتعبه العيبري بما خصه وضعه الحنفية واعتمد ان القرية يكفي فيها
بمجاورة أو عدد أم أو ثلاثة السور أو الخندق ان لم يكن سوراً والعمران ان لم يكن سوراً ولا خندقاً فافهم اه
وهو الموافق لشرح الآتي ولصنيع النهاية والمعنى حيث اعتبر لما ذكر في الحسنة ولم يذكر منه في
القرية (قوله وان كلام الخ) يظهر أنه عطف على وينت الخ وحق على قوله ما هو معلوم ان المناس
تقديم قوله في شرح العباد على قوله ما تيس (قوله صاحب المعتمد) وهو البندنجي (قوله مصرح بخلافه
والفرق الخ) بتقديم مرس خلافه عس (قوله والفرق بينهما) أي انما المتصلة بالعمران ومطرش الرماد الخ
(وقوله هنا) أي في بادية لاسور لها (قوله بعده) أي بعد العمران ورشدي (قوله او هجره) بالتحرط الخ
يخرج ما هو هجره بمجرد ترك التردد اليه سم وشورى (قوله على العاصم) أي وان جعل للخراب سوراً ذلابة
بمع وجود التحريك على العاصم عس (قوله أصول أبنية) الظاهر ان المراد الاساسات بصرى عبارة
التيما يقول المعنى أصول حيطته اه (قوله كانه صمت) أي الزارع عس (قوله بالادنى) أي لان البساتين
تسكن في الحلة بخلاف الزارع عيبري (قوله وان حوط الخ) أي البساتين والمزارع عس (قوله ان كان
فيها) أي في البساتين ومعنى ونهاية أي ومنه الزارع (قوله عدم الاشتراط) أي عدم اشتراط مجاوزة بساتين
فيها قصور وأودر وتسكن في بعض فصول السنة أو جميعها على الظاهر في المجموع فيضاهي قوله أو في جميعها
فيكون (قوله واعتمده الاسنوي الخ) وهو المعتمد بنهاية ومعنى (قوله والقرى ثنائيات الخ) أي فاكثر ضنائف
المراد بقرى ثنائيات السور القري يقول بالبدنة (قوله ان اتصلت الخ) أي ولم يكن بينهما سور ولا اشتراط بمجاورة
السور فقط وبه يعلم أنه يقصر بمجاورة بساتين ويلة عس وإذا عيبري ومنه مجاوزة بساتين الفتح لانها
طرفا القاهرة نحى اه (قوله والا) أي ان لم تتصل عس (قوله وقول الماوردي الخ) وقد رافقه قول المعنى
والمتصلتان ولو يسيرا يكفي بمجاورة واحدة اه (قوله في اطلاقه) فطر الخ عبارة النهاية يحكى على اغلب
والقول عليه العرف اه قال الرشدي قوله مرس على الغالب تأمل اه (قوله اعتمدوه) أي الضبط
بالعرف سم قول المتن (ساكن الخيام) أي كالأعراب (قوله فائدة) النجمة أو بعض أحواد تصب وتستف
بشي من نبات الارض وجمعها شيم كقوله في الخيام ككاتب وكتاب وكتاب فالحاجم جميع الجمع وأما
المختصين ثياب أو شعر أو صوف أو ورق فلا يقال له شيم بل شيا فقد بقوا ون فطالونه عليه معنى وعس
قول المتن (بمجاورة الحلة) والحلتان كالقرى تسكن معنى (قوله فقط) الى قوله ويرق في المنة حتى الاول وان
يحصوله فيماله سور بمجاورته فالتوقف حيث شذ على مجاوزة مرسو وعمن العمران لاعمى له اه وقوله
فالركعتان هنا لحد مناشي بان الركعتين الغنوتين بل عن مجموع الاربع الاصطية (قوله أو هجره
بالتحريك على العاصم) يخرج ما هو هجره بمجرد عدم تردد اليه يؤيده قوله في شرح العباد بخلاف ما اذا
لم يخذوه من روع أو هجره وبما ذكره فلا بد من مجاورته وان لم يكن مسكوناً على المعتمد لانه صالح للسكنى
فهو من العمران اه لكن قضيت انه اذا لم يصح للسكنى ولا ذهبت أصول أبنية لانه برفيقه فخر فائتأمل
(قوله واعتمده الاسنوي وغيره) وهو المعتمد شرح مرس (قوله ثم رأيت الأذري وغيره اعتمدوه) عبارة شرح

اتسعت وقوله هذا فان وقوله وهي بجميع العرض وقوله أركانيت ببعض العرض والى قوله ولو اتصل في النهاية الاقوله وان اتسعت وقوله وهي بجميع العرض وقوله ويقر الى والنزل (قوله نفق) أكلما مع العرض بجري (قوله بحيث يتجمع الخ) أى بالقوة وهو تبدل قوله أو مفرقة بجري (قوله السرى) وهو الحديث ليلاد (قوله فى ماد الخ) وهو يتجمع القوم ويحدتهم عش (قوله ويستعير بعضهم الخ) أى والا فكانت أربعين فيما شرحه بأفضل (قوله ويشترط مجاوزة مرافقها الخ) قضية اعتبار ما ذكر في الخلة وعدم التعرض له في القرية أنه لا يشترط مجاوزة فيها وتقدم عن سم عن مر أى في غير الشرع حيث اتخلفه فليراجع وحري عليه حج عرش عبارة الجسرى لم يعتبر وامتثل في القرية لان لها اضابطا وهو مشاركة العمران والسور وأوال الخندق كذا في رد المحتار الزايدى اهـ شوى واعتمد سم أنه يعتبر فيها أيضا وضعفه شيخنا الحقنى اهـ (قوله وكذا ماء وحطب الخ) ظاهره وان بعدا لو قيل باشتراط نسبة ماء إليها فما لم يكن بعدا عرش عبارة ما تبنى وإن نزول على حطب أو ماء فلا بد من مجاوزة إلا أن يتسع بحيث لا يخص بالنزلان اهـ وبذلك قول الشارح إلا أن أى التي تتسبب الخ ثم قوله وما ينسب إليه الخ (قوله فلا ترد) أى المرافق المذكورة (عليه) أى المصنف (قوله وذلك) أى اشتراط مجوزة المرافق (قوله هذا) أى لا اكتشافه بمجاوزة الخلة ومرافقها (قوله فان كانت بواد) انظر ما معنى كون الوادى من جملة مفهوم المستوى لا يقال مراده بالمستوى بالنسبة إليه المعتدل فقد استعمل لفظا المستوى في حقيقة عمالين فيه صعودا ولاهبوط بالنسبة للربو والودى مدة في مجاز ما النسبة لادى لا ناقول بنافى هذا قوله بعد ان اعتدلت هذه الثلاثة قائل رشيدى أقول الوادى ما بين جبلين ونحوهما والادى بالمستوى هنا ليس فيه صعود ولاهبوط ولا ينحصر جبالين فلا تشكل (قوله وهى) أى البيوت بجميع العرض ليس في النهاية كما ينسب إليه قال الجسرى ولعله لا نسق من حيث فانه ذكر بعد ذلك معتبره بقوله أو كانت ببعض العرض الخ اهـ (قوله أو ربوة) عطف على بواد سم (قوله اشترط الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه مجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترطت بخلاف هذه ما فى المستوى فتشكل التفرقة بينهما وان لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لان العرض انما عانت العرض فبذلك الضبط بمجاوزة سم عبارة عرش قوله وحمل الهبوط وحمل الصعود أى ان استوعبها البيوت أنما عانت وما يأتى هذا وقال عليه حدث كانت المسئلة مصورة بما ذكر فلا حاجة إلى ذكر اشتراط مجاوزة العرض أى وما عطف عليه اذا البيوت المستوية لذلك دخلت في الخلة والظاهر أن من اشترط مجاوزة العرض أى وما عطف عليه لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعابها لم يذكر اشتراط مجاوزة ما ذكر بعد الخلة ولعلهما طر يقان احداهما ماصرح به الجمهور ومن أنه يشترط مع مجاوزة الخلة بمجاوزة العرض أى وما عطف عليه حيث كانت الخلة ببعض ذلك لا جميعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من أن الخلة ان كانت بجميع ذلك فيشترط مجاوزة لها وان كانت بعضها اشترطت بمجاوزة الخلة فقط واعتمد الاولى الشهاب الرملى فاذا كانت الخلة بمجرافتها في ثناء الوادى وأراد السرى لجهة العرض لا تسكن بمجاوزة الخلة بمجرافتها بل لا بد من مجاوزة العرض أيضا فأنمله ثم جزم من بخلافه فقال بل

العباب ثم أيت لا تدعى استحسن الضبط بالعرف (قوله وكذا ماء وحطب الخ) عبارة شرح العباب ونظيره حى بان ذلك في نحو موطر ح الرماد أيضا وكان وجه التخصيص ان الغالب في هذه الاشتراك فاجتمع لتقديرهما بما ذكر بخلاف غيره مما لم يتحقق لتقديره بذلك اهـ (قوله وكذا ماء وحطب الخ) انزل الوصل عنها وعن بقية مرافقها (قوله أو ربوة) عطف على بواد ش (قوله اشترطت مجاوزة العرض الخ) هل يشترط مع مجاوزة العرض وما عطف عليه بمجاوزة المرافق المتقدمة فان اشترط لم تفسد هذه ما فى المستوى فتشكل التفرقة بينهما وان لم يشترط لم يظهر الضبط بمجاوزة العرض لان العرض انما عانت العرض فبذلك الضبط بمجاوزة سم اهـ الى ذلك الآن تصو والمسئلة بم لا يعدلها واحدة فلا بد من مجاوزة العرض ان يعمولا يجب مجاوزة زوايا عليه وان عتته أيضا لو حشدت تظهر التفرقة بينهما وبين ما فى المستوى لانه مفروض

فقطا وهي بكسر الحاء بيوت
بمجموعة أو مفرقة بحيث
يجمع أهل السرى في ناد
واحد ويستعير بعضهم من
بعض ويشترط بمجاوزة
مرافقها كطرح رباد
ومابصين ناد وماعطن
ابل وكذا ماء وحطب
اختصاصا وقد شمل اسم
الخلة جميع هذه فلا ترد عليه
وذلك أنه هذه كلها وان
اتسعت معدودة من
موانع أقامتهم هذا ان
كانت بمستوى فان كانت بواد
وسافر في عرضه وهى
بجميع العرض أو ربوة
أو وهذا اشترطت بمجاوزة
العرض وحمل الهبوط وحمل
الصعود ان اعتدلت هذه
الثلاثة فان أقرت سعتها
أو كانت

تسكن في شرج الروض اه عش أي وفي الضفة والنهاية (قوله بعض العرض) أي ويحل الهبوط أو الصعود (قوله ويرق الخ) تقدم عن سم ما فيه الآن وجع هذا إلى قوله أي التي الخ فتأمل (قوله بينها) أي بين الحلة التي في الوادي أو الوداة أو الوعدة (قوله وبين الحلة في المستوى الخ) ان أو يدالحلة المعتدلة اتضع الفرق سم (قوله لا عيرم) أي في الحلة التي في المستوى (قوله وما ينسب إليها الخ) كانه إشارة إلى نحو مطرح الرمد وماعب الصبيان سم (قوله وهذا يحمل ما بحث الخ) عبارة الخفي وشرح المنهج وظهر ان ساكن غير الابنة والحيام كازل يلزم في حال عيرم حله كالحلة فيما تقرر اه (قوله أي الذي لا سور له الخ) وفاقا للمعنى وخلافا لما بحث جرى على أن أهل البلد المتصل بساحل البحر لا يعد مسافرا لا يعد مسافرا (قوله السفينة أو الزورق البهوان كان لها سور عبارة سم قوله أي الذي لا سور لها وكذا لا سور له) (قوله لوضوح الفرق الخ) اعتمدوا لطبيب وعلى هذا الساحل الذي له سور العيرة فيه تجاوزت سورته والذي فيه عمران من غير سور العيرة فيه يجري السفينة أو الزورق كرى على في أفضل عبارة الكرى في بضع الكاف على الشرح قوله أي الذي لا سور لها الجواز عن الذي له سور فان الشرط في مجاوزة السور فقط اه (قوله بساحل البحر) متعلق بأصل وفي الانعاب ما تصحج ما اتصل بالساحل بالبلد أي بعمرانه ما لو كان بينهما فضاء فترخص بغيره مغارة العمران كرى على في أفضل (قوله اشترط جرى السفينة الخ) ومعلوم ان هذا في حق أهل البلد الجوار والبحر أما غيرهم عن باقي الهم بقصد زول السفينة فلا توقف قصرهم على سير السفينة لانهم بقصرهم من مجاوزة عمران بالدم أسورها عس (قوله أو زورقها) وهذا يكون في السواحل التي لا تصل السفينة إليها فالمغارة في البحر فيها فيذهب إلى السفينة بالزورق فأدخري الزورق إلى السفينة كان ذلك أول مسرفة قال الزورق أي وعش أي آخر مرة فإدما تذهب وتعود فلا ترخص انتهى اه كرى على في أفضل وفي العيرى عن الحلي فلان السفينة أن ترخص إذا جرى زورق آخر مرة وان لم يصل إليها (قوله وان كان) أي جرى السفينة (قوله في هواها العمران الخ) أي في مسامتة العمران بصري وقول الكرى على الشرح قوله وان كان أي البحر في هواها العمران بان يستقر البحر بعض العمران لانه حينئذ لا عدم اه لا يخفى ما فيه (قوله كما اقتضاه اطلاعهم) أي خلافا لبعض المتأخرين عبارة الكرى على في أفضل قال الزورق أي ويحل ما تقدمه البحر السفينة بحاجية للبلد كان مسافرا من نولوا إلى جهة الصعد وإذا لا بد من مغارة العمران وبعبارة الرشد قوله هر سوى السفينة طاهره وان كان في عرض البلد لكن عن الشهاب بن قاسم ان حله اذ لم يكن في عرض البلد وكذلك هو في ساقية الزورق وان خالف فيه الشهاب ابن حجر اه وقوله في عرض البلد الأولى في طول البلد كافي لبحري عبارة تنبيه سير البحر كالمربع غير مجاوزة العمران ان سافر في طول البلد كان سافرا من نولوا إلى جهة الصعد وسير السفينة أو حوى الزورق فيها يسبحه واحدة وعلى هذا فلو عدماهم العرض أو خرج عنه حله واحدة ساوى ما في المستوى الان هذا لا يناسب فرق الشارح ثم أتيت في شرح العباب استدلالا على شيء رما منه ثم أتيت في المجموع عما وضع ملاك فيه وهو لا فرق في اعتبار مجاوزة عرض الوادي والهبوط والصعود بين المنفرد في خيمتين من فوق جماعة أهل خيام على التفصيل المذكور قال أصحابنا ولو كان من أهل خيام قائما ترخص إذا فرق الخيام كلها ولو متفرقة إذا كانت حلة واحدة اه فافهم ان أهل الخيام التي هي حلة لا بد من مجاوزة طولها أو فرق طبعها وان هبط أو تزل أو جاوز العرض وانه يكتفي بها وان قصر بن العرض وانها بط والمصعدون يحمل ما روى الثلاث في غير ذي الخيام التي هي حلة واحدة اه لكن انظر قوله بين المنفرد في خيمتين قوله في شرح الروض ويحل اعتبار مغارة تعرض فيها إذا اعتدل إذا كانت البيوت في جميع عرضهما كانت في بعضه فأن يذوقها نقلا ابن الصاغ عن أصحابنا اه اللهم الان تصو ومسئلة الانفراد في خيمتين إذا عتبر رضوان كان في غاية البعد (قوله ويرق بينها) بين الحلة الخ ان أو يدالحلة المعتدلة اتضع الفرق (قوله وما ينسب إليه) كانه إشارة إلى نحو مطرح الرمد وماعب الصبيان (قوله أي الذي لا سور له) وكذا لا سور له (قوله

بعض العرض اكتفى بمجاوزة الحلة ومراقبتها أي التي تنسب إليها هو ظاهر ويرق بينها وبين الحلة في المستوى بانه لا يبرم بخلافه هنا والازل وحده يحصل من البادية بفرافه وما ينسب إليها فيما يظهر وهذا يحمل ما بحث فيمن حله كالحلة فيما تقرر ولو اتصل بالباد أي الذي لا سور له من جهة البحر كهو ظاهر لوضوح الفرق بين العمران والسور بساحل البحر اشترط جرى السفينة أو زورقها وان كان في هواها العمران كما اقتضاه اطلاعهم

الها آخره ان سافر في عرضه اه (قوله وينتهي) الى المتن في النهاية (قوله عامر) أي من السور وغيره (قوله ذلك) أي بالوجه (أي بالوجه اليه) أي بان قصد حمل لم يدخله قبل (قوله من سفره) أي من موضع قول المتن (واذا رجع الى) ينبغي أو وصل مقصده فيقطع سفره ببلوغه ما يشترط بمجاوزه في ابتداء السفر من المقصود وكان هذا معنى قول الشارح سواء كان ذلك أول دخوله اليه سم وقوله فيقطع سفره الى أي اذا نوى الإقامة في المقصود والأفلا يقطع بذلك كما يأتي من النهاية وانتهى (قوله المستقل) أي انما يظهر مفهومه بالنسبة إلى قوله أو لا غير ما (قوله من مسافة قصر) الى التنبيه في المعنى الا قوله وخروج الى وبين مسافة قصر وإلى الفصل في النهاية الا ما ذكر وقوله وحتى الجاع عليه وما أنه عليه (قوله مطلقا) أي وان لم ينو الإقامة (قوله بنية الإقامة) أي بالضرورة قول المتن (انتهى سفره الى) ظهر للفقيه ضبط أطراف هذه المسئلة ان السفر ينقطع بعد اجتماع شرطيه بالحدس شيئا الأول بوضو الى المبدأ سفره من سور وغيره وان لم يدخله وفيه مسئلتان احدهما أن يرجع من مسافة القصر الى وطنه ويؤديه الحقبة المستقلة ولم يقدره ذلك النهاية في غيره الثانية أن يرجع من مسافة القصر الى غيره وطنه فيقطع بذلك ايضا لكن بشرط قصد إقامة مطلقة أو بأربع أيام كقول الثالث انقطاعه بمجرد شروعه في الرجوع وفيه مسئلتان احدهما رجوعه الى وطنه من دون مسافة القصر الثانية الى غير وطنه من دون مسافة القصر في زيادة شرط وهو بنية الإقامة السابقة الثالث بمجرد ذنبه الى الرجوع وان لم يرجع وفيه مسئلتان احدهما الى وطنه ولو لم يسفر طويلا بشرط أن يكون مستقلا شيئا الثاني الى غير وطنه فيقطع بزيادة شرط وهو بنية الإقامة السابقة في الرجوع الى المكان سافر من محل نيتة يسفر جديد والتردد الى الرجوع كالجزم به الرابع انقطاعه بنية إقامة المدة السابقة يرضع غير الذي سافر منه وفيه مسئلتان احدهما ان بنو الإقامة ما ترجعوا قبل وصوله اليه فيقطع سفره بوضو له بشرط أن يكون مستقلا الثانية يمتنع عند أو بدور وصوله اليه فيقطع بزيادة شرط وهو كونه ما كشأنه النية الخامس انقطاعه بالإقامة دون غيره هو وفيه مسئلتان احدهما انقطاعه بأربعة أيام كقول المتن غير نوى التحول والخروج نية انقطاعه بأربعة أيام عشر يوما كما هو ذلك فيما اذا وقع قضاء موطنه قبل مضي أربعين أيام كقوله ثم رجع ذلك قبل مضيه وهكذا الى أن مضت المدة المذكورة فتخلص انقضاء السفر بواحد من النسبة المذكورة في كل واحد منها مسئلتان فهي عشر نواك ثانية من مسئلتين ترد على أولاهما بشرط واحد كرجوعه على بافضل (قوله من سور وغيره الى) أي فيترخص الى وصوله لذلك نهاية ومعنى أي ان كانت نية الرجوع وهو غير ما كشأنه فان كان ما كشأنه انقطع ترخصه بمجرد ذنبه العود فليس له الترخص مادام ما كشأنه بشرع في العود فهو حينئذ يسفر جديد كما سافر في الفصل الآتي (قوله وان لم يدخله) أي السور أو نحوه (قوله لان السفر على خلاف الأصل) أي فان قطع بمجرد ذنبه من رجوع من بعده قصد امر ربه من غير إقامة بلوغه بمبدأ سفره من وطنه ولو لم يراه في سفره كان خرج منه من رجوع من بعده قصد امر ربه من غير إقامة لأن بطله مقصده ولا يلايه فم أهل وعشيرته لم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهي سفره بوضو له لهما بخلاف ما لو نوى الإقامة بمكانه ينتهي سفره بذلك نهاية ومعنى قال في ردي قوله حر ولو لم يراه أي والسور ذنبه وصل بمبدأ سفره كغير الغرض في ساحة الشيخ من صدق ذلك بما عاذا كان المراد ومن بعد مجازاة به ليس في مجازاه اه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطفا على قول المتن ببلوغه سم (قوله وسائر الى) أي في الفصل الآتي (قوله وبين مسافة قصر الى) يتردد النظر فيما لو سافر الى محل ينو بينه مسافة قصر ولكن وطنه

وينتهي السفر ببلوغ
ما شرط بمجاوزته ابتداء
سفره سواء كان ذلك أول
دخوله اليه أم لا بان يرجع
من سفره اليه كقول (واذا
رجع) للسافر المستقل
من مسافة قصر الى وطنه
مطلقا أو الى غيره بنية الإقامة
(انتهى سفره ببلوغه ما شرط
بمجاوزته ابتداء) من سور
أو غيره وان لم يدخله لان
السفر على خلاف الأصل
بمختلف الإقامة فاشترط في
قضاءه الحسرج لا بمجرد
رجوعه وخروج رجوع نية
الرجوع وسائر الكلام
ففيها من مسافة قصر ما لو
رجع من دونها

واذا رجع) ينبغي أو وصل مقصده فيقطع سفره ببلوغه ما يشترط بمجاوزته لو ابتداء السفر الى المقصود وكان هذا هو معنى قول الشارح سواء كان ذلك أول دخوله اليه (قوله لا بمجرد رجوعه) عطفا على قول المتن ببلوغه ش ومباراة الوض فرح فارق البنبان ثم يرجع من قريب لمخالطة أو أى مستقلا كما كان كان وطنه

في أثناء الطريق بحيث يكون المسافة بينه وبين مدونه مسافة القصر فهل يسوغ له الترخيص مطلقاً أو يفضل
بين أن يقصد المار والى وطنه وإن لا يقصد محل تأمل ولعل الثاني أقرب كما يؤخذ من قول الشارح الآتي
وشمل بوضوئه الخ وعلية فظهر أنه يستمر يترخص إلى أن يصله فإذا وصله انقطع ترخيصه بنظر فيما بعد ذلك
إذا شاع على السيران كان يقصد مسافة القصر ترخص والافلا ويرد النظر فيمن له وطنان فهل يكون
مرور به لكل منهما مانعاً من الترخيص فيه الظاهر ثم يصري وتوله فهل يسوغ له الترخيص مطلقاً الخ أو ل
الاقرب الذي يفهمه قول الباب الثاني ثم يرجع من بعد الخ إلى كلاهما المأثر فأنه لا يسوغ له الترخيص
مطلقاً إلى أن يصل وطنه بل ما يأتي أنفعاً من جاعل شرحه بفضله كالصريح في ذلك (قوله حاجة) أي كظهر
وأخذ من جاعلهم في وطنه وظاهر أنه إنما يظهر فائدة بالنسبة لقوله الآتي أو غير وطنه الخ (قوله وهي) أي
البلدة التي رجع إليها (قوله فيصير مقبلاً الخ) أي لا يترخص في رجوعه إلى مفارقة وطنه تغلباً للوطن
النهاية ومعنى وشرح بفضله أي يكون بعد وطنه مسافة استداراً من وجبت الشرط وترخص والافلا كما هو
ظاهر عرش (قوله خلافاً لما نازعوا فيه) عبارة الغني وحكي أصل الرضوخ وهاذا إذا أنه يترخص إلى أن
يصله أو لا يزال هو المأثر نازعاً لما يأتي أنفعاً من جاعل شرحه بفضله كالصريح في ذلك (قوله ولو كان قد أقام بها) أي
لأنه لا وطن لها في وطنه (قوله ولو كان قد أقام بها) عطف على قوله حاجته (قوله مطلقاً) أي كانت وطنه أولاً
سم (قوله وهو مستقل) سبأى يحترق في قوله أما أمير المستقل كزجة الخ سم (قوله ولو نوى المسافر
الخ) أي ولو سافر بانها يترخص في قول المتن (قوله ولو نوى إقامة الخ) أي سواء كان ذليلاً أو لا سواء كان
وقت النسيان كشأن أو سائر يجبري (قوله وإن لم يصل لاقامة) علامته وإن لم يمكنه الخلف عن القافلة عادة
ثم إن اتفقت له الإقامة فلا يزال ولا يكون مسافراً سفره أبدياً ويجوز أن يوافي لاقامته عرش (قوله وإن لم
يصل الخ) أي إنما ترخص (قوله عنه) مفهومه أنه لو نوى الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل
ينقطع سفره إلا أن مكث في أحد الأقاليم به فليراجع الكلام إذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره ولا يفي
انعقاداً فظهر (تنبيه) لو تردد هل يقيم أو لا يحتل أن يقال إن وقع التردد حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤثر
وإذا أثر سم أي أخذاً بما يأتي في الفصل الآتي في التردد في الرجوع (قوله وهو ما الخ) حاله
الضمير المستتر في قوله أو أوقاه (قوله أو لم يدر) أي أو نوى إقامة مادون الأربعة فظهر معطوف
على ضمير النسب في قوله أو أوقاه مع حذف المضاف (قوله أو أوقاه) أي الأربعة أيام (قوله إقامة)
الأولى التعريف (قوله وهو سائر الخ) محله إذا نوى الإقامة في ذلك الموضع وهو سائر أيامه ولو نوى وهو سائر
يقيم في مكان مستقيل فانه يؤثر إذا وصل إليه كردى (قوله لم يؤثر) أي لأن سبب القصر السفر وهو موجود
حقيقته معنى (قوله وأصل ذلك) أي ما ذكر في المتن والشرح (قوله لا يؤثر) أي بخلاف الأربعة معنى
(قوله أرباع للمهاجر الخ) أي من خصالهم بخص السفر يجبري (قوله مع حومة الخ) أي قبل الفتح
واقبه لانه يلى أن الثلاثة ليست إقامة لأنها كانت محرمة عليهم يجبري (قوله وأما بقالة الخ) أي
الأربعة فمعنى الثلاثة فهو قهول دون الأربعة معنى وشرح المنع وكردى (قوله وشمل بوضوئه) أي قول
المصنف بوضوئه (قوله ثم غلب الخ) أي ثم نوى بعدهم فاقوا العمران والسرور أن يقيم أربعة أيام فكان ليس
في مسافة القصر نهاية ومعنى (قوله فله القصر الخ) أي وكذا غيره من بقية الرخص عرش (قوله ما لم يصله)

صار مقبلاً أو لا ترخص وإن دخله ولو كان قد أقام بها (قوله ولو كان قد أقام بها) عطف على قوله الحاجة (قوله
مطلقاً) أي كانت وطنه أولاً (قوله وهو مستقل) سبأى يحترق في قوله أما أمير المستقل كزجة وقد
فلا أثر لنبينا الخ لانه لم يتبعه وقضيت أنه لو نوى الإقامة بموضع لا ينقطع سفره بوضوئه أو أنواها عند وصوله
أو بعده وهو ما كتم لا ينقطع سفره وسبأى أنه لو نوى الهربان وحده فصره الرجوع إلى المال يعلم بترخص
قبل طرحه فيلزم الفرق بين الإقامة وبين الهرب بالرجوع المذكور بن (قوله عنه) مفهومه أنه لو نوى
الإقامة بمكان غير معين بأن عزم على الإقامة في أثناء سفره من غير تعيين محل لم ينقطع سفره إلا أن مكث في محل

الحاجة وهي وطنه فحصر
مقابلة ابتداء رجوعه خلاف
لأن نازعاً فيه أو غير وطنه
فترخص وإن دخله ولو
كان قد أقام بها أولاً إقامة
فإنقطع بمجرد رجوعه
مطلقاً (ولو نوى) المسافر
وهو مستقل (اقامة) مدة
مطلقة أو (أو بعد أيام)
بإلها (بوضع) عينه قبل
وصوله (انقطع سفره)
بوضوئه وإن لم يصل لاقامة
أو أنواها عند وصوله أو بعده
وهو ما كتم انقطع سفره
بالنية أو ما دون الأربعة
يؤثر أو أقامه بالنية فأنقطع
سفره بجهلها أو نوى إقامة
وهو سائر لم يؤثر وأصل
ذلك أنه تعالى أرباع القصر
بشرط الضرب في الأرض
أي السفر ونبينا السنة
إن إقامة مادون الأربعة
لا يؤثر فانه صلى الله عليه
وسلم أرباع للمهاجر إقامة
ثلاثة أيام كمنع حومة الخ
بها عليه وألحق بإقامتها
نسيانها وشمل بوضوئه
ما لو خرج نوايا من حطين ثم
عن أنه أن يقيم ببلد قريب
منه فله القصر ما لم يصله
لانعقاد سبب الرخص في
حقه فلم ينقطع

الابعد وصول ماغير اليه (تنبية) يشعركم كثير من الخراج انهم يتناولون مكة قبل الوقوف (٣٧٧) بنحو يوم نوب الاقامة مكة بغير وجههم من منى أربعة أيام فأكثر

فولم ينقطع سفرهم بمجرد وصولهم لمكة نظر السنة الاقامة ولو في الانتهاء يستمر سفرهم الى عودهم اليها من منى بجملة مقصدهم فلم تؤخر بينهم الاقامة القصيرة قبله ولا الطويلة الاعند الشروع فيها وهي اغماتكون بعد رجوعهم من منى ووصولهم مكة لنظر فيه بحال وكلاهما

يحمل والثاني اقرب (ولا يحسب منها يوما) اولنا (دخوله وخروجه على الصحيح) لان فيه ما لحظ والتميز وهما من اشغال السفر المتقضى للترخص

وبه فارق خبستان ما في مدة مسع الخف وقول الدارك لو دخل الابل بحسب اليوم الذي يلها ضعف ماغير المستقل كزوجة وفلا ائرينت المخالفة لثنية متبوعه (ولو اقام بئد) مثلا ثنية

ان رحل اذا فصلت حاجته يتوفاها كل وقت) يعني قبل مضى اربعة ايام مساج بدليل قوله بعد ولو علم بقاها الى آخره ومن ذلك انتظار الرجوع لسري البحر وخروج الرفقة من بريد السفر معهم ان خرجوا والا

فوحده (فصر) يعني ترخص اذا انقزل العثمان له سائر رخص السفر ولا يستثنى سقوط الفرض بالتمهل لان مداره على غلبة الماء وفقد

ولو كانت الاقامة باوضع القرب المذكور معلقة كان قصدا لاقامة به ان وجد كذا لو الاستمرار فهل ينفع السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وان لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يعد عدم الانقطاع بمجرد ذكركم (قوله ما لم يصل) فاذا وصله امتنع عليه الترخيص وعليه ما ذكروا في فان كان مقدار مسافته لم يقصر والا فلا لان انقطاع حكم السفر بالاقامة يصري ومصر عن الرشد في غيره ما واقعه (قوله الاصول ماغير اليه) نعم ان قارن وصوله ماغير اليه الاعراض عن الاقامة وقصدا الاستمرار على السفر فينبغي ان يستمر حكم السفر (قوله بنحو يوم) أي بدون الاربع (قوله لانه) أي منى (قوله والثاني اقرب) وقا في النهاية وخلافنا للعباد في الواقع وثاني قول المنى (ولا يحسب منها أي الاربعه وما دخوله الخ) أي ونحسب البقية التي تلي يوم التنبول وكذا اليوم الذي يلي ايلة الفحول وبه ظاهر وما قاله الدارك عرش (قوله اولنا ادخلوه الخ) أي او يوم دخوله ولا يخرجوا وبالعكس (قوله لان فيهما لحظ الخ) أي في الاول لحظا وفي الثاني الرجوع نهاية ومعنى (قوله به) أي بذلك الخليل (قارن حسابهما) أي نوبى الحدث والتز ع عبارة المعنى والنهاية والثاني بحسبان كحسبب مدة لمسع يوم الحدث ويوم التز وعرف الاول بان المسافر لا يستوعب النهار بالبير وانما سافر في بعضه وهو نوبى الفحول والآخر وج سائر في بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب لأمدة اه (قوله وقول الدارك) قال في الانساب بغير الزام نسبة الى دارك فبه باصهارن سوطي اه عرش (قوله ماغير المستقل) الى قول المنى وقيل اربعة في المعنى الا قوله يعني الى يوم ذلك (قوله فلا تزلت الخ) أي أي كافي في شرح الروض وكذا أي لا تزلت الاقامة اذا نواها غير المستقل كالعبد ولو كانتا كجاسياني أي في مائة الروض انتهى لكن لا يبعد ان لوى الاقامة كما هو وقادر على المخالفة وضعهم على قصد المخالفة توت نديم سم على حج وقوله وهو قادر ان أي كسبه أهل مصر عرش وقول سم وصهم الخ قياس ما تقدم عنه عند قول الشارح وعنه الخ ان التردد كالصميم قول المنى كل وقت) يعني مدة لا تقطع السفر كروم أو يومين أو ثلاثة وليس المراد كل لحظة يصحري (قوله يعني قبل مضى اربعة ايام) هذا يقيدانه اذا حوز حصول الحاجة قبل مضى الاربعه وتأخر حصولها عن ذلك مجاز له القصر سم (قوله بدليل قوله بعد ولو علم الخ) فيه نظر اذا دلالة في هذا على ما دعاه لان هذا يخرج ما لو شغل تنقضى حاجته قبل الرابع أو بعدها فيشبهه الكلام الاول سم على حج عرش ولك ان تقول ان مدعى الشارح تفسير كل وقت عدا كز قطع النظر عما قبله (قوله ومن ذلك انتظار الرجوع الخ) ولورقوا مكانه ثم رده الرجوع اليه فاقام فيما ستأمن المدة لان اقامته فيه اقامة جديدة فلا تنضم الى الاولى بل تعتبر منها وحدها ذكره في المجموع عن نهاية ومعنى (قوله والا فوحده)

قاصد الاقامة فليراجع والكلام اذا قصد ذلك بعد انعقاد سفره والافني انعقاده نظر (تنبية) لو تردد هل يقيم أولا يحتمل ان يقال ان وقع التردد حال سيره بعد انعقاد السفر لم يؤخر والآخر (قوله الا بعد وصول ماغير اليه) نعم ان قارن وصوله ماغير اليه الاعراض عن الاقامة وقصدا الاستمرار على السفر فينبغي ان يستمر حكم السفر ولو كانت الاقامة باوضع القرب المذكور معلقة كان قصدا لاقامة به ان وجد كذا لو الاستمرار فهل ينقطع السفر بمجرد وصوله اليه مطلقا وان لم يوجد المعلق عليه فيه نظر ولا يعد عدم الانقطاع بمجرد ذكر قلنا مثل (قوله والثاني اقرب) اعتمد مر (قوله اولنا ادخلوه وخروج) أي او يوم دخوله ولا يخرجوا وبالعكس (قوله به فارق حسابهما في مدة مسع الخف) قال في شرح العباب لان اللبس يستوعب المدة فلان بلغ منها مائة والسفر لا يستوعبها فاني ما هو من اربعة اه (قوله فلا تزلت الاقامة في شجرة) أي كافي في شرح الروض وكذا أي لا تزلت الاقامة اذا نواها غير المستقل كالعبد ولو كانتا كجاسياني أي أي كافي في مائة الروض انتهى لكن لا يبعد ان لوى الاقامة كما هو وقادر على المخالفة وضعهم على قصد المخالفة توت نديم سم على حج وقوله وهو قادر ان أي كسبه أهل مصر عرش وقول سم وصهم الخ قياس ما تقدم عنه عند قول الشارح وعنه الخ ان التردد كالصميم قول المنى كل وقت) يعني مدة لا تقطع السفر كروم أو يومين أو ثلاثة وليس المراد كل لحظة يصحري (قوله يعني قبل مضى اربعة ايام) هذا يقيدانه اذا حوز حصول الحاجة قبل مضى الاربعه وتأخر حصولها عن ذلك مجاز له القصر سم (قوله بدليل قوله بعد ولو علم الخ) فيه نظر اذا دلالة في هذا على ما دعاه لان هذا يخرج ما لو شغل تنقضى حاجته قبل الرابع أو بعدها فيشبهه الكلام الاول (قوله والا فوحده) أي بخلاف ما اذا أراد

كلمة غير بوي الخول وانخر وج (٣٧٨) لانه صلى الله عليه وسلم قالها بعد فتح مكة لم يجر به اوازن بقصر الصلاة حسنه الترمذي ولم ينظر

أي تخلاف ما إذا أراد أنهم إن لم يخرجوا وجع فلا قصر له سم ونهاية يومه في قال ع ش ثم إذا جاءته الرفقة
فالتظاهر أنه لا قصر له يخرجهم بل بعدم فارقته لهم بحكم بقاءهم ماداموا بمحلهم اه (قوله لابن
جدعان) بضم الجيم وسكون الهمزة والمهمل بالعين المهملة كافي جامع الاصول ع ش (قوله وان ضعفه) أي
ابن جدعان ع ش (قوله لان له شواهد الخ) أي فهو حسن بالغير لا بالتوسيد (قوله بتقدير مضاف) أي
رواية خمسة عشر (قوله وغيره) أي غير راوي هذين يعني راوي ثمانية عشر (قوله لان ينسأ فامتها) أي
الاربعة مفعلي (قوله فامتها أولى) أي لان الفعل أبلغ من النسخة (قوله انه لو دامت الحاجة الخ) أي لو
زادت حاجتنا لله عليه وسلم على ثمانية عشر لقصر في الزائد أيضا مفعلي (قوله في باقوف الأربعة) هل المراد
بالعنى المراد في القول الثاني سم عبارة البصري الاتسب بما قدم في الأربعة فافوقها قول المتن
(وتحوه) أي كالتثنية بتوهم في أي مراد الفقه بأن يأتي بقصد السؤال عن حكم مسئلة أو مسائل معينة
مثلا إذا تعلمنا رجع الى وطنه ع ش (قوله مطلقا) أي علم بقاءه الأكراه أولم يعلم ع ش قول المتن (مدة
طويلة) وهي الأربعة فافوقها بتوهم في وهي اتسمن تفسير الشارع بصري (قوله بان زادت على
أو بقاء الخ) لعل المراد بان زيادة الأربعة الصحاح أنها لا تحصل إلا بعد تمام الأربعة لأنهم لا تحصل إلا بعد
الزيادة على الأربعة الصحاح فليتأمل سم (قوله لسلوه الخلاف) أي المذكور بقره على المذهب (قوله
الذي اقتضاه المتن) أي إذا ظهر رجوع ضمير على إطلاق المسافر (قوله كافي الرفض) أي كذا كرفي الى روضة
ان حكمه بالخلاف في غير المحارب بطل بل العرف في غير المحارب بالجزم بالمنع مفعلي (قوله فتعين الخ) قد
تمتع التعيين بناء على انه يكفي لصحة التعبير بالمذهب حكمه طر يقين في المذهب وان غلط حكمه أحداهما
وإقناعه في الرفض في غير المحارب بالذهب مع نقله حكمه طر يقين في المذهب وان غلط حكمه أحداهما
والتوافق المذهب انه لا ترخص أبدا وقبل هو كالحارب وهو غلط اه فلا والله ان يكفي لصحة التعبير بالمذهب
ما ذكره ما يبرع مع قصر بمقتضى المذكور ولو لم يجر فغير زعيم الضمير لانه لا يقدولنا فينا في التعبير
بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الامر ينسأ فليتأمل سم ع ش
* (فصل في شروط القصر وتوابعها) * (قوله في شروط القصر) أي قوله كذا قالوه في أنها يتوابعها

انهم إن لم يخرجوا وجع فلا قصر له (قوله وتسعة عشر على أحداهما) يحتمل ان السبب في ما بقي من ذلك
الروم فلم يعتد به وعدم الخلاصه على قصره (قوله في المتن وقيل اربعة) قال الاستاذ في التعبير الذي
ذكره المصنف غلط سيما التباس وقع في الحرز والرفض والصواب أن يقول دون اربعة كما وضعه الرازي في
شرح اه وقد يجب بيان المراد بعبارة بوي الخول وانخر وج (قوله كلمة) لعله حال من الهاء في عنها
ومعنى كالماتة لا تحصل منها بوي الخول وانخر وج على أنها ساقطة من بعض النسخ (قوله وقيل الخلاف
فيما فوق الأربعة) هل المراد بالعنى المراد في القول الثاني (قوله في المتن مدة طويلة) هل الأربعة فافوقها
شرح مر (قوله بان زادت على اربعة أيام صحاح) لعل المراد بان زيادة الأربعة الصحاح انهم لا تحصل
الإبعاد تمام الأربعة الصحاح لانهم لا تحصل إلا بعد زيادة الأربعة الصحاح فليتأمل (قوله فتعين رجوع
ضمير على خلاصه القتال) قد تمع التعيين بناء على انه يكفي لصحة التعبير بالمذهب حكمه طر يقين في المذهب
وان غلط حكمه أحداهما ولهذا عرفت في الرفض في غير المحارب بالمذهب مع نقله حكمه طر يقين في المذهب وان غلط
قال وان كان غير محارب كالغزو والمناخفة لا ترخص أبدا وقبل هو كالحارب وهو غلط اه فلا والله ان يكفي
يكفي لصحة التعبير بالمذهب ما ذكره ما يبرع مع قصر بمقتضى المذكور ولو لم يجر فغير زعيم الضمير لانه لا يقدولنا
هنا بالمذهب الصواب مع عدم التعبير بالمذهب الاشارة الى طر يقين فاما المحارب فكما فيه الرازي من غير
ترجيح احدهما فاطاعة بالمنع والتأنيب بالترجيح على الكلام في التوقع وأما غير المحارب فبما عرفت بما عرفت بالجزم
بالمنع والترجيح على التوقع شاذو غلط كالماتة في الرفض اه ولو لم يجر فغير زعيم الضمير لانه لا يقدولنا فينا
الضمير بالمذهب بناء على التغليب وكونه في مجموع الامر ينسأ فليتأمل * (فصل في شروط القصر وتوابعها)

ههنا المسافر من ارضه الى خلاف
في غير المحارب في الذي اقتضاهما متن غلط كافي الرفض فتعين رجوع ضمير على خلاصه القتال * (فصل في شروط القصر وتوابعها) (قوله

(قوله وتوايها) أي استله الاستخلاف ومستلني أفضله القصر وأفضله الصوم (قوله وهي ثمانية الخ) وهي
 كما ستأتي طول السفر وجوازه وعلم المقصد وعدم الربط بجمع ونية القصر وعدم المنافي لها وأدوام السفر
 والعلم بالنية وماوي (قوله أحدها سفر طويل) ولم ينسب عليه المصنف لتقديم التصريح به في قوله في السفر
 الطويل عش (قوله هذا باقها) أي لا نذهب أبداً باقها حتى لو قصده كما نألي مرحلة بنية أن لا يسبق فيه بل مرجع
 لم يقصر لذهابها ولا بأوان حصل له مشقة من رحلتين شخناومعني (قوله تحديداً) أي حال كون الثمانية
 والأربعين ميلاً بمقدرة قصر النقص ولو شأنا سير أو أضر أو زيادة شخنا (قوله ولو شأنا) أي ناشئاً عن رتبة
 قوية كما أشعر به قوله لقولهم الخ عش عبارة شخناو يكفي الظن بالاجتهاد اه وعبارة المعنى ولو شأنا في طول
 سفره واجتهاد فان ظهر له أنه القدر باعتبار قصره والإفلا اه (قوله فارت) أي مسافة القصر (المسافة الخ) أي
 حيث كانت تقريباً سم (قوله فاحتطاه) ولا ينافي تحديداً مسافة القصر بذلك جعلهم لها مرحلتين وهما
 سير مومين معتدلين أو بلتين معتدلتين أو يوم وليلة وإن لم يعتدل سير الإنزال وهي الأبل المحملة مع اعتبار
 النزول المعتدلال كالوالب والصلوة والاستراحة لأن ذلك يرد على ما شخنا (قوله والقتلين) أي تقدر
 القتلتين حيث كان الأصغر فيما التقى ببعضين (قوله بأنه لم يرد بيان المنصوص عليه فهم) أي القتلتين وكذا
 لم يرد بيان المسافة بين الامام والمأموم وأن أو همت عبارة بخلافه عش عبارة الخسني وكذا مسافة الامام
 والمأموم لا تقدر فيها بالأذرع اه (قوله بخلاف ما هنا) أي لأن تقدير الامال ثابت عن العمان معني قول
 المتن (هاشمية) وهو بالرغم أي على الوصف والنصب أي على الحالة عش (قوله نسبة العباسيين) عبارة
 النهاية نسبة إلى بني هاشم لتقديرهم له وقت خلافتهم بعد تقدير بني أمية لها اه (قوله لالهائهم جدهم
 كلوهم في الرافعي) ينبغي أن تراجع كلام الرافعي فان مرصح نسبة التحديد إلى الجد فيشكل وإن اقتصر على قوله
 لهائهم أحمل توجيهه بأن مراده الآثار إلى أنه إذا أريد النسبة إلى التركيب الإضافي نسب إلى الجذر البادية
 منه لا الأول ولها ما يصري وفي سم بعد كونه ثم رجعت كلام الرافعي فوجدته مصرحاً بنسبة إلى الجد
 اه (قوله أموية) هو ضم الهمة نسبة إلى بني أمية كالأموية بفتحها نسبة إلى أمية بن عبد مناف بن زهران
 بجيلة فليس بمراده هاشمياً وعش (قوله وأر بعون الخ) مطلق على قول المتن غانية الخ (قوله وذلك) أي
 التحديد المذكور (قوله ولا يعرف لهما مخالف) أي فذلك لا يكون الا عن توقيف أي عن سماع أو رد من
 أي مافة لا من القصر والافطار في أر بعون رد (قوله أر بعون) أي بخطوة البعير بضم الباء اسم لما بين
 جواز القصر والافطار في أر بعون رد (قوله أر بعون) أي بخطوة البعير بضم الباء اسم لما بين
 القدمين وأما الغرض وهو اسم لقتل الرجل من يحمل لا خوليس بمراده الجعري وعش (قوله والخطوة
 ثلاثة أقدام) أي فإلّا لانتشار ألف قدم منها به وسم أي يقدم الذي عش وشخنا أي والقدمان ذراع
 والأذراع أربع وعشرون أصبعاً معترضان والأصبع ستة عشر إن معتدلات والشعيرة شعرتان من شعر
 العرذون معني أي الفرس لذى أولاده عمان مسافة القصر بالقدم خمسة ألاف ألف وستة وتسعون ألفاً
 والأذرع مائتا وعشرون ألفاً وعشرون ألفاً والأصابع ستة ألاف ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفاً
 وبالشعيرات إحدى وأربعون ألفاً ألفاً وأربع مائة ألفاً وبالشعيرات مائة ألفاً وبالشعيرات مائة ألفاً
 ألفاً وعشرون ألفاً وبشعيرات مائة ألفاً واثنا عشر ألفاً وبشعيرات مائة ألفاً وبشعيرات مائة ألفاً وبشعيرات مائة ألفاً

وهي ثمانية أحدها سفر
 طويل (طويل السفر
 ثمانية وأربعون ميلاً
 فقط تحديداً ولو شأنا
 لو شأنا في المسافة واجتهاد
 وفارقت المسافة بين الامام
 والمأموم بأن القصر على
 خلاف الأصل فاحتطاه
 والقتلتين بأنه لم يرد بيان
 المنصوص عليه فهم
 الصالحين بخلاف ما هنا
 (هاشمية) نسبة لالهائهم
 جدهم كلوهم في الرافعي
 أموية إذ كل خمسة من هذه
 ستة من تلك والمص
 ابن أبي عمر وعباس رضى
 الله عنهم كانوا يقصران
 ويقطران في أر بعون رد
 يعرف لهما مخالفاً ومثله
 لا يكون الا عن توقيف بل
 جاء ذلك في حديث من روى
 صحبهما بن زهير بن عبد
 أر بعون فرأى الفرس
 ثلاثة أميال والليل أربعة
 آلاف خطوة والخطوة
 ثلاثة أقدام فهو ستة آلاف
 ذراعاً كذا قالوهنا

(قوله وفارقت المسافة بين الامام والمأموم) أي حيث كانت تقريباً (قوله لالهائهم جدهم كلوهم في الرافعي)
 اعلم أن يقول ما وقع الرافعي صحيح غير مخالف المقصود لأن النسبة لبني هاشم طر فيها النسبة لهما
 فالوجه لا اعتراض عليه بغير ذلك انه نسبة لهما لهما اللهم لأن يكون في كلامه في آخر بنافي ذلك
 فليراجع ثم رجعت فوراً في ذلك حيث قال وهو أميال هاشم جدر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان قدر أميال البادية اه (قوله والخطوة ثلاثة أقدام) أي فهي اثنا عشر ألفاً قدم قال في شرح العجل

واعترض بان الذي صححه ابن عبد البر وهو ثلاثة آلاف ذراع وخمسة مئة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومكة وهي ومكة ذلت وهي وعرفه فمكنه والتعظيم والمدينة (٢٨٠) وقبأه واحدا لاسيما له ورد بان الظاهر أنهم في تلك المسافات قلدا للمحدثين لو آمن غير اعتبارها

لبعدها عن ديارهم على أن بعض المحدثين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينته في ساحة ايتضاح المصنف وحيدنا فلا يعارض ذلك ما حذوه وهما واعتبروه لاسيما وقول مثل ابن عباس وابن عمر وغيرهما ان كلا من جدة والطائف وسفستان على مرحلتين من مكة صريح فيما ذكر وهما نعم قد يعارض ذكر الطائف قولهم في قرن انه على مرحلتين انما سمع كونه أقرب الى مكة بفضا ثلاثة أميال أو ربعه وقد يجاب بأن المراد بالطائف هو ما قرب اليه في مثل قرن قلت وهو مرحلتان بسير الانتقال) وديب الاندلس على العادة وهما يومان أوليلتان أو يوم وليلة مفصلتان أو يوم ليلتان أو عكسهما وان لم يتعدلا كما أفهمه كلام الأسوي ومن تبعه به يعمل أن المراد بالعتسدين أن يكونا بقدر زمن اليوم والليته وثلاثمائة وستون درجة مع النزول المعتاد نحو الاستراحة والاكل والصلاة فعتبر زمن ذلك وان لم يوجد كل هو ظاهرا (والبحر كالبحر في اشراط المسافة المذكورة فلا قطع الاميال فيسقة ساعة) لشدة الهوام (قصر وليلة اهل) كالأقطعها في البري بعض يوم على مر كوي جوادا وكان وجه هذا التفرع بان أن اعتبار قطع هذه المسافة في زمن دليل في البحر لا يوزن لحرفه بالبري اع: اهما مطلقا فاندفع بما قد ليست العبرة بقطع المسافة حتى يحتاج اليه كذا بل بقصد موضع عابها القصر وهو غير ذلك بل قطع شيء منها (و) ناهيا عن مقصده هينئذ (بشرط فصل موضع

والقديم نصف ذراع (قوله صريح فيما ذكره هنا) يتأمل (قوله معتدلا) واجمع الجميع (قوله فعتبر زمن ذلك) أي حتى لو كانت المسافة تقطع في دون يوم أو ليلة اذا لم يوجد ما كمن النزول وغيره ولو وجد لم يقطع الا في يوم وليلة لعل القصر فليتأمل (قوله اني فلا قطع الاميال الخ) لا يقال هذا مشكلا لانه رب القصر على قطع المسافة اجمع عنه يقطع الاميال وبعد قطع المسافة لا يتصور قصر لان محله المسافة لا ناقل ول

مشتل على المسافة بل جواز قصره بمجرد قصد ذلك الموضع أى بعد انعقاد سفره (قوله معلوم) أى من حيث قدر مسافته لأن حيث ذاه والاساوى المعين فلا تأخذ في العدول ويحذف فيجوز أن رادبا عين العين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل سم عبارة الرشيدى قوله معلوم أى من حيث المسافة كما يؤخذ من أن يؤخذ منه أنه لو سلم الهائم على سير مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن بعينها في جهة كان قالان سافر لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين وأوجهة الغرب فلا بد من ذلك أنه بقصر وهو واضح بقصره الآخر فابرجع اه أى مع وجود الفرض الصحيح (قوله معلوم) أى بالمسافة عش (قوله فلا اعتراض) أى على المصنف نهاية قول المتن (أولا) أى أول سفره نهاية (قوله بقصر) أى أول فلا تنهايه (قوله نعم لو سافر الخ) استثناء من قولهم يعتبر العلم بطول المسافة بصري أى المشار إليه بقول الشارح لعلم أنه طويل الخ (قوله ولا يعرف مقصده) أى لا يعرف التابع مقصد المتبوع سم (قوله قصر بعد الرحلتين) أى حتى ما فاته في الرحلتين كما هو ظاهر سم عبارة النجاشي والنهاية فائدة متى فاته من له القصر بعد الرحلتين صلاة فبما قصر في السفر لانهما فاته تنقص طول كل ذلك قولهم تنقص فائدة تنقص في السفر به على ذلك شئى اه أى الشهاب الربلى قوله مد قصر بعد الرحلتين أى وإن لم يعلم مقصده يتبوعه وأعلمه وكان الباقي دونهما ع (قوله لتعق طول سفره) أى مع العذر القائم به فيلحق الهائم الآخر رشيدى (قوله ما لو قصد كافر) أى غير عاص بسفره سم أى ولو كان سافر لقطع الطريق مثلا فحكمه حكم العاص بسفره بصري (قوله فانه يقصر فيما ياتي) أى وإن كان أقل من مرحلتين ع (قوله هو به يفرق الخ) أى قوله يقصره الخ (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا ع اه سم عبارة النجاشي والنهاية قال أبو الفتح البجلي هما عبارة عن شئ واحد وقال العميرى وليس كذلك بل الهائم الخارج على وجهه لا يرى أين يتوجه وإن سلك طريقا مسلوكا وراكب التعاسيف لا يسلك طريقا فبما مشرت كل في أنهما لا يتصدان موضعهما ولو اوانا خلفا فيا ذكرناه انتهى وبذلك جمع الفرع بينهما اه أى إذا لا اصل في العطف المتعارفة فعلى هذا فيهما عام ومخصوص مطلق عش قول المتن (وان طال تردد أى اذ شرط القصر أن يعزم على قطع مسافة القصر معنى ونهاية (قوله وبلغ) أى قوله قال الزكشى في النهاية (قوله لانه ثابت) وبه فارق نحو الاسير رشيدى (قوله وسئل عما ياتي الخ) أى في شرح لا يترخص العاصى بسفره الخ (قوله أن بعض افراد الخ) وهو الاستحقاق قوله ومن سفره العاص الخ أمان ساح قصد الاجتماع بعالم أو صالح فلا يحرم عليه ذلك وإن صدق عليه أنه هائم لانه لا يقصد محلا معلوما بصري (قوله مطلقا) أى سواء كان خروجه لغرض أو لا ع (قوله

لا نسلم ان عبارته تقتضى تاخر القصر عن قطع المسافة فلا يجب تغاير زمان الشرط مع زمان جرائه بل يجوز اتحادهما ما لم يقطع الامايل في ساعة قصر في تلك الساعة يؤلف المعنى إلى أنه لو كان بحيث يقطع المسافة في ساعة ياله القصر ولو سلم فلا نسلم انه بعد قطع المسافة لا يتصور قصره في عودته وفيه قصد محبت لا قامة قاطعة فتأمل سم (قوله معلوم) أى من حيث قدر مسافته لأن حيث ذاه والاساوى المعين فلا تأخذ في العدول ويحذف فيجوز أن رادبا عين العين من حيث قدر المسافة فلا فرق فتأمل (قوله ولا يعرف مقصده) أى ولا يعرف التابع مقصد المتبوع ع (قوله قصر بعد الرحلتين) أى حتى ما فاته في الرحلتين كما هو ظاهر (قوله ما لو قصد كافر) أى في غير عاص بسفره وفي الرضا آخو الباب وإن نوى الكافر أو الصبي مسافة القصر ثم أسلم أو بلغ في اثنتاه قصر في البقية قال في شرحه وما ذكره في الرضا في الصبي نقل عن الرضا وبأنه قضيه أنه لا يصح قصره قبل بلوغه وهو متبوع لانه من أهل القصر كما صرح به البغوى والصاب صحتهمه وقد قالوا لجمع تعددا ثم تابع والوقت ياتي لم يتجمل لاعدته تابه على ذلك لا يرى والزكشى لم ينبه عليه الا سوى بل ينبه على غيره فقال ما ذكر في الصبي متجملان بعينه ولم يمتد سافر بغير اذنه فلا أثر لقطعاه قبل بلوغه وإن سافر معه فنجبه أن يحجب غيبه ما روى في زمن التابعين (قوله وهذا) أى الذى لم يسلك طريقا (قوله وسئل عما ياتي الخ) كذا م

معلوم ولو غير (معين) وقد راد بالمعين المعلوم فلا اعتراض (أولا) يعلم أنه طويل بقصره ثم نعم لو سافر متبوعا تابه كاسير وقت وزوجته وبشر ولا يعرف مقصد قصره بعد الرحلتين لتعق طول سفره وقد ينحل في عبارته ما لو قصد كافر مرحلتين ثم أسلم أنهما فانه يقصر فيما ياتي لقصده أولا ما يجزى له القصر فيه لو تأهل للصلاة وبه يفرق بين هذا وعاص تاتى لانه لانه لم يتأهل للترخص مع تأهله للصلاة فبحسب له ما قطع قبل التوبة (فلا قصر لهائم) وهو من لا يرى أين يتوجه سلك طريقا ثم لا وهذا يسمى راكب التعاسيف أى الطرف المائل الذى يفضل سالكها من تعسف مائل أو عصفه تعسيفا تابه (وان طال تردد) وبلغ مسافة القصر لانه ثابت فلا يلقى به الترخص وسئل عما ياتي أن بعض أفرادهم فلا ذكره بعضهم هنا وبعضهم ثم أسألهمه كلام بعضهم انه عاص بسفره مطلقا نعم

وعاوده) أي المسمى ع (قوله عقد سفره) سألني محترفي قوله أما إذا طرأ الخ (قوله أي مطلوبه منهما) أشار به إلى أن الجملة تعطف على ما قبلها ويجوز أن يستغنى عنه يجعلها اعتناء لحد المتعاطفين من غير ما أتى وحذف نظيره من الاستخفاف بغير ما قبله من غير كونها جند متعاطف على غير من هي له جري على مذهب الكوفيين المحوز من عدم الإقرار عند أمن اللبس كأنها سم (قوله قصر فيها) ومنه الهام في ذلك نهاية ومعنى أي في أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين قصر وهو ما أنما يقصر إذا كان سفره لغرض صحيح ومن الغرض الصحيح ما يخرج من نحو ظالم ع (قوله قال الزركشي الخ) وظاهر إطلاق الرخصة أو الترخيص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما عده الشهاب الزملي خلافا للزركشي نهاية ومعنى عبارة سم الوجه أنه يقصر فيما زاد على ما أتى إلى أن ينقطع سفره ولا يضر أنه ليس له مقصد معلوم لأن اعتبار ما عاود لم يعلم طول السفر فإذا علم أنه لا يجده قبل مرحلتين فقد علم طوله فإذا اشرع عنه اعتقد حلاز الترخيص إلى انقطاعه وكذا يقال في مسئلة الهام إذا قصد مرحلتين أو أكثر وفي مسئلة طر بران العزم المذكور فلا يتبع ترخصه بمجرد الوجود حتى لو استمر بعد الوجود فبني أن له القصر اه (قوله وظاهر أنما الخ) أي المرحلتين (قوله وقول أصله) أي المتن في النهاية والمعنى الأول لا فيما زاد عليه (قوله يشمل هذا) أي ما لو علم أنه لا يلقاه الخ (قوله والهام) تعطف على هذا (قوله يقصر فيما قصده) أي حيث لم يحصل اتعاب نفسه أو دأبه بلا غرض اتعابه وقوم أو خلافه حيث قد عاص بسفره كما هو ظاهر سم (قوله لا فيما زاد الخ) خلافا للنهاية والمعنى رسم كاسرأ نفسا (قوله إذا طرأ الخ) عبارة للنهاية والمعنى واحتراز المصنف بقوله المسار أو العمل أو في مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذي يصير به مسافر أو أنه يرجع إن وجد غرضه أو يقم في طريقه بقوله يحصل قريبا أو بعد أيام فإنه ينقض إلى وجود غرضه أو يشمله ذلك المحل لا لتعديس الريبة في حقه فيكون حكمه مستبدا إلى وجود ما غير النسبة المختلف ما لو غرض ذلك قبل مفارقة ما ذكرناه ولو سافر سفر قصر ثم فرأى في يده ما لا يفي في السفر أو أنه لا يفي في السفر لم يملك أن يركب من محل ينشأ له مقصد مسافة قصر ويفارق محله لا انقطاع سفره بالتي هو غير بالمغايرة فمضى سفر جديد ولو قبل قبل خوجه إلى سفر قصر أو قلنا بعد أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا انقطاع من سفره عن الأخرى اه (قوله ذلك العزم) أي عزم أنه يرجع متى وجد سم (قوله بعد قصد محل معين) أي مسافة قصر (قوله ويجاوز زوا العمران) أي وبعدم مفارقة المحل الذي يصير به مسافر من العمران أو أسوأ من حيث معنى (قوله إلى أن يجده) أي المألوف (قوله بكسر الصاد) أي قوله ومنه ويحذف المعنى الأول لأنه غرض مقصود إلى المتن وإلى التنبيه في النهاية لا ما ذكر (قوله كما يحمله) قول على خطه المصنف لأن القياس الفرض وليس المراد أن

وعاوده قوله الخ لا في قوله
قصر مرحلتين قصر فيها
ولا طالب سفره لا طالب
(أبو) عقد سفره بنه أنه
(يرجع متى وجد) أي
مطلوبه منهما (ولا يعلم
موضع) وأن طالع سفره
لأنه لم يعزم على سفر طويل
ومن ثم لو علم أنه لا يلقاه إلا
بعد مرحلتين قصر فيها
قال الزركشي لا فيما زاد
عليه ما لا ليس له مقصد
معلوم حيث أنه وظاهر
أنها مثال لما لو علم أنه
لا يجده قبل عشر مراحل
قصر في العشر فقط وقول
أصله ويشترط أن يكون
قاصدا للقطعة أي الطويل
في الاستدعاء يشمل هذا
والهام إذا قصد سفر
مرحلتين أو أكثر في قصر
فيما قصده لا فيما زاد عليه
أما إذا طرأ له ذلك العزم بعد
قصد محل معين أو لا ويجاوز
العمران فلا يزول تركيزه في
شرح قوله بوجهه في ترخص
إلى أن يجده (ولو كان
لمقصده) بكسر الصاد كما
يخطه (طريقان) طريق
(طويل) أي مرحلتين
(د) طريق (قصر) أي
دونهما (فصلك الطويل
لغرض

كسبه (أو آمن) أو زيارته وان قصد من ذلك استباحة القصر وكذا المخد تزده على الواجب لانه غرض مقصود اذ هو ازالة الكدورة النفسية ثم يؤيد
مستحسن يشغلها به عنها ومن ثم لو سافر لاجل قصر ارض يتخلف بمجرده في البلاد ابتداء (٢٨٢) أو عندا العدول لانه غرض فاسد وزم

تتفرقه لانظر اليه على الله
غير مطلق (قصر) لو جرد
الشرط (والا) يكن له غرض
صحيح وكذا ان كان غرضه
القصر فقط كما به وكلامه
قد يشمله (فلا) يقصر (في
الاطهر) لانه طوله على
نفسه من غير غرض فاقبته
من سلك قصيرا وطوله على
نفسه بالتردد بمعنى بلغ قدر
مرحلتين ونفسه يؤخذ ان
الكلام في متعدد ذلك
تخلاف نحو الغائط والجاهل
بالا قصر بان الواجب به
قصرهما وان لم يكن لهما
غرض في سلوكه اما لو كانا
طوبى لهما فانه قصر مطلقا
قطعا وانظر في اذاسالك
الاطول لغرض القصر فقط
بان التعاقب النفس بالذخر
سواء ويتعاقبان الحرفة
هنا تسليها لا مخرج فلم
تؤثر في القصر لبقاء اصل
السفر على ابحاثه (تتبعه)
ما تقرر من ان مدله طرقات
طوبى وقصره تعتبر
الطريق السلوكية قد
يناقض قولهم في نحو قرن
المقاتل انها على مرحلتين
من مكتمل ان لها طر يقين
طوبى وقصرا وقد يجاب
بان الكلام ثم في بقعة
معينة هل يعدسا كنهان
حاضري الحرم أو مكوت حيث
كان بينهما ما مرحلتان ولو

تبع لغته اخرى عش (قوله أو زيارته) أي عبادته أو سلاسة من المكاسب أو رخص سعر مغني ونهاية
(قوله يشغلها) أي النفس (به) أي المستحسن (عنها) أي الكدورة ساه سم (قوله قصر أيضا) خالفه
النهاية والمغني فاعتداه لا فرق بين التزده وروية السلافة كان واحدهما سببا لاصل السفر فلا يقصر أو
لعدول الى الطوبى بل يقصر (قوله على الخ) أي الزم (قوله جودا للشرط) وهو السفر الطويل
المباح نهاية ومعنى قول المتن (والا) أي أن سلكه مجرد القصر أو لم يقصد شأ كافي المجموع نهاية ومعنى
وسم (قوله قد يشمله) أي بأن واد بالعرض القرض الصحيح غير القصر أخذ من التمثيل أو والقصر ليس
منه أخذ من التمثيل (قوله بالتردد فيه) أي بالذهاب عنه أو بسا ما معنى (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل
(قوله في متعدد ذلك) أي سبب الطوبى بل (قوله أم لو كانا طوبى بلين الخ) عبارة الغني والنهاية يخرج قوله
طوبى بل وقصر ما لو كانا طوبى بلين فسلك الاطول ولو لغرض القصر فقط قصره خيرا اه (قوله فيما اذا سلك
الاطول) أي من الطوبى بلين سم (قوله بان الحرمه الخ) على أن التعاقب غير لازم لجواز سره على وجه
لا تبع معال لنفسه ولانها سم (قوله لا مخرج فلم تؤثر الخ) هذا قيد صف قوله السابق وسيله الخلفا
أو هم بعضهم الخ لانه على تسليم أنه عاص بسفره في الجيلة الآن يفرض بان التعاقب وانقضاء الغرض هنا
انما هو بالنسبة للعدول دون أصل السفر سم (قوله لبقاء أصل السفر الخ) هذا قد يشكك بما يأتي من أنه
يلحق سفره المصصة أن تتبع نفسه ودابتها كرض من غير غرض والاولى أن يقصر هنا على منع تسليم
الحرمه فان العدول بمجرد لا يستلزم اعتبار النفس لجواز أن تكون المشقة لحاصه في الما بل في الاطول
قرب يمتنع المشقة فالمصلحة في الطريق الاصحع اشترا كهما في الوصول الى المقصود لا كذلك الركن الا في
فانه يمتنع بمشقة والتبع معصية أو غالب عش (قوله ما تقرر الخ) أي في المتن (قوله هل يعدسا كنهان
الخ) أي فلا يلزمه عدم التبع والقران و (قوله لا يعدسا الخ) أي فلا يلزمه ذلك (قوله لا يعرف ذلك) أي حصول
المشقة (قوله مرة) الوعر ضد السهل فاموس (قوله ومن ذلك) أي من اعتبار الابد من طر يق المقات
(قوله اعتبار الابد) أي فيجوز الحكم على الغائب في ذلك المحل (قوله أو لا لا يبر) في قوله بخلافه في النهاية
والغني قول المتن (ولو تبع العبد الخ) والمبعض اذا لم يكن يتبعه بين يديه بما ينافي فكما العبد وان كانت في

بان التزده هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل على غرض صحيح كسفر التحار فلو كنه سلك ابعد
الطريق يقين للتزده في مختلف مجر د روية البلاد فيما ياتي فانه الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه
كان كالتزده هنا أو كان التزده هو الحامل عليه كان كمجرد روية البلاد في ذلك اه وهو المخذول فو روعه
وبه يعلم انه لو اراد التزده لانه مرض ونحوه كان غرضه صاعدا لثلا في اقدمه فلا يترص عليه شرح
(قوله في المتن كسبه أو آمن) أي وكذا من المكاسب من شرح مر (قوله يشغلها) أي النفس به أي
المستحسن عنها أي الكدورة ش (قوله ولا يكن له غرض صحيح) دخل ما لو سلكه لغرض مطلقا وهو
ما في المجموع (قوله وكذا ان كان غرضه القصر فقط) يفارق جواز الاقتداء بمن في الركن علة قصد سقوط
الفاقتضاء بان الجماعة مطلوبة لنهاية في الصلوة مطلقا في الجيلة بخلاف القصر وبان الجماعة عشرة وعشرة
وضرا بخلاف القصر فكانت أهم منه وبان فيه سقاط شرط الصلاة بخلاف الاقتداء المذ كور (قوله
وانظر فيما اذا سلك الاطول) أي من الطوبى بلين بدليل فلم تؤثر في القصر اذا قصر في هذه الحالة في مسئلة ان
الاعلى التماثل (قوله بان الحرمه هنا تسليها لا مخرج فلم تؤثر في القصر) هذا قد يخالف قوله السابق
وسيله الخ أو همه كلام بعضهم الخ لانه على تسليم أنه عاص بسفره في الجيلة الآن يفرض بان التعاقب
وانقضاء الغرض هنا انما هو بالنسبة للعدول دون أصل السفر على ان التعاقب غير لازم لجواز سره على وجه

من احسد في الطريق لابد من حاضري ذلك وهذا على مشقة تفسير مرحلتين ولا يعرف ذلك الا بالاطريق السلوكية أو اضا القصره ثم وعرضا
قد علم اعتبارهم لهما ثم لعله لا يكتفي بذلك يؤخذ انه لو كان لحل طر يقان الى البلد اقتاض أحدهما مسافة العدوى والآخر دونها اعتبارا لبعدها
أن يفرض بان اصل منع الحكم على الغائب حتى يتحقق بعد محله من كل وجه (ولو تبع العبد أو أوال وجه أو الجندی) أو الاسير (مالك أمره)

نوشه كالمرفق وفيه يسد كالعبدوعا. فلو سافر في نومه دخلت فيه بالس. بدق اثناء الطريق فليفتي أن
يقال ان أمكنه الرجوع وجب عليه وان لم يمكنه أقام في محله ان أمكن وان لم يمكن واحدهما سافر وترخص
لعدم عصيانه بالسفر حيث قد قام على ما لو سافر تالمز أو تاذن وجها ثم زمت العدة في الطريق فأنما يلزمها
العود إلى المحل الذي سافر منه أو الإقامة بمحلها ان لم يتفق عودها وان لم يمكن واحدهما سافر وأثبت السفر
وانقضت عنهما في ش. **(قوله أفقد الشرط)** وهو علمه بطول السفر **(قوله بل بعدهما)** أي حتى ما فاته في
المرحلتين لانهما لا تنسفر طول بل سم ونهية زاد الغنى وان لم يقصر المتبوعون اهـ **(قوله كما)** أي في شرح
وبشرط قصد موضع معين أو لا **(قوله ان علوا الخ)** أي كان أخيرا نحو السيد عبده بأن سفره طول بل وعين
موضعه معنى **(قوله لو جرد الشرط)** أي التبين طول سفرهم معنى **(قوله انهم من نوى الخ)** أي في الابتداء فيما
ظاهر فلو علوا ان سفره يلغى مع ما به بدش وعهم في السفر معه فلو واذ لم يؤثر فيما يظهر كقصد بعد
الشروع في السفر الإقامة بمحل قريبه قاطعة مؤثرة فانه يترخص اليه تأمل سم **(قوله منهم الخ)** أي من
التابين العلويين بطول سفر المتبوع عن هاية ومعنى وكردى وقد نبهنا في قول الشارح الا في التحقق الخ **(قوله)**
لم يترخص بالابدع الخ) ووجه جواز ترخصه حيث منع عدم حزمه كونه تابعا ان هو جازم هو يقصر بعدهما
مافاته قبلهما كسأله كلام شيخنا الشهاب الزلي سم **(قوله سبب ترخصه الخ)** وهو السفر الطويل بالمباح
(قوله لقطعه) مفعول مقصود **(قوله قبل الخ)** متعلق بقصد **(قوله وهذا)** أي بقوله لانه حيث وجد الخ
(قوله هناك) أي في المراح **(قوله ثنتين)** أي للتابع ومتبوعه **(قوله والوجه)** أي للمنف في النهاية **(قوله)**
خدا لا لا الذرى الخ) الوجه ما قاله الاذرى حيث ظن بهذه القرينة طول السفر لانه حيث ضمن باب الاجتهاد
وهو كاف هنا والتيق غير معتبر هنا كاهو ظاهر سم وعش **(قوله في قصر وان امتنع على متبوعه الخ)** قضية
ذلك انه لو امتنع القصر على المتبوع لكون سفره معصية لم يتنع على التابع وقد وجد انه قصد قطع مسافة
القصر ولا يلزم من عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد سفر ما مقصده المتبوع
به ولا قصد معاونته على المعصية سم عبارة القابو في قوله وان امتنع على متبوعه الخ أي لعدم فرض
أوعصيان لعدم سر ما معصية على التابع اهـ **(قوله وحدهم)** أي قوله لانهم كالاجزاء في النهاية والغنى
ما لوقت **(قوله وحدهم دون متبوعهم الخ)** قال المحقق الخ في ما نص في شرح المذهب قال البغوي لولوى الاول

لا تعب على نفسه ولا لئانه **(قوله فلا قصر قبل مرحلتين الخ)** ولوقات من له القصر بعد مرحلتين صلاة
فله قصر هائي السفر لانها فاته سفر طول كسأله ذلك كلامهم اول الباب به على ذلك شيخنا الشهاب الزلي
رحمته الله شرح مر **(قوله انهم من نوى منهم الهرب)** أي في الابتداء فيما يظهر فلو علوا ان سفره يلغى مع ما
بعدهم وعهم في السفر معه فلو واذ لم يؤثر فيما يظهر كقصد بعد الشر وع في السفر الإقامة بمحل قريب
أقامه مؤثراته يترخص اليه تأمل **(قوله لم يترخص الابدعها على الوجه)** اعلمه مر ووجه جواز
ترخصه حيث منع عدم حزمه كونه تابعا ان هو جازم هو يقصر بعدهما فاته قبلهما كسأله في المقول عن
شيخنا الشهاب الزلي المأزنا **(قوله فيما يظهر بخلافه لا لا الذرى)** الوجه ما قاله الاذرى حيث ظن بهذه
القرينة طول السفر لانه حيث ضمن باب الاجتهاد وهو كاف هنا والتيق غير معتبر هنا كاهو ظاهر **(قوله)**
في قصر وان امتنع على متبوعه القصر فيما يظهر من كلامهم) كذا شرح مر وقضية ذلك انه لو امتنع القصر
على المتبوع لكون سفره معصية لم يتنع على التابع وقد وجد انه قصد قطع مسافة القصر ولا يلزم من
عصيان المتبوع بالسفر عصيان التابع به لان الفرض انه لم يقصد سفره ما مقصده المتبوع به ولا قصد معاونته
للتبوع على المعصية ولا موقفة فيما تم قد بحثنا في ذلك قول الاستوى في قول المصنف السابق انما يقصر
رباعية الخ ما نص في اشتراط الاباحة بقصص امتناع القصر ان خرج إلى جهة معينة يتبعها شخص لا يعلم
سبب سفره أو حاله لا كسأله لا بدري ما فيه والمخمس لخالقه اهـ فان مفهومه انه لو علم سبب سفره وأنه معصية
امتنع القصر الا ان يحل على ما اذا سافر معه على وجهه صراعيه تأمل **(قوله وحدهم دون متبوعهم)**

والزوج الاقامة ثبت حكمها للبعد والمرأة بل لهما الترخيص اه كلام الحق وظاهره انه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك لو وجب ما من ان بعد سفره لا يقطعها الاقامة واقامته دونية واقامته غيره ولم يوجد واحد منهما اولا لا فرق فيه بين كون التابع عند تنصيبه عما كثر كونه سائرا او جاعلا المقاطع ونوى تابعه السرى بقصر التابع وكلامهم صريح في خلافة فينبغي حله على ما اذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثر والتابع سائر فلا تزنية المتبوع في حق التابع حيث دلل آخرا على طابعه وقد رد على قوله فينبغي الحان ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو فوفوا مسافة القصر الحان والفرق بين الابتداء والائتداء بعد سم ولك ان تمنع البعد بانه يغتفر في الاول ما لا يغتفر في الابتداء (قوله بخلافهما) أي فينبغي ما وكالعدم نهاية (قوله هو به يعلم الخ) أي بالتعليل (قوله فلا تنافي بين قولهم الخ) عبارة للمنفى أما التثبت في الدوان فهو علمها لانه مقهور تحت يد الأمير ومثله الجيش اذ قول قيل بأنه ليس تحت قهر الأمير كحال عدم الفساد (تنبية) قولنا لا يفسد امره لا ينافيه التعليل المذكور وفي الجندی غير التثبت لان الأمير المالك ل امره لا ينافي بانفساده عنه وبما لفتهه خلاف بخلافه الجيش أي والتثبت في الدوان اذ يختلف نظامه اه و يأتي عن النهاية مثله زيادة (قوله وكذا جميع الجيش) ظاهره ولوم تطوعا وفيه نظر سم وتقدم آخرا ما يستدفع به النظر (قوله لا نهم كلاجراء) فانه نظري في المتطوع سم وتضمن النظر مع جوابه بكلام النهاية عبارة ولا تناقض بين هذا أي مسئلة الجيش وما تقر في الجندی اذ قيل صور المسئلة هنا فيها اذ كان الجيش تحت أمر الأمير وطاعته فيكون حكمه معكم العبد لان الجيش اذ باعته الامام وأمر أمير اعليه وجب طاعته شرعا على العبد طاعة سيده فصور المسئلة في الجندی أن لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا أي أمومي مرعاه فله حكم العبد ولا يستقيم حله على مستأجرا أمومي مرعاه لانه اذا بالغ أمر الأمير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر أصلا أو يقال الكلام في مسئلة تبايع الأذوي جميع الجيش فنهم كالعدم لانهم لا يكتفون بالخلف عن الأمير والكلام في المسئلة الثانية في الجندی الواحد من الجيش

أوجهلوا حاله قال الحق المولى واضع وفي شرح المذهب قال البغوي لو نوى المولى والزوج الاقامة لم يثبت حكمها للبعد والمرأة بل لهما الترخيص اه كلام الحق وظاهره انه لا فرق في ذلك بين علمها بنية المتبوع الاقامة وجهلها بذلك بل وان لا فرق في بين نية ما ايضا الاقامة والاولان نية غير المستقل لا تؤثر وهذا محل نظر ولو جحمان من ان بعد سفره لا يقطعها الاقامة واقامته دونية متوافقة غيره ولم يوجد واحد منهما اولا لا فرق فيه بين كون التابع عند تنصيبه عما كثر كونه سائرا او جاعلا المقاطع ونوى تابعه السرى بقصر التابع وكلامهم صريح في خلافة فينبغي حله على ما اذا نوى المتبوع الاقامة وهو ما كثر والتابع سائر فلا تزنية المتبوع في حق التابع حيث دلل آخرا على طابعه وقد رد على قوله فينبغي الحان ان نية التابع وحده السير لا يؤثر بدليل قول المصنف ولو فوفوا مسافة القصر الحان والفرق بين الابتداء والائتداء بعد سم ولعلنا نهم كلاجراء) فانه نظري في المتطوع

أو جهلوا حاله (قصر الجندی
دونهما) لانه ليس تحت يد
الأمير وقهره بخلافهما
كلاهما وبه يعلم ان الكلام
هنا في جندی متطوع
بالسفر مع أمير الجيش فهو
مالك أمره باعتبار تقضيه
بالسفر مع مقوضاً أمره اليه
وايس تحت قهره باعتبار
أنه مغاقرته وليس للأمير
اجباره على السفر معه فلا
تنافي بين قولهم أو لمالك
أمره والتعليل بأنه ليس
تحت قهره فاندفع ما للشارح
هنا أما جندی مشتب في
الدوان فلا أثر لتبسمه
جميع الجيش لانهم تحت يد
الأمير وقهره اذ اجبارهم
لانهم كلاجراء تحت يد
المستأجرو به يعلم أن أجير
العين تابع لمستأجرو

لان مقارنته للجيش ممكنة فاعتبرت بينهما عبرتها بالجيش وقد أشار لهذا الاختصار السارح بقوله ومالك أمره لا يتأقده التعليل المذكور في الجندی لان الامر بالمالك لانه لا ياتي بانقراده وخطا نفسه بخلاف تخالفهما للجيش إذ تختل بها نظامه وهذا أوجبه معلوم أن الواحد والجيش مثال والافراد على ما يختل به نظامه لوألفه وما يختل بذلك اه وصارفة البحرى على المنهج قوله بخلاف غير المتب أي مالم يكن معظم الجيش أو معروفا بالشجاعة بحيث يختل النظام بخلافه فتولوا واحدا والا كان كالمثب فالدرا على التخلل النظام فمن يختل به النظام لا يعتد به من يثبت ومن لا يختل به النظام اعتد به من يثبت وان أثبت اه (قوله كان وجبة لز وجهها) وكذا الصبي مع وليه فقد قال في شرح الروض بعد أن قرر ما حاصله أن الصبي لو قصد مسافة القصر قصر مائه قال الاستوى ما ذكر في الصبي متجهان بعثه وليه فان سافر بغيره فلا أثر لما قطعاه قبل بلوغه وان سافر معه فيجب اه أن يجي معه مامر في غيره انتهى اه سم قول المتن (ثم ثوى الخ) قال في شرح المنهج أي والمغنى ولومن طويل انتهى وفي شرح الروض والبيعة كلام في المسئلة سم (قوله المستقل) الى قول المتن ولا يترخص في المغنى الا قوله لجهة مقصده والى قوله ورابعها في النهاية الا قوله كافي قوله (قوله المستقل) خرج به غير فلا أثر لثبته الرجوع أو ترده فيه اعم لو شرح في الرجوع عن سائر راجعوا المحل قرر بيبلا بعد الانقطاع وان كان بعيدا فيجب له الانقطاع حيث امتنع الرجوع لانه حينئذ عاص بالسفر سم (قوله أو ترده الخ) أي وان قل التردد ع (قوله مطلقا) أي حاجة أولا ع (قوله لغرض حاجة) عبارة في المغنى للاقامة اه (قوله انقطع سفره الخ) ومتى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كجزء موافقه نهاية ومعنى (قوله) بغير ذنبه الخ ولا يقضى ما قصره أو جمعه قبل هذه التبعات قصرنا المسافة قبله مغنى (قوله لجهة مقصده) مفهوما أنه اذا تولى الرجوع وهو سائر لغرض مقصده الاول لا ينقطع ترخصه وسبب ما فيه في قوله فان سافر فسفر جدي ع (قوله لاسم) أي في شرح قولنا إقامة الخ (قوله لهذا القدر) أي ان كان نازلا (قوله) بنظير مامر) أي في ابتداء السفر من مجاوزة سوار وعمران البلد والقرى به ومجاوزة رافق الحلة (قوله) اما اذا توالى الخ عبارة شرح بافضل وخرج به أي بالوطن غير فان كان فيه أهله أو عشرة فقبر ترخص وان دخله كسافر وانزاله ببيتة الرجوع مالم يرجع اليه مالا من الطريق اه أي فانه يترخص مالم يصل وطنه فيشذ عن ترخصه كدرى (قوله جواز سفره الخ) المراد بالحقا ما ليس حراما فيشمل الواجب والندوب والمكره كالسفر للتجارة في كفان المولى بيجرى أي كسرى أول الباب (قوله الا التيمم الخ) لعلة في التيمم لغتد الماء بخلافه لغير مرض الا ان تاب سم عبارة في المغنى قال في المحم وع والعاصى يسفره يلزمه التيمم عند فقد الماء لمرة الوقت والاعادة لتقصيره بترك التوبة اه (قوله كسرى) أي في التيمم قول المتن (العاصى يسفره) يدخل فيه مالم يقصد يسفره المعصية وفيها كان قصده قطع الطريق وزيارته اه سم قول المتن (كأبى وناشر) والظاهر أن الالباقى ونحوه ممن لم يبلغ بالغ البالغ وان لم يطقه الا ثم نهاية أي فاذا سافر الصبي بلا ذنب من وليه لم يقصر قبل بلوغه به صرح سم وكذا الناشرة الصغيرة ينظر فيما بين من المدة بعد البسواغ فان بلغ

كاز وجنر وجهها ولو قصد سفاطرا يلافسار ثم ثوى المستقل (رجوعا) أو تردد فيسه الى وطنه مطلقا أو الى غيره لغرض حاجة (انقطع سفره بغير ذنبه ان كان نازلا لاسا لوجه مقصده لاسم أن يثبته الاقامة مع السير لا أثر لثبته الى الرجوع مع كذا ذلك وبذلك لهذا التقيد قوله (فان سافر) المقصود الاول أو لغيره ولو لم يمسح منه (فسفر جدي) فلا يترخص الا ان قصد مرضا من غير فارق محله نظير مامر اما اذا توالى فيه ولمنه حاجة فلا ينهى سفره بذلك (و) نالها جواز سفره بالنسبة للقصر وسائر الرخص الا التيمم فانه يلزمه لكن مع اعادة ماله لاجله كسرى فيشذ (لا يترخص العاصى يسفره كأبى وناشر)

مرحلتين قصر واوالا فلانهم وان يكونوا عصا حال السفر لكن لهم حكم العصا وقال ع في الابعاب
 ما حاصله ان الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وان سافر بلاذن من وليه لانه ليس بعاص ولا امتناع القصر في
 حقه يتوقف على نقل خصوصه في امن من فعل ما هو بصوره المصيبة له حكم العاصي وان ذلك انتهى اه
 ع ش (قوله ومسافر بلاذن الخ) أي قاطع طريق نهايتومعنى (قوله يجب استدثانه) أي في ذلك السفر
 كان أو اذا السفر للجهاد وأصله مسلم ع ش (قوله دين حال الخ) أي وان قل (قوله من غير اذن دانه) أي
 أوطن وضاه (قوله لا ل الرخص الخ) ظاهره وان بعد من يحمل بالدين وتعذر عليه العود والتوكل في
 الوفاء وهو ظاهر ان لم يعزم على توبته اذا قدر بالتوكل أو نحوهم لم يندم على خروجه بلاذن قيسا على ما لو
 عجز عن رد المظالم وعزم على ردها اذا قدر كما قضى كلام الشارح حر في اول الحنا تر قبول توبته ع ش (قوله
 اما العاصي) الى قوله اه في المغني الا قوله وفي الثاني الى المتن وقوله ولو احتجلا وقوله أو مفر بوما أتبه عليه
 (قوله أن تعيب نفسه الخ) لعل المراد أن يعقد سفره بنية أن تعيب الخ بخلاف ما اذا طر ذلك لاتعاب في
 أثناء السفر المبيع القصر فأنى حكمه في قول المصنف فلا نشأ بمسافر الخ (قوله من غير عرض) أي صحيح
 وشدي (قوله أو يسافر لمجرد رؤية البلاد) الوجه تنقيح كون هذا مصيبة بما اذا تعيب نفسه أو دابته
 بالرخص لانه لا ينبغي اللها المقيد بذلك كجعله مما تقدم ولو غير بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد أو بقوله
 أو في السفر لمجرد رؤية البلاد لكان معطوفاً على قوله من غير عرض فيكون مقيداً بما ذكر فليست اسم
 (قوله وان قال بجسلى الخ) أي في الثاني ومعنى (قوله في الاول) هو قوله أن تعيب نفسك أو (قوله في الثاني)
 هو قوله أن يسافر لمجرد رؤية البلاد ع ش (قوله سفر) أي طوبى لا معنى قول المتن (ثم جعله مصيبة) أي
 كالسفر لاخذ مكس أو زنا باسمه أي معنى (قوله قصر جزاً) أي وان كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الاول
 وآخر نهاية زاد سم لكن ظاهر قول الشارح كفى قوله الخ خلافه اه ووافق المغني للشارح فقال
 مشيراً الى ردائها بما مضى ولو تاب ترخص جزاً كما ذكره الرافي في باب القطة أي بشرط أن يكون سفر من
 حين التوبة مسافراً القصر كما يؤخذ من كلام شيخنا في شرح منبههم وان خالف في ذلك بعض المتأخرين معاً
 بأن أوله وآخره مسلمان اه قول المتن (ولو نشأ عاصي الخ) ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصره أم لم
 بلغ في الطريق قصر في بقية كفى وادارو ضمتها بفتح في قال ع ش قوله حر قصر في بقية أي وان كان
 دون مرحلتين ثم قضيت أن الصبي ليس له القصر قبل البلوغ وليس مراد لان القرض أنه سافر باذن وليه
 فلا مصيبة اه قول المتن (فإنشاء السفر) هو بفتح الميم والسين أي فوضع إنشاء السفر بعين من حين الخ
 هذا وعبارته الجلى أي والمغني هو ضم الميم وكسر الشين اه وهى تفيد أنه اسم لوقت المسافر لا لكان السفر
 وما لهما واحد ع ش (قوله مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء الرحلتين بعد مغادرة محل التوبة بغير
 قرية أو باديتي التخصيل السابق في بيان ابتداء السفر سم (قوله من حين التوبة بمقتضى) أي بقي
 مرحلتان أم لا ع ش (قوله بل حتى تقوت الجمعة) أي ومن وقت قولها يكون ابتداء سفره كفى المجموع
 نهايتومعنى قال ع ش قوله حتى تقوت الجمعة أي بسلام الامام منها باعتبار غالبية طن وقضيت أنه فسل ذلك

وسافر بلاذن أصل يجب
 استدثانه ومسافر عليه
 حال قادر عليه من غير
 اذن دائنه لان الرخص
 لا تنطبق بالمعاصي أما العاصي
 في سفره وهو من يقدر
 سفرًا بمباح عرض له فيه
 مصيبة فترتكها في رخص
 لان سبب ترخصه مباح
 قبلها وبعدها ومن سفر
 المصيبة ان تعيب نفسه
 ودابته بالرخص من غير
 تعرض أو يسافر لمجرد رؤية
 البلاد والنظر اليها كالتجارة
 وأقره وان قال بجسلى في الاول
 ظاهر كلام الاصحاب الحل
 وفي الثاني انه ذهب أنه مباح
 (فلا نشأ) سفرًا (بمسافراً
 جعله مصيبة فلا ترخص) اه
 من حين الجعل (في الاصح)
 كجلى إنشاء السفر بقصد
 المصيبة فان تاب قصر جزاً
 كفى قوله (ولو نشأ عاصي)
 به (ثم تاب) توبه مصيبة
 (فإنشاء السفر من حين
 التوبة) فان كان بين
 محلها ومقصد مرحلتان
 قصر والا فلا وما بشرط
 لان رخص طوله كما كل المسافة
 يستبعد من حين التوبة
 مطلقاً وخبر في بعضه مستعمل
 معنى يسافر في الجمعة ثم
 تاب فانه لا يترخص من
 حين التوبة بل حتى تقوت
 الجمعة

وغيرها كان قصده قطع الطريق وزيارته لانه لم يعجز عن كونه عاصي سفر (قوله أو يسافر لمجرد
 رؤية البلاد) الوجه تنقيح كون هذا مصيبة بما اذا تعيب نفسه او دابته بالرخص لانه لا ينبغي اللها المقيد
 بذلك كجعله مما تقدم ولو غير بقوله كالسفر لمجرد رؤية البلاد لكان معطوفاً على قوله من غير عرض فيكون
 مقيداً بما ذكر فليست اسم (قوله فان تاب قصر جزاً) كذا قاله الرافي وظهره انه يقصر وان كان الباقي دون
 مرحلتين وليس بعد لانه يقتضي في الدوام لا يقتضي في الابتداء لكن ظاهر قول الشارح كفى قوله خلافه
 فليست بقائه هل يشترط ان يكون مجموع الباقي وما قبل جعله مصيبة مرحلتين او لا كما يظهر من قول ع
 الرافي (قوله فان كان بين محلها ومقصد مرحلتان الخ) وينبغي أن يكون ابتداء الرحلتين بعد مغادرة

(د) وإنها عسدم اقتداء بهنم (لو) احتملا لاقى (افندي بهنم) ولومسافر (الحقة) ولودون تكبيره الاحكام كالمقبول الاذان مع الفرق كان أدركه في اخلاصه ولومن صبح أوجمة (٣٨٨) أو مغرب أو نحو عيود أورا بتوزع من هذه الصلوات لاسمى نامة وانها ترد على التغير

لا ينصرف وإن بعد عن محل الجمعة وتعذر عليه أدائها اه (قوله وأربعها) إلى التمسك في النهاية لقوله ولو دون تكبير الاحرام إلى كان أدركه وقوله لكثرته إلى المتن وقوله يكثر أو تكثر إلى أوالحدب وقوله وفي الظاهر إلى المالم يثبت (قوله وأحياناً) قد يقال فيه ما سأل في قول المصنف أو شئت في نيته قصر رشدي (قوله مع الفرق) أي أحياناً المأثور في وجوب الصلاة على أدائها قد قصر على محسوس من الوقت ومادون التكبير ليس كذلك وفي وجوب الاتمام لم يجرى بالي (قوله كان أدركه الخ) أي وأحدث هو عقب اقتدائه معنى شرح بافضل قال الكردى قوله وأحدث إلى أي الامام أو المأموم اه (قوله غير صحيح) أي لأنها مامة في نفسها بما يقول يقال فاعلمها أنه قد أتى بصلاة ما معني قول المتن (لزمه الاتمام) والأوجه أو قصر معادة صلاها أو لا مقصورة وفعلها تأنى اماماً أو مأموماً بما قصرها في يومه معني (قوله قبل تأخير لحظة الخ) قاله الاسنوي وأقره المعنى (قوله على أنه) أي أجهام (قوله فيبدأ أن الاتمام حالة الاقتداء) فيه نظر دقيق سم وأعل وجهه أن حق المقام العكس أي أن الاقتداء حالة الاتمام (قوله فيبدأ الخ) وتعد صلاة القاصر خلف المترو وتكون القصر بخلاف القيم إذا نوى القصر فإن صلاته لا تتعدله أنه ليس من أهل القصر والمسافر من أهله فأشبه ما لو شرع في الصلاة بقصر القصر نوى الاتمام أو صار معها معني وفي النهاية مثله لا التقيد المسئلة الأولى يجعل المأموم حال امامه أو مأموماً في التكبير الجمل قول المتن (ولو عرف) أي سال من أنفسه دم أو أحدث معني (قوله بثلاث عنه) إلى قوله وخرج في المعنى لقوله بطلان صلاته إلى المتن (قوله لكثرته الخ) تقدم عن المعنى والنهاية يتخلف فعولاً والثاني ههنا لا يعني عندهنا سواء كان تسليماً كتبرأ على العهد لا يتخلل ما بهير من الغفلت مع ندرته فلا ينشأ الاستدراجه اه (قوله بما قدّمته) أي من أنه يعني عن قبل دم جيع المنافذ (قوله أودعته) ظاهره أنه عطف على رعايته (قوله قبل تمام استغفره) أي سواء أكل قبل الاستغفار أو مع عرش (قوله كالو لم يستغفره الخ) أي أو الاستغفار بنفسه سم (قوله أو استغفر قبل فاصر) أي أو استغفره معني أي أو استغفر نفسه كما صرح سم وفي النهاية والمعنى ولو استغفر المتون معهما والقاصرون قاصر فكل حكمه اه (قوله يومه) أي من الغد شر (قوله أو الخامسة الخ) عطف على ضمها (قوله وخرج فيفسد الخ) قال الأذرى والضابط في ذلك أن كل موضع يصغر وفيه عتية ثم عرض على الفساد يلزمه الاتمام وحده لا يصح الشرع وغيره فلا يكون ملتزماً بالاتمام بل المعنى وفي النهاية كما أفاده الأذرى أن كل ما عرض بعد وجوب الاتمام فساداً يجب انعامه مالا فلا اه قاله في بينهما تفاوت أولاً صرى وكتب الرشدي على التائب انما صوره قاصر على ماذا فسدت صلاة المقتدى اه (قوله مالي الخ) ولو أحرع مفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه الاتمام على الجموع عول وقد الطهريون فسر عتية الاتمام فيما تم قدر على الطهارة أو الترتي وغيره وقصر لان فعله ليس بحقيقة صلاة قال الأذرى ولعل ما قاله بناء على أنهم ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب قبله والأوجه الأول لأنها وإن كانت صلاة شرعية لم يسقط بها طلب فعلها وانما أسقطت حزمة الوقت فقط وكذا يقال حين يسلّي بينهم في تزنيه الاعادة بنسبة الاتمام ثم أعادها نهاية وفي المعنى مثله لأنه استظهر مقالة الأذرى (قوله عدم انعقادها) أي عدم انعقاد صلاته وإن محل التوب يتم قرية وأحله أو بأدعية على التخصيص السابق في بيان ابتداء السفر (قوله وأربعها عدم اقتداء بهم الخ) قال في الباب وبمعولهم مسافر ثم عتية بنو القصر بخلاف المقيم اه وبما رشح المذهب متى علم أو ظن أن امامه مقيم لزمه الاتمام فأما لو كان مقتدى بموئى القصر انعقدت صلاته ولغت بنو القصر باتفاق الاصحاح اه (قوله فيبدأ أن الاتمام الخ) فيه نظر دقيق (قوله كالو لم يستغفره ولا المأمومون) أي ولا استغفار نفسه (قوله وخرج فيفسد الخ) فله قسراً اه والضابط كما فاده الأذرى أن كل ما عرض بعد موجب الاتمام فساداً يجب انعامه مالا شرع حر (قوله مالي بأنه دم عدم انعقادها) أي عدم انعقاد

صلاته (ولو لم تكن
مقتضا ففسدت) بعد ذلك (صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه) ومنه الجنب إذا نكح متخذه كاهن ظاهر لما مر أن
السنة فيمنع كل صحبه من جماعة (أتم) لانها صلاة زما تمامها لم يحز قصرها كفاشئة لحضبه وخرج فيفسد الخ ولو بان عدم انعقادها

صحت صلاة الامام أو عدم انعقاد صلاة الامام بما يقتضي عدم انعقاد صلاة المأموم يخرج مآلو عدم انعقاد
صلاة الامام لحدث أو نجاسة متخذه فإذا قال لعنير الحدث أو زفر بشك هذا الاحتراز من كون الفرض أنه لم
الانعام إلا لا يجمع مع عدم انعقاد لعنير ما ذكره سم عبارة عن أصالة المأموم بأن بان حدث نفسه
بنجاسة في نحو بدنه أو تكون امامه نجاسة طاهرة أو أمسا أو نحو ذلك اهـ **(قوله لعنير الحدث والحدث**
الح) أي بالامام سم **(قوله نوى القصر)** إلى قوله وبه فارق النوى الأقوله أول يعلم من أنه سأد قوله بجلو
اقتدى بن علمه سبقا **(قوله أول يعلم من أنه نجس)** كان المراد أنه داخل عندئذ في نجاسة الامام ولم يخطر بباله
استكنه نوى القصر اعتبارا من شدتي قول المن (معي) أي يقض معنى **(قوله التخصيص الح)** هذا لا يظهر بالنسبة
أقوله يعني متساويا مسافرا **(قوله معشار المسافر غالبا)** أي والاصل الانعام بما يتوغلنى **(قوله أول الحدث الح)**
عطف على الافاقية **(قوله أو بانما)** أي كان يقول لو وجد اماما لم يقم وأخرى لمالك كان عند تمام الاخبار
الاول بجبري **(قوله الاذقية اطلنا)** انظر مع قوله الا في بل حقيقته أو تأمل أضاع مع قولهم الصلاة تختلف
المحدث جماعة سم عبارة الرشد في قوله مر اطلنا الاولى بل الصواب اقاطاه اهـ **(قوله وبه فارق ما مر الح)**
أي بقوله وفي الظاهر الخ أو ما مره الاول من العلة ففسرتم بينهم ما نحنا اهـ بجبري وهذا سم ما ظهر منه
أدنى تأمل **(قوله ومن ثم)** أي لاجل الفرق بما ذكره ومداخله الفلن في جواز القصر **(قوله تأمل أحدث**
الامام) والاولى اذ بان حدثنا فقل سم **(قوله فطن مع مر وض حدث الح)** سبذ كر بحيث مره بقوله املو
صحت الصلاة مع **(قوله لمعنت النظم الح)** محصل تأمل **(قوله تأمل أحدث الح)** أي الامام عن كونه فطن
ذلك) أي لم يطمع مع مر وض حدثه أنه أي القصر سم **(فرع ١١)** الوجه ان كونه زبته الا اذا كان
صلاها ما يغنيه القصر اذا أعادها سم اعني ذلك فاقد الطهور ومن قلنا ان ما قبله كصحة صلاة وغيره
شرح مر فلو صلي تامنة أراد اعادة تمام جمعة فبينما امتناع قصرها مره سم واعتقد متخذا خالف
المعني فقالوفا لا لذري بعدم جواز القصر في الاعادة الواحدة السبقة بقوله ما متعلقا **(قوله وان علم الح)**

صلاته وإن جعلت صلاة الإمام أو عدم انعقاد الصلاة بالإمام عايقاً بقضيه عدم انعقاد الصلاة بالمأموم فخرج ما لو كان عدم انعقاد الصلاة بالإمام حدثاً وانحاسته تنفيهاً فلذا قيل بالحدث الخ وقد ينسبك هذا الحديث أزعج كون الغرض أنه لزم الاتمام أولاً بجمع مع عدم الانعقاد لغيره ذكر **(قوله لغير الحدث والخبر)** أي بالإمام حتى يصح التيسير بغير ذلك **(قوله لغير الحدث الخ)** لا يقال فيهم عدم انعقادها في الحدث والخبر الخفي من الإمام وليس كذلك بل هي معتقدة بجماعة كما هو ظاهر لأن هذا الكلام بالنسبة لصلاة الإمام لا لمأموم **(قوله)** إذا قدوة وأما انظر مع قوله الخ في بل حقيقته أو يتأمل أضاعه قولهم الصلاة خلف المحدث جماعة **(قوله)** فيه فارق ما مر الخ لا جاز أن تكون المغايرة قلنا بقره إذا قدوة وأما قلنا لم يعم وجود الحدث هناك أضافان كانت بقوله وفي الظاهر الخ وردعنا به هناك فنظف في الظاهر مسافر لأن ذلك لا ينافي لزوم الاتمام لجواز أن يتردد مع ذلك فإنه بقصر أم يتم ثم إذا ينفى شرح العباب جعل كشرح الروض هذا الفرق بين هذا ومثله آخرى حيث قالو بهذا فارق ما لو اقتدى بمن ظنه مسافراً ثم فسدت صلاته يحدث ثم بان متماثل وتوان بان حسنة وأولاً لا ينسبك على ذلك ما مر من أن الصلاة خلف المحدث جماعة ممن تمت الجمعة خلفه ما مر في سجود السهو من بيان معنى كونها جماعة وصحة الجمعة خلفه إنما هو لصلاة القوم ومن ثم اشترط بانه على الأربعين اه **(قوله فيه فارق الخ)** قد يقال الفرق بين هذا وأما ناعلي ما هو ظاهره من غير هذا لأن ما مر قد زعم فيه الاتمام قبل تبين الحدث بخلاف هذا فليتأمل **(قوله)** بمن ظنه مسافراً ثم أحدث وبالأولى إذا كان محدثاً فلتأمله **(قوله)** ومن معروض حديثه الخ بهذا فتأرق هذه السئلة ما مر في بيان شرح العباب وهو ما ذكره هنا بقوله ما الخ **(قوله)** مع النظر إلى كون الصلاة خلف المحدث جماعة لا لشأن الانعقاد الاقتداء به سبق الحدث لأن الغرض طر هو وهو اقتداء به بغير قيد أن يقال أضاف ظن السفر أو لا مع ظن ينما المقصر عند عرض الحديث أتى النظر لانعقاد الاقتداء السابق **(قوله)** لم يغلن ذلك أي مع عرض

لغير الحديث والحبس الخفي
فله قصرها (ولو اقتدى بن
طنس مسافر) فتوى القصر
الظاهر من حال المسافر أنه
ينوبه (فإن مقبلاً) يعني
متأول ومسافر (أو من
جهل سفره) بأن سئل فيه
أول يعلم من ماله شيئاً فتوى
القصر أيضاً (إنه) وإن بان
مسافر أو قصر التقدير
بشر وعمر تردد في إيسهل
كشفه لظهور رضاء المسافر
على ما يوجب بمقتضى ما لو
مقبلاً محمداً فإن بان
الإقامة أولاً وجب الإتمام
كلواقتدي بن عليه مقبلاً
فإن حدثه أو أخلطه أولاً
أو بان معاً فلا خلاف قدوة
بأنه لحديثه وفي الظاهر
ظنه مسافر أو به فارق مسافر
في قوله أو بان أمامه محمداً
ومن لمواقتدي بن ظن
سفره ثم أسدده الإمام
وظن مع عرض حديثه
أنه فتوى القصر ثم بان مقبلاً
قصرى لأن ظنه نيابة المصنف
عند عرض حديثه
الغفر إلى كون الصلاة
خلاف الحديث فجاءه أما
لوحت القدره بأن اقتدى
بن ظنه مسافراً ثم أحدث
ولم يظن أنه ثم بان مسافراً
فإنه لم يظن أنه حديثه أولاً

100

وَاتَّخَذَ الْجُمْهُوعُ تَبِينَ حَيْثُ أَمَامَهُمُ الزَّائِدُ عَلَى الْأَرْبَعِينَ كِتَابَهُ فِيهِ بَصُورُ الْجَمَاعَةِ لِيُحَقِّقَهَا وَلَهُمْ أَنْ الصَّلَاةُ خَطْفَةٌ جَمَاعَةٌ كَلَامُهُ كَأَنَّهُ
وَلَمْ يَكْتَفِ بِذَلِكَ فِي أَعْرَافِ السُّبُودِ فِي الرَّكْعَةِ تَخْلُفُ الْمُحَدِّثُ أَنْ يَحْمِلَهُ عَنْهُ وَخَصُّهُ الْمُحَدِّثُ لِيُفْلِحَ لَهُ فَاذْفَعُوا الْأَنْشُوزَ هُنَا (تَبَيَّنَ) * كَلَامُهُمْ
الَّذِي كَرَفِ الْقَدْتَانِ بَيْنَ عِلْمِهِ قَبْلًا (٣٩٠) فَبِإِنْ حَدَّثَ مَعَهُ رَبَّاهُ نَوَى الْقَصْرِ وَالْإِبْرَاجِ بِحُجُوبِ الْقَوْمِ لِمَنْ لَمْ يَلِ الْأَتَامَ وَحَدَّثَ فَنُكِّلَ الْأَعْقَادَ

صلاته بهذه النسبة لأنها
تلاعب لكنهم أشاؤوا
لغير ألبان المسافر من
أهل القصر بخلاف مقبم
فؤاده وإضاحه وإنه عالم
أنغام الآلام تصومع ذلك
قصره بأن يبين علم أنقاد
صلاته بعين نحو الحدث
ومضى جيشه فإذ أدت
القصر ولا ذلك للمقبم (ولو
عله) أوفنته بل كثيرا
ما يدور بالعلم ما يشل الفن
(مسافر أولئك) أي ردد
(في نيتيه) القصر لكونه
لا يوجب به فز هو نيتية
القصر (قصر) أذا بان قصره
لأنه الظاهر من ماله ولا
تقصير (ولو شئت فيها) أي
نعمامته (فقال) معلقا عليها
في نيتيه (إن قصر قصرت
والا) بقصر (أتممت قصر
في الآلام) إن قصر لأنه صرح
بمجانف نفس الأمر من تعلق
الحكم بصلاته بالآلام وان جزم
فصل قصره ذلك ولو فسدت
صلاته بالآلام وجب الأخذ
بقوله في نيتيه ولو فاسقا أخذنا
من قولهم يقبل الخبر عن
فعل نقسنا جعل ماله
وجب الاتمام احتياطا
(و) خامسها نية القصر أو
بما معناه كعبه السفر أو
أنظر متلازمين وإن لم
ينوب ترصا وأتمتصقوا

الجزء به كإثبات (ولو) عبارة أصالة لا فويل وهي أحسن لأن هذا اسم التعرز ورد بأنه لما ضمت الحيز زمالين منه وهو قوله أو قام بانثار الاختصار لم يحسن التعرّيع (أحرم قاصر أم ترد في أنه بقصر أم يتم أو) أحرم ثم ثلث (في أنه نوى القصر) أو لا ثلث هذا تركب غير مستقيم لأنه تقسيم بأن أحرم قاصر إلا قسم منه اهـ وري بأن كونه قاصراً في أحد الاحتمالين المكسوك فيهما (٣٩١) سق غحله قسم (أو قام) عطف على

فأبست بشرط معنى وشخصاً (قوله وهي) أي عبارة الأصل (قوله لا هذا) أي تركبوا لو أحرم الخ يقطع النظر عن خصوص الفاء أو الواو (قوله) أي بانوار الخ مع قوله لقره ضم (قوله ثم ثلث) هل المراد بالثلث هنا مطلق التردد باصطواء أو رجحان كل واحد المراد في غالب الأنوار المناسبة لمراتبة التسمي أو قول قول الشارح في شرح بافضل ويستدرك الجزم به بأن لا ياتي بما ينافخ الخ كالصريح في إرادته مطلق التردد (قوله هذا) أي قول المصنف أو في أنه نوى القصر معنى (قوله وري بأن كونه الخ) لا يخفى ما فيمن الخفاء هذا وقد يجب أن الشك المذكور بحسب الظاهر وكونه قاصراً بحسب نفس الأمر فهو قسم منه ولا يجوز ولا يقال يلزم عليه تخصيص الحكم بالقاصر في نفس الأمر دون التام فيسمع أنه يلزم به لا ثلث لا لا تقول ذلك حينئذ يعلم بالأولى كجواهره صريحاً أقول قول المصنف ثم تردد الخ كالصريح في أن كونه قاصراً بحسب نفس الأمر والظاهر معاً والحاصل أن الاشكال في غاية القبول فجزءه المعنى ولم يجب عنه (قوله عطف على) (أحرم) الأولى عطفاً على تردد ثلث عطفاً على أحرم بصير التثنية أو لم يحرم قاصراً بل متموا قام أمما الخ كقوله قاعدة العطف بأو من تعدد ثلث عطفاً عليه وذلك ليس بمراد هنا بل صورته أنه أحرم قاصراً ثم قام أمما الخ الآن يجب أن تلك القاعدة أغلبية فيجوز أن يجعل التردد هنا ولو قام الإمام الخ عرش قول المتن (أتم) وهل ينظره في التشديدان جاس أمما له حلاله على أنه قام ساهياً أو تتعين دلالة المقابلة فظهر والآخر ما الثاني فإرجاع عرش ولعل الأقرب بالأول أي حيزاً لا انتظار فظهر ما يأتي عن بعض غيره أنفاق الاقتداء بالخ (قوله وان بان الخ) أي سالا (قوله الجزم به) أي بالانعام (قوله وبذ كرها) أي نسبة القصر في الثانية (قوله) أي جزء الخ) علة قوله لا يفيد (قوله لا نسله الخ) علة للمعنى (قوله وبذ كرها) أي بقوله لصي جزء الخ (قوله لا نسله من غير محسوب الخ) أي بخلافه فان الموجد والثلث محسوب من الصلاة على كمال سواء كان نوى القصر أم الانعام لوجود أصل النية فصار مؤثراً من الصلاة على انعام كما ينهى بمقتضى (قوله لا نسله من وقوعه) أي ومشتقاً من آخره عن معنى (قوله معز والاه عن قرب غالباً) لاجتماع البين والذات فله المعنى (قوله ولازم لزم الانعام الخ) عطف على قوله لا تردد الخ (قوله وفاق) أي ساهياً أيضاً (ما) أي في قول المصنف أو ثلث في نية قصر (قوله في نفعي القصر) وهي أن الظاهر من حال المسافر أنه نوى القصر (قوله وهو) أي القصر والتذكير لرباية الحسب (قوله لم يلزمه انعام الخ) أي ويقتصر بين انتظار ومقارنته وبعده فها السهو وامامة الاحق له اعداد وزيادى عرش قول المتن (بلازم بعب الانعام) أي كنيته أو نية اقامته معنى (قوله كلوا قام) أي قوله وقد يجب في النفي الاقوله وكذا الوصا إلى المتن وقوله أو كان إلى بل بكرة (قوله لخامسة) عبارة غير ملزمة (قوله بل وان لم يصرا) أقروهم وعش واهمدا الحلي والخفي قول المتن (فان أراد الخ) فان لم ينو الانعام بحسب السهو وهو قاصر ولو لم يترك حتى أتى تركعتين ثم نوى الانعام لزم تركعتان وسجد السهو ونه باعنى (قوله أي ناو بالانعام) قد يشك اعتباراً لنية الانعام مع قوله فان أراد أن يتم فان ارادته الانعام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل يزعم أنه موجب الانعام فأى باجاة إلى نية الانعام لأن يجب بانها لم يقصد اعتباراً بتجديده لا لانعام بل ما يشك نية الحاصلة بأرادة الانعام احترازاً (قوله أو أحرم ثم ثلث) هل المراد بالثلث هنا مطلق التردد باصطواء أو رجحان كل واحد المراد عند الإطلاق في غالب الأنوار المناسبة لمراتبة التسمي (قوله أي ناو بالانعام) قد يشك اعتباراً لنية الانعام مع قوله فان أراد أن يتم فان ارادته الانعام لا تنقص عن التردد في أنه يتم بل يزعم أنه موجب الانعام فأى باجاة إلى نية الانعام الآن يجب بانها لم يقصد اعتباراً بتجديده لا لانعام بل ما يشك نية الحاصلة بأرادة الانعام احترازاً أعني الوصف

لهذا السهو لأن عدمه مطلق وكذا الوصال للقيام أقرب إلى صريح سجود السهو بل وان لم يصرا إليه أقرب إلى صريح من الجمع عن أن تعمد الخروج عن حد الجلوس بمطلق (وسلم فان أراد) حينئذ كره (أن يتم عاد) وجوب الجلوس (ثم غش ضمناً) أي ناو بالانعام لأن موضعه أنفى لسهو فوجب عادته وسابعه اتمام السفر في جميع صلاته كإثبات (وبشرط) للقصر أيضاً (كونه) أي الناذية (مسافراً)

في جميع صلاته فلولوى الاقامة) المتأذية للترخص (فما) أو شك في نيتها (أو بلغت سفينة) فيها (دار اقامته) أو شك هل باعته (أم) لزوال تحقق سببها (لخصت زمانها كونه عالما ٢٩٢) يجوز أن تصرفان قصرها لهما لم تصح صلاته لتلاعبه (والقصر أفضل من الاتمام على المشهور اذا

عما لوصف القيام لغیر الاتمام سم على حج اه عش واعدا الشوری والسلمطان والحفنی ماهو ظاهر كلام الشارح والنهاية والمعنى من أنه لا بد من تجديد بعد العود ولا يكتفى بالاولى لانها في غير محلها (قوله) في جميع صلاته أي ولا يتحقق ذلك الا بالانسان باليمن من عليكم عش (قوله) وانما هو كونه عالما (الح) أي كما في الوضوء قال الشارح وكذا تركه بعد أن يقصر من لم يعلم جوازها فيما يتوهم (قوله) فان قصرها لهما (الح) أي كان قصره مجرد رؤيته أن الناس يقصر وقول المتن (والقصر أفضل من الاتمام (الح) فلو لم ينزل الاتمام فينبغي أن لا ينعقد نذر لكونه المنذور ليس بقرعة عش وفيه وقفة طاهرة فان قول المصنف أفضل يقتضي الاشتراك في أصل الفضلة وتقدم من المعنى أنه روى الباقى اسناد صحيح عن عائشة قالت يا رسول الله قصرت بغض التاء وأتممت بضمها وأطفرت بفتحها وصمت بضمها قال أحسنت يا عائشة اه (قوله) السفر (الح) إلى الفصل في النهاية قالوا له أمالو كل أن والملاح وقوله ثم رأيت إلى السفر قول المتن (انما بلغ ثلاث مراحل) أي اذا كان آدمي في نية وقصد ذلك يقصر من أول سفره حتى يشاء عش و يراوى (قوله) فالأتمام أفضل ولا يكره القصر لكنه خلاف الاول وما نقل عن المساورى عن الشافعى من كراهة القصر لمحمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الاول نهاية ومعنى (قوله) خروا من أحبب (الح) في حنيفة القصر في الاول وهو ما إذا بلغ سفره ثلاث مراحل وهذا أطلق عليه أئمتنا المكنر رأيت في الأعلام للقطبي الحنفى بعد أن ذكر أن بين حدثين وقصة كمر حلتين وما يتعلق بذلك ما نصه ومارأيت من علمائنا من صرح بجواز القصر فيما لم رأيت من أحد كمن مشايخ الحنفية يملكون الصلاة فيها وأما أنا فأرى لزوم القصر فيها لأن مدته مسافة القصر عندنا ثلاث مراحل قطع كل مرحلة في أكثر من نصف النهار من أقصر الأيام يسير الاقل وهاتان امرحلتان يكونان في هذا الحساب ثلاث مراحل فأرى بدلى آخر ما قاله لكن المسئلة عندهم خلافه وكان أئمتنا يلاحظوا غير ما لاحظته القطبى من الاقوال عندهم كردى (قوله) وحلى نفسه كراهة القصر) أي لا يشاء الاصل وهو الاتمام لإراغته من السنن أنه كفر شرع بافضل (قوله) أو شك فيه) أي لم تأمط نفسه اليه معنى ونهاية يعقوبة العبرى أي شك في دليل جوازها فهو معارض اه (قوله) مطلقا) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا عش (قوله) ولو قصر خلازم صلاته (الح) أي ولو أتجرى حديثه فيها معني ونهاية (قوله) والملاح (الح) عطف على بنو جدنا (قوله) بل يكرهه) أي اسلك من المستنبات الثلاثة (قوله) معه أهله) أي أن كان له أهل وأولاد فان لم يكن له شيء منهما كان يكن له ذلك وهم معه فيكون اتمامه أفضل عش عبارة العبرى قوله معه أهله ليس فدا اه (قوله) مطلقا) أي سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا عش (قوله) وقدم) أي خلاف أحد فهم معنى (قوله) وهل ذلك) أي مثل ما ذكر من المستنبات الاخيرين (قوله) كالواقع في الثمانية عشر (الح) أي فيما زاد على أربعة أيام ملحة يتوقعها كل وقت منها يتوهم (قوله) ذلك) أي للفر وجع من الخلاف (قوله) كان آخر الظهور (الح) ويحرم ما ذكر في العشاء أيضا آخر المغرب لم يحسمها معها منهاية (قوله) وقد يجب القصر) أي والجمع معا شئنا (قوله) ثم قصر العصر) ويجوز مدتها حتى يخرج بعضها من الوقت سم أي فقول الشارح لتقع كلها أي ولو حكا (قوله) وبه يعلم (الح) أي بذلك البحث (قوله) عن الطهارة والقصر

القيام لغیر الاتمام (قوله) والا لا تمام أفضل (الح) وما نقله المساورى عن الشافعى من كراهة القصر لمحمول على كراهة غير شديدة فهو بمعنى خلاف الاول شرح حر (قوله) فيجب القصر كالمظهر) فان قلت هلا وجب الجمع في نظيره مع أنه أفضل فقط كجاساني أولا لفصل قلت قد يفرق بلزم من إخراج إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليست بالمتأمل (قوله) كالواقع في الثمانية عشر يوما) عبارة الشافعى عطف على المسئلة ثنائيا ومن أقام على تحريم الصلاة بعد أربعين يوما أو بعد أيام وثلاثين يقصر فالأتمام هنا أفضل قطعا ان قال قال الحب الطبرى الاتمام أفضل في كل موقع فيما لا يختلف في جواز القصر اه (قوله) فلو لم يقصر الظهر (الح) لا يقال هلا يجوز

بلغ) السفر المبلغ القصر (ثلاث مراحل) ولا فالأتمام أفضل خروا من أحبب أي حنيفة القصر في الاول والاتمام في الثاني نعم الأفضل لمن وحلى نفسه كراهة القصر أو شك فيه أو كان ممن يقتدى به بقصر الناس القصر مطلقا بل يكره الاتمام وكذا لما لم يحدث لو قصر خلازم صلاته عن جوبانه كجسسته الأخرى أما لو كان لو قصر خلازم وضوءه وصلاته عنه يجب القصر كالمظهر والملاح معه أهله الاتمام مطلقا لأنه وطنه وخروجها من مع أحد القصر له وكذا من لا وطن له وأدام السفر براء وقدم على خلاف أبي حنيفة لا اعتضاده بالاصل ومثل ذلك في قصر لختلاف في جوازها كالواقع في الثمانية عشر يوما فالأفضل الاتمام لذلك وفيجب القصر كأن أخر الظهر ليبيع تأخيرا إلى أن لم يسبق من وقت القصر إلا ما يسع أربع ركعات لجزءه قصر الظهر لسدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كذا بعته الأسنوى وفيه أخذنا من قول ابن الزفة لوضاء الوقت وأرهقه الحديث بحيث لو قصر مع مدافعة أخرتها في الوقت

من غير ضرر ولو أحدث وضوءا لم يدركها بجزءه صريحا يعلم أنه متى ضاق الوقت عن الاتمام وجب القصر وأنه لوضاء وقتها الاول عن الطهارة والقصر لزومه تارة تأخيرها

الى الثانية فقدره على
ايقاعها به اذاه (والصوم)
في رمضان وخلق به كاهو
ظاهر كل صوم واجب نحو
نذر اوقافه او كفارة غير آت
الزكشي نقل عنهم ان هذا
الفصل يجري في الواجب
وعينه اسافر سفر قصر
افضل من الفطر ان لم
يتضرره (تجمل لبراعة
فتمتوا له اكثر من احواله
صلى الله عليه وسلم فان
قصره لم ينصوا لم ينسق
اجعله عادة فالفطر افضل
لغير الصحين انه صلى الله
عليه وسلم اخرج جلا ساعا
في السفر قد ظل عليه فقال
ليس من البر ان تصوموا في
السفر اما اذا خشى منه نحو
تافس شعثه فوجب
الفطر فان صام عصى واخره
ولو خشى ضعفا لا لاحلا
فالافضل الفطر في سفر حج
او غيره وهو افضل مطلقا لمن
شك فيه او وجد نفسه
كرهه الترخص او كان ممن
يقصدى به بحضرة الناس
وكذا سائر الرخص

*(فصل) في الجمع بين
الصلتين في يوم واحد
الظهر والعصر تقدم في
وقت الاولى لغير التحير لان
شرطه ظن صحة الاولى كما
ياتي وهو متفق فها هو الحق
بما حكم من تلزمه الاعادة
وفيه نظر ظاهر لان الاولى
مع ذلك صحيحة فلا مانع

كان المراد قصر الاولى لكن روي عليه ان هذا انما ياتي على القول بأنه يكفي نية التأخير اذ ان من الوقت ما يسع
ركعة لان الغرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وقد يجب ان يمنع ذلك لان ضيقه عن
الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حثيث كافي على من عزم على القصر بناء على
أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كقولهم طهروا ثم اقموا الصلاة في وقت يسعها مع طهارتها
(قوله في الثانية) أي في وقتها قول المتن والصوم افضل (الح) ولم يرع من أهل الظاهر الصوم لان تحقق
الملك لا يشترط انهم وزاؤه الامام مفي (قوله في رمضان) الى الفصل في المني الا قوله غير آت في الثاني
وقوله فان صام عصى واخره (قوله به) أي بما ذكر من القصر (قوله بنحو) أي كصيام الحج (قوله ان
هذا الفصل يجري في الواجب وغيره) اعني به سم وعش (قوله اسافر الحج) متعلق بالصوم في المتن (قوله
تجمل الحج) هذه العلة قاصرة على الواجب (قوله ولانه الحج) يشمله والفصل اذا كان ورد له كصوم الاثنين
وانفيس كذكر الحج بحج يجرى (قوله ينسق احسنه عادة) أي وان لم يجر التيمم عش (قوله في سفر حج أو
غيره) مفهومة أن الصوم في غيرهما افضل مع خوف الضعف ما لا عش (قوله رهو) أي الفطر عش
(قوله مطاوعا) أي سواه اقصر بالصوم أم لا (قوله أو كان ممن يقتدى به الحج) أي في فطر القصد الذي يحمل
الناس على العمل بالخاصة عش

*(فصل) في الجمع بين الصلاتين أي للسفر أو نحو ماطر عش قول المتن (يجوز الجمع الحج) أي بخلاف
لاي حد فلو انزل في الاخر فاقترن ودفعه لغيره فراه حاله للسفر سم وروى وعش اه بحج يجرى
(قوله في وقت الاولى) الى قول المتن فان كان في النهاية الا قوله لاخير وقوله أو كان ممن يقتدى به وكذا في المني
الا قوله وفيه نظر في وكالظاهر (قوله في وقت الاولى) ظاهره انه لا بد من فعلهما بمكانه في وقت فلا يكفي
ادراك ركعتيه الثانية فيه وترد في ذلك سم على حج وتنقل في حاشية المنهج عن الرواية عن والده أنه يكفي
بادراك دون الركعتين الثانيةين عن مراد وفاقه أقول ويؤيد الجواز ما يتبين من الاكتفاء في جواز الجمع
بوقوع تحريم الثانية في السفر وان أقام بعده فكما كتفي بعد الثانية في السفر فبني أن يكفي به في الوقت
عش وانه بخلاف كياتي (قوله كياتي) أي في قول المصنف البداية بالاولي فلا صلاهما الحج (قوله أو لحق
بالحج) اعني المني وشرح بافضل قال الكندي على وجوه على هذا في شرح الارشاد في حاشية الاضاح
وأقره شيخ الاسلام في الاسنى والمخطوب وان علان اه (قوله وفيه نظر الحج) هو الاوجه لان التحير انما
استثنت لعدم تحقق صحة صلاتها وبهذا الحقاقت تحققنا الصحة قبل اول اضطرار يوم القضاء سم صلاة النهاية
وقول الزكشي ومثلها فاقد الطهور ون كل من لم تسقط صلاته بالجم يحمل وقفا اذا شرط ظن صحة الاولى
وهو موجود هنا ولو دفع بالجم كقوله الشيخ كان أولى اه قال عش قوله من اجل وقتة نقل سم على حج
عن الشارح مر اعني هذا ونقل على المنهج صحتة اعتمادا ماله الزكشي وهو الاقرب اه واعني شحنا
الاول بعبارة ويزاد ايضا صحة الاولى فيقتضى اولنا ولو لم يلزم يوم الاعادة فيجوز يوم التيمم ولو لم يعمل

الاتمام لانه وهو جاز لا نقل شرط المدائن بشرع في وقت يسع جميعها والباقي هنا لا يسعها ما تبين
ان المراد قصر الظهر نوى قصر العصر جازا مدها وان خرج بعضهما عن الوقت (قوله عن الطهارة والقصر) ان
كان المراد قصر الاولى فهذا انما ياتي على القول بأنه يكفي نية التأخير اذ ان من الوقت ما يسع ركعة لان
الغرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين مع الطهارة وان كان المراد قصر الصلاتين في كل وقت ونية
التأخير بعينها ممنوع على أي نوع فعل الاولى وحدها في وقتها وقد يجب باختيار الاول ومنع قوله فلا نداء ياتي
الحج لان ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حثيث كافي على من عزم
على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كقولهم طهروا ثم اقموا الصلاة في وقت يسعها مع طهارتها
فالتأمل (قوله في رمضان الحج) قد قد الصوم بالغرض في الثاني من بيان هذا الفصل في غيره
*(فصل) في الجمع بين الصلاتين (قوله وفيه نظر ظاهر) هو الواجبان التحير انما استثنت لعدم تحقق

وكأنهم الجمعة في هذا الخلاف (٢٩٤) نازعه (وتأخيرا) في وقت الثانية (وبين المغرب والعشاء كذلك) أي تقديمه أو تأخير (في السفر

الطويل) المجوز القصر
 لا يتابع الثالث في الصبحين
 وغيرهما في التآخير
 والتقديم فتتبع مع العصر
 مع المغرب والعشاء مع
 الصبح وهي مع الظهر اقتصادا
 على الوارد (وكذا القصر -
 في قول) اختيار كالتنقل على
 الرحلة وأما بجوز إلى أن
 الأفضل ترك الجمع خوفا
 من خلافه من منعه وقد
 بسك بقوله الخلاف إذا
 خالف سنة صحيحة لأرى
 الآن يقال إن تأويلهم
 له أنه نوع تخاصل في جمع
 التأخير وطعنهم في صحتها
 في جمع التقديم مجتمعا مع
 اعتصامهم بالأصل فروى
 نعم الجمع معرفة ومزدلفة
 مجمع عليه فيسن وللشعر
 لا للنسك وكذا غيرهما إن
 شك فيه أو وجد في نفسه
 كراهته أو كان ممن يتقذى
 به وإن لم يجمع اقتضت
 صلاته بكامله فلو تعذر
 جريان حديث سوس وعري
 وانفراد وكذا لا عرفه أو
 أسير بل قد تجب في هذين
 (فإن كان سائر الوقت الأول)
 وأراد الجمع وصعد مراعاة
 خلافا في حنيفة (فتأخيرها
 أفضل والأفحش) لا يتابع
 ولأنه لا فرق وإن كان سائرا
 أو نازلا وفيهما التقديم
 أولى فيما يظهر ثم رأيت
 شيخنا أشار إليه وقد يشمله
 قول المتن ولا أن أراد سائرا

نفاذ وجوده والاصل المعتمد لوجود الشرط كما قاله الزملي وإن عجز خلافا للزكريا وإن اعتداه من
 تأخير في بعض كتاباته واستقر به الشرح على أنه (قوله مع ذلك) أي أن زوم الأعادة (قوله فلا مانع) أي من
 الجمع (قوله وكأنهم الجمعة الخ) أي بشرط أن تتغير عن الظاهر بأن لم تتعد في البلد ما يقتضي قدرا للحاجة
 فإن لم تنع عن الظاهر فلا يصح الجمع معها لعدم شرطه يوم الجمعة الأولى بمتناؤنا شيخنا (قوله في هذا) أي
 جمع التقديم كان دخول المسافر قرية بطريقه يوم الجمعة لا فضل في حقه الظاهر لكن لو صلى الجمعة معهم
 فيوزله أن يجمع العصر معها تقديمه الطغيي أه يجزى أي وأما جمع التأخير في الجمعة فلا يصح لأنه
 لا يأتي تأخيرهما عن وقتها كإباحة عليه النهابة والمعنى ثم قول الاطغيي فالأفضل في حقه الخ انظر هل هذا
 بخلاف ما يأتي بابا الجمعة من سم عن الأسن من استحباب الجمعة للمسافر (قوله أي تقديم) أي لتيسر
 المعيرة سم (قوله ويجمع العصر الخ) ويتسع الجمع أيضا للحضر وسفر قصره ولو لم يكن في سفر
 معصيتها يؤمنون (قوله كالتنقل الخ) راجع العن (قوله وأما تأخير جموع الخ) لأنه إذا قبل يجوز ذلك
 يقوم من عرفه لخاصة أن تركه أولى حتى (قوله إلى أن الأفضل ترك الجمع) أي فكون الجمع خلاف
 الأولى عش وبأنه فيه (قوله خروبا الخ) بل أن فيه إخلاء أحد الوقتين وظرفه فتح الخوار وشيئا (قوله
 من خلاف من منعه) أي من خلاف أي حنيفة فيها يؤمنون (قوله وقد بسك الخ) أي جواز في الخلاف هنا
 (قوله سئل الخ) أي خبرا بجموع عش (قوله أن تأويلهم الخ) وهو أن أراد بالسنة الصحة الجمع الصوري
 بأن أخلا الأولى إلى آخر وقت لوصلي الثانية في أول وقتها لكن هناك أحاديث صحيحة لا تدل على أن أول
 ذكرت شيئا في غير هذا المثل كدري (قوله نوع تخاصل) أي قوة (قوله وفي صحتها) أي السنة عش
 (قوله وهو السفر الخ) أي في الظاهر كما يأتي إن شاء الله تعالى في الحج والجمعة المصنف في منسكه الكبير إن
 شبه النسك لأنه خلاف ما صححه سائر كتبه معني (قوله وكذا غيرهما) أي كذا أسن الجمع في غير مرة
 ومزدلفة (قوله فيسن الخ) يعني أن الأفضل للمسافر الحاج جمع العصر من تقديمه بما عجز عن مزدلفة
 المشاهدين تأخيرها عن دلة أن كان صلحهم قبل مضي وقت الاختيار للعشاء شرح بأفضل أي فإن خشى مضه
 صلاحها تأخيرها قبل وصوله مزدلفة كدري (قوله يتخلون حرجا من حديث سلس الخ) قياس ما تقدم في القصر
 أنه إذا كان لو جمع صلاحتين حديثا في وقت واحد وصلاته وجب الجمع هنا لأن يفرق بالتأخير القصر دون
 الجمع إلا أن عرفه فمزدلفة للنسك وهذا أولى من فرق سم بمناصه فأت يفرق بازوم إخراج إحدى الصلاتين
 عن وقتها فلم يجب الجمع انتهى لأنه قد يمنع أن في التأخير إخراج الصلاة عن وقتها لأن العذر صير وقت
 الصلاتين واحدا عش (قوله بل قد يجزى في هذين) في ذكره إشارة إلى أنه نازع يجب نازعه ولا وكان وجهه
 أنه إن تعين طريقتا أدراك ما ذكر وجب والأحكام كل أقرب إلى أدراكه كذب سم عبارة عش أقاد
 كلامه أنه قد يجزى بعض الصور ولعل المراد بذلك البعض ما لو تحقق فوت عرفة أو نفاذ الأسير بترك الجمع
 فنفاذ الأسير وبدون عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيرا أه قوله قول المتن (سائر الوقت الأول) أي وإن نازل في
 وقت التانيق (قوله والام) أي بأن كان نازلا في وقت الأولى وسائر وقت الثانية معني ونهاية (قوله لا لتقديم
 أولى الخ) والى يظهر أن التأخير أفضل لأن وقت التانيق الأول مضيقة أي ولو ملاعز خلاف
 العكس معني ونهاية (قوله ولا مقول القول) (قوله دون الثانية) مشعول أراد (قوله أي لا يسر الخ)
 بيان للشمول (قوله ولا يسر وقتها) أي بأن نزل في وقتها سم (قوله لأن فيه المصاعلة الخ) الأولى تقديمه
 صحة صلاتها وهذه المحقق تحققتا الصحة فها ولا يصح لزوم القضاء (قوله وكأنهم الجمعة) اعتداه (قوله أي
 تقديم) أي لغير المعير فالخ (قوله بل قد يجزى في هذين) في ذكره إشارة إلى أنه نازع يجب نازعه ولا وكان وجهه
 أنه إن تعين طريقتا أدراك ما ذكر وجب والأحكام كل أقرب إلى أدراكه كذب سم عبارة عش أقاد
 الأولى) أي وإن نازل في وقت الثانية (قوله لا تقديم أولى الخ) الوجه أولوية التأخير (قوله أي لا يسر وقتها)

وقت الأولى دون الثانية أي ولا يسر وقتها وأما وقت الثانية دون الأولى فلا فيه المسألة عبارة المصنف بقوله على وأراد الجمع الخ

على قوله ثم رأيت الخ (قوله) اندفع ما يقال الخ قد عني وروى هذا من الابتداء اذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين افراده وهي تقبل ذلك وان كان مفضولاً اذا مضى لثبوتها في افراده سم (قوله) أفضل فهو مباح قد عني كونه مباحاً بان خلاف الافضل لخلاف الاولى يكون مكرهاً كرهت متعينة بعرضها بخلاف الاولى سم وقد عني كونه مباحاً بان الغالبس جوع النبي للقد فقط وهذا زيادة الفضيلة في أصل الفضيلة (قوله) (وصراً) أي انفاً (قوله) (ورجعه) أي على ترك الجمع (قوله) (ذلك) أي الاقتران بالكمال (قوله) (بل أربعة) أي قوله ولونى تركه في النهاية والغنى (قوله) (بل أربعة) أي زيادة أيضاً لان قبل وقت الثانية قبل فراغها في ما قبله بعضهم والمعتد خلا في يجوز جمع التقديم وان دخل وقت الثانية قبل فراغها وان لم يدرك منه في وقت الاولى لا بعرض كعتلان لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها فتكون اداء قطعاً كما قاله الروابي شخناً وتقدم عن عرض ما وافقه قال الحيري وروادس هون من جهة الاولى لتخرج المتخيرة قاله شخناً اه (قوله) ففى بالمطية) يعني ان يقصد ذلك بما ياتي في قوله اى لم تقع عن فرض الخ عرض عبارة شخناً والمردم بمع فرضاً وتعتلان كان عامداً لما كان كان ناسباً واماها وقعت فقاماً طلقاً لم يكن علماً فانت من فودها والا وقعت عنها اه ويجرى هذا التفصيل فيما ياتي أيضاً كما ياتي عن عرض قول المتن (فبان فساده) أي بقوات ركن أو شرط نهاية ومعنى (قوله) كلاً أو حرم بالظهور الخ) محل ذلك اخذاً لمصلحة هر حيث لم يكن عليه فرض مثله والواقع معنوي محمول ونوعه فلا أيضاً صحت استرجاعه الى الفراغ منها والاطل كالتقدم مر عن (قوله) (ليستين) أي التقديم والمشر وع نهاية (قوله) (الاصلي) عبارة الغنى الفاضل ثم قال وقد عني الفاضل تعال الشارح لاجل الخلاف بعدم العصة فيما لا نوي في أننا نأهنا فانه لا فضل فيه اه (قوله) (وهو الافضل) عبارة النهاية وهو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لا سيما مع وجود الخلاف بعدم العصة الخ (قوله) (ولو) بغير اختياره الخ) أشار به الى دفعه في شرح الروض من أنه لو لم يكن السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع سم عبارة الغنى ولشرح في الظاهر أو انصرف بالبدن في سقيمة قسارت فزوى الجمع فان لم تنطبق التبعين لعدم الخ كلاً والراجح مع لو جود السفر وقتها والا فلا قال بعض المتأخرين أي شيخ الاسلام في شرح الروض ويرى بينهما وبين حدوث المطر في أثناء الاولى حيث لا يجمع به كسأني باننا السفر باختياره فتزول اختاره في ذلك منزله بخلاف المطر حتى لو لم يكن أي السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع والمعتد الفرق بين المستثنين وهو أنه لا يشترط نه الخ في أول الاولى بخلاف عدم المطر فاذا فرغ في المسافر

بان ترك في وقتها (قوله) اندفع ما يقال الخ قد عني وروى هذا من الابتداء اذ ليس التفصيل بين الجمع وتركه بل بين افراده وهي تقبل ذلك وان كان مفضولاً اذا مضى لثبوتها في افراده سم (قوله) أفضل فهو مباح قد عني كونه مباحاً بان خلاف الافضل لخلاف الاولى يكون مكرهاً كرهت متعينة بعرضها بخلاف الاولى سم وقد عني كونه مباحاً بان الغالبس جوع النبي للقد فقط وهذا زيادة الفضيلة في أصل الفضيلة (قوله) (وصراً) أي انفاً (قوله) (ورجعه) أي على ترك الجمع (قوله) (ذلك) أي الاقتران بالكمال (قوله) (بل أربعة) أي قوله ولونى تركه في النهاية والغنى (قوله) (بل أربعة) أي زيادة أيضاً لان قبل وقت الثانية قبل فراغها وان لم يدرك منه في وقت الاولى لا بعرض كعتلان لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها فتكون اداء قطعاً كما قاله الروابي شخناً وتقدم عن عرض ما وافقه قال الحيري وروادس هون من جهة الاولى لتخرج المتخيرة قاله شخناً اه (قوله) ففى بالمطية) يعني ان يقصد ذلك بما ياتي في قوله اى لم تقع عن فرض الخ عرض عبارة شخناً والمردم بمع فرضاً وتعتلان كان عامداً لما كان كان ناسباً واماها وقعت فقاماً طلقاً لم يكن علماً فانت من فودها والا وقعت عنها اه ويجرى هذا التفصيل فيما ياتي أيضاً كما ياتي عن عرض قول المتن (فبان فساده) أي بقوات ركن أو شرط نهاية ومعنى (قوله) كلاً أو حرم بالظهور الخ) محل ذلك اخذاً لمصلحة هر حيث لم يكن عليه فرض مثله والواقع معنوي محمول ونوعه فلا أيضاً صحت استرجاعه الى الفراغ منها والاطل كالتقدم مر عن (قوله) (ليستين) أي التقديم والمشر وع نهاية (قوله) (الاصلي) عبارة الغنى الفاضل ثم قال وقد عني الفاضل تعال الشارح لاجل الخلاف بعدم العصة فيما لا نوي في أننا نأهنا فانه لا فضل فيه اه (قوله) (وهو الافضل) عبارة النهاية وهو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لا سيما مع وجود الخلاف بعدم العصة الخ (قوله) (ولو) بغير اختياره الخ) أشار به الى دفعه في شرح الروض من أنه لو لم يكن السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع سم عبارة الغنى ولشرح في الظاهر أو انصرف بالبدن في سقيمة قسارت فزوى الجمع فان لم تنطبق التبعين لعدم الخ كلاً والراجح مع لو جود السفر وقتها والا فلا قال بعض المتأخرين أي شيخ الاسلام في شرح الروض ويرى بينهما وبين حدوث المطر في أثناء الاولى حيث لا يجمع به كسأني باننا السفر باختياره فتزول اختاره في ذلك منزله بخلاف المطر حتى لو لم يكن أي السفر باختياره فالوجه امتناع الجمع والمعتد الفرق بين المستثنين وهو أنه لا يشترط نه الخ في أول الاولى بخلاف عدم المطر فاذا فرغ في المسافر

اندفع ما يقال مران ترك
الجمع أفضل أي فهو مباح
فكيف يكون أفضل فيها
ذكر ومران اقتران الجمع
بكمال برحمه فكذا هذا
اقتران أحسباً لجمعين به بأن
غلب ذلك على فنه كملو
ظاهر روح على الآخر
سواء أكان سراً أم نازلاً
(وشروط) جمع (التقديم
ثلاثة) بل أربعة أحدها
(البداية الاولى) لان الوقت
لها (الثانية تسع) لها والتابع
لا يتقدم على مشبوه (فأو
صلاهما) مشبوهاً بالثانية
نهى بالمطية وله الخ أو
بالاولى (فبان فساده) فسدت
الثانية أي لم تقع عن فرضه
لأن الشرط ما وقعها
نفساً مطلقاً فلا يرب فيه
لعنونه كلاً أو حرم بالظهور
قبل الوقت جاهلاً بالوقت
(و) نأهنا (نية الجمع)
لتبين من تقديمه سواه
عبارة (ولمها) الأصلي ومن
ثم كماله والفضل (أول
الاولى) كسائر المتروك فلا
يكفي تقديمه على ما تنافا
(فيجوز في نأهنا)

بين أن يكون السفر باختياره أولاً كقوله ينبغي اه وفي النهاية نحوها (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كالقول في الجمع ثم نوى تركه ثم فواه اه أي قبل انحر وج من الأولى في الجسم اما القول في الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم فواه بعد السلام فلا جمع لأن نية الجمع قبل السلام بطلت بنية تركه قبل السلام ووجودها بعد لا أثر له لقدر شرطها من كونها في الأولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم أراد جازان بطل الفصل فيما يظهر ثم رأيت الشارح قال فيما يأتي آت فان ذلك هو الوجه ثم جع عن ذلك ضرب على قوله ثم أراد قبل طول الفصل جزئي الاوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل وأثبت مكانه ولو في أثناء الثانية ثم أراد ولو فور العبز كما بينت في شرح العباب ومنها الخ والمضروب أوجه كما جرى عليه مر أي في النهاية اه سم بعد فواستوجه عش والزبدى ملو جمع اليه الشارح كما يأتي (قوله وان اعتقدت الخ) الوافية (قوله بأن الجمع الخ) أي وبأن شأن السفر أن يكون بالاختيار بخلاف الماطر سم (قوله) أقوى منه بالمطر أي الخلاف فيه نهاية (قوله الم قرضه) أي فزاعيم عليه (قوله ذلك) أي النية في الاشياء (قوله بعده) أي الماضي (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل) أي مع وجود نية مع التحلل أو قبله سم (قوله) أي بالمرح والوجه أنه لو تركه بعد تحله ثم أراد قبل طول الفصل جاز كما أخذت نقاله في الروض عن الدارمي أنه لو نوى الجمع أول الأولى ثم نوى تركه ثم قصد فعله فله القولان في نية الجمع في أثناء نهاية واعتمده سم كمرور وبحثنا هو نظرها المطلق المقي وما لعش والزبدى الى المقالة الشارح بسبب الأول وقد عني الاختصاص من ذلك ويفرقان محل النية فيما نقله عن الدارمي باقي الفراغ من الصلاة الأولى فرض النية في أثناء ما ينزل الأولى منزلة العدم ويجعل الثانية مقبلة مندلاً وكذلك ما لو تركه بعد الصلاة من الأولى فانه قد بقال فرض النية بعد الفراغ أو بطلت النية الأولى وتعدت نية الجمع لكون محلها ثم رأيت في ج

ومع تحله ولو بعد نية فعله ثم تركه لبقائه وثباته وبعد سببه ولو غير اختياره على الوجه ان انقضت الصلاة في المضروب في هذا وما يأتي في الماطر بأن الجمع بالسفر أقوى به ما نقله (في الاظهر) لانه ضم الثانية للأولى فسلم تفسر غ الأولى فوقت ذلك الضم باقي ما امتنع ذلك في التفسير اضي جزم على التمام وبسده يستعمل القصر كما سرد لو نوى تركه بعد التحلل ولو في أثناء الثانية ثم أراد ولو فور العبز كما بينت في شرح العباب

ما نحن فيه يمكن (قوله ومع تحللها) أي بخلافها بعد التحلل لا أثر لها مطلقاً (قوله ولو بعد نية فعله ثم تركه) قال في شرح الروض كالقول في الجمع ثم نوى تركه ثم فواه اه أي قبل انحر وج من الصلاة في الجمع كقوله يظهر لان شرط نية الجمع وجودها قبل انحر وج من الأولى اما القول في الجمع ثم نوى تركه قبل السلام ثم فواه بعد السلام فلا جمع لأن نية الجمع قبل السلام بطلت بنية تركه قبل السلام ووجودها بعد لا أثر له لقدر شرطها من كونها في الأولى ولو نوى الجمع قبل السلام ثم بعده نوى تركه ثم أراد ما زان بطل الفصل فيما يظهر لان لنية وجد في الأولى فلا تؤثر في الثانية الترك بعد السلام فلا مانع من الجمع حينئذ لا ترك الفصل كسائر صور ترك الفصل طيناً لم ثم رأيت الشارح قال آت فان ذلك هو الوجه ثم رأيت جع عن ذلك كما ترى أي فانه ضرب على قوله ثم أراد قبل طول الفصل على الاوجه بعد قوله ولو نوى تركه بعد التحلل وأثبت مكانه ولو في أثناء الثانية ثم أراد ولو فور العبز كما بينت في شرح العباب ومنها الخ والمضروب أوجه كما جرى عليه مر (قوله) ولو غير اختياره (أشار به) وبقره ويفرق الخ الى دفع ما في شرح الروض حيث قال في المجموع قال التتوي ولو شرع في الظهور بالبدن فسقينة فساتر فزاعيم في الجمع فان لم يشترط النية مع الخرم صل وجود السفر وقته والافلا ويفرق بينهما بين حدوث الماطر في أثناء الأولى حيث لا يجمع به كسائر لأن السفر باختياره فنزل اختياره في ذلك منزلة بخلاف الماطر حتى لو لم يكن اختياره فلو حله امتناع الجمع عن ان مقاله التتوي لهذا كرملة ثم فعله لا فرق اه (قوله على الاوجه) كذا مر (قوله ويفرق الخ) ويفرق أيضاً بأن من شأن السران يكون بالاختيار والمطر ان لا يكون بالاختيار (قوله ولو نوى تركه بعد التحلل الخ) أي مع وجود نية التحلل أو قبله وفي العباب ولو أراد بعد الأولى وأسلم فوافي جمعه تردد اه قال الشارح في شرحه أي احتمال أن المر وبني والذي يقصده ترجعه منهما إلى جميع اذ الدرة لا تحط العمل ولا تنافي النية لانقضه وقتها بسلام الأولى وبه يفرق بين ما هنا وبين ما لو أراد نوى الصوم ليلاً ثم أسلم قبل الفجر بناء على القول بأنه يحدد وقت النية حينئذ اه ثم ذكر ما يتعلق بذلك مما ينبغي مراجعته بما رجحتم انه صحيح أقوى به شيخنا الشهاب الرمي (قوله ثم أراد) قبل طول الفصل جزئي الاوجه كما بينت في شرحه مما نقله في الروض عن

ومنه وقت النية انقضى فلم يعد العود اليها شأوا لازما جزاؤها بعد تحلل الاولى وبه يفرد (٢٩٧) بين هذا والردة القطع فيها على

وهنا مرجع وينصرف

الغني ملا يفتقر في الصريح

(و) بالنها (الروايات)

لا يتول بينهما فصل لانه

للتأخر وهذا الركن

الرواتب بينهما وكيفية

صلاتها أن يصلي سنة

التطهر القليلة ثم الغرضين

ثم سنة التطهر العبدية ثم سنة

العصر وكن في جمع

العشاء من خلاف ذلك ما

نعم لا يجوز تقديم رواية

الثانية قبلها معاني جمع

التقديم ولا تقديم بعده

الاولى قبلها مطلقا كما علم

مما (فان طالع) الفصل

بينهما (ولو بعد) كمنون

(وجب تأخير الثاني على

وقتها الزوال رابط الجمع

(ولا يضر فصل يسير) ولو

بغير سنون وكذا ورد

فانه لو جئنا في الاولى

اذا ذكرها على قرب على

الاول - فبعد لانه صلى الله

عليه وسلم أمر بالاقامة بينهما

وأما أثر الرد في سنة الصوم

قبل الفجر على الرابع لانهما

لعدم اتصالهما بالمتى ضعفة

فأثر في الرد في اختلافها

ولا يجب هنا إعادة النسبة

بعد هذا امر ويقر بينهما

هنا لأن الوضوء بان وقت

النسبة ثم بان كاشف هذه

جواز تفريق النسبة على

الأعضاء بخلاف هنا أيضا

فبعد هاتم توقف عليه صحة

ما قبلها فاحتاج بان يرد

لانه لم يرد هنا ومن الطويل

ما يؤخذ من ذلك وعبارته ولو ترى تركه بعد التحلل الخ اه (قوله ومنه) أي معاني شرح العباد (قوله ومنه) يقر في الخ) فيه أن مقتضاه عدم انقضاء وقت النية في صورة الرد نكح ذلك كما يأتي في سم ما مضى في العباد ولو رد بعد الاولى وأسلم فوراً في جمعه تردد اه قال الشارح في شرحه أي احتمال الرد وإن والذي يقبحه تركه جميعهما أنه يجمع الردة لا تحيط بالعمل ولا تنافي النية لا ينقضه وقتها اسلام الاول انتهى وبنار يحتمل أنه يجمع أفعي شخصاً الشهاب الولي اه وهذا الفرق هو الظاهر (قوله اذا قطع الخ) لا يخفى أنه فرق في حاله لما ذكره فكأن ينبغي أن يقولوا بان القطع الخ (قوله ولهذا) إلى المتن في الغنى وإلى قوله وانما أثر في النهاية (قوله ولهذا) أي لا شرط الموالاة (قوله تركت الرواتب) أي وجوب الصلاة الجمع عش (قوله وكيفية صلاتها) أي إلى الرواتب عش (قوله أن يصلي سنة الظاهر الخ) عبارة عن الصلاة والغنى اذا جمع الظاهر والعصر قدم سنة الظاهر القليلة وله تأخيرها سواء أجمع تقديمها أو تأخيرها أو توسيعها ان جمع تأخيرها سواء أجمع الظاهر أم العصر وأخر بينهما سنة العصر وله توسيعها أو تقديمها أو جمع تأخيرها سواء أقدم الظاهر أم العصر واذا جمع المغرب والعشاء أخر بينهما وله توسيع سنة المغرب بان جمع تأخيرها أو تقديم المغرب أو توسيع سنة العشاء اذا جمع تأخيرها أو قدم العشاء أو توسيع ذلك ممنوع وعلى ما مر من أن للعصر جواب العشاء سنة مستقلة فلا يخفى الحكم ما تقر في جري الظاهر والعصر كذا آفاده الشرح في شرح الرضا اه (قوله ولا تقديم بعده في الاولى) الاولى ترك الاولى فتأمل بصري (قوله مطلقاً) أي سواء أجمع تقديمها أو تأخيرها (قوله مما) أي في باب صلاة النفل كرى قول المتن (فان طالع الخ) عرعه ولو شغل هل طالع النفل أولاً ينبغي امتناع الجمع ما لم يذكر عن قرب مر اه سم على المنهج اه عش (قوله كمنون) أي وانما وسهولة نهاية ومغنى قول المتن (ولا يضر فصل يسير الخ) وضبطه بما ينقص عما يسير كعتين بأشك يمكن على الوجه المعتاد فلا يضر الفصل وضوءه ولو يجدد أو يتم وطلبه خففوا لم يتخلف اليوم زمن أذان وان لم يكن ملابوا وزمن اقامته على الوسط المذهب في ذلك حتى لو فصل بجمع وعذالتم بضرحت لم يطل الفصل شخصاً (قوله ولو يضر جودن الخ) عبارة عن النهاية وشمل ذلك ما لو حصل الفصل اليسير بغير حنوت أو رد وعاد لا سلام عن قرب بين سلام من الاولى وتحريمه بالثانية كما يأتي في الوالوجاهة تعالى أو تردد بين الصلاتين في أنه لو جئنا في الاولى ثم ذكر أنه فاه قبل طول الفصل كما قاله الروايات فلا يضر في الصور وكما اه (قوله لانه الخ) تعسّل لقول المتن ولا يضر الخ (قوله في سنة الصوم الخ) أي فيما لو اردنا نرى الصوم ليلاً ثم أسلم قبل الفجر بناء على القول بأنه يحدد النسبة حديث سم (قوله هنا) أي فيما بين الصلاتين حيث لا يجب إعادة النية بعد الرد والاسلام (قوله بعدها) أي الردة أي وبعد الاسلام (قوله لما) أي أي نقا (قوله) ويفرق بينهما الخ) أي حيث لا يجب إعادة النية بعد الرد والاسلام بين الصلاتين دون أن يأنه الوضوء (قوله ثم) أي في الرد في أثناء الوضوء (قوله بخلافه) أي وقت النسبة (قوله هنا) أي في الرد بين الصلاتين (قوله) فلم يخش أي فعل الثانية (قوله وقصره) إلى قول المتن وبخشي النهاية الا قوله بأن كان قد قدر ركعتين كما علم وكذا في الغنى الا قوله ولو لم يجب يمكن إلى المتن وقوله في غير النية والخبر وقوله لبيان الموالاة (قوله لانه لم يرد هنا) أي في الشرع ولا في الفقهاء كان ذلك وجمع فيه في العرف كالجز والقض مغني ونهاية (قوله قد مر صلاته ركعتين) فخص الصلاة إلى ركعتين بينهما مطلقاً ولو رتبة ومثلاً صلاته ركعتين ولو بأقل يجوز في الظاهر أنه ليس مثلاً صلاته الركعة الاولى والشكر حيث لم يطل الفصل فما عرّف بل قال بعضهم انه لو صلى ركعتين وخدعه فها هو القدر المعتاد لم يضر شخصاً (قوله ولو بأشك يمكن) عبارة سم على المنهج وظاهره وفاق لم أنه لو صلى الرتبة بينهما مقدار الفصل اليسير لم يضره انتهت أقول يمكن جعل قوله اليسير على زمن لا يسير ركعتين بأشك يمكن بالفضل المعتاد وعلى هذا فلا يخفى المعاني الشارح مدر عش (قوله كاتخاذ الخ) أي

الداري انه لو نوى الجمع أو الاولى ثم نوى تركه ثم قصد فعله فغلب القولان في نية الجمع في أمثاله شرح مدر لنية جديده هنا الاولى لا تتوقف على فعل الثانية فلم يخش لنية أخرى (و يعرف طوله) وقصر (بالعرف) لانه لم يرد هنا ومن الطويل قد مر صلاته ركعتين ولو بأشك يمكن كاتخاذ طلاتهم (ولستيم) بين الصلاتين (الجمع

طلب خفي بأن كان دون قدر وكسبت كعلمه كالقائمة بل أولى لا شرط دونها (ولو جمع) تقدمها (ثم علم) بعد فراغها أوفى أثناءه الثانية وقد طال الفصل بين سلام الأولى ولتذكر (ترك) وكن من الأولى بطلنا الأولى لترك الركن وتقدر التدارك لطلوع الفصل والثانية بالمعنى السابق لبطان شرطهما من جهة الأولى وذكره أول البينات الترتيب هذا البيان المألوف وطوئته لقوله (ويعددهما) (سماها) ان شاء الله تعالى سعة الوقت أو تأخير الأثر يصل أماداً لم يطل في غير ما فيه من الثانية ويبنى على الأولى وخرج بالعلم الشك في غير الثانية والتقدم فلا يؤخر بعد فراغ الأولى كما علم صحرى في سجود السهو (أو) علم (من الثانية) بعد فراغها (فإن لم يطل) فصل عرفان سلامها وتذكرها (تذكر) (وهي) (والا) بأن طال (فيما طلة) لتقدر التدارك (ولا جمع) لطلوعه فيعد هالوقتها (ولو جهل) فسلم بذكر من أجلها هو (أعادهما) وتبهما رعاية للاسوة في أعادهما وهو تركه من الأولى وفيه منع الجمع وهو تركه من الثانية فيطول الفصل بهار بالأوفى المعادة بعدد نعلمه جمع التأخير (لا) لأنه على كل

العموم المذكور بغاية قول المتن (على الصحيح) أي كالتوضي بينهما قال أو اسحق لا يجوز لأنه يحتاج إلى الطلب فاشترى المصنف إلى بذلك قوله ولا يضر الخ بمعنى (قوله) بأن كان دون قدر وكسبت أي بأن كان زمنه في التيمم يظهر دون زمن وكسبت والأبواب كان زمنه فردا دون ذلك ومع التيمم يبلغ ذلك فقد حصل الفصل العلوي ولو تقدم أنه ذكر ولو بعدد بصرى عبارة الحلقي والرفوض وشرحا والتيمم الفصل بينهما أي بالتميم والطلب الخفيف أي من حد القوت وإقامة الصلاة اه أي بشرط أن لا يبلغ زمانه في ركعتين معتدلتان اه وتقدم عن شيخنا أنه في ريادة (قوله) كالقائمة أي في سابعه (قوله) لا نه أي الطلب (قوله) وقد طال الفصل (حلا) جمع أضاف لقوله بعد فراغها والوجه جوعه أيضا سم أقول صريح المعنى وعش والمجا صريح في الرجوع للمعطوف فقط وكذا قول الشارح الآتي أما إذا لم يطل كالصريح فيه وأيضا ينعى عن اشتراط طول الفصل في الصورة الأولى وفعل الصلاة الثانية (قوله) والثانية بما عني (السابق) أي وطلت الثانية بمعنى عدم الوقوع عن فرضه سم وعش (قوله) وذكره أولا أي قوله فلو سلمها فبان فسادها الخ (قوله) (ثم هنا) أي ثم ذكرها هنا عش (قوله) البيان المألوف فيه بحث تنوقه على أن ترتب هذا الحكم على الولاء أنه ينظم وإن لم يشترط المألوف لا يعقل في هذا التقسيم أعني علم ترك ركن من الأولى كون البطلان لترك المألوف سم (قوله) أو تأخيرا أي حيث فرغ من القسم الثاني وقدم في الوقت ما سبها كماله والأفلا تأخير وبجبال الحرام بما قبل خروج وتبها أن مكنته ذلك لتأخير كها قضاه ولا يتم عليه في ذلك لعذر عش (قوله) أما إذا لم يطل الخ) محتمر قوله قبل أوفى أثناءه الثانية وقد طال الفصل الخ عش (قوله) فليقل الخ) هذا أيضا لذكره الشارح في باب سجود السهو في شرح ولوشك بعد السلام ترك فرض لم يؤخر الخ موافق لما بيناه في هامش من البغوي فرجعا وتأمله سم (قوله) ويبنى على الأولى أي وله الجمع سم وتقدم عنه في باب سجود السهو أنه يبنى على الأولى فيما ذكر وأن تحلل كلام يسير أو استدبر القبلة (قوله) غير الثانية (القرم) أفهم أن الشك فيهما يؤخر في وجب بطلان الأولى وهو كذلك ولا يتمتع الجمع سم قول المتن (فإن لم يطل فصل الخ) أي ولا جسد مناف آخر على ما تقرر في نظائره سم (قوله) (ثم) أي بالثانية قال طلة (قوله) بعدها أي بعد الثانية عش (قوله) أنه جمع التأخير الخ) تبس فيه شيخ الإسلام وفيه بحث وأخصها بهامش الفتاوى وشرح الإرشاد سم أقول وكذا تبعه النهاية والمغنى وأعاده شيخنا وكذا الحلبي كما يأتي ثم في جواز جمع التأخير هنا من غير عش أنفا (قوله) إلا ما منع له على كل تقدير (لأن غاية الشك أن يصير كله لم يفعل واحدة منها ولأنه على احتمال كونه من الأولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لأن الأولى وإن كانت مصحفة بنفس الأمر إلا أنه تلزم أعادتها أو إعادة سجود تأخيرها إلى الثانية لتصل معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حيث لا ينظر إليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما (قوله) وقد طال الفصل) هلا رجوع أضاف لقوله بعد فراغهم والوجه جوعه أيضا (قوله) بالمعنى السابق أي عدم الوقوع عن فرضه (قوله) البيان المألوف فيه بحث تنوقه على أن ترتب هذا الحكم على الولاء أنه ينظم وإن لم يشترط المألوف لا يعقل في هذا التقسيم أعني علم ترك ركن من الأولى كون البطلان لترك المألوف سم (قوله) فليقل الخ) هذا أيضا لذكره الشارح في باب سجود السهو في شرح ولوشك بعد السلام ترك فرض لم يؤخر الخ موافق لما بيناه في هامش من البغوي فرجعا وتأمله سم (قوله) ويبنى على الأولى أي وله الجمع سم (قوله) غير الثانية (القرم) أفهم أن الشك فيهما يؤخر في وجب بطلان الأولى وهو كذلك ولا يتمتع الجمع لا يقال ينبغي امتناع احتمال أنه أتى بها فصنع الأولى فلو جمع أطال الفصل بأعاده الأولى كما سأل في قوله ولو جهل الخ لا تقول لوقتها وما وصفت الأولى بالجمع لم يتجمل لأعاده وأيضا لما امتنع الجمع فيما يأتي احتمال أن الترك من الثانية كما يعلم من كلام الشارح الآتي وهذا منتف هنا فلا يتأمل (قوله) (فإن لم يطل فصل الخ) أي ولا جسد مناف على ما تقرر في نظائره سم (قوله) أنه جمع التأخير الخ) تبس فيه شيخ الإسلام وفيه بحث وأخصها بهامش الفتاوى وشرح الإرشاد سم (قوله) وسيد (كره)

تدبر وأبعاده دلم سفره على عقد الثانية كما سجد كره وقوله ولو جمع تقدمها فصار الخ (وإذا أخر الأولى) إلى وقت الثانية أفتى

أُتِيَ به الولد جملته تعالى نهاية وفي الخبري بعد سر كاذم النهاية المذكور ما نصه فقط ما للشيخ غيره
وأقره سم في هذا المقام حلي وهو أنه يلزم على جمع التأخير جـ تبذّل فعل العاد قترح وقتهما أن شرط
العادوقوعهما في الوقت وحاصل الجواب أن الجمع صير الوقتين كوقت واحد قال عـش ومقتضى كونها
معاداً لشرائط وقوعهما في جماعة ولم يعترضه إلا أن يقال لا اعتداف غير محققة بدو كلام الخبري قول
المن (لجب الترتيب الخ) لم يقل بل لجبتي ما تقدم مع أنه أنحصر لأنه لا بد من معاينة الثاني عن (قوله
ولأنه ليجب في الأول) أي كما لا يخفى في الثانية عن (قوله لأن الوقت الخ) عبارة بالثاني ما عدا الترتيب
فإن الوقت الثانية فلا يجعل تابعاً ما عدا ما قبل الأول فلا يلزم في وجوبه الأولى قد أثبتت الفاتحة
بإلزام عدم الإذن لها وإن لم تكن فائتة ويبنى على عدم وجوبها بالاعتداف وجوبه بتأجيله اهـ (قوله
والذي يجب) أي قوله لما تقرر في النهاية الأولى وكثرة (قوله وسيد كره) أي بقوله وقبله يجعل الأول قضاء
سم (قوله وقت الأول) المعتمد لأنه لا بد أن تكون نية الجـ قبل خروج الوقت زمن يسع جمع الصلاة
والفرق بينهما وبين جواز القصر لمن سافر وتدبري من الوقت بأسرع وكذا مواضع فإن العسر ثم كونها مدة
والمعتمد هناك غير النية هذا التأخير عن الصلاة يحصل الأول فيمنع من الوقت بأسرع الصلاة سم
ونهاية ومعنى أي أسهامة أن لم والقصر ومقصود أن أرادته فينبغي عبارة عـش أي مقصود أن أراد
القصر والاقامة فدخلت صلاة الأطلاق اهـ الزايدى ولا يشترط أن ينضم إلى ذلك قدر من الظهر فلا يمكن
تقدمها اهـ وفي سم أيضاً لو عزم على القصر ونوى وتدبري قدر كثر من ثم لا يدخل وقت الثانية اختار
الاتمام فهل يضر حتى تصير الأول قضاء أو لا فيه نظر والأول محتمل والثاني غير بعيد وعلى الأول فهو قضاء
لأنه لا فيه كونه ظاهر ولو كانت المسئلة بحالها لكن لما دخل الوقت تعرض ما لم من الجـ كالطامة صارت
الأولى قضاء ولأنه كونه ظاهر اهـ (قوله لأنه) أي كالنوى في أول السفر لا يجمع كل يوم نهاية (قوله وبني
الصوم الخ) ولهذا سئل الأستاذ المذكور (قوله وذلك) أي وجوب كون التأخير بالنية (الخير) أي
لتأخير المباح (قوله من قوله الجـ) أي من إضافة النية إلى الجـ (قوله لأنه) أي من نية يقام الخ) أي بأن
يقول نويت تأخير الأولى لأفعلها في وقت الثانية فلم يأت بها ذكر كان لغوا عـش (قوله عصى) أي لأن
مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع سم على أي خلافه ما تقدم من أنه يكفي في القصر نية صلاة
أي بقوله وقبله جعل الأول قضاء (قوله في المن ويجب كون التأخير نية الجـ) قال الاستاذي لو نوى النية
حتى خرج الوقت لم يبطل الجـ لأنه معذور قاله الزايدى في الأحكام اهـ وفي التوفيق ما نصه من عن الأحكام
أنه لو لم يأت نية التأخير حتى خرج الوقت لنوم أو شغل لم يكن عاصياً لآخر أي طالعه ثم قال ولو لم يأت الجـ
لوجوبه نية التأخير بالناسي فمحتمل اهـ وفي كل من عدم بطلان الجـ وعدم العاصيان نظر واضح
ثم أرى في شرح مسمله عدم العاصيان دون عدم بطلان الجـ (قوله في المن بتأجيله) وإضافته مما قبل
دخول وقت الثانية لم يأت لأن وقت الثانية وقت شرعي لا لا أيضاً اهـ (قوله في وقت الأول لا قبله الخ)
المعتمد أنه لا بد أن تكون نية الجـ قبل خروج الوقت زمن يسع جمع الصلاة والفرق بينه وبين جواز القصر
أن سافر وتدبري من الوقت كونه مواضع فإن العسر ثم كونها مدة والمعتمد هناك غير النية هذا التأخير عن
النية بتأجيله فلا يحصل الأول فيمنع من الوقت بأسرع الصلاة سم (قوله لأنه) أي من نية يقام الخ) أي بأن
يقول نويت تأخير الأولى لأفعلها في وقت الثانية فلم يأت بها ذكر كان لغوا عـش (قوله عصى) أي لأن
مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع سم على أي خلافه ما تقدم من أنه يكفي في القصر نية صلاة

(المحبب السرتوب) لا
 (المولدة) بينهما (والا لينة)
 الجمع) في الاولى (على
 الصوم) لان الوقت هنا
 لفظة والاولى هي التابعة
 بهن على من تلك الثلاثة
 لئلا يتبعها اعتبار في تحقق
 التسليم لعدم صلاحية الوقت
 لانه لا يتم تسنن هذا الثلاثة
 هن (والى (بج) هنا
 شيان احدهما هو لم يغفره
 الى تمامهما وسد كره
 وانهما (كون التأخير
 بنق الجع) في وقت الاولى
 لا قبيلة خلافا لاحتمال فيه
 لوالد والى وفيه الصوم
 خلاصة عن القياس فلا
 يقاس عليها وذلك لتغير عن
 التأخير الحرم ويؤخذ عن
 قوله الجمع لا بد من ثمة
 في اعتبارها في وقت التأخير فلا
 فوى التأخير لا غير معنى
 وصارت الاولى مقامه (والا)
 ينو أصلا او نوى وقد بقي من
 وقت الاولى

الظهر ركعتين وإن لم ينوترخص إلا بوصف الظهر مثلاً بركعتين لا يكون إلا قصر أو فساد أو قصر وصلاة
الظهر ركعتين واحد عش **(قوله لا بأس بها)** أي جمعها نهاية قول المأثور **(في بعض)** الخ وقول الغزالي
لأنه النبي حتى خرج الوقت لم يصب وكان جامعاً له معذوراً وصح في عدم عصائه غير مسلم في عدم بطلان
الجمع لفقد التسمية وتعني وفي الكردى عن الأبايع بقوله أن الجاهل كالساحل لأن هذا مما يخفى اه
(قوله لأن التأخير إنما جاز الخ) صرح هذا التعليق أنه لو نوى قد بقي ما يسعهم لم يندفع عصائه بترك العزم
من أول الوقت والحاصل أنه إذا دخل وقت الظهر مثلاً فانوى التأخير للجمع فلا يتم مطلقاً وكذا أن فعل أو
عزم على الله - جل في الوقت وكذا أن عزم على أحد الأمرين من الفعل قبل خروج الوقت أو نسبة التأخير فيه
الجمع فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير للجمع بنائه على صحة النسبة حينئذ اندفع عنه
الأخراج عن وقت الأداء وأتم بترك الفعل أو العزم من أول الوقت فلا تأمل سم وقوله بناء على صحة النسبة الخ
أي على طريقه الشارح وشيخ الإسلام وهي مرسومة إلى أي الذي جرى عليه النهاية وأخفى وسم وش
أنه لا بد أن يكون الباقي يسعها تأمل لم يرد القصر ومقصود أن أرادته كسر شيئاً **(قوله لا بأس بها)**
هذا على طريقه شيخ الإسلام وأبعد النهاية والخطيب وغيرهما من التأخير من أنه لو أخر الصلاة إلى ما لا يسع
الصلاة كاملة وهي وتكون قضاء **(قوله قد بقي ما يسع الصلاة)** أقول أو قد بقي ما لا يسعها لكنه كان عزم
من أول الوقت على الفعل في الوقت والتأخير بنيتاً للجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فلي تأمل سم **(قوله)**
وما ذكرته الخ قد يقال لأجابه إلى ذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النسبة وقد بقي ما يسع
الصلاة لأن المراد أنه أخر الأولى حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقد بقي ما يسع
ركعة تأمل سم وهو معتمد النهاية والمعنى كسرها **(قوله هو العزم)** أي أو فاقا شيخ الإسلام وعليه فلا يلزم من
صح التأخير عدم العزم وهي طريقه مرسومة لأن ادراك الزمن ليس كادراك الفعل والأثر له أو الأثر
بما هو الباقي من الوقت ما يسع ركعة تأمل ولما وقع منهار ركعته بالفعل كانت أداء وليس كذلك فالراجح أنه
لا بد أن يكون الباقي يسعها تأمل ومقصود كماله شيئاً **(قوله به يصح الخ)** فيه أظهر ظاهره الذي

(قوله لأن التأخير إنما جاز الخ) صرح هذا التعليق أنه لو نوى قد بقي ما يسعهم لم يندفع عصائه بترك العزم
من أول الوقت **(قوله وما ذكرته الخ)** قد يقال لأجابه إلى ذلك بل يصح أن يجعل الشرط في الأمرين وجود النسبة
وقد بقي ما يسع الصلاة لأن المراد أنه أخر الأولى حتى دخل وقت الثانية وهو حينئذ قضاء وإن كان نوى وقد بقي
ما يسع أكثر من ركعة تأمل **(قوله من أن شرط عدم العزم الخ)** يوافقني في شرح المنهج وظاهره أنه لو
أخر النسبة إلى وقت لا يسع الأولى عصى وإن وقعت أداء اه وذكره غير منزهة كمن شبهه وبه يعلم أن التأجيل
بعد التأخير إلى ما لا يسع وإن أخر أنه لا يتم إلا ما لا يندفعه أي بالنسبة لما تقدم وإن منعته من أن تأخر الصبر
بالصلاة من أن لا ينزل إلى خروج الوقت حرام لولا نسبة التأخير بنيتاً للجمع والحاصل أنه إذا دخل وقت الظهر مثلاً
فانوى التأخير للجمع فلا يتم مطلقاً وكذا أن فعل أو عزم على الفعل في الوقت وكذا أن عزم على أحد الأمرين
من الفعل قبل خروج الوقت أو نسبة التأخير فيه للجمع فإن لم يفعل ولا عزم إلى بقاء قدر ركعة فنوى التأخير
للجمع بناء على صحة النسبة حينئذ اندفع عنه الأخراج عن وقت الأداء وأتم بترك الفعل أو العزم من أول
الوقت فلا تأمل **(قوله قد بقي ما يسع الصلاة)** أقول أو قد بقي ما لا يسعها لكنه كان عزم من أول الوقت على
الفعل في الوقت والتأخير بنيتاً للجمع أي على أحد الأمرين فيما يظهر فلي تأمل **(قوله في المنزلة لو جازع)** بتقديم
فصار بين الصلاة من قبل ما يطل الجمع الخ قال في شرح الأبايع وبهذا يلحقني أنه لو أخر ركعة الأولى أو شئت
في خروجه وهو في الثانية يطل الجمع وتبطل الثانية أو تقع فلا على الخلاف في تفاوتها وظاهره أنه لا فرق
بين أن يخرج قبل مضي ركعة من الثانية أو بعده وليس كذلك فهموا من رد عليه وأنه لا مجال للجدل فقال الذي
يقتضيه ملا - م الجواز لأنه متصل لها في الوقت يبين أن وقت الأولى أن بق فهو جامع والأفهم موقع لها في
وقت الأولى ويكره وقوع بعضها في وقت الأولى وبعضها في وقتها فخير والجمع وإن لم يبق من وقت الأولى

لا بأس بها **(في بعض)** لأن
التأخير إنما جاز من أول
الوقت بشرط العزم على
الفعل فكان استيفاء العزم
كانت فاعل الفصل ووجوده
كوجوده **(و)** فيما إذا ترك
التبقي من أصلها أو نوى وقد
بقي من الوقت لا بأس ركعة
(تكون قضاء) لما تقرر أن
العزم كالفعل وعدم ركعة
في الوقت تكون قضاء فكذلك
بعدم العزم قبل ما يسع
ركعة تكون قضاء وما
ذكرته من أن شرط عدم
العزم وجود النسبة وقد
بقي ما يسع الصلاة وشرط
الأداء وجودها وقد بقي
ما يسع ركعة هو المتعدي به
يجمع بين ما وقع المصنف
من التناقض في ذلك

(ولو جمع) أى أراد الجمع

(تقديمًا) بأن صلى الاول

نیتہ (فصار بین الصلاتین)

وقبل فراغ الاولى كتاباً صله

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا وَأَنبَايَا

مذكر (مقيم) بنحوية

قائمة أو شك فيها (بطل)

(جمع) لزوال سببه فیوض

ثانية لوقتها والاولى للبحر

(اذا صار مقبلا في الثانية)

(مثلاً اذا صار مقبلاً

بعد هذا لا يبطل الجمع (في

(مع) اكتفاء باقران

مذربأول الثانية صيانة لها

من البطلان بعد الانعقاد

تَحَامَنُ الْإِمَامَةُ أَهْلَهَا
تَحَامَنُ الْإِمَامَةُ أَهْلَهَا

تصنيفها: **تصنيفها: تناقض**

فانما هذا هو ذا فؤادنا

د انهره سداقي اتمانها
مور اخوا اولو جودش

بعد فراعها اولاد من م
بني لاف بفره أفره

الم (جاء) (تَأْتِيهِ) الْغُلَامُ

(و) جمع (ناخيرا) عام

مع التقدير والتواضع

القامتة (قبلة) أي

أغصها وله في ^أثمة الشامة

بالإضافة إلى ذلك، فإن

ولي قضاء) لان الاولى

علائقہ فاعتر وجود

الجمع في جمع المتبوعين

فليته أنه لو قدم المتبوعة

أم أثناء التَّابِعة أُنْهَى

ونداء لوجود العذر

مع المتبعين وهو قياس

في جمع التقديم ذكره.

رواعنه بجمع وخالفه

ون وفرقوا بين الجمعين

يبتدئ في شرح الإرشاد

(عوز)

(وېجور)

في الرضا وأصلها نقلان الأصحاب أنه لا بد من وجود النية المذكور في زمن الواسطة الأولى لو قففت أداها الذي في الجموع وغيرهم عنهم وتشتد في هذه النية في وقت الأولى بحيث يتيقن من وقتها ما يساهيها أو أكرهه فان ضاقت وقتها بحيث لا يساهيها صدى وزمن قضاءها هو مدين كإكمال الشايع أن مراده بالآداة في الرضا كالأداة الحقيقى بأن يؤتى بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الأيمان بركعتين في الوقتين الباقي بعده فتسببه أقدامه بتعيينه بعد الوقت لما فيه كاتقدم في كتاب الصلاة فتقدم على ما أن كلام الرضا في مجموع على كلام الجموع عنه وبمعنى **(قوله** أى أراد) أى قول المتن ويجوز في النهاية والمنسحق **(قوله** أى أراد الجمع) أى بدليل فصار إلى فهو بجماعهم قر بنه والجاز أن يلزم من الحقيقة ستم **(قوله** بأن وصل الأولى الخ) وهل يترتب لجواز الجمع بقضاء الوقت إلى فراغ الثانية أو إلى عقد حافظه كاسفر فيه نظر والذي يفرضه كلام سيم على المنهج الاستنباطية بالقرن وقد تقدم بغيره على شرح وتقدم عن شيخنا آلاءه وعبارته سيم هنا قال في شرح العباب وبحسب البلقي أنه لو خرج وقت الأولى أو تسلف في خروج وجهه في الثانية بطل الجمع وبطل الثانية أن تقع نقلا على الخلاف في ظاهره ورد عليه ما لم يجلل فقال الذي يقضيه خلافه جموع جواز الجمع وإن لم يبق من وقت الأولى إلا ما يساهي بركعتين الثانية في ينيق جوازها ولو بيق إلا ما يساهي بعض ركعة وتكون أدائها معا لأن إتمام الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها وهو ظاهر وقد سبقه العارفي أنه وقد شكك في قوله بل ينيق جوازها في قول المنصف السابق ولا أقصم وتكون قضاءه إلا أن يخص بركعة من ركعتي الأولى أو غيرهما شرع في بيان قل الوقت عند الشرع انتهت بخلاف **(قوله** يشبه) أى أجمع **(قوله** كما يسهل) أى يدل قوله بين الصلاتين عرش **(قوله** لا يلزم) أى لا يلزم ما يسهل خلاف المقصود ذكرى **(قوله** وقتهم) أى ولا يفهم ما في أصله بالأولى **(قوله** بخونية فأما الخ) أى كإتمامه بالسنة إلى المقصود معنى **(قوله** الأولى صعبة) عطف على قول المنصف بطل الجمع وبيان مفهومه **(قوله** وسأله الخ) أى بل الأولى كإتمامه **(قوله** وإنما تعطل الخ) رد على الجملة بل الأصح من التماس على القصر **(قوله** وإذا تقر هذا) أى قوله صانعا لها الخ ذكرى **(قوله** ومن ثم كان الخلاف الخ) وعليه ما كان ينبغي لعل أن يقول في الثانية لا تسقط في الأصح وكذا بعدهما على العجيب شرح قول المتن (أن تأخرهما فأقام الخ) قال في شرح العباب قال الرضا ولو جمع تأخرا وتيقن في تشهد العصر تركه بحسبة لا يبرى أنها متأخرة عن الظهر أو ركعة أو أداها فظهر ويكون ملغيا غاية الأمر أنه قدم العصر أم أول فعله أو أنها لم تغفل بل فصل بين الصلاة والاحرام بالعصر والاعتق قد تدبر أن التزلز في الظهور تنعقد العصر فكيف يبرأ منهم هذا الاحتمال سيم أى ينيق حيث تدبر كقوله أو أداها فعصره من كل منهما قول المتن (يجعل الأولى قضاء) أى فالتحضر لا يقتضي سوى الأولى لو تبين أنه مفسد وأداها فدفعه عنها ما ومع كونها آلام فيها فادفع ما يقال أنها فعلت شيئا فقال في كتابه على ما سيمى **(قوله** وقضيتها) أى التعليل **(قوله** أنه لو قدم المتبوعة) وهي العصر أو العصر **(قوله** أنها تكون الخ) أى التابعة عرش **(قوله** وضاعفة خواتم الخ) منهم الطائوس وأحرى الكلام على الخلاف فقال وإنما كثر

ما يبرع وكعة من التان ثلاثة أقدم تكون وقت الأولى وقتها والصلوة الواقعة منها وكعة في الوقت أقدم
 في جوازها وإن لم يبق إلا ما يبرع وكعة وتكون أداه طلعان لها في الجمع وقتين فلم يخرج عن وقتها
 اه وهو ظاهر وقد سبقه إليه وإني إلى آخره أعلم به وقد شكك في قوله بل ينسفي جوازها في قول
 المصنف السابق والأصحى وتكون قضاءه الآن بنفس غير مبدل التقديم أو غير مبرع وقت شرعه وإن قل الوقت
 عند الشروع (قوله أي أراد الجمع) أي بدل فسار الخ فهو مجاز مفرق بتوالمجاز بل من الحقيقة
 (قوله) ومنها إذا صار مفعب ذكر المثلثة لأن سابقه إلا في جعفر أو غيره أي تأمله (قوله) أوجع
 تأخيرها أقام الخ قال في شرح العباب قال الروابي ولو جمع تأخير أو تفرق في تشديد العصر تركه
 لا يدرى أنها منها أم من التأخير أي تركه وأعاد الظهر وتكون ما عاينها إلا المرأة قدم العصر اه شرح
 العباب أقول لعل ذلك إذا طالع الفصل بين السلام من التأخير والإحرام بالعصر ولا فعل تقدير أن الترك

الاول يؤيده انه رخصة فلا بد من تحقق سببها اه (قوله الا ان يقال انه رخصة الخ) ينبغي ان يقال فسه ما قيل في ادراك ركوع الامام مع انه رخصة من الاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم سم وتقدم عن شيخنا اعتقاده قول المتن (والنيل والبرد) أي وكذا السبل هر اه سم (قوله كذلك) أي بحيث يسلان النوب (قوله ومشتق ما الخ) جواب سؤال (قوله لم يرد) أي في الشرع لجمع ذلك النوع قول المتن بالمصلي جماعة أي وان كرهت ولم يحصل لهم شيء من فضلهما كإقتضاه إطلاقهم ووجهه بان المداراتما هو على وجود صورته لا بدفاع الاثم والقتال في قول فرعيتهما سحر حجاب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفراد في الأولى جميعها وفي الثانية قبل تمام ركعتها الأولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة في الثانية والألم تنعقد صلاته ثم ان علم المؤمن بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا ولا انعقدت ولو تباطأ عنهما المأمومون بحيث لم يدر كوامه قبل الركوع عباسع الفاتحة فشرط ان يقتدي به قبل الركوع عما يسع الفاتحة ولا يشترط هذا البقاء الى الركوع بخلاف الجمعة هر اه سم واعتمد ذلك التنبيه شيخنا وفي عرش بعده ذكر ذلك التيسير ما هو وقد يقال داغ لا بد ادراك الزمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والا فكم اغترع في الجماعة اه (قوله أو بغيره) أي كدراسة أو براط أو نحوها من مراسع الجماعة شيخنا (قوله أو بغيره) أي قوله وما أنهم في المني الا قوله تأخا الى المتن (قوله من محله) أي من باب ادن معنى (قوله بحيث يتأذى الخ) هل المراد تأذي الشخص بانفراد الذي يعتد به غالب الناس ولعل الثاني هو الوجه في آخره ويرى اه بغيره من الاقرب الاول كقوله التيمم والجلوس في القرض واعذر الجماعة (قوله حينئذ) أي حين اجتماع الشروط المذكورة (قوله كل الخ) أي بان كان (قوله منفردا بالمصلي) أي ولو مسجدا عرش (قوله ولا ينافيه) أي قوله أو قرب منه أو قول المتن

والاستراة بالاجتهاد كانه كفي القصر لمن طول السفر بالاجتهاد مع ان القصر رخصة (قوله الا ان يقال انه رخصة) ينبغي ان يقال في ما قبل في ادراك ركوع الامام الذي قبل فسمع انه رخصة بالاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم (قوله في المتن والنيل والبرد) أي وكذا السبل هر اه سم (قوله في المتن بالمصلي جماعة) أي وان كرهت لم يحصل لهم شيء من فضلهما كإقتضاه إطلاقهم ووجهه بان المداراتما هو على وجود صورته لا بدفاع الاثم والقتال في قول فرعيتهما سحر حجاب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفراد قبل تمام ركعتها الأولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة والألم تنعقد صلاته ثم ان علم المأمومون لم تنعقد صلاتهم ولا انعقدت ولو تباطأ عنهما المأمومون فهل تسقط صلاته لصبره منه منفردا ينبغي ان يقتصر على التباطؤ في الجمعة وقد تقدم وفيه لا بد ان يحرموا وقد بقي قبل الركوع عباسع الفاتحة فشرط هناك ان يقتدوا به قبل الركوع عما يسع الفاتحة ولا يشترط البقاء الى الركوع بخلاف الجماعة (قوله لا يشترط فها هو على الركعة الأولى جميعها في جماعة بخلافهنا فانه يظهر الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فلا تسأل هر (قوله أو يصلي منفردا بالمصلي) عبارة الر وض أو صلوا فرادى في المسجد فلا جمع انتهى وهو أدل دليل على ان ما نقله في شرحه عن المحب الطبري وهو ما ذكره الشارح بقوله وان اتفق وجوده للظن وهو بالسجد انعمه الله ان الجملة بشرط الجمع التي منها الجماعة خلافا لما فهم منه بعض الطلبة فافهموا انتهى (تنبيه) قد اشارت الى الجملة بالجمع بالظاهر كاتفر ولكن هل هي شرط في كل من الأولى والثانية أو يكفي وجودها في الثانية لان الأولى في وقتها بكل حال فيصعب الجمع وان صلى الأولى منفردا اذا فرغ من الثانية أو يكفي فيمنظر وهل يشترط الجماعة في جميع الصلاة كما عادة في اعتقاد شيخنا الشهيد الرمي وفي الركعة الأولى في الانفراد في الثانية كالجعة أو في زمن من أولها ولو دون ركعة فقه نظر وبقيته لا يشترط الجماعة في الأولى وانه يكفي وجوده عند الاحرام بالثانية وان انفراد قبل تمام الركعة ولو تباطأ المأمومون عن الامام اعترف صحة صلاته احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه وانتشار هر مرة اشتراط الجماعة عند التحلل من الأولى

الا ان يقال انه رخصة فلا بد من تحقق سببها يؤيده ما قيل في ادراك ركوع الامام مع انه رخصة من الاكتفاء بالظن أو بالاعتقاد الجازم سم وتقدم عن شيخنا اعتقاده قول المتن (والنيل والبرد) أي وكذا السبل هر اه سم (قوله كذلك) أي بحيث يسلان النوب (قوله ومشتق ما الخ) جواب سؤال (قوله لم يرد) أي في الشرع لجمع ذلك النوع قول المتن بالمصلي جماعة أي وان كرهت ولم يحصل لهم شيء من فضلهما كإقتضاه إطلاقهم ووجهه بان المداراتما هو على وجود صورته لا بدفاع الاثم والقتال في قول فرعيتهما سحر حجاب (تنبيه) ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية وان انفراد في الأولى جميعها وفي الثانية قبل تمام ركعتها الأولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة في الثانية والألم تنعقد صلاته ثم ان علم المؤمن بذلك لم تنعقد صلاتهم أيضا ولا انعقدت ولو تباطأ عنهما المأمومون بحيث لم يدر كوامه قبل الركوع عباسع الفاتحة فشرط ان يقتدي به قبل الركوع عما يسع الفاتحة ولا يشترط هذا البقاء الى الركوع بخلاف الجمعة هر اه سم واعتمد ذلك التنبيه شيخنا وفي عرش بعده ذكر ذلك التيسير ما هو وقد يقال داغ لا بد ادراك الزمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والا فكم اغترع في الجماعة اه (قوله أو بغيره) أي كدراسة أو براط أو نحوها من مراسع الجماعة شيخنا (قوله أو بغيره) أي قوله وما أنهم في المني الا قوله تأخا الى المتن (قوله من محله) أي من باب ادن معنى (قوله بحيث يتأذى الخ) هل المراد تأذي الشخص بانفراد الذي يعتد به غالب الناس ولعل الثاني هو الوجه في آخره ويرى اه بغيره من الاقرب الاول كقوله التيمم والجلوس في القرض واعذر الجماعة (قوله حينئذ) أي حين اجتماع الشروط المذكورة (قوله كل الخ) أي بان كان (قوله منفردا بالمصلي) أي ولو مسجدا عرش (قوله ولا ينافيه) أي قوله أو قرب منه أو قول المتن

بعد اعنه

بعد (قوله كان فيه) أي في البعد (قوله على ان الامام الخ) قضية الاقتصاص على الامام أن يشير من
 انما دور من المسجد ومنهم قرب المسجد وحضر وامع من جامعهم بعد انهم لا يصلون مع الامام اذا جمع
 فقد عجل بل تخورنهما الى وقتها وان أدى تاخيرهم الى صلاتهم فرادى بان لم يكن هناك من يصلح للامام تفسير
 من صلى وله امر مريد اما من تقويت الجماعة فمصلحهم ع ش (قوله وان كان مقبلا بالمسجد) صرح
 به اظهر برؤيته والوجه تقديسه بما اذا كان اماما او تابعا ولم يزل من عدم امامته تعطل الجماعة نهائية زاد
 شيخنا وقال القليوبي في يمين زلام المسجد ويجاور به ان يجمعوا بالغفلة لضعفه بالنسبة
 للجماعة من اه (قوله وان اتفق الخ) أي وهو من غير أهل المسجد كيدل عليه التعليق أي ومن حبه النهاية
 اما أهله كالجوارين بالآخرة فلا يجمعون على المعتد يستثنى منهم الامام الراتب بجري أي ومن يتعطل
 الجماعة بعد امامته كالمخرجين النهائي وشيئا ومن يعوقه الجماعة اذا أتموا الصلاة الى وقتها لعدم مصلح
 للامامة غير من صلى كالمخرجين ع ش (قوله وان اتفق الخ) هذا تعديدا لقوله المضاف بعد أي فيحصل اشتراط
 البعد في الخارج عن المسجد اه بجري وقال شيئا من ذلك يعلم انه لا يشترط وجود المارق في جميع بيته
 الى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو المسجد اه (قوله ان يجمع الخ) أي بشرط الجمع التي منها
 الجماعة سم وع ش (قوله وفيه) أي في تحصيل الجماعة في صلاة العصر والعشاء (قوله ولا يجوز الجمع
 بخروج الخ) عبارة النهائية تعلم علمنا انه لا يجمع غير السفر والمطر كضروب وبعظا من خوف ودخل وهو
 الاصح المشهور لانه لم يفعل وتدلوا الوقت ولا يتخالف الا بصرح وان اختار المصنف في الرفضه جواز في
 المرض وحرق في الجموع عن ع ثمن أصحابنا جواز ما ذكرنا وقال انه قوي جدا في المرض والرجل اه
 وكذا في الغنى الا قوله الاصح ونظرة ان في وان اختار المصنف الخ (قوله وقال كثير من يجوز الخ) وهو مذهب
 الامام أحمد وقال الاذري انه المتي به ونقل انه نص للسافعي رضي الله تعالى عنه به بعد جواز عمل الشخص
 به نفسه وعلمه فلا يمن وجوز المرض حال الاحرام بما عايناه من سلامة من الاولى وبينهما كالمطر انتهى
 قليوبي وهو واضح خلافا لما وقع في الغنا من عدم جواز تقليده كروى وبجري (قوله واختير جوازه الخ)
 واختاره في المرض وحرق عليه ان المقر قال في الممسكات وقد تفرقت بقوله عن السافعي انتهى وهذا هو
 الاثر بعماس الشر بعقود قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج مقضى زاد شيئا فيجوز تقليد ذلك
 اه (قوله وراي الارفق) أي في ما عسى وشيئا (قوله بشرط التقديم) أي من الترتيب والاولوية
 الجمع في الاولى وتقدم آفغان الكروى والعبري شروط آخر (قوله بنسبة الجمع) أي ودوام المرض
 عبارة الغنى وشيئا بالامر من المتقدمين اه (قوله ما قرره) هو قوله فان كان زادا من شيئا الخ (قوله في
 كلامهم هذا) أي قولهم فمن تيم في وقت الثانية بقدمه الخ (قوله وقضيه) أي جوازا ما ذكر (قوله وعاله)
 أي الحل (قوله لم يسرى) أي لم يشته (قوله لا شغالة البدن) أي بالحي (قوله ونظيره) أي محل الغفل
 المذكور (قوله انتهى) أي ما قبل (قوله وهو الاجماع الخ) نحوه في الايجاب وحرق في شرح الارشاد على
 الاول بل قال في الامداد لا يصح ضبطه بغير ذلك كروى (قوله عما قدمته) أي في ذكر التيام (قوله في ضابطه
 الثانية وهو قوله بحيث يتأذى الخ) كروى

(باب صلاة الجمعة)

هي أفضل الصلوات ونومها أفضل أيام الأسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعني في يومه ستمائة ألف عتيق
 من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد وفي فتنه القبر والجسد انهما ليستظهر مقصودا وانها وقتها

أيضا (قوله على ان الامام الخ) والوجه تقديسه بما اذا كان اماما او تابعا ولم يزل من عدم امامته تعطل الجماعة
 شرح مر (قوله ان يجمع) أي بالشرط هذا من غير ما ذكره الحب فاقبل انه ان يجمع منفردا او يغفروا براد
 المنفرد بان في هذا تقديم الصلاة على غيرها الا في امر والله اعلم

(باب صلاة الجمعة)

ان الامام ان يجمع بهم وان
 كان مقبلا بالمسجد وان اتفق
 وجوز الماطر وهو بالمسجد
 ان يجمع والاحتياج الى صلاة
 العصر والعشاء في جماعة
 وفيه مشقة على سواهم اتمام
 رجوع ثم عاد لا يجوز الجمع
 بخروج وحل ومرض وقال
 كثير من يجوز واختير
 جوازه بالمرض تقدم
 وتأخر او راي الارفق به
 فان كان زادا مرضه كان
 كان يجمع مثل وقت الثانية
 قديمها بشرط جمع
 التقديم أو وقت الاولى
 أنوها بنسبة الجمع وبما
 أفهمه ما قرره ان المرض
 موجودا في التفصيل
 بين يادته وصلى جماعة
 يستدفع ما قبل في كلامهم
 هذا جواز تعاطي الرحمة
 قبل وجود سببها كصفاء
 بالعادة وقضيه حل الغفل
 قبل يحيى الى بناء على
 العادة وعلمه الخفصة بأنه
 لو صبر لحبسها لم يسرى
 بالعلم لاشتغال البدن
 ونظيره ندب الغفل قبل لقاء
 العدو اذا وضع الصوم عن
 القتال اه وضبط جمع
 متأخر من المرض نهائيه
 ما يشق معه فعل كل فرض
 في وقته كشقة الشئ في
 المطر بحيث يتل عليه وقال
 آخرون لا يمن مشقة
 ظاهرة زائدة على ذلك بحيث
 تبع الجالوس في القرض
 وهو الاجمعي على أنهما

متقار بان يكمل عمادته في ضابطه الثانية

(باب صلاة الجمعة)

مما لم يتحقق مقتضاه منصوصه وانتهى اه عش (قوله بقصر به الخ) واسمها تسمية الخضعات بنون
مفتوحة فقف مكسورة فتحتين كما في معنى مهمله فاعلم بمكة مكسورة فقف فالفاء خوه قويسة وكانوا
أر بعز رجلا فليوفو برماوى اه يجبرى (قوله كلهم الخ) هلا آخره ذاع مكاف فانه علم من ثم أيضا
وقد يجب بان معصوده الاعتدال عن ترك المصنفا به وقد رده اذا كان العلم بما هنالك يقتضى الترك
فيبقى ترك قوله مكاف أيضا ويجب بانه يقتضى جواز الترك سم أى لا وجوبه أقول قد أحاب الشارح
عن السؤال الثانى قوله الاتى ذكر الخ وهو أحسن من جواب المحشى (قوله فتلزم الخ) أى قيام تركها
سم (قوله في قضها ظهر الخ) أى فالمراد بالزوم في حقه لزوم انعقاد السبب حتى يجب القضاء لا لزوم
الفعل كروى وعش (قوله وذكر) أى بالبال والعقل بقوله مكاف أى أى المسلم والمكلف وفيه نظر
اذا المسلم غير مذكور فى المتن فلا يصح أن يكون نوطته للمتن الاتى سم وأشار الكروى الى الجوابين
النظر المذكور بماض قوله وذكر أى أى المسلم والمكلف لكن المسلم ذكر ضمنا كاصح به قوله وان لم
يختصها أى وان لم يخص شرطيهما وجوبها لجمع في سائر الصلوات كما هو أول الصلاة لكنهما ذكرا
هنا نوطته لاهو مختص بها اه وفيه ما لا يخفى (قوله مقبر بمعها) أى بالهال الذى تغام فيه شرح بافضل أى
وان اسم الحلقه فراسخ وان لم يسم بعضهم النداء وان لم يستوطنه لكنه لا يحسن من الاربعين كروى
وشعنا قول المتن (وتحوى) أى تكوف وعصى وجوع وعطش معنى ذباية قال عش قوله مر وجوع
وعطش أى شديدين بحيث يحصل جملة مشقة لا تحتل عادة وان تبع التيم اه (قوله وان كان أجبر عين
الخ) انظر اعجابه نفسه بعد جبره الى الحشى فساد بهيته سم وميل القلب الى عدم صحة الاحراز والله أعلم
(قوله ما لم يحش فساد العمل الخ) ومعها قول أن الاجازة متى أطلقت صرفت لخصيصها أما جرح به العادة من
احضار الخبز الى غيره ويعطى ما جرح به العادة من الاجرة فليس اشتغاله بالخبر عذرا بل يجب عليه حضور
الجمعة وان أدى الى تأخير ما لم يكره صاحب الخبر على عدم الحضور فلا يعصى به ينبغي أنه لو تعدى وضع يده
عليه وكان تركه مذهب الى الجمعة تألف كان ذلك عذرا وان تأمل اصل اشتغاله به على وجوبه الى تألفه
لو ذهب الى الجمعة مؤلف في ذلك بقية العمل كالتألف والبناء نحو هاتين الصلوات مطلقا مرسوماه حيث
لم يقد عليه يجب عليه الحضور وان زاد زمنه على زمن صلاته لم يعمل فيه وعبارة الاعباب والعلم أن الاجارة
ليست عذرا فى الجمعة فقد ذكر الشافعي في بابها انه يستثنى من زمنها من الطهارة وصلاة الرتبة والمكتوبة
ولو جعلت بحيث لا يرى انه لا يلزم الاستئذان فكل من ذهب الى المسح للجمعة فى غير الجمعة قال ولاشك
فيه عند بعده او كون امامه يعطل الصلاة انتهى وعابه ففرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة
وتشترط واشترط لانتهائها أن لا يطول زمنها رعاية لحاق المستأخر وكفى بشريخ التيمم بالصلوة رادى
تخلاف الجمعة فاسقط وان طالت زمنها ان معقوباتها يغتفر الصلاة بلا بدل عش (قوله ذلك) أى تعيين
الجمعة على من ذكر أو اشترط وجوب الجمعة بذكر (قوله الأور بعلم الخ) ان نصب فلاشك في ما بعد ان
نصب فبدل من عنوان رفع فغير محذوف أى أو غير محذوف وان رفع أى الأور بعلم أى ان نصب فلاشك في ما بعد ان
كله ذل لا يترك الجمعة مسلم في جماعة الأور بعلم أى على أن لا يعنى لكن وأر بعلم بصد أو وصف بمحذوف
مفهوم من السابق أى من المسلمين فبعد الخ بذكر والخطير محذوف أى يجب عليهم سم بزيادة وعبارة النهاية

(قوله بقصر به الخ) هذا وجوب التمسح في قوله بانه بانه (قوله كلهم من كلامه الخ) هلا آخره ذاع مكاف
فانه علم أيضا وقد يجب بان معصوده الاعتدال عن ترك المصنفا به وقد رده اذا كان العلم بما هنالك يقتضى
الترك هنا فبني ترك قوله مكاف أيضا ويجب بانه يقتضى جواز الترك (قوله فتلزم الخ) أى قيام تركها
(قوله وذكر) أى أى البال والعقل بقوله مكاف أى أى المسلم والمكلف وفيه نظر اذا المسلم غير مذكور فى المتن فلا
يصح ان يكون نوطته للمتن الاتى (قوله نوطته) أى ودفعها لتمام اختصاصها بغيرها (قوله وان كان أجبر
عين الخ) انظر اعجابه نفسه بعد جبره الى الحشى فساد بهيته (قوله الأور بعلم الخ) ان نصب فلاشك في ما بعد ان

بقية على ميل من المدينة
وسلطان أفضل الصلوات
(الحاشية: عين) أى يجب علينا
(على كل) مسلم كلهم من
كلامه أول كتاب الصلاة
(مكلف) أى بالغ عاقل
ومثله كلهم من كلامهم
متعلق بربل نفسه فتلزمه
كغيرها في قضها ظهر الخ وان
كان غير مكفوف ذكرا وان
لم يختصها نوطته قوله
(حذف مقبر) بمعها أو
بما يسع منه النداء (ولا
مرض وتحو) وان كان
أجبر عين ما لم يحش فساد
العمل بغيره كغيرها من
وذلك الخبر الصحيح الجمعي
واجب على كل مسلم في جماعة
الأور بعلم الخ

وهو أي رفع أربع جمعة قد قال ابن مالك وقال أبو الحسن بن عصفور فإن كان السلام الذي قبله لا موصوف
 بار في الاسم الواقع بعد الإلهام أو أقصه ما نصب على الاستثناء أو آخران يجعله مع الإلهام الاسم الذي
 قبله فيقول قام القوم إلا بدانصمو رفعه وقال ابن جني ويجوز أن يجعل الأصغره يكون الاسم الذي بعد
 الأعراب بأعراب ما قبله فيقول قام القوم إلا بدو رأيت القوم إلا بدو مررت بالقوم إلا بدو فرفع ب ما بعد
 الأعراب ما قبله لأن الصفة تتبع الموصوف وكن القياس أن يكون الأعراب على الأول لكن الأحرف أي
 في الصورة لا يمكن أعرابه فيقل أعرابه إلى ما بعد على أنه ينقل عن الصدر الأول أنهم يكتفون المنصوب
 بهيئة ما فرغ لأن ما بعد المنصوب بها أنه يحذف قال عرش لعل انتصاره عليه الصلوة والسلام على
 أربعة لكونهم كانوا موجودين إذ ذلك وبقاس عليهم غيرهم مما يأتي اه (قوله وأمر أطلح) أوجهي
 الواو بجري (قوله فلاجعة أطلح) بيان لمخرجات القوم المستعلى العواشر المرتبة أي فلاجعة
 على من ذكر (قوله على غير مكاف) أي كصبي ومجنون ومعنى علموا السكركان غير العدي إمام العدي
 فقب عليه صلاته أظهر وكذلك التام ثم إن نام قبل دخول الوقت فلا ثم علمه وإن علم أنه استغرق الوقت ولو
 جعة على الأصح ولا يلزمه القضاء فوراً وإن نام بعد دخول الوقت فإن غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج
 الوقت فلا ثم عليه أيضاً وإن خرج الوقت لكنه يكره ذلك لأن غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه وإن لم
 يغلب على ظنه الاستيقاظ ثم ويجب على من علم بحاله أيقاظه حتى لا يفتل في سابق ظاه نيب أيقاظه
 شظنا (قوله ومن أطلح) أي كالتعدي بكرة سم (قوله وسافر) أي سفره ما حوّل في سفره قال في
 شرح الرض ثم إن خرج إلى قرية يبلغ أهلها بناء بلدته لم يشتهل هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تدرك
 سفره سقطها لكل كان بالبلد فوداه بعيدة عن الجامع ذكره البغوي في فتاوه في فصل عدم لزومها في
 غير هذه انتهى وسبق في هذه في كلام الشارح فيقول ويجزم على من لم يشتهل سم (قوله لكن يجب
 أمر الصبي الخ) أي لسبح وضرب على تركها لشركه في (قوله ونسب الخ) في الرض وشرحه لكن
 تسخبه أي المسافر ولقد بان سدو للنجوز إذ أنزوها وأسدوها للفتى والصبي إن أمكن انتهى
 اه سم (قوله ولجوز في بلدتها) أي سن الحضور ولجوز الخ حيث أذن زجها وأكانت خلية ومفهومه
 أنه يكره الحضور للشاب في ثياب بلدته عرش أي وأذن زجها (قوله وكذا مريض) أي بسن له
 الحضور (قوله أطفاه) أي الحضور عرش (قوله وضابطه) أي المريض الذي لا يحب الجمعة عليه تركه
 ويجوز إرجاع الضمير إلى المرض المسقط للوجوب (قوله نازع الخ) أي الأذوى (قوله لم أفهم لها) أي
 لفظة ونحوه (قوله لأن المراد به) أي بقوله ونحوه (قوله الاعتذار الخ) أي غير المرض (قوله ورد) أي
 الجواب (قوله بأنه ذكرها عنها) أي ذكر تلك الاعتذارات عقب لفظة ونحوه (قوله ورد) أي حاله المذكور
 (قوله بأن هذا) أي ما ذكره عقبه خلافاً لما في نسخة الشيخ عرش رشدي أي من قوله أي المرض ونحوه اه
 (قوله والضابط) أي قوله كل مكاف الخ رشدي (قوله كقوله ومكاتب الخ) أي كآه تصرع بعض ما خرج
 بالضابط (قوله وحاصله) أي حاصل الجواب أو ردالرد (قوله ذكر الضابط) أي ضابط الوجوب (قوله ذكرها
 فيما مرض) أي على سبيل النفي (قوله وما تبس الخ) يحذف على المرض أي إذا كراهي المرض وما تبس به
 رشدي (قوله بقوله الخ) متعلق بذكرها (قوله بعض ما خرج به) أي بالضابط رشدي (قوله ونسب)
 بدل منه أن تصبوا أن رفعه مخوف وإن رفعه أمكن توجهه بأن المعنى لكن وأرغمته بمبدأ موصوف
 بمخوف مفهومان السابق أي من السلبين وعيد الخ بديل والخبر يحذف أي لا يجب عليهم (قوله ومن الحق
 به) أي كالتعدي بكرة (قوله وسافر) أي سفره ما حوّل في سفره قال في شرح الرض ثم إن خرج إلى قرية
 يبلغ أهلها بناء بلدته لم يشتهل هذه مسافة يجب قطعها للجمعة فلا تدرك سفره سقطها لكل كان بالبلدة
 وداه بعيدة عن الجامع ذكره البغوي في فتاوه في فصل عدم لزومه له في غير هذه انتهى وسبق في كلام
 الشارح فيقول ويجزم على من لم يشتهل (قوله وسافر الخ) في الرض وشرحه لكن تسخبه أي المسافر

أوامره أوصي أو مريض
 فلا جعل على غير مكاف
 ومن أطلح به ولا على من فيه
 رقدان قل كيايات وأمره
 وخني ومسافر ومريض
 الخبر لكن يجب أمر الصبي
 بها كبقية الصلوات يابس
 ويسن لتسديق أن يأذن
 له في حضورها ويجوز في
 بلدتها حيث لا تقصه أن
 تحضرها كعلم بمنز أول
 صلاة الجمعة وكذا مريض
 أطلقه وشابطه أن يلقنه
 بالحضور مشقة شديدة
 التي في المظن أو الوجه وإن
 نازع فيه الأذوى وإن غ.
 أيضا في قوله ونحوه وقال لم
 أفهم لها فائدة وأجاب غيره
 بأن المراد به الاعتذار المرضية
 في ترك الجماعة ورد بأنه
 ذكرها عنها وروى بأن
 هذا تصريح ببعض ما خرج
 بالضابط كقوله ومكاتب
 إلى آخره وحاصله أنه ذكر
 الضابط مستوفى إذا كراهي
 فيه المرض لأنه منصوص
 عليه في الخبر وما تبس به
 من بقية الاعتذار مشرأ إلى
 القياس بقوله ونحوه ثم
 بين بعض ما خرج به لاهيته
 ومنه ما خرج بذلك القوي
 المجه

أي مما خرج بالضابط أومن يعضه (قوله بما شمل الخ) متعلق بين و (قوله وهو) أي مما شمل الخ قول
 أنتي (على معذور غير خاص الخ) وليس من ذلك ما حوت به عادة المشتغلين بالسبب من خروجهم لبيع
 ونحوه بعد العبر حيث لم يرتفع على عدم خروجهم من ترك مسامحة ما هم فليست بذلك فانه يقع في قري مصرنا
 كسيرا ع (قوله كالرج بالليل) انما تأتي على ظاهر كلامهم أما على ما بحثناه ثم اهـ حيث وجدت
 بالنهار وترتفع على حضور الجماعة معهم مشقة ليل كانت هذا وان كلامهم خرج يخرج الغالب
 فلا يستثنى بصري قال ع ش قال بعضهم يمكن تصو ربحه أي الربح هنا أضاد ذلك في عسدر الداران لم
 تمكن الجماعة إلا بالسعي من القبر فانه يسقط الوجوب عنه لأن وقت الصبح ملحق بالليل اهـ وهو تصو ر
 حسن اهـ (قوله واستشكاه) أي قول المصنف ولا جمعة الخ (قوله من ذلك) أي المرخص في قول الجماعة
 (قوله ويعد الخ) عبارة في شرح العباب وفي الجواهر في بعد الجوع من أعذار الجماعة اهـ ولا بعده
 اذا حق عليه الحضور معه كشقه على المرض بضابطه السابق اهـ وانظر لو تمكن من الأكل الدافع للجوع
 فأنه لا يذرا في حضوره بحيث يفوت الاشتغال به وقد يخرج على ما لو تممداً كل ذي الركب الصكريه
 لا سقطا إلا أن يخشى تخلف نفس لو حضر هلع الجوع سم وقد قدم النهاية والغنى ما لو فاذ ما ذكره
 عن شرح العباب من عدم البعد (قوله وبأنه كسب يخطي الخ) قد يقال لان من غايته الأثر أنه قياس
 أدون سم (قوله مستندهم) أي الأصحاب في قياس الجماعة على الجماعة معني (قوله ويجيب) أي من
 الاشكال الثاني (قوله بما أشرت له آتاه) أي قوله وما حصله الخ كروى عبارة الرشدي أي في قوله
 ذا كراهية المرض لانه منصوص عليه في النسخ اهـ (قوله بل مع بالمرض الخ) بيان للمرض من قوله وهو
 منع قياس الجماعة على الجماعة رشدي (قوله بالنص) أي بالنظر في الصريح المتقدم لجمعة حق واجبا الخ (قوله
 من أعذارها) أي بالجمعة ع ش (قوله وهو) أي ما هو في معنى المرض (قوله سائر أعذار الجماعة)
 لا يفتي ما فيه بصري (قوله سائر أعذار الجماعة) أي ومنه الجوع أي الذي مشقة مشقة المرض كإعذار
 من القياس وهذا يندفع الاشكال الأول وانما يسهل يسهل الخ لعل جوابه من كلامه فخر زمان رشدي
 (قوله فأنصح ما قالوه) أي من أنه لا جمعة على معذور غير خاص الخ ع ش (قوله ومن الأعذار الخ) ومنه
 أيضا الأشقة التي يتجهز اليها وسهلا لضبط الشخص نفسه مع وخشى منه ترايت المسجد كأي التفتؤ ذكر
 الرافعي في الجماعة أن الحبس عذر اذا لم يكن مقصرا فيه فيكون هذا كذلك وأقوى الغوى بأنه يجب لحلاقه
 أهلها والغزالي أن القاضي ان رأى المصلحة في نفسه منع والا فلا وهذا أولى ولو اجتمع في الحبس أو بعون
 فقصا قاله الأسوي فالقياس أن الجمعة تلزمهم واذا لم يكن فيهم من يصلح لاقامته أهل الواحد من البلدان التي
 لا يعسر فيها الاجتماع فاقمة الجمعة لهم أم لا اهـ والظاهر أن ذلك معني ونها يتوخى في باقي السرح
 ترجيح خلاف ما قاله الأسوي قال ع ش قوله عر الاشتغال بتجهيز الميت أي وان لم يكن المجهز من خصوصية
 الميت كأنه واديه بل المتبرع عسادة أهله حيث احتج بالمعذور وأما من يحضر عند المجهز من غير
 معونة الجماعة فالقياس ذلك عذر في حقهم ومثلهم بالطريق الأولى ما حوت به العادة من الجماعة الذين يذكرون
 الله أمام الجنازة ونقل عن شيخنا العلامة الشومري عن جواهر القمولى أن من العذر أيضا ما لو اشتغل برد
 زوجته الناشئة انتهى وهل ملزوم جزم وجهه غيره أو لا فيعفا والقرع عدم الحلق لانه لا يترك الحق
 الواجب عليه لمصلحة تتعلق به وتظهر ولو كان به خصوصية ذكر وجوهه ولو قيل بالحق هذه زوجته

بما شمل القيس كالقيس
 عليه وهو قوله (ولا جمعة على
 معذور غير خاص في ترك
 الجماعة) مما يمكن مجتهدنا
 لا كرجح بالليل واستشكاه
 جمع بأن من ذلك الجوع
 وبعد ترك الجماعة به وأنه
 كسب يخطي فرض العيب
 بما هو سنة أو فرض كفاية
 قاله الرشدي لكن مستندهم
 قول ابن عباس رضي الله
 عنهما لجمعة كل الجماعة
 ويجب بما أشرت إليه
 آتاه وهو منع قياس الجمعة
 على الجماعة بل مع بالمرض
 ان من أعذارها المرض
 فألحقه ما هو في معناه
 مما مشقة مشقة أو أشد
 وهو سائر أعذار الجماعة
 فأنصح ما قالوه بان أن كلام
 ابن عباس مقول ما سلوه
 لأنه لا دليل لما ذكره
 ومن العذرنا

مالوتين المله لظهر يحمل

فيكون عذرا لم يكن بعد اذ لم يجمع وتوله برز وجهه أي حيث توقف ردها على قوائم الجمعة بان كان هو أو هي متبعا للسفر والاذلا يكون عذرا وقوله مرد والظاهر أنه له ذلك بنيت أن يحمله الملم يرتب على ذلك تعاطيل الجمعة على غير أهل الحبس والاحرام عليه ذلك حدث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلها فيه اه عس وعد شختمان العذر هنا تشبيع الحنظة وإطلاقه عندنا في قول عس ومثلهم بالطريق الأولى الخ بل وقوله امام بن محضر الخ أيضا اذا خطو وعند المجهز بن بلامة او نزل ينقص عن التشبيع بلا معاودة فليراجع (قوله) مالوتين المله الخ أي كان انتمرا خارج سم (قوله) ولم يجدها الا بحضرة من يحرم الخ أي أما اذا قدر على غيره كان أمكنه الاستنجاء بمثلا أو تحصيله بغيره ابريق يغترف به ولو بالشراء فلا يكون ذلك عذرا في حقه (وقوله) ولا يغض نظره أي بان ظن منه ذلك ولو لم يظن اذ يرقى عس (قوله) لان في تكليف الكشف حيث ندم من المشقة الخ نعم هو جائز اذا أراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظاهر أو غير هاهن الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضر بن غرض البصر اذا لم يجد له ابدال بخلاف الوقت أفتى بذلك الوالي رحمه الله تعالى شرح مرد اه سم (قوله) وهل من العذر هنا الخ ولو حلف لا يصلي خلفه يدامم الجماعة سقطت عنه فاه مرد ثم قال لكن السقوط بشكل الجحلف لا يزعمونه فاجب واحتاج ان يرفع في الغسل فانه يجب النزاع ولا حنث لا مكر شرعا لان الأثر يفرق ثم قرر بعد ذلك سقوطها سم على المنهج وقال بجران السقوط هو الاقرب ونقل عن شيخنا الزاوي وجوب الصلاة خلفه ولا حنث لانه مكره شرعا وصوره المسئلة أنه لم يكن عالما حين الحلف بانه امام ولا وجبت عليه ولا بحث في كل حلف أنه لا يصلي الظاهر عس عبارة العصري ومن العذر من حلف أنه لا يصلي خلفه ز يذوق في يدامم في الجماعة قبل يصلي خلفه ولا بحث لانه مكره شرعا انتهى قلوب ي اه (قوله) لم يثبت عليه عذرا الخ احتراز عما لو لم يحش ذلك لتعديده بالخلف حدث فالحلف حدث لا يكون عذرا في حق الخالف بل يجب عليه الحلف في حق غيره أولى سم (قوله) مشقة عليه أي على الخالف عليه (قوله) اذا ضا طه السابق أي لم يرض وهو قوله أن يحلفه الخ كردى (قوله) أو ليس ذلك الخ عطف على قوله من العذر الخ (قوله) الى تم قرر أي وفو عفى الامر بقله مبالاة عس (قوله) ولعل الاول أقرب الخ وعليه فاولها لا حنث الخالفه لكن سبق عن الزاوي خلافه عس وفي البحر من الحنفية انه ضعف أي ما سبق عن الزاوي أنه يصلي خلفه ولا بحث (قوله) وعطفهما الخ الانسب لقوله الا فتوان كان المتن الخ وعطف البعض مع عدم وجوب الجماعة عليه الخ (قوله) أيضا أي كالحفظة (قوله) ليسير الخ قد يقال لو عدم تبادلهم من قوله معذرو الخ سم (قوله) وكذا المكاتب أي فيه الخلاف أيضا (قوله) بكم أي في الشرح أيضا (قوله) وان كان المتن الخ أي صنعته حيث لم يفصله بكذا قول المتن (ومن بحث ظهرو الخ) أي كالصبي والعبد والارأوسا سفر بخلاف الجنون ونحوه نهاية ومعنى (قوله) من لا جمعة الى قوله أما قبل الوقت في النهاية الا قوله فقد علم الى المتن وقوله ولو أكل كره به الى المتن (قوله) اجامعا أي لانها اخراأت عن الكاملين الذين لا عذر لهم فاجاب العذر بطريق الأولى وانما سقطت عنهم وفقايم فاشبه مالوت تكلف للمرض بالقيام معني (قوله) قبل الخ واقفه المعنى (قوله) باجرأه أي جمعت (وقوله) أضيف أي من تعدي المصنف بهت جمعة (قوله) بخلاف العفة

قياس أدون (قوله) مالوتين المله لظهر يحمل الخ) أي كان انتمرا خارج (قوله) لان في تكليف الكشف حيث ندم من المشقة بن داخ) نعم هو جائز اذا أراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظاهر أو غير هاهن الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضر بن غرض البصر اذا لم يجد له ابدال بخلاف الوقت أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي رحمه الله تعالى شرح مرد (قوله) لم يثبت عليه عذرا الخ احتراز عما لو لم يحش ذلك لتعديده بالخلف حدث بل الحلف حيث لا يكون عذرا في حق الخالف بل يجب عليه الحلف في حق غيره أولى (قوله) وعطفهما الخ قد يفتي في عطفهما بانه ان يجتزى (قوله) ليسير الخ قد يقال لو عدم تبادلهم من قوله معذرو

أى بدليل صحة جمعة المقيم موضع يغلب فيه وجود الماء ولا يخرج منه - (قوله بل هما سوا الخ) أى
 بل الصفة والأجزاء سواء أن كلامهما لا يستلزم سقوط القضاء على الرجوع ويستلزم على الرجوع كما
 يعلم من جمع الجوامع وغيره سم وعش ولك أن تعيبان كلام جمع الجوامع فيها إذا وقع كلام
 الشارع وكلام القيل فيما إذا وقع كلام المصنفين قول المتن (وله أن ينصرف من الجامع) يشمل من
 كل ذار جكر به وهو ظاهر خصاله لا ينجر وعبارته سم على المنهج هذا يشمل من كل ذار جكر به
 فظنر ما تقدم في الجملة بالهامش انتهت وعبارته ثم لا فرق على الإلاجه بين من كل ذلك لذر أو غيره ولا
 بين أن يعلى مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم أن كل ذلك بقصد إسقاط الجمعة والجماعة أتم في الجمعة ولم
 تسقط عنه الجماعة وقضية عدم السقوط عنه أنه يلزمه الحضور وإن تأذى الناس به واعنده مر انتهت
 اه عش (قوله به) أى بالانصراف نهاية (قوله لا يستلزم الترك) أى تركه الجمعة مع حضوره محلها
 رشدى (قوله وهو صريح فى أنه الترك الخ) فيه بحث لأنه انما هو صريح فى الترك من أصله قبل الحضور
 واما بعدهم والكلام فيه فيجوز أن يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الاستوى وجهان العبد لاحق
 لزمتا لجمعة بل الجواب بما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنفين أن المتبادر من قوله لا يستلزم
 انصرافه لزوم الجمعة وهذه تروى على أن المراد من قوله هنا أنه ينصرف الانصراف المانع من الزوم
 سم وقوله من أن المتبادر الخ يأتى عن عش مما يخالفه قول المتن (من الجامع) يأتى أن يكون حضوره متفق
 باب الجامع مما لا يقي مع مشقة كحضوره فى نفس الجامع حتى يمنع الانصراف منه بشرطه سم (قوله يعنى)
 أى قوله اما قبل الوقت فى المعنى الأول أو كره به الثالث (قوله لأن الغالب الخ) أى وأراد بالجامع
 المعنى القوي أى المكان الذى يجمعون فيه سم (قوله قبل الإحرام) متعلق بقول المصنفين أن ينصرف
 عبارة المعنى واحترز بقوله من الجامع عن الانصراف من الصلاة فإنه يحرم سواها فى ذلك العبد المرأة والخنى
 والمسافر والمرأى ولو يقابلها طهر التلبسهم بالفرض اه (قوله أن تنصرف الخ) أى نقص من أن لا تنصرف
 الجمعة من تحوار أو الخنى والرفيق فهذا له لجواز انصرافه إلى بقية الاستثناء (قوله المانع) أى من
 الوجوب صفة للتقص (قوله من عذر يبرخص الخ) أى من الحق بالمرض كالعنى لا يجسد كالمسافر
 ومعنى (قوله ولو كل كره به) قد مر فادع (قوله وتضرر الحاضر من الخ) ودعا لمانه لوقار ذلك لم
 يكن أى كل ذى الرأى الكره به عذرا مطلقا عش (قوله ولو كل كره به) هل يأتى فيه نظير الاستثناء الا
 فقال الآن يزيد من الحاضر من سم (قوله ذلك) أى قول المصنف ونحوه قول المتن (فيحرم انصرافه
 الجامع فى الوقت) فلا ينصرف حتى إذا لم يلزمه العود الوجه لا فاقا لم سم على المنهزم اه عش
 وحلى وشو برى (قوله ما لم تقم الخ) أى فان أقمت امتنع على المرض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما
 فانما يحرم عليهم الخروج منها فقط نهاية قال عش قوله مر فان أقمت امتنع الخ من أن كان صلي
 الخ (قوله بل هما سوا (الاصول) أى بل هما أى الصفة والأجزاء سواء أى فى أن كلامهما
 لا يستلزم سقوط القضاء فان ذلك هو الصحيح فى الأصول كما يعلم من جمع الجوامع وغيره لا فى أن كلامهما يستلزم
 سقوط القضاء فان ذلك قول مرجوح فى الأصول كما يعلم من ذكر الإضافات أو أهدا الثانى فهو متوع كجائين
 (قوله وهو صريح فى أنه الترك من أصله) فيه بحث لأنه انما هو صريح فى الترك من أصله قبل الحضور واما بعده
 والكلام فيه فيجوز أن يتغير الحكم ولذا نقل هذا المعترض وهو الاستوى وجهان العبد لاحق لزمتا لجمعة
 وكذا أضار الوقت تحوار المرأى داخل فى الوقت بشرطه بل الجواب بما يفهم من الاستثناء الذى ذكره المصنف
 تأمل (قوله به) أى التفصيل فى الانصراف (قوله فى الزمن من الجامع) يأتى أن يكون حضوره متوقفا
 بالجامع مما لا يقي مع مشقة كحضوره فى نفس الجامع حتى يمنع الانصراف منه بشرطه (قوله وأراد بالجامع لأن
 الغالب الخ) أى وأراد بالجامع المعنى القوي أى المكان الذى يجمعون فيه (قوله ولو كل كره به) هل
 يأتى فيه نظير الاستثناء الا نى فقال الآن يزيد من الحاضر من (قوله فى المتن فيحرم انصرافه الخ) المتبادر منه

بل هما سوا كلهما مقرر
 فى الاصول (وله أى من
 لا تنصرف) أن ينصرف) قبل
 تعبيره به لا يستلزم الترك اه
 وليس فى محله لأن الكلام
 فى المصدور الذى لا تنصرف
 وهو صريح فى أنه الترك
 من أصله فتقبل عدم ذلك
 الاستلزام بتجيب حاصل
 كلامه أن جواز الترك من
 أصله للمعذور لا تفصيل
 فيه وإنما التفصيل فى
 الانصراف بعيد الحضور
 (من الجامع) يعنى من محل
 أقامتها وأراد بالجامع لأن
 الغالب أقامتها به قبل
 الإحرام بها لا بعد لأن
 نقصه المان لا يرفع محضوره
 (الامرأى ونحوه) ممن
 عذر يبرخص فى ترك الجماعة
 ولو كل كره به كما مثله
 ذلك وتضرر الحاضر من به
 يستعمل أو يسهل زواله
 بتوقفه يحرم (فيحرم
 انصرافه عند دخل الوقت)
 لزوال المشقة محضوره (الا
 أن يزيد ضرره بانتظاره)
 لعلها فيجوز انصرافه
 تمام

الأذا فتأخض ضرره بان

زاد على مشقة المشي في
الوجل زيادة لا تحتمل
عذره فظهر فيه الانصراف
وان أحرمه أن يقبل الوقت
ففيه الانصراف مطلقا ولو
أعفى لا يجزأ فإذا كان عليه
بعد دخول وقت حرم انصرافه
وأسس ذلك السبكي
وتبعه الاستوى والأدعي
بأنه ينبغي اذ لم يشق على
المعذور الصبر أن يحرم
انصرافه كالمعذور السبي
على به دليله ويجب أن
بعد الدار لم يقم به عذر مانع
وهذا فانه عذر مانع فلا
جامع ثم رأيت شيئا أجاب
بما يؤول لذلك فان قلت فلم
فرق فيه بين دخول الوقت
وعلمه معز والاشقة في
كل قلت لأنه عذر له محتاط
الخطاب بعد كونه الزاميا
ملا بحتاط له قبل كونه
اعلاميا وأما بعد الدار فهو
الزاي فمما استوفى في حق
زود الدار في حق أحرم
بها غير ان سنده وتقرر
بغيره ضرر الاحتتمل
والذي يقبضه ان ان ترتب
على عدم قطعته فوفت نحو
مالك السند قطع كما يجوز
القطع لانتفاء الدار أو نحو
أُس فلا (تنبه) *
ظاهر كلامهم أنه لو كان
أمر بعون نحو المرضي
يجزأ لزمهم إقامة الجعة
ففيه وان قرأنا تعددها
لقيام العذر بهم

الظاهر قبل حضوره قالو جمجوز الانصراف كما لو أخذ من قول المصنف الآتي فلو صلى قبل فوتره فالقول ثم
زال العذر ما لم يفته له سم على التمسح اه (قوله الا اذا تأخض ضرره الخ) أي كسها به ظن انقطاعه
فحضر ثم أحس به بل لو علم من نفسه سبقه وهو محرم في الصلاة لم يكتف به الانصراف كما قاله الأذري ولو زاد
تقرر العذر ما لم يفته له صلاة الامام كان قرأ بالجمعة والناقص جازله الانصراف كما يحتمل الاستوى سواء كان
أحرم معه أم لا تنبيه وفي شرحه بافضل قال ع ش قوله هر فله الانصراف بل ينبغي وجوبه اذا غلب
على ظنه ولو لم يثبت المسجد وقوله هر جازله الانصراف أي بان يخرج نفسه من الصلاة ان كان ذلك في المكة
الاولى وبان بنوى المثل فلو تكمل منفردا ان كان في الثانية بحث لم يحقه ضرر ولا تكمل ولا زلة قطعها
اه (قوله معلقا) أي زاد ضرره بالانتظار ولا (قوله اتفاقا) راجع لقوله وان حرم الخ (قوله واستشكل
ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت سم (قوله أن يحرم انصرافه) أي قبل الوقت (قوله قبله) أي
الوقت (قوله ويجب الخ) ناقض فيه سم رابعه (قوله فب) أي في حضوره الخ الحاضر (قوله قلت لانه
عذر الخ) وفي سم بعد كلامه انتم فواصل الاشكال أن هؤلاء لا مخاطب في حقهم الزاي قبل الحضور ولا قبل
الوقت ولا بعده وإذا انحطط الزامه اذ لم يثبتوا بعد الوقت فخطأوا = ذلك بعد الحضور وقوله وهذا
لا يندفع بما ذكره من الفرق لانه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع اذا لم يخطب قبله مطلقا أو بعده فلهذا
الفرق في أول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل اه وقد يجب ان يحصل الجواب أن الشان
في غير به الدار أن لا مخاطب قبل الوقت الزاميا وما يجاقمه سم نفسه من هذا لا يزيد على غير المعذور
الذي يجوز له الانصراف قبل الوقت وأما اشتراط جواز الانصراف هناك بقصد الرجوع لاقامتها
وعدمه هنا فلا ضرر وأما شق الرجوع وهذا دون هناك (قوله فاستوى بآحقه) أي استوى
المخاطب قبل الوقت والمخاطب بعده في حق بعد الدار في انما الزاميات (قوله قطع) هل جوازها كالمخضر
أو يفرق سم ولعل الأقرب بالفرق بان هذا زيادة على ذلك نأذي سم وعوده وجوب الاحرام من أصله
(قوله لم يزد الخ) الأقرب باليزوم فافقا لمر سم على التمسح اه ع ش (قوله اقيام العذر الخ) علة

تحويل الجمع في هذا الحالة فهذا قد يقع ان المار بقوله السابق أنه ان ينصرف الانصراف المانع لزوم
وهذا لا يندفع الاعتراض السابق بان الانصراف لا يستلزم الترتك (قوله الا اذا تأخض ضرره الخ) أي
كسها به ظن انقطاعه فحضر ثم أحس به بل لو علم من نفسه سبقه وهو محرم في الصلاة لم يكتف به الانصراف
كما قاله الأذري ولو زاد ضرر العذر ما لم يفته له صلاة الامام كان قرأ بالجمعة والناقص جازله الانصراف كما يحتمل
بسته الاستوى سواء كان أحرم معه أم لا شرح هر (قوله واستشكل ذلك) أي جواز الانصراف قبل الوقت
(قوله ويجب الخ) قد يحد من ذلك العذر انما هو مانع لو جوب الحضور راسخة ولو جوب الاسرار بعد ان
زاد الضرر ونجس حذر ولا زيادة للضرر لم يبق ما لا لانه مريد يتخذ ان هذا لا يزيد على غير المعذور الذي يجوز
له الانصراف قبل الوقت لكن بشرط الرجوع لاقامتها وهذا لورجوع وقع في المشقة يقال بل زيد ان
جواز انصراف غير المعذور قبل الوقت مشروط بقصد الرجوع لاقامتها والكلام هنا في المعذور في انصرافه
على قصدا لاعتراضه انما تأمل (قوله قلت لانه عذر الخ) هذا قد يدل على مخاطبة المعذور من بعد الوقت
الزاما وهو ممنوع اذا دخلوا طوبا الزام بعد الوقت لزمهم الحضور وليس كذلك كما يظهر ثم اذا تبرعوا
بالحضور بعد الوقت فخطأوا واحتسب ذلك الزاميا مشروط وعلى هذا فواصل الاشكال ان هؤلاء لا مخاطب
في حقهم الزام قبل الحضور ولا قبل الوقت ولا بعده واذا انحطط الزامه اذ لم يثبتوا بعد الوقت فخطأوا
كذلك بعد الحضور وقوله وهذا لا يندفع بما ذكره من الفرق لانه ان فرضه قبل الحضور فهو ممنوع اذا لم يخطب
قبله معلقا أو بعده فهذا الفرق في أول المسئلة فكيف يسوغ التمسك بها تأمل (قوله قطع) هل جوازها فقط
كما قلناه أو يفرق * (فرع) * اليوم يوم الجمعة بعد الفجر وقبل الزوال اذ لم يفتن الانقيامة وادراك الجعة
هل يجب تركه ويحرم السبب في غير ظاهر وقياس وجوب السبي من الفجر على بعد الدار وجوب تركه وحمة

وايس كالجو حصر الرض مع فسر لان المائع مشتق لحضو و فذال تحضو ومع كونه تابعاً لهم ومع الاستمساك للحضو واما ما سئلنا
فليس فبذلك لان الرض لهم (٤١٢) يحمل واحد كاتقرو ويؤخذ من ذلك ترجم ما قاله السبكي انه لو اجتمع في الحبس اربعون لم تترهم

بل لم تتر لهم اقامة الجثة
فيه لقيام العذر بهم وانيه
بانه لم يعد في زمن اقامته في
حبس مع ان حبس الجناح
كان يجتمع فيه العدد
الكثير من العلماء ورضيهم
فقول الاسنوي القياس
انها تترهم لجواز التعدد
عند عسر الاجتماع فعند
تعدده أولى فيه نظر لان
الحبس عسر مسقطوه
يندفع قوة أيضاً يلزم الامام
ان ينصب من يقيم لهم
الجمعة اه ولو قيل لو لم
يكن بالبلد رضوهم وامنهم
اقامتهم لاجلهم لزم لم يعد
لانه لا تعدد هنا والحبس
اتمامه وجوب حضور
مجلسه او قول السبكي المقصود
من الجملة اقامة الشراة لان في
ذلك لان اقامتهم موجودة
هنا الا ترى ان الاربعين
لو اقاموا هي صفة بيت
واقلوا عليهم بانه بيت
وان قوتوها على غيرهم كما
يعلم بما ياتي (واقرم الشيخ
الهرم والزم) يعني من
لا استطاع المشي وان لم
توجد حقيقة الهرم وهو
انصى الكرم وانما توهي
الابتلاء والعاهة (ان جدا
مركبا) ولو اتمم ما زره
وكونه كجوه ظاهر بأعارة
أي اقامته فيها بان تفتت
المنع من جدارها في انظر
ويجتمعه له في الآتي

لعدم الزوم (قوله كالجو حصر الرض الخ) أي في محل الجمعة (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) قضية لاخذ
منه أنه ظهير موجبه فقياس ما قاله الاسنوي أي الذي اعتمد به النهاية والتميز ومها لا ربعين مرضى أو عيانا
بلا فائدة تسر لهم اقامتهم لاجلهم واما ما أشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضي وعدم حضورهم فلا
يخفى ماؤه ولا تسلم أن التبعة التي ذكرها لم يدخل في الجواب فليتأمل سم (قوله بل لم تتر لهم الخ)
لاوجه لعدم الجواز حيثما التعدد وما استدلل به لايفي بعدم الجواز (قوله مع ان حبس الجناح كان
يجتمع فيه العدد الكثير الخ) لعلمهم منعوا من اقامتها وهي وقائع حاله محتملة سم (قوله فقول الاسنوي
الخ) اعتمد به النهاية والتميز كس (قوله لان الحبس عسر مسقط الخ) للاسنوي أن يقول انما ساقط اذا اجتمع
لحضور محل آخر لا مطلقا فهو عسر مسقط للحضو ولا لقيام الجمعة في محله فالاستدلال بانه عسر مسقط
استدلال ساقط بل لا مشأ له الا لا تنبسط سم (قوله به ينسندفع قوله أيضاً الخ) اعتمد من الزوم سم
عبارة النهاية وحيث وجد في محله وجوب النصب على الامام اه أي انصب الخطب والامام عس (قوله من
يقيم الخ) أي اماما يقيم عس (قوله لا ينافي ذلك أي الزوم (قوله مما ياتي) أي في الشرط من شروط
الجمعة (قوله والزمنا) عطف على الزوم (قوله والعاهة) أي لا تقبل الميز (مركبا) أي على كآثره وجوا
أو معاراولو آدميا كما في المجموع نهاية ومعنى (قوله لم يزر به الخ) أي لا يحمل بمرءته عاهة قال عس هو
نعت لقوله ولو آدميا اه وهو ظاهر من عدم الشارح كالتباين ويجوز كونه نعتا لمركبا وعلى كل فاضيه
ان ذكر من الشيخ الهرم والزم من وضير ركونه لا أدى على الاول وللمركبا الغاية ولو اتمم ما على
الشارح (قوله كجوه ظاهر) أي التقيد بعدم الاذراء (قوله ما عاردا الخ) يجوز تعلقه بالغاية بلا باصل الكلام
فتشمل العبارة حيثما الملك والاعازة والاعازة لا تغير الا أدى لكن سكونه عن الملك في الآتي كعبده به انظر
سم وقد عني كس فتدبر (قوله أي لا مشأ له الخ) فلو وهبه مركبو لم يجب قوله ومعنى عس هو
ويقتضيه قوله سم عن مر وأقره (قوله وأجارة) أي قوله وان قرب في النهاية (قوله وأجارة الخ) وهل
يجب السؤال في الاعازة وكذا الاعازة فيه نظر والذي يظهر وجوب كلف طلب الماء في التيمم وقد يفرق
بوجود البديل هنا برأوى اه يجزى (قوله فاضلة عما يعترف في الفطر الخ) أي يبنى وعن دينه عس (قوله
التيب من يواد مر بالمنع وحاول الفرق بما لم يرض فليجوز (قوله ويؤخذ من ذلك الخ) قضية لاخذ منه
انه نظيره وحيث فقياس ما قاله الاسنوي ومها لا ربعين مرضى أو عيانا بلا فائدة تسر لهم اقامتهم لاجلهم
واما ما أشار اليه الشارح من الفرق بين حضور المرضي وعدم حضورهم فلا يخفى ماؤه ولا تسلم أن التبعة التي
ذكرها لم يدخل في الجواب فليتأمل (قوله انما لو اجتمع في الحبس اربعون لم تترهم الخ) والحبس كما قال
الفرزالي صدر ان نعمنا الحاكم وله ذلك للحضو زها والأقلا وان أفق الغوى وجوب طلاقه لافعله وذكر
الرافعي في الجملة انه عذر ان لم يقصر فيه بكونه كذلك كذا شرح مر (قوله بل لم تتر لهم الخ) لاوجه لعدم
الجواز حيثما التعدد وما استدلل به لايفي بعدم الجواز (قوله مع ان حبس الجناح كان يجتمع فيه العدد
الكثير من العلماء ورضيهم) لعلمهم منعوا من اقامتها وهي وقائع حاله محتملة (قوله فقول الاسنوي القياس
انها تترهم الخ) ويبيح النظر في انه اذ لم يكن فيهم من يصلح فحمل يجوز لواحد من البلد الذي لا يعسر فيها
الاجتماع اقامة الجمعة لهم لان الجماعة مع حضوره أم لا لانها يجوزها بالضرر ولو لا ضرر وقسمه الاوجه
الاول شرح مر (قوله لان الحبس عسر مسقط) الاسنوي ان يقول انما ساقط اذا اجتمع لحضو وحمل آخر
لا مطلقا فهو عسر مسقط للحضو ولا لقيام الجمعة في محله فالاستدلال بانه عسر استدلال ساقط بل لا مشأ له الا
الانبساط (قوله به ينسندفع قوله أيضاً يلزم الامام الخ) اعتمد من الزوم (قوله ما عاردا الخ) يجوز تعلقه بالغاية
لا باصل الكلام فتشمل العبارة الملك والاعازة والاعازة لا تغير الا أدى لكن سكونه عن الملك في الآتي كعبده

لا فرق أعزها ما ياتي في بذل المائع المعسوب في الخ وعالوا باعتدال المسامحة بالارتفاق في بذل التبرع ما بعد فيه
في ساه وقد يفرق بأن الخ يحتمل له أكثر منه لا يجب في العمر الأمرة ولا يجزى عنه أولاً بآخر مثل وجدها فاضلة عما يعترف في الفطرة كجوه

كشقة المشي الخ) فان شق لهما مشقة جديدة لا تحتمل غالباً فلا وان لم يبع التهم منها يقول المتن (والاعى
 يجد الخ) أى فى محل يسهل عليه تحصيله سهادة بلا مشقة عش (قوله قائدا) أى تليق به مراعاته فيها
 يظهر لا نحو فاسق سوى اه يعبرى (قوله ولو باخر مثل) أى أوسر عاؤه ولو كانها يتوقف على شرح
 المنهج (قوله كذلك) أى وجودها فاضلة عما يعبرى الفطر منها أى ومن دينه عش (قوله وان قرب
 الجامع الخ) المنهج وجوب الحضور اذا قرب بحيث لا يناله من زمانه يتوقف على سم ونسختا (قوله مثلاً)
 أى ومثل القرية مقابلدة (قوله أى تعتقد) أى قوله ومن ثم فى المعنى الا قوله ولو بان امتنع الى المتن وقوله أى من
 آخوال المتن ولفظه ان فى قوله وان لم يكن على حال والى قوله ولا تسقط فى النهاية لا ما ذكر (قوله انتم سم الخ)
 جواب ان كان الخ (قوله بل يحرم الخ) أى وتسقط عنهم الجمعة يعلمها الى بلد آخرى نهاية ومعنى قال عش
 ويحتمل الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء فى المصر عزافى تركهم الجمعة فى بلدتهم
 الا اذا تركه تعب فساد شى من أموالهم واحتاجوا الى ما مصر فونه فى نفقة ذلك اليوم الضرور ويقولوا يكونون
 الاقراض اه (قوله تعطيل محلهم الخ) ولو صلاها الاربعون فى قرية أخرى ثم حضر وافر بينهم وأعادوها
 فيها فدينهم صحة تلك الاعادة وهل يسقط عنهم اثم التعطيل أو دفعها اقتصدوا ابتداءه أن يعودوا الى القرية بينهم
 لاعادتها فبه نظر سم ولعل الاقرب الى الذى قد يعرض لهم بعد قصدهم الاعادة ما يمنعهم عنها فلا يمنع ذلك
 القصد الاثم (قوله والذهب البهاى فى بلد أخرى) ظاهره وان كان الذهب قبل الفجر وسبأ فى باب الحج فى
 هامش شرح قول المصنف وأن يخرجهم من غداً الى ما يتعلق به وقد يستدل على جواز الذهب قبل الفجر
 وان تعطل الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر وبحاجب بان المراد أنه ليس لهم الذهب والاستحراق الى قولنا قبل
 بلزومهم العودى وقتها لفظه لا وقد مال مر بعد البحث معه الى امتناع الذهب قبل الفجر بالمعنى الذى ذكره
 سم ولا يتحقق قوة الاستدلال وبمسد الجواب عزافى فيما يأتى فى بحث حرمه بالسفر بعد الزوال ذكر ما روج
 الجواز والاستحراقه ما يأتى هناك أيضاً من الكردى عنه فى شرح أى شعاع وعن ابن الجبال ما وافقه
 (قوله ولو بان امتنع الخ) توقفه مر وجوز ما هو الاطلاق من أنه حيث كان فيهم جمع تصعب الجمعة ثم
 تركوا اذا تهايل بلزوم من ارادها البهى الى القرية يأتى يسع نداهم لانه معذور فى هذه الحالة لانه يملك الجمعة
 والمناعم من غيره بخلاف ما ذالم يكن فيهم جمع تصعب الجمعة لان كل واحد فى هذه الحالة مطالب بالسعى الى
 ما يسع نداه وهو محل جمعة ما لم سم (قوله يعنى معتدل السمع الخ) أى وان كان واحد انهاء يتوقف (قوله
 اذا أصنى اليه) أى فالمدار على البلوغ بالتوقف على (قوله ولو يعتبر كونه فى محل مستواً) قال بان الرفعة سكتو
 عن الموضع الذى يقف به المستمع والظاهر أنه موضع اقامته واسى وبالمر الى هذا الظاهر وقال من سمع من
 موضع اقامته وجب عليه منى لافلا سم على المنهج اه عش أقول ويخالف ذلك قول الشارح أى من آخر
 طرف الخ وأيضاً يلزم على الظاهر المذكور أن بعضهم يجب عليه الجمعة بعضهم لا يجب عليه كلام الشارح
 والنهاية والفتى كما مر من محل مرجع فى تعجب على كلام سماع بعضهم (قوله ان آخر طرف الخ) صدق على
 فيه انظر (قوله ما عارة الخ) فلو وهبه من كروبل لم يجب قبوله للجنة مر (قوله وان قرب الجامع من الخ) المنهج
 وجوب الحضور اذا قرب بحيث لا يناله من زمانه شرع مر (قوله والذهب البهاى فى بلد أخرى) ظاهره وان
 كان الذهب قبل الفجر وسبأ فى باب الحج فى قوله المصنف وان يخرجهم من غداً الى ما مصر وان يخرج
 منهم فى غير يوم الجمعة وان لم يلزمهم والاقبل الفجر مالم تعطل الجمعة بكافة انتهى وسبأ فى هامشه
 ما يتعلق به وقوله مالم الخ يحتمل ان معناه ان اذا تعطلت بسبب غيره جاز أن يخرج بعد الفجر لان معناه ان
 اذا تعطلت بسبب غير وجه قبل الفجر امتنع فلا يرجع وقد يستدل على جواز الذهب قبل الفجر وان تعطلت
 الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر وبحاجب بان المراد أنه ليس لهم الذهب والاستحراق الى قولنا بلزومهم
 العودى وقتها لفظه لا وقد مال مر بعد البحث معه الى امتناع الذهب قبل الفجر بالمعنى الذى ذكره
 أو ليس فيهم جمع كذا (قوله ولو بان امتنع الخ) توقفه مر وجوز ما هو الاطلاق من

ظاهر (ولم يشق الركوب)
 عليهما كشقة المشى فى
 الوصل اذا ضرر (والاعى
 يجد قائدا) ولو باخر مثل
 كذلك فان أقدمه أو جده
 باخر من آخره للثل أو جها
 وفقدها أو لم تفعل عامر
 لم يلزمه وان اعتاد المشى
 بالصاع كما قاله جمع منهم
 المصنف فى تعليقه على
 التيمم خلافاً لآخرين وان
 قرباً للجمع منه خلافاً
 للآخرى لانه قد عُدث
 حفرة أو تصلمه دابة
 فتضرب بذلك (وأهل
 القرية) مثلاً (ان كان
 فيهم جمع نفع) أى تعتقد
 (به الجمعة) لجمعهم
 شرطاً للوجوب والاعتقاد
 الا يتبدل بكونه أو بعين
 كاملين مستوطنين لزمهم
 الجمعة خلافاً لآخرى حنفية
 لاطلاق الأدلة بل يحرم
 عليهم تعطيل محلهم من
 اقامتها والذهب البهاى فى بلد
 أخرى وان سموا السنداء
 خلافاً لجمع رواة انهم اذا
 سموا يتصرفون بين أى
 البلدان شاءوا (أوليس
 فيهم جمع كذلك ولو بان
 امتنع بعض من تعطله
 منها كاهو ظاهر لكن
 (لهم) يعنى معتدل
 السمع منهم اذا أصنى اليه
 ويعتبر كونه فى محل مستو
 ولو شق رأى من آخر طرفه

مستوح عبارة الجبري والمراد بالجمعة ذلك وهو واقف طرف البلد الذي يلي المؤذن بان يكون في محل لا تصرفه
 الهضلة اهـ **قوله** سمائي الخ الاول حذف عما قول المتن (صوت) وان لم يميز الكلمات والحر وحيت علم انه
 نداء الجمعة مر اهـ سم عبارة النهاية والامداد ويعتبر في البلوغ العرف اي بحيث يعلم منه ان ما بعده نداء جهوتان
 لم يميز ثلثات الاذان فيما يظهر خلافه فان شرط ذلك اهـ قول المتن (عال) صادق بانظر ما بحث بسبع من نصف
 يوم وهو مشكل بن حيث المعنى نافية من الحرج فلما لم يميز في شرح العباب قصد بالاعتدال واذا دانه
 غالب الاربعين على نحو ميل بصري عبارة الكردى على بفضل - قوله على الصوت أي معتدل في العلو قال في
 الاعباب لا كالعباس فقد جعله عنه ان صوته سمع من ثمانية اميال اهـ اقول افاقد الاعتدال هنا قول
 الشارح عرفا **قوله** اذا كان يؤذن الخ الاول ترك له اماله واغناء سابقه عنه بصري **قوله** وان لم يكن
 على عال) هذه المبالغة تقتضي الاروم عند سماع الاذان على العالي وان كان لا يسمع ملو على الارض
 ويخالق قوامهم والمعتبر كون المؤذن على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغي اسقاط الرواى كالأثرة قطه
 النهاية والمعنى اللهم الا ان تجعل والاحمال سم **قوله** كطبرستان) هي بقع الباع كسر الراء وسكون
 السين اسم بلاد بالعجم مصباح اهـ عش **قوله** لا الخ) تعال لبقوله سواء الخ **قوله** في هذول الاصوات الخ
 واغناء اعتبر بسكون الاصوات لانها تمنع من الوصول وسكون الارياح لانها تارة تعيق عليه وتارة تمنع من بصري
 ونهاية قول المتن (من طرف بلهم الخ) ضابطها تصح الجمعة فيه بان يتبع القمر قبل مجاوزته عش
 وشو برى قول المتن (لزمتم) ولو سمع الما تبدل النداء من بلدين فيخوضوا الاكثر جماعة اولى فان استوبا
 فالوجه مراعاة الاقرب كظهير في الجماعة ويحتمل مراعاة الابد لكثرة الاجزئاه ومعنى **قوله**
 أر بعون الاول الاربعون بالترديد يعاى أر بعون كملون مستوطنون **قوله** ولواستوتسهموا) المراد لو
 فرضت مسافة لتخلفها عن مسدة على وجه الارض وهي على آخرها السمت هكذا يجب ان يفهم فلما لم
 وقس عليه نظيره في الاولى كذا الخط شيئا الشهاب البراسي بهش المحلى وهرق وجبته وان تبادل من
 كلام الشارح ان الراد ان تقرض القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية قولا
 العاوى الاولى لان في هذا انظار الاخفى اذ يلزم عليه الوجوب في الثانية وان طالت مسافة الانخفاض بحيث
 لا يمكن ادراك الجمعة مع قطعه لعدم الوجوب في الاولى وان قلته مسافة الارتفاع بحيث يمكن ادراكه مع
 قطعها ولا وجه لذلك ثم رأيت شيئا الشهاب البراسي على ان يقتصر في فتاويه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم
 انه التبادر من كلام الشارح سم على حج وعبارة على المنهج تقبذ كركلام البراسي لما تقدم واعتمد
 مر كايه كوهذا وهي مخالفة لما في الشرح مر والاقر بما في سم ووجهه أن السداد على المسقة

انه حيث كان فهم جمع تصحبه الجمعة ثم تركوا اقامتها بلزم من ارادها السبي الى القرية بقا يسمع
 نداءه لانه معدور في هذه الحالة لانه بلاد الجمعة والمناج من غيره بخلاف ما اذا لم يكن فهم جمع تصحبه
 الجمعة لان أحد في هذه الحالة مطالب بالسبي الى ما يسمع نداه وهو محمل جمته **قوله** في المتن صوت) أي
 وان لم يميز الكلمات والحر وحيت علم انه نداء الجمعة مر **قوله** وان لم يكن على عال) هذه المبالغة
 تقتضي الاروم عند سماع الاذان على العالي وان كان لا يسمع ملو على الارض ويخالق قوامهم والاروم
 كعبه والمعتبر نداه بحيث يؤذن كعادته وهو على الارض لا على عال انتهى فكان ينبغي اسقاط الرواى والاهم
 الان تجعل والاحمال فلتماثل **قوله** ولواستوتسهموا) المراد لو فرضت مسافة لتخلفها عن مسدة على
 وجه الارض وهي على آخرها السمت هكذا يجب ان يفهم فلما لم وقس عليه نظيره في الاولى كذا الخط
 شيئا الشهاب البراسي بهش المحلى وهرق وجبته وان تبادل من كلام الشارح أن الراد ان تقرض
 القرية على اول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض في الثانية قولا العاوى الاولى لان في هذا انظار الاخفى اذ
 يلزم عليه في الثانية وان طالت مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراكه مع قطعه لعدم
 الوجوب في الاولى وان قلته مسافة الارتفاع بحيث لا يمكن ادراكه مع قطعها ولا وجه لذلك قلت بشرط في

سمائي بالاداء للجمعة كهلوه
 نطاهر (صوت عال) عرفا
 من يؤذن كعادته في عال
 كان يؤذن كعادته في عال
 الصوت في بقية الايام وان
 لم يكن على عال سواء في
 ذلك البلد الكثيرة النخل
 والشجر كطبرستان وغيرها
 لا تقتصر البلوغ بتقدير
 زوال المانع كما صرح به
 قولهم (في هذول) الاصوات
 والرياح (من طرف بلهم
 لباد الجمعة لزمتم) خبر
 الجمعة على سم النداء
 وهو ضعيف لكن له شاهد
 قوي كايه البهي (والا)
 يكن فهم أر بعون فلا يفهم
 صوت وجبت فيه هذه
 الشروط (فلا) تزمهم
 لعسدهم وانهم قولنا ولو
 تقدر وانه لو غلبت به بقلة
 جيل وسهموا ولواستوتسهموا
 يسمهوا أو انخفضت فلم
 يسمهوا ولواستوتسهموا
 وحيث في الثانية دون الاولى
 فظهر التقدير الاستواء بان
 يقدر زوال العالي وطولوع
 المنخفض

وعدهما ع ش وقوله مخالف لما في الشرح أي شرح مر الصريح فيما يتبادر من كلام القصة عبارته
 مر وهل المراد بقولهم لو كان بخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمع النداء لأن تسقط هذه المسافة أو أن
 نطلع فوق الأرض مسلماتها هذه المفهوم من كلامهم المذكور والاحتمال الثاني كما قلناه هو الدرجة الله
 تعالى في فتاوه انتهت في الجبري عن الحلبي والحفي عن استاده أي ما في النهاية من ترجيح الاحتمال الثاني
 وفي الكردى بعد عبارتي سم والنهاية مانصة فخلص أن الغضة والنهاية متفقان وإن كان قاسم مال
 في حواشي الغضة إلى ما قلناه أو شارل جوع عن موافقة البركني اه وقوله وإن كان قاسم مال الخ فيه نظر
 ظاهر كما يظهر بالتأمل في عبارته المتقدمة (قوله مسامتا لبداءه) ينبغي تنزيح قول ه وبلوغه سم
 (قوله نظر التقدر الاستواء الخ) أي والخبر السابق محمول على الغالب مضي ونهاية (قوله هل) أي لاهل
 القرية الذين يباهيهم النداء نهاية ومعنى (قوله حضر والداخل الخ) أي بصدقة العيدان ونحوها اليها
 ينتهوا ولم يذكرها أو ما للحضر وبيع أسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور وسأمر جمعوا إلى صلحهم أم لا
 ع ش قال الجبري أي ولو لم يولدوا أو رجوا إلى صلحهم اه وفيه موقفة ويظهر أن التشريل يندرج في
 نظائر ما يراجع (قوله قبل دخول وقتها) أي فإن دخل وقت الجمعة فبسلامتهم من الله فملائم يكن لهم
 تركها كما يظهره الشرح ونهاية ومعنى (قوله وعدم العود الخ) فستبقى هذه من إطلاق المصنف فنعني
 ونهاية (قوله مطلقا) ظاهر سواء بدله أنه سافر مهل نداء غيره أو جرى على هذا الظاهر العز بن
 فقال ومن هذا ما يقع في الدال بالذي يف من أن الفلاحين يخرجون للصدقة من نصف الليل ثم يسمعون النداء
 من بلادهم أو من غير ما فحق عليهم الجمعة فيما سمعون منه النداء أو المعتبر ما قاله الحلبي وواقعة العناء من
 عدم الوجوب على نحو الحاصل من آخر حوا قبل الفجر إلى مكان لا يسمعون فيه نداء بلدهم وإن سمعوا نداء
 غيره إلا أنه لا يلزم لهم مسافرون والمسافر لا يجيب عليه جعوتان سمع النداء من غير بلده اه بجبري تصرف
 وباقي سم ما وافقه أي الحلبي وعبارته الكردى قوله مطلقا أي سواء كان السفر بعيد أو قريب لكن
 يلزم أن يقدر هذا أن قطع سفره في أهل المثل إلى بلد يقدره السفر أكثر من ذلك المثل إلى بلد آخر
 من سقوط الوجوب ببوئته الخروج أو بالعمران اه (قوله لانه) أي محل السماع (مهما) أي
 مع بلدة الجمعة التي سافر منها وبالنسبة إليها كجملة منها) أي فكله ليسافر وهذا التعليل ظاهر فيس
 عن الكردى من تفسير الإطلاق عن الحلبي من تخصيص الوجوب بعدم السقوط بمن سمع نداء بلدهم
 وباقي سم ما وافقه أي الحلبي (قوله هل) أي ما إذا كان في النهاية إلا قوله أما إذا إلى المتن (قوله تقسيم لا يجوز الخ)
 أصله إلى ذلك وقوله فإن فرض أن ما إذا كان في النهاية إلا قوله أما إذا إلى المتن (قوله تقسيم لا يجوز الخ)
 أي بأن أقام أو نوى إقامة أربعة أيام بخلاف ما إذا كانت المدّة دون ذلك فإن سمح المسافر من ولا تلتزمه
 الجمعة بصري وقوله إقامة أربعة أيام أو إقامة مطلقا (قوله لا بد من وقتها) أي لوجوبها على جبر مدخله
 فلا يجوز قولها بوقتها بالسفر نهاية (قوله بان يغلب على ظنه الخ) لو تبين خلاف ظنه بعد فاش والسفر غير
 معصية كما يظهر نعم إن أمكن جوده وادراكها فحقه وجوبه سم وع ش (قوله وهو الخ) أي النان
 الغالب ظاهره أن مرد الظن لا يكفي هنا وباقي عن ع ش ما يؤيده لكن قضه ما في محضر غلبة الظن
 أنه يكفي فراجع (قوله هو يردون الظن) أي غلبة الظن مضي (قوله الظن) الأولى ما شغل الظن
 بصري (قوله ويجوز القضاء بالعلم) أي بالظن إن تلك الواقعة كذلك ولكن لا بد من كونه غلبا
 أو جوب في الثانية إمكان الأدوار والأفلا وجوب فيها قالت فامانت بشرط في عدم الوجوب في الأول لعدم
 إمكان الأدوار والانتفاء للوجوب فلا وجه للتفرقة بين الصور تبين على هذا التقدير لا تأمل ما عطف في المعنى
 وأما لا تشتط عنه الدليل فنقول عدم الوجوب ثابت مطلقا بخلاف الوجوب في الثانية فلهذا لا الوجه
 كالإحتمال فليتأمل ثم رأيتان شيخنا الشباب إلى أن اقتصر في فتاوه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم أنه
 المتبادر من كلام الشارح (قوله مسامتا) ينبغي تنزيح قول ه وبلوغه سم (قوله بان يغلب على ظنه ذلك) لو تبين

مسامتا لبداء النداء هل
 حضر والعيد الذي وافق
 يومه جمعة الأصناف
 بعده قبل دخول وقتها وعدم
 العود هل وان سمعوا تخفينا
 عليهم ومن ثم لم يحضروا
 زيارتهم الحضور للجمعة على
 الوجه ولا تسقط بالسفر
 من محلها هل سمع اه
 النداء مطلقا قدامه لانه
 معها كجملة منها) ويجزم
 على من لم يسمعه
 وان لم تدع به كقبول لا يجوز
 له القصر (السفر بعد
 الزوال) لا بد من وقتها (ال)
 أن تمسك الجمعة) أي
 يمكن منها بان يغلب على
 ظنه ذلك وهو مراد
 المجموع بقوله بشرط علمه
 ادراكها إذ كثيرا
 ما يطلقون العلم ولم يدون
 الظن كقولهم يجوز الأكل
 من مال الغير مع علمه
 ويجوز القضاء بالعلم (في
 طريقة) ومقصده كما هو
 ه قوله وبلوغ كذا يحطه
 ولعل الصواب بلوغ اه
 من هاشم الأصل

وحذره لقمه مما تأكله وذلك لحصول (١٦) المقصود وقيد صاحب التعيين بخلافه إذا لم تبطل بسفره جمعة بلده إن كان تمام الأربعين

وكله أخذ مما مر من نفيان
حرمه تعطيل بلدهم عنها
لكن الفسري واضح فإن
هؤلاء معطلون بغير حاجة
يخلاف المسافر فإن فرض
أن سفره أغبر حاجته
ما قاله وإن تمكن منها في
طريقه بما إذا لم يغلب على
طبه ذلك بأن ظن عدمه أو
شد فيه فلا يجوز سفره (أو
يتضرر بخلافه عن الوقت)
لهذا فلا يحرم إن كان غير
سفره معصية فقد انصرف
وقضيت بهجرة الوحشة
فغير مصدر وهو متجه وإن
صوب إلى الأسوي بحث ابن
الرفعة أن يراه وأيده بأنه
لا يجب السفر لما عيّن
لوضوح الفرق فإن هناك
بديلا لها ولا يستظهر
بديلا عن الجمعة بل كل
أصل في نفسه ومعناه أنه
لا يتخاطب بالظهور مادام
مخاطبا بالجمعة بل عند
عدمها لا بداعيا لأن
النقصان إذا لم يجب الانقطاع
جديد فأولى أفعاله شرعا
أن الشارع جعله حيث
فرض الوقت لتعذر فرضه
الأول وهذا يعلم أن قولهم
الآن بل تقضى ظهر فيه
تجاوز وإن الرق في قوله
جمعة صحيح لما لم يقرر
أن الظاهر ليست قضاء عنها
(وقيل الزوال كبعد) في
التفصيل المذكور (في
الجدد إن كان سفره لميلما)
لأن الجمعة مضافة إلى

كان حصل منه بقرينة قوله تركه منزلة العلم فأحفظه فانه دقيق عرش (قوله وحذره) أي قوله أو
مقصوده (الفهم مما قبله) أي من قوله في طريقه (قوله وذلك وقيد) أي الاستثناء (قوله)
مما مر (أي في شرح وأهل القرية) (قوله بخلاف المسافر) حاصله ترك جميع جواز سفره لمصلحة
وإن تعطلت الجمعة لكن هل يخص ذلك بالواحد ونحوه أو لا فرق حتى لو سافر الجميع لم يلزم
أن يكتفى في طريقهم كان جازوا وإن تعطلت الجمعة في بلدهم وبخص بذلك ما قدم من محرم تعطيلها
في محلهما فيه فصار الوجه أنه لا فرق بين علي ع وقديس إلا لوجه التردد في ذلك لانه حدث كان السفر لعذر
مرخصا في تركها فلا فرق في ذلك بين الواحد وغيره عرش (قوله لكن الفرق) الخ وقاله نهاية والغنى كإبنا
(قوله لها) معناه يقول المتن تخلفه سم (قوله وأيده) أي بالأسنوي البحث (قوله فإن هناك الخ) ولأن
الرفعة أن يقول لا جدوى له بعد اشتراكهما في أن لا يقوم مقام الواجب عند العذر نعم فرق بينهما بغير ذلك
وهو أن الظاهر ينكر في كل يوم وليس له تخلاف الجمعة وأنه يغير في الوسائل ما لا يغير في المقاصد
وعبروا بالمرى ولك أن تقول: ويبحث ابن الرفعة أنهم جعلوا من أجله عذار الجمعة فتعوى الناس الرخص
ولا شك أن الوحشة أولى لكونهم عذارا منه فلا أمل بأنصاف اه وقوله ولا شك الخ يحمل تأمل (قوله ومعناه)
أي كون الظاهر أصلا بدلا (قوله حيث) يعني عنه قوله لا تعذر فرضه الخ (قوله أن قولهم لا الخ) أي أنها
في شروط محبة الجمعة (قوله يجوز) أي والإزالة قضاء الغوى (قوله في قوله) أي التي أنغى شروط الصحة
قول المتن (وقيل الزوال الخ) وأوله الغير ولو سافر يوم الجمعة بعد الغيم ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر
سقوط الأثم عنه كما لا يخفى في شهر رمضان وأوجبت عليه ما لم يماره ثم طرأ عليه الموت أو الجنون ثم مر
أقول فيه: فظهر تهديه بالأقدام في ظنوه بعدم سقوطه ولو طرأ زوجته فظن أنها أجنبية فان الظاهر
عدم سقوط الأثم للبين والفرق بين الكفارة والأثم ظاهر فليتأمل اللهم إلا أن يذهب قوط الأثم انقطاعه
لارتياعه من أصله وقد يقال يبقى سقوط الأثم تصحيح الجمعة لا بد من قصد تصحيحها سم وعش قول المتن
(كعبه) بالجاء والصبغ والأول من خط المصنف عرش (قوله في التفصيل) أي قوله أما المسافر في
النهاية وتأتي الآية للحسرة إلى المتن وقوله أولا فلا تقوم له صلاة بعد نكاحه (قوله في التفصيل)
الذكر) أي فإن أمكنه الجمعة في مقصده أو طرأ به أو ضرر بالتفصيل في الرفعة عار والافلاغي ونهاية قول
المتن (في الجديد) والقديم نص عليه في رواية حمله من الجديد أنه يجوز لأنه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال
مفني ونهاية قول المتن (سفره لميلما) أي كسفر تجردو بهل المكروه كما قاله الأسنوي كسفره مفرد نهاية
ومعنى (قوله لأن الجمعة الخ) الأولى ذكره عقب قول المتن في الجديد كافي النهاية والغنى (قوله مضافة إلى اليوم)
أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد الغيم على من شب على طهه عدم الاستيقاظ قبل فوات الجمعة ومنعه
مر أقول وهو ظاهر بديله جواز انصراف العذرون من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذرون عرش

خلاف طهه السفر فلام والسفر غير معصية كالمظهر ظاهر إن أمكن عدمه وإذ كانها تفيد وجوب ذلك
ولو سافر يوم الجمعة بعد الغيم ثم طرأ عليه جنون أو موت فالظاهر سقوط الأثم كإذ جامع في يوم رمضان
وأوجبت عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون بلزمه أن يقول بسقوط الأثم كإذ جامع في يوم رمضان
شرح مر أقول فظهر تهديه بالأقدام في ظنوه بعدم سقوطه ولو طرأ زوجته فظن أنها أجنبية فان الظاهر
عدم سقوط الأثم للبين والفرق بين الكفارة والأثم ظاهر فليتأمل اللهم إلا أن يذهب قوط الأثم انقطاعه
لارتياعه من أصله وقد يقال يبقى سقوط الأثم تصحيح الجمعة لا بد من قصد تصحيحها انتهى (قوله بخلاف
المسافر) حاصله ترك جميع جواز سفره لمصلحة وإن تعطلت الجمعة لكن هل يخص ذلك بالواحد ونحوه أو لا
فرق حتى لو سافر الجميع لم يلزم أن يكتفى في طريقهم كان جازوا وإن تعطلت الجمعة في بلدهم
وبخص بذلك ما تقدم من محرم تعطيلها في محلهما فيه فصار الوجه أنه لا فرق (قوله لها) أي يقول المتن
تخلفه (قوله لوضوح الفرق الخ) قد يقال لابن الرفعة أن يقول لا جدوى للفرق بأن الظاهر أصل لا بدل بخلاف

وظاهر أنه لا يلزمه قبله وإن لم يدرك الجمعة لأنه (وإن كان طاعة) مندوباً وأول واجب (جاء) قطعاً لحرفه لكنه متعذر (ثالث الأهم إن الطاعة كليا لله والله أعلم) فيجزم ثم إن احتياج السفر لاذنك نحو وقوفه مرة أو ثلاثاً نحو (٤١٧) مال وأسير جاز ولو بعد الزوال بل

يجب لا تقادح الأسير أو نحو
 قطع الفرض لذلك ويكره
 السفر إليه الجمعة ما روى
 بسند ضعيف جداً من سافر
 إليه ما دعا عليه ملكاً أما
 السفر إليه بغيره فلا يقطع
 عنه الجمعة طلقاً لأنه في
 حكم التيمم كالحج من الباب
 قبل هذا وحيث حرم عليه
 السفر هناك لم يفرخص سالم
 قفت الجمعة بحسب ابتداء
 سفر من الآن كما مر (ومن
 لأجعة عليهم) وهم البلد
 (تسن الجعافة في ظهورهم
 في الأصح) للعموم الأدلة
 الطالبة للصلاة ما من هم
 خارجوها فتسن لهم إجماعاً
 (و يخففونها) كما أنها مندوباً
 (إن خفي عذرهم) لثلاث
 ينهما بالربصة من صلاة
 الإمام ومن ثم كرهه أهلها
 جند مع بخلاف ما إذا كان
 ظاهر الأذلة (و يندب
 أن أمكن زوال عذره)
 كقصر برجال العقب ومريض
 يتوقف الشفاء وإن لم يظن
 ذلك تأخير ظهره إلى التماس
 من أدراك الجمعة بأن
 رفع الأمام رأسه من ركوع
 الثانية أو يكون بمسح
 لا يصل منه على الجمعة لا
 وقد وقع رأسيه على الأوجه
 رجليه لفصل فرض أهل
 الكمال ثم لو أثره وهاضتي
 يق من الوقت فستؤدى مع
 وكهاتم بسن تأخير الظهر

يهدف وتقدم عن شعثنا ما وافقه (قوله وظاهر الخ) أي تعامل بالذكور (قوله لانه) أي بالسبي قبل
 الفجر (قوله دواباً وجاباً) كسفر زيارته وقصلي اتصل به وسلم وسفر حج نهاية وغنى (قوله فيجزم) أي
 التفصيل المذكور سم (قوله نحو وقوفه في الخ) وما حصل بالتعميم وطه الكفار لاحتياجهم دار
 الإسلام ولا يبعد أن يدخل به ويزوجته الناشئة (قوله أو نحوهم) أي كذا ذكره سم أي وانقاذ الحاجة
 وطه الكفار معنى ونهاية (قوله يذكره السفر الخ) ولا يجرم هل وإن تعطلت بغير وجهه ببلده فمختلف
 فاطلاق الشارح امتناع السفر من مكة يوم التزوية إذا لم يبق من تعهده الجمعة في حاشية الأيضاح
 ومختصره في الحج من شرح مختصر الأيضاح وسوى عليه الجمال الرمي وإن عان في شرحه على الأيضاح
 والاستاذ أبو الحسن البكري في شرح مختصر وهو ظاهر كلام الشارح في الحج من التفتة وقال العلماء إن
 قاسم في شرح أبي شجاع ظاهر كلامهم أنه يجب شغل السفر فلا فرق بين أن يرتد عليه فوات الجمعة على
 أهل محله بأن كان غلام الأربيع أو لا وإن بحث بعضهم خلافه وظاهر أنه لا فرق بين سفر الكافر أو المؤمن
 انتهى وقال ابن الجليل في شرح الأيضاح التقيد بمقام من تنعده قبل ظهر وجهه فلا يجب على الشخص
 تصحيح عبادة غيره فليست انتهى اه كروى على باطل وقدم عن ع ش ما يؤيد (قوله ويكره السفر إليه
 الجمعة) هذا إن قصد الغرل من الجمعة والأفلاذ كرهه الأصمعي حرمي (قوله دعا عليه ملكاً) في قولان
 لاختصاص الله من سفره وأما أنه على قضاء لحيته حتى وشعثنا (قوله مطلقاً) أي سواء سافر يوم الجمعة أو
 قبله (قوله وجب حرم) أي قوله ومن ثم قالوا في معنى الآية أو يكون جعل إلى إيجاب (قوله فيحسب ابتداء
 سفر من الآن) ينبغي إذا فصل للحل لوجه من لم يركها أن يتعذر سفر من الآن وإن كانت في ذلك الوقت
 لم تفصل في عملها على حج اه ع ش ويصدق قول الشارح لا في أو يكون جعل لا يصل الخ (قوله كما مر)
 أي في شرحه ولو أنشأ السفر أعيا بما نأب كروى (قوله وهم بالبدل) أي قوله ثم أرى بينهم في النهاية الآية أو
 يكون جعل إلى إيجابه وقوله ومن ثم في التنبية وقوله وليس الوجهنا (قوله وهم بالبدل) أي ببلد الجمعة معنى (قوله
 خارجوها) أي في غير بلد الجمعة معنى ونهاية (قوله بالربصة الخ) أي أو بثلثة الجمعة ساهل معنى ونهاية (قوله
 ومن ثم كره ما ظهر حاله) وهو كمال الأذى يظهر إذا أقاموها بالسجل معنى ونهاية (قوله بخلاف ما إذا كان
 ظاهر الخ) أي كمال الأذى نفس الظاهر شرح باطل ونهاية (قوله أو يكون جعل الخ) أي فلا يسن التأخير عنها
 إلى الرفع سم (قوله لو أثرها) أي الجمعة (قوله لم يسن تأخير الظاهر الخ) بل ينبغي حرمه حيث لم يرد فعل
 الجمعة سم (قوله ولا يشكل الخ) يعني أنها هاتفي المعذورين وما في قوله لو أصر الخ في غير المعذورين فافترا
 كروى (قوله ما هنا) أي من نصه برأيس بما ذكر (قوله قولهم) أي لا في غير المعذورين (قوله
 أنهم بعد اشترا كهم في أن كلاً يقوم مقام الواجب عند العذرة كإلزام التيمم لعذر الوضوء فلو كان الظاهر
 لذلك ثم فرق بينهم انفسد ذلك وهو أن الظاهر ينكر في كل يوم وليلة بخلاف الجمعة أنه يغتفر في الوسائل
 ما لا يغتفر في المقاصد (قوله فيجزم) أي على التفصيل (قوله أو نحوهم) أي كذا ذكره عرفت لا يجب تأخير العشاء
 لأدراك كمالها كظاهر (قوله وجب حرم عليه السفر الخ) قال في الأنوار وأذيان لا مكانها في طريقه فعله
 حضور واجب أمكن اه وكان يمكن أن لا يلزمه حضورها حيث لم يقصد تركها عند ابتداء السفر بل عرض
 له ذلك قصد لا نهى صاحب السفر وعدم مسافر أو شئت حكم المسافر كان الانصراف من صف القتال لا يمنع
 الأعلى فاصدر العذر عن أنه إذا انصرف بقصد التخيير لا يلزمه العود فليست أم (قوله فيحسب ابتداء سفره من
 الآن) ينبغي إذا فصل للحل لوجه من لم يركها أن يتعذر سفر من الآن وإن كانت في ذلك الوقت لم تفصل
 في عملها (قوله أو يكون جعل لا يصل الخ) أي فلا يسن التأخير عنها إلى الرفع (قوله لم يسن تأخير الظاهر قطعاً)

(٥٣ - (شرواف وابن قاسم) - ثاني) قطعاً كما قاله المصنف ولا يشكل ما هنا بقوله لو أصر
 بالظهور قبل السلام ولو أصر السلام يصح لأن الجمعة ثم لازمه فلا ترتفع الإيقين بخلافها ومن ثم قالوا لم يعلم سلام الأمام خطأ حتى يعلمه

أر بعون كملون الخ) يجري هذا الكلام في الوعد حيث تمتع التعداد وجب استئناف الوعد معهما معا أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف سم (قوله وان لم يأس الخ) أي يضيق الوقت عن واجب الصلاة والحطبتين (قوله قال بعضهم) لعلمه وأدبه الشهاب الرمي (قوله الخطاب بها يقينا) أن أر يد الخطاب بها يقينا في الجمله لم يقد أوفى هذه الحاله فهو أول المسئلة فلا يستدل به لانه استدلال بعمل النزاع فليتمل سم (قوله فلا يخرج عنه الألباس يقينا) قد يقال البأس العادي حاصل يقينا وهو كاف سم (قوله وليس) أي ما هنا (من تلك القاعدة) أي لا أثر للمتوقع (قوله لم يعارض متيقنا وهنا عارضه الخ) في هذا التعبير توقفه لعل حقه لم يصاحب متيقنا وهنا صاحب الخ (قوله وهنا عارضه يقين الوجوب) فيهما مخرج سم أنفا (قوله لم يخرج عنه الألباس من هنا) نعم لو كان عدم أعادتهم لها أي الجمعة أمر أعاديا لا يختلف كقبي بلدتا بعد أقامتها أولا لتجفع الظهور وان لم يضق وقته عن فعلها كشاهدته من فعله والولدر جملة تعالى كثيرا شرح مر اه سم قال عرش قوله مر الألباس البأس الخ وهو سلام الامم منها أو ما قبل السلام فلم يأس لاحتقال أن يترك الامم ترك ركن من الأولى فتكمل بالناتق يوق عيسى مرة يأتي بها وقوله مر نعم لو كان الخ استدلال على ما فهم من قوله مر الألباس البأس الخ أن هؤلاء من حقهم أن لا يفعلوا الظهور الاعتداف وقتصحت لا يمكن فعل الجمعة خطبتها اه عرش وقال الرشيد في قوله مر نعم لو كان عدم أعادتهم لها الخ أي فيما إذا تمت جمعة واحدة لغير صلحة واحتل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحاله يجب عادة الجمعة كما يأتي وجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله النظر لعادة وقصدته وان كانت صورة الاستدراك فيها إعادة الجمعة والاستدراك عليه جمعة تبدأ وكذا أراد بالاستدراك تعبد الصور المذكورة قبله بأن يجعلها إذا كانت تلك العادة يمكن تحلفها اه (قوله مر حوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول انه عام من عادتهم ذلك سم (قوله ولوصلى) إلى المنز في الغنى والنهاية (قوله ولوصلى الظاهر الخ) عبارة النهاية وتولي زال العذر في أثناء الظهور قبل فوات الجمعة آخرتهم ونسب لهم الجمعة تم ان بان الختبر حلاله لبين كونه من أهل الكمال ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهور ففعلها جاهلا بعتقه سم عليه قبل فوات الجمعة وأخطأ للرمي ثبات أن عتقه فواسية أو ان يوفى من ظالم أو غيرهم ثم يأنس غيبته بما رواه أشبه ذلك والظاهر انه يأنس محضو الجماعة في ذلك اه أي جيع ما ذكر عرش (قوله ثم زال عذره الخ) مثله اذ زال في أثناء الظهور كقبي الروض وغيره سم (قوله فتزومه) أي لبين أنه من أهل الكمال فان لم يتمكن من فعلها فلا شيء عليه لانه أدى وظيفة الوقت مغنى وهو ظاهر صنيع الشارح أيضا وفي الجبري عن الرمادي وان لم يتمكن من فعلها أعاد الظهور لبين أن في غير محلها ولا يلزم قضاء كل ظهر جمعة تقدمت لوقوع ظهر التي بعدها قضاء عنها اه وفي عرش عن سم ما رواه عباره قوله مر ثم علمه قبل فوات الجمعة الخ قضيته أن ما مضى قبل يوم التمكن من فعل الجمعة لا قضاء لشيئ منه لعدوه ولكن في سم على المنهج ما نصه من ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهور وقبل فوات الجمعة لم يكن لولم يعلم بعقمة حديثه واستمر مدة يصلى الظهور قبل فوات الجمعة تزومه قضاء ظهر واحد لان أول

بل ينبغي حوسم حديثه في دفع الجمعة (قوله أر بعون كملون يبداء علم من عادتهم سم الخ) يجري هذا الكلام في الوعد حيث تمتع التعداد وجب استئناف الوعد معهما معا أو الشك في ذلك واعتادوا عدم الاستئناف (قوله الخطاب بها يقينا) أن أر يد الخطاب بها يقينا في الجمله لم يقد أوفى هذه الحاله فهو أول المسئلة فلا يستدل به لانه استدلال بعمل النزاع فليتمل سم (قوله فلا يخرج عنه الألباس يقينا) قد يقال البأس العادي حاصل يقينا وهو كاف سم (قوله وليس) أي ما هنا (من هنا) نعم لو كان عدم أعادتهم لها أي الجمعة أمر أعاديا لا يختلف كقبي بلدتا بعد أقامتها أولا لتجفع الظهور وان لم يضق وقته عن فعلها كشاهدته من فعله والولدر جملة تعالى كثيرا شرح مر اه سم قال عرش قوله مر الألباس البأس الخ وهو سلام الامم منها أو ما قبل السلام فلم يأس لاحتقال أن يترك الامم ترك ركن من الأولى فتكمل بالناتق يوق عيسى مرة يأتي بها وقوله مر نعم لو كان الخ استدلال على ما فهم من قوله مر الألباس البأس الخ أن هؤلاء من حقهم أن لا يفعلوا الظهور الاعتداف وقتصحت لا يمكن فعل الجمعة خطبتها اه عرش وقال الرشيد في قوله مر نعم لو كان عدم أعادتهم لها الخ أي فيما إذا تمت جمعة واحدة لغير صلحة واحتل سبق بعضها ولم يعلم في هذه الحاله يجب عادة الجمعة كما يأتي وجه تعلق هذا الاستدراك بما قبله النظر لعادة وقصدته وان كانت صورة الاستدراك فيها إعادة الجمعة والاستدراك عليه جمعة تبدأ وكذا أراد بالاستدراك تعبد الصور المذكورة قبله بأن يجعلها إذا كانت تلك العادة يمكن تحلفها اه (قوله مر حوا بذلك الخ) فيه نظر إذ ليس في ذلك القول انه عام من عادتهم ذلك سم (قوله ولوصلى) إلى المنز في الغنى والنهاية (قوله ولوصلى الظاهر الخ) عبارة النهاية وتولي زال العذر في أثناء الظهور قبل فوات الجمعة آخرتهم ونسب لهم الجمعة تم ان بان الختبر حلاله لبين كونه من أهل الكمال ولينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظهور ففعلها جاهلا بعتقه سم عليه قبل فوات الجمعة وأخطأ للرمي ثبات أن عتقه فواسية أو ان يوفى من ظالم أو غيرهم ثم يأنس غيبته بما رواه أشبه ذلك والظاهر انه يأنس محضو الجماعة في ذلك اه أي جيع ما ذكر عرش (قوله ثم زال عذره الخ) مثله اذ زال في أثناء الظهور كقبي الروض وغيره سم (قوله فتزومه) أي لبين أنه من أهل الكمال فان لم يتمكن من فعلها فلا شيء عليه لانه أدى وظيفة الوقت مغنى وهو ظاهر صنيع الشارح أيضا وفي الجبري عن الرمادي وان لم يتمكن من فعلها أعاد الظهور لبين أن في غير محلها ولا يلزم قضاء كل ظهر جمعة تقدمت لوقوع ظهر التي بعدها قضاء عنها اه وفي عرش عن سم ما رواه عباره قوله مر ثم علمه قبل فوات الجمعة الخ قضيته أن ما مضى قبل يوم التمكن من فعل الجمعة لا قضاء لشيئ منه لعدوه ولكن في سم على المنهج ما نصه من ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهور وقبل فوات الجمعة لم يكن لولم يعلم بعقمة حديثه واستمر مدة يصلى الظهور قبل فوات الجمعة تزومه قضاء ظهر واحد لان أول

(تدبسه) أر بعون كملون يبداء علم من عادتهم أنهم لا يقربون الجمعة ففعل لمن تزومه اذا علم ذلك أن يصلى الظهور وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم نعم اذا لا أثر للمتوقع وفيه نظر بل الذي يقبله لا اله الا واجب أصالة الخطاب بها يقينا فلا يخرج عنه الألباس يقينا وليس من تلك القاصدة لانها في متوقع لم يعارض متيقنا وهنا عارضه يقين الوجوب فلم يخرج عنه الألباس من هنا رأيتهم مر حوا بذلك حيث قالوا لورثتها أهل بلد لم يصح ظهروهم حتى يضيق الوقت عن واجب الحطبتين والصلاة ووصلى الظهور ثم زال عذره وأمكنه الجماعة لم تزومه بل تسن له الان كان حشني واتضع بالذكورة فتزومه (و) يندب (لغيره) وهو من لا يمكن زوال عذره (كأثره والزمن) العابر عن المربوب

ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعية تغتبط الظاهر الذي فعله في الجمعية الثانية بتوقيع
 قضاه من هذا الظاهر وهكذا هذا هو الظاهر وقفا للشيخ الطبراني في قوله لم يعلم أنه كان يصلي قبل قوت الجمعية
 أو بعده فلا يبعد أن الحكم كذلك لأن الأصل بعد العتق هو وجوب الجمعية طمأنينة أهله وقضته أنه لو صل
 بالعتق بعد قوت الجمعية وجب عليه فعل الظاهر ولو بعد خروج وقتها وظاهر أن صلته الأولى غير صحيحة
 لكنه قد يخالفها فمما فهمه قول الشارح من عدمه قبل قوت الجمعية أه عس (قوله وقد عزم الخ) مع
 قوله إلا أن ما لو عزم الخ هذا التفصيل ما استأذنه النوى ودون ما أطلقه عن اختيار الخ اسانين وقال انه
 أصح من نذب التجمل فكان مراد الشارح الإشارة إلى حمل اختيارهم على التفصيل سم واعتدلتهم
 والمغنى والنهاية أطلق المنهاج عبارتها قال في الر وضو المجموع هذا أي نذب التجمل مطلقا هو اختيار
 الخ اسانين وهو الاعم وقال العراقيون هذا الكلام فيسقطه تأخير الظاهر حتى تقوت الجمعية والاختيار
 التوسط فيقال ان كان جازما بأنه لا يحضر هوان تمكن منها استحبة تقديم الظاهر وان كان لو تمكن أنشط
 حضرها استحبة التأخير قال الأثرى وما ذكره المصنف من التوسط حتى أيداه لنفس وقوله ان كان جازما
 بردها في غير ذلك بهما جازم عدم الحضور وكمن جازم بشئ ثم أعرض عنه انتهى في القاموس في المتن أه
 بخلاف (قوله أو أنشط) وفي القاموس والمختار انه من باب علم وفي المصباح انه من باب ضرب فبلى هذا فيه
 لغتان حتى أه يعبري (قوله ولو فاتت غير المذكور الخ) أي فاته بغير عذر بدليل العلة الأولى لا يتوالت في
 عن هذا التقيد وقوله غير المذكور وقوله سم (قوله وأيس منها) أي بأن يسلم الامام (قوله شبه) أي
 النصبان (قوله وإذا فعلها منه) أي الظاهر في الوقت مع التأخير (قوله إلا أن) أي بعد قوت الجمعية (قوله أي
 شروط غيرها) أشار به إلى أنه ليس لغير الجمعية شرط واحد ولو أن الشرط بمعنى الشرط ويمكن الاستغناء
 عن التأويل انذ كور يجعل الاضافة لا اشتراق أي مع كل شرط من شروط غيرها عس (قوله شروط
 خمسة) لا ينافيه هذا في المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد أو بعين شرط مستقلا لاختلافها عس قول المتن
 (أحد هاتوا الظاهر) أي خلافا للامام أحد فقال يجوز اهتدال الزوال والمغنى عس (قوله بان يبق الخ)
 أي بقينا أو طنا سم وعس (قوله ما يسع الخ) ومعلوم أنه يخرج منها بالتسليم الأولى وعليه فلو أتى بها
 فدخل وقت العصر هل يتمتع جلده لانه بالتسليم الثانية أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانها تابعة لما وقع
 في الوقت فايراجع عس أقول فاس الحديث عقب التسليم الأولى الأولى (قوله لا يتابع الخ) لانها
 فرضاة وقت واحد فلم يختلف وقتها وكلاهما حضر والسفر مغنى ونهاية (قوله وسرى عليه الخلفاء الخ) أي
 فصار اجاء فعلها (قوله ولو أمر الامام) إلى قوله ولو شلف في النهاية الاقوية أو بعدهما وقوله على ما قيل إلى والغاة
 (قوله ولو أمر الامام بالمدارة الخ) كان المراد بالمدارة فعلها قبل الزوال وبعدمها تأخيرها إلى وقت العصر
 قال بكل منهما بعض الأئمة ولا بعد فدون لم يبق المصلى القائل بذلك لسانا أن حكم الحاكم برفع الخلاف
 ظاهر وأما لو أصاب في النكاح في الوقت في نكاح بغيره في ما يصح ذلك وظاهر أنه في ذلك في كل مختلف
 فيه كعكها خارج خطه لا ينفصل ولا يحتمل بقاء العبارة على ظاهره من أن المراد بالمدارة فعلها في أول الوقت
 وبعدها تأخيرها إلى آخر وقتها يصري وقوله ولا بعده في الوقت فمما ظهر قائلهم صرحوا بأنه يجوز للأمام
 أن يدعو الناس إلى مذهبه وان يعرض بأوقات صلوات الناس ويأله انما يجب امتثال أمر الامام بالمدارة

وقد عزم على عدم فعل الجمعة
 وان تمكن (تجملها) أي
 الظاهر بحفاظته على فضلة
 أول الوقت أمالي عزم على
 أنه ان تمكن أنشط فعلها
 فيسبب تأخير الظاهر لياس
 منها ولو فاتت غير المذكور
 وأيس منها لم فعل الظاهر
 فور الانحصان بالتأخير
 هنا شبهه بخروج الوقت
 وإذا فعلها منه كانت أدلة خلافها
 لكثير من أن الوقت الآن
 صار لها (ولصحت مع شرط)
 أي شروط (غيرها) من
 المجلس (شروط) خمسة
 (أحد هاتوا الظاهر) بأن
 يبق منسما يسعهم لمع
 الخطبتين لا يتابع وه
 البخاري وعس في الخلفاء
 الراشدون فمن بعدهم ولو
 أمر الامام بالمدارة

الفتن اذا بان حاكمها وظاهر نظير العلة المذكورة وهم اطراف الصبي اذا صلى الظاهر ثم بلغ بالنسب والاختلاف
 قبل قوت الجمعية لانه لم يكن من أهلها حين صلى الظاهر انتهى (قوله وقد عزم على عدم فعل الجمعة وقوله
 إلا أن ما لو عزم الخ) هذا التفصيل ما استأذنه النوى ودون ما أطلقه عن اختيار الخ اسانين وقال انه أصح
 من نذب التجمل فكان مراد الشارح الإشارة إلى حمل اختيارهم على التفصيل سم واعتدلتهم
 وأيس الخ أي فاته بغير عذر بدليل العلة الأولى لا يتوالت في عن هذا التقيد وقوله غير المذكور وقوله أه
 أحد هاتوا الظاهر) فلا تقضي جمعة عمل منها كذلك حتى لو صلى جمعة بمنزلة صلتها حتى خرج الوقت لم

بمسحبه أو مباح فيه مصلحة عامة فكيف يجب باطننا امتثال أمره بتقديم الجمعة على وقت الظهر أو تأخيرها عنه
الحرام وقوله لما سألتني أن أحكم لك في رفع الخلاف الظاهر المنع فإن الحكم الشرعي معتبر في حقيقة تعلقه
بغير زمانها وليس كذلك خلاف ما يأتي في التكاح وعلى فرض كونه حكماً فهو حكم فاسد موجب للمحرم لا ينفذ
باطناً فتجوز على كلام الشارح على ظاهره من أن المراد بالبادر فعل الجمعة أول وقت الظهر وبعد ما فعلها
في آخره كما هو ظاهر من منع النهاية ومن صريح اقتضار ع ش على هذا المراد والله أعلم (قوله بها)
أو بغيرها من بقية الصلوات ع ش و (قوله أو وعد بها) فيه تأمل سم على حج ولعل وجهه أنه إذا أمر
بغيره مطلوب بالإيجاب امتثاله و رده إذا ما صرحوا به في الاستسقاء من وجوب امتثال الامام فيما أمر به مالم
يكن محرم ما دل أنه قد يكون التأخير هنا لهلجة وآخا الامام اه ع ش وقوله مالم يكن محرم ما شمل لمباح
لا مصلحة فيه والمكر وهو مظهر ظاهر كما علم بمراجعة باب الاستسقاء (قوله فلا يجوز الشرع) إلى المتن في
المنع (قوله مع الشك) لعلم المراد بالشك الاستواء أو معرجهان الخبر وفان ظن البقاء فتعين الجمعة سم
على المنهج وظاهره ما لم يكن الظن ناشئاً من اجتهاد أو نحو وهو ظاهر لا اعتدالاً لصل فلا يحرم بالظهور
ظاناً خروج الوقت فحينئذ تبين عدم انعقاد الظهر فرضاً ووقع فلا مطلقاً لم يكن عليه ظهر آخر ولا
وقع عنه فان كان الوقت باقياً يمكن فسه فعل الجمعة ففعله ولا تقضى الظهر ع ش (قوله ولا تقضى اذا فاتت
الخ) هل سنها كذلك حتى لو سئل بمجرى تدورك سنها حتى خرج الوقت لم تقض أولاً بل يقضيها بان لم يقبل
فرضها القضاء فيه نظر فارجح سم على حج واستظهر الزركشي أنها تقضى وتقل عن العلامة شيئاً
الشوري مثله وجهها بأنها تابعة للجمعة صحيحة ودلنا على عدم النفل الوقت ليس قضاءه ع ش (قوله
النصب) أي على الحالية ع ش (قوله على ما قبل) مبنى هذا القول على أن الظهر قضاء الجماعة وجهه قساق
الرفع من عدم دلالة على انتفاء قضائهم مطلقاً بخلاف النص لئلا ينعى أن الذي قضى وهاجعة لكنها تقضى
ظهوراً (قوله ومراً نقاً) أي قبل قوله وقبل الزوال كبعد سم (قوله والغاء) أي قوله ولكن (ردى) أي المنع
القول به لا اعتدالاً (قوله لأن بينهما الخ) أي بين اشتراط وقت الظهر وعدم القضاء شيء آخر وهو
القضاء جمعي ظهر يوم آخر فلا ينعى مع الاشتراط عدم القضاء حتى يؤخذ منه كرى (قوله وللزوجه
الخ) استشكله سم واجبه (قوله أن المراد بالظهور) أي في المتن قول المتن (فروضاً الخ) أي أو شك في ذلك
منهج اه سم (قوله ولو احتجلاً) ينبغي أن يكون إشارة إلى تأخير الشك فقط أي التردد مع استواء دون

تقص أولاً بل يقضيها بان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فارجح سم (قوله أو وعد بها) فيه تأمل (قوله مع
الشك) بما مراده (قوله على ما قبل) مبنى هذا القول على أن الظهر قضاء الجماعة فوجهه سبيل الرفع عنه دلالة
على انتفاء قضائهم مطلقاً بخلاف النص لئلا ينعى أن الذي قضى وهاجعة لكنها تقضى ظهوراً (قوله ومراً نقاً)
أي قبل قوله وقبل الزوال كبعد (قوله على أن المراد بالظهور الإجماع الخ) أي إذا أراد بالظهور الإجماع كان معنى
قوله فلا تقضى جمعة في غير وقت الظهر الإجماع وحاشاً فلا شبهة في صحة التفرع به عن اشتراط وقت الظهر مطلقاً
ستكون عدم صحة القضاء في غير وقت الظهر مطلقة ولا في انتفاءه إلى أسئلة بين اشتراط وقت الظهر مطلقاً وعدم
القضاء في غير وقت ظهره ان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر غير صحيح بل أخذ منه مما لا شبهة فيه كما
تبين وقوله لأن بينهما أي بين اشتراط وقت الظهر الإجماع وعدم القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً فهذا لا يناسب
لأرسلة بينهما كما تبين فان أراد أن بين وقت ظهره يومه وعدم القضاء في غير وقت الظهر مطلقاً فهذا لا يناسب
كلامه ولا يستقام منه نعم قد رد على إرادته الإجماع شيء آخر وهو أن المقصود بيان في أنها لا تقضى مطلقاً لعل هذا
في القضاء مطلقاً لجواز دونه في وقت ظهره غير ومهما مع أن المقصود بيان في أنها لا تقضى مطلقاً لعل هذا
مراد هذا القائل وان كانت عبثاً لاتباس ولا تدل عليه قلت تأمل (قوله في المتن فروضاً الخ) عبارة المنهج فلو
ضاف أو شك (قوله ولو احتجلاً) هذا يفيد أن ظن سعة الوقت لا يفيد شيئاً (قوله ولو احتجلاً) ينبغي أن يكون
إشارة إلى تأخير الشك فقط بدليل أن المتبادر من سياق قوله الآتي ولم يؤخرها الشك الخ لان التفتة وقت بين

بها أو وعد بها فالقياس
وجوب امتثاله (فلا يجوز
الشرع) وفيه مباح الشك
في سعة الوقت اتفاقاً ولا
(تقضى) اذا فاتت (جمعة)
بالنصب لغساق الرفع على
ما قبل ومراً نقاً به بل
ظهور الغاء هي ماقى أكثر
النسخ وفي بعضها بالواو
ورج بل أنشد الأول بان
عدم القضاء لا يؤخذ من
اشتراط وقت الظهر لان
بينهما واسطة وهي القضاء
في وقت الظهر من يوم آخر
ولك رد بان هذا ما يأتى
على أن المراد بالظهور الإجماع
من ظواهر يومه ويوم ليس
كذلك بل المراد ظهر يومها
كما فاده السباق وحاشاً
فالتفرع صحيح كما هو
واضح (فروضاً) الوقت
(عنها) أي من أقل جزئ
من خطبتها وركعتيها ولو
احتمالاً

الطن بدل بل أن المتبادر من سياق قوله الآتي ولم يؤثر هذا الشك الخ أن التفاوت بين الوضعتين في الشك فقط دون الفتن ولو أحرم عند الاحتمال بالظهور فبانت سعة الوقت فهل يتبعه عدم انعقاد الظهور ويقتضي أمه سم وقوله ولو أحرم الخ لا تقدم عن عرش آتافا وانفسه بزيادة قول المتن (مسألوها ظهرا) أي وجوب علمهم أن يصروا بالظهور ولا ينقصد أحرامهم بالجمعة شيئا وكذا عند الشك في سعة الوقت كافي بالمنهج والروضة والنهاية وقد قدم وبقي الشرح (قوله صحب نيتهم الخ) أقول هذا يناقض قول الرضا مناصه بل إن لم يسع أي الوقت الواجب من الخطيئة والركعتين أو شكوا في بقاءه تعين الأحرام بالظهور انتهى الآن يخص هذا القائل كلام الرضا بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صورت المسئلة بما إذا لم يشك لنحو اعتقاد سعة الوقت فعاق كذا ذكر كانت الصحة ظاهرة سم (قوله كذا جزم به بعضهم) أي في بعض الشك والشك بالركعتين الرمي سم وظاهره بل مرجه أن الإقضاء في صورة الشك وبقي عن عرش عن سم على المنهج خلافه (قوله بل لا يصح) يؤيده كلام الرضا وغيره ولو شكوا في بقاء الوقت تعين الأحرام بالظهور كدرى (قوله الجزم) أي بالظهور (قوله لا الخ) صلا لقوله من غير ضرورة (قوله أو صحة الخ) صلا على صحة كدرى (قوله لأن الشك في معتنا الخ) أي كالتقدم وينبغي أنه لو نوى عند سعة الوقت ولو لمنا الجمعتان تفرقت شر وطها والافتهى ظهر صحت هذه النية وحصلت الجمعتان تفرقت شر وطها والافتهى ولا ضرر بهذا التعليق لأنه تصرع بمقتضى الحال سم (قوله أو صحة نية الجمعة الخ) جرى على أنها يمكنه بل يصح بالشك عبارته ولو قال إن كان وقت الجمعة باقيا فجمعوا لم يكن فظهر ثم بان بقاءه فوجهان قسمهما الصحة كما في به والله المرحه الله تعالى لأن الأصل بقاء الوقت ولأنه نوى ما في نفس الأمر فهو تصرع بمقتضى الحال اه قال عرش سم على المنهج بعد هذا وصورة المسئلة أنه عند الأحرام بغير ما يسعها من الوقت أو بفن ذلك فلا ردمعاسه وتوهم من أن هذا لا يرد ولاه إذ اثنان في بقاء الوقت قبل الأحرام وجوب الأحرام بالظهور انتهى وهذا التصور هو الملاقى لبيان الشارح مر وفي حاشيته قال يادى ما في بقاء هذا التصور بحيث قال ولو شك في نية الجمعة أن بقي الوقت والافتهى صحت نية ولم يضر هذا التعليق الخ نظر فترعا لمخ في الصحة التي قل الجزم من بعض غيره اه أقول وتعليل النهاية ظاهر في التصور بالشك كجزمه بالحلي عبارته ولو نوى في صورة الشك الجمعتان كان الوقت باقيا والافتهى لم يضر هذا التعليق حيث تبين بقاءه الوقت كما في به والله سبحانه لا نصرع بمقتضى الحال عند الاحتمال وأما عند يقين الوقت وأظنه فلا يصح هذا التعليق بل الواجب الجزم بنية الجمعة اه (قوله لا كالمهم) أي الذي سبق في سابقه اتفاقا كدرى (قوله هنا في بقاء) أصل هنا مكان من المكاتب فان حق المقابلة بما يأتي في بقاءهنا وقت الفعل خبر فالشك فقام أصل (قوله وتم قبل دخول الوقت الخ) وأضافتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه هنا سم قول المتن (ولو خرج الوقت الخ) ينبغي تصور المسئلة بما إذا أحرم من أي وقت يسعها لكنه طوي لشي خرج الوقت أما لو أحرم من أي وقت لا يسعها كما علم بأنه لا يسعها فالوجه عدم انعقاد الجمعة لانه الموضعين في الشك فقط دون الفتن ولو أحرم عند الاحتمال بالظهور فبانت سعة الوقت فهل يتبين عدم انعقاد الظهور ويتبعه سم (قوله ولو شكوا في بقاءه الخ) أقول هذا يناقض قول الرضا مناصه بل إن لم يسع أي الوقت الواجب من الخطيئة والركعتين أو شكوا في بقاءه تعين الأحرام بالظهور انتهى الآن يخص هذا القائل كلام الرضا بغير التعليق ولا يخفى ما فيه نعم إن صورت المسئلة بما إذا لم يشك لنحو اعتقاد سعة الوقت فعاق كذا ذكر كانت الصحة ظاهرة سم (قوله كذا جزم به بعضهم) أي في بعض الشك والشك بالركعتين الرمي سم وظاهره بل مرجه أن الإقضاء في صورة الشك وبقي عن عرش عن سم على المنهج خلافه (قوله بل لا يصح) يؤيده كلام الرضا وغيره ولو شكوا في بقاء الوقت تعين الأحرام بالظهور كدرى (قوله الجزم) أي بالظهور (قوله لا الخ) صلا لقوله من غير ضرورة (قوله أو صحة الخ) صلا على صحة كدرى (قوله لأن الشك في معتنا الخ) أي كالتقدم وينبغي أنه لو نوى عند سعة الوقت ولو لمنا الجمعتان تفرقت شر وطها والافتهى ظهر صحت هذه النية وحصلت الجمعتان تفرقت شر وطها والافتهى ولا ضرر بهذا التعليق لأنه تصرع بمقتضى الحال (قوله وتم قبل دخول وقتهم الخ) وأضافتم علامة على بقاء رمضان وهو عدم تمام العدد بخلافه هنا (قوله ولو خرج الوقت

(مسألوها ظهرا) كجلاوات

شرط القصر يلزم الاتمام

ولو شك فنهاها إن بقي

الوقت والافتهى صحت

نية ولم يضر هذا التعليق

لاستناده إلى أصل بقاءه

الوقت فهو كقوله ثلاث

رمضان صوم غدان كان من

رمضان كذا جزم به بعضهم

وفت نظر بل لا يصح لانه

إن أراد أن هذا التعليق

لا ينافي صحة نية الظهور سواء

أبانت سعة الوقت أم لا بطله

وجود التطبيق المانع

لجزم من غير ضرورة وإن

الشك في سعة مانع صحة

الجمعة تعين للأحرام بالظهور

وحديثه فليس التشبيه

بمسئلة الصوم مخصصا أو صحة

نية الجمعة إن بانت سعة

الوقت كان مخالفا لآثارهم

فإن قلت لم يمنع الشك هنا

نية الجمعة ولم يعمل

بالاستعانة وعمل به في

رمضان وقتها لانه يقتضي

مخالفها وأضاف الشك هنا

في بقاء وقت الفعل فأثروهم

قبل دخول وقتهم فلم يؤثر

(ولو خرج) الوقت

أحرم ما في وقت لا يقاهاه هل تعدد ظهور أو تضاعف لقائه نظر والثاني أوجه فهو كل أحرم قبل الوقت جاهلاً لئلا يتأمل سم على ج وكسبعله الشورى ماصه وقوله والثاني أوجه ولا وجه بل الوجه الأول وقوله فهو كما ينبغي عوضاً عن الفرق انتهى أقول ولعل الفرق بينهما قبل دخول الوقت أحرم ما فيها لا يقبل ظهوراً ولا اجتماعاً ماذا أحرم ما في وقت لا يسعها الوقت قبل الظهور للأجعة والقاعدة أنه إذا اتتني شرط من شروطها فكفوت العدد ونحوه وقت ظهر اه عش واعتد القلوبي (قوله يقيناً) أي قوله ولومني أنها متولعة في (قوله يقيناً وأطمناً) أي لشكاكياتي (قوله ذلك) أي الخروج (قوله لا لغير عدل الج) أي ولورواية أحد أصحابنا في الأخبار بالسبق (قوله كالج) أي بغيره لا بغيره يعمل عزة نهاية (قوله هنا) أي في أثناء الجمعة (قوله فيمبار) أي بان شكا قبل الاحرام سم (قوله من الآن) والمعتمد عند خروج الوقت نهاية ومغنى وزاد أي فيسب بالقراءة من حيث هو هذه قاعدة الخلاف عس عبارة سم من الآن هو واحد وجهين رجائي وإيواناً بينهما أنها تنقلب عند خروج الوقت وهو المعتمد كإكمال شغها الشهاب الرمي كماله مسئلة لا الزم وقضيتها أنه يجهر بالقراءة فمادام الوقت يتخلل فعل الأول فإنه سمرن الآن اه (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله فأت يفرق بأن البطل الخ) يسئل حينئذ كان البطل هذا الضيق وهناك الانقضاء فاذين ذلك كفي في الفرق حينئذ أن يقابل وجود البطل حاله لا هناك وان لم يبين أشكال الفرق واعلم أن اراد بضيق مدة الخفاء ما اذ صار الباقي منها لا يمكن ان سم الصلاة فالصلاة لا تعدد حينئذ وهو نظير الجمعة مع بعضهم خص عدم الانقضاء بمجاهة العلم سم (قوله لا انقضاء) أي انقضاء مدة الخفاء (قوله وحيث) أي قول المتن استئنافاً المعنى وكذا في النهاية الأولى وان كانت في موضعين (قوله وحيث انقلب حاله) دخول المتن (قوله فذهب) أي الجمعة (قوله لا ينعزل ما مضى) أي فيسب بقراءته حينئذ لا يحتاج إلى نيته الظاهر نهاية ومغنى عبارة سم قال في الروض بل ويجب وجود النية أي الظاهر انتهى فدل في جواز التجديده وتأمسه اه عبارة عس قوله مر ولا يحتاج إلى نيته الظاهر فضية في الاحتياج جواز نيته الظاهر وهو غير مردان استئناف الظاهر يصير قضاء مع إمكان وقوعه اه ولا يجوز اه ولك حسن كلامهم إلى أنه لا يحتاج إلى أن القلب بل تقابل نفسها فالقوى القلب لا يضرب وإنما المضيئ بقلا استئنافه فلا إشكال (قوله في حالها) أي استقلالها (قوله كاس) أي في شرع تخلفه من الرفقة كزدي قول المتن (وفي قول استئناف) أي بمنزلة الظاهر حينئذ وهل بقلب ما فعل من الجمعة نقلاً أو بطل قولان أحدهما في الصمو أو أولهما نهاية ومغنى (قوله الصبر ورثها) أي صلاة

يقيناً وأولاهم فيها وجب الظهور بناءً على قولنا استئذاناً. يبقى تصوّر المسئلة أعلاّ أحرّم بها وقت يسعها كونه طويلاً حتى يخرج الوقت ما لو أحرّم بها وقت يسعها ما جازاً لأنه لا يسعها ما لو جزم عدم انعقادها بجملة وهى تنقضيها. وأولنا مطلقاً فنظّر والى الثانى أوجبناه أحرّم بها وقت لا يقبلها فهو كولو أحرّم قبل الوقت جاهلاً فلا تأمل **(قوله)** أولنا يخرج الشك فى حوجه **(قوله)** خلافاً لغيره أى بأن شكوا قبل الأحرام **(قوله)** انقلب ظهروا من الآن هو أحد وجهين ربما الراد بانها تأنيهاً ثم انقلب عند خروج الوقت وهو المأمور كقَالَ شيخنا الشباب المولى كفى مسئلة الغف وقضى ما به يجر بالرافعة دام الوقت بخلافه على الأول فإنه يصرن الآن **(قوله)** قلّ يفرق (الح) قد يفرق هان بالوقت هنا نفس الصلاة والوقت يخرج منها وضابقي وقتها ملاصق فى الخروج عنها فلا تأمل **(قوله)** بالباطل لى ثم لا تضاعف (الح) يسئل جندك من المطلق هنا الضيق وهناك لا تضاعف فأدين ذلك كفى فى الفرق حيث كان يقال لوجود البطل حالاً هنا لا هناك وإن يبين أشكل الفرق وأعلم أنه إن أراد بيقى مدة الخلف عما أضرار التاقي منها لا يمكن أن يسع الصلاة الصلاة لا تنقضي حيث وهو نظائر الجمعين بعضهم بعضه خص عدم الانعقاد بمصالة العي **(قوله)** بناء على ما مضى قال فى الر وضو لم يجددوا البناء الظاهر انتهى فدل على جواز التجديد وقبه تأمل قال شيخنا الشباب البرلى واعلم أن الانسوى مرجح بأن البلى لا ينعى وجه الوجوب وهو مشكل على مسئلة ما لو أنشروا

امتناع الإبداء بهاءه
 شروخ ودهاقفات بفرانه
 كالبحر ولم يثره أن الشك
 بخلافه فبصره لا يفترق
 الدوام لا يفترق الإبداء
 ولم يدنهاق علم أن ما بقى
 إلا لاسع ما بقى من الوقت
 انقضت ظهيرا من الآن
 وليس ظهيرا من الواجهم صلاة
 وكانت مدة الخلف تنقضي
 فيها أحواف لم يكن فنا
 الرغيف غدا فأكله اليوم
 لا يحتمل حاله على ما بقى فلان
 الأولى فيها أسدلا لثقلاب
 فأخبط لها كذا الثانية
 لأن فيها الزام للثقلاب كقارعة
 فان قائم كان شق الوقت
 هنا ما نأمن من الانعقاد
 يتخلف فسبق مدا الخلف
 قلت يروق بأن المبط لم يتم
 الانقضاض هو وحيد ألقى
 لحافة قلبه بعد رقبته وهنا
 الضيق وهو يستدعي
 النظر إلى قبل الانقضاض فإذا
 تحقق أقبل ورغب فأنابت
 فتعجبوا وجب الاستمرار فيها
 (رباه) على ما مضى لا نعمنا
 صلاتنا وتوحيدها وحدا
 كانت كل مستقلة إذ لا أصح
 أنهما صلاة على حالها كاسر
 فتعجبني بناء أن طولها على
 أنصرهما تنزيلا لهما منزلة
 الصلاة الواحدة كصلاة
 الحاضر مع السائر (وفي قول)
 لا يجب الاستمرار فيهما بل
 يجوز قطعها ونعل النظر
 (استئناف) لاختلافها
 بخروج وقتها ورتب أن
 قبل هذا الاختلاف لا يجوز

الظاهر

مثل هذا الاختلال لا يجوز القطع المؤدى الى مبروتها كالمقاضاء

وهذا فارقا ما بين من جواز قطع المسبوق قبل تحصيل بطلان معنى (والمسبوق) المدرك لركعة (كغيره) أي الواقف فيه أنه إذا خرج الوقت قبل
الجميع من سلامه زمة ما علموا ظهوره سواء كان معذورا في السبق أم لا كما اقتضاه إطلاقهم ولا (٤٣٢) نظرا لكون جمعته تابعة لجمعة صحيحة

الظاهر (قوله ما يأتي) أي أنفاً قبل المتن (والمسبوق الخ) أي هذا كله في حق الإمام والمأموم والواقف وأما
المسبوق فهو كثير معني (قوله أي الواقف) الخ قوله نعم في النهاية والمعنى الأقوله سواء إلى ولا نظير قوله لأنه
بان إلى ذوات (قوله قبل الممنوع) لانه أي قبل ميم: أي من سلامه الاول (قوله لا زمة ما علموا) الخ قوله
سواء ما علموا أو المسبوق التسليم لا إلى خارج الوقت ما لم ينقض وجه بطلان صلاتهم كالسلام في أثناء الظاهر
عند انقضاء كذا ما بين أن عموما ظاهرا نهاية ومعنى أي ويحذفوا السهو لفظه ما يبطل عده عش (قوله ولا
نظر الخ) رد دليل القيل الاتي (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الوقت الخ (قوله لو سلم الإمام الخ) أي إذا لم يكن
والنهاية ولو سلم الأولى الإمام وتسعة وثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجة صحت جمعة الإمام ومن معه
أما المسلمون خارجة أو موقوفون أو غيرهم كان سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجة فلا
تصح جمعتهم اه أي ثمان سلوا على غير وقت وجب بطلان صلاتهم والأفلا تبطل ويؤمنوا ظهورهم ان علوا
بالحال قبل ما قبل الفصل عش (قوله بطلان صلاة المسلمين الخ) ظاهره بطلان الصلاة من حيث هو وهو
يحل تأمل لانهم إنما أتوا بالسلام بطلان أن واجبه الجماعة فثبت تميز أن واجبه الظاهر فلم أنه لم يقع موقعه
فأشبه ما لو سلوا جاهلين بخروج الوقت قد صرحوا بعد بطلان الصلاة حيث لا يجب بطلان صلاتهم الظاهر انقل
الأقرب بطلان خصوص الجمعة لما قل في الصلاة وفي تفسير غيره أي كالتأخير والمخفي بعدم صحة جمعهم إشارة
لذلك فلي تأمل وليراجع بصري وتقدم عن عش ما واقع (قوله) (٤) لاجلته إليه (قوله سواء أقصر الخ)
وقاؤه بالنهاية (قوله فيه) أي في خارج الوقت كردى (قوله بالتأخير) أي تأخير السلام إلى خروج الوقت
(قوله فيه) أي في الوقت (قوله وهذا) أي الوقت (قوله ويؤيده) أي التعميم المذكور قوله سواء الخ
ويحتمل أن يرجع قوله لأن المظن الخ (قوله بطلان صلاتهم) حتى لو تأخر واحد في المسح أو أقصر غيره إلى
بينه ثم أحدث من في المسجد قبل سلامه بطلان صلاتهم في البيت وذلك يلزم فيقال لنا نحن أحد في
المسجد فبطلان صلاتهم في البيت فمخا (قوله وفارق ذلك) أي ما لو سلم الإمام وحده الخ (قوله ويبحث الأسنوي
الخ) اعتمد المعنى وإن زادي والرياض يرون ذلك المعتمد سم كبرائي (قوله انه) أي المسبوق (قوله ويؤخذ
منه) أي من البحث المذكور (قوله بقاءه) أي المسبوق (مع) أي الإمام (قوله والمعتد بخلافه) هذا مجموع
بل المعتد بعدم الاشتراط سم قول المتن (في خطبة أبيه الخ) أي وإن لم تكن في مسجد والخطبة بكسر
الها المصححة أرض خط عليها أعلام ليعلم أنه اختارها للبناء معني وعش (قوله التعبير) أي التي في النهاية
(قوله أذنتها الغيران) جمع غار (قوله والسراديب) جمع سرداب يعني الأرض (قوله والبناء الواحد
الخ) ظاهره ولو كان لا يسمى قرب في العرف وهو محتمل تأمل بصري أقول وفي النهاية مثل ما في الشرح
واعتمد عش على التمسح بعبارة وقضته أي التعبير بالآنية أنه لا يصح إقامة بيانه واحد متسع استوطنه
جماعة تتعبد بهم الجمعة وليس مراد في هر مائتة التعبير بها بالآنية العنفس فيقول الواحد إذا
كثيره عدم معتبر كالخفي انتهى اه قول المتن (أو طان الجميع) أي التي يتخذها العدا لجمعهم وطنا

يسبق جمعة أخرى فانهم قالوا يستحب لهم الاستئناف ولهم انعام الجمعة ظهوره وقد يفرض بان جواز الاستئناف
في مسئلتنا يلزم عليها ما يقع فعل من الصلاة قضاء بعد إمكان فعله أداما يختلف مسئلة السبق لكن قضية هذا
الفرق أنه لو فرض وقوع الاستئناف في مسئلة السبق بعد انقضاء ركعة وبقى من الوقت ما سجد ركعة أخرى فقط
ان يلزم الناهي يمنع الاستئناف وقد يلزم انتهى (قوله انما) أي على ما اعتمدناه لا يشترط الخ هذا الحصر
يدل على أنه لا فرق عند من يشترط البقاء بين ادراك الثاني من أولها وادراك ركوعها فبعد فقط والام
بأن هذا الحصر له يكفي جريان البحث في مدر كهان أولها تأمل (قوله والمعتد بخلافه) هذا مجموع

ادراك الجمعة تركي ع الثانية فبما معه إلى أن يسلم والمعتد بخلافه كبرائي وقيل بتمها جمعة) لأنه تابع لجمعة صحيحة (الثاني) ان تقام
في خطبة (النية) التعبير بالبناء واجمع للغالب انقضاء الغيران والسراديب في نحو الجبل كذلك والبناء الواحد كافي كظاهر (أو طان
الجميع)

الجمعة بحث تسمى بالداوقرية واحدة (٤٢٤) للتابع والمراد بالخطه كل هو ظاهر من كلامهم وحسب به جمع متقدمون مجمل معدود

من البلد أو القسرية بأن لم يجز بل بدالسر فيها القصر فيه ثم أقي جبال الاسلام ابن الزري بكسر الباء نسبة لنزول السكان في مسجد خرب مأجوا ليعجزوا أقالمتها فيه وان بغدا لينة عنه في اسف وفيه نظر والو جعما ذكرناه من الضابط لتصرع نص الام وكلامه فيه فأنما قالوا الموضع الخارج الذي اذا انتهى اليمينتي السمرنة كان له القصر لا يجوز إقامة الجمعة فيه بل كن انتصر للاول جمع بان بقاع المسجد عامرا يصير ما بين مابين العمر من الخراب كخراب تطل العمران وهو معدود من البلدات فاقول يخرج عن ذلك الضابط وروى عن ذلك الخراب كذا لان العمران لا يخلو من تطل خراب فاقضت الضرورة عنه منه يتخلف ذلك فان بعده لاسباب الفاحش جعله اجنبيا عن البلد فضرورة بل ولا لجلبته على عدم منها وأبينة نحو السعف كالخبر وقد تلتزم اقالمتها بغيره أبينة بان خربت فاقاموا لعمرانها يتخلف بالمقيمين لانتسابها بلا صل فيها قال ابن عجل ولو تعددت مواضع متقاربة وتبر كل باسم لكل حكمه اه وانما يعجز عن ذلك مع ذلك قر يمتسكة على ما وضعه

من البلد أو القسرية بأن لم يجز بل بدالسر فيها القصر فيه ثم أقي جبال الاسلام ابن الزري بكسر الباء نسبة لنزول السكان في مسجد خرب مأجوا ليعجزوا أقالمتها فيه وان بغدا لينة عنه في اسف وفيه نظر والو جعما ذكرناه من الضابط لتصرع نص الام وكلامه فيه فأنما قالوا الموضع الخارج الذي اذا انتهى اليمينتي السمرنة كان له القصر لا يجوز إقامة الجمعة فيه بل كن انتصر للاول جمع بان بقاع المسجد عامرا يصير ما بين مابين العمر من الخراب كخراب تطل العمران وهو معدود من البلدات فاقول يخرج عن ذلك الضابط وروى عن ذلك الخراب كذا لان العمران لا يخلو من تطل خراب فاقضت الضرورة عنه منه يتخلف ذلك فان بعده لاسباب الفاحش جعله اجنبيا عن البلد فضرورة بل ولا لجلبته على عدم منها وأبينة نحو السعف كالخبر وقد تلتزم اقالمتها بغيره أبينة بان خربت فاقاموا لعمرانها يتخلف بالمقيمين لانتسابها بلا صل فيها قال ابن عجل ولو تعددت مواضع متقاربة وتبر كل باسم لكل حكمه اه وانما يعجز عن ذلك مع ذلك قر يمتسكة على ما وضعه

من البلد أو القسرية بأن لم يجز بل بدالسر فيها القصر فيه ثم أقي جبال الاسلام ابن الزري بكسر الباء نسبة لنزول السكان في مسجد خرب مأجوا ليعجزوا أقالمتها فيه وان بغدا لينة عنه في اسف وفيه نظر والو جعما ذكرناه من الضابط لتصرع نص الام وكلامه فيه فأنما قالوا الموضع الخارج الذي اذا انتهى اليمينتي السمرنة كان له القصر لا يجوز إقامة الجمعة فيه بل كن انتصر للاول جمع بان بقاع المسجد عامرا يصير ما بين مابين العمر من الخراب كخراب تطل العمران وهو معدود من البلدات فاقول يخرج عن ذلك الضابط وروى عن ذلك الخراب كذا لان العمران لا يخلو من تطل خراب فاقضت الضرورة عنه منه يتخلف ذلك فان بعده لاسباب الفاحش جعله اجنبيا عن البلد فضرورة بل ولا لجلبته على عدم منها وأبينة نحو السعف كالخبر وقد تلتزم اقالمتها بغيره أبينة بان خربت فاقاموا لعمرانها يتخلف بالمقيمين لانتسابها بلا صل فيها قال ابن عجل ولو تعددت مواضع متقاربة وتبر كل باسم لكل حكمه اه وانما يعجز عن ذلك مع ذلك قر يمتسكة على ما وضعه

وان

قوله هنا في خطه وفيها يأتي باربعين ان شرط الصحة كون الاربعين في الخطه وانه لا يشترط خروج من عداهم عنها فيصير ربط صلاتهم بالجمعة صلاة اهلها بشرطه وهو محذور كلامهم في شرط القدوة المكانية يقتضيه ايضا

فعلية لواقعة لدى أهل بلد شعروا بهم بلدهم بامام الجعفي بارده، وتوفرت شروط الاقتداء بهلزم رأيت الانذرى والركنى أطلقاً أنه لا يضر خروج الصفوف المتصلة في بني الانبعاث في محل القصور واختلف شرح العجايب عبره ومعتق (٤٢٥) لكن الاوجه على ما هنا والنجبة انما

[illegible]

اعتبار من يغلب عليهم لها عددان (٤٢٦) ضابط العسر أن يكون في مشقة لا تتحمل عادة (في مكان) واحدا منها ولو غير متجدد فحيز

الزيادة بحسب الحاجة لا غير
قائل الأنوار أو يحدت
أطراف البلد أو كان بينهم
قتال والاول محتمل ان كان
البعيد يجعل لا يسع منه
ذاؤها بشر وطء السابقة
وناهران كان يجعل لخرج
منه عقب الفجر لم يتركها
لانه لا يلزم أنسى اليها
بعد الفجر كل يوم حيث كان
اجتمع من أهل المثل البعد
كذلك أو بعون من الجماعة
والا فالظهور والثاني ظاهر
أضاف كل فتنة باث أو بين
تأذيها القائمة الجمعة (وقيل
لاستثنى هذه الصورة)
وتجمل المشقة لتقرر
انها لم تعدد في الزمن الاول
ومن ثم ظالم السبكي
الانتصار له فلا دولا
وقال انه قول أكثر العلماء
ولا يحفظ عن صحابي ولا
تابع يجوز تعدد هاهنا قول
الناس على ذلك إلا أن
أحدث المهدي يفتاد
معا آخر (وقيل إن حاله
عظيم) يجوز إلى السباحة
(بين شعبا كانا كيلذين)
فلا يقام في كل شق أكثر
من جعوتها فسد الشخ
أجرها سدا به يلزمه جواز
فقر من دخل من أحدهما
إلى الآخر بقصد السفر
والترسية قائله (وقيل إن
كانت قري متفاصلة
فاقتصلت عمارتها
تعددت الجماعة بعددها)
أي تلك القري استباحا

اجتماعهم بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ماعدل واحد وعسر اجتماع الجميع أنه يجوز التعدد اه
وفي الكروى عن الأديب وكذا في عش عن سم والزيادي على الجميع عن رم ما واقع (قوله واعتبار من
يغلب الخ) فيمثل الأرقام والاصيان حتى أي الحاضرون غالباً (قوله وان ضابط العسر الخ) عطف على
قوله اعتبار من يغلب الخ (قوله أن تكون فيه) أي في الاجتماع في مكان واحد من البلد (قوله مشقة الخ)
الما كثرهم أو قتل بينهم أو بعدا طراف البلد لاجتماع واحد البعدنا ككل الحرج عن جيلها لاجتماع أي بان
يكون من غير طراف البلد فيهم الصوت بشر وطء أمة اه كروى على بافضل وبأن في الشرح ضبط آخر
البعد عن سم غيرهما (قوله ولو في غير مسجد) أي مع وجود مسجد ولو كان في البلد مسجدان وكان أهل
البلد إذا صلاوا فيها وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل متسع كزرو يمتثلوا لاصولها لا لتعدد
بغير علمهم فلهذا فيه نظر ولا قرب ثم حرص على عدم التعدد عش أقول ولا موقع لهذا التردد فان كلام
الشارح والبيان والغي هاهنا مرغى في تعين نحو الزوينة فبدأ ذكر (قوله فحيز الزيادة الخ) أي أن الشافعي
دخل بعد افتاد أهلها بغيرون بها جنتين وقيل ثلاثا لم ينكر عليهم فعمله أكثر على عسر الاجتماع هنا فيه وفي
(قوله بحسب الحاجة) ومع ذلك بين لمن صلى جمعة تعدد بحسب الحاجة لم يعلم سبق جمعة أن يعيدها
ظهور خروجها من متبع التعدد ولو لحاجة فحيزوا سم وبأن في الغنى والنهاية يشرح بافضل مثله
(قوله قائل الأنوار) أي عطف على عسر اجتماعهم الخ (قوله والاول محتمل الخ) قد يقال أي اجتماعهم ما
تقرر من أن العرة في موقعه من بلد الجماعة بطرفها الذي إلى الساحة لم يجعل إقامة الجمعة فحيزت بغير من حل
كلام الأنوار على ما سأل في صري ولك أن تحب عنه أخذها بما في ص سم بان جعل ما تقرر اذ لم يأت إقامة
الجمعة في محل البعد (قوله ان كان البعد يجعل الخ) هو لم يحمله ولو كان يجعل يسمع منه حيث لحقه بالحضور
مشقة لا تحل عادة لتحقيق العذر المحزول لتعدد حيزه لعل هذا مراد الأنوار ولا ينافي ذلك قوله سم يجب
السعي من الفجر على بعد الدار لان محله اذ لم يأت إقامة الجمعة في محله فالحاصل أن مشقة السعي التي لا تحل
عادة تجوز التعدد دون التردد رأسا مر سم أقول وهذا هو الظاهر الموافق لاصطحابهم عسر الاجتماع
بان تكون في مشقة لا تتحمل عادة (قوله وناهران كان يجعل لخرج الخ) بل وان كان لخرج آخر كها
حيث شق الحضور سم (قوله كاهن) أي في شرح ان كان سفر ابما سم (قوله كذلك) أي جعل
لخرج منه عقب الفجر لم يترك الجماعة (قوله ومن ثم ظالم السبكي الخ) فالاحتياط لمن صلى جمعة ببلد تعدد
فيها الجماعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق جمعة أن يعيدها ظهر آخر بيان الخلاف معنى وشرح بافضل ونهاية
قول المتن (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) هذا ما اقتصر عليه صاحب التنبية كالشرح أي حامد ومتابعيه
وهو ظاهر النص وانما سكت الشافعي رضي الله عنه على ذلك أي التعدد بغير ادان المجهل لا ينكر على
مجهل وقد قال أبو حنيفة بالتعدد معنى ونهاية (قوله وقال الخ) وصنف فيه أربع مصنفات نهاية (قوله
على ذلك) أي الاقتصار على جعوت واحدة (قوله أحدث المهدي) أي في أيام خلافة قول المتن (ان حال
الخ) أي كغيره دنياه (قوله أكثر من جمعة) اسم التفضيل ليس على بابه قول المتن (ان كانت) أي
البلدة دنياه (قوله والترسية قائله) أي التزم الجواز صاحب القيل لدفم الافتراض (قوله يجعلها) إلى
قوله كما قيل في النهاية والغنى الاقوله ومجمله إلى يعرف وقوله رواية أو معدور (قوله حديث لا يجوز فيه
التعدد) وذلك بان لا يعسر اجتماعهم فكان على الاول ومطابقا لى الشافعي ان لا يحول شرعى الثالث وان
الجمعة وانهم لو كانوا ثمانية مثلا وعسر اجتماعهم في مكان بسبب واحد منهم فقط بان سهل اجتماع ماعدل
واحدا وعسر اجتماع الجميع انه يجوز التعدد (قوله ان كان البعد يجعل الخ) هو لم يحمله ولو كان يجعل يسمع
منه حيث لحقه بالحضور مشقة لا تتحمل عادة لتحقيق العذر المحزول لتعدد حيزه لعل هذا مراد الأنوار ولا ينافي
ذلك قوله سم يجب السعي من الفجر على بعد الدار لان محله اذ لم يأت إقامة الجمعة في محله فالحاصل أن مشقة
السعي التي لا تحل عادة تجوز التعدد دون التردد رأسا مر سم أقول وهذا هو الظاهر الموافق لاصطحابهم عسر الاجتماع
بان تكون في مشقة لا تتحمل عادة (قوله وناهران كان يجعل لخرج الخ) بل وان كان لخرج آخر كها

ولو أخبرت طائفة بأنهم
مسبونون بأخرى أو
ظهور والاستئناف أفضل
ومجمله كظهور أن
يمكنهم ادخال جمعة السابقين
والآن وهم القطع لا دار كما
وبعرف السبق بغير دل
رواية أو معدود كظهور
كإقبال اخباره بجماعة على
المصلحة وأما ما قيل في عدد
الركعات خبر الغير لانه
لا يدخل فيه لانه مما
في قلب المصلحة (وفي قولان
كان السلطان مع الثانية)
أما كان أو أمه (أو فحى
المصلحة) والادى الى
تقوى جمعة أهل البلد
بمبادرة شريعة وأما
السلطان حتى الامام الذى
والامتنع في ذلك وكذا الذى
أذن فيها أما يجوز فيه
التعددية بعد برادة على
الحاجة قصص السابقين
أن تنتهى الحاجة ثم تبطل
الزائدات ومن شك في أنه من
الاولين أو الآخرين أو في
ان التعدد لحاجة أولاد من
الاعاد فبما يظهر كإعمالها
بأن فان قلت فكيف سمع
هذا الشك يحرم أولادهم
مسترد في السلطان ذلك
لا نظر لهذا القول كما حال
أن يظهر من السابقين
الحاجة اليهن فخص بذلك
لان الأصل عدم مقارنة
المبطل ثم ان يظهر شئ
الاعادة

لا تكون البلدة في الأصل ترى على الرابع عشر (قوله ولو أخبرت الخ) بينا المقول فصدى بمالوك
الخبر ولقد اثيرت في أن خبر الواحد كالمسألة في قوله ويعرف السبق بغير دليل رواية الخ (قوله
بأخرى) أى بطائفة أخرى (قوله أو غيرها) أى كالمخرج الوقت وهم فيه لمعنى ومنها قال الرشيدى
قوله مر أو غيرها الظاهر لا يفتى اشكاله لان قضية الاستئناف وجوب الاستئناف لان حاصل
الخبر هو سبق أى لهم أن يحرمه ولا باطل وقوعه مسبوق بجمعة صحيحة والقرين بين هذه والمخرج
الوقت وهم فيها ثم هناك أحرموا بالجمعة وقتها الصورة أنهم يجهلون خروجها في أنشائها ففسدوا
بمختلف هذا فتأمل اه (قوله والاستئناف أفضل) أى ليصح ظهرهم بالاتفاق معنى (قوله ومجمله) أى
محل جواز الامر بنو (قوله ان لم يمكنهم الخ) أى وفيما اذا اتسع الوقت ولا يلزمهم الاقام ظهور أحداهما
بأن (قوله ولا يعلم السبق بغير دل الخ) فاختار العدل الواحد كافي في ذلك كما استظهره بجمعة معنى ونهاية
(قوله بغير دليل وبنا الخ) صور بمالان كلالا يلزم جماعة فيصير تركه للجمعة والاخبار بالسبق سم
وبمادة عشر أى أو غيرها مما نحن لنتبع عليه الخلاف لقرب مجله من المسبوق بذاته على الأربعين لتصح
الخطبة في غيبته اه (قوله خبر الغير) أى اذا لم يبلغوا عدد التواتر (قوله لا يدخل فيه) أى للغير
العدد (قوله لا نأتم الخ) أى فلا يطلع عليه الغير قول المتن (وفي قولان كان الخ) قال البلقيني هذا
القول مقيد بالام ان لا يكون ذكر الامام مع السابقة فان كان معها لم يفتى السابقين نهاية ومعنى
(قوله والا) أى وان قلنا بجمعة السابقين لفتى (قوله جمعة أهل البلد) أى جمعة أكثرهم المصلين مع الامام
معنى (قوله الذى ولا) الظاهر المستتر للمصنف كاهو مرجع صنيع النهاية أو للمصنف اليه كاهو مرجع
صنيع الغير والاول أكثر استعمالا فيقيدنا (قوله اذن) أى السلطان أو نائبه (قوله أما يجوز الخ)
بغير زوجه المتقدم حيث لا يجوز فيه التعدد (قوله ثم تبطل الزائدات) أى فيجب على مصليا ظهور يومها
نهاية (قوله ومن شك) أى عند الاحرام بدليل ما يفتى من السؤال والجواب لا يفتى في أنه الشك حاصله
الشك في أن جعتم القدر الزائد على الحاجة ففى باطله أو المحتاج اليه ففى سم أقول وكذا حكم
الشك بعد الفراغ كإبائى قول المصنف فلو وقتناه ما أو شك استوفى في الخ وشرحه (قوله ان من الاولين
الخ) وهذا موجود لأن حق كل من أهل مصر لان كلامهم لا يعلم هل جمعة سابقة أو لا يعلم لكل
أحدان هناك فوق الحاجة فوجب عليه فعل الظاهر عشر وبأنه من شيا مثلها (قوله أو الآخرين) أى
والفرض ان هناك ما لا يحتاج اليه بغيره الخ (قوله لزمت الاعادة) أى اعادة الجمعة سم أى كالمجر
ظاهر كلام الشارع وفيه ان الشك لا يزول بأعادة الجمعة فالظاهر ما حرمه النهاية من لزوم الظاهر بعبوته ومن
لم يعلم جمعة من المصنفات أو غيرها وجب عليه فعل الظاهر يومها اه وجل عشر والكردى كلام الشارح
على ما وافقه ففسر الاعادة بجمعة باعادة الجمعة ظاهرا (قوله ان يظهر الخ) أى ما حرم به المتردد (قوله من
السابقين الخ) أى أو أنه هو السابق (قوله لزمت الاعادة) أى باعادة الجمعة وهو ظاهر ان علم ان وقت
الحاجة لم ينقض فان علم انقضائه لم تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتنا الجمعة وان شك قبل بعد ثم ان لم يظهر شئ
تلزم الاعادة أيضا وبذلك التفصيل المذكور وكيف الحال سم وقوله ان علم ان وقت الحاجة الخ وفيه
كان لو خرج أدركها بحث حق الحضور (قوله بغير دليل رواية أو معدود) صور بمالان كلالا يلزمه
الجمعة فتصير تركه للجمعة والاخبار بالسبق (قوله ومن شك) أى عند الاحرام بدليل ما يفتى من السؤال
والجواب لا يفتى ان هذا الشك حاصله الشك في أن جعتم القدر الزائد على الحاجة ففى باطله أو المحتاج
اليه ففى سم فقول حكمه كإبائى قوله فلو وقتناه ما أو شك استوفى الجمعة وهل قضت ذلك انه اذا سأل عنها
مضى حيث لم يقارن استئناف القدر الزائد وان سبقه بالفعل أو لا ان مقتضى شك عدم اجرائهم ما فعلوا ولا
فتأمل (قوله تلزم الاعادة) أى اعادة الجمعة وهو ظاهر ان علم ان وقت الحاجة لم ينقض فان علم انقضائه لم
تلزم الاعادة بل لم تجز وقد فاتنا الجمعة وان شك قبل بعد ثم ان لم يظهر شئ تلزم الاعادة أيضا وبذلك التفصيل

(والمعتبر سبق التحريم براءً كبر من الامام وان لم يلقه الاربعون الا بعد اسوام أربع التآخرون بالآية تبين الاعتقاد بالعدد تابع فلم يعتبر وقبل هو المعتبر وبذلك أن الامام لو سلم في الوقت والقوم خارجة فلا جمعة بالجمعة ويحجب باله ينفسر فليس في السابق ليكون الكل في الوقت حاله ينفسر ثلاث الوقت هو الأصل كذا (وقيل) سبق الهزيمة وقبل سبق (القتل) وهو السلام أي ميم المتأخر منه من عليكم والسلام كما هو ظاهر وذلك لأن بعده من عروض مفسد الصلاة بخلاف التحريم (وقيل) العتبر السابق (أول الخطبة) به حصل ان الخطبتين يدل عن الركعتين (فلو وقتا) يحصل عتق تعددها فيه (معاً أو شك) أو وقتاً معاً أو مرتباً (استوفت الجمعة) ان التسع الوقت لتدفع لهما في المية واحتمالها عند التسليم ان الأصل عدم وقوع جمعة بجزئي حتى كل طائفة ولا أو للرد مع اختيار العدل لان الشارع ظاهراً اختياره في تحو ذلك مقام اليقين

انه اذا علم ذلك فسامع في يوم الاعادة قوله أو كيف الحال وظهر انه صير الى ضرب الوقت فان تبين ان جمعة من الصبحات فلا شيء علموا الا فيجب عليه الظاهر ثم رأيت قال الكردي قوله في تأزم الاعادة أي احدثها ظهراً لاجعة لانها لم تكن تنها كما هو ظاهر وعلم من هذا ما مر في الجماعة من أنه لو اتقصدى عن يجوز كونه آمياداً لم تبين كونه قارناً لزمته الاعادة انه لو شئت في بعض من الاربعين المحسوبين انه من أهل الكمال أم لا ولم تبين الحال لزمته الاعادة لان كل واحد امام بالنسبة في آخرين اه أي على ما يأتي في الشرح خلافاً للجماعة والمخفى وغيرهما (قوله براء أكبر) الى قوله وقيل في النهاية الى قوله ويحجب بالمخفى (قوله براء أكبر الخ) أي وان سبقه الآخر بالهزم مخفى (قوله الاربعون) أي تكمله الاربعين عبارة النهاية والمخفى تسعة وثلاثون (قوله المتأخر) أي الامام المتأخر احراماً عن احرام امام آخر (قوله لان الخ) لتعليل للمتن (قوله تبين الاعتقاد) أي وتبينت جمعة السابق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى نهاية ومخفى (قوله) وقيل الخ عبارة المخفى وقيل الثاني في الصبح لان الامام لا يعبر به مع وجود أربعين كلين بدليل أنه لو سلم الامام في الوقت الخ (قوله كبر) أي في شرح والمسبوق بغيره (قوله سبق الهزيمة) أي من الله مخفى (قوله من ذلك الخ) بيان للمتأخر سم عبارة الكردي قوله من عليكم أي ان آخرهم من السلام كما هو المأمور (قوله والسلام) أي ان آخرهم من عليكم قال قال عليكم السلام اه (قوله يعمل) الى التنبيه في النهاية والمخفى (قوله لا تتقدم قول المتن) استوفت الجمعة أي فلا ويس من استئنافها صلى الظهور وفي هذه الحالة يتبعه أو ومنها ندب سنة الجمعة القليلة دون البعدية فلا نه باقية والشك ان تبين عدم لوجوب بالاقدام على الجمعة لاحتمال أن يسبق أو ما عدم ندب البعدية فلا نه باقية والشك ان تبين عدم اجزائهم ومنها أن يجب كفاية الجماعة في الظاهر لانه الذي صار فرض الوقت (قوله) حيث تعددت الجمعة طلب الظهور وجوب بان لم يميز التعدد وندين بان لا يجوز وجوب خلاف من منع التعدد مطلقاً أي سواء كان بقدر الحاجة أو زائدا عليها سم (قوله لتدفع لهما في المية) أي فليست احداهما أولى من الاخرى مخفى (قوله مع أن الأصل الخ) لا يقابل هذا بعينه مع وجوده في وقت واحد في الماكن غير محتاج اليه أولاً وقد قلته فيها بعدم وجوب الاعادة ولانها في الاحتمال في هذه الصورة لا تخفى من الاحتمال في المصطلح الشك في المعتمد في الاعتقاد على اه يحيرى (قوله ومع اختيار العدل) أي بالسبق في ما لو تعارض عليه فخير ان في الزكري انه يقدم المخبر بالسبق لان معز يادة وتواضع على الاعمال بان السابق انما يرجح اذا كان المذكور أو كيف الحال فليحذر (قوله والمعتبر سبق التحريم براء أكبر الخ) فان قلت بنجام الراي تبين المشغول من أول التكبير في سبق بوله وان تأخر راؤه عن راء الآخر تبين سبقه اياد فكان ينبغي اعتبار الابتداء قلت السابق بالآية تبين دخوله قبل تمام احرام الا خوف فضل احرام الاعتقاد بجمعة قبل تحمله وهو مانع من انعقاده فلما لم يقصد ان تضع اعتبار انتهاء (قوله في المتن) فلو وقتها معاً أو شك استوفت الجمعة (قوله) فلا ويس من استئنافها صلى الظهور وفي هذه الحالة يتبعه أمور منها ندب سنة الجمعة القليلة دون البعدية فلا نه باقية والشك ان تبين عدم اقدامه على الجمعة والمخيل بالاقدام عليه بل وجب لاحتمال ان يسبق ومن لازم مشروعية اقدامه عليها مشروعية سنه المتقدمة والامتنع الاقدام ايضاً على الجمعة وأما عدم ندب البعدية فلا نه بالعلمة والشك تبين عدم اجزائهم وانما وقع ليس فرض وقت فلم يبق بل القياس انتقال ما وقع من الجمعة وتبيلها تنفلاً مطلقاً ومن هنا يظهر ان ندب القليلة منوط بحوزة الاقدام على الجمعة والبعدية منوط باجزاء الجمعة التي فعلها ومنها ان يجب كفاية الجماعة في الظاهر لانه الذي صار فرض الوقت والجماعة في فرض الوقت واجبة كفاية فلما لم (قوله في المتن) استوفت الجمعة (قوله) فلا ويس من استئنافها صلى الظهور واكتفى بشحنها الشهاب الزملي بالياس العادي بان حوت العادة بعدم استئنافها بشرط شحنها عبد الجملد البأس الحقيقى بان يضيق الوقت و يؤدهم لم يولم بفعلوا شيئاً مطلقاً امتنع الظاهر الا عند ضيق الوقت فلا شيء (قوله) حيث تعددت الجمعة طلب الظهور وجوب بان لم يميز التعدد وندين بان لا يجوز وجوب خلاف من منع التعدد مطلقاً أي سواء كان

مستنده يحصل بأداة العلم وبها ليس كذلك قال الحق أنهم ممتنعون أن يجمع ذلك الشك وهو واجب
استئناف الجمعة ع ش (قوله) ولا احتمال تقدم احدهما (الخ) عبارة عن نفى وانهاية قال العلم وحكم الأثرة
بانهم إذا عادوا الجمعة ثبتت ذمتهم مشكك لاحتمال تقدم احدهما فلا تصح أخرى فاليقين ان بقوا جمعة ثم
ظهر اثنان في المجموع ع وبقا له مستبعد والا فجمعة كافية في المرأة كما قاله لان الأصل عدم وقوع جمعة الخ قال
غيره ولا تنسب السبق اذا لم يعلم أو يظن ثم يقر بأنه لان النظر الى علم المكلف أو ظنه لا الى نفس الامر اه
(قوله) فلا تصح الاخرى (أى) الاستئناف بصري (قوله) انه لا يجوز الاستئناف (الخ) أى يجعل يحجب
الاستئناف ليكون التعدد فيه فوق الاحتاج وقع هذه الجمع معا فبقا أو شك بآية الفتي فائدة الجمع
الاحتاج اليها مع الزائدة عليه كالاحتاج الى احدهما في ذلك التفصيل المذكور فبقا كما فتي به
المرحان من أبي شريف اه وبعبارة شيخنا ولو تعددت الجمعة لم يجعل يمنع فيه التعدد أو زاد على قدر الحاجة
في محل يجوز فيه الحد كان للمثلية خمسة أحوال الأولى أن تقع معا فطلان فيجب أن يجمعوا ويعدوها
جمعة عند اتساع الوقت الثانية أن تقع متباعدة سابقا في الصلوة والا فبقا فيجب على أهلها صلاة
الظهر الثالثة أن يشك في السبق والجمعة في كماله الأولى الى اربعة أن يعلم السبق ولم يعلم عين السابقة فيجب
عليهم الظهر لانه لا دليل الى إعادة الجمع فيقع وقوع جمعة في نفس الامر لكن بالاكات الطائفة
التي جعت جعتهما بغير معلوم وجب عليهم الظهر الخامسة أن يعلم السبق ولم يعلم عين السابقة فكسبت وهي
كالخامسة الرابعة في مصر ناجح علينا فعل الجمعة ولا لاحتمال أن تكون جعتهما من العدد المتفرج اليه فيجب
عليها فعل الظهر لاحتمال أن تكون من العدد غير المحتاج اليهم كون السبق عدم وقوع جمعة فبقا
(قوله) مع التعدد (أى) تعدد السبق فتوى (قوله) انه (أى) الاستئناف (قوله) ولا (أى) بان زاد
عليه بقا أو شك (قوله) لا تصح (قوله) كذا في أصله فظلمه وفي نسخة الظهر على انه فاعل وهي أظهر وان كانت
من تصرفنا للناس بصري (قوله) وانه مادام الوقت متصلا (الخ) واكتفى شذنا الشهاب الزملي أى وانهاية
باليأس العادي بان جرت العادة بعدم استئنافه لوسط شذنا بعد الجدا أى كالشارح اليأس الحقيقي بان
يضيح الوقت ويؤيدهم ولم يفعلوا شيئا مطلقا منع الظهر الا عند صدق الوقت فبقا لم سم (قوله) فبقا
أنفا (أى) في التنبه السابق في شرح الى اليأس من ادراك الجمعة (قوله) ونسب الاذان لها (الخ) أى والنسبة
القبلية والبعدية عبارة شذنا ويحل من البعدية للجمعة ان لم يصل الظهر معها أى وجوب بأو دى بالاجتماع
قبلية الظهر مقام بعية الجمعة ينصلي قبلية الجمعة ثم بعد بيوه ولا بعية للجمعة حينئذ اه (قوله)
أذن قبل (أى) لوى بقصد الجمعة (نوله) والا فجمعة (الخ) أى تنسب لها الاقامة مطلقا (قوله) ولا ينافية (أى) وقوع
جمعة ذلك الظهر فرض كفاية (قوله) السابق (أى) عن قريب (قوله) في ظهرهم (أى) من لا جمعة عليهم (قوله)
لان الفرض (أى) اصاله (ثم) أى في بلد الجمعة (قوله) وان المراه (الخ) عطف على قوله انه لا يجوز (الخ) (قوله)
وقوعه مع (الخ) أى فتي وقعا على هذا الحالة استوفيت الجمعة توجد الشك بالفعل ولا (قوله) وكذا الباقي (أى) أراد
به الترتيب قاله الكردي وظهر ان مراد الشارح بالباقي الشك في أنه من الاولين الخ أو فى ان التعدد لحاجة
اولا (قوله) فبقا لوشك (الخ) بعض فتي كان المراه الشك في الجمعة أو فى الباقي ما ذكر فلا يشعركم
الاربعين لان الوقوع على الحالة المذكورة أمر مضاف الى الجميع (قوله) فبقا لوشك (الخ) نصو لوشك البعض
بعض في هذه الصورة بمحل شك البعض لا في الصورة الأولى قاله الكردي أو قبل بمحتمل فبقا أيضا بان يخبر
أحدى الطوائف عدل بان جعتهما من السابقات أو عدل بان التعدد لحاجة فبقا لم (قوله) لم يلزمهم (الخ)
أى لم امرن الشارح أقام اخباره الخ وقصته عدم جواز الاستئناف أيضا (قوله) ان أمكننا (الخ) الأولى جمع
الضرب أى وان لم يكن استئناف الجمعة فيجب الظهر قول المتن (وان سبقنا احدهما لم تنسب الخ) وقد أقر
الوجه التي تعال في الجمع الواقعة في مصر لان بانها محسوسة أو وقعت معا أو من تباين أن ينسب عسر

بقد الحاجة أو زائد اعياها (قوله) وان سبقنا احدهما لم تنسب (قوله) وتنبه ونسبت
مستنده يحصل بأداة العلم وبها ليس كذلك قال الحق أنهم ممتنعون أن يجمع ذلك الشك وهو واجب
استئناف الجمعة ع ش (قوله) ولا احتمال تقدم احدهما (الخ) عبارة عن نفى وانهاية قال العلم وحكم الأثرة
بانهم إذا عادوا الجمعة ثبتت ذمتهم مشكك لاحتمال تقدم احدهما فلا تصح أخرى فاليقين ان بقوا جمعة ثم
ظهر اثنان في المجموع ع وبقا له مستبعد والا فجمعة كافية في المرأة كما قاله لان الأصل عدم وقوع جمعة الخ قال
غيره ولا تنسب السبق اذا لم يعلم أو يظن ثم يقر بأنه لان النظر الى علم المكلف أو ظنه لا الى نفس الامر اه
(قوله) فلا تصح الاخرى (أى) الاستئناف بصري (قوله) انه لا يجوز الاستئناف (الخ) أى يجعل يحجب
الاستئناف ليكون التعدد فيه فوق الاحتاج وقع هذه الجمع معا فبقا أو شك بآية الفتي فائدة الجمع
الاحتاج اليها مع الزائدة عليه كالاحتاج الى احدهما في ذلك التفصيل المذكور فبقا كما فتي به
المرحان من أبي شريف اه وبعبارة شيخنا ولو تعددت الجمعة لم يجعل يمنع فيه التعدد أو زاد على قدر الحاجة
في محل يجوز فيه الحد كان للمثلية خمسة أحوال الأولى أن تقع معا فطلان فيجب أن يجمعوا ويعدوها
جمعة عند اتساع الوقت الثانية أن تقع متباعدة سابقا في الصلوة والا فبقا فيجب على أهلها صلاة
الظهر الثالثة أن يشك في السبق والجمعة في كماله الأولى الى اربعة أن يعلم السبق ولم يعلم عين السابقة فيجب
عليهم الظهر لانه لا دليل الى إعادة الجمع فيقع وقوع جمعة في نفس الامر لكن بالاكات الطائفة
التي جعت جعتهما بغير معلوم وجب عليهم الظهر الخامسة أن يعلم السبق ولم يعلم عين السابقة فكسبت وهي
كالخامسة الرابعة في مصر ناجح علينا فعل الجمعة ولا لاحتمال أن تكون جعتهما من العدد المتفرج اليه فيجب
عليها فعل الظهر لاحتمال أن تكون من العدد غير المحتاج اليهم كون السبق عدم وقوع جمعة فبقا
(قوله) مع التعدد (أى) تعدد السبق فتوى (قوله) انه (أى) الاستئناف (قوله) ولا (أى) بان زاد
عليه بقا أو شك (قوله) لا تصح (قوله) كذا في أصله فظلمه وفي نسخة الظهر على انه فاعل وهي أظهر وان كانت
من تصرفنا للناس بصري (قوله) وانه مادام الوقت متصلا (الخ) واكتفى شذنا الشهاب الزملي أى وانهاية
باليأس العادي بان جرت العادة بعدم استئنافه لوسط شذنا بعد الجدا أى كالشارح اليأس الحقيقي بان
يضيح الوقت ويؤيدهم ولم يفعلوا شيئا مطلقا منع الظهر الا عند صدق الوقت فبقا لم سم (قوله) فبقا
أنفا (أى) في التنبه السابق في شرح الى اليأس من ادراك الجمعة (قوله) ونسب الاذان لها (الخ) أى والنسبة
القبلية والبعدية عبارة شذنا ويحل من البعدية للجمعة ان لم يصل الظهر معها أى وجوب بأو دى بالاجتماع
قبلية الظهر مقام بعية الجمعة ينصلي قبلية الجمعة ثم بعد بيوه ولا بعية للجمعة حينئذ اه (قوله)
أذن قبل (أى) لوى بقصد الجمعة (نوله) والا فجمعة (الخ) أى تنسب لها الاقامة مطلقا (قوله) ولا ينافية (أى) وقوع
جمعة ذلك الظهر فرض كفاية (قوله) السابق (أى) عن قريب (قوله) في ظهرهم (أى) من لا جمعة عليهم (قوله)
لان الفرض (أى) اصاله (ثم) أى في بلد الجمعة (قوله) وان المراه (الخ) عطف على قوله انه لا يجوز (الخ) (قوله)
وقوعه مع (الخ) أى فتي وقعا على هذا الحالة استوفيت الجمعة توجد الشك بالفعل ولا (قوله) وكذا الباقي (أى) أراد
به الترتيب قاله الكردي وظهر ان مراد الشارح بالباقي الشك في أنه من الاولين الخ أو فى ان التعدد لحاجة
اولا (قوله) فبقا لوشك (الخ) بعض فتي كان المراه الشك في الجمعة أو فى الباقي ما ذكر فلا يشعركم
الاربعين لان الوقوع على الحالة المذكورة أمر مضاف الى الجميع (قوله) فبقا لوشك (الخ) نصو لوشك البعض
بعض في هذه الصورة بمحل شك البعض لا في الصورة الأولى قاله الكردي أو قبل بمحتمل فبقا أيضا بان يخبر
أحدى الطوائف عدل بان جعتهما من السابقات أو عدل بان التعدد لحاجة فبقا لم (قوله) لم يلزمهم (الخ)
أى لم امرن الشارح أقام اخباره الخ وقصته عدم جواز الاستئناف أيضا (قوله) ان أمكننا (الخ) الأولى جمع
الضرب أى وان لم يكن استئناف الجمعة فيجب الظهر قول المتن (وان سبقنا احدهما لم تنسب الخ) وقد أقر
الوجه التي تعال في الجمع الواقعة في مصر لان بانها محسوسة أو وقعت معا أو من تباين أن ينسب عسر

بقد الحاجة أو زائد اعياها (قوله) وان سبقنا احدهما لم تنسب (قوله) وتنبه ونسبت

صلاواظها) لتبين وقوع جمعة صحبة (١٣٠) في نفس الامر لكنها غير معلومة متعينه في الاصل بقاء الغرض في حق كل فارق متعها الظهور

الاجتماع بامكنة تلك الجمع فلا يجب على أحد من مصلايها تظهير يومها لكنها تستحب خروجه من خلاف
من منع تعدد الجمعة بالبلدة وان عسر الاجتماع في مكان فيه ثم اجماع الواقعة عند انتهاء الحاجة الى التعدد غير
صحبة فيجب على مصلايها تظهير يومها ما عتقل عرش قوله من انكناها تستحب الخ هذا مقرر فاما اذا
تعددت واحتمل كون جمعة سابقة ما اذا لم تنه دا وتعددت وعلم ان السابقة فلاجوز زاعادتم الجمعة فجعله
لاعتقاد بطلان الثانية ولاظهار السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهور في ذلك اليوم اه وهو معلوم انما ذكره
اذا كانت جمعة على سائر الشروط وايضاية نأا وظنا بخلاف ما اذا اختلف في بعضها كان تردد في بعض الاربعين
المحسوبين هل هم من أهل البكال أم لا ولم يبين الحال في تمام اعادة الجمعة تظهيرها لغير من الكروى ياتى من
سم وايضا تقدم من قريب عن شيخنا وعش ما يتعلق بجمع مصر راجعة قول المتن (صلاواظها) ولا يقال اما
أوجبا عليه صلاتين بالجمعة والظاهر بل الواجب واحدة فقط الا انما لم تنصق ما تراه اليه والجمعة عليه واحدة
ليتم ذلك الى اربعة فتمت بيقين وهذا كلون في احدي النسخ ولا يعلم عينه انما علم ان الواجب عليه واحدة
فقط ونزله بالنسب لثبوت بيقين ثم أتت في عايشة الشيخ عبد البر الاجمعي على المنهج من الرمي ما وافقه
عرش (قوله كن سم) الى قوله عايشة النائية والغنى (قوله علا الاسواظها) اي الجمعة وهو عدم جواز اعادة ثباتها
لتبين وقوع جمعة صحبة (وفيه) أي الظاهر وهو قاء فرض الوقت وعدم سقوطه عما فعل من الجمعة (قوله
باجتماع) الى قوله وبشكل في النائية والغنى (قوله سم) يعتد به لسترا من قول ابن حزم ما عاها بالواحد
منه قد (قوله لكن في الر كمة الاولى الخ) أي فقط فلو صلى الامام باربعين ركعة ثم أحدث فقام كل لنفسه
أخر أتم الجمعة منها بوفى وسم (قوله ولو بعد سلام من صلاها الخ) أي انصرف الى البيت وهو بذلك باعز
فيقال لثانها أحدث في المسجد فالت صلاته في البيت شيخنا (قول بطلت جمعة الكل) أي من حيث
هي جمعة أخذت اقامتها بصرى (قوله وبشكل عليه) أي على بطلان جمعة الكل بذلك الحديث (قوله
ما ياتى) أي في شرح ولو بان الامام جئنا أو بعدنا الخ (قوله ولما عاها منهم تبه) أي خلافه ولو بان الامام
محدثا فقط أو مع بعض بقية الاربعين لم تصح لاحد كليا في شرح ولو بان الامام جئنا الخ سم (قوله ففرق
الخ) المتبادر من هذا الفرق عدم التعويل على ما يتبادر من أحدث بان محدثا من طر والحديث في الاول
وكونه من اول الصلاة في الثاني وأنه لا فرق بينهما في الموضعين وان مدار الفرق ليس الا على ظهور البطلان
قبل السلام وعدم ظهور ذلك سم وفي البصرى ما وافقه (قوله تبين الحديث الخ) أي بعد سلام الكل
(قوله ما ياتى) أي في شرح ولو بان الامام جئنا الخ (قوله ان جماعة الحديثين) أي الجماعة معهم سم (قوله
فان حو ج أحد الاربعين) أي حسابا لانصراف بالفعل ومثله ما اذا تبين الحديث لفرق في اثنته الصلاة بلا
انصراف بصرى (قوله تلك) أي ما ياتى (قوله جئنا) لاظهاره فائدة (قوله وانما الخ) فينبغي بان
لا تعتقد ان لا يحرم جلا بعد احوال أربعين من تتقدم شرح افضل ولا يخفى ما ضمن الخرج الشديد
(قوله وجز عليه ما) وجرى عليه ايضا شرح المنهج والحققة واعتماد النائية والغنى والشهاب الرمي وفتح
صلاواظها) فيه أمران أحدهما هل يندى لكل من القرتين منع الجمعة لهدية لو وقع جمعة مجتزئة في
نفس الامر ويحتمله من كل منهما أو لانهم لم يجزوا واحدة منها فيه نظر والثاني غير بعيد انما يهاهل يجب
الجماعة كفاية في الظاهر لانها الجزئية أو لا اصول الجماعة في جمعة صحبة تغاير والاول غير بعيد (قوله
الى سلام الكل) فالصلى الامام باربعين ركعة ثم أحدث فقام كل لنفسه آخر أتم الجمعة متفرع هر (قوله
ولما عاها منهم تبه) يؤخذ منه انه لو بان الامام محدثا فقط أو مع بعض بقية الاربعين لم تصح لاحد ثم أتت في
شرح قول المصنف الا ترى ولو بان الامام جئنا الخ صرح بذلك (قوله وحدثت فرق الخ) المتبادر من هذا
الفرق عدم التعويل على ما يتبادر من أحدث بان محدثا من طر والحديث في الاول وكونه من أول الصلاة
في الثاني وأنه لا فرق بينهما في الموضعين وان مدار الفرق ليس الا على ظهور البطلان قبل السلام وعدم
ظهور ذلك (قوله ان جماعة الحديثين) أي الجماعة معهم

الجواب عدم الاشتراط وهو المعتبر كدري على بافضل وقوله والتعظيمه توقف بل آخر كلام الخصة كالصريح
في عدم الاشتراط **(قوله لعدم الاشتراط)** متعلق بالمتصرفين وناقض بعدم الاشتراط الضمير اليه اسم **(قوله)**
بما يؤيدهم أي المتصرفين و**(قوله مأمرا نفا)** أي في شرح والمعتبر سبق الخرم و**(قوله وما يأتي)** أي في
المتن نفا **(قوله على الأول)** أي في الاشتراط **(قوله كاسر)** أي في الجاعة في شرح أو صلب باب نافذ كدري
(قوله هنا) أي في الجاعة **(قوله عدم اشتراط ذلك)** أي في الاختصاص **(قوله ثم)** أي في الالطاة **(قوله ونسبة)**
الاقتداء **(قوله)** الانسب لاستحسانهم **(قوله)** حذف هنا **(قوله كاسر)** أي في باب الجاعة معني **(قوله)** الا لا اقتداء
الخ **(قوله)** انقص النماية وانغني على استثناء الامامة بغيرها **(قوله)** الا في نسبة الامامة فقبح هنا في الادع
لجعله اياه ولعل وجهه ان نسبة الاقتداء شرط في جماعة غير الجاعة ايضا وقول المتن **(ان تمام بار بعن)** أي
منهم الامام ويحل ذلك في غير صلاة ذات الرقاع اما فيها فيشترط بآدم على الار بعن لجرم الامام بار بعن
ويقف الزائفة وجه العدو ولا يشترط باوهم أو بعن على الصحيح لانهم تبع للاولين بها به أي بل يكفي
واحد كباب في صلاة الخوف عش قول المتن **(بار بعن)** أي ولو كانوا ملتصقين بكافة الحرافة فقلان
الزمي شيخنا عبارة سم ولو وجد بدن ملتصقان به بعد اثنين في باب المرات فهل بعدان هنا اثنين الوجه
انهما بعدان هنا اثنين بل في عبارة ابن القطان أن حكمهما محكم الاثنين في سائر الاحكام مذهبهم
البلقي عن أي هل قرين لا يبلغ عددهم أو بعن هل يصلون الجمعة أو الظهر فاجاب وجهه انه تعالى بانهم يصلون
الظهر على مذهب الشافعي وقد امتاز جمع من العلماء أن يصلوا الجمعة وهو قوي فاذا ادوا أي جميعهم من قال
هذه المقالة فانهم يصلون الجمعة وان احتاطوا فاصلوا الجمعة ثم الظهر كل من سافر في المعين وتقدم عن الجهرزي
ما يوافق في رسالة الجمعة للشيخ عبد الفتاح الغلبي سئل الشيخ محمد بن سليمان الكركري ثم المدي رحمه الله
بأن قال أن الجمعة اذا لم تستوف الشروط وصابت بتقليد أحد المذاهب أو زاد المصلون اعادتها فظهر اهل
بحر ذلك أم لو اجاب بان ذلك جائز لانع منه بل هو الاوسط خو وجاب من اختلاف وماني الامداد ولا يجوز
اعادة الجمعة تطورا وكذا في كسره لغير العذر وفعله عند الاتفاق على جهة الجمعة لا عند وجود خلاف قوي في
عدم بعضها ثم ذهب الغلبي في جهة الجمعة شروط لا يفي جواز تقليد من وجودها والا فلا تنص الجمعة على
مذهبها ايضا فراوان التاقيع المنوع اجابا ومن الشرط المعتبر في مذهب مالان القائل بانعقادها
بأثنى عشر رجلا شهوة الثوب والبدن والساكن عن المني والوضوء الشك في الحدث ومسح جيب الرأس
في الوضوء والاولاد بين اعضاء الوضوء والبال في الوضوء والغسل ووضع النعل في الارض في السجود
وضع البدن مكشوف عن الارض في السجود والارض في الصلوة وان يكون الامام بالغا وان لا يكون فاسقا
بجهاه وأن يكون الخطيب هو الامام وأن تكون الصلاة في المسجد الجامع وسئل رحمه الله تعالى اذا فقدت
شرط الجمعة عند الشافعي فما حكمها واجاب بانها يحرم فعلها حيث دلالة لباس عباد فاسدة تعين قال بعضها
من يجوز تقليده وقوله الشافعي تقليدنا اصحابنا ثم اشر وطعن فعلها حيث دلالة لباس عباد فاسدة تعين قال بعضها
ظهر آخر وحاشي الخلاف فلا بأس به بل هو مستحب حيث دلالة منفر داو قولهم لا تعاد الجمعة ظهر اصحله في غير
العذر ومنهم من وقع في جهة اختلاف وسئل الشيخ محمد صالح الرئيس معني الشافعية في اختلافه
رحمته الله تعالى هل ينس إعادة الجمعة ظهر اذا كان اماما مخالفا واجاب بقوله نعم تنس إعادة ما ظهر استيف
ولو منفردا قولهم كل صلاة سوى فيها اختلاف تنس اعادتها ولو فرادى ولا تنك أن هذه جماعى الخلاف في
صحتها كما بين على ذلك الحقيقة في باب صلاة الجمعة وسئل رحمه الله تعالى عن أهل قرية يتدون الار بعن يصلون
الجمعة متدين للامام مالك في عدمه جعلهم بشرط الجمعة عنده وقال لهم امامهم صلوا ويكني ذلك التقليد
واجاب بقوله نعم حيث تنصون الار بعن جاز التقليد للامام مالك لكن مع العلم بالشرط واعتبره عنده

(قوله لعدم الاشتراط) أي في عدم الاشتراط شيخنا الضمير اليه **(قوله)** ان تمام بار بعن **(قوله)** واصلها الار بعن
في قرية أخرى ثم حضر واقف بينهم واعادوها فاني في جهة تلك الاعادة وهل يسقط عنهم اثم التعطيل أو دفعه

لعدم الاشتراط لكن بما
يؤيدهم مأمرا نفا أن
احكام الامام هو الاصل وأنه
لا صفة باحكام العددين يأتي
انه لو بان حدث المأمومين
انعتقدت للامام فعل أن من
لم تعتقد بهم وغيرهم كلهم
تبع للامام وانما حيث
انعتقدت لم ينظر للمأمومين
قبيل وعلى الاول لا بد من
تأخر أفعالهم عن أفعال
من تقدم به كالاحكام
انتهى وهو بعيد جدا
لوضوح الفرق بين الاحكام
وغیره كاسر في الابطال في
الموقف بل الصواب هنا
عدم اشتراط ذلك وان قلنا
بإشراطه فوضوح الفرق
بين البابين **(وشرطها)** أي
الجاعة فيها **(كثيرها)**
من الجماعة ان كالتقرب
ونينا لاقتداه وعدم مخالفة
الفاضة والعلم بأفعال
الامام وغير ذلك مما سار
نية الاقتداء والامام فاجابها
شرطان هذان لاقتداه كما
مراد فلا تكن انعقاد الجمعة
مع الانفراد **(و)** انقصت
بأشراط أمور أخرى منها
(ان تمام بار بعن)

والعمل به أيضا وتسناد الاعادة أو ما قول ما لهم ويكنى الخ فان أراد بذلك أنه لا يشترط العلم بالشروط فهو قول غير صحيح انتهى ما تنسب نقله من تلك الرسالة باختصار **(قوله وان كان)** الخ المتروك في النهاية الا قوله وقياسه الى أو من الجن **(قوله وان كان بعضهم الخ)** أي المتوطن بهذا الحقل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مر بالخالف فيؤيد بنفي احتمالاته كذا كذا ومن كلهم أيضا سم **(قوله أو من الجن الخ)** صاعدا على قوله صلاها عبارة النهاية فتعقد راء بعين من الجن أو منهم ومن الانس قاله القمولى وقيد بالعمري في حجة الخ وانما إذا تصوروا بصورة بنى آدم اه قال سم هذا أي التقيد بحري على الغالب لا شرط بل حيث علم أو ظن انهم جن ذكور كفي وان تصوروا بصورة غير بنى آدم مر اه وأقره عش وعتد القلوبى وشحنوا البصري التقيد بعبارة شحنة ولو كان الاربعون من الجن صحت بهم الجمعة كفى الجواهر حيث علمت ذكورهم تركا فاعلى صورة الا دمين وقال بعضهم لا يشترط كونهم على صورة الا دمين بخلاف ما لو كانوا من الملائكة لانهم غير مكلفين اه وسألت عبارة البصري **(قوله كذا قاله القمولى)** قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن أنه لو أقامها ر بعون من الجن مستوطنون بالقرية لم يأثم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لعلها في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فلهذا رسم على عش اه عش **(قوله ان الخ)** وهل يشترط لصحتهم كونهم في أرضنا أو في الارض الثانية لا يشترط فتعقد مر وان كل من سكنهم في الارض السابعة من ذلك البلد فظهر والا قربا الثاني بدليل قولهم من وقف أو سافر وقتها في الارض السابعة وهو صريح في أن كل من كان فيها هو من أهلها ان كان بينهم وبين الامم مسافة تزيد على ثلاثمائة ذراع في غير المحل لا تصح له ان يتركها ان كانا من الامم عش وقما استقر به فظهر انهم اذ غيروا أرضنا بعد وطننا **(قوله بعز مدعى الخ)** ان قلنا بكفر مدعى وبتهم فهو مرهنا انما لا بد من أول مرة مر وعبارته النهاية بكفر مدعى الخ وفيه نظر أيضا لاننا لا نسلم ولا نحتاج لثبته للقرآن لان قوله تعالى انه واكم هو وقيله من حيث لا نروهم بمحمل أن المار به أن الغالب رؤيتهم انما من غير أن نراهم فلا ينبغي وقوع رؤيتنا باهم ولو سلم فلا بد في الكفر من علمه ذلك هو المار ادق الا يقول ان لا يصدق الكذب والا فلا يصدق الكفر فليأتمل سم عبارة البصري بعد كلامها فالجواب انه لو قيل في مقام انعقاد الجمعة لا يمين تصورهم بصورة بنى آدم في مقام عدم تكفير مدعى وبتهم في غير صورهم الاصلية لا فرق لكان له وجوبه فليأتمل وقوله انه حينئذ يخالف للقرآن قد يقال ليس في الآية تنصيرفة ما يقتضى عموم الاحوال والازمان فيكون في صدقها ثبوت هذه الخاصية عليهم في الجملة فليأتمل ثم رأيت البضاوى أشار لذلك في تفسيره فراجع اه **(قوله وذلك)** أي اشتراط الاربعين **(قوله اصم أن أول جمعة صليت الخ)** عبارة الغنى لما روى البيهقي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جمع المدينه وكأوا أربعين

وان كان بعضهم صلاه في قرية أخرى على ما تحسه جمع وقياسه أن الارض لو صلى الطاهر ثم حضر حسبا أيضا أو من الجن كما قاله القمولى ان علم بعد العلم بوجدهم وجود الشرط فيهم قول الشافعي يعز مدعى رؤيتهم محمول على مدعيه في صورهم الاصلية التي خلقوا عليها لانه حينئذ يخالف للقرآن وذلك لما صم أن أول جمعة صليت بالمدينة كانت بأربعين والغالب على أسوال الجمعة تعبد

اذا فقدوا ابتداء أن يعودوا الى قريةهم لا عاداتها فبما فيه نظر **(قوله وان كان بعضهم الخ)** أي المتوطن بهذا الحقل وهو شامل للامام وهو متجه وان بادر مر بالخالف فيؤيد بنفي احتمالاته كذا كذا ومن كلهم أيضا سم **(قوله أو من الجن الخ)** قد يقتضى الاكتفاء بكون بعض الاربعين من الجن أنه لو أقامها ر بعون من الجن مستوطنون بالقرية لم يأثم انس القرية بتعطيل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب لعلها في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فلهذا رسم على عش اه عش **(قوله ان الخ)** وهل يشترط لصحتهم كونهم في أرضنا أو في الارض الثانية لا يشترط فتعقد مر وان كل من سكنهم في الارض السابعة من ذلك البلد فظهر والا قربا الثاني بدليل قولهم من وقف أو سافر وقتها في الارض السابعة وهو صريح في أن كل من كان فيها هو من أهلها ان كان بينهم وبين الامم مسافة تزيد على ثلاثمائة ذراع في غير المحل لا تصح له ان يتركها ان كانا من الامم عش وقما استقر به فظهر انهم اذ غيروا أرضنا بعد وطننا **(قوله بعز مدعى الخ)** ان قلنا بكفر مدعى وبتهم فهو مرهنا انما لا بد من أول مرة مر وعبارته النهاية بكفر مدعى الخ وفيه نظر أيضا لاننا لا نسلم ولا نحتاج لثبته للقرآن لان قوله تعالى انه واكم هو وقيله من حيث لا نروهم بمحمل أن المار به أن الغالب رؤيتهم انما من غير أن نراهم فلا ينبغي وقوع رؤيتنا باهم ولو سلم فلا بد في الكفر من علمه ذلك هو المار ادق الا يقول ان لا يصدق الكذب والا فلا يصدق الكفر فليأتمل **(قوله وذلك)** أي اشتراط الاربعين **(قوله اصم أن أول جمعة صليت الخ)** عبارة الغنى لما روى البيهقي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جمع المدينه وكأوا أربعين

وجاء قال في المجموع قال أصحابنا وجه الدلالة أن الأمانة مأخوذة على اشتراط العدد والاصل الظاهر فلا يجب
 الجملة لا بعد ثبت فيه توقيف قد ثبت جوازها باربعين وثبت صلوا كل أربعين في أصلي ولم يثبت صلته لها
 بأقل من ذلك اهـ وعادة النهاية لم يتركب من مائة قال أول من جمع بين باقي المدينة أحد هـ بن زوا وقيل
 مقدم النبي صلى الله عليه وسلم لم يثبت في تسع المصنوعات وكذا روى عن خير ابن مسعود أنه صلى الله عليه
 وسلم جمع بالدينونة كالأثر وعن جلاله قول جابر مضى السنة أن في كل ثلاثة مائة في كل أربعين هـ بن جنة
 أخرجهما الدارقطني وقول البخاري مضى السنة كقولاه قال صلى الله عليه وسلم ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا
 اجتمع أربعون فعلمهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة إلا في أربعين اهـ قال ع ش قوله ولقوله جابر
 مضى السنة الخز واه الدارقطني والبيهقي وفيه حديث العز بن قال الدارقطني منكر الحديث وقال البيهقي هذا
 الحديث لا يثبت في حديثه وحديث إذا اجتمع أربعون وجلا الخ أو ودهم صاحب التتمة وأصله وحديث الجمعة
 الأثر بعين الأصل له انتهى إلى الحفاظ ابن حجر في تخرجه أحاديث الرافعي اهـ (قوله وقد أجعلوا) أي من بعد
 به كما مر فلا يرد مخالفة ابن حزم عبارة شيخنا قد اختلف العلماء في العدد الذي تتعده الجمعة على خمسة عشر
 قول الأول تتعده بالواحد وهو قول ابن حزم وعليه فلا يشترط الجماعة كقولنا ظاهر الثاني بأنين كالجماعة وهو
 قول الثاني الثالث مع اثنين مع الإمام عند أبي حنيفة وسفيان الثوري ومحمد والليث الرابع ثلاثة مع الإمام
 عند أبي حنيفة وسفيان الثوري الخامس تسعة عند كومة السادس تسعة عند سفيان السبع التاسع باثني
 عشر وهو مذهب الإمام مالك الثامن مثله غير الإمام عند أحمد الحاق التاسع بعشرين في رواية ابن حبيب عن
 مالك الأشتر بثلاثين كذلك الحادي عشر ياربعين ومنهم الإمام وهو أصح القولين عند الإمام الشافعي
 الثاني عشر ياربعين غير الإمام وهو القول الثاني عشر عند الإمام الشافعي وفيه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة
 الثالث عشر بخمسين في رواية عن الإمام أحمد الرابع عشر ثمانون عند الإمام الشافعي في رواية عن الإمام أحمد
 كثر من غيرهم ولعل هذا الأخير لا يثبت في وجوده عند أبي حنيفة تتعده الجمعة ينبغي أن لا يتعد أحدهم ولو شك
 ما ورد * فرع * لو شك عند الأحكام في وجوده عند أبي حنيفة تتعده الجمعة ينبغي أن لا يتعد أحدهم ولو شك
 بعد السلام منه في ذلك فهل يغفر هذا الشك كقولك بعد السلام من سائر الصلوات في شيء من
 شروطها فإنه لا يضر كما تقدم في سجود السهو أولا يفرق بين هذا الشرط وغيره من الشروط فيه نظر
 وقديري الثاني أنه لو شك بعد السلام حيث امتنع التعدد في أنها سبقت غيرها أو قارنته أو سبقت به بطلت
 مع أن سبقتها بخبرها حينئذ من شرط صحتها دل على أن هذه الشروط الزائدة فيها ضيق حكم من بقية
 الشروط فلا يرجع سقم في فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل وجهه تعالى في عن الجمعة والحال هو شك
 هل فمأز بعون أم دون ذلك والحال فيها أر بعون وشك هل في الأثر بعن أي أو من لا يعرف شروط الجمعة
 أم لا ما يحكم هذا الشك هل يضر أم لا وإذا لم يضر فهل يسن أن يصلي الظهر أم لا وأجاب وجهه بقوله لو كان
 الشك في استاء العدد قبل الصلاة لا تصح معها الجمعة والشك بعدها لا يضر وأما الشك في الأمتن فتحوها
 فلا يضر والله أعلم اهـ وباقى عن الفتاوى المذكورة وما يتعلق بالقيام (قوله وسبب الانقضاء الخ) عبارة
 النهاية وأما خبرها فنقضهم فلم يبق الاثنان عشر فليس فيه أنه ابتدأها باثني عشر بل يحتمل ودهم أعود
 غيرهم مع سماعهم أن كان الخطأ اهـ قال الرشدي قوله مر بل يحتمل عودهم أي قبل الغرم وأمرهم
 بالاربعين فالانقضاء كان قبل الصلاة في الخطأ كما مرحت به رواية مسلم وأما رواية البخاري فنقضوا
 في الصلاة فمعمولة على الخطأ جماعة من الأخبار اهـ قول المتن (مكثبا) عبارة الغني والنهاية بشرط كل

وقد أجعلوا على اشتراط
 العدد والأثر بعون أقل
 ما ورد وسبب الانقضاء
 محتمل (مكثبا أو كرا)
 غير أن الخبر عن السكران بنه
 على أنه مكثف

واحد منهم أن يكون مسلماً مكلفاً أي بالعاقلة لا حراً كلا اه (قوله لانهما قولهم بقوله الخ) في
 النهاية والغنى (قوله لانهما لا تلزم الخ) عبارة عن النهاية فلا تعتقد بالكفر وغير المكلفين ومن فيمروا بالنسبة
 والاختلاف اه (قوله اشهدوا هؤلاء) ان تدخل في الاشارة وقوله عجزا مرد السكركان سم (قوله بخلاف
 الرض) أي فان عدم لزومها ليس انقص فيسبيل التخصيص عنه فلامع من انعقادها بصري (قوله
 وجبت الاعادة) يحتمل ان يستثنى ما لو اعتقد من عد الخلفي تمام العدد بغير انبثاق أو أنه رجل واعتقد هو
 تمام العدد بغيره وأنه رجل ثم بانو جلا فيجبه أن لاعاد قلو جود الشر وط في اعتقادهم وفي نفس الامر
 وكذا يجبه عدم الاعادة لو بان في الائنة خشي ثم قبل طول الفصل ومضى ركنو جلا سم (قوله باو بعين)
 أي غير الامام بمعنى (قوله أو قباهما) أي تبسل شر وع الجعوت بعد فراغ الوضوء عش (قوله يعمل أقامتها)
 خرج به ما تقرر بتغير ثبات كل منهما محدثون أو بعين بصفة الكل ولو اجتمعوا بلغوا أو بعين فانها
 لا تعتقد بوجوبها سم كل واحدة تداء الاخرى لان الارب عين غير مستوطنين في موضع الجمعة نهاية (قوله بن
 لزوم مضو وه الخ) أي ولو بالثبوتين خارج محل الجمعة وان سموا نداء العقدا قامة لهم بعملها نهاية ومعنى
 وبأن في الشرع ما يقبل به بغيره قوله ههنا من غير المستوطنين أي عمل أقامة الجمعة (قوله لانهما صلى الله عليه
 وسلم لم يتم الخ) يمكن أن يكفي في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التباعد ولم تثبت أقامتها بغير المستوطنين
 سم (قوله على أقامة) أي بمكة (قوله في حجة الوداع) أي وكان يوم عرفته فها يوم جعة كافي للصحة وبني به
 الظهور والعصر تقدم كما كفي به مسلم شرح المنهج (قوله وفيه نظر) أي في الاستدلال المذكور (قوله فانه
 كان مسافر الخ) أي ويحرم دعى على أقامة كة بعد عرفته فلا ينشئ سفره وانما ينشئ ببلوغها كما
 تقدم في باب صلاة الاسافر فعدم تحميمه عندئذ للسفر لا لعدم الترتين بحري (قوله اذ لم يتم الخ) أي وكما
 بذله جده بغير عين الظاهر والعصر تقدم بما يحري (قوله وعرفنا على صطف على اسم وخبرنا في قوله فانه
 كان الخ والحاصل أن الاستدلال المذكور مشكل من وجهين الاول انه صلى الله عليه وسلم كمن مسافر فعدم
 أقامة الجمعة بعرفة للسفر والثاني أنه لا ينبغي عرفه فعدم أقامة الجمعة لعدم كونه دار أقامة ومن ثم كان
 الشيخ المزني رحمه الله التعليل لمشكل قد عاودنا حديثا بحري (قوله الآن يجب الخ) فيه بحث طاهر لانا
 سلمنا أنه لا مانع مما ذكره الآن عدم أقامة الجمعة بغيره فكونه لا مانع مما ذكره لا يدل على هذا السبب المعين
 أي عدم الاستيطان بل هو أن يكون التغيير دونه فلا يثبت المطلوب بخصوص ما هو هذه واقعة حال فعلية سم
 عبارة البحرى قوله بأنه لا مانع الخ من المسلم لا يمكنه لا يجوز له مستدل لا مانع اه (قوله ومستوطنين) أي
 وعدم مستوطنين في عرفه (قوله أن من) وطن خارج السور الخ (قوله في) أي في مساجد السور وجهان جمعا لغيره
 الله تعالى عن بالعمسورة ومبصرة حاروقه تقام في داخل السور وجهان جمعة الشافعية
 مستوفية للشروط كلمة العدد وجهه للفرار من مخشلة الشر وط ناقصة العدد وفي كل من الحاروتين
 السلام من سائر الصلوات في شيء من شرطه فانه لا يصح كما تقدم في سجود السهو وما نحن فيسمن ذلك لان
 وجود العدد المذكور من شرطه معهما وأولاد يفرق بين هذا الشرط وغيره من الشرط وفيه نظر وقد يؤيد
 الثاني انه لو ثبت بعد السلام حيث امتنع التبع ذلك انها سبقت غيرها أو قاله أن أو سبقت به بطلت معان
 سبقها غير هلمستند من شرطه معهما فدل على أن هذه الشرط الزائدة فيها أضيق حكما من بقية الشرطوط
 فايراجع (قوله لانهما لا تلزم اشهدوا هؤلاء) ورد السكركان ان دخل في الاشارة كونه عجزا (قوله وجبت
 الاعادة) يحتمل ان يستثنى ما لو اعتقد من عدا الخلفي تمام العدد بغيره أو أنه رجل واعتقد تمام العدد
 بغيره أو أنه رجل ثم بانو جلا فيجبه أن لاعاد قلو جود الشر وط في اعتقادهم وفي نفس الامر وكذا يصح عدم
 الاعادة لو بان في الائنة خشي ثم قبل طول الفصل ومضى ركنو جلا (قوله لانهما صلى الله عليه وسلم لم يتم الخ)
 يمكن أن يكفي في الدليل أن الغالب على أحوال الجمعة التباعد ولم تثبت أقامتها بغير المستوطنين (قوله الآن
 يجب الخ) فيه بحث طاهر لانا سلمنا أنه لا مانع مما ذكره الآن عدم أقامة الجمعة بغيره فكونه لا مانع مما ذكره

أن من وطن خارج السور

لاتعتقد به الجعة داخله
وعكسه لأنه أقصى السور
يصلها كبادتين متصلتين
وأقوى شرح فحين لزمه فقاتبه
وأمكنه ما دار كهيأ بلده
بلو أو تعددها فيه أو في بلد
أخرى بأن تار لم يحز به
الظهر ما دام قادر علىها ثم
انتهى وما قاله في البلد واضح
وفي غيرها التمايقان سبع
النساء منها لأن غايته الله
بعدي باسم الجعة بلده كن
لجعة بلده هو أيا لزمه
بغيرها أن سبع نساءها
بشر وطه والمستوطن هنا
هوسن (لا يظن) أي
بساقر من يحمل أقالمه
(شاه) والاصفا (الاحاجة)
فلا تتقدم بساقر ومقيم على
عزم عوده لو لم ولو بعد
مدة طويلة من له مسكن
يأتي فيه التفصيل الآتي في
حاضري الحرم نسلم لأن
هنا اعتبارهم ثم لا يفي
الرجوع إليه إلا لما قد به
ثم ما نحن منه ثم موضع
أحواله لعدم تصور ذلك
هنا وإنما التصور واعتبار
ما قلناه كقولنا استوت
بهم فافية أهل وحيابير
ولده فإن كان له بكل أهل أو
مال اعتبر به له أحدهما
دائماً أو أكثر أو واحد
أهل وبأحواله اعتبار فيه
الاهل فإن استوت بأن في ذلك
٣ هنا يابض بالأصل وكان
الشيخ أراد الكناية على
هذه القولة بعدم لم يكتب
عليها أي من هاشم

الذكرين جعة الشافعية مستوفية للشرط كلمة العدد فهل يجوز في هذه الصور إعادة الظهور جماعة
أو فرداً أو تحمراً أو ما بينه وبين الأمر ما سطر فلا يجوز لأن كان في داخل السور من الشافعية إعادة
الجمعة ظهر الآن جمعة الخوارج الغير المستوفية للشرط ليست جعة ولا ينص عليهم عن هو في خارج السور
بالسور وأهل الحارثين فإن كانتا تعدان بلداً واحداً بان كان بعضهم يستعين ببعض واحد النادى
ولم يلبص الصديقان لم يجر مدخل يسع الجميع بلا مشقة فلا إعادة مستان لم تتقدم جعته بقينا وان وجد رجل
يسمعهم كذلك فلا إعادة واجبة فإن تأخر جعته ولم يسمع إذا وقعتهما أو شل في المصير تحت سنت لا إعادة
سنتا الجماعة في الظهور وحيث وجبت الإعادة كانت الجماعة فرض كفايه وإن كانتا خار نان تعدان
بلدين فإن لم يعمد ما ذكر فلا تجوز الإعادة اه (قوله أن من وطن خارج السور الخ) شامل لما إذا كان له
سوراً متصل طرفاً بذلك السور كما في المدينة المنورة (قوله لأنه أعنى السور يتصلها الخ) ٣ (قوله فحين
لزمته) أي أن اقتب الجعة في محصل من يلد يصيب عليه السعي اليها (وقوله أمكنه ما دار كهيأ الخ) أي دارك
جعة في محصل من يلد لا يجب عليه السعي اليها بعده وتوقف على مشقة لا تحتل عادة وذلك بنقد استشكل
المصري بقوله فقد قال لا معنى للقوان حيث ذلت أم لا اه (قوله إنما يقنعان سبع النساء منها) يمكن توجه
الاطلاق المذكور بأنه حيث لم ينسب إلى التقدير فلا بعد في التغلظ على اختلاف من لا جعة يلد ولم يسمع
النساء من غير هاتما له بمصرى عبارة سم قوله لأن غايته الله بعدي باسم الخ قد عني وبقوله اه قولنا المان
(الاحاجة) أي كجبار توزيراً نهابة (قوله فلا تعتقد) أي قوله ومن في النهاية والمغني (قوله ومقسم
على عزم عوده الخ) ومنه لو سكن ببلد بأهله عازماً على أنه أن احتج السعي بالبلد ولو شطها وأولها مشلا
رجع إلى بلده فلا تعتد به الجمعة على محصل سكه لعدم التوطن وأقهر قوله على عزم عوده الخ أن من عزم على
عدم العودة اعتد به لأنهم صاروا ومنه عس أقول ومنه هو أيضاً الاعتقاد لم يعزم على شيء لكن قضية
صنع عس عدمه وأهل الأثر بأخبار أجمع (قوله ولو بعد مدة طويلة) أي كالتحقيق والتأنيب وبغنى
(قوله وناله مسكن الخ) أي كاهل القاهرة الذين يسكنون بأرضها أو يصر القدام أو ببولاق
سم (قوله يأتي فيه التفصيل الخ) وأقوى شخصاً الشهاب الرمي فين سكن نزوحه مصر مثلاً وبأرضي في
الخانقاه مثلاً وله زاعة يقيم بها ويقوم في الزاغة أو البين لم يروى بيت عند كل واحد منهما إلى في غالب أحواله
بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره في يوم الجمعة بعد الفجر لمكان تقوته بالانحرف
ضرب نهابة وسم قال عس قوله حر أنه متوطن في كل منهما أي فتعتقد به الجمعة فيما اه (قوله ثم ما خرج
منه) قد يقال ما السامع من اتیان هذا بان يعتبر ما كان فيه يوم الجمعة سم وبأن في النهاية ما لو اقتصر (قوله اعتبار
ما قلناه تمبه أكثر) أي سوله كان له في آخر أهل أو مال أو لا عس (قوله أن استوت) أي قايته (قوله فما
فيه أهله) ينبغي والله أخذ بما يأتيه من كونه مسقط بمصرى (قوله أو مال) أولئك الخ لوقوله أحدهما أي
لا يدل على هذا السبب المعين أي عدم الاستيطان لجواز أن يكون لغيره دونه فلا يثبت ما لو لم ينص
وهذه واقعة فعلية اه (قوله لأن غايته الله بعدي باسم الخ) قد عني ففرق (قوله ومن له مسكنان) أي
كاهل القاهرة الذين يسكنون بأرضها أو يصر القدام أو ببولاق وفي فتاوى شخصاً الشهاب الرمي لو
كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة بغير عند كل ومثلاً تعتد به في البلدة التي أقامت بها أكثر دون
الأخرى فإن استوت بأفهما اعتد به في البلدة التي مله فيها أكثر دون الأخرى فإن استوت بأفهما اعتد به في
في المستقبل فإن لم يكن له نفاعته الموضع الذي هو فيه اه وفيها أيضاً من سكن نزوحه في مصر مثلاً
وبأرضي في الخانقاه مثلاً وله زاعة يقيم بها ويقوم في الزاغة أو البين لم يروى بيت عند كل منهما إلى في غالب
أحواله أنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة بعد الفجر لمكان تقوته به إلا
خلاف ضرر اه (قوله ثم ما خرج منته) قد يقال ما السامع من اتیان هذا بان يعتبر ما كان فيه يوم الجمعة
(قوله فافيه أهله) ٣ ش

اعتقدت في كل منهما فيما يظهر ولا تأتي نظيره هذه ثم لعمري هذا (٤٣٦) فحين لم يتوطنوا حين معينين يتنقلون من أحد ههنا إلى الآخر ولا يتجاوزونهم إلى غيرهما مستوطنين واحد منهم لأن محل هذا

أو كذا هما (قوله اعتقدت به الخ) عبارة النهاية اعتبرت بنسبة المستقبل فإن لم تكن له نسبة اعتبر الموضع الذي هو به كذا آتية به الوالد والرجح أنه (قوله نظيره هذه) أي الأخيرة (قوله ثم ما ذكر) أي قوله ومن له مسكنات الخ (قوله لم يكونوا مستوطنين الخ) أي فلا تتعديده الجمعية واحد منهم (قوله محل هذا) أي ماني الانوار (قوله كذا) أي معين الخ (قوله لكن اختلاف الخ) أي وأما إذا استوفيت تعديده الجمعية في كل منهما كما مر (قوله عنها) أي عن بلدهم (قوله لم تتعديدهم) أي في مصافيقهم (قوله وان خرجوا الخ) عطف على قوله ان سافروا الخ (قوله فتزنيهم) أي وتتعددهم (قوله ان جد) أي ما خرجوا إليه (قوله والا أي) وان لم يعد من الخطة (قوله وما قاله الخ) أي إلى الجلال (قوله هو) سقرهم (عطف على قوله في خروجهم) (قوله لم تزنيهم الخ) لعل هذا إذا سمعوا النداء من بلدهم والزم تزنيهم لأن المسافر ولو سقرا قصر بالانزاع للجمعية لم يسمح بدعاهم من بلدهما سم أو للاحاجة إلى ما رآه اذ صنع الشارع كالصريح في أن الكلام فيها إذا أقاموا في المصايف إقامة قاطعة للسفر فتزنيهم أقامتهم في المصايف إذا أقمت فيها جهة معتزلة (قوله أو في بلدهم) عطف على قوله في مصافيقهم (قوله وانما يسقط) أي الخروج (قوله ثم ان سمعوا النداء الخ) أي من بلدهم وأغيرها وقد أقاموا في المصايف إقامة قاطعة للسفر (قوله مطلقا) أي أماني بلدهم وأغيرها الشامل للمصايف بشرطها (قوله ولو أكره) أي قوله ولو خرج في النهاية (قوله ولو أكره الامام) وظاهر أن الامام ليس بقيد (قوله أهل بلدا الخ) ويظهر أن ذكر بينهم بعضهم مثلهم فيما يأتي (قوله لم تتعددهم الخ) وأقيد بعض العلماء بأنهم لا تزنيهم الجمعية بل لا تصح منهم لو فسوا العقد الاستيطان وذلك ظاهر لاشتغالهم به وقوله مدر لا تزنيهم الجمعية في إطلاقه نظر ثم ان فرض أنهم يتوقعون زوال الأكره قبل مضى أو بعد أيام تسقط عنهم إلى مضى ثمانية عشر يوما لانهم مسافرون عندئذ أو قبل ذلك يمكن في المشتغل به غيرهم قسطة مطلقا وقوله مدر بل لا تصح الخ تشكل جدا الآن يكون المراد به لا تتعددهم أي يحصل على ما إذا لم يكن بالبلد غيرهم بصري عبارة عرش قوله مدر لا تزنيهم الخ أي لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها (قوله عازمون على الرجوع الخ) مفهومه أنهم إذا عزموا على عدم الرجوع أو لم يعزموا على شيء منهما اعتقدت بهم وتقدم عن عرش ما يقتضي عدم الاعتقاد في الصورة الثالثة (قوله الفجر أخير يومها) أي تأمل فانه ما إن يكون المراد بقر يومها كغيره الظاهر فكيف يصح قوله لا آمن حين الفجر أخير يومها وأما وجه التنبه بصري أقول في قوله لا آتي تسامح والمراد بذلك من وقت يسع الرجوع إلى وطنهم وإقامة الجمعية (قوله فهل يلزمهم السعي الخ) أي بأن يسرعوا إلى الرجوع إلى وطنهم وإقامتها فيه كردد (قوله كاسر) أي قبل قول المصنف أو بلغهم صوت الخ كردد (قوله أو ينظر في محلهم الخ) قد يتوقف في كل من الاحتمالين أما الأول فلانه مناف لما تقدم من أن التعطيل انما يحرم إذا كان السفر لغير حاجة وقد فرض معنا الحاجة وأما الثاني فلان السماع انما ينظر إليه فيما يظهر ويعطيه قوة كلامهم فيما إذا أقمت الجمعية بالفعل محل فلنأمل بصري حاصله الميل إلى أنه لا يلزمهم الرجوع إلى بلدهم مطلقا (قوله فان كان يسع أهل الخ) أي ولم يتشوا على أموالهم سم (قوله الامام) أي قبل قول المصنف ويجوز على من زمت الخ (قوله والاول أحوط) يتألف مما تقدم للشارح من تنقيح صاحب النجاشي فلا تغفل بصري

مختلف من وطنوا محلين كذلك لكن اختلاف حالهم في أقامتهم فيما فان التوطن بهما أو بإحدهما يتأجبا نبطا به التوطن في ماضى الحرم وأقنى الجلالا للبقى في أهل بلد بفارتونها في الصنف إلى مصافيقهم بأنهم ان سافروا وانها ولو سقرا قصر لم تتعددهم فان خرجوا عن المساكن فقط وتركوا أموالهم لم يكن هذا نطفة لانه السفر فتزنيهم ولو فليس جوا إليه ان عدم الخطة والآن بينهم فيها وماله في خروجهم عن المساكن ظاهر الاقوله وتركوا أموالهم فليس بقيد في سفرهم أن أكره أنها لا تعتقد بهم في مصافيقهم فواضح أنهم تزنيهم ان أقمت فيها جهة معتزلة أو في بلدهم لو عادوا إليها فليس يصح لأن خروجهم عنها للحاجة لا يمنع استيطانهم بها اذا عادوا إليها كما صرح به المتن وانما يسقط عنهم الجمعية ثم ان سمعوا النداء ولم يتشوا على أموالهم ولو ذهبوا للجمعية تزنيهم مطلقا وانعتقدت بهم في بلدهم ولو أكره الامام أهل بلد على سكني غيرهما متساويا لكنهم عازمون على الرجوع لبلدهم متى زال الأكره

لم تتعددهم في الثاني قبل في الأولى لو عادوا إليها كاهو ظاهر ولو خرج بعد الفجر أهل البلد كاهو حاجة كالصوفيا ومكثهم بعبارة إقامة تامة بوطنهم فهل يلزمهم السعي إليها من حين الفجر لانهم يحرم عليهم أن يعطوا كاهو أو ينظر في محلهم فان كان يسع أهل النداء بين بلدهم لم يلزمهم السعي إلى أنه في حين بعض أحوالها فلا تغفل والاول أحوط

بل هو أولى بالتميز لأن الأبي يصح اقتداء مثله به بخلاف من تلزمه إعادة اسم (قوله وسيعلم) الحق به وبه يعلم في الغنى (قوله فهم) أي في الأيمان (قوله فانه أي الخ) وفي فتاوى الشيخ محمد صالح الرئيس سئل رحمه الله تعالى عن أهل بلدة يصلون الجمعة كثرة من الأربعين ثم يدعون الظهور لظنهم أن فهم أميون ومن لا يعرف شروط أو كان الصلوة خاطئة فتكون عددهم أقل من الأربعين فيكون معلوم في أكثر العوالم القصير من الذين لا يبالون بالدين والتمسكين في طلب الدنيا فلو لم يفرقوا بين الظاهر والباطن لكانت صلواتهم فقط أولاً وثانياً في وجود العبد على حسب الظاهر فقط مالم يشهدوا بالثاني فهل بمن ذلك لأن التقديس عن كل واحد منهم سوء الظن بهم وما أمرناهم بأقسامون الجمعة وان قلنا بالثاني فهل بمن ذلك لأن إعادة الظاهر احتياطاً لظنهم المتقدم أو يحرم إعادةه وأجاب بأنهم إن دخلوا في الجمعة مع ذلك الظن فلا تصح صلواتهم فالأعيد واجب إلا أن قلنا القائل يجوز له بدون الأربعين وأن دخلوا في الجمعة مع ذلك الظن فلا تصح الشروط فلا يجوز إعادة مدمم أو يجب اه وتقدم عن الفتاوى المذكورة أن الشك في الأمانة ونحوها لا يؤثر مطلقاً أي لا في الصلوة ولا في الأمان ولا بعدها (قوله هنا) أي في الجمعة (قوله بينهما) الأول بينهما وبينهم والثاني بينهما وبينهم (قوله فانه لا فرق الخ) خلافاً للنهاية والاعتناء وشيخ الإسلام شرحه بأفضل شرح في الأقسام والصلوات الأولى وظاهر أن محله أي افتته بغوى إذا قصر الأبي في التعليم والافتقار من غير أن يكون الأمان فالأمان هو ما (قوله وان الفرق بينهما الخ) اعتد به شخصاً أو جبرياً وقال العلماء والغنى عبارة الأولين ولو كانوا أربعين فقط وبهم أي فان قصر في التعليم تصح جمعهم إله طلائ صلواته فيقصرون عن الأربعين فان لم يقصر في التعليم صحب جمعهم كلوا كانوا أميين فيدر جواً وحده فمشرط كل أن تصح صلواته لنفسه كقوله شرح لم يلزم وإن لم يصح كونه اماماً للقوم فقول القائل أي أي تبعاً للتحقق بشرط في الأربعين من تصح امامة كل منهم بالبيعة ضعف والاعتناء بتقديم اه (قوله فصلاته باطلة والافتقار الخ) بقى أي أطلق الأبي قسم آخر تصح صلواته لإعادة وهو من لم يمكن التعليم مطلقاً سم (قوله كما مر نفا) أي بقوله وعلم (قوله فلا تصح إرادته هنا) محل نظر بصري (قوله وفي انعقاد) أي قوله ولو كان في التقسني (قوله) عدم صحة جمعهم فان وجد من خطبهم ولم يكن بهم سم منع السماع انعقدت بهم لأنهم يعدون كذا في شرح مدر وهو ظاهر على ما اعتد به الشيخ الإسلام من جعل كلام البغوي في مسئلة الأبي المذكورة على من قصر في العلم لأن هؤلاء هم مقصرون ومع ذلك لا بد أن لا يكون الإمام منهم كلهم به شخصاً الشهاب الرمي من امتناع اقتداء الأخرس بالأخوس أماعلى ما اعتد به الشيخ الإسلام من جعل كلام البغوي في مسئلة الأبي من كلام البغوي فالقياس عدم انعقاد جمعهم وإن وجد من خطبهم بل وإن كان في الأربعين أخوساً وحده فتأمل سم

لا تغني صلواته عن القضاء كالأبي في أن كل لا يصح الاقتداء به بل هو أولى من الأبي بالتميز هنا لأن الأبي يصح اقتداء مثله بخلاف من تلزمه إعادة (قوله باطلة والافتقار الخ) بقى قسم آخر تصح صلواته وإعادة وهو من لم يمكن التعليم مطلقاً (قوله وجهان) أو جهاه عدم الاعتدال لغير الخطئة فان وجد من خطبهم ولم يكن بهم سم منع السماع انعقدت بهم لأنهم يعدون كذا في شرح مدر وهو ظاهر على ما اعتد به الشيخ الإسلام من جعل كلام البغوي في مسئلة الأبي المذكورة على من قصر في العلم لأن هؤلاء هم مقصرون ومع ذلك لا بد أن يكون الإمام منهم كلهم به شخصاً الشهاب الرمي في شروط الإمامة من امتناع اقتداء الأخرس بالأخوس أماعلى ما اعتد به الشيخ الإسلام من جعل كلام البغوي في مسئلة الأبي من كلام البغوي فالتقاس عدم انعقاد جمعهم وإن وجد من خطبهم بل وإن كان في الأربعين أخوساً وحده فتأمل سم

وسيعلم ما يأتي أن شرطهم أيضاً أن يصحسوا أن كان الخطين وإن يكونوا قراء أو أميين محددين فيهم من عين الخطئة فلو كانوا قراء الأواحد منهم فانه أئلم تنعقد بهم الجمعة كما في بقية البغوي لأننا لجماعة المشرقة طهنا للصحة بينهما ارتباطاً كلاً وابطاً بين صلواته والأمان فصاروا اقتداء قارئاً أي وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين أن يقصر الأبي في التعليم وأن لا وإن الفرق بينهما غير قوي لما يترس من الارتباط المذكور على أن المقصر لا يحسب من العدد لأنه إن أمكنه التعليم قبل خروج الوقت فصلاته باطلة ولا إعادة لزومه ومن لم يمتدح لا يحسب من العدد كما مرأً نفاً فلا تصح إرادته هنا وفي انعقاد جمعة أربعين أخوس وجهان ومعلوم من اشتراط الخطبة بشرطها ألا تنعقد جمعة جمعهم ولو كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الأربكان

كفني ضح حبيبانه من الاربعين وان شك في اتيه بجميع الواجب عندنا كما تصح امامته (١٣٩) يتألف ذلك لان الظاهر قوله الخلاق

تختلف ما اذا علم منه مفيد

عندنا فلا يحسب كلهم ظاهراً

بما لم يطلان صلاته عندنا

ثم رأيت في الخلق من

مقتضى كلام الشيخين ان

العبرة بقصد الشافعي اماما

كلن أو مأموماً وهو مخرج

فيما تقرر (والصحيح انعقادها

بالرأي) واصلوا الظاهر

على ماسر الكلامهم وانما

سقطت عنهم نقلهم

(و) الصحيح (أن الامام

لا يشترط كونه فوق

أربعين) ثم أول جمعة

السابق (ولو انقض

الاربعون) يعني العدد

المعسر ولو تسعة وثلاثين

اذا كان الامام كادلاً

والانقضاء مثلاً والاضايف

النقص (أو بعضهم في

الخطبة لم يحسب المقول

من اركانها (في غيرتهم)

لا يشترط جميعهم جميع

أركانها) ويجوز البناء على

ما مضى ان عادوا قبل طول

الفصل عرفا وان انقض

غير عند لان اليسر لا يقطع

الولاية فليمر ما في الجمع

وغيره (وكذا) يجوز (بناءه

الصلاة على الخطبة ان

انقضوا ايها) وعادوا قبل

طول الفصل عرفاً للامام

(فان عادوا) في صورتين

(بعد طوله) عرفاً وضبطاً

جميعه بماز يدخل ما بين

الاجاب والقبول في البيع

بعد جدواً والواجب لتمامه

من الضبط بالعرف الاوسع

من ذلك وهو ما يطل

الوالي في جمع التقديم ثم رأيت الراي صريحاً

بوسيقا له القاضي أبو الطيب

عبارة عش قوله مر اتفقت بهم أي حيث كان الامام طاعاً والافعال عدم جهة امامته الاخرى ثم هذا

ظاهر بناء على ما تقدم من جهة جلة الاربعين اذا كان بعضهم أميماً بقصر في العلم ما عسى ان يفتاه كلام

القبوى وهو ضعيف من عدم الصلة على القل بباطل صلاة بعضهم بعضاً فالتباس هنا عدم الصلة (قوله من

اشترط الخطبة الخ) كان وجعله ذلك منه توفيقاً لخطبة على النطق سم (قوله مع حبيبانه الخ) مثل ذلك

ما في فتاوى السوطي فانه سئل عما اذا كان الخطيب جنباً لا يرى جهة الخطبة لا في السور فهل أنه ان يخطب

ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فيايب بان العبرة في الاقتداء بنية المقتدى فتصح صلاته في الجمعة

خلف حتى ان يكن في قرية بلا سور ولها اذا حضر أو بعون من أهل الجمعة انتهى وينبغي تقييده بنظر ما قد

به من مس فرجه سم وقوله من مس فرجه لعل صوابه من اقتصدوا ان المراد بذلك القيد نسبه الاقتصاد

على ما يستجمع وان لم يرض به الشارح (قوله عس) أي في اقتداء الشافعي بالحنفي كرى (قوله لم يفسد

عندنا) أي كمنه فرجه (قوله فيما تقرر) هو قوله بخلاف ما اذا علم منه مفيد عندنا الخ وقال عش هو

قوله بطلان صلاته عندنا اه قول المتن (والصحيح) كلن الاول أن يعبر بالظاهر لان الخلاف قولان

لا وجهان معني وعش (قوله على ماسر) أي شرح باربعين (قوله لكلامهم) أي قوله وضبط جميع في

المغني والى قوله الاوسع في النهاية يقول المتن لا يشترط كونه الخ) أي اذا كان مصفاً لكلامه في نهاية

(قوله خبر الخ) أي لا يطلق هذا الخبر (قوله السابق) أي شرح باربعين (قوله يعني الصدقات الخ) الخ

فان كان مع الامام الكامل أو بعون ناقض واحد منهم لم يضر وأورد بعضهم هذه على المتن معني (قوله

ولو تسعة الخ) عبارة لنهاية المغني وهو تسعة وثلاثون على الاصح اه (قوله اذا كان الامام كاملاً) كان

الاولى ذكره مقتضى قول المتن فوق اربعين (قوله والانقضاء مثال الخ) كلن الاول تأخير موز كرفي شرح

أو بعضهم الخ (قوله مثال) أي لا يقدى لان الانقضاء هو التهاين من مكان الصلاة والارادته الخ ورج

من الصلاة ولمع البقاء في محلها (قوله والضابط النقص) أي فلا يعمى على واحد منهم أو بعد في السجدة

مكان لا يسمع فيه الامام كان كالتفويض عش (قوله لا يشترط سماعهم الخ) لقوله تعالى واذا قرئ

القرآن فاستمعوا له وأصتوا قال أكثر المفسر المراد به الخطبة فلا بد ان يسمع الاربعون جميعاً (اركن

الخطبة منها يتومغنى قول المتن) (على ماضى) أي قبل انقضاءهم سم (قوله وان انقضوا الخ) أي

الاربعون كالأربعين أو بعضها كلن الاول ذكر هذه الغاية قبل قول المصنف قبل طول الفصل قول المتن (ان

عادوا الخ) يخرج به ما لو عاد عبد لهم فلا بد من الاستئناف وان قصر الفصل معني ومنها يتة (قوله فليمر ما في الجمع

الخ) فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين بأخف ما يمكن كإدغمه الشارح مر عش (قوله وغيره) أي كلن يسلم

نأسبغ ثم ذكر قبل طول الفصل نهاية يتومغنى (قوله ذلك) أي لان اليسر لا يقطع الخ (قوله وضبط جميعه

أي بطول الفصل (قوله بعد) خبر وضبط الخ (قوله وهو) أي الطول عرفاً (قوله صريحاً) أي بان الطول

فهل يكفي مع وجود طاع فيسقط نظر ولعل الظاهر لا قلتأمل (قوله من اشترط الخطبة بشرط وطه الخ)

وايضاً فتدله الاخرى بالآخرى غير صحيح على ما مر به شيخنا الامام الشهاب الرمي في شرط الامامة وتؤخذ

منه مع ما وجبه شيخنا الشارح رحمه الله من القبوى في الامام عدم الاعتقاد وان وجد من يخطب لهم ولو ان

كان في الاربعين أخوس واحد فمأمل نعم قياس على شيخ الاسلام كلام القبوى على من قصر بالعمل الاعتقاد

هنا اذا وجد من يخطب لهم أي يؤم لما تقدم عن شيخنا الرمي في شرط الامامة (قوله كنفني مع حبيبانه

من الاربعين) مثل ذلك ما في فتاوى السوطي فانه سئل عما اذا كان الخطيب جنباً لا يرى جهة الجمعة الا

في السور فهل أنه ان يخطب ويؤم في القرية وهل تصح الصلاة خلفه فيايب بقوله العبرة في الاقتداء بنية

المقتدى فتصح صلاته في الجمعة متخلف حتى ان كان في قرية بلا سور ولها اذا حضر أو بعون من أهل الجمعة

اه وينبغي تقييده بنظر ما قد به من مس فرجه (قوله ويجوز البناء على ماضى) أي قبل انقضاءهم

من ذلك وهو ما يطل

الوالي في جمع التقديم ثم رأيت الراي صريحاً

بوسيقا له القاضي أبو الطيب

من ذلك وهو ما يطل

الوالي في جمع التقديم ثم رأيت الراي صريحاً

بوسيقا له القاضي أبو الطيب

من ذلك وهو ما يطل

الوالي في جمع التقديم ثم رأيت الراي صريحاً

بوسيقا له القاضي أبو الطيب

من ذلك وهو ما يطل

الوالي في جمع التقديم ثم رأيت الراي صريحاً

بوسيقا له القاضي أبو الطيب

من ذلك وهو ما يطل

الوالي في جمع التقديم ثم رأيت الراي صريحاً

بوسيقا له القاضي أبو الطيب

من ذلك وهو ما يطل

الوالي في جمع التقديم ثم رأيت الراي صريحاً

عز فاما أطلق الموالاة الخ: قوله وابن الصباغ أطلق الخ: مبتدأ وخبر (قوله) أي بما أطلق الخ: قوله وان
 انقضوا إلى قوله الماس في النهاية والغنى (قوله) لان ذلك أي ما ذكر من الخطبة واصلا (قوله) ينقل الخ
 أي وان الموالاة ما وقع في استمالة القلوب شيئا يتوغل في (قوله) بغير فخالج عبارة الغنى والنهية شيان أخرجا
 أنفسهم من الجماعة في الركعة الأولى وأما قوله اه أي الصلاة مطلقا (قوله) الأولى أي الركعة الأولى
 و (قوله) بطلان أي الصلاة (قوله) الثانية أي الركعة الثانية (قوله) الماس أي في شرح الرابع الجماعة
 (قوله) ولم يحرم الخ أي ولم يعد المنفوض قائل في الوض أو انقضوا في الركعة الأولى ثم عادوا ولم يطل فصل
 بنوا انتهى اه سم وعكن ادخاله في كلام الشارح بان مراده قوله أو يعون سمعو الخطبة كما يشمل العائد من
 بعد انقضائهم وعبارة عش قوله بطلت الجمعة أي حيث كان الانقضاء بعد الرفع من الركوع أو ما لو كان
 قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه أو فيه وفرقا الفاتحة وأما قوله الامام قبل رفعه من أدل الركوع
 أسرحت جمعهم كقوله تباطأ القوم عن الامام ثم اقتدوا به اه (قوله) في الركعة الأولى) فيعيد بطلان الجمعة إذا
 أحرم جمعهم انقضائهم أو يعون سمعو الخطبة في الركعة الثانية في ذلك التبيين انفراد الامام في الأولى أي فلم
 تحصل الركعة الأولى بالعدد نعم إذا كان احرم الاربعين السامعين عقب انقضائهم في الأولى لكن ينبغي
 تقديمه على إذا ذكرنا الفاتحة قبل ركوعه كقوله مسئلة التباطؤ ثم رأيت التنبيه إلا في المصاحف فيه بأنه
 لا فرق في جريان الخلاف في اعتبار ادراك الفاتحة قبل الركوع بين الجائين والتباطئين سم وقدم من
 عش ما وافقه (قوله) فيتمونها إلى قوله ويفرق في النهاية والغنى ما وافقه (قوله) فيتمونها الخ أي ينهوا
 من بقي ظهر معنى إذا ارشيدى في صورهما إذا كان المنفوض بعضهم وان كان خلاف المتبصر من السابق
 الذي يتأتى ذلك قبل إذا انقضت الاربعون اه وعبارة عش أي يفعلونها ظهر باستئنافها بالنسبة لغير
 انقضت إلى بطلان والبناء على ما مضى في حق غيره اه (قوله) فيتمونها طهرا نعم لو عاد المنفوضون زعمهم
 الاحرام بالجمعة إذا كانوا من أهل وجوبها كأقاربهم بالوجه والفرج لله تعالى إلا تصح ظهر من زمته بالجمع
 إمكان ادراكها كوايسر فيما نشاء جمعة بعد أخرى لبطلان الأولى نهاية قال عش قوله مر زعمهم الاحرام
 الخ أي مع إعادة الخطبة فان طال الفصل بين انقضائهم وعودهم اه (قوله) عليه أي على بطلان الجمعة
 بالانقضاء ويحتمل على اشتراط العددين سواء ودواما (قوله) لو تباطؤ أي لو أحرم الامام وتباطأ المومنون
 أو بعضهم عنه ثم أحرموا فان تأخر فحرمهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان تأخر عن ركوعه فأت أدركوا الخ
 معنى ونهاية (قوله) فلا جمعة ظاهر دون فرق الفاتحة وأدركوا مع الامام الركوع وفيه نظر ثم رأيت سم
 على جرح نقل عن مقتضى الوض أنهم حيث قرأ الفاتحة وأدركوا مع الركوع قبل رفعه من أدله أدركوا
 الجمعة انتهى وهو ظاهر اه بقول الشارح مر قبل الركوع أي قبل انتهائه عش (قوله) اشترط أن
 يتكلموا من الفاتحة الخ أي بان يقرأوا قبل ركوع الامام رأسا من أدل الركوع عن نهاية أي ودعوا

(قوله) ولم يحرم عقب انقضائهم الخ) يفسد بطلان الجمعة إذا أحرم عقب انقضائهم أو يعون سمعو
 الخطبة في الركعة الثانية وذلك لبيان انفراد الامام في الأولى أي فلا تحصل الركعة الأولى بالعدد وحده الجمعة
 إذا كان احرم الاربعين السامعين عقب انقضائهم في الأولى لكن ينبغي تقديمه بما إذا أدركوا الفاتحة قبل
 ركوعه كقوله مسئلة التباطؤ إلا ان يفرق ثم رأيت التنبيه إلا في المصاحف فيه بأنه لا فرق في جريان الخلاف
 في اعتبار ادراكها كالفاتحة قبل الركوع ولا بين الجائين والتباطئين (قوله) ولم يحرم عقب انقضائهم في
 الركعة الأولى أو يعون أي لم يعد المنفوض قائل في الوض أو انقضوا إلى الركعة الأولى ثم عادوا ولم يطل
 فصل بين قال في شرحهما أنهم ثم طول الفصل بضر ليس كذلك أخذ امر ذكره في التباطؤ اه وأجمل
 مر الفرق بسد الاعراض هنا لقطع القدوة بعد انعقادها (قوله) وان أدركوه قبل الركوع اشترط ان
 يتكلموا من الفاتحة قبل ركوعه) مع عني انه لا يضمن التكلم من الفاتحة قبل الركوع لكن عبر في الوض
 بقوله كاص له ولو تباطأ المومنون وأدركوا الأولى أي الركعة الأولى مع الفاتحة صح اه وهو شامل لما

وابن الصباغ أطلق اعتبار
 العرف ويتعين ضبطه بما
 قرره (وجبا الاستئناف
 في الاظهر) وان انقضوا
 بعد ذلك لم ينقل عنه
 صلى الله عليه وسلم الامتواليا
 وكذا الآية بعده (وان
 انقضوا) أي الاربعون أو
 بعضهم بخلافه أو بطلان
 صلاة بالنسبة للأولى
 وبطلان بالنسبة للثانية
 كما مر أن بقائه العدد شرط
 إلى السلام بخلاف الجماعة
 فانها شرط في الأولى فقط
 (في الصلاة) ولم يحرم عقب
 انقضائهم في الركعة الأولى
 أو يعون سمعو الخطبة
 (بطلت) الجمعة في غيرها
 ظهر لان العدد شرط
 ابتداء فكذلك ادواما لو كانت
 فليس لو تباطأ وحتى ركع
 فلا جمعة وان أدركوه قبل
 الركوع اشترط أن يتكلموا
 من الفاتحة قبل ركوعه
 والمراد كقولنا ظاهر أن
 يدركوا الفاتحة ولو ركع
 قبل قيام الامام عن أقل
 الركوع لانهم حينئذ
 أدركوا الفاتحة والركعة
 فلا معنى لاستمرار ادراكها
 جميع الفاتحة قبل أخذ
 الامام في الركوع

واطمأنا قبل رفع الإمام الخ عش وفي سم بعد تدبير الروض ما نصه وهو شامل لما إذا أدركوا
راكعاً أو آخر الفاتحة ثم ركعوا أو اطمأنا أو قبل أو تقاضه من أقل الركوع فاجمع اه وتقدم عن ع
اعتاده (قوله قبل أقل الركوع) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى فليأتمل فإن الظاهر عن بصري (قوله)
أوهنت العبادة أي بان حلق قولهم قبل ركوعه على قبل ابتداء ركوعه أما إذا جلى على قبل انتهائهم ركوعه
فلا إشكال (قوله) أما إذا لم يسمعوا الخ) محض ترك قوله السابق وهو الخطبة (قوله فلا بد من إحرامهم الخ)
حاصل هذا المقام أنه إن بطلت صلاة بعض الأربعين غير أن يكمل العدد بغيرهم بطلت الصلاة سواء وقع
ذلك في الركعة الأولى أو في الثانية وإن شرب بعضهم أنفسهم عن القدوة فإن كان في الأولى بطلت وأيضاً بعد ذلك
لم يضر وإن انقض الأربعون أو بعضهم وحلق غلام العدد فإن كان الحلق قبل الانقضاء بطلت الصلاة
سواء كان ذلك في الأولى ولو بعد الرفع من ركوعها أو في الثانية قبل الرفع من ركوعها فيما يظهر وسواء سمع
اللاحقون الخطبة أو لا وإن كان بعده فإن كان قبل ركوع الأولى وهو الخطبة بطلت الصلاة والأدلة سم
وكذا في الشورى والنهاية الأولى قبل الرفع الخ سواء سمع (قوله لا لهم لا يصرون الخ) عبارة الغنى لا لهم
إذا حلقوا العدد تام صرح بهم واحداً فليست عليهم سمع الخطبة اه (قوله لا حينئذ) أي حين
إذا حرموا قبل الانقضاء (قوله لا لهم لا يصرون الخ) هل يعتبر بالفعل بأن يقرأها جميع السامعين
أو يكفي معنى من يكفي فيه عمل تأمل بصري أقول تعبير النهاية المتقدم ناقص عن الأولى (قوله لا يعلو)
أي بالانحلال (قوله لا لهم) أي السامعين (قوله لا يعلو) أي الفاتحة (قوله لا يعلو) أي إذا كان
اللاحقون للفاتحة (قوله بطلت الصلاة) أي بطلت الصلاة بالخطبة الخ) خبر مبتدأ محذوف أي وهذا أي ما أفاده كلام من جواز
تبعيض صلاة الجمعة بأن يفعل بعضها المنقوض وبعضها الآخر بغيره بطلت الصلاة الخ (قوله)
أو يصرون أي أو بعضهم وإن أراد بالاربعة السامعين أو تسع وثلاثون نهاية ومعنى قول المتن (وفي)
قولنا لا ينبغي أن تنان) وفي قولنا لا ينبغي أن تنان حديث ما رواه أنهم انقضوا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم
يبق معه إلا اثنتان عشر رجلاً مع الإمام فآوئ الله تعالى وأذا رواه أنما لا يعلو إلى أن الأربعين لا يشترط
في دوام الصلاة وأجاب الأول بأن هذا كان في الخطبة كإدراك في مسجود وجه النبي على رواية البخاري
في الصلاة وحلها بعضهم على الخطبة جميعاً بين الرايين وإذا كان في الخطبة فلعلمهم عادوا قبل طول الفصل
معنى ونهاية (قوله لو جرد معنى الجماعة) فيه إيهام أن معنى الجماعة يشترط فيه الثلاثة وليس كذلك كما
مر فالأولى معنى الجمع كاجتماعه المطلق أي والنهاية والغنى بصري (قوله ويبحث بعضهم الخ)
تقدم عن النهاية اعتداده بعبارة فعله الشارح أراد بالبحث الشهاب الرمي (قوله لا يحصل أتمها)
الخ) أي السابق في شرحه بطلت (قوله لزومهم إعادة الجماعة) أي إن اتسع الوقت ولا يظهر وإن فعلاه

التي أوهنت العبادة أما إذا
لم يسمعوا فلا بد من إحرامهم
فقبل انقضاء السامعين
لا لهم لا يصرون مثلهم إلا
حينئذ وفي هذه الحالة
لا يشترط تمكنهم من الفاتحة
لاهم لا يصرون إن أدركوا به
يعلم أنهم لو لم يدركوا قبل
انقضائهم اشترط أدراك
هؤلاء وهو ظاهر بخلاف
الخطبة إذا انقض الأربعون
سمعوا بعضها وبطلت
أربعون قبل انقضائهم
لا يكفي سمعهم لبقائها
ويقر بأن الارتباط بغير
تمام صلاة (وفي قول
لا) يضر (بني اثنين) مع
الإمام لو جرد معنى الجماعة
أذ تغتفر في اليوم لا تغتفر
في ابتداء ويبحث بعضهم
إن عمل أتمها ظهر أي
والاستغفار به إذا لم يتوفروا
شروط الجمعة ولا كان
عادوا لزوم إعلان الجماعة

واعنده غيره فقالوا بل

انفضوا أو قدموا أو بلغوا

بعد فعلها قامتنا بنا بخطبة

الصالحين بل يلزم المصيرين

كلنفسين ذلك اه وما قاله

فبين قدموا أو بلغوا غلط

لقولهم المذكور اما ذالم

يسمعه الخ وفي المصيرين

ردة كالاول اطلاق الاصحاب

اتهم و منها طهارا ويلزم من

صحة الظاهر سقوط الجمع وما

يؤيد عدم فعل الجملة لقولهم

لو ادرأ بعونهم لم يحصل

لا تعدد فيه فانت على جمع

أهل البلد فاصلون طهرا

لا امتناع الجملة عليهم فاذا

امتنع الجملة شاعهم بقصير

المبادر من هاهنا ثم قيل

انهم يوردون فأولى في

مستلثنا بحث بعضهم أيضا

انه لو غاب بعض الاربعين

فصاها الظاهر ثم قدم الغائب

في الوقت لم يلزمه اعادتها

جمعة كالجواب على الصبي بعد

نعلها أو صلى مسافر الظاهر

في السفر ثم قدم وطنه قبل

اقامتها ويحمل ان قدمه

بعد احرامهم بالظاهر كذلك

* (تنبيه) ما مر من اشتراط

ادر الأثر بعين قدر الفاتحة

فأولى هو ما قاله الامام

وصححه الغزالي وجرى عليه

شرح الحلواني وشبههم

وظاهر الشرح الصغير بل

صرح به الاكتفاء بأدراك

ركوع الامام فقط وسبقه

اليه الاقتال مرة وقال البغوي

انه المذهب وعليه غير واحد

بأن ما قبل الركوع

على التفصيل المار عن عرش **(قوله)** واعنده غيره **(قوله)** وأقرب به سخفنا الشهاب الرمي سم **(قوله)** فقال أي
 الغير **(قوله)** ولئن انفضوا الخ أي من الحاضر من الكاملين **(قوله)** أو قدموا أي من الغائبين **(قوله)** أو
 بلغوا أي من الصبيذين **(قوله)** بعد فعلها أي الجمعة تنازع فيه قدموا أو بلغوا **(قوله)** بل يلزم المصيرين
 أي ترك الحضور أو بالتباطي عن الركوع **(قوله)** كلنفسين أي يكاتنهم المنفذين أي الخارجين من
 الجمعة بعد الاحرام ما قول الكردى قوله كلنفسين مثال للمصيرين اه خلاف الظاهر **(قوله)** ذلك
 أي اقامة الجمعة ثانية الخ كجواهر المتبادر وعليه مبنى قول الشارح لا في **(قوله)** وما يؤول بالخلاف ويحمل أن المشار
 اليه فعل الجمعة بتداعوا عليه مبنى رد سم والبصري في ذلك القول لا في **(قوله)** انتهى أي قول الغير **(قوله)**
 لقولهم الخ الاستدلال به في غاية الظهور ولانه يدل على عدم حصول الجمعة بأحرام من لم يسمع الخطبة بعد
 انفضاض السامعين ودلالة ذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أي بخطبة كالمصليين أو بما لا امرية
 فيه سم **(قوله)** المذكور أي السابق أنفا **(قوله)** أما المذالم بيان لقولهم المذكور سم **(قوله)** ورده
 الخ هذا من عني المصيرين لجواز حمل الاطلاق على ما ذالم تنوفر الشرط سم عبارة البصري وقوله ورده
 الخ يحمل تأمل لا يمكن حمل الاطلاق على ما ذالم تنيسر الاعادة اه **(قوله)** كالاول وهو قوله والى عادوا
 لزمنه الخ كردى **(قوله)** اطلاق الاصحاب منهم الخ أي السابق في شرح بعالت كردى **(قوله)** وما يؤول بعدهم
 فعل الجمعة الخ قد منع ويقر بحصول الجمعة في الجملة في مسئلة المبادر دون مسئلة التأمل لاجتماع بين المستثنين
 سم عبارة البصري لا يابده كجواهر طاهر لاقامة الجمعة بالبلد في تلك الصورة فلا معنى لاقامتها ثانية اذا تمام
 جعته بعد أخرى وفيما نحن فيه لم نعلم بها جامعة أصلا فالجواب على وجوب الاعادة حديث تيسرت لادى في تعطيل
 الجمعة بالكلية فلما لم يحق التأمل ثم رأيت في النهاية ما نصنع لوعاد المنفوضون لزمنه الاحرام بالجمعة اذا كانوا
 من أهل وجوبها كما يقتضيه الالرحجه الله تعالى الخ اه **(قوله)** لو غاب بعض الاربعين أي عن يحمل
 الجمعولي بعذر ولو بلاسر **(قوله)** فصولا الخ أي الحاضر ون **(قوله)** ثم يلزمهم أي الاربعين **(قوله)** كل
 بلغ الصبي الخ الفرق يمكن قريب سم أي يكون الغائبين كلنا من فاعلم الظاهر بفرض الوقت دون
 الصبي **(قوله)** بعد فعلها أي فعل من دون الاربعين الظاهر **(قوله)** قبل اقامتها أي اقامة الحاضر من دون
 الاربعين الظاهر **(قوله)** ان درونه أي الغائبين بعد احرامهم سم أي الحاضر من **(قوله)** كذلك أي فلا
 يلزمه اعادتها جمعة **(قوله)** من اشتراط الخ أي في صورة الانفضاض بشر ينطقه الا في عهد الخلاف
 الخ **(قوله)** كمنه لم يصرح في امره باشتراط ذلك فها بل في صورة التباطي **(قوله)** ادر الأثر الاربعين الخ شامل
 للمنفذين والآخرين قبل الانفضاض مطلقا وكذا بعده اذا سموا الخطبة كانت قدم عن سم **(قوله)** قدر
 الفاتحة أي بالمعنى السابق في قوله والمراد كجواهر طاهر الخ **(قوله)** في الاولى أي الركعة الاولى **(قوله)** فقط
 أي وان لم يدرك الفاتحة **(قوله)** الفتاحة إشارة الى ما نقل عنه أيضا من موافقة مقالة الامام السابقة
 بصري **(قوله)** وقال البغوي انه المذهب الخ فضيحة من الغدير ورجع الى الاكتفاء ورجعه الغزالي
 والنهاية الى ما قاله الامام عبارة ثم ما لولوا أحرم الامام وتباطا المؤمنون أو بعضهم بالأحرام ثم أحرموا فان
 أدر كوال الركوع مع الفتاحة صحت جمعهم أو لا فلا وسبقه في الاولى بالتكبير والقيام كما يمنع ادراكهم
 الركعة لا يمنع اعتقاد الجمعة وهذا ما جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوي انه المذهب وحرم به صاحب الأثر

فان كان قبل ركوع الاولى وسموا الخطبة صحت الجمعة لا فلا **(قوله)** واعنده غيره **(قوله)** وأقرب به سخفنا الرمي
(قوله) لقولهم المذكور الخ الاستدلال به في غاية الظهور ولانه يدل على عدم حصول الجمعة بأحرام من لم
 يسمع الخطبة بعد انفضاض السامعين ودلالة ذلك على عدم حصولها باقامة جديدة ثانية أو بما لا امرية
 فيه سم **(قوله)** أما المذالم بيان لقولهم المذكور **(قوله)** ورده كالاول اطلاق الاصحاب الخ هذا من عني
 المصيرين لجواز حمل الاطلاق على ما ذالم تنوفر الشرط **(قوله)** فاولى قيل قد منع ويقر بحصول
 الجمعة في الجملة في مسئلة المبادر دون مسئلة التأمل لاجتماع بين المستثنين **(قوله)** كالجواب على الصبي بعد

اذ لم يمنع السبق به الركوع فكذلك الجمعة وشروط الجويني فزب عنهم من يحرم الامام أي (٤٢) عرفنا هذا الخلاف هل هو خاص

بالجائين بعد الانقضاء

أو يجري حتى في بعض

حضر واما الأول فباطل

عنه والوجه من انه في

الصورتين غير ثابتين أي

الدم صرح بذلك ثم قال

فالتفريع كالنفر مع وكذا

الرافعي كما قاله جمع فانه جعل

هذا الخلاف من بابي القول

بأن صلاة الجمعة تبطل

بأنقضاء القوم وقال ابن

الرفعة بل انما فرعه عن أن

الانقضاء حسبه في الانتهاء

لوجب الظاهر لا الإبطال

لكنه نظري فهو ودان

اقتضى كلام الزكشي

تقرر وبأن انفراد الامام

أولا حتى يحق له كافترا دعي

الانتهاء فان قلنا انه مبطل ثم

أبطل هنا والاصلا وجه

البناء انفراد الامام ببعض

الصلاطين في صورتين قبل

بل الإعلان في غير مسئلة

بل الانقضاء أولى لان انفراد

الامام وجد فيها ابتداء وفي

ذلك دوا وما لا الشر وط يتغير

فيها في الدوام لا لا يتغير في

الابتداء كالإبطه السابقة

في الوقت وكرفح الحانزة

قبل انتمام المسبوق صلاته

ولان المقصود هنا كلام

بين فساد الكل شرطوا

نحو لانقضاء ادراك

الركعة الأولى وانما الخلاف

في ادراك النافعة ثم استنتج

من ذلك ما هو مردود عليه

كانت ذلك مستوفى في

وابن المقر وهو المعتد وقال الشيخ أبو محمد الجويني الخ اه (قوله السابق) فاعلم منع وقوله به) متعلق

بالسبق وضمنه ما قبل الركوع (قوله الركوع) الأولى الركعة كيلي النهاية والمعنى (قوله هذا الخلاف)

أي الذي بين الامام والده (قوله انما بالجاين الخ) أي من المنقضين وغيرهم (قوله والوجه من انه الخ)

استدعاء النهاية والمعنى كما مر نفا (قوله ذلك) أي بالجواب (قوله ثم قال) أي ابن أبي الميم (فالتفريع

كانت فرج) يعني ان الخلاف في اشتراط ادراك قدر النافعة في جهة الجمعة في صورة التباطي متفرع على

القول بأن صلاة الجمعة تبطل بأنقضاء القوم كما أن الخلاف في اشتراط ذلك في صورة التباطي بعد

الانقضاء متفرع على هذا القول (قوله وكذا الرافعي) أي قال ان التفريع في التباطي كالنفر مع في

العمود (قوله فانه الخ) أي الرافعي (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الامام والده (قوله على القول الخ) أي

الاصح كركدي (قوله بأن صلاة الجمعة) كذا في أصله خطه بصري أي والاولى صلاة الجمعة (قوله تبطل

بأنقضاء القوم) أي بانفراد الامام بسبب انقضاءهم فثبت وجوب الانفراد كيلي الصورة الثانية يجري فيه

الخلاف واليه أشار بقوله الخ وجوب البناء الخ كركدي (قوله بل انما فرعه) أي فرعه عن الرافعي هذا الخلاف

(قوله عنه) أي عن الامام (قوله لكنه نظري) أي لكن نظرا من الرفعة في تفريع ابن الرافعي المذكور

ورجع كركدي الغيبة الجهر والى انما فرعه عن الرفعة في نظره وأقول بل هو مردود فالرد واجبه الى ما نظريه لاني

التمتاز كركدي (قوله بان انفراد الامام) أي بباطي القوم عن (قوله كالنفر الخ) أي بأنقضاء القوم

عنه (قوله انه) أي الانفراد (قوله ثم) أي في الانتهاء (قوله هنا) أي في الاستدعاء (قوله ووجه البناء)

يعني وجه اتحاد المبنى عليه للجلالين في صورتين السابق في قوله فالتفريع كالنفر مع أو في قوله مبطل على

القول الخ وتقدم هذا الاحتمال الثاني عن كركدي (قوله في غير مسئلة الانقضاء) يعني في مسئلة التباطي

(قوله وجد فيها) أي في الغير والتأنيث لربنا سبحانه والمعنى (قوله في تلك) أي في مسئلة الانقضاء

(قوله ولان المقر الخ) عبارة النهاية بتعقب ما تقدم فافهم من قوله الامام والده قاله الكمال ابن أبي

شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الأولى معصّل وفاق وقد دعي المصنف يعني ابن المقر في شرحه

أنه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تنقيح شروط الاحقين بكونه في الركعة الأولى فلو تقرر أو بعون لاحقون

بعد رفع الامام من ركوع الأولى ثم انقض الار بعون الذين أحرم بهم أو بقصوا فلا الجمعة بل فيها الامام

ومن بقي معه نظرا لانه قد تبين فساد صلاة الار بعون أو من نقص منهم أنه قد مضى للامام ركعة فقد فيها

الجماعة أو العدد اذا اقتصدون الذين تصح بهم الجمعة الملاحقون ولم يحرموا لا بعد ركوعه وبجواب

عنه بانهم اذا تضرعوا والعدد تام صرح بهم واحدا كل صرح به الاصحاب فكلام يؤثر انقضاء الار بعون

بالنسبة الى عدم سماع الاحقين الخطية كذلك لا يؤثر النسبة الى عدم حضورهم الركعة الأولى اه قال

عش قوله مر كذلك لا يؤثر الخ بعينه (قوله ان الكل) أي من الجويني والده وغيرهما (قوله من ذلك)

أي من الاتفاق على اشتراط ادراك الركعة الأولى حيث لا انقضاء (قوله ما هو الخ) وهو تنقيح شروط

اللاحقين بكونه في الركعة الأولى (قوله مردود عليه) وفاقا لنهاية رسم والشورى وعش كاسر (قوله

كايبت الخ) ومر نفاع النهاية بانه أيضا (قوله خلف المتنفل) الى قول المتن الخامس في النهاية والمعنى

(قوله خلف المتنفل) أي بان احرم بنافذة والاحل الله امام الجمعة فلو ظهر لكونه مسافرا صلى بهم الجمعة

اماما عش (قوله لصحبتهم هؤلاء) أي ما موما تقتض اماما كما في سائر الصلوات نهاية ومعنى (قوله المتن

غيره) كان الأولى بغيرهم لان العطف اذا كان بالاول لا يقدّر الضمير بمعنى (قوله الاب) أي بالواحد من

يمكن قريب (قوله وتصح الجمعة خلف العبد الخ) بقى ههنا هي وهو أنه هل يشترط في الصحة خلف من ذكر

شرح العباب وقت في آخوه فتأمل هذا الجمل فانه التمس على كثير بن (وتصح) الجمعة (خلف) المتنفل وكل من (العبد والصبي والمسافر في

الظهور ان عدم الغيبة غيره) أي كل منهم اعطيتهم هؤلاء العدد قد وجب بصفة الكمال فان لم يتم العدا لابه

لم تصح جزاء (ولو بان الامام جنباً أو محدداً ناحت جعتهن في الاطوار ثم العدد غيره) كما في سائر الصلوات منا على الاصحاح ان الجماعة تفضلها يحصلان خلف المحدث ومثل ذلك (٤٤٤) عكسه هو بان المأمورين أو بعضهم يحدون فيحصل الجماعة والامام والتفهر منهم بماله أي

وانعزف في حقه فوات العدد هنادون ما في المتن لا متبوع مستقل كما تعزف في حقه انعقاد صلته جمعة قبل أن يحرر وناخه وان كان هذا ضرورياً (والا) يتم العدد بغيره (فلا) تصح جعتهن لما مر (وسن) حق الامام المحدث راكعاً لم تحسب ركعته على الصحيح في الجمعة وغيرهما من قبيل صلاة السافر بدله ولا ينال هذا ما قبله لان الحكم باداء الركوع انما هو لتعمل الامام عنه انقراءة والمحدث ليس من أهل العمل وان كانت الصلاة خلفه جماعة (الخامس خطبتان) لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم يصل الجمعة الاخطبتين (قبل الصلاة) اجاء الامن شديد فارقته اليه بدفان خطبته مؤخران عنه للاتباع أيضاً ولان هذه شرط والشرط مقدم بخلاف ذلك فانها تكملها فكانت الصلاة بهم منها بالتقدم ويسر بين كونهم شرطاً هلالاً بان المقصود منها هنا التذكير بهما المصالح الشرعية حتى لا تنسى فوجبه ذلك في كل جمعة لان ما هو مكرر كذلك لا ينسى غالباً وجعل شرطاً تنويع عليه الخطب العتيق

ذكر معنى (قوله لم تصح جزاء) أي لاتقاء تمام العدد المعتر نهاية قول المتن (ولو بان الامام جنباً الخ) بخلاف ما لو بان كافراً أو امرأة لانهم ليسوا أهل الصلاة لاجتماع معنى ونها يقول المتن (أو محدداً) ومثل المحدث الخمسة الخفية وكل ما لا تزم الاعادته وخرج بذلك ما لو بان امرأة أو خنثى أو كافراً أو نحو ذلك عن تازم فيه الاعادة فلا تصح الجماعة ما روى في (قوله عكسه الخ) مثله ما لو بان ان عليهم أو بعضهم تجاسفهم معوضاً فلا جعل احد من بان كذلك وتصح جمعة الامام والتفهر منهم نهاية (قوله لم تحسبن) أي بخلاف ما لو بانوا نساء أو عبيدا السهولة الاطلاع عليهم نهاية معنى (قوله فتصل الجمعة الاطوار الخ) أي وان لم يكن الامام الا على الاربعين نهاية يوشح بافضل (قوله أي وانعزف الخ) عبارة في الغنى والنهاية فان قيل كيف صحت صلاة الامام مع فوات الشرط وهو العدد فيها ولهذا شرط في عكسه أعجب بانه لم يقبل بل وجد في حقه العمل فيه محدثهم لانه متبوع ويصح احواله معتقداً معتقداً مع عذرهما لا يعتقروا في غيرهما واما صحت للمظهر أو غيره تعالى اه (قوله هنا) أي في العكس (قوله دون ما في المتن) أي ما لو بان سجدت الامام عرش (قوله فلا تصح جعتهن) أي جنباً نهاية ومعنى (قوله لاسم) أي في شرح بطلت من قوله لان العدد شرط ابتداء كروى عبارة النهاية والمعنى لان السكال شرط للاربعين كما هو اه (قوله ما قبله) أي من صحة العمل بان الامام محدداً بشرطه (قوله عنه) أي الا لاحق في الركوع قول المتن (الخامس خطبتان) قاله الباقر في شرط الخطبتين يكون من يوم الاثنين ذاء به انتهى وقصدته أنه لا تصح خطبة الا في اذ لم يكن القوم كذلك وقد وجه ما قبله فلتشامل سم (قوله في الصحيحين) أي في قوله بخلاف تلك في المعنى وكذلك النهاية الا قوله اجاء الامن شد قول المتن (قبل الصلاة) والخطب الشرع وعشرة عشر خطبة الجمعة والعبد والاكسوفين والاستسقاء أو ربح في الحيم يوم السابع من ذي الحجة المسجد الحرام يوم التاسع بغير قويم الضريحين يوم النحر الاولين وكما بعد الصلاة الاخطبتين الجمعة فقبلها وماعد الخطبة الاستسقاء فتقو قبل الصلاة وبعدها وكما ثلثان الاثلاثه الباقية في الخ فجراد نهاية وأسن وشعنا (قوله اجاء الخ) أي من خبر صلوا كرا يمتوى اصلي ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا به وهما ولا الجمعة عما تؤدي جمعة فاختار ليدركها المتأخر في زاد النهاية وقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض فاباح الانتشار به رها فلو لم تأخرهما لما جاز الانتشار اه قال عرش قوله لم يصل صلى الله عليه وسلم الا به ههنا ما أنه يخالف ما نقله الشيخ غيره عن شرح المامني على البخاري من أن الانقضاء كان في الخطبتين أنها كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة أو أنهما في ذلك اليوم حوات الى قبل الصلاة اللهم الآن يقال ان النحر بل كان الحكمة فزله من السخ أو ان ذلك روايته لم تصح أو ان الصلابة فهو امتنع عليه الصلاة والسلام ان كونهما بعد الصلاة تسخ بالامر بفعلها قبل الصلاة اه عبارة شيخنا بعد ذكر ما مر عن شرح المامني بلا عزاله فقول الشيخ الخطيب لم يصل صلى الله عليه وسلم الا به ههنا في بعده زولاً لا في وقتها قبله فكان يصل قبلهما اه (قوله أيضاً) الاولى اسماطه عبارة شرح بافضل قبل الصلاة للاتباع وأخرت خطبتيه نحو العبد للاتباع أيضاً وهي ظاهرة (قوله والشرط مقدم) فيه أنه يقارن أيضاً كالاتي والى وجاب بعد الممارتها سم عبارة المصري لعل الاولى والشرط لا يتأخر اللهم الآن يرد التقديم الذاتي اه (قوله فوجبه ذلك) أي التذكير أو الخطب تذكرا سم الاشارة لان الخطبة لا تستعمل بدون التاء (قوله في حقه) أي حفظ المقصود منها (قوله يوم) أي المقصود منها في العدد (قوله وذلك) أي الصرف (قوله يوم الجمعة صلوا الخ) أي فقتضاه أن المقصود من خطبتهما صرف عاذ كركب العبد (قوله لان ذلك) أي عيد الغطر والاخصى (قوله ويؤيد بشرطه حضور الخطبة كما شرطه ذلك في مسئلة المباحر وغيره) (قوله والشرط مقدم) فيسبانه يقارن أيضاً

حفظه والاستمرار عليه ونحو صرف القوس عما يقتضيه العبد من غيرها ومحموا ذلك من مهمات المندوبات دون ذلك الواجب فان قلت يوم الجمعة يوم عيداً يضاف الى العيد مختلفان ذلك من عود السرور والحسنى وهذا من عود السرور والشرعاً اكثر ما فيه من الوطائف الدينية يومين ساعة الاجابة وغيرهما كما يستفي في كل ليلة الجمعة في خصائص الجدة ويؤيد

ذلك) أي الاختلاف وفي دعوى التأيد تأمل قول المتن (وأركانها خمسة) أي أركانها والانهى ثمانية
تفصيل الشكر والثناء الأول فهموا ليس بالخطيب إلا ركن أولاً ومختصر ثم أعاد عليه وطهارة الأركان
اعتدباً أي به أولاً وما أتت به ثانياً بعد تأكيدها فلا يضر الفصل به وإن طال كجسده من قاسم شيئاً ما يأتي عن
عش مثله زيادة (قوله من حيث المجموع) التي قوله ولا تنظر في النهاية (قوله من حيث المجموع) الخ جواب عما
يقال أن الاضافة كانت للاستغراق لم وجوب الخطيب في كل من الخطيبين وإن أوجدها أن كان مجموعهما لم
جوزاً اثنين بعضهما ولو واحد أي أولاً وهو الباقي في ما بينهما واتيان الجميع في احداهما فقط وحاصل الجواب
اختيار الشكائي وجهه على بعض ما صدق عليه بقرينة ما يعلم من كلامه لا أي عش (قوله كما يعلم من
كلامه) أي على ما يعلم الخ عش (قوله وقياس ما مران الشك الخ) وقياسه أيضاً تأثير الشك في انقضاء الخطبة
وأنه لا يرجع لقول غيره وإن كثراً إلا أن بلغ حد التواتر أو ما تقوم لشكواهم أو بعضهم ترك الخطيب
شياً من الأركان فلا تأثير له مطلقاً أي بعد الفراغ أو قبله سم وحاشي (قوله عدم تأثير الشك) أي شك الخطيب
(قوله بعد فراغها) أي بعد الفراغ من خطبتها أي يقال عش مفهومه أنه يؤثر إذا شك في أثناء الثانية
بعد فراغ الأولى أو في الجلوس بين حاشي ترك شيء من الأولى وبقي ما لم يترك ركن ولم يدخل هو من الأولى أم
من الثانية هل يجب إعادة نفسها أم إعادة الثانية فقط فيه نظر والأقرب مجلس ثم يأتي بالخطبة الثانية لا احتمال
أن يكون المترك من الأولى فيكون جساؤه أولاً ولا تكميل بالثانية بقية ذكر كونه من الثانية في الجلوس
الثاني لا يضر لأن غايته أنه جلوس في الخطبة وهو لا يضر وما يأتي به بعده تكراراً أي به من الثانية واستدراك
لما تركه منها وقوله ثم يأتي بالخطبة الثانية أي ويقرأ آية فيها أو لا فلا يضر الشك (قوله به بدفع) أي
بالقياس المذكور (قوله يأتي في الشك الخ) أي بعد فراغ الموضوع قبل التشرع في الجمعة (قوله لاها) أي
أي قوله وروى البيهقي في النهاية والى قوله ولا يشرط في الغنى الأول كما شرح به إلى وظاهر كلام الشافعي
قوله المتن (والصلاة على رسول الله الخ) وتسبب الصلاة على آله وسئل الفقيه ما يعمل الحضرى هل كان
النجي صلى الله عليه وسلم يصل على نفسه فقال نعم ثم أتت قوله مر وتسبب الصلاة الخ أي أو السلام عش وقوله
مر على آله أي وصحبه وقوله مر فقال نعم هذا محتمل لأن يكون في غير الخطبة شيئاً ولا يكون بالاسم الظاهر
كالاستقبال ومحاب بعد هذا التمهيد (فرع) قال القسطنطين أن شرط الخطيب أن يكون ممن يصح
الاقتداء به وقضية أنه لا تقع خطبة إلا إذا لم يكن القوم كذلك وقد وجب ما قاله فلتأمل (فرع
آخر) لو طعن في الركن الثاني غير المعنى أو في محله آخر كما طهروا لم الصلاة هل يضر كل في التشهد وتجويزه في
الصلاة فيه نظر (قوله عدم تأثير الشك في ترك فرض من الخطبة بعد فراغها) قياس ما ذكرنا أيضاً تأثير
الشك في أن تأتياها لا يرجع لقول غيره وإن كثراً إلا أن بلغ حد التواتر وهذا كما ظاهري في الخطيب فلو شك
الأربعون أو بعضهم في ترك الخطيب شأنه من فرضها في أن تأتياها هل يؤثر حتى يتنج على الشك الأخزام
قبل الاتيان بالشكوك فملتوقاً بعد اطلاقهم على وجوب الخطبة وقد شكوا فيها ويرى بين ذلك وما
لوشك المتقدمون في بقية الصلوات في ترك الأمام بعض فرض الصلاة وتشر وطها حيث لا يؤثر بأن الشك
هذه في أن توقف عليه اعتقاد أصل الصلاة في تلك فمما يتوقف عليه الاعتقاد أصل الصلاة فيه نظر وظاهر
صنيعهم أن ذلك لا يؤثر ويؤيده أنهم لو شكوا حال الصلاة الجعفي لخلل الأمام بفرض منها أو يشرط لهم لا يؤثر
مع أن الاعتقاد فيها يتوقف عليه أصل الاعتقاد فلتأمل وقد يفرق بأن الخطبة تعلقاتها بالخطيب لا بشرط
سماع الأربعين ولو بالقوة فلا شك أو بعضهم توقف انعقاد جمعهم على أعادتها ولم ينعقدوا على الخطيب أعادتها إذا
سلم شكهم أو شك بعضهم فلتأمل فقد ينقض هذا الفرق بأن صلاة الجمعة لعلها بالجموع من المؤمنين أيضاً بشرط
رطبهم سائر الاعتقاد يفرق بأن الشراء اعتدب سماع الخطبة فلا بد من وجوده ومع الشك لم يعملوا
وجوده فأذلك لا يعتبر اطلاع المؤمن على صلاة القوم يؤثر الشك وما لم تواتر في ضرر الشك من غير

ذلك الخلاق العبد تدانها
وضافته المؤمنين هنا غالباً
(وأركانها خمسة) من حيث
المجموع كما يعلم من كلامه
وقياس ما مر أن الشك بعد
الصلاة أو الوضوء في ترك
فرض لا يؤثر عدم تأثير
الشك في ترك فرض من
الخطبة بعد فراغها به
يندفع قول الروائي بتأثيره
هنا ولا تنظر لكونه شاكاً
في أنة الجمعة لأن ذلك يأتي
في الشك في ترك ركن من
الوضوء مثلاً وهو لا يؤثر
(جد الله تعالى) للاتباع
روا مسلم (والصلاة على
رسول الله صلى الله عليه وسلم)

لأنها عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى فافتقرت إلى ذكر رسوله صلى الله عليه وسلم كالآذان والصلوة وى البهيخ خبر قال الله تعالى وجعلت أمثالنا لغيرهم خطبة حتى يشهدوا أنك عبدى ورسول قىل هذا إنما تقرض الشافعى رضى الله عنه ورد أنه تفرده بجمع ولا يقال أن خطبة صلى الله عليه وسلم ليس فيها صلاة (٤٩) لأن اتفاق السلف والخلف على انصافيت خطبهم دليل لوجوبها أذيعد الاتفاق على سنة

دائما (ولفظهما) أى جد الله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (متعين) لأنه الذى مضى عليه الناس فى عصره صلى الله عليه وسلم إلى الآن فلا يصحنى ثناء وشكر ولا الحمد للرجن أو الجسم مثل ولا راحم الله رسول الله أو بارك الله عليه ولا صلى الله على جبريل ولا الضمير كصلى الله عليه وان تقدمه ذكر كما صرح به فى الأناور وجه أصلا مقبسا عليه وافتقره الراوى وغيره خلافاً لهم فنه من ظاهر المتن بلفظ رسول وليس مراداً بل يكفى لفظ محمد واجد والنسب والخبر والمضى والغائب ونحوها مما ورد وصفه وفارق الصلاة بان معناها أوسع و يفرق بينها وبين الآذان فإنه لا يجوز إبدال محمديه بغيره مطلقا كما يظهر من كلامهم وهو قياس التشهد بجماع اتفاق الروايات فى كتابه عليه بان السامعين ثم غير حاضرين فأبدله موهم بخلاف الخطبة وأيضاً فأن الخطبة تنعده بجمع ألفاظاً أركانها تخفف أمرها وأيضاً فالآذان قصده الإشارة لكلمات الشريعة

وبالضمير عش (قوله) لأنها عبادة (الح) هذه الأدلة لاندل على خصوص الصلاة على صلى الله عليه وسلم سم (قوله) افتقرت (الح) أى وجوباً بالواجب وبأنى المندوب عش (قوله) وروى البيهقى (الح) لتمام إلى دلالة فيه المصطلح بصرى وتقدم عن سم مثله (قوله) قبل هذا أى إيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الخطبة (قوله) بأنه تفرده بجمع أى لما تقدم من الأدلة معنى (قوله) أذيعد الاتفاق (الح) فاعل الوجوب علم من صلى الله عليه وسلم فى آخر الأمر ولم يخطب بعده بصرى أى أؤميت حديث الوجوب علينا وأنه صلى الله عليه وسلم (قوله) أى حمد الله (الح) إلى قوله لبعض آية فى النهاية أنه لم يورد إلى وطاهر كلام الشيخين وقوله ويكفى إلى المتن قول المتن (ولفظها متعين) أى من حمدتها وما وان لم تكن مصداقاً تشمل المشتقات شتخا (قوله) مضى عليه الناس (الح) أى غير النبي صلى الله عليه وسلم لمرأفان ما لو خطبته صلى الله عليه وسلم من الصلاة عليه (قوله) فلا يكتفى منها (الح) ولألا الله والمدح والجلال والعظمة ونحو ذلك معنى ونهاية (قوله) ولا الحمد للرجن (الح) فالقطة الله متعينة فيها بنوعه (قوله) ولا راحم الله (الح) فمادة الصلاة متعينة (قوله) ولا صلى الله على جبريل (الح) فنعين اسم ظاهر من اسم الله صلى الله عليه وسلم (قوله) وأجد (الح) فان قيل لم تعين لفظ الجلالة فصيغة الجدى فى الخطبة تدون اسم النبي صلى الله عليه وسلم فى صيغة الصلاة بل كفى نحو المسمى والخامس مع أنه لم يرد عجباً بأن لفظ الجلالة اختصاصاً بأبيه تعالى ومضيه ثامة فيهم عند كرهه صلاته الكمال كائن عليه العلية بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك نحو محمد من أسمائه صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه عش (قوله) وفارق الصلاة أى وفارق الصلاة على صلى الله عليه وسلم فى الخطبة الصلاة على صلى الله عليه وسلم فى الصلاة حيث اشترطوا فها ما ورد فيهم من أسمائه صلى الله عليه وسلم بخصوصه واكتفوا فى الخطبة بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام وان لم يرد فيهم بخصوصه عش (قوله) ويفرق بينها أى الخطبة (قوله) فيه أى الآذان (قوله) مطلقاً أى أسمائه وأوصفه (قوله) عليه أى لفظ محمد (قوله) بان السامعين (الح) وهذا الفرق بالنظر للآذان ويبي الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق بأن أمر الصلاة أضيقت فافترض على ما ورد سم (قوله) لكن كانت الشرعة أى لأصولها (قوله) أو أشهر أسمائه محمد بنفى عنه أباده (قوله) ليكن ذلك (الح) أى الآذان بذلك (قوله) أشهر (الح) لعله ما مضى باب الانفعال (قوله) ومن ثم أى (الح) أن يكون ذلك المنع (قوله) لكن صرح الجلبى (الح) وهو المنع بمعنى نهاية (قوله) من أجزاء أنا حمد الله (الح) ويظهر أن مثله أى حمد الله أو اسم الله الجلال شمله على حروف الحمد ومعناه عش (قوله) كلكم السلام) أى فباسم عليه (قوله) وأجد الله (الح) أى ونحمد الله تعالى أجدناه أى والله محمد عش (قوله) وصلى (الح) (قوله) (قوله) أفتى شتخا الشهاب الرملى بأنه لو أدا بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غير لم ينصرف عنه وأحوال وأقول ينبغي أن يكون بخلافه لوقد بالصلاة على غيره الخطبة لان هذا صرح بن الخطبة وذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم سم على المنهج اه عش (قوله) وصلى (الح) وصلى الله على محمد نهاية (قوله) ولا يشترط قصد الدعاء (الح) لكن ينبغي عدم الصارف عن الدعاء لمحض الخبر سم عبادة عش (قوله) ولا يشترط (الح) أى ومع ذلك يحصل له الثواب إن ربي على الصلاة على صلى الله عليه وسلم اه (قوله) الخطيب وبارزة على عدم ضرره (قوله) لأنها عبادة (الح) هذه الأدلة لاندل على خصوص الصلاة على صلى الله عليه وسلم (قوله) بان السامعين (الح) هذا الفرق بالنظر للآذان ويبي الفرق بالنسبة للتشهد ويفرق بأن أمر الصلاة أضيقت فافترض على ما ورد (قوله) ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة) لكن ينبغي عدم الصارف

التي أى مائة أشهر أسمائه محمد فوجب الآذان بأشهر أسمائه وهو محمد لكون ذلك أشهر لثلاث الكلمات ومن ثم تعين لأنها لفظ محمدى التشهد أيضاً لأنه أشبه بالآذان ويظهر كلام الشيخين كالأصحاب تعين لفظ الحمد معرفة لكن صرح الجلبى بجماع قضاء المتن من أجزاء أنا حمد الله وحدث الله وتوقف فيه الأذى لكن جزمه بغيره ويكفى أيضاً أنه الحمد كلكم السلام قاله ابن الأسان وأجد الله وحدث الله وصلى وأصلى ونص خلافاً لما هوهم المتن من تعين لفظ الصلاة تعرفه ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للعجب الطبرى

نظمه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان وغيره أنه لا يحطوف في أن يراد بالقرآن غيره كادخاها بسلام
 باستأذنت نعم كان ذلك في نحو يجتوب حرم بل ربما أفضى إلى كفره ويثبت أن يلحق بالقرآن فيها
 ذكر الأحاديث والآثار والأدعية ع (قوله في الأخيرة) أي في صورة الإطلاق (قوله أخرى)
 فلا يكتفي بالنسب ولو لمع عدم حفظ الأخرى كذا قال بعضهم لكن القياس كما قال الإطلاق أي أنه يكتفي
 بالنسب عند العجز عن الأخرى شيئا قول المتن (المؤمنين الخ) لو خص بالدعاء أو بعين من الحاضر من
 فينبغي الإجماع ولو أنصرفوا من غير صلاة وهذا أو يعنون سامعون أيضا فتصح إقامة الجمع بهم مره سم
 وقوله أو بعين الخ أي بخلاف ما لو خص دون أو بعين أو غير الحاضر من فلا يكتفي شيئا (قوله وإن لم تعرض
 للمؤمنين الخ) قال الأذري وظاهر نص المختصر يفهم بإيجاب الدعاء للمؤمنين وجرى عليه كثيرون ثم أخذ
 أي الأذري عن بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنين وإن لم يحضر انتهى فان أراد بالتعرض أن
 لا يقصد الخطيب إخراجهم بأن يراد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن أراد تعين لفظ
 يدل على أن لا يكتفي بأدراجهم في جمع المؤمنين فمنع لأن استعمال المذكور مراد به الجنس الشامل
 لجمع المؤمنين ولا يكتفي به لغة واستعمالا فإذا لم يقصده الخطيب خلاف ذلك كن داخلات ولا يحتاج إلى التصريح
 بما يدل على أن يخصهم بغيرهم أي عاب اه سم (قوله لأن المراد الخ) الظاهر أن المراد بيان الأكل وأنه يجوز
 إرادة الله كور فقط وإن حضر الأناث ثم أبتما في الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضا
 لكن إن كان شرط الصفة الخطبة خالف قولهم يكتفي بخصيصه بالسامعين فانه شامل لما إذا لم يحضروا كورا
 فليحرم سم وفي الجعري عن ع وش والقبوري أن التعميم مندوب ولا يشترط ملاحظة الجنس ولا قصد
 التغليب أو وحلي الرشيدي كلام النهاية على اعتماد ما عني الأذري وقال البه ولعل الظاهر ما عني
 الإيجاب بما علمه أنه لا يحتاج إلى التصريح بما يدل على أن لا يلازمه الجنس أو التغليب ولا يجوز
 إخراجهم بأن يراد بالمؤمنين خصوص المذكور والله أعلم (قوله الجنس الشامل الخ) قد يقتضي أنه لو أراد
 المذكور فقط ضرر والظاهر أنه غير مراد سم وفيه موقوع عبارة ع ش هذا يقتضي أنه لو خص المؤمنين
 أي بعد فراغها قاله الأذري مر (قوله والابان قصد ههنا) مر ص به في المجموع (قوله والجناس
 الخ) لو خص بالدعاء أو بعين من الحاضر من فينبغي الإجماع وعليه فلا يصح فرائض غير صلاة وهذا أو يعنون
 سامعون أيضا فهل تصح إقامة الجمعية بهم يثبت الصلة بالخطبة صحت ولا يصح أنصراف المخصوصين
 بالدعاء من غير صلاة مر (قوله وإن لم تعرض للمؤمنين الخ) قال في شرح العباب قال الأذري وظاهر
 نص المختصر يفهم بإيجابه لهما أي إيجاب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وجرى عليه كثيرون وعددهم ثم أخذ
 من بعض العبارات أنه يجب التعرض للمؤمنات وإن لم يحضر اه فان أراد بالتعرض أن لا يقصد الخطيب
 إخراجهم بأن يراد المؤمنين المذكور فقط فواضح أن هذا لا يجوز وإن أراد تعين لفظ يدل على أن لا يكتفي
 بأدراجهم في جمع المؤمنين فمنع لأن استعمال جمع المذكور مراد به الجنس الشامل لجمع المؤمنين جميع
 لغة واستعمالا فإذا لم يقصده الخطيب خلاف ذلك كن داخلات فيه ولا يحتاج إلى التصريح بما يدل على أن
 يخصهم اه فليحظر ذلك لشمع قولهم ويكتفي بخصيصه بالسامعين كرجح الله أن السامعين قد لا يحضرون
 ذكره أو ليس في تخصيصهم تعرض للمؤمنات الآن يدعي أن المراد أن الدعاء للمؤمنات واجب وليس شرطاً
 في صفة الخطبة ونسبه نظر وقد يخص كفاية تخصيصه بالسامعين بما إذا حضر المؤمنات اه (قوله لأن المراد
 الجنس) الظاهر أن المراد بيان الأكل وأنه يجوز إرادة الذكر فقط وإن حضر الأناث ثم أبتما في
 الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضاً لكن إن كان شرط الصفة الخطبة خالف قولهم يكتفي
 بخصيصه بالسامعين فانه شامل لما إذا لم يحضروا فليحرم اه (قوله لأن المراد الخ) قد يقتضي أنه لو أراد
 المذكور فقط ضرر والظاهر أنه غير مراد (قوله لنقل الخلف له عن السلف) نقل مر عن صاحب الانتصار أنه

والابان قصد ههنا والقراءة
 أو أطلق فعنه فقط فيما
 يظهر في الأخيرة ولو أتى
 بأقليات تشتمل على الأركان
 كلها ماعد الصلاة لعدم آية
 تشتمل عليها لم تجز لأنها
 لا تنسب خطبة (والجناس
 ما عني عليه اسم دعاء)
 أنزوي (المؤمنين) وإن
 لم تعرض للمؤمنات لأن
 المراد الجنس الشامل لهم
 لنقل الخلف له عن السلف

(في الثانية) لان الاخر به ابقى يعني تخصيصه بالسامعين كرحم الله وظهر انه لا يكتفي (١٤٩) تخصيصه بالغائبين (وقيل لا يجب)

والدعاء كفي لصدق الجنس من لكن غير مراد اه قول المتن (في الثانية) نقل عن بعض من اخرجوا انه لو قدم الخطبة الثانية على الاولى كان سكر وهواؤه ابقى بذلك واقول لاحاصل لهذا الكلام لان أي خطبة قدمها كانت أولى والدعاء فيما قدمه للمؤمنين لا أثر له بل لابد ان يأتي به فيما أتوا به الثاني عرفنا لمر اه سم (قوله وظهر انه لا يكتفي في الخ) وعزم ابن عبد السلام في الامالي وانقراني بتخير سم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وبعدهم دخولهم النار لانهما قطع بغير الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدخل النار نارية وأطال عرش في الرد على ما في الاعيان بما قد خص الله تعالى (قوله ولا بأس بالدعاء الخ) أي مع الكراهة كجاءني عن الشافعي سم أي ان لم يخف الفتنة (قوله لا يجوز قائل الخ) أي من الغفلة خارجة عن الحد كان يقول أئمتي أهل الشرك فلا يعلم أن المجازفة في وصفه ليست من الدعاء ولكن لما كان الدعاء قد يشمل عليها صحت كلها منه بصريح (قوله وبسن الدعاء الخ) أي في الخطبة الثانية وتصل السنة بقوله في الاولى أيضا لكن الثانية أولى لما قدمه أن الدعاء ألبو بالغوا فيه عرش (قوله ورد الخ) وقد يجب العمل بالانتهاء الى التعيين ذكر اسمائهم فوافق حديثه ما في عن الشافعي (قوله ان الاول) أي ذكر الصلابة (قوله وهو مطلوب) ان أراد في الخطبة كجاءني الظاهر مرد على ما في بعض صادرة (قوله فذكر الصلابة) الصلابة في الاول لا في موسى والاخير ان لعمر (قوله قد علم الخ) من اضافة تصدير الى مغفله (قوله فذكر الصلابة) أي عرش (واستغفره) أي طلب عرش من انكر العفو عن آتياه بالاستحضار (قوله وقد سألوا الخ) قد يقال غنا بمغفرة عدم المنع الشامل للأباحتين في الدعاء غير أن في سم مانع من ظاهر ما في شرح العباب أنما في قصتي أئمتي موسى وابن عباس على سبيل الإباحة اه (قوله وكان ابن عباس الخ) عطف على قوله ان أئمتي موسى الخ ولولا وان ابن عباس كان يقول الخ كان أسكن (قوله قال بعض المتأخرين ولو قيل الخ) تأييد لقوله السابق ولا بأس الخ (قوله السلطان) أي ونحوه من ذوي السوكة (قوله في قيام الناس الخ) ومثله تقبل بعضهم لسد بعض (قوله ولا الصلابة الخ) ان أراد ولا الصلابة على الاجمال فقد ينظر في ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق وبسن الدعاء لولا للمسلمين وان أراد على التعيين فقد يشكل بما في شرح الروض وغيره عن الشافعي ولا يدعي في الخطبة لاحد به فانه فعل ذلك كرهته أتيت في شخص أي ما نقل عن الشافعي بغير الصلابة في الاشكال في قوله وكذا يقتضيه لولا العدل فليتامل سم أقول هذا مني على أن ما ذكر ليس من قول بعض المتأخرين وإنما ذكرنا ما ذكرنا في قوله وذكرنا انما في قوله كجاءني

يجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وانه لا يكتفي تخصيصه بالسامعين اه فليتامل فيه (قوله في الثانية) نقل عن بعض من أدر كانه انه لو قدم الخطبة الثانية على الاولى كان سكر وهواؤه ابقى بذلك واقول لاحاصل لهذا الكلام لان أي خطبة قدمها كانت أولى والدعاء فيما قدمه للمؤمنين لا أثر له بل لابد ان يأتي به فيما أتوا به الثاني عرفنا لمر اه سم (قوله وظهر انه لا يكتفي بالغائبين) هل يكتفي تخصيصه بأربعين من السامعين معينين أو غير معينين الى جهة الله فاعلم انما لا يكتفي بالغائبين بل لابد ان يأتي به فيما أتوا به لانه سم (قوله وظهر انه لا يكتفي في الخ) وعزم ابن عبد السلام في الامالي وانقراني بتخير سم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بمغفرة جميع ذنوبهم وبعدهم دخولهم النار لانهما قطع بغير الله تعالى وخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدخل النار نارية وأطال عرش في الرد على ما في الاعيان بما قد خص الله تعالى (قوله ولا بأس بالدعاء الخ) أي مع الكراهة كجاءني عن الشافعي سم أي ان لم يخف الفتنة (قوله لا يجوز قائل الخ) أي من الغفلة خارجة عن الحد كان يقول أئمتي أهل الشرك فلا يعلم أن المجازفة في وصفه ليست من الدعاء ولكن لما كان الدعاء قد يشمل عليها صحت كلها منه بصريح (قوله وبسن الدعاء الخ) أي في الخطبة الثانية وتصل السنة بقوله في الاولى أيضا لكن الثانية أولى لما قدمه أن الدعاء ألبو بالغوا فيه عرش (قوله ورد الخ) وقد يجب العمل بالانتهاء الى التعيين ذكر اسمائهم فوافق حديثه ما في عن الشافعي (قوله ان الاول) أي ذكر الصلابة (قوله وهو مطلوب) ان أراد في الخطبة كجاءني الظاهر مرد على ما في بعض صادرة (قوله فذكر الصلابة) الصلابة في الاول لا في موسى والاخير ان لعمر (قوله قد علم الخ) من اضافة تصدير الى مغفله (قوله فذكر الصلابة) أي عرش (واستغفره) أي طلب عرش من انكر العفو عن آتياه بالاستحضار (قوله وقد سألوا الخ) قد يقال غنا بمغفرة عدم المنع الشامل للأباحتين في الدعاء غير أن في سم مانع من ظاهر ما في شرح العباب أنما في قصتي أئمتي موسى وابن عباس على سبيل الإباحة اه (قوله وكان ابن عباس الخ) عطف على قوله ان أئمتي موسى الخ ولولا وان ابن عباس كان يقول الخ كان أسكن (قوله قال بعض المتأخرين ولو قيل الخ) تأييد لقوله السابق ولا بأس الخ (قوله السلطان) أي ونحوه من ذوي السوكة (قوله في قيام الناس الخ) ومثله تقبل بعضهم لسد بعض (قوله ولا الصلابة الخ) ان أراد ولا الصلابة على الاجمال فقد ينظر في ذكر هذا مع الاستغناء عنه بقوله السابق وبسن الدعاء لولا للمسلمين وان أراد على التعيين فقد يشكل بما في شرح الروض وغيره عن الشافعي ولا يدعي في الخطبة لاحد به فانه فعل ذلك كرهته أتيت في شخص أي ما نقل عن الشافعي بغير الصلابة في الاشكال في قوله وكذا يقتضيه لولا العدل فليتامل سم أقول هذا مني على أن ما ذكر ليس من قول بعض المتأخرين وإنما ذكرنا ما ذكرنا في قوله وذكرنا انما في قوله كجاءني

(٥٧ - (شرواني وابن قاسم) - ثاني)

لما في تركه من الفتنة البالي بعد كجاءني في قيام الناس بعضهم بعض وولادة الصلابة بتدبير الدعاء لهم قطعاً وكذا يقتضيه لولا العدل وفيه احتمال

التي تبادر ذكره المشارح لتأييد الرد السابق فلا اعتراض عليه **(قوله والولاية المخلوطة بمافهم الخ)** أي
وصف الولاية العالمة للطاعة والعبادة جميعا بمافهم الخ وهذا يحتاج تقدم ما يدل قوله حيث لا يحتاج في وصفه
قال الخ وبذلك يتدفق قول سم قوله مكره قد يختلف إطلاق قوله السابق لا باس بالدعاء لسلطان الخ ولو
سلم له ليس من كلام البعض فقوله لم لا باس الخ لا ينافي الكراهة **(قوله ومرح القاضى)** أي قوله وبهذا الخ
ما يدل بقوله وذكر المناقب الخ **(قوله بأن محله)** أي محله جواز الدعاء لمن ذكر **(قوله أن لا يعطيه)** أي الدعاء
(قوله) أي للظن الغالب **(قوله في تركه ليس السواد)** أي في الزمن السابق لأن الخلفاء العباسيين أمروا
الخطباء بلبس السواد كيلا يفردي **(قوله أي الأركان)** أي قوله وسواء في النهاية والمعنى الأوله وتعللوا إلى
فان التعلل قول المتن **(و بشرط كونها الخ)** وجعله شرط الخطبتين اثنا عشر الاسماء والسماع والسماع والولاية
وسر العورة وطهارة الحديث والحيث وكونها بالعبادة وكون الخطيب ذكر أو القام فبهما القادر عليه
والخولس بينهما بالعلماء الذين يتقدمون على الصلاة وقوعهما في وقت الظهور وفي خطبة أو بنية ولا يشترط في
سائر الخطب الا الاسماء والسماع وكون الخطيب ذكر أو كون الخطيب عرسه ويجعل اشتراط العريقة ان
كان في القوم عرس ولا يكفي كونها بالجمعة الا في الآية فلو لم يحسن شأن القرآن أن يبدل الآية بمق
ذكر أو دعاء فان عرس وقف بقدرها شجنا **(قوله دون ماعداها)** يفيد أن كون ماعد الأركان من قواعدها
بغير العريقة لا يكون ما علمنا الموالاته ويجب وفاقا لم أشمله اذ لم يعط الفصل بغير العريقة ولا العرس ومنع
الموالاته كالسكوت بين الأركان اذا طال سم على المنع والقياس عدم الضرر ومطابقا لفرق بينه وبين
السكوت بان في السكوت امر اضاع الخطبة بالكتابة بخلاف غير الذي فان فيه وعطى الجملة عرش
(قوله نعم ان لم يكن الخ) أي ولم تكن المدة الآتية فتأمل سم **(قوله من يحسنها)** المراد احسان لفظها وان
لم يفهم معناها كانه عليه سم وابقى باقي الشرح وعن النهاية والمعنى **(قوله واحد باسائهم)** عبارة
النهاية والمعنى واحد بلغة وان لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جملة لهم لا تنفاه شرطها
اه قال غش قوله مر وان لم يعرفها الخ فنيته أن الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية
وفارسية مثلا وابقى القوم يحسن احدها منقطا أن الخطيب أن يتخطب باللغة التي لا يحسنونها فيه نظر بل
الظاهر أن الخطيب لا يجزى حينئذ الا باللغة التي يحسنها وقوله مر فان لم يحسن أحد منهم الترجمة أي عن
شي من أركان الخطبة كما تقدم عن سم في قوله حتى لو لم يحسن الخطيب سقطت كالجمعة عرش **(قوله)**
(بلسائهم) أي اعداد الآية فأي ما تقدم ولا يرجع عنها سم وكرد على بافضل **(قوله وان أمكن تعلمها)**
(الخ) أي ولو بالسفر إلى فوق مسافة القصير كما يعلم مما تقدم في تكبيرة الاحرام عرش **(قوله وجبا الخ)** أي
على سبيل فرض الكفاية **(فرع)** هل يشترط في الخطبة تمييز فرضها من سننها وما في الصلاة في العا
وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الفرائد وغيره سم على التمسك اه عرش **(قوله على كل منهم)** أي
وان زادوا على الاربعين نهاية وشرح بافضل **(قوله عصرا كاهم الخ)** **(فرع)** لو حل في الأركان لحنا بغير
المعنى أو أتى بمثل آخر كاطهار لأم الصلاة هل يضر في التمسك به وفي الصلاة فيه نظر سم على
والأقرن عدم الضرر في الثانية لحاقها بما حل في الثالثة لحاقا بالغير المعنى وأما الأولى فالأقرن فيها
الضرر لأن المعنى حيث غير المعنى نوح الصلوات كونها حادثة مثلا صارت أحب فلا يعتد بها عرش
بحذف **(قوله بل يصلون الفاهر)** قال شيخنا ظاهره ولو في أول الوقت وأنه لا يلزمهم السعي إلى الجمعة بلد
فان ذلك فعل كرهته اه فان خص بغير الصلابة في الاعمال في قوله وكذا شقولة العدل فلتأمل **(قوله)**
(مكره) قد يختلف إطلاق قوله السابق ولا باس بالدعاء لسلطان الخ **(قوله دون ماعداها)** يفيد أن كون
ماعد الأركان من قواعدها بغير العريقة لا يكون ما علمنا الموالاته **(قوله نعم ان لم يكن الخ)** أي ولم تكن المدة
الآتية فتأمل وهل اراد احسانا لفظها وان لم يفهم معناها **(قوله خطبهم واحد بلسائهم)**
هذا الظاهر بالنسبة لما عدا الآية من الأركان أما هي ففيه نظر لما تقرر في باب الصلوات أن القرآن لا يترجم

الولاية المخلوطة بمافهم الخ
ان لم يكره والاحقة فتنة
و بما ليس فهم لا توقف في
تجوزته الا لفتنة فيستعمل
النور يما مكسود ذكر
المناقب لا يطعن الواهم
يعتبه معرضا عن الخطبة
ومصرح القاضى في الدعاء
ولاية الامر بان محله ما لم
يقطع نظم الخطبة عن باقي
التمسك بشرط أن لا يعطيه
اطاله تقطع الموالاته كما يفعله
كثير من الخطباء الجاهل
وبعضهم به أنه لا يشترط
في خوف الفتنة غلبة الظان
واذا ذلك اشتراط المصنف
له في تركه ليس السواد
(وبشرط كونها) أي
الأركان دون ماعداها
(عريقة) لا يتابع نعم ان لم
يكن فهم من يحسنها ولم
يمكن تعلمها قبل ضيق
الوقت فطلب منهم واحد
بلسائهم وان أمكن تعلمها
وجعل على كل منهم فان
مضت مدة كان تعلم واحد
منهم ولم يتعلم عصرا كاهم
ولا جمعتهم بل يصلون
لظهور وتعليل الاستوى

فقول الروضة كل هو الخطا
فان التعليل فرض كفاية
يخطبه الشكل على الاصح
ويستغنى بفعل البعض
وقالته بالبري يمنع عدم
معرفة فعلها العلم بالوعظ
في الجملة فانه القاضى ونظر
فيه شارح بما لا يصح وأما
ايجابه أعنى القاضى فهم
الخطيب لا كلهم فمردود
بأنه يجوز أن يؤتى وإن لم
يعرف معنى القراء فوسواه
فذلك من هو من الاربعين
والاربعين عليهم ويشترط على
تخلاف المعتدلات لا في
قربا كونها (صريفة)
الركن الثلاثة الاولى
فبعد الجدا فاصلا للوصية
لانه الذي جرى عليه الناس
ولا يترقب بين التفسيرين
ولا ينسجم بين الشائكة
(و) على المعتد كونها
(بعد الزوال) للاتباع
(د) بشرط القيام فيها
ان قدر بالماضي السابق في
قيام فرض الصلاة فان
يجز بالماضي السابق فمجلس
والاولى أن يستغنى فان
يجز فكسارم (والجلوس)
مع الطمانينة فيه (بينهما)
للاتباع الثابت في مسلم
وبغيره
٣ (قوله الموعظة) كذا
خط الشيخ وكذا في سم
ولعل المناسب الموعظة به
والله أعلم ا من هاشم

مجمع التذامع وأنه لا يسقط عنهم وجوب التعليل بما سمعهم فراجعهم ماوى اه يعبري قولنا المستغنى
ولا هو موعظ على ما تقدم من الشباب الرسمى والنها يقول المغنى من كذا بالباس العادى وما على ما تقدم في
الشرح من اشتراط الباس الحقيقي فلا بد من ضيق الوقت كما اشار اليه انفا (قوله قول الروضة كل) أى
على كل منهم (قوله وقع عدم معرفتهم) شامل للخطيب سم (قوله لها) أى لعانى الخطيب متوقفا
(قوله العلم بالوعظ الخ) اذا شرط سماعها لا فهم معناها شرح بافضل (قوله في الجملة) كل معنى في الجملة
ان يعلم أنه يعطى ولا يعلم الموعظة ٣ به سم (قوله أعنى القاضى الخ) عبارة المغنى والنهاية وشرح بافضل ولا
بشرط أن يعرف الخطيب . معنى أو كان الخطيب خلافا لفرز كشى يكن يوم التوم ولا يعرف معنى الفاتحة اه
(قوله وسأخى ذلك) أى في عدم اشتراط فهم الخطيب لعانى الركبان (قوله ويشترط) الى قوله بل عدم
الصارف في المغنى والى قوله وفي الجواهر في النهاية (قوله ألا في الخ) أى فى المتن (قوله بين التفسيرين) أى
الفرق والادعاء نهاية (قوله كونهم) تستلزام الركبان الخ) (فرع) أفنى شذوذا الرولى فيروا ليد أن الخطيب
يسرد الركبان مختصرة ثم أعادها بسوطة كما عتيد الا أن كان قال الحديث والصلاة على رسول الله وسلم
بتقوى الله الحديث الذى الخ بانه ان قصر ما أعاد به لم يعد فصلا مضرا حسب ما أتى به أولا من سر الدلائل
والاحسب ما أعاد والى ما سرده أولا أقول ينبغي أن يعنى ما أتى به أولا مطلقا أى طال الفصل أم لا لان
ما أتى به ثانيا بجزء إعادة الشئ لثنا كدهو بجزء تكرار الركن وذلك لا يؤثر سم على المنهج ويؤخذ من
هذا تقديم ما تقدم من عدم اجزاء التفسير ولو وقع تقديم كونه بما اذالم يسرد الخطيب الركبان والآخر وهو
ظاهرا فحفظه فانه مهم وقوله بجزء إعادة الشئ لثنا كدي يؤخذ منه أنه لو صرفه لغير الخطيب لم يعتد به عش
قول المتن (وبعد الزوال) أى بقائه فلو لم يدخل الوقت هل يعتد بما فعله فيه فقل ومقتضى
عدم اشتراط التتالول فليراجع عش وعبارة العبري ولو فهم وخطيب فيان في الوقت مع شورى
وعش على مر وقته سم بعدم الاعتدال بهما وان لم يحتاج الى نسبة لكتهم من زمانه فلو كانت
فاشحة الصلاة اه وهذا هو المذهب اه (قوله للاتباع) أى الاختيار في ذلك وجوب ان أهل العصور
والامصار عليه ولو لم يترقبه فقد تقدمها الذى صلى الله عليه وسلم تخضع لى البكرين وايضا الصلاة اول الوقت
نها يتوقف (قوله فكسارم) أى فى خطيب مضطربا فان عجز عن الاضطجاع خطيب مسبقا سم ونصرى
وعش (قوله جلوس الخ) ويجوز الاقتداء به أى فى صلاته فاعاد سواه قال لا يستطيع أم سكت لان
الظاهر أن ذلك القعود أو الاضطجاع أو الاستلقاء لمعز فان كانت قدرته لم يؤثر أى في صحة الخطيب نهاية
ومعنى واسنى زاد شذوذا واه كل من الاربعين أو زاندا بهم عند الرولى واشترط الزاى كونه زاندا
على الاربعين بخلافه الوصلى من قعودتين أنه كان قادرا على القيام فى الصلاة فانها لا تصح والغرفان

عنه ليلظرم اذا فعل جئت (قوله وقع عدم معرفتهم الخ) شامل للخطيب لغيره (قوله في الجملة) كل معنى في
الجملة أن يعلم أنه يعطى ولا يعلم الموعظة به (قوله فى المتن الخ) قالى الى وضو تضع خطبة العارض قاعدا ثم
منقطع عالم بقل ثم مستقبالا فى شرحه ويجوز الاقتداء به سواه ا قال لا يستطيع أو سكت لان الظاهر انه
انما قصد أو اضطجع لغيره اه ثم قال فى الرض فان بان قادرا فكم بان جنبا اه قوله فكمن بان جنبا
قد يقتضى التثنية اشتراط كونه زاندا على الاربعين ونحوه خلافا لان الاضطجاع لان الخطيب لم يضع
صلاته بخلافه لخطيب هان فان صلاته تكلم به صحبة فليست أتم فاطهر هل يجزى فقل ذلك كفى قول الجلوس
بينهما الا ان فى تضع خطبة العارض مع تركه ويجوز الاقتداء به سواه ا قال لا يستطيع أم سكت لان الظاهر
انه انما تركه لغيره واذا بان قادرا كل من بان جنبا أو اعلم أن المعتد عند خطبة الشباب الرولى مالى الى وضو
صلا لا جاعضين وجوب إعادة اذا بان الامام قادرا على القيام وفرق بينه وبينها من (قوله فان عجز
فكسارم) يشمل الاستلقاء (قوله فى المتن والجلوس) فلو تركه لم تضع خطبته ولو سواه فمما يظهر اذا شرط
يضر الاختلال به ولو وقع السهو (قوله والجلوس مع الطمانينة فيه) يظهر انه لا يكتفى عنه نحو الاضطجاع

الخطبة وسيلة والصلوة مقصود وغتفر في الوسائل لا يغتفر في المقاصد اه واستظهر عرش مقالة
 إلى يادى سم مقالة الرولى من عدم اشتراط زيادته على الاربعة ثم قال فانظر هل يجري نفايز ذلك كفى
 تركه الجالس بينهما الا ترى فصحة خطبة العز عنه أى بحسب ما يظهر لنا مع تركه ويجوز الاقتصاد به
 سواء أقال لا يستطيع أم سك الخ اه أقول قضيتا بأن منه ومن النبا يقن وجوب الفصل بسكتة على
 قائم عزم عن الجالس كنجو جالس عزم عن القيام الجربان والله أعلم (قوله) يجب على نحو الجالس الخ أى
 من المصطبح أو المستلق فيما يظهر فيقول في ذلك كله بسكتة وجوباً شيقنا (قوله) على نحو الجالس أى
 قائم عزم عن الجالس سم عبارة البصرى أى يجب على الخطيب من جالس للجزء من القيام الفصل بين
 الخطبتين بسكتة الخ وشله كما أفاده في النهاية قائم لم يقدر على الجالس قال بل هو أى انتهى أى يجب الفصل
 في المثلثين بسكتة ولا يكتفى بالاضطجاع اه (قوله) بسكتة) يؤخذ من كلامه في شرح العباب أنه يشترط
 أدنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس والى سم (قوله) ولا يجوز فيها الاضطجاع) ظاهره ولو مع
 السكوت وهو ظاهر ووجهه بأنه مخاطب بالقيام في الخطبتين بالجالس بينهما فإذا عزم عن القيام سقط
 وبقي الخطاب بالجالس في الاضطجاع تركه لو لم يسمع القدرة عليه كترى سم على صحاحنا الفصحى
 قال كان المراد الاضطجاع من غير سكتة انتهى اه عرش وفيه أن كلام سم فيمن خطيب السائلين
 واجبه بين الخطبتين الجالس بل السكتة تفصل ولو مع الاضطجاع ولنا فى شرحه على مقالة سم فقال فلا
 يكتفى بالاضطجاع ما لم يشغل على سكتة ولا كفى اه (قوله) الاضطجاع) وكذا لا يكتفى بكلام أجنى كما فهمه
 كلام الرافى خلافاً لصاحب الفروع وشرح العباب وظاهر أن مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليست له
 سم (قوله) وفي الجواهر الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها محسباً واحدة سم (قوله) فلا تظفر في
 كلامها) أى لا فساد في كلام الجواهر كرى أى في تعبيرها الثالثة (قوله) من حيث إطلاقه الثانية) أى فى
 قوله لا التى كانت نافية الخ (قوله) بعد الحاقه) أى نحو الدعاء للسلطان (قوله) على أنها) بمحمله) أى أن
 الخطبة الأولى ليس محل نحو الدعاء للسلطان (قوله) وقد يجب) أى عن النظر بعد الحاق قول المتن (واسماع
 أو بعين) أى بان رفع الخطيب صوته بآرائه ما حتى يسمعها عدم تنعقد بهم الجمعة لان مقصودها وعظم
 وهو لا يحصل إلا بذلك فلم أنه يشترط الاسماع والسماع وإن لم يفهمها عنها فلا يكتفى بالاسرار كالأذان
 ولا سماع دون تنعقد بهم الجمعة معني ونها يقال عرش قوله هر بار كنه ما مفهوماً أنه لا يضر الاسرار
 بغير الأركان وينبى أن محمله إذا لم يطلب به الفصل والاضطرار لقطع المرات كالسكوت وقوله حرى سمها
 عدد الخ أى فى أن واحداً فيما يظهر حتى لو سمع بعض الأربعة بعض الأركان ثم انصرف وحضر غيره وأعادها
 له لا يكتفى لأن كلامه الاسماعين له من الأربعة فبعض لغوا ونقل بالبرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما وافقه
 عليه اجمع عرش وقوله وينبى الخ فيوقفوا الفرق بين السكوت والاسرار غير خفى وقوله فى أن واحد
 الخ فيوقفوا تظاهراً فان المقصود سماع الأربعة وقد وجد (قوله) أى تسعة) الى قوله ويعتبر في النهاية
 والمعنى (قوله) وهو) أى الخطيب (قوله) اسماعه) الساجدة اليه (قوله) يفهم ما يقول) لعل الأولى يعلم ما يقول
 أى الالفاظ لما تقدم أنه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى سم وقوله الأولى يعلم الخ أى كالتى النهاية والمغنى
 (قوله) ويعتبر على الأصح الخ الذى أفاده شيخنا الشهاب الرولى أن المعتقدات الاعتبار السماع بالقوة بحيث

ويجب على نحو الجالس
 الفصل بسكتة ولا يجوز
 عنها الاضطجاع ولا يجب
 فيها خطبة بل عدم الصارف
 فيما يظهر وفي الجواهر لو لم
 يجلس حسبتا واحدة فيجلس
 ويأتى بالناسبة أى باعتبار
 الصورة والأهوى الثانية
 لأن التى كانت نافية صاوت
 بعضاً من الأولى فلا تظفر في
 كلامه خلافاً لغيره من حيث
 أن كان التفرقة من حيث
 إطلاقه الثانية الشاملة لنحو
 الدعاء للسلطان فله اتجاه
 من حيث بعد الحاقه الأولى
 مع الإجماع الفعلى على أنها
 غير محله وقد يجب بانه وقع
 تأملاً فاختصر (واسماع
 أو بعين) أى تسعة وثلاثين
 وهو لا يشترط اسماعه ولا
 سماعه وإن كان أصح
 يفهم ما يقول (كلمين)
 من تنعقد بهم الأركان
 لا جوع الخطيبو يعتبر على
 الأصح عند الشيخين

ويؤيده الأنياع (قوله) نحو الجالس) أى قائم عزم عن الجالس (قوله) بسكتة) قال في شرح العباب يحصل
 الفصل ويؤخذ منه أنه يشترط أدنى زيادة في السكوت على سكتة التنفس والى سم (قوله) ولا يجوز فيها
 الاضطجاع) قال في شرح العباب ولا أجنى كما فهمه كلام الرافى خلافاً لصاحب الفروع اه وظاهر
 أن مراده بالاجنبى ما ليس من الخطبة فليست له (قوله) الاضطجاع) كان المراد من غير سكوت (قوله) وفي الجواهر
 لو لم يجلس الخ) قال في شرح العباب ولو وصلها محسباً واحدة اه (قوله) يفهم ما يقول) لعل الأولى يعلم
 ما يقول أى الالفاظ لما تقدم أنه لا يشترط فهمه خلافاً للقاضى اه (قوله) ويعتبر على الأصح عند الشيخين

وغيرهما تناعهم لها

بالفعل لا بالقوة فلا تحب
الجمعة على أن يعين بعضهم
صم ولا تصمع مع وجود
لفظ منع سماع كن على
الاعتدافها وإن خالفه
كثيرون أولاً كن ولم
يشترطوا الحضور فقط
وعليه يدل كلام الشيخين
في بعض المواضع ولا يشترط
طهرهم ولا كونهم يعمل
الصلاة ولا فهمها
يسهونه كما تكفي قراءة
الفاتحة في الصلاة بمن
لا يفهمها (والجواب أنه
لا يحرم عليهم) يعني
الحاضر من سمعوا أولاً
ويصح رجوع الصغير
للأربعين الكليين واستفاد
عدم الحرمة على مثلهم
وغيره بالسوا أو أولاً
ولا وقيل تفصيل القديم
فهم لأنه مفهوم (الكلام)
خلافاً للأقوال لا قبل بركه
لمن أن الخبر الصحيح أن رجلاً
سأل النبي صلى الله عليه وسلم
عن الساعة وهو يخطب
ولم ينكر عليه وبه يعلم أن
الامر قد نسب وإذا قرئ
القرآن فاسمعه وأصغوا
بناد على الخطبة به قال
أشهر المفسرين وأن المراد
بالغو في خبر أي هزيمة
المشهور ومخالفة غالبية
واقتراض الاستدلال بذلك
باحتمال أن التمسك تكلم
قبل أن يستقر في موضع
لا حرج من ذلك قطعاً أو قبل
الخطبة

وأصغوا السمعوا وان اشتغلوا عن السماع بخلافه قد سمع جالسهم سم وكذا الاعتداف لها يعين تبعه
من مثلاً أخرى الأزهري كشيخنا الجعفي عدلوا أنها به فصل أنه يشترط الانسجام والسمع بالقوة لا بالفعل
أدلو كان سماعهم بالفعل واجبا للكلان الصامت مقتضاه قال عرش قوله حر والسمع القوة أي
حيث لو أصغى لسمع ومنه يؤخذ أن من نفس وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلاً لا يعتد بخضوعه أه عبارة
شيخنا في النوع خلاف فتعني كلام الشرح لمأخوذ أنه كالصم وجعله القلوب كاللغة وتبعه الحش أي
البرماوى وضعضو، فالاعتداف يصح كما هم أه (قوله فبما) أي في الصم واللفظ (قوله وان خالف نفسه)
أي في اشتراط السماع بالفعل (قوله وعاء) أي على اشتراط الحضور والسمع بالقوة فقط (قوله ولا
يشترط) أي في قوله ويصح في المعنى الآخر ولا كونهم يعمل الصلاة أو في قوله وظاهر كلامهم في النهاية الآخر
خلافاً للأقوال لا تتوقف ولا حال الدعاء للملوك على ما في الرشد (قوله طهرهم) أي السماع فيها يتوقف
(قوله ولا كونهم يعمل الصلاة) أي كدخال السور من اختلاف الخطبة فيشترط كونه حال الخطبة داخل
السورة حتى لو خطب داخله والقوم خارجين سمعوه كفي يحرم (قوله ولا فهمهم) أي ولا سترهم
نها يعني (قوله لا يسمعون) أي بادلونه رضى (قوله كما تكفي الخ) في هذا القياس تأمل (قوله على
مشاهم) أي في الكلام رضى (قوله بالسوا) الخ نشر على ترتيب القبول محتمل أن أو بمعنى بل (قوله ولا
يرد عليه) أي على رجوع الصغير للأربعين الكليين (قوله تفصيل القديم) لعله يقول يحرم على الأربعين
لا على من زاد عليهم عرش وقد يتخالف قولنا المعنى والنهاية والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات أه
وأيضاً تفصيل القديم انما يدخل التفصيل الأول الثاني (قوله لأنه مفهوم) أي والخبر إذا كان فيه
تفصيل لا يعترض به عرش (قوله بل بركه) أي قوله وظاهر كلامهم في المعنى الآخر ولا يعترض على ولا يحرم
(قوله بل بركه الخ) أي للحاضر من سمعوا أولاً معنى ونهاية وأسن (قوله ان رجلاً الخ) هو سلم النطق في
عرش (قوله ولم ينكر عليه الخ) أي ولم يبين له وجوب السكوت نها يعني (قوله به يعمل الخ) أي بالخبر
أو بعدم الانسكار (قوله على أنه) أي أن المراد بالقرآن الخطبة أي سمعوا قرأوا لا اشتباهاً عليه (قوله وان
المراد الخ) عطف على قوله أن الامراخ (قوله في خبر أي حر وتأمخ) وهو إذا قلت لصاحبك أصغى فسمعه
والامام يخطب فقد لغوت نها يعني وكردى (قوله مخالفة السنة) أي لا الواجب (قوله بذلك) أي بالخبر
الصحيح المذكور (قوله باحتمال أن التمسك الخ) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جسد افلاوة في
الامر والتي يكتفي فيها بالظن وبأنه في خبر الصحيح عن أنس بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة
اذقلم أعرابي فقال يا رسول الله هل لك المال الخ قال قوله اذقلم أعرابي الخ في غاية الظهور وفي أنه قام مما استقر
فيه بل لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما لا يخفى (قوله أو قبل الخطبة) يجاب عنه بأنه في غاية البعد مع قوله وهو

وغيرهما سماعهم لها بالفعل لا بالقوة الخ الذي أفاده شيخنا الشهاب إلى أن المعتداف أن العشر السماع
بالقوة فإن يكون بحيث لو صغى لسمع وان اشتغل عن السماع بتدبير جليسه أو غيره حر (قوله سمعوا أولاً)
يقع في رجوع قوله الآخر بل بركه لغير لسانه ولا يخالف قوله بذلك ولا بركه الكلام لمن أتبعه قطعاً
الخ (قوله بل بركه) قال في الروض ولا تخضع أي الكراهة بالأربعين أي الحاضر من قهاسواء (قوله
ولم ينكر عليه) قد يقال أن دل هذا على عدم الحرمة على عدم الكراهة (قوله واعترض الاستدلال
بذلك باحتمال أن التمسك تكلم قبل أن يستقر في موضع) قد يجاب عن هذا بأنه خلاف الظاهر جسد افلا
أوله في الامر والتي يكتفي فيها بالظن وبأنه في خبر الصحيح عن أنس بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم
جمعة قائم أعرابي فقال يا رسول الله هل لك المال الخ قال قوله اذقلم أعرابي الخ في غاية الظهور وفي أنه قام مما استقر
فيه بل لا يكاد يحتمل خلاف ذلك كما لا يخفى (قوله أو قبل الخطبة) يجاب عنه بأنه في غاية البعد مع قوله وهو يخطب
شرح الروض وخبر الصحيح بسند صحيح عن أنس بن مالك دخل والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة

أدائه معذور بحمله وبحبابان هذه واقعة قولته لتو الاحتمال بعمها وانما الذي يستلزم بالاحتمال الواقعة الفعلية كجهوم في حمله فان قلت هذه فعلية لأنه انما أتفه بعدم انكاره (١٥٤) عليه قلت ممنوع بل جوابه قوله متضمن لجوابه على أي حالة كان فكانت قوله بهذا

الاعتبار ولا يحرم قطعاً الكلام على خطبته ولا على من لم يستقر في موضع كما تقرر ولا على الدعاء للعالمين صلى الله عليه وسلم ولا على سماع خشى وقوع محذور بقائه بل لا يجب عليه سماع ان المحصر الامر فيه وطن وقوعه ولا تنبيهه أن ينبيه عليه أو يصيح غير مثير لاجل أو نهيه عن متكر بل قد يجب في هذين أيضاً ان كان التعليم لو أجبه ضيق والنهي عن محرم ويسن له أن يقتصر على اشارة كتبت وظاهر كلامهم أن الخبير والنهي الغدير الواجبين لا يباينان ولو قيل يستنبهما ان حصل كلامهم بسبيل بعد كسبب العاطس بل الأولى (وبين الاضمار) أي السكوت مع الاصطفا لا يجب سماعه بخلاف ما لو كان من الحاضر من أراد بعون تليهم فقط فيحرم على بعضهم كلام فونه سماع ولكن كإسلامهم من وجوب الاستماع لتسببه الى ابطال الجملة ويسن ذلك وان لم يسمع الخطبته وولم يخلصه فاعلم ان الأولى لفهم السامع أن يشتغل بالثلاثة والذكر كرم التلاشوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أجبته قطعاً بل ذكر

نظيره كونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لم يسمع الخطبة في نفسه فاعلم ان الأولى لفهم السامع أن يشتغل بالثلاثة والذكر كرم التلاشوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أجبته قطعاً بل ذكر

نظيره كونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لم يسمع الخطبة في نفسه فاعلم ان الأولى لفهم السامع أن يشتغل بالثلاثة والذكر كرم التلاشوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أجبته قطعاً بل ذكر

من ثم يبع كونه قبل الخطبة أو بعدها أو بينهما ولو لم يسمع الخطبة في نفسه فاعلم ان الأولى لفهم السامع أن يشتغل بالثلاثة والذكر كرم التلاشوش على غيره ولا يكره الكلام لمن أجبته قطعاً بل ذكر

من أن لا يجيبوا يؤخذ منه أنه لو كان اذ لم يجيب يحصل له منه ضرر لكون الشافعي المكمل له - براؤا وداطوة
بحرم تسليمه لامن جهة الكلام بل من جهة الاكرام على المعصية فلتأمل اه **(قوله بنية النية)** قضية
هذا التصريح والسئلة باقامة الجمعية في مسجد وانما هو اقيمت في غيره فلا صلته مطلقا مر وقد يقتضيه اضافوه
الاشياء الى ما لم تكن له النية سم وياتي عن النهاية والمعنى ما هو اقصاه **(قوله هو الاول)** أي صلتهما
بنية النية الاولى من صلتهما غير نالو بم حاجته ولا غير فاعلم أن ذلك الحائر وسألني به **(قوله هو الرتبة)**
الجمعية **(قوله)** وياتي في بيان سم أن مثل سنة الجمعة الغائبة اذا كانت ركعتين كالصبح **(قوله معها)**
أي مع الرتبة **(قوله فان أراد الاقتصار)** أي على واحد من النية والرتبة **(قوله لانها تقفون)** أي النية
بقواتها أي النية **(قوله بالكسالة)** خلافا للنهاية والمعنى **(قوله اذ لم تنو)** يعني عنه قوله بقواتها وعليه
مقدم من مؤخر والاصل بخلاف الرتبة القليلة اذ لم تنو **(قوله بخلاف الرتبة الخ)** أي يمكن نذر ركعات بعد
الجمعة **(قوله لا تدخل الخ)** متعلق بقوله ويسمى لا فرق ركعتين الحارة النهاية والمعنى وذكره كرمها بعد
بالركعة لا عرضة به بالركعة يستفي النية داخل المصير والخطيب على المتفرقين له فعلها وحفظها
وجوب هذا ان صلى سنة الجمعة والاصل لا يخففه وحصل التصرف لا يدعى ركعتين بكل حال فان لم تحصل
نحوه كان كان في غير مسجد لم يصل شيئا أو بالداخل في آخر الخطبة فان غلبه على ظنه أنه ان صلاها
فاته تكبيره الاحرام مع الامام يصل النية أي ندبا بل يقف حتى تمام الصلاة لا يقبل ذلك لاجلاس في المسجد
قبل التصرف ولو صلاها في هذه الحالة استحب الامام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها اه بخلاف
قال عرش قوله مر فيسن له فعلها أي سواء في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتحة مشاء تروى ركعتين
مر سم على المنهج وقوله ولا يدعى ركعتين الخ أي حديث علي بن ابي طالب اذ اذ لم تنو ركعتين
واحدة من ركعتان الاصل عدم الفعل اه عرش (ناه) صلاة أخرى الخ أي بان نوى ركعتين
غير القصة والرتبة اثنان سابقا وتقدم آفاق عرش ما يخالفه **(قوله لم تنقذ)** هذا يدل على أن الكلام
في حال الخطبة سم **(قوله على ما تقرر)** وهو قوله وهو الاول مع قوله أو صلاة أخرى الخ **(قوله فقط)** أي
بلا نية سبب أصلا **(قوله بخلاف نية ركعتين الخ)** تقدم وياتي عن سم اعتمادا خلافا **(قوله بالمعنى السابق)**
وهو سقوط الطلب **(قوله قات بفرق الخ)** وفي سم بعد أن أطال في رد دعاء الصلواتي بوجه أنه يصل ركعتين

صوته الخ قال في شرحه قضية كلام المصنف كالر وضعت ما قاله مباح مستوى الطرفين لانه وان كان مطلوبوا
فلا امتناع كذلك والآن نقول لا تسلم انه مطلوب هنا للتمتع بالاستماع فالاولى تركه بل صرح القاضي أبو
الطيب بكر اهتدائه لانه يقطع الاستماع اه وصار العباد ولا أي ولا تكره رفع الصوت بلا مبالغة الخ **(قوله)**
بنية النية قضية هذا التصريح والسئلة باقامة الجمعية في مسجد وانما هو اقيمت في غيره فلا صلته مطلقا مر وقد يقتضيه اضافوه
الاشياء الى ما لم تكن له النية سم وياتي عن النهاية والمعنى ما هو اقصاه **(قوله هو الاول)** أي صلتهما
بنية النية الاولى من صلتهما غير نالو بم حاجته ولا غير فاعلم أن ذلك الحائر وسألني به **(قوله هو الرتبة)**
الجمعية **(قوله)** وياتي في بيان سم أن مثل سنة الجمعة الغائبة اذا كانت ركعتين كالصبح **(قوله معها)**
أي مع الرتبة **(قوله فان أراد الاقتصار)** أي على واحد من النية والرتبة **(قوله لانها تقفون)** أي النية
بقواتها أي النية **(قوله بالكسالة)** خلافا للنهاية والمعنى **(قوله اذ لم تنو)** يعني عنه قوله بقواتها وعليه
مقدم من مؤخر والاصل بخلاف الرتبة القليلة اذ لم تنو **(قوله بخلاف الرتبة الخ)** أي يمكن نذر ركعات بعد
الجمعة **(قوله لا تدخل الخ)** متعلق بقوله ويسمى لا فرق ركعتين الحارة النهاية والمعنى وذكره كرمها بعد
بالركعة لا عرضة به بالركعة يستفي النية داخل المصير والخطيب على المتفرقين له فعلها وحفظها
وجوب هذا ان صلى سنة الجمعة والاصل لا يخففه وحصل التصرف لا يدعى ركعتين بكل حال فان لم تحصل
نحوه كان كان في غير مسجد لم يصل شيئا أو بالداخل في آخر الخطبة فان غلبه على ظنه أنه ان صلاها
فاته تكبيره الاحرام مع الامام يصل النية أي ندبا بل يقف حتى تمام الصلاة لا يقبل ذلك لاجلاس في المسجد
قبل التصرف ولو صلاها في هذه الحالة استحب الامام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها اه بخلاف
قال عرش قوله مر فيسن له فعلها أي سواء في ذلك سنة الجمعة وغيرها كفاتحة مشاء تروى ركعتين
مر سم على المنهج وقوله ولا يدعى ركعتين الخ أي حديث علي بن ابي طالب اذ اذ لم تنو ركعتين
واحدة من ركعتان الاصل عدم الفعل اه عرش (ناه) صلاة أخرى الخ أي بان نوى ركعتين
غير القصة والرتبة اثنان سابقا وتقدم آفاق عرش ما يخالفه **(قوله لم تنقذ)** هذا يدل على أن الكلام
في حال الخطبة سم **(قوله على ما تقرر)** وهو قوله وهو الاول مع قوله أو صلاة أخرى الخ **(قوله فقط)** أي
بلا نية سبب أصلا **(قوله بخلاف نية ركعتين الخ)** تقدم وياتي عن سم اعتمادا خلافا **(قوله بالمعنى السابق)**
وهو سقوط الطلب **(قوله قات بفرق الخ)** وفي سم بعد أن أطال في رد دعاء الصلواتي بوجه أنه يصل ركعتين

وصلاة ركعتين بنية النية
وهو الاول أو رتبة الجمعة
القليلة ان لم يكن صلاها
وحديث الاول بنية النية
معها فان أراد الاقتصار
فالاولى فيما يظهر بنية النية
لانها تقفون بقواتها بالركعة
اذ لم تنو بخلاف الرتبة
القليلة لاندخل فان نوى
أكثر منهما أو صلاة أخرى
بقدرهما لم تنقذ فان قلت
يلزم على ما تقرر ان نية
ركعتين فقط جاز بخلاف
نية ركعتين سنة الصبح مثلا
مع استوائهما في حصول
النية بهما بالمعنى السابق
في بابها قلت يفرق بانية
ركعتين فقط ليس فيه مصرف
عن النية بانية بخلاف
ينسب آخر فأنج الاول
دون الثاني

ولو قضاء سنة الصبح أو نفس الصبح سواء نوى معهما التحية أو لا بخلاف ما لو صرفهما عما اه عش (قوله)
ويلاحظ أن يقتصر على أقل مجزئ على الأوجه (قوله) والمعنى بخلاف النهاية وتبعه شيخنا بعبارة عما والمراد بالتخفيف فيما
ذكر الاختصار على الواجبات قاله الزركشي والأوجه أن المراد به ترك التطويل عرفاً اه أهـ أنه أتى بقوله
بسو وقصيرة بعد الفاتحة عش (قوله على ما قاله جمع الخ) وفي نسخة على الأوجه (فرع) يعني فيما
لو ابتدأ في مضيق جلوس الإمام بغسل في اثنتاهما أنه كان الباقي ركعتين من ركعتين في الصلاة فلهما صلوات مختلفتة معاً أو
أكثر امتنع فعله وعلا قطعهما أو قلها بغيره ولا اختصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما سم على ع أقول
والظاهر الاستمرار إذا أحرم على من سعة الوقت لانه يغتفر في الصوم ما لا يغتفر في الابتداء عش (قوله)
وان تخفف صلاة طرأ الخ طاهره قد وجها الصمت الاختصار على الأقل وان تعمد ابتداءها بعد ركعة أن ما بقى
الى جلوس الإمام لا يسعها وقته فله سم على ع أقول والأقرب للصحة أنه لا شرعاً يمكن منبأ الشيء
يسعه فعدمه ضارعة باشتغال بالصلاة عش (قوله) قبل الخطبة (متعلق بجلوس الإمام وقوله) في اثنتاهما
متعلق بطرأ والضمير الصلاة (قوله على ذلك) أي على أقل مجزئ وقفاً للمعنى وبخلاف النهاية كما مر نقلاً (قوله)
على ما قاله) أي على ما قاله جمع في ركعتين لما دخل المسجد والخطبة على المنبر (قوله) أو في التي قبلها) أي في
الركعتين لما دخل (قوله) بادئ الخ) أي على ما قاله جمع واعتمد المعنى أو طولاً لرافعاً لما شئتوا والنهاية بقوله
(بطلت) وقفاً لانه وإنه والغنى وشيخنا (قوله) محتمل) بفتح الميم أي معتد (قوله) وتحرم) الى قوله وسعدته النهاية
الاوله أي ما تسن إلى بعد جلوس وكذا في المعنى الاول لا طواف (قوله) وتحرم الخ) ويستمر ذلك الى فراغ
الخطبة وتولوا بعها كالي سم عن مر وفي كلام ع ههنا ما يصرح به فيناقله سم عنه فيما تقدم في التوابع
له في ذيها الحقيقة عش وفي العصري ما وافقه (قوله) على السال متعلق بتحريم (قوله) أي ما تسن له التحية
الخ) احتراز عن جلوس اه لا أو ناسا لطلب التحية ثم علم أنه قد قيل طول الفصل (قوله) بغير محله) أي محله
الجمعة (قوله) وقد نواها معهم الخ) أي وقد قصد أن يعين الجمع معهم وهو في بلده بأن قرب بلده من بلد الإمام كما مر
في الشرط الرابع كدوى عبارة عش بعد سرد قول الشارح وتحرم الخ وقضية قوله ونواها معهم محله أنه لو بعد
عن المسجد وأظهر لا يحرم عليه فعلها في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فثبت له فانه دقيق
اه (قوله) بعد جلوس الإمام) طرف ليعزم أي ما بعد الصلوة وقبل الجلوس فلا يحرم عش أي بخلاف ما مر
عن سم (قوله) صلاة فرض الخ) والفرق بين الكلام حيث لا بأس به وان قصد المنبر لم يبتدئ الخطبة
والصلاة حيث يحرم حدثان قطع الكلام من ابتداء الخطبة حين بخلاف الصلاة فانه قد يفته بها
سماع أول الخطبة فيمنع منها يتوسخنا (قوله) ولو فاتت الخ) أي فلا يفعلها وان خرج من المسجد وعاد إليه
بسبب فعلها فبما يظهر أخذ ما قالوه في الوصل للمسجد في الأوقات المذكورة بقصد التحية عش عبارة
سم ولو أراد بعد جلوس الإمام بعض الجالسين في روضة ثنائية فغفر عن المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل
تلك الغرض بقية فبني امتناع ذلك كإدخال المسجد في الكراهة بقصد التحية بل قياس مسئلة التحية أنه
قطعهما أو قلها بغيره ولا اختصار على ركعتين مع لزوم تخفيفهما ولو أراد بعد جلوس بعض الجالسين في روضة
ثنائية فغفر عن المسجد ثم دخله بقصد التوصل لفعل تلك الغرض بقية فبني امتناع ذلك كإدخال المسجد وقت
الكراهة بقصد التحية فقط بل قياس مسئلة التحية أنه لو دخل ابتداء بعد جلوس الإمام بقصد التحية أو ثنائية
لم تعتقد بأربع غيراً يت قول الشارح وان تخفف الخ فتأمل مع ما ذكرناه (قوله على الأوجه) في
نسخته على ما قاله جمع وبيئت ما بقي في شرح العباب (قوله) وان تخفف صلاة طرأ جلوس الإمام الخ) طاهره
قد وجها الصمت الاختصار على الأقل وان تعمد ابتداءها بعد ركعة أن ما بقى الى جلوس الإمام لا يسعها وقته فله
(قوله) بان يقتصر الخ) ويحتمل أن المعنى المعروف (قوله) ويعزم اجتماع الخ) وان آمن فوات سماع أول
الخطبة فلا ما في الغفر والهبة وقد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس بالصلاة ولا يمتنع من عدة التلاوة
والشكر كما في قوله شيخنا الشهاب الميلى ونهله كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وانما هو ملحق بها

و يلزمه أن يقتصر فيما
على أقل مجزئ على الأوجه
وأن تخفف صلاة طرأ
جلوس الإمام على المنبر قبل
الخطبة في اثنتاهما بان
يقتصر على ذلك بناء على
ما قبله ويؤخذ من عدم
اختصارهم في الصوم ههنا
ما يغتفر في الابتداء أنه لو
طرأ لها هنا أو في التي قبلها
فبادع على أقل المجزئ بطلت
وهو محتمل لأن الطرأ ههنا
عند القتالين بما إذا نية
ويحرم اجتماعاً على محله
المأوردى على السال أي
من لم تسن له التحية كجلوس
طاهر وان لم يسع ولولم
تجزأ الجمع عنوان كان يغفر
محله وقد نواها معهم محله
وان حال مانع الانتداء الآن
فبما يظهر في الشكل بعد
جلوس الإمام على المنبر
مسألة فرض ولو فاتت
تذكرها الآن وان لم تسن
فورا أو أنقل

ولو في حال الدعاء للسلطان ولا تنعقد لأمر أو معجدة تلاوة أو شكر فيها يظهر فيها أخذنا من تعليلهم حرمة الصلاة بأن فيها إرضاع الخطيئة بالكلمة * (فرع) * كتابنا لمخاطبة آخر جمعة من رمضان بدعائهم كقوله القول لمخاطبة تقرب سمع الخطيئة والوقت الشرف فيها لم يخطف عن يده ومن اللفظ المجهول هو كعسلون أي وقد حزم أئمتنا (٤٥٧) وغيرهم بحرمة كتابتورق أو قال الكلمات

الاعجمة التي لا يعرف معناها وقول بعضهم أنها حصة العرش رأسها على ذنبها لا يعقل عليه لأن مثل ذلك لا يدخل للرأي فيه فلا يقبل منه إلا ما ثبت عن معصوم على أنها بهذا المعنى لا تلازم ما قبلها في الخطيئة وهو لا آله إلا الله بل هذا اللفظ في غاية الإيهام ومن ثم قيل إنها اسم صنم أجعلها محل على جهالة العلوم وكان بعضهم أراد دفع ذلك الإيهام فزاد بعد الصلاة يحيط به علمك كعسلون أي كما طمأنينة الحبة العرش وهو غشاة عاقر ران هذا لا يقبل فسهل الأصابع من معصوم وأخرج من ذلك ما اعتسدى بعض البدل من صلاة الخس في هذه الجمعة عقوبتها راعين أنها تكفر صلوات العام أو العمرات وركعة وذلك حرم أو كسر لوجوه لا تخفى (قلت الأصابع ترتيب الأركان ليس بشرط والله أعلم) لأن تركه لا يخل بالمقصود الذي هو الوعظ لكنه يندب خروجه من الخلاف (والأظهر اشتراط الوالاة) بين أركانها

لودخل ابتداء بعد جلوس الإمام بقصد الغيبة أو الشائبة لم تنعقد فراجع اه (قوله لا طواف وسجدة تلاوة الخ) وقفاً لأنها في الأولى دون الثانية عبارة عن كونها من ذلك أن الطواف ليس للصلاة هنا وعن من سجدة التلاوة والشكر كأقربيه الوالاة رجاءه تعالى وشمله كلامهم وإن كان كل منهما ليس صلاة أو تلاوة لم يعلق بها اه واعتمد شيخنا (قوله فيها) أي في الطواف والسجدة وأقرب شئنا الشهاب الرمي بامتناع حديق التلاوة والشكر سم (قوله أخذ الخ) أي ولم يحرم الطواف والسجدة أخذ الخ (قوله فرع) إلى قوله أي وقد حزم في المعنى والنهاية (قوله كتابة الحافظ) جمع حقيقته وهي الرقية كروى عبارة النهاية والمعنى كتب كثير من الناس أوداها سم ثم أحفظ اه (قوله أخرجه الخ) أي مال الخطيئة بتومئتي (قوله كقوله القول) كائن الخس وغيره نهاية (قوله ومن الخطا المجهول) عطف على قوله من تقويت الخ عبارة والمعنى والنهاية وكتابته لا يعرف معناه وقد يكون دلالة على ما ليس بصحيح اه (قوله وقد حزم الخ) في آخره أي المصنف ما فهمه مسئلة هذه الطلسمات التي تكتب للمنافع بمجولة المعنى هل تحل كتابتها الجواب نكره ولا تقوم انتهى اه سم (قوله التي لا تعرف الخ) تفسير للاجتماع كروى (قوله أنها) أي عسلون (قوله أن مثل ذلك) أي التفسير المذكور (قوله وذلك) أي اعتمد المذكور (قوله لوجوه الخ) منها إسقاط القضاء وهو مخالف للمذهب كما كروى (قوله لا تركه) أي قوله بعبارة في النهاية والمعنى (قوله بين أركانها) أي فلا يخل الفصل بين تركين من أركان الخطيئة وبين الأركان الأخرى من الأولى وبين الجلوس بينهما (قوله وبينهما) أي فلا يخل الفصل بين الخطيئة وبين (قوله وبينهما) أي فلا يخل الفصل بين الثانية وبينهما وبين الصلاة (قوله فرع) أي فلا يخل الفصل بين الثانية وبينهما وبين الصلاة سم (قوله طو يلاحظ) أي بأن يكون مقدار ركعتين بأقل جزء أو مادونه لا يخل بالوالة كروى على ما يفضل (قوله بما يتعلق الخ) هل هو يخرج لغو الدعاء لولا أن لا تعلقاً بما في الجملة أولاً بناء على ما نقله فيها تقدم من القاضي والأخرى أو فرمها مثل تأمل وهل الثاني أقرب والمراد بعبارة تعلق الخ إنما تعلق بآثارها كائناً ما كانت ولا طاعة لأحد هابصري (قوله وهو الخ) أي طلاق القطع وظاهر منه اختيار الأولى في التفصيل واعتمده شيخنا أيضاً فقال لا يقطع الموالة أو عطف وإن طالع وكذا قرأه عنوان طالت حيث تضمنت وعظاً خلافاً لما أطلق القطع به فإنه غفلة الخ اه لكن مفهوم قول الشارح السابق بما يتعلق الخ توهم في ما مر هناك عن السيد البصري أن لا تصرف طاعة القرعة مطلقاً وإن لم تضمن وعظاً (قوله بأقل جزء) أي باخف يمكن على العادة عس (قوله فلا يعد الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله الضبط) هذا الخ أي ضبط

(٥٨) - (شرواني وابن قاسم - ثاني) وبينهما وبين الصلاة بأن لا يفضل طو يلاحظ بما يتعلق له بما هو فيه في ظاهر نظرهم ثم رأيت بعضهم فصل فيها إذا طال القراءة بين أن يكون فيها وعظ فلا يقطع وإن لم يقطع بعضهم أطلق القطع وهو غفلة تركونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته من مزايا الموالاة بين المجموعتين يفعل ركعتين بأقل جزء أو مادونه لا يخل بهذا هو يكون بياناً للعرف ثم رأيتهم عيرهم وأبان الخطيئة والصلاة من حيث اتصال الجمع وهو مخرج فيما ذكرته وصرف مسائل الانخفاض ما يؤيد ذلك

الموالة بأن لا يكون الفصل قد رد كعتين بانحش عرش ويحتمل أن المراد ضبط مغلها بان يكون الخ
(قوله لعموم هذا) أي قول المصنف والظاهر الخ بصري (قوله لما قرئته) بيان للعموم لاصح له كإظهار الظاهر
والمراد بما قرئته بين أركانهم ما بينهم وبين الصلاة هذا ما يظهر في حل كلامه وهو بدعي
نظر لسبق بيان الانقضاء فيها وهو ما يليه صادق بالانقضاء بين كل من أركانهم ما يليه فعمل منه
اشتراط الموالة بين أركان الخطيئة وبينها وسبق بيانه بينهما وبين الصلاة فعمل منه اشتراط الموالة بينهما
وبينها فلتأمل بصري زاد سم عقيب مثله ثم قد يجاب بان ما مر لا يشيد الموالاتي غير الانقضاء ومما أن
تعتبر في الانقضاء دون غيره بخلاف هذا اه عبارة النهاية يؤدكر هذا هنا بعد ما تقدم لعمومه دفع لما قد
يتوهم من أن ذلك خاص بحال الانقضاء اه (قوله قول جمع الخ) وقفا للمعنى قول المتن (وطهارة الحدث
الخ) أي والسابع من الشروط طهارة الحدث والحدث هنا قال عرش قضيت صيغة مر أن الطهارة وما
بعدها بالرفع وجوز أظهر لبيد اشتراط ذلك صريحاً وهل يعتبر ذلك في الأركان وغيره حتى لو انكشف عورته
في غير الأركان بطلت خطيئته أولاً ونظر والأقرب الثاني جميع الشروط التي ذكرها هنا تعتبر في الأركان
خاصة وتولي بان الخطيئة محدثاً أو ذاتها واستقصية قال سم على المنهج لا يبعد الاكتفاء بالخطيئة كجوابان

لعموم هذا لما قرئته لم
يكف عنه بما قرئ به مثله
الانقضاء فاندفع قول
جمع هذا مكرر (وطهارة
الحدث) الأكبر والأصغر
فإن سبقه طهر واستأنف
وانقرب الفصل لأن
الخطيئة تشبه الصلاة أو أياها
صهاو يفرق بين عدم البناء
هنا وجوزها فيما لو استغفر
من سبع ماضى بأن في
بناء الخطيئة

قالوا على القيام اه وقياسه أنه لا ينزل لو خطب مكشوف العورة بان قادر على السترة (فائدة) «وقع
السؤال في الفرع عا لورأي حنفي أس فرجه مثلاً ثم خطب فهل تغض خطيئته أو لا الجواب أن الأقرب بل
المتعين عدم الصحة لأنه وإن لم يكن بين السامع وبين الخطيب رابطاً لكنه يؤدي إلى فساد نسبة الأمور باعتقاده
حينئذ لئلا يصح صلاته تسبق خطيئته في اعتقاده اه (قوله الأكبر) أي القول أو تأتي في النهاية والآخر (قوله)
فإن سبقه الخ عبارة الغنى والنهاية والأسنى فلا تأتي عليه أو أحدث في أثناء الخطيئة استأنفها ولو سبقه الحدث
وقصر الفصل ولو أحدث بينا الخطيئة والصلاة وتطهر عن قرب لم يضر اه قال عرش قوله أو أحدث في أثناء
الخطيئة الخ ما لا يختلف غيره بين على ماضى (فرع) «اعتمد مر أن الخطيئة لو أحدثت قبل أو استغفر
والبناء على خطيئته بخلاف ما إذا أتى عليه لأن الغنى علمه لأهله بخلاف الحدث سم على المنهج اه
عرش وقوله بخلاف ما إذا أتى عليه الخ فاندفع نفسه (قوله لأن الخطيئة الخ) أي فلا تؤدي بظاهر بين نهايتها
(قوله تشبه الصلاة) أي على الأصح (قوله أو تأتي في الخ) أي على نقابل (قوله ويرفع الخ) أي قره عرش
(قوله وجوزها فيما لو استغفر من سبع الخ) وفي العباب ما نصه فرع لو أحدث في الإمام في الخطيئة أو بينها
وبين الصلاة فاستغفر من سبع واجبه لا غير جاز انتهى وقوله ولو أحدث الإمام الخ قال في شرحه بانغاه أو

والرافعي أن مراد أصحاب السماع الحضور وإن لم يسمع ثم قال ما ذكره في الحدث في الخطيئة بانغاه أو غيره
هو ما يرى عليه الشيخان هنا في الحدث بغير انغما أو اقتضاء في الحدث بالانغما ما تقتضيه من صاحب التذويب
لكن اختار في الر وضعت في الانغما منع الاستغفار ويصح في المجموع في وقت الحدث لاختلال الوضوء بذلك
وقياساً على منع الغنى على أذان غيره والوجه الأول لما قالوا للخطيئة بالصلاة وفارقت الأذان بانها المعاصر من
فلائس وهو الثاني فيحصل اللبس باختلاف الأصوات وورق في الحدث بالانغما ومثله الجنون بالاولى
والحدث بغيره بعد بذر والالهلية بكل منهما مولا لا نظر لبقاء التكليف بعد غير الانغما وزواله به إلا بربط
بذلك هناك معنى مناسب فالوجه التوسيع بينهما المانع على ماضى من المجموع أو في الجواز على ماضى
المرز وهو الأول وجه كما تقرر اه ثم قال في العباب تعالرو وض من باده ويكره أن اتسع الوقت فتطهر
ويستأنف قال في شرحه فان ضاق الوقت عن الطهارة والاستئناف استغفر اه وعبارة شرح الر وض
وكره إلى الاختلاف بعد الخطيئة وفيها أن اتسع الوقت فتطهر ويستأنف أو يبنى بشرطه اه وقوله أو
يبنى في غير الحدث في الخطيئة تقرب من الر وض بعد ذلك فلا أحدث في الخطيئة استأنفها ولو سبقه الحدث وقصر
الفصل اه ثم قال فيما لو أحدث بين الخطيئة والصلاة وتطهر عن قربان الوجه أنه لا ينزل (قوله ولعموم
هذا لما قرئته لم يكف عنه بما قرئ به الخ) فيه نظر واضح لأن الذي قرره هنا اعتبار الموالاتي ثلاثة مواضع

غيره من غير المجموع تبع العارفي والرافعي أن مراد الأصحاب بالسماح بحضور من لم يسمع ثم قال ذكره في الحديث بأجماعه وأورد هو ما جرى عليه الشنخا هنا في الحديث بغير إجماعه واقتضاه في الحديث بالأجماع ما نقله عن صاحب التذريب لكن اختار في الوضوء في الأصحاب منع الاختلاف والأوجه الأولى الحاق الخطبة بالصلاة اه وفرق مر بين الحديث بالأجماع والجنون الأولى والحديث بغيره بعد زوال الأهلية بكل منهما ولا نظير لما ذكره التكليف بعد غير الأصحاب وزوله به الآخر يتجوز بذلك هنا معنى مناسب ثم قال في العيوب تبع الروض من زباده ويكره أي الاختلافات اتسع الوقت فظهر ويستأنف وقال في شرحه فان ضاق الوقت عن الطهارة والاستئناس استخلف انتهى اه سم (قوله تكملة على ما فسد) قد يقال لا معنى فسد بالنسبة له ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يقال هو تغير الصلاة إذا أحدث لا يني عليها وغيره بان استخلفه يني أي بالنسبة لا قتله القوم وقد يفرق سم (قوله على ما فسد) المعترض الطالب للفرق عنه أنه فسد سم (قوله الذي) الذي قوله وببحث في النهاية والمغني الأقوله ولهذا إلى ويسن وضعه وقوله إذا تعلقه إلى ومنه (قوله) لأنه (الخ) لتعليل لكل من الطهارة والستر (قوله وهو متطهر) أي من الحدث والحديث قول المنبر (على منبر) بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع وينبغي أن يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع وأذرعين قاله الصمدي ويكره منه كبير يضيق على المصلين ويستحب التيمم في المنبر الواسع نهاية ومغني قال عرش قوله مر قدر ذراع الخ لعل حكمته أن يتأني في المبادرة للقبلة مع فراغ القامة فبما يفعل الآن من قرب منه جلدنا فلا بد الأولى لكنه ادعى للمبادرة إلى الحراب بعد فراغ الخطبة وقوله مر ويستحب التيمم أي الغطيب وهو القصر من جهة البيت اه عرش (قوله ان قال الخ) وهو السبكي نهاية ومعنى (قوله وذلك الخ) راجع إلى عما في المتن و (قوله) ونخطبه (الخ) ردل على الخالف (قوله ولهذا) أي ولو نسب ذلك عن التعذر (قوله أو عثمان) وهو الأمام (قوله) ويسن وضعه (الخ) أي لأن منبره صلى الله عليه وسلم هكذا وضعه وكان يخطب عليه على الأرض وعن يساره خذ خطبة فاعلمه عليها بغيره إذا غشي فلما أخذ المنبر تحول العنق الحذاء فقامه إلى صلى الله عليه وسلم فالتزمه وفر وأبغضه وفيه في أخرى فسمه الله الخ من مثل أصوات العشار اه (قوله إذا تعلقه الخ) على التفسير (قوله فالتزمه) بفتح التاء و (قوله يساره عنه) جلتهم عن (قوله وكان الخ) عطاه على قوله عبر الخ (قوله من بينهما الخ) وهو ركن الخرا لاسودلانه يقابل يساره عند سداسه تقابلها سم عبارة السكردى لأن الطائف يندب يساره فهو عين السكبة اه (قوله على التي لها الخ) أي على الدرجة التي تلي الدرجة السابعة بالاستراح فان قيل ان أبابكر نزل عن موقفه صلى الله عليه وسلم درجة وعمره درجة أخرى ثم وقف على موقفه صلى الله عليه وسلم أعجب أن يوجب بان فعل بعضهم ليس يحتمل بعض ولكن منهم قصد جميع والمختار موافقته صلى الله عليه وسلم لعدم الأمر بالاتقائه بمعنى (قوله نعم ان طال وقف على السابعة) أي لان مروان بن الحارث زاد في زمن معاوية بنى الله تعالى صنعه على المنبر الأول استدرج فصار عدد درجه أي غير المستراح تسعة فكان الخطبة يعقرون على الدرجة السابعة وهي الأولى من الأول لأن الزيادة كانت من أسفله معنى ونهاية (قوله ان نؤدد) التي قوله نعم في النهاية لا تؤله فإذا سجد الملتزم وقوله وما في

بين الأركان وبين الخطبتين وبين الخطبة والصلاة واعتبار الولاية بين هذه الثلاثة فتقدم مسئلة الانقضاء أم لا لأن من قوله ثم ولو انقضت الأرباعون أو بعضهم في الخطبة فإنه شامل للانقضاء في أثناء أحدهما وبينهما قال أبو يحيى الزبائني ما مضى ان عاد وقبل طول الفصل وأما الثالث فن قوله ثم وكذا بناء الصلاة الخ الخطبة الخ قال فاعادوا وقيل ماؤه أي في السكتين وجب الانقضاء في الأظهر فالأتمناه بما مر أعانها ظاهر ثم قد يجب بان ما مر لا يفيد الولاية في غير الانقضاء وجزاء يعتبر في الانقضاء دون غيره بخلاف هذا فلتأمل (قوله تكملة على ما فسد) قد يقال لا معنى فسد بالنسبة له ولم يفسد بالنسبة لغيره وقد يقال هو تغير الصلاة إذا أحدث لا يني عليها وغيره بان استخلفه يني أي بالنسبة لا قتله القوم وقد يفرق (قوله على ما فسد الخ) المعترض الطالب للفرق عنه أنه فسد (قوله من بينهما) أي وهو على السابعة بحث أنما اعتدلا لأن من التزول في الخطبة فإنه ياتي في حرجه صلى الله عليه وسلم بعد بضعه شذوية

(أو) محل (مرتفع) ان فقد المنبر لأنه أبلغ في الاعلام فإن فقد استند لغرض خشية (ويسلم) ندبا اذا دخل من باب المسجد لا قبله عليهم ثم (على من عند المنبر) اذا انتهى إليه الاتباع (٤٦٠) ولأنه لا يرد بمقارعتهم وظاهر كلامهم أنه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الأعلى الصف

الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والذي يتجه وهو القياس أنه يسكن في السلام على كل صف أقبل عليهم وأهل اقتصارهم على ذلك لا تنها آكد ثم رأيت الأذني صرح بنحو ذلك ومراة أنه يسكن في خمسة المسجد للاتباع وان قال كثير من يندبها له فاذا صعد سلم نال الله استدرهم في صعوده فكانه فارقتهم وان يقبل عليهم بوجههم لهم لانه الاتي بأدب الخطاب ولما فهم من توجههم للقبلة ولأنه أبلغ لقبول الوعظ وتأثيره من ثم كمدخله ثم يظهر في المسجد الحرام أنه لا كراهة في استقبالهم نحو ظهره أخذوا من العلة الثاني قولهم بمحتملهم لذلك فيه غاي الساعى الله من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم في الصلاة اذ أمر السك بالجلوس تلقاه وجوههم بالاستدارة بعد فراغه في غاية العسر والمشقة (الأصعد) الدرجه التي تلي مجلسه وتسمى المستراح (ويسلم عليهم) كما للاتباع وفي المسرات المذكورة يلزمهم على الكفاية الرد (ويجلس ثم) هي بمعنى الفاعل أقادعها عبارة أصله (يؤذن بين يديه) والاولى اتحاد المؤذن للاتباع الا

ولأنه وكذا في المني الاقوله وظاهر كلامهم الى وراثة قول المتن (أمر رفع) أي على من الحرب شرح المنهج والسنة لا يبالغ في ارتفاعه بحيث يزيد على المناظر المعتادة عش (قوله ان فقد المنبر) أي كفي الشرح والوضوح ان كان مقتضى عبارة المصنف التسوية مغني ونهاية (قوله فان فقد) أي المني رفع (قوله استند الخ) أي كما كان على الله وسلم بفعله قبل فعل المنبر مغني ونهاية (قوله من باب المسجد) أي يسلم على الحاضرين في فعله عادة الداخلين كروى أي في دفع المبر ومخدوف على ويحتمل انه بكسر الميم متعاق بدخل ومفعول يسلم مخدوف أي على الحاضرين عبارة المني ونهاية عند دخوله المسجد على الحاضرين اه (قوله) يرد بمقارعتهم) أي باستنفاة بصعوده المنبر ويؤخذ منه أن من فارق القوم لشغل ثم عاد اليهم من له السلام وان قربت المسافة عش وقوله ويؤخذ كان حقا ان يكتب على قول الشارح فاذا صعد سلم الخ (قوله على ذلك) أي من عند الباب ومن عند المنبر (قوله وور) أي في باب صلاة النفل (قوله أنه لا تسن تحت المسجد) ومعلوم أن التحقيق كان في غير المسجد ثم ما موهو يعلم أن من كان جاسا في المسجد وأراد الخبط بسن له فعل راتبه قبل الصعود عش (قوله فاذا صعد الخ) يعني عنسما يأتي في المتن قول المتن (وان يقبل عليهم) أي على جهتهم فلا يقال هذا الخياط يأتي في مقابلته لئلا ين عن يمينه أو يساره وكذا قوله لهم أي بسن لهم أن يقبلوا عليه أي على جهته فلا يطلب من على يمينه أو يساره أن يعرف اليه عش اه يعبري (قوله لهم) أي جالس للقوم الساعين وغيرهم ان يقبلوا عليه بوجههم لانه الأدب ولما فهم من توجههم للقبلة مغني ونهاية قال عش قوله بوجههم أي وان لم ينظروا وهسل بسن النظر اليه أم لا فيه نظر والا قرب الثاني أخذنا مما جوهوا به حرمه أذان المرأة بسن النظر للمؤمن دون غيره وبي الخطيب هل يطالب منه النظر اليهم فيكره له تعريضه عنه وقت الخطبة أم لا فيه نظر والا قرب الاول أخذنا من قول المصنف الاتي وان يقبل عليهم أذ التمدد منه أنه ينظر اليهم اه (قوله لانه الاتي الخ) عبارة المغني وانما من استقبالهم عليهم وان كان فيه استدبار القبلة لانه لو استند اليها فان كان في صدر المسجد كما هو العادة كان خارجا عن مقاصد الخطيب وان كان في آخره ثم ان استدر ولم يزل ما كرهه ان استقبالهم ترك الاستقبال الخلق كثير وتركه لو أحدا سهل اه (قوله ثم) الى قوله اذا أمر الكل في النهاية (قوله من العلة الثانية) وهي قوله لما فهم من توجههم للقبلة ويؤخذ منها أيضا أن استدبار من بين الكعبة بين المنبر لها واستقبالهم نحو ظهر الخطيب ليس يستند له خلافا لما راجع (قوله لذلك فيه) أي الاستقبال نحو ظهر الخطيب في المسجد الحرام قول المتن (الأصعد) أي أو استند الى ما استند اليه منها يتوهم (قوله الدرجه) أي قوله الأعلى في النهاية وكذا في المني الاقوله هي الى المتن (قوله الدرجه الخ) أي ونحوها من محل المرتفع معنى (قوله وتسمى الخ) أي مجلسه والنايت باعتبار الدرجه (قوله كما) أي أو تفاقوا المتن (ويجلس) أي بعد سلامه على المستراح ليسر من معودوه وينسحب فرفع صوته أي بالخطبة يادع على الواجب للاتباع واه وسلم ولأنه أبلغ في الاعلام أنها قال عش قوله مر بعد سلامه أي فاولم يأتيه قبل الجلوس فينبغي له أن يأتيه بعدو يحصل أصل السنة اه قوله المتن (ثم يؤذن) دفع الثالث في حال جلوسه كإفالة الشارح وقال الميمى ينبغي أن يكون بكسر هاء وفتح ما في المجر من كون الأذان المذكور من واحد لأم من جماعة في معنى ونهاية (قوله والاولى اتحاد المؤذن) ولغظا الثاني وأحب أن يؤذن مؤذنا واحدا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لأنه لا يمكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم الامؤذن واحد فان أذن جماعة كرهت ذلك مغني ونهاية (قوله الاعتراف) أي فان كان ثم عند بان اتسع المسجد ولم يكف الواحد تعددا المؤذنون فيواحي المصنف بحسب الحاجة ولا يجتمعون الاذان كما صرح به صاحب الجعية عش (قوله فاحدثه عثمان الخ) وفي البخاري كان الأذان على عهد ركن الحجر لأنه يقابل يسارك عند استنفاة

لعذر وبقرع الأذان أي وما من بعده من الذكر يشرع في الخطبة أو الأذان الذي قبله على المنبر فأحدثه عثمان رسول ومن الله عنه وقيل معناه ينزوي الله عنه لما كثر الناس ومن ثم كان الاقتصار على الأناغ أفضل أي الحاجة كان توقف حضورهم على

ما بالناس (تنبه) كلامهم هذا وغيره صريح في أن اتخاذ من الخطيب نقرأ الآية والخبر المشهور بن بدعه هو كذلك لأنه حدث بعد
الصدور الأول قبل أن تكون احسنه لحظ الآية على ما ينبغي لكل أحد من كثرة الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم لا سيما في هذا اليوم ولخت
الخبر على تأكد الاصلان المقتون تركه لفضل الجمعية لموقع في الأثر عند كثير من العلماء اه وأقول يستدل بذلك أنصارنا على الله عليه
وسلم أمر من يستنصته الناس عند ادائه خطبة مني في حقل وداع فقياسه أنه يندب الخطيب (٤٦١) أمر غيره بأن يستنصته الناس

وهذا هو شأن الرقي فلم
يدخل ذكره الخبر في حيز
البسطة أصلاً فان قلت
أمر بذلك من دون المدينة
قلت لا اجتماع لصلاط
الناس وحقاً ثم
فاتحوا لمنه خلاف
أهل المدينة على أنه صلى
الله عليه وسلم كان بينهم
بقراعه ذلك الخبر على
المسرى فخطبته (وأن
تكون الخطبة) (بلغه)
أى غاية من الفصاحة
ورصانة السبيل وحوالة
اللفظ لا بما ينبغي تكون
أوقع في القلب من ألف
المبتدلة الزكية كالمبتدلة
على اللفاظ المألوفة أى فى
كلام العوام ونحوهم
ويؤخذ من ديباب سلامة
فها نحن ما يفعله بعض
الخطباء من تضييع آيات
وأحاديث منسوبة له
إذا لم يحسن أن تفسر ذلك
والاقتباس منه ولو في شعر
جائر وإن شعر نظمته ومن ثم
اقتضى كلام صاحب البيان
وغيره أنه لا يحظر في أن
يراد بالقرآن غيره كاذواها
بسلام استاذن نعم أن كان
ذلك في نحو مجون حرم بل

رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر حين يجلس الإمام على المنبر قبل أكثر الناس في عهد عثمان أمرهم
بأن أن أوعى على الزور ولو استقر الأمر على هذا معنى (قوله كلامهم هذا) إلى قوله اه في النهاية الأولى قبل
(قوله كلامهم هذا الخ) أى قولهم وتسن على منبراً ومن ثم الخ (قوله يقرأ) أى بعد الاذان وقبل الخطبة
نهاية (قوله الآية) أى أن الله وملائكته يصلون على النبي الآية (قوله والخبر الخ) أى إذا قلت لصاحبك
يوم الجمعة الخ (قوله قبل أن تكلموا) أى قبل أن يكلموا بعد كلام طويل فعمل أن هذا أى فاعداً في بين يدي
الخطيب أن الله وملائكته الخ ثم يأتي بالحدس يدع تحسنه اه (قوله بل والموقع) عطف على المقتون
والضمير لقرئك (قوله ذلك) أى اتخاذ المرقى وحسنه (قوله أيضاً) أى كاستدلاله بما سبق من الحديث على
اكتثار الصلاة والسلام والحسنه تأكد لا التصل (قوله فلم يدخل الخ) اعني ههنا (قوله فلم يدخل) من
المشغول (قوله ذكره) أى المرقى فاعله وانما نبهت على ذلك مع ظهوره للإيضاح بما في الكردى (قوله)
لا اجتماع لصلاط الناس الخ) قيد من هذا الجواب بن الترتيب عند الاحتجاجون غير هالكه أطلق ندم فيها
يأتى سم وقد يحجب بأن قوله على أنه صلى الله عليه وسلم كان بينهم الخ يفيد التذنب مطاقاً (قوله في غاية
من الفصاحة الخ) عبارة غيره فصيحته اه (قوله ورصانة السبيل الخ) والرصانة والجلو هما بمعنى الحكم
والسبيل النظم والحوثون مبالغة من غير مبالاة كردى (قوله بخلاف المبتدلة) هى الشهورة بين الناس
(قوله الر كى كة) هى المشقة لى على التناظر والتعقيد (قوله ويؤخذ) إلى قوله ومن ذكر الخ أرفع عرش
كيسر (قوله تفسر ذلك) أى ما ذكر من الآيات والحديث ويحتمل أن الإشارة للقرآن فقط (قوله له) أى
لنحو الخطبة (قوله والاقتباس منه) مما ذكر من القرآن والحديث وكذا خبر نظمته (قوله أن كان ذلك)
أى الاقتباس مما تقدم (قوله ومن ذكر ما يناسب الخ) عطف على قوله من تضييعها الخ (قوله أى قريبة
إلى قوله وساعة الامانة في النهاية الأولى) من معان على السواء وقوله وذلك الأمر وقوله وإفناء الغزالي
والدواعى وكذا فى المنفى الأقواله وتضييع إلى ما بين (قوله أى بين معان الخ) ونظيره يحمل كلام المتولى
على ما ذلما تقدم فرينة تعين المراد أو لا تعجز وصرى ونظيره أن المراد بالمعاني ما فوق الواحد (قوله وقد
يصرم الأخير) أى ما ينكر ما الخ (قوله فلا ينافى) أى إقصاء الخطبة قال الأفرى وحسن أن تختلف ذلك
باختلاف أحوال وأزمان وأسباب وقد يقتضى الحال الأسهاب أى التطويل كالحسن على الجهاد إذا طرقت
العدو والعبادة لله تعالى البلاد وغير ذلك من النهى عن التفرغ والفرح والازدحام إذا تتابع الناس فيها
انتهى وما ذكره من منافى للمسلم إذا طالع عند دعاء الحاشية إليها لعرض لا يعكز على ما فضله أن يكون
مقتصداً نهاية (قوله غل وتضر) كلامهم من باب الانفعال (قوله فى خبر مسلم) وهو أطباء الصلاة وأضرها
الخطبة نهاية (قوله وقال الخ) أى فى مسلم فى خبراً خروجه أن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت مقصداً
وخطبته مقصداً فصرها علامة على الفقه نهاية (قوله وتطو بل الصلاة) وحكمة ذلك لخلق المتأخرين
برماوى والهم للآت بالعكس يجرى (قوله فهى قصيرة) أى الخطبة (قوله بالنسبة للصلاة الخ) قد يشك
(قوله قلت لا اجتماع لصلاط الناس الخ) قياس هذا الجواب بن الترتيب عند الاحتجاجون غير هالكه
أطلق ندمها فيما يأتى (قوله فهى قصيرة بالنسبة للصلاة الخ) قد يشك على ذلك ندم قرأه ن بينهما

وما أفضى إلى الكفر ومن ذكر ما يناسب الزمن والأحوال العارضة فيه في خطبهم لا اتباعاً لأن من لازم من رعايه البلاغة فى رعايه مقتضى ظاهر
الحال في سوق ما يطالبه (مفهومة) أى قربة فيه فهم لا أكثر الحاضر بن لأن الغريب الوشع لا ينفع به قال المتولى وتكرار الكمالات
المشتركة أى بين معان على السواء والبعيدة عن الألفهام وما تنكره عقول بعض الحاضرين اه وقد يحرم الأخير أن أوقع في محتاور (قصيرة)
يعنى متوسطة بين تأنيب قرأه فى أو ألهامى كل جمعة وذلك لأن الطويل غل وتضر والامرين في خبر مسلم بقصره هاتوا بل الصلاة
وقال ذلك من فقال جل فهى قصيرة بالنسبة للصلاة وان كانت متوسطة في نفسها فلا اعتراض على المتن خلافاً لزمه

(ولا يلتفت بمناء ولا شمالا ولا خلفا) (في شئ منها) لأن ذلك بدعة ويكره دفع الراجح في صعدوه وإفاته الغزالي يندبه بتبنيها للناس ضعيف ومع ذلك فمفسدة تأييد الناس من نيب المرق والدعاء قبل الجلوس وساعة الاجابة انحلاله من جلوسه الى فراغ الصلاة على الاصع من نحو تحسين قولها وبذا كسر شرطها واعتراض بان غير مكان كثيرا ما يقول فيها خفض عليك فان الامر بكف الاله مقاديرها فليس يا تليكم منها ولا قاصر عنكم ما أمورها ويجب ان هذا تسلم صحتهم رأيه رضي الله عنه وسكوتهم عليه حيث لا يحتمل عدم الكراهة لانهم قد يتساهلون في ذلك (وان يعبد) في حال خطبته (على سيف أو عصا) ويحرم كالقوس للاتباع وإشارة الى أن الذين قام بالسلاح ويقبض ذلك بيده اليسرى لانه العادة في مريد الشرب والري وينشل عنه يعرف للثبات الذي ليس عليه ذوق طير ولانه نحو عاج والا طاعت خطبته منه متعصلا السابق في شرط الصلاة وماله أنه انتمس بده ذلك أبطل مطلقا لا فان قبضه لم يلحق بغيره أبطل والا فلا

على ذلك أنه اذا نهت في الخطبة بجزا زحت على الصلاة اذا قرأ فيها باسم وهل أمالك الآن يمنع ذلك وفيه بعد أو يقال هل ينصب كونه دون الصلاة اذا لم يأت بسنة قراءة ف وقرأ في الصلاة السورتين المذكورتين سم أي وفيه بعد أيضا لما مر من نيب قراءة في خطبة كل جمعة قول المنزول يلتفت بمناء وشمالا الخ) أي بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم أي في رفعها ولا يعيب بل ينشج في الصلاة فلا يستقبل القبلة أو استدورها الحاضرون أجزأ للصم لكرهه نهاية ومعنى (قوله ولا شمالا ولا خلفا) عبارة المغني تبنيه كان ينبغي أن يقول ولا شمالا يادة لا خلفا في الشرع والري ومضاهيه اذا التفت بمناء فقط أو شمالا فقط صدق عليه أن به لم يلتفت بمناء وشمالا ولو جحد فيها كان أعم اه (قوله وبذا كسر شرطها) عبارة انها بمناء الخ ويكره ما بان دعته جهلة الخطبة من الإشارة ببدأ أو غيرها والالتفات في الخطبة الثانية وفي الراجح في صعدوه بنحو سيف أو رجله والدعاء اذا انتهى الى المستراح قبل جلوسه عليه وقول البيضاوي يقتضي كل مرة أي درجة ثقة فيسأل الله تعالى المعونة والتسديد في نيب ضعف اه أي فلا يسئل بل يقتضي كلامه كراهة ذلك لو قوف في طلب منه الصعود من سرفا في منبته على العادة كمال الزاوي عن التبرية وفي سم على المنهج عن العباب ع (قوله وإفاته الغزالي) عبارة المغني وان أقر ابن عبد السلام باحتجابه واشترطه خالفه الدين بأنه لا بأس به اه (قوله والذنا على الخ) أي وبسبب العلة الاسراع في الثانية وتفض الصوت بها وبكره الاحتباب للحاضرين وهو أن يجتمع الرجل طهره وساقه شبه أو يديه أو غيرهما والامام يحجب الناس عنه ولانه يجلب النوم فيه بما الاستماع مغني عنها وتشرح بافضل وفي الذكر عليه ماله قال ابن زبادي اني اذا كنت بعلم من نفسه عادة ان الاحتباب من يدي نشاطه فلا بأس به اه وهو وجهه وان لم أوفى كمالهم ويحمل النبي عنه والقول بذكر اه على من تجلبه القنور والنوم فراجع الاصل فبده ما شرع الصدر لذلك اه وأيضه النبي مقيد بان يقتضي الى كشف العورة لعدم نحو السروال (قوله قبل الجلوس) أي ثلاثا فربما هو أنها ساعة الاجابة فهو جمل لانها بدخلوسه مغني (قوله وبذا كسر شرطها) أي بكره معنى (قوله واعتراض) أي كراهة ذكر الشرع في الخطبة (قوله ويجب ان الخ) قد يقال عدم انكار الصحابة يدل على الموافقة سم (قوله لعدم الكراهة) صلة لاحكام الخ (قوله لانهم الخ) فسم لا يخفى (قوله في ذلك) أي في السكوت على المكره (قول المترو يعتمد) أي نيبانها ومعنى (قوله كالقوس) الى قوله نحو وحالي انها يتوالى قوله والافضل في المغني لا قوله الذي الى فان لم يشغلها (قوله كالقوس) أي والراجح نهاية (قوله وإشارة الى الخ) عبارة النهاية والمغني وحكمته للاشارة الخ (قوله في مريد الضرب الخ) أي بين يديها لجهالة مغني وادانها يوليس هذا تناولا حتى يكون باليمين بل هو استعمال وامتنان بالاستكاف فكان السبابة بآلي مع ما من تمام الاشارة الى الحكمة المذكورة اه (قوله وبشغل الخ) وجماعت به البلوى في احكام كثير من بلدتنا ان يملك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في ذلك الحرف عاج بعيدته وقد أقرى والفرجه الله تعالى بعمه خطبته أي حيث لم يجر بجره كاتصص صلاة من صلى على سر يرفوا تخمن نجس أو على حصى مفرش على نجس أو يلمه محبل مشدود في سفينة فيها بحاسه سوى كبير لا يخبر بجره لانها كالدافان كانت صغيرة تجبر بجره لم تصح صلاته قال الاسنوي في المصنفات وصورة مسئلة السفينة كافي الكفاية أن تكون في العرق فان كانت في العلم تطبل قطعها صغيرة كانت أو كبيرة اه وانما طبلت صلاة القاض طرف شئ على نجس وان لم تغرك نجس كتحله ما هو متصل نجس ولا يقتض في مسئلتنا انه حامل للمعترية (قوله ذوق طير) أي لا يفي عن منها (قوله نحو عاج) والعاج عظم القمل كروي على بافضل (قوله وحاصل) أي التفصيل السابق (قوله بده) أي أو شئ من ثيابه (قوله مطلقا) أي ان غير المنبر بجره أولا فانما اذا انضمت اليها لم يجزا زحت على الصلاة اذا قرأ فيها باسم وهل أمالك الآن منع ذلك وفيه بعد أو يقال محل نيب كونه دون الصلاة اذا لم يأت بسنة قراءة ف وقرأ في الصلاة السورتين المذكورتين فليست بل (قوله ويجب ان الخ) قد يقال عدم انكار الصحابة يدل على الموافقة

فان لم يشغلها به وضع النبي

على السرى أو أرسلهما من

أمن العبت فليس يرأس في

الصلاة (أو) أن يكون

جالوس بينهما) أي الخطين

(بحسب سورة الاخلاص)

تقرى باخر وجان خلاف

من أو يجسبه وشتغل فيه

بالقراءة للعبير الجميع بذلك

والافضل سورة الاخلاص

ولو طول هذا الجلوس حدث

انقطعته الموالاة بطلت

خطبته لما امرن الموالاة

بينهما شرط بخلاف مالى

طول بعض الأركان بحسب

له (وإذا) فسر عنها شرع

المؤذن في الأقامة وبادر

الامام (بذبا) ليلغ الحراب

مع فراقه تحقيقا للموالاة

(ويقرأ) في الركعة

(الاولى للجمعة) أو سبع (وفي

الثانية المناقنين) أو هل

للاطلاع فيهما ما وهما مسلم

لكن الاوليان أفضل ولو

لغير محصور بن لمران

ما ورد بخصوصه لا تفصل

فيقول ترك ما في الاولى قرأه

مع ما في الثانية وان أدى

لتطويلها على الاولى لنا كد

أمره هاتين السورتين ولو

قرأ ما في الثانية في الاولى

عكس في الثانية فلا يتلو

صلاته عنهما ولو اتى في

الثانية فسمع قراءة الامام

للمناقنين فيها فاطلها قرأه

يقرأ المناقنين في الثانية

أصواتا كان يمدركه أو لم

صلاته لان السنة حينئذ

الاستماع فليس كل ذلك للجمعة

في الاولى وقرأ المناقنين

فها نحن نسمي له الجمعة

الثانية

(قوله) فان لم يشغلها به وضع النبي (الخ) عبارة الغنى فان لم يجد شأ من ذلك أي نحو السيف جعل النبي (الخ) اه
زادنا نهاية ولو لم يكن شغل النبي بحرف المنبر وأرسال الأخرى فلا بأس وبكره ولهم الشر من غير طقس
فان حصل فلا وان لم يشد كما قضاه كلام الرضة وغيره اه (قوله) وضع النبي (الخ) لعل هذا الذكر لم يكن نحو
السيف يسراه سم وما نفا عن النهاية والغنى ما يصرح بذلك (قوله) على السرى (قوله) أي تحت صدره
نهاية (قوله) أو أرسلهما) وينبغي أن تكون الاولى أولى للاصراف في الصلاة وقد يشعره بالتقديم عش
أول بل يصرح بذلك قول الشارح فظهر ما مر في الصلاة قول المتن (وأن يكون جالوسا) (الخ) وبن أن يتم
خطبة الثانية بقوله استغفر الله لي ولجميعكم في يوم غنى ويحصل بخره به يعلم أن ما يقع من بعض جهالة الخطباء
من شكر وهاتنا لا الأصل عش قول المتن (بحسب سورة الاخلاص) استحبابا وقبل استحبابه غنى (قوله)
أوجه) أي كون الجلوس قد سوره الاخلاص بحسب (قوله) فيها) في الجلسة بين الخطين (قوله) والافضل
(الخ) اعتمده عش وشيئا (قوله) سورة الاخلاص) عبارة العلي بن يقراه في شرحه لم أمرن
تعرض لندهم بخصوصه هاهنا هو جوابان السنة قرأه متى من القرآن وهي أولى من غيرهما لان بدواها
وفضائلها مخصوصا بسبب انتهى اه سم (قوله) تحقيقا للموالاة) أي بما لغنى تحقيق الموالاة وتحقيقا ليلغ
الحاضر بن وقضى ذلك أهمل كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن الحراب أو على النهضة من القيام
بقدر يبلغ به الحراب فاته سنة تأخر القيام إلى فراغ الأقامة نهاية (قوله) أو سبع) إلى قوله ولو قرأ في النهاية
والغنى (قوله) لا يباح فيها) قال في الرضة كان على الله عليه وسلم يقرأ هاتين في وقت وهاتين في وقت آخر
فهما ستان نهايتومغنى ولو قرأ الامام الجمعة والمناقنين في الركعة الاولى فينبغي أن يقرأ في الثانية سبع وهل
أنا لك لانهما طابعتا الجمعة في حد ذاتهما عش وفي سورة بخسارة سم ولو قرأ الاولى للجمعة والمناقنين
وفي الثانية سبع وهل أنا لك فالوجه ان يحصل أصل السنة اه (قوله) ولو لغير محصور بن) كذا في شرح
الروض هنا أيضا سم وكتب عليه عش أيضا ما نصه عموما مثل ما لو تضرع أو وضعه لمحصول
مثلا وينبغي خلافه قد ورد في مقارفة التوجه وصبره منه متفردا اه (قوله) ترك ما في الاولى
(الخ) أي فان ترك الجمعة أو سبع في الاولى عمد أو سهوا أو جهلا تركها مع المناقنين أو هل أنا لك في الثانية نهاية
(قوله) قرأه مع ما في الثانية) كذا في شرح الروض هنا أيضا لكنه قد في آخر صلاة للجمعة المحصور بن
الواضح وفيه نظر ولعله غير مسلم وينبغي حينئذ أن يقرأ ترتيب المصحف فقر الجمعة ولا ثم المناقنين لان
الترتيب مستوفى كون الثانية محل المناقنين بالاصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ولا ينافيه تقديم الجمعة
ذاتنا لا ينافيه وقوع المناقنين في محلها الاصل وهذا ظاهر لا توقف فيه سم (قوله) لان السجدة الاستماع

(قوله) وضع النبي على السرى (الخ) لعل محل هذا الذي يمكن نحوه السرى يسراه (قوله) والافضل سورة
الاخلاص) عبارة العلي بن يقراه في شرحه لم أمرن تعرض لندهم بخصوصه هاهنا هو جوابان
السنة قرأه متى من القرآن وهي أولى من غيرهما لان بدواها وفضائلها مخصوصا بسبب اه باختصار (قوله)
الجمعة أو سبع) لو قرأ في الاولى للجمعة والمناقنين وفي الثانية سبع وهل أنا لك فالوجه ان يحصل أصل السنة
وتقوم عدم حصوله بحسب عدم وروده در ماصرحوله من حصول أصل السنة فيقول لو قرأ المناقنين في الاولى
والجمعة في الثانية أو قرأها جميعا في الثانية مع عدم ورود ذلك (قوله) ولو لغير محصور بن) كذا في شرح
الروض هنا أيضا ثم قوله ترك ما في الاولى قرأه مع ما في الثانية كذا في شرح الروض هنا أيضا لكنه
قده في آخر صلاة للجمعة المحصور بن الرضا بن حنيفة قال تنظير الشيء ذكره ما نصه كسوة الجمعة المتركة
في الاولى للجمعة بقر وهما مع المناقنين في الثانية إذا كان المأمورون محصور بن رضاهن وفيه نظر ولعله
غير مسلم (قوله) قرأه مع ما في الثانية) أي ورأى ترتيب المصحف فقر الجمعة ولا ثم المناقنين لان ذلك
ستكون الثانية محل المناقنين بالاصالة لا يقتضي مخالفة الترتيب المطلوب ولا ينافيه تقديم الجمعة لان
لا ينافي وقوع المناقنين في محلها الاصل وهذا ظاهر لا توقف فيه (قوله) لان السجدة الاستماع

(الح) قد يقال استماعه بمنزلة قراءته لان قراءته امامه قائم مقام قراءته فكأنه قرأ المناقنين في أولاده فالمتحقة قراءته الجمعة في ثانيته ثلاثا لخصوص صلته عنهما سم على وجوب قبل يقرأ في ثانيته المناقنين بعد إعلان قراءته الامام للمناقنين التي سمعها المأموم ليست قراءته حقيقية بل ينزل منزلة ما لو أقر كفي الركوع فيحصل القراءه عنه فكأنه قرأ ما طلب منه في الأولى أصالة وهو الجمعة عش (قوله ثلاثا لخصوص صلته عنهما) وقراءة بعض من ذلك أفضل من قراءة قديم من غيرهما الآن يبيحون ذلك الغير مشتملا على ثناء كما يقال لكسي ثوبا يتومغى وشيئا قال عش قوله أفضل من قراءة قديم من غيرهما ظاهر ولو كان سورة كاملة عليه فخصص ما تقدمه من أفضلها سورة الكاهل من قدرها من طو يله بما إذا لم يرد فيه طلب السورة التي قرأ بها عن غير الجاهل اهـ (قوله فان لم يسمع) أي قراءة الامام و (قوله فيها) أي الأولى عش (قوله) احتل أن يقال يقرأ الجمعة (الح) هذا هو الذي يجهل بصري عبارة عش والآخر بالاحتفال الأولى لانه إذا قرأ المناقنين في الثانية نزلت صلته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فان صلته اشتملت على السورتين وان كانت كل منهما في غير موضعها الأصلي اهـ وقال سم الوجه انه يقرأ المناقنين فقط في الثانية لان الامام يحمله عنه السورة كالفاحة مر اه وفيه نظر ظاهر قول المتن (جهرا) أي نسين كون قراءة الامام في الجمعة جهرا انها يتومغى و سم (قوله ويسن الخ) أي الجهر بها به ومعنى (قوله قبل أن يثنى رجليه الخ) وفي تناوئ السيد البصري ستل رضى الله تعالى عنه عمل المراءى في الرجل هنا وفي نظر من الاذكار الاثني بالوارد قبل تغيير جلسة السلام وهو عليها والاشارة الى المبادر بكل تقدير فتعق صلاة على جنازة حاضر أو غائب قبل تمام ما ذكر أو قبل شروعه فيه فهل يقتض اشتغاله بها وماذا يفعل (أجاب بان في شرح العباب ما نصه عن تفسير في الرجل بالبقاء على هيئة جلسة الصلاة التي كان عليها وهو ظاهر الروايات ولا ينبغي العدول عنه بناء وبه وقول السائل فهل يقتض الخجل نامل والذي يظهر بناء على ذلك الظاهر عدم الاختلاف بالنسبة الى ترتيب ما ترت عليه لان الشروط بفوت وفوت شرطه وأما حصول الثواب في الجلة فلا نزاع فيه وقوله وماذا يفعل يظهر أنه يشغل بصلاة الجنازة لكونها فرض كفاية لم تعلم ما ورد فيها وفي فضلها ولا يقتض الصادق من حقه الاشتغال بما هو الاهم يعني صلاة الجنازة اهـ (قوله وفي رواية زيادة الخ) قال الفرغاني قبل بعد ذلك أي قراءة ما ذكر سبعين اللهم يا حي يا قيوم يا عبد يا رحيم يا ودود أغني بحلالك عن حرامك وبفضلك عن سؤلك وبما عتقك عن معصيتك قال ألفا كهي في شرحه على بداهة الهادي في التفرغ الى ما نصه ان يتفلاص العلامة من أي الصنف في كتابه رعاث يوم الجمعة قال هذا الدعاء يوم الجمعة سبعين مرة لم يخص عليه جعته حتى يستغنى وذكر ألفا كهي قبل هذا الله حاف حديث عند الترمذي حكم عليه بالحسن والغرائب وتحدث عند الحاكم حكم عليه بالصح من حديث علي رضي الله تعالى عنه موفى حديث عند احمد والترمذي أيضا باللفظ الا اعلم بكما تملكو كل علمك مثل جبل ثبير إذا ناداه الله تعالى صلنا اللهم كفى بحلالك عن حرامك الخ كرى على افضل (قوله وقيل أن يتكلم) أي ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة عذرا في صدره السلام فيما ظهر على أنه يجوز أن لا يفوت ذلك لوجوبه عليه عش أي عينا فلا خلاف ما نصه عن البصري من عدم اعتقار صلاة الجنازة

(فصل في آداب الجمعة والاعتسالي السنونة) (قوله والاعتسالي السنونة) أي في الجمعة وغيرها وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي والقاضي حسين أن ما شرع بسبب ماض كان واجبا

فان لم يسمع وسنت له السورة فقرأ المناقنين فيها احتل أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كاشه كلامهم وأن يقال يقرأ المناقنين لان السورة ليست متماصلة في حقه (جهرا) اجابا ويسن أيضا يسوق قام لثاني ثباته * (فائدة) * ورد أن من قرأ عقب سلامه من الجمعة قبل أن يثنى رجليه الفاتحة والاعتسالي والمؤذنين سبعين ما غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وأعطى من الاخر بعد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لا من السني ان ذلك باسقاط الفاتحة بعد من السوالي الجمعة الاخرى وفي رواية زيادة وقيل أن يتكلم سخطا له دينه ودينه وأهله وولده اهـ

(فصل في آداب الجمعة والاعتسالي السنونة) (فصل في الغسل السنونة) * (فصل في الغسل السنونة)

حضورها وإن لم تنزه
 لا يجوز الصبيح في عصرها
 عن الوجوب بانها للصبيح
 ممن نواصير الجمعة فيها
 ونعمت ومن اغتسل الغسل
 أفضل أي فإسنة أي بما
 جوزه من الاقتصاد على
 الوضوء أخذوا نعمت
 انحصار هي ولكن الغسل
 معها أفضل وينبغي اصنام
 خض من مغطر اولو عسل
 قول تركه وكذا سائر
 الاغسل (وقيل) يسن
 الغسل (لكل أحد) وإن لم
 رد الحضور كالمدور
 الأول بان الزنة مطلوبة
 لكل أحد وهو من جعلها
 بخلافه هناك سبب
 مشروعه دفع لريح
 الكربة عن الحاضر من
 (ووقت من الغمر) الصادق
 لان الانصاف ملقته باليوم
 وفارق غسل العبدان
 صلاته تغسل أول النهار
 غالب الوقوع فيه بخلاف هذا
 (وقيل) يسن ذهبا البها
 (أفضل) لانه ألين دفع
 الريح الكربة ولو تعارض
 مع التبريد فمعت من
 الفوات على الوجه بخلاف
 في وجوبه من ثم كره
 تركه وهذا أولى من بحث
 الذي إنه ان قل تعبد به
 بكر والاغتسل ولا يعلله
 طرودت ولو أكبر (كان
 عجز) غن الماء للغسل
 بطرقه السابق في التيم

(تيم)

كالغسل من الجنابة والخص والنفس والموت وأشر على في المستقبل كان مستحباً كالغسل الحج والعمرة
 الحلي من الأول الغسل من غسل الميت قال الزركشي وكذا الجنون والأغصام والاسلام بها أي وما يأتي في
 قول الشارح وخلق عانة إلى المتن الأقوله وكذا إلى وعند سيلان الوادي قول المتن (الحاضر) من ذكر أو
 أني حراً وعبد مقيم أو مسافر إن قاسم الغمرى (قوله أي مريد) إلى قول الشارح في النهاية لقوله وينبغي
 إلى المتن وقوله حيث آمن الفوات وكذا في المتن الأقوله وأنبه عليها بحجة (قوله أي مريد) بنحو هذا (الخ)
 وفي الباب ولو امرأة أه وفي الزوض فرع لا يلبس بحضور الجاهل بأذن الأزواج ويجوز من الطيب
 والزينة أي يكره أن يلبس أه ومرح في شرحه بان حضوره لا يفسد ما إذا كان لهلج ورج وياذن لها فيخرج
 أي غير المشبهة الشابة والمشتهة فبكره لهما الحضور وبالأذن ما إذا كان لهلج ورج وياذن لها فيخرج
 حضورهما مطلقاً في معنى الزوج السد انتهى وبحث كره الحضور وأمر هل يستحب الغسل فيه نظراً
 ويعمل في الآن عدم استحبابه ثم عبارة الجعري قوله لم يدها طاهره وإن حرم عليه الحضور كذا حل
 بغيره وهو مقصود وأن خالف بعض مشايخه قلوب ورواوى وحقق والمراد به من لم رد العدم فيمثل
 ما إذا أطاع رماوى أه (قوله فيه) أي في طلب الغسل (قوله أي) أي الرخصة في الاقتصاد على الوضوء
 (قوله ولكن الغسل) لمعها أفضل يعني الغسل مع الوضوء أفضل من الاقتصاد على الوضوء فبخلاف (قوله
 وفرق الأول الخ) ومثله ما في المتن من نهاية ومعنى أي فيقال يخص هنا بمرح الحضور بخلافه في العبد
 عس قول المتن (ووقت من الغمر) فلا يجوز قبله وقبل وقت من نصف الليل كالمعنى وشورى (قوله
 وفارق العبد) أي حيث يجزئ غسله قبل الغمر نهاية (قوله بان صلاته الخ) عبارة النهاية بقوله أروا صلاته
 العبد بشر بالزمن وبأنه لو لم يجز قبل الغمر لضاف الوقت وأخر من التكبير إلى الصلاة أه (قوله بخلاف
 هذا) أي فعل صلاته بالجمعة (قوله ولو تعارض) أي الغسل (قوله فيه) أي الغسل ومثله بده فيما ظهر
 فإذا تعارض التكبير والتيم فندم التيم عس وختنا (قوله حيث آمن الفوات) أي فوات الجمعة (قوله على
 الوجه) أي وفا قال زركشي سم (قوله وهذا) أي إطلاق تقديم الغسل على التكبير (قوله ولا يعلله طرود
 حديث الخ) وفي الباب بعد ذلك كركن تسن اعادته انتهى وظاهره سنهائي كل من الحسد والجنابة لكن
 عبارة الجعري عصره فندم استحباب اعادته الحديث بل بمنزلة لعدم استحباب الجنابة أيضاً كإيناء الشارح

(قوله في المتن الحاضر) عبارة بان حبس عتق من يحضرها ولو امرأة قال في شرحه أنهم خصصه
 بما ذكرناه في فعله فاعتذر قضاءها وهو ظاهر ثم أتى بالسبكي أفي بان الاغتسال المسنون لا يقتضي
 مطلقاً لانها كانت الوقت قد فات أو السبب قد زال ويستثنى منه نحو دخول مكة أو المدينة إذا لم
 يتم دخوله وقد فهمه كلامه لان السبب إلى الآن لم يزل دالاً زواله لا يستقر أو بعد تمام الدخول أه شرح
 العباد وينبغي أن يستثنى نحو غسل الأفاع من جنون السالك لانه لا احتمال الجنابة في ذلك لوجود مع
 الفوات نعم ان حصلت جنابة بعد الافاق وغسل لها قطع طلب الغسل السابق (قوله الحاضر) قال
 في الباب ولو امرأة أه وفي الزوض آخر الباب فرع لا يلبس بحضور الجاهل بأذن الأزواج ويجزئ من
 الطيب والزينة أي يكره أن يلبس أه ومرح في شرحه بان حضوره لا يفسد ما إذا كان لهلج ورج وياذن لها فيخرج
 أي غير المشبهة الشابة والمشتهة فبكره لهما الحضور وكما مر صلاته الجاهل بأذن الأزواج وبالأذن ما إذا كان لهلج
 زوج وياذن لها فيخرج حضورهما مطلقاً في معنى الزوج السد أه وبحث كره الحضور وأمر هل
 يستحب الغسل فيه نظراً ويعمل في الآن عدم استحبابه لانها منبهة عن الحضور فلا تؤمر بها من فوات
 الحضور والمثني عنه وقد قال لا تؤمر به من حيث الحضور والجمعة تؤمر به من حيث مطلق الاجتماع كما
 قالوا يسن الغسل لكل اجتماع وقيل نظراً لاجتماعهم عنده الآن وقال بطلب دفع الريح الكربة من
 الحاضر من وإن تعدى بالحضور (قوله في الوجه) أي وفا قال زركشي (قوله ولا يعلله طرودت ولو
 أكبر) عبارة العباد ولا يعلله طرودت أو جنابة لكن تسن اعادته أه وظاهره من اعادته فيها

في شرحه وهو كابن سم على ج اه عش وشحننا (قوله بنيت) أي التيم عش (قوله بداعن
 القسل) أي يقولون بيت التيم بداعن غسل الجمعة شحنا زاد القليوب والبرماوي ولا يكتفي فويت التيم عن
 الغسل لعدم ذكر السبب كسائر الاغسال اه أي بخلاف فويت التيم عن غسل الجمعة فكيف كما أتينا
 (قوله أو بنيت طهر الجمعة) أي بان يقول فويت التيم لظهور الجمعة لا يكتفي أن يقتصر على بنيت الطهر بدون
 ذكر التيم عش وفي الكردى عن القليوب وكذا في الجبيري عن البرماوي يكتفي فويت التيم لظهور
 الجمعة أو للصحة أو للصلاة أو عن غسل الجمعة ولم يلاحظ البدلية اه (قوله مراده بنيت غسل الخ) الاقرب
 أن يؤول بأن مراده بنيت التيم بداعن الغسل بصرى (قوله تلك) أي النظار فتو (قوله هذه) أي العبادة
 (قوله كل محتمل) والأقرب بالكره لانتان الاصل في البدل أن يعطى حكم بسببه الا لما عدا ولم يوجد عش
 عبادة الكردى على بافضل وبكره ترك التيم كقوله القليوب والشو برى وغيرهما اه (قوله لما يجي في
 غسل الاحرام) ونصه هناك فالذي يتبعه أنه إذا كان بيده تغير إزاله به والا فلا كفي الوضوء فوضه به والا فغسل به
 بعض اعضاء الوضوء وحشذان فوي الوضوء عن تيم عن باقي غير تيم الغسل والا فني تيم الغسل فان فضل شيء
 عن اعضاء الوضوء وغسل به أنالي بيده اه ومعلوم أن الكلام في الوضوء المستنون فلا يقال ان فضيلة قوله
 ان كان بيده تغير إزاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد عش (قوله بنيتهما) خرج ما لوزي
 أحدهما فقط فلا يحصل الاستحباب على غيرهما من الاغسال سم (قوله فنياس مامراً) خرج الغسل
 حصولهما (هو الظاهر كاتل عن افتاء هر عش وفي الكردى على بافضل عن الشو برى أن في المسألة
 قرأنا طو بلا في شرح الروض في باب الاحرام بالحج والذي انقطع عليه كلامه أنه يكتفي عنهما تيم واحد اه
 قول الماتن (من المستنون الحج) أفتى السبكي بأن الاغسال المستنون لا يقتضي مطلقاً لهما ان كانت الوقت فقد فات
 وألأسبب فقد زال ويستثنى منه غرضه لمكة أو المدينة ما إذا تم دخوله انتهى شرح العباب ويثني أن
 يستثنى فغسل الا فاق من جنون البالغ نعم ان حصلت جنابة بعد الا فاق وغسل لهما لا قطع طلب الغسل
 السابق سم على ج اه عش عبارة النهائية ولو فاتت هذه الاغسال لم تقض اه قال عش نقل
 شحنا زادى عن شحنا الطند نأى أن غسل العيد يخرج ويخرج اليوم وغسل الجمعة يقرب بقول الجماعة
 ونقل شحنا المذكور من بعض مشايخه ان غسل الميت يقتضي بنية الاعراض عنه أو باول الفصل
 انتهى وقباس ماقدمه في سنة الوضوء اعتمد هذا وينبغي أن غسل نحو الفصد والحجامه كغسل غسل الميت
 اه قول الماتن (غسل العيد) أي الأصغر والكبر ما به (قوله لمار) لعله أراد ما في شرح قيل بسن لتكمل
 أحد لكن حكمه لا علة (قوله اجتماع الناس الحج) فضة هذا التعليل اختصاص الغسل بالمسح على جماعة
 وقضه الماتن أنه لا فرق في الثلاثة بينة ذلك ومن يصلي منفرداً سم على ج وقوله لا فرق هو اعتمد عش
 (قوله واداة الاجتماع الحج) لعل هذا في غير من أراد الاغسال سم قول الماتن (ولغسل الميت) أي أو
 ممه كاهو ظاهر وصريحه الناصر على بلاوى أي ولو شهدوا ان ارتكب محرماً وسواء كان الغاسل واحداً
 أو متعدداً حيث أماروا كلهم الغسل بخلاف المعاوين بمنازلة المأمور نحوه وظاهر أنه لا فرق بين مباشرة كل
 منهم جسم بيده أو بعضه كيد مثلاً بل وظاهره أيضاً أن الحكم كذلك ولو لم يكن الوجود منه الا العضو
 المذكور فقط وسواء هو قريب عش (قوله المسلم) أي قوله كاتر وفي الغنى وإلى قول الماتن وأكدها في
 النهاية الا قوله ما لم يحصل إلى ما إذا وقوله وأدان ودخل مسجوداً له ولو باو غاسل وقوله وكذا إلى ويصعد
 (قوله المسلم الحج) وسواء كان الغاسل ظاهراً أم لا كما تضاف كايمن الوضوء من جملة أي ارادة جعله ليكون على
 لكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحبابه للحد بل محتملة لعدم استحبابه لهما أيضاً كما بينه الشارح
 في شرحه وهو كابن (قوله بنيتهما) خرج ما لوزي أحدهما فقط فلا يحصل الاستحباب على غيرهما من الاغسال سم
 الفصل (قوله في المتن غسل العيد والكسوف والاستسقاء) ظاهراً وان فعلت الثلاثة فرادى
 وان أشعر التعليل بخلافه (قوله واداة الاجتماع) لعل هذا في غير من أراد الاغسال سم (قوله

يكتفي بداعن الغسل أو بنيت
 طهر الجمعة وقول الشارح
 تباعداً بنيت بنيت الغسل
 مراده بنيت فواته وهي
 ما ذكره (في الاصح)
 كسائر الاغسال المستنونة
 ولان الفصد النظافة
 والعبادة فإذا فاتت تلك
 بقيت هذه وهل يكره ترك
 التيم اعطاه حكم بيده
 كجمله الاصل أو لافوات
 الغرض الاصل فيه من
 النظافة كل محتمل ولو
 وجب له يكتفي بعض بيده
 فظاهر انه ياتي هنا بما يجي
 في غسل الاحرام ولو فقد
 الما عدا الكلية سن له بعد ان
 يتيم عن حدته تيم عن
 الغسل فان اقتصر على تيم
 بنيتهما فقياس مامراً آخر
 الغسل حصولهما ويحتمل
 شحنا لضعف التيم (ومن
 المستنون غسل العيد) لما
 مر (الكسوف) الشمائل
 الخسوف (والاستسقاء)
 اجتماع الناس لهما ويقتل
 وقته باول الكسوف واداة
 الاجتماع لصلاة الاستسقاء
 (و) الغسل (لغسل الميت)
 المسلم

طهارة نهايتها زاد المعنى وقيل يتوضأ من حمله أى بعده لاحتمال أنه خرج من مشى لم يعلم به ورسن الوضوء من مسبه اه (قوله وغيره) أى وإن حرم الغسل كالشهادة أو كره كالمرى بجبري (قوله من غسل ميتا فليغتسل) بقية الخبر ومن حمله فليتوضأ زهل المراد أن الوضوء بعد الحبل كطهارة الظاهر أوقبله ومعنى الحديث ومن أراد حمله كجوى عليه النهاية أى والمعنى فيه نظر وقضية كلام شرح الرض أن الوضوء بعد الحبل كإياه بعد المس أو أيضا طاهر فليغتسل في الحديث أن الاغتسال بعد تغسل الميت سم على حج اه عرش عبارة الجبري وأصل طلب الغسل من غسل الميت أو لأنه متغسل الغسل بماء جسد خالص الروح ولذلك يندب الوضوء من حمله لكن بعده ويندب الوضوء قبله أيضا ليكون حمله على طهارة أو قول المتن (والمجنون والمغمى عليه الخ) سهل كلامهم هذا غير البالغ أيضا نهاية قال عرش فثبت مع قوله ألا يتوبى هنارفع الجنابة أن غير البالغ أيضا يتوبى رفع الجنابة وإن قطع بانها لم تكن له ابن ثمانين السن مثلا وهو بعيد جدال الظاهر أن الصبي يتوبى الغسل من الألفاظ في شرح الخطيب على الغاية أن البالغ يتوبى رفع الجنابة بخلاف الصبي فانه يتوبى السبب عرش وباقي سم والبصري والمعنى ما وافقه في الصبي قول المتن (والمغمى عليه الخ) ينبغي أن يلحق به السكران فندب له الغسل إذا أفاق بل قد يدعى دخوله في محض إذا عرش قول المتن (إذا أفاق) أى ولم يتحقق منه إذا زال ونحوه مما وجب والأوجب الغسل معنى ونماية (قوله لأنه الخ) أى المجنون عبارة النهاية والمعنى لما لحق عن الشافعي أنه قال قل من جن إذا وازل اه (قوله ولم يلحق بالنوم الخ) أى لم يجعل المجنون مظنة للجنابة كجعل النوم مظنة للحدث وصير كونه للنوم وعليه الحدث كدرى عبارة سم قوله ولم يلحق بالنوم الخ أى حتى يجب الغسل وإن لم يعلم خروج المني اه (قوله لأنه لم يلحق عليه) أى على خروج المني من نهاية متوغى (قوله فاذم بالغ الخ) أى المني (قوله ويتوبى هنارفع الجنابة) أى فيغسل المجنون والأغصاه وهل على سدل الأيمن أو على سدل الاستعجاب محل تأمل ولعل الثاني أقرب ويؤيد قول الشرح ألا في ما لم يستعمل وقص عجايبه الخ بصري (قوله ويتوبى هنارفع الخ) طاهره وجوب باحث لا يميز في السنن غير هذا لنية قال في شرح العباب على أنه يشترع الغسل لمن لا يتصور منه أنزال كالصبي المجنون إذا أفاق انتهى ومعلوم أنه لا وجه لمتعلمه في حصول هذا الغسل بل لا يجوز والحاصل أن الصبي يتوبى الغسل من الألفاظ والبالغ يتوبى هذا أو رفع الجنابة أو نحو رفع الحدث من كل ما يكتفى لرفع الجنابة سم على حج اه عرش (قوله لرفع الجنابة) أى ونحوه (قوله ويحتمل) أى الغسل و (قوله بفرض وجودها) أى الحائض (قوله إذا لم ين الحبل الخ) وهل يرتفع به الحدث الأصغر أو لأن نفسه للاحتياط والحدث الأصغر يعمق فلا

للصبر الصبي من غسل ميتا فليغتسل بقية الخبر ومن حمله فليتوضأ قال في شرح العباب أى نداها وهل المراد أن الوضوء بعد الحبل كطهارة الظاهر أوقبله والمعنى من أراد حمله فيه نظر فليراجع عبارة الرض والغسل من غسل الميت سم كالأضواء من مسه اه وفي شرحه قوله في الخبر ومن حمله فليتوضأ وقيل بالحل المس اه وقوله وقيل الخ يقتضى أن الوضوء بعد الحبل كإياه بعد المس كطهارة الظاهر وفي شرح مر ومن حمله أى أراد حمله اه فليراجع ظاهر قوله في الحديث فليغتسل أن الاغتسال بعد تغسل الميت (قوله ولم يلحق بالنوم في كونه مظنة للحدث) أى حتى يجب الغسل وإن لم يعلم خروج المني (قوله ويتوبى هنارفع الجنابة الخ) طاهره وجوب باحث لا يميز في السنن غير هذا لنية مر قال في شرح العباب على أنه يشترع الغسل لمن لا يتصور منه أنزال كالصبي المجنون إذا أفاق اه ومعلوم أن الصبي لا يستعمل الأزال وحديثه يلزم أن لاثنين ينصرف الجنابة في حصول هذا الغسل بل لا يجوز بل يحصل سنته بنية صبيه أيضا بان يتوبى الغسل من الألفاظ فيكون الحاصل أن الصبي يتوبى الغسل من الألفاظ والبالغ يتوبى هذا أو رفع الجنابة إن لم يدوا بأنه يتوبى رفع الجنابة تبين ذلك كطهارة الظاهر العباد تلك لا وجه لمتعلمه فانها لا تستعمل الغسل لمن لا يتصور منه أنزال (قوله لرفع الجنابة) ينبغي أو نحو رفع الحدث من كل ما يكتفى لرفع الجنابة (قوله في

وبغيره الصبر الصبي من غسل ميتا فليغتسل وعمره عن الوجوب الخبر الصبي ليس عليه في غسل ميتكم غسل إذا غسلوه وقيل بمقتضى غيرة (أو) غسل (المجنون) والمعنى عليه إذا أفاق لأنه صلى الله عليه وسلم كان يغيب عليه في مرض موته ثم يغسل وقيل في المجنون بل أولى لأنه مظنة للأزال المني ولم يلحق بالنوم في كونه مظنة للحدث لأنه لا مارة عليه هنارفع المني يشاهد فاذم بالغ لم يوجد مظنة ويتوبى هنارفع الجنابة لان غسله لاحتمالها كما تقر ويحتمل بفرض وجودها إذا لم ين الحبل أخذنا من امر في وضوء الاحتياط

يرتفع بالمشكوك فيه والأقرب الثاني لما ذكره **عش** **(قوله وغسل الكافر الح)** ويسن غسله بماء وسدر
 وأن يحاقق رأسه قبل غسله وظاهر إطلاقهم عدم الفرق بين الذكر وغيره وهو محتمل ويحتمل أن يحمل نبيه
 للذكر المحقق وإن السنة للرجال والخنى التصريح بالجمع وعلى الأول يكون نيب الحاق هنا للغير الذكر مستثنى
 من كراهته وقباس ما أتى في الجمع نيباً مراراً موسى على رأس من لشعر به نهاية عبارة سم قال في شرح
 العبادي وإطلاق حاقق رأس الكافر يشمل رأس الأنثى وله وجه آخر المصلحة التماس شعر الكافر وإن سلم أن
 الحلق مثله في حقها فستثنى هذه الحالة لما ذكره وأما حلقه لذكره فالتأخر عنه غير مطلوب هنا انتهى
 اه قال **عش** قوله من قبل غسله أي لا بعده كقوله لبعضهم وقال من أن حصلت غيباً عن جناية على الكافر
 غسل قبل الحلق أي لترفع الجناية عن شعره والأبعد الحلق لأنه انقلب لرأسه سم على المنهج وقوله من
 عدم الفرق بين الذكر وغيره معمد وقوله من وعلى الأول أي عدم الفرق وظاهر كلامهم اختصاص الحلق
 بشعر الرأس وتعلم تعدد شعر الرأس لثبته من الملة ولا كذلك الرأس لستره **عش** قول المتن (إذا
 أسلم) أي ولم يسبق منه نحو جناية والأفجب غسله نهاية ومعنى وباتى في الشرح مثله **(قوله أي بعد أسلامه)** إلى
 قول المتن وأكدها في المعنى الآتية ما لم يحتمل إلى ما إذا وقوله وأذن ودخول مسجد وقوله ونسبه نظر إلى
 ولحقه فانقوله وكذا إلى وعند كل وقوله أو نحو قصد **(قوله وينوى هنا سببه)** ظاهره وجوب ذلك في حصول
 هذه السنة سم **(قوله لا يغسل ذنك)** أي المجهنون والمعنى عليه كرى عبارة قال في الفسل من الجنون
 فانه ينوى الجناية وذكر صاحب الفروع ويحل هذا الذنب إن أوعى عليه بعد البلوغ أما إذا
 جن أو أوعى عليه قبل بلوغه ثم أفاق قبله فانه ينوى السبب كغيره اه وتقدم سم **عش** مثله **(قوله كما
 مر)** أي في قوله وينوى هنا رفع الجناية **(قوله ما لم يحتمل الح)** معناه قوله وينوى هنا سببه الموقوف
 له **(قوله ونوع جناية)** أي أو نحوها **(قوله لها)** أي نية السبب **(قوله لا ترفع الجناية)** أي ونحوه
 الحديث كما مر سم **(قوله ونوعها)** أي أو نوع الحرف سم **(قوله لا يزنه الغسل)** ويندب غسل آخر
 للإسلام ما لم ينوع غسل الجناية **عش** ويجزى **(قوله الشامل الح)** صفة الح **(قوله لا ترفع)**
 الأغسال سم **(قوله وغسل اعتكاف)** وأذن ودخول مسجد **(الح)** أي قبلها **عش** **(قوله لحلال)** أي وأما
 المحرم فداخل في قوله واغسال الح سم **(قوله ولكل ليلة الح)** ويشمل وقته بالربوب ويخرج بطريق الفجر
عش **(قوله وفيه نفل الح)** والأوجه الأخذ بإطلاقهم نهاية فلا يتقدم بد الجماعة لأن الغسل للجماعة سنة
 مستقلة كما مر سم **(قوله لانه لحضور الجماعة الح)** ويشمل ذلك قوله الآتي وعند كل جميع الح يطلب بشكل
 كل هذا في قوله من الآتي أما الغسل للصلاة الح فغير مستحب الح فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فردي
 فلنأمل الآن بقوله مراد من أن الغسل لا يسن لهما من حيث كونهما صلاة فلا ينافي سنه لهما من حيث الجماعة
عش أو قول وهذا المراد على فرض تسليمة ينبغي تنقيده بما أتى من خبره بالقليل بين كل صلاتين **(قوله وأطلق
 عاتق الح)** أي لا أو بعضا **عش** **(قوله أو تنبأط)** ويقاس به بخصوص الشارب نهاية **(قوله ونظروا
 من حاتم)** أي عند إرادة الخروج وإن لم يتنور نهاية ومعنى أي به بارد كذا في فتاوى شيخنا حج سم

**(و) غسل (الكافر إذا
 أسلم)** أي بعد أسلامه لا من
 به صحه ابن جبران وغيره ولم
 يحسب أن كثيرين أسلموا
 ولم يؤمر بأبه وينسوا هنا
 سببه كسائر الأغسال إلا
 غسل ذنك كما مر ما لم يحتمل
 وقوع جناية منه قبل بضم
 نيباً لها لا يرفع الجناية كما
 هو ظاهره أما إذا تحقق
 وقوعه منه قبل فإزيمه
 الغسل وإن اغتسل في
 كبر لم يطلان نيته واغسال
 الحج) الشامل للعمرة
 الآتية وغسل اعتكاف
 وأذن ودخول مسجد
 وحرم المدينة ومكة خلال
 ولكل ليلة من رمضان قال
 الأذرى إن حضر الجماعة
 وفيه نظراً له بل ضرور
 الجماعة لا يختص بمرضان
 فنضمه عليه دليل على نية
 وإن لم يحضرها لشرف
 رمضان ولحق عاتق أو تنف
 ابط كما مر عن أبي عمر
 وعباس رضي الله عنهم
 وبلوغ بالنسب ونجاسة أو
 نحو فسد ونزوح من حاتم
 ولغير الجسد

على التمسح وقوله مر عند اعادة الخروج بقدا له يغتسل داخل الحمام وعليه فلو اغتسل من الحقيقة مثلاً ثم
اتصل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر ع (قوله وكذا كل حال يقتضي الخ) هل الغسل حيث شئت
عند اعادة الخروج أو بعد الفراغ عنه لغسل الأول أقرب والافهم مستغنى عنه بما قبله بصري وقد يؤخذ
من اقتصار النهاية والمغنى على ما قبله أن الأقرب الثاني (قوله وعند كل مجمع من مجامع الخير) قال في شرح
العباب أي الاجتماع على مباح فيما يظهر لأن الاجتماع على معصية حرمته انتهى اه سم على ج ومن
المباح الاجتماع على النهي التي لا تشتمل على أمر محرّم ولو كان المباح من لا يليق به دخولها كغسل مثلاً
ينبغي أن هذه الأغسال المسحوبة اذا وجد لها أسباب كل منها يقتضي الغسل كالأفام من الجنون مثلاً وحلق
العانة ونفث الابط الى غير ذلك يكفي لها غسل واحد لتداخلها الكونه مسنونة سواء لو اغتسل بعدها
ثم طرأ غيره تعدد الغسل بعدد الأسباب وان تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك يؤيد ما ذكر من تعدد الغسل
والتيمم بعدد الأسباب أنه لو اغتسل للعبد قبل الخير لا يسقط بذلك غسل المجمع بل يأتي به بعد دخول
وقته ع (قوله وعند سيلان الوادي) أما الغسل لصلوات الخس فقير مستحب كما أتت به الشهاب الزلي
رحمه الله تعالى لشدت العرج والشفقة فيه من نهاية ومغنى قال ع ش التبادر أنه لا يستحب للغسل لها وان
فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول ج ولكل مجمع المأمنه هل ولو جماعة كل من الخس اه
وعلم من التبادر المذكور فلا يرجع وقد تقدم ما قبله اه (قوله فكيف تفضل سنن الخ) ما المانع فان
لذلك نظائر سم (قوله وورد بان له الخ) حاصل هذا الاختلاف في وجوب غسل المجمع ويجوز دعه الايدع
الاشكال بالكتابة الا ان اختلف اضافي وجوب غسل الميت اذ لو حرم وجوبه واختلف في وجوب
غسل المجمع لم يحتل تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما حرم وجوبه من الاشكال سم عبارة بصري قد
يقال قول المصنف قاتل القديم الخ ان فرغ على قول الاستقبال وورد الاشكال أو صلي الثاني فكذلك ان
الظاهر من كلامهم أن القديم يرى تقديم غسل المجمع معاً اه (قوله فبه) يعني عنه ما به - دعه قول الممتن
(وا كده الخ) أي في الجديد نهاية قول الممتن (وأحاديثه) أي غسل المجمع نهاية ومغنى (قوله في أفضلية
غسل الميت الخ) عبارة المجلد من الاحاديث الطالبة لغسل غائل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن
ترتيب البقية و يظهر أن الأولى منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صحت حديثه فان استوى اثنان أو أكثر
الاختلاف في الوجوب ووجه الدليل قدما كثرت أخباره الصحيحة ثم كل النعم متدافيه أكثر وكذا
يقال في مسنونين ضعف دللها فقدم ما نفعه أكثر انتهى اه سم وعكس الثلاثة الأولى النهاية فقال
الأفضل بعدهما ما كثرت أحاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صحت حديثه ثم كان نفعه متدافيه أكثر اه
قال ع ش قوله مر ما كثرت أحاديثه الخ لصل وجه تقدمه على غيره فقدموا غسل المجمع لكثرة
أحاديثها فظهر بانهم يقدمون ما كثرت أحاديثه على غيره ثم قال فلو اجمع غسالنا اختلف في وجوب كل
منهما فقدم ما قبل وجوبه أقوى فان استويا تعارضاً يكونان في مرتبة واحدة اه قولنا (وليس
لجديد الخ) لا يتخلل من مسندنا وليس في شيء من الاحاديث التصریح بتفضيل احدهما على الآخر ويجاب
لجماعة لهم او غير رمضان وقضية ذلك من الغسل لجماعة كل من الخس فلا يرجع (قوله وعند كل مجمع
الخ) هل ولو لجماعة كل من الخس وبعبارة العباب ولكل اجتماع قال في شرحه أي على مباح فيما يظهر لأن
الاجتماع على معصية لا حرمته الخ اه (قوله فكيف تفضل سنن الخ) ما المانع فان ذلك نظائر (قوله
ورديان له قول الخ) حاصل هذا الاختلاف القديم في وجوب غسل المجمع ويجوز دعه الايدع الاشكال بالكتابة
الا ان اختلف اضافي وجوب غسل غائل الميت اذ لو حرم وجوبه واختلف في وجوب غسل المجمع لم يحتل
تفضيل ما اختلف في وجوبه على ما حرم وجوبه من الاشكال (قوله في الممتن واسب الجعيد) عبارة المجلد
من الاحاديث الطالبة لغسل غائل الميت اه قال في شرح العباب وسكتوا عن ترتيب البقية و يظهر أن
الأولى منها ما اختلف في وجوبه ثم ما صحت حديثه فان استوى اثنان أو أكثر في الاختلاف في الوجوب ووجه

وكذا عند كل حال يقتضي
تفسيره وعند كل مجمع من
مجامع الخير وعند سيلان
الوادي (وا كده اغسل
غائل الميت) للختلاف في
وجوبه ويؤخذ منه
كراهة تركه أيضاً (ثم)
غسل المجمع وسكتوا
القديم) فقال ان غسل
الجمعة افضل منه للاخبار
الكثيرة مع مخالفي
وجوبه أيضاً واستشكل
بان القديم يرى وجوب
غسل غائل الميت وسنة
غسل الجمعة فكيف تفضل
سنة على واجب وورد بان له
قوله في وجوب غسل الجمعة
أيضا (قلت القديم هذا أظهر
وروجه الأكثر من واحدته
صححه كثر وليس الجعيد)
في أفضلية غسل الميت على
غسل الجمعة (حدث صحيح
واشاه على) أي متفق على
صحته فلا وجه لغير من غسل
ميتا وان صحيحه يفض
الحفاظ مائة وعشرين
طريقا ان الغلوي راج
وقف على أي خبر وهو صحيح
جمع أنه صلى الله عليه وسلم
كان يغتسل من أربعة من
الجمعة ويوم الجمعة ومن
الجمعة

بان مقصود المصنفان كثرة الأحياد الصبيحة في أحد الجانبين مشعرة برجائه بصري (قوله وغسل الميت)
 هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت سم (قوله ومن فوائده الخلف) إلى قوله غسل ليس إلى الخلف
 الأوله أي من محل خروجه إلى كذا في الشيء وكذا في النهاية لا قوله ومن جاء أول ساعة أو ثمانية (قوله
 ومن فوائده الخلف الخ) أي من فوائدهم فالا كد تقدمه فيها أو وصى بعمل إلى الناس به ثم يتوهم في
 (قوله لو أوصى الخ) أي أو وكل معنى (قوله ويسن لغير معذور) أي يشق عليه البكور (التبكير إليها) أي
 لا تأخذوا بها السهم ويتنظر الصلاة متى ونهاية قال ع ش يؤخذ من هذا التعليق أن من هو مجاور
 بالمسجد أو يأتيه لغير الصلاة كطالب العلم بحسب اتبانه للجمعة من وقت النهي يؤخذ منه أيضاً أن الخطيب
 لو بكر إلى المسجد قبل الغفر لم يشب على ما قبله نواب التبكير لأنه سبقت التبكير له ليس منتهياً الصلاة فيه اه (قوله من طلوع
 الغفر) فلو جاء قبل الغفر لم يشب على ما قبله نواب التبكير للجمعة ولو استحب المبكر معولاه الصغير المميز ولم
 يقصد الوالد الجاهل الجاهل والجمعة لم يحصل له فضل التبكير ولو بكر أحدكم ركعاً إلى التبكير لم يحصل له فضل
 التبكير فلو زال الأكرام حسيبه من حيثئذان قصد الإقامة لأجل الجمعة فيما يظهر في كل من الأربع سم
 وقوله ولو بكر الخ نقله ع ش عنه وأقره (قوله بعد اغتسله) قضيه هذا التشديد الوارد في الحديث وقوف
 حصول البدنة أو غيرهما على كون الجاهل معسوقاً بالاعتسالة والتواب أمر قولي فتوقف على الوجه الذي
 ورد عليه سم على ج اه ع ش ورشدي لكن في الصبري عن ع ش أن الغسل ليس بتقدير لبان
 الا كمل فله إذا راح من غير غسل اه فليراجع (قوله في الساعة الأولى بدنة الخ) وظاهره أن من جاء في
 الساعة الأولى أو التبكير ثم عرض له عذر فرج على نسيه العذر لا تقوته فضله التبكير بها يقال ع ش
 قوله مر لا تقوته الخ قد فهم منه أنه لو رجع إلى المسجد في ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة
 ويحتمل أن يشركهم ويكون المعنى أنه إذا خرج في الساعة الأولى لعذر لا يقوت ما استقره من البدنة مثلاً
 بعبثه لأنه أعطاه في مقابلة المشقة التي حاصلة أولاً إذا خرج في الساعة الثانية فقد حصلته منبهة أخرى
 بسبب الجاهل وعيبه كونه في سم على ج (فرع) وهذا المصدق الساعة الأولى ثم خرج وعاد إلى
 الساعة الثانية مثلاً فهل له بدنة مرة أو لا بدنة مرة لو رجع إلى المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إلى
 أن خرج بلا عذر لأن المتبادر أنها إن دخل واستقر اه وبما قدمناه في قولنا ويحتمل أن يشركهم الخ
 يعلم الجواب عن قوله الوجه لا ع ش أقول ما ذكر من الاحتمال بعدد وانما الأقرب بما أفاد كلام سم
 من استحقاق حصص من البدنة بتوهم البقرة ثمها فهمه كلام النهاية من استحقاق تمام البدنة فقط (قوله
 دباحة) بتلخيص المال والفقير أقصر كدى على أفضل (قوله والسابعة بدنة) فاذل خرج إلى الامام أي الغلبة

البدل قدم ما كثر أحواله الصعبة أخصاً من تقدمهم غسل الجمعة ثلاث مع استوائه وهو غسل غاسل
 الميت الاختلاف في وجوبهما عما كان النعم متعدياً به أكثر وكذا يقال في مسنونين ضعيفين لهما
 فقدم ما تقدم أكثر اه (قوله وغسل الميت) هذا يدل على أنه عليه السلام غسل الميت (قوله من طلوع
 الغفر) فلو جاء قبل الغفر لم يشب على ما قبله نواب التبكير للجمعة فيما يظهر ولو استحب المبكر معه ولده
 الصغير المميز لم يقصد الوالد الجاهل الجاهل والجمعة لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهر ولو بكر أحدكم ركعاً إلى
 التبكير لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهر فلو زال الأكرام حسيبه من حيثئذان قصد الإقامة لأجل الجمعة
 فيما يظهر (قوله لغير الخطيب) في شرح الروض قال في الروض قد ذكر صاحب العدة والبيان أنه يستحب
 للخطيب إذا وصل المنبر أن يسلي تحية المسجد ثم يصعد وهو غير مفرد وقال الأسنوي بل أبو جود لا تحية
 المذهب الأصحيب قال الأذري والختار أنه إذا حضر حال الخطيب لم يرجع على غيره قال وقد سأل الأسنوي
 قاضي حجة من هذه فاجابته بنق أن يقال إذا دخل المسجد للخطيب فخل لم يقصد المنبر لعدم تحقق الوقت
 ألا تنتظر ما لا يمنعه على الضيق أو لا يصاحبه أو يكون اشتغاله بالخطبة أو الصلاة يقوم مقام التحية كما يقوم
 مقامها طواف القدوم اه بالخصار (قوله بعد اغتسله) قضيه هذا التشديد الوارد في الحديث وقوف

وغسل الميت ولا دليل
 فيه للتقديم ولا الجهد ومن
 فوائده الخلف لو أوصى
 بجاه الأولى به (ويسن)
 لغير معذور (التبكير إليها)
 من طلوع الغفر لغفر
 الخطيب لما في الخبر الأصح
 أن الخطيب بعد اغتسله غسل
 الجنبه أي كغسلها أو قيل
 حقيقة بأن يكون جامعاً لأنه
 بسن ليلة الجمعة أو يومها
 على الساعة الأولى بدنة
 والثانية مرقوة الثالثة كث
 أقرن والرابعة دباحة
 والخامسة تصفيرا
 والسادسة يضيق المراد أن
 ما بين الغفر وخروج
 الخطيب ينقسم ستة أجزاء
 متساوية سواء أطل اليوم
 أم قصرو يؤيده الخبر الأصح
 يوم الجمعة ثنتا عشر ساعة

ومن جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها شتر كون في أصل البدنة ملائكتهم يتفاوتون في كل ما والما أصغر في الأخير والواحد هو حقيقة في الأخير وج بعد الزوال ومن ثم أخذتم فيه من أن الساعات من الزوال لأنه خروج لما يؤتيه (٤٧١) بعده على أن الأثر في قال أنه

يستعمل حقيقة يضافي
مطلق السرور ولا يلزم تسليم
أن هذا الجواز تنعني أرادته
غير مرمو لجهة المذكور أما
الأمم فيسبب التناهي في
وقت الخلطة لا يتابع وقد
يجب التكرار كما في بعيد
البار وبين مطلق المشي
لا يأتي إليها ككل عبادة
(ماش) إلا لغير الصريح
من غسل أي لا يتقنع على
الارجوم لجهة أرى أنه
أوز وجسته لما مر من
ناب الجاع للبنا وبها
كذا قال في مظاهر ما أو هما
لكن ظهر الحديث أنه
بها أفضل وبرجبان
القصيدة أصالة كصره
عالمه راه فيشتغل قلبه
وكما قرب من خروجه
يكون إلى في ذلك واقتسل
وبكر أي بالتشدد على
الظهر أي بالصلاة أول
وقتها بالتقنع خرج من
بينما كراوا شكر أي أدرك
أول الخطبة أو أتا كسيد
ومشي ولم يركب أي في جميع
الطريق وهذا من الأمام
فاستمع ولم يبلغ كانه بكل
خطوة أي من محل خروجه
إلى الصلاة فلا ينقطع
الشواب كافة بعضهم
وصوله للصعود يستمر
فيه أيضا إلى صلاة كذا في
المشي لكل صلاة على سنة

حضرت للملائكة بعون الذي كثر أي طو والأصنف فلم يكتبوا أحدا منها بمعنى (قوله) من جاءه (الخ) وانظر
هل المراد بالجنى الأخير وج من المنزل إلى المسجد أو السجود فيه والآخر بالثاني ونقل في اللرس عن الزا بادي
ما وافقه من المشي له فواب آخر ادعى فواب خوله في المسجد قبل غسبه عرش (قوله) الذي هو حقيقة في
آخر (الخ) المشهور أنه اسم للرجوع بعد الزوال ومن قوله صلى الله عليه وسلم تغدو خصاصا ورجوع
بطا فاعليه بالفتاواه ارتكبوها فيمنع من حيث استعماله في التناهي في الزوال والشدة أي (قوله) أن
هذا الجواز أي الأخير وبعد الأخير معنى يجزى للرواح (قوله) أما المالح أي فلو بكر لا يحصل له فواب
التكرار وحكمته أن التناهي أهله وأعظم في النفوس وتأخيرها لكونه مأمورا به غير زان شاب عليه نوايا
يساوي فواب المبكر من أو يزيد عرش (قوله) فيسبب التناهي (الخ) ويلحق بالامام من به سلس ولو لم يفعو فلا
ينسب إليه التكرار وأطرافه يقتضي استحباب التكرار للغير زان استحسانه وهو كذا في الأخير الذي هو في
معنى الجوز وهو ختمه نهاية قال عرش قوله مر فلا ينسب إليه التكرار ظاهره وان كان ثلوث المسجد
ووجبان السلس من حيث هو منقطع وخرج شيء من ثلوثه على القطنه والعصا بنوقه ان استحسان (الخ) أي أن
لم تكن مرتبة ولا متعلقة عرش (قوله) ولا يجب التكرار (الخ) أي قبل الزوال بمقدار توقفه على الجملة عليه
نهاية (قوله) ككل عبادة دخل فيها الحج والعمرة ولكن يأتي أن الحج وكأفضل سم (قوله) إلا لعذر
عبارة المتيقن أن قد وبشئ عليه اه (قوله) أي بالتخفيف الأولى هو بالتخفيف (قوله) أي رأسه (الخ)
عبارة النهاية والمعنى وتخفيف غسل أرج من تشديدها ومعناها غسل أقدامه بان معهما فالحال
الفصل اذ من له الجاع في هذا اليوم لبأن المالح أو أعضاؤه من شأنه فاعلم أن غسل الجمعة أو ثيابه ورأسه
ثم اغتسل وانما أقر ذلك من بالذكر لانهم كانوا يعملون فيمنعوهن وخطمي وكافوا فيسألونه أولا ثم يغتسلون
واختبر الأخير اه أي قوله أو ثيابه ورأسه عرش (قوله) أي الأولى حذفت من هنا ذكره في الأخير (الخ)
وقيل خرج (الخ) (قوله) أو كذا عبادة العبادة والمعنى وقيل هاجبني واحد جمع بينهما كما كذا اه (قوله)
أجر صياها وقها أي من فعل نفس لوقل عرش (قوله) وأن يكون طريق القول وكذا في اسم بها
في النهاية الأولى أو أحضر وأوقفه إلا أن يفرق وكذا في المعنى الأولى أي وأن لم يلق الملت (قوله) وأن
يكون طريق ذهابه أطول أي من طريق رجوعه أن من الوقت نهاية ومعنى (قوله) ويغفر عوده (الخ)
ينبغي أن يحمله إذا لم يكن العود غير بقاء أيضا كذا في قصده إنسان أهله والقيام بهم شري يتعلق بهم أو يغفرهم
أو صانفجوا رحمة موقوم من الخالفة لا توقعه عند مفارقتها لئلا يعل عليه يعمل ما ورد في الحديث الذي اعترض به
ابن الصلاح على الأصحاب في تقصيدهم المشي بالذهب وهو خير مسلم أنهم قالوا الرجل كذا ذكره في النهاية
بصرى (قوله) وأن يكون مشيه مسكينة أي أن لم ينق الوقت كما يستحب عدم الركوب هنا إلا لعذر يستحب
أضافي إلى العود والخنازة وعبادة الأمر بمن يركب لعذر أو غيره مبرراته يسكون كلما في مالم ينق الوقت
معنى زاد النهاية وبشأنه يكون الركوب أفضل إن يجدد المشي لهم أو أضعف أو بعدم منزل بحيث يتعذر
مابنا من التناهي في الصلاة عا جلا اه قال عرش قوله مر وغياها في نفس أي بل
حصول البدنة وغير هاتئ كون الجاع مسجوبا لا يقتسل ولو أتى أمر توقي فيتوقف على الوجه الذي
ورده عليه (فرع) دخل المسجد في الساعة الأولى ثم خرج وعاد إلى في الساعة الثانية فلا فعله في بدنة
وبقرة الوجه لا يلزم خوجه ينافي استحسان البدنة بكالها بل يفيق عدم حصولها من خروجها لعذر لا التنازل
أنها لم تدخل واستمر ولو صلاها لم يكن كون من غلبه رجوع كل من لم يغلبه قوله أحد خصوصان
طلت غيبته كدخل في أول الساعة الأولى وعاد في آخر الثانية (قوله) ككل عبادة دخل فيها الحج والعمرة

أجر صياها وقها ما قبل ليس في السنة في خير صحيح أكثر من هذا الشواب والتناهي وظله في غير نحو الصلاة بمعد مكثا يأتي في الاعتكاف
من مضاعفة الصلاة الواحدة في ما يوافق هذا من ألسان أنضم إليها نحو جماعة موك وغيرهما من مكملاتها أن يكون طريق
ذهابه أطول لأنه أفضل ويغفر عوده من الركوب المشي كما يأتي في العبدوان يكون مشيه (مسكينة)

في سائر العبادات لطبق المشي كما لله حج وقوله من يسكن كل شيء أي فلو لم يكن تسبيحها يسكن
لصعب وبها واضحا العذر كغيره ان تسبكه ذلك لتصل تلك السنة عـش (قوله لا مزه) أي
بالتأني يسكنه (قوله رواء) أي ما ذكر من الأمر والنهي (قوله ومن ثم) أي لأجل النهي عن النسي
(قوله كره) أي العدواني للجمعة (قوله كاتريه الخ) المتبادر وجوع الضمير حاضر والكن قضيصة
اقتصارها اليه وشرح المنهج على امضا أنه المقر ومثلاً (قوله وجب) وكذا يجب السعي اذ لم يدرك الوقت
في غيرها إلا به بخلافه ما إذا خشي فوات تكبيره الاحرام فبشي يسكنه بخلاف ما إذا لم يدرك جماعة بقية
الصلاة إلا بالسعي فلا يسرع كأنه المجموع وغيره عن الاصحاب وان اقتضى كلام الراعي وغيره أنه يسرع
ومرجه الغار في عشا وتعمين أي عصر ونشرح الروض اه سم (قوله وان لم يلقيه) وقفاً لانه
وفخ الجواد في عـش على المنهج هو المعتد اه (قوله فيها) أي في الجمعة (قوله لا أن يفرق) قد يفرق
بشون لانه السعي شرعاً بالنسبة لكل أحد كما في العدو بين الملبين في السعي وكما في الزم في الطواف وكما في
الكر والفرق في الجهاد سم (قوله حمل الصلاة) أي لو لم يكن مسجداً عـش (قوله وأفضله) أي الذكر
وقبعله مقابل للقرأة فلا يشاءه فلا يفيد أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من سورة الكهف
والوجه أن الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأن القرآن
أفضل من غيره وقد اشتركت في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت سم (قوله قبل الخطبة) متعلق بيشغل في
حضوره (قوله وكذلك ان لم يسمعها الخ) أي وكذلك ان لم يشغل بذلك في صلاة الخطبة ان لم يسمعها فهو يعد
(قوله كرام) أي في شرح وبسن الاضات (قوله للاخبار الخ) راجع لما في التنو (قوله في ذلك) أي
لاشتغال عاذ كر (قوله وانما يكره) الى قوله وفيه في الغنى وكذا في النهاية الا قوله لم يجد غير ما قوله
وكذا الى اركان الجالبش (قوله وانما يكره) القرأة في الطريق الخ) ومثل ذلك القرأة في القاهوي والاسواق
عـش (قوله ان النسي الخ) أي صاحبها نهاية قول المتن (ولا يخطي) ويكره التقصير إضافي غير موضع
الصلاة من المختصات أي الملبسة ونحوها واقتصارهم على موضعها سوى على الغالب نهاية قال عـش ومن
التقصير المكره والاولى ما يحرره العادة من التقصير لتفرقة الاجزاء أو بخير المصدق أوصى المله أو السؤال
ان يقرأ في المسجد ثم رغب الحاضر من الذين يخطبهم في ذلك والا فلا كراهة أخذ بما في في مسئلة
خطي المعتظم في النفوس ثم أكرهه في مسئلة السؤال من حيث الخطي اما السؤال بمجرده فينبغي أن

لكن باقي الخ ركباً أفضل (قوله لا بالسعي وقد طاقه وجب) وكذا يجب السعي اذ لم يدرك الوقت في
غيرها الا به وبني ما إذا لم يدرك جماعة بقية الصلوات لا بالسعي وفي شرح الروض باب الجماعة بعد ان قرر
انه عـش يسكنه وان خشي فوات تكبيره الاحرام مانسه أموالاً خاف فوات الجماعة فقضيصة كلام الراعي
وغيره انه يسرع به صرح الغار في بخاوتهم سم (قوله عصر ون) والمنقول خلافه فقد صرح به وعبده
جماعة الى أن قال ونسقه في المجموع عن الاصحاب ثم لوفان الوقت وخشي فواته فليسرع الخ يزدكر في
شرح الارغاد الصبر مانسه أما عند قضية فالاولى الاسراع بل يجب جهده على الوجه اذ لم يدركه الا به وان لم
يلقيه فيما يظهر انتهى وكتب ان سأل عن هذه العبارة فما ضاع قوله بل يجب جهده الخ هو المعتمد عند الجميع
وان سلم ان الجمهور على خلافه لونه الا لا في الاحتياط المبني على امر الجماعة كما في تمامه وزعم ان الاسراع
منه عن لا يجدي لان محل النهي في غير هذه الحالة انتهى (قوله الا أن يفرق) قد يفرق بشون لا تفتق السعي
شرعاً بالنسبة لكل أحد كما في العدو بين الملبين في السعي وكما في الزم في الطواف وكما في الكره في الجهاد
(قوله وأفضله) أي الذكر وقد جعله مقابل للقرأة فلا يشاءه فلا يفيد أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من الصلاة

والسلام أفضل من سورة الكهف والوجه ان الاشتغال بسورة الكهف أفضل من الاشتغال بالصلاة عليه عليه
أفضل الصلاة والسلام لأن القرآن أفضل من غيره وقد اشتركت في طلب الاكثار منهما في هذا الوقت (قوله في
المن ولا يخطي) أي ولو من جهة العلوكا هو ظاهر بان امتدت خشية نفوق رؤسهم بحيث يتأذون بالمرور عليها

للامر به مسح النهي عن
النسي أي العدو ورواه
الشعناوين ثم كرموا
في كل عبادة والمراد بقوله
تعالى فاسعوا امضوا أو
احضروا كاتريه به شاذ
ثم ان لم يدركها الا بالسعي
وفدا طاقه وجب أي وان لم
يلقيه به ويحتمل خلافه
أخذاً من أن قد يفيض
الملبس الا تني به عندها
الا أن يفرق (وأن يشغل
في نظر يفته حضوره) محل
الصلاة (قرأة أو ذكر)
وأفضله الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم قبل
الخطبة وكذا ان لم يسمعها
كامل الاخبار المرغوبة
ذلك وانما يكره القرأة في
الطريق ان انتهى عنها
(ولا يخطي)

لا كراهة فيه بل هو سقي في الخير وإعانة عليه اه (قوله رقاب الناس) يؤخذ من التعبير بالرقاب أن المراد بالخطيئة أن يرفع رجليه بحيث تعاذي في تحطئه على منكب الجالس وعليه ما يقع من المارور بين الناس ليصل إلى نحو الصف الأول ليس من الخطيئة بل من خوف الصفوف إن لم يكن ثم خرج من الصفوف عشى فيها عش لكن قضية الجلس فقد أذيت في حديث النبي أن المداوي على الأذى ولو بدى جنب الحامض ونحوه ويأتي عن سم ما يصرح به (قوله فبكره الخ) ويحرم أن يقرب أحد الجلس مكانه وإن يقول بغيره أو توسعوا الأبرهة فإن قام الجالس بالختيار وأجلس غداً فلا كراهة في جلوس في غيره وأما هو فأنفق إلى مكان أقره إلى الإمام لم يكرهه ولا كراهة في غداً إن لم يكن غداً لأن الأثر بالقر بكم وبخلافه في حفظ النفس فإنه مطلوب له تعالى ويؤثرون على أنفسهم معنى زاد النهاية وفي الامداد أنه ولو أترخص أحق بذلك الحل منه لكونه قارئاً أو عالماً إلى الإمام لعله أو يرد عليه إذا غلط فهل يكره أيضاً ولا لكونه لمصلحة عامة الأوجه الثاني اه قال عش قوله مر ويحرم أن يقرب الخ حيث كانوا كما هم ينتظر ون الصلاة كما هو الفرض أمام الجوف العادته من إقامة الخالسين في موضع الصفيين المصلين جماعة لا حضرت جماعة بعدهم وأراد أنفعلها فالظاهر أنه لا كراهة ولا حمة لأن الجالس ثم قصر بآثاره الجالس المؤدى لتعويض الفضيلة على غيره اه (قوله ذلك) أي الخطيئة ولو من جهة المصلو كاهو الظاهر بأن امتدت تخسبة فوق رؤسهم بحيث ينادون بالمرور على القرب من رءوسهم مثلاً سم (قوله كراهة شديدة) عبارة عن النهاية كراهة تنزيه على المجموع وان نقل عن النص حرمته واختاره في الروضة اه (قوله) نعم للإمام الخطيئة الخ أي فلا يكرهه لا لضار أو اليمن أي بمعنى (قوله إذا أذنوا فيه الخ) عبارة عن الغنى إذا أذن له القوم في الخطيئة ولا يكره لهم الأذن والرضا بأنفسهم الضرع على أنفسهم لكن يكره لهم من جهة أخرى وهو أن الأثر بالقر بكم وكراهة ابن العماد اه وفي البصري ما يسهل العلم بوضاهم كاذم فبما ذكره الأقرب نعم اه أي أخذنا من مسألة الخطيئة المعظم (قوله نعم إن كان فيما يشار الخ) لعل يترك الفرجة بين يديه اه (قوله أو كانوا نحو عبيده الخ) أي كتليده قال الغنى ولهذا يجوز أن يعبد عبيده أي مثلاً لياخذ منه موضعاً في الصف الأول فإذا حضر السيد تأخر العبد قاله ابن العماد يجوز أن يعبد من بعده في مكان يقوم عنه إذا ما هو وقوف أو جلوس أو نحوه فغيره تفصيلاً الصلاة مكانه حيث لم يكن به أحد إلا الجلوس عليه بغير رضائهم ولا رفق به أو شرفه لا يخل في ضيقه اه زاد النهاية نعم ما جرت العادة به من فرش المجاداة في الروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحاب المجمع تأخرهم إلى السلطة وما يشار بها لا يقدح في كراهتها بل قد يقال بغير عمل فيمن تحجير المجمعين غير فائدة عند غلبة الظن يحصلون ضرراً من تحاجها وحاس مكانها اه قال عش قوله مر ويجوز أن يعبد الخ أي فهو مباح وليس مكرهاً ولا خلاف الأولى بل لو قيل بنده لكونه وسيلة إلى القرب من الإمام مثلاً لم يعد وقوله مر من يفعله في مكان الخ فظاهره وإن لم يرد المجرى حضور الجماعة بل كان عزماً إذا حضر من بعده انصرف هو من المعدود هو ظاهر وقوله مر بل قد يقال بغير عمدة عش وفي الكردى على الأفضل من فزع الجواد في إحياء الأوان مناصه والسابق إلى محل من المعدود أو غيره لصلاة أو استماع حديث أو عطاء أو نحوها أحق به منها وفيما بعدهما حتى يفارقوه وإن كان خلف الإمام وليس فيه أهلية للاختلاف فإن فارقته فغيره أو أعز أو لا يعد بطل حجة فإن فارقته لعذر بنية العود إليه كقضاء حاجة وتجديد وضوء وإيا بدعاء كل أحق به وإن اتسع الوقت ولم يترك نحو أزارا حتى يقضى صلاته أو يحاسبه الذي يستمر فيه نعم إن أقسمت وأصلت الصفوف فالوجه سد الصوف مكانه ولا مرة يفرش سجادة قبل حضوره فغيره تنهياً عن التدخل في ضيقه بأن لم تنفصل على بعض أجزاءه ويخفى في فرشها خلف المقام كجاء وفي الروضة المكرمة حرمته إذا الناس جابون تخشعوا وإن جازت وفي الجالس خلف المقام لغير دعاء مطلوب في صلاة أكثر من سنة الطواف حولتها أيضاً إن كان وقت احتياج

لقرهم من رؤسهم مثلاً انتهى (قوله نعم للإمام الخطيئة) أي بلا كراهة

وقاب الناس للنهي المصيح
عنه فبكره ذلك كراهة
شديدة بل اختار في الروضة
حرمته وعليها كثير من نعم
للإمام الخطيئة المنسب وأ
الحراب إذا لم يجد طر يقا
سواء وكذا غيره إذا أذنوا
فيه لأحد على الأوجه نعم
إن كان فيما يشار بقره
كره لهم أو كانوا نحو عبيده
أو أولاده أو كان الجالس

الناس للصلاة اه (قوله في الطريق) خبر كان سم (قوله) أو كان ممن لاتعقده الجمعة الخ عبارة النهاية
والمنع وشعنا أوسق العبد والصديق وغير المستوطنين إلى الجامع فانه يجب على الكسامين إذا حضروا
التخطي لسبب الركوع إذا وقف سمع ذلك عليه اه قال عش بل يجب أقامتهم من مجالسهم إذا وقف
ذلك عليه وبه يصدق قولهم إذا سبق الصبي إلى الصف فلا يقام منه اه (قوله) أو وجد فرجة الخ) عبارة النهاية
والمنع أو وجد في الصفوف التي بين يديه فرجة لم يبلغها لا يخطئ رجل أو رجلا فلا يكرهه وإن وجد غيرها
لتقصير القوم بأخلاق فرجة لكن حسن له عدم التخطي إذا وجد غيرها فإن زاد التخطي عليهم أي الرجل ولو
من صف واحد ورجلا لم يقدموا إلى الفرجة إذا أقيمت الصلاة كرهه أكثره إلا إذا اه أي وراه سداها قال
الرشدي قوله مدر ولون صف واحد انظر ماصورة الزيادة في الصف الواحد وقوله مدر ورجلاه يتقدموا
الخ قضيت أنه إذا لم يرج ذلك فلا كراهة فتنبه اه (قوله) لكن يكره أن يرج الخ) ولو وجد فرجة يخطئ في
وصوله لها صافا واحدا أو أخرى يخطئ في وصولها صنفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لأن تخطي الصنفين

مأذون فيه والوصول إليها أكمل سم وبقي عن الأعيان ما قد خلاه (قوله على صنفين الخ) التقييد يصف
أوصف من عبه به الشافعي وغير كثير منهم النووي في مجموعهم رجل أو رجلين فالمراد كافي التوسيع وغيره أنثان
مطلقا فقد يحصل تخطيهم لمن صف واحد لا زحاما وزعم أن العبارتين سواء وإن لم يمتن تخطي صنفين ممنوع
بل الوجه ما قررنا ولو تعارض تخطي واحد اثنين فالواحد كالمظهر لأن الذي فيه أخف منه فبهم ما علم
منهما من المسموحات لم يعلمنا أنه يكره ما يظهر أعياب اه كرهى على بافضل (قوله) أولم يرج منهم الخ)
فان لم يرج ذلك مكرهه وإن كثرت الصفوف وكذلك إذا قامت الصلاة ولم يسدوها فخير قها وإن كثرت
كرهى على بافضل (قوله) ألف موضع) أي أولم يالف عش (قوله) وقيد الأذرى الخ) آخره النهاية وعنده
المنع وقال سم ومال إليه شعنا ما نصه أقول يمكن بقاؤه على ظاهره لأن العظم ولو في الدنيا كالآلام ونوابه
يتسامح الناس بتخطي ولا يتأذونه اه (قوله) بين ظهر صلاحه الخ) ولو فرض تأذيم به استحتم الكراهة
أيضا سم أي كالمظهر الفاهر من الخلط (قوله) وقيدتها) أي العلة (أن محله) أي عدم الكراهة (قوله) في
تخطي الخ) خبر أن (قوله) وأنه لا فرق الخ) أعده عش والبحري قول المتن (وان يتزين) أي مريد حضور
الجمعة الذكر وأما المرأة أي ولو عجزوا إذا أذنت حضورها فبكره لها التخطي والزيادة في التخطي سم يستحب
لها قطع الرائحة الكريهة ومثل المرأة فبما ذكر الخشني نهايته بمعنى قال عش قوله مدر قطع الرائحة الخ
أي وإن ظهر لها من يلزمه رجحان لم يتأذله اه (قوله) وأفضلها الخ) قوله وإن في حديث الخ في النهاية
والمنع (قوله) وأفضلها الأبيض) أي حتى في العمائم أي كافي سم ويسن أن تكون ثيابه جديدة أي كافي
النهاية فان لم تكن جديدة فمن أن تكون قريمتها أي كافي عش والأكمل أن تكون ثيابه كلها بيضاء فان

(قوله) الطريق) خبر كان (قوله) لكن يكره أن يزيد على صنفين) ولو وجد فرجة يخطئ في وصولها صافا واحدا
وأخرى يخطئ في وصولها صنفين فالوجه عدم كراهة التخطي للثانية لأن تخطي الصنفين مأذون به وهو الوصول
إليها أكمل (قوله) وقيد الأذرى الخ) أقول يمكن بقاؤه على ظاهره لأن العظم ولو في الدنيا كالآلام ونوابه
يتسامح الناس بتخطي ولا يتأذونه اه (قوله) وقيد الأذرى الخ) بين ظهر صلاحه الخ) ولو فرض تأذيم به استحتم
الكراهة أيضا (قوله) وأفضلها الأبيض) قال في شرح العباب واستثنى من ذلك الغزالي أيام الشتاء والوحل
وفيه نظر لأنه يمكنه لبس ما يقيه من الأبيض فإذا وصل الجامع فرعه فان لم يتيسر له ذلك لم يبعد أن يكون خوفه
دنس ثوبه الأبيض عذرا في عدم لبسه انتهى ما في شرح العباب بقي ما ذكر كان يوم الجمعة يوم عذر فهل رأى
الجمعة يقدم الأبيض أو العذر فلا على أو رأى الجمعة وقت أقامتها فقدم الأبيض خستندوا بالعذر بقية اليوم
فقدم الأغلب فيها لكن قد تشكل على هذا الأخيران قضية قوله في كل زمن أنه إن رويت الجعرة وعصيت في
جميع اليوم وقد رجحنا عادة العذر مطلقا التي ينتفذه كدفعها في الجمعة ولهذا من الغسل وغيره فيه لكل
أحد وإن لم يحضر فليست له انتهى

في الطريق أو كان ممن
لأنه قد به الجمعة والجمعي
ممن تنسقه يخطئ
ليسمع أو وجد فرجة بين
يديه لتقصيرهم لكن يكره
أن يزيد على صنفين أو اثنين
الا إذا يصبغها أو لم يرج
أنهم يسدونها عند القيام
قال جمع ولا يكره اعظم الب
موضعا وقيد الأذرى بين
ظهر صلاحه ولا يتعذر
الناس به وقيدتها الخ
في تخطي من يعرفونه وأنه
لا فرق حديث بين أن يخطئ
لموضع ألفه وغيره (وأن
يتزين بأحسن ثيابه) الحديث
على ذلك في الغلب الصحيح

وأفضله الأبيض في كل زمن حيث لا عدل على الوجه الغر البصم البسوم ثيابك الأبيض فأنهم خسر ثيابكم وكفروا بهما وما كرموا بلبس
 الأبيض ماصح قبل نسجهم بكره ماصح بعده لأنه لا الله عليه وسلم لبسه فكذا كرم جمع متقدمون واعتدوا بالآخرين وقتلوا فأن
 أطوار الصباغة للبسم على الله عليه وسلم المصوغ على اختلاف ألوانه يدل على أنه لا فرق في حديث اختلاف صبغه أنه صلى الله عليه وسلم
 أحله بعد غسله بخفضه صبوغه بالورس والخضف بها قالوا هو فيس بن سعد رضي الله عنهما (٤٧٥) وكلني أنظر أوالورس على عكس وهذا

ظاهر في أنها مصبوغه بعد
 النسيج بل رأيت قبل العدد
 أنه صلى الله عليه وسلم كان
 يصبغ ثيابه بالورس حتى
 عجمته وهذا صريح فيها
 ذكره (وطيب) وغير
 صاع على الإجماع في ثبوت
 البصم الجلبع بين الفضل
 وليس الأصح والطيب
 والأصل وتروا الخطي
 يكفر ما بين الجلبعين ويسمى
 للخطي بأن يبلغ في حسن
 الهيئة وفي موضع من
 الأضياء بكرة ليس السواد
 أي هو خلاف الأولى وتبعه
 ابن عبد السلام في الدامة
 لبسه بصبغة لكن قضية
 تغييره الدامة أنه لا بدعة
 في غيرها ويؤيده ما يأتي
 وتول الماوردي يثبت لبسه
 يحمل على زمن من منع
 العباسيين الخطباء إليه
 مستند في فعله وإما بن
 عدى أو غيره واليهي عن
 جدهم عبدالله بن عباس
 رضي الله عنهما قال صرحت
 بالنبي صلى الله عليه وسلم
 وأدغم جبريل وأنا أظنه
 حجة الكتي فقال جبريل
 لربي صلى الله عليه وسلم أنه
 أوضع الثياب وإن والله

لم يكن كلها فاعلاها وطالب ذلك حتى في غير يوم الجمعة تعم الاعتبار أي كافي سم وعش في العدد الثاني في الأثن
 لأنه يوم ينتهي لو كان يوم الجمعة تعم عدد أي يوم العدي في جميع عماره على المتعددين (قوله) في كل زمن
 (الخ) وقد بعث المتأخرين أفضل الأبيض بغير أيام الشاة والوجل وهو ظاهر حيث خشي ثوبهم بأنه
 ووافقه قول الشارح في الخفض حيث لا قدر على الأوجه اه وظرفه في الإمداد به مكنه حله معالي المسحود
 بلبسه ما هاهو وقال في الألبان لم يسهل ذلك أي يحولس ما بقي قوته الأبيض في الطريق ثم تزعج الجاسع
 لم يعد أن يكون خوف ندس ثوبه الأبيض عذرا في عدم لبسه اه وبه يجمع بين الخلاف في ذلك كمدى على
 بأفضل (قوله) فأنهم خسر ثيابكم أي الخسران في الباطن أي الخسران في الأفعال لجواز تفاوت أفراد الخبر
 سم (قوله) وفيه فطراخ عبارة النهاية والغنى سكن سيأتي في الجوزة لبسه أنه لا يكره لبس مصبوغ بغير
 الزعفران وبالمصفر اه أي سوء المصبوغ قبل النسخ أم بعده قال ع ش قوله مد أنه لا يكره الخ بعد المصباح
 سم قال شيخنا العبد المولى المتعبد صم الكراهة وهو الواقع لقول الأصحاب في باب الباس لا يكره من
 المصوغ المازع والمصفر على ما فيه اه وما استمدسوا في الاختار شيخنا الشارح اه وصار شيخنا
 بخلاف ما صبح بعده فلبس اختلاف الأولى على المتعددين بكرهته اه (قوله) الخ لا فرق أي في عدم
 الكراهة وهو المصطلح (قوله) وبان في حديث (الخ) عطف على قوله فان أطوار الخ لا يوجب الأدم ولو
 حذف كان انحصار أولى (قوله) على كنهه اه معا طيف بطنه (قوله) وهذا الخ أي الحديث (قوله) في ذكره
 أي من عدم الفرق قول المتن (وطيب) وأفضله وهو المسلك أكثر صرح بأفضل عبارة بن قاسم الغزي
 والطيب باحسن ما وجد منه اه قال شيخنا أو أولاد المسلك اه (قوله) لغبر صام أي ولغير امرأه أي كغيره
 محرم كجاني (قوله) يكفر ما بين الجلبعين هذا يقتضي أن تكفر ما ذكر مشروط بما ذكر في الحديث وقضية
 الحديث السابق في شمس ما شيل خلافة فعل ما هنا بيان للأكمل ع ش (قوله) في حسن الهيئة أي الامة
 والارتداء نهاية ومعنى (قوله) وفي موضع الخ عبارة لغنى والنهاية وترك لبس السواد للامام أو من لبسه
 إلا أن خشي فتنة تترتب على تركه من سلطان أو غيره اه (قوله) أدامه لبسه بدعة أي لكل أحد أي على
 الرأس وغيره ومحمدا لم يكن في معرض كتمه الوسخ ع ش (قوله) في غيره أي الأدامة (قوله) أي
 أن نقا السواد والجواب (قوله) وتول الماوردي الخ جواب سؤال ظاهر البيان (قوله) عن جدهم أي جد
 الخطفاء العباسيين و (قوله) عبدالله يدلهم جدهم (قوله) أنه أي الثوب الأسود (قوله) وإن والله أي وإن
 عبدالله بن عباس رضي تعالى عنهما (قوله) فان قلت صم الخ أي يقتضي هذا تدب لبس الأسود (قوله) وأنه
 خطبنا لناس الخ أي يوم دخوله مكة (قوله) فيه أي في لبسه السواد في يوم الجمعة وقت الغزاه الكردى
 وانظر تنقيده للبسم يوم الجمعة من أن أخذ بدل وده قول الشارح على أنه ليس فيها الخ (قوله) في العدد الخ
 عطف على قوله في نحو الحرب الخ (قوله) من يده أي قوله حتى تسد وفي النهاية وإلى قوله والغنى معنى
 الحناطة في شاة شيخنا الغزي (قوله) أحدهما أي لا زالت من بدو واحدة وأرجل واحدته أو رجل واحدته أو ما لا يتقاصر

(قوله) وأفضله الأبيض) الأفضل في العامة أيضا الأبيض كجوه ظاهر (قوله) فأنهم خسر ثيابكم التبعض
 فيلا ينافي أنها الخسر على الأخلاق لجواز تفاوت أفراد الخبر (قوله) بكره ماصح بعده الخ قال شيخنا
 بلسون السواد فان قامت صم أهلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلمه عملة سوداء أو أنه خطب الناس وعلمه عملة سوداء وفي رواية دخل مكة يوم
 الغزاه وعلمه شقة سوداء وفي أخرى عند ابن عدى كان له عملة سوداء بلبسها في العبد من وزيها من طبق في أخرى للطائفة التي هم عليها بعملة
 سوداء وأمره بالخبر ونقل لبس السواد عن كثير من الصحابة والتابعين قلت هذه كلها أرقام فليست بمحملة تقدم القول وهو الأمر بلبس
 الأبيض عليها على أنه ليس فيها لبس يوم الجمعة بل في غير الحري لأنه أروع فيه يوم الفخ الإشارة إلى أنه لم يزل لا يتعذر كل لون غيره يقبل
 التغير وفي الميدان لا يقع فيه أفضل من الأبيض كجاني (والله الغفر) من يديه ورجليه أحدهما

فكره كليس نحو نعل أو شق واحد لغز وعذر وشعر نحو ابطوعا نته لغز من يد النخبة في عشرة اجمع وذلك للاتباع واه الزاود قص شاربه سقي
تبدو جرة الشقة وهو المراد بالاحكام المأمور به في خبر النخبة وكبر استصالة وحلقه وتوزع في الخلق بجمعه ورواها ذهب الائمة
الثلاثة على ما قبل والذي في معنى (٤٧٦) الخنا بانه خير بينه وبين القص ونقل الطحاوي عن مذهب أبي حنيفة وصاحبه

ورف أن احفاه ما أفضل
من فقهك قلت ما جربنا
عن مختصر الخلق قلت
هي واقعة فعلية مجتمعة أنه
صلى الله عليه وسلم كان
يقص ما يمكن قصه ويحلق
ما لا يتيسر قصه من معاطفه
التي يصير قصها فإن قلت
فهل تقول بذلك قلت قد
أشار اليه بعض المتأخرين
وله وجه ظاهر أجمع يتبع
المدعيان على قواعدنا
فلتصير لان اجمع بينهما
ما أمكن واجب وحلق الرأس
مباح الا ان تأذي بقوله
شعره أو شق عليه تعده
فمنسحب بنصر من حلق
رأسه أو بعين مرق أو بعين
أو بعاه صار فتهال الأصل
والمعتد في كيفية تقليم
الدين أن يدعى مجتمعة
الى خنصرها ثم لم يمهأ
خنصر سارها الى إبهامها
على التوالى والرجل أن
يبدأ بخنصر البنى الى خنصر
اليسرى على التوالى وخبر
من قص أشغله بمخالف
مرفعيه ومد أقال الحافظ
الصفوى هو في كلام غير
واحد ولم أجده وأره
الحافظ الدمي على صن
بعض مشايخه ونص أجد
على استقباله اه وكذا
جملة من يشبهه فتره فارق

على الدين دون الرجاء وبالعكس فلا كراهة فيه فيما انظر بصري وحنفنا (قوله فكره) أى الأقتصار على
أحدهما شخنا (قوله كليس نحو نعل الخ) أى تقفزة واحدة (قوله وشعر الخ) عطف على القصر (قوله نحو
ابطع الخ) انقل ما المراد بنحوهما عبادة النهاية والمغنى والشعر دفن ابطع بقص شاربه وبحلق عاتنه ويقوم
مقام حلقها قصها أو نحتها أمال المرأة فتنتفج عاتنها بل يتعين عليها أن تتاحسب أمر الزوج لها اه وإذا اغنى
في الأصغر فإن تقاضى وجب قطعها والعانة الشعر النباتى الذى ذكر الرجل وقيل المراد وقيل لمحول الدين وقال
المصنف والاولى حلق الجميع اه قال عرش قوله مر بل يتعين عليها الخ أى حيث لم يرتب على إزالته من ضرر
مخالفه للعادة في فعلها اه (قوله لغز من يد النخبة الخ) أى ولغير مجرم لم يمتد ذلك في سنة ولا كراهة في حق
مر يد النخبة كجلى شخنا (قوله وقص شاربه الخ) والتوقيت في إزالة الشعر والغفر بالطول ويختلف
باختلاف الأشخاص والاحوال ويسن دفن ما تزيه من شعر وظفر ودم مغسئ ونهاية وشخنا زاد الاول ومن
أسس أنه قال أنتم لنا في إزالة ذلك أنه لا تترك أكثر من أربع ليله اه وإذا لا خبران وما قاله في الأوراس
أنه يصبغ الشعر الطيفافى كل عشرة أيام ولحق العانة كل أربعين يوما على الغالب اه قال عرش قوله
من شعر قد شيل شعر العورة وليس مراد بالواجب سترة عن الاعين وهل يحرم قضاء ذلك في الخاصة كالاحتلة
أو لا فيه نظر وظاهر إطلاقه سنن الدين فى راجع ثم لم يفعله صاحب الشعر أى مثلاً ينسب لغز من يدنا
أو غيره فله الغلب سترة عن الاعين في حد ذاته ولا يمتد من غير استعماله فيما ينقصه كسحره أو ناهية أو اتخاذ
خطية منه أو نحو ذلك اه (قوله استصالة) أى الشارب (قوله فى الخلق) أى فى كراهته (قوله اليه) الى
اختيار الخلق (قوله ان احفاه) أى حلق الشارب (قوله قلت هي) أى واقعة الخلق (قوله واقعة الخ) أى ما لم
أن يجعل أنه فعله أحياناً لا يلائم الجواز (قوله بذلك) أى قص ما سبيل فهو حلق غيره (قوله اليه) أى
القول بذلك (قوله وحلق الرأس مباح) وبذلك قال المتولي ويترن الذكر بحلق رأسه ان حوت عاتنه بذلك قال
بعضهم وكذا قولهم لعادته بذلك وكان رأسه موهومة لا تقول إلا بالخلق معنى (قوله الا ان تأذى الخ) أى والا لى
نسك أو لودى سابع ولادته أو كافر أو سبها يتومغنى (قوله ان تأذى بقص شعره الخ) أى أو صار تركه خلا
بالر وعه كجلى من منافذ بن حلقه وينبى له إذا أراد الجمع بين الخلق والغسل يوم الجمعة أى مثلاً ان نحو الخلق
عن الغسل اذا كان عليه حنا بانه على الغسل أو ما عن الشعر عرش (قوله وأشق عليه الخ) أى أو كان
رأسه موهومة لا تقول إلا بالخلق أو حوت عاتنه بالخلق كاتقدم عن المغنى عبارة البصرى قوله أو شق عليه
نحوه فحنيد بل لا يعد وجوبه أن غلب على غلبه حصول التأذى اه (قوله والمعتد الخ) اعده شخنا
وهو انظر من كلام النهاية كآب عليه عرش (قوله والرجلين) أى فى كيفية تقليمهما (قوله مخالفا
الخ) وفسره أبو عبد الله بن بطة بان يسد أخصر اليسرى ثم الوسطى ثم اليمين ثم البصر ثم السبعة ثم باهم
اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم النسبانية ثم البصر نهاية (قوله هو أى خبر المذكور) (قوله أجده)
أى يمكن (قوله وأره) أى نقله شخنا (قوله انتهى) أى مقول الحافظ السخاوى (قوله فى ذلك)
أى فى كيفية التقليم (قوله به) أى بجعل القلم و (قوله به) أى القسل (قوله فعل ذلك) أى القلم
(قوله أو بكراهة الجمعة) أى أو يوم الاثنين دون بقية الأيام شخنا (قوله قبل بل فى حديث الخ) وينبى
أن يجعله مالم يحصل منه شوية أو لا فينيد بقصه عرش (قوله والرجل الكرية) أى كالصنن في زيه

الله هو مكرم على السنة الناس في ذلك وأيامه أشعار منسوبة لبعض الأئمة كالأزهر وكذب وينبى البداء بغسل رجل القلم بالماء
لأن الحلق به قبله يفتش منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الجمعة أو بكراهة يوم الجمعة وكل ذكر الحلق الطبري تنف الألف قال بل قصه حديث
فقه قبل بل في حديث ابن يقانة أن ما ملأ من الجذام (والرجل الكرية) ونحوه كالصنن لا يؤذى

بالماء أو غيره قال الامن الشافعي رضي الله تعالى عنهم نطفة به قل هم من طاهر بحذر اعتقه نهاية
ومعنى قال شفتنا قوله كالصناعات هورج كره به يكون تحت الاط ودخل بالكاف بغير نحو وقوله أو غيره
أي كابر تلك الذهي والطين والميرون ونحوها بان يطلع ذلك موضع الجمع اه (قوله وهذه) أي قوله
كايينها في الغنى الا قوله في مرد الى المز والى قول المتز وجرم في النهاية الا قوله ذلك وقوله المباح الى المتن
وقوله كايينها الى يؤخذ (قوله وهذه الخ) أي التز من وما بعده (قوله لكل من أراد الحضور الخ) أي وهو
مباح كما تقدم قول المتن (وان يقرأ الكهف الخ) وقرأه تميم التدمري أفضل من قراءته بكون تدبر خلافا
نوه من تساو جها سم (قوله فبسر الخ) أي في الاختصار على الكهف بدون لفظ سورة (قوله فكره
ذلك الخ) أي كره في جميع القرآن أن يذكر اسم السور ومن غير إضافة لفظ سورة (قوله فكره
والأفضل أولهما الخ) عبارة النهاية وقرأه تميم التدمري آكد ولاها بعد الصبح الخ اه وعبارة الخ في الظاهر
كما قال الاذرى أن المبادرة الى قراءته أول النهار أولى مسابقة الخ وقيل قبل طلوع الشمس وقيل بعد العصر
وفي الشامل الصغير عند الر واحد الى الجمع اه (قوله وأن يكثر منها الخ) وأقل الاكثر ثلاثة عش (قوله
ان الاول) أي من قراءته يوم الجمعة نهاية (قوله بضئ من التواريخ) هل وان لم يقرأ في الجمعة الاخرى أو
بشرطها سم على المنهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها تعلق بما بينه وبين الاخرى فلا
ارتباط لواحدة من الجسم بغيرها عش (قوله ان الثاني) أي من قراءته في ليثها نهاية (قوله ما بين بين
البيت العتيق) يحتمل أنه على ظاهره فيكون نور الابدأ أكثر من نور الاقرب بل ان الله تعالى يفعل ما يشاء
و يحكم ما يريد ويحتمل أن نور الاقرب وان كان أقل مسافة تساوى نور الابدأ أو يعلو وان كان
أعلى مسافة سم على (قائمة) قال السوطي كقيمة صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أو سحر كلمات
يقرأ فيها باسم والتميز والتميز وتبارك فاذا قرأ خجدا وأحسن الشفاعة على محمد وسائر الانبياء واستغفر
للمؤمنين والمؤمنات ثم اللهم ارحمني بترك المعاصي ابداما بقيتي وارحني أن أكسف بالاعتناء وارزقني
حسن النظر فيما ارضى عنى اللهم بدع السموات والارض والجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك
بالله يا ربحي بمسالك نور وجهك ان تفرق قلبى حفظك كمال عنتى وارزقني أن أتله على النور الذى
ارضى عنى اللهم بدع السموات والارض والجلال والاكرام والعزة التي لا ترام أسألك يا ربحي بمسالك
نور وجهك ان تنور بكابلى مصرى وأن تطابق به لساني وأن تفرج به عن قالى وأن تشرح به صدرى
وأن تشغل به دنى فانه لا يدنى عنى على الحق غيرك ولا يؤتينه الا انت لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
انتهى وظاهره أنه لا يكر الدعاء ولو قيل به لكان حسنا وقوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات أي كان يقول
استغفر لله للمؤمنين والمؤمنات عش وقوله كناية عن سم أو يزيد على ما يظهر وجهه (قوله
وحكمة ذلك) أي تخصيص الكهف بالقراءة في يوم الجمعة وليتها قول المتن (ويكثر الدعاء الخ) ونفسب كثرة
الصدقة وقيل الخيرية يوم اول ليلة منى وشفتنا (قوله جاء ان صادف ساعة الاجابة الخ) اصل ان وقت
الخطبة يختلف باختلاف أوقات البلدان بل في البلدة الواحدة اذ يتقدم الخطيب في بعض الجع يتأخر في
بعض فالتظاهر أن ساعة الاجابة في حق أهل كل محل من جواس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل أنهم لم يسمعه
بعد الزوال فقد صادفها أهل محل ولا صادفها أهل محل آخر يتقدم أو تأخر ومثل البقعة كفى يستحب
الدعاء في حال الخطبة وهو مأمور بالانصات فاجابانه ليس من شرط الدعاء التلقظ بل استحضار ذلك القلب
كافي في ذلك وقال الخليلي في مناجاة هذا امان يصكو وان اذ جلس الامام قبل أن يفتح الخطبة توأمان

وهذه كلها لا تختص بالجمعة
بل تسن لكل من أراد
الحضور عند الناس لكنها
فيها آكد فلو أن يقرأ
الكهف في غير ذلك من شدة
فكره ذكر ذلك من غير
سورة (ومنها وليتها)
والأفضل أولهما بادرة
لغيره وحذر من الاهمال
وأن يكثر منها فيما لم يشر
الصحيح ان الاول بضئ منه
من التور ما بين الجمعين
ونفسب لما روي ان الثاني
بضئ منه من النور ما بينه
وبين البيت العتيق وحكمة
ذلك ان الجهاد كراية الشامة
وأهلها ومقدمتها وهي
تقوم يوم الجمعة على سلم
ولشبهه بها في اجتماع الخلق
فيها (ويكثر الدعاء في يومها
جاء ان صادف ساعة
الاجابة وهي لحظة طيبة
وأر جها

قوله أكثر وأمن الصلاة على قال أو طالب المكي صاحب القوت أقبل ذلك ثلثا ثمرة قلت ولم أقف على مستنده في ذلك ويحتمل أن يكون تلقى ذلك من أحد من الصالحين أما بالتجارب أو بغيره أو يكون ممن يرى بأن الكثرة أقل ما تحصل بثلاثمائة كما كانوا في التوراة أقل من ثلثمائة يحصل بثلاثمائة وبضعة عشر ويكون هذا الذي الكسر الزائد على التين والعلم عند الله تعالى اه (قوله ويؤخذهن) أي الأخباير (قوله أن الاكثاومنا إلخ) بل الاشتغال بها في ليللة الجمعة فهو أفضل من الاشتغال بغيرها لما لم يرد فيه نص بخصوصه أما ما ورد فيه ذلك كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات فلا اشتغال به أفضل عرض (قوله أو قرآن) كان المراد به غير الكهف سم أقول بل خرج الكهف بقوله لم يرد إلخ (قوله أي من لزمه إلخ) أي ومن يعقد معه كسبا في معنى (قول المتن ويحرم إلخ) أي إلى الفراغ من الجمعة انتهى تجريد اه سم (قوله فان قال إلخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو قوهم أن ذي انضاف إلى التكررة أخذ من قولهم إنه انضاف إلى اسم جنس ظاهر فوهما أن المراد باسم الجنس التكررة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفه قال السباني في شرح التسهيل فقد قوهم بعضهم أن المراد باسم الجنس التكررة فاستشكل بسبب هذا الوهم الغامض ما وقع في الحديث أن أصل أو حلت غايته موضع في التنزيل بل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو العلو والجلال ولا كرام انتهى اه سم (قوله وإضافته إلخ) مبتدأ خبره قوله بقدر إلخ (قوله بقدر وتنكير إلخ) لإحاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره من أنها قد انضاف إلى علم سماعا بل نقول أن الفراء يقسمه فتأمل سم (قول المتن أن الذي بالبع إلخ) قال الروياني وأدوى اليتيم يسع ماله وقت النداء للضرورة وقومهم تلوذوا الجمعة بذيل دينار أو من تلازمه بذل نصف دينار وهو ثمثله اه بل أن يسيع من الثاني التلاويق الأول في المعصية واحتل أن يسيع من الأول

وهو غلط ظاهر وسكت عليه وفيه نظر ومن قال بعض المتأخرين ساعة الإجابة في حق كل خطيئته وسامعه ما بين أن يجلس إلى أن تنتهي الصلاة كما هو في الحديث فلا تدخل العقل في ذلك بعد صفة النقل انتهى قال الشارح في شرح العجايب وقد مثل البطيخي كيف يدعو حال الخطية وهو مأور بالاتصاف بأخباره ليس من شروط الدعاء لئلا يظن بل استحضر ما قبله كاف اه وحاصل السؤال أن طلبا كثيرا للدعاء رياءه أن يصادف ساعة الإجابة سم تفسير هاباذكر ثمينة طلب الدعاء أعمال الخطيئته أنه ينافي بالاتصاف بالأمور به وحاصل الجواب أن التزام طلب الدعاء حال الخطيئته مذكروا ومنع المنفعة المذكورة وقد يقال ليس المقصود من الاتصاف الملاحظة بمعنى الخطيئة والاتصال بالدعاء بالقلب عما يغيب ذلك (قوله أو قرآن) كان المراد غير الكهف (قوله في المتن ويحرم على ذي الجمعة إلخ) أي إلى الفراغ من الجمعة اه تجرير بقا في شرح العجايب قال الروياني ولو أرادوا اليتيم يسع ماله وقت النداء للضرورة وثم من تلازمه الجمعة بذل دينار ومن تلازمه بذل بعضها احتل أن يسيع من الثاني للتلاويق الأولى في الآثم واحتمل أن يسيع من الأول لأن الموجب وهو الولي غير عاص والقول الطالب وهو عاص بهو يحتمل أن يرضخه في القبول إذا لم يؤذله ثملة الجمعة لتنعيم اليتيم ورضخه للولي في الاستيعاب للعاجلة اه ويعلم أن جعل التردد حدث كان ممن مثله نصف دينار والذي يظهر ترجحه أخذ مما يأتي أن الاعتناء على المعصية معصية أنه يلزم للولي يسيع من تلازمه ولا يقاس القابل بالباع لانهما أحالة ذلك للضرورة ولا ضرورة ردة إلى الحاق القابل به وإزالة التي بذله ما يخطئ ضرورة اه (قوله فان قلت كرف أضاف ذي إلخ) أقول هذا السؤال وجوابه المذكور كلاهما مبنى على غير أساس وهو قوهم أن ذي الانضاف إلى التكررة أخذ من قولهم إنه انضاف إلى اسم جنس ظاهر فوهما أن المراد باسم الجنس التكررة وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفه قال السباني في شرح التسهيل فقد قوهم بعضهم أن المراد باسم الجنس التكررة فاستشكل بسبب هذا الوهم الغامض ما وقع في الحديث أن أصل أو حلت غايته موضع في التنزيل بل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو العلو والجلال ولا كرام اه (قوله مبتدأ تنكيره) لإحاجة إلى ذلك لما صرح به في التسهيل وغيره على أنها قد انضاف إلى علم سماعا بل نقول أن الفراء

ويؤخذهن أن الاكثاومنا
منها أفضل منه بذكر أو
قرآن لم يرد بخصوصه
(ويحرم على ذي الجمعة) أي
من لزمه فان قلت كيف
أضاف ذي بمعنى صاحب
إلى معرفه قل آل هنا يصح
أن تكون الجنس أو العهد
الذي وكل منهما في معنى
التكررة كما هو مقرر في
محله فصحت الانضافة لذلك
وأضافتها للعلم في أنها الله
فوبكة بقدر وتنكيره أيضا
لفظير ما قلله الرضى في
فرعون موسى وموسى بنى
إسرائيل بالاضافة
(التشاغل) عن السلي إليها
(باليسع)

أو الشراء لغیر ما مضى إليه (وغيره) من (٤٨٠) كل العقود والصنائع وغيرهما من كل ما فيه شغل عن السقي البهوان كان عبادة (بعد

لأن الموجب هو الولي غير عاص والقبول للطالب هو عاص ويحتمل أن يرخص له في القبول إذا لم يؤد إلى
تولّد الجمعة كل شخص للولي في الإيجاب للعاجلة تنتهي والتي يتجرّج وجهه أخذًا مما يأتي أن الاعانة على
الغضية معصية أنه يلزم للولي البيع من الثاني أي من لا تزعم الجمعة انعاب ونهاية وأقره سم (قوله أو
الشراء) إلى قوله ويلحق في النهاية بالمتخي (قوله لغیر ما مضى إليه) عبارة بالمتخي والاسنى قال الأدرسي وغيره
ويستثنى من تحريم البيع ما لو احتاج إلى ماء طهره أو ما لو أرى عزوته أو ما يوقته عند الاضطرار اه
وعبارة النهاية بتواستثنى الأدرسي وغيره من ماء طهره واستثنى الاحتياج اليها وما دعت الحاجة للطفل أو
المريض إلى شراء دواء أو طعام أو نحوهما فلا يصح للولي ولا البائع إذا كانا يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز
ذلك عند الضرورة وإن قامت الجمعة في صورتها أطعم المضطر ويبيع ما يكلو ويبيع كفن ميت خفيف ثيابه
بالتأخير وفساده ونحو ذلك اه قال ع ش قوله مر بل يجوز ذلك الخ هـ ذاجوز له بعد منع فيصدق
بالوجوب اه (قوله من كل العقود) الأولى من سائر العقود (قوله وقس به) أي بالبيع نهاية (قوله من
كل شغل الخ) أي بمن شأنه أن يشغل نهاية يتشرح بافضل قال ع ش هذا يشمل ما لو قطع بعدم فوائدها وقوله
سم على المنهج من الشارح مر اه وتقدم من الانعاب والنهاية ما قد يفهمه (قوله وإن كان عبادة) أي
ككافة المقررات والعالم الشرعي فحرم خارج المسجد وشكره فيه ع ش (قوله ما يبيع الخ) أي ونحوها
(قوله فعل ذلك) أي البيع ونحوه معني (قوله وإن كرهه) أي في المسجد مطلقا فلا تنفذ الكراهة بهذا
الوقت ع ش عبارة بالمتخي لأن المسجد يترفع عن ذلك اه (قوله ويلحق الخ) خلافا للنهاية والامداد عبارة ثما
ولو كان منزله باب المسجد أو قرب بيانه فهل يحرم عليه ذلك أولا إذا تشاغل كالحاضر في المسجد كل محتتمل
وكلامهم إلى الأول أقرب اه (قوله به) أي المسجد (قوله ككلوا ظاهر) أي لا تنقاه التغي يتد (قوله
كل محل الخ) أي كل مكان بمنزله باب المسجد أو قرب بيانه من (قوله وهو به) أي والحال أنه في هذا الحال
و (قوله وقت الخ) يفعل (قوله نها) أي في الجمعة تعلق بالشرع (قوله ويتسره الخ) عطف على
قوله بعمل الخ (قوله وبالأذن المذكور الخ) أي يخرج بالأذن الخ الأذان الأول (قوله لاسم) أي في
شرح ثم يؤذن (قوله من حيثئذ) أي من وقت لزوم السقي نهاية (قوله وبذی الجمعة الخ) عطف على قوله
بالتشاكل الخ (قوله مطلقا) أي قبل الأذان وبعد (قوله لأن التمسى الخ) خارج الخ أي فلم يمنع العصة
كالصلاة في الغار المخصوصة فمضى وأدالها يتوبع العنبران بعلم اقتضاهما اه (قوله كافي سكة) أي في
زمنه وأما في زمننا فليس فيها ما خیر فاحش (قوله للضرورة) أي لتضر الناس بتعطل مصالحهم في تلك المدة
الطويلة

الانتهى لمتخي خارج عن
العقد (وكره) التشاغل
بالبيع وغيره لم يثبتوا
يعقد معه (قبل الأذان)
المذكور (بعد الزوال)
وأنه أعلم) لنسؤول الوقت
فرجافوت من أن غش
التأخير عنه كافي سكة يكره
كل جمعة السنوي للضرورة
(فصل) * فيما تترك به
الجمعة وما يجوز الاختلاف
فيه وما يجوز للزمحوم وما

* (فصل) فيما تترك به الجمعة * (قوله المتطهر الخ) أي بخلاف الحدث فإنه لا يجعل القراءة عن المأموم
والمحدث من تعاسة متخفة ع ش (قوله من ذلك) أي أدرالك الجماعة والاستغفار وفعل الزمحوم وشيئدي
(قوله المحسوب) نعت سببي للإمام ولم يبرز لامن اللبس ويحتمل أنه مفعل كوع الثانية (قوله لا في الأضحية)
أي نفاق قوله وبأدراكك ركعتي الخ (قوله واستمر الخ) عطف على أدراكك ركوع الخ (قوله الخ) أي أن يسلم
معه) خالفه النهاية والتمخي شرح المنهج فاستفوا بالاسم إلى فراغ السجدة الثانية كإيات (قوله وبهذا)
أي بما يشهد قوله المصنف في الخ من اشتراط الاستمرار إلى السلام (قوله الاعتراض عليه الخ) أو بالمتخي
عبارة تقيده قوله ولما ومن أدرك مع الامام ركعة أدرك الجماعة أولى من قول المصنف من أدرك ركوع
الثانية أدرك الجماعة لأن عبارة الطهر وتشمل ما لو صلى مع الإمام إلى ركعة الأولى وفارقته الثانية فأن الجماعة
يقبضه فتأمل (قوله ويلحق به الخ) ذكر في شرح الأرواشد أنه تصدولو كان منزله باب المسجد وقربا ففصل
يحرم ما يذكرك أولا كلامهم إلى الأول أمر بل وهل الاشتغال بالعبادة كالكافة كالاتشغال بنحو البيع قضية
كلامهم نعم اه مخلصا (فصل فيما تترك به الجمعة) *

عنهم من ذلك (من أدرك ركوع) الركعة الثانية مع الإمام المتطهر المحسوب إليه الأضحية يأتي واسمها على أن يسلم كما
أفاده قوله فبصل بعد سلام الإمام وهذا يندفع الإعراض عليه بان قول أصله أدرك مع الإمام ركعة أحسن

تحصل

على أن هذا قيامهم سلم من الملتزم اذ قضيت الاكتفاء بادر الكركوع والصعدتين فقط والمعتد كما أفاده كلام الشيخين واعتمدهما لا ذرى وغيره
وانتالف في كثير من وجوه كلامهما على التمثيل دون التقيد واستدلوا بنص الام وغيره (٤٨١) أنه لا بد من استمرارهما الى السلام

تصل له بذلك ولا تشهاها بغيرها والصنف وبعبارة المصنف قومه أن الركوع وحده كاف فيجوز أن أخرجه
الخارج نفسه واعلمها مفردا وليس مرادوا بذلك قلت وأتم الركعة اه أي عطف على قول المصنف
أدرك الخ (قوله على أن هذا) أي قول أصله المذكور (قوله اذ قضيت الاكتفاء الخ) اعتمده الخطيب الجلال
الولي رسم وغيره وهو ظاهر الاسنى للشيخ الاسلام كرى على بافضل (قوله والمعتد كما أفاده كلام
الشيخين الخ) المعتقد عند شيخنا الشهاب الرزلى رحمه الله تعالى وغيره فاقالمعصوم خلاف هذا المعتقد وهو
ظاهر الاخبار وظاهر المعنى وعليه ما عتمد فيما يديه الفرى خلاف ما ذكره في موقفا للمسلمة أي عن
البغوى سم وقوله وخبره أي كالتهايه والمغنى وشس المنهج (قوله كلام الشيخين) أي قوله لما نصلى
بعد سلام الامام (قوله واستدلوا بنص الام الخ) أي وبذلك الحديث لا في أيضا سم (قوله انه لا بد الخ)
خبر قوله واعتمد (قوله لم يترك الخ) بيناه القبول (قوله كان فارما الخ) أي في التشهد (قوله محتمل) يضع
الميم بقدر متابعه (قوله وان أمكن الفرق) لعلمه ما بين أن المسبوق تابع والخليفة امام لا يمكن جعله
تابعاهم (قوله وكون الركعة الخ) جملة استثنائية (قوله لا ينافي ذلك) أي اشتراط الاستمرار الى السلام
(قوله منها) أي من الثابتات (قوله فيها) أي في الجمعة وكل من الجار من متعلق بالاعتبار و (قوله لا يمتزها
الخ) متعلق بيقضى الخ (قوله عمر) أي من شروط الجمعة (قوله وباقى) أي في الاختلاف وكان الاولى
وما بين قول المتن (أدرك الجمعة) أي بشرط بقائه العدداي تمام الركعة فلو فارقه القوم بعد الركعة الاولى ثم
اقتدى به شخص وصلى معه ركعة لم تحصل له الجمعة فقد شرط وجود الجمعة في هذه الصورة كاتقدم في الشروط
عش وقوله فلو فارق القوم الخ أي سلوا قبل الامام حتى سم وقوله شرط وجود الجمعة فهو له وجود العدد
كله سم أيضا ما وقع (قوله حكما) الى قوله وبإدراك ركعتيه في النهاية (قوله حكما لا يوافقا) كذا في
النهاية وقال المغنى أي لم يقته اه ولعله أحسن (قوله الغير المصحح الخ) لما كان في المتن دعوى أن قال بدليلين
الاول والثاني لا في الاولى كذا في البعير يورطهم أن الاول دليل للدعوى من معارفه (قوله فافصل الخ)
يمكن أن يثبت معنى الاضافتي تعدي بالى أي مضيفا اليها أخرى سم (قوله أي يضم ففتح الخ) لعلمه انما
اقتصر على اكونه ال واية والايجوزية ففتح الية وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية بحرف الجر فانصلى
يتعدى بنفسه وكونه ضم معنى يضم عش (قوله وان فارق الخ) الواو هنا في قوله الا أن يوان لم تكن الخ
للحال (قوله فاجاهل الخ) عطف على قوله قام الخ (قوله وأدرك الفاتحة) أي فلا بد منها من ادراك
الركعة معه بقراءتها من عدم علمه بآدابها (قوله الى أن تسلم) لعلمه معنى على ما تقدم سم أي وتقدم
ما فيه (قوله و يؤخذ منه) أي من القياس في قوله فهو كصل الخ (قوله انه لا بد منها الخ) كان الاشارة الى ما إذا
كان عامدا في الزائدة سم اول قول قضية القياس المتقدم أن المصار اليه القياس الزائدة مطلقا (قوله في
هذه الاحوال) أي الثلاث (قوله أن يقتدى به) أي يدرك ركعتين الجمعة فقط (قوله جاز الخ) يأتي عن

(٦١ - (شروا وابن قاسم) - ثاني) حدث نفسه فاجاهل بحاله واقتدى به وأدرك الفاتحة ثم استمر معالي أن تسلم له أدرك
الامام ركعة قبل سلام الامام فهو كصل أدرك صلاة اصبغة جمعة وغيرها خلف يحدث يؤخذ منه انه لا بد منها من زيادة الامام على الاربعين وفي
هذه الاحوال كلها لو أراد أن يقتدى به في ركعته الثانية ليحوز الجمعة كل في البسان من أي ما هو جري عليه الرعي وابن كثير وغيرهما

النهاية والمعنى خلافه (قوله قال بعضهم وعليه لو أحرم الخ) نقاه الزيادة في شرح الحر وأقره مخالف الجبال
الزميل فائق بانقلاب أظهر أو قال النقاب في أن كافا جاهلين والالم بنقد احرامهم من أصله وهو الوجه الوجه
بل وأوسع منه عدم اعتقاد احرامهم مطلقا فأنمله انتهى اه كردى على بافضل (قوله وعليه) أى على ما في
اليان (قوله حصلت الجمعة الخ) اعتمد سم كيناي عرش (قوله أولئك) أى بالامام من مع (قوله
الان لا يجوز الخ) وهو الوجه عرش (قوله انتهى) أى مقول بعضهم (قوله وبه نظر) أى في نزاع بعضهم
(قوله وليس هناك في العدد في الثانية) قد يقال بل فيه فوات العدد في الأولى أيضا بخلاف المسبوق كما هو

ظاهر (قوله بل العدد موجود الخ) (فرع) لو شئت مدرك الركعة الثانية قبل سلام الامام هل سجد
معه أم لم يسجد أو تمها بجمعة أو بعد سلام الامام أعطا ظهر الاله لم يدرك ركعتيه فعلم أنه لو أتى بركعته الثانية
وعلم في شهادته ترك سجدتين الثانية سجد هاتم تشهد وسجد للسهو وهو مدرك الجمعة وان علم فيه تركها
من الأولى أو شئت فاته الجمعة وحصلته ركعتين الظهر شرح بافضل ونهاية واسى وفي الكردى على الأولى
قوله فاته الجمعة أى لأنه لم يدرك مع الامام ركعة كاملة وتوفه حصلت من الظهر ركعة أى ملتفتين ركوع
الركعة التي أدر كها مع الامام وسب ودال الركعة الثانية التي تدرك بها بعد سلام الامام وتبين أن جوازه للشهد
لم يباحضه عليه فيجب عليه التام فور اعتسده ذكره أو شئت أم أوال ادرك الأولى مع الامام وتكر في تشهد مع
الامام ترك سجدتين الأولى فانه باق بعد سلام الامام ركعة ويكون مدركا للجمعة لانه ادرك ركعة كاملة
مع الامام ملتفتين ركوع الأولى وسجود الثانية اه (قوله أى الركوع) أى ركوع الثانية (قوله من
غيره) أى كليل عليه تعبير بهتم نهاية (قوله لان الجمعة الخ) أى ولأنه ما يتوهم من لفظ الاجتماع أنه
محسب ما أذكر ترك ركعة عرش (قوله قد انتهى ظهر الخ) قد رد أن توهم ذلك لا يتأتى مع قوله فاته
الجمعة سم قول المتن (والاصح أنه الخ) ومقابلته بنوى الظاهر أم التي يفعلوا محل الخلاف فمن علم
حال الامام والابن وآه فأنما لم يعمل هو معتدل أو في القيام فنوى الجمعة خبرها به ومعنى قال عرش
والا تروا أن الامر كذلك في الأولى الامام فأنما لم يعلم حاله شأه هو صلى الله عليه وآله والظاهر فنوى الجمعة
وجو بان كان من تلزمه الجمعة فتوخي بين ذلك وبين نية الظاهر أن كان من تلزمه ثم انفق في الأولى وكذا

الخوف قبل قول المتن وسن حل السلاح في هذه الأنواع من أنه لو كان الخوف في بلد وحضر صلاة الجمعة
جاز أن يصاها على هيئة صلاة ذات الرقاع بشرط منها أن يكون في كل ركعة أو بعون سموا الخطبة لكن
لا ضرر النقص في الركعة الثانية اه وحده الاشكال ان بين ماها وماها منك منافاة لان قضية الجواز انه
لا يشترط هناك أن يكون في الركعة الثانية أو بعون سموا الخطبة بل يجوز أن يكون أقل ولو وجد ادوان لم
يسم الخطبة ولا ساجدا إلى اغتفر النقص عن الأربعين في الثانية وقتئذ يمانهاك ان لا بد منها في المشتد
الاستحسان يكون بعضا من أربعين سموا الخطبة حتى لو لم يكن كذلك لا يصح اقتدائه بالجمعة ولا يمكن حل
ماهاك على ماها لان اغتفر النقص عن الأربعين صادق بكون المقتدى ولخدمه لا يلزم اشتراط أن
يكون المقتدى في الثانية أو بعين سموا الخطبة غاية الامر انه يغتفر نقصهم بعد الاقتداء وماها كالصرح
في أنه لا يشترط السماع ولا ماها على ماهاك لما ذكر من ان ماها كالصرح في أنه لا يشترط السماع مع
التصرح به هناك باشتراطه اللهم الا ان يشك في خروج ماها عن ظاهره وسيله على اعتبار السماع المذكور
فلتأمل قلت قوله لا يجوز الاقتداء بالمسبوق المذكور وقد ورد بالجواز انه لو فارق القوم الامام في الركعة
الثانية فاعتدى مسبوق بالامام أو بعض القوم فها كان يجوز ذلك كان بعد احدا الا فارق في المعنى بين
ذلك وبين الاقتداء في الثانية دون مفارقة وانما يواز ذلك فلا فرق بين ذلك وبين اقتداء المسبوق المذكور والا
بكونه بعد صلوات من عدا من اقتدى به ولا أثر لذلك في المعنى فتأمل وقد بدع ذلك ما بشرط أول الجمعة وقوعها
في جماعة أو بعين وقد تشفى هذا المنع في الصور التي يذهب إليها أيضا فليحرم (قوله لان الجمعة قد تسبى

قال بعضهم وعليه لو أحرم
خلف الثاني عند قيامه
لثانيتها آخر وخلف الثالث
آخر وهكذا حصلت الجمعة
لكل وتارة بعضهم أولئك
بان الذي اقتضاء كلام
الشيخين وصرح به غيرها
انه لا يجوز الاقتداء بالمسبوق
للكو اه وفيه نظر
وليس هنا فوات العدد في
الثانية والالم تصح للمسبوق
نفسه بل العدد موجود
سكان صلاته كن اقتدى
به وهكذا تابعة للأولى وان
أدركه بعده أى الركوع
(فاته) الجمعة فأنه هذا
الظهير (فبين) صلته علما
كان أو جاهلا (بعد سلامه)
أى الامام (ظهورا أو بعا)
من غير نية لفوات الجمعة
وأكد بأر بعا لان الجمعة
قد تسبى ظهره مقصورة
(والاصح انه) أى المدرك
بعد الركوع

في الثانية ان نوى الجمعة أنه سلم من ركعتين سلم معهم وسبغت جمعة والاقام معهم وآتم الظهور لئلا ينه
 ان يوجد مانع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا اه قول المتن (ينوى الخ) ولو أدرك هذا المسبوق بعد
 صلاته الظاهر جماعة يصلون الجمعة ثم انه يصل معهم نهاية **(قوله وجوبا)** أي كلهم ومقتضى جواز الوضوء
 وهو المعتمد بعد اذ لا نرى نوى الجمعة أو قال ان المقرئ بدأ بالجواز لئلا ينافي الوجوب والندب يحمل
 على من لم يتزعم الجمعة كالسافر والعبد هكذا حمله ضيف الشهاب الرمي معنى ونهاية **(قوله موافقة للأمام)**
 أي امام الجمعة وان كان يصلي غيرها فشملي ما لو نوى الامام الظاهر فنوى للمأموم الجمعة مختلفة وان ضاق الوقت
 فاندفع ما يقال ان التعليل قد يخرج هذه الصورة عرش **(قوله ولان البأس الخ)** قضية العلة الاولى
 التي اقتصر عليها الشفخان دون الثانية أنه نوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت بحيث لو فرض أن
 الامام تذكر تركه وكن فاقى ركعة وعلم هو ذلك وأدركها معه لا يمكنه الاتيان بالركعة فيه ولا مانع من ذلك لان
 الاصل ان كلاهه مستقلة سألته مر عن ذلك فله العمل بالديمية نرى الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكر
 انظرنا لليلة الاولى انتهى سم اه عرش **(قوله اذ قد يتذكر الخ)** ومثل ذلك ما لو كان الامام يصلي ظهرا
 فقام للثالثة وانظره القوم لسببوا معه فاقدى به مسجودا في ركعة فنبى حصول الجمعة لانه يصدق عليه
 أنه أدرك الركعة الاولى في جماعة باربعين عرش **(قوله ويعلم الخ)** أي أو يظن ظنا قويا عرش **(قوله)**
 فندرك معه الجمعة) أي وان امتنع على القوم متابعتي تلك الركعة لتعلمهم بتمام صلاتهم وذلك لانه أدرك
 ركعتين الجمعة في الجماعتهم وجر العدة في تلك الركعتان القوم باقون في القعود حكما لو سلم القوم قبل
 فراغ الركعة فاجتمعوا في الجمعة عليه لانه لم يدرك ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعتبر الا على ما تقدم من
 البيان عن أي سجدت فحمل حصول الجمعة اقتداء في هذه الركعة بالامام المختلف عن سلام القوم فهو
 كالقائد بالمسبوق سم على ج والعنف في المتدني بالمسبوق أنه لا تنقض جمعة بكون المعتذر عاتدا
 ادراكها عرش **(قوله ولو بالنسبة الخ)** راجع لقوله ولا في القيام الخ و**(قوله لا الخ)** علة للعنف **(قوله)**
وصار الخ) أي شرح من لا يجتمع عليه الخ **(قوله بان اخرج من نفسه الخ)** فيجعل الخرج من الجمعة أو غيرها
 على أهم من انخر وج من امامتها وانخر وج من نفسها زيادة للقائدة وان كان التبادر الثاني سم **(قوله)**
 بنحو ما نخره هذا قد يشمل مجردة انخر وج منها ان قلنا بخروجها حتى لو تقدم واحد نفسه وأشار به أو
 أشاره القوم عند مجردة بالنسبة تصادف في نفسه نظر بل الوجه به اقتدائهم به ونسبنا نخر وج من الامامة

الخ قد رد ان فهم ذلك لا يتأتى مع قوله فاتمه الجمعة **(قوله وجوبا على المعتذر)** وفي الاثر جواز ان نوى
 الروض يتذكر وجع سببنا الشهاب الرمي بين الاولين يحمل الجواز على ما اذا كانت الجمعة مستحبة أو غير
 واجبة عليه كالسافر والعبد والوجوب على ما اذا كانت لازمة له فاجزم بها واجب يحمل قول الروضة في
 أو نحو الباب الثاني من أن من لا عزله لا يصح ظهره قبل سلام الامام اه ولو أدرك هذا المسبوق بعد
 صلاة الظاهر جماعة يصلون الجمعة ثم انه يصل معهم نهاية شرح مر **(قوله موافقة للأمام ولان البأس الخ)**
 قضية العلة الاولى التي اقتصر عليها الشفخان دون الثانية نوى في اقتدائه الجمعة وان علم ضيق الوقت
 بحيث لو فرض ان الامام تذكر تركه وكن فاقى ركعة وعلم هو ذلك وأدركها معه لا يمكنه الاتيان بالركعة فيه
(قوله فندرك معه الجمعة) أي وان امتنع على القوم متابعتي تلك الركعة لتعلمهم بتمام صلاتهم وذلك
 لانه أدرك ركعتين الجمعة في الجماعتهم وجر العدة في تلك الركعتان القوم باقون في القعود حكما كلهم
 ظاهر خلافنا لو فهمه طلبة من انتفاء العدة فتدبرتم لو سلم القوم قبل فراغ الركعة فاجتمعوا في الجمعة عليه
 لانه لم يدرك ركعته الاولى منها مع وجود العدد المعتبر الا على ما تقدم من البيان عن أي سجدت فحمل حصول
 الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالامام المختلف عن سلام القوم فهو كالقائد بالمسبوق **(قوله بان اخرج**
نفسه عن الامامة الخ) فيجعل الخرج وج منها ان قلنا بخروجها حتى لو تقدم واحد نفسه وأشار به أو
 أشاره القوم عند مجردة بالنسبة تصادف في نفسه نظر بل الوجه به اقتدائهم به ونسبنا نخر وج من الامامة
 الثاني **(قوله بنحو ما نخره)** هذا قد يشمل مجردة انخر وج منها ان قلنا بخروجها حتى لو تقدم واحد

(ينوى) وجوبا على المعتذر
 (في اقتدائه الجمعة) بموافقة
 للأمام ولان البأس لا يحصل
 الا بالسلام اذ قد يتذكر
 الامام تركه ركن فباتي ركعة
 ويعلم المأموم ذلك فندرك
 معه الجمعة وانما قلنا ويعلم
 الى آخره لقولهم لا يفوز
 متابعة الامام في فعل السهو
 ولا في القيام لخماسه ولو
 بالنسبة للمسبوق خلاصه
 انه سهاو ركن ومما الفرق بين
 البأس هنا وفي المعذور
 (واذا اخرج الامام من الجمعة
 أو غيرها) بان اخرج نفسه
 عن الامامة بنحو ما نخره

ولم يتعرض له المصنف هنا اكتشافا يقدمه في صلاة الجماعة اه (قوله قبل ان ينفردوا الخ) أى وقيل مضى زمن يسرع ركعا عش (قوله ولو قولنا) نقله عش عن الزبائدي وأقره (قوله والا) أى بان انفردوا بركن سم عبارة النهاية اما اذا فعلوا ركعاه متنع الاستغفار بعده كافتقار عن الامام وأما حديث متنع الاستغفار ثم أقوم صلاتهم فرادى ان كان الحديث في غير الجماعة كان فيها تقدم اه قال عش قوله مر اما اذا فعلوا ركعتيه مثل ما طال الزمان وهم صكوت بقدر مضى ركن وقوله مر فانه يمنع الاستغفار بعده أى ثم ان كان ذلك في الركعة الثانية أو في الركعة الاولى استأنف الجماعة وقوله مر وحيث امتنع الاستغفار أى بان طال الفصل وقوله مر فيقدم وهو أنه يتعطل الصلاة في الركعة الاولى ويتوهم فرادى ان كان في الركعة الثانية اه عش (قوله معالقا) سواء جددوا نية الاقتداء أم لا أخذوا مما بعده وسواء انفردوا في الركعة الاولى أو في الثانية كباقي عن سم (قوله ولو فعله بعضهم) أى بان انفرد بركن قبل الاستغفار (قوله والا بطلت) محله كالمظهر ان كان الانفرد في الركعة الاولى فان كان في الثانية بقيت الجمعة كما يفهمه كلام الانوار واما جواز اقتداءهم به بذلك الانفرد في الثانية فيجتمعا ان يجري فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة أن يستغفروا من يتهمهم فانه كاشاء جمعة بعد أخرى ويحتمل ان يفرق بان الانفرد اصير الاقتداء حديدا واما تقرر فظاهر فيجتمعا قوله والا متنع في الجمعة مطلقا لما اذا وقع الانفرد في الركعة الاولى أى لبطان صلاتهم حيث شؤل اذا وقع في الثانية على ما تقدم انفساهم انه يجري فيه ما قالوه في المسبوقين فليست بان الواجب عدم حرمانه سم (قوله والا بطلت) أى خصوص الجمعة مطلقا كاتقدم نظاره بصري (قوله مادام اماما) أى ولو صورته على ما تقدم عن سم (قوله الاستغفار) تنجز فيه الغفلان (قوله بخلاف ما اذا أخرج نفسه الخ) أى حسبما يجوز ما ذكر تقدم (قوله هو) الى قوله اه لم يقتضيه في النهاية والافق قول المتن (قبل حديثه) يعني أن يقال أو بعد حديثه قبل تبينه لاعتقاد الاقتداء بالحدث عند الجهل بحديثه فاذا أدرك معه الاولى صلاتهم تبين حديثه فخرج صرح استغفار هذا هو يؤيد العمل المذكور والذليل في استغفار حديثه انشاء جمعة بعد أخرى ولا تفعل الظهر قبل نواتها ويكن ادخال ذلك في عبارة المصنف بان وادام مقتضاه قبل تبينه فليست بان لم أر من تعرض غلب على ظنه التواكل مر (قوله والا) أي بان انفردوا بركن (قوله ولو فعله بعضهم) بان انفرد بركن قبل الاستغفار (قوله والا بطلت) محله كالمظهر ان كان الانفرد في الركعة الاولى فان كان في الثانية بقيت الجمعة ولهذا قال في الأنوار مانصه الثاني أى من شرط الاستغفار أن يقدم على قرب فان فضول ركعا على الانفرد امتنع التقدير والمتبع قولنا كل هذا في الركعة الاولى من الجمعة بطلت انتهى أى بطلت بالانفراد بالركن ومفهوم ذلك عدم البطلان بذلك الانفرد في الركعة الاولى مطلقا وأما جواز اقتداءهم به بعد ذلك الانفرد فيها أى الثانية فيجتمعا أن يجري فيه ما قالوه في المسبوقين وقد قالوا ليس للمسبوقين في الجمعة أن يستغفروا من يتهمهم وهو ظاهر كاشاء جمعة بعد أخرى فانه في شرح الروض وكانهم أرادوا بالانشاء ما يميم الحقيق والجازي اذ ليس فيها اذا كان الخلف فيمتنع انشاء جمعة وانما يمتنع بمصروفه على أن بعضهم كالبجواز في هذه الحالة اه فقال فيه نحن فيه اذا قدموا واحدا منهم امتنع الاعلى قول البعض المذكور وجوابه ينفي وجوب تبينه الاقتداء لان الانفرد بالركن قطع حكم الاقتداء السابق وحيث لا يلزم الخلفه من رعاة ظلم الامام فليست بان يحتمل أنه يفرق بان الانفرد اصير الاقتداء حديدا وما تقرر فظاهر فيجتمعا قوله والا متنع في الجمعة مطلقا اذا وقع ذلك في الركعة الاولى أى لبطان صلاتهم حيث شؤل كما اذا وقع في الثانية الاعلى قول البعض المذكور في تلك الصورة على ما تقدم وأما قوله والا بطلت فهو خاص بما اذا وقع ذلك في الاولى بخلاف ما اذا وقع في الثانية لكن يمنع الاستغفار الاعلى ذلك القول في تلك الصورة على نظر في جريانه هنا في الموضوعين فليست بان الواجب عدم حرمانه (قوله) في المتن الاقتداء به قبل حديثه) يعني أن يقال أو بعد حديثه قبل تبينه لاعتقاد الاقتداء بالحدث عند الجهل بحديثه

قبل أن ينفردوا بركن ولو قولنا ليس ما اقتضاه اطلاعهم والامتنع في الجمعة مطلقا وفي غيرها بغير تجديد نية اقتداء به ولو فعله بعضهم ففي غيرها يحتاج من فعله لنية دون من لم يفعله وفيها ان كان غير القاطنين أو بين يمينه والابطال كالمظهر وفهم ترتيبه الاستغفار على نحو حوجهه انه لا يجوز الاستغفار قبل الخروج منه صرح الشافعي في باب صلاة المسافر فلا نفل الحاملي وغيره والراد كالمظهر انه مادام امام لا يجوز ولا يصح استغفار فله غيره بخلاف ما اذا أخرج نفسه من الامامة يجوز استغفاره وان لم يكن له عذر لقرئهم السابق آتفا واذما لم هذا الى آخره وقولنا في مجتمعي حضراما أكمل جز استغفاره مراده أن أخرج نفسه من الامامة وحيث لا يتقيد بالأكمل (ولا يستغفرون) هو أنهم الجماعة لا يقتضيه قبل حديثه ولا يتقدم فيها أحد بنفسه

لذلك سم **(قوله كذلك)** أي مقتديا بالامام قبل تحوُّده **(قوله لأن فيه الخ)** يعني في استخلاف غيره
 المقتدى **(أنشاء جمعة بعد أخرى)** أي أن نوى الخليفة الجمعة **(أو فصل الظهر الخ)** أي أن نوى الظهر سم
(قوله وكل منهما متمم) أي قُتِلَ صلاته وإذا بطلت جمعة وظهر أقيمت فغلا وظاهر أن محله إذا كان باهلا
 بالحكم وبطلت صلاتهم إن اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم إن كان ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحَّت
 صلاته وحيث صحَّت صلاته ولو غلا واقتدوا به فإن كان في الأولى لم يصح ظهر العدم فوث الجمعة ولا جمعة لانهم
 لم يدركوا منها ركعتين مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة شرع
 الروض وتبعه في جميعه الشارح وشرح العباب سم وكذا اتبعه النهاية في قوله نعم إن كان ممن لا تلزمه الخ
 قال عس قوله مر وحيث صحَّت صلاته أي غير المقتدى وقوله مر ولو غلا أي وكذا أن نوى غير الجمعة
 جاهلا وهو ممن تلزمه الجمعة فإن صلاته تقع بطلانها وقوله أو في الثانية أتموها جمعة قضيت جمعة القدر وفيه
 أنه بخلاف القول المنصف ولا يختلف للجمعة الخ فعمل المراد أتموها جمعة فردا في أجمع عس وتقدم
 عن سم والنهاية ما وافقه وقد صرح بذلك قول المغني وأما الجزء الاختلاف أتم القوم صلاتهم فردا
 إن كان أحدث في غير الجمعة أو فيها لكن في الركعتين الثانية فإن وقع في الأولى منها نوى في ظهر الخ اه لكن
 قوله فيتم نواظر العلم فيمن تلزمه الجمعة وفيما إذا خرج الوقت والاختلاف ما تقدم في الشرح وعن الآسي
 والابن بطلانها بقراءة عس فان كان أي اقتدوا بهم بغير المقتدى النوى غير الجمعة في الأولى لم يصح
 صلاتهم ظهر الامكان فعل الجمعة باستأنافها ولا جمعة لانهم صاروا من غير دين بطلان صلاة الامام سم على
 المنهج اه **(قوله ذلك)** أي الاحرام بالجمعة **(قوله كالأولى مطلقا)** أي من أي صلاة كانت **(قوله ما غيرها)**
 أي غير الجمعة فلا يشترط فيه ذلك أي كون الخليفة مقتديا بالامام قبل حدوثه نية **(قوله أو نالتا المغرب)**
 أي أو نالتا سم **(قوله لأنه حينئذ يحتاج للقيام الخ)** قضية هذا التعليق أنه لو كان موافقاهم كان حصر
 جماعتهم ثابتة متفردا وأخبرته واقتدوا به فيها بطلت صلاته فاستأنفوا فقالهم حال وهو ظاهره وأما قولهم
 المنع سوى على الغالب يجوز كل الجموع اختلاف اثنين فكم يصلي كل بطلته فغلا في الأولى الاقتصار على
 فإذا أدرك معه الأولى ثلاثين تبين حدوثه وخرج صرح اختلاف هذا يؤيده التعليق المذكور أذ ليس في
 استخلافه حينئذ إنشاء جمعة بعد أخرى ولا فعل الظهر قبل فواتها وعكس ذلك في عبارة المنصف إن راد
 الاقتداء به قبل تبين حدوثه فليأمل فلم أر من تعرض لذلك والله أعلم **(قوله لأن فيه)** يعني في استخلاف غيره
 المقتدى أنشاء جمعة بعد أخرى الخ أي قُتِلَ صلاته قال في شرح الروض وإذا بطلت جمعة وظهر أقيمت فغلا
 وظاهر أن محله إذا كان باهلا بالحكم وبطلت صلاتهم إن اقتدوا به مع علمهم ببطلان صلاته نعم إن كان ممن
 لا تلزمه الجمعة ونوى غيرها صحَّت صلاته ولو غلا واقتدوا به فإن كان في الأولى لم يصح ظهر
 لعدم فوات الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا منها ركعتين مع استغنائهم عن الاقتداء به بتقديم واحد منهم أو في الثانية أتموها جمعة شرع
 الروض وتبعه في جميعه الشارح وشرح العباب سم وكذا اتبعه النهاية في قوله نعم إن كان ممن لا تلزمه الخ
 قال عس قوله مر وحيث صحَّت صلاته أي غير المقتدى وقوله مر ولو غلا أي وكذا أن نوى غير الجمعة
 جاهلا وهو ممن تلزمه الجمعة فإن صلاته تقع بطلانها وقوله أو في الثانية أتموها جمعة قضيت جمعة القدر وفيه
 أنه بخلاف القول المنصف ولا يختلف للجمعة الخ فعمل المراد أتموها جمعة فردا في أجمع عس وتقدم
 عن سم والنهاية ما وافقه وقد صرح بذلك قول المغني وأما الجزء الاختلاف أتم القوم صلاتهم فردا
 إن كان أحدث في غير الجمعة أو فيها لكن في الركعتين الثانية فإن وقع في الأولى منها نوى في ظهر الخ اه لكن
 قوله فيتم نواظر العلم فيمن تلزمه الجمعة وفيما إذا خرج الوقت والاختلاف ما تقدم في الشرح وعن الآسي
 والابن بطلانها بقراءة عس فان كان أي اقتدوا بهم بغير المقتدى النوى غير الجمعة في الأولى لم يصح
 صلاتهم ظهر الامكان فعل الجمعة باستأنافها ولا جمعة لانهم صاروا من غير دين بطلان صلاة الامام سم على
 المنهج اه **(قوله ذلك)** أي الاحرام بالجمعة **(قوله كالأولى مطلقا)** أي من أي صلاة كانت **(قوله ما غيرها)**
 أي غير الجمعة فلا يشترط فيه ذلك أي كون الخليفة مقتديا بالامام قبل حدوثه نية **(قوله أو نالتا المغرب)**
 أي أو نالتا سم **(قوله لأنه حينئذ يحتاج للقيام الخ)** قضية هذا التعليق أنه لو كان موافقاهم كان حصر
 جماعتهم ثابتة متفردا وأخبرته واقتدوا به فيها بطلت صلاته فاستأنفوا فقالهم حال وهو ظاهره وأما قولهم
 المنع سوى على الغالب يجوز كل الجموع اختلاف اثنين فكم يصلي كل بطلته فغلا في الأولى الاقتصار على

الآن كان كذلك لأن فيه
 أنشاء جمعة بعد أخرى أو
 فعل الظهر قبل فوات الجمعة
 وكل منهما متمم وإنما
 اغتفر في ذلك في المسوق
 لأنه تابع لما نوى ما غيرها
 فلا يشترط فيه ذلك بل
 الشرط في غير المقتدى به
 قبل تحوُّده أن لا يتخلف
 لما نوى نية قبل صلاته
 كالأولى مطلقا أو نالتا
 الزيادة بخلاف نياتها أو
 وإتيانها أو نالتا المغرب
 حيث لم يجدوا نية الاقتداء
 به لأنه حينئذ يحتاج للقيام
 وهم لا يقومون لمقتد به قبل
 ذلك فيصير اختلافه

واحد ولو بطلت صلاة الخليفة باز استخلافه قال وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيبه لا الامام الاصلى
 نهايه ومقتضى قال ع ش قوله مر فاستخلفوا فقال أى وهو غير مقتدبه وقوله ويجوز كلنى المجموع
 استخلاف اثنين الخ ظاهره ولوى الجمعة وهو مشكل لان من تعدد الجمعة حقيقة أو كجوزى كلام سم
 ما يصرح بالمتبع فيها تختص بغير الجمعة ع ش أقول وهذا ظاهر فيما إذا كان الاستخلاف فى الاولى
 وأما إذا كان فى الثانية فلا ثم رأيت أن سم خص المنبر بأولى الجمعة والله الحمد **(قوله مطلقا)** أى أو عاتاف
 امامى ترتيب صلته لم أقول لانت (ولا يشترط الخ) أى جواز الاستخلاف فى الجمعتين بمعنى **(قوله أى)**
 الخليفة الخ) عبارة النهاية والمغنى أى المقتضى اه **(قوله لانه)** الى قوله على ما حرره فى النهاية الاقوله
 وان زاد الى لان لم يسمع وكذا فى المغنى الاقوله فان قلت الى وأما لم يسمع **(قوله قاموا مقامهم)** أى قام
 شين السامعين مقام السامعين **(قوله كسر)** أى فى بحث الانقضاء **(قوله ولا يشترط الخ)** عبارة النهاية
 والمغنى واخرى بقوله حضر الخطبة عن سماعه فغير مشروط جزا كاسر حبه الزائف اه قال ع ش
 قوله مر عن سماعها الخ ظاهره وان بعد بحث لوصفى لم يسمع وهو غير مراد اه **(قوله ولو استخلف الخ)**
 عبارة النهاية والمغنى ويجوز له الاستخلاف فى أنه اخطب و بين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة
 الثانى حضر الخطبة تامة او بالوضع الغائى فى الاولى اذن لم يسمع ليس من أهل الجمعة بما ييسر غير
 السامعين من أهلها اذا دخل فى الصلوة ينزل السماع هناك من الاقراء اه **(قوله قبل الصلاة)** أى بين
 الخطبة والصلاة نهاية **(قوله اشترط سماعها)** محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة نوى الجمعة فغير
 مالى كان نوى الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره ع ش **(قوله وان زاد على الاربعين الخ)** هذا
 بوجوب تقيد قول المصنف بكثيره السابق وتصح خلف العبد والصبي والمسافر فى الاظهر اذا تم العدد بغيره بما
 اذا سمع المذكورون الخطبة اذا كانوا غير الخطيب بذلك تنوع عبارة السؤال الا ترى أن فاعترف بهذا الكلام
 فبين نوى الجمعة وفى شرح مر أى والخطيب ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطيب من لا تزعمه
 الجمعة ونوى غير الجمعة اه ويستفاد من هذا الكلام ونحوه أن شرط امام الجمعة لا نوى بل أن يكون
 سمع الخطبة وان زاد على الاربعين وكان من لا تزعمه وقد بحثت بذلك سمع مر فاعترف بأفاده هذا الكلام
 ذلك لكن استغربه ووقف فيه سم **(قوله بخلاف غير السامعين)** ثم بحثت انقضت المقام من وجوب على
 غيرهم الاقراء بما معهم لا نوى لا يفرادهم بامامهم الى ان شاء جمعة بعد آخرى بدون ساجدة السجدة فان لم يتفق
 لهم اقتداء به فاتتهم الجمعة وبغز ذلك الامام المبادى على تقوى الجماعة على أهل البلد ع ش **(قوله زاد)**
 أى على الاربعين ع ش **(قوله فى الفرق)** أى يمتنع بين الكامل الذى لم يسمع سم وع ش **(قوله من)**
 أهلها أى الجمعة **(قوله ولا يلان صلاته)** أى فى حق المحدث (أو نقصا) أى فى حق الصبي وهذا يقتضى
 أن الصغير زاد اكل من المحدث والصبي ع ش **(قوله ولا فى الظاهر)** عطف على مقدس أى لا يتبعوا ولا فى

جماعة فى ثابتة مفردة أو أخره فاعتدوا به فيما بطلت صلاته فاستخلفوا فقال لهم أى غير مقتدبه جاز
 وهو ظاهر وأطلعتهم المنع جوى على القالب شرح مر **(قوله لانه يلزم مراعاة تعظم صلاة الامام)** فذنب
 على أنه لو استخلف من لم يقتدبه قبل حدثه لم يلزم مراعاة تعظم صلاته لكن تقدم ان شرطه لا يخالف الامام
 فى النظم **(قوله وان زاد على الاربعين)** هذا بوجوب تقيد قول المصنف بكثيره السابق وتصح خلف العبد
 والصبي والمسافر فى الاظهر اذا تم العدد بغيره بما اذا سمع المذكورون الخطبة اذا كانوا غير الخطيب وذلك
 تنوع عبارة السؤال الا ترى أن فاعترف بهذا الكلام فبين نوى الجمعة ولو استخلف من يصلى بهم ولم يكن سمع الخطبة
 من لا تزعمه الجمعة ونوى غير الجمعة جاز أخطأ ما سمر مر ويستفاد من هذا الكلام ونحوه أن شرط
 امام الجمعة لا نوى بل أن يكون سمع الخطبة وان زاد على الاربعين وكان من لا تزعمه وقد بحثت بذلك سمع مر
 فاعترف بأفاده هذا الكلام ذلك لكن استغربه ووقف فيه **(قوله فى الفرق)** أى يمتنع بين الكامل الذى
 لم يسمع **(قوله وأما لم يسمع الخ)** فان أئمتنا على أن الخطبة تمنع الاستخلاف كما يحتمل فى المجموع

معلقا ويجوز الاستخلاف في الخطبة (٤٨٨) لن يسمع ما يفتي من أركانها دون غيره على ما حوزته في شرح الإرشاد (ث) إذا اختلف واحد

الظاهر كدعي (قوله مطلقا) أي أفاضل الأرباب لا (قوله ويجوز) لا الاستخلاف (الخ) ثم إن أنجي عليه في
أنه في الخطبة امتنع الاستخلاف فيها ويرق بينه وبين المحدث بان الغمعي عليه مخرج عن الأهلية بالكتابة
بخط المحدث بناءً على ما في مقدمه في محب شر وط الخطبة عن الأعيان اعتماد عدم الفرق وعن سم توجهه
(قوله في الخطبة) أي في أنشائها نهاية (قوله دون غيره) أي غير من لم يسمعه (قوله إذا اختلف) أي قوله وإن
أدرك معنى النهاية والغني قول المتن (إن كان الخ) أي الخطبة نهاية (قوله وإن اختلف الخ) يعلم منه أنه ليس
المراد بإدراك الركن قطع الإمام أن يكون مقتديا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالإمام قبل فوات الركوع
على المأموم بأن اقتدى به في القيام وإن اختلف صلاة الإمام قبل ركوعه وأقتدى به في الركوع وركع معه وإن
اختلف صلاة الإمام بعد ذلك ع ش وسم أي بعد الركوع وطما ينتهي على (قوله وإن اختلف فيها) أي
كان استخلاف في اعتداله نهاية ومعنى وسم أي وقد اقتدى به بعد الركوع أو قبله كما تقدم أنه متى
أدرك قبل فوات الركوع جعلته الجمعة ع ش قول المتن (فتم لهم دون الخ) وظاهره أنه يشترط أن يكون
والداعي الأرباب ولا فلا تصح جهمهم كتابه عليه الفتى تليذا إن القري نهاية ومعنى (قوله فتمها ظهرا)
(فرع) أي مفسوف فوجد الإمام قد خرج من الصلاة وانفرد بالقوم بالركن على استخفافه لئلا الآت للشرع
في الظهور لأنه لا يمكنه أدراك الجميع صبرا ويجب الصبر على سلامتهم أو يجب أن يقتدى بأحد منهم ويحصل له
الجمعة فظاهر التبريم إقتفاء به شيئا سم على المنهج لكن تقدم الشرح هو ما يصرح به خلافاً لما في
قوله من لكن لتعليق الخ بما يثير البعش وقوله ثم إقتفاء به الخ تقدم في الشرح ما وافقه (قوله قال البغوي
بتمها جمع الخ) هذا هو الظاهر ومعنى ونهاية (قوله فتمهم الخ) أي في أول الفصل وهذا لتعليق قوله فتمها
ظهر الخ في ما لا يخفى (قوله أن الاعتماد لا يد الخ) فعل مقابلة الاعتماد قول البغوي وهو الاعتماد (قوله من
بقائه) أي المسبوق (مع) أي الإمام (قوله وفارق الخ) وظليل مقابل الأصح عبارة الغني والنهاية والثاني
أنها تارة أيضا لا تصل ركعتي الجمعة في جماعة فاشبهه المسبوق فأجاب الأول بأن المأموم يمكن جعله تبعاً للإمام
والخطبة تمام الخ (قوله اقتدى به) أي بالخطبة أو بالإمام (قوله أنه) أي بالخطبة (قوله مطلقا) أي أدرك
ركعتي الإمام أولاً (قوله لبقائه كونه مأموماً محكماً) يؤخذ منه أنه لو اختلف في غير الجمعة من غير المقتدين
بشرطه لا يصح صلاة الخطبة جماعة لأن نوى الإمامة وهو ظاهر سم (قوله وسم) أي في قول المتن ونقص
خطب العبد الصالح (قوله أنها لا تصح الخ) بيان لما (قوله من لا تلزمه) مفهومه أنها تصح خلف
القيم غير المستوطن وإن لم يزد على الأرباب لأنها تلزمه ورد عليه أن شرطها هو بعون مستوطن سم (قوله وإن
العدد الخ) مر هذا في شرح الأربع الجامعة (قوله إن فرض ما هنا) أي تمام الجمعة للجميع أو للمأمومين فقط
واقصر ع ش على الثاني (قوله وأنه محكماً الخ) هذا مخالف قضية الافتاء إلا في سم (قوله ولو لا
لم يصرح الخ) بل يفتي أي كمال النهاية والغني أن لا يحصل لهم الجمعة كان الاستخلاف في الركعة الأولى بان

وتقدم بنفسه في الجمعة
(إن كان أدرك) الإمام في
قيام أو ركوع الركعة
(الأولى) وإن اختلف فيها
أدركه في القيام صلاة
الإمام قبل ركوعها (ع ش
جمعهم) أي الخطبة
والمأمومين لأنه صار قائماً
مقامه (والا) بذلك
وإن اختلف فيها (فتم)
الجمعة (لهم دون الخ) الأصح
لأدراكهم ركعة كاملة مع
الإمام بخلافه فتمها ظهراً
وإن أدرك مفسوف ركوع
الثانية وجوزها كما أفهمه
كلام الشافعي وغيرهما
بأن قال البغوي يتمها
جمعة لأنه صلى مع الإمام ركعة
فقد مر أن الاعتماد لا يند
من بقائه معك أن لا يسلم
وفارق هذا الخطبة مفسوفاً
اقتدى به لأنه تابع والخطبة
إمام لا يمكن جعله تابعاً لهم
وبعث بعضهم أنه متى أدرك
ركعتي تلزمه نية الإمامة
والأول متبر فيه نظر لأنه ليس
إماماً لكن ركوعه حالاً وجه
أنه لا يلزمه الإمامة مطلقاً
لبقاء كونه مأموماً محكماً
يلزمه الجزئي على نظم الإمام
الأول (تبيين) يؤخذ
من تعليلهم ههنا بعض
المسائل مثل ما سألتها لأص
شك من لا تلزمه إلا أن يؤاد
عسلى الأرباب وإن العبد
بشرطه في السلام إن
فرض ما هنا أكل الإمام

وأند على الأرباب لأنه إذا كان منهم بطل بغير وجهه نقص العدد وأنه حيث لم الحليفة الظاهر اشترط أن يكون زائداً على
الأرباب ولا يصح اقتداؤهم به

أدرك مع الإمام القيام أو الركوع فإن كان في الثانية فمما يأتي من اقتناء بعضهم بمجاوبه سم (قوله ولا ينافي هذا) أي الاستراط المذكور ماقالوه في صلاة الجمعة في الخوف الخ من أنه لا يضر النقص عن الأربعين في الركعة الثانية (قوله الجائز في الأمن الخ) صفة صلاة الجمعة الخ بمعنى مما يلي هيئات الرافع (قوله فاحت) أي الإمام واستخلفه أي اتقنى في الثانية (قوله دون أدراك الجمعة) أي أدراك الخليفة للجمعة (قوله وأما حسبنا من العدد الخ) هذا بخلاف قوله السابق وأنه بحث الخ في حصول ما لرضاء الشارع كما ترى أنه إذا لم يزد الخليفة على الأربعين ولم يحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعهم ولهم الانفراد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليست له صلاة في فقهنا سم أي فقهنا في زماننا الخ فغفلت الأربعين لم تصح جمعهم أيضا كما ليس عن النهاية والمغنى (قوله ويراعى وجوب الخ) فبدل هذا على وجوب المراجعة لأن من فوات بعض أركان الركعة عليه كالركوع الإمام بهم وركع قبل ركوع الخليفة وطلعت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع على سجدتهم ويحتمل أنه الركوع في هذا الحال مع انتظارهم في الاعتدال إلى أن يطعمهم ثم يسجد بهم وعلى هذا فلا واستخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من المواقف فله رفعها ثم الركوع ولو قطعهم في اعتدالهم فإن لم يطلو بهم الاعتدال قبل وصوله إليهم فينبغي أن يلهم العود إلى الركوع على فليست له ولا يرجع سم ووافق الاحتمال المذكور قول عيش مائنه قوله ويراعى المسبوق الخ فقد تنبه في هذا العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف ثم مضى إلى يقرأها فليس عليه أن يركع من غير قراءة وليس مرادنا بل يجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاته نفسه ووجه ذلك موافق لنظم صلاتنا امامه لأن المراد بنظمها أن لا يتخلف فيها يؤدى إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية أمره أنه طول القيام الذي خاف الإمام فيؤثر به يتركه ولا يضر من الإمام لو كان باقيا اه (قوله ويراعى) الخ في القول المتن وأشار في النهاية والمغنى إلى قوله ويراعى (قوله وان لم يستخلف) أي بان تقدم بنفسه أو استخلفه القوم شرح العبدان اه سم قول المتن (تشهد الخ) أي وقتلتهم في تلك الركعة كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويقرأ القنوت في الظهر كان هو يصلي الصبح ويسجد بهم لسهو الإمام الحاصل قبل اعتداله به وعدمها يتوقف على قال عيش قوله وقتلتهم الخ أي فلورث القنوت لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته ولا المأمومين به بتركه أي لأنه لم يحصل على الإمام سم على حج اه (قوله ويراعى) خلافا للمغنى وإنما يتعارفهما ولا يصح التشهد على الخليفة المسبوق لأنه لا يزدعي بقا مع امامه ولا القعود أيضا كما قاله الأسنوي اه قال سم وهو متعين اه أي ما قاله الأسنوي وقال ع

به) بل ينبغي أنه لا تحصل لهما الجمعة كان الاستخلاف في الركعة الأولى بأن لم يدرك مع الإمام القيام أو الركوع فإن كان في الثانية فمما يأتي من اقتناء بعضهم بمجاوبه سم (قوله والام يصح الخ) أي وإن صح اقترادهم في الثانية كما ذكره (قوله وأما حسبنا من العدد الخ) هذا بخلاف قوله السابق وأنه بحث الخ في حصول ما لرضاء الشارع كما ترى أنه إذا لم يزد الخليفة على الأربعين ولم يحصل له الجمعة كفي في تمام العدد حتى لا تبطل جمعهم ولهم الانفراد بالثانية ولكن لا يصح اقتداؤهم به فليست له صلاة في فقهنا سم أي فقهنا في زماننا الخ فغفلت الأربعين لم تصح جمعهم أيضا كما ليس عن النهاية والمغنى (قوله ويراعى وجوب الخ) فبدل هذا على وجوب المراجعة لأن من فوات بعض أركان الركعة عليه كالركوع الإمام بهم وركع قبل ركوع الخليفة وطلعت صلاته في الاعتدال فاستخلفه قبل ركوعه فليس له الركوع على سجدتهم ويحتمل أنه الركوع في هذا الحال مع انتظارهم في الاعتدال إلى أن يطعمهم ثم يسجد بهم وعلى هذا فلا واستخلف بعد اعتداله من لم يقرأ الفاتحة من المواقف فله رفعها ثم الركوع ولو قطعهم في اعتدالهم فإن لم يطلو بهم الاعتدال قبل وصوله إليهم فينبغي أن يلهم العود إلى الركوع على فليست له ولا يرجع سم ووافق الاحتمال المذكور قول عيش مائنه قوله ويراعى المسبوق الخ فقد تنبه في هذا العبارة ما لو قرأ الإمام الفاتحة واستخلف ثم مضى إلى يقرأها فليس عليه أن يركع من غير قراءة وليس مرادنا بل يجب عليه قراءة الفاتحة لأجل صحة صلاته نفسه ووجه ذلك موافق لنظم صلاتنا امامه لأن المراد بنظمها أن لا يتخلف فيها يؤدى إلى خلل في صلاة القوم وهذا غاية أمره أنه طول القيام الذي خاف الإمام فيؤثر به يتركه ولا يضر من الإمام لو كان باقيا اه (قوله ويراعى) الخ في القول المتن وأشار في النهاية والمغنى إلى قوله ويراعى (قوله وان لم يستخلف) أي بان تقدم بنفسه أو استخلفه القوم شرح العبدان اه سم قول المتن (تشهد الخ) أي وقتلتهم في تلك الركعة كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويقرأ القنوت في الظهر كان هو يصلي الصبح ويسجد بهم لسهو الإمام الحاصل قبل اعتداله به وعدمها يتوقف على قال عيش قوله وقتلتهم الخ أي فلورث القنوت لم يسجد هو أي لعدم حصول خلل في صلاته ولا المأمومين به بتركه أي لأنه لم يحصل على الإمام سم على حج اه (قوله ويراعى) خلافا للمغنى وإنما يتعارفهما ولا يصح التشهد على الخليفة المسبوق لأنه لا يزدعي بقا مع امامه ولا القعود أيضا كما قاله الأسنوي اه قال سم وهو متعين اه أي ما قاله الأسنوي وقال ع

ولا ينافي هذا ما قالوه في صلاة الجمعة في الخوف الخ الجائز في الأمن أيضا كما يستدعي شرح الارشاد لأن الإمام ثم واحد والكل تسعة وهذا ليس موجودا هنا أو أفتى بعضهم فيمن أحرم تسعة ولا ينافي ما فتى به أخرى الثانية فأحدث واستخلفه أو الجماعة لقيام المأموم مقام الإمام لأنه اقتداؤه قبل الحدث أصعب عليه حكم الخاصة في بقائه العدد دون أدراك الجمعة لاختلافه المطلق وما اقتضاه كلامه من جواز اقتدائهم به مع كونه ليس زائدا على الأربعين فيه نظر وأما حسبنا من العدد حتى لا تبطل جمعهم أو أفتوا فردى فمقتضى (وراعى) وجوب الخليفة (المسبوق) لنظم المستخلف) يعني الأول وإن لم يستخلف لأنه التزم ذلك بالاعتداله به (فاذا صلى) هم (ركعة تشهد) أي جلس للتشهد وجوبا أي بقدر ما يصح أقل التشهد والصلاة كالمظهر وقرأه

نبيا

(وأشار) الخليفة مذ بان ثلث لم يعد عند ذلك لغز متصل أو غيره فظهر ما مر أن من أحرم على بسار الامام من له ولاغير من مضل أو غيره نحو بانه الى العين وظهر المتن وغيره مذ بان ثلث وان علم ان من وراه لا يخفى ذلك عليهم في جموعه وفي جهلهم قد ينسبون أو ينظرون سهوهم (الهم لغز قوه) وتعب ان شسوا تخرج (٤٩٠) الوقت ولا يكره (أو ينتظر) واسلامه لسبلو امعوهو الافضل ثم يقوم الى ما بقي عليه من ركعة

ان اول الحجة بناه على ما مر عن النبي أو ثلاث ان لم يدركها قوله لغز قوه أو ينتظر ويحتمل أن يكون من جهة ما شره وطلعه ففهم التخدير من الاشارة يمكن كما لا يخفى ويحتمل أن يكون بيان الحكم المترتب عليها فلا اعتراض عليه خلافا لجمع وقضيتان لعدم صحة اختلاف سبب وجعلها ينظم صلاة الامام ويصحب في الروضة لكن لا يخفى التحقيق الصحة واعني الاسنوي وغيره وعليه فبراهين خلفه فان هو بالقيام قام والاقصود في الابعاد اذ هو بالاعتقاد فبقوله تشهد معهم ثم يقوم فان قاموا معه علم انهم لا ينهوا ولا علم انهم اتوا ثم لا ينافي هذا ما مر في معبود السهو أنه لا يرجع لقوله الغير ولا لفعله وان كثر لان هذا مستثنى لضرورة توقف العلم بالنظم عليهم أي الصلاة فلا ينافي أنه اعتمادا غير مقتضيههم وإشارته على الجمهور عن البغوي وأقره قاله عنه كآي خبره الامام أي الذي بطلت صلاته ان السابق من صلاته كذا قاله اعتمادا غير اتفاقا (ولا يلزمهم استئناف نية

وقاله حج من الوجوب ظاهر موافق لقول المصنف في رأي المسبوق الخ اه (قوله وأشار الخليفة الخ) أي بعد تشهد عند ما نهى زادا لغني وله أن يقدم من يسلم به كما ذكره الصبري ثم يقوم اه (قوله من له) أي الامام (قوله وعليه الخ) أي على هذا الظاهر والاختصار والاسيلة ووجه قول المتن (لشأرو الخ) أي لغير المتقدمين بعد اشارته وغاية ما يفعلون بعد هاتئ بقاؤه ما ليسوا يسلموا أو ينتظر واسلامهم معنى (قوله ويجب الخ) الى قوله ولا ينافي في النهاية الاقوله بناه على البغوي وقوله يحتمل الى بيان الحكم وكذا في المتن الاقوله وفي الرابعة الخ (قوله ويجب الخ) أي فيما اذا كانت جمعة كان ظاهر رشدي (قوله لم يكره) أي الفارقة (قوله وهو الخ) أي الانتظار (قوله ويحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والغني (قوله بيان الحكم الخ) عبارة النهاية بقوله المصنف لغير قوله الخ قال الشارح عدله غائبة الاشارة أي لكونها خفية قد تقدم وقد لا وحيد فهمت فغابتا التخدير ينهوا الغرض من ذلك دفع ما اعترض به على المصنف من أن التفسير المذكور فيه غير مفهوم من اشارة الصلي خصوصا مع الاستدبار وكثرة الجماعة عينا وشمالا خلافا اه (قوله لكن ربح على التحقيق الصحة) وهو المعتمد معنى ونهاية (قوله واعتمده الاسنوي الخ) وأقضى به شعبنا الشهاب الرلي سم (قوله وفي الرابعة الخ) ومثلها الثلاثة فيما يظهر (قوله ولا ينافي الخ) عبارة لغني والنهاية قال بعضهم في هذا دليل على جواز التقليد في الركعات ويكون محل المنع اذا اعتقد شأ آخر انتهى وهذا ممنوع فان هذا ليس تقليدا في الركعات اه (قوله لا يقال كغيره) الى فصل غيره ع (قوله لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لاحاجة لذلك لان المتمتع الرجوع لغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره سم (قوله عليهم) أي المؤمنين (قوله قال عنه) أي قال المصنف في الجمهور عن البغوي (قوله كما قال خبره الخ) بقوله قال قول المتن (ولا يلزمهم) أي المتقدمين (استئناف نية القدوة) ويجوز التجدد أي لنية القدوة فينبغي أن يكون مكره وهالان اعتداه اثناء الصلاة سم على المنهج أقول قد يقال بعدم الكراهة لانهم معذورون بأحوالهم الاول فطروا بطلان لا دخل لهم فيه ومعسلم ان نية القلب فلو تلفظوا بها بطلت صلاتهم ع (قوله بل الظاهر ما في الشارح من مذ التجدد (قوله بالمتقدم) الى قوله ولا فرق في النهاية والغني (قوله بغيره) أي من الامام أو القوم سم (قوله مطلقا) أي تقدم بنفسه أو بغيره (قوله ولا فرق الخ) ولو اداء المسبوقون أو من صلاته أطول من صلاة الامام أن يستقله وامن يتم لهم لم يجز الا في غير الجمعة لادامع في غيرها مخالفا لما مر انه لا يشأ جمعة بعد أخرى ولو صورة معنى زاد النهاية قال الناشري ويحل ما ذكر في الجمعة اذا قدموا من لم يكن من جهلهم فان كل من جهلهم جاز حتى لو اقتدى شخص بهذا المتقدم وصل معهم وصحة وسلاطه أن يتمها جمعة لانه وان استغفر الجمعة فهو تبع للامام والامام مستند بهم لهما لاستغفر فقه صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد وأقره وكذا الرعي لكن تعليلهم السابق يخالفه اه قال ع (قوله من له) أي أن جمعا معشوق عليه حج وقوله لم يكن تعليلهم السابق يخالفه أي فلا يجوز في الجمعة مطلقا وهو المعتمد اه ع (قوله ولا فرق في غيرها الخ) أي في عدم لزوم استئناف نية القدوة (قوله بغيره) أي

بعد اداء الركعة من الجمعة فهذا أولى اه وهو متعين (قوله في المتن وأشار اليهم) قال في شرح العباب وعليه ففهم التخدير من الاشارة كلفه من قوله وراي (قوله واعتمده الاسنوي وغيره) وأقبحه شعبنا الشهاب الرلي (قوله لان هذا مستثنى الخ) قد يقال لاحاجة لذلك لان المتمتع الرجوع لغيره فيما يتعلق بصلاته لا فيما يتعلق بغيره (قوله بالمتقدم بغيره) أي من الامام أو القوم (قوله والذي يخالف الاول) اعتمده القدوة بالمتقدم بغيره أو بنفسه في الجمعة غيرهما كما اقتضاه كلام الحارثي وغيره لكن الذي يحسه الاخرى واقتضاه كلام الشنخري وغيرهما أنه متى لم يقدم الامام لم يلزمهم استئنافه والذي يخالف الاول لان الزامهم الجبري على نظم الامام مطلقا مخرج في انه تابع له ومتمثل به وتزانه اذا كان كذلك لا يخفى اقتضاه الى نية كجوه واضع ولا فرق في غير هاتين من اقتدى به قبل شرحه وجموع من يشتبه به

الاعتدال في النظام أو فعل ركن كعمل محاسن (في الأصح) لتزليهم أمثلة الأول في رعاية نظامه ومعرفة من ينبغي تذهبوا وأمن الخلاف (ومن زعم عن السجود) في الجمعة وأغيرها لكن أغلبها فيها ذكر وهاتها (فأمكنه) بأن وجدت هذه الساجدين فيسولو (على) عضو (إنسان) لم يحسن منه فتنه أخذوا مسافر في الجرس من الصف ولو قنواو يفرق بينه وبين ماسر ثم إن جره فيه (٤٩١) استدل بعلمه من غير خلاف مجرد

السجود على غيره وكاف
بأنه على أنه لا يشترط الرضا
بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة
وان لم يحل عن وثقة الآن
يحدث على ما تأتت به أو
به تأذين الرضا به (فعله)
وجوباً لما صرح به في
رضي الله عنه ولا يعرف له
خلاف وعبر ما أنسان لانه
الوارد عن عمر ولا لا تبعين
بشيء الشامل للجمعة ومشاغ
وفيها أهم (والا) يمكنه
على شيء أو أمكنه لأمع
التنكيس (فالمصح) أنه
ينظر (زوال الزحمة) في
الاعتدال ولا يضره تطويله
لعذره وقضته أنه لو أمكنه
الانتظار إلى الساجدين بعد الاعتدال
لم يجز له وعليه يفرق بينهما
بأن الاعتدال محسوب له
فلازمه البقاء فيه بخلاف ذلك
الحائس فكان كالحائس
عما هو فيه نعم إن تكن
طرائقه الزحمة لا يعتد بأن
جلس فينبغي انتظاره وحشد
فيه لا أقل حركة من عوده
للاعتدال (ولا يوجب)
اندره هذا العذر وعدم
دولته ويسن للاعتدال
يقول القراءة لم يثبتها
ثم إن زعم في الثانية وكان
أدرك الأولى تحريم بين
الغارقة والانتظار والأول يحز
الغارقة لقدرته على ادراك

بالمأمم الأول (قوله) الاعتدال في النظام (الخ) أي في زمن استئناف النية (قوله) محاسن أي في شرح ولا
يستخلف للجمعة ومما قبله (قوله) لتزليهم أي المتقدم بنفسه والمتقدم بغيره (قوله) منها أي نية
القدوة أي استئنافها قول المتن (ومن زعم) أي منعه الزمان ثم ما يقوم معنى (قوله) في الجمعة إلى قوله الآن يحل
في النهاية القول لم يحسن إلى ولو قنواو قوله ويفرق إلى ولو غير مكشوف كذا في الغنى (قوله) وان لم يحل عن وثقة
(قوله) لكن أغلبها فيها (الخ) أي أغلبها في الجمعة (ذكر) وأها هنا (ولان) تدار بعلمه من غير تنكيس كذا في
لا يدرك الأمر كمنظمة وأما مقتضى ما يأتي ولهذا قال الإمام ليس في الزمان من يحبط بأمر أها هنا يتومغني
قول المتن (فأمكنه) أي السجود على هيئة التنكيس بأن يكون الساجد على شلخص أو السجود عليه في
وهذه نهاية (قوله) هيئة الساجدين (الخ) وهي التنكيس معنى (قوله) لم يحسن منها (الخ) فلو كان الذي يصعد
على ظهره من عظامه الذنوب فبالجمعة الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ منه شر المحرم الزم على سبيل
المتمم أقول قد يخرجه المحرم عن (قوله) ويفرق بينه) أي بين الفتن هنا حيث يجب السجود عليه إن أمكن
(قوله) خلاف مجرد (السجود) (الخ) أي فلا يدخل بذلك تحت يدومع ذلك إذا تالف بالسجود على ما منه الساجد
كجاء في عن (قوله) ناعلي (الخ) عبارة الغنى ولا يحتاج إلى أنه لان الأمر في سبيل كقائه في المطالب
اه (قوله) أنه لا يشترط الرضا (الخ) أي وهو الراجح عن (قوله) أو به تأذين الرضا (الخ) لا يضي ما قبله
النيب بصري عبارة سم ليس فيه سرازع مع قوله بناء على أنه (الخ) (قوله) وجوباً إلى القول بالنصف
فالمصح في النهاية والغنى (قوله) وجوباً (مع) ذلك إذا تالف بالسجود عليه منتهى لا ينحل بذلك تحت يدومع
كان صيداً واضحاً فيمنعنا من أن لا يدخل في يده عن (قوله) لما صرح (الخ) أي من قوله إذا اشتد الزمان
فليسجد أحدكم على ظهره أخيه نهاية معنى (قوله) الشامل للجمعة (الخ) أي كالي المجموع وان لم يأن
صاحب الهمية كجاء في شرح العباب عبارة وان لم يأن الذي ولا صاحب الهمية للعاجلة مع الأمر في سبيل
قوله في المطالب وكذلك ان الأستاذ انتبه اه سم (قوله) للجمعة ومشاغ (الخ) أي وان لم يأن صاحبه كالاستعداد
سأعله عن (قوله) في الاعتدال) متعلق بنظر (قوله) لعذره) متعلق بقوله ولا يضر (الخ) (قوله) وقضته
أي قضية التقيد بالاعتدال (قوله) لا يعتد أن جلس (الخ) قضته أنها إذا طرأت قبل الحائس فينبغي العود إلى
الاعتدال ولو كان أقر إلى الحائس من قبله بعد حوازم حيث لم يعد وما في عن (قوله) ما يؤده (قوله)
لانه أقل حركة (الخ) ظاهره هو العذر ولو قبل بعد حوازم لم يكن بعد الان عوده لعل الاعتدال فعل اجتنى
لاحاقاً به عن (قوله) ثم إن زعم) إلى المتن في النهاية والغنى (قوله) في الثانية) أي الزكعة الثانية (قوله) ولا
لم تجز (الخ) وهو المعتد خلافاً لما طاله الأسنوي معنى ونهاية وبسم (قوله) وفيما إذا زعم (الخ) إن كان في حيز
والافذاك والاقديين لم يدرك الأولى سم عبارة النهاية والغنى أمال الزحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيجد
متى تمكن قبل السلام وبعده ثم لو كان مسبوقاً فالحق في الثانية تمكن قبل سلام الأيام وسجد السعدتين
ادرك الجمعة لا خلاف كما يعلم مما سألناه اه (قوله) كجاء في أي يعلم مما يأتي في المتن قبيل الباب (قوله) من
السجود إلى قوله وقضته في النهاية (قوله) في الثانية) أي الزكعة الثانية عن (قوله) منه) أي من

مر (قوله) أو به تأذين الرضا) ليس فيه سرازع مع قوله بناء على (الخ) (قوله) الشامل للجمعة) أي كجاء
المجموع وان لم يأن صاحب الهمية كجاء في شرح العباب عن المطالب وان الأستاذ قال وان لم يأن الذي
ولا صاحب الهمية للعاجلة مع الأمر في سبيل كقائه في المطالب وكذلك ان الأستاذ اه (قوله) ولا يضر (الخ) المفاخرة
أي خلافاً لما طاله الأسنوي (قوله) وفيما إذا زعم في الثانية (الخ) أي أن كان في حيز والافذاك والاقديين
الجمعة فلم يجز له مع ذلك فهو يهاو في إذا زعم في الثانية لا يدرك الجمعة إلا ان سجد السجود قبل قبل سلام الإمام كجاء (ثم إن) كانت الزحمة
الأولى (تمكن) من السجود (قبل ركوع علمه) في الثانية أي قبل شر وعيه (سجد) وجوباً لأنه لم يسبق بأكثر من ثلاثة وكان طويلاً
(فانزع) منه (والإمام قائم)

قُرَأَ الْفَاتِحَةُ لِأَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُهَا تَرْكُ الْإِمَامِ قَبْلَ فِرَاعِهِ أَوْ تَرْكُهَا مَعَهُ وَتَحْمِلُ عَنْهُ بِسْمِ اللَّهِ (أَوْ) فِرْعَانَهُ الْإِمَامِ (رَأَى كَيْفَ الْإِمَامِ) أَنَّهُ (بِرُكْعَةٍ مَعَهُ وَهُوَ كَسَبُوقٍ) فَتَجْمَلُ (١٩٢) عَنْهُ الْفَاتِحَةُ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ تَحْمِيلَهَا (فَإِنْ كَانَ كَالْإِمَامِ) مِنْ فِرَاعِهِ مِنْ سَجُودِهِ (فِرْعَانَهُ مِنَ الرُّكُوعِ)

أَوْ يَنْتَهِزُ مِنْهُ لَمْ يَكُنْ يَحْمِلُ
يَدْرِكُ فِيهِ فَاثَتَهُ الرُّكْعَةُ
مُطْلَقًا (و) حِينَئِذٍ قُلْ
بِسْمِ اللَّهِ وَاقِفْ فِيهِ هُوَ
لَا نَفَاذَةَ لَهُ عَلَى نَظْمِ
نَفْسِهِ حِينَئِذٍ (يُصَلِّي
الرُّكْعَةَ بَعْدَهُ) لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ
فَوَائِدِ رُكْعَتِهِ الثَّانِيَةِ بِغَوَا
وَكُوعِهِ مَعَ الْإِمَامِ (وَأَنْ
كَانَ) الْإِمَامُ (سَلَّمَ) قَبْلَ
فِرَاعِهِ مِنَ السُّجُودِ (فَاثَتِ
الْجُمُعَةِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ مَعَهُ
وَكُوعَهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ قَارَنَ فِرْعَانَهُ
رَأْسَهُ الْيَمِينِ مِنْ عَلَيْكَ أَنَّهَا
تَقَرَّرَتْ وَهُوَ تَحْمِلُ وَقَضِيَّةَ
قَوْلِ شَارِحٍ صَرَحَ وَهَذَا
بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ كَمَا يَفْرَعُ هُوَ
مِنَ السُّجُودِ أَنَّهُ يَتِمُّ الْجُمُعَةُ
خِلَافَهُ (وَأَنْ لَمْ يَكُنْ السُّجُودُ
سُجُودَ رُكْعَةِ الْإِمَامِ) فِي الثَّانِيَةِ
أَيَّ شَرَعٌ فِي رُكُوعِهَا (فَنَفَى
قَوْلَ رَأْيٍ يُعْلَمُ) صَلَاحًا
(نَفْسَهُ) فَيُسَبِّحُ الْأَنْثَلَا
قَوْلًا بَيْنَ رُكُوعَيْنِ فِي رُكْعَةٍ
وَاحِدَةٍ (وَالْأَطْلَحُ أَنَّهُ رُكْعَةٌ
مَعَهُ) لِأَنَّهُ سَبَّحَ بِهَا كَثْرًا
مِنْ ثَلَاثَةِ طَوَائِفٍ (وَيَحْسِبُ
رُكُوعَهُ الْأَوَّلِيَّ فِي الْإِمَامِ) لِأَنَّهُ
أَقْبَهُ فِي وَقْتِهِمَا الْخَامِ
أَقْبَهُ لِمَنْ هُوَ الْمُتَابِعُ قَرَأَ
حَسْبَهُ الْأَوَّلَ (فَرُكْعَتُهُ
مُتَّفَقَةٌ مِنْ رُكُوعِ الْأَوَّلِيَّ
وَسُجُودِ الثَّانِيَةِ) الْفَرِيقُ
بِهِ (وَيَدْرِكُ) فِيهَا الْجُمُعَةَ
الْأَصَحَّ لِأَنَّهُ أَدْرَكَ رُكْعَتَهَا
قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ وَالتَّلْفِيقِ

بِمَنْ يَدْرِكُ الْأَوَّلَ (قَوْلُهُ وَقَضِيَّتُهُ) أَنْ قَضِيَّتَهُ ذَلِكَ بِلِغَةِ عَسْكَرِهِ بِنَاءً عَلَى الْمَعْنَى وَأَنْ كَانَ سَلَّمَ وَأَنْ
كَانَ تَحْمِلُ سَلَامَهُ قَبْلَ فِرَاعِهِ مِنَ السُّجُودِ بِدَلِيلٍ أَنَّ مَعْنَاهُ أَدْرَكَ ذَلِكَ أَيْ لَا يَصُحُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ أَنْ كَانَ
شَرَعَ فِي السَّلَامِ لِقَضَائِهِمُ الْقَوَاتِ بِعَمْدٍ الشَّرْعِ قَبْلَ فِرَاعِهِ وَهُوَ قَاسِدَةٌ عَنْ الْمُرَادِ أَنْ كَانَ تَحْمِلُ سَلَامَهُ
فَتَأْمَلُ (قَوْلُهُ يَفْرَعُ) قَدْ عِنْدَ قَضَائِهِ هَذِهِ الْقَارِنَةُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ سَبَّحَ) فِيهِ وَقْتُهُ لَأَنَّ السَّبْحَ ذَلِكَ
غَيْرَ لَزَامٍ أَمِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ مَا لَوْ فَرَعَ مِنَ السُّجُودِ فَوَجَدَ الْإِمَامَ فِي الْعَتَلِ مَثَلًا وَسَلَّمَ قَبْلَ فِرَاعِهِ بِمَا يَصُحُّ
لَا يَحْسِبُ السَّبْحَ بِهَذَا وَهَذَا وَبِكَ التَّعْلِيلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ الرُّكُوعَ كَالسُّبُوحِ فَلَتَأْمَلُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ سَبَّحَ) بِمَا يَصُحُّ
عَنْ هَذَا التَّعْلِيلِ فِي النَّسْخِ الْمُعْتَمَدَةِ (قَوْلُهُ فِي الْمَنْ وَبِحَسْبِ رُكُوعِهِ الْأَوَّلِ) عَمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ فَوَائِدِ
حَسْبَانِ كُوعِهِمْ أَوْلَى وَالتَّلْفِيقُ أَنَّهُ لَوْ بَانَ خِلْفُ الْإِمَامِ لَمْ يُوْثَرْ فُلَانُ الْخِلْفُ فِي الْأَوَّلِ فَهَلْ يَحْسِبُ الثَّانِي أَوْلَى
فَتَأْمَلُ الْكُوعَةَ نَظَرًا وَلِغَلِّ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ كَسَلَهَا) وَسَكَتَ أَيْ صَاحِبُ الرُّوْضَةِ هَذَا

غَيْرُهُ وَتُرْفِي ذَلِكَ (فَلَوْ جَعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ نَفْسَهُ) عَامِدًا (عَلِمَا بَانَ وَاجِبًا مُتَابِعًا) فِي الرُّكُوعِ كَمَا يَجْهَلُ الْأَطْلَحُ الْمَذْكُورَ (بَطَلَتْ) الْوُجُوبُ
حِلَالَهُ لِتَلَاصِقِهِ بِجَدِّي مَوْضِعِ الرُّكُوعِ بِإِذْنِهِ الْإِمَامُ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي الرُّكُوعِ عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ كَسَلَهَا وَاعْتَرَضُوا

الوجوب اتفاقا وهذا على خلافه تقدم وإن الأصح الزم فلا منافاة بينهما وأدلت ذلك فقول الاسنوي
 أن عبارة الر وصف غير مستقيمة تنوع اه **(قوله إن يلزمه الخ)** خبر إن الموافق **(الخ قوله ما ملعه)** إلى قول
 المتن والأصح في النهاية لا قوله أول ستر إلى المتروك وفي الغنى الأقوله ولو علم إلى المتن **(قوله ما ملعه)** أي
 من وجوب المتابعة فيه **(قوله إن استرخ)** كذا نقل في شرح الر وض التصور بذلك عن السبكي والاسنوي
 فقال لا لا وضو رة المسئلة أن يستمر سهو أو جهله إلى إتيائه بالسجود الثاني والأفضل المفهوم من كلام
 الأكثر من تحب متابعه الإمام فيما هو فيه أي فإن أدرك مع ما سجد عنه ثم كتمته انتهى وقوله المفهوم من
 كلام الأكثر من أي وهو عدم حساب سجوده نازا المقابل لما في المتهاج والمحر من الحساب ومفهوم قوله
 والأفعلى المفهوم من عدم وجوب المتابعة على ما في المتهاج وفي فتاوى شيخ الإسلام ما ملعه أنه الظاهر انتهى
 اه سم وعبار الغنى قيل قول المصنف والأصح الخ فلوزال جهله أو نسيانه قبل سجوده نانا وجب عليه
 أن يتابع الإمام فيما هو فيه كالمفهوم من كلام الأكثر من اه زاد النهاية أي فإن أدرك معه السجود
 ثم تركه كما أشار إليه بقوله والأصح الخ اه **(قوله وسجد)** أي سجد تم وهو على نسيانه أو جهله نهاية
 ومعنى **(قوله فخرج من السجدة الخ)** ولو فرغ من سجوده الأول فوجد الإمام ساجدا فتابعه حتى سجده
 حسب اه تركته ملقة معنى **(قوله قبل سلام الإمام)** أي قبل تمامه بكلمة على سجدة لا الشروع فيه كذهب
 إليه جرحو برى **(قوله حسب ما أتى به الخ)** ولزم يمكن الزحوم من السجود حتى سجدا الإمام في الركعة
 الثانية سجدة وسجدته تركته ملقة من ركوع الأولى وسجود الثانية فإن لم يتمكن إلا في السجدة الثانية
 سجده فيها وهل يسجد الأخرى لانهار كن واحد أو مجلس مع ما ذل أسلم على صلاته أو ينتظره ساجدا
 حتى يسلم فبني على صلاته احتمالان لا واحد منهما الأول كما عهده شيخي وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين
 أي شيخ الإسلام مغني وسم ونهاية **(قوله والأصح)** بناء على الحساب الخ اعتدله المسج والنهية والغنى
(قوله وانصره السبكي الخ) ذكر في الفرع السبكي ما يقتضي أنه إنما يقول بالحسد بان فيما استرخ على
 عن حكم ما إذا ذكره بعد علمه ما تقدم من أن الأصح زومه أنضاف قول الاسنوي بل يلزم ذلك ما لم يسلم الإمام
 إذ يحتمل أن الإمام قد نسي القراءة مشلا فيعود لها هو مراد الر وصفته ودعوا ما ن عبارته اه رة مستقيمة
 من ممتنع شرح مر **(قوله واعتزوه بان الموافق الخ)** جزم في العرب بهذا الموافق ويمكن أنه مراد الر وضرة
(قوله بان استرخ على ترتيب نفسه مسهوا أو جهلا) كذا نقل في شرح الر وض التصور بذلك عن السبكي
 والاسنوي فقال لا لا وضو رة المسئلة أن يستمر سهو أو جهله إلى إتيائه بالسجود الثاني والأفعلى المفهوم من
 كلام الأكثر من تحب متابعه الإمام فيما هو فيه أي فإن أدرك معه السجود ثم كتمته انتهى وقوله المفهوم
 من كلام الأكثر من أي وهو عدم حساب سجوده نانا المقابل لما في المتهاج والمحر من الحساب ومفهوم قوله
 والأفعلى المفهوم من كلام الأكثر من عدم وجوب المتابعة على ما في المتهاج وفي فتاوى شيخ الإسلام ما ملعه أنه
 الظاهر انتهى فليتأمل قائل في الر وض فرع فإن لم يتمكن حتى سجدا الإمام في الركعة الثانية سجده
 وحصلته تركه ملقة فقال في شرحه فإن لم يتمكن إلا في السجدة الثانية سجده فيها ثم يحتمل أن يسجد
 الأخرى لأنها أكثر كن واحد أو يسجد مع ما ذل أسلم على صلاته ذكره الر ركعي ثم قال والموقف اه
 ينتظره ساجدا حتى يسلم فبني على صلاته لأن الاحتمال الأول يؤدي إلى الخلل لقول الثاني إلى قطر بل الر كن
 القصير وأيده بما قدمته عن القاضي والبيهوي أوائل صفة الأئمة وقد ثبت أن المختار جواز قطر بل الر كن
 القصر في مثل ذلك وقد جرح الرادى وغيره للمنفرد أن يقتدى بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى
 والأوجه وثاقا لما استخناه والاحتمال الأول ثم قال في الر وض فإن لم يتمكن أي من السجود حتى تشهد الإمام
 سجدة فرغ من السجود ولو بالرغم منه قبل سلامه اه أي الإمام وأن لم يعتدل حصلت له ركعة وأدرك الجمعة
 وإن رفع بعد سلامه فاتته فبما ظهر انتهى قال في شرحه كذا نقله الرافعي عن التتو جزمه النووي وليس
 على وجهه فإنه إنما ذكره في التلقة تفرع على القول بأنه يصح على ترتيب نفسه وما ملع إلى القول بأنه يتابعه

بان الموافق لما قدمه أنا
 الناس لا يحصل إلا بالسلام
 أنه يلزمه الإحرام بها
 ما لم يسلم ولا يصح تحريمه
 بالظن لأنه لم يمسح (وإن
 نسي) ما ملعه (أو جهل)
 حكم ذلك ولو علم ما ملع
 العلماء كخوضه لسان
 هذا مما يخفى على العوام
 (لم يحسب سجوده الأول)
 لأنه أتى به في غير محله وأنما لم
 تبطل صلاته لعذره (فإذا
 سجد نانا) بان استرخ على
 ترتيب نفسه مسهوا أو جهلا
 فخرج من السجدة ثم قاله
 وفرأ رجع واعتدل وسجد
 أول يستمر بان ذكر أد
 علم والإمام في التشهد سال
 قدامه من سجوده فمجدد
 سجدتين قبل سلام الإمام
 (حسب) ما أتى به هو ق
 به تركته الأولى لتدخل
 وقموا في ما قبله (والأصح)
 بناء على الحساب الذي
 هو المنقول كافي المحرر
 وانصره السبكي والاسنوي
 وغيرهما دون ما في الغرض
 من عدم الحساب وإن تبعه
 عليه في الر وضة والجمهور
 (أدرك الجمعة بهذه الركعة)

ترتيب نفسه سهواً أو جهلماً إذا لم يستقر بان زال سهواً أو جهله فهو موافق لما اقتضاه كلام الأكثرين من وجوب المتابعة للإمام فيها هو فيه أي فإن أدركه معها السجود حسبت والا فلا وهذا التفسير لم ينطبق على ما قبله صاحب النهاية أي والمغني من المتأخرين فلي تأمل بعرضي وتقدم عن الأسنن ما وافق ما في الغرر (قول المتن إذا تكلم السجدة ثان الخ) أي بخلاف ما إذا تكلم بعد سلام إمامه فلا يدرك بها الجمعة نهاية ومعنى (قوله) وإن كان الخ) * (فرع) * قال في الروض فإن لم يتمكن أي من السجود حتى تشهد الإمام سجدة فإن فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلامه أي الإمام وإن لم يعتدل حصلت له ركعة وأدرك الجمعة وإن رفع بعد سلامه أي الإمام فاتته فبقيتها ظهر انتهى واعتمده النهاية توسع خلافاً للأسنن قال عرض قوله مرو بعد سلامه أي بعد فراغه بخلاف ما لو رفع مقارناً لسلامه فأنه يحصل له وقوله فاتته الخ معتد اه قول المتن (ناسياً) أي للسجود أو كونه في الصلاة يصحري قول المتن (ركع معه الخ) أي وحصل له من الركعتين ركعة ملحقته ويسقط الباقي منهما بما ينو معني

فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدتين ويتهماظهر أنه على ذلك الأذري وغيره انتهى وأقول إذا اعتدنا ما في الروض تبعاً للرافعي والنووي كأن سجد السجدة الثانية وأدرك الجمعة في مسئلة الزركشي السابقة بالأولى فتردد الزركشي فيها انما يأتي على تفريع ما هنا على الضعيف كما زعم الأذري وغيره والله تعالى أعلم

إذا تكلم السجدة ثان قبل سلام الإمام وإن كان فيها نقص التلقيق ونقص عدم متابعة الإمام (و) الخلف بالنسيان أو نحو مرض أو يسهو كونه بالرجعة في جميع ما مر لم يشذ (لو) تخلف بالسجود في الأولى (ناسياً حتى رجع الإمام للثانية) فذكره (ركع معه) وجوباً (على المذهب) لأنه سبق بأكثر من ثلاثة أو كان فلم يحضره الجري على نظم نفسه

(تم الجزء الثاني ويليها الجزء الثالث أوله باب صلاة الخوف)

﴿ فهرست الجزء الثاني من حاشيتي العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على تحفة المحتاج شرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى ﴾

صفحة

باب صلاة الصلاة	٢
باب شروط الصلاة	١٠٨
فصل في ذكر مبطلات الصلاة ومنها ومكر وهاتها	١٣٧
باب سجود السهو	١٦٨
باب في سجود التلاوة والسكر	٢٠٤
باب في صلاة النفل	٢١٩
كتاب صلاة الجمعة	٢٤٦
فصل في صفات الأئمة	٢٧٧
فصل في بعض شروط القدوة الخ	٣٠٠
فصل في بعض شروط القدوة أيضا	٣٢٤
فصل فيجب متابعتها لأم في أفعال الصلاة	٣٣٩
فصل في زوال القدوة وإيجادها وإدراك المسبوق للركعة	٣٥٦
باب كيفية صلاة المسافر	٣٦٨
فصل في شروط القصر وتوابعها	٣٧٨
فصل في الجمع بين الصلاتين	٣٩٣
باب صلاة الجمعة	٤٠٤
فصل في آداب الجمعة والغسلات السنوية	٤١٤
فصل فيما يترتب به الجمعة	٤٨٠

﴿ تمت ﴾



